

مركز دراسات الوحدة العربية

احتلال العراق
وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

أحمد يوسف أحمد
أشرف البيومي
إيريك رولو
بلال الحسن
جاسم يونس الحريري
جعفر ضياء جعفر
خير الدين حسيب
رمزي سلمان
سالم توفيق النجفي
سعد ناجي جواد
سلمان الجميلي
طلال عتريسي
عبد الإله بلقزيز
عبد الأمير الأنباري
عبد الحسين شعبان
عبد الوهاب القصاب
عصام نعمان
عماد فوزي شعيبي
فاضل الربيعي
فوزية صابر
كامل عباس مهدي
مايكل هدسون
مثنى حارث الضاري
محمد نور الدين
نعمان سعد الدين النعيمي
وليام بولك
وميض نظمي



مركز دراسات الوحدة العربية

احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية

أحمد يوسف أحمد
أشرف البيومي
إيريك رولو
بلال الحسن
جاسم يونس الحريري
جعفر ضياء جعفر
خير الدين حسيب
رمزي سلمان
سالم توفيق النجفي
سعد ناجي جواد
سلمان الجميلي
طلال عتريسي
عبد الإله بلقزيز
عبد الأمير الأنباري
عبد الحسين شعبان
عبد الوهاب القصاب
عصام نعمان
عماد فوزي شعيبي
فاضل الربيعي
فوزية صابر
كامل عباس مهدي
مايكل هدسون
مثنى حارث الضاري
محمد نور الدين
نعمان سعد الدين النعيمي
وليام بولك
وميض نظمي

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية/ أحمد يوسف أحمد... [وآخ.].

١٠٨٨ ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 9953-450-30-7

١. الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق (٢٠٠٣). ٢. المقاومة العراقية. ٣. الوحدة الوطنية ـ العراق. ٤. التنمية ـ العراق. ٥. النفط ـ العراق. أ. أحمد، أحمد يوسف. ب. ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً (٢٠٠٤: بيروت).

956.70443

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، آب/ أغسطس ٢٠٠٤

المحتويـــات

مقدمـة .... مركز دراسات الوحدة العربية ١١

خلاصة تنفيذية .... محمد جمال باروت ١٥

كلمتا الافتتاح: (١) .... سليم الحص ٥١

(٢) .... خير الدين حسيب ٥٥

المشاركون ٥٩

القسم الأول
الرؤية الاستراتيجية الأمريكية
السياسات ـ الصور النمطية ـ أسلحة الدمار الشامل

الفصل الأول: الرؤية الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للمنطقة العربية والعالم

(١) سياسات السلام الأمريكي (Pax Americana)
في العراق والشرق الأوسط .... مايكل هدسون ٦٥

(٢) الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي
في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق
كساحة عمليات فيها .... عماد فوزي شعيبي ٨٣

التعقيبات (١) .... جميل مطر ١١٩

(٢) .... بول سالم ١٢٤

(٣) .... فواز جرجس ١٢٨

(٤) .... صلاح الدين سليم ١٣٢

(٥) .... منذر سليمان ١٣٩

المناقشات ١٤٧

الفصل الثاني: أسلحة الدمار الشامل: الاتهامات والحقائق .... جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدين النعيمي 161

التعقيبات (1) .... عماد خدوري 182

(2) .... صفوت الزيات 186

(3) .... صلاح الدين سليم 198

المناقشات 203

القسم الثاني
النتائـج والتداعيـات
عراقياً وعربياً واقليمياً ودولياً

الفصل الثالث: الوضع العراقي عشية الحرب .... سعد ناجي جواد 213

تعقيب .... جاسم يونس الحريري 228

المناقشات 233

الفصل الرابع: الوضع العربي عشية الحرب .... عبد الإله بلقزيز 241

التعقيبات (1) .... عبد الحميد مهري 260

(2) .... حسن نافعة 264

المناقشات 269

الفصل الخامس: احتلال العراق وتداعياته عربياً ودولياً .... فاضل الربيعي 275

التعقيبات (1) .... وميض نظمي 303

(2) .... عبد الحسين شعبان 307

المناقشات 313

الفصل السادس: النتائج والتداعيات على الوطن العربي .... أحمد يوسف أحمد 319

التعقيبات (1) .... عوني فرسخ 351

(2) .... ناظم عبد الواحد الجاسور 359

(3) .... عبد الله السناوي 363

المناقشات 366

الفصل السابع : إسرائيل في ضوء نتائج الحرب .... بلال الحسن ٣٧١
التعقيبات (١) .... نواف الموسوي ٣٩٢
(٢) .... عبد الوهاب بدرخان ٣٩٥
المناقشات ٣٩٨

الفصل الثامن : النتائج والتداعيات تركياً .... محمد نور الدين ٤٠٥
التعقيبات (١) .... محمد جواد علي ٤٢٥
(٢) .... هيثم الكيلاني ٤٣٢
المناقشات ٤٣٥

الفصل التاسع : النتائج والتداعيات إيرانياً .... طلال عتريسي ٤٤١
تعقيب .... نيفين مسعد ٤٦١
المناقشات ٤٦٧

الفصل العاشر : النتائج والتداعيات دولياً .... إيريك رولو ٤٧٣
التعقيبات (١) .... عماد فوزي شعيبي ٤٧٨
(٢) .... الفضل شلق ٤٨٠
(٣) .... حسن نافعة ٤٨٦
المناقشات ٤٩٠

القسم الثالث
إشكاليات وقضايا أساسية في العراق المحتل

الفصل الحادي عشر :
(١) الدستور ونظام الحكم .... عبد الحسين شعبان ٤٩٩
(٢) العراق على مفترق التعدد والتوحد :
المتغيرات والتحديات والخيارات .... عصام نعمان ٥٤٥
التعقيبات (١) .... فوزية صابر ٥٥٥
(٢) .... صباح المختار ٥٥٨
(٣) .... حسن البزاز ٥٦٧
(٤) .... محمد المجذوب ٥٧٣
المناقشات ٥٧٩

الفصل الثاني عشر : الجيش .... عبد الوهاب القصاب ٥٨٧

التعقيبات (١) .... الياس حنا ٦٠٥

(٢) .... صفوت الزيات ٦١٠

المناقشات ٦٢٦

الفصل الثالث عشر : الوحدة الوطنية .... جاسم يونس الحريري ٦٣١

التعقيبات (١) .... جواد الخالصي ٦٧٤

(٢) .... مثنى حارث الضاري ٦٨١

(٣) .... عبد الحسين شعبان ٦٨٥

(٤) .... صباح ياسين ٦٩٢

(٥) .... عبد السلام بغدادي ٦٩٧

(٦) .... سعدون المشهداني ٧٠٠

المناقشات ٧٠٦

الفصل الرابع عشر : مستقبل عروبة العراق .... وميض نظمي ٧١٣

المناقشات ٧٢٨

الفصل الخامس عشر : الوضع الكردي في العراق : رؤية مستقبلية ... فوزية صابر ٧٣١

تعقيب .... سعد ناجي جواد ٧٣٧

المناقشات ٧٤١

القسم الرابع
المقاومة العراقية : الواقع والتحديات والآفاق

الفصل السادس عشر : المقاومة العراقية

(١) المقاومة العراقية .... مثنى حارث الضاري ٧٤٧

(٢) المقاومة العراقية وملامح تشكيل الهوية ...... سلمان الجميلي ٧٥٩

التعقيبات (١) .... صباح ياسين ٧٨٣

(٢) .... عبد الإله بلقزيز ٧٨٥

المناقشات ٧٨٨

الفصل السابع عشر: العصر الجديد للإمبريالية:
وسائل المقاومة الشعبية عربياً ودولياً .... أشرف البيومي ٧٩٧

التعقيبات (١) .... نواف الموسوي ٨٣٤

(٢) .... إبراهيم يسري ٨٣٨

المناقشات ٨٤١

الفصل الثامن عشر: ما ينبغي عمله في العراق أمريكياً
(في ضوء نموذج حرب العصابات) .... وليام بولك ٨٤٥

تعقيب .... وميض نظمي ٨٥٢

القسم الخامس
قضايا التنمية والنفط والتعويضات

الفصل التاسع عشر: التنمية الاقتصادية في العراق

(١) التنمية الاقتصادية في العراق:
الحاضر والمستقبل .... سالم توفيق النجفي ٨٥٧

(٢) سياسات الاحتلال الاقتصادية:
نظرة نقدية .... كامل عباس مهدي ٨٧٥

التعقيبات (١) .... ذكاء الخالدي ٨٧٩

(٢) .... ثامر محمود العاني ٨٨٦

(٣) .... عبد الوهاب حميد رشيد ٨٩٠

(٤) .... مفيد الزيدي ٨٩٤

المناقشات ٨٩٩

الفصل العشرون: السياسة النفطية .... رمزي سلمان ٩٠٧

التعقيبات (١) .... أديب الجادر ٩٢٢

(٢) .... عصام الجلبي ٩٢٦

(٣) .... سعد الله الفتحي ٩٣١

المناقشات ٩٣٧

الفصل الحادي والعشرون: التعويضات .... عبد الأمير الأنباري ٩٣٩
تعقيب .... سعد الله الفتحي ٩٥٠
المناقشات ٩٥٣

القسم السادس
المشاهـد المستقبليـة

الفصل الثاني والعشرون: المشاهد (السيناريوهات)
المستقبلية المحتملة .... خير الدين حسيب ٩٥٩
التعقيبات (١) .... معن بشور ٩٨٨
(٢) .... أمحمد مالكي ٩٩٣
(٣) .... عبد الوهاب بدرخان ٩٩٧
المناقشات ٩٩٩

القسم السابع
جلسة غير رسمية للمشاركين العراقيين في الندوة

الفصل الثالث والعشرون: حوار مفتوح ١٠١٣
البرنامج النهائي للندوة ١٠٤٩
فهـرس ١٠٥٥

مقدمـــة

يضم هذا الكتاب بين دفّتيه كامل أعمال ندوة «احتلال العراق وتداعياته: عربياً واقليمياً ودولياً» التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت في الفترة الواقعة بين ٨ ـ ١١ مارس/آذار ٢٠٠٤. وهي الندوة الفكرية ـ السياسية الكبيرة الثانية التي عقدها المركز حول القضية العراقية بعد ندوته الأولى التي عقدها بتاريخ ٢١ ـ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩١ تحت عنوان «أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي». وخلال الفترة الواقعة بين الندوتين راكم المركز إنتاجاً بحثياً مرجعياً كبيراً في متابعة تطورات القضية العراقية من الحصار فالغزو فالاحتلال فالمقاومة.

إذا كان المركز قد انشغل في ندوته الأولى المشار إليها أعلاه بشكلٍ أساسي بالبعد القومي لنشوء القضية العراقية بوصفه مركزاً يختص بدراسة قضايا الوحدة العربية والتكامل القومي العربي، فإنه قد انشغل في ندوته الثانية التي يضم هذا الكتاب أعمالها بالأبعاد العراقية والعربية والاقليمية والدولية لاحتلال العراق، بالنظر إلى أن هذه القضية تحولت خلال السنوات الثلاث عشرة الرهيبة للحصار الدولي الذي فرض على العراق بعد تورط قيادته المشؤوم أو توريطها بغزو الكويت إلى واحدةٍ من أعقد القضايا الشائكة في نظام العلاقات الدولية برمته، بما يعنيه ذلك من محاولة إعادة هيكلة هذا النظام، على أسسٍ تضمن ليس مجرد قيادة أمريكا لعالم متعدد الأقطاب بل هيمنتها عليه وفق ما تتطلبه مقتضيات الأمن القومي الإمبراطوري الأمريكي. وبهذا المعنى مثّلت الحرب على العراق وغزوه واحتلاله نوعاً من تلك الحروب العالمية أو ذات الطابع العالمي أو «المدوْلن» التي كان يعاد النظر على الدوام ومنذ نشوء مداميك النظام الدولي الراهن في أواخر النصف الأول من القرن السابع عشر إثر معاهدة وستفاليا (١٦٤٨) ببنية نظام العلاقات الدولية في ضوء نتائجها. فلقد انطلقت عملية الغزو والاحتلال أساساً من ذرائع امتلاكه سلاحَ الدمار الشامل التي سرعان ما انفضح زيفها، والتي كشفت كل تطوراتها اللاحقة أنها لم تكن سوى ذريعةٍ لما هو أبعد منها من مصالح استراتيجيةٍ هيمنويةٍ أمريكيةٍ، وفي مقدمة ذلك السيطرة على مصادر النفط، وتمّت خارج نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة، ضاربةً بمفهوم الأمن الدولي

عرض الحائط، وممهدةً الطريق لمحاولة طرح مفاهيم ومصفوفاتٍ قانونيةٍ جديدةٍ في العلاقات الدولية تشرْعن الهيمنة وتضفي عليها طابع الحق، عبر شرعنة «الحرب الاستباقية» وتغطيتها الزائفة بنظرية «الحرب العادلة» ضد ما يسمى بـ «الإرهاب» التي تمت استعادتها ومحاولة تأصيلها في تطور القانون الدولي ومراجعه بعد حرب الخليج الثانية وفرض الحصار الرهيب على العراق، لتحاول استراتيجية الأمن القومي الإمبراطورية الأمريكية بعد هجماَت الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر نقْلها من حيز اهتمام معاهد التفكير الدفاعي والاستراتيجي الأمريكية إلى حيّز إدماجها في خطط تصورها وفرضياتها لإعادة بناء نظام العلاقات الدولية ومفاهيمها.

يفسّر الطابع العالمي أو المدوْلن لهذه الحرب شدّة المعارضة العالمية للحرب واتساع رقعة هذه المعارضة عبر حجم ونوع قوى وشبكات المجتمع المدني العالمي التي انخرطت فيها، وبروز التصدعات والانقسامات عبر الأطلسية، والكثرة الكاثرة من مبادرات إعادة هيكْلة منطقة الشرق الأوسط التي يشكل وطننا العربي قلبها الحيوي المقصود بشكلٍ أساسي بها، بالنظر إلى ما يملكه من موارد النفط واحتياطياته التي تشكّل وستبقى تشكل لعقودٍ طويلةٍ شريان الاقتصاد العالمي. ومن هنا وبعد أن تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دولةٍ واقعةٍ في قلب منطقتنا العربية، وأصبحت ـ شئنا أم أبينا ـ عضواً فاعلاً بشكلٍ غير رسمي في جامعة الدول العربية ومنظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك)، وقلبت التوازناتَ الاستراتيجية في المنطقة لصالح إسرائيل بشكلٍ لم يسبق له مثيل منذ قيام هذه الدولة رسمياً في العام ١٩٤٨، ووضعت الحرب الإباديّة الإسرائيلية ضد المقاومة المشروعة للشعب العربي الفلسطيني في سياق ماسمي بـ «الحرب العالمية ضد الإرهاب»، فإنّ مستقبل القضية العراقية سيتحكم إلى حدٍ بعيدٍ بمستقبل علاقات الهيمنة في النظام الدولي الراهن اليوم. وليس هذا المستقبل كما تفترضه وتسعى من أجله الإدارة الأمريكية الراهنة منقوشاً بشكلٍ مسبق في المصير العالمي بل مستقبلاً مفتوحاً على احتمالاتٍ شتى، ويعتمد كما كلَ شيءٍ في أحوال الاجتماع والسياسة على صراع الإرادات والمصالح، ولكنه يرتهن على مستوى حوافز التحولات المباشرة وتعديل موازين قوى المصالح والإرادات أولاً وأخيراً بالشعب العراقي الذي فاجأت مقاومته العنيدة المبكّرة على مختلف أشكالها المقاومة العسكرية والسلمية الحسابات والفرضيات الاستراتيجية الأمريكية وخطط تصورها للمنطقة برمتها، فالعراق الآن هو في دائرة الاحتمالات المفتوحة وليس الحتميات.

تشتمل أعمال هذه الندوة التي يضمها هذا الكتاب على حوالى **ستة وعشرين** بحثاً قدمها باحثون مختصون، وعلى **ثلاثة وخمسين** تعقيباً، وورشاتٍ نقاشيةٍ حواريةٍ وتفاعليةٍ متعددة المنظورات والرؤى حرصنا على تقديم أفكارها بشكلٍ أقرب ما يكون

إلى الدقّة، بهدف إشراك الفعالية القرائية للمتلقي في كافة الإشكاليات والقضايا والفرضيات التي تمت معالجتها. وتعالج أعمال الندوة عبر سبعة محاور حرصنا على تقديم ملخّص تنفيذي وصفي لها، مختلف تداعيات الغزو والاحتلال بشكلٍ شمولي يحيط بأبعاد القضية العراقية من مختلف الجوانب وفي المنظورات القريبة والاستراتيجية المستقبلية المتوسطة والبعيدة، وهي محاور: الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للمنطقة العربية والعالم، ونتائج الاحتلال وتداعياته عراقياً وعربياً واقليمياً (إيران ـ تركيا ـ إسرائيل) ودولياً، وقضايا الدستور ونظام الحكم وإعادة بناء الجيش العراقي والوحدة الوطنية ومستقبل العروبة والوضع الكردي في العراق، والمقاومة العراقية والشعبية العالمية للحرب والاحتلال، وقضايا التنمية والنفط والتعويضات والمشاهد الاحتمالية المستقبلية (السيناريوهات) للقضية العراقية.

لقد حرصت الندوة في تخطيطها المسبق وإنجازها على أن تشكل مجمل بحوثها وأوراقها البحثية وتعقيباتها والمشاركات في نقاشاتها التواصلية شبكة تفاعلٍ ما بين باحثين ومفكرين وخبراء قانونيين ودبلوماسيين واستراتيجيين واقتصاديين وسوسيولوجيين ومحللين سياسيين يوميين لحيثيات القضية العراقية وممارسين ونشطاء سياسيين، عرباً وغربيين أوروبيين وأمريكيين، وعلى حشد عددٍ كبيرٍ من الخبرات العراقية في الداخل والخارج لمناقشة هذه الموضوعات. وأخيراً يتوجه هذا الكتاب ـ الندوة ببحوثه وتعقيباته ومناقشاته إلى المعنيين بالقضية العراقية، من الرأي العام إلى أصحاب القرار وصانعي السياسة والنخب السياسية والفكرية والاقتصادية والبحثية داخل العراق وخارجه، ويجدون فيه معالجاتٍ ومقارباتٍ وتحليلاتٍ كلية وقطاعية متنوعة المنظورات ومنهجيات المقاربة. وهو في ذلك عمل مرجعي لا غنى عنه.

مركز دراسات الوحدة العربية



خلاصة تنفيذية

محمد جمال باروت(*)

عقد مركز دراسات الوحدة العربية ندوة «احتلال العراق وتداعياته: عربياً واقليمياً ودولياً» في الفترة الواقعة بين ٨ ـ ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤، في فندق «كراون بلازا» ببيروت (لبنان). وإذا كانت الندوة الفكرية ـ السياسية التي عقدها المركز بتاريخ ٢١ ـ ٢٢نيسان/أبريل ١٩٩١ حول «أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي» قد تمت في شروط تحويل عملية «تحرير الكويت» إلى عملية تطويقٍ للعراق وفرض الحصار الدولي عليه لمدةٍ تزيد عن اثنيْ عشر عاماً ونيّف، فإن هذه الندوة قد انعقدت في شروط احتلال العراق بذريعةٍ أساسيةٍ تمثلت في إخفاء مازعم عما يمتلكه من أسلحة الدمار الشامل، واتخاذ العراق المحتل مرتكزاً لإحكام السيطرة على الوطن العربي وإعادة بنائه على مختلف المستويات الأمنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في سياق ما بات يسمى بمشروع «الشرق الأوسط الكبير»، وبما يتسق مع مصالح الأمن القومي الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

لقد انعقدت عشرات الندوات والحلقات النقاشية في معاهد البحوث العربية والاقليمية والغربية حول القضية العراقية، غير أن هذه الندوة التي حرص المركز على أن يتم تمويلها من ألفها إلى يائها من ميزانيته المتواضعة، تتميز عنها جميعاً، من حيث مايلي:

١ ـ شمول محاورها الأساسية والفرعية لمختلف أبعاد القضية العراقية، واشتمالها على محورٍ استشرافي. حيث قُدّم في الندوة على مدى أربعة أيام، وست عشرة جلسةً، ثلاثة وعشرون بَحثاً وورقة بحثية، قدّمها ستة وعشرون باحثاً، كما قُدّم خمسون تعقيباً.

٢ ـ المساهمة الكبيرة في أعمالها من باحثَين ومشاركين ومراقبين عرب وغربيين، بمن فيهم المشاركون العراقيون من داخل العراق وخارجه، حيث وصل

(*) كاتب وباحث ـ سوريا.

عدد المشاركين على مختلف صفاتهم وأشكال إسهامهم في أعمال الندوة إلى ١٣٧ مشاركاً ينتمون إلى الدول التالية: العراق (٥٨) مصر (١٧) لبنان (٢٤) فلسطين (٥) الكويت (٤) المغرب (٤) سورية (٤) السعودية (٣) تونس (٢) قطر (٢) فرنسا (١) ألمانيا (٢) السويد (١) الولايات المتحدة الأمريكية (١) الجزائر (٢) موريتانيا (٢) الصومال (١) ليبيا (١). وجرياً على تقليد المركز في مراعاة توسيع المشاركة في كل ندوةٍ من ندواته وحلقاته النقاشيِة، فقد وصلت نسبة الذين يشاركون لأول مرة في ندوات المركز من خلال هذه الندوة إلى أكثر من ٦٠ بالمئة. وهي من أعلى النسب التي بلغتها المشاركات الجديدة في ندوات المركز.

٣ ـ تنوع وتعدد اختصاصات المشاركين مابين خبراء دبلوماسيين وباحثين ومفكرين واقتصاديين وقانونيين وعسكريين واستراتيجيين وصحفيين وممارسين سياسيين، وعلماء نوويين وكيماويين، ومدراء معاهد بحوث دولية شهيرة مثل معهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الأمريكية وأحد مدراء معهد «سيبري» السويدي الذي عرف بتقريره السنوي عن قضايا التسلح والسلم الدوليين[1] . . إلخ ولقد شاركوا جميعاً في أعمال الندوة بصفاتهم الشخصية.

٤ ـ الإطار التفاعلي التواصلي الديمقراطي المباشر ما بين مختلف الخبرات المشاركة، ولاسيما مابين الخبرات العربية والغربية وبين الخبرات العراقية من جهة، وبين خبرات المشاركين العراقيين أنفسهم من جهةٍ ثانية. وبحكم العديد من العوائق الموضوعية والذاتية، وفي مقدمتها العوائق الناتجة عن واقع الاحتلال وأسلوب عمل سلطاته سياسياً وسلوكياً على الأرض، فإن الندوة وفرت لحوالى ٥٨ فاعلاً ثقافياً وسياسياً عراقياً يمثلون نسبة ٦,٤١ بالمئة من العدد المجمل للمشاركين، وينتمون إلى مختلف ألوان الطيف السياسي والثقافي العراقي، باستثناء أولئك المتعاونين مع الاحتلال، من التلاقي والحوار في ما بينهم حول مختلف شؤون القضية العراقية، وتوفير حلقة نقاشية خاصة بهم اقتصرت المشاركة فيها على المشاركين العراقيين وعلى من يرغب منهم من المشاركة فيها. وراعى المركز انعقاد هذه الحلقة النقاشية التي تمت دون وجود ورقةٍ خلفيةٍ، في نهاية أعمال الندوة، كي يتم استثمار المعطيات الجديدة التي أفرزتها الندوة أو أظهرتها في الحوار التفاعلي بشكلٍ حرٍ، اقتصر فيه دور المركز على الجانب الفني التنظيمي.

---

(١) نشر المركز بالتعاون معه أول طبعة عربية لكتابه السنوي: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٣**، ترجمة فادي حمود [وآخرون]؛ إشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي؛ المعهد السويدي بالإسكندرية، ٢٠٠٣).

٥ ـ بالنظر إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قدّمت أسلحة الدمار الشامل ذريعةً أساسيةً لها لتبرير عملية الغزو والاحتلال، فإن المركز حرص على مشاركة اثنين من أبرز العلماء في برنامج التسلح العراقي السابق، وهما الدكتور جعفر ضياء جعفر الذي يصفه البعض بـ «أبي البرنامج النووي العراقي» والدكتور نعمان سعد الدين النعيمي، اللذان قدما بحثاً مشتركاً عن ذلك، عقّب عليه اثنان من أبرز الخبراء العسكريين والاستراتيجيين العرب. وهي المرة الأولى التي يتحدثان فيها من خلال منبرٍ بحثي علمي عن هذا الموضوع قبل الاحتلال وبعده. ويشكل بحثهما المشترك شهادةً نوعيّةً لن يكون هناك مفر من تقديرها في أي بحثٍ راهنٍ ومستقبلي حول هذه الإشكالية.

أولاً: محاور الندوة

قام المخطّط الأساسي للندوة على ثلاثة محاور هي: الرؤية الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للمنطقة العربية والعالم، وتداعيات الاحتلال عربياً اقليمياً ودولياً، وسيناريوهات المستقبل. إلا أن حجم الاهتمام النوعي والكمّي بالندوة قد أدى إلى توسيع تلك المحاور وتفريعها القطاعي، بشكلٍ بات فيه ممكناً تحديد المحاور الأساسية للندوة كما تمّت بالفعل: الرؤية الاستراتيجية الأمريكية: السياسات ـ الصور النمطية ـ أسلحة الدمار الشامل، والنتائج والتداعيات عراقياً وعربياً واقليمياً ودولياً بما في ذلك تشخيص الوضعين العراقي والعربي وتحليلهما عشية التحضير للغزو والاحتلال، وإشكاليات وقضايا أساسية في العراق المحتل، والمقاومة العراقية: الواقع والتحديات والآفاق، ومستقبليات التنمية والسياسات النفطية والتعويضات، و المشاهد (السيناريوهات) المستقبلية المحتملة.

١ ـ المحور الأول: الرؤية الاستراتيجية الأمريكية: السياسات ـ الصور النمطية ـ أسلحة الدمار الشامل

اشتمل هذا المحور على بحثين هما: الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للمنطقة العربية والعالم، وأسلحة الدمار الشامل بين الاتهامات والحقائق. ولقد تألف البحث **الأول** من ورقتين، قدّم أولاهما **مايكل هدسون** تحت عنوان «سياسات السلام الأمريكي (Pax Americana) في العراق والشرق الأوسَط». في حين قدّم **عماد فوزي الشعيبي** الورقة الثانية. أما البحث **الثاني** فقد قدّمه بشكلٍ مشتركٍ كل من العالمين العراقيين البارزين **جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدين النعيمي** تحت عنوان «أسلحة الدمار الشامل: الاتهامات والحقائق».

في الشق الأول من **البحث الأول** ينطلق هدسون من أن الاحتلال الأمريكي للعراق يعني أن سياسة الولايات المتحدة في المنطقة قد تحوّلت من السياسة التقليدية التي قامت على الحفاظ على استقرار «الستاتيكو» الاقليمي إلى سياسة تدخلٍ نشطٍ تعمل على إعادة بناء المنطقة وتنظيمها من جديد. ويرى هدسون أن هذا التحول يعبر عن ثورةٍ راديكاليةٍ في السياسة الخارجية الأمريكية تكمن مصادرها العميقة في انتهاز شبكةٍ نافذةٍ من المحافظين الجدد المتأثرين بنفوذ مصالح الجناح اليميني الإسرائيلي لأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، كي تطبّق جدول أعمالها الذي استغرق إعداده سنواتٍ طويلة، والتي حوّل فيها المحافظون الجدد مصدر الخطر الاستراتيجي على الأمن القومي (العالمي) للولايات المتحدة بعد انهيار المنظومة السوفياتية إلى أعداء آخرين بلورتهم هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وجعلت المحافظين الجدد يركّزون على «تجفيف مستنقع» العناصر الإسلامية الراديكالية المعادية لأمريكا، بما يتطلبه ذلك من بناء «عمارةٍ أمنيةٍ» جديدة. ويشكّل الشرق الأوسط الكبير حقل اختبار المشروع الأمريكي الجديد، بقدر ما يشكّل قلبه المتمثل بالوطن العربي «قاعدة الانطلاق» ضد الخطر الجديد الذي يمثّل حسب الإدارة الأمريكية خطراً أسوأ من التهديد السوفياتي القديم، بحكم أن «الإرهابيين الإسلاميين» غير عقلانيين، ولا يمكن ردعهم عن استخدام أسلحة دمارٍ شاملٍ متدنيةٍ تقنياً غير أنها غير قابلةٍ للاحتواء. ومن هنا فإنه ما لم يتم توجيه ضربةٍ استباقيةٍ لهم فإنهم سيتمكنون من الضرب في عمق الأرض الأمريكية.

إنّ صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية نتاج تفاعلاتٍ وتوازناتٍ مركّبةٍ، غير أن إدارة الرئيس جورج و. بوش تمكنت بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر من أن تخرق معظم هذه العمليات الهيكلية التي روعيت في الماضي، وأن تتبنى جدول أعمالٍ راديكالياً للأمن القومي، تعود أصوله الفكرية إلى إدارة ريغان، وهو ما أدّى إلى تهميش العملية الرسمية لصنع القرار في مجال السياسة الخارجية، وإزاحة الجمهوريين المعتدلين و«الواقعيين» في المجتمع الأكاديمي ومخازن الأفكار الدفاعية والاستراتيجية، لصالح ضمان «الوفاق الثلاثي» الداخلي بين المحافظين الجدد واللوبي الإسرائيلي والأصوليين المسيحيين عدم تحدي واشنطن لإسرائيل سواء كانت مخطئةً أم على صواب. ومن هنا فإن الفعاليات السياسية في البيت الأبيض وليس مكاتب السياسة الخارجية والأمن العادية في السلطة التنفيذية هي التي باتت تسيطر على صناعة القرار المتعلق بإسرائيل.

بينما يكمن البعد الثاني في مشروع المحافظين الجدد في «تفعيل الهيمنة الأمريكية» في محاولة كسب «معركة القلوب والعقول» في الشرق الأوسط بشكلٍ

متناقض وإعلامي سطحي يرذّل المستشرقين بينما ينطق بكامل تصوراتهم. وترتبط هذه المعركةَ بتحويلِ المجتمعات الشرق أوسطية «ديمقراطياً» على المستوى السياسي و«لبيرالياً» على المستوى الاقتصادي، لكنّ عملية «دمقرطة» أفغانستان والعراق برهنت على أنها أشد صعوبةً بكثيرٍ مما توقعته المثالية الساذجة لصقور المحافظين الجدد. وخلال ذلك يتوقف هدسون عند تصدعات العلاقة عبر الأطلسي، في صيغة: «أبناء ريغان يقومون بمواجهةٍ مع أبناء «فيلي برانت» ويرجّح استمرار التشاحن عبر الأطلسي مادام المحافظون الجدد مستمرين في تشكيل السياسة الأمريكية. وينتهي الباحث إلى سؤالٍ محوريٍ عن مدى ديمومة ثورة المحافظين الجدد في شكل سؤال: هل ثورة المحافظين الجدد دائمة؟ وهل تشكل «ثورةً أصيلةً» أم انحرافاً انقلابياً قصير الأجل نفّذته شبكة عقائدية راديكالية منه؟ يرصد الباحث تبخر نفوذ المحافظين الجدد، وازدياد النفور الشعبي منهم، وولادةِ ضغوطٍ داخليةٍ أمريكيةٍ على الإدارة انتعشت فيها أصوات مؤسسة «الواقعيين التقليديين» والحزب الديمقراطي، ويرى أن العامل الداخلي الأمريكي وليس العامل الأوروبي أو العربي أو أي عاملٍ آخر سيكون العامل الحاسم في ذلك، غير أن هذا العامل يتأثر كثيراً بما يجري من مقاومةٍ محليةٍ شرق أوسطيةٍ للمشروع الأمريكي، لكن الباحث يرى في ختام بحثه أن تصور الإدارة للصراع ما بين أمريكا وبين المقاومة الدينية ـ القومية تصورٌ صراعيٌ يقضي بإفناء أحدهما للآخر، وأن نقطة الإفناء هي المشتركة بين المتصارعيْن.

يحاول عماد فوزي الشعيبي في الشق **الثاني** من البحث أن يحلّل «الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، وموقع العراق كساحة عمليات فيها». ويقدّم عنوان البحث مفاتيحه، من حيث تركيزه على التمفصل ما بين خلفيات الرؤى الايديولوجية لليمين الأمريكي الجديد في الولايات المتحدة وبين مشروعه الاستراتيجي في مرحلة مابعد انهيار الاتحاد السوفياتي وأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، ليتحول اليمين الجديد من تيّارٍ فلسفي ـ ايديولوجي إلى تيّارٍ فاعلٍ سياسياً. ومن هنا يتوقف البحث ملياً عند الخلفيات الاستراتيجية والفلسفية لسياسة الإدارة الأمريكية، ويحدّدها بفعالية ثلاثة تياراتٍ متمايزةٍ غير أنها محافظة كلها، وهي وفق البحث «توليفة»: تيار اليمين الجديد، وتيار المسيحيين الأصوليين، وتيار التمامية البروتستانتية. ويتوقف الباحث تشخيصاً وتحليلاً عند العلاقة مابين «ثورية» سياسة هذه التيارات وبين منابعها الأصولية، بشكلٍ تقتربَ فيه ثوريتها كثيراً من «نوع أقرب إلى الفاشية والفوضوية معاً» يشرف فيه علمانيون على تطبيق القيم المحافِظة، بقدر ما يتوقف ملياً عند الخلفية الفلسفية لهذا التيار، ولا سيما كما يبدو لدى ليو شتراوس. ويحلّل البحث تيار مابعد شتراوس الذي خرج من عباءته، ويتوقف بشكلٍ مدقّقٍ عند

ما يعتبره احتمالات استمرارية الشتراوسية في السياسة الأمريكية، والتحول الكبير من الايديولوجيا إلى رسم الاستراتيجية، وتداعيات تشكيل الاستراتيجية الجديدة على العالم عموماً وعلى منطقة الشرق الأوسط خصوصاً.

قدّم **البحث الثاني** العالمان العراقيان البارزان جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدين النعيمي تحت عنوان «أسلحة الدمار الشامل: الاتهامات والحقائق». ويتألف بحثهما من ثلاثة محاور هي: مفهوم أسلحة الدمار الشامل تاريخياً وسياسياً وقانونياً وحقوقياً في القانون الدولي، وتعدد وجهات النظر عن مدى شموله أو اقتصاره على نطاقٍ محدّدٍ. ويحلل في تفريعاته تاريخ إنتاج هذا السلاح واستخدامه في مراحل تطوره. وفي مجال الأسلحة الكيماوية يؤكد البحث أن العراق قد دمّر بأمرٍ حازم من الرئيس العراقي السابق صدّام حسين كلّ ترسانته من هذه الأسلحة بالكامل صيف العام ١٩٩١ ولم يحتفظ بأي كميةٍ منها، ولم يعاود إنتاجها لاحقاً، وبالتالي لم يعد يمتلك أي شيءٍ منها. أما في مجال الأسلحة البيولوجية فلقد تقدم العراق في المجال الإنتاجي في هذا البرنامج، ولم يستخدمه قط قتالياً، ودمّره بشكلٍ تام بشكلٍ مستعجلٍ خلال النصف الثاني من العام ١٩٩١ بأمرٍ مستعجلٍ من الرئيس العراقي، وبحكم ذلك لم يتم توثيق المواد المدمّرة أصولياً بقدر ما أن الأطراف المنتجة لهذه الأسلحة قد بالغت بكميات الإنتاج «طمعاً بالرضا والمكافأة». وفي المجال النووي يتوقف العالمان تاريخياً عند تطور هذا الصنف بشكلٍ تقني، ويفككان ما سمياه بـ «الافتراءات حول أسلحة الدمار الشامل العراقية» بشكلٍ منهجي خطوة فخطوة، ويضعان ذلك الافتراء بشكلٍ دقيقٍ في إطار الاستراتيجية الأمريكية ـ البريطانية. ويؤكد البحث أن العلماء العراقيين قد تعاونوا بصورةٍ مطلقةٍ وأمينةٍ مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول ذلك بالأدلة والحجج المقنعة وتأكيد كل مايثبت المصداقية من وثائق ومعطيات وشهادات وبراهين وقرائن حول حقيقة الافتراءات المزعومة. ويتوقف البحث تاريخياً وتطورياً عند محطة تأسيس منظمة الطاقة الذرية العراقية وتطور أنشطتها ليؤكد أن فرنسا لم تلتزم قط بوعودها في إعادة بناء مفاعل تموز ـ ١ الذي دمّره الإسرائيليون عشية بدء تشغيله في العام ١٩٨١.

ويتوقف البحث بشكلٍ مفصّلٍ عند البرنامج النووي العراقي الذي ألحقت به حرب «عاصفة الصحراء» خسائر جسيمةً مدمّرةً. أما مصير أسلحة الدمار الشامل العراقية بعد تلك الحرب فيؤكد الباحثان أن بعثات التفتيش قد اطلعت بشكلٍ دقيقٍ على تفاصيل تدميرها، لكنها أصرت لدوافع سياسية على التشبث بأمورٍ هامشيةٍ مفهومة في الأصل لديها بشكلٍ كاملٍ، وخضعت إلى الضغط الأمريكي في عدم إعلان خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل. وينتهي البحث إلى ما يلي: «نستطيع أن

نؤكد ونجزم بأن العراق لم يعد يمتلك أي سلاح للدمار الشامل بعد تدميره الأحادي الجانب لجميع مكوّناته في صيف العام ١٩٩١». وأنّ كلّ ما وقع عليه بهذه الذريعة هو محض افتراءٍ تام.

٢ ـ المحور الثاني: النتائج والتداعيات عراقياً وعربياً واقليمياً ودولياً

يشكل هذا المحور من الناحية الكميّة أضخم إشكاليات الندوة، ويتألف من ثمانية بحوث. ولقد تمّ التمهيد له ببحثين أعدهما **سعد ناجي جواد** عن «الوضع العراقي عشية الحرب» **وعبد الإله بلقزيز** عن «الوضع العربي عشية الحرب». يرى جواد أن العراق كان يعيش وضعيةً مزدوجةً عشية الحرب تمثلت في المعاناة الشديدة من الحصار وفي إرادة التحدي، لكنه يركّز على الحالات السلبية لما كان يجري في العراق، ويحاول إظهار الأسباب والتراكمات التي أدت إلى الاحتلال. ويحدّدها بالآثار الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والسياسية للحرب العراقية ـ الإيرانية ولحرب العام ١٩٩١. فخلال الحرب العراقية ـ الإيرانية تعرّض المجتمع العراقي إلى أكبر هزّةٍ في تاريخه وأعنفها لم تسلم عائلة عراقية من آثارها المدمرة التي ضاعفها الحصار القاسي، إذ انهارت قيمة الدينار العراقي بعد أن كان من أقوى العملات في الشرق الأوسط، وتحول العراق من بلدٍ يملك فائضاً نقدياً يتجاوز ٤٥ مليار دولارٍ عشية الحرب العراقية ـ الإيرانية إلى بلدٍ مدينٍ تقدّر ديونه بما بين ١٦٠ ـ ٢٠٠ مليار دولار، كما أن حجم الخسائر البشرية قد طَال عُشر سكان المجتمع العراقي، وحدثت أضخم موجة هجرةٍ كانت مادتها الأساسية الأعمار الأصغر والعقول الأكفأ في المجتمع العراقي، والتي يقدّرها البعض بين مليون ونصف وبين أربعة ملايين نسمة، وجرت عملية عسْكرةٍ تامةٍ لا سابق لها للمجتمع، صرف فيها على الجيش ولاسيما على الحرس الجمهوري ما نسبته من ٦٨ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة من الميزانية العامة. وفي هذا السياق وصل اليأس من إمكانية الإصلاح السياسي الداخلي إلى ذروته حتى لدى الفئة القليلة التي كانت تغامر بطرح ذلك، في الوقت نفسه الذي كانت متأكدةً فيه من أن التغيير من الخارج سيكون مدمّراً ومأساوياً، وأنه كان سيحدث لأسباب لا علاقة لها بالطبيعة الدكتاتورية للنظام أو بمعضلة حقوق الإنسان والديمقراطية في العراق. ويثير الباحث في ختام بحثه أسئلةً مركزية أوليةً عن قصور إدراك النظام لحجم ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع من خلال تحليل نماذج تشير إلى ذلك، لينتهي إلى أن الوضع الداخلي في العراق قد سهّل للأسف الشديد عملية اختراقه واحتلاله.

أما **عبد الإله بلقزيز** فيشخّص في بحثه عن «الوضع العربي عشية الحرب» تهالك هذا الوضع على مستوى النظام العربي واهتراء قدرته على ممانعةٍ سياسيةٍ تدرأ العدوان

أو تحرمه من بعض أفضل شروطه اللوجستية، بما يعنيه ذلك من عجزٍ بنيويٍ عميقٍ، بقدر ما أن حالة المجتمع العربي لم تكن أفضل حالة من الحكومات بحكم تعرضه المتصل إلى سياسات التدمير النفسي والسياسي والترويض والتكديح المتغوّلة التي جعلته يبدو وكأن عروة الاتصال بينه وبين مصيره قد تفككت. ويرى الباحث أن هذا التهالك لم يكن مفاجئاً بل ترتد جذوره إلى حقبة الخليج الثانية وما سبقها مباشرةً، حيث برز اتجاه القصاص العصابي من العراق دولةً وشعباً باسم إنفاذ أحكام الشرعية العربية والدولية.

ويحدد الباحث أربعة مظاهر لتلك المسؤولية في تسويغ قمة القاهرة العربية (٩ ـ ١٠ آب/ أغسطس ١٩٩٠) وكذلك القمة الخليجية (٢٢ ـ ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠) للعدوان على العراق، وفي المشاركة الفعلية في العدوان، وفي التنفيذ المادي لقرارات الحصار والإصرار على تحصيل التعويضات المفروضة، وفي الموقف السلبي من حق العراق في حيازة وسائل الدفاع الشرعي عن أمنه الوطني ضد أخطار خارجية تحيق به من قبل إيران وتركيا وإسرائيل والولايات المتحدة، وصمْت النظام العربي عن الربط الذي أقامته الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن الدولي بصلة نزع أسلحة العراق مع نزع أسلحة الدمار الشامل في مجموع منطقة الشرق الأوسط، بقدر ما أن السياسة العراقية قد استمرت في تغذية مخاوف دول الجوار ولا سيما دول الخليج العربي، مع أن العلاقات العراقية ـ العربية قد تعرضت في فترةٍ لاحقةٍ إلى نوع من التصحيح المتبادل، كان من ثمراته إجماع الدول العربية في قمة بيروت (٢٧ ـ ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٢) على رفض أي عدوانٍ على العراق. لكن وضوح عزم الولايات المتحدة الأمريكية منذ ربيع العام ٢٠٠٢ على غزو العراق كشف عن أن قدرات النظام العربي أضأل بكثير مما تعلن عنه بياناته الرسمية، وعن تنازله الاستراتيجي الفعلي في تمرير الغزو بصورٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة. لكن الباحث يرى أن المشكلة العميقة تكمن في غياب رؤيةٍ عربيةٍ مشتركةٍ لحقبة مابعد الحرب الباردة واتجاهات السياسة الأمريكية. فكان النظام العربي محكوماً عشية الحرب بشروط تهالكه وعجزه. ويصنّف الباحث مواقف النظام العربي من عملية الغزو في ثلاث مجموعات: دول رافضة، ودول مشاركة، ودول صامتة، بقدر ما أن فاعلية الوضع الشعبي عشية الغزو كانت محدودةً في كبح العدوان أو التأثير الفعّال على مراكز القرار العربي. ويعيد الباحث ذلك إلى غياب حياةٍ ديمقراطية تمكّن من المشاركة السياسية الفعالةِ، وغياب قياداتٍ سياسيةٍ في مستوى تحديات المرحلة التاريخية، مما أدى إلى هدر الكثير من النضالات وعدم البناء عليها ومراكمتها.

يرى **فاضل الربيعي** في «النتائج والتداعيات على العراق» أن العراق قد شكّل قبل الاحتلال موضوعاً «دراسياً تشريحياً» في الغرب لنموذج الدولة الوطنية

ووظيفتها، خلق إطاراً ذهنياً مشبَعاً بالعداء التقليدي للدولة في العراق وصوراً نمطية غذّت هذا العداء في إطار «شيْطنة» الدولة العراقية، وكان من أبرزها صورتان رومانسيتان: صورة جماعةٍ مضطهَدةٍ ومقهورةٍ في الجنوب هي الشيعة يُزعَم أنهم يتطلعون إلى الغرب لتحريرهم، وصورة جماعةٍ أخرى معرّضةٍ للإبادة في الشمال هي الأكراد. ويرى الباحث أن الاحتلال تمخّض عن «محو» الدولة الوطنية وانهيار العقد الاجتماعي الذي قام مجتمعها عليه، بما يعنيه ذلك من تخلخلٍ بنيويٍ في أسس التعايش ما بين مكوّناته الثقافية. وهو ما أدى إلى انتشار الإحساس العراقي الجماعي بأنه قد تقهقر إلى مرحلة ما قبل تأسيس الدولة العراقية في العام ١٩٢١.

فلقد عاش المجتمع التقليدي العراقي على فكرة أن الدولة جهازٌ صارمٌ يحول دون تفجر التوترات الاجتماعية، وأن تلاشي الدولة القديمة التي كانت تقبض بيدٍ من حديدٍ على تناقضات المجتمع، وتمنع الصدام بين تعبيراته الثقافية والاجتماعية قد أدى إلى تلاشي القوة الراعية للتناقضات الداخلية، وإلحاق كوارث بالمستوى الاجتماعي. وأدى تقويض الدولة الوطنية إلى إحلال بدائل عنها اعتمدت على النخب التي عادت من الخارج مع الاحتلال، والتي اصطدمت بنظرات التشكيك بحقيقة دورها ودرجة نزاهتها. ولم يتنكر الاحتلال لوعوده الزائفة بالديمقراطية فحسب بل قام بإنشاء نواة طبقةٍ جديدةٍ من المتعاونين معه، ليكتشف العراقيون أن الاحتلال ليس أكثر من عملية استيلاء على الأرض والثروات والمقدّرات، وليدخل الاحتلال في مرحلة صدامٍ جديدة مع القوى التي زعم أنه جاء من أجل «تحريرها».

ولعب ذلك دوراً كبيراً في ولادة حركةٍ شعبيةٍ شيعيةٍ هادرةٍ حلّت مكان الموجتين السابقتين الشيوعية والقومية، لكنها ممزقة من حيث تنوع مرجعياتها السياسية الدينية وربما تناقضها. ويحفر الباحث عميقاً في تاريخ العلاقة المعقدة ما بين الحوزة وبين رجالاتها حول القضايا المصيرية. ويشخّص توزع الحركة الجماهيرية الشيعية في أربع مجموعاتٍ أساسيةٍ: تيار الحوزة العلمية «الوسطي» في النجف، وتيار مقتدى الصدر الراديكالي النافذ في محيط أحزمة الفقر الشيعية، والذي يمثل استمرارية التراث الروحي والوطني النضالي لشيعة العراق، ويدعو إلى «تثوير» الحوْزة، ويلعب دوراً مماثلاً لما عُرف بـ «لاهوت التحرير» في أمريكا اللاتينية، وتيار المجلس الأعلى المكوَّن في غالبيته من الأكراد الفيلية والجماعات المنفية في إيران، والذي يمتلك ذراعاً عسكرياً هو «فيلق بدر»، ويرتبط مع إيران بوشائج ثقافية وعاطفية، ويستمد نفوذه من ثقافةٍ شعبيةٍ ترعرعت في أجواء الانبهار بالنموذج الإيراني، وتيار حزب الدعوة، وهو الحزب التاريخي للشيعة، الذي بات بفعل التنافسات والتكتيكات «الانتهازية» لقادته أكثر ضعفاً من الناحية السياسية والتنظيمية مقارنةً بالأحزاب الأخرى، وتشظى

إلى تنظيماتٍ متنافرةٍ جعلته أقل قدرةً على إدارة النفوذ داخل الطائفة.

يكمن الخطر وفق رأي الربيعي في أنّ الموجة الجماهيرية الكبرى المسلّحة التي تتشكّل في إطارها أحزاب الطائفة الشيعية، تحمل خطر احتمال تحول القوة المدنية عبر التراكبات ما بين العاملين الداخلي والخارجي (الإيراني بصورةٍ أساسيةٍ) بشكلٍ مباغتٍ إلى قوةٍ مسلحةٍ قد تصفي الحسابات في ما بين أطرافها في ظل التناقض الكامن مابين عدم القدرة على تطوير مبادرة النجف (مرجعية السيد السيستاني) في أن الدستور هو المدخل إلى الاستقلال وبين العجز عن الانتقال الفوري إلى المقاومة المسلحة ضد الاحتلال بسبب ثِقَل القيود الفقهية والسياسية التي تفرضها المرجعيات الدينية حتى الآن، من دون أن ينفي ذلك حالة الطوفان الجماهيري المسلّح والمشحون بعوامل التفجير الداخلية والخارجية في كلّ لحظة.

ومن هنا يتوقع الباحث استمرار التجاذبات بين تياريْ الصدر الابن والسيستاني في حالة استمرار الاحتلال لفترةٍ طويلةٍ أو غياب الاستقلال الحقيقي، ومحاولة الصدر خلق مرجعيةٍ سياسيةٍ وليس فقهية تكون بديلةً عن الأحزاب الشيعية التقليدية، تفرض فكرة «الحوزة الناطقة». أما في حالة اضطرار الاحتلال الدخول في مشروع حلٍ سياسي مع المقاومة، فيجب أن تتم بدقةٍ مراقبة احتمالات حدوث متغيّرٍ في علاقات القوّة داخل الموجة الجماهيرية المسلّحة، قد يضطر فيها الاحتلال إلى تحطيم فكرته الرومانسية عن «حماية الشيعة»، وقيامه بعملية تصادم عنيفةٍ وممنهجةٍ ضد التيارات الشيعية المسلحة بهدف تجريدها من مصادر تهديد النظام الجديد. ويرى الربيعي في نهاية بحثه أن إعادة تركيب الوحدة الوطنية مهمةٌ عراقيةٌ خالصةٌ يجب ألا تترك للأمريكيين والمتواطئين معهم مهما كان الثمن، وأن هذا هو جوهر المعركة السلمية التي اقترحتها النجف ورفع راياتها الصدر الابن.

يتبع **أحمد يوسف أحمد** في بحثه «النتائج والتداعيات على الوطن العربي» نهجاً مقارناً ما بين الأزمة الراهنة للنظام العربي الناتجة عن كارثة الاحتلال، والتي تهدد مصيره فعلاً لا قولاً، وبين الأزمات السابقة التي واجهته، وذلك عبر أربعة محاور. ويرى الباحث في المحور **الأول** أن أزمة النظام العربي ـ العربي الراهنة ليست جديدة، فلقد واجه منذ نكبة العام ١٩٤٨ العديد من الأزمات الخطيرة التي تمكّن من تجاوزها بفضل آليتين هما آليتا التغيير والإصلاح، بينما لم تستطع آليات الإصلاح في أزمة تداعيات الغزو العراقي للكويت أصلاً أن تكمل إنجاز غايتها المباشرة. ويعالج في المحور **الثاني** مدى كون الأزمة الراهنة تكراراً نمطياً للأزمات الخطيرة السابقة أم أنها أزمة متفردة أو تنطوي على شيءٍ من التفرد؟ يرى الباحث أن إخفاق النظام العربي في

التوحد إزاء التهديدات الأمريكية للعراق ومن ثمّ غزوه، قد أفقده إحدى سماته البنيوية الإيجابية، ويعيد ذلك إلى عوامل دوليةٍ تتعلق بالولايات المتحدة وسياستها، وقطريةٍ تتعلق بهشاشة النظم العربية أمنياً وسياسياً واقتصادياً، وعربيةٍ ـ عربيةٍ تنبثق من الوضع الراهن للنظام العربي، ولفظية «إجماعه» حول رفض العدوان على العراق أو غزوه واحتلاله، والذي لم تتم ترجمته إجرائياً ولو في حدودٍ معيّنة.

ويحلّل في المحور **الثالث** تطورات موقف النظام العربي من احتلال العراق، ويلحظ نكوصاً هائلاً عن معايير القمم العربية السابقة في أوقات الأزمات الخطيرة في عدم الدعوة إلى عقد دورةٍ طارئةٍ بل انعقد بدلاً منها قمة عربية ـ أمريكية في شرم الشيخ حضرها خمسة من قادة الدول العربية، ليتكيف النظام العربي مع واقع احتلال العراق وسياساته بقبول تمثيل مجلس الحكم الانتقالي في مقعد العراق في الجامعة العربية تحت صيغة غير مسبوقةٍ هي «الاعتراف المؤقت». وهو ما يؤكد سمة ردة الفعل التي باتت تميز النظام العربي وافتقاده إلى المبادرة.

ويتوقف الباحث في المحور **الرابع** عند المشروعات البديلة من النظام العربي وفي مقدمتها مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يعتبره الباحث «أم المشروعات» المطروحة، والذي بنيت رؤيته على تقريريْ التنمية الإنسانية العربييْن اللذين يقدم الباحث رؤيةً نقديةً لطريقة الاستثمار الأمريكي لهما في مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير، ويرى الباحث أن هذا المشروع محكوم عليه بالإخفاق.

يحلّل **بلال الحسن** في بحثه «إسرائيل في ضوء نتائج الحرب» الاحتلال الأمريكي للعراق بوصفه جزءاً من استراتيجيةٍ أمريكيةٍ إمبراطوريةٍ شاملةٍ، تشكل فيها إسرائيل أداةً أساسيةً من أدواتها. ومن هنا تمّ بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر بشكلٍ خاصٍ وضع الانتفاضة الفلسطينية في دائرة التجريم بالإرهاب، إلى درجة يرى فيها الباحث أن حرب شارون ضد الانتفاضة والتي تتم في إطار «رؤية بوش» قد شكّلت الحرب الأمريكية الثانية بعد أفغانستان، ثم أتى احتلال العراق ليشكّل الحرب الثالثة.

يحلّل الباحث بنود خطة بوش في تطويع المجتمع الفلسطيني، ويحدّدها بتجريم النضال الفلسطيني، والتخلص من القيادة الفلسطينية وتنصيب قيادةٍ بديلةٍ عنها، وتوظيف «الإصلاحات» الدستورية والأمنية في بنيةَ السلطة بما يتكامل مع ذلك، بشكلٍ يمهّد لقيام دولةٍ فلسطينيةٍ مؤقتةٍ حصرتها إسرائيل في نسبة ٤٢ بالمئة من الضفة الغربية.

ويحلّل الباحث الموقف الإسرائيلي في أنه كان يقوم على أولوية استهداف إيران

بحكم المخاوف من مشروعها النووي، غير أنها سرعان ما تكيّفت مع الأولوية الأمريكية في ضرب العراق واحتلاله. ويغطي الباحث محاور الجدل الداخلي الإسرائيلي حول ذلك، والتي برزت فيها نظرية الدومينو في جعل دور السلطة الفلسطينية يأتي بعد دور العراق، ومن هنا تصرفت إسرائيل بشكلٍ منهجي وكأنها ستكون مستهدفةً من العراق في حال الحرب عليه، لتشكّل خارطة الطريق بعد الحرب ترجمةً لرؤية بوش تجاه القضية الفلسطينية. لكن موقف شارون كان شديد الالتزام بتنفيذ التصور العملي في تلك الرؤية، والتي تضع القضاء على الانتفاضة شرطاً أولياً للتعاون مع أية حكومةٍ فلسطينيةٍ. ولقد استعملت خارطة الطريق كوسيلةٍ أمريكيةٍ للقول إن هناك سياسةً أمريكيةً متوازنةً في الشرق الأوسط تضرب في العراق، وتقدّم حلولاً سياسيةً في فلسطين. ويحلّل الحسن هنا منظورين: يتكثف أولهما في أن إسرائيل هي المستفيد الأول استراتيجياً من احتلال العراق، بينما يتكثف المنظور الثاني في أن مكانة إسرائيل الاستراتيجية قد تراجعت بعد الاحتلال.

ويرى الباحث أن التطورات التي تحدث داخل العراق من ناحية المقاومة السياسية والعسكرية هي التي ستتحكم بمستقبل سيادة أحد هذين المنظورين، ويرى أن الاحتمالات العديدة لوضع الاحتلال الأمريكي من ناحية استمراره مع العجز عن طرح حلولٍ بديلةٍ، وشلّ حركة الاحتلال ومجلس الحكم بتأثير احتمال الفوضى، والعجز عن بناء ديمقراطيةٍ أمريكيةٍ في العراق، واحتمال بروز حربٍ أهليةٍ تصب كلها في فشل المشروع الأمريكي بقدر ما تعني فشلاً في التخلص من الاحتلال. ويمكن لهذا الفشل أن يولّد ضغوطاً أمريكيةً داخليةً وعربيةً وأوروبيةً تفضي إلى خروج أمريكا من العراق. ويخلص الباحث إلى أن إسرائيل تبدو من خلال ذلك قويةً في الظاهر لكنها ضعيفةً ومحدودة التأثير في مستوى العمق، فما تعجز أمريكا عن تحقيقه لن يتحوّل إلى نصرٍ إسرائيلي.

يحلّل **محمد نور الدين** في بحثه «النتائج والتداعيات تركياً» موقع العراق في الفرضيات الجيو ـ سياسية التركية وثوابتها السياسية، من الزوايا الاقتصادية والأمنية والقومية الكيانية. ويحدّد أهمية العراق لتركيا في ما يلي: ترسبات قضية تركيةٍ منطقة الموصل ـ كركوك التي تخلى عنها الأتراك بتأثير الضغوط البريطانية في خلفيات التفكير السياسي التركي، وحاجة تركيا إلى النفط الذي لا تملك منه شيئاً، واستخدام الأقليات ذات الأصل التركي في السياسة الخارجية التركية، وهاجس التفكك، وحجم التبادل التجاري الكبير بين تركيا والعراق.

ويرى الباحث في ضوء هذه الأهمية التي يمثلها العراق بالنسبة إلى تركيا أن

الثوابت التركية قد قامت على التمسك بوحدة أراضي العراق انطلاقاً من أن تفكك العراق سيفتح باب تقسيم الدول المجاورة له وفي مقدمتها تركيا، ومنع إقامة دولةٍ كرديةٍ في شماله انطلاقاً من أن هذه الدولة أو الكيان سيشجع الأكراد الأتراك على الانفصال أو المطالبة على الأقل بحكم ذاتي، والحرص على مصالح التركمان في حال التفكك بشكلٍ لا يكونوا فيه تابعين في أيّ حالٍ من الأحوال إلى سلطة الحكم الذاتي الكردي، ومنع تحول العراق من تشكيل أي تهديدٍ مستقبلي لتركيا، وكذلك عدم السماح لإيران بممارسة أي نفوذٍ داخل العراق. ومن هنا قامت السياسة التركية عشية الحرب على ركيزتين، هما السعي إلى منع نشوب حربٍ تؤدي إلى تغييرٍ جوهري في التوازنات القائمة، والتدرج في التعاون مع الإدارة الأمريكية تبعاً لمدى ارتفاع أو انخفاض إمكانية حصول الحرب، بحيث تكون تركيا داخل الحرب فيما إذا وصلت الأمور إلى الدرجة التي تجعلها واقعةً بشكلٍ مؤكّد. وعملت تركيا في هذا السياق على التنسيق الاقليمي للحيلولة دون نشوب الحرب، عبر التشاور مع دول الجوار أو محاولة إقناع صدام حسين بالتنحي عن السلطة. وامتنعت عن المشاركة في الحرب، معتمدةً التكتيكات التالية: تمديد أمد المفاوضات مع واشنطن، والتأجيل المتكرر للرد النهائي على المطالب الأمريكية، واتخاذ قراراتٍ ملتبسةٍ في مجلس الأمن القومي التركي حول ذلك، ورفض البرلمان التركي مذكرة الحكومة بالسماح بتركز قوات أمريكية على الأراضي التركية وبفتح جبهةٍ شماليةٍ. غير أن الاحتلال وضع تركيا في محطةٍ فاصلةٍ، إذ خرجت في المحصّلة العامة خاسرةً من حربٍ لم تشارك فيها، ووجدت نفسها خارج المعادلة العراقية بصورةٍ شبه كاملةٍ على مختلف الصعد العسكرية والسياسية والاقتصادية، فتركت الحرب آثارها في مجمل الوضع الجيو ـ بوليتيكي التركي، إذ أصبحت خارج مدار التأثير المباشر في التوازنات الداخلية العراقية، وقابل ذلك صعود الدورين الكردي والإيراني، وتأثّر التقويم الأمريكي لها في إطار نسق التحالف التركي ـ الأمريكي الذي تهيمن عليه الطبيعة العسكرية، من دون أن ينفي ذلك إدراك الطرفين لأهمية استمرار هذه العلاقة في إطار المصالح المشتركة. وفي المقابل زاد التعاون التركي مع كلٍ من أوروبا وبعض الدول العربية ولاسيما سورية، بقدر ما تراجع دور الجيش نسبياً في الحياة السياسية وفي حضوره القانوني في المؤسسات ولا سيما في مجلس الأمن القومي.

يحلل **طلال عتريسي** في بحثه «النتائج والتداعيات إيرانياً» ممانعة إيران طيلة العقد الأول الذي أعقب نهاية الحرب الباردة «التكيف» مع السيطرة الأمريكية الأحادية على العالم، وما دفعته من ثمنٍ باهظٍ من جرّاء ذلك. ولقد حاولت إيران في إطار استراتيجية «عدم التكيف» مع الهيمنة الأمريكية أن تبحث عن روابط سياسيةٍ

واقتصاديةٍ وعسكريةٍ مع الاتحاد الأوروبي وروسيا والهند والصين، وأمضت العقد الأول الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة وهي تقاوم عملية التكيف وتتمسك بمبادئها، بما في ذلك رفض التسوية في الشرق الأوسط ودعم المنظمات الفلسطينية التي تعمل ضدها. غير أن بروز التيار الإصلاحي، ونشوء بيئةٍ استراتيجيةٍ جديدةٍ بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر تحتمل استهداف إيران باستراتيجية الحرب الوقائية قد أعطى في سياق جدلٍ حادٍ ما بين الإصلاحيين والمحافظين قوةً لتيار عدم التصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية، من منطلق عدم مصلحة استمرار إيران بهذا التصادم، وعدم قدرتها على منع نشوب الحرب في حال قيامها، ومصلحتها في التخلص من النظام العراقي إذا كان لا بدّ من قيام الحرب.

ويكثّف الباحث مضمون الموقف الإيراني بسياسة «الحياد الإيجابي» في مواجهة الحرب على كلٍ من أفغانستان والعراق. ويحدّد فرضياتها الاستراتيجية بالتكيف مع الشرعية الدولية، وتأكيد الدور الاقليمي الإيراني في المعادلة الآسيوية والخليجية والعربية، وتحقيق أكبر قدرٍ ممكنٍ من المنفعة من خلال المناورة الدبلوماسية، والتصلب في إظهار الاستقلال عن الغرب. وذلك وفق المنطق التالي: لا مصلحة لإيران في المواجهة مع الولايات المتحدة، وليس باستطاعتها أن تمنع الحرب على الدولة المجاورة أو أن تنضم إلى القوة المهاجمة، وأن من مصلحتها التخلص من نظام شكّل ومايزال يشكل تهديداً لأمنها القومي، وضرورة عدم السماح بقيام نظام جديدٍ معادٍ لها في العراق بعد سقوط النظام، والبحث عن مواقع نفوذٍ لها في العراق الجديد. وأدت هذه الفرضيات بإيران إلى اعتماد مبدأ «القدرة على امتطاء جوادين في وقتٍ واحدٍ» الذي يوائم ما بين ثوابت الاستراتيجية ومتغيرات التكتيك، وهو ما قبلت الولايات المتحدة الدخول في لعبته على أساس فتح نوافذ التفاهم واستخدام التهديد في وقتٍ واحدٍ. ويلحظ الباحث استمرار سياسة «الحياد الإيجابي» الإيرانية في مرحلة ما بعد الحرب، والتي تعكس هنا مخاوف إيران من الاستهداف الأمريكي لها، وحرصها على عدم التورط بمجابهةٍ مع الولايات المتحدة بشكلٍ مباشرٍ. ومن هنا التقت الاتجاهات الإيرانية المختلفة على قاعدة مزدوجةٍ تتمثل بالحرص على امتلاك قوة الردع، وعلى منع الولايات المتحدة من مهاجمة إيران.

ويرى عتريسي أن المكاسب الاستراتيجية التي حصلت عليها إيران بنتيجة الحرب لا تكفي لتحقيق «اطمئنانها الاستراتيجي المفترض»، ويخلص إلى أن السياسة الإيرانية تبدو سياسة ردعٍ دفاعي، تبحث عن حماية أمنها ونظامها، وتتفادى التورط في المرحلة الراهنة في مواجهة مع أمريكا سواء استمر الاحتلال أو انحسر إلى قواعد عسكرية، وحصلت انتخابات في العراق المحتل أو لم تحصل. وفي ظل الأوضاع

الدولية والاقليمية الراهنة، مع ترجيح نقل السلطة إلى حكومةٍ عراقيةٍ تأتمر بسلطات الاحتلال فإن إيران ستتجه إلى التعامل مع الواقع الجديد في العراق، لكن لن ينفي ذلك أن العراق سيبقى ساحة مواجهةٍ مفتوحةٍ داخلياً وخارجياً. ومن المفترض أن تعمل إيران في هذه الساحة ولاسيما مع دول الجوار لتشكيل مرجعيةٍ اقليميةٍ لحماية وحدة العراق وتعزيز دور الأمم المتحدة وتطويق أي فتنةٍ داخليةٍ، حتى لا يشعر الأمريكي على الرغم من اختلال موازين القوى لمصلحته بالاطمئنان في هذه الساحة أو أنه اللاعب الوحيد فيها.

ينطلق **إيريك رولو** في ورقته «النتائج والتداعيات دولياً» من أن الحرب على العراق قد مثّلت نقطة تحولٍ على المسرح الدولي. ويرى أن المفارقة تكمن في أن الأسئلة المطروحة في الوطن العربي هي نفسها الأسئلة التي يطرحها الأوروبيون، وهي أسئلة: هل ستقاوم أوروبا الاندفاع الأمريكي في الشرق الأوسط أم أنها ستنتهي إلى تبني السياسات الأمريكية؟ وهل يعني إخفاق أوروبا في منع الغزو الأمريكي للعراق تهميش دورها الشرق أوسطي؟ يرى رولو أن الأوروبيين المؤيدين لأمريكا لم يدركوا أن التضامن غير المشروط مع الولايات المتحدة في ظل نهاية الحرب الباردة ضار بالمصالح الأوروبية، كما أن العرب الذين يتشككون بقدرة أوروبا على تحدي أمريكا قد تجاهلوا الدوافع الحقيقية التي وقفت خلف معارضة باريس وبرلين وموسكو لتصميم الرئيس بوش على الحرب.

ويعتقد رولو أن من يشكك بقدرة أوروبا ينطلق ضمناً من أن الاستراتيجية الأمريكية قد نجحت في حين أن مشروع المحافظين الجدد لها محكومٌ عليه بالفشل، فلم تتمكن أمريكا بعد من تحقيق أهدافها في أفغانستان والعراق وفلسطين، وانعكست العواقب السلبية للحرب على مصداقيتها في العالم، وتسببت بانقسام العالم الغربي، بقدر ما تمكن الأوروبيون إزاء عدم قدرتهم على منع الحرب من حرمان أمريكا من غطاء الشرعية الدولية. ويرى رولو إنه إذا ما اشتدت المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكي في شكلها العسكري أو السياسي فإن واشنطن ستقع تحت الضغوطات الأوروبية والعربية، والتي يشكّل تبني خياراتٍ أخرى يمثّل نقل السلطة في العراق إلى الأمم المتحدة واحداً منها، أما إذا ضعفت المقاومة العراقية فإن الأوروبيين والعرب لن يجدوا أمامهم خياراً سوى قَبول الأمر الواقع، إذ يجب ألا نتوقع تغييراتٍ أساسيةً في السياسة الخارجية الأمريكية في حال نجاح المنافس الديمقراطي جون كيري، والذي لم يقدم أي إشارةٍ حول ما ستكون عليه سياسته تجاه العراق.

ويختم رولو ورقته بأن الأوروبيين يؤمنون بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط عبر تحقيق حلٍ عادلٍ ومتوازنٍ للصراع العربي ـ الإسرائيلي، بينما لا تستطيع الولايات المتحدة لأسباب داخليةٍ أمريكيةٍ أن تلعب دور «السمسار النزيه» في حلّ الصراع، مما يفرض تدويله وتسويته على أساس قرارات الأمم المتحدة.

٣ ـ المحور الثالث: إشكالياتِ وقضايا أساسية في العراق المحتل

يدور هذا المحور حول تحليل بعض أبرز القضايا والإشكاليات الأساسية في العراق المحتل، وفي مقدمتها قضايا الدستور ونظام الحكم، والوحدة الوطنية، والجيش. يقدم **عبد الحسين شعبان** بحثاً عن «الدستور ونظام الحكم». ويتألف البحث من ثلاثة محاور، ويتوقف في المحور **الأول** عند المشكلات الفكرية والإجرائية التي اعترضت مجلس الحكم الانتقالي وإدارة الاحتلال واللجنة الدستورية في كيفية صياغة الدستور ومرجعياته ومصادره، وحقوق القوميات والتكوينات المختلفة فيه، كما يجري مقارناتٍ سريعةً مكثّفةً ما بين ظروف الاحتلال الراهن وظروف الاحتلال البريطاني ١٩١٤ ـ ١٩١٨، ويرى أن دستور العام ١٩٢٥ (القانون الأساسي) قد كان دستوراً وسطاً لبّى رغبة البريطانيين من جهةٍ ورغبة قطاعاتٍ من المجتمع العراقي الذي شهد مناقشاتٍ علنيةً وإن كانت محدودةً من جهةٍ أخرى، بينما لم تشهد رزمة الدساتير المؤقتة التي صدرت بعد الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٨ أيّ حوارٍ أو مناقشاتٍ بل صدرت عن جهاتٍ تنفيذية. ويحدد الباحث موازين القوى التي تتحكم بإعداد الدستور، ويتوقف بشكلٍ خاصٍ عند موقف آية الله السيستاني من مشروع الدستور، وتمسكه بأن تتم صياغته من قِبل جمعيةٍ وطنيةٍ تأسيسيةٍ منتخَبة، وموقف التيار الإسلامي السنّي، وموقف الأحزاب الكردية الذي يتمسك بالفدرالية. وبالتالي اكتسب الخلاف حول الدستور شكلاً ومضموناً بعداً سياسياً وقومياً ومذهبياً، أثّر في خلافات اللجنة الدستورية ومجلس الحكم الانتقالي.

ويرى الباحث أنه لابدّ من سدّ الفراغ الدستوري بإصدار إعلانٍ دستوريٍ مؤقّتٍ أو العودة إلى دستور العام ١٩٥٨ بعد تعديله كي يتناسب مع الوضع الجديد من ناحية إقرار الديمقراطية والتناوبية والتعددية وحقوق القوميات والأقليات. بينما يتوقف في المحور **الثاني** بشكلٍ مفصّلٍ عند الإطار المفاهيمي للدولة والدستور وقضية الديمقراطية العراقية، ويتناول تاريخياً مراحل التجربة الدستورية العراقية في العهدين الملكي والجمهوري منذ صدور القانون الأساسي في العام ١٩٢٥ مروراً بحزمة الدساتير المؤقتة إلى سقوط بغداد في التاسع من نيسان/ أبريل، بما في ذلك مشروع الدستور الدائم في العام ١٩٩٠ الذي لم ير النور، ويتوقف عند آخر دستورٍ مؤقتٍ

نافذٍ في العراق، وهو الدستور الذي تمّ سنّه في ١٦ تموز/ يوليو ١٩٧٠ وتعديلاته، ويحاول تقويم تجربته من خلال بحث مفهوم النظام الدستوري ودستورية القوانين. ويلاحظ أن الدساتير الجمهورية قد خلَت من مبدأ التداولية والتناوبية، وكرّست السلطة في يد من يقبض عليها إلى أجلٍ غير محدّدٍ، ولم تتم من خلال هيئاتٍ منتخبةٍ أو استفتاءٍ، وقلّصت إلى حدٍ بعيدٍ من مفهوم المؤسسات ولم تُعِر استقلال القضاء سوى مبادئ عامة. ولقد ساهمت تدخلات العسْكر في فترة العهد الجمهوري بالتنصل من تحديد الفترة الانتقالية وإجراء انتخاباتٍ عامةٍ، فضلاً عن استحداث هيئةٍ تشريعيةٍ متمركزةٍ في يد مجلس السيادة أو المجلس الوطني أو مجلس قيادة الثورة ولاسيما بعد انقلاب ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨، حيث تمّ فرض قانون الحزب القائد الذي ألزم كافة مؤسسات الدولة بتطبيق مقررات المؤتمر القطري لحزب البعث.

وفي المحور **الثالث** يركّز البحث على موقع قضايا حقوق الإنسان في مشروع الدستور، ويرى أن غياب دستورٍ دائم يؤدي إلى غياب مؤسساتٍ حقيقيةٍ للمجتمع المدني تمثّل الوجه الآخر للنظام الديمقراطي، وإلى نمو الطائفية المجتمعية التي تشكّل ردّ فعلٍ على الطائفية السياسية. ويؤكد الباحث على ضرورة نصّ الدستور على تأكيد حق الشعب الكردي في العراق في تقرير مصيره، وضمان حقوق الأقليات القومية العراقية، وتأكيد نبذ العنف في الحياة السياسية، والنص على تداول السلطة سلمياً بموجب قواعد الدستور، وترسيخ مفهوم المواطَنة، والفصل بين السلطات، وضمان الحريات الأساسية، وعدم تعارض الدستور مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان في الإعلان العالمي أو العهدين في العام ١٩٦٦ حول الحقوق المدنية والسياسية وحول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأن ينصّ الدستور بوضوح على أن العراق جزء من الأمة العربية، ويتألف من قوميتين أساسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ومن أقلياتٍ ثقافيةٍ وقوميةٍ يضمن الدستور حقوقها الثقافية والإدارية(*).

أما **عصام نعمان** فيحلّل في بحثه «العراق على مفترق التعدد والتوحد: المتغيرات والتحديات والخيارات» نذر «اللبْننة» العراقية، والخوف من تحولها إلى إطارٍ مرجعي للأحداث العراقية في المستقبل المنظور، من حيث إن «اللبْننة» طراز خاص من الحرب الأهلية تجري فيه حروب بالوكالة عن أطراف اقليميةٍ أو مجاورة. ويرى نعمان أن العراق يشهد الآن بالضبط بعض أبرز مشاهد «اللبْننة». ويحدّد المتغيّرات

(*) كتب هذا البحث قبل إصدار مجلس الحكم الانتقالي لـ «قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية» الذي صدر إبان انعقاد الندوة التي أعدّ لها هذا البحث بشكلٍ سابق له، ومن هنا ركّز الباحث في موجز بحثه المقدم إلى الندوة على مشروع القانون الجديد (المحرّر).

بالاحتلال وانهيار مؤسسات الدولة وانهيار المجتمع. ويرى الباحث أن لبْننة العراق لم تكن ممكنةً لولا انهيار الدولة بعد حلّ الجيش، وسياسات استئصال البعثيين، وصعود مراجع وقياداتٍ جديدةٍ ذات مصالح وارتباطاتٍ اقليميةٍ متباينة. لكنه يحدّد متغيراً مضاداً يتمثل في المقاومة. أما التحديات فيحلّلها الباحث على المستويين الدولي والعراقي، ويتوقف في المستوى العراقي عند التحديات التي تمثلها مسائل دور الدين، وهوية الدولة، ورئاستها، والفدرالية، وحقوق الإنسان والمرأة. ويركّز الباحث في محور الخيارات على خيارات العراقيين، ويحددها في إجلاء الاحتلال الذي لا يمكن أن يتمّ إلا عبر وحدةٍ وطنيةٍ صلبةٍ عن طريق تشكيل جبهةٍ ديمقراطيةٍ واسعةٍ، تشكل الديمقراطية جسر وفاقها بين التعدد والتوحد.

قدّم **جاسم يونس الحريري** بحثاً مطوّلاً عن قضايا وإشكاليات «الوحدة الوطنية» في العراق المحتل، والعوامل العديدة الشائكة والمعقّدة التي تتدخل فيها. وينطلق الباحث من فرضية غلبة عناصر الوحدة والتآلف الوطني العراقي على عناصر التشرذم والتنامي. ولقد عالج الباحث إشكاليته عبر وقفةٍ وصفيةٍ تحليليةٍ مركّبةٍ في ستة محاور، **أولها** محور أبعاد الوحدة الوطنية في العراق من ناحية علاقتها بمتغيّرات الشعور بالانتماء إلى جماعة وطنية، وطبيعة النظام السياسي، والإرادة الوطنية العراقية، والمرجعيات الدينية. وهي المتغيرات التي يرى الباحث من خلالها غلبة عنصر الوحدة على عنصر التناحر والحدّ من تأثير هذا الأخير.

ويتوقف في **المحور الثاني** عند معوّقات الوحدة الوطنية بعد الاحتلال الأمريكي، من ناحية التشظي الحزبي، وتدهور الظروف الأمنية، والاختلافات العرقية والطائفية، وبروز دور العوامل الخارجية الاقليمية التركية والإيرانية في الاستقطاب وتكوين الولاء وتوجيه السلوك السياسي. والتصورات الأمريكية لعرْقنة الصراع في العراق ومحاولة خلق حالة تقسيميةٍ على أسسٍ طائفيةٍ وعشائريةٍ وإثنية. ويتوقف هنا بشكلٍ خاصٍ عند الموقف الإيراني.

ويحلّل في **المحور الثالث** تداعيات الاحتلال على الوحدة الوطنية، ومحاولته توليد التناقضات في البنية الاجتماعية العراقية، وتكريس علاقاتها العنصرية أو الطائفية. ويحلّل الباحث أساليب الترغيب والترهيب والاستزبان وشراء الولاءات من خلال بعض النماذج والعيّنات، واختراق البنية العشائرية من خلال تكوين رؤوس جسرٍ له فيها تحت اسم مراكز البحوث والورشات التدريبية.

ويتوقف في المحور **الرابع** عند مظاهر الوحدة الوطنية وبروزها بعد الاحتلال، ويركّز على محاولات تجاوز التحدي الطائفي من خلال تشكيل مجلس شورى أهل

السنة والجماعة الذي يضم ممثلين عرباً وأكراداً وتركماناً، وتشكيل بعض علماء الشيعة والسنّة لمجلسٍ يُعنى بحلّ القضايا الطارئة، وتضافر جهود زعماء عشائر بغداد لضبط الأمن على أساس المبادرات الأهلية.

ويحلّل في المحور **الخامس** بشكلٍ تفصيلي مواقف كلٍ من الأحزاب السياسية العاملة تجاه مسألة الوحدة الوطنية، ويركّز على مواقف الحزبين الكرديين الأساسيين: الاتحاد الوطني بزعامة جلال الطالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني. والحزب الإسلامي وحزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية والحزب الشيوعي العراقي والأحزاب الليبيرالية كما يسميها مثل حركة الوفاق العراقي والمؤتمر الوطني العراقي.

ويضع في المحور **السادس** والأخير رؤيته المستقبلية للوحدة الوطنية في العراق وفق «سيناريوهات» بقاء الاحتلال وغياب الاستقلال والسيادة ويرى هنا أن المقاومة المسلحة ستتصاعد ضد قوات الاحتلال وستنضم إليها أطراف شيعية أخرى، ومشهد رحيل الاحتلال وتحقيق السيادة والاستقلال، ومشهد نقل السلطة إلى حكومةٍ مرتبطةٍ بالاحتلال حيث يتوقع أن تشتد تلاقيات الوحدة الوطنية لقطع الطريق على محاولات التقسيم الطائفي والإثني والعشائري.

قدّم **عبد الوهاب القصّاب** بحثاً عن «الجيش» توافرت فيه الخبرة الميدانية المعايشة مع الخبرة البحثية الأكاديمية. ويتوقف البحث عند تاريخ نشأة الجيش العراقي، وموقعه في قيام الدولة العراقية الحديثة، ودوره المبكّر في تأسيس بعض الجيوش العربية الأخرى، وعقيدته القومية تاريخياً. ويرصد سمات الحركات السياسية ـ العسكرية الانقلابية بين ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ و١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ من ناحية الشمولية لمختلف أطياف الشعب العراقي، والاستقطابية الصراعية السياسية والفكرية والتحزبية، وغياب روح التسامح والتحمل الذي أدى إلى الدموية، واللاعقلانية في السلوك السياسي، ليتوقف ملياً عند انقلاب ١٧ ـ ٣٠ يوليو/ تموز ١٩٦٨، وتطبيق نظرية تبعيث القوات المسلحة التي أدّت إلى «التقيّة السياسية». ويتمثل أحد أبرز تحليلات البحث في عرض وتوصيف وتحليل العقيدة العسكرية العراقية، وجدواها وإنجازاتها وضوابطها السياسية، وأن المشكلة ليست في الجيش الذي بني على قواعد عاليةٍ من الحرفية والمهنية بل في قيادته السياسية.

ويقدم القصاب تصوراته لمستقبل الجيش العراقي في ضوء سيناريوهات انسحاب قوات الاحتلال تحت ضغط المقاومة، أو تسليم السلطة إلى حكومةٍ متعاونةٍ مع الاحتلال مع تجمع قوات الاحتلال في قواعد عسكرية. وفي المشهد الأول يرى

أن أحسن حالةٍ له متوسطة وتتمثل عواملها المساعدة في الإجماع العراقي على المقاومة، وحصول خسائر كبيرةٍ في صفوف القوات الأمريكية، ووجود شخصيةٍ عراقيةٍ ذات رؤيةٍ استراتيجيةٍ واضحةٍ، ورفض الكونغرس مزيداً من تمويل الحملة، في حين أن العوامل المثبطة تتمثل في عدم حصول الإجماع، والتشرذم القبلي والطائفي للمقاومة، وتدخل دول الجوار سلباً، وغياب الشخصية العراقية الواضحة الرؤية.

أما في المشهد الثاني ويراه محققاً في أحسن الحالات ومتوسط التحقق في الأسوأ، فيرى أن العوامل المساعدة هي: نجاح تشكيل حكومةٍ انتقاليةٍ، ونجاح وزارة الدفاع في إعادة بناء الجيش ووجود إجماعٍ وطني حول ذلك، وإبعاد الجيش الجديد عن المشاكل الداخلية وعن التكتلات العنصرية والمذهبية.

ويستشرف الباحث أبعاد العقيدة العسكرية القتالية للجيش العراقي الجديد، والهدف الأمريكي منه، وحجمه، وشكل الانتساب إليه، والسمات التي حدّدها الاحتلال للجيش. ويرى أن رؤية الخبراء العراقيين تركّز على توازن الجيش من حيث قابلية الحركة والمناورة، والعلاقة ما بين صنوفه، والمهنية واللاسياسية وحلّ كافة الميليشيات بينما أول شرطٍ في رؤية الأمريكيين هو مشاركة الجيش الجديد الأمريكيين رؤيتهم، أي عدم النظر إلى إسرائيل كعدوٍ، ومحاربة التطرف الديني، والنظر إلى أعمال المقاومة كأعمال إرهابيةٍ، والانخراط في الخطط الأمريكية، وهذا هو الخطر الأكبر بنظر الباحث.

يشير **وميض نظمي** في بحثه «مستقبل عروبة العراق» إلى أن العرب إذا ما أضفنا إليهم المسيحيين الآشوريين والكلدان يمثلون أكثر من ثمانين بالمئة من الهيكل الإثني العراقي، وأن سلطات الاحتلال قامت على النظر إليهم في ضوء فرضيات المجتمع الفسيفسائي الاستشراقية من خلال المنظور المذهبي والطائفي وليس من خلال المنظور القومي. ويشير نظمي إلى أن العروبة بمعناها الحضاري الثقافي تشكل العصب الأساسي للأنا الوطنية العراقية، وأن الاجتماع العراقي يتميز على خلاف المنظورات الاستشراقية بدرجةٍ عاليةٍ من التكامل والاندماج الاجتماعي، تسقط فيها نظرية «المثلث السني»، فلقد أدت عملية الاندماج إلى أن تكون المدن العراقية خليطةً من الناحية الإثنية الأساسية والفرعية، مثل مدينة بعقوبة التي شهدت محاولة اغتيالٍ للرئيس العراقي السابق صدام حسين، وعانت الويلات من جرّاء ذلك، فهي أحد أهم معاقل المقاومة، وتمثل مدينةً متمازجةً ومختلطةً. ويرى الباحث أن العروبة تشكل النسيج العميق لمجمل التكوينات الفرعية الثقافية العراقية، بقدر ما تمثل أحد أهم مصادر التكوين الثقافي للأكراد من حيث إنهم يمثلون قوميةً راسخة الجذور، وترتبط

بالكثير من الوشائج العميقة التاريخية والثقافية مع الشعب العربي. وأن العروبة بمعناها الحضاري لا تنفي التنوع بل تغتني به.

أما **فوزية صابر** فقدّمت ورقةً حول: «الوضع الكردي في العراق: رؤية مستقبلية» انطلقت فيها من كون القضية الكردية تمثّل اليوم إحدى أبرز القضايا المركزية التي لا تهم الشعب الكردي فحسب بل الشعب العراقي بأسره. وتقارب الباحثة إشكاليتها عبر اعتمادها على مدخلين: المدخل الداخلي والمدخل الخارجي. وتعتمد في المدخل الداخلي نهج التحليل السوسيو ـ سياسي، حيث تشخّص ما تسميه بثورةٍ صامتةٍ للأجيال الكردية الشابة على الأجيال التقليدية التي قادت الحركة السياسية الكردية. وتطرح هذه الثورة أسئلةً جذريةً عن شرعية القيادات التقليدية، ويمثل الاستفتاء على الفدرالية شغلها الشاغل. وترى الباحثة أن هذا الجيل الشاب الذي ولد أو ترعرع وعيه بعد قيام الإدارتين الكرديتين في أربيل والسليمانية في شروط سحب الحكومة المركزية لإداراتها من كردستان بعد حرب الخليج الثانية لم يعش حملة الأنفال والإبادة بالأسلحة الكيماوية أو التهجير القسري.. إلخ بقدر ما تفاعل مع انسيابية المعلومات في عصر الاتصالات والعولمة، واختبر مؤسسات المجتمع المدني التي تعتبر متطورةً بالقياس إلى ما كان في بقية أنحاء العراق قبل الاحتلال، وابتكر منابره المدنية التواصلية والتفاعلية في التعبير. ولقد أبرز هذا الجيل تحديه للقيادات التقليدية وتصدر بحكم أنه لم يعش تجربة الارتباط مع الحكومة المركزية فكرة الاستقلال عن المركز في بغداد عبر استفتاءٍ يحدّد شكل الرابطة بين كردستان والسلطة المركزية على أساس الفدرالية التي تبناها البرلمان الكردستاني في العام ١٩٩٢ لكن مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني أعاد طرحها في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ في إطار مشروع الفدرالية ودستور إقليم كردستان، في نوعٍ من استباقٍ لسقوط النظام.

أما العامل الخارجي فيتمثل لدى الباحثة بشكلٍ أساسي في العامل الأمريكي، ويركز على نشر الديمقراطية في المنطقة، ولا سيما في الدول المجاورة التي يتوزع فيها الأكراد مما يمكّنهم من المشاركة الإيجابية، وأن الولايات المتحدة قد تعاطت مع الوضع الكردي في إطار تعاطيها وتحالفها مع قوى كرديةٍ غيرها معارضة لحكوماتها في تلك البلدان. غير أن الشعارات البرّاقة تموّه مصالحها. ومن هنا فإنها تعلن حماية الإدارة الكردية إلا أنها لم تقم بخطواتٍ فعليةٍ في تجسيد الفدرالية، فتدافع عن مبدأ الفدرالية بينما ترسل في الوقت نفسه إشاراتٍ بعدم موافقتها على إعادة النظر بالحدود ما بعد العثمانية في المنطقة. ولقد تناغمت القيادات الكردية مع الطروحات الأمريكية، واستفادت من السلوك السياسي الأمريكي الذي يقوم على تخفيف سلطات

المركز في بغداد لصالح الأطراف. وترى أن مصالح الولايات المتحدة هي التي ستحدّد في النهاية على مستوى العوامل الخارجية مدى دعمها للفدرالية الجغرافية القومية أو قطع الطريق على الاستقلال الذاتي الكردي أو قيام دولةٍ كردية.

٤ ـ المحور الرابع: المقاومة العراقية: الواقع والتحديات والآفاق

يتألف هذا القسم من ثلاثة بحوث عن المقاومة العراقية، ووسائل المقاومة الشعبية عربياً ودولياً لهيكل الهيمنة الأمريكية، وماذا يجب على أمريكا أن تفعله في ضوء نشوب حرب العصابات ضدّها.

قدّم كل من **مثنى حارث الضاري وسلمان الجميلي** بحثاً عن قضيةٍ حساسةٍ للغاية، و قد تجر ذيولاً أمنيةً في العراق المحتل وهي قضية «المقاومة العراقية». ويمثّل هذان البحثان للمتابعين خارج العراق وحتى داخله نوعاً من كشفٍ بحثي في سياق محاولة قوات الاحتلال التحكم بالمعلومات وحجب وصولها إلى الرأي العام. وكانت المناقشات التي تمت داخل الجلسة وخارجها مثيرةً وعلى قدرٍ كبيرٍ من الصراحة والوضوح.

ويحلل مثنى حارث الضاري ثلاثة محاور أساسيةٍ هي نشأة المقاومة من خلال الرصد الوثائقي والميداني لها بشكلٍ مدقّقٍ، واندلاعها بشكلٍ سبق كل التقديرات، والتنظيمات المكوّنة لهيكلها العام، ومستقبلها. ويتوقف عند التفسيرات المتداولة لاندلاعها المبكّر ودلالاته. ويلحظ الباحث سرعة تحول المقاومة من شكل المجموعات الصغيرة التي تجمع السلاح إلى شكل المجموعات الصغيرة المقاتلة، ومن شكل المجموعات المنفصلة إلى شكل المجموعات التي تحاول تشبيك صلاتٍ في ما بينها، ومحاولة تكوين تحالفاتٍ أكبر. أما بشأن القوى المكوّنة لها، فيرى الباحث أن معظم فئات الشعب العراقي ممثلةٌ فيها، وهو ما يظهر في تعبير حركة المقاومة عن تداخل الأبعاد المكوّنة للشعب العراقي، من دون أن ينفي ذلك غلبة التيار الإسلامي. ويتوقع الباحث انضمام الشيعة إلى المقاومة المسلّحة، وبروز بعض ملامح ذلك عند بعض المراجع، ويرى أن عوامل اتساعها تتمثل في ازدياد الضغط الأمني الأمريكي، وتردي حالة البطالة والأوضاع المعيشية، وتنامي ثقافة المقاومة.

وحول مدى إدراك تنظيمات المقاومة للمستقبل يخلص الضاري إلى أن هناك وعياً كافياً عند بعض المنظمات بذلك، واقتناعها بضرورة استثمار ما أنجزته في مشروع سياسي، وهو ما عبّرت عنه حركة المقاومة الإسلامية الوطنية باعتبارها الجهة الوحيدة المعروفة التي قدّمت مشروعاً سياسياً، لا ينكر الجهاد بالوسائل السياسية،

ويقف ضد أي دعوةٍ طائفية، ويعلن التزامه بالمواثيق الدولية.

يغطي بحث **الجميلي** أربعة محاور هي: دوافع المقاومة، والإشكاليات التي تواجهها، وهويتها، ومستقبلها، ويعرض في ملاحقه جملةً من وثائق حركات المقاومة. وفي المحور الأول يحدّد الباحث دوافع المقاومة بدوافع وطنية ودينية، وتتركز الدوافع الوطنية في دوافع التحرر واستعادة السياسة وطرد المحتل بينما تتركز العوامل الدينية في استناد المقاومة العراقية إلى الشريعة الإسلامية في لجوئها إلى خيار الكفاح المسلّح باعتبار أن الجهاد فرض عينٍ على كافة المسلمين في حال احتلال بلادهم، وفي التكوين الديني البارز للمناطق المنخرطة في عمليات المقاومة، حيث تمّ تشكيل هيئة علماء المسلمين حال سقوط النظام السابق، لتكون إطاراً ينضوي تحته أكثر من ٩٠ بالمئة من علماء السنّة. ولقد تبنت الهيئة منهج الكفاح السياسي غير أنها لم تعلن موقفاً سلبياً ضد الكفاح المسلّح، وتؤيده أحياناً.

وفي المحور الثاني يركّز الجميلي على الإشكاليات التي تواجه المقاومة، ويحددها بـ: إشكالية عدم وجود برنامجٍ سياسيٍ واضحٍ وموحّدٍ، نتيجةً للسرعة في تشكيل مجموعاتها وعدم وجود تنسيقٍ بينها، وتعدد أطيافها الوطنية والإسلامية، وإشكالية عدم إفراز قياداتٍ سياسيةٍ معلَنة لدواعٍ أمنيةٍ، وإشكالية الجدل بين مؤيدي العمل المسلّح ومعارضيه والتي تتداخل فيها المصالح مع المواقف، وإشكالية محدودية الانتشار في الإطارين الجهوي (المناطق الوسطى) والمذهبي (الانحصار بين العرب السنّة على الرغم من وجودِ تأييدٍ واسعٍ لها بين الشيعة)، وإشكالية الخلط بينها وبين العمليات «الإرهابية».

ويناقش المحور **الثالث** هوية المقاومة، ويحدّد المقاومة الإسلامية في مجموعتين: مجموعة المقاتلين والمجاهدين العرب والأجانب، ومجموعة المقاومة الإسلامية العراقية. ويحدّد نسبة المجموعة الأولى بـ خمسةٍ بالمئة من المقاومة العراقية، وتضم جماعة المجاهدين وجماعة مقاتلي تنظيم القاعدة بينما تتألف المجموعة الثانية من المقاومة الإسلامية العراقية وكذلك المقاومة الإسلامية الوطنية العراقية. ومن خلال دراسة عينةٍ من شهداء المقاومة الذين سقطوا في عملياتٍ قتاليةٍ ضد الاحتلال يحدد الباحث نسبة التيار الإسلامي بـ ٨٥ بالمئة ونسبة المقاومة الوطنية بـ١٥ بالمئة.

وفي المحور **الرابع**، يناقش مستقبل المقاومة، ففي مشهد استمرار الاحتلال يرى أن المقاومة ستتسع مع احتمال الرد الأمريكي على ذلك بنشر الفوضى، وفي حال الانسحاب وتسليم السلطة إلى العراقيين فإنه يضع احتمالين: انكفاء المقاومة إلى العمل السياسي أو تبلور تيارٍ أكثر تشدداً يستهدف كل المتعاونين مع الاحتلال، أما

في مشهد انسحاب قوات الاحتلال إلى قواعد عسكريةٍ وتسليم السيادة إلى العراقيين فيرى الاحتمالين التاليين: استهداف القواعد العسكرية، و فتح قوات الاحتلال قنوات اتصالٍ وحوارٍ مع المقاومة بهدف تشجيع تيارها المعتدل. وبالتالي فإن مستقبل المقاومة مرهون بمستقبل الاحتلال وبالصيغ التي سيأخذها.

يضع **أشرف بيومي** في بحثه «هيكل الهيمنة: وسائل المقاومة الشعبية عربياً ودولياً» المقاومة ضد الاحتلال في سياق المقاومة ضد الامبريالية. وينطلق من الفرضيات أو المنطلقات التالية: إن الامبريالية تتناقض مع مصالح الشعوب بما في ذلك مصالح شعوب الدول الرأسمالية نفسها، وأنه لا بد من مواجهة الامبريالية بكافة الإمكانيات على أساس تحالفاتٍ شعبيةٍ عالميةٍ من منطلق الترابط بين الاستغلال الأجنبي والاستغلال الداخلي في إطار التبعية. ومن هنا يعيد مصطلح الامبريالية إلى نطاقه المفهومي العلمي، في ضوء منهج مدرسة التبعية، وتحديداً في ضوء نظرية المفكر الماركسي العربي سمير أمين. ويركّز على خصوصية الرأسمالية من حيث هيمنة العامل الاقتصادي، والتباين ما بين المراكز والأطراف، وتلازم المظاهر الثلاثة للرأسمالية في الاستقطاب والطابع الدوري وغير الدوري للأزمات واعتمال سياسات الهيمنة في صلبها. وفي تحديده لملامح الامبريالية في النظام الرأسمالي العالمي يحلل حدود القوة العسكرية ويقول بمأزق الامبريالية حالياً، من حيث إن القوة العسكرية لا تكفي لدوام الهيمنة، وتزامن هذا التوسع مع انكماش القوة الاقتصادية الأمريكية، وبروز الشعور بالعداء لأمريكا ونوسان القومية الأمريكية بين التوسعية والانعزالية، وانتهاك الدستور والحقوق المدنية والظلم الاجتماعي وانتشار الهوس والتطرف الديني وتوظيفهما سياسياً.

ويرى أن هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر لم تكن سوى ذريعةٍ استغلها الامبرياليون الجدد لفرض جدول أعمالهم الإمبراطوري الامبريالي على العالم. لكنه يشير إلى أن استخدام الامبريالية لقوتها المفرطة الهائلة ضد بلدانٍ ضعيفةٍ وصغيرةٍ أنهك بعضها الحصار القاسي مثل العراق يفرز قدرات المقاومة التي تضع التفوق العسكري في مأزقٍ مصيري، كما هو الأمر في المقاومة العراقية وفي الانتفاضة الفلسطينية، وكما حدث سابقاً في فيتنام وفي جنوب لبنان.

ويلحظ البيومي التزامن ما بين التوسع العسكري الأمريكي وبين انكماش القوة الاقتصادية الأمريكية بعد انتعاش فترة التسعينيات من القرن الماضي. ويطرح الباحث سؤالاً استشرافياً على المدى القريب يتعلق بـ: ماذا نتوقع إذا ما سقط بوش؟ ويرى عبر تحليلٍ تركيبيٍ مقارنٍ للامبريالية ما بين المحافظين الجدد والمحافظين التقليديين، أن

احتمال سقوط بوش وارد، وأنه سيتمخض عنه تعامل أكثر دبلوماسيةً وأقل صلفاً، وسينعكس على بعض التغير الموضوعي في استراتيجية الحرب الاستباقية، وفي ازدياد الاعتماد على العامل الاقتصادي، وتخفيف الضغوط على الدول العربية.

ويتوقف الباحث عند شروط تفعيل وسائل المقاومة الشعبية العربية والدولية ضد الهيمنة في إطار تصورٍ مستقبلي لإمكانية هزيمة الامبريالية، ويحدّد شروط ذلك من ناحية نبذ الأوهام، والتخلي عن الفرضيات المعوّقة وغير الصحيحة، وتحديد الأهداف، كما يحدّد مجالاته في الدعم المعنوي للمقاومة العراقية، ومقاطعة آليات الاحتلال ومؤسساته، وتشكيل جبهاتٍ محليةٍ لمقاومة الامبريالية، والاشتراك في تحالفاتٍ أو شبكاتٍ مناهضةٍ لها عالمياً، وفضح جرائم الحصار والعدوان على العراق واحتلاله.

يناقش **وليام بولك** سؤالاً محدّداً هو «ما ينبغي عمله في العراق أمريكياً». ويقدّم لذلك في أن أفراد من يصفهم بـ «العصابة الصغيرة من المحافظين الجدد» قد شكلوا مكتب الخطط الخاصة في وزارة الدفاع كنوعٍ بديلٍ من الناحية الفعلية عن وكالة المخابرات الأمريكية (.C.I.A). ويركّز بولك على أن الفشل المخابراتي في العراق لا يضارعه سوى الفشل في فيتنام، ويركّز على فشل تقديرات المكتب السياسية بشأن ما سيجري في العراق بعد الاحتلال، حيث يرى أن ما يجري هو حرب عصابات وليس مجرد مقاومة مجموعةٍ صغيرةٍ من البعثيين كما قام تقدير المكتب قبل الحرب.

ويحدّد بولك نموذجه التحليلي لحرب العصابات في أنها تسعى إلى اكتساب الشرعية عن طريق طرح رجالها أنفسهم كمقاومين للامبرياليين الأجانب كخطوةٍ أولى ومسبقةٍ للحلول محل الإدارة التي سيسقطونها، وأنهم يستدرجون القوة الأجنبية كي تردّ بعنفٍ مفرطٍ يزيد من طاقات المقاومة وإرادتها. ويرى أن حرب العصابات في العراق لا تمتلك اليوم قيادةً موحدةً، وأن العراقيين منقسمون بعمقٍ حول مسالة الشرعية، لكنه يرى في ضوء تجارب مقارنةٍ أن القيادات الموحّدة لا تظهر إلا في نهاية الصراع، وأن هدف العرب السنة والشيعة في نهاية المطاف يتمثل بإخراج الأجانب، وهو الحدّ الأدنى للقومية.

يرى بولك أن بدائل الهزيمة تتمثل في ثلاثة: استخدام الوقت بصورةٍ بنّاءةٍ لإبطاء حرب العصابات عبر الدخول في مساوماتٍ ومفاوضاتٍ ومراوغاتٍ، وتصعيد مكانة مجلس الحكم الانتقالي، بينما يفضّل ما يسميه بالبديل الثالث الوحيد في الخروج من العراق بدرجةٍ أقل من المهانة التي خرجت فيها أمريكا من فيتنام، عبر منظومة مبادئ وعمليات. وتقوم المبادئ على أن أمريكا ستخرج فعلاً، ولن تدير

العراق من خلف واجهةٍ محليةٍ، ولن تستولي على النفط، وستتيح درجةً عاليةً من تقرير المصير، بينما تقوم العمليات على سرعة الخروج دون فوضى، ونقل السلطة السياسية مباشرةً إلى العراقيين، والتعاون الدولي في العراق تحت مظلة الأمم المتحدة. ويرى بولك أخيراً أن الوقت لا يعمل لصالح أمريكا.

٥ ـ المحور الخامس: قضايا التنمية والنفط والتعويضات

اشتمل هذا المحور على ثلاثة بحوثٍ تحلّل إشكاليات التنمية، والسياسات النفطية، والتعويضات. قدّم **سالم توفيق النجفي** بحثاً عن «مستقبل التنمية» في العراق، ينطلق فيه من ضرورة بناء نموذجٍ اقتصادي يسمح بإعادة بناء الاقتصاد العراقي بعدما تعرضّ إليه من تفكيك. ويقترِح بناء هذا النموذج عبر دراسة محورين، **أولهما** الأوضاع المعاصرة للاقتصاد العراقي **وثانيهما** مرجعية التنمية الاقتصادية العراقية. وفي المحور الأول يدرس الباحث تاريخ تطور الاقتصاد العراقي، ويرى أن «برامج مجلس الإعمار» في عقد الخمسينيات تعتبر أحد أهم مؤشرات إعادة تنظيم إدارة التخطيط الاقتصادي التي اعتمدت متضمناتها الاستراتيجية على الأساليب الإصلاحية، غير أنّ التغيرات التي تمّت بعد ثورة الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٨ أدّت إلى سيادة مفاهيم تنمويةٍ جديدةٍ تبنت محتوى توجيهات مجلس الإعمار لكنها قامت بإجراءاتٍ راديكاليةٍ تمثلت بالإصلاح الزراعي الذي أدّى تطبيقه إلى تغير البنية الحيازية للأرض، وأعدت الخطة الاقتصادية التفصيلية التي حُدّدت لها أهداف عامة في مجال النمو الاقتصادي. ولقد توالت بعد تغير النظام في تموز/ يوليو ١٩٦٨ وخلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٥ على الاقتصاد العراقي أربع خططٍ للتنمية الوطنية. واتسمت البرامج التنفيذية لخطط السنوات الأولى بعد العام ١٩٦٨ بتفضيل الأهمية النسبية للقطاع العام الاشتراكي في مساهمته بإجمالي الناتج المحلي، وبذلك أصبحت الدولة تحكميةً، غير أن هذا الاتجاه الشمولي افتقد إلى الكفاءة، وأبعد مزايا السوق عن تحقيق منافع اقتصادية.

ولقد فاقم من ذلك اقتراب الاقتصاد العراقي من نمط الاقتصاد الريعي الذي أعطى الدولة مجالاً واسعاً للتدخل في الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية، مما ترتب عليه ضعف فاعلية المجتمع المدني. بينما يشير عقد السبعينيات إلى ارتفاع نسبي في توزيع مصادر الدخل في الريف بسبب الإصلاح الزراعي الثاني، لكنّ إخفاق البرامج التكميلية للإصلاح الاقتصادي، أدى إلى إبقاء التفاوت النسبي في الإنفاق الفردي على السلع الأساسية، فالإنفاق قد ارتفع لكنه لم يتحسن. واجه العراق في الثمانينيات أكثر من صدمةٍ اقتصاديةٍ نتجت عن تقلبات سعر برميل النفط، والإنفاق المتزايد على

الجيش واتجاه السياسة الاقتصادية نحو بيع جزءٍ من القطاع العام المرتبط بالنشاط الإنتاجي الزراعي لتمويل العجز في الميزانية العامة. ومن هنا كانت الأوضاع الاقتصادية لعقد التسعينيات مقدّمةً للنتائج التي حصلت في التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، بسبب حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي وفشل برامج التنمية الاقتصادية في تحقيق المعدّلات المستهدفة للنمو.

وفي المحور الثاني يتوقف الباحث عند مرجعية التنمية الاقتصادية العراقية المستقبلية، ويرى أن نسق الاقتصاد العراقي سيكون محكوماً بالاتجاهات الليبرالية والانفتاحية، وبقيود الاحتلال الأجنبي للنشاطات الاقتصادية، وبحتمية نشاط المجتمع المدني لتنظيم استخدام الموارد لصالح تحسين وضع الفقراء.

ويرى النجفي أن الديناميكية العقلانية للعلاقة بين أدوار هذا النموذج ستوصل إلى نقطة التوازن بينها. لكن الباحث يرى أن الاتجاهات الرئيسة التي تلوح في الأفق تشير إلى أن السياسات الاقتصادية لدول الاحتلال ستبتعد عن مسارات ذلك النموذج، ويلح على ضرورة وجود قوةٍ من خارج السوق تضبط سيرها لتفعيل نموذج التنمية في ظل الأوضاع الاقتصادية العراقية المتحوّلة، وتتحدد هذه القوة بدور الدولة في إطار صورته المتغيّرة، وعبر دعم القطاع الثالث أو قطاع المجتمع المدني بحيث تعمل القطاعات العامة والخاصة والأهلية وفق آلياتٍ ديناميكية متكاملةٍ أو متوافقةٍ تبتعد عن التناقض أو التنافر، وتستهدف تعظيم حجم الناتج الإجمالي وعدالة توزيعه.

ويقدم **كامل عباس مهدي** في هذا المحور ورقةً بحثيةً تتركز على السياسة الاقتصادية لقوات الاحتلال. وينطلق الباحث من أن قضية الإصلاح الاقتصادي قد باتت قضيةً حتميةٍ، وأن الظروف ستفرضها على الوطنيين العراقيين إن لم يدركوا أهميتها، إذ جاء الاحتلال بمشروع اقتصادي جذري ستكون له آثار اجتماعية وسياسية بعيدة المدى، وينطلق هذا المشروع من المصالح الاستراتيجية الأمريكية ويسترشد بالايديولوجيا اليمينية التي توجّه قرارات السياسة الاقتصادية الدولية. ومن هنا جاءت سلطات الاحتلال بطاقم كاملٍ من المستشارين يشكلون الوزراء الحقيقيين من تلك الشركات التي تتقاطع مصالحها مع مصالح أركان الإدارة الأمريكية. ويتحكم هذا الطاقم بالاقتصاد العراقي بدءاً من الوحدات الإنتاجية الصغيرة في القطاع العام مروراً بالقرارات والأنظمة المختلفة والسياسات القطاعية وصولاً إلى السياسة الاقتصادية الكليّة والقرارات المتعلقة بالنظام الاقتصادي عموماً.

ويتوقع الباحث أن تتحول شركة النفط الوطنية في سياق هذه السياسات إلى

شركةٍ ثانويةٍ، لكن الكثير من حقولها ستتم خصخصته. ويرى الباحث في الختام أن هذه السياسة لن تؤدي إلى تحقيق التنمية.

أما **رمزي سلمان** فيركّز بحثه حول «السياسة النفطية» بدءاً من عمليات استكشاف النفط العراقي في أواخر القرن التاسع عشر مروراً بسيطرة شركة النفط التركية التي أصبحت فيما بعدِ شركة نفط العراق على العمليات الاستكشافية وامتيازاتها وصولاً إلى السير في طريق التأميم فالتأميم والتسويق. ويحدّد الباحث السير في طريق التأميم بإجراءات ثورة الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٨ التي حصرت مساحة امتيازات الشركات بالمناطق المنتجة فقط، وبتأسيس شركة النفط الوطنية العراقية في العام ١٩٦٤ التي خُصّص لها لاحقاً كافة المساحات التي سُحبت من الشركات الامتيازية، وأخذت تنظّم برامجها بشكلٍ تكون فيه بديلاً من هذه الشركات من خلال توقيع عقود الخدمة واستغلال بعض الآبار، بينما يعتبر القانون رقم ٦٩ للعام ١٩٧٢ نقطة التحول إلى التأميم لتسيطر شركة النفط العراقية بعد العام ١٩٧٥ على كافة العمليات الاستخراجية.

ويتوقف الباحث عند التجربة العراقية في تسويق النفط بدءاً من تجربة تسويق الحصة النفطية العينية الحكومية وصولاً إلى تجربة التسويق المباشر في أبريل/ نيسان ١٩٧٢ حيث ارتبط تحدي التأميم بتحدي التسويق. ويثير الباحث أسئلةً شائكةً عن ذلك، ليتوقف عند السياسات النفطية خلال فترة الحروب والاحتلال، ويحلّلها بشكلٍ مدققٍ من ناحية الدوافع والقدرات والوظائف، وينتهي بالتوقف عند الوضع الراهن، ومواقف الشركات العالمية، ومستقبل الثروة النفطية، واستشراف تطورات السياسة النفطية المتوقعة، وحدود تأثير دول الجوار، ومنظمة أوبك، وكذلك سياسات الاستثمار فيها.

ويلحظ الباحث أن الاحتلال الأمريكي للعراق قد جاء بمنهج معاكسٍ لاحتلاله ألمانيا، ففي العراق يبدي المحتل اهتماماً برأسمالية السوق أكثر من الديمقراطية على عكس ما أبداه في ألمانيا، فالاستثمارات الخاصة على حد تعبير الباحث مؤشر جيد على انتعاش الاقتصاد لكنها ليست أدواتٍ يُعتمد عليها في إعادة بناء الاقتصاد وانتعاشه. ومن هنا يرى أنه ستكون أمام أية حكومةٍ شرعيةٍ تتولى السلطة مهام كثيرة في القطاع النفطي تتعلق بالعملية الإنتاجية للنفط الخام والمنشآت النفطية وما هو تحت الأرض من نفط. فالمنشآت قابلةٌ بحكم طبيعتها الخدَمية والتحويلية ولضرورة تطويرها وإعادة بنائها إلى أن تكون قطاعاً مختلَطاً. ويختم سلمان مؤكداً أنه مهما كانت السياسة الإنتاجية التي ستنتهجها الحكومة الشرعية فإنها ستؤثر في دول الجوار وفي منظمة

أوبك، فمن الصعب تصور الأوبك من دون العراق.

قدّم السفير **عبد الأمير الأنباري** بحثاً عن الوجه القانوني لمعضلة التعويضات. وبوصفه قانونياً سياسياً يتوقف الباحث عند الخلفية السياسية لهذه المعضلة، إذ يرى أن ذريعة العام ١٩٩٠ قد تمثلت في أن يبسط العراق سيادته على احتياطي حقل الرميلة النفطي المتنازع عليه مع الكويت، لكن الاحتلال العراقي للكويت غيّر من طبيعة هذا الهدف. ويتوقف الباحث عند المسؤوليات القانونية والمالية المترتبة على احتلال الكويت، ويرى أنها قد صدرت ليس من قِبل محكمةٍ دوليةٍ بل من قِبل جهازٍ سياسي أعلى هو مجلس الأمن الدولي، الذي أصدر قراره بعد خمسة أسابيع من توقف العمليات العسكرية، مما يجعل موافقة العراق على القرار إكراهيةً.

ويحلّل الأنباري الطبيعة السياسية للتعويضات وتداعياتها، فتشكيل لجنة التعويضات ومهامها وقراراتها سياسية في الجوهر، فشرعية التعويضات قد قُرّرت سياسياً وليس قضائياً، وهي سلاح ذو حدين، ينصف المتضرر لكنه يلحق الأذى بالطرف الآخر، فضلاً عن استخدام التعويضات لتحقيق أغراض تفتقد إلى الشرعية. ويتوقف الباحث عند طلبات التعويضات وفئاتها، وقطعية قرارات المجلس الحاكم الخاصة بها. ويبرز طرح قوات الاحتلال إلغاء التعويضات عبر بحث الاعتبارات القانونية والمبرّرات العملية، ويتساءل في فقرةٍ بحثيةٍ عن مدى صلاحية مجلس الأمن الدولي في ذلك، وعدم وجود موادٍ في الميثاق تسمح بذلك. ويرى أن هناك ثلاثة بدائل وطنيةٍ تتمثل في المحاكم الوطنية للدول التي وقع عليها الضرر مع الجدل حول جدوى ذلك، والمحاكم الوطنية العراقية التي يكون مدى قبولها رفع دعوى ضد الحكومة مثار تساؤلٍ واجتهادٍ، والمحاكم في الدول التي توجد فيها ممتلكات عراقية. ولما كان هذا الطريق مكْلفاً وغير مجدٍ، فإن البديل الآخر يتمثل في التسوية الرضائية، مع أن الخسائر الجسيمة التي تكبدها العراق قد تكون معادلةً للتعويضات، بل تتطلب دفع تعويضاتٍ له. ويطرح الباحث ضرورة التحقق من الوقائع الخاصة بالخسائر، وتوفر الإرادة السياسية كشرطين لحلّ هذه المعضلة.

٦ ـ المحور السادس: المشاهد (السيناريوهات) المستقبلية

مهّد الدكتور خير الدين حسيب لهذا المحورِ بدعوة الباحثين والممارسين السياسيين العراقيين بشكلٍ خاصٍ إلى تحليل الظروف التي أدت إلى الاحتلال بطريقةٍ بعيدةٍ عن الحقد، على الرغم من أنه قد كان من أوائل ضحايا النظام السابق. وألح على أن قضية الديمقراطية لا يمكن تأجيلها تحت أية ذريعةٍ، مع أن تحويلها إلى قيمة يحتاج إلى وقتٍ طويلٍ. وفي ضوء هذه الروحية يرى أن استهداف العراق يعود إلى

زمن تشكيل الولايات المتحدة لقوة التدخل السريع التي سميت في ما بعد بالقيادة المركزية، وأن الخطط التدريبية للقوات المسلحة الأمريكية قد تحولت منذ العام ١٩٨٩ من التدرب على مواجهة الاتحاد السوفياتي إلى التدرب على مواجهة العراق باعتبار أنه قد غدا الخطر الرئيس. ومن هنا يشير إلى أن ما حدث للعراق لم يكن غريباً أو مفاجئاً. لكنّ خطورة ما حدث له لا تنحصر به بل تشمل الأمة العربية والأمة الإسلامية معاً ودول الجوار الجغرافي ومجمل النظام العالمي. ويتطلب ذلك سياسةً أخرى مختلفةً عن سياسة التعاون مع الأجنبي. إذ لم يستهدف النظام السابق طائفةً أو قوميةً بعينها كي يلحق بها الظلم بقدر ما كان ظالماً ضد الجميع بغض النظر عن انتمائهم القومي أو الطائفي، لكن المقابر الجماعية ليست للمعارضين فقط بل لشهداء الجيش العراقي والقتلى البعثيين الذين قتلوا في الأحداث. ورغم ذلك فإن هذا النظام قد نال أول جائزةٍ من اليونيسكو للقضاء على الأمية في العالم الثالث، وبنى قاعدةً صناعيةً جديدةً هي مبعث فخارٍ لأي بلدٍ يستطيع أن يقيمها. وينتقل الباحث إلى السؤال المركزي في الورقة عن أهداف أمريكا من احتلال العراق.

ويرى حسيب أن سمات النظام العراقي لم تتغير بين السنوات التي كانت فيها أمريكا تؤيد النظام وبين السنوات التي قرّرت فيها الإطاحة به. ومن زار العراق في العام ١٩٨٣ على الرغم من أن العلاقات الدبلوماسية كانت مقطوعةً، وصرّح بأن «صدّام حسين شخص يمكن التعاون معه» لم يكن سوى وزير الدفاع الأمريكي الحالي رامسفيلد، وبعد شهورٍ من هذه الزيارة استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بل شجّعت الولايات المتحدة صدّام على غزو الكويت. ويشير الباحث إلى ما ورد في مذكرات الجنرال شوارزكوف الذي قاد «عاصفة الصحراء» من أنه قد طُلب منه في العام ١٩٨٩ زيارة منطقة الشرق الأوسط، وتحديد الأخطار التي تواجه أمريكا فيها، وأنه عاد بتقديرٍ يقول إن العراق هو الخطر الأكبر على أمريكا في الشرق الأوسط، ثم بدأت حملة إعلامية بريطانية ـ أمريكية مكثفة اتخذت من «المدفع العملاق» عنواناً لها.

لقد بدأ الضغط الاقتصادي، وألغيت الائتمانات، وضغطت أمريكا على كلٍ من الكويت والإمارات لخفض أسعار برميل النفط، مع التأكيد أن كل ذلك لا يمكن أن يبرّر في أي حالٍ من الأحوال غزو الكويت. وفي الرابع من آب/ أغسطس ١٩٩٠ حصل كل من تشيني وزير الدفاع آنذاك وشوارزكوف على موافقة السعودية على التدخل الأمريكي لحماية السعودية وآبار النفط.

ويحدّد الباحث الأهداف غير المعلنة في النفط وضمان أمن إسرائيل. إذ بدأت تظهر أهمية العامل الاقتصادي بعد أن كانت الأهمية معطاةً للقوة العسكرية خلال

الحرب الباردة، وقررت أمريكا عدم السماح لأي دولةٍ أو مجموعة دول أن تنافسها، حيث الناتج القومي الأوروبي أكبر من الناتج الأمريكي ويمكن أن تلحق الصين به. ومثّلت السيطرة على النفط ورقتها الوحيدة التي تمكّنها من السيطرة على اقتصاد الدول الأخرى، والحيلولة دون منافستها. بينما يتمثل السبب الثاني في موقف العراق من إسرائيل، إذ كان العراق إحدى العقبات أمام السلام العربي ـ الإسرائيلي، ويعرف بعضنا على الأقل أن نقطة الخلاف الوحيدة بين كيسينجر وسعدون حمّادي في اجتماع باريس قد كانت حول فلسطين وحول مشروع الشرق الأوسط. ورأى الباحث أن هناك أربعة عواملٍ ستحدّد التطورات المستقبلية:

الأول: إن مصير الاحتلال الأمريكي للعراق سيحدّد مصير المنطقة العربية وبعض دول الجوار.

الثاني: إن الناخب الأمريكي هو وحده القادر على عدم التجديد للإدارة الأمريكية الحالية، بما يترتب على ذلك.

الثالث: ستحرص الولايات المتحدة على البقاء لأطول فترةٍ ممكنةٍ في العراق إذا ما توفرت الظروف الملائمة لذلك.

الرابع: إن نجاح أو فشل بوش مرهون أولاً بما سيجري في العراق خلال هذا العام وثانياً بالوضع الاقتصادي في أمريكا، إذ استلمت الإدارة الأمريكية البيت الأبيض وكان لديها ٢٦٨ مليار دولارٍ، بينما يصل عجز الميزانية خلال هذا العام إلى ٥٠٠ مليار دولارٍ. وانخفض الدولار الأمريكي حوالى ٣٥ بالمئة خلال عامٍ واحدٍ، كما دخل اليورو بشكلٍ متزايدٍ في العمليات المالية العالمية، فضلاً عن تفاقمِ مشكلة البطالة بوجود ثلاثة ملايين عاطلٍ عن العمل. ويسمح ذلك بالقول إن الوضع الاقتصادي الأمريكي حرج حالياً.

الخامس: العامل الأفغاني وتصاعد هجمات طالبان بعد أن كان الأمريكيون يعلنون أنهم انتهوا من هذه المشكلة.

السادس: الكلفة البشرية الباهظة غير المعلنة للاحتلال.

ويتصور الباحث في ضوء ذلك (السيناريوهات) أو المشاهد الاحتمالية المستقبلية التالية:

الأول: استمرار المقاومة العراقية حيث لا تحتاج سوى الدعم المعنوي، إذ لديها ما يكفيها من الأسلحة والتمويل المحلي، وتستخدم تقنياتٍ عاليةً جداً، جعلت من منطقة مطار بغداد منطقةً محظورةً.

الثاني: قيام حكومةٍ مرتبطةٍ بالاحتلال، وهو ما تعمل عليه قوات الاحتلال، إذ لن يبقى الأمريكيون في العراق بسبب النفط فحسب بل وباعتبار العراق منطقةً استراتيجيةً أيضاً، ومن هنا يفكرون بتشكيل مجلس أمنٍ خليجيٍ (٦+٢) يضم دول مجلس التعاون الخليجي والعراق ويتسع لضم إيران.

الثالث: بقاء الحال على ما هو عليه إلى مابعد الانتخابات الأمريكية. ويبدي الباحث في النهاية تفاؤله بالمستقبل.

ثانياً: حوار مفتوح

اختتمت الندوة بحوارٍ مفتوحٍ اقتصر على العراقيين المشاركين في الندوة من الداخل والخارج. وعلى الرغم من أن المركز قد دأب في ندواته على طرح سؤال: ما العمل؟ فإن هذه الجلسة الحوارية لم تكن مجدولةً في برنامج الندوة بل تمت في ضوء الرغبة التي أبداها عدد من المشاركين بتنظيمها كي يتعرف المشاركون من العراقيين بشكلٍ أفضل على بعضهم، ويتبادلون وجهاً لوجه الأفكار والتصورات حول سبل استعادة الحرية والاستقلال. ولقد كانت في إطار تقاليد عمل مراكز البحوث والدراسات أقرب إلى «غرفة تداولٍ» حرةٍ أو «مكلمةٍ» صريحةٍ من دون رقباء.

افتتح الدكتور **خير الدين حسيب** مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية الجلسة ونقل إلى المشاركين رغبة الدكتور **غسان سلامة** معاون الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في العراق في المشاركة بهذه الجلسة واعتذار **الأخضر الإبراهيمي** الممثل الشخصي للأمين العام عن عدم المشاركة فيها على أن يتابع مجرياتها ومداولاتها.

أكّد الدكتور حسيب على أنه ليس هناك جدول أعمالٍ غير معلنٍ في هذه الجلسة الحوارية، يتخطى حدود تبادل وجهات النظر المختلفة حول الشأن العراقي في فضاءٍ ديمقراطي صريح وطليقٍ من كل القيود التي يمكن أن تعيق حرية الطرح أو التفكير. وأنها جلسة حوارٍ مفتوحٍ بكل ما تعنيه الكلمة من معنى ومن دون الحاجة إلى ورقة عملٍ مسبقةٍ. وطرح في ضوء ذلك رأيه في أن المهمة التي تواجه كل العراقيين في الداخل والخارج هي مهمة التحرير وبناء الديمقراطية، وضرورة التفكير بقيام شكلٍ مؤسسي ما من أشكال جبهةٍ وطنيةٍ توحّد كافة القوى والطاقات العراقية حول تلك المهمة، وتؤجّل الخلافات التي لا تتعلق مباشرةً بأولوية هذه المهمة، وكيفية التواصل ما بين العراقيين في الخارج والداخل لتحقيقها، وكيفية دعم العمل الوطني المقاوم والسياسي في هذا السياق بالاعتماد على طاقات العراقيين ومن دون التورط في أي دعمٍ خارجيٍ ستكون نتائجه سلبيةً على العمل المقاوم العراقي.

تركزت المداولات بين المشاركين على تبادل وجهات النظر والرؤى والمعاناة والخبرات السياسية المؤسسية والشخصية حول تشكيل هذه الجبهة من ناحية ضرورتها أو نضج شروط قيامها ومتطلبات ذلك. وفي حين رأى البعض أن العراق يمر في مرحلة مخاضٍ تلتبس فيها الكثير من القضايا والأمور مما يتطلب وضع تشكيل هذه الجبهة كهدفٍ استراتيجيٍ فإن معظم المشاركين قد أكدوا على ضرورة قيامها على أساس تحالفٍ وطنيٍ شعبيٍ عريضٍ كمهمةٍ مؤسسيةٍ ذات أولويةٍ في حشد الطاقات حول مهمة التحرير والديمقراطية. وبرزت بعض الآراء التي دعت البعث بقوةٍ إلى نقد ذاته وإعادة بناء وعيه وممارسته السياسية في إطار الحداثة والديمقراطية، وإنهاء المماهاة بينه وبين النظام السابق كي يشكّل طرفاً طبيعياً في الجبهة المنشودة، ووضع البعض ذلك في إطار تعزيز الوحدة الوطنية وقطع الطريق على من يحاول هزّها وتمزيقها. في حين أضاء بعض آخر تجارب الكفاح اليومي في تعميق الوحدة الوطنية وقطع الطريق على من يحاول أن يستثمر الاغتيالات المقصودة لتفجير اقتتالٍ طائفي، وعزْقنة الصراع، وبروز مبادراتٍ شعبيةٍ فعليةٍ وحقيقيةٍ أهملها الإعلام، لكنها بيّنت قوة النواة الصلبة للوحدة الوطنية العراقية.

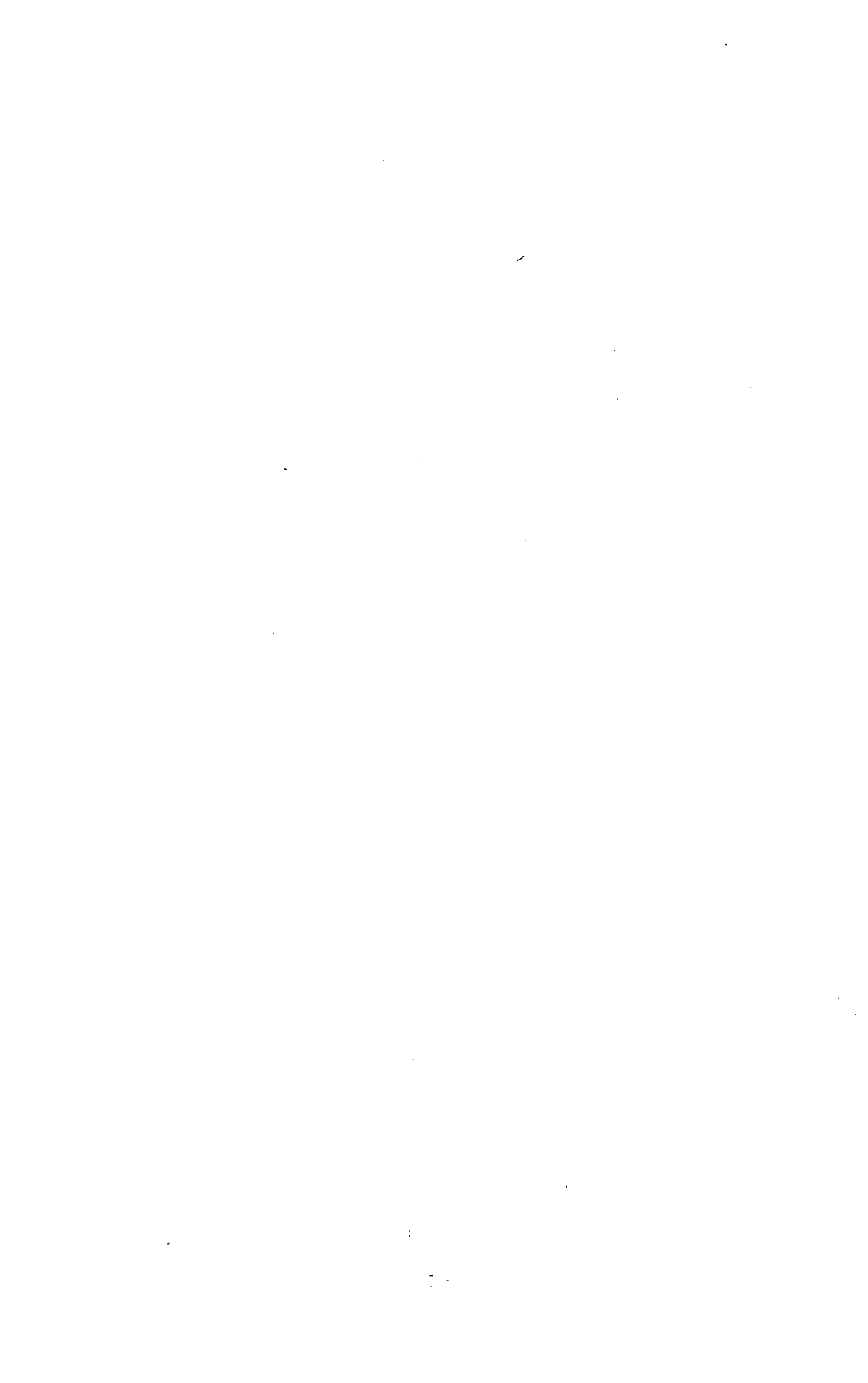
وتداول المجتمعون مواقعهم الشخصية والمؤسسية ومواقع التيارات والتنظيمات التي ينتمون إليها في التفكير ببناء الجبهة. وكانت الحلقة الحوارية المفتوحة فرصةً لتقويم تجارب اللقاءات الحوارية الوطنية وطروحات عقد مؤتمرٍ وطني واسع التمثيل، من دون إنكار المشكلات التي واجهت هذه اللقاءات والناتجة عن عهود انعدام الحوار وتحكم العقلية الانقلابية في وعي النخب العراقية السياسية وسلوكها، بما في ذلك خوفها من بعضها، وانتقال هذا الخوف إلى داخل التنظيمات نفسها. ودعا أكثر من مشاركٍ إلى تجاوز العقلية الحزبوية الفصائلية الضارة بالعمل الوطني، واختيار الأفضل وطنياً على المفضول تنظيمياً وعصبوياً. ولاحظ بعض المشاركين بروز ظاهرة الانتقامية وعدم التسامح وضرورة الروح الوسطية الجامعة. ونوقشت بشكلٍ مستفيض الإشكاليات التي تواجه العمل المقاوم، وقد مال معظم المشاركين إلى تعريف العمل المقاوم بوصفه عملاً مشروعاً يتم ضد الجندي المحتل، وهو ما أثار جدلاً حول كيفية التعامل مع المتعاملين بما في ذلك رجال الشرطة. وبينما رأى البعض ضرورة تحذيرهم بشكلٍ كافٍ ومؤكدٍ من إيذاء المقاومة رأى البعض استثناءهم كلياً من أهداف المقاومة، وفحص المشكلات بصورةٍ فرديةٍ. وبرزت بعض الآراء التي تعلي من شأن المقاومة العسكرية أو المسلّحة في حين برزت آراء أخرى تركّز على أولوية المقاومة السياسية، لكن جميع الآراء أجمعت على ضرورة التلاقي بين العمل المقاوم بأشكاله المسلحة المشروعة ضد المحتل وبين العمل السياسي الشعبي. وشكّل ذلك مدخلاً للنقاش حول هموم المقاومة وقضية المعتقلين وأساليب سلطات الاحتلال في التعامل الوحشي معهم، وضرورة تشكيل هيئة للدفاع عنهم. وطرح البعض التركيز على

عملية تعذيب العلماء العراقيين أو محاولة شرائهم وتهميشهم، وضرورة انعقاد عمل دولي حول ذلك رأى الدكتور حسيب أن كل مقوماته متوفرة. وثارت في الجلسة المشكلة مع مجلس الحكم، واتجهت الآراء بشكل عام إلى أن المشكلة الأساسية هي مع الاحتلال. وتطرقت بعض الآراء إلى مناقشة الأحتمالات المستقبلية للعراق المحتل، وبرزت هنا أطروحات التكاتف الوطني في حين برزت أطروحات تنفي عن أعضاء مجلس الحكم صفتهم التمثيلية عدا عدد قليل منهم. ورأى البعض أن هذه الصفة التمثيلية للأحزاب الكردية المشاركة في عضوية مجلس الحكم قابلةٌ نفسها للمساءلة في حال قيام جو ديمقراطي حقيقي في كردستان العراق. وتمّ في الجلسة بحث إشكاليات وتكتيكات الأحزاب المشاركة في مجلس الحكم بين التحالف مع الاحتلال وبين البراغماتية. وعبّر الاتجاه العام عن عدم الثقة الشعبية بالذين عادوا على دبابات الاحتلال إلى السلطة. وكشف بعض المنتمين إلى أحزاب أو تيارات مشاركة في مجلس الحكم عن معاناته الشديدة وانقسامات تنظيماته في ضوء أولوية التحرير والديمقراطية، ورأى البعض أن الدفاع عن عروبة العراق بوصفها العصَب الجوهري للأنا الوطنية العراقية قد كان أحد أبرز عوامل الانقسامات. وفي الشأن الكردي تميزت عموم المداولات بالإيجابية المتفهمة لقضية الشعب الكردي وتمكينه من حقوقه المشروعة في إطار وحدة الدولة العراقية. لكنّ المشترك الثابت في المداولات جميعها هو رفض الاحتلال.

وبرز طرح واحد في الجلسة يدعو إلى تمايز الثقافي عن السياسي، وأن يتشكل إطار مرن للمثقفين العراقيين يطرح مواجهة الاحتلال وليس تسويقه. وفي الختام تحدث الدكتور **غسان سلامة** معاون الممثل الشخصي للأمم المتحدة عن معاناة المنظمة في العراق. وبيّن هذه المعاناة من ناحية الحرص على علم الأمم المتحدة وألا يكون تحت حماية الاحتلال ومن ناحية فقدان الأمن فعلياً، وأثر ذلك في المناقشات الداخلية في المنظمة. ورأى سلامة أن دور الأمم المتحدة إذا كان محدوداً من الناحية السياسية إلا أنه فعّال ويتنامى بشكلٍ كبيرٍ على المستويات الإنمائية. وبيّن سلامة جهود الأمم المتحدة كي يكون التمثيل في مجلس الحكم أفضل من صيغة المستشارين، وشرح بشكلٍ مريرٍ معاناة المنظمة بين القرارات الدولية التي شاءتها الدول التي لا تعطي المنظمة سوى دورٍ عابرٍ غير واضح وبين طلبات بعض أعضاء مجلس الحكم تدخلها، وهو ما قامت به المنظمة أو ما حاولت القيام به، لكنها فوجئت بقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي لا يعطيها سوى موقع هامشي هو موقع إمكانية التشاور معها في تشكيل الحكومة المؤقتة. وحاصل ذلك أنّ دور الأمم المتحدة السياسي منتقص مع أن الجميع يبحث عنه ويدعي الاحتماء به بينما عملها في المجال الإنمائي يتنامى ويكبر، فالأمين العام للأمم المتحدة يعمل وفق سلامة تحت رحمة خمسة عشر رب

عمل. الأمم المتحدة في حديث سلامة هي مع العراقيين إطلاقاً وتعمل بقدر استطاعتها في شروط تقييدها بكل ما يمكنها قانونياً أو ما يمكن تطويره من أجل صالح العراقيين. وفي التعليق على سلامة برزت آراء منفردة تحمّل المنظمة الدولية مسؤولية الكارثة التي حلّت بالعراق، لكنّ مجمل النقاش أجمع على أن الأمم المتحدة في موقع الضحية مع الشعب العراقي.

كانت هذه الجلسة «مكْلمةً» عراقيةً حرةً، تداخلت فيها التجارب مع الأفكار والهموم والتطلعات والهواجس ومسيرة المعاناة والرغبات والإرادات، ومثّلت نوعاً ما لما يجب أن يكون عليه حوار العراقيين جديةً وصدقاً وانفتاحاً، ففي زمن الاحتلال ليس هناك سوى هاجسٍ وحيدٍ هو رحيله مع «عصاه». وهي قولة أطلقها في زمن الربيع التحرري لشعوب العالم الثالث القائد جمال عبد الناصر تجاه الاحتلال البريطاني في جنوب اليمن، وحمل المستعمر أخيراً عصاه ورحل بالفعل تاركاً ألغامه. إن الاحتلال زائل لا محالة وسيتحقق الاستقلال، لكنه يجب أن يتم على أساس الديمقراطية. وهو ما شكّل أبرز بدهيات هذه الورشة الحوارية.



كلمة الافتتــاح الأولى

سليم الحص(*)

لا يمكن فهم ما حلَّ بالعراق إلا في إطار ما يدور في المنطقة، فالترابط عضويٌ ووثيقٌ. وإذا جاز لنا أن نسميّ العصر الراهن عصراً أمريكياً، فإن مشكلة العرب في هذا العصر هي غطرسة القوّة التي تحكُم سياسة الدولة العظمى في منطقتنا على كل صعيد. فها هي أمريكا تسنّ تشريعاً بعنوان قانون محاسبة سوريا، وهو آيةٌ من آيات الغطْرسة الأمريكية التي لا تعرف حدوداً. فهل يتصور أحدٌ منّا أن يسنّ بلدٌ صغيرٌ كلبنان ـ مثلاً ـ قانوناً لمحاسبة أمريكا على سياستها وتصرفاتها في المنطقة العربية؟ لقد كانت الخطوة الأمريكية بدعةً في السياسة الدولية، لا مسوّغ لها سوى اعتداد الدولة العظمى بقوتها الفائقة.

كذلك لا تتورّع أمريكا عن تلزيم سياستها الخارجية حيال قضية المنطقة إلى إسرائيل شارون، فتُطلق يده في انتهاك كلّ الشرائع الدولية وحقوق الإنسان، وكل قواعد الحق والعدالة في تصعيد عدوانه على الشعب الفلسطيني قتلاً وتشريداً للمواطنين، وتدميراً ونهباً للممتلكات وتبديداً للأرزاق. وتتولّى إدارة بوش تغطية الارتكابات الإسرائيلية سياسياً وإعلامياً والحؤول دون أيّ شكوى ضدّ الكيان الصهيوني أمام مجلس الأمن بالتهديد باستخدام حق النقض الذي تتمتّع به. وكان أبلغ تعبيرٍ عن تلزيم شارون سياسة أمريكا في فلسطين غياب المأساة الفلسطينية كلياً عن خطاب الرئيس الأمريكي عن حالة الاتحاد، فقد صال وجال حول قضايا العالم أجمع ولكنه لم يأتِ على ذكر فلسطين بكلمةٍ واحدةٍ. إنها غطْرسة القوة، ولكنها في هذه الحالة القوة المُسخّرة لخدمة المآرب الصهيونية. وجاء احتلال العراق بالتواطؤ مع بريطانيا من دون الاستناد إلى قرارٍ من الشرعية الدولية تعبيراً إضافياً عن غطْرسة القوة التي تتحكّم بالسياسة الأمريكية حيال المنطقة العربية، وهو يصبّ مباشرةً في خدمة المشروع الصهيوني في المنطقة.

(*) رئيس الوزراء اللبناني سابقاً.

كان العراق يُشكل هاجساً للدول العربية، سواءً بما يتمتّع به من إمكاناتٍ اقتصاديةٍ مهمةٍ، أو ما يشكّله من عمقٍ عربيٍ للمواجهة العربية الإسرائيلية، وأخيراً لا آخراً، ما كان يُحكى زوراً عن امتلاكه أسلحة الدمار الشامل. إلى كلّ ذلك. فإذا كان من أهداف أمريكا القيام بضربةٍ تُرهب بها العالم العربي أجمع، فإن العراق شكّل هدفاً سائغاً لتحقيق هذا الغرض. فلم يعُد بين الحكام العرب من لا يتصرّف أمام الدولة العظمى تصرُّف الخائف وأحياناً المرتعِد، منهم من بات يتبنى أي موقفٍ تمليه عليه أمريكا، ومنهم من بات يؤدي دور الوسيط أو صلة الوصل بين السلطة الفلسطينية وحكومة العدو وكأنه في موقع الحياد، ومنهم من بات تحت الضغط الأمريكي يتخذ تدابير وإجراءاتٍ لمكافحة ما تسميه أمريكا إرهاباً، وهو فعلياً اعتداءٌ على الحريّات، ومنهم من أخذ يسلك طريق التغيير في نظامه وفق مفهوم أمريكا وإرضاءً لها.

بعد أن تبينّ أن العراق لا يملك أياً من أسلحة الدمار الشامل، أخذت الإدارة الأمريكية تبرّر هجومها على العراق بتحريره من حكم استبداديٍ غاصبٍ. بهذا المنطق ما الذي يمنع أمريكا من مهاجمة أي دولةٍ عربيةٍ، لا بلْ أي دولةٍ في العالم، لا يعجبها نظامها؟! إنها شريعة الغاب. هذا مع العلم أنه ليس بيننا من لا يدين أنظمة الحكم الاستبدادية ولا سيّما في العالم العربي، وفي مقدمتها نظام صدام حسين الذي كان يقوم على القهر والبطش والعسف. لقد وقع صدام حسين في أسرهم، ونحن نتحدّاهم أن يحاكموه. فهم لا يجرؤون على ذلك. إن حاكموه حاكمهم، إذ هو سيكشف أمام الملأ كيف ناصرته أمريكا في حربه على إيران، وكيف أغوته بالاعتداء على الكويت، وكيف أن الأسلحة الكيمياوية التي استخدمها ضد شعبه إنما حصل عليها من ترسانتهم، وكيف غضّوا النظر عن دعمه العماد ميشال عون في حربه ضد الجناح الآخر خلال فترة الانقسام المدمّر في لبنان.

إن سقوط العراق في قبضة الاحتلال الأمريكي يمكن أن يترتب عليه من التداعيات ما لا حدود لأبعاده على صعيد العراق، ومن ثم على صعيد منطقة الخليج خصوصاً وسائر أرجاء العالم العربي عموماً. إنّ الوحدة الوطنية للشعب العراقي مهدّدةٌ بأخطار الانقسام والفرز. والمجازر التي وقعت في يوم عاشوراء مؤشرٌ على ما يُبيّت للعراق مجتمعاً ودولةً على هذا الصعيد. ولكن القيادات العراقية كانت والحمد لله على مستوى التحدي، فوضعت الأحداث المفجعة في خانة مسؤوليات قوة الاحتلال.

إنّ وحدة الدولة العراقية مهددةٌ بالمشاريع التقسيمية ولو أن بعضها يرتدي ثوب الفدرالية. والوحدة الوطنية في دول الخليج كافةً مهددةٌ بتداعيات الواقع العراقي المكشوف على شتى الاحتمالات وأخطرها. وأنظمة الحكم في سائر الدول العربية مهددةٌ بهبوب عواصفٍ يتعذّر التكهن بأبعادها، ومنها ما هو مغلفٌ بعنوان الإصلاح

الديمقراطي الذي تُنادي به أمريكا، وقد لا تسلم من عصف الرياح المحتملة أنظمةُ حكم نعمت بحماية أمريكا ودعمها طوال عقودٍ من الزمن تحت لافتة محاربة الإرهاب والتطّرف الديني، وقبلها تحت لافتة مكافحة المدّ الاشتراكي والشيوعي، يوم كان الاتحاد السوفياتي يتحدى الهيمنة الأمريكية على بعض أرجاء العالم. نحن بالطبع من المحبذين للتحوّل الديمقراطي في كل الأقطار العربية وإشاعة الحريات العامة على أوسع نطاق، ويجب أن لا ينتظر ذلك ضغطاً من أمريكا مشبوه المرامي. فالطبيعي أن تبادر الدول العربية تلقائياً إلى إصلاح أنظمتها في اتجاه إشاعة الحريات العامة وتنمية الممارسة الديمقراطية الصحيحة.

إنّ التداعيات المحتملة التي ذكرناها مرشّحةٌ لإيجاد أوضاع جديدةٍ في العالم العربي يغلب عليها اللايقين واللااستقرار، ويمكن أن يتولّد عنها معضلات متشعبةٌ على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يكون من جرائها صرف شعوب الأمة قاطبةً عن قضاياها، وفي مقدمتها قضية العرب المركزية في فلسطين. لقد تعلّمنا من تجارب الأزمة العاتية التي عصفت بلبنان على امتداد خمسة عشر عاماً أن الإنسان إذا واجه مشكلةً وقضيةً غلبت المشكلة في نفسه على القضيّة. إذا صادفتَ أماً تبحث عن قوتٍ لطفلها لا تسلها كيف تُحرّر فلسطين؟! فجوابها سيكون: هاتِ قوتاً لولدي. ففي كنف غابة المعضلات التي يمكن أن تطوّق الشعوب العربية مستقبلاً، أخشى ما نخشاه أن ينشغل العرب بمشاكلهم عن قضاياهم. ولا ريب عندنا أن هذا من أهداف الضغوط التي يتعرّض لها العرب هذه الأيام في خدمة الصهيونية العالمية. من هنا، لا غلوّ في القول إن العراق يمكن أن يكون حلقةً في سلسلة أزماتٍ تصرف العرب عن قضيتهم المركزية في فلسطين.

إنّ الموقف العربي يبدو اليوم في غاية التبعثر، وهذا في حكم اللاموقف عملياً. وفي غياب الموقف القومي الجامع يشكو المواطن العربي، في الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه، من حال الخواء الرهيب، ويسقط قطرٌ عربيٌ كبيرٌ في قبضة الاحتلال ولا يجد الحكام العرب داعياً إلى عقد قمةٍ عربيةٍ استثنائيةٍ في انتظار حلول موعد القمة العادية. يا للعار. أما المشروع الشرق الأوسطي الأكبر الذي تدعو إليه أمريكا فهو، أياً يكن مضمونه، مكيدةٌ للقضاء على العروبة وعلى الهوية العربية قضاءً مبرماً، وبالتالي طمس شيءٍ اسمه قضيةٌ عربيةٌ، ومن أهدافه إدخال الكيان الصهيوني في حظيرة الشرق الأوسط إلى جانب الدول العربية في عملية تطبيعٍ فاجرٍ للعلاقات.

إننا نحيّي مركز دراسات الوحدة العربية، في شخص الصديق الكريم الدكتور خير الدين حسيب، على مبادرته إلى تنظيم هذه الندوة عن احتلال العراق وتداعياته: عربياً واقليمياً ودولياً. وفقكم الله إلى ما فيه خير الأمة.



كلمة الافتتاح الثانية

خير الدين حسيب(*)

الأخوات والإخوة

إن ترحيب مركز دراسات الوحدة العربية بكم جميعاً هذه المرة له معنىً خاص. وهو لا يستمد هذا المعنى الخاص من حقيقة وجود عراقيين كثُرٍ بيننا ـ وإن كان هذا مصدر اعتزازٍ لنا ـ إنما يستمده من حقيقة وجود الشأن العراقي بكل أبعاده مطروحاً من جانبكم وعليكم.

لعلي أقول أنه لم يكن ليدور في خلد أحدٍ أن نلتقي في ندوةٍ أخرى للمركز بعد نحو ثلاثة عشر عاماً من ندوتنا السابقة التي حملت عنوان «أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي»، لكي نبحث ونعقّب ونناقش في ندوة تحمل عنوان «احتلال العراق وتداعياته: عربياً واقليمياً ودولياً»، وما كان يمكن أن نتصور أن تتخذ التطورات التي بدأت في العام ١٩٩٠ أو العام ١٩٩١ ـ أو حتى قبل ذلك في العام ١٩٨٢ ـ أبعاداً توصل إلى «احتلال العراق». لكن هذا ما حدث على هوله وعلى عدم قدرتنا على توقعه، فضلاً عن الاستعداد له!

إن الأسئلة الأوليّة المطروحة من جانب المواطن العربي المشغول بهموم أمته ـ والتي لا تكف عن الظهور فوق السطح ـ تتكثف فيما إذا كان احتلال العراق نهايةً أو بداية. وما إذا كان احتلال العراق تنفيذاً لاستراتيجيةٍ أمريكيةٍ مستدامةٍ لن يقيض لها أن تتغيّر، أم أنها استراتيجيةٌ طارئةٌ ـ إذا كان هذا التعبير نفسه جائزاً ـ تنحسر بانحسار النخبة الأمريكية الحاكمة التي تسلمت السلطة قبل ثلاث سنواتٍ ويمكن أن تسلمها في نهاية عامها الرابع؟ هل كان احتلال العراق أمراً محتوماً لكي ندرك مدى الخراب الطاغي في الفضاء العربي وفي النظام العرَبي ـ على فرض وجوده ـ أم أنه الطوفان الذي يمكن أن يأتي بعده الهدوء والاستقرار؟

(*) مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

لقد اتخذنا في مركز دراسات الوحدة العربية قرارنا بأن نحمل هذه الأسئلة العربية العامة السائدة في الشارع العربي ـ التي لا تعدو أن تكون نموذجاً لكثيرٍ غيرها من أسئلةٍ تعرفونها وتسمعونها وتتعاملون معها ـ إلى مستوى البحث والتحليل والمناقشة.

* * *

ولعلكم ـ إذا عدتم إلى إلقاءَ نظرةٍ في أوراق عمل الندوة السابقة التي أشرت إليها قبل قليل ـ ستلمسون على الفور أن ملامح الندوة الحالية التي ستبدأ في خلال أقلّ من ساعةٍ من الآن، ملامح مختلفة في خطوطها وفي اتساعها وعمقها. وهذا أمر تطلبته ضخامة الحدث الذي تلخّصه بقسوةٍ عبارة «احتلال العراق» المؤلّفة من كلمتين اثنتين. ذلك أن احتلال العراق هو نتيجة أوضاع عراقيةٍ وعربيةٍ واقليميةٍ (أي تتصل بالمحيط القريب جغرافياً وجيو ـ سياسياً من العراق) ودوليةٍ. . وهو بالتالي ـ من حيث النتائج التي تترتب عليه ـ محكومٌ بهذه الأوضاع في أبعادها الأربعة، وبالأحرى دوائرها الأربع المتداخلة. وأخيراً فإنه في نهايته ـ إذا آمنا بحتميته أو إذا كنا نظن بمجرد احتمالية نهايته ـ يخضع لتفاعلات هذه الدوائر المتداخلة.

في هذه الندوة لم نُجزئ المواقف العربية ـ قطراً قطراً ـ كما كان الحال في ندوة العام ١٩٩١. وفي هذه الندوة لم نحصر اهتمامنا واهتمامكم في النطاق العربي. لقد فرض الحدث علينا حجم هذه الندوة، من حيث عدد الأوراق البحثية المقدّمة فيها ومجالات بحثها وتحليلاتها، ومن حيث عدد المشاركين فيها باحثين ومعقبين ومناقشين ومراقبين ـ ولم يكن من الممكن أن يفكر مركز دراسات الوحدة العربية، مجرد تفكيرٍ، في أن يقع تحت اعتبارات محدودية التمويل ليبرّر محدوديةً ما للندوة. لقد اخترنا توسيع مجال الرؤية وبالتالي مجال التدقيق والتحليل والاستنتاج. واخترنا ـ تحديداً ـ أن يكون توسيع مجال الرؤية في أقصاه من ناحية النظرة المستقبلية.

* * *

وأريد هنا أن أذكر أنه ليس حجم الحدث وأهميته وحدهما ما فرض علينا هذا التوسع، بل أصارحكم القول بأننا بتنا نعتقد أن تضييق مجال البحث لأي قضيةٍ عربيةٍ بهذه الخطورة ينتقص بالضرورة من المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه عمل هذا المركز، وهو مبدأ حرية التعبير ولو كان ذلك على حساب سبُل العيش، وعلى حساب الخبز. فما قيمة حرية التعبير إذا ضّيقنا مجال البحث بذريعة اعتباراتٍ ماديةٍ أو سياسيةٍ أو معنويةٍ؟ إن حرية التعبير لكي تتحقق فعلياً لا بد أن تجد أمامها متسعاً، فضاءً فكرياً ومعلوماتياً أرحب.

لقد بتنا بتعبيرٍ أدق نعلم أن حرية الحصول على المعلومات صنو لحرية إتاحة المعلومات، وكلاهما صنوٌ لحرية التعبير. مع ذلك لا بد أن أقول: كم كنا نود أن ندعو كلّ من رغب في أن يشارك أو يراقب في هذه الندوة، وكثيرون هم الذين طلبوا وتمنوا. وكم كنا نود أن نقبل كل أفكار الأبحاث وزوايا الرؤية التي اقتُرِحت علينا من أرجاء الوطن العربي، وحتى من خارجه. ولكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه، فنحن نتحرك في فضاءٍ محدودٍ، ليس في القاعة التي تجمعنا فحسب، بل في الإمكانيات الفندقية واللوجيستية أيضاً، هذا إذا لم أقل إن فريق العمل الذي يتألف منه المركز تحمّل فوق ما يمكن أن يتصور أي واحدٍ منا.

مع ذلك فنحن سعداء للغاية بوصول عدد المشاركين إلى ما وصل إليه، سعداء بالاهتمام الواسع ـ العربي والعالمي ـ الذي لقيته هذه الندوة حتى قبل أسابيع بل أشهر من إطلاق إشارة البداية لها. سعداء بالجهد الجاد الهائل الذي تعكسه الحصيلة الكلية لأبحاث هذه الندوة وتعقيباتها. ويقيننا شبه كلي بأن المناقشات التي ستحفز عليها هذه الأبحاث والتعقيبات، ستكون بدورها إضافةً إلى هذا الجهد كماً ونوعاً.

وأستطيع اليوم ـ في افتتاح هذه الندوة ـ أن أقول ما لم أقْدِم على قوله من قبل بشأن اهتمام العالم الخارجي، وهو أن العالم الخارجي يرقب ندوتكم هذه كما لم يرقب ندوةً أخرى للمركز. وهذه دالَّة أهمية الموضوع، وبالقدر نفسه دالة أهمية مساهماتكم في سبر أغواره.

واسمحوا لي أن أتوجه بشكرٍ خاص إلى المفكر السفير إيريك رولو، وإلى الأستاذ الباحث البروفيسور مايكل هدسون اللذين قدّما في الإطار المخطّط للندوة ورقتين بحثيتين على درجةٍ رفيعةٍ من العمق التحليلي، فيما اضطر آخرون من خارج الوطن العربي إلى الاعتذار لأسباب شخصيةٍ أوضحوها للمركز، ومنهم الدكتور وليام بولك الذي أمدّ الندوة برؤيةٍ مستقبليةٍ عما ينبغي أن يكون عليه تصرف أمريكا تجاه العراق. كما أرحب بالدكتور يان هننغسون، مدير المعهد السويدي بالإسكندرية بمصر على مشاركته في هذه الندوة.

ولا يقلل هذا الشكر الخاص للمشاركين من خارج الوطن من حقيقة أن الغالبية الساحقة لما حقّقه مخطط الندوة من إنجازٍ قد كان بفضلكم أنتم المفكرين والباحثين والأساتذة العرب من مختلف أقطارنا.

لعلّ الكثيرين منكم ممن يألفون نشاط المركز ـ وبالأخص ندواته ـ يتوقعون أن أؤكد كما أفعل دائماً حرص المركز على أن يوفّر لهذه الندوة بالمثل ـ وبدرجةٍ أهم ـ الحرية الكاملة للمشاركين ـ باحثين ومعقبين ومناقشين ـ في التعبير عن آرائهم،

وليس مجرد أفكارهم. وأنتم خير العارفين بالفرق بين الفكرة والرأي.إنهم مدعوون ومطالبون ـ جميعاً ـ بأن يرفعوا أصواتهم بلا حواجز أو قيود، وبطريقتهم المتحضرة الهادئة والمسؤولة.

وأود في هذا السياق أن أؤكد لكم جميعاً أن لكل مشاركٍ الحق في أن يسجّل ـ أي يدوّن ـ بنفسه ما يريد أن ينشرِ من أقواله وآرائه في الكتاب الذي سيضم أعمال الندوة، وسيصدر لاحقاً عن المركز، أعني أن باستطاعة كل واحدٍ أن يعبّر بكلّ صراحةٍ عن آرائه. فإذا ما أراد أن يحجب بعضاً منها عن النشر فله ذلك، عندما تطلب منه أمانة الندوة أن يسجّل مداخلته كتابةً لتُطبع ثم تُعرَض عليه للتأكد من صحتها، ولاعتمادها في ما سينشر في كتاب الندوة. ومن جانبنا، فإن هذه الأمانة يحرص المركز على الوفاء بها كما عوّدكم دائماً.

فلتبدأ ندوتكم وتنطلق بأعمالها بكم، لا تحدّها حدود سوى تلك التي يمليها علينا إيمان شعوب أمتنا العربية بقضيتيْ التحرير والديمقراطية. ولقد تعمدت أن أعفي نفسي في هذه الكلمة الافتتاحية من اتخاذ أي موقفٍ في القضايا الأخرى خلاف هاتين القضيتين، تحدوني رغبةٌ في تجنب مصادرة آراء الآخرين أو الحدّ من حركتها وتعبيرها عن ذاتها. أرحب بكم مرةً ومراتٍ أخرى.

الشكر لكم والسلام عليكم.

المشاركــون

أ. إبراهيم يسري	(مصر)
أ. أحمد عبيدات	(الأردن)
أ. أحمد نجيب الشابي	(تونس)
د. أحمد يوسف أحمد	(مصر)
أ. أديب الجادر	(العراق/ لبنان)
د. أشرف البيومي	(مصر)
العميد الياس حنا	(لبنان)
د. الياس سابا	(لبنان)
أ. إلياس مطران	(لبنان)
د. أمحمد مالكي	(المغرب)
أ. أمين يسري	(مصر)
أ. إيريك رولو	(فرنسا)
أ. باقر إبراهيم	(العراق/ السويد)
أ. بشارة مرهج	(لبنان)
د. بشير داعوق	(لبنان)
د. بشير مصيطفى	(الجزائر/ لبنان)
أ. بلال الحسن	(فلسطين/ فرنسا)
د. بهجت قرني	(مصر)
د. بول سالم	(لبنان)
د. ثامر علي العبادي	(العراق)
د. ثامر كامل محمد الخزرجي	(العراق)
د. ثامر محمود العاني	(العراق/ مصر)
أ. جاسم العزاوي	(العراق/ الإمارات)
د. جاسم يونس الحريري	(العراق)
د. جعفر ضياء جعفر	(العراق/الإمارات)
أ. جميل مروة	(لبنان)
أ. جميل مطر	(مصر)
أ. جواد الأسدي	(العراق/ الإمارات)
الشيخ جواد الخالصي	(العراق)

أ. حامد الحمود (الكويت)
د. حسن البزاز (العراق)
د. حسن الشريف (لبنان)
د. حسن نافعة (مصر)
أ. حسيب برهان الدين حسيب (العراق)
أ. حمدين صباحي (مصر)
أ. خالد السفياني (المغرب)
د. خلدون حسن النقيب (الكويت)
أ. الخليل ولد الطيب (موريتانيا)
د. خير الدين حسيب (العراق/ لبنان)
أ. دينا حسيب (العراق/ مصر)
د. ذكاء مخلص الخالدي (العراق/ لبنان)
د. رمزي سلمان (العراق/ قطر)
أ. رياض الريس (لبنان)
د. سالم توفيق النجفي (العراق)
أ. ستار رؤوف أحمد السامرائي (العراق)
أ. سحر بعاصيري (لبنان)
د. سعد حسين فتح الله (العراق)
د. سعد ناجي جواد (العراق)
أ. سعد الله الفتحي (العراق/ الإمارات)
د. سلمان علي الجميلي (العراق)
د. سليم الحص (لبنان)
أ. سليمان رياشي (لبنان)
أ. سمير كرم (مصر/ لبنان)
أ. صالح المطلك (العراق)
أ. صباح المختار (العراق/ بريطانيا)
د. صباح ياسين (العراق/ الأردن)
أ. صفوت جميل إسماعيل (العراق)
العميد أركان حرب صفوت الزيات (مصر/ الإمارات)
أ. صلاح الدين سليم (مصر)
أ. صلاح عبد الوهاب عبد الباقي (العراق)
أ. صلاح عمر العلي (العراق)
د. ضاري رشيد الياسين (العراق)
أ. ضياء الفلكي (العراق/ تونس)
د. طلال عتريسي (لبنان)
د. عامر خياط (العراق/ بريطانيا)

د. عبد الله ساعف	(المغرب)
أ. عبد الله السناوي	(مصر)
د. عبد الإله بلقزيز	(المغرب)
د. عبد الأمير الأنباري	(العراق/ فرنسا)
د. عبد الحسين شعبان	(العراق/ بريطانيا)
أ. عبد الحليم قنديل	(مصر)
أ. عبد الحميد مهري	(الجزائر)
د. عبد الرزاق أحمد حسن	(الصومال)
د. عبد السلام البغدادي	(العراق)
أ. عبد القادر غوقة	(ليبيا)
د. عبد المحسن حمادة	(الكويت)
أ. عبد الوهاب بدرخان	(لبنان/ بريطانيا)
د. عبد الوهاب حميد رشيد	(العراق/ السويد)
أ. عبد الوهاب القصاب	(العراق)
د. عدنان عيدان	(العراق/ بريطانيا)
د. عصام الجلبي	(العراق/ الأردن)
د. عصام العريان	(مصر)
د. عصام نعمان	(لبنان)
أ. عصمت بكر الطائي	(العراق)
د. علي الأعسم	(العراق/ بريطانيا)
د. علي خليفة الكواري	(قطر)
د. علي محافظة	(الأردن)
د. عماد خدوري	(العراق/ كندا)
د. عماد فوزي شعيبي	(سوريا)
أ. عوني فرسخ	(فلسطين/ الإمارات)
أ. غزوان المختار	(العراق)
أ. فاطمة محمد	(اليمن)
أ. فاضل الربيعي	(العراق/ هولندا)
د. فريدمان بوتنر	(المانيا)
أ. الفضل شلق	(لبنان)
د. فواز جرجس	(لبنان/ أميركا)
أ. فوزي الراوي	(العراق)
أ. فوزي مساعد الصالح	(الكويت)
د. فوزية صابر	(العراق)
د. كامل عباس مهدي	(العراق/ بريطانيا)
د. كامل العضاض	(العراق/ لبنان)

د. كمال خلف الطويل (سوريا/ أميركا)
أ. ليسلي ترامونتيني (ألمانيا/ لبنان)
د. مايكل هدسون (أميركا)
د. متروك الفالح (السعودية)
د. مثنى حارث الضاري (العراق)
د. محمد إبراهيم منصور (مصر)
د. محمد بن عيد العتيبي (السعودية)
أ. محمد جمال باروت (سوريا)
د. محمد جواد علي (العراق/ الأردن)
أ. محمد دلبح (فلسطين/ أمريكا)
د. محمد سالم ولد سيدي أحمد (موريتانيا)
د. محمد سعيد طيب (السعودية)
د. محمد صالح الكبيسي (العراق)
د. محمد صالح المسفر (قطر)
أ. محمد عارف (العراق/ بريطانيا)
أ. محمد فائق (مصر)
أ. محمد محمود لطيف الفهداوي (العراق)
د. محمد المجذوب (لبنان)
د. محمد نور الدين (لبنان)
د. مسعود ضاهر (لبنان)
أ. معن بشور (لبنان)
أ. منذر الأعظمي (العراق/ بريطانيا)
د. منذر سليمان (لبنان/ أميركا)
د. نادية البغدادي (العراق/ بودابست)
د. ناظم عبد الواحد الجاسور (العراق)
د. نعمان سعد الدين النعيمي (العراق/ الإمارات)
أ. نمير نعمان العاني (العراق)
أ. نواف الموسوي (لبنان)
د. نيفين عبد المنعم مسعد (مصر)
د. هشام البساط (لبنان)
د. هشام جعيط (تونس)
د. هشام شرابي (فلسطين/ لبنان)
د. هيثم الكيلاني (سوريا)
د. وميض نظمي (العراق)
د. يان هننغسون (السويد/ مصر)
د. يوسف صايغ (فلسطين/ لبنان)

القسم الأول

الرؤية الاستراتيجية الأمريكية
السياسات ـ الصور النمطيّة ـ أسلحة الدمار الشامل



الفصل الأول

الرؤية الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للمنطقة العربية والعالم

(١)

سياسات السلام الأمريكي (Pax Americana) في العراق والشرق الأوسط

مايكل هدسون(*)

من الواضح أن الولايات المتحدة بوجود أكثر من ١٣٠ ألف جندي من القوات الأمريكية يحتلون العراق وإعلان الإدارة (الأمريكية) «التزام أجيال بمساعدة شعوب الشرق الأوسط على تطوير منطقتهم»(١) قد ابتعدت عن موقفها التقليدي في التمسك بالأمر الواقع الاقليمي نحو سياسة تدخلٍ نشطٍ. فالمحافظون الجدد يبرِّرون الجرأة الأمريكية الجديدة، بأنها «مصيرٌ جليٌّ» من ناحيةٍ، وبأنها التأثيرات العسيرة للنزعة الواقعية في الأمور السياسية الدولية من ناحيةٍ أخرى. وقد كتب روبرت كاغان، كواحدٍ من أكثر المحافظين الجدد إمعاناً في التفكير: «إنّ هذه سياسةٌ مدفوعةٌ بأمرين محتومين: الأمن في حقبة مابعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، والإحساس الايديولوجي برسالةٍ أخلاقيةٍ يمكن الرجوع بأصولها إلى البدايات الأولى للجمهورية الأمريكية»(٢).

(*) مدير مركز الدراسات العربية المعاصرة، جامعة جورج تاون ـ واشنطن.

(١) «National Security Adviser Condoleeza Rice Delivers Remarks at National Association of Black Journalists Convention,» 7 August 2003, <http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn A30602-2003Aug7>.

(٢) Robert Kagan, *Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order* (New York: Knopf, 2003), pp. 85-88.

لكنْ إذا ما كان المرء يقبل حجّة كاغان بشأن حافزٍ أولي أمريكي لمدّ طريقة الحياة الأمريكية إلى كل مكان ـ ولا يمكن لكلٍّ واحدٍ أن يقبلَ هذا ـ فإنَّ مثل هذا التفسير لا يزوّدنا بإنارة ما يتعلق بسبب أن الثورة الراديكالية في السياسة الخارجية الأمريكية قد وقعت في هذه اللحظة التاريخية بالذات. إن «استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية»[٣] تصرُّ على العمل الاستباقي ـ إنْ لم يكن الوقائي ـ الانفرادي، ليحلَّ محل المذاهب (المبادئ) التي توالت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين: العزل والاحتواء والردع. ولا يمكن تفسير هذا بصورةٍ جوهريةٍ على أنه استجابة لأحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، لأن أصله يرجع إلى أوائل تسعينيات القرن الماضي، حينما وضعت شبكة من السياسيين والمسؤولين الحكوميين ومحلّلي السياسة والعارفين، الأساس الفكري للثورة التي يطلق عليها اليوم بصورةٍ غير ملائمةٍ تسمية «المحافظة الجديدة». ولا توفِّر مرشداً كافياً بشأن سؤالٍ أكثر أهميةً هو: هل هذه الثورة المحافظة الجديدة دائمة؟ أم أنها ستثبت أنها ظاهرة قصيرة الأجل، ربما محدودة برئاسة جورج دبليو بوش؟

إن الشرق الأوسط الكبير هو حقل اختبارٍ للمشروع الأمريكي الجديد، والعالم العربي في داخله هو «قاعدة الانطلاق» (Ground Zero) ـ مصدر ما تقول لنا الإدارة الأمريكية إنه الخطر الجديد الأسوأ حتى من التهديد السوفياتي القديم. فالإرهابيون الإسلاميون ـ كونهم غير عقلانيين وبالتالي لا يمكن ردعهم ـ يحوزون أسلحة دمارٍ شاملٍ متدنية المستوى التقاني (التكنولوجي) يمكن حملها، وبالتالي غير قابلةٍ للاحتواء. فبإمكانهم ـ وسوف يفعلون ـ أن يضربوا في عمق الأرض الأمريكية ما لم تتم تصفيتهم بطريقةٍ استباقية. إنَّ الشرق الأوسط، وفي الحقيقة العالم الإسلامي الأوسع هو حقل تربيةٍ للإرهاب. وينبغي ـ ليس فقط اجتثاث التنظيمات الإرهابية من جذورها ـ وإنما لا بدَّ من نزْح «المستنقع» الذي تتربى فيه. فالمهمة الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية ليست مجرد استخدام القوة على نحوٍ نشطٍ فحسب، بل إعادة تشكيل البيئة الداخلية للعديد من «الدول الفاشلة» في الشرق الأوسط، تلك الدول التي ترعى أنظمتها التربوية، ومنظماتها الدينية، وحكوماتها التي تفتقر إلى الكفاءة، واقتصاداتها المصابة بالجمود، الإرهاب المعادي للولايات المتحدة.

شنّت إدارة بوش في سبيل تحقيق هذه الغاية، خلال أقل من سنتين بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ثلاث حروب: (١) الحرب في أفغانستان التي أدّت إلى «تغيير النظام

---

(٣) White House, «The National Security Strategy of the United States of America,» September 2002, <http://usinfo.state.gov/topical/pol/terror/secstrat.htm>.

الحاكم»، وإزالة طالبان والمتواطئين معهم في القاعدة؛ (٢) «الحرب على الإرهاب» ـ وهي حرب أوسع نطاقاً ـ لتمزيق الشبكات والخلايا الإسلامية حول العالم، من ألمانيا إلى إندونيسيا حتى الولايات المتحدة ذاتها باستخدام قدرات فرض القانون وقدرات المخابرات، و(٣) غزو العراق واحتلاله، فيما يُزعم ظاهرياً أنه لشلِّ نظام حكم يملك أسلحة دمارٍ شاملٍ ضخمةً، ويملك الإرادة لاستخدامها، وهو نظام دعمَ بنشاطٍ إرهاب القاعدة.

لقد سمح الرئيس (الأمريكي) بنفسه بأن يتم إقناعه بأنه لاتزال هناك جبهة أخرى في الصراعِ الجديد: الإرهاب الذي تمارسه المنظمات الإسلامية الفلسطينية ضد إسرائيل. وتحقيقاً لهذه الغاية فإنه تعهَّد بإحداث «تغييرٍ في النظام الحاكم» (على غرار ما فعل في أفغانستان والعراق) بين الفلسطينيين عن طريق استبدال ياسر عرفات فعلياً بسياسي أكثر «اعتدالاً»، هو محمود عباس. وقد أعاد (الرئيس الأمريكي) مضاعفة الدعم الأمريكي التقليدي لإسرائيل باحتضان رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون باعتباره «رجل سلام»، وزميل نضالٍ ضد العدو الإرهابي المشترك. وفي حين تظاهر الرئيس بلعب دور «سمسارٍ نزيهٍ» في كسر حالة الاستعصاء الفلسطينية ـ الإسرائيلية، بجدول أعمالٍ دبلوماسي يطلق عليه «خريطة الطريق»، فإنه أعلن بوضوحٍ أن المشكلة الحقيقية هي على الجانب الفلسطيني وليست على الجانب الإسرائيلي.

كيف حدث ما حدث؟

إن صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية ـ بالتعبير الرسمي، نتاج تفاعلاتٍ مركَّبةٍ، وتوازناتٍ بين عددٍ من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. فالدستور يؤكِّد أن الكونغرس ـ وبالمثل السلطة التنفيذية ـ يلعبان دوراً. وعلى الرغم من أن للكونغرس وحده سلطة إعلان الحرب، فإن الرؤساء ـ في أغلب الحالات وليس العكس ـ أدخلوا البلد في حربٍ من دون الحصول على تفويضٍ صريح من الكونغرس. والعادة أن يقوم الكونغرس بدور التابع لا القائد. ومع ذلك فإن أهمية وجود اتفاقٍ في الرأي على نطاقٍ واسعٍ واضحة. فعادةً ما تَعقد لجان الكونغرس جلسات استماعٍ، وتضع الأحزاب السياسية وزنها، ويصبح الإعلام منبراً للمناقشة العامة. والأمر المهم للغاية هو نمو اتفاقٍ في الرأي داخل السلطة التنفيذية ذاتها، باعتبار الدور القيادي الذي يلعبه هذا الفرع من الحكم في الشؤون الخارجية والأمنية.

لقد مكَّنت صدمة ١١ أيلول/ سبتمبر القومية إدارة جورج دبليو بوش من أن تخرق معظم هذه العمليات الهيْكلية ـ التي طالما روعيت على مدى الزمن ـ ومن أن تُنشِّط جدول أعمالٍ راديكاليٍ للأمن القومي، ترجع أصوله الفكرية إلى إدارة ريغان.

ويصوِّر قرارها الخطير بغزو العراق كيف يمكن تهميش العملية الرسمية لصنع القرار في مجال السياسة الخارجية! ومن المثير للدهشة أن «المحافظين الجدد» الذين يستمدُّون أفكارهم من النزعة المثالية الويلسونية(*) بطريقةٍ معكوسةٍ ـ قد نجحوا بصورةٍ ما في مشروع صنع الحرب، كان قد أثار شكوكاً عميقةً في كلِّ مكانٍ آخر من السلطة التنفيذية، ولاسيّما في وزارة الخارجية وبين جماعة المخابرات. وفي الصراع حول خوض الحرب كان الجمهوريون المعتدلون بين الخاسرين، حتى أولئك الخبراء الذين كانوا يحيطون ببوش الأب. أما «الواقعيون» في المجتمع الأكاديمي، ومصانع أفكار السياسة فقد أزيحوا جانباً باعتبارهم مفْرِطين في الحرص. واليسار أصابه نفوره المفهوم من نظام حكم صدام حسين بالشلل.

وعلى الرغم من أن الجالية اليهودية الأمريكية كانت منقسمةً على نفسها بشأن مسألة خوض الحرب، فإن اللوبي الإسرائيلي (أو على الأقل ذلك الجانب منه المرتبط بالمتطرِّفين في إسرائيل نفسها) وضع ثِقله في دعم مشروعٍ كان من شأنه (إذا ما نجح) أن يعزِّز أمن إسرائيل. وقد لاحظ مراقبون من اليسار أنَّ مصالح النفط والإنشاءات الأمريكية ستجني أرباحاً ضخمةً من إعادة الإعمار في عراق ما بعد صدّام. ولاحظ هؤلاء أيضاً الروابط القائمة بين أعضاء رئيسيين في شبكات المحافظين الجدد وبين تلك المصالح. أما الرأي العام (الأمريكي) ـ الذي يجهل معظمه الشرق الأوسط ـ فكان مهيئاً لتصور العالميْن الإسلامي والعربي على أنهما في الأساس معاديان، ومتخلفان وغير قابليْن لـ «التحسّن» إلا باستخدام القوة ضدَّهما. واتسّمت مداولات الكونغرس(**) بالعدائية، حيث الديمقراطيون خائفون من أن يتَحدّوا إدارةً تخوض حرباً واحدةً ـ هي الحرب على الإرهاب ـ بنيّة شنِّ حربٍ أخرى. أما مجلس الشيوخ الذي يهوى أن يتصور نفسه «أعظم مجلسٍ نقاشيٍ في العالم» ـ فإنه عكس صورةً مؤسفةً تقارَن بمجلس العموم البريطاني.

كيف أمكن أن يحدث هذا؟ الإجابة السريعة ـ في اعتقادي ـ هي أنَّ شبكةً للمحافظين الجدد متأثرةً بنفوذ مصالح الجناح اليميني الإسرائيلي، قد تمكَّنت من انتهاز لحظةٍ تاريخيةٍ معيَّنةٍ لفرض جدول أعمالها الراديكالي. تلك اللحظة كانت ١١ أيلول/ سبتمبر، إلا أنه كان قد سبقها إعدادٌ استغرق عقوداً. إذ يمكن اقتفاء أثر أصول

(*) نسبة إلى الرئيس وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) الرئيس (الديمقراطي) الثامن والعشرين للولايات المتحدة (١٩١٣ـ١٩٢١) الذي ارتبط اسمه بمبدأ حق تقرير المصير (المحرر).

(**) كلمة «الكونغرس» هنا في هذا الموضع مستخدمة بمعنى مجلس النواب وليس بالمعنى الذي يشمل المجلسين: النواب والشيوخ (المحرر).

المحافظين الجدد الموجودين اليوم إلى الحرب الباردة. فقد تأسّس «لوبي للمواطن» ـ أطلق على نفسه اسم «لجنة الخطر الماثل» (CPD) في العام ١٩٥٠، لدعم جدول أعمال مجلس الأمن القومي ـ ٦٨، وهي وثيقة سرية لهذا المجلس اقترحت تحشيداً عسكرياً أمريكياً ضخماً ضد الخطر الشيوعي. وعندما خبا نجمها أثناء فترة معارضة حرب فييتنام، عادت إلى الحياة في العام ١٩٧٦ متقمصةً مجموعةً خرجت من ضلع «الفريق ب» ـ وكان هذا الفريق مجموعةً أسَّسها الرئيس جيرالد فورد، ورئيس المخابرات المركزية آنذاك جورج ووكر بوش كي توفر تقديراً مستقلاً للقدرات السوفياتية. وكان «الفريق ب» تحت هيمنة الصقور، ولاسيّما رئيس هذا الفريق الدكتور ريتشارد بايبس (Richard Pipes) وكان من بين أعضائه أيضاً بول ولفويتز(٤). ومن الأمور التي لها دلالتها أن الصقور كانوا يعبرون الخطوط بين الحزبين: فإن شخصيةً بارزةً مثل بول نيتز خدم رؤساء جمهوريين وديمقراطيين على السواء؛ والسناتور هنري جاكسون (الذي كان يمثل ولاية واشنطن) وغيره من الديمقراطيين المحافظين في مجموعةٍ كان يطلق عليها «الائتلاف من أجل أغلبيةٍ ديمقراطية» وجدوا قضيةً مشتركةً لهم مع جمهوريين من أمثال كنيث آولمان، وريتشارد ف. آلان، ووليام ج.كيسي، وجورج شولتز، وجين كيرباتريك، وريتشارد بيرل وكثيرين غيرهم كانوا قد شغلوا مناصب مهمةً في إدارة ريغان.

كذلك ـ وفي منتصف السبعينيات من القرن الماضي ـ كانت مجموعة من المحافظين الجدد، المعنيين بإسرائيل إلى درجة الولع، والمتحالفين مع ساسة الليكود الإسرائيليين اليمينيين، قد أسَّست منظمةً أُطلق عليها اسم «**المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي**» (جينسا JINSA). وعلى غرار لجنة الخطر الماثل كانت قيادة «جينسا» فزعةً إزاء ما كانت تتصوره على أنه ليونة إدارة كارتر. وحينما تولى رونالد ريغان الرئاسة في العام ١٩٨١ كانت هذه فرصتهم لإدخال مزيدٍ من التشدد إلى السياسة الأمريكية، سواء نحو الاتحاد السوفياتي أو نحو أعداء إسرائيل. وكان التداخل بين جماعات المحافظين الجدد المعادين للسوفيات و بين الموالين لإسرائيل كبيراً: **ففي** مجلس مستشاري معهد «جينسا» كان رجال برزوا كلاعبين نافذين في إدارة جورج و. بوش: ديك تشيني، وريتشارد بيرل، وجون بولتون، ودوغلاس فيث وجيمس وولسي(٥) وثمة مجموعة أخرى أصغر ـ **هي مركز سياسة الأمن** (CSP) ـ الذي

(٤) Public Eye Political Research Associates, «Group Watch: Committee on the Present Danger,» <http://www.publiceye.org/research/group_watch/entries-42.htm>.

(٥) Jason Vest, «The Men from JINSA and CSP,» *Nation* (2 September 2002).

أسسه فرانكُ غافني (Frank Gaffney) في العام ١٩٨٨، ويسعى هذا المركز إلى تحقيق جدول أعمالٍ شاملٍ مماثل.

لقد كان ممكناً أن يبدو في عقد التسعينيات من القرن العشرين أن المحافظين الجدد تخلَّصوا متأخرين من قلقهم المحوري التاريخي بشأن الخطر السوفياتي، وبدأوا يبحثون عن أعداء آخرين. وعلى الرغم من نهاية الاتحاد السوفياتي فإن الولايات المتحدة ـ في رأيهم ـ لا تزال تواجهَ أخطاراً أساسيةً من اتجاهاتٍ متعددة، أخطاراً ليست محدَّدةً تحديداً واضحاً جداً. فبول وولفويتز ـ كوكيلٍ لوزارة الدفاع ـ كان قد صاغ في العام ١٩٩٢ وثيقةً استراتيجيةً للبنتاغون، ألمح البعضُ إلى أنها حدَّدت مسبقاً خطوط وثيقة إدارة ج. دبليو بوش للأمنِ القومي لعام ٢٠٠٢[٦]. وعلى الرغم من أن المسوَّدة النهائية لتلك الوثيقة كانت قد خُفِّفت بدرجةٍ كبيرةٍ من قبل كبار المسؤولين في إدارة كلينتون، الذين رفضوا نزعتها الانفرادية، فإنَّ مسودة وولفويتز تدعو إلى زيادةٍ كبيرةٍ في تمويل البنتاغون من أجل «إقامة نظام جديدٍ وحمايته» من احتمال ظهور قوةٍ عظمى منافسة يمكن أن تهدِّد أوروبا الشرقية أو الغربية، وشرق آسيا، والأقاليم التي كانت في السابق تابعةً إلى الاتحاد السوفياتي وجنوب غربي آسيا. إن اليابان وألمانيا وحتى اليابان تبدو خصماً محتملاً، ومن الغريب أنه لا ذِكْر للصين. ومن الغريب أيضاً ـ إذا ما ألقينا نظرةً إلى الوراء ـ أن «الإرهاب» لم يكن قد ظهر بعد كخطرٍ مفهوم، ولا كان الشرق الأوسط أو العالم الإسلامي قد أظهر بروزاً ـ عدا واحدٍ من سيناريوهاتٍ عدَّةٍ تتطلَّع إلى حربٍ ضد العراق إذا ما هاجم «جارته الجنوبية»، التي يفترض أنها العربية السعودية. ولا تتضمن مسودة وولفويتز المبكِّرة أي إشارةٍ إلى إسرائيل، ولكن الصيغة المعدَّلة تُدخل نصاً يضع التزاماً محدداً بأمن إسرائيل.

غير أن إسرائيل كانت تشغل كثيراً جداً أذهان محافظين جدد آخرين. ففي العام ١٩٩٦ عقد مصنع أفكارٍ إسرائيلي يسمَّى **«معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة»** (Institute for Advanced Strategic and Political Studies) وفيه مجموعة دارسين، ضمَّت بين أعضائها صهاينةً أمريكيين بارزين من المحافظين الجدد ـ بينهم ريتشارد بيرل، ودوغلاس فيث، وديفيد ورمسر ومايريف ورمسر. وقد أصدرت هذه المجموعة مذكرةً أطلق عليها **«انفصال نظيف: استراتيجية جديدة لتأمين العالم»** ـ من أجل تنوير رئيس الوزراء الإسرائيلي المقبل اليميني بنيامين نتنياهو. وترديداً لأصداء طروحات الاستعراض الفصْلي للمحافظين الجدد، بشَّرت هذه المذكرة بالاعتماد على

---

(٦) Barton Gellman, «Keeping the U.S. First: Pentagon Would Preclude a Rival Superpower,» *Washington Post*, 11/3/1992.

الذات، وتوازن القوة باعتبارهما مفتاحيْ أمنِ إسرائيل. وأكّدت أنه «ليست على إسرائيل أية التزاماتٍ بمقتضى اتفاقات أوسلو إذا لم تنجز منظمة التحرير الفلسطينية التزاماتها»، واقترحت زرع بدائل لحكم ياسر عرفات. إن تفوقاً في القوة من شأنه أنْ يُمكّن إسرائيل من أن تردَّ الخطر السوري إلى الوراء، وأن توطّد حقها في الملاحقة الساخنة ضد المقاومة الفلسطينية للاحتلال، وأن تعمل مع الأردن على زعزعة استقرار سوريا، وإعادة تأسيس ملكيةٍ هاشميةٍ في العراق. كذلك دعت المذكرة إلى قيام علاقةٍ جديدةٍ (لإسرائيل) مع الولايات المتحدة تقوم على فلسفة السلام عن طريق القوة.

لقد خلق المحافظون الجدد منظمةً أخرى ـ غير هذه وتلك ـ في العام ١٩٩٧، هي «**مشروع القرن الأمريكي الجديد**» (New American Century Project)، الذي أصدر دعوةً زاعقةً إلى العودة إلى «سياسةٍ ريغانيةٍ» تعتمد القوة العسكرية والوضوح الأخلاقي من أجل «البناء على إنجازات هذا القرن الماضي وعلى عظمتنا في القرن التالي» (إعلان مبادئ)(٧). وبعد انقضاء سنةٍ ونصفٍ على تأسيسها، بعثت مجموعة مشروع القرن الأمريكي الجديد برسالةٍ إلى الرئيس كلينتون انتقدت فيها سياسته الرامية إلى «احتواء» نظام صدام حسين في العراق: «. . .إذا ما اكتسب صدام بالفعل قدرة إطلاق أسلحةٍ للدمار الشامل، وهو أمر من المؤكّد أن يفعله إذا ما واصلنا مسارنا الحالي، فإن سلامة القوات الأمريكية في المنطقة، وسلامة أصدقائنا وحلفائنا مثل إسرائيل والدول العربية المعتدلة، وسلامة قسم كبيرٍ من إمدادات العالم من النفط ستصبح كلها معرضةً إلى الخطر». ودعَت إلى «إزالة صدام حسين ونظامه الحاكم من السلطة»(٨). وقد وقّعت على هذه الرسالة مجموعة أصبحت في ما بعد تشكّل قائمة أسماء الدائرة الداخلية للسياسة الخارجية والأمنية في إدارة جورج دبليو بوش، بمن فيهم اليوت أبرامز وريتشارد ل.آرميتاج وجون بولتون وفرانسيس فوكوياما وروبرت كاغان وزالماي خليل زاده ووليام كريستول وريتشارد بيرل وبيتر رودمان ودونالد رامسفيلد وبول وولفويتز وجيمس وولسي وروبرت ب. زروليك. وكانت هذه الشبكة ـ ما إن أصبحت في السلطة، وقبل وقتٍ من ١١ أيلول/ سبتمبر ـ قد أصبحت في مراكز عاليةٍ تؤهلّها لدفع خططها بشأن العراق والشرق الأوسط قُدماً. لكنها كانت بحاجةٍ إلى حافزٍ هائلٍ لتنفيذها. ويبدو أن المحافظين ـ شأن معظم

(٧) Project for the New American Century, «Statement of Principles,» 3 June 1997, <http://www.newamericancentury.org/statementofprinciples.htm>.

(٨) Project for the New American Century, «Letter to President Clinton,» 26 January 1998, <http://www.newamericancentury.org/iraqclintonletter.htm>.

الآخرين ـ قد اكتشفوا أخطاء الإرهاب العالمي متأخرين، ولكن حينما كانت القاعدة تشدِّد هجماتها على المصالح الأمريكية في ما وراء البحار، وتُوجِّه في النهاية ضربتها ضد الجبهة الداخلية الأمريكية يوم ١١ أيلول/ سبتمبر، ظهر الحافز الهائل. لقد شلّت صدمة ١١ أيلول/ سبتمبر الهياكل الرسمية لمناقشة السياسة، وشرع الأمريكيون ـ إنما بعد انقضاء سنتين ـ في أن يقدروا على نحوٍ نقديٍ أداء المحافظين الجدد.

ما الذي يعنيه هذا؟

يواجه المحافظون الجدد الآن ـ وقد حازوا السلطة في واشنطن عام ٢٠٠٠ ـ المهمة المثيرة للاهتمام، مهمة تحويل أحلامهم إلى واقع. إن المناقشات حول السياسة تنقسم إلى بُعدين: (١) السؤال العملي القصير الأجل نسبياً عن إقامة «عمارةٍ أمنيةٍ» للمنطقة قابلةٍ للبقاء. (٢) الهدف الأكبر الطويل الأجل لإعادة تشكيل السياسات والاقتصادات والثقافة الداخلية في المنطقة، عن طريق إصلاحاتٍ ليبراليةٍ لـ «نزْح مستنقع» العناصر الإسلامية المتطرفة والإرهابية المعادية لأمريكا. وقد كان للسعي إلى هذه الأهداف أثر سلبي في التحالف التقليدي عبر الأطلسي.

«عمارة أمنية» جديدة

لو أن الأمور في العراق بعد الغزو الأمريكي سارت كما توقَّع لها المحافظون الجدد أن تسير، لكان يمكن للبلد أن يصبح أساس العمارة الأمنية الأمريكية للمنطقة برمتها. وفي حين أن هذا يمكن أن يحدث، فإن العواقب المباشرة لما بعد الحرب لم تكن واعدة. مع ذلك فإن محللين نافذين للسياسة، مثلِ كينيث بولاك[٩] يتصورون ـ بين السيناريوهات التي يتصورونها ـ حلاً يطلقون عليه «م.ت.خ+١»(مجلس التعاون الخليجي زائد واحد) وفيه يؤلف عراق متأمرك ومتحالف مع البلدان الستة لمجلس التعاون الخليجي (الكويت، البحرين، العربية السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة، عُمان) حلفاً تحت توجيه أمريكي مباشر أو غير مباشر. وتتخيَّل إحدى صيغ هذه الفكرة معاهدةً رسميةً ـ على هدى خطوط منظمةِ معاهدة (حلف) شمال الأطلسي (الناتو)، ومماثلةً للأحلاف الأمنية الاقليمية التي غالباً ما فشلت في عقد الخمسينيات من القرن الماضي، مثل حلف بغداد. وثمة صيغة أقل تغلغلاً بشأن هذا الموضوع هي عودةٌ إلى مركز «عبر الأفق» ـ ذلك الذي تميز به مركز أمريكا من سبعينيات القرن العشرين حتى تسعينياته. أما الصيغة الأكثر

---

(٩) Kenneth M. Pollack, in: *Foreign Affairs* (August 2003).

تطوراً «م.ت.خ+٢» (مجلس التعاون الخليجي زائد اثنين) فتتطلع إلى ضربٍ من «سيادةٍ مشتركةٍ» (Condomenium) أمريكية على العراق وبلدان مجلس التعاون الخليجي، على غرار مفوَّضية الأمن والتعاون في أوروبا، وهذه «من شأنها أن تنطوي على سلسلة نشاطاتٍ تضم الولايات المتحدة وبلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران»[١٠].

ومع افتراض قيام عراقٍ مستقرٍ وموالٍ لأمريكا، فإن النقطة الصعبة في هذه المخططات هي إيران، وبعضهم يردِّد إمكانيات أن تريد الحكومة الإيرانية حاضراً أو مستقبلاً ـ إذا جاز التعبير ـ «أن تصعد على متن القطار». مع ذلك فهناك نقطة صعبة أخرى يمكن أن تكون العربية السعودية. فمع تزايد المخاوف بشأن استقرار بيت آل سعود، وفي ضوء التصورات السلبية القوية عن العربية السعودية في الولايات المتحدة في أعقاب ١١ أيلول/ سبتمبر، ينشأ سؤال عن الكيفية التي يمكن فيها للعربية السعودية أن تدخل بارتياح في مثل هذا النموذج من العمارة الأمنية. إن إحدى مزايا وجودِ عسكري أمريكي دائم نسبياً في العراق هي في جعل احتلالٍ أمريكي لحقول النفط في شرق العربية السعودية أيسر في حالة تفكّك السلطة السياسية في المملكة.

وحينما يتحوّل المحافظون الجدد في إدارة بوش بأنظارهم إلى نقطة الاشتعال الأخرى في المنطقة ـ الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني ـ فإنهم يذهبون ـ عن خطأ ـ إلى أن تغيير النظام الحاكم في العراق من شأنه أن يُسهِّل حلاً لهذا الصراع، وهو الصراع النشط الأقدم في المنطقة. ويمكن أن يكون التركيز الأمريكي على إحياء «عملية السلام» الفلسطينية ـ الإسرائيلية قد سهَّل درب واشنطن في عراق ما بعد الحرب، ولكن هذا الحديث لا يصمد. فسجل الإدارة بشأن هذه المسألة ـ حقاً ـ هو بمثابة دليلٍ (كاتالوغ) للعثرات منذ البداية. بدأ بمحاولةٍ لتجاهل الأمر. وحينما جرى الاعتراف ـ متأخراً ـ بأهميته بعثت وزير الخارجية كولن باول في مهمةٍ غير مجديةٍ لإقناع الإسرائيليين بالعدول عن إعادة احتلال المناطق الفلسطينية.

وعلى الرغم من التزام الرئيس بوش، القابل للاستحسان، من حيث المبدأ بدولةٍ فلسطينيةٍ جنباً إلى جنبٍ مع إسرائيل آمنةٍ، فإن الأمريكيين كانوا غير مستعدين لتكريس الطاقة ـ بما في ذلك الضغط على الحكومة الإسرائيلية لتُوقِف نشاطها الاستيطاني ولتخفِّف ضغوط إسرائيل على السكان الفلسطينيين ـ وفي الوقت نفسه

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٣.

أصبحت أكثر اقتناعاً بحجّة رئيس الوزراء آرييل شارون القائلة إنَّ المقاومة الفلسطينية ـ أو «الإرهاب» ـ كانت جزءاً من الإرهاب الذي لحق بالولايات المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وربما بسبب وعيهم المفرط بأمريكا باعتبارها «قوةً مفْرطةً» صمَّموا على أن يحاولوا فقط ـ بدلاً من أداء لعبة الدبلوماسية ـ أن يُغيِّروا اللاعبين على الجانب الفلسطيني على نحو ما فعلوا في أفغانستان والعراق.

إن صنع السياسة الأمريكيةَ في ما يتعلق بإسرائيل تسيطر عليه في الأساس الفعاليات السياسية في البيت الأبيض، وليس مكاتب السياسة الخارجية والأمن العادية في السلطة التنفيذية؛ ومن هنا أخفقت الفكرة القائلة بأنه من الممكن أن تضغط أمريكا على الحكومة الإسرائيلية لتخفيف سياساتها (وهو أمر يُدَافَع عنه بقوةٍ داخل وزارة الخارجية وفي أجزاء من جماعة المخابرات ومن العسكريين الرسميين) في الحصول على قبولٍ على مستوى الرئيس ومستشاريه من المحافظين الجدد، وقد كان كثيرون منهم (كما لاحظنا آنفاً) ملتزمين أيديولوجياً بإسرائيل كقوةٍ عظمى (سوبرباور) اقليميةٍ. **لقد ضمن «وفاق ثلاثي» داخليٌ من المحافظين الجدد واللوبي الإسرائيلي والأصوليين المسيحيين، أن لا تتحدى واشنطن جدياً إسرائيل «مصيبةً أو مخطئةً».**

إن الأكثر تشدداً بين صقور المحافظين الجدد يعتقدون أن أمريكا بفضل قوّتها العسكرية الساحقة (وما يعتبرون أنه رسالتها الأخلاقية السامية التي لا تنازع) هي في مركزٍ يؤهِّلها إلى أن تكون المعماري الوحيد للأمن الاقليمي. وربما يكون هذا زعماً صائباً، إلا أنه يتجاهل الأفكار المحلية (وربما يكون في الحقيقة جاهلاً بها) عن «العمارة الأمنية». إنه زعم ينفي صراع البلدان الصاعدة في المنطقة منذ الحرب العالمية الأولى لرسم عمارتها الأمنية الخاصة، مستقلةً عن الهيمنة الغربية. وهذا من قبيل الاحتقار للتجارب المحلية في الأمن الجماعي ـ مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي وغيرهما من المنظمات الاقليمية. لا يمكن لهذا الزعم أن يقبل قناعة إيران منذ أمدٍ بعيدٍ بأن أمن الخليج ينبغي أن يكون شأن البلدان المتاخمة للخليج على الجانبين العربي والإيراني. وهو يرفض أيضاً بوضوح المشاريع العابرة للقوميات، سواء كانت تحت راياتٍ قوميةٍ عربيةٍ أو إسلامية. وبالنظر إلى الوجود العسكري الأمريكي الكبير في كل بلدٍ عربي تقريباً، و إلى النفوذ الهائل الاقتصادي ـ المالي الذي تستطيع واشنطن ممارسته، ربماً يكون المحافظون الجدد محقِّين في اقتناعهم أن باستطاعتهم أن يكونوا المهندسين المعماريين الوحيدين للأمن الاقليمي. ولكن إذا ما كان لدروس التاريخ أية قيمةٍ تستحقها، فإنَّ عليهم أن يلاحظوا أن قوةً خارجيةً لم تستطع أن «تُنظِّم المنطقة» لزمنٍ طويلٍ جداً.

تحويل المجتمعات الشرق أوسطية

البعد الثاني في مشروع المحافظين الجدد لـ «تفعيل الهيمنة الأمريكية عملياً» هو كسب «معركة القلوب والعقول» في الشرق الأوسط. ولقد تحدّث الرئيس الأمريكي بوش نفسه مراراً وبالمثل كبار المسؤولين في إدارته، عن الحاجة إلى تقديم التزام أجيالٍ بتحويل أنظمة الشرق الأوسط السياسية صوْب ضربٍ ما من الديمقراطية، وإطلاق حركة اقتصاداتها في اتجاهٍ ليبرالي كذلك. إن المحافظين الجدد المتشددين (بمن فيهم بوش نفسه عندما كان يخوض حملته الانتخابية) حذرون بشأن فكرة «بناء الدولة» ولكن تحليلهم الخاص للتحدي الأمني الآتي من الشرق الأوسط يمكن أن يبدو غير متطلبٍ لشيء أقل من هذا. فإنْ كان تغيير الحكم بالقوة، الخطوة الأولى المتفق عليها صوب بناء الدولة (أو إعادة بنائها) فإن ثمة وضوحاً أقل في تفكير المحافظين الجدد بشأن الخطوات التالية، وربما كان لديهم حماس أقل في الالتزام بالمصادر اللازمة لتحقيق ذلك أيضاً.

لقد تبينّ أن الصقور ـ الذين يزعمون أنهم واقعيون ـ مثاليون سذج ليّنون في افتراضهم أن تَخَلُّصنا من نظاميْ الحكم الفاسديْن في أفغانستان والعراق على نحوٍ يكاد يكون تلقائياً، سيؤدي إلى جعل السكان المحليين العارفين بالجميل الذين «تحرَّروا» والمتعطشين إلى «الحرية» يقيمون ديمقراطياتٍ مستقلةً. لقد استبعدت أحياناً التحذيرات التي جاءت من المختّصين الاقليميين باعتبارها انحيازاً إلى الثقافات المحلية طالما أنها توحي أن الديمقراطية قد لا تتحقق بسهولةٍ أو بسرعة. وما كان يمكن أن تفلت من (الراحل) إدوارد سعيد السخرية من المحافظين الجدد وهم يتّهمون الأكاديميين خبراء الشؤون العربية بالنزعة «الاستشراقية». وعلى أي حالٍ فإن عملية دمقْرطة أفغانستان والعراق قد برهنت على أنها أشدُّ صعوبةً بكثيرٍ مما كان متوقعاً، حتى لا نقول أكثر، وأنه لا توجد علامةٌ على أن عمليات التدخل العسكري الأمريكي قد استهلّت «حركة دومينو» جيِّدةً للدمقْرطة في البلدان المجاورة على نحو ما تنبَّأ به المحافظون الجدد. فإذا كان شيء قد وقع فهو أنَّ نظم الحكم المجاورة التي أصبحت أشدَّ قمعيةً نتيجة خوفها من الغضب العام إزاء السياسات الأمريكية، تُسهّل التطرف في واقع الأمر.

لقد سعت الإدارة الأمريكية إلى تبني تحريرٍ سياسيٍ داخلي عبر تقنيات الإعلان مثل «راديو سوا» الذي يبث موسيقى شعبيةً أمريكيةً وشرق أوسطية متبَّلةً بـ «أخبار» بين وقتٍ وآخر، ومجلةً باللغة العربية اسمها **هاي**. وهذه تسعى إلى توصيل صورةٍ حميدةٍ عن أمريكا، تتواءم مع الإسلام ومع الثقافة العربية. ويأتي برنامج باسم «شراكة من أجل السلام» بأفراد من المنطقة يُظَنّ أن لهم نفوذاً في بلدانهم الأصلية، أثناء

زياراتٍ يقومون بها إلى الولايات المتحدة. وتتاح مبالغ أكبر من المال (وإن كانت شحيحةً بالمقارنة مع النفقات العسكرية الأمريكية) للتبادل والتعاون التربويين. وحينما لا تلاحظ على الفور نتائج إيجابية لهذا فإن المسؤولين في الإدارة (الأمريكية) ينحون باللائمة على الإسلام العربي «المعادي لأمريكا».

إنَّ تركيز المحافظين الجدد السطحي على استغلال الصورة والإعلام ينطق حقاً بالكثير عن تصورٍ استشراقي للمجتمعات التي يصمّمون بشدةٍ على تحويلها وتحسينها. إن الفكرة القائلة إنَّ الناس في المنطقة ربما يكونون قد استمدوا آراءهم بشأن المسائل الحقيقية ـ بما فيها الشك بحسن نيات أمريكا ـ لا تلقى القبول إلا لفترةٍ قصيرة. إذ يُفترض ـ بدلاً من ذلك ـ أن «الصفقات الإجمالية» كل شيء. ومن هنا تُعتبر الحجَّة القائلة إنّه يمكن أن تكون سياسات أمريكية معيّنة في المنطقة مسؤولةً عن الشعور المعادي لأمريكا، وحتى عن الإرهاب، في عديدٍ من دوائر المحافظين الجدد ليس أمراً لا يمكن التفكير به فحسب، بل أمراً منافياً لحب الوطن أيضاً.

ويبدو أن صنَّاع القرار من المحافظين الجدد يفترضون أن المجتمعات العربية بوجهٍ خاصٍ لا تاريخ لها ولا طموحات ولا قيم على أي درجةٍ من الأهمية؛ وأن دولهم واقتصاداتهم قد «فشلت»، وأن شعوبهم كالماشية يسهل اقتيادها من قِبل رعاةٍ يخدمون أنفسهم، وأنهم بنوعٍ خاصٍ معرَّضون إلى إسلام حُرِّف عن طُهْره الأصلي ـ الأمر الذي ربما يستطيع الخبراء الغربيون وحدهم أن يفهموه حقاً. ويسمع المرء بين حينٍ وآخر باحثين أو صنّاع سياسةٍ يلاحظون أن الإسلام قد اختُطف، وأن واجبنا أن ننقذه. فكيف وصل صنَّاع السياسة إلى الاقتراب من هذه التركيبة الذهنية؟ لا بدّ أن يقع كثير من اللوم على مجموعةٍ صغيرةٍ ـ ولكنها نافذة ـ من الباحثين والكتَّاب الذين يعانون من خوف الإسلام (فوبيا إسلامية)، ساعدتهم وأغوتهم قلةٌ من «المخْبرين السذج». إن المحافظين الجدد ـ وللحقيقة الليبراليين الجدد بالمثل[11] يستنتجون بدرجةٍ من السذاجة تحبس الأنفاس أن «مستنقع» المجتمع الشرق أوسطي المعاصر وثقافته، يمكن أن «يُنزح» بواسطةٍ تجمع مابين القوة العسكرية الغربية و بين الهندسة الاجتماعية.

العلاقة عبر الأطلسي تتفكك

«أبناء ريغان يقومون بمواجهةٍ مع أبناء فيلي برانت». هذه هي الطريقة التي لخّص بها توماس كلاين ـ بروكوف مراسل صحيفة **دي زايت** (*Die Zeit*) (الألمانية) في

---

(١١) Ronald D. Asmus and Kenneth M. Pollack, «The Neoliberal Take on the Middle East,» *Washington Post*, 22/7/2003.

واشنطن الأزمة في العلاقات عبر الأطلسي في مؤتمرٍ بجامعة جورج تاون في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣. ويصف دبلوماسيون في السفارة الفرنسية في واشنطن بصورةٍ قاتمةٍ هذا الانشقاق بأنه أكثر من مؤقت. ويشعر محلّلون لما كان وزير الدفاع (الأمريكي) دونالد رامسفيلد قد وصَمه باستخفافٍ بـ «أوروبا العجوز» أن افتنان الامبرياليين الجدد بـ «الامبراطورية» قد جعل واشنطن تردُّ أوثق حلفائها التاريخيين إلى درجةٍ أدنى كثيراً من الخضوع مما كان الحال في الماضي، حينما كانت واشنطن تمنح ـ على الأقل ـ شكليات المكانة المساوية إلى شركائها الأضعف منها.

الأمر المؤكّد أن التفاوت في القوة الآخذ دوماً بالاتساع بين الولايات المتحدة وأوروبا كان قد خلق وضعاً يمكن لأي طالب مبتدئٍ في العلاقات الدولية أن يفهمه. فقد كانت أوروبا غير قادرةٍ على معالجة الأزمات في أوروبا نفسها ـ في البوسنة وكوسوفو ـ ووجدت أمريكا نفسها مستدرجةً للمساعدة في «تسوية» هذه الأزمات بطريقةٍ يحكى عنها. وبشأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي كانت واشنطن قد نبَذت بحزمٍ ـ ولكن بتهذيبٍ ـ المحاولات الأوروبية للعب دورٍ سياسيٍ، منذ وقت إعلان البندقية في العام ١٩٨٠، لكنها كانت ترحّب بتدخلٍ أوروبيٍ رمزيٍ ـ على الأقل ـ في «عمليتيْ سلام» رئيستينْ في التسعينيات، هما: «عمليّة مدريد» و«عمليّة أوسلو». كما أنها رحّبت بالمساعدة الاقتصادية من الاتحاد الأوروبي إلى الفلسطينيين.

لقد استهلّت هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر أعمق تعبيرات التعاطف والتضامن من الحكومات الأوروبية. وصف المستشار الألماني شرودر الهجمات بأنها «إعلان حربٍ ضد العالم المتمدّن برمته»؛ والرئيس الفرنسي شيراك أعلن ـ معبّراً عن «انفعاله الهائل» ـ أن الفرنسيين بأجمعهم مع الشعب الأمريكي[١٢] وساهم حلف الأطلسي بطائرات استطلاع من نوع أواكس (Awacs) في دورياتٍ على طول الساحل الشرقي للولايات المتحدة. حصل تأييد واسع لحرب أمريكا في أفغانستان من أجل الإطاحة بنظامِ حكم طالبان، وتدمير البنية التحتية للقاعدة. مع ذلك فإنه لم يكن قد مضى أكثر قليلاً من عامٍ حينما فتح قرار إدارة بوش بغزو العراق الباب لانشقاقٍ لم يسبق له مثيل.

كانت المشاعر المناهضة للحرب في ألمانيا ـ وانتخابات آخذة في الاقتراب ـ مهمةً في بلْورة معارضة المستشار شرودر لموقف إدارة بوش العدوانيّ بشأن العراق. والرئيس شيراك ـ الذي كان يرعى علاقاتٍ أوثق مع ألمانيا، ويفكّر بنفورٍ ديغوليٍ في

(١٢) «European Nations Stand with U.S. Ready to Respond,» *New York Times*, 12/9/2001.

«القوّة المفْرطة» الأمريكية ـ أصرَّ على مقاربةٍ متعددة الأطراف. وبصفةٍ مؤقتةٍ بدا قرار الرئيس بوش بالرجوع إلى الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ لاستصدار قرارٍ (رقم ١٤٤١ من مجلس الأمن) مخفِّفاً لحدَّة الخلافات عبر الأطلسي. إلا أنه لم يكد ينقضي شهر واحد حتى كان الرئيس بوش قد اتخذ قراره النهائي بشنّ الحرب بوضوح ومن دون مزيدٍ من النظر مع الأوروبيين. وانفجر الانشقاق يوم ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ حسب صحيفة **فايننشال تايمز** (*Financial Times*) حينما هاجم وزير الخارجية الفرنسي دومنيك دوفيلبان علناً خطة الإدارة معلناً « لن نربط أنفسنا بتدخلٍ عسكريٍ لا تدعمه الجماعة الدولية. . . وسيكون العمل العسكري أسوأ حلٍ ممكن»[(١٣)].

بعد ثلاثة أشهر من إعلان الرئيس بوش نهاية العمليات العسكرية الرئيسة في العراق، كان الاحتلال الأمريكي يعاني مصاعب كبرى في محاولته توطيد الأمن (فضلاً عن الانتعاش الاقتصادي أو الديمقراطية). وبدأ المسؤولون في إدارةٍ كانت تُظهر على الملأ احتقارها للمقاربات المتعددة الأطراف، يرسلون المبعوثين لبحث الحصول على مشاركة أكثر من قوةٍ أوروبيةٍ ودولية. ولكنَّ هذه الإدارة بدت عازفةً عن السماح بأيّ شراكةٍ كبيرةٍ في القيادة أو في صنع السياسة. ولم تبد مرحبةً بأي دورٍ جديٍ من جانب «الرباعي» الأوروبي للمساعدة في تنفيذ ما يسمَّى «خريطة الطريق» نحو سلام فلسطيني ـ إسرائيلي. فالدولة المفْرطة القوة لا تحبُّ أن يشاركها أحد في هيمنتها. إنّما يبدو أنه حتى الدوَل المفْرِطة القوة يمكن أن تحتاج إلى مساعدةٍ بين حينٍ وآخر.

يختتم روبرت كاغان تأمله في العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية بالذهاب إلى أنه «إذا كان باستطاعة الأوروبيين أن يتجاوزوا الخوف والغضب إزاء المارد المارق وأن يتذكروا مرةً أخرى الضرورة الحيوية لوجود أمريكا قوية وحتى مسيطرة ـ إلى جانب العالم وخاصة أوروبا ـ لبدا ذلك ثمناً مقبولاً يمكن أن يدفع للحصول على الجنة»[(١٤)]، غير أنه يودُّ لو يفقد الأمريكيون استعدادهم الدائم للشجار، وأن يهدأوا وأن «يظهروا قدراً أكبر من الفهم لحساسيات الآخرين». مع ذلك فإن الشرق الأوسط يمثل حلبة تحدٍ خاصةً لمثل هذه المقاربة. فأمريكا ترى الشرق الأوسط عبر منظار إسرائيل. أما أوروبا فلا ترى ذلك بل ترى العالم العربي عملياً على عتباتها، والسكان المسلمين بأعدادهم الكبيرة داخل بيتها؛ أما الأمريكيون فلا يروْن ذلك. ولكليهما مصالح

---

(١٣) «War in Iraq: How the Die Was Cast Before Transatlantic Diplomacy Failed,» *Financial Times*, 27/5/2003.

(١٤) Kagan, *Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order*, p. 101.

اقتصادية قوية ومتنافسة في المنطقة. ومادام المحافظون الجدد مستمرين في تشكيل السياسة الأمريكية سيبدو مرجَّحاً أن تبقى العلاقات عبر الأطلسي في تشاحن.

هل ثورة المحافظين الجدد دائمة؟

هل يشكِّل التحول النشط الانفرادي المحافظ الجديد في السياسة الأمريكية الشرق أوسطية «ثورةً» أصيلةً؟ حينما ينظر مؤرخو المستقبل من وراء إلى الحقبة الراهنة، هل سيستنتجون أن ١١ أيلول/ سبتمبر أطلق شرارة حقبةٍ امبرياليةٍ لأمريكا في الشرق الأوسط، وأنّ واشنطن حقَّقت «سلاماً أمريكياً» ليبرالياً دائماً في هذه المنطقة المضطربة؟ أم أن حكمهم سيكون بأنها انحراف قصير الأجل نفَّذته شبكةٌ من العقائديين الراديكاليين من المحافظين الجدد الذين تبخَّر نفوذهم بفعل النفور الشعبي المتزايد من سياساتهم والقوى المضادة في النظام السياسي الأمريكي؟ هل سينظر إليها باعتبارها ثورة أم أنها مجرد انقلاب؟

إن مراقباً في موقع وسط هذه الشؤون ـ إذا ما كان يفتقر إلى ميزة الرؤية التاريخية البَعْدية، ومع وجود المحافظين الجدد في السلطة لأقل من ثلاث سنوات ـ يكون في وضع واضح الصعوبة. فمن ناحيةٍ تبدو عمليات التدخل الدراماتيكية من جانب الإدارة تنفيذاً لمنطقٍ خاصٍ بها يستبعد التأني، فضلاً عن اتخاذ مسارٍ عكسي. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الطريقة التي تضفي بها الإدارة على «الحرب على الإرهاب» طابعاً مفهومياً يمكن أن يبدو أنَّ «العدو» سيكون ماثلاً معنا لوقتٍ طويل، ومع افتراض أنَّ هذا العدو يمكن أن يَضرب في عمق الداخل في الولايات المتحدة، فإن فكرة التخلي عن الصراع يمكن أن تبدو فكرةً لا يمكن بلوغها. وعلى الرغم من «الانتصارات» في أفغانستان والعراق فإن الحرب لاتزال مستمرة. وعلى الرغم من محاولةٍ دبلوماسيةٍ تتسّم بالفتور وُجِّهت إلى إيجاد حلٍ للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، فإنه لايزال مستمراً هو الآخر.

في كل هذه الأماكن يرى المحافظون الجدد «الإرهاب» يمارس عمله. ويخلط الرئيس بوش ـ في خطبه، بما فيها خطبة بُثّت عبر التليفزيون إلى الأمة يوم ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، بين الإرهاب الذي يرتكبه فلسطينيون والإرهاب الذي يرتكب في العراق وأفغانستان، مع الإرهاب الأقصى الذي ارتكبته القاعدة ضد الولايات المتحدة. وهو يصرُّ على أن الولايات المتحدة لن تترك العراق إلى أن يكون الإرهاب قد أزيل، وأُقيم نظامٌ سياسيٌ صديقٌ مستقرٌ وديمقراطي. والالتزام الأكبر بتحويل المجتمعات الشرق أوسطية هو التزام «أجيال». ويمكن تحمّل النفقات ـ وإنْ تكن متصاعدةً ـ إذا أُخِذت بعين الاعتبار قوة الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية

الهائلة. وبالإضافة إلى هذا فإن التاريخ الأمريكي ـ كما يذهب كاغان وآخرون ـ هو تاريخ نزوع إلى التدخل: من حرب البربر(*) إلى الفيليبين إلى أمريكا الوسطى والكاريبي إلى كوريا وفييتنام ولبنان والصومال والبوسنة وكوسوفو ـ إذا لم نذكر الحربين العالميتين(١٥) وأخيراً لا يستطيع المرء في اللحظة الراهنة أن يرى احتمال قيام أي تحالفٍ دولي لوقف نزعة الجزْم الأمريكية. فلا «أوروبا العجوز» ولا روسيا أو الصين أو الهند أو البرازيل ـ فضلاً عن أي تحالفِ اقليمي من حكوماتٍ عربيةٍ، معظمها يعتمد كلياً على الولايات المتحدة ـ يملك القدرات اللازمة للتصدي لمثل هذا التحدي.

ومن الناحية الأخرى فإن السياسات الداخلية الأمريكية لها طريقتها في توليد ضغوطٍ مضادةٍ على أي إدارةٍ في السلطة. فعلى حين تتصدّع «الحرب على الإرهاب» التي تشنها الإدارة، فإن تياراتٍ داخليةً مهمةً معارضةً بدأت تنتفض. فقد بدأ الحزب الديمقراطي ـ الذي التزم الصمت إلى حدٍ كبيرٍ في أعقاب ١١ أيلول/ سبتمبر ـ يستعيد صوته الناقد، والمرشحون الرئيسيون للحزب لانتخابات الرئاسة في العام الحالي (٢٠٠٤) اكتشفوا أن العراق سيكون نقطة ضعفٍ رئيسةٍ للرئيس بوش. والمقاومة المستمرة ـ ربما المتزايدة ـ ضد التحالف الذي يقوده الأمريكيون في العراق، وكذلك في أفغانستان ـ هي في مرأى البصر باستمرارٍ بالنسبة إلى الرأي العام الأمريكي عبر التلفزيون الفضائي. حتى وإنْ كان يُنفى غالباً عن طريق تعليقاتٍ مفْرطةٍ في التأكيد على حب الوطن. ولا تقلُّ عن هذا أهميةَ المناقشات التي تبدأ داخل دوائر صنع السياسة، سواء داخل الحكومة أو قريباً منها.

إن ما يطلق عليه بعض المراقبين وصف «مؤسّسة الواقعيين التقليديين» تنشقُ بقوةٍ متزايدةٍ على طريقة الإدارة في تسيير الشرق الأوسط. إذ يبدو أن لشخصياتٍ ترتبط بالرئيس جورج دبليو بوش ـ مثل برنت سكوكروفت وجيمس بيكر ـ تحفظاتها، كما كان حال القسم الأكبر من الباحثين الأكاديميين في العلاقات الدولية من «الواقعيين». لهذا فإن من المأمون الزعم بأن المختصين الأكاديميين بشؤون الشرق الأوسط مستاؤون على نطاقٍ كاسح، على الرغم من أنَّ نفوذهم (كما سبق أن أشرنا) هامشي في أحسن الفروض. فبينما تقف «مصانع الأفكار» الرئيسة في واشنطن ـ مثل

(*) المقصود بها الهجمات التي شنتها الأساطيل والقوات الأمريكية على طرابلس الغرب (ليبيا) طوال السنوات من ١٨٠١ إلى ١٨٠٥ لإجبارها على عقد صلح مع الولايات المتحدة ينهي حرب «قراصنة البربر» ضد سفن الأسطول الأمريكي (المحرر).

(١٥) Michael Ignatiev, «Why are We in Iraq,» *New York Times Magazine* (7 September 2003).

معهد المشروع الأمريكي (American Enterprise Institute) ومؤسسة التراث (Heritage Foundation) ومعهد هدسون[*] (Hudson Institute) ـ وراء جدول أعمال المحافظين الجدد، يبدأ المرء بالاستماع إلى أصواتٍ ناقدةٍ من مؤسسة بروكنغز (Brookings Institution) و من منظماتٍ أصغر مثل معهد كاتو (Cato Institute). وإذا كانت الصحافة المحافظة الجديدة ـ مثل **واشنطن تايمز** ـ تبقى وفيةً، فإن صفحة الرأي في صحيفة **نيويورك تايمز** تستضيف بعضاً من أكثر النقّاد سخريةً من «نزعة المغامرة لدى المحافظين الجدد» في أي مكان[١٦].

إذاً يمكن أن تكون المعارضة الداخلية الأمريكية العامل الرئيس ـ وربما العامل الوحيد ـ الذي يمكن أن ينهي ثورة السياسة الخارجية للمحافظين الجدد في الشرق الأوسط. لكنَّ قوة المعارضة الداخلية الأمريكية بدرجةٍ كبيرةٍ دالّة المقاومة المحلية الشرق أوسطية للمشروع الأمريكي. فإذا كان هناك شيء واحد يمكن أن يتفق عليه المحافظون الجدد في إدارة جورج دبليو بوش وقادة المقاومة الدينية ـ القومية للتدخل الأمريكي (والإسرائيلي) فهو على الأرجح أن الصراع الراهن سيؤدي إلى نهاية أحدهما.

(*) نسبة إلى خليج هدسون (نيويورك) الذي يقع عليه مقر المعهد. وقد أسسه في عام ١٩٦١ عالم المستقبليات الأمريكي الراحل هيرمان كان (Herman Kahn) بمشاركة عدد من زملائه في مؤسسة راند (Rand) البحثية الشهيرة. التشابه مع اسم صاحب هذا البحث محض صدفة (المحرر).

(١٦) Maureen Dowd: «From Swagger to Stagger,» *New York Times*, 7/9/2003, and «Empire of Novices,» *New York Times*, 3/9/2003.



(٢)
الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات فيها

عماد فوزي شعيبي(*)

تقوم هذه الدراسة على قناعة بأن ما حدث على العراق يتجاوز فهمنا التعبوي، لأنه يشكل لحظتين: **الأولى** لحظةٌ رؤيوية ايديولوجيةٌ، تحوّل فيها تيار اليمين الجديد من تيارٍ فلسفي ايديولوجي إلى فاعلٍ سياسي بعد أن انسجمت نزعته الثورية (كما سنرى معناها الخاص لديه) مع نزعةٍ تبشيريةٍ للرئيس الأمريكي جورج بوش، و**الثانية** لحظةٌ سياسيةٌ اكتشف فيها الحزب الجمهوري في رؤيوية اليمين الجديد في مشروعه لقرنٍ أمريكي خالصٍ، فرصة رسم استراتيجيةٍ بديلةٍ تطوي صفحة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لتحاول أن تُشكل النظام العالمي الجديد بطريقتها. وكان العراق ساحة عمليات هاتين اللحظتين.

لا نوّد أن نُقدّم ورقتنا هذه إلاّ باعتبارها محاولةً للفهم والتشخيص في رؤية الخلفيات من حيث الرؤى الايديولوجية، ومن حيث المشروع السياسي الاستراتيجي الذي تقاطع مع هذه الرؤية، ووجد فيها خلاصه من مأزق البحث عن استراتيجيةٍ لما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ولما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ التي شكّلت لحظةً لالتقاء الرؤيوية الايديولوجية التبشيرية المركزية والعنصرية لليمين الجديد، مع البحث عن استراتيجيةٍ بديلةٍ تحتاج إلى ساحة عملياتٍ استعراضيةٍ لتبلّغ رسالتها.

(*) أستاذ جامعي، ورئيس مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية في دمشق.

أولاً: الخلفيات الاستراتيجية والفلسفية

كي نفهم أداء اليمين الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية، يجب ألا نتورط بدمجه في الإدارة الأمريكية بقيادة جورج بوش، بصورةٍ إجماليةٍ لا ترى التمايز بين وزنه كتيارٍ منفردٍ وبين بقية التيارات اليمينية التي تتألف منها تلك الإدارة، ومنها: تيار المسيحيين الأصوليين، ومنهم جون أشكروفت وزير العدل، وتيار «التماميّة» البروتستانتية الآتي من الولايات الجنوبية، والتي يتفرّع منها ما يسمى بـ «الحزام التوراتي»، وهو تيارٌ متصاعد النفوذ في صفوف الجمهوريين، ويرتدي أصحابه أزياء مخططةً بلونٍ أزرق بترولي ينسجم مع تقاليد المتدينين في الجنوب الأمريكي، وهو التيار الأكثر دعماً لإسرائيل انسجاماً مع أوهامٍ نصوصيةٍ تتأرجح حول عدم إمكانية عودة السيد المسيح إلا بتواجد اليهود في فلسطينَ، وهو التيار الصهيوني غير اليهودي.

إذاً، تضمّ الإدارة الأمريكية الحالية ـ فعلياً ـ ثلاثة تياراتٍ متمايزةٍ كلها محافظة:

ـ تيار اليمين الجديد.

ـ تيار المسيحيين الأصوليين.

ـ تيار التماميّة البروتستانتية.

كثيراً ما يتم في التقويم العربي لها الخلط بينها بصورةٍ غير دقيقةٍ، بوضع «البيْض كله في سلة واحدة»، وذلك بسبب ولائها المشترك المتفاوت لإسرائيل. إلا أن هذا الولاء يتأرجح بين خياراتٍ صهيوينةٍ وايديولوجيةٍ مباشرةٍ لدى تيار اليمين الجديد (وبعض رموزه كان ـ ولايزال على صلةٍ شديدةٍ بالليكود)، وبين خيارٍ ايديولوجيٍ ديني لدى تيار التماميّة البروتستانتية، وبين خيارٍ مصلحيٍ نفعيٍ لأسباب انتخابية، وبتأثير لعبة الانتخابات لدى تيار المسيحيين الأصوليين.

ولعلّ «صدفة!» اجتماع هذا العدد المتنوع من التيارات اليمينية حول الرئيس الأمريكي جورج بوش، يفسّر طبيعة الإدارة الأمريكية العدوانية، واللاسياسية أحياناً. والواقع أن حكم الرئيس جورج بوش هو الحكم الوحيد في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الذي جمع هذه التيارات معاً، الأمر الذي يكسب إدارته متانةً في جلّ التيارات اليمينية المتنوعة.

لكنّ هذه التوليفة لم تكن إعجازاً حقيقياً من جورج بوش، لأنها متلاقيةٌ في الأصل على الحدّ الأعلى: فبين تيار اليمين الجديد وتيار التماميّة البروتستانتيّة قاسمٌ مشتركٌ، هو دعم إسرائيل كلٌّ لأسبابه، وبين تيار اليمين الجديد وتيار المسيحيين

الأصوليين هنالك إجماعٌ على مسألة ضرورة حقن المجتمع الأمريكي بالقيم المسيحية، وأيضاً كلٌ لأسبابه؛ إذ بينما يأتي هذا التوجه أصيلاً عند تيار المسيحيين، فإنه يتضّح باعتباره براغماتياً (أصيلاً!) لدى اليمين الجديد بالنظر إلى أنهم علمانيون! إلا أن ذريعتهم في ذلك تتمثل في أن الدين الوسيلة الوحيدة لملء الفراغ لدى الجمهور الواسع بما يساعد على فرض النظام.

إنّ الهدف الأهم هنا، حسب العلماني اليهودي ليو شتراوس؛ الذي يمثل الخلفية الفلسفية لتيار اليمين الجديد ـ كما سنرى لاحقاً ـ هو أنّ العصْرنة التي حدثت بسرعة، ولا تزال في الولايات المتحدة الأمريكية تصيب المجتمع ـ ككلّ مجتمعٍ معاصرٍ ـ برفضٍ للقيم الأخلاقية والفضيلة، مما يفقد النظام السياسي الأمريكي القيمَ الأساسية التي أرستها أوروبا في نظامها المعاصر والمتمثلة في العقل والحضارة، وبالتالي فهي تفتقد إلى أيّ مثلٍ أعلى أو «خيرٍ أعلى» كمرجعيةٍ تضبط البشر، وتحقّق سواد النظام على أسسٍ غير قهريةٍ من الخارج، إنما بانضباطٍ شديدٍ يتشكل عبر «الأنا الأعلى الجمعي» الأخلاقي عند هؤلاء البشر.

لهذا يركّز التيّار اليميني الجديد على أهمية تطبيق أفكارٍ دينيةٍ، لكنْ من خلال المؤسسات، وليس من خلال تطبيق أفكار الآباء المؤسسين، وهنا يفترق بشدةٍ عن التيار الديني الأصولي لأن هدفه براغماتي. إذ يقول: «ليست الفضيلة الأخلاقية تطبيقاً عند الرجل الذكي حقاً، أو الفيلسوف. فالفضيلة الأخلاقية ليس لها وجود إلا في الرأي الشعبي، حيث يكون هدفها السيطرة على غالبية الناس غير الأذكياء»، ويذكر بانغل أن الفلسفة عند شتراوس أثبتت بطلان العقيدة الدينية. ومع تواصل هذا الجدال العنيف، قال بانغل إن شتراوس قد وصف تميز أمريكا بأنها «حديثة»، و يُعتبر هذا الوصف عند أتباع شتراوس أسوأ كلمات الشتيمة.

وهنا بالذات علينا أن نفهم بأن هذا التيار قد «ابتكر!» مفهوم «الحقيقة» بطريقةٍ براغماتيةٍ فلسفيةٍ معاً؛ فهي (أي الحقيقة) قد ضاعت بسبب الليبرالية المفرطة، وشيوع ما يدعوه شتراوس بالتيارين: النسبوي الذي يضيّع كل حقيقة، ويحيل الأمور والأحكام إلى مواقف نسبيةٍ مائعةٍ، وكذلك التيار التاريخي الذي يرفض الاعتراف بقيمة عليا في التاريخ تاركاً القيم لتُحال إلى ما تتكون به عبر المجتمعات وعبر التاريخ بحد ذاته. ولهذا إذ أردنا أن نفهم عقلية تيار اليمين الجديد في الولايات المتحدة، فإن علينا أن نراه باعتباره خياراً ثالثاً بين الليبرالية التي أقامت موقفاً متسامحاً إزاء أفكار الآخرين، وبالتالي إزاء الحقيقة، حيث لكل الناس حقيقته، وبين التاريخية التي تعتبر أن القيم متغيرةٌ بتغير التجربة والتاريخ الخاص لكل المجتمعات.

لا يعني ذلك أن فلسفة اليمين الجديد في الولايات المتحدة لا تعطي أهميةً قصوى للبعد الليبرالي، لكنّ هذه الأهمية تتموضع في التوظيف السياسي له، وليس في التوظيف الاجتماعي. فهم يريدون أن يكون العالم كله ليبرالياً ديمقراطياً في كل المؤسسات والنظم السياسية، لكنهم لا يريدون أية ليبراليةٍ نسبويةٍ في القيم الاجتماعية، حيث إن الهدف ضبط المجتمعات أو المجموعات البشرية في المآل الأخير عبر منظومةٍ من القيم الدينية التي يعزّزها «علمانيون!» لاعتباراتٍ براغماتيةٍ محض. والواقع أن هذا التعظيم الشديد للبعد الديني تعظيمٌ يجد مرتسمه الأبرز في ذلك التفاؤل المزوج بـ «الخلاصيّة» المسيحية، مطبقةً على السياسة؛ إذ إن هؤلاء اليمينيين الجدد يعتبرون أنفسهم مخلّصين للبشرية! وأنهم ـ صورةٌ ضمنيةٌ ـ يؤدّون رسالة السيد المسيح، لكن على المستوى السياسي، وعلى الرغم من علمانيتهم، فإنهم يستثمرون هذا البعد الخاص في المسيحية لتبرير نزعتهم إلى التسلط السياسي على العالم بأسره.

يتضّمن هذا النموذج من استخدام الدين علمانياً ولأسباب براغماتيةٍ رأياً يحتقر الشعوب أو المجموعات البشرية، ويرى ضرورة الوصاية عليها عبر قيم تُزرع فيهم تساعد على ضبطها وتهيئتها ـ عملياً ـ لقبول النزعات السياسية الأخرى، التي تتحدّث عن «خلاص» الناس والشعوب الأخرى، وبالتالي تحمّل المعاناة عن الشعوب، بدفع الضرائب وتكبد الخسائر في البشر والمعدّات من أجل تنفيذ ما يمكن تسميته «شيوع النظام السياسي الأمريكي»؛ باعتبار أن القيم السياسية الأمريكية هي الأفضل، وهي التي يجب أن تتعمّم على العالم بأسره. وعلى هذا يرى شتراوس، الذي سنستفيض في الحديث عن فلسفته، وهو مرجعٌ لتيار اليمين الجديد، أن الغالبية العظمى من الرجال والنساء بعيدون كل البعد عن كونهم يملكون القدرة على مواجهة الحقيقة، فهذه القدرة تخص جنساً آخر غير الجنس البشري. وهؤلاء الناس ممن يسميهم نيتشه «القطيع»، ويدعوهم أيضاً «العبيد» بحاجةٍ إلى رجالٍ من لدن الله المهدّد بالعقاب، والعقاب في الآخرة، وإلى قصص أخلاقيةٍ عن الصواب والخطأ. ومن دون هذه الأوهام يصاب الناس بالجنون، وتعمّ فيهم حوادث الشغب، وينهار النظام الاجتماعي، أيّ نظام اجتماعي. وحيث إن الطبيعة البشرية لا تتغير كما يقول شتراوس، فهذا الوضع سوف يستمر على حاله.

إن الرجال المتفوقين/ الفلاسفة هم الذين يقدِّمون للقطيع كل ما يحتاجه من معتقداتٍ دينيةٍ وأخلاقيةٍ وغيرها، على الرغم من أنهم يعرفون في قرارة أنفسهم أن هذه المعتقدات كلها أكاذيب. وكأنه يكرّر ما يقوله نيتشه من أن هؤلاء الرجال المتفوقين «كهنةٌ ملحدون»، أما شتراوس فيدّعي أن أكاذيبهم «أكاذيب نبيلة»، وبالطبع لا يفعلون ذلك حباً بالخير، ذلك أن نيتشه وشتراوس يهزأون بالصدقات

وحب الخير للجميع، ويصفون هذه الأفعال بأنها غير جديرةٍ بالآلهة أو بالرجال أشباه الآلهة، بل إن هؤلاء «الفلاسفة» يستخدمون هذه الأكاذيب ليصنعوا المجتمع وفق مصالح هؤلاء «الفلاسفة» أنفسهم. والفلاسفة بحاجةٍ إلى أصناف مختلفةٍ من البشر لتخدمهم، ومنهم «السادة»، حيث يتلقى هؤلاء «السادة» تدريباً عقائدياً في التعليم «الخارجي للجمهور» أو التعليم العام. منهم من يدرّبون على الإيمان بالدين والأخلاق وحب الوطن والخدمات العامة، وبعضهم يدخلون في الحكومة. لنأخذ مثلاً على ذلك وزير التربية السابق ويليام بينيت وكتابه بعنوان **كتاب الفضائل**. وبالطبع فهم يؤمنون، إلى جانب كل تلك الفضائل التقليدية بـ «الفلاسفة» الذين علّموهم كل تلك الأشياء الخيّرة.

إنّ هؤلاء «السادة» الذين يصبحون ساسةً ورجال دولة، يستمرون في تلقي النصح من الفلاسفة. وحكم الفلاسفة من خلال رجالهم الذين دخلوا في الحكم هو ما يسميه شتراوس «المملكة السريّة» للفلاسفة. والمملكة السريّة هي الهدف الذي يسعى كثيرون من تلامذة شتراوس «الداخليين» إلى تحقيقه في حياتهم. والرمز هنا إصرار شتراوس على وجوب إخفاء الحقيقة عن الناس؛ لأن الحقيقة إنْ عُرفت قد تدمّر المجتمع والفلاسفة على حدٍ سواء. وأفلاطون والفلاسفة القدامى، مثلهم في ذلك مثل شتراوس نفسه، كتبوا بنوعٍ من الرموز لا يتكشف معناها الحقيقي إلاّ للحكماء. وإذا تصادَف واطّلع الغوغاءُ على هذه الكتب فلن يجدوا فيها إلاّ الخرافات المألوفة حول الثواب للفضيلة والعقاب للرذيلة وما شابه ذلك.

يقدّم شتراوس مثالاً يأخذه من الفارابي، وهو شخص آخر من المؤلفين «الذين يتحدثون إلى الفئة القليلة» ـ حسب تعبيره ـ فيوضح كيف أن المرء قد يقول الحقيقة بكلماتٍ معيّنةٍ تكون غايتها الخداع فقط. وفي شروحٍ لهذه الظاهرة تقول الباحثة دروري: إن «الناسك التقيّ معروفٌ في المدينة باستقامتِه وحشمته وورعه، ومعروفٌ أيضاً بتقشفه وتواضعه وكبح الشهوات، لكنه لسببٍ ما أثار عداوة حاكم المدينة له، فأمر باعتقاله، واتّخذ كافة الإجراءات الكفيلة بعدمِ فراره من المدينة، واستنفر جميع الحراس على أبواب المدينة. وعلى الرغم من ذلك كله استطاع هذا الناسك أن يهرب من المدينة، فارتدى ملابس السكّيرين، وغنّى لحناً يتوافق مع الصنوج، واقترب من أبواب المدينة، ولما سأله الحراس: من هو؟ أجاب إنه الناسك المتعبد الذي يبحث عنه كل من في المدينة. لم يصدق الحراس قوله، فسمحوا له بالخروج»[1]. والهدف من

---

(1) Shadia B. Drury, *Leo Strauss and the American Right* (New York: St. Martin's Press, 1997), pp. x-xi.

هذا ميكيافيليٌ نخبويٌ بالضرورة، ويقوم على خداع الناس لأنهم لا يفهمون ولا ينبغي أن يفهموا.

١ ـ الجانب الثوري

لقد تمثّل الجانب المحافظ من ذلك التيار المسمّى باليمين الجديد في الولايات المتحدة، كما أسلفنا، في الميل إلى ضبط المجتمع بمجموعةٍ من القيم التي يشرف عليها علمانيون، إلا أن صفة اليمين المحافظ تنقلب فجأةً إلى ثوريةٍ من نوع أقرب إلى الفاشية والفوضوية معاً. فالمحافظون على قيم المجتمع لا يقبلون كل ما هو محافظ سياسياً، بل يتمايزون عن طروحات التيارات المحافظة في أوروبا؛ فهم لا يريدون الدفاع عن نظام الأشياء بما هو قائمٌ عليه وسائد، بل يريدون «تغيير العالم!» ليصبح متماهياً مع نموذج الحكم والحياة الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا يفسّر ما انطوت عليه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي أعلنت في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ من نصٍ صريحٍ يقول: إن القيم الأمريكية السياسية قد باتت قيماً كونية، ولهذا يجب أن تنتقل إلى المجتمعات والأنظمة السياسية.

ليست السياسة عند هذا التيار دبلوماسيةً، بل إن الدبلوماسية تعطّل قدرة السياسة الأمريكية على «تنميط» الآخرين بالقيم الديمقراطية، وبالتالي فهي (أي السياسة) أداة تغيير، الأمر الذي يُكسب هذا التيار الصفة الثورية التي تنتفض على الأوضاع الراهنة، وعلى كلّ سكونيةٍ سياسيةٍ «ستاتيكو»، ولهذا كثيراً ما انتقدوا في بدايات تبلورهم في السبعينيات حالة الاسترخاء الدولي التي عرفتها الحرب الباردة، واعتبروها تكريساً لوضع الاتحاد السوفياتي اللاديمقراطي والتوتاليتاري، وأنها قد عزّزت ـ عملياً ـ انتصاراته في المحافل الدولية، وكثيراً ما وجّهوا انتقاداتٍ لاذعةً إلى الدبلوماسية الواقعية التي رسمها هنري كيسنجر ونفّذها.

إنّ السياسة الدولية مرتكز انتقاداتهم «الثورية»؛ فباعتبارها تستند إلى قواعد وآلياتٍ تُدخل في المساومة، تُفقد المجتمع الدولي القدرة على المبادرة والاستباق، ولهذا فإن الأمم المتحدة تمارس فعلاً شبيهاً بفعل عصبة الأمم المتحدة عندما تفضّل الحوار والمسايرة والاحتواء مع القوى العالمية التي تشكّل خطراً «مستقبلياً» على السلم والاستقرار، الأمر الذي يستدعي الثورة عليها وعلى قواعدها وشرعتها عندما تصبح أضعف من أن تنتقل إلى «الفعل» المباشر الذي يدرأ عن العالم احتمالات بزوغ الطُغاة ونموّهم. ولهذا فإن «سياسة الهراوة» الأسلوب الأساسي الذي يعتمده معتنقو هذا التيار في العمل السياسي، و تتمثل قناعتهم هنا في أن السلبيات اللاأخلاقية كالطغيان وعصابات الشوارع والمخدرات والانهيارات المجتمعية ...إلخ، سرعان ما تتحول إلى

ثقافةٍ وتسود. وبالتالي لا بد من التصدي لها في العالم وفي الولايات المتحدة، وهنا يحدث اللقاء بين الميول الثورية لهذا التيار والميول المحافظة «الأخلاقية المُبسترة».

من الملاحظ أن هذا التيار قد ضمّ عدداً من اليساريين السابقين كأيرفينغ كريستول ونورمن بودورتنر مؤسّسي مجلة **كومنتري**، وفرانسيس فوكوياما صاحب كتاب **نهاية التاريخ** وهو ماركسي هيغلي يجيّر كلّ المفاهيم الأساسية لماركس وهيغل لصالح انتصارٍ نهائي للرأسمالية وقيمها الديمقراطية. ويمكن القول نفسه عن ألان بلوم المفكّر المعروف في جامعة شيكاغو صاحب كتاب **انغلاق العقل الأمريكي** الذي يهاجم تحوّل اللاقيم إلى ثقافة، بل يمارس ما يسمى احتقار الثقافة الغربية من داخل الحضارة الغربية نفسها، ويبتدع نظرية «الصحيح السياسي»، وفيها ما فيها من الميل الشديد نحو فرض قيم، يدعوها صحيحة، على العالم بأسره وعلى السياسة بوجهٍ خاص، وهو ما تبلور في السبعينيات كتيارٍ ورثه في الثمانينيات مجموعة من الشبّان المهووسين بهذه الأفكار كوليام كريستول وريتشارد بيرل ودوغلاس فيث وولفويتز وإليوت أبراهامز... إلخ، والذين سارعوا إلى تشكيل مراكز أبحاث مثل «**أمريكان انتربرايز أنستيتيوت**» و«**هودسون انستيتيوت**» و«**هريتاج فونديشن**»، شكّلت «مجموعات تفكير» سيطرت على عددٍ من الدوريات ومراكز النشر كـ **ويكلي ماغازين** ومنشورات **ناشيونال ريفيو** و**كومنتاري** و**نيوريبابليك** ومجموعة **موردوك** المالكة لشبكة التلفزيون «**فوكس**» وبعض صفحات من **الوول ستريت جورنال** التي استطاعت عبر دخول اللعبة السياسية والاستثمارية في الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض إيقاعاً آخر للسياسة، بدأت نُذره الأولى مع عهد ريغان واستمرت في عهد بوش الأب، وتقطف الآن ثمارها في عهد جورج بوش الابن.

إنّ هذا الميل الثوري في السياسة الخارجية، يخرج الولايات المتحدة عن مفهوم العزلة السياسية الخارجية، وسياسة عدم التدخل المباشر، وبالتالي فإنه يطال أولّ ما يطاله **مبدأ ترومان** في الردع والاحتواء، و يتناغم بشكلٍ كبيرٍ مع سياسة التدخل الانتقائي التي طوّرها ريغان وسار عليها بوش الأب وأيضاً كلينتون، لكنها تجد تبلورها الأكبر مع جورج بوش الابن. وهذا ما يفسّر إطلاق رونالد ريغان لمبادرة الدفاع الاستراتيجي «حرب النجوم»، والذهاب إلى إلغاء معاهدة الحدّ من الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية من طرفٍ واحدٍ، أو البحث عن تعديلها، والانسحاب من معاهدة كيوتو، ورفض المصادقة على معاهدة إنشاء محكمة جرائم حرب دائمة. ويميل كتيارٍ إلى الدعوة إلى «العالمية»، وإلى دورٍ أكبر للولايات المتحدة في الكرة الأرضية، مطوّحاً بالسياسة الواقعية التي لا تكترث بطبيعة الأنظمة السياسية في البلدان التي لها علاقة بالولايات المتحدة الأمريكية، أو تتحالف معها الأخيرة لحماية مصالحها. وهذا

ما ساعدت عليه أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، إذ أنها أكّدت مصداقية وصوابية رؤيته أمام الحزب الجمهوري وتياراته الأقل تطرفاً في هذا الاتجاه، والأكثر ميلاً إلى السياسة؛ كما أُتيحت الفرصة لهذا التيار أن يقول كلمته مؤكداً أن طبيعة الأنظمة المحافظة والإسلامية وغير الديمقراطية، والتي يحكمها طغاةٌ، تشكّل خطراً على المصالح الأمريكية، و تنتج ظواهر مماثلة لما حدث في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وأيضاً لطبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وصدّام حسين التي تمثلت بدعمٍ له ضدّ إيران لتجد نفسها أمام تهديدٍ حقيقيٍ لمصالحها عبره.

وعلى هذا، فإن الرؤساء من أمثال ويلسون وجيمي كارتر وبيل كلينتون ليسوا أكثر من سذّج يتمتعون بـ «ملائكيةٍ» تصل بهم إلى الحد الذي يتوهمون فيه إمكانية الاعتماد على المنظمات الدولية لنشر الديمقراطية، في وقتٍ لا يرى فيه هذا التيّار أيّ إمكانيةٍ لنشر الديمقراطية إلا بالقوة؛ معتبرين أن الديمقراطية هي التي ستغيّر طبيعة الأنظمة، وطبيعة المجتمعات بالتالي؛ أي أن تغيّر ثقافات المجتمعات الأخرى التي باتت تهدّد الولايات المتحدة الأمريكية يأتي من «فوق»، من خلال الديمقراطية التي وحدها تستطيع أن تفسح في المجال أمام التغيّرات الاجتماعية بدلاً من أن تجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أمام أعداء ينبتون من رحم التحالف معها نفسها.

الحقيقة، أن ألبرت ولستتر (Albert Wohlstetter) الاستراتيجي الذي توفي في العام ١٩٩٧ والذي كان من أبرز مؤسسي مؤسسة «**راند**» يشكّل المرجع الأساس على المستوى الاستراتيجي، والأب الروحي لاستراتيجية اليمين الجديد التي نراها حالياً، وهو معروف كأستاذٍ في الرياضيات تخصّص في الاستراتيجية العسكرية. وقد شغل منصب مستشارٍ في البنتاغون لفترة طويلة. وقد كان ولستيتر أحد آباء ما يسمى بالقانون النووي الأمريكي، قد وضع في قفص الاتهام، وفي مواجهة النقد، القانون النووي المعروف بمبدأ الردع أو «التدمير المتبادل الأكيد»، والذي يقوم على ترك العالم يسير بطريقةٍ نحو التسلح النووي دون تدخلٍ جدي على أساس أن توافر الردع لدى كل الأطراف يمنع الاشتباك. وبناءً على نظريته الجديدة، فإن هذه المعادلة غير أخلاقية بسبب ما تهدّد به من دمارٍ للسكان المدنيين وهي غير فاعلةٍ لأنها تؤدي إلى تحييدٍ متبادلٍ للترسانات النووية، لكنها تكدّس في العالم الكثير من الأسلحة الخطيرة على المستوى البشري مما يهدد البشرية.

لكن ولستتر في المقابل لا يطالب بنزع كاملٍ لأسلحة الدمار الشامل من العالم لأنه يعتبر أن وجود هذا السلاح ضمانةٌ للديمقراطيات، ويقترح ما يسمّى «الردع التدريجي» الذي يتم من خلاله القيام بحروبٍ محددةٍ يستخدم فيها السلاح النووي

التكتيكي، والأسلحة الذكية ذات الدقة العالية، والقادرة على إصابة الأهداف العسكرية بشكل مباشر، وقد انتقد بالتالي سياسة مراقبة التسلح النووي في العالم التي جرت بالتناغم مع موسكو، لأنها تعطّل القدرة التكنولوجية المتقدمة للغاية لدى الأمريكيين في محاولةٍ للبناء على مستوى متوازٍ مصطنع مبالغ به مع الاتحاد السوفياتي. وهذا ما يفسر الدعوات التي يتبناها البنتاغون لإلغاء المعاهدات التي وقعت مع الاتحاد السوفياتي سابقاً.

هذه المرجعية الاستراتيجية لأستاذ رياضيات بات مرجعاً في الاستراتيجيات العسكرية تشكّل ـ عملياً ـ محاولةً لرسم سياسةٍ تتجاوز مبدأ التدخل الانتقائي، وتبدو أكثر فأكثر اتصالاً بما يمكن تسميته «استعادة متأخرة لعصر الايديولوجيا»؛ فهي تجربةٌ للأدلجة في عصرٍ يقال إنه قد طوى عصر الإيديولوجيات في دولةٍ لا تحتمل كثيراً بسبب تركيبتها التي تقوم على لعبة اقتصاد السوق والاستثمارات المفتوحة مثل هذا النموّ الايديولوجي.

وفي تقديرنا، فإن هذه النزعة ستصطدم مع ميراث السياسة المؤسَّساتيّة في الولايات المتحدة الأمريكية ومع مأزق الديمقراطية الداخلية، لأنها ستواجه بمحاولة كشف وتعرية مخاطرها من قبل تيارٍ آخر في الحزب الجمهوري، وأيضاً من قبل الحزب الديمقراطي. فضلاً عن أنها ستواجه ـ عملياً ـ بحقيقةٍ تتمثل في أنها إذا ما نُقلت الديمقراطيات فعلاً إلى كثير من دول العالم بالقوة، فإن هذه الديمقراطيات ستنتج بدورها «ديمقراطياً أكبر ظاهرة عداءٍ رسمي وشعبي للولايات المتحدة الأمريكية في التاريخ». لقد بات واضحاً أن سياسة هؤلاء تهدف إلى إحداث تحويلٍ دائم للولايات المتحدة من جمهوريةٍ دستوريةٍ تكرّس جهودها للرفاه العام، وخلق مجتمَع مبادئ، وتعيش وسط دولٍ ذات سيادةٍ تامةٍ، إلى دولةٍ بهيميةٍ تكون شبيهةً بالإمبراطورية الرومانية، وتهتم بالمغامرات الامبريالية خارج حدودها، كما تكون في الوقت ذاته دولةً بوليسيةً قمعيةً داخل حدودها، حسبما يقول جيفري شتاينبرغ.

٢ ـ الخلفية الفلسفية

يبدو أن هذا التيار يعيش على أفكار الموتى؛ إذ بعد أن رسم ألبرت ولستتر البعد الاستراتيجي الذي يعيش عليه الجيل الحالي من اليمين الجديد، كان لفلسفة ليو شتراوس أن رسمت الأساس النظري له[٢]، وهو قد قضى قبل ولستتر بزمن (١٨٩٩ ـ ١٩٧٣).

---

(٢) عرضنا في الجانب المحافظ جزءاً من أفكار ليو شتراوس التي تستخدم الدين لعبة للسيطرة على الناس.

لم يكن ليو شتراوس الملهم الفلسفي لهذا التيار سياسياً قط، ولم يكتب ـ كما بات معروفاً ـ مقالة في السياسة أو في العلاقات الدولية، لكنه يشبه أولئك الفلاسفة الذين تسيّست أفكارهم بعد وفاتهم، نظراً إلى بريقها الذي يمكن أن يمضي من جيلٍ إلى جيلٍ، ومن حقلٍ معرفيٍ إلى آخر تطبيقي. بدأت كتابات ليو شتراوس في العشرينيات من القرن الماضي تستهلم من أب الوجودية «مارتن هايدغر الذي يُعتبر تلميذ فيلسوف العدمية وموت الإنسان» فريدريك نيتشه. فمن نيتشه إلى ليو شتراوس لم يتغيّر شيء سوى الأسماء، فما كان يسميه نيتشه «الرجل المتفوق» (السوبرمان) أو «الرجل التالي» يدعوه شتراوس «الفيلسوف». وهذا «الفيلسوف/ الرجل المتفوق» هو ذلك الرجل الذي يندر مثيله بين الرجال، ويستطيع أن يواجه الحقيقة. فالله ـ عنده وبالتالي عند أتباعه ـ غير موجود، والكون لا يهتم البتة بالرجال أو الجنس البشري، أو أن تاريخ البشرية كلّه ليس أكثر من مجرد نقطةٍ تافهةٍ في هذا الكون الواسع، والتي ما إن تبدأ بالظهور حتى تتلاشى أبداً دون أن تترك أثراً. وبالتالي فلا توجد أخلاق. لا يوجد خير وشر، وبالطبع لا يوجد شيء اسمه الحياة الآخرة، فهذه مجرد قصة من قصص العجائز.

فقد جاء في دراسةٍ تحليليةٍ كتبتها شاديا درووري «لا شيء يترك أثراً في شتراوس أكبر من ذاك الذي يتركه أسلوب هايدغر في دراسة النص. فلقد أعجب كثيراً بأسلوب هايدغر في تحليل كتاب أرسطو **الميتافيزيقا** ويعتقد أن طريقة هايدغر تعرّي الخيوط الثقافية في النص، وهذا أمر يختلف عن كل ما رآه وسمعه. وليس ردّ فعل شتراوس بالأمر غير العادي. فقد عرف عن أسلوب هايدغر التعليمي أن له تأثيراً ساحراً. اتهم ببعض «تهجم باطني على الضعيف» لكن الهدف لم يكن مهماً بقدر ما كان مبادرةً لعقيدة باطنية. وهذا هو السبب الذي تضمنته رسالة كارل ياسبر إلى الهيئة المختصة بالتخلص من النازية، وتنصح ضد عودة هايدغر إلى التعليم بعد الحرب. فالفكرة الأساسية في رسالة ياسبر تقول إن أسلوب هايدغر غير حر، وأن الطلاب غير أقوياء بما فيه الكفاية ليتحملوا سحره. والشباب يكونون في وضع غير آمن مع هايدغر حتى يشبّوا عن الطوق، وتكون لهم أفكارهم الخاصة وهايدغر ليس بذي عونٍ في هذا المجال. وعلى نطاقٍ أضيق من هذا، ينطبق هذا القول على شتراوس»[٣].

مع أن شتراوس يهوديٌ نشطٌ داخل الدوائر الصهيونية التصحيحية بقيادة فلاديمير جابوتنسكي (Jabotinsky) في ألمانيا في العشرينيات، إلاّ أنه كان في الوقت ذاته الربيب والمتحمس لأفكار مفكّرين قياديين في الحزب النازي وللحقوقي النازي

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٧.

كارل شميت (Karl Schmitt) الذي صاغ الآراء القانونية المسوّغة لانقلاب أدولف هتلر الدكتاتوري في أعقاب حريق الرايخستاغ (مبنى البرلمان) في شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس في العام ١٩٣٣، والذي نظّر وبرّر الاستبداد الهتلري. وهذا القانوني النازي هو الذي أوفد ليو شتراوس لمواصلة دراسته العليا في لندن وباريس ثمّ في الولايات المتحدة في بعثة زمالةٍ من مؤسسة روكفلر (Rockefeller Foundation) ليتابع دراسته في لندن وباريس، حيث أصبح أستاذاً في المدرسة الجديدة للبحوث الاجتماعية بنيويورك وبعدها في جامعة شيكاغو.

في ألمانيا في العشرينيات والثلاثينيات كان هناك من اليهود من هم نازيون، لكنه ـ كما هي حال شتراوس ـ لم يكن أمامهم فرصةٌ للارتقاء في صفوف الحزب بسبب معاداة السامية عند هتلر، وهؤلاء من أمثال ثيودور أدورنو (Adorno) وماكس هوركهايمر (Horkheimer) وليو لوينثال (Lowenthal) وهربرت ماركوز (Markuse)، وآخرين. ولذلك اختاروا أن يرحلوا من ألمانيا، وينشروا الأفكار والسياسات الفاشية الأكثر «عالمية» خصوصاً في الولايات المتحدة وبريطانيا.

ولد ليو شتراوس في كيرشهاين في منطقة هيس الألمانية، التي غادرها منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين مع قدوم هتلر إلى السلطة، ليتنقل بين فرنسا وإنكلترا، ويهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتدريس في معهد نيويورك للأبحاث الاجتماعية، ثم انتقل إلى شيكاغو، التي يبدو أن مناخها «العصاباتي» قد وجد مرتسَمه في عناصر النقد الشديد والتحامل «النوعي» في فكره إزاء «الضياع» الذي تعرفه الأوضاع الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية التي أمضى فيها ما تبقّى من حياته حتى وفاته في مدينة أنابوليس بولاية ماريلاند عام ١٩٧٣. ولهذا أسّس شتراوس في شيكاغو «رابطة الفكر الاجتماعي» التي مثّلت البذرة ـ النواة لنمط التفكير الاجتماعي ـ الفلسفي لدى هذا التيار، الذي ككلّ التجمعات في الولايات المتحدة الأمريكية لا يعتمد مرجعاً واحداً هو شتراوس، إذ إن هنالك مصادر أخرى لمذهب اليمين الجديد، هي مساحة النظريات الاجتماعية المعاصرة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن شتراوس يشكّل ـ عملياً ـ متن اللوحة، فيما تشكّل بقية التيارات الرافدة مجرد «تفاصيل» في تلك اللوحة الفلسفية. ولقد ألّف شتراوس ما لا يقل عن ستة عشر كتاباً، معظمها من الكتب الطويلةِ وتحمل عناوين لا تثير الاهتمام مثل **المدينة والإنسان** أو **الحق الطبيعي والتاريخ**. . . إلخ

تتركّزالنقاط الرئيسة التي ينهلها المحافظون الجدد من شتراوس في:

أولاً: حول رؤيته بأن الديمقراطية يجب أن تكون قويةً بصورةٍ كافيةٍ حتى تستطيع

أن تقف في وجه «الطغيان» الذي يشكل الخطر الأمثل على البشرية. وفي هذه النقطة بالذات تظهر مقولة «أن ليس ثمة من فلسفةٍ بريئة» بشكلٍ واضحٍ للغاية، ففلسفة شتراوس هي ردُّ فعلٍ عنيفٍ على النازية التي عرفها في شبابه، والتي هرب منها إلى الولايات المتحدة، وهذا ما يفسّر تنظيره حول أهمية اتخاذ القوة في نقل الديمقراطية إلى العالم؛ وهذا هو شعار هذا التيار في البنتاغون في عهد جورج بوش الابن. ولعلّ شتراوس كان يريد أن يدرأ «نظرياً» عن العالم شرور الضياع الذي عرفته جمهورية فايمار بين مطرقة النازية وسندان الشيوعية، وهو يحمّل الغرب مسؤولية عدم التدخل المبكر لإنقاذها من براثن النازية، وإنقاذ العالم من مساوئ «التماهي» بالنظام الشمولي التوتاليتاري السوفياتي، وهذا ما يتضح بقوةٍ ووضوحٍ من خلال كتابه **نقد الدين عند سبينوزا** عندما أدان العدالة التي لا تتمتع بالقوة اللازمة لتنفيذ محتواها «العدالي».

لعلّ هذا ما يفسّر البعد الإيديولوجي عند هذا التيار ـ أقلّه لدى الذين يقتنعون به ولا يستثمرونه لاعتبارات أخرى! ـ وهو البعد الايديولوجي المفرط في تداول نظرية «القوة لأجل» أو «القوة لغاية»، وهي التي يتمُّ على أساسها نقد الأمم المتحدة ومجلس الأمن لعدم قدرتهما على ردع «الخطر» الاحتمالي، تماماً كما فعلت عصبة الأمم المتحدة مع ألمانيا، عندما اعتمدت المسايرة والاحتواء والحوار مع نظام قمعي نازي خطيرٍ على الديمقراطية، وهذا ما نظَّر له ريتشارد بيرل (أمير الظلام) كثيراً قبل الحرب على العراق.

ثانياً: يتّصل العنصر الثاني الذي يعتمده تيار اليمين الجديد من فلسفة شتراوس اتصالاً وثيقاً بالعنصر الأول وهو مخاطر العنصرية على الدول من دون ديمقراطية.

إنّ الطغيان والتوتاليتارية، كلاهما عند شتراوس نتاجٌ لنموٍ ترافق مع رفض القيم الأخلاقية والفضيلة. وهذا نتاجٌ ـ كما أسلفنا ـ للتاريخية الفلسفية عند ماركس وهيغل، والتي أنتجت رفضاً لأيّ قيمةٍ عليا، ولليبرالية النسبوية التي اعتبرت أنّ كلّ المواقف الأخلاقية نسبيةٌ في المآل الأخير، مما أفقد المجتمعات الصناعية والمعصْرنة في كلٍ من الاتحاد السوفياتي وحتى الولايات المتحدة أهمية الاعتراف بمرجعيةٍ عُليا أخلاقية تكون مقياساً للخير دون الشر. وعلى هذا، فإن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية يتساويان عند شتراوس خُلقياً، الأمر الذي يستدعي لديه ولدى من سيأتي بعده «ثورة» على السياسة؛ التي تحرّم القيمة الأخلاقية التي تعتبرها «مضافة» إلى العمل السياسي. وهنا يضفي شتراوس كغيره من الفلاسفة مجموعةً من الحمولات الأخلاقية على السياسة، في وقتٍ تصّر فيه السياسة على أن تكون «فناً للممكن» بينما يبقى تعريف الأخلاق «ما يجب أن يكون»، وهذا ما لا يريد أن يفهمه شتراوس.

يرى شتراوس أنه لا يجوز للسياسة أن تحرّم استصدار أحكام بالقيم الخيّرة، وأن من واجب الأنظمة الخيّرة أن تدافع عن نفسها في مواجهة الأنظمة الفاسدة. وستحكم هذه الرؤية عقلية اليمين الجديد التي ترى في نظامها السياسي ذروة الخير، وفي أنظمة الآخرين ذروة الشر، على الرغم من أنّ شتراوس نفسه لم يكن يعتبر النظام السياسي في الولايات المتحدة أكثر من «أقل الأنظمة سوءاً»، إلا أن تلامذته من أمثال ألان بلوم وبول وولفويتز ووليام كريستول قد «فرّخوا» من يعتبر أن نظام الولايات المتحدة الأمريكية مثال الخير الذي يجب أن يستعمل كلّ وسائل القوة لفعل ذلك الخير للآخرين! ؛ ومن أمثال هؤلاء ريتشارد بيرل ودوغلاس فيث وأبراهامز . . .إلخ الذين استطاعوا أن يستثمروا لحظة «الغباء في التاريخ» ؛ أعني الخطأ القاتل الذي ارتكبته منظمة القاعدة، كي يستولوا على القرار السياسي للحرب، وعلى جزءٍ مهمٍ من القرار والممارسة الدبلوماسية بتغييبها لصالح استعمال «القوة».

ينهل هؤلاء الذين يُشرْعنون استعمال القوة أيضاً من تلامذة شتراوس، من أمثال والتر بيرنز وهارفي مانسفيلد وهاري جافا الذين اعتبروا أن مؤسّسات الولايات المتحدة الديمقراطية هي المرجعية التي يجب اعتمادها في العالم كمثالٍ لـ «الخير». ومن هنا يسير ريتشارد بيرل وصحبه على قاعدة أن طبيعة الأنظمة هي الأهم في التعاملات الدولية؛ فإذا لم تكن ديمقراطيةً فإنه ليس لأحدٍ من الأنظمة الديمقراطية أن يتعامل معها، بل يجب أن تقوّضها وتحرص على ألا تقوم المنظمات الدولية تحت عنوان وذريعة «حفظ السلام الدولي» بتهيئة الظروف لاستمرارها، وهنا بالذات إذا ما فعلت تلك المنظمات ذلك، فإن الضغط يجب أن يكون عليها أيضاً ولا مانع من إضعافها . . . وتخطيّها. كانت الكذبة الدنيئة حسبما يقول جيفري شتاينبرغ ـ أو الإعلام الكاذب ـ عند ليو شتراوس وتلامذته ـ المفتاح للوصول إلى السلطة السياسية والمحافظة عليها، والسلطة السياسية الفجّة بالنسبة إليهم هي الهدف النهائي عند شتراوس وأتباعه، حيث لا توجد مبادئ عامة، ولا يوجد قانون طبيعي، ولا فضيلة، ولا يوجد «حب إلهي»، ولا فكرة للإنسان في صورة الله.

ويليام كريستول (William Kristol)، الذي يعتبر من أتباع شتراوس الرائدين في واشنطن، ورئيس الدعاية العامة لحزب الحرب في إدارة جورج دبليو بوش، تحدّث عن هذه الفكرة بفظاظةٍ خلال مقابلة أجرتها معه نينا إيستون (Nina Easton) التي ألّفت كتاب **عصابة الخمسة** (*Gang of Five*)(٤) الذي ضمّنته وصفاً مطولاً لكبار القادة

---

(٤) Nina J. Easton, *Gang of Five: Leaders at the Center of the Conservative Crusade* (New York: Simon and Schuster, 2000).

في حركة التمرد اليمينية التي حصلت في عقد التسعينيات. فقد قال كريستول في هذه المقابلة: «إن واحداً من التعاليم الرئيسة لـ (شتراوس)، أن السياسة في مجملها محدودةٌ، وليس فيها شيءٌ يستند إلى الحقيقة. لذلك توجد نزعةٌ فلسفيةٌ معيّنةٌ يستطيع المرء من خلالها أن يحتفظ لنفسه أو قضاياه بمسافةٍ معيّنةٍ عن هذه المعارك السياسية. . . والمرء لا يُحمل نفسه أو قضاياه على مُحمل الجد، إذا كان يعتقد أن هذا الأمر هو حقيقةٌ كاملةٌ مئة بالمئة. والحركات السياسية دوماً مليئة بأشخاصٍ يقاتلون من أجل آرائهم. لكن هذا الأمر مختلف عن «الحقيقة».

ومن موقعه كرئيس تحرير لمجلة «**ويكلي ستاندرد** (*Weekly Standard*)» التي يموّلها روبرت مردوك (Rupert Murdoch) التي صدرت لأول مرة عام ١٩٩٥، عمل كريستول على إتقان فنّ الخداع السياسي، و«الكذبة الكبرى» التي تحدث عنها غوبلز (وزير الإعلام النازي)، حسب شتياينيرغ. فكريستول هذا هو ابن اثنين من أبناء الجيل الأول لأبوين من المحافظين الجدد في فترة مابعد الحرب، هما ايرفنغ كريستول (Irving Kristol) وغيرترود هيملفارب (Gertrude Himmelfarb). وتلقى علومه منذ عيد ميلاده الثامن عشر في هارفرد على يد واحدٍ من أهم أتباع شتراوس هو هارفي مانسفيلد الابن(Harvey Mansfield, Jr.). ومن زملاء كريستول في جامعة هارفرد وصديقه الذي شاركه غرفةً واحدةً وهو أيضاً من أتباع شتراوس، ألان كيس (Alan Keyes) الذي تولى منصباً في وزارة الخارجية في عهد ريغان، والذي رشّح نفسه إلى مجلس الشيوخ ولم ينجح عن ولاية ماريلاند (وكريستول هو الذي قاد حملة كيس عام ١٩٨٨ ضد المرشح الديمقراطي بول ساربانز)، ومن زملائه الجامعيين أيضاً فرنسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) الذي أخذ يروّج في ما بعد لفكرة نيتشه التي تحدّثت عن «نهاية التاريخ». فقد جاء فوكوياما إلى جامعة هارفرد بعد أن أتمّ مرحلة دراسته الجامعية الأولى في جامعة كورنيل، وفي هارفرد تلقى علومه على يديْ ألان بلوم (Allan Bloom) وهو من أعضاء الدائرة المصغَّرة لأتباع شتراوس في جامعة شيكاغو، وقد ألّف زميله من جامعة شيكاغو شاؤول بيللو (Saul Bellow) روايةً مطابقةً للواقع تحدث فيها عن حياة بلوم.

ومن أتباع شتراوس الآخرين الذين يُعدّون حالياً جزءاً من حركة التمرد للمحافظين الجدد المستمرة: جون بودهوريتز (John Podhoretz)، محرر صفحة الرأي في الصحيفة الصفراء **نيويورك بوست** (*New York Post*) التي يملكها مردوك، والمحرّر السابق لمجلة **ذا ويكلي ستاندرد** وهو أيضاً سليل الجيل الأول من المحافظين الجدد نورمان بودهوريتز (Norman Podhoretz) وميدج دكتر(Midge Decter)، ومنهم أيضاً قاضي المحكمة العليا كلارنس توماس (Clarence Thomas)، ووزير العدل جون

أشكروفت (John Ashcroft) وإ. لويس (سكوتر) ليبي (I. Lewis «Scooter» Libby) رئيس الأركان وكبير مستشاري الأمن القومي لدى نائب الرئيس تشيني الذي دخل إلى عالم ليو شتراوس عن طريق أستاذه في جامعة ييل بول وولفويتز. ومنهم أيضاً مسؤول الإعلام الكاذب في البنتاغون أبرام شولسكي (Abram Shulsky)، وكذلك غاري شميت (Gary Schmitt) المدير التنفيذي لـ «مشروع القرن الأمريكي الجديد» بقيادة كريستول، ودافيد بروك (David Brook) وهو محرر أيضاً في **مجلة ذا ويكلي ستاندرد**، وفيرنر دانهاوسر (Werner Dannhauser)، أحد تلامذة شتراوس، وكان ممن ترك العمل في الجامعة ليضطلع بمسؤولية رئاسة تحرير إحدى المجلات التابعة إلى المحافظين الجدد تدعى **كومينتاري** (*Commentary*) بعد أن أحيل نورمان بودهويتز على التقاعد، وكذلك روبرت كاغان (Robert Kagan) الذي يعمل أيضاً في **مجلة ذا ويكلي ستاندرد** وهو ابن دونالد كاغان (Donald Kagan) الأستاذ الجامعي في جامعة ييل ومن أتباع شتراوس.

هذه العصبة من تلامذة شتراوس إلى جانب مجموعةٍ صغيرةٍ أيضاً من المحافظين الجدد المتحالفين وزملاء لهم من الليكوديين قد عملت بما يشبه الشبكة السريّة داخل الحكومة الأمريكية وحولها خلال السنوات الثلاثين الماضية ـ في انتظار لحظةٍ تحين فيها فرصةٌ للانقلاب الذي لم يكن على مثل هذه السريّة. وكان تاريخ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ الفرصة التي لا تأتي إلاّ مرة واحدة[٥].

٣ ـ تيار ما بعد شتراوس

«الطاغية والفيلسوف متّحدان معاً في إحساسهما بعدم الاكتمال الراديكالي وفي توقهما إلى الكليانية في عواطفهما، وفي فرادة الرأي عند كلٍ منهما. هؤلاء هم الرجال المتفانون حقاً».

آلان بلوم

شكّلت كتابات ألان بلوم[٦] تتماتٍ لمدرسة ليو شتراوس، حيث يصفها طوني بابرت على النحو التالي: «قرأنا قبل عقدٍ كتاب ألان بلوم بعنوان **انغلاق العقل الأمريكي**[٧]، وقد أعجَبنا كثيراً. والسبب في ذلك أن معارضته للثقافة المضادة بدت

---

(٥) Lydon H. LaRouche and Tony Papet, «Children of Satan,» 4 April 2003 (Internet Referance).

(٦) كان ألان بلوم رجلاً لواطياً متعدد الاتصال، كان مرض الإيدز سبباً في وفاته.

(٧) حقق كتاب **انغلاق العقل الأمريكي** ثروة هائلة، وجعل من بلوم مليونيراً وحوّله من أستاذ في الجامعة إلى رجل عنده ميل نحو الرفاه لكن دون أن يقدر على ذلك. وأموال حق النشر التي جاءت من اليابان وحدها قدرت بالملايين.

وكأنها صادرةٌ من القلب. فمثلاً يصف لنا كيف كان يصطحب معه عندما كان أستاذاً في الجامعة أشرطة التسجيل إلى مهاجع نوم الطلاب ليجبرهم على إقفال ما يستمعون إليه من موسيقى الروك، ويشاركونه في الاستماع إلى موسيقى موزارت. وقد أدان بلوم وبكل قوة ما كان يقال عن الجامعات بأنها لا تعلّم شيئاً. وكذلك الأمر بالنسبة إلي. وكما يذكر كل من قرأ كتاب «**انغلاق العقل الأمريكي**» فإنه يترك دوماً انطباعاً خاصاً بالذهن بعد القراءة، ولا يهم أين يتصادف إغلاق الكتاب. ومن وسط مواد أخرى يمرّر بلوم بعض العبارات التأكيدية وغير المتوقعة، وفي ظاهرها لا تمتّ إلى الموضوع بصلةٍ، ولا يتابع الحديث عنها، لكنها تبقى في ذهنك عدّة أيام بعد القراءة، لهذا السبب وحده. مازلت أذكر اثنين منها. فقد جاء في ما كتبه بلوم أن بعض الرجال كانوا حاضرين عند محاكمة سقراط وكانوا يريدون تبرئة ساحته، وكانوا حقاً «سادة». فماذا يعني بقوله «سادة»؟ لم يسبق لي أن سمعت أحداً يستخدم هذه الكلمة في مثل هذا السياق من قبل. لكن بلوم أسقط من حديثه هذه الكلمة بعد جملةٍ واحدةٍ، ولم يعد إلى الحديث عنها ثانيةً. وفي موضع آخر من الكتاب ليس بعيداً عن سابقه ذكر أن سقراط كان متهماً بعدم الإيمان بآلهةَ المدينة، وأنه اخترع آلهةَ أخرى. يقول بلوم: لاحظ أنه لم ينكر التهمة، لكنني تذكّرت حسب ظني، أنه فعلاً أنكر التهمة. ودفعتني حيرتي إزاء ما قاله بلوم إلى البحث، ووجدت الكلمات التي بها أنكر سقراط التهمة في كتاب أفلاطون **دفاعاً عن سقراط**».

يعكس هذا السرد المكانة التي حققها التيار الشتراوسي وتلامذته في وعي الجيل الجديد فلسفياً وسياسياً في الولايات المتحدة الأمريكية. ولعلّه من المفيد التأكيد على أهميّة هذا التيار، من خلال التنويه بالمكانة التي كانت له في الجامعات التي درّس فيها شتراوس وبلوم، وحتى أنه يذْكر أن الخمسينيات قد شهدت ترؤس صديق شتراوس جاكوب كلاين كلية سانت جون في أنابوليس ولعدة سنوات. أما شتراوس نفسه فقد تقاعد عن العمل في جامعة شيكاغو عام ١٩٦٧ وقضى عاماً واحداً في كلية سانت كليرمونت بكاليفورنيا، ومن عام ١٩٦٩ حتى وفاته في عام ١٩٧٣ كان أستاذاً مقيماً في كلية سانت جون في أنابوليس.

شتراوس خرّج مئةً من **حَملة** درجة الدكتوراه. كما خرّج بلوم عدداً كبيراً من هؤلاء الذين خرّجوا أيضاً الآخرين. والآن تخرّج الجيل الرابع. ولكل واحدٍ منهم دورٌ يقوم به سواء كانوا من المتحدثين مع القلّة أم من المتحدثين مع العامة، «فلاسفة» أو «سادة» أو منشقين مهما كانت التسمية. ونذكر أيضاً أن وظيفةً في الجامعة تتطلب ما يقرب من عشرٍ إلى عشرين توصيةٍ إيجابيةٍ غير متحفّظةٍ يقدّمها آخرون ممن لهم المراكز العلمية ذاتها. وهذا شيء يفعله دوماً أتباع شتراوس لصالح بعضهم بعضاً بغضّ النظر

عن وجود اختلافٍ في الرأي. وهذا التنظيم الجامعي يمتدّ إلى الحكومة من خلال تزايد انتشار «خزّانات الفكر» التي تنصب جسوراً بينهم، وهذا هو الجسر الذي عبره وولفويتز وغيره من أتباع شتراوس.

على عكس مما يطالب به العرب أحياناً من ضرورة كتابة الكتب السهلة المباشرة، فلقد اتبّع شتراوس ومدرسته أسلوباً خبيثاً، وهو كتابة الكتب الصعْبة المملّة في البداية كي يفرزوا من يجب أن يكون في مجموعتهم، ممن تدفعهم تلك الكتب إلى التمحيص، وبالتالي إلى الانخراط في المشروع بقوة. إذ يؤكد الذين عاصروا هذا التيار أن ليس مصادفةً أنّ كتب شتراوس، ولاسيّما مؤلّفاته المتأخرة لا يمكن قراءتها، فقد تبينّ لهم لاحقاً أن هذا عمل مقصود. فالغاية من ذلك أن يضْمَنوا أنّ الغالبية الكبرى من القراء سوف «يَملّون» بعد أن لا يجدوا شيئاً فيها سوى بعض المواعظ المألوفة، مثل نصائح بأن يكون المرء أخلاقياً ومحباً للوطن ويخشى الله. وبهذه الطريقة قرأ معظم الناس كتاب بلوم بعنوان **انغلاق العقل الأمريكي** خلال الأسابيع العشرة التي كان فيها الكتاب على قائمة الكتب الأكثر مبيعاً، كي لا يجدوا فيه سوى المواعظ. والغالبية العظمى من الناس لم يجدوا فيه سوى بعض التفاهات. أما القلّة القليلة من «الشباب الأذكياء» ـ وهو دوماً يذْكر «الرجال» و«الشباب» ولا يذكر على الإطلاق «النساء» أو «الناس» ـ أي تلك القلّة من الشباب الأذكياء، سوف تخدعهم تلك الملاحظات غير المْلزمة، أو تلك التعليقات المتفرقة التي لا تمتّ إلى الموضوع بصلة ـ وسوف يقولون: علينا أن نتعمّق بقراءته، علينا أن نفهم». وبعدئذٍ يؤخذون جانباً، من قِبل التيار نفسه، ويدرَّسون بصورٍ إفراديةٍ دروساً خصوصية[٨]!.، حيث يبدو المشهد وكأنه مشهدٌ من مشاهد التنظيمات السرية الباطنية، أو كمشهدٍ من مشاهد حياة المافيا.

٤ ـ احتمالات استمرارية الشتراوسية في السياسة الأمريكية

لمزيدٍ من تعميق الرؤية نقول: لا يجوز تضخيم دور ليو شتراوس الفلسفي والايديولوجي كثيراً في تكوين المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما تورّطت فيه **الصانداي تايمز** في ١١ أيار/ مايو ٢٠٠٣ عندما عنْونت مقالةً بـ: «كشفناه: معلّم طبقة المحاربين في الولايات المتحدة»، وهي بهذا تكاد تكرّر مقولة أرخميدس: «وجدتها». والحقيقة أن تيار اليمين الجديد في البنتاغون، وفي أغلبية الإدارة الحالية، قد نَهل معرفياً من ليو شتروس، وقَد تخرّج على يديه كل من نائب وزير الدفاع بول وولفويتز وأبراهام شولسكي مسؤول وزارة الدفاع (للمخطط

---

(٨) المصدر نفسه.

الخاصة)، وريتشارد بيرل الرئيس السابق والعضو لاحقاً في المجلس الاستشاري للبنتاغون، وإليوت أبراهامز المسؤول عن ملفّ الشرق الأوسط في البنتاغون، والكاتبين روبرت كيغن ووليام كريستول. لكن الأبرز هنا أن وولفويتز وشولسكي قد درَسا رسالة الدكتوراه على يديه وبإشرافه.

فبول وولفويتز واحدٌ من أوائل أتباع شتراوس وبلوم الذين جاؤوا إلى واشنطن. ومن خلال بلوم، وبينما كان لايزال يتابع دراسته في جامعة شيكاغو، تعرّف على مؤسِّس شركة **راند** (RAND) ألبرت وولستتر (Albert Wohlstetter) كما تعرَّف أيضاً على بول نيتز (Paul Nitze) الخبير الرائد في مراقبة الأسلحة الذي تسلّم مناصب عليا في معظم حكومات مابعد الحرب العالمية الثانية. ومع حلول عقْد السبعينيات كان وولفويتز قد شقّ طريقه عبر بيروقراطية مراقبة التسلح، وقوّى علاقاته مع غيره من أتباع شتراوس الذين وجدوا مواقع لهم في العديد من لجان مجلس الشيوخ. وقد كان مع وولفويتز خلال هذه الفترة ريتشارد بيرل (Richard Perle) وستيفن براين (Steven Bryen) واليوت أبرامز (Elliot Abrams) الذي عمل عضواً في هيئة الموظفين في مجلس الشيوخ لدى السناتور هنري «سكوب» جاكسون (ديمقراطي عن ولاية واشنطن) ثم لدى كليفورد كيس (جمهوري عن ولاية نيوجيرسي) وبعده لدى دانييل باتريك موينيهان (ديمقراطي عن ولاية نيويورك) على التوالي. ويقول بيرل إنّه تعرّف على وولفويتز لأول مرة عام ١٩٦٩ عندما أوفد وولستتر الاثنين معاً للقيام ببعض البحوث لصالح السناتور جاكسون.

مع قناعتنا أن هذا التيار الايديولوجي لا يستطيع أن يستمر طويلاً في مجتمع ديمقراطي ليبرالي، ومع تذكُّر الهزيمة الساحقة لباري غولد ووتر اليميني الجمهوريَ في منتصف الستينيات أمام الديمقراطي المعتدل جونسون، ومع إدراكنا أن الظروف قد تغيَّرت مع إحساس جزءٍ كبيرٍ من الأمريكيين بالتفوق على المستوى العالمي، والذي غذَّته الحربان على العراق وعلى أفغانستان، إلا أننا على يقينٍ من أنَّ هذا التيار لا يستطيع أن يستمر طويلاً، بالنظر إلى نزعة التغيير في المجتمع الأمريكي من ناحية، والرغبة العميقة لدى أطراف في الحزب الجمهوري في عدم الذهاب بعيداً إلى الايديولوجيا في عصرٍ كان المفكرون يتنبأون فيه بنهايتها دفعةً واحدة.

لعلَّ المفارقة الأكثر أهمية هنا هي تلك الأخيرة، إذ أن نهاية عصر الايديولوجيا قد نُظر إليها طويلاً بأنه من المتوقع أن تُفضي إلى المزيد من الايديولوجيا على أيدي الشعوب المغلوبة، والتي تحتاج بسبب القهر والفقر إلى المزيد من الحمولات الايديولوجية التي تستطيع من خلالها أن تجد لنفسها مكاناً تحت الشمس، أملاً في

غدٍ أفضل، إلا أن الطرافة المبْكية أن تأتي هذه الحمولة الايديولوجية من الولايات المتحدة الأمريكية حصراً، والأكثر طرافةً أن هذا التيار يريد أن ينقذ تلك الشعوب مما يدعي أنها تعاني منه، في وقتٍ تفضّل فيه تلك الشعوب أن تغيِّر محيطها بطريقتها، وأن تصنع مستقبلها على أساس تراثها وليس على تراث الآخرين.

المشكلة المركزية هنا أن أولئك الذين يتحدثون عن الحرية هم أنفسهم الذين اخترقوها ولايزالون في الولايات المتحدة الأمريكية وفي العراق وفي أفغانستان، وهم مستعدون للدفاع حتى عن الشيطان في مقابل تحديد مصالحهم. وهنا تبدو المفارقة الأكثر دفعاً نحو التأمل؛ إذ بينما يميل هذا التيار إلى إعلان أنه قد أتى من أجل الحرية؛ فإنه لا يجد من الحرية أن يتمسك الناس بمعتقداتهم؛ إذ إن المطلوب من الدول العربية والإسلامية خصوصاً أن تربي جيلاً على طريقته، فمن بين الشروط الأمريكية المطلوبة في قطاع التربية والتعليم التقليل من التعليم الإسلامي والإكثار من اللغة الإنكليزية، وهنا تمارس السياسة وليس الايديولوجية أعلى درجات التحكم والسيطرة بمقدَّرات وحقوق الشعوب في الاعتناق والتفكير والتمني. والهدف هنا سياسيٌ وهو عدم نموٍ أيِّ تيارٍ ايديولوجيٍ متشدد في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية لاحقاً كما فعل ابن لادن.

لقد سقنا تلك الأمثلة كي نؤكد على مدى التناقض القائم للحمولة الايديولوجية لليو شتراوس في التيار اليميني الجديد وبين فعل ذلك التيار السياسي الذي لا يتوافق تماماً مع تلك الحمولة الايديولوجية، مع إقرارنا بأنه مرجعيته الكبرى. فليو شتراوس في واقع الحال كان يرفض الفلسفة النسبية والليبرالية معاً، باعتبارهما فوضى أخلاقية، مطالباً بوضوح أخلاقي، إلا أن وضوحه الأخلاقي المزعوم كان براغماتياً بامتياز، إذ انطلاقاً مما أسماه شتراوس إعادة اكتشافِ لأفلاطونٍ حقيقي شوَّهته الأفلوطونية المحدثة، وكذلك فعل المفكرون المسيحيون، رأى أنَّ الحقيقَة مسألةٌ نخبويةٌ لا تستطيع العامة أنْ تفهمها. ولذلك يطالب بتزويد البشر العامة بالأكاذيب عن الحقائق السياسية، على أن تحتفظ فقط النخب بتلك الحقيقة على طريقة الكهَنة في الحاضرة الفرعونية التي كانت تحتفظ بالمعرفة مما يعطيها عمقاً وسلطةً وقوة، ولا يجب ولا يستطيع العامة أن يصلوا إليها على أن لا تظهر تلك الحقيقة الخفية إلا عبر الأعمال والأفعال والوقائع، وكأنه كان يعيد على المستوى المعرفي ما رآه ميكيافيلي وبعده غوستاف لوبون في «**سيكولوجية الجماهير**» من أن العامة لا يفهمون، وأنَّ هناك هرميةً طبيعيةً بين البشر حيث يقرّ شتراوس بأن على الحكام أن يقيِّدوا البحث الحر، وأنْ يستثمروا ويستغلوا تفاهة الناس وصغائرهم من أجل أن يحفظوا المجتمع مستقراً ومنضبطاً.

وعلى هذا، فإن أمانة دعاة ليو شتراوس في البنتاغون، وفي بعض مراجع مجلس الأمن القومي لأفكاره، تتجلى في بعدٍ سياسي يتلخّص في اختصارٍ شديدٍ، فيٍ وضع شعاراتٍ أخلاقيةٍ تخفي الحقائق السياسية، وهذه بالذات لعْبة السياسة في كل زمانٍ ومكان. صحيحٌ أنها جزءٌ من السياق الإيديولوجي لتيارٍ إيديولوجي هنا، لكنها لا تستطيع ولا في أيٍّ صورةٍ من الصور أن تتحول إلى تيارٍ إيديولوجي في المعنى الذي عرفناه في الماركسية وفي التيارات الدينية الشرقية المتشدِّدة أو حتى في النازية. وعلى هذا، فإن الصراع بين هذا التيار كتيارٍ سياسي و بين تياراتٍ أخرى، سينطوي دائماً تحت ملكوت الفعل السياسي، وليس تحت بريق الايديولوجية وحدها، فهؤلاء الذين يحكمون في الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن، ليسوا من النوع الذي يستطيع الاحتفاظ بالسلطة لاعتباراتٍ ايديولوجيةٍ محض، ولفتراتٍ طويلةٍ، ومع الوقت سينكشف ذلك البوْن الشاسع بين العناوين السياسية و بين المحتويات الايديولوجية والخفيَّة المعادية لأعراف الديمقراطية في المجتمعات الحديثة، والمناقضة أيضاً للسياسات المعلنة.

لم يكن لهذا التيار أن ينْهل من ليو شتراوس طويلاً، لأن الأخير لم يكن يؤمن بأن هناك مجموعةً بشريةً بعينها تستطيع قيادة النوع الإنساني على نحوٍ يبحث على العدالة، بل كان يعيب على الاتحاد السوفياتي العناصر العوْلمية التي نعيبها اليوم على التيار الايديولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا ما استطاع الاتحاد السوفياتي أن يستمرَّ سبعين عاماً تقريباً كتيارٍ يحاول فرض ايديولوجيته العوْلمية على الآخرين، فإن العوْلمة التي تبشِّر بها وقائع الاقتصاد العالمي، ليست من الطراز نفسه، ولا تستطيع أن تكون حامياً حقيقياً وضماناً لاستمرارية التيار اليميني الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية. فمن ناحيةٍ داخليةٍ سيكتشف الأمريكيون الأكاذيب النخبوية بذرائع أن العوام ليسوا قادرين على بلوغ الحقيقة التي يمكن أن تدمِّر أخلاقهم حسب فلسفة ليو شتراوس التي يتبناها المحافظون الجدد، وسيتكفَّل تيارٌ آخر في الحزب الجمهوري بكشف ذلك، أو تيار الحزب الديمقراطي للقيام بهذا الدور. فالأهم أن نتذكر أن اليوتوبيات تحتاج إلى ديكتاتوريات كي تنمو وتسمو. أما الوجه الثاني الذي سيكشف هذه المعادلة، فيتمثل بعدم قدرة هذا التيار على أن يبْحر طويلاً في عالم من الاقتصاد الحر لا يستقيم مع محاولة تيارٍ اقتصادي ـ سياسي أن يفرض معادلته على العالم بأسره. فالعولمة شيءٌ آخر مختلفٌ عما هو الحالُ لدى التيارات الايديولوجية.

ما يجب أن نعرفه جيداً أن تيار اليمين أو المحافظين الجدد ليس نافذاً بالصورة التي تبدَّت فيه أفكاره في الموضوع العراقي. وهم بحاجةٍ دائماً إلى ثِقل الآخرين من النافذين في الحزب الجمهوري ولاسيّما في أوساط المحافظين فيه، إذ إن التيار

المحافظ النافذ في الحزب الجمهوري يعتبرأنّهم ليسوا إلا زمرةً (مثقفةً) لا علاقة لها بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وأنهم في خدمة قوى خارجية، فالحقيقة النسبية اليوم أن القوتين السياسيتين الرئيستين في الولايات المتحدة هما الجمهوريون والديمقراطيون.

إذ ينقسم **الجمهوريون** إلى قسمين: الجمهوريون المعتدلون، وخير من يمثّلهم الرئيس «جورج بوش الأب» وكبار رجال إدارته، وهم يؤمنون بأقلِّ قدرٍ من تدخل الإدارة في التفاصيل، وضرورة عدم التدخل في العالم الخارجي إلا عند تهديدٍ مباشرٍ للمصالح الأمريكية، وعدم فرض ضرائب جديدةٍ، وإيلاء مصالح الشركات الكبرى «النفط والسلاح»، فإن تياراً ثانياً من الجمهوريين هو التيار اليميني المتشدِّد ومنهم نوركويست غروفر وكارل روف (زعيم حملة جورج بوش الانتخابية)، يرى ضرورة إلغاء جميع برامج الرعاية الاجتماعية والصحية، ويدافع عن حقوق المواطنين الأمريكيين بحمل السلاح (K)، ولا يعير اهتماماً للحمولة المُفرطة للايديولوجية كما يفعل المحافظون الجدد. وإذ يقلِّل البعض من تأثيرهم المستقبلي وهذا ما نُقرّه، إلاً أن تأثيرهم في رسم الحرب على العراق وتنفيذها مستغلين خطأً تاريخياً تمثَّل في أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، حقيقيٌ، ولا يجب الاستهانة به وإلاّ غدت الرؤية بعينٍ نصف مغمضة.

٥ ـ من الايديولوجية إلى رسم الاستراتيجية

على الرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية قد وجدت نفسها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي القوة الأولى في العالم، إلا أنها تردَّدت طويلاً قبل أن تغيّر أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر أولوياتها، وتجعلها تبحث في وضع استراتيجيةٍ جديدةٍ تتجاوز استراتيجيتها للمرة الثانية بعد الخروج من العزلة العالمية، عبر الردع والاحتواء بالاستراتيجية التي رسمها الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان في خطابه في ١٢ آذار/ مارس ١٩٤٧، ودرَجت عليها سياستها طيلة خمسين سنة ونيف.

صحيح أن مرْحلتيْ رونالد ريغان وبيل كلينتون قد شهدتا تطوراً في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أنهما كانتا محاولتين «جزئيتين» وليستا مشروعاً استراتيجياً متكاملاً. لكننا نستطيع القول إن إرهاصات الاستراتيجية الحالية قد أتت من تينك المحاولتين. فقد تميزت تلك «التباشير» للسياسة الأمريكية بتطوير استراتيجية «التدخل الانتقائي» في الدول والمناطق المختلفة، وذلك بدرجاتٍ متباينةٍ من الحدَّة اعتماداً على نوع المشكلة واللحظة، وما يراه الرئيس الأمريكي مناسباً.

في نهاية الثمانينيات سجَّلت الانتقائية في التدخل الأمريكي خطوطها العريضة بالاعتماد على مبادئ عامة تتراوح بين المبرِّرات الايديولوجية الظاهرية للخلفية الأخلاقية للتدخل، و بين الحاجات الاستراتيجية الكافية لحماية المصلحة القومية الأمريكية. وكانت هذه الانتقائية محكومةً بالتساؤل حول تكاليف ذلك على الحياة الأمريكية، واحتمال وجود حلفاء، ولاسيّما في منطقة التدخل لتحميلهم الأعباء المالية والتمويلية والبشرية، وتوافر استراتيجيةٍ «للخروج» من مأزق التدخل، وعدم القدرة على الخروج؛ وهذا أمرٌ من أهم قواعد السياسة أصلاً. كما أن نتائج هذا التدخل من حيث ترك المنطقة لاستقرارٍ ثابتٍ فيها، ولإقامة تحالفاتٍ أو تبعيةٍ بمعنى أدق، تحت قاعدة التعاون الثنائي؛ كل ذلك كان أساساً في بناء استراتيجية التدخل الانتقائي، التي كانت تستند ـ فعلياً ـ إلى المصالح الأمريكية القومية دون مصالح الآخرين، وهذا ما عبَّر عنه كولن باول وزير الخارجية الأمريكية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ بقوله «إن الولايات المتحدة مهتمةٌ بحشد تحالفٍ ولكنها عندما تجده لا يخدم التعددية في المصالح القومية الأمريكية، أو أن مشاركة الآخرين لا تخدم مصالحنا القومية، بل تخدم الأهداف التي يراها الآخرون، علينا أن نعبِّر عن ذلك علناً».

مع الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام تحدٍ حقيقي دفع استراتيجييها إلى إعادة رسم الاستراتيجية الأمريكية على أساس تطوير التدخل الانتقائي، ولاسيّما أن ٤٠ دولةً قد أيَّدت هجومها على أفغانستان بالمقارنة مع ٢٨ دولة في حالة العمل العسكري ضدّ العراق عام ١٩٩١، كما أن هذا التأييد جاء بعد ٢٦ يوماً من هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر بالقياس إلى ١٦٥ يوماً كما حصل بعد غزو العراق للكويت؛ الأمر الذي سهَّل استصدار الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في العشرين من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ وتمَّ وضعها في تقريرٍ للبيت الأبيض، اعتُبِر بمثابة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة.

صحيح أن بعض القادة الأمريكيين قد اعتبروا أن التقرير يحسم نقطة انعطافٍ بين سياستين: **الأولى** سياسة الاحتواء والردع، و**الثانية** سياسة القضاء على الأعداء، إلا أن التقرير المذكور لم يجعل استراتيجية التدخل المباشر مطلقةً، إذ اعترف بضرورة الردع أولاً ثم الانتقال إلى القضاء على «العدو» إذا ما فشل الردع. لكن رائحة البارود وتواشيح الدم تظهر واضحةً في تلك الاستراتيجية عندما نقرأ فيها: «إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تتمتع بوضع لم يسبق له مثيلٌ في التاريخ، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، والآن تجد نفسها أمام واجبٍ أخلاقي ومسؤوليةٍ تاريخية»؛ ويتجسَّد هذا الوضع في أن الولايات المتحدة قد وجدت نفسها في وضع أقوى دولةٍ

في تاريخ العالم، فرأى بعض الذين يقومون على رسم سياستها أنَّ لها فرصة أن تسيطر على العالم، وهذا ما لم يكن متوافقاً عليه، ويفسِّر خلفية انتقاد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون للرئيس جورج بوش في استراتيجيته الجديدة عندما قال: «ثمة فرق بين أن تدير العالم وأن تسيطر عليه». وهنا نلاحظ أن الاستراتيجية الجديدة تفضِّل السيطرة على الإدارة.

لكن جبروت القوة يوحي للقادة الأمريكيين الحاليين بإمكانية السيطرة الفعلية على العالم. وإذا كان هذا الأمر سيصطدم بإراداتٍ أخرى في العالم، إلا أن ذلك لا يعفي من مجرد المحاولة. وهذا التأرجح بين «الأحادية» في السياسة الدولية وبين العودة إلى مشاركة الآخرين، لايزال في وضع من المبكِّر أن تحسم هذه الاستراتيجية صورته النهائية. ومع ذلك فإنَّ انسحاب واشنطن بشكلٍ أحادي من معاهدة الحدِّ من الصواريخ المضادة للقذائف البالستية، ومن معاهدة كيوتو، ورفض المصادقة على معاهدة إنشاء محكمة جرائم حربٍ دائمةٍ، وعقد مجموعة معاهداتٍ مع الدول التي تريد التوقيع على معاهدة إنشاء المحكمة المذكورة لاستثناء جنود الولايات المتحدة من الخضوع لها؛ أعطى انطباعاً بالرغبة في استمرار الأحادية ورفض مشاركة الآخرين، بل الانقضاض على كلِّ صور التعاون الدولي القائم على النِّدية بما في ذلك التوجه نحو الإطاحة بالأمم المتحدة، عبر عدم المشاركة في بعض منظماتها، وعدم الإيفاء بالتزاماتها نحوها، إضافةً إلى السعي للإطاحة ـ مؤخراً ـ بميثاقها عبر رفع شعار: نهاجم العراق بقرارٍ أو من دونه. فضلاً عن هذا وذاك، فإن الخطَّ الناظم للاستراتيجية الأمريكية يقوم على فلسفةٍ خطيرةٍ هي الفلسفة «المانوية» التي تقْسم العالم إلى خيرٍ مطلقٍ وشرٍ مطلقٍ؛ إلى أبيض وأسود، وبوضع العالم بين خيارين «إما . . . أو»؛ إما أن تكونوا معنا أو مع الإرهاب!

٦ ـ تداعيات تشكيل الاستراتيجية الجديدة

لم تكن استراتيجية بوش تأييداً لصراع الحضارات، كما يتم تصويرها في أغلب البلدان العربية والإسلامية، مع أن ثمة واقعتين ـ على الأقل ـ تحثَّان على اعتبارها كذلك: فهي قد اعتمدت على آليةٍ من توجيه العمليات الانتقائية في سياق مسار تثبيت نفسها على أهدافٍ تتجانس مع الضربة التي وُجِّهت إليها، والتي تبدو أنها بفعل تياراتٍ إسلامية. وبهذا فقد بدت كحملةٍ صليبيةٍ ضد الإسلام، حيث كان الرئيس بوش قد تسرّع باستخدام تعبير (Crusade) للدلالة على أخلاقيةِ حمْلته ضد الإرهاب قبل أن يتمَّ تصحيح ذلك؛ لأن المستمع الذي لا يتقن اللغة الإنكليزية لم يعرف أن ليس المقصود بها حملة صليبية، إذ يُستخدم المصطلح عادةً للدلالة إلى حمْلةٍ أخلاقيةٍ

ضد وضع فاسدٍ، ثم إنَّ السياسيين الأمريكيين حول الرئيس بوش سرعان ما استعادوا كتاب صموئيل هانتينغتون **صدام المدنيات** (ويترجم خطأ: صراع الحضارات)، كي يعزّزوا من التثبت عند القيم الأمريكية أمام مواطنيهم، ولتعبئة البعض بإيعازٍ من التيارات المسيحية اليمينية.

لقد استهدفت إرهاصات الاستراتيجية الأمريكية (التي وجدت نفسها تصوغ أو مجبرةً على أن تصوغ نفسها بعد ضَربةٍ إرهابيةٍ) أن يتمَّ عزل الإرهاب الدولي، وكان لا بدّ لذلك أن يتركز على أهدافٍ بعينها؛ على الأقل في المرحلة الأولى ريثما تتحدَّد الأهداف اللاحقة. وتمثلت هذه الأهداف بتدمير شبكات طالبان والقاعدة، وأقله في أفغانستان. ولأن الحرب ضدّ هؤلاء أشبه بقتل ذبابةٍ في الظلام، فإنه لم يتم تحديد فترة وفعالية هذه الاستراتيجية. كما لم يرتبط «الهدف» في تلك الاستراتيجية بتغيير السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، مما شكّل عملياً، نقطة ضعفٍ مستمرةٍ في السياسة الأمريكية، فالاستراتيجية الأمريكية الناشئة (أو تلك التي هي قيد النشوء)، لم تفكّر أن تربط بين ما حدث للولايات المتحدة و بين ما يحدث في الشرق الأوسط، كما أنها اعتبرت ولو بصورةٍ ضمنيةٍ أنها لن تكافئ الإرهاب بالربط بين أعماله وبين القضية الفلسطينية، وحتى لو أرادت أو امتلكت الإرادة، لم تكن لتستطيع أن تفعل ذلك، لاعتباراتٍ تتصل بصورةٍ مباشرةٍ بالاعتبارات الانتخابية، وتوزيع قوى الضغط، وتأثيرات اللوبي الإسرائيلي واللوبي المسيحي اليميني. كما لم تجد أن لديها الفرصة الكافية لـ «ترَف» البحث في أسباب التشدّد في الدول الإسلامية، وعلى رأسها سقوط الطبقة الوسطى وتفشي الفقر، الأمر الذي يستتبع البدء ببرنامج تنميةٍ اقتصاديةٍ، أو ما يُشبه «مشروع مارشال».

نستطيع القول إن سياسة التدخل الانتقائي ليست وليدة هذه الاستراتيجية أو وليدة الظرف الذي ألّم بالولايات المتحدة بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، فمن المعروف أن أنواعاً من التدخل الانتقائي قد طُوِّرت في الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، وخلال عهديْ الرئيسين رونالد ريغان وبيل كلينتون. وقد شكَّلت بإرهاصاتها الأولى سياسةً خارجيةً لكلا الحزبين، تُحسِّن وضعهما الخارجي، ويُستثمر في الانتخابات الداخلية عند اللزوم، ولم يكن يُخطر حتى للاستراتيجيين الأمريكيين أن هذه الشذرات التي طُبِّقت بدرجاتٍ متباينةٍ من الشدة اعتماداً على آنيات الأحداث، وطبيعة اللحظة، وما يفضِّله الرئيس شخصياً، والتي رأيناها في ضرب ليبيا أو الهجوم على بنما أو التدخل في الصومال، ستفرض نفسها كاستراتيجيةٍ شاملةٍ مطلع القرن الواحد والعشرين، ولتصبح تحت مُسمّى «سياسة التدخل الانتقائي».

علينا أن نتذكر أن «سياسة التدخل الانتقائي» الشاملة اليوم، لم تكن إلاّ موسمية قبل الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، فقد أعلن الرئيس بوش عن برنامجه الانتخابي الذي تضَّمن أثناء حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠٠٠، الأولويات المحلية: كإصلاح التعليم، والبيئة، وإيصالات المدرسة الخاصة، والمبادرات مبنية على أساس الثقة، ومصادر الطاقة وإنتاجها، وخلق فوائد دواء الوصفة الطبية، والإعفاء الضريبي، وعرض حافزٍ اقتصادي، والرعاية الصحية، والقيم، والأخلاقيات، وطرح فلسفة «التعاطف في الحكومة». وقد احتوت السياسة الخارجية على عناصر القضايا المحلية كالمخدرات غير القانونية، ومسائل التجارة، ودرء الإرهاب، وقضايا الهجرة، ومسائل الطاقة، واستقرار العملة. كما كان لدى الرئيس الأمريكي نفسه ميلٌ للنأي بإدارته عن الشؤون الخارجية. وهذا ناتجٌ عن خبرته السياسية الشخصية وخلفيته غير المُلمَّة بالسياسة. فحكّام الولايات المتحدة السابقون الذين يصبحون رؤساء يأخذون وقتاً أطول في الولوج شخصياً إلى بحر السياسة الخارجية، بالقياس إلى الرؤساء الذين لديهم الخبرة والإرث السياسيان بخلفيات تراكماتٍ من أصولٍ عسكريةٍ، أو برلمانيةٍ، أو إداريةٍ سابقة. فقد كان الرؤساء مثل روزفلت وكارتر وريغان وكلينتون الذين كانوا حكام ولاياتٍ سابقاً أقل خبرةً في شؤون السياسة الدولية من الرؤساء مثل أيزنهاور وكينيدي وجونسون ونيكسون وفورد وجورج بوش الأب، الذين كانت لهم خبرة في السياسة الخارجية.

ولا بدّ أن نأخذ بعين الاعتبار أن صعود جورج بوش بعد مأزقٍ انتخابيٍ جعله رئيساً بفارق بضعة أصوات، وبعد معركةٍ ضاريةٍ من التشكيك، ووجود مجلسَ شيوخٍ متساوٍ بين الحزبين، قد جعلَ أيّ عمليةٍ سياسيةٍ خارجيةٍ محكومةً بأن تُترجَم إلى زخمٍ يحدّده الشأن الداخلي، فضلاً عن قسمةٍ شبه متساويةٍ بين الديمقراطيين والجمهوريينَ في مجلس النواب بأغلبيةٍ بسيطةٍ للجمهوريين في مجلس الشيوخ، الأمر الذي أملى على إدارة بوش أن تمشي قُدماً في أولوياتها المحلية أملاً في منع أغلبيتها من التآكل في انتخابات الكونغرس عام ٢٠٠٢.

ومع تحول ميزان الكونغرس مقعداً واحداً بعد انسحاب جيمس فورد عضو مجلس الشيوخ من الحزب الجمهوري في أيار/ مايو عام ٢٠٠١ من هيكل لجنة مجلس الشيوخ، فإن الشأن الداخلي أصبح أكثر تعززاً، وكان هنالك خطرٌ حقيقيٌ يتمثل في قاعدةٍ كانت أشبه بالقانون تقول إن الحزب الذي يفوز بالبيت الأبيض، يفقد عادةً أكثرية المقاعد في انتخابات الكونغرس اللاحقة بعد سنتين، ولاسيّما مع استمرار انحدار الوضع الاقتصادي بعد التخفيضات الضريبية عام ٢٠٠٠، وعدم هبوط مستويات البطالة. وبدا أن الديمقراطيين أرادوا جعل الوضع الاقتصادي المسألة

الأساسية في حملة العام ٢٠٠٢، إلى أن جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر لتقلِب المعادلة، وتجعل الشأن الداخلي يمر بالشأن الخارجي؛ وتُحقق لحزب جورج بوش أن يُخرق قاعدة فقدان مقاعد الكونغرس بعد الوصول إلى السلطة، ولأول مرة منذ العام ١٩٠٣.

لم يكن للرئيس جورج بوشٍ أن يبدأ حياته كرئيسٍ بالدخول في حلٍّ قضيةٍ كالشرق الأوسط هزَّت صورة سلفه، وهزَّت قبل ذلك هيبة الولايات المتحدة عندما بذل كلينتون كلَّ جهدٍ ليجمع الأطراف ولم يستطع أن يحقِّق شيئاً. فقد كان كلينتون دائم التدخل في التفاوض بين الأطراف بما لم يعرفه الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلاّ قليلاً في فترة الرئيس جيمي كارتر. وقد سجَّل كلينتون أرقاماً قياسيةً جديدةً في الأوقات التي قضاها في المفاوضات والزيارات التمهيدية والاتصالات مع قادة الشرق الأوسط، وأمضى وقتاً أطول في المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية من أي رئيسٍ آخر. وقد بقي كلينتون نشطاً في هذا الملَّف حتى آخر يومٍ له في الإدارة.

وبعد فشل كلينتون في تحقيق انفراج في المحادثات السورية ـ الإسرائيلية العالية المستوى في واشنطن في نهاية العام ١٩٩٩ وفي شيبردستون في بداية العام ٢٠٠٠، بدأ من جديدٍ محاولاته في قمَّته مع الرئيس حافظ الأسد في جنيف في آذار/ مارس من العام ٢٠٠٠، ولأن الإسرائيليين والطاقم الأمريكي المشرف لم يكونوا جادين فشلت جميع هذه الجهود. وعندها تحوَّل إلى المحادثات الإسرائيلية ـ الفلسطينية، التي بلغت أوجها في تموز/ يوليو من العام ٢٠٠٠ في قمّة كامب ديفيد، ونتج عن الفشل هناك انفجار الانتفاضة في نهاية أيلول/ سبتمبر، ثم قمّة شرم الشيخ في تشرين الأول/ اكتوبر من العام ٢٠٠٠ (التي أرست أساس بعثة ميتشل) وخطة كلينتون في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٠. وحتى في السابع من كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠١، أي قبل أسبوعين فقط من تركه الإدارة، لم يستسلم كلينتون، فقد اقترح دولةً فلسطينيةً إلى جانب إسرائيل، وتبادل أراضٍ، وحلٍّ مشكلة اللاجئين في الدولة الفلسطينية، وضمانات الأمن لإسرائيل، وإزالَة الغالبية العظمى من المستوطنات، وطرْح تواجدٍ دوليٍ في فلسطين للحفاظ على أمن الحدود مع الأردن، ومراقبة تطبيق الاتفاقية النهائية، وإنهاء ما أسماه آنذاك ثقافة العنف والتحريض.

مع نصيحة وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت، بعد مغادرتها الخارجية الأمريكية، الرئيس بوش أن يترك المنطقة إلى لعبة «تطاحن الشعوب» وطبخهم إلى أن ينضجوا لحلٍ، قبِل بوش بميراثٍ ورثه عن سلفه كلينتون في الشرق الأوسط، بالاعتماد على الدبلوماسية الدفاعية التي تشمل المساعدات الأمريكية كمعوناتٍ

اقتصاديةٍ إلى مصر وإسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية، ومعونةٍ عسكريةٍ وترتيباتٍ أمنيةٍ مع إسرائيل، ومع الكثير من الدول العربية، وتبادل المعلومات حول الإرهاب العالمي، والمخدِّرات، وأسلحة الدمار الشامل، وعدم الخوض في قضايا شائكةٍ، وبالتالي عدم الضغط على الدول إلى عتبة توليد عداءاتٍ ثنائية. ولهذا اختارت إدارة بوش في البداية الحذر، وأرسلت وزير خارجيتها إلى المنطقة لإعلان الرغبة في تأجيل الملفّات المستعصية كالصراع العربي ـ الإسرائيلي، والاكتفاء مرحلياً بطرح قضايا من قبيل معضلة العراق، حيث كان بمثابة رسالةٍ تشير إلى اختلاف الأولويات والرغبة في التأجيل أكثر منه تركيزاً عكَس فعلياً استراتيجيةً تعتمد الحرب طريقاً إلى إسْناد استراتيجيةٍ أمريكيةٍ جديدةٍ، لأنها لم تكن قد تبلورت بعد.

الفرق كبير بين الدعم الذي طلبه هاري ترومان في خطابه أمام الكونغرس في جلسةٍ مشتركةٍ في ١٢ آذار/ مارس عام ١٩٤٧ عندما طلب ٤٠٠ مليون دولارٍ أمريكي لتقديم مساعدةٍ عسكريةٍ واقتصاديةٍ إلى اليونان وتركيا، كدعمٍ لسياسته التي أصبحتَ استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية والتي استمرتَ حتى بوش في الردع والاحتواء، وذلك في سبيل مقاومة النفوذ الشيوعي، مما أنهى سياسة العزلة السابقة، وبين الدعم الذي حصَّله جورج بوش في سياسته المُعلنة في محاربة الإرهاب، ومن ثم محاربة العراق، حيث خصَّص الكونغرس ٤٠ مليار دولارٍ أمريكي لتعويض متضرِّري الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وبدء الحرب ضدَّ الإرهاب. وفي حين عارض الشعب الأمريكي مواجهة الشيوعية الأوروبية وحده عام ١٩٤٧، لم تُسمَع أصوات كهذه في أروقة الكونغرس عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢. وللمرَّة الثانية في عقدٍ واحدٍ، أصبحت الولايات المتحدة قائدة تحالفٍ دولي معقَّدٍ. فمثلما حصل طوال هذا العقد، استمرت الولايات المتحدة في التدخل في الشرق الأوسط، لكن ما يقرر درجة التدخل واتجاهه هو التقاطع بين استراتيجية بوش واستراتيجية التدخل الانتقائي.

ثانياً: تقرير البيت الأبيض عن الاستراتيجية الجديدة

في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، أي بعد عام فقط من أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر أُعلِنت الاستراتيجية الأمريكية، وهي نسخةٌ مزوّقةٌ ومزينةٌ عن مشروع القرن الأمريكي الجديد لفيث وجماعة المحافظين الجدد، حيث ينتهي نصُّ الاستراتيجية الأمريكية كما صِيغ في تقرير البيت الأبيض ببادئةٍ تعكس محور عمليات سياسة التدخل الانتقائي القادمة، ومسرح عملياتها بالقول: إن الحرب ضدّ الإرهاب لا تقوم على أساس صراع حضارات، ولكنها صراعٌ على مستقبل العالم الإسلامي؛ أي أن منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي هو حقلها. ففي مقدّمة النص ثمة ربط بين

هذه الاستراتيجية وبين ما يراه الأمريكيون انتصاراً في «الحرب العالمية الثالثة»؛ إذ يعتبر أن صراع القرن العشرين بين الدول الحرة (ويقصد أمريكا والعالم الرأسمالي) والدول الديكتاتورية (ويقصد الاتحاد السوفياتي ومنظومته) قد انتهى بانتصارٍ حاسم لصالح الحرية. لهذا، ومع بداية القرن الواحد والعشرين تُفتح الأبواب لتحقيق ما لم يتحقق في الماضي في تاريخ البشرية؛ وهو احترام حقوق الإنسان، وضمان الحرية السياسية والاقتصادية. فالولايات المتحدة أصبحت تتمتع بوضعٍ لم يسبق له مثيلُ في التاريخ، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً.

إذ يستدعي رسم الاستراتيجية الجديدة حقْنها ككلّ سياسةٍ بحمولةٍ ايديولوجيةٍ وأخلاقيةٍ إضافيةٍ، لتبريرها وتعبئة الإمكانات والبشر لخدمتها، يقول التقرير: «الآن تجد الولايات المتحدة نفسها أمام واجبٍ أخلاقي ومسؤوليةٍ تاريخيةٍ، ويتمثلان في نقل مبادئ الدستور الأمريكي إلى العالم. فالدستور الأمريكي الذي ظلّ الميثاق الذي تهتدي به الولايات المتحدة، يمكن أن يهتدي به الآخرون في حكم أنفسهم، لأنه يكْفل أعلى فرص الحرية. كما أن على الشعب الأمريكي أن يُثبت لبقية العالم أن الناس من كل الأعراق والأديان والأوطان يمكن أن يعيشوا أحراراً ومتساوين في دولة واحدة».

يستشهد التقرير بإنجازاتٍ سابقةٍ جزئيةٍ (ولم تكن شاملةً كما هو الحال اليوم) وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، عندما حوَّل الأمريكيون حسب زعمه ألمانيا واليابان وإيطاليا من دولٍ ديكتاتوريةٍ تريد السيطرة على العالم إلى دولٍ حرةٍ أصبحت في مقدّمة دول العالم، وتشجيع دول وسط وشرق أوروبا لتنضمَّ إلى الكتل الديمقراطية. ولهذا فإن أدوات الاستراتيجية الجديدة تقوم على التعاون مع الدول الديمقراطية للضغط على الدول غير الديمقراطية والتركيز على حرية الأديان وحرية الفكر، والتصويت في المنظمات الدولية لنشر الحرية والديمقراطية.، ومع أن هذه هي الحاملة الايديولوجية والأخلاقية للاستراتيجية، إلاّ أنها تتناسب مع تعبئة الرأي العام الأمريكي وجزءٍ من الرأي العام الغربي، وبعض الرأي العام العربي الذي يعيش أوهام «الخلاصية» التي ترى في الديمقراطية على أيّ حاملةٍ وكيفما اتفق، فرصةً لتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدانها.

إنّ سيرورة تحقيق هذه الاستراتيجية تتمثل في الحرب؛ التي تشكّل هذه الاستراتيجية أداتها وليس العكس كما يتم تصوير الأمر. والحرب على الإرهاب هي البداية. ولأول مرةٍ يعرّف الأمريكيون الإرهاب على أنه «العنف المُخطَّط مسبقاً لتحقيق أهدافٍ سياسيةٍ، ولقتل الأبرياء والمدنيين». مع أنه يعترف بوجود مظالم حقيقيةٍ كثيرةٍ في العالم تمنع تحقيق السلام والاستقرار الدائم، لكنه يعلن انتهاء عصر

الكفاح المسلح وحركات التحرر الوطني لأنه يعتبر أن هذه المظالم لا بد من القضاء عليها بالطرق السياسية، وهي لا تبرِّر ما يسميه الإرهاب، الأمر الذي يعطي انطباعاً بتقرير الأمريكيين اعتبار كلَّ عملٍ مسلحٍ ضدّ قوة احتلالٍ إرهاباً، وهو الاعتبار الذي لم يأتِ اعتباطاً إنما يحكمه أمران:

الأول: مساحة الضبط الشاملة في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للعالم، فلا يجوز وفقاً لها، لأي قوةٍ أن تُطلَق طلقةً إلاّ بتوافقٍ مع الولايات المتحدة، كما يجب إنهاء ظاهرة القوى الصغيرة التي قد تنطلق إلى العمل المسلح وتحصل على أسلحة الدمار الشامل. وهذه الرغبة في الضبط تفسّر التدخل الأمريكي لضبط حتى التسلح التقليدي للدول (وسورية لديها تجارب بخصوص صفقات التسلح مع جنوب إفريقيا أو يوغسلافيا أو في صفقة التسلح بصواريخ أرض ـ جو مع روسيا، حيث كان للتداخلات أن عَطَّلت أو عَرقلت بعضها)، فالمطلوب منع تسلح أي قوةٍ في العالم إلاّ بصفقة مساومةٍ سياسيةٍ وبحساباتٍ شاملة.

الثاني: رسم محرّم (تابو (Taboo))، على الشعوب التي ستهاجمها أمريكا بالتدخل المباشر، في أن تقاوم الاحتلال لأنها ستغدو عندئذٍ إرهابيةً، وهذه إحدى مظاهر الرغبة الأمريكية في الإطاحة بالشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة باعتباره من مخلَّفات النظام العالمي القديم، ورسم ميثاقٍ يعترف بانتصار الولايات المتحدة وتسيّدها قيماً وقوةً على العالم.

تفيد الاستراتيجية الجديدة بأن الولايات المتحدة لن تقبل تسويةً مع من تسميهم الإرهابيين؛ فهي إذاً معركة غير سياسيةٍ، فيها مخالفة لأهم قواعد السياسة وهي أن لا يكون في أي معركةٍ سياسيةٍ «منتصر أوحد ومهزوم أوحد»، لكنها معركة «كسر عظم»، لن تقدِّم فيها الولايات المتحدة ـ حسب التعبير الرسمي ـ أي أعذارٍ للإرهابيين ولن تقدِّم أي تنازلاتٍ لهم، وبالتأكيد، لن تتفاوض معهم، وتفسيرها لهذا أنه أي الإرهاب غير شرعي، وأنه مثل ظواهر تاريخيةٍ سابقةٍ، كتجارة الرقيق، وقراصنة البحر والإبادة الجماعيةً. ولا بدَّ أن يكون مصيره مثل مصيرها. مستدركةً أنها تعرف أن الحرب ضدّ الإرهاب ليست مثل أي حربٍ أخرى في تاريخها، وبالتالي فهي مصرة على الانتصار على الإرهاب، بالطرق التالية:

أولاً: تدمير المنظمات الإرهابية وقياداتها وإمكانياتها.

ثانياً: التعاون مع حلفائها لتحديد الإرهابيين والقضاء عليهم.

ثالثاً: التركيز على الإمكانيات المادية للإرهابيين وتجميد أموالهم.

وفي إشارةٍ إلى الرغبة في تغييراتٍ ستعمل الولايات المتحدة على رسمها في الأنظمة الدينية في العالم الإسلامي، يقول النص «ستؤيد الولايات المتحدة كل (حكومةٍ حديثةٍ ومعتدلةٍ، ولاسيّما في العالم الإسلامي)، للقضاء على الظروف والعقائد التي تشجع الإرهاب». ولا يبدو أن الولايات المتحدة في ما ترسمه لدورها في المستقبل مستعدةً للتخلي عن مبدأ عدم التورط بصورةٍ مباشرةٍ في المشاكل الاقليمية، حرصاً على هيبتها، وعلى عدم تكرار تجربة كلينتون (السيئة الذكر بالنسبة لهم)، كما أنها غير مستعدةٍ من قريبٍ أو بعيدٍ لاعتماد مبدأ قرارات الأمم المتحدة كمرجعيةٍ، فهي تفضّل تعميم ثقافتها السياسية القديمة ـ الجديدة، وهي سياسة المساومة، التي تعني توافقاً يفرضه ميزان القوى السائد على الأرض من دون اعتبارات السيادة أو قرارات مجلس الأمن، لأن الأخيرة هي من مخلّفات النظام العالمي القديم.

يتمثل النزوع الأمريكي الحالي ـ باختصار ـ في رسم قواعد مختلفةٍ للتعاملات الدولية. ولهذا يقترح تقرير الاستراتيجية الجديدة معالجة المشاكل الاقليمية بالعمل على تأسيس منظماتٍ ومؤسساتٍ دوليةٍ للمساعدة في حلِّ المشاكل الاقليمية الدولية، أي أن ما كان غير مقبولٍ وهو تدويل التدخل الدولي لحلِّ المشكلات أصبح اليوم مشروعاً أمريكياً، لكن بشرط أن يكون بقيادةٍ أمريكيةٍ. ووفق الفلسفة السياسية الأمريكية التي تقوم في أحد أوجهها على عدم الانتصار للضعيف، حتى وإنْ كان الحق وقرارات الشرْعة الدولية إلى جانبه، وفق قاعدةٍ معلنةٍ وهي «عدم مساعدة الذين لا يَقْدرون على مساعدة أنفسهم»، وبالتالي ترك الشعوب لُتطبخ على نار الصراعات إلى أن يطلبوا المساعدة فتكون تلك المنظمات جاهزةً لحلٍ «توافقي». إذ تستدرك الاستراتيجية الأمريكية الجديدة «أن السلام الدائم سيتحقق عندما يتفق الإسرائيليون والفلسطينيون على حلِّ المشاكل بينهم». والمثال واضحٌ في الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، حيث يتوجَّب على الفلسطينيين القبول بقيم الولايات المتحدة في الديمقراطية وحكم القانون، ونبذ الإرهاب أي نبذ كل عملٍ مسلحٍ، والقضاء على الفساد، قبل تأسيس دولةٍ لهم. أما عن الدور الإسرائيلي، فيتمثل في رؤية أنَّ تأسيس حكومةٍ فلسطينيةٍ ديمقراطيةٍ يخدم مصالح إسرائيل، وأن الاحتلال الدائم يهدِّد ديمقراطية إسرائيل وهويتها (اليهودية). لهذا ستواصل الولايات المتحدة «تحديها» لإسرائيل بأن تؤيد وتنفذ تأسيس دولةٍ فلسطينيةٍ فعَّالة. وعندما يحدث تقدمٌ نحو الأمن الكافي (وهذا هو الشرط)، على إسرائيل أن تنسحب إلى مواقع ماقبل ٢٨ أيلول/ سبتمبر سنة ٢٠٠٠ (قبل انتفاضة الأقصى).

تستكمل الاستراتيجية الأمريكية صورة سيطرة الولايات المتحدة، بالموقف ممن تسميهم بالدول المارقة، التي ليس لها تعريفٌ محددٌ، لكنَّ أوصافها مطاطةٌ قابلة

للاتساع والتضييق حسب الظروف:

أولاً: حكامها يضطهدون شعوبهم ويسرقون ثرواتهم.

ثانياً: لا يحترمون القوانين الدولية ويهددون جيرانهم.

ثالثاً: يؤيدون الإرهاب (وطبعاً بما فيه دفاع الشعوب عن أراضيها ومقاومة الاحتلال).

رابعاً: يكرهون أمريكا ومبادئها!!! وهذا أخطر ما في هذا التوصيف، لأنه يدخل في حقل الوجدان العام للبشر والمواطنين.

والاقتراح لمواجهة هذه الدول، التي ينطبق توصيفها باعتماد أحد الأوصاف الأربعة السابقة على جميع الدول في العالم، هو «وقفها قبل أن تحصل على أسلحة الدمار، وتهدد الولايات المتحدة، حيث بعد عشر سنوات، استطاعت الولايات المتحدة أن تفهم حقيقة هذا الخطر الجديد». «فلأن هناك علاقةً وثيقةً بين الدول المارقة والإرهاب، فهي (أي الولايات المتحدة) لا تقْدر على الانتظار، والتحرك هنا يجب ألا يكون بالاحتواء أو الردع (وهذا تصريحٌ واضحٌ بإلغاء مبدأ ترومان)، لأن هذه الدول لا يفيد معها احتواءٌ أو ردعٌ، ولأنها قد تحصل على أسلحة الدمار وتستعملها. وأيضاً، لأن الاحتواء والردع لا يفيد مع الإرهابيين، لأن هدفهم التدمير والخراب وقتل الأبرياء، ولأن من يُسمّون جنوداً لديهم يريدون الاستشهاد»، وهذا التوصيف ينطبق على كلّ ظواهر القنبلة الحيّة.

وتستكمل الاستراتيجية تعيين ملامحها كاستراتيجية حربٍ معتبرةً أن «التهديد الذي يواجه الولايات المتحدة قد تَغيَّر، فلا بدَّ أنْ تتغيّر طرق مواجهتها لهذا الخطر الجديد. ولهذا فإن قواتها المسلحة آلت على نفسها التالي:

أولاً: طمأنة حلفائها وأصدقائها.

ثانياً: منع أي قوةٍ منافسةٍ لها (أي الحفاظ على نتيجة ما تدعيّه انتصاراً في حربها العالمية الثالثة ضد الاتحاد السوفياتي والذي فرضها القوة الأكبر في العالم).

ثالثاً: القضاء على أي عدوٍ إذا ما فشل الردع.

ولهذا فإن وجود الأساطيل الأمريكية في كل ركْنٍ من أركان العالم يوضِّح قوتها ويردع أعداءها وينسّق تحركاتها ويضمن تحقيق أهدافها . .». ولا تنسى الاستراتيجية أنها مع اعتمادها على قوّاتها المسلحة عليها أن تعتمد أيضاً على الدبلوماسية. وهو اعتمادٌ يأتي في الدرجة الثانية لأن الاستراتيجية قد بنيت أصلاً للحرب وليس لخدمة

الأغراض السياسية مابعد الحرب، وهنا يستبدل الأمريكيون قاعدة كلاوزفيتش الشهيرة «الحرب امتداد للسياسة وإنْ بوسائل أخرى» بقاعدةٍ أخرى هي «السياسة امتداد للحرب وإنْ بوسائل أخرى»، وهذا بالضبط ما عرَفناه مقدّمةً للحرب العالمية الثانية، حيث غدا كلاوزفيتش يسير على رأسه.

ثالثاً: مأزق الديمقراطية في المشروع الأمريكي

يركب الأمريكيون في استراتيجيتهم مفهوم الديمقراطية، وإذ لا يوجد عاقلٌ في العمل السياسي لا يعتبر الديمقراطية أفضل الأنظمة السياسية المعاصرة، ولا يوجد واعٍ لحدود التمايز بين «الواقع والمفهوم» لا يعتبر أن الديمقراطية ديمقراطياتٍ، وأنَّ تنوعها ناجمٌ عن تمايز وتفاوت تجارب الشعوب ونضجها السياسي ومدى تطور مستوياتها المؤسَّساتية، إلاّ أن الأمر يحتاج إلى بحثٍ بعقلٍ باردٍ وليس بعقلٍ مطلبي.

إذا ما تركنا للبعد الثقافي في المسألة أن يأخذ مداه، فإن واحداً سيجد من حقّه دفع التساؤلات إلى نهاياتها المنطقية والثقافية، ليتساءل: أليست الديمقراطية في المآل الأخير عولمةً لنمطٍ في السياسة الغربية، وهي بالتالي جزءٌ من المركزية الأوروبية، وبالتالي لا تصلح لشعوبنا؟ وعندئذٍ سيَرد عليه «محموق» يعتبر الديمقراطية فرصته للترقي أو فرصةً لمزيدٍ من الحرية (وبالمناسبة هنالك مشكلة حقيقية في وعي الفارق بين الحرية والديمقراطية كنظام سياسي): هل لديك نظامٌ سياسيٌ أفضل تأتنا به؟ ويردف: أليس كل ما في حياتنا مستورَداً وجزءاً من العولمة والمركزية الأوروبية؟، وفي حمأة هذا الحوار ينبري ثالث لا هو بالمشكِّك ولا بالوجداني سياسياً ليقول: نحتاج أنْ ننمِّي تجاربنا، ومتسائلاً: لو كانت الديمقراطية في نموذجها الأوروبي صالحةً لنا فلماذا لم تَفرض نفسها علينا؟ أليست البشرية لا تطرح على نفسها إلاّ الأسئلة التي تجد لها حلاً؟ ثم أليس الحتمي هو ما قد حدث؟!!، ولنبحث عن نموذجنا الصالح لحكم بلداننا بأوسع دائرةٍ من المشاركة والضبط معاً.

بيْن هذا الجدال وذاك والآخر مسافة، هي حقائق الفعل القائم على الأرض، أعني فعل الواقع، أي طبيعة الأنظمة السياسية السائدة في البلدان العربية، والتي هي الواقع بما هو حتمي باعتباره قد حدَث. لكن السؤال الذي يطرح نفسه إزاء ما يُدعى باستراتيجية الحرب التي تحاول الولايات المتحدة أن تفرضها هو عبر مقولاتٍ من نوع: إن واشنطن ستستخدم نفوذها لنشر القيم الديمقراطية، وفتح مجتمعات العالم أمام «قيمها»، ولنلاحظ أن الرئيس الأمريكي لم يستدرك أو يناور حول مسألة «قيمها» التي ليست ولن تكون ولن تتقاطع مع قيم غيرها. وكل ذلك تحت ذريعة أن ذلك

سيؤدي إلى خلق توازن قوى لصالح الحرية الإنسانية؟!. ولن ينسى بوش في تلك «الاستراتيجية» القول إن أمريكا ستصرّ على الحفاظ على قوتها الفريدة وسلطتها العالمية، وأنها ستكون قويةً إلى درجة أنها ستمنع خصومها المحتملين من السعي إلى بناء قواتهم العسكرية بأمل تخطي أو «مساواة» الولايات المتحدة. إذاً فهي ديمقراطية لا تسمح بقوةٍ أخرى غير الولايات المتحدة، بمعنى أن الديمقراطية ونشر القيم الأمريكية سيخدم بوضوح أحاديةً ومركزيةً أمريكيةً، فإذا كان الجدال الثقافي مسموحاً بخصوص شرعيّة المركزية الأوروبية، فهل هو مقبولٌ لصالح المركزية الأمريكية؟ وإذ تركّز الاستراتيجية الجديدة التي خرجت على قاعدة عدم التدخل الخارجي، وطوَت عقدة فييتنام على كيفية استخدام المساعدات الخارجية، والدبلوماسية العامة، والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما للانتصار في التنازع الدائر في العالم الآن بين مختلف القيم والأفكار، بما في ذلك «المعركة من أجل مستقبل العالم الإسلامي، فإنها تقول باختصارٍ شديدٍ وإيجازٍ واضح أن قِيمها هي التي يجب أن تزيل التنازع السالف الذكر، والمسألة واضحة: لا مستقبَل للعالم الإسلامي بقيمه.

وتقول استراتيجية الحرب الجديدة عند الرئيس الريغاني الجديد أن الولايات المتحدة «سوف تسعى باستمرار إلى الحصول على دعم المجتمع الدولي، إلا أنها لن تتردَّد في التصرف منفردةً إذا مادعتها الضرورة إلى ممارسة حقّها في الدفاع عن النفس من خلال التحرك بشكلٍ استباقي «ضد التنظيمات الإرهابية التي تهدّد أمريكا» لمنعها من إلحاق الضرر». إذاً المسألة لاَ مجال لبحثها وهي رزمةٌ واحدةٌ: الديمقراطية على الحاملة العسكرية، وفرض القيم الأمريكية، وتجاوز المجتمع الدولي والركوب فوقه، والانقضاض على مبدأ السيادة لصالح الاستباق الذي يعمل على النيات وليس على القرائن والبراهين. حيث وكمسألةٍ «طبيعيةٍ»، (طبيعية فقط بالنسبة إلى الولايات المتحدة وبالتالي طبيعية بالنسبة إلى العالم رغماً عنه)، سوف تتحرّك أمريكا ضد الأخطار البارزة الجديدة قبل أن تتحوّل إلى أخطار كاملة». وهنا ينبع فجأةً مفهوم السيادة الذي يعني في نسخته البوشية «إقناع أو إرغام (نعم أو إرغام بمنتهى الوقاحة ويكون الأمر سيادياً) الدول على تحمل مسؤولياتها السيادية بعدم مساعدة الإرهاب».

وإذا كان البعض سيقول أين السلام في الشرق الأوسط؟ وكيف يتم اعتماد مبدأ التوازن والعدل؟ فإنّ الاستراتيجية الجديدة تأتي لتَقول «إن السلام لن يتحقّق بين الطرفين من دون توفر الحريةِ للطرفينْ». في هذا السياق هل سيكون الحوار ممكناً (إن كان ممكناً أصلاً) بين المتحذِّر من الديمقراطية لعدم الكفاية والأهلية الشعبية، وذاك الذي يرى فيها خلاصاً، والثالث الذي يراها سيرورةً تعكس التقدم السائد؟ أم أن

الواقع الجديد الذي سيكون مثاله الأول العراق بعد أن حَملته جنينياً الدبابات الإسرائيلية في الضفة الغربية، باسم الإصلاح أولاً، سيفرض نفسه، وعلى الشعوب أن تتحمل بعدئذ الفوضى التي تحذَّر منها الأول وضياع الأمن باسم حرية الثاني، وأن تبدّد تجاربها وتراكماتها التي يطلبها الثالث؟!

ليست الديمقراطية قيمةً أمريكيةً، ولا يجب أن تكون، وعلى الرغم من أنه لا وقت للحوار، وهو ترفٌ زائدٌ عندما تتحرك الآليات لفرض الأمر الواقع، فإنَّ تجارب الشعوب لا تُصنع ببناءٍ مسبق الصنع، فهي إما أن تأتي ممسوخةً وكاريكاتيريةً، أو أن تلفظها الشعوب أحياناً كما ترمي الطفل و«خِرقَه»، فهي لا تنضوي تحت أيٍ لواءٍ من ألوية التخطيط المسبق، ولا يجوز تبديد التجارب وتراكماتها في قسر وليّ التاريخ والواقع. وسيكتشف الواهمون، لكنْ بعد فوات الأوان أن التاريخ لا يرحم الواهمين ولا المتأملين. . ولا الأغبياء.

رابعاً: المشهد الدولي عشية الحرب: العراق كساحة تصفية لتركة الحرب العالمية الثانية

قد يرى القارئ هنا أننا قد ركّزنا على الشقّ الأمريكي الرؤيوي الفلسفي الاستراتيجي، لنعطي مسألة العراق جزءاً يسيراً، على الرغم من أن واقعه جرحٌ نازفٌ سيؤثّر في مستقبلنا جميعاً، و يتجاوز في مأساته نكبة فلسطين، لأنه حدثٌ دوليٌ ـ اقليميٌ بامتياز، لكننا آثرنا قراءة البعْدين السابقينْ تاركين لغيرنا مهمة المتابعة. فتتجاوز اللوحة التي رسمها الوضع الحالي في المنطقة ـ فعلياً ـ قضية نظام سياسي يرادُ تصفيته وإزالته بالقوة. ولقد تجاوزت المسألة العراق إلى النفط، وتجاوزتَ النفطُ إلى المنطقة، وتجاوزت المنطقة إلى العالم.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتعامل مع الموضوع العراقي منفرداً، بل تعاملت معه باعتباره «ساحة عملياتٍ» تستطيع من خلالها أن تقوم باستعراضٍ عسكري يضع العالم بأكمله أمام ما تراه حقيقةً متمثلةً في أنّ على العالم أن يطويَ صفحة الحرب العالمية الثانية، وبالتالي طيِّ تِركتها، باعتبارها قد انتصرت في الحرب العالمية الثالثة عندما انهار جدار برلين وسقط الاتحاد السوفياتي. بالتالي لم ترَ الولايات المتحدة مبرراً للاستمرار في الوضعية التي نجمت عن الحرب العالمية الثانية ممثلةً بالدول الخمس الدائمة العضوية، وبالشِرْعة التي عُرفت بشِرْعة الأمم، والتي تميِّز على سبيل المثال بين الإرهاب وبين حق الشعوب في تقرير المصير. لهذا فهي تعتبر أن على العالم أن يصبح أحادياً؛ فيه فيتو واحد لدولةٍ واحدةٍ هي الولايات المتحدة،

ويستتبع ذلك أمراً في غاية الأهمية، ويتمثل بتغيير كلّ نمط التفكير العالمي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية بما فيها شِرْعة استخدام القوة؛ إذ من غير المسموح لأيٍ كان في العالم أن يستخدم القوة ماعدا دولة وحيدة هي الولايات المتحدة.

صحيحٌ أن مثل هذا «الطموح» مبالغٌ به من دولةٍ عظمى وحيدةٍ في العالم، إلا أنَّ أيَّ عملٍ تقوم به الولايات المتحدة لا بدَّ أن يؤدي إلى نتائج، فإذا ما وصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحدّ الأدنى مما تريد، فهذا سيكون «إنجازاً» لها، والعمل العسكري في العراق هو السبيل إلى ذلك. فهي مضطرة أن تقيم بعد فترة، مساومةً مع الدول العظمى التي لن تتخلى عن مكانتها وموقعها ومصالحها بسهولة. وبدلاً من أن يؤدي الاشتباك إلى صراعٍ فتناحر، ستجد الولايات المتحدة نفسها قد وصلت إلى مرحلةٍ لا بدّ لها من أن تقيم فيها مساومةً، وإلا فإن عليها أن تدخل في صدامٍ غير محمودٍ وغير مسموحٍ به على مستوى العقلانية السياسية مع دول عظمى.

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية تعرف ذلك جيداً، فإنها اختارت العراق مسرحاً لعملياتها باعتبارها أرضاً مناسبةً لإرسال رسالةٍ إلى ما تريد أن تتأتى منه نتائج حربها. فالعراق أرضٌ محروقةٌ ومنتهبةٌ من حيث الواقع الاستخباراتي؛ فهي مكشوفةُ الأجواء، ولا شيء فيه مخفيٌ عن أحد، وكل المعلومات الاستخباراتية باتت معروفةً سواء عبر لجنة التفتيش السابقة أو اللاحقة، وبالتالي لا مفاجآت بالنسبة إلى الأمريكيين على مستوى مسرح العمليات. أضف إلى هذا وذاك، أنَّ اختيار العراق كأهمِّ مخزونٍ نفطي عالمي، سيضع مصالح الدول الأخرى أمام حقيقةٍ منتهيةٍ؛ تتمثل في أنَّ الخزَّان الأهمَّ لعصب الاقتصاد الأوروبي قد أصبح تحت الرعاية الأمريكية، وبالتالي هذه فرصة قد تكون مجالاً للوصول إلى صيغةٍ ما للمساومة التاريخية، التي على أساسها سيتشكّل النظام العالمي الجديد وصيغة مابعد الحرب العالمية الثالثة.

وفي واقع الحال، فإن اختيار العراق (الأضعف) في المعادلة الاقليمية، يُذكّرنا باختيار الولايات المتحدة لليابان، لحظة كانت الأخيرة تطلب شروط الاستسلام، كي ترميها بأولِ قنبلتين نوويتين في العالم، وهي في أبلغ درجات ضعفها وعدم قدرتها على الرد، كي تقول للدول التي خرجت لتوّها من الحرب، إن صياغة العالم وقواه العظمى يجب عليها أن تخضع للنتائج المترتبة على هذا العمل العسكري الأكثر تمايزاً والأكثر حسماً والذي يمتع بقدرةٍ فائقة.

هذه هي طبيعة نمط التفكير الاستراتيجي الأمريكي التي تقوم على حروبٍ لا تدخلها إلا متأخرة؛ كالحربين العالميتين الأولى والثانية، ولا توجِّه ضرباتها الوقائية إلا في الأماكن الأضعف وبصورةٍ برَّاقةٍ وصادمةٍ تستطيع من خلال هذا الشكل ـ

الدرامي التراجيدي ـ أن تقيم لنفسها مكاناً في العالم بأقل اشتباكٍ ممكنٍ، وبأقل تكاليف بشرية، على أن يكون لها في كمٍّ ونوع الاستثمار الذي تضعه في الحرب فرصةً لاستعادته عشرات الأضعاف بعد أن تنال «الكرسي» الذي ترى أنها تستحقه بناءً على ما «أنجزته» تحت وقع الذهول الذي مارسته القوى الفائقة في أضعف مكان.

صحيحٌ أن الدول العظمى اعتادت منذ فترةٍ طويلةٍ ألا تستخدم «الفيتو» ضدّ بعضها، إلا أنه قد بات واضحاً أن معركة الأطراف كلها في مجلس الأمن، تركَّزت حول ما إذا كان ميثاق الأمم المتحدة هو المرجعية، أم أنَّ ثمة مرجعياتٍ عدة هي التي ستحكم مرحلة الفوضى أو الانتقال من نظام عالمي إلى آخر. واقع الحال أن الأمريكيين لا يستطيعون أن يقبلوا اليوم أي لغةٍ غيَر اللغَة التي ارتضوها في هذه المرحلة الانتقالية الحرجة للغاية، ولهذا وجَّه كولن باول في عرضه رسالةً إلى أطراف أخرى بأنهم ـ أي الأمريكيون ـ ليسوا مستعدين لتنويعاتٍ أو آراء مختلفةٍ عن هذا السياق الذي يريد أن يطوي صفحةً من صفحات النظام العالمي، وذلك في رسائله التي تناولت الإشارة في الرد على المعارضين لهذا التوجه الأمريكي بفتح ملفاتٍ تتصل بما أسماه إرهاب حماس والجهاد الإسلامي.

كانت هذه الرسائل واضحةً للغاية، لكن خيارات السياسة ليست دائماً أن تقع ضمن ثنائية الإملاءات الأمريكية والاستجابات العربية. نعم إنَّ جنون الفوضى يطالب العقلانيين بحسابات عدم الاشتباك، ولكن السياسات الدولية للولايات المتحدة، مهما بلغت من جنون القوة، فإنها قد وجدت نفسها في اللحظة المناسبة أمام ضرورة العودة إلى نظام للتعاملات الدولية، لا يمكن له مهما زَوَّرت المفاهيم وقلبتها، ولاسيّما بشأن التمييز بين الإرهاب والمقاومة، إلاّ أن تعود إلى المقاييس نفسها بتطويرها على أساس اعتمادها، رغم معاندتها الحالية. أمريكا ليست قدراً لا رادَّ له، والشيطان الصغير الذي تحدّث عنه باول قد بدأ بمنطقٍ مشابهٍ لمنطق الولايات المتحدة اليوم. والعودة إلى سياسات القوة وفرض النظام العالمي بهذه الطريقة ستصطدم بحقيقة أن العالم لن يكون أحادي القطبية، وأن ثمن النزعة نحو هذه الأحادية، سيكون أكثر من مكلفٍ لمن يريدها. والنموذج الألماني يكرر نفسه اليوم!.

مرةً أخرى الموضوع لم يكن صدام حسين ولا النفط، ويتجاوز ذلك إلى ما هو أبعد. لكن هذا ليس نهاية المطاف بالتأكيد. أما الذين حصروا الموضوع في ذلك الشأن، فاعلين أو منفعلين، فقد كان عليهم أن يتحملوا النتائج المترتبة على ذلك بخروجهم من الطبخة الدولية إلى الأبد، وبأن يصبحوا مفعولاً به.

تعقيــــب (١)

جميل مطر(*)

الورقتان المقدّمتان من أفضل ما قرأت في موضوع كلٍ منهما. في الورقتين عمقٌ وتحليلٌ جيدٌ وشموليةٌ يندر أن تتحقّق في مثل هذا الحجم. ولا أتصور أن التعقيب على ورقتين ممتازتين أمر سهل. إلى جانب أنه لا يوجد اختلافٌ كبيرٌ بين رؤيتي أو تحليلي لهذا الموضوع أو ذاك و بين رؤية وتحليل الباحثيْن. كما إنني لم أجد كثيراً يُضاف إلى ما ورد فيهما من معلوماتٍ أو تقديرات. لذلك قد يكون الأسلوب الأمثل في مثل هذه الحالة التركيز بدرجةٍ أو أخرى على عددٍ من النقاط وردت في هذه الورقة أو تلك. ولّما كانت المساحة المقرَّرة من جهة منظمّي الندوة صغيرةً، ولا تسمح بإفاضةٍ أو توسعٍ، فمن المتوقّع ألا يخرج هذا التركيز عن لقطاتٍ سريعةٍ وإشاراتٍ توحي أكثر ممّا تعلن وتقرّر.

يبدو لي أحياناً أننا أولينا اهتماماً بالغاً بهذا الوفاق الثلاثي الذي يحكم الولايات المتحدة الأمريكية أو يتحكم في سياساتها الخارجية، وهو الوفاق القائم بين الأصوليين المسيحيين والمجْمع اليهودي والمحافظين الجدد، وقد يضيف البعض إلى أعضاء هذا الوفاق بعض المصالح الاقتصادية المهيمنة على الولايات المتحدة، ولاسيّما قطاعات النفط والصناعة العسكرية وجماعات المال. غير أنّي أشك أحياناً في أن هذا الوفاق الثلاثي أو الرباعي أو الخماسي المسؤول وحده عن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العالم عموماً وفي الشرق الأوسط خصوصاً. ولقد تناولت وآخرون في مرحلةٍ من المراحل موضوع مستقبل السياسة الدولية في ظل تدفقّات العولمة وتداعياتها، وتحدّث الكثيرون منا عما يسمَّى بأمْركة العولمة، أي سعي أمريكا إلى ركوب موجة العولمة، بحيث تستطيع بواسطتها نشر قيمها ومبادئها، ثم سياساتها، وصولاً إلى فرض هيمنتها على العالم بأسره. هناك أيضاً من قال بعولمة أمريكا، بمعنى

(*) مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل ـ القاهرة.

أن أمريكا نفسها كانت هدفاً من أهداف العولمة، وأنها نفسها تعرّضت إلى مشكلاتٍ هيكليةٍ في السياسة والاقتصاد والبنى الاجتماعية نتيجة هذا التيار الدافق من العولمة.

يكفي هنا أن نذكر مثلاً هذه النزعة الدينية القوية والمتصاعدة داخل فئاتٍ متعددةٍ من الشعب الأمريكي، وكذلك التوتر داخل قطاعاتٍ اجتماعيةٍ معينةٍ داخل الولايات المتحدة تأثرت من نزوح بعض الصناعات إلى المكسيك وكندا ودولٍ أخرى في آسيا، وفي الوقت نفسه المشكلات أو الأزمات التي تعاني منها بعض قطاعات الإنتاج في أمريكا نتيجة المنافسة في السوق العالمية مع شركاتٍ أوروبيةٍ وآسيويةٍ صاعدة، ونتيجة الضغط الشديد من الخارج على الولايات المتحدة لخفض الدعم الذي تحصل عليه هذه القطاعات من الحكومة أو إلغائه. هذه المشكلات جميعاً ساهمت بشكل أو بآخر في تهيئة البيئة الحاضنة لـ «ثورة اليمين المتطرف»، وللثورة الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية.

من ناحيةٍ أخرى، تنبّه بعضنا ومحللون آخرون في الغرب والشرق على حدٍ سواء إلى خطورة الطرح الذي طرحه صموئيل هانتنغتون تحت اسم «صراع الحضارات» أو «صراع المدنيّات»، حسب التعبير الذي اختاره الدكتور شعيبي. قِيل يومئذٍ إن الطرح قد لا يكون بريئاً، بمعنى أنه مجرد اجتهاد أكاديمي وتنظيري لن يأخذ به أحد، ولن يهتمّ به أحد، مثل كثيرٍ غيره من الطروحات النظرية. لكن حدث ما توقّعه البعض منا. فقد تلقّفت هذا الطرح بعض أجهزة صنع القرار في الولايات المتحدة وطوّرته بمساعدة مؤلّف الأطروحة وترجَمته إلى سياسات، الأمر الذي أدّى في النهاية إلى اشتباك أمريكا في أربع حروبٍ في أقلّ من ثلاثة أعوام. ولكلّ هذه الحروب من دون استثناءٍ علاقةٌ مباشرةٌ بالطرح الذي قدّمه هانتنغتون.

قِيل أيضاً وقتها إنه ربما كان هانتنغتون نفسه، القريب جداً من وزارة الخارجية وأجهزة صنع القرار في الولايات المتحدة، قد التقط الخيط من وجوده المنتظم أو المتقطّع داخل هذه الأجهزة، ومن هذا الخيط استلهم خطوطاً نظريةً عامةً، غاب ثم عاد بها شاملةً وكاملةً، لتكون أساساً للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين. هنا أيضاً كان الطرح النظري والأكاديمي سابقاً على قيام الوفاق الثلاثي أو الرباعي أو الخماسي.

يؤكّد هذا الأمر ويدفعني إلى الاهتمام بهذه الحقيقة أن هانتنغتون عاد مؤخراً ليطبّق نظرية «صدام الحضارات» على الداخل الأمريكي. وهو أيضاً تطورٌ توقّعناه وتوقّعه كثيرون من الكتّاب والمحللين في الولايات المتحدة ذاتها. وكأنه قد حان للأقلية بين سكان أمريكا المتحدرة من أصولٍ إسبانيةٍ، أي الأقلية المهاجرة من أمريكا

اللاتينية، أن تحتلّ مكانةً تستحقها في سلّم الأقليات في الولايات المتحدة الأمريكية، بكلّ ما يحمله هذا من مقوّمات صدام حادٍ بين أبناء منظومة قيم و بين أبناء منظومة قيم أخرى، أي الصدام الحضاري. فبَعد عشرة أو عشرين عاماً من بدء الحديث عن عواقب الزيادة الكبيرة في الهجرة من أمريكا اللاتينية على منظومة القيم الأمريكية، اكتشف هانتنغتون في كتابه الأخير أن هذه الأقليّة ترفض الاندماج في منظومة القيم الأمريكية؛ وترفض أن تكون قوانين التقدم والعمل والإنجاز البروتستانتية وتقاليد الطبقة الوسطى وأسبقية اللغة الإنكليزية على غيرها من اللغات في المجتمع الأمريكي، التقاليد الوحيدة التي يجب أن تسير على هدْيها الشعوب الوافدة إلى أمريكا الشمالية من أبناء الثقافات الأخرى.

من ناحيةٍ ثالثةٍ، عندما يتحدث الأمريكيون ونتحدث معهم بحثاً عن الإجابة عن سؤال: لماذا يكرهوننا؟ سنعرف كم أنّ للقضية جذوراً موغلةً في القدم. ليس جديداً علينا موقف الولايات المتحدة الأمريكية ضد كل أنواع الكفاح المسلح من أجل الاستقلال، ومن أجل طرد الاستعمار والتخلص من الطغيان واستعادة الأراضي التي تحتلها إسرائيل مثلاً. ليس جديداً علينا أيضاً أن تحاول الولايات المتحدة فرض منظومة قيمها ومبادئها وبرامج الإصلاح على شعوبٍ أخرى ومنها شعوب أمريكا اللاتينية واليابان وألمانيا وأوروبا الشرقية والوسطى. ونعرف أن الرئيس ويلسون عندما كان رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى طرح مبادئ أمريكا لتحلّ محل مبادئ أوروبا «الاستعمارية»، أي أوروبا «القديمة». ليس جديداً علينا قيام حكومة الولايات المتحدة بشنّ حملاتٍ على حكوماتٍ عربيةٍ وغير عربية، وفي كل مرةٍ تسبّبت هذه الحملات في إضعاف بعض هذه الحكومات في نظر شعوبها وإثارة حالة عدم استقرار، لم تستفد منها هذه الشعوب ولا الولايات المتحدة، بسبب ما أثارته من مشاعر عدم الثقة. يُضاف إلى كل هذا، وربما هو الجديد إلى حدٍ ما، إقدام شخصياتٍ نافذةٍ في الولايات المتحدة الأمريكية على إهانة الدين الإسلامي والتهديد المتتالي بغزو دولٍ تسميها بالـ «مارقة» أو الدول «الفاشلة».

هذه التطورات جميعاً اكتسبت زخماً قوياً بعد الحرب الباردة في وقتٍ كانت فيه معظم حكومات العالم، ولاسيّما حكومات الشرق الأوسط، تشعر بالضعف في مواجهة اشتداد النزعة الأمريكية للانفراد في توجيه السياسة الدولية، وإعلان واشنطن عزمها على إقامة نظام عالمي جديد. لقد أبْرز هذا العجز من جانب حكومات المنطقة وحكومات دولٍ إسلاميةٍ كثيرةٍ، ظاهرة الفرد المتمرّد، والفرد المتحدّي، والفرد الكاره للولايات المتحدة الأمريكية. هذا العجز ذاته أطلق ظاهرة الفرد الشديد التديّن المبتعد عن الانتماء إلى جماعةٍ أو هيئةٍ أو وطنٍ. هذا الفرد كان يعمل ومازال

يعمل خارج الجماعة، ولاسيّما جماعة الأمم في أحيان كثيرة. لقد سيطرت عليه نزعات عدمية دفع إليها اليأس من طغيانٍ سياسي محلي، وغطرسةِ أمريكيةٍ خارجيةٍ، وهجمةٍ حضاريةٍ أو قيميةٍ متناقضةٍ مع منظومةِ القيَم التي يؤمن بها، وحملة إهانةٍ ومهانةٍ يمارسها العدو الصهيوني في المنطقة، وسلسلة هزائم متلاحقةٍ في الوطن العربي وبقية دول العالم الإسلامي؛ ولقد ضاعف من قوة كلّ هذا عجز الحكومات في هذه الدول عن الوقوف بشجاعةٍ لصدِّ هذه التطورات وتطوير أساليب حكمها وسياساتها بما يتناسب ومقتضيات هذه الأخيرة.

أصِل إلى نهاية تعقيبي بالقول إن كلّ ما ورد في الورقتين الممتازتين عن الاستراتيجية الأمريكية الراهنة صحيحٌ، وسنده أدلةٌ وبراهين قويةٌ. إلا أنني أعتقد أن هذه الاستراتيجية الأمريكية الراهنة ليست جديدةً تماماً على الفكر السياسي الأمريكي والممارسات الأمريكية. فالفكر الامبراطوري الأمريكي موجودٌ وناشطٌ في النظام السياسي الأمريكي منذ قرنين أو أكثر على الأقل. وأمريكا الامبراطورية كانت موجودةً ضمن الامبراطوريات العظمى في العالم في القرن التاسع عشر. فخلال ذلك القرن توسعت أمريكا على حساب المكسيك وعلى حساب إسبانيا، وتدخلّت عسكرياً في أماكن كثيرةٍ من العالم، وجابَت أساطيلها محيطاتٍ بعيدةً عنها، فدخلت إلى اليابان وليبيا والمغرب والفيليبين، واشتركت في ممارسة نوع من الاستعمار التقليدي قبل الثورة، ولا ننسى أنها أعلنت أمريكا اللاتينية مجالاً حيَوياً منعت بقية الإمبراطوريات من الاقتراب منه. ومارست الولايات المتحدة مهام تبشيريةً تشهد عليها المؤسسات التعليمية الموجودة في عددٍ كبيرٍ من دول الشرق الأوسط، وهو ما كانت تفعله كل الامبراطوريات الغربية و ماعادت إليه النخبة الحاكمة الآن في أمريكا. ولم تتوقف الولايات المتحدة في أي وقتٍ منذ بدء الحرب الباردة عن شنّ حملاتٍ إعلاميةٍ كانت تقدّم من خلالها القيم الأمريكية في صورٍ براقةٍ مصنوعةٍ في عاصمة السينما في كاليفورنيا من خلال الموسيقى والأكْلات الشعبية.

حدث كل هذا عبر عقودٍ سابقةٍ وليس فقط خلال الأربع أو الخمس سنوات الماضية. أما أمريكا الأصولية البروتستانتية، فهي أيضاً ليست بجديدة، فالمعروف في الممارسات الأوروبية تجاه الولايات المتحدة، وما أدرَكه منذ زمنٍ طويلٍ عبيد أمريكا والمكافحون ضدّ التمييز العنصري، أن الأمريكيين من أصلٍ بروتستانتي أوروبي أنغلوسكسوني أصحابُ القيم الأمريكية وصانعوها ومبتدعوهاً، ولا قيم أخْرى كانَ مسموحاً للأقلّيات ممارستها.

لقد بدأ تطبيق السلام الأمريكي (Pax Americana) في رأيي بعد أفول

الإمبراطورية البريطانية في أوائل الحرب العالمية الثانية. ويقف المرء حائراً ومتردداً أمام صلاحية استعمال هذا التعبير الآن، لأنه يعني الوصول بالهيمنة الأمريكية إلى أقصى حدودها، والوصول إلى الذروة بالقدرة الأمريكية على التدخل في أي مكانٍ في العالم وفي أيّ لحظةٍ، وعن طريق عملاء من الدول ومن الأشخاص أو الجيوش المتعاونة من دون أدنى مقاومة. يفترض هذا التعبير أيضاً أن العالم لا يخرج عن كونه عدداً من إقطاعياتٍ أمريكيةٍ أو دويلاتٍ ناقصة السيادة تأتمر بأمْر أمريكا. أظن أن أياً من هذه الأوضاع لم يتحقّق بعد بدليل عدم قدرة أمريكا على فرض إرادتها بشكلٍ كاملٍ على امبراطوريتها ـ إنْ صحّ التعبير ـ الممتدّة عبر معظم مناطق العالم. الأصح في نظري، أننا مازلنا أمام مرحلةٍ قد تأخذ إحدى صورتين: صورة وضعٍ عالمي مضادٍ للسلام الأمريكي (Anti-Pax Americana) أو وضع عالمي سابقٍ على تحقيق هذا السلام الأمريكي (Anter-Pax Americana) أو اكتماله. لكنّنا لم نصل إلى وضع السلام الكامل الذي يخلو من نقيضٍ له.

ومع ذلك أتفق مع الكاتبين بخصوص ما ورد في ورقتهما عن أن الشيء المؤكّد الذي يستطيع إيقاف السياسة الأمريكية الجديدة أو يشلّ فاعليتها هو تطورٌ سياسيٌ داخليٌ في أمريكا أكثر منه مقاومةً خارجيةً من دولٍ معارضةٍ لفرض هذا السلام الأمريكي. وأتفق أيضاً معهما على أنه في كل الأحوال سيظلّ الشرق الأوسط ميدان اختبارٍ لتطبيق هذا السلام الأمريكي. ففي الشرق الأوسط قد يكتمل المشروع الامبراطوري الأمريكي ومبدأ السلام الأمريكي، لكنْ في الشرق الأوسط قد ينهار المشروع والمبدأ معاً. بمعنىً آخر، لن تكتمل العمارة الأمنية الجديدة التي يطمح الوفاق الثلاثي أو الرباعي أو الخماسي إلى إقامتها في العالم إلا بوضع أساسٍ لها في الشرق الأوسط أولاً.

تعقيـــب (٢)

بول سالم(*)

أنوّه أولاً بهاتين الدراستين القيّمتين اللتين قدّمتا صورةً معمّقةً ودقيقةً للتيارات المتحكمة في إدارة بوش اليوم، أما في تعقيبي هذا فأود أن أركّز على بعض النواحي التي قد تحدّ من نفوذ هذا اليمين أو تُعسّر أو حتى توقف مسيرته، ومن هذه النواحي ما يلي:

أولاً: إن نفوذ هذه التيارات اليمينية متصلٌ بشكلٍ مباشرٍ بوجود إدارة جورج بوش الابن في البيت الأبيض، وهذا الواقع أمام امتحانٍ عسيرٍ في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من هذا العام (٢٠٠٣)، فالناخبون الأمريكيون أصلاً منقسمون بالتساوي تقريباً بين جمهوريين وديمقراطيين، وكان بوش الابن قد خسِر في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠ لولا الأخطاء التنظيمية والتدخلات القضائية، فنال أقلّ من خصمه آل غور في تلك الانتخابات.

مما لا شك فيه أن بوش قد اكتسب شعبيةً قويةً من جراء أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر والحرب على أفغانستان وحتى أوّل مراحل الحرب على العراق. أما الآن فصورته الانتخابية قد تبدّلت جذرياً، فقد تبيّن أن لا وجود لأسلحة الدمار الشامل، وأن الإدارة الأمريكية كذبت على الشعب الأمريكي، وأنه على الرغم من التحضير التفصيلي للحرب على العراق أُهْمِلَت كلّ مشاريع التخطيط لمرحلة بناء السلم في العراق، مما أدى إلى نتيجة أن الولايات المتحدة بحسب الرأي العام الأمريكي قد ربحت الحرب إلا أنها خسرت السلام، كما خسرت أكثر من خمسمئة شابٍ وشابةٍ، وقد تخسر العراق بشكلٍ عام.

يبدو الرئيس بوش من هذه الناحية إما كاذباً أو متهوّراً أو جاهلاً تفاصيل أعمال

(*) مدير عام مؤسسة فارس الإنمائية ـ بيروت.

أجهزته، والتعقيدات السياسية الدولية. ويُضعف كل ذلك من صورته الرئاسية في هذا الموسم الانتخابي. ومن حسن حظّ الحزب الديمقراطي أنه اختار مرشحاً ذا تاريخ في الجيش، وصاحب خبرةٍ طويلةٍ في الشؤون الدولية، وهو ما يقوي من حظوظه في الفوز في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر. وتقول استطلاعات الرأي العام أنه إذا ما جرَت الانتخابات اليوم فسيسقط بوش لصالح جون كيري. إنّ تغيير الإدارة في البيت الأبيض المحتمل لن يبدّل كلياً السياسة الأمريكية تجاه العالم والشرق الأوسط، لكنه بلا شك يُطوّح بمجموعة المحافظين الجدد وحلفائهم المتمركزين اليوم في موقع القرار، ويأتي بمجموعةٍ أخرى ربما لا نعرف قوامها اليوم، وقد تشارك المجموعة الأخرى في بعض المنطلقات لكنها بلا شك ستأتي ببعض وجهات النظر والمقاربات المختلفة، ولاسيّما في ما يتعلق بعلاقة الولايات المتحدة مع أوروبا ومع الأمم المتحدة، وطبيعة علاقاتها وتأمين مصالحها في المجال الدولي.

ثانياً: بالإضافة إلى المتغيّر السياسي الانتخابي المذكور أعلاه، هناك أيضاً المتغيّر الاقتصادي. ونشير هنا إلى الأزمة المالية التي أحدثتها إدارة بوش في السنوات الثلاث الماضية. فنتيجة حسوماتٍ ضرائبيةٍ واسعةٍ للطبقات الغنية، وزياداتٍ كبيرةٍ في الإنفاق العسكري والأمني، انتقلت المالية العامة من حالة فائض في الميزانية إلى حالة عجزٍ كبيرٍ وخطيرٍ يصل إلى حدود خمسمئة مليار دولارٍ سنوياً، أي ما يوازي ٢٠ بالمئة من الموازنة العامة أو ٤,٥ بالمئة من الناتج القومي، وذلك في وضع اقتصادي يصل فيه الدين العام إلى سبعة آلاف مليار دولار أي ما يوازي ٦٥ بالمئة من الناتج القومي. وتشكّل هذه الديون المتراكمة عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الأمريكي، وهمّاً رئيساً عند الشركات والمستثمرين الكبار الأقرباء من إدارة بوش والحزب الجمهوري. فهناك تناقضٌ معروفٌ بين طموح اليمين وكِلْفة تلك الطموحات التي تؤثّر سلباً في الاقتصاد الأمريكي، وتهدّده بالانهيار كما انهارت امبراطوريات طموحة أخرى مثل بريطانيا واسبانيا وغيرها. فتاريخ الحزب الجمهوري اليميني في الولايات المتحدة يتأرجح بين الطموح الامبراطوري وبين الانعزال، وذلك ما يعكس الحسابات المتعلقة بهذا التناقض. إنّ الاقتصاد الأمريكي اليوم قريب جداً من الخط الأحمر حسب عددٍ كبيرٍ من الباحثين والاقتصاديين، الأمر الذي انعكس في تراجع قيمة الدولار، وتعثّر الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة. وقد يدلّ كلّ ذلك على أنه حتى إذا ما استمرّ الحزب الجمهوري في الحكم، فإنه قد تنحسر ظاهرة الهجمة الامبراطورية، وقد تأتي مرحلة انحسار هذه الظاهرة بسبب حساباتٍ اقتصاديةٍ وماليةٍ دائماً تبقى هي الأهم في النظام الرأسمالي النافذ.

ثالثاً: يُضاف إلى هذين المتغيريْن السياسي والاقتصادي متغيّرٌ عسكريٌ،

فالمؤسّسة العسكرية الأمريكية اليوم وصلت تقريباً بعد حرب العراق إلى أقصى حدود إمكانياتها في الوقت الحاضر. إن القوات العسكرية الأمريكية تتألّف من مليون وأربعمئة ألف عنصرٍ نظامي بين جيشٍ وقواتٍ بحريةٍ وجويةٍ ومليون ومئتي ألف عنصرٍ من الاحتياط وذلك على الرغم من تشديد الوزير رامسفيلد على التكنولوجيا والقوة الجوية وغيرها من الأساليب الحديثة. فبيّنت حرب العراق أنه لا بديل بالنهاية من الجيش التقليدي في الحرب.

إن الجيش الأمريكي لا يتعدى الأربعمئة وثمانين ألف عنصرٍ، وهو مستهلكٌ اليوم بشكلٍ كبير، فيوجد مئة وأربعون ألف عنصرٍ منه في العراق، وخمسة وأربعون ألف عنصرٍ منه في الكويت، واثنا عشر ألف عنصرٍ في أفغانستان و٣٢ ألف عنصرٍ في كوريا الجنوبية، مع قواتٍ وبعثاتٍ أخرى منتشرةٍ في أكثر من مئة دولةٍ في العالم. فالحروب التي تتابعها اليوم الولايات المتحدة من حربٍ في العراق وحربٍ في أفغانستان وحربٍ على الإرهاب، تشكّل أول مرةٍ تدخل في تاريخها كله في حربٍ كبيرةٍ بالاعتماد على جيشٍ متطوّعٍ، من دون اللجوء إلى الخدمة العسكرية الإلزامية.

وصل الجيش الأمريكي اليوم إلى حدود انتشاره، وتُسجَّل فيه اليوم أدنى نسب الجاهزيّة العسكرية والمعنويات، وأعلى نسبةٍ من التسيّب وعدم تجديد عقود الخدمة في الجيش وفي الاحتياط. فالولايات المتحدة اليوم غير جاهزةٍ لحربٍ إضافيةٍ إذا ما نشبت في بقعةٍ أخرى من العالم من دون اللجوء إلى التجنيد الإجباري، والإنفاق المالي الكبير، ويواجهها في الأمرين صعوبات إذا لم نقل استحالةً في الواقع السياسي والاقتصادي الراهن، ويدلّ هذا المؤشر العسكري على اصطدام الطموحات اليمينية بحدود إمكانيات المؤسسة العسكرية ومتطوعيها.

رابعاً: هناك احتمالات متعلقة بنتائج حربيْ العراق وأفغانستان، فالحرب على الإرهاب ستظل متأججةً وسهلة التسويق، إلا إذا تمّ القبض على زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن ومعاونه أيمن الظواهري، فإذا حدث هذا تستطيع إدارة بوش إعلان الفوز في هذه الحرب والبدء بالتراجع كما يصعب حينئذٍ استمرار التهويل الكبير بخطر تنظيم القاعدة. أما في العراق فتفتح نتيجتا النجاح والفشل على احتمال تراجع الظاهرة اليمينية الهجومية، فإذا ما فشل المشروع الأمريكي في العراق فشلاً كبيراً، ستُمنى طروحات اليمين الأمريكي وسياساته بخسارةٍ كبيرةٍ شبيهةٍ بخسارته في لبنان في الثمانينيات أو فييتنام في السبعينيات، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الطروحات التدخلية حتى في اليمين الأمريكي ورواج الأجواء الانكفائية.

أما إذا ما نجح المشروع الأمريكي في العراق فنكون قد دخلنا في مرحلةٍ مختلفةٍ

من تاريخ المنطقة تشبه مرحلة الخمسينيات، حيث يقوم حلف بغدادٍ جديدٌ قوامه العراق وتركيا والكويت والسعودية ودول الخليج والأردن ومصر وإسرائيل وغيرها من حلفاء أمريكا في المنطقة، وتستطيع الولايات المتحدة حينئذٍ أن تؤمّن مصالحها عبر هذا الحلف الكبير من دون حاجة اللجوء إلى التدخل المباشر المكْلف والمخْرج. ويؤدي ذلك أيضاً إلى انحسار ظاهرة المغامراتية العسكرية السائدة اليوم بعد ١١ أيلول، وحتى في الاحتمال الثالث الرمادي بين الفشل الكامل والنجاح الكامل، فإنّ استمرار حرب استنزافٍ وفوضى كما كانت الحال في الأشهر الستة السابقة يُعدّ بدوره هزيمةً للمحافظين الجدد وتراجعاً في إقناعية طروحاتهم ومشاريعهم.

نشير أخيراً إلى بعض النقاط الإضافية التي قد تؤثّر في مستقبل المشروع اليميني المتشدّد ومنها ما يلي:

أ ـ نتيجة انتخابات رئاسة الحكومة في بريطانيا في العام ٢٠٠٥: كان طوني بلير الحليف الأوروبي الرئيسي لبوش، ومكّنه من أن يضفي على سياسته الخارجية حداً أدنى من صورة التحالف الدولي. فإذا ما سقط بلير في الانتخابات ـ وهو في تراجعٍ سريعٍ ـ سيجد بوش نفسه حتى في ولايةٍ ثانيةٍ في عزلةٍ شبه كاملة.

ب ـ تعكس سياسة بوش في المرحلة الأخيرة إلى حدٍ كبيرٍ سياسة اليمين الإسرائيلي المتمثلة في آرييل شارون وكتلة بنيامين نتنياهو، فإذا ما حدث أي تغييرٍ جذري في القيادة الإسرائيلية ـ وهي أمام صعوباتٍ عديدةٍ واستحقاقٍ انتخابي عام ٢٠٠٥ ـ فإن ذلك سيؤثر أيضاً في سياسة اليمين الأمريكي في الشرق الأوسط. فلقد انجرّت أمريكا أيام رابين وبيريس إلى دعم مشروعهما. ولّما فاز شارون انجرّت أيضاً لدعم مشروعه، فإسرائيل المؤثر الأكبر في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وأي تغييرٍ في السياسة الإسرائيلية يؤدي إلى تغييرٍ في السياسة الأمريكية.

ج ـ ننتهي أخيراً بإشارةٍ تشبه التمني حيث نقول إنه لو أنّ للدول العربية والمال العربي والجالية العربية أيّ نفوذٍ منظّم في واشنطن، وفي النظام السياسي والإعلامي الأمريكي يصل إلى ٥ بالمئة من نفوذ إسرائيل، لكان واقع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط مختلفاً، ولكنّا اليوم في صدد التخطيط للتأثير في تلك السياسة وليس للتحليل والتكهن والندْب والتنديد.

تَعقيـــب (٣)

فوّاز جرجس(*)

تطرح ورقة الأستاذ هدسون عدة أسئلةٍ نقديةٍ عن خلفيات سياسات الهيمنة التي تتبعها الإدارة الأمريكية الحالية إزاء المنطقة العربية ـ الإسلامية. ويعرض الباحث كيف استطاعت نخبةٌ قاطرةٌ أن تستفيد من ظرفٍ تاريخي استثنائي، وأن تستغلّه، وتعطل ما يسمى بمنظومة (Checks and Balances) الضوابط والتوازانات بين مؤسسات النظام الأمريكي، ولا سيّما ضمن مؤسسة صياغة السياسة الخارجية، وأن تخدِّر الجمهور الأمريكي، وتحاول الإطاحة باستراتيجية العلاقات الدولية للولايات المتحدة، والتي وُضعت أسسها منذ أواخر الأربعينيات من القرن الماضي.

بغضّ النظر عمّا إذا كان ممكناً تسمية الطريقة التي اعتمدتها هذه النخبة بانقلابٍ أو ثورةٍ في علاقات الولايات المتحدة الدولية، فإنها لم تكن قادرةً بالفعل على تنفيذ مآربها، إلا لأنها استطاعت أن تشلّ حركة التوازنات والضوابط ضمن منظومة السياسية الخارجية بمعناها الشامل، وتغييب الوعي الشعبي وتخوينه وتعبئته ضد العدوّ الجديد: «الإرهاب الإسلامي». وعندما سيتم توثيق وتأريخ هذه المرحلة من السياسات الأمريكية بعد حوالى ثلاثين عاماً، فإنّ السؤال الكبير الذي سيشغل الباحثين الأمريكيين سيكون ما يلي: ما الذي يفسرُ هشاشة نظام السياسة الخارجية؟ وكيف استطاعت هذه النخبة اختراق دور مراكز القوى المتعددة وتخديرها وتخويفها وتحييدها؟ وهل المجتمع المدني الأمريكي بهذه الدرجة من الهشاشة والضعف، كي يتمّ الاستهتار به وتغييبه وتدجينه، والانقلاب على المنظومة الديمقراطية والإطاحة بها بهذه السهولة؟

(*) أستاذ الشؤون الدولية ودراسات الشرق الأوسط في جامعة ساره لورنس في نيويورك.

نحاول اليوم استقراء تداعيات الحرب الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب واحتلال العراق. لكنّ قدرة النخبة المحافظة الجديدة على تسويق هذه الحرب المفتوحة في منطقةٍ جغرافيةٍ محدودةٍ تطرح أسئلةً خطيرةً ليس عن ضعف وهشاشة النظم القطرية العربية وافتقارها إلى المشروعية السياسية وعن تجذر الرؤية السلبية، للعربي المسلم في الولايات المتحدة فحسب، بل عن ضعف وهشاشة الضوابط وموازين القوى ما بين مؤسسات النظام الأمريكي، وضمن مؤسّسة السياسة الخارجية أيضاً. لا أشك أبداً في أن الآباء المؤسّسين للولايات المتحدة يقطرون ألماً من قدرة وهيمنة وتسلط الرئاسة الإمبراطورية (Imperial Presidency) على المؤسسات الأخرى، ولاسيّما في ما يتعلق بقضايا السلام والحرب. وتصوروا العواقب إذا ما استلم زمام الرئاسة شخصٌ متواضع الحركة في العلاقات الدولية مثل دبليو بوش، يستلهم قرارته من نخبةٍ تزعم أنها تملك المفتاح السحري إلى جنّة الحقيقة المطلقة.

أشدّد على أهمية الداخل الأمريكي ليس لأهميته الذاتية فحسب، بل لأنّ المعارضة الداخلية الأمريكية هي العامل الرئيس أو حتى العامل الوحيد، كما تختم ورقة مايكل هدسون، التي يمكنها أن تختصرهجمة نخبة المحافظين الجدد في المنطقة العربية ـ الإسلامية وتنهيها. في الوقت ذاته الذي تشدّد الورقة على أن زخم المعارضة الأمريكية الداخلية يرتبط إلى حدٍ بعيدٍ بوجود مقاومةٍ شعبيةٍ في المنطقة العربية ـ الإسلامية ضدّ المشروع الأمريكي. أريد هنا أن أضع ثلاثة أسئلةٍ بالتحديد على طاولة النقاش، وأتمنى أن أسمع رؤية هدسون وردّه عليها:

١ ـ ما الدور الذي لعبته وتلعبه المقاومة العراقية المسلحة، ليس في إجبار الإدارة الأمريكية على تغيير جدول أولوياتها فحسب بل في تأجيج مشاعر المعارضة داخل الولايات المتحدة لمشروع المحافظين الجديد أيضاً؟

٢ ـ ما تأثير ازدياد زخم المعارضة المسلحّة في العراق على الداخل الأمريكي، وبالتحديد على الرأي العام ونخبه السياسة الخارجية، في ظلّ إشكاليةٍ أخرى: غياب مشروعٍ إيجابيٍ للمقاومة العراقية، وإمكانية تعميق الخلافات العراقية ـ العراقية؟.

٣ ـ هل يمكن تجاهل التأثيرات السلبية لهذه المقاومة في الوضع العراقي الداخلي المركّب والمعقّد، وإمكانية سقوط البلد في مستنقع حرب أهلية؟ أم الأهم هزيمة مشروع الهيمنة الأمريكي، حتى وإنْ تطلّبَ ذلك تدمير الهيكل على رأس الجميع بمن فيهم العراقيون؟

يقودني هذا إلى نقطةٍ رئيسةٍ، وهي أن مشروع نخبة المحافظين الجدد ينطلق من أطروحةٍ مفادها: أن العرب لا يملكون الإرادة أو القدرة على الوقوف بوجه المدْحلة

الأمريكية، وأنّ تجربتهم مع النظم العربية، قد أقنعتهم بأن هذه الأخيرة مرعوبةٌ من شعوبها، وتفتقر إلى المشروعية السياسية، وتعتمد على الدعم الأمريكي للبقاء في السلطة، ولا تجرؤ على تحدي الحكومة الأمريكية. أما الرأي العام العربي فلا وجود ولا قيمة له. وتختزله نخبة المحافظين الجدد بالشارع العربي (The Arab Street) وتقارنه في وقت الأزمات والمحن الوطنية مع الثور الهائج الذي سرعان ما يتهالك، ويسقط منهكاً من سرعة الدوران وشدّته، من دون المثابرة أو المتابعة للوصول إلى الهدف المنشود. من هنا لا خوف من هذا الشارع طالما أنه ليس هناك مؤسسات ترعاه وتعبّئه وتنظّمه، كما ليس هناك حاجة إلى أخذ العرب بعين الاعتبار ـ الحكومات تابعةٌ مخترقةٌ وتقدّم الطاعة دوماً ـ في ما يتعلق بإنشاء المنظومة الأمنية الجديدة في المنطقة، أو إجراء تغيراتٍ جذريةٍ في بنية النظم الحالية.

طالما أننا نناقش تداعيات الحرب الأمريكية على العراق، فلنكن صريحين من دون لفٍ أو دوران. لقد انطلقت هذه الحرب من بلدٍ عربيٍ وليس من تركيا أو إيران، وتمّ تحديد قصف الأهداف داخل العراق من بلدٍ عربيٍ آخر وليس من إسرائيل، وتمركزت قواتٌ أمريكيةٌ خاصةٌ في بلدٍ عربيٍ آخر، وقامت بهجماتٍ التفافيةٍ ضدّ القوات العراقية. كما تمّ إمداد القوات الأمريكية بالمؤن من عدّة أقطار عربية. لقد أبحرت البوارج العسكرية الأمريكية في ممراتٍ مائيةٍ عربيةٍ. ولنكن أكثر صراحةً، إذ وافقت معظم الأقطار العربية على المطالب الأمريكية قبل شنّ الحرب على العراق بفترةٍ غير قصيرة، مع أن خطاب معظم القيادات العربية زعم أنه يعارض شنّ حربٍ على بلدٍ عربيٍ شقيق. بل حدثت فجوةٌ خطيرةٌ بين الرأي العام العربي من جهةٍ، و بين الرأي الشعبي في العراق من جهةٍ ثانيةٍ، حيث لم تقاومْ أغلبية العراقيين، أو لم تدافعْ عن النظام السلطوي السابق.

أذكر هذه النقاط لأنه لا يمكن فهم السياسات الأمريكية تجاه العراق، إلا من خلال استيعاب شلل النظام الاقليمي العربي، وتبعية النظم السلطوية القطرية، وعدم فعالية العمل الأهلي. من هنا كيف يستطيع العرب مقاومة هجمة نخبة المحافظين الجدد، والهوة تتسع بين النظم العربية وشعوبها، حيث يسهل اختراق المجتمعات العربية؟! كيف يمكن تحصين هذه المجتمعات وتحريرها ومدّها بالمناعة الضرورية لمقاومة سياسات الاستبداد المحلي والخارجي؟ مايكل هدسون محقٌ في ملاحظة أنّ هناك علاقةً وثيقةً بين ازدياد حدّة المعارضة الداخلية الأمريكية لسياسات نخبة المحافظين الجدد، و بين وجود مقاومةٍ شعبيةٍ فعّالةٍ في المنطقة العربية ـ الإسلامية للمشروع الأمريكي. لكنّ هناك في الوقت ذاته علاقة وثيقة بين قدرة ورغبة

المجتمعات العربية في مقاومة سياسات الهيمنة والاستبداد وبين متانة هذه المجتمعات البنيوية ومناعتها، وفكّ قيودها، واحترام الثقة في خياراتها وقراراتها.

إنّ الطريقة التي تمّ فيها احتلال العراق وما يجري فيه الآن تدلّ بشكل واضح على أن نجاح أو فشل استراتيجية المقاومة الشعبية العربية لسياسات الهيمنة والاستبداد يعتمد أولاً وأخيراً على مناعة المجتمعات العربية وتحررها وفكّ قيودها، وعلى ردْم الفجوة الشائعة بينها وبين نظمها، وبين بعضها البعض.

تعقيــب (٤)

صلاح الدين سليم(*)

أولاً: سألخص تعقيبي في النقاط التالية:

١ ـ لا تقتصر قوة احتلال العراق على ١٣٠ ألفاً من القوات الأمريكية فحسب، بل تشمل حالياً مايقارب ٤٠ ألفاً من القوات البريطانية ومتعدّدة الجنسيات، ومن المتوقع بدء تمركز وحداتٍ من حلف شمالي الأطلسي في العراق بعد تشكيل الحكومة الانتقالية في صيف العام ٢٠٠٤.

٢ ـ تسعى الولايات المتحدة إلى فرض تحولاتٍ سياسيةٍ كبرى على خريطة الشرق الأوسط لخدمة مصالحها الحيوية والأمنية قبل أي اعتبارٍ أخلاقي، و من دون احترام القيم الإنسانية المتعارَف عليها. وقد تحوّل المحافظون باستراتيجية الأمن القومي الأمريكي إلى عقيدة الحرب الوقائية والضربات المسبقة ضد التهديدات المحتملة.

٣ ـ أتفق مع الباحث في أن العالم العربي هو قاعدة انطلاقٍ للشرق الأوسط الجديد، وفي أن الولايات المتحدة تريد اقتلاع منظّمات التطرف في العالم الإسلامي وأسبابها على حدّ زعمها، وإعادة تشكيل البيئة الداخلية لدول الشرق الأوسط الفاشلة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتربوياً، في الشريحة الممتدة من ألمانيا إلى أندونيسيا.

٤ ـ أوافق الباحث على أن القضاء على أسلحة الدمار الشامل في العراق كان مجرّد زعم ظاهري، وخداعاً سياسياً، وفي إقراره بدور بوش في مضاعفة الدعم الأمريكيَ التقليديِّ لإسرائيل، وفي خداع الحكام العرب بخريطة الطريق.

٥ ـ تُوضع سياسة الأمن القومي الأمريكي بواسطة الكونغرس وإدارة الرئيس

(*) مستشار المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ـ مصر.

والبنتاغون والمخابرات المركزية وبعض مراكز البحوث المتخصصة. هذه السياسة تنتمي إلى الراديكالية التي وضع أصولها الفكرية رونالد ريغان، وقد انعكست على قرار غزو العراق الذي اتّخذه المحافظون الجدد، وأيّده اللوبي الصهيوني وإسرائيل، وجماعات الضغط التي تضم شركات البترول والسلاح والإنشاءات.

٦ ـ إن وثيقة بول وولفويتز عام ١٩٩٢ ترفض قيام قوةٍ عظمى منافسةٍ للولايات المتحدة، وتحذّر من نمو اليابان وألمانيا، ولها انعكاساتها الواضحة على وثيقة إدارة جورج بوش لسياسة الأمن القومي للعام ٢٠٠٢.

٧ ـ يشجّع المحافظون الجدد بناء قدرة الردع الإسرائيلية وتطويرها، واستمرار التفوق العسكري والتكنولوجي على دول الطوق العربية.

٨ ـ تضم جماعة «مشروع القرن الأمريكي الجديد»، التي تأسست في العام ١٩٩٧، كلاً من ريتشارد آرميتاج وفرانسيس فوكوياما وريتشارد بيرل ودونالد رامسفيلد وبول وولفويتز وجيمس وولسي.. إلخ ومعظمهم شاركوا في تأسيس «JINSA»، وهي تشجّع استراتيجية الهجوم الوقائي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وإسقاط النظم المعادية أو المناوئة للولايات المتحدة، وضرْب بؤر الإرهاب والمنظمات المتطرفة، كما أنها من موقع السلطة في البيت الأبيض تُجاهر بضرورة إعادة تشكيل البنية الأمنية والسياسية والاقتصادية لمعظم دول الشرق الأوسط.

٩ ـ يصعب في المستقبل المنظور إقامة عراقٍ متأمركٍ ومتحالفٍ مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي كخطوةٍ مرحليةٍ قبل إقامة تحالفٍ أمني يضم الدول السبع والولايات المتحدة كنوعٍ من السيادة المشتركة (Condomenium) تحت قيادةٍ أمريكيةٍ مباشرةٍ على غرار مفوّضيّة الأمن والتعاون في أوروبا، ولاسيما مع معارضة إيران وتحفظات السعودية على هذا التحالف المستهدف.

١٠ ـ تشجّع واشنطن آرييل شارون على المضي في الاستيطان الاستعماري في الضفة الغربية لنهر الأردن، وضرْب بنية منظمات المقاومة الفلسطينية، ويَقبل بوش بإسرائيل كقوةٍ كبرى اقليميةٍ، ويسعى إلى نظام أمنٍ اقليمي جديدٍ على أنقاض النظام الاقليمي العربي، وهو يرفض فعلاً كافة المشروعات العابرةَ للقوميات تحت رايةٍ عربيةٍ أو إسلامية.

١١ ـ إن الدعوة إلى التحول الديمقراطي وليبرالية الاقتصاد وفرض الاعتراف بالجميل لإسقاط طالبان في أفغانستان وصدام في العراق، وبدء الدمقْرطة فيهما، قد أشعلت غضباً عاماً إزاء السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ولا سيّما مع

سفور محاولات الاختراق الثقافي عبر «سوا»، و«الحرّة»، ومجلة **هاي**، ودعاوى «الفوبيا» الإسلامية، وخطط الجمْع بين التحالف العسكري مع الغرب والهندسة الاجتماعية.

١٢ ـ إن استخفاف الولايات المتحدة بأوروبا القديمة، أو الخلافات عبر الأطلسي مبالغٌ فيها، والأدلة واضِحةٌ في البلقان وفي اللجنة الرباعية، ولعلنا نذكر تعاطف شرودر وشيراك مع واشنطن بعد تفجيرات أيلول/ سبتمبر التى صُنّفت كإعلان حرب ضد العالم الغربي المتمدّين، وكذلك تراجع باريس وبون عن إدانة الاستخدام الأمريكي المفْرط للقوة في العراق، وبدء الاستعداد لمشاركةٍ أكثر من قوةٍ أوروبيةٍ أو دوليةٍ في فرض الاستقرار في العراق. ومن دون شكٍ فإنّ الموقف العربي والإسلامي هو الذي يؤدي إلى وهن الموقف الأوروبي، وتظل واشنطن ترى الشرق الأوسط بعيون إسرائيل، أما أوروبا فلا تراه بعد بعيون العالم العربي على الرغم من تعدد مجالات العلاقات العربية ـ الأوروبية ونمو المصالح الاقتصادية الأوروبية في الوطن العربي الكبير.

١٣ ـ ستؤدي إعادة انتخاب بوش إلى مضيّ المحافظين الجدد في مشروعهم للهيمنة على الشرق الأوسط، والذي طرح بعض أفكاره شمعون بيريس في دافوس في العام ١٩٩٥، وإلى تصعيد الحرب على الإرهاب الذي يختلف العالم على مفهومه وتصنيفاته، ثم استمرار المعايير المزدوجة في فلسطين والعراق ونزْع أسلحة الدمار الشامل. وهؤلاء المحافظون الجدد يتحدثون عن نزوع التاريخ الأمريكي إلى منهج التدخل من حرب البربر إلى الفيليبين، إلى أمريكا الوسطى والكاريبي، إلى كوريا وفييتنام ولبنان، والصومال والبوسنة وكوسوفا، وجنوب آسيا حتى هاييتي منذ أيام قلائل، ويدعي هؤلاء اليمينيون الاستعماريون أنه لا أوروبا العجوز، ولا روسيا أو الصين، ولا التحالفات العربية المتاحة في المدى القريب يمكنها التصدي للتدخل العسكري الأمريكي في المستقبل المنظور.

١٤ ـ يعتبر الديمقراطيون العراق نقطة ضعفٍ رئيسةً في سياسة بوش، ويتوقعون خسائر جديدة فيه وفي أفغانستان، ويريدون تقليص الوجود العسكري الأمريكي في بعض مناطق العالم، وإن لم يكن الشرق الأوسط من بينها، وذلك دون خفْض حجم القوّات المسلحة، حتى أن جون كيري يطالب بزيادتها بنحو أربعين ألف جندي بما يحقّق سهولة تبديل القوات في ما وراء البحار. ويَرون أيضاً أنه لن تكون هناك معارضةٌ داخليةٌ أو مراجعةٌ لمشروع الشرق الأوسط الكبير ما لم تكن هناك مقاومةٌ عربيةٌ فعّالةٌ للمشروع أو بعض مشتملاته.

ثانياً: أغتنم الفرصة لأتناول باختصارٍ مشروع الشرق الأوسط الكبير:

١ ـ لما أعلن الرئيس جورج بوش بعض ملامح مشروعه الخطير للشرق الأوسط الكبير، وتكتّم تماماً على الجوانب الأمنية والعسكرية فيه، بدا للوهلة الأولى أنه يركّز على مجالات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي في هذا الاقليم الجيو ـ بوليتيكي الكبير، ويتجاهل قضايا الصراع والنزاعات الأساسية، ويجعل التحول الديمقراطي في أولويةٍ متميزةٍ قبل مصير فلسطين أو العراق أو السودان، أو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. وبدلاً من انعقاد قمةٍ لإنقاذ الشعب الفلسطيني من مخططات تهويد الأرض وإبادة البشر وتهجيرهم، أو إعادة السيادة المنتهكة والاستقلال المغتصب إلى أبناء العراق، أو الحفاظ على وحدة السودان، تدعو واشنطن إلى قمةٍ قريبةٍ لإصلاح التعليم في دول المنطقة تشارك فيها إلى جانب الحكام قيادات منظمات المجتمعات المدنية.

٢ ـ لقد لاحظ الكثيرون، سواء من المثقفين أم بين صفوف الجماهير، أن مشروع بوش يتجاهل عمداً الإشارة إلى الأمة العربية، أو الحديث عن الإسلام الحنيف وقيمه وتعاليمه، وأنه يهدف في خبثٍ شيطاني إلى تشويه مناهج الدراسات الدينية والتاريخ والتربية الوطنية، والانتقاص من إنجازات الحضارة الإسلامية، وتقليل وزن وأهمية اللغة العربية في مواكبة علوم العصر وتقنياته. ويتناسى بوش أن الأمة الإسلامية تكاد تشكل خمس سكان العالم المعاصر، وأن تاريخ شعوبها يمثّل بداية حضارة الإنسان في أرجاء المعمورة، كما أن العرب المسلمين قد صنعوا حضارة البشرية بين القرنين الثامن والرابع عشر الميلاديين، وربما كان قدَر بوش وعذره معاً أن الولايات المتحدة دولةٌ بلا تاريخ، ولم تعرف الاستقلال إلا في القرن الثامن عشر الميلادي، وعانتْ من الحرب الأهلية وويلاتها في القرن التاسع عشر، وقامت على الاستيطان واستيعاب الهجرات التي حرّكتها، و غذّتها الإغراءات المادية المنتظرة في رحاب العالم الجديد. ومع أن الاتحاد الأوروبي لم يلغ الهوية الثقافية والانتماء الوطني في أية دولةٍ من أعضائه، فإن بوش منذ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ يزدري العرب ويخدع حكامهم ويضلّلهم، ويريد إسقاط تراثهم الحضاري وانتماءهم القومي، مثلما يسعى المشروع الخبيث إلى إذكاء صراع القوميات ونزاعات الأقليات، ويكاد ينطق بالتحريض على تفتيت العراق وانقسام كل من السودان، والمغرب والجزائر، والمساس بالوحدة الوطنية لمصر ولبنان والسعودية، ويجري ذلك كله لصالح الصهيونية العالمية، وتحالف شركات البترول والسلاح والاحتكارات متعددة الجنسيات، ولخدمة الهيمنة الإسرائيلية على مقدرات المنطقة العربية كلها.

٣ ـ وتريد أمريكا من قمة الدول الثماني الصناعية الكبرى التى ستنعقد في

حزيران/ يونيو القادم في ولاية جورجيا الأمريكية أن تتبنى هذا المشروع الأمريكي، ثم تأمل واشنطن الحصول على تأييد الاتحاد الأوروبي من منطلق خدمة المصالح الغربية والمغانم المشتركة، إلى جانب توظيف حلف شمال الأطلسي في حماية المصالح الأمنية للغرب في الشرق الأوسط الكبير، ودعْم الحرب الأمريكية ضد قوى الإرهاب والتطرف المزعوم في أرجائه.

٤ ـ وتدّعي الولايات المتحدة أنها تريد التركيز على حلّ مشكلة البطالة في بلاد العرب، وبدء أو تنشيط خطوات الإصلاح الديمقراطي والاقتصادي فيها، وتنشيط المنظمات غير الحكومية، وتشكيل تجمعاتٍ قانونيةٍ وإعلاميةٍ نشطةٍ لمتابعة التحولات السياسية والاجتماعية، والدعم المادي والفني للمراكز المدنية المستهدف إقامتها لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية واحترام سيادة القانون، وحرية الصحافة ومحاربة الفساد، وتحرير كل السياسات الاقتصادية والخضوع التام لاتفاقيات التجارة الدولية. وبعد ذلك يمكن أن يَنشط دور واشنطن كراعٍ للتسويات السياسية في الصراع العربي الإسرائيلي. ويتم هذا والولايات المتحدة تؤكّد أنها لن تجري أية انتخاباتٍ عامةٍ في العراق قبل منتصف العام القادم ٢٠٠٥ بعد أكثر من عامينْ على بدء الاحتلال الآثم للعراق، بغضّ النظر عن المطالبة الملحة لشيعة العراق في استصدار قرارٍ من مجلس الأمن الدولي بإجراء انتخاباتٍ حرّةٍ لاختيار المجلس التأسيسي قبل نهاية العام الحالي حتى ينجز مهمة وضع الدستور التي يتعمد الأمريكيون إعاقتها إلى أطول مدى ممكن، وتتعلّل الولايات المتحدة بضرورة وأسبقية استقرار الأمن أولاً، ثم إجراء إحصاءات سكانية دقيقة، وربما تقْبل تشكيل مجلسٍ للحكماء أو توسيع نطاق العضوية للعرائس المتحركة في مجلس الحكم الانتقالي. ونعرف أيضاً أن زعماء الحكومات الاقليمية في كردستان العراقية قد تشدّدوا أثناء مناقشة مشروع قانون الإدارة الانتقالي في شأن إرجاء قضية أسس الفدرالية إلى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، وطالبوا بحقّهم في تشكيل قواتٍ عسكريةٍ في شمال العراق والتمتع بسلطة رفض القوانين التي تصدرها الحكومة المركزية. وهناك نقاط خلافٍ أخرى شملت مرجعية الشريعة الإسلامية وحقوق المرأة، وبالتالي فقد صدر القانون الانتقالي في بداية آذار/ مارس الجاري مليئاً بالثغرات ونقاط الاختلاف الوشيكة.

٥ ـ وقد ناقش وزراء الخارجية العرب يومي ٣ ـ ٤ آذار/ مارس الجاري هذا المشروع الأمريكي البغيض، ونتائج جولة وكيل الخارجية آلن لارسون الأخيرة في السعودية والأردن ومصر وفلسطين لمحاولة تسويق المشروع، وامتصاص الغضب الحذر الذي أبدته القاهرة تجاه هذا المشروع الاستعماري. وكان الرئيس مبارك قد استنكر بشدةٍ الوصفات الجاهزة المطروحة من الخارج تحت مسمّى الإصلاح،

ومحاولات فرْضها على دول الشرق الأوسط، وأكّد أن برنامج الإصلاح وبنوده يجب أن تنبع من الداخل، ووفق حاجة الشعوب العربية واقتناعاتها، وبالتدرج الذي تحتمله وترتضيه مجتمعاتها، ومع تقدير ظروف وقيم ودرجة نمو المجتمع وتقاليده وجذوره فضلاً عن التركيبة النفسية لشعبه.

٦ ـ ونضيف إلى وجهة النظر الرسمية المصرية، أن هذا التدخل السياسي الأمريكي السافر في شؤوننا الداخلية لا يستند إلى أية شرعيةٍ دوليةٍ أو قانونيةٍ، وينطلق من فكرٍ استعماري يذكّرنا بتاريخ الشرق الأدنى في القرن التاسع عشر الميلادي، وقد استمرأته واشنطن وغالَت فيه بعد أن وقف النظام الدولي، ممثلاً في الأمم المتحدة، عاجزاً عن منْع أو ضبْط التدخلات الأمريكية في الصومال وهاييتي، والبوسنة والهرسك، وكوسوفا، وأفغانستان ثم ذروة الغزو الامبريالي للعراق. كذلك فإن الصمت العربي المشين على ما يحدث في أرض الرافدين، التي زعم بوش الصغير أنه سيجعلها نموذجاً للديمقراطية والرخاء والتنمية المستدامة، قد شجّع الرئيس الأمريكي المراوغ على طرح مشروعه في تطوير واقع الدول العربية ومستقبلها، في الدرجة الأولى لتعميق تحالفاتها مع الغرب أو تبعيتها للولايات المتحدة التي حوّلت بعض مشيخات الخليج إلى محمياتٍ سافرة.

ثالثاً: هل يمكننا أن نتساءل عمن يرفض الوصاية الأمريكية؟

١ ـ تشمل منطقة الشرق الأوسط الكبير في الفكر الأمريكي المعاصر دول الوطن العربي كلّه، وإسرائيل وتركيا، وإيران وأفغانستان وباكستان، ودول آسيا الوسطى الإسلامية، وأُرجّح أن تمتدّ إلى دول القوقاز الجنوبي في مرحلةٍ قريبةٍ قادمة.والمصالح الأمنية والحيوية الأمريكية الرئيسة فيه عديدةٌ ومتنوعةٌ، وفي مقدمتها البترول وأمن إسرائيل، وحرب بوش الإرهابية التي جعلتها واشنطن أساس استمرار وتطوير حلف شمالي الأطلسي وامتداده شرقاً، ثم المنافع الاقتصادية المتنامية عبر تصدير السلع الأمريكية إلى السوق العربية الاستهلاكية الكبرى، واستقطاب الاستثمارات المالية وبخاصة البترودولارية منها.

٢ ـ لا يمكن تشبيه مشروع الشرق الأوسط الكبير بمعاهدة هلسْنكي للعام ١٩٧٥ في أوروبا بمجالاتها الأمنية والسياسية والاقتصادية، وهو يثبت أن واشنطن لم تتعلم من تجارب التحولات السياسية والديمقراطية في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. إن المشروع ينطلق من فكرٍ تآمري على حضارة العرب والمسلمين، ولا يستند إلى مفهوم استراتيجي واضح يربط بين تحقّيق السلام والاستقرار وبين التنمية الشاملة لدول الشرق الأوسط، ويفرض وصايةً أمريكيةً مطلقةً على خطى الإصلاح السياسي

والاقتصادي والاجتماعي فيها. ومن جهةٍ أخرى، فإن الجانب التمويلي للمشروع غامضٌ وغير عملي في ما يبدو، ولعلّنا نذكر أن إجمالي ما رصدته واشنطن لمبادرة الشراكة الأمريكيةَّ الشرق أوسطية لم يتجاوز ١٢٩ مليون دولار منذ العام ٢٠٠٢ وحتى الآن.

٣ ـ والسؤال الذي أطرحه على حضراتكم الآن هو: من ينبغي عليه أن يتصدى لمشروع الشرق الأوسط الكبير وطنياً وقومياً، رسمياً أو من خلال منظمات المجتمع المدني، فكرياً وثقافياً؟.

تعقيـــب (٥)

منذر سليمان(*)

في وطننا العربي شغفٌ كبير يصل إلى حدود الهوس بعصابة ما يسمى بالمحافظين الجدد في الولايات المتحدة. طبعاً يجب التفريق بين الضرورة المعرفية لبحث جذور وخلفيات تكوين هذه المجموعة فكرياً وسياسياً وتنظيمياً بما يلقي الضوء على دورها المتنامي والنافذ في التعبير عن الاستراتيجية الأمريكية الكونية الراهنة، وبين الانغماس برصد كل عبارةٍ يتفوه بها هؤلاء (وما أكثر ثرثرتهم وتصريحاتهم)، واعتبار ما ينطقون به الكلام الفصل في كل موقفٍ تتخذه الإدارة الأمريكية، متجاهلين أن هناك دائماً فجوةً حقيقيةً بين المواقف المستندة إلى الاعتبارات الايديولوجية التي تتقن التحريض الفكري والإعلامي، وبين المواقف المعبِّرة عن القرارات السياسية المتخذة.

لذلك يتوجب توخي الحذر من الاكتفاء بالتفسير والتعريف والمتابعة في رصْد مثل هذه الظاهرة أو غيرها في الولايات المتحدة، دون الانتقال إلى تقديم التصورات والاقتراحات المبنية على التحليل والتفكيك، إذ يبدو أن نخبتنا الفكرية والثقافية قد اعتادت أن تحصر دورها في الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية حول موضوعٍ ما، بالإنتاج الغزير في الاستعراض التاريخي والوصف، وتنأى بنفسها عن الإقدامَ على تقديم الحلول والاقتراحات وافتراض السيناريوهات الممكنة التي تندرج في التفسير والتحليل.

ولا حاجة للتذكير بأن المؤسسات الفكرية أو «خزّانات الفكر» كما يُطلق عليها في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية، تلعب دوراً حيوياً وفاعلاً في تقديم التصورات والمقترحات للقيادات السياسية، والإدارات المتعاقبة حول العديد من القضايا المتعلقة بالشؤون الداخلية والخارجية. ويبدو أن نخبتنا الفكرية والثقافية والإعلامية متَّهمةٌ في الغالب بأنها تتحصَّن في موقعِ انتظاريٍ دائمٍ، وأنّ وظيفتها

(*) محلل سياسي وعسكري واستراتيجي لبناني مقيم في واشنطن.

تلقّي الخطاب الفكري والسياسي والإعلامي الخارجي المعالِج لقضايانا، لتعيد إنتاج خطابها كمادةٍ للردّ والمساجلة، إلى درجة أنّ من يتابع الإنتاج الفكري والثقافي والإعلامي العربي، يُصْدَمْ من ضآلة الإنتاج الذاتي المبادر، قياساً إلى النتاج الضخم الذي يصل إلى حدود التورّم، والذي يعالج ما تلقيه أو تصرّح به النخب الغربية التي ارتضينا لها أن تتسلّل إلى منازلنا، وتجلس إلى موائدنا دون أن يكون لنا الخيار في دعوتها أو استضافتها، وقد يصل الأمر إلى تحديدها ليس لأمكنة جلوسنا فحسب، بل إلى نوع الأطباق التي يمكن أن نتناولها أيضاً.

إن بقاءنا في دائرة التفسير على أهميته، سيبقينا على رصيف الانتظار في محطات انطلاق قطار الأحداث الجارية، فنتخلَّف عن كلِّ الرحلات، فالتفسير بطبيعته ينطوي على أننا نتعامل دائماً مع نص جاهزٍ سابقٍ، ومع حدثٍ مضى أو يمرّ أمامنا. لقد تحوَّلنا إلى مدمنين على متابعة الأحداث وآخر التصريحات وآخرِ التطورات، ندور في حلقةٍ مفرغةٍ، نادراً ما ننتقل إلى حلقة الإسهام في الفعل موظِّفين طاقتنا الفكرية، وخبرتنا الإنسانية بما يخدم قضايانا المصيرية. وهذا نقدٌ ذاتيٌ قبل أن يكون اتهاماً.

من يحكم أمريكا؟ يشير الدكتور هدسون في ورقته إلى أن صناعة قرارات السياسة الخارجية الأمريكية «عمليةٌ معقدةٌ ناتجةٌ عن التفاعل والموازنة بين عددٍ من المؤسَّسات الحكومية وغير الحكومية». بينما يشير الدكتور شعيبي إلى أن «الإدارة الأمريكية الحالية تضم ـ فعلياً ـ ثلاثة تياراتٍ متمايزةٍ وكلها محافظةٌ: تيار اليمين الجديد، تيار المسيحيين الأصوليين، تيار التمامية البروتستانتية».

طبعاً في كلا التوصيفين جوانب منطقية وصحيحة، لكنهما لا يتوغّلان في معالجة السؤال الأهم: من يحكم أمريكا عملياً؟ في توصيف الدكتور هدسون نجد إشارةً إلى التفاعل والموازنة بين مؤسساتٍ حكوميةٍ (وأعني بها بصورةٍ أساسيةٍ السلطتين التنفيذية والتشريعية، بالإضافة إلى البيروقراطية الحكومية عموماً)، والمؤسسات غير الحكومية التي نستطيع استخلاص أنه يقصد بها مؤسسات إنتاج الفكر أو مصانع الأفكار، والتي ترعرع فيها معظم الأشخاص الذين يُطلق عليهم «عصابة» المحافظين الجدد. وفي توصيف الدكتور شعيبي نجد تركيزاً على قاعدة التأييد السياسي والانتخابي للإدارة الحالية المتمثلة بتياريْ الأصولية والبروتستانتية. ويترك الانطباع من خلال الصياغة بأن ما يسمى بالحزام التوراتي أو بحزام الإنجيل (Bible Belt) للولايات المتحدة الجنوبية الأمريكية لا يشملها معاً وكأنه يقتصر فقط على البروتستانتي.

إنّ الأمر الأكثر أهميةً هنا أنه لا يوجد تحديدٌ دقيقٌ لارتباطات وركائز قوّة التيار اليميني الجديد، أبعد من تحديد الخلفية الفلسفية والمواقع الحكومية النافذة لبعض رموزه في إدارة بوش. بينما يشير واقع الأمر إلى أن معظم الوجوه البارزة في إدارة

بوش الابن ليست جديدةً على المسرح السياسي الأمريكي، حيث تعاقبت على احتلال المناصب في الإدارات الجمهورية المتعاقبة، منذ إدارة نيكسون ـ فورد إلى بوش الابن مروراً برونالد ريغان وبوش الأب. فاليمين الجديد هو نفس اليمين القديم ولكنه يُطلّ في حلّةٍ جديدةٍ غير مقيّدةٍ باعتبارات الحرب الباردة وقاموسها الدبلوماسي. فما كانت هذه «العصابة» تقوله وتطرحه في الغرف المقفلة وفي اجتماعاتها الخاصة، أضحى علنياً وأكثر وضوحاً وصفاقةً، إذ لم يعد هناك من كوابح في غياب الاتحاد السوفياتي السابق. وتكشف سياسة الباب الدوّار في الحياة السياسية الأمريكية عن حقيقة تناوب مجموعةٍ محدّدةٍ على الحكم، تتنقل من المناصب الحكومية إلى إدارة الشركات الكبرى أو مراكز الأبحاث، وتعود إلى الحكومة مع قدوم الإدارة التي تتلاءم مع رؤيتها الفكرية والسياسية، ولكنّها تبقى تمثل مصالح الشركات والمراكز.

تعكس إدارة بوش الابن في سياستها واستراتيجيتها الكونية تحالفاً عضوياً بين ما يمكن وصفه بالمثلّث الحديدي، المتمثّل بتلاقي وتقاطع مصالح قطاعات المجمّع الصناعي ـ العسكري وشبكته الأخطبوطية، والمجمّع النفطي، والمجمّع الاستشاري ـ المالي. وتتمثل قاعدة هذا المثلث وضلعه الرئيسي في المجمّع الصناعي الحربي، الذي يقف وراء التنامي المفْرط في حجم الإنفاق العسكري ومشتقّاته، والذي وصلت ميزانيته المباشرة وغير المباشرة إلى نصف تريليون دولار سنوياً. وتشير الإحصائيات التي أعلنها البنتاغون بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣[١]، والمتوفرة على موقع المركز الإلكتروني، إلى أن حجم العقود التي أبرمها البنتاغون مع شركات تصنيع الأسلحة في العام ٢٠٠٢، قد وصل إلى حوالى ١٧١ مليار دولار، وأنّ عقود الشركات الرئيسة الأولى هي على النحو التالي:

ـ لوكهيد:	١٧ مليار دولار
ـ بوينغ:	١٦ مليار دولار
ـ نورثروب:	٧ مليارات دولار
ـ رايثون:	٧ مليارات دولار
ـ جنرال ديناميكس:	٧ مليارات دولار
ـ يونايتد تكنولوجي:	٣,٦ مليار دولار
ـ سيانس أبليكايشن:	٢,١ مليار دولار
ـ تي آر دبليو:	٢ مليار دولار
ـ هيلث نيت:	١,٧ مليار دولار
ـ للاتصالات:	١,٧ مليار

(١) *News Release*, no.034-03 (January 2003).

وصدر مؤخراً تقريرٌ جديدٌ عن مكتب الحاسبات العامة التابع إلى الكونغرس (General Accounting Office «GAO»)[2] يشير إلى عدم التزام البنتاغون بشروط منح العقود للشركات التي تتهرب من تسديد ضرائب الدخل، والتي وصلت إلى حوالى ٣ مليارات دولار. وحدّد التقرير عدد الشركات المخالفة بـ ٢٧,١٠٠ شركةٍ من أصل مجمل الشركات التي يتم التعاقد معها وعددها ٢٢٤,٠٠٠ شركة، تشمل كافة أنواع الشركات من التصنيع إلى الخدمات والاستشارات.

إن التركيز على ارتباط غالبية عصابة المحافظين الجدد بالمصالح الإسرائيلية، أو الحرص على أمن إسرائيل انسجاماً مع توجهاتٍ ايديولوجيةٍ وسياسيةٍ لا يشكّل على الرغم من صحته التفسير الجوهري الكامن وراء التوجهات الاستراتيجية الأمريكية، لأنه متفرع وثانوي، وينسجم مع التوجه الأصلي بتحقيق مصالح وأهداف المجمع الصناعي الحربي. ولم يعد خافياً على أحد أنَّ المجلس الاستشاري للدفاع الذي كان يترأسه ريتشارد بيرل قبل استقالته من رئاسته تحت ضغط الاتهامات بالفساد وتضارب المصالح، لأنه يمثِّل إحدى الشركات التي تتعاقد مع البنتاغون وقبض عمولاتٍ منها (مع كتابة هذه السطور قدّم بيرل استقالته من عضوية المجلس).

ليس بيرل حالةً خاصةً، فترتبط غالبية أعضاء المجلس بعلاقاتٍ عضويةٍ مع شركاتٍ تابعةٍ إلى المجمع الصناعي الحربي. ويُلاحَظ أن إدارة بوش الابن تُعتبر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، أكثر الإدارات الأمريكية اعتماداً على مسؤولين في شركات صناعة الأسلحة والطاقة، حيث يتولى مناصب رفيعةً في إدارته ٢١ مسؤولاً قَدِموا من قطاع الطاقة، و٣٢ من قطاع الدفاع. وساهم هذان القطاعان في تمويل حملة بوش الرئاسية بملايين الدولارات. وتجدر الإشارة إلى أن علاقة بوش الابن بقطاع الطاقة تعود إلى فترة إدارته لشركةٍ خاصةٍ به تُعنى بخدمات الطاقة، عدا عن أنّ نائب الرئيس ديك تشيني انتقل إلى الإدارة من شركة هاليبرتون، ودون إيفانز وزير التجارة كان مسؤولاً في شركة توم براون للتنقيب عن النفط، وكونداليزا رايس مستشارة الرئيس للأمن القومي كانت تحتل منصباً رفيعاً في شركة شيفرون التي أطلقت اسمها على إحدى ناقلاتها، دون نسيان شركة أنرون السيئة الصيت بسبب فضائحها المالية والتي تُعنى بخدمات الطاقة، وساهمتْ بتمويل حملة الرئيس بوش الابن الذي ترْبطه علاقاتٍ حميمةً مع كبار المسؤولين فيها.

أما المجمع الاستشاري ـ المالي فأبرز تجلياته مؤسسة كارلايل التي يتكوّن مجلس

---

(٢) General Accounting Office [GAO], «Financial Management: Some DOD Contractors Abuse the Federal Tax System with Little Consequence,» 12 February 2004.

إدارتها من أبرز الشخصيات التي خدمت في إداراتٍ جمهوريةٍ سابقةٍ، ومن بينهم الرئيس بوش الأب، فرانك كارلوتشي وهو وزير دفاعٍ سابقٍ ونائب مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) سابقاً، وجيمس بيكر وزير الخارجية السابق، وريتشارد دارمان المستشار الاقتصادي السابق لإدارتيْ بوش وكلينتون، وتتقاطع مصالحها مع شركتيْ بكتل وهاليبرتون اللتين حصلتا على الحصّة الرئيسة في عقود ما يسمى بإعادة إعمار العراق.

تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة طرد الأوهام حول تنافسٍ أو خلافٍ بين جناحيْ ما يسمّى بالصقور والحمائم في اليمين المحافظ بقديمه وجديده، فالاختلاف بينهما هو على الأسلوب والتكتيك وليس على الأهداف. ونلاحظ تراجعَ دور ما يسمى بتيّار الواقعية الجمهوري المنسوب إلى بوش الأب وسكوكروفت وباول وانسجامهم التام مع تيار «الصقور». وخير دليلٍ على ذلك مواقف كولن باول الأخيرة التي تبرّر خوض الحرب على العراق على الرغمِ من افتضاح أمر الأكاذيب حول مبرِّرات شنِّها، حيث نجد باول يتصرف كجنديٍ منضبطٍ على ايقاع البيت الأبيض.

ولإلقاء المزيد من الضوء على تغلغل نفوذ المؤسسات الاستشارية المرتبطة مباشرةً بالمجمَّع الصناعي الحربي. يمكن العودة إلى **النيويورك تايمز** بتاريخ ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ حيث نشرت مقالةً تحت عنوان «جيش أمريكا السري من أجل الربح»[٣]، وهي عبارةٌ ملطّفةٌ عن عبارة «المرتزقة الجدد» التي يقصدها الكاتب. توضّح المقالة أن هناك حوالى ٣٥ شركةً أمريكيةً لها ارتباطاتها وشبكتها وفروعها المتعددة الجنسيات، يديرها ضباط متقاعدون بينهم جنرالات. وتُوفّر هذه الشركات الرديفة لشركات تصنيع الأسلحة أو المتعاقدة معها، خدماتٍ يختلط فيها الجانب المدني مع الجانب العسكري، من القيام بمهماتٍ عسكريةٍ مشابهةٍ لما يمكن أن تقوم به القوات النظامية أو التدريب أو المشورة العسكرية والأمنية على النطاق العالمي، ولاسيّما في المناطق التي تشهد غزواً عسكرياً أمريكياً. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة عقود الخدمات التي تقدّمها هذه الشركات تصل إلى حوالى مئة مليار دولارٍ سنوياً.

ومن أبرز الشركات: (MPRI) أو (L-3MPRI) وهي الأحرف الأولى لعبارة: (Military Professional Resources Inc.) وتباهى أحد مسؤولي الشركة هذه بالقول: «يوجد لدى شركتنا جنرالات أكثر مما تحتضنه مكاتب البنتاغون»[٤] وكذلك شركة

---

(٣) Leslie Wayne, «America's for-Profit Secret Army,» *New York Times*, 13/10/2002.

(٤) المصدر نفسه.

فينيل (VINNELL) وهي متفرعةٌ عن شركة نورثروب غرومان، واشتُهِرت بتنفيذ عقود تدريب القوات السعودية منذ العام ١٩٧٥، وشركة دينكورب (DYNCORP) التي لديها حوالى ٢٠ ألف موظفٍ وأكثر من ٥٥٠ مكتباً أو مركزاً على النطاق العالمي، وتتراوح عقودها من تقنية المعلومات والاتصالات والإدارة والتدريب ومكافحة المخدرات، إلى تأمين الصيانة والتصليح للمعدات العسكرية والطائرات، بالإضافة إلى تدريب أجهزة الأمن والشرطة، وهي التي أمَّنت الحراسة الشخصية لحامد كارازاي. ويضاف إلى ذلك شركات كيللوغ براون رووت (Kellogg Brown Root) المتفرعة عن شركة هاليبرتون، وشركة بوز آلان هامبلتون، و(SAIC) و(ICI) ولوجيكوم (Logicon) وغيرها مما لا يتسع المجال هنا لذكره. بل تكفي الإشارة إلى أن تقريراً صادراً عن مركز التحقق من الأمانة والاستقامة في العمل الحكومي (Center for Public Integrity)[(٥)] قد أشار إلى أن وزارة الدفاع الأمريكية قد أبْرمت بين عاميْ ١٩٩٤ و٢٠٠٣ حوالى ٣٠١٦ عقداً مع هذه الشركات، وصلت قيمتها الإجمالية إلى ٣٠٠ مليار دولارٍ، وحصَلت شركتا هاليبرتون وبوزآلان وحدهما على ٢٧٠٠ عقدٍ منها.

وحتى نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ بلغت قيمة العقود التي مُنحت إلى أكثر من ٧٠ شركةٍ أمريكيةٍ، تحت يافطة إعادة الإعمار في العراق وأفغانستان حوالى ٨ مليارات دولار (يوجد قائمة تفصيلية بأسماء الشركات والعقود لمن يرغب بالإطلاع)[(٦)]، وعلى أية حال لقد كانت هذه الحرب باردةً في المركز وحاميةً في الأطراف، حيث حال خطر التدمير المشترك الأكيد دون المواجهة المباشرة بين القطبين النوويين، وساهمت استراتيجية الاحتواء الأمريكية في تغليب المنافسة الاقتصادية والعمليات السرية والحروب المحدودة أو بالواسطة، على التدخلات العسكرية المباشرة. لقد كانت حرب «تحرير الكويت» الاختبار الميداني الأول لمرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ورسم حدود القوّة الأمريكية في التوسّع على حساب انحسار مظلّة النفوذ السوفياتي، وشكّلت الحرب على صربيا الاختبار الميداني الثاني على تخوم روسيا لتأكيد القدرة على التمدد الأمريكي، وإعادة صياغة النظام الدولي.

لقد سرَّعت هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر٢٠٠١ في وتيرة تعزيز الانتشار الأمريكي المستند إلى القوة العسكرية عبر زرع القواعد العسكرية في أرجاء الكرة

---

(٥) International Consortium of Investigative Journalists [ICIJ], «Privitizing Combat, the New World Order».

(٦) «Windfall of War,» < http:// www.publicintegrity.org/wow >.

الأرضية، حيث وصل عدد قواعد أمريكا الخارجية ومنشآتها العسكرية إلى ٧٠٢ قاعدة تضاف إلى ٦ آلاف قاعدةٍ أخرى في أراضي الولايات المتحدة وتوابعها. وتكشّفت حدود عسْكرة المجتمع الأمريكي في الارتفاع المطرد للميزانية العسكرية في وضع تتسابق فيه السلطة التشريعية الممثّلة بالكونغرس على زيادة هذه النفقات، بدلاً من أن تعمل على تخفيضها. ولم تشهد أروقة الكونغرس أيّ ميزانيةٍ عسكريةٍ لم يتم إضافة تمويلٍ إليها، طالما أنّ مشاريع المجمَّع الصناعي العربي مغانم ومكافآت اقتصادية للولايات المختلفة التي يمثِّلها أعضاء الكونغرس. ويتم ذلك عاماً بعد عام على الرغم من التحذير الشهير من مخاطر تمدّد المجمَّع الصناعي الحربي الذي أطلَقه الرئيس آيزنهاور.

لقد باشرت إدارة بوش الابن بالتخلي عن المعاهدات العسكرية التي أُبرِمت خلال الحرب الباردة لوقف سباق التسلح مثل معاهدة (ABM) المضادة للصواريخ، وأطلقت العنان لبرامج تسليحٍ خياليةٍ عبر مشروع الدرع الصاروخي، وتصنيع الأسلحة النووية التكتيكية، ماعدا الاستمرار في برامج تسليحٍ صُمِّمت لمواجهة الخطر السوفياتي رغم انحساره. وانتقلت إدارة بوش الابن من استراتيجية التدخل الانتقائي في الأزمات إلى استراتيجية التدخل الاستباقي.

وفي تقديري أن أخطر ما يمكن أن يقع فيه المحلّلون والمتابعون للشأن الأمريكي، هو المبالغة في تضخيم الدور والنفوذ الصهيوني في إدارة بوش الابن إلى درجة اعتبار أن أمريكا قد اختطِفت من قِبل عصابة المحافظين الجدد الصهاينة على الرغم من إرادتها، من أجل خدمة مصالح إسرائيل في الأمن والتوسع. لا شكّ أن المصالح تتكامل وتتقاطع بين إسرائيل والولايات المتحدة، ولكن لا يجوز الارتهان إلى أوهام اعتبار أنّ الاتجاه الراهن لإدارة بوش الابن تعبيرٌ عن ظاهرةٍ عابرةٍ أو مؤقّتةٍ مرتبطةٍ فقط بردّ الفعل الانتقامي على هجمات أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وليست تعبيراً منطقياً عن مصالح وأهداف حلف المثلّث الحديدي الذي يستطيع توظيف التيارات الدينية الأصولية، وأجهزة الإعلام التي يسيطر عليها أصلاً لخدمة أغراضه. ولا يجوز أن يلْتبس الأمر على البعض بالاعتقاد أنّ الوكيل الاقليمي الإسرائيلي يتحكّم بالمركز الأصل الأمريكي، بل العكس هو الصحيح ومن مصلحة الأصيل والوكيل أن يُلْهوا عرب أمريكا بسراب السعي وراء استبدال الشراكة الإسرائيلية بالشراكة معهم، أو على حساب الشراكة مع وكيل الامتياز المجرَّب.

إن تحقيق الأمن الاقتصادي في مفهوم القوى المتنفّذة في الولايات المتحدة عبر أداة التفوق العسكري الحاسمة، وضمان وضعٍ دوليٍ دائم التأزّم يستحضر بدائل

للخطر الشيوعي البائد هو الهاجس الرئيس. وما الحرب على «الإرهاب» وعلى الدول «العاصية» تحت ستار سعيها إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، إلا الذرائع المعلَنة لتبرير قيادة «رئيس الحرب» دولة الحرب والأمن القومي التي تتدخل عسكرياً في الخارج، وتقوّض الحريات المدنية المكفولة في الدستور في الداخل. إنه مشروع الإمبراطورية الأمريكية الجديدة عبر الحرب المفتوحة الجبهات عالمياً، دون حدودٍ زمنيةٍ أو جغرافية.

وما الحرب الأمريكية على العراق وقبله على أفغانستان إلا مقدمات لركائز مشروع الهيمنة الهادفة إلى التحكم بمفاصل الدورة الاقتصادية العالمية عبر التلويح بالقوة، بدءاً من السيطرة على مصادر النفط والتحكم بانتاجه وتوزيعه وتسعيره والإبقاء على الدولار كعملةٍ تبادليةٍ له، وسيبقى النفط الذي وصل حسب الخبراء المختصين خلال العقد الراهن إلى ذروة الطاقة الإنتاجية (Perkoil) العصَب الحيويَ والعجلة المحرِّكة للاقتصاد العالمي. وكي تتمكن الولايات المتحدة من ضمان تربعها المنفرد على عرش النظام الدولي واستدامة هيمنتها إلى أقصى فترةٍ زمنيةٍ قادمةٍ، تحول دون بروز منافسٍ أو تكتلٍ موازٍ، كانت الحرب على العراق.

ولنتذكر أن قرار النظام العراقي السابق في العام ٢٠٠٠ بالتحول إلى عملة اليورو بدلاً من الدولار في المعاملات النفطية، كان جرس الإنذار المدوّي، وبداية العدّ العكسيّ للإطاحة بنظام عصي على الطاعة والإذعان الكامليْن، فتَح الباب أمام احتمالاتِ خطيرةٍ بأن يتبعه الآخرون. ولكن ساحة الاختبار لاتزال مفتوحةً، فكما كان العراق مهد الحضارة الإنسانية، سيكون العراق المنعطف التاريخي في إعادة صياغة النظام الدولي بما لا يشتهيه أو يتوقّعه أركان دولة الحرب والأمن القومي في واشنطن.

المناقشـات

١ ـ عصام نعمان

أود معرفة رأي الأستاذ هدسون بما كتبه هنري كيسينجر مؤخراً، عن أن العراق دولةٌ أنشئت على غرار إنشاء يوغوسلافيا السابقة لأسبابٍ جيو ـ سياسيةٍ، وأنه لا يمكن توحيده بمؤسساتٍ تمثيليةٍ، لذا سيتجه العراق نحو الأوتوقراطية أو سيتفكك إلى عناصره المكوِّنة. هل رؤية كيسينجر الذي يرتبط بعلاقةٍ مميّزةٍ مع اللوبي اليهودي الأمريكي «إيباك»، وربما مع المحافظين الجدد، مجرد إسهام في إعادة النظر بتقاسم الميراث ما بعد العثماني الذي كرّسته اتفاقية سايكس ـ بيكو؟ أم أنه إسهامٌ في مخطّطٍ جديدٍ يتناول العراق وما هو أبعد من العراق في منظورٍ صهيوني شاروني متجددٍ يرهن تسوية القضية الفلسطينية بتفكيك العراق إلى ثلاث دولٍ، انطلاقاً من أن فرضية شارون تقوم على أن عراقاً قوياً موحّداً سيكون مرشحاً للتحالف مع الأردن بما هو دولة فلسطين في منظوره، وبالتالي فإن تفكيك العراق شرطٌ لضمان سلامة إسرائيل على المدى الاستراتيجي الطويل؟

٢ ـ صباح المختار

أسأل الأستاذ هدسون عما يجب أن تكون عليه ردة الفعل العربية على السياسة الأمريكية؟ وهل يتصور ردود فعلٍ أخرى مختلفةً عن التفاوض الذي يعيد بناء الثقة، أو المقاومة بما في ذلك استخدام القوة ضد المصالح الأمريكية؟

٣ ـ هيثم الكيلاني

كنت أتوقع من بحث الأستاذ هدسون أن يلاحظ التطبيق العسكري والسياسي لما يسمّى بـ «مبدأ بوش» في الحرب على العراق، وأن يلحظ التهديدات الموجّهة إلى سورية ولبنان وإيران بذريعة أسلحة الدمار الشامل، مع أن سورية تقدّمت بمشروع قرارٍ إلى مجلس الأمن باعتبار منطقة الشرق الأوسط خاليةً من تلك الأسلحة. وأود أن

أصحّح ما جاء في بحث الأستاذ الشعيبي عن أن «الإرهاب لم يكن قد ظهر كخطرٍ»، في أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أرادت بعد عملية ميونيخ في العام ١٩٧٢ أن ترصد مفهوم الإرهاب وتحدّد أسبابه، لكن وفد الولايات المتحدة الأمريكية عارض ذلك، واستمرّ معطّلاً لعمل اللجنة الخاصة بأعمال الإرهاب.

٤ ـ إبراهيم يسري

لقد ذكر الأستاذ هدسون أنه يصعب تصور احتمال قيام تحالفٍ دولي في مواجهة الولايات المتحدة، غير أنه قال إن للسياسات الأمريكية الداخلية طريقتها في توليد ضغوطٍ مضادةٍ على الإدارة، في حين أن هناك قوى عليها أن تتبلور في المواجهة، وتبدو لي في سلبيات الوضع الداخلي الأمريكي، وفي قوة الاتحاد الأوروبي عندما يستكمل بناء كيانه، وفي استعادة روسيا لوزنها الدولي، واستكمال الصين برامج التنمية، ودور الحركة الوطنية في الوطن العربي والعالم الثالث إذا ما أحسن تنظيمها وتعبئتها.

٥ ـ علي محافظة

كنت أتمنى لو أن بحث الأستاذ الشعيبي الذي أجاد في بحث الخلفية الفلسفية لليمين الأمريكي، قد تطرق إلى المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، بوصفه التطبيق الفعلي للاستراتيجية الأمريكية. لكن حين يصل الباحثان والمعقّبون إلى سؤال الحلول، فإنهم يطالبون بما يشبه المستحيل، وهو الاعتماد على الشعوب العربية وتنظيماتها العاجزة عن الوقوف في وجه الاستبداد السياسي الداخلي الذي يشكّل انخراط النخب المثقفة في كسره المدخل السليم لمقاومة الهيمنة الأمريكية.

٦ ـ عبد الله ساعف

يبدو أن قراءتنا لخارطة التيارات الفكرية والروحية والسياسية التي كوّنت الاستراتيجية الأمريكية الحالية، تتم وكأن هذه الاستراتيجية نتاج تطورٍ طبيعي واضحٍ ومعروفٍ بشكل مسبقٍ، في حين أننا فوجئنا جميعاً، وفوجئ الأوروبيون قبلَنا، معَ المعرفة بالنقاشات الجارية في الأوساط الأمريكية حول بناء الامبراطورية الأمريكية الجديدة قبل ذلك، بتسارع التطورات. الاستراتيجية الأمريكية الراهنة لا تعبّر عن تيارٍ معينٍ أو عن لقاء تياراتٍ بقدر ما تعبّر عن نزعةٍ داخليةٍ عميقةٍ في المجتمع الأمريكي. ويجب أن نؤكّد الطابع النسبي للوثائق المنشورة حول الأمن القومي بالنظر إلى أنها وثائق علاقاتٍ عامةٍ لا تقدّم أكثر من المعطيات التي تريد الكشف عنها شكلاً، فلا يجوز أن نعطيها قيمةً أكبر من قيمتها الحقيقية.

٧ ـ عبد الوهاب القصّاب

نحن نعلم بأن عملية إعادة رسم السياسة الخارجية الأمريكية قد كانت هدفاً واضحاً للمجموعة الجمهورية في الانتخابات التي أوصلت بوش وحزبه إلى البيت الأبيض، وأن العراق كان مستهدفاً فيها. لكنّ ذريعة العدوان تمّت باسم التوثق من امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وليس «الامتلاك المحتمل» كما جاء في بحث الأستاذ هدسون. إن شرعية ومصداقية مفهوم الاستباق (Preemption) مطرح تساؤلٍ، فهو ليس في طريقة فهم الإدارة الأمريكية له أكثر من «المبادرة في الضرب على النوايا»، ويعتبر انتقالاً إلى الفوضوية في العلاقات الدولية، ولو كانت له مصداقية لتمّ تبرير ما قام به النظام العراقي السابق في شنّ حربين ضدّ جيرانه، فلقد شنّهما انطلاقاً من مفهوم الاستباق. والتساؤل الأخير هو عمّا سيترسب من استراتيجية المحافظين الجدد فيما لو افترضنا خسارة بوش في الانتخابات؟

٨ ـ وميض نظمي

لقد كان بحث هدسون موضوعياً، لكنّ ما استفزّني فيه هو النتيجة التي خلص إليها، في أن الإدارة الأمريكية لم يبق لها أمام انكشاف كذبة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل في تبرير احتلال العراق سوى ادعاء الحرص على بناء عراقٍ ديمقراطي جديدٍ. ليس لدى معظم العراقيين أي غرورٍ وطنيٍ كي يتجاهلوا نهج النظام السابقَ في تغييب السياسة، وفي تدويل قضية العراق وعولمتها، ومن السخف إنكار ذلك في ظل احتلالٍ أمريكي ـ دولي للعراق. إن انعدام ثقة غالبية العراقيين بأمريكا لا يعود إلى الطبيعة الامبريالية للنظام الأمريكي بل إلى الحصار والعقوبات اللاإنسانية التي أفقرت الفقراء، ودمّرت الفئات الوسطى، وحطّمت الهياكل الارتكازية الاقتصادية العراقية. وكان ضحاياها أكثر من مليون عراقي، لاشأن لهم بسياسة النظام، ويشكّل الأطفال أكثر من نصفهم وفق تقدير اليونيسيف في العام ١٩٩٦. وحين سئلت مادلين أولبرايت: هل تستحق السياسة الأمريكية كلّ هؤلاء الضحايا؟ فإنها أجابت بنعم. والمسألة الأخرى تتعلق بإخلاص أمريكا لقضية الديمقراطية، فلتحقق أمريكا حماية الشعب الفلسطيني من السياسات العنصرية العدوانية الصهيونية كي نصدّق نياتها بشأن العراق وغيره.

٩ ـ ناظم عبد الواحد الجاسور

البحثان متناغمان في الأفكار والرؤى من حيث موقع إسرائيل في استراتيجية المحافظين الجدد. ولقد أصاب الأستاذ هدسون عندما أكّد «لو أن الأمور في العراق

قد سارت بعد الغزو الأمريكي كما توقع المحافظون الجدد، لكان ممكناً للعراق أن يصبح أساس العمارة الأمنية الأمريكية للمنطقة كلّها»، إذ لم يتوقع أحد اندلاع أولى عمليات المقاومة بعد ثلاثة أيّام من احتلال بغداد. أختلف مع الأستاذ هدسون كلياً في أن احتلال العراق يمكّن الولايات المتحدة من السيطرة على حقول النفط في شرقي السعودية فيما إذا تفكك نظامها، إذ أن هذه الإمكانية قائمة منذ العام ١٩٩٠ وقبل احتلال العراق، وأتفق معه في تَرجيح ضمّ العراق إلى مجلس التعاون الخليجي. لكن ازدياد المقاومة وإجماع العراقيين على إنهاء الاحتلال يمكن أن يقوّض كلّ أسس العمارة الأمنية الأمريكية للمنطقة.

١٠ ـ ضاري رشيد الياسين

إن طرح عناوين كبيرة مثل «عمارة أمنية» و«إعادة تشكيل الشرق الأوسط» يثير التساؤل عن مدى وضوح معرفة اليمين المحافظ الأمريكي وإلمامه بالبيئة الداخلية لمجتمعات الشرق الأوسط، فلقد اصطدمت هذه المعرفة في العراق بغير ما تصورته.

١١ ـ محمد جمال باروت

من المجدي فهم الاستراتيجية الأمريكية في ضوء نظرية النظم العالمية وليس في ضوء الأفكار، فعملية احتلال العراق في ضوء نظرية النظم لم تتم في التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ بل في سيرورة عمليةٍ معقدةٍ امتدت من العام ١٩٩١ ووصلت إلى ذروتها في العام ٢٠٠٣ في إطار عالم مابعد الحرب الباردة. وهي على وجه الضبط سيروة التحول من النظام الدولي الراهن الذي تقوم وحدته الأساسية على الدولة ـ الأمة إلى مابعده من نظام عالمي معولم مافوق قومي شديد الاحتمال، لم يكن تحطيم العراق واحتلاله سوى نقطة ارتكازه. ولا تكمن قوةّ المحافظين الجدد في قوة أفكارهم بل في تعبيرهم عن هذا الميل الموضوعي الامبراطوري أو الامبريالي الجديد بإرادويةٍ راديكاليةٍ. واحتلال العراق مجرد فاصلةٍ دراميةٍ حاسمةٍ في تغيّر النظام الدولي الراهن إلى ما بعده.

١٢ ـ بهجت قرني

تكمن أهمية هذين البحثين المتميزين في أنهما يتعدّيان التحليل السطحي للسياسة الخارجية الأمريكية إلى محاولة اكتشاف دعامتها في العقل السياسي الأمريكي. هناك إلحاحٌ على الحتمية العدوانية الأمريكية، تدفعنا طريقته إلى الاستقالة من أيّ فعلٍ لتغييرها لكن يجب تفنيد هذه الحتمية بالحقائق التالية: إن هناك مدرستين في السياسة الخارجية الأمريكية هما مدرسة التوسع والتدخل ومدرسة الانكفاء والانعزال، وأن ما

حدث هو أن المدرسة الأولى قد أحرزت بعض الانتصارات، وأن تحليل مضمون الحملة الانتخابية بين بوش وآل غور يبيّن أن السياسة الخارجية لم تشكل أبداً بنداً أساسياً في جدول أعمالها، وأن الإدارة الراهنة قد أهملت في شهورها الأولى الشرق الأوسط. التساؤل إذاً عن كيفية إحراز جماعة المحافظين الجدد هذا النصر المبين؟ وبالتالي قد يكون من المفيد لأسلوب عملنا أن نميّز بين الثابت والعارض في السياسة الخارجية الأمريكية، وان نتبع أسلوباً سياسياً علمياً لمقاومة السياسة الأمريكية الراهنة، فلم تكن هذه السياسة حتميةً بالضرورة.

١٣ ـ سالم توفيق النجفي

تعبّر دراسة الشعيبي عن قدرٍ كبيرٍ من الفهم الفكري والواقعي للاستراتيجية الأمريكية بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. لكن ما استوقفني في تحليله هو تصوره عدم قدرة تيار المحافظين الجدد على الإبحار طويلاً في عالمٍ من الاقتصاد الحر، وأعتقد هنا أن العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة تقوم فيّ إطار النظام الرأسمالي الجديد على مبدأ «احتكار القلّة» من خلال منظومة الثماني. ويقوم هذا المبدأ على أن التماثل في المبادئ والأفكار والمتضمنات الاقتصادية يقتضي وجود نسقٍ يعظّم المنافع ويقلّل احتمال اختراق المجموعة من أطراف خارجية غير رأسمالية. ومن هنا فإن إدارة الولايات المتحدة لاقتصاد العالم تقتضي منها فرض مبادئها وتطبيق سياساتها. ووفق نظام المجموعة ليس هناك في المدى المنظور أقل تقديرٍ في تأرجح مسألة «الأحادية» في السياسة الدولية كما تصورته ورقة الشعيبي.

١٤ ـ أحمد نجيب الشابي

إن البحث القيّم الذي قدّمه الأستاذ هدسون اكتفى بالعامل الإيديولوجي، ولم يلقِ بشكلٍ كافٍ الضوء على العوامل الكامنة في المجتمع الأمريكي التي احتضنت تيار المحافظين الجدد، وسمحت له بالتحول من معاهد البحث إلى سدّة الحكم. فلقد انكشفت كل ذرائع الحرب على العراق عن فضيحة، مما يعني المساءلة عن أسبابها الحقيقية. ويكمن ذلك في منهج التنمية المندمجة العراقي الذي يقوم على القطاع العام، وفي سعيه من الناحية الجيو ـ استراتيجية إلى بناء قوةٍ فعليةٍ تقلّص اختلال توازن القوى بين الدول العربية وبين إسرائيل. وكنت أتمنى أن تخصّص ورقة الأستاذ هدسون للبترول أكثر من السطر الواحد التي أشارت إليه، فيمتلك العراق اثني عشر بالمئة من المخزون العالمي للنفط، وتقدّر مدة استغلال نفطه بمائة عام، وتستورد الولايات المتحدة نصف استهلاكها من الطاقة، ويعتمد ربع استهلاكها على نفط

الشرق الأوسط. وفي هذا المنظور تتضح الأهمية الاستراتيجية للتحكم بأسعار البترول عن طريق إخضاع مصادره في الشرق الأوسط إلى السيطرة العسكرية والسياسية الأمريكية المباشرة. إن العوامل الاقتصادية والجيو ـ سياسية هي التي تساعدنا على التمييز بين الثابت والمتغيّر في السياسة الخارجية الأمريكية.

١٥ ــ الياس مطران

إن سياسة رسم نظامٍ عالمي جديدٍ راسخةٌ في السياسة الأمريكية ـ البريطانية منذ وقتٍ طويلٍ، ولم تكن إعَادة رَسم خارطة أوروبا، وإدماج دول أوروبا الشرقية في المنظومة الأمريكية الجديدة سوى من عناصر ذلك. إن نظرة الولايات المتحدة إلى نظم الشرق الأوسط ليست مرتبطةً بحلقةٍ ضيّقةٍ حول جورج بوش بل باستراتيجية هيمنةٍ متكاملةٍ.

١٦ ــ حامد الحمود

أختلف مع الأستاذ هدسون في أن حديث المحافظين الجدد عن الفساد والاستبداد والظلم والفقر في الوطن العربي، من دون أن يعني ذلك أني أتفق مع رؤيتهم، هو شيءٌ لا يُنكَر في الواقع العربي، بل إنا قد نضطر كشعوبٍ عربيةٍ إلى شحذ دعم تلك الدول الأجنبية للضغط على حكوماتنا بغية إجراء تغييراتٍ جذريةٍ في العلاقة ما بين الحاكم والمحكوم. ولا أتفق مع تقدير هدسون في أن عملية الديمقراطية أشد صعوبةً بكثيرٍ مما توقعه الأمريكيون، وأن عمليات التدخل العسكري الأمريكي لم ينتج عنها حركة جيّدة للدمقرطة في البلدان المجاورة، بدليل زيادة المسموح في الحرية في دول المنطقة. من يعتقد أن العراق لم يتحول إلى عراقٍ ديمقراطي سيصاب بخيبة أملٍ، لكن من يعرف عقود الظلم وطبيعة التكوينة الإثنية العراقية سيقدّر كثيراً ما أنجزه العراقيون حتى الآن. إذا كان اهتمامنا مقصوراً على رفض الاحتلال الأمريكي دون فهمٍ لظروف العراقيين أو دعمٍ لهم فالأجدى بنا أن نتركهم على الأقل ليبنوا بلدهم.

١٧ ــ سعد فتح الله

هناك ثوابت عديدة تحكم السياسة الخارجية الأمريكية، لا تتبدل مع تبدل الحزب الذي يصل إلى البيت الأبيض. ومن هنا فإن رهاننا يجب أن ينصبّ على اللجوء إلى المقاومة المسلحة بعد استنفاد الوسائل السلمية في إخراج المحتل، من دون إهمال أن سياسات النظام السابق مع مصالح أمريكا في المنطقة مسؤولةٌ عن حالة الاحتلال.

١٨ ـ ثامر كامل الخزرجي

إن لجوء أمريكا إلى الغزو العسكري يكشف عن أن وسائل هيمنتها بالطرق الاقتصادية في عملية العولمة لم تكن كافيةً أو فاعلةً، ويدحض ذلك أبدية النظام الرأسمالي، ويبرز تباينات ثالوثه الامبراطوري، فالقوة العسكرية الأمريكية عبارةٌ عن امتصاص فائض المجتمعات الأخرى، ولاسيما في الدول الغنية في الثالوث والدول النفطية، ولكنّ نجاحها السياسي في العراق المحتل محكومٌ بكثيرٍ من الشكوك إن لم يكن بالإخفاق التام.

١٩ ـ محمد جواد علي

ليس مشروع الشرق الأوسط الكبير سوى محاولةٍ لملء فراغ حضاري مزعوم في المنطقة، يهدف إلى قلب أوضاع الوطن العربي، بما يفكّ الإسلام عن دوله وثقافته، وتذويب الفكرة القومية وإقصاء الفكرة الإسلامية، ومحاصرة النظام العربي في الهيمنة الإسرائيلية.

٢٠ ـ كمال خلف الطويل

هناك مبالغةٌ شديدةٌ إلى درجة الأسطورة في أهمية المحافظين الجدد في معمار اليمين الأمريكي. فليسوا أكثر من الذراع التنفيذي بينما يتمثّل الأساس في اليمين التقليدي المتشدّد، الذي كان ملجوماً خلال الحرب الباردة، بفعل الرادع السوفياتي وحركة العالم الثالث. وصل هذا اليمين إلى السلطة في العام ١٩٨٠، وأوصل الاتحاد السوفياتي إلى حافة الإفلاس فالاندثار. اليمين الجديد هو العماد الايديولوجي، بينما اليمين المسيحي هو القاعدة الانتخابية، واليمين اليهودي هو الرافعة المالية الأساسية. المؤسّسة الحاكمة صهيونيةٌ بالمعنى الجيو ـ سياسي، ولم تكن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر إلا ذريعةً لإخراج الخطط من الأدراج. وبغياب الرادع في المنطقة فإن هذه المؤسسة تستبيحها. هذه هي الحقيقة.

٢١ ـ أحمد مالكي

تمفصلت الورقتان في السعي إلى استكشاف الأسس الفكرية للمفهوم الأمريكي للسلام، كما تمّ إظهاره بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وإن اختلفتا من حيث حجم التفاصيل والتدقيق. ولقد استرعى انتباهي استخدام هدسون لمفهوم «الثورة» التي أحدثها المحافظون الجدد في السياسة الخارجية، إذ تحيل «الثورة» على القطيعة، بينما لا تتعلق «ثورة» المحافظين الجدد بحسمٍ قطعيٍ صارمٍ بقدر ما ترتبط

بإعادة بناء منهجياتٍ متباينةٍ في الدرجة مع ما كان سائداً. ولقد أسعفها في ذلك انهيار المنظومة السوفياتية، وأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وتطورات المسألة العراقية. وبخصوص ورقة الشعيبي فقد أولت العراق موقعاً محدوداً في تحليلها، وكان يمكن اختصار شقّها النظري على أهميته، لصالح الشقّ الخاص بالعراق كساحة عمليات. ولقد لفت نظري إحالة مقارنة الباحث بين الحالتين العراقية واليابانية، وأعتقد أن عناصر القياس الكثيرة، غير متوفرة في المثالين.

٢٢ ــ عبد الوهاب حميد رشيد

يشير التحليل إلى أن المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية يفتقدون إلى الرؤية الواقعية، في غياب الربط بين الديمقراطية الليبيرالية وبين البيئة المستهدَفة، فهل يريد المحافظون الجدد لبلدان الشرق الأوسط الديمقراطية أم الليبيرالية الاقتصادية؟ إن هناك غياباً بين الشرح النظري لرؤى المحافظين الجدد وبين الواقع العملي للمخططات الأمريكية. هل هناك تغيير في الاستراتيجية الأمريكية؟ أم أن تعميق الهجمة يتصل بتدهور جبهات التحرير في الدول الأقل نمواً، وفي عدادها الوطن العربي؟ وحول ما ذكره الأستاذ الشعيبي في شأن النظم، فإن الأمر يتطلب سرعة الإصلاحات الداخلية بدلاً من انتظار البديل الأمريكي. الحل غيبيٌ لدى الباحث، ويقوم على أن تيار المحافظين الجدد لن يستطيع الاستمرار، وكأنه من النوع الذي لا يستطيع الاحتفاظ بالسلطة. لكن هل يعملون خارج إرادة النخبة الرأسمالية الحاكمة؟

٢٣ ــ محمد دلبح

أود أن أضيف إلى بحث الشعيبي أنّ المحافظين الجدد كما كان الحال مع ليفي شتراوس، يكنّون عداءً مكشوفاً ومقصوداً للنظرية الماركسية بما تحمله من دعوةٍ عمليةٍ إلى التغيير الاجتماعي حيث يرَوْن فيها خطراً على استقرار المجتمع. وعلى الرغم من الأصول التروتسكية لبعضهم، والتي كانت نافذةً في القطاع اليهودي الأمريكي في الثلاثينيات من القرن الماضي، فإنهم أقرب في انتمائهم وطروحاتهم وحركتهم الفعلية إلى أن يكونوا صهاينة، فشتراوس كما تشير كافة الكتابات حوله، يتحدر من عائلةٍ ألمانيةٍ يهوديةٍ محافظةٍ، وكان متحمساً بشكلٍ مبكّرٍ للحركة الصهيونية، ولم يسعَ في أي مرحلةٍ من مراحلِ حياته لإخفاء التزامه بالصهيونية كحلّ الخلاص لـ «المسألة اليهودية»، بل عمل دائماً كمحرّضٍ علني وصاحبٍ للبرنامج الصهيوني. ويرى بعض الباحثين في تعلق شتراوس بالصهيونية بأنه الإطار المناسب لكل تفريخاته السياسية التي تشمل ما يطلق عليهم في واشنطن بعصابة الـ «٢٥» داخل وخارج إدارة بوش،

معظمهم من اليهود الذين يمارسون نفوذهم حالياً داخل إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش على صعيد السياسة الخارجية. وكما يقول الصحفي في صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية آري شافيت فإن هؤلاء يدفعون بوش إلى تغيير مسار التاريخ .

ترتبط تلك المجموعة بعمقٍ بارتباطاتٍ فلسفيةٍ وبالتواطؤ السياسي بشأن حروب المخابرات. وتمتد بشكلٍ شبكي سري ومُحكَم وتآمري عبر البيت الأبيض بحكومته الحالية وحكوماته السابقة، ووزارة الخارجية، ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) ومجلس الأمن القومي ومراكز المعلومات والأبحاث اليمينية المحافظة، ومجالس إدارات الشركات الأمريكية الكبرى بما في ذلك شركات الطاقة وتكنولوجيا الحرب المرتبطة بواشنطن. وبالفعل فإن كل اللاعبين هم أعضاء في هيئات التخطيط مثل مجلس العلاقات الخارجية وأمريكان إنتربرايز. وكثيرون منهم مذنبون مدانون، فخمسة أشخاصٍ منهم كانوا مشاركين مباشرين في عملية إيران ـ كونترا، وكلهم تبنّوا خلال مجرى حياتهم المتشابكة سياسات امبريالية تتعلق بحروب وقائية وغزو العراق وإيران وتجزئة السعودية ودعم متعنت للكيان الصهيوني وتطويق واحتواء روسيا والصين.

وإلى الذين لا يملون من نفي وجود فلسفة المحافظين الجدد، وأنه ليس لهم تأثيرٌ في السياسة الخارجية الأمريكية، فإنهم قد قادوا حتى صيف ٢٠٠٣ حركتهم باعتزازٍ ضد اليمين التقليدي المحافظ داخل الحزب الجمهوري والأجنحة اليسارية والليبرالية داخل الحزب الديمقراطي والمجتمع الأمريكي التي تشكّك في الحكمة من غزو العراق.

٢٤ ـ مايكل هدسون (يرد)

أقدر كثيراً التعقيبات والمداخلات التي تمّت على ورقتي. ولا أستطيع أن أرد على جميع النقاط المحدّدة التي تناولتها، لكنني أود أن أقدم الرد العام التالي:

ـ لقد تعرّض معقبون عديدون لتأكيدي بأن المحافظين الجدد قد نفّذوا «ثورةً» فعليةً في السياسة الخارجية الأمريكية، وذهبوا إلى أن ثمة ميلاً تاريخياً امتد طوال القرن العشرين نحو هيمنةٍ وامبرياليةٍ أمريكيةٍ وأن النشاطات (الأمريكية) الأخيرة تمثل مجرد مثلٍ آخر ـ وإن يكن أكثر تطرفاً ـ على ما كانٍ يجري من قبل. وبينما لا يشك أحد في الصعود المطّرد للقوة الأمريكية طوال القرن الماضي، فإنني أذهب إلى أن المحافظين الجدد الذين هيمنوا على إدارة بوش الثاني قد مزّقوا المقاربة الرئيسة السابقة. فهم يفضّلون القيام بعملٍ استباقي ـ وحتى بعملٍ عسكري وقائي ـ على استخدام المذاهب الأمنية الأقدم التي كانت تعتمد على العزلة الجغرافية، ثم على الاحتواء،

وفي النهاية على الردع النووي. كذلك فإنهم فعلياً تخلوا عن الالتزام الأمريكي السابق بالتعاون المتعدد الأطراف، مفضّلين مبادراتٍ انفرادية تُتخذ إلى حدٍ كبيرٍ من دون مشاوراتٍ سابقةٍ مع الأصدقاء والحلفاء التقليديين.

ـ لا أجد معقوليةً في الحجة التي تذهب إلى أن الفيلسوف السياسي الراحل ليو شتراوس قد أسّس جيلاً من الأتباع يربطهم الالتزام الايديولوجي المذكور آنفاً بالعمل العسكري الانفرادي والاستباقي. فلقد كان شتراوس فيلسوفاً جاداً تجلّى نفوذه الكبير في ميدان الفكر السياسي المعياري أكثر منه في تحليل سياسة الأمن اليومية.

ـ على الرغم من أن البنية المحافظة الجديدة للأخطار التي يواجهها الأمن الأمريكي قد تشكلت قبل سنواتٍ من ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. فإن أحداث ذلك اليوم سيطرت على تفكيرالمحافظين الجدد وبلغت بنفوذهم الذروة. واليوم فإنني أذهب إلى أن مقاربة إدارة بوش التي تعتمد على العضلات مقاربةٌ مدفوعةٌ بميلٍ تاريخي نحو الامبريالية بدرجةٍ أقل مما هي مدفوعةٌ بالانفعالات المزدوجة من الشعور بالخطر والخوف. أما الإصرار على أن السياسة الأمريكية تسوقها أساساً الرغبة في السيطرة على أسواق الشرق الأوسط فيعني أن ننسى بعداً مهماً في عملية صنع السياسة.

لقد أيّد الأمريكيون قيام الإدارة بشنّ ثلاث «حروبٍ» ـ الحرب على الإرهاب بوجهٍ عام، والحرب في أفغانستان، والحرب في العراق ـ بسبب خوفهم من عدوٍ من نوع جديدٍ: «شبكات الإرهاب» العابرة للقوميات، وغير الخاضعة لدولةٍ، وغير القابلة للردع أو الاحتواء. واليوم فإن الرأي العام الأمريكي يتساءل «هل نحن أكثر أمناً مما كنّا عليه قبل ١١ أيلول/ سبتمبر؟ وتردُّ إدارة بوش: «نعم، لكننا لا نزال نواجه أخطاراً». وترد المعارضة في الحزب الديمقراطي: «لا. فعلى الرغم من (وفي الواقع بسبب) محاولات إدارة بوش، نحن اليوم أقلّ أمناً». وهم يشيرون إلى النتائج الفوضوية والشاملة لتغيير الحكم بالقوة في العراق وأفغانستان، ويشيرون إلى إخفاق إدارة بوش المثير للنفور في البدء مجدداً في بذل الجهود الدبلوماسية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإغفالها الواضح لمعاناة الشعب الفلسطيني. وهم يدركون أن القمع الإسرائيلي المستمر للفلسطينيين حافزٌ ضخمٌ للمشاعر المعادية لأمريكا في أنحاء العالمين العربي والإسلامي، والذي يسهم بعضه ـ على الأرجح ـ في القدرات الإرهابية المعادية لأمريكا.

ـ إلى أن جرَت مغامرتنا الأخيرة في العراق لم تكن الولايات المتحدة قد هيمنت في الشرق الأوسط على غرار المشروعات الامبريالية القديمة لكلٍ من بريطانيا وفرنسا. فلم يسبق أن كانت لنا مستعمرات أو كان لنا مندوبون سامون. إن نفوذنا غير مباشرٍ

أكثر مما هو مباشر. وأثناء فترة القطبية الثنائية في السياسات العالمية كانت قوة الاتحاد السوفياتي توازن الهيمنة الأمريكية وتحدّ منها. مع ذلك فإنه يمكن الذهاب إلى أنّ النفوذ الأمريكي اليوم ـ في حقبة عولمةٍ تسيطر عليها الولايات المتحدة وحدها ـ أكثر انتشاراً من نفوذ الامبراطوريات الأوروبية الكلاسيكية. إذ يكاد ألا يكون هناك حكومةٌ عربيةٌ لا تلتزم بصورةٍ جوهريةٍ اليوم بخطوطٍ أمريكيةٍ هادية، فالقوّات الأمريكية موجودةٌ في معظم البلدان العربية. ولا تملك الحكومات العربية ـ كل على حدةٍ أو جماعياً ـ أيّ تأثيرٍ في واقع الأمر في المبادرات العسكرية والسياسة الأمنية في الفترة الأخيرة. من هنا يمثّل احتلال إدارة بوش للعراق بدايات عودةٍ بالمعايير التاريخية إلى النموذج الامبريالي القديم، أما إذا كان هذا الاحتلال سينجح فأمرٌ آخر. إنما هناك (من وجهة النظر الأمريكية) خطرٌ من أن يُولّد سلوكنا في الفترة الأخيرة مقاومةً مستدامةً وواسعةً ـ وهو أمر نجحنا إلى حدٍ كبيرٍ في تجنبه خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، نظراً إلى استخدامنا قوةً «رقيقةً» أكثر منها «صلبة».

ـ إذا كانت الحكومات والنخب السياسية في العالم العربي تودّ أن تؤثر في مسار السياسة الأمريكية باستخدام طرقٍ غير القوة والعنف ـ وهو مجالٌ تملك الولايات المتحدة فيه تفوقاً كبيراً ـ فيجدر بها أن تدرس بعنايةٍ كيف تُصاغ السياسات الشرق أوسطية. فمن قبيل الإفراط في التبسيط وضع كلّ شيءٍ تحت عنوان «الأمريكيين». والحقيقة أن عملية السياسة الأمريكية معقدةٌ للغاية، وتتيح نقاط دخولٍ كثيرةٍ إليها. وعلى الرغم من الهيمنة الراهنة من جانب شبكة المحافظين الجدد، فإن ثمة خطوطاً كثيرةً للمنافسة والنزاع: ديمقراطيون ضد جمهوريين، جمهوريون من التيار الرئيسي الليبرالي والمحافظ ضد محافظين جدد، مسيحيون ليبراليون ضد مسيحيين أصوليين، وزارة الخارجية ضد البنتاغون (وزارة الدفاع)، وكالة المخابرات المركزية (سي. آي. إيه) ضد البنتاغون ووزارة الخارجية، الضباط العسكريون في بزّاتهم الرسمية في البنتاغون ضد رؤسائهم المدنيين من المحافظين الجدد، مصانع أفكار في اتجاه المحافظين الجدد ضد مصانع أفكارٍ ليبراليةٍ نسبياً، اختصاصيون أكاديميون بشؤون الشرق الأوسط ضد «خبراء بشؤون الإرهاب»، مطبوعاتٌ ليبراليةٌ ويساريةٌ ضدّ مطبوعاتٍ للمحافظين الجدد، جماعات ضغطٍ (لوبي) لقطاع «الأعمال الكبرى» ذات مصالح في البلدان العربية ضد جماعات الضغط الموالية لإسرائيل، ليبراليون يعارضون سياسات شارون ضد أصحاب الجناح اليميني الذين يؤيدون هذه السياسات، هذا إذا ذكرنا التقسيمات الأكثر أهميةً فحسب. فكم يوجد من مراكز الدراسات الأمريكية أو خبراء الشؤون الأمريكية في الشرق الأوسط؟ ليس الكثير.

ـ من المحتمل أن يملك المحافظون الجدد وحلفاؤهم من الموالين لإسرائيل

مخططاً استراتيجياً كبيراً لتفكيك الدول العربية الأقوى إلى دويلاتٍ صغيرةٍ تسوّقها تقسيماتٌ عرقيةٌ وطائفيةٌ بدائية. هذه رؤيةٌ اكتسبت شرعيةً من قِبل مجموعةٍ صغيرةٍ من المتخصصين الاستشراقيين بشؤون الشرق الأوسط الذين لا يمثلون ألوان الطيف الواسعة لدارسي الشرق الأوسط الأكاديميين الأمريكيين. وهؤلاء ربما يحلمون بإقامة «حلف بغدادٍ» جديدٍ. ولكن هذا لا يعني أنهم سينجحون. لقد تغيّرت كثيراً مجتمعات المنطقة وشعوبها منذ القرن التاسع عشر، وقد لا تكون مهيأةً للإذعان إلى هيمنةٍ استعماريةٍ جديدةٍ مباشرة. وبالإضافة إلى هذا، ليس واضحاً بأي حالٍ أن المتطرفين من المحافظين الجديد سيستمرون إلى ما لا نهاية في السيطرة على السياسة الأمريكية.

ـ لقد برز العراق كحالة اختبارٍ حرج. فإذا ما نجحت الولايات المتحدة في إقامة حكم ليبرالي «معتدلٍ» فإنها يمكن حقاً أن تصلح ملهمةً لتغييرٍ ليبرالي في أماكن أخرى من المنطقة. أما إذا ما فشلت فسيبقى الباب مفتوحاً للتراجع وظهور القوى المتطرفة ذاتها على وجه التحديد التي تدخلت الولايات المتحدة أصلاً لقمعها.

٢٥ ـ عماد فوزي شعيبي (يرد)

سأعطي بضع ومضاتٍ في إطار ما طُرح. في ما يتعلق بالامبراطورية الجديدة أو غير الجديدة، أتفق مع مكسيم رودنسون بأن كل دولةٍ ذات نزوع امبراطوري، فلا توجد دولةٌ في الدنيا ليست ذات نزوعٍ امبراطوري، وبالتالي ليستَ الامبراطوريّة شيئاً طارئاً لا على الولايات المتحدة ولا علىَ أي دولةٍ على الإطلاق.

الومضة الأخرى أن البعض يعتبر أنني تحدثت عن استراتيجيةٍ جديدةٍ، وهذه ليست استراتيجيةً جديدةً بل اختلافاً في الدرجة، و يبدو أننا نختلف فقط على العناوين. الحقيقة أنّ الذي حدث هو الانتقال من الردع والاحتواء إلى العمليات العسكرية المباشرة، ومن الحرب الانتقائية إلى الحرب الاستباقية والوقائية، أنا أعتبرها استراتيجيةً جديدةً والبعض يعتبرها تغيراً فقط في المحتوى، ولكني أعتقد أنها جديدةٌ في النتيجة النهائية.

ما قاله الدكتور بول سالم مهمٌ لكنِ هنالك نقطةً تستدعي البحث، أعني تعثر مسيرة اليمين الجديد: نعم الأمر متصلٌ بجورج دبليو بوش في حال انتُخِب أم لم يُنتخَب، ولكن هنالك مسألة يبدو أن البعض لم يُنتبه إليها في سياق التفاصيل(وغالباً ما يكمن الشيطان في التفاصيل)، وهو أنه من الممكن أن ينجح جورج بوش ولا ينجح المحافظون الجدد، وهنالك معلوماتٌ مؤكّدةٌ بأن جورج بوش الأب ـ هذه معلومات وليست تحليلات ـ قد بدأ بحملةٍ جديةٍ في المرحلة الأخيرة للتوافق مع

بعض الديمقراطيين، وهذه مفارقة، لإسقاط اليمين الجديد وتحرير حكم ابنه في المرحلة القادمة من هؤلاء، وإعطاء هامشٍ ما لتياراتٍ أخرى.

في ما يتعلق بالفكرة التي طُرحت أيضاً من قِبل الدكتور بول سالم بأن وضع الجيش الأمريكي مستهلك، أنا أعتقد بأن هذه صورة ستاتيكية (ساكنة) للموقف. وهنالك خطورةٌ كبيرةٌ في التحليل السياسي من خلال الصور الستاتيكية، وأنا شخصياً سمعت خلال هذه المحاضرة الكثير من الصور الستاتيكية التي لا تلاحظ ديناميكية الفعل الذي يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يخلق مجموعةً كبيرةً وجديدةً من المتغيرات التي تقلب الصورة رأساً على عقب، وهنا نقع في خطورة التحليل الذي يصر على الماكروبوليتكس ولا يدخل في الميكروبوليتكس؛ أي يصر على الجُسيمي ولا يدخل في الدقيق، يصر على الصورة الستاتيكية ولا يدخل في الصورة الديناميكية.

في ما يتعلق بالدكتور فواز جرجس، الحقيقة ـ وأرجو أن تسمحوا لي ـ وهذا ليس موقفاً من الديمقراطية، إذ لا يوجد عاقلٌ في الدنيا لا يعتبر بأن الديمقراطية هي أفضل نظام سياسي، ولكن حنانيكم، وأعني هناك دائماً مشكلةً كبيرةً في الشأن الذي تتقدمَ به الولايات المتحدة، وهو ما يتصل بقاعدة أن المهزوم يتنمذج على هوية الهازم، وهذه حقيقةٌ تاريخيةٌ كبيرةٌ وخطيرةٌ. فهم في الولايات المتحدة الأمريكية يتحدثون عن المشروعية السياسية والديمقراطية للحاكمين، ولهذا يتحدثون عن محاسبة من كان يحكم في العراق، والسؤال: ألم تكن ألمانيا النازية ديمقراطيةً بامتياز عندما خاضت الحروب، وعندما قُهرت حُوسبَت؟. ألم ينطلق الأمريكيون في حربهم على العراق من دولٍ لا تنتمي إلى الديمقراطية بأي شكلٍ من الأشكال، بل بكاريكاتوراتِ ديمقراطية؟

هنالك امتهانٌ حقيقيٌ يحدث في التماهي مع طروحات الطرف الآخر على الرغم مما تُظهره من مواقف متمايزةٍ ومختلة التوازن، أليس في هذا التماهي مع طروحات الأمريكيين استجابة لرغباتنا بالحرية والديمقراطية وهذا حقنا وواجبنا، وليس استجابةً لعقلٍ تحليلي باردٍ بتنا فعلياً نفتقد إليه، وعلينا أن نكون كاستراتيجيين في صلبه؟. النقطةَ ما قبلَ الأخيرة تتمحور حول ما قاله الدكتور منذر سليمان، أي حول ما تحدث بشأنه عن الفصل بين البروتستانتية المتشددة والتمامية المسيحية والحزام التوراتي، أنا تحدثت عن فصلٍ إجرائي وهو فصلٌ محمودٌ عندما نقوم به في البحث العلمي وهذا ما يسمى «Deconstruction» أو تفكيك البنى، من أجل البحث العلمي.

أخيراً، ما طرحه السيد سالم توفيق النجفي حول ماسبق أن قلته حول عدم قدرة

هذا التيار على الاستمرار في نظام الاقتصاد الحر، فهذا من قبيل التساؤل ومن قبيل إظهار التناقض أو الـ «Paradox» أي المفارقة بين نظام اقتصاد سوقٍ وبين ينبوع الايديولوجيا. ونحن نقول في سوريا مثلاً عامياً سأسرده هنا في هذا الإطار: «يطعمكم حجّة والناس راجعة»، يعني نحن توقفنا عن الغوص في الايديولوجيا وهمَّ يسوّقون الايديولوجيا، وأنا أستبعد فعلاً أن يستطيع التيار الإيديولوجي الاستمرار في مجتمعٍ منفتح.

النقطة الأخيرة، الفارق بين ما هو ايديولوجيٌ وسياسيٌ واقتصاديٌ هو الأساس، التأرجح في أحادية القرار، أعني هل حُسم أم لم يُحسم؟ السؤال يجب أن يُطرح على النحو التالي: هل حُسم فعلاً الاتجاه نحو أحادية القرار؟. ما أسمعه هنا هو تحليلٌ ستاتيكيٌ، تحليلٌ ماكرويٌ يقول بأنه قد حُسم، أنا أرى بأنه لم يُحسَم لأن عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على أن تنفرد وحدها في العراق، (والآن تحاول أن تزجّ الحلف الأطلسي، وبعد قليل ستزج الأمم المتحدة) لن يُفسح لها في المجال أمام أن تحسم ما يحسمه بعض باحثينا هنا نظرياً، أعني أن الموقف الديناميكي يتجاوز الحالة الستاتيكية أو الموقف الميكروي سوف يدفع بها إلى النتيجة النهائية، و إلى أن تقبل الولايات المتحدة بالآخر، وبالتالي الموقف لم يُحسم، ولم يُحسم أيضاً لسببٍ اقتصادي يكمن في أن عالماً يقوم على اقتصادٍ عابرٍ للقوميات (Transnational) لا يمكن له أنّ يُحكَم برؤيةٍ واحديةٍ أو بدولةٍ واحدةٍ، لأن الجميع يتداخل في الاقتصاد الأمريكي نفسه.

الفصل الثاني

أسلحة الدمار الشامل: الاتهامات والحقائق(*)

جعفر ضياء جعفر(**)

نعمان سعد الدين النعيمي(***)

مقدمة

ما هي أسلحة الدمار الشامل؟

استخدِم هذا التعبير لأول مرةٍ في الصحف البريطانية في وصفها للطائرات الألمانية القاصفة، عندما كانت تُدمِّر مدناً تدميراً شاملاً مثل مدينة غيرنيكا الإسبانية، فوُصفت هذه الطائرات النازية بأسلحة الدمار الشامل[1]. واستخدِم التعبير في مجلس الأمن التابع إلى الأمم المتحدة لأول مرةٍ عام ١٩٩١ في القرار ٦٨٧ الذي اشترط التخلص من أسلحة الدمار الشامل في العراق لرفع الحصار، فذكر أن هذه الأسلحة تشمل الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والنووية. واشترط أيضاً التخلص من الصواريخ العراقية ذات المدى الأبعد من ١٥٠ كم. وكي لا يبقى هذا التعبير مبهماً، لا بدّ من إعطائه وصفاً فنياً وقانونياً، إذ صدر عن اجتماع قمة دول حلف شمال الأطلسي عام ١٩٩٤ وصف لهذا السلاح بالنصّ التالي: «إن تعبير أسلحة الدمار الشامل تعبيرٌ عامٌ يشمل العناصر المشعَّة، والعوامل أو المواد الكيمياوية والبيولوجية، وإن تعبير أسلوب إيصال هذه الأسلحة يتضمن إنتاجها واستخدامها لأغراضٍ غير

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٦ (آب/ أغسطس ٢٠٠٤)، ص ٤٠ ـ ٥٧.

(**) عالِم نووي من العراق.

(***) أستاذ الكيمياء اللاعضوية ـ جامعة بغداد.

(١) «WMD: Words of Mass Dissemination,» 12 February 2003.

سلميةٍ، مما يُحدِثُ موتاً لأعداد كبيرةٍ من الناس، أو يُحدث أضراراً مادية بمقياس واسع»[٢]. وصدَر عن المشرِّع الأمريكي عام ١٩٩٨ ما نصُّه «إن تعبير سلاح الدمار الشامل يعني ذلك السلاح الذي يُحدِثُ الموتَ أو الأذى الجسماني لعددٍ كبيرٍ من الناس، ويشمل هذا السلاح بعض المواد الكيمياوية أو الجرثومية أو المشعَّة»[٣].

من الواضح أن هذه التعاريف المبسطة تتيح للمفسِّر أن يتوسع في تصنيفه المواد التي يمكن أن تدخل ضمن قائمة أسلحة الدمار الشامل. فلقد ذهب مكتب المباحث الاتحادي الأمريكي (FBI) إلى القول بأنَّ أيَّ سلاح يمكن أن يجتاز عتبة كونه سلاحاً تقليدياً، وينتقل إلى مصاف أسلحة الدمار الشاملِ عندما يتسبّب استخدامه في إرباك من يتلقَّاه، ويغدو خارج نطاق إمكانياتهم الذاتية[٤]. ومن الواضح أيضاً أن تعبير سلاح الدمار الشامل غير دقيقٍ وخاضع للاجتهاد، فثمة رأي يقول إن هذا التعبير يجب أن يتضمن أقلَّ عددٍ من أصناف السلاح وليس أكبر عدد. ويذهب هذا الرأي إلى التحديد بأنَّ السلاح الوحيد ذا الدمار الشامل هو السلاح النووي لما يمتلكه من قدرةٍ تفجيريةٍ هائلةٍ ولما يصاحبه من مقدارٍ كبيرٍ من الحرارة والإشعاع والمواد المشعة[٥]. ولكون هذا التعبير قد أسيء استخدامه، فقد أُدْرِج ضمن القائمة الكبرى للكلمات التي تحظى بأكبر قدرٍ من كثرة الاستخدام، أو من سوء الاستخدام، أو من كونها غير ذات قيمةٍ، تلك القائمة التي أصدرتها جامعة ليك سوبيرير الحكومية (Lake Superior State University)[٦].

أليس السلاح بكل أنواعه أداةً للتدمير؟ ألم تكن الأسلحة التي تسمى أسلحةً تقليديةً مسؤولةٌ عن الكثير من المآسي والدمار الذي أصاب يوغوسلافيا السابقة وأفغانستان الفقيرة والعراق المنكوب؟ إن مقدار التدمير الذي يُسبِّبه هذا السلاح أو ذاك يعتمد في الدرجة الأولى على مستوى القرار باستخدامه من قبل آمرٍ عسكري أو قائدٍ سياسي. فاستخدام الرشاش والمدفع في معركة قد يسبِّب دماراً كبيراً في الأرواح والممتلكاتِ، وقد يصل الأمر بالجرَّافة (تلك المعدَّة ذات النفع السلمي الكبير في البناء والإعمار) إلى أن تتحوَّل إلى سلاح لتدمير المنازل على ما فيها ومن فيها كما يحدث يومياً في فلسطين، وعندئذ توصَف الجرَّافة بأنها أداةُ الدفاع عن النفس ومعاقبة

---

(٢) Torsten Sohns, «Protection against Weapons of Mass Destruction,» 1 August 2000, <http://library.fes.de/fulltekt/id/00714014.htm>.

(٣) «WMD: Words of Mass Dissemination».

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

الإرهابيين. وكيف لنا أن نصف قتل مئات الآلاف من العراقيين ودفن العديد منهم أحياءً؟ ما السلاح الذي سبَّب ذلك الدمار الهائل؟

إن تطوير السلاح وتصنيعه وبيْعه أمور تمنح الدول المنتجة ربحاً وفيراً، وتزيدها ثراءً على ثراء. وإنّ شراءه من قِبل الدول الفقيرة يستنزف اقتصادها، ويزيدها فقراً على فقر. تشتري هذه الدول السلاح وتُكدِّسه ليصدأ بعد حين، أو ليُستبدَل بسلاح أحدث، أو ليُستخدَم من قِبل حكوماتها في حروبٍ خاسرةٍ لا طائلة من ورائها، أوْ لقمْع الجماهير المطالبة بحقوقها الإنسانية.

لقد ساد أثناء الحرب الباردة في النصف الثاني من القرن العشرين عُرْف يقوم على أنّ سلاح الدمار الشامل الوحيد هو السلاح الحراري النووي (Thermonuclear Weapon). فهو السلاح الأكثر رهبةً وتدميراً، وما عداه إما سلاحٌ تقليديٌ أو سلاح ترهيب. ولقد كُتِبَ عن الأسلحة النووية الكثير الكثير، وصُوِّرت أهوالها في أفلام عدَّة، مثل فيلم «اليوم التالي» (The Day After)، واقتنع الجميع بأنَّ مخزون هذا السلاح في الدولتين الأقوى (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق) يكفي لتدمير الكرة الأرضية مراتٍ عدَّةً، وليتسبَّب بفناء البشرية والكائنات الحية، ولتصبح أرضنا الجميلة التي حباها الله بكل خيرٍ كوكباً ميتاً لا يختلف عن كوكب الزهرة أو عطارد.

لقد ظهرت كنتيجةٍ حتميةٍ لهذا الرعْب والرهْبة حركات تطالب بتحريم استخدام السلاح النووي بكل أنواعه وقدراته، وتحريم إجراء تجاربه، وتدعو إلى تحطيم ترسانته في الدول النووية. وقاد بعض هذه الحركات رجال فكرٍ ودعاة سلام، مثل الفيلسوف البريطاني الشهير برتراند رسل الذي كان يجلس على الأرض في مقدِّمة المتظاهرين ساعاتٍ طويلةً وهو ابن التسعين سنة أو ما يزيد. لم تنفع صيْحات المتظاهرين، ولا مقالات الخيِّرين في الحدِّ من التجارب النووية، ولا في تقليص المخزون العالمي منها، بل اتسعت على عكس ذلك دائرة الدول النووية، لتصبح خمس دولٍ كبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتي، بريطانيا، فرنسا، الصين)، ثم اتّسعَت الدائرة لتشمل دولاً أخرى أقلّ بأساً وقوةً، مثل الهند وباكستان، وبذلت دولٌ أخرى أقلّ ثراءً وتقدماً الغالي والنفيس من اقتصادها، و من جهد علمائها لامتلاك هذا السلاح بحجَّة كونه يَخدم استراتيجية الردع وليس الاعتداء.

وللحدِّ من انتشار السلاح النووي، أصدرت الأمم المتحدة معاهدة الحدِّ من انتشار الأسلحة النووية (Non-Proliferation Treaty (NPT))، كما أصدرت اتفاقية

الضمان والأمان النووي (Safeguards Agreement)، وتشكَّلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية كإحدى مؤسسات الأمم المتحدة لتقوم بدور كلب الحراسة للموقِّعين على المعاهدة والاتفاقية، فتفتِّش عما يعلنه الموقِّعون عليهما من برامجهم النووية، حتى وإنْ كانت للأغراض السلمية، وتتخذ الوكالة إجراءاتها للتحقق من عدم استغلال البرامج المعلنة لأغراض التسلح النووي. واستناداً إلى المفهوم الإعلامي السائد من أن أسلحة الدمار الشامل تتضمن الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والنووية، سنتطرق إلى هذه الأنواع الثلاثة، وإلى تواريخ إنتاجها واستخدامها.

تاريخ إنتاج أسلحة الدمار الشامل واستخدامها

الأسلحة الكيمياوية

تشمل هذه الأسلحة مواد كيميائيةً سامةً مصنَّعةً تسبِّب الموت أو العجز، وتفعل فِعلتها إما عن طريق تلَف الرئتين، أو إحداث بثورٍ في الجلد، أو عن طريق إعاقة عمل الجهاز العصبي. خلال الحرب العالمية الأولى تولَّت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والدول الأوروبية المتحاربة إنتاج هذه الأسلحة واستخدامها، إلاّ أنها توقفت عن استخدامها لاحقاً. أما في فترة ما بعد ذلك، فيمكننا تعداد الحالات الموثَّقة الآتية في استخدام هذه الأسلحة(٧). فلقد استخدمت إيطاليا هذا السلاح عام ١٩٣٥ في الحبشة، واستخدمته مصر في اليمن في الفترة ما بين عاميْ ١٩٦٣ و١٩٦٧، واستخدمه كلٌ من العراق وإيران في حربهما في فترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨، واستخدمته ليبيا ضد تشاد في العام ١٩٨٧. وتدَّعي الولايات المتحدة الأمريكية امتلاك كلٍ من كوريا الشمالية وإيران وسوريا لهذا السلاح.

وبموجب ميثاق الأسلحة الكيمياوية (Chemical Weapon Convention (CWC)) الذي أصبح نافذاً عام ١٩٩٧ اعترفت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والهند وكوريا الجنوبية بامتلاكها هذه الأسلحة. واستناداً إلى هذه الاتفاقية، يتوجَّب على هذه الدول تدمير مخزونها من هذه الأسلحة والتخلص منها كلياً. كما أعلنت الصين وجود كمياتٍ من هذه الأسلحة في أراضيها تخلَّت عنها اليابان في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتركتها في الأراضي الصينية. كما أعلنت دول أخرى عن وجود كمياتٍ من هذه الأسلحة قد تخلَّت عنها دولٌ غيرها وتركتها في أراضيها. وثمة اعتقاد دولي أن إسرائيل تمتلك برنامجاً متقدماً لهذه الأسلحة.

---

(٧) «Proliferation and Use of Chemical Weapons,» 29 July 2003, <http://www.nti.org/f_wmd411/fla4_3.html>.

وتشير التقارير العراقية المعلَنة إلى أن العراق قد أنتج خلال عقد الثمانينيات كمياتٍ من غاز الخردل، ومن عوامل الأعصاب مثل التابون والزارين والـ «VX»، غير أن العراق دمَّرها بالكامل صيف العام ١٩٩١ بأمرٍ من صدام حسين، ولم يحتفظ بأية كميّةٍ منها، كما أنه لم يعاود إنتاجها لاحقاً، ولا يمتلك حالياً أيّة كميةٍ منها. وهذا ما بيَّنته بعثات التفتيش التابعة إلى الأمم المتحدة قبل احتلال العراق.

الأسلحة البيولوجية

تشتمل الأسلحة البيولوجية على كائناتٍ مجهريةٍ حيّةٍ تولّد في الإنسان أمراضاً تسبِّب العجز، كما تشمل هذه الأسلحة التوكسينات، وهي مواد كيميائيةٌ سامةٌ تُشتق من البكتيريا أو من النبات أو من الحيوان. امتلكت اليابان أضخم برنامج في التاريخ لإنتاج هذه الأسلحة خلال الفترة (١٩٣٢ ـ ١٩٤٥)، وهي الدولة الوَحيدة التي استخدمت هذه الأسلحة ضدَّ السكان المدنيين في الصين، مما تسبَّب في مرض وموت الآلاف. فضلاً على ذلك، أجْرت اليابان بحوثاً في مجال تأثير هذه الأسلحة في الإنسان بتجريبها على أسرى الحرب من مواطني الصين والاتحاد السوفياتي، وربما على مواطني دولٍ أخرى(٨).

لم يعد سراً استخدام هذه المواد من قبل الأجهزة السرية والمخابراتية في العديد من دول العالم بهدف قتل معارضيها السياسيين. هذا وتجيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسميّة (BTWC) للعام ١٩٧٢ للدول الموقَّعة عليها أن تجري بحوثاً في هذا المضمار لأغراض دفاعيةٍ صرفةٍ. ويذكر التاريخ أن الاتحاد السوفياتي السابق امتلك برنامجاً ضخماً للأسلحة البيولوجية الهجومية حتى بعد توقيعه على هذه الاتفاقية، واستمرّ هذا البرنامج حتى تفكّك الاتحاد السوفياتي في عقد التسعينيات. وثمة قناعة لدى العديد أن لدى إسرائيل برنامجاً مستمراً في مجال الأسلحة البيولوجية.

أما العراق، فقد كان لديه برنامجٌ لهذه الأسلحة خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠، وأنتج الأنثراكس وتوكسين البوتالين، كما أنتج أيضاً مادة أفلاتوكسين، وتولى تسليح هذه العوامل في العام ١٩٩٠، غير أنَّه لم يستخدمها قتالياً مطلقاً، وتمَّ تدميرها بالكامل صيف العام ١٩٩١ تدميراً أحادي الجانب. ولم يُعاود العراق البحث في هذه المواد أوتطويرها أو إنتاجها بعدئذ أبداً. كما لم يتوصَّل المفتشون إلى اكتشاف أي خزينٍ من هذه العوامل في العراق لسببٍ واضحٍ هو عدم وجودها بتاتاً. ولم يتم العثور على

---

(٨) «Proliferation and Use of Biological Weapons,» 29 July 2003, <http://www.nti.org/f_wmd 411/fla4_2.html>.

أي برنامجٍ بحثيٍ أو إنتاجي في العراق لهذه الأسلحة.

المشكلة الوحيدة التي بقيت عالقةً مع مفتشي الأمم المتحدة في ما يتعلق بالأسلحة الكيمياوية والبيولوجية هي تقديم سجلٍ شاملٍ وكاملٍ ومتوازنٍ عن المقادير المنتجة والمستخْدَمة والمدمَّرة. والسبب في ذلك يعود إلى أنَّ تدمير هذه الأسلحة قد تمَّ خلال النصف الثاني من العام ١٩٩١ بعجالةٍ بأمرٍ من صدام حسين، ولم يتم توثيق المقادير المدمَّرة من كل صنفٍ توثيقاً أصولياً. ومن الجدير بالذكر أن الأطراف المُنتجة لهذه الأسلحة ربّما بالغت بكميات الإنتاج أصلاً طمعاً في الرضا والمكافأة.

الأسلحة النووية

الأسلحة النووية المنتَجة دولياً تقع ضمن صنفين: أولهما، الأسلحة الانشطارية التي تستند إلى مبدأ الانشطار المتسلسل لنوى ذرّات اليورانيوم ٢٣٥ أو البلوتونيوم ٢٣٩ عند قصْفها بالنيوترونات، والتي تولّد عند انشطارها نواتج الانشطار، وهي نظائر مشعة لعناصر أخرى تكون بالغة الخطورة والضرر، ويصاحب ذلك انبعاث إشعاع ذي طاقاتٍ عاليةٍ يتسبَّب في الدمار الفوري للكائن الحي، كما يرافق انشطارها تحرُّر طاقةٍ هائلةٍ تتسبَّب في إحداث حرائق واسعة وفي توليد عصفٍ شديدٍ مدمِّر. وتُحسب الطاقة التدميرية لهذه الأسلحة بمقدار ما يكافئها من مادة «TNT» الشديدة الانفجار، وتتراوح طاقتها عادةً بآلاف الأطنان من هذه المادة.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من أنتج هذا النوع من السلاح ضمن برنامج بحثي وسرّي واسع، رصدت له مليارات الدولارات، وسخَّرت له جهود مئات العلماء وآلاف المهندسين والفنيين، وهو ما عُرف ببرنامج مانهاتن الذي نُفِّذ في الفترة ١٩٤١ ـ ١٩٤٥. أجْرت الولايات المتحدة التجربة الأولى صيف العام ١٩٤٥ في صحراء نيفادا. واستخدمت اليورانيوم ٢٣٥ مادةً انشطاريةً في أوَّل قنبلةٍ أسقطتها على مدينة هيروشيما اليابانية في ٦ آب/ أغسطس ١٩٤٥، بينما استخدمت البلوتونيوم ٢٣٩ المنتج من تشعيع اليورانيوم في مفاعلاتٍ نوويةٍ مصمَّمةٍ خصيصاً لهذا الغرض في القنبلة التي أسقطتها على مدينة ناغازاكي اليابانية في ٩ آب/ أغسطس ١٩٤٥. وتُعدُّ الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة التي استخدمت الأسلحة النووية في الحرب. وأجْرى الاتحاد السوفياتي التجربة النووية الأولى عام ١٩٤٩، تبعته بريطانيا العظمى في العام ١٩٥٢، ثم فرنسا في العام ١٩٦٢، فالصين في العام ١٩٦٤، فالهند في العام ١٩٧٤، وأخيراً باكستان في العام ١٩٩٨[٩].

---

(٩) «Proliferation and Use of Nuclear Weapons,» 29 July 2003, <http://www.nti.org/f_wmd411/fla4_1.html>.

وسيبيّن المستقبل وحده من ستكون الدولة الثامنة. وتمتلك إسرائيل الأسلحة النووية، غير أنها لم تعلن ذلك صراحةً إلى حدِّ الآن. وتشير التقارير إلى أن إسرائيل امتلكت السلاح النووي في أواخر الستينيات. وتعتقد الولايات المتحدة الأمريكية انَّ كوريا الشمالية تمتلك كميةً من البلوتونيوم تكفي لإنتاج قنبلةٍ نوويةٍ واحدةٍ في أقل تقدير.

أما الصنف الثاني من الأسلحة النووية، فهو ما يُعرف بالأسلحة الحرارية النووية والتي تستند إلى مبدأ اندماج نوى الديوتيريوم والترتيوم بشكلٍ متسلسلٍ لتوليد الطاقة. ويحدث هذا الاندماج عند درجاتٍ حراريةٍ عاليةٍ جداً تتولَّد بواسطة قلبٍ مكوَّنٍ من قنبلةٍ انشطارية. ويصاحب عملية الاندماج السريع والمتسلسل انبعاث طاقةٍ هائلةٍ وإشعاعٍ مدمِّر. أجرى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق تجارب لتفجير عددٍ كبيرٍ من هذه القنابل في الجوّ تصل طاقة بعضها إلى ملايين الأطنان من مادة «TNT». ويمثِّل هذا الصنف من السلاح النووي السلاح الأكثر خطورةً وتدميراً، كما أن مخزونه في الدول التي تمتلكه يجعل العالم يعيش لحظات رعبٍ مستدامٍ ورهبة عارمة.

أما تخوّف الولايات المتحدة الأمريكية من امتلاك الدول الصغيرة للسلاح النووي الانشطاري، فيأتي من حجَّة احتمالِ تسريبه إلى أيدي إرهابيين يُرَوِّعون به السكان والدول التي يحاربونها لأسباب تعود إلى مفاهيمهم. ومن بين الدول التي اتُهمت جوراً بامتلاكها برنامجاً لإنتاج مثل هذه الأسلحة العراق الذي احتُلَّت أرضه واستبيحت أرواح سكانه من قِبل قوات دول التحالف التي نصَّبت نفسها شرطيَّ العالم. غير أنه من الواضح أنها لا تقوم بذلك إلا لأسباب استراتيجيةٍ تخدم مصالحها، وهذه الأسباب تسنُّها بنفسها وتطبّقها من دون رادعٍ أو واعزٍ من ضمير.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قرَّرت منذ عقدٍ من الزمن احتلال العراق، وحين وصل الحال إلى مرحلة التنفيذ بمجيء المحافظين الجدد إلى السلطة، كان لا بدّ لها من أن تختلق سبباً لشنّ الحرب، فوجدت ضالَّتها في بثّ الرعب في نفوس سكانها من امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، لتحصل على تأييد ممثلي شعبها في شنّ الحرب على العراق. واستغلت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر المأساوية لتقول لمواطنيها إن العراق يمتلك أسلحة دمارٍ شاملٍ، وأنّ لصدام حسين تعاوناً مع تنظيم القاعدة، فثمَّة احتمال أن تتسرَّب هذه الأسلحة إلى أيدي عناصر القاعدة ليستخدموها ضد أهدافٍ أمريكية أو غربية. وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ للعام ١٩٩١ خير مرتكزٍ لفبْركة جملةٍ من الافتراءات حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، ولا سيما السلاح النووي.

أولاً: الافتراءات حول أسلحة الدمار الشامل العراقية

في خطابه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، ألحّ الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش على دول العالم اتخاذ موقفٍ أكثر حزماً تجاه أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة، حيث قال «إن نظام صدام حسين خطير ويزداد خطورة»، ثم أطلق العنان لمزيدٍ من التحذير. وذكر معطياتٍ عن أسلحة الدمار الشامل العراقية الكيميائية والبيولوجية[١٠]. ولإعطاء المزيد من الثِقل لخطابه، أصدر البيت الأبيض في اليوم ذاته وثيقةً[١١] بعنوان «**عقدٌ من الخداع والتحدّي**» ذكر فيها أمثلةً عن انتهاكات صدام حسين لستة عشر قراراً لمجلس الأمن خلال العقد المنصرم. كما ذكر في الوثيقة ذاتها، وتحت عنوان «الأسلحة النووية»، ما نصُّه: «كان صدام حسين يمتلك برنامجاً للتسلح النووي قبْل حرب الخليج، وهو مستمرٌ في العمل حالياً لتطوير سلاح نووي». واستشهد بتقريرٍ صادرٍ في ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، وهو معهدٌ مستقلٌ للبحوث، والذي خلُص إلى نتيجةٍ مفادها أن بمقدور صدام حسين أن يصنع قنبلةً نوويةً خلال شهورٍ معدودةٍ إذا ما تمكَّن من الحصول على مادةٍ انشطارية[١٢]. ثم سردت وثيقة البيت الأبيض عدداً آخر من الافتراءات، تتضمن ما يلي:

ـ سار العراق بخطى متسارعةٍ إلى امتلاك الأسلحة النووية، فلقد أجرى بحثاً حثيثاً في الأسواق العالمية لشراء المواد التي تساعده على تصنيع قنبلةٍ نوويةٍ، إذ إنه حاول في الأشهر الأربعة عشر الماضية شراء آلافٍ من أنابيب الألمنيوم ذات مواصفاتٍ يَعتقد المختصون أنها ستستخدم لبناء معدات الطرْد المركزي لتخصيب اليورانيوم. «ومن أجل ذلك فإنه أخفى وثائق فنيةً كانت لديه في برنامجه السابق، تتضمَّن تفاصيل لمعدَّات تخصيب اليورانيوم، وتصميم السلاح النووي، وبعض النتائج التجريبية، كما أخفى وثائق فنيةً أخرى، ووثائق عن مشترياته السابقة من خارج العراق».

ـ لايزال العراق يمتلك الخبرة الفنية والبنى التحتية لينطلق من جديدٍ في سعيه إلى بناء سلاحٍ نووي.

---

(١٠) «President's Remarks at the United Nations General Assembly,» 12 September 2002, < http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/09/20020912-1.html >.

(١١) «A Decade of Deception and Defiance,» 12 September 2002, < http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/09/20020912.html >.

(١٢) International Institute of Strategic Studies [IISS], «Iraq's Weapons of Mass Destruction: A Net Assessment,» 9 September 2002.

وبعد اثنيْ عشر يوماً فقط، أي في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، أصدرت الحكومة البريطانية ملفاً رسمياً بعنوان «**أسلحة الدمار الشامل العراقية ـ تقويم الحكومة البريطانية**»[(١٣)]. وتضمَّنت الوثيقة مقدّمةً بقلم توني بلير رئيس الوزراء، قال فيها: «تثبت الوثيقة أنَّ برنامج أسلحة الدمار الشامل العراقي برنامجٌ نشطٌ وتفصيليٌ وينمو بشكلٍ متواصل». وجاء الفصل الثالث من الوثيقة ليشرح الوضع الحالي (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢) لأسلحة الدمار الشامل العراقية، وكانت أهم استنتاجاته ما يلي:

ـ يمتلك العراق قدراتٍ يمكن إعادة استخدامها في مجال الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية خلافاً لنصوص القرار ٦٨٧ لسنة ١٩٩١.

ـ إن صدّام مستمر في إعطاء أهميةٍ كبيرةٍ لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وامتلاك الصواريخ والتي يعتبرها حجر الزاوية في جعْل العراق قوةً اقليميةً، وهو مصمّمٌ على الإبقاء على هذه القدرات.

ـ العراق مستمرٌ في تطوير الأسلحة النووية، وهو بذلك يخرق التزاماته تجاه معاهدة منْع انتشار الأسلحة النووية، ويخرق مضمون قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٩١. كما سعى العراق إلى شراء مقادير من اليورانيوم من أفريقيا، علماً أنه لا يمتلك برنامجاً نووياً سلمياً يبرِّر ذلك.

ـ يمتلك العراق عدداً من صواريخ سكود المطوَّرة التي يمكن أن تطال قبرص وشرق تركيا وطهران وإسرائيل، كما يسعى إلى تطوير صواريخ ذات مدىً أبعد من ذلك.

ـ إن الخطط العسكرية العراقية تتضمن استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في أي حربٍ مقبلةٍ.

ـ إنّ بمقدور القوات المسلحة العراقية استخدام السلاح الكيميائي والبيولوجي، ولقد أُعِدَّت الأوامر لذلك بما فيها السيطرة والإسناد اللوجستي، بحيث يمكن نشر هذه الأسلحة في غضون ٤٥ دقيقة من تسلُّم الأمر بذلك.

لقد جاءت هذه الوثيقة لتعطي الإسناد التفصيلي لخطاب توني بلير في مجلس العموم في اليوم ذاته، إذ أكَّد بقناعةٍ تامةٍ أنَّ سياسة احتواء العراق باتت فاشلةً وغير فعّالة. وقال إن وثيقة الحكومة البريطانية تُظهر أن برنامج أسلحة الدمار الشامل

---

(١٣) «Iraq's Weapons of Mass Destruction: The Assessment of the British Government,» <http://www.pm.gov.uk>.

العراقي برنامج «حي وتفصيلي وفي نموٍ مطَّرد»، إذ يبينّ الفصل الثالث من الوثيقة «أن العراق يصرف حالياً بسخاءٍ على إعادة هذه البرامج، وقد استدعى خبراءه في هذه المجالات، كما أنه أتقن من خبرته السابقة مع مفتشي الأمم المتحدة أساليب نشر وإخفاء معدَّاته ووثائقه، وهو سيفعل ذلك قبل عودة المفتشين إلى العراق».

وفي الجزء المخصّص للأسلحة النووية العراقية، تُدرج الوثيقة جملةً من الافتراءات من أهمها: أن العراقَ قد سعى إلى شراء كمياتٍ كبيرةٍ من اليورانيوم من أفريقيا، واشترى خطاً إنتاجياً متكاملاً لتصنيع مغانط دائمة، وسعى إلى شراء أكثر من ٦٠ ألف أنبوب ألمنيوم ذات مواصفاتٍ متطورةٍ، واشترى معداتٍ ومواد أخرى، كل ذلك من أجل بناء معدَّات الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم بدرجةٍ عاليةٍ، كي يَصلح لتصنيع الأسلحة النووية.

وبتوافقٍ متقنٍ وفي اليوم ذاته ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، اجتمع الكونغرس الأمريكي ليمنح رئيس الولايات المتحدة تفويضاً بشنِّ الحرب على العراق. وكي يتمكن المجلس من الوصول إلى إجماعٍ حول الموضوع، طُلِب من مدير وكالة المخابرات المركزية جورج تينيت أن يتحدّث إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ عن تقويم وكالته لقدرات العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل، فصرَّح: «لقد تم إيقاف وحجز ٣٠٠٠ أنبوب ألمنيوم عالي المتانة في عمَّان في طريقها إلى العراق، وأنها جزء من عقدٍ كبيرٍ لشراء هذه الأنابيب التي ستستخدم في صناعة مُعدّات الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم». ولم يكتفِ بذلك، بل أضاف أن وكالته قد حصلت في الفترة بين العامين ١٩٩٩ و٢٠٠١ على معلوماتٍ استخباراتيةٍ تشير إلى أن العراق حاول شراء ٥٠٠ طنٍ من أوكسيد اليورانيوم من النيجر. وبعد ذلك بيومين فقط، جاء دور وزير الخارجية كولن باول، فأخبر لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ أن العراق قد حاول شراء اليورانيوم من النيجر، وأن ذلك دليلٌ على أن العراق يسعى حثيثاً صوب طموحاته النووية.

جاءت هاتان الشهادتان لتمكِّن الكونغرس الأمريكي في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ من منح الرئيس بغالبيةٍ كبيرةٍ التفويض بشنّ هجوم عسكري على العراق. فلا عجب أن ينتعش جورج بوش بهذا الدعم، و أن يعلن في خطاب «حالة الاتحاد» يوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ ما نصُّه «يمتلك صدام حسين برنامجاً متقدماً للأسلحة النووية ويمتلك تصميماً لهذا السلاح»، ثم يقول: «لقد علِمت الحكومة البريطانية أن صدّام حسين قد حاول مؤخراً شراء كمياتٍ كبيرةٍ من اليورانيوم من أفريقيا».

وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد رضخت في السابق إلى توجيهات

الولايات المتحدة الأمريكية، فأبقت قبل مغادرة مفتشيها العراق في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر من العام ١٩٩٨، بأمرٍ من ريشارد بتلر المدير التنفيذي لـ «الأونسكوم»، على عددٍ من النقاط الهامشية العالقة، بحجَّة أن حلَّ هذه التفاصيل سيساعدها على الوصول إلى صورةٍ متكاملةٍ وواضحةٍ عن البرنامج النووي العراقي السابق. وشملت هذه النقاط عدم تزويدها ببعض الوثائق والتصاميم حول الطارد المركزي والتي سبق أن اشتراه العراق من جهةٍ أجنبيةٍ، وكذلك عدم تزويدها بتصميم عدسات التفجير، وهي جزء من تصميم السلاح النووي، علماً أن تصميم العدسات استند إلى حساباتٍ أعدَّها مهندسون عراقيون، لكنها فُقِدت أثناء قصف منشأة القعقاع العامة في حرب ١٩٩١. كما ألحّت الوكالة على ضرورة إصدار العراق لقانونٍ يُجرِّم كل من يشتغل لاحقاً في برنامجٍ يمتُّ بصلةٍ إلى التسلح النووي، سواء كان يعمل بمفرده أو ضمن منشأةٍ أو فريقٍ بحثي.

كان مسؤولو الوكالة يخبرون الجانب العراقي أن هذه النقاط المتبقية بسيطة، ويمكن حلُّها خلال مرحلة التفتيش والتحقق المستديم (OMV)، وهي مرحلة ما بعد مرحلة نزع السلاح. ولكن الوكالة لم تخبر مجلس الأمن برؤيتها هذه التي عبَّرت عنها للجانب العراقي، ورحم الله الشاعر الذي قال:

يعطيك من طرف اللسان حلاوة ويروغ منك كما يروغ الثعلب

أبْقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية متعمدةً على «مسمار جحا» كي تطيل أمد عملها في العراق، وكي تبقي على ملفِّ التسلح النووي مفتوحاً، تلك الحجّة التي تبتغيها بعض الدول لتستند إليها وإلى غيرها في تسويق شنِّ العدوان على العراق. وفي حّمى دقِّ طبول الحرب، لعب مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي الدور المرسوم له، فكتب في تقريره إلى مجلس الأمن[(١٤)]، ما نصه: «هذه المسائل والأمور المقلقة المتبقية ذات علاقةٍ بالتقدم الذي كان قد تمَّ (في السابق) بخصوص تصميم السلاح النووي بسبب عدم وجود بعض الوثائق، وبسبب عدم التعرف على مدى المساعدة الأجنبية في ذلك المجال، وعدم وجود دليلٍ على أن العراق قد تخلّى عن برنامجه النووي». وبدلاً من أن يُبين مدير عام الوكالة الدولية، الطبيعة الحقيقية لهذه الأمور البسيطة، منحها التهويل المطلوب، فوصفها بأنها أمورٌ يتوجب حلُّها، مبقياً بذلك الكرة في الملعب العراقي. وبذلك منح نفسه امتياز المساهمة الفاعلة في الترويج للحرب على العراق.

---

(١٤) International Atomic Energy Agency [IAEA], «Update Report for the Security Council,» 27 January 2003.

وفي ضوء هذا التعنت من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سعى العلماء العراقيون المعنيون بشؤون العلاقة مع هذه الوكالة إلى توضيح ملابسات هذه الأمور، وزوّدوا الوكالة بالأدلّة والحجج المقنعة، وأعطوهم في المقابلات العديدة الإيضاح تِلو الإيضاح. ولكن الوكالة أصمّت آذانها وأبَت إلا أن تسلك الدرب المرسوم لها. اطلع العلماء العراقيون المعنيون على ادعاءات حكومتيْ الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، فاستسخفوها بسبب تيقنِهم حقّ اليقين أنها افتراءات، فهم المطّلعون على كل ما يجري في العراق في الجوانب العلمية والتكنولوجية، ولذلك عندما أعَدوا التقرير الدقيق والشامل والكامل (CAFCD) عن النشاط النووي العراقي وفق متطلّبات قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ لسنة ٢٠٠٢، والذي وافق عليه العراق، لم يتطرقوا إلى تفنيد هذه الادعاءات في تقريرهم، إذ إن قناعتهم أن التقرير يجب أن يقتصر على ذكر الحقائق كما هي، وليس أن يكون سجلاً لتفنيد افتراءات كلِّ من هبَّ ودَبّ.

وحال وصول هذه التقارير إلى مجلس الأمن، صرَّح المسؤولون في الولايات المتحدة الأمريكية أن لا جديد في هذه التقارير. ومن أين نأتي بالجديد إذا لم يكن هناك جديد؟، وهل يُراد منا أن نفتري كما يفترون؟! وعلى الرغم من عدم تمكّن جوقة الولايات المتحدة وبريطانيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية والأنموفيك من إقناع المجتمع الدولي بصحة ادعاءاتهم، فقد تمكّن دعاة الحرب من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تمكّنت حكومة توني بلير، من تضليل مجالسها النيابية، فشنّوا الحرب على العراق في ١٩/ ٣/ ٢٠٠٣. ثم بانت الحقائق ساطعةً، فلم يتمكن فريق المسح الأمريكي للبحث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية برئاسة ديفيد كي، والذي عمل مع فريقٍ من ١٤٠٠ خبيرٍ لفترة تتجاوز ثمانية أشهر منذ احتلال العراق للتحرّي عن أسلحة الدمار الشامل التي ادعت الولايات المتحدة وبريطانيا وجودها في العراق، لا بل اتخذت من وجودها عذراً لشنّ الحرب على العراق واحتلاله، حيث جاءت نتائجهم بعدم وجود أي سلاح للدمار الشامل في العراق. إذ أعلن ديفيد كي أنه لم يجد في العراق مخزوناً من أسلحةٍ جديدةٍ للدمار الشامل، واستغرب كيف أن الاستخبارات الأمريكية واستخبارات الدول المعنية الأخرى، وكذلك مفتشي الأمم المتحدة، أخطأوا جميعاً في تقديراتهم لما كان يمتلكه العراق من هذه الأسلحة قبل حرب آذار/ مارس ٢٠٠٣، وقال صراحةً «إن المعلومات الاستخبارية الأمريكية عن قدرات العراق في هذا المجال كانت جميعها خاطئة»[١٥].

---

(١٥) «Newsmaker: David Kay,» 29 January 2004, <http://www.pbs.org/newshour/bb/middle_east/jan-june04/kay_01-29.html>, and Charles Krauthammer, «What David Kay Really Said,» 30 January 2004, <http://www.townhall.com/columnists/charleskrauthammer/ck20040130.shtml>.

لا نجد فائدةً من تفنيد جميع هذه الافتراءات في هذه الورقة لضيق المجال، غير أننا نمتلك كلّ المعطيات لذلك، والتي أبلغناها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الفترة ما بين كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس ٢٠٠٣. ونجد أن البديل الأفضل هو ذكر الحقائق كاملةً، والتي نعرفها جيداً. فقد عاصرنا برامج الطاقة الذرية العراقية لأربعين سنةٍ خلت، وكان لنا دورٌ بارزٌ في صياغة تلك البرامج وفي تنفيذها.

ثانياً: تأسيس منظمة الطاقة الذرية العراقية وتطور أنشطتها

١ ـ المرحلة الأولى (١٩٥٦ ـ ١٩٨١)

تأسّست لجنة الطاقة الذريّة العراقيّة في العام ١٩٥٦ إثْر إعلان الرئيس الأمريكي دوايت آيزنهاور في ٨/ ١٢/ ١٩٥٣ مبدأ «الذرّة للسلام». وشكّلت حكومة العراق لجنةً رفيعة المستوى مرتبطةً برئيس الوزراء ضمّت ممثلين لوزارات الإعمار والصناعة والزراعة والصحة والتربية والتعليم والمواصلات والدفاع، لوضع برنامج للاستخدامات السلمية للذرة في العراق. وبعد تأسيس ما سمّي بـ «حلف بغدادٍ» الذي كان يضم كلاً من المملكة المتحدة وتركيا وإيران وباكستان والعراق، تولّت المملكة المتحدة تأسيس مركزٍ للتدريب الاقليمي للاستخدامات السلمية للنظائر المشعّة، كان مقره في بغداد، ويُدار بالكامل من منتسبي مؤسسة أبحاث الطاقة الذرية في المملكة المتحدة (UKAERE) في هارول. ونظّم المركز دوراتٍ عديدةً لتدريب ملاكاتٍ من تركيا وإيران وباكستان والعراق ضمن برامج نظريةٍ وتطبيقيةٍ لاستخدام النظائر المشعّة في الصناعة والزراعة والطب، وفي إجراء الفحوصات الميكانيكية، وفي الدراسة والبحث والتطوير الجامعي.

كان مخططاً للعراق أن يحصل في العام ١٩٥٩ على مفاعلٍ نووي للبحوث من شركة (General Atomics) الأمريكية كهبةٍ من الولايات المتحدة الأمريكية، إلاّ أن ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ تسبّبت في وأد هذه المنحة، وتحوّل مشروع هذا المفاعل من بغداد إلى طهران. وفي أعقاب ذلك، وقّع العراق في العام ١٩٥٩ اتفاقيةً للتعاون الثقافي والعلمي والصناعي مع الاتحاد السوفياتي السابق، وتضمنت هذه الاتفاقية ضمن ما تضمنته بناء مفاعلٍ نووي للبحوث في بغداد بقدرة (٢ ميغاواط) يُستخدم للبحوث السلمية للطاقة الذرية، كما تضمنت الاتفاقية تدريب الملاكات العراقية في الاتحاد السوفياتي السابق، لتشغيل المفاعل واستخدامه في البحث والتطوير العلمي والتقاني.

اكتمل بناء المفاعل، وافتتح مطلع العام ١٩٦٨، وبدأ استخدامه بعدئذٍ في

البحث والتطوير العلمي، وفي إنتاج النظائر المشعَّة للاستخدامات الطبية والصناعية. وفي العام ذاته وقّع العراق على معاهدة الحدِّ من انتشار الأسلحة النووية (NPT)، ودخل في العام ١٩٧٢ في اتفاقية الضمان النووي (Safeguards Agreement) مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي العام ١٩٧٨، تمَّ تطوير هذا المفاعل البحثي من قبل الاتحاد السوفياتي السابق لتصل قدرته إلى (٥ ميغاواط حراري) باستخدام وقودٍ نووي من اليورانيوم المخصَّب بنسبة ثمانين بالمئة. وفي عقد السبعينيات، تبنَّت إيران برنامجاً نووياً طموحاً، تضمَّن بناء مؤسساتٍ بحثيةٍ متطورةٍ، فضلاً عن بناء مفاعليْن نوويينْ لإنتاج الطاقة الكهربائية بقدرة (١٢٠٠ ميغاواط كهرباء) لكلٍ منهما، تتولى بناءهما شركات من ألمانيا الاتحادية، وبناء مفاعليْن نوويينْ آخرين قدرة كلٍ منهما (٩٠٠ ميغاواط كهرباء)، تتولى بناءهما شركات فرنسية. وكان البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه يهدف إلى الوصول بحلول العام ٢٠٠٠ إلى تأسيس قدرة (٢٠ ألف ميغاواط كهرباء) اعتماداً على المفاعلات النووية.

حاول العراق مضاهاة البرنامج النووي الإيراني، فوقّع في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ اتفاقيةً مع فرنسا لتأسيس منظوماتٍ بحثيةٍ لخدمة برنامج نووي سلمي يهدف إلى إنتاج الطاقة الكهربائية بواسطة المفاعلات النووية. تضمَّنت الاتفاقيةَ بناء مفاعليْن، أحدهما لفحص المواد بقدرة ٤٠ ميغاواط حراري (مفاعل أوزيراك)، وثانيهما مفاعل واطئ القدرة للدراسات النيترونية، وكلاهما يستخدم وقود اليورانيوم المخصَّب إلى درجة ٩٣ بالمئة، وسمي الأول مفاعل تموز ـ ١، والثاني تموز ـ ٢. وفي العامين ١٩٧٦ و١٩٧٨ وقّع العراق اتفاقيةً مع إيطاليا لتأسيس مختبرات راديو كيمياء، ومنظومة إنتاج وقودٍ نووي لمفاعلات الطاقة، وكذلك لتأسيس منظومة فحوصات انتقال الحرارة والتآكل. كما تضمنت الاتفاقية إنشاء مختبراتٍ لإنتاج النظائر المشعَّة والعُدد الطبية.

عند قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ توقَّف البرنامج النووي الطموح لإيران الشاه، وفي الوقت ذاته خبَت طموحات العراق في إنتاج الطاقة بالمفاعلات النووية. وجديرٌ بالذكر أن الحياة أعيدت إلى البرنامج النووي الإيراني مطلع عقد التسعينيات وفي أعقاب حرب الخليج (عاصفة الصحراء). وقَّع العراق في العام ١٩٨١ اتفاقيةً مع شركةٍ بلجيكيةٍ لاستخلاص اليورانيوم من حامض الفوسفوريك المنتَج من خام الفوسفات المستخدَم لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية في الشركة العامة لإنتاج الأسمدة في القائم (غرب العراق)، وكانت الطاقة التصميمية لهذه الوحدة نحو ٦٠ طناً من اليورانيوم سنوياً. بدأ العمل بتأسيس هذه الوحدة عام ١٩٨٢، واكتمل بناؤها عام ١٩٨٥، وأنتجت في نهاية عام ١٩٩٠ نحو ١٦٠ طناً من مادة

ثنائي يورانات الأمونيوم، وهي مادةٌ أوليةٌ لليورانيوم يتوجَّب تنقيتها واستخلاص اليورانيوم منها في معملٍ يُصمّم خصيصاً لهذا الغرض.

أقامت إسرائيل الدنيا ولم تقعدها حول مشروع المفاعل النووي العراقي (مفاعل تموز ـ ١) المنشأ من قِبل فرنسا بحجَّة إمكانية استغلاله في إنتاج الأسلحة النووية، على الرغم من كونه مخصصاً للبحوث السلمية، ومسيطراً على أنشطته سيطرةً تامةً من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن جملة ما قامت به إسرائيل تفجير وحدة قلب المفاعل، وهي جاهزةٌ للشحن إلى العراق ومخزونةٌ في ميناء تولون في فرنسا، كما قامت بأعمال إرهابيةٍ، منها اغتيال عالِمِين يعملان في البرنامج النووي العراقي في باريس عام ١٩٨٠، وتفجير عبوةٍ ناسفةٍ في بيت مستشارٍ فرنسي يعمل في المفاعلات النووية، وتفجير قنبلةٍ أخرى في مقر إحدى الشركات الإيطاليةِّ المتعاقدة مع العراق. وبلغ الإرهاب الإسرائيلي ذروته في قيام طائراتها بقصف مفاعلِ تموز ـ ١ عشيَّة البدء بتشغيله في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٨١، فتمَّ تدميره تدميراً كاملاً. ولم يصدر عن مجلس الأمن أيَّ رد فعلٍ يتناسب مع هذه الجريمة الإرهابية الإسرائيلية سوى كلمات الإدانة والشجْب الخجولَة.

من سخرية القدر أن إسرائيل الدولة المارقة التي تمتلك برنامجاً سرياً لإنتاج الأسلحة النووية، ولم توقِّع على اتفاقية الحدِّ من انتشار هذه الأسلحة، قد قامت بمثل هذا العمل الإجرامي لتدمير المنشآت النووية في دولةٍ موقَّعةٍ على هذه المعاهدة، وأخضعت جميع منشآتها النووية إلى الرقابة والتفتيش من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بحسب متطّلبات اتفاقية الضمانات والأمن النووي. وكانت جميع منشآت العراق النووية في حينه التي أُسِّست من قِبل الاتحاد السوفياتي وفرنسا وإيطاليا معلنةً بكامل تفاصيلها، وخاضعةً للتحقق والرقابة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي أعقاب هذه الهجمة الإسرائيلية الإجرامية، وافقت فرنسا من حيث المبدأ على إعادة بناء مفاعل تموز ـ ١، إلا أنها نكَثت بوعْدها، ولم يتم إعادة بنائه مطلقاً، وتمّ تدمير ما تبقى من أبنيته تدميراً شاملاً من قوات التحالف في حرب الخليج عام ١٩٩١.

٢ ـ المرحلة الثانية (١٩٨٢ ـ ١٩٩٠)

من أهم مزايا معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية كونها تضمن للدول الموقعة (والتي لا تمتلك أسلحةً نوويةً) الحصول على ما تحتاجه من التقنيات النووية للاستخدامات السلمية تحت مظلّة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. غير أن الجريمة الإسرائيلية في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٨١ أثبتت بما لا يقبل الشكّ أن هذه المعاهدة

كانت عديمة الفائدة بالنسبة إلى العراق، إذ لم تضْمن له أيَّ شيء، كما أنَّ مجلس الأمن التابع إلى الأمم المتحدة لم يقدِّم للعراق أي سندٍ قانونيٍ للتعويض عما خسره نتيجة العدوان الإسرائيلي الغاشم.

٣ ـ البرنامج النووي العراقي

أ ـ قرّر الرئيس السابق صدام حسين حينئذٍ تبني برنامج نووي سري يعتمد على الجهد الذاتي الوطني العراقي، ولا يعتمد على أي معونةٍ أجنبيةٍ لا يمكن توفيرها علانية. و سارت ترجمة هذا القرار إلى حيِّز التنفيذ في مساريْن: أولهما بناء مفاعلٍ نووي بجهدٍ وطني لإنتاج البلوتونيوم، وثانيهما الولوج ببرنامج لتخصيب اليورانيوم، للوصول إلى إنتاج يورانيوم عالي التخصيب (درجة خصوبته تزيد على ٩٠ بالمئة، وهو ما يعرف اختصاراً بـ HEU). وقد تقرَّر عدم تبني المسار الأول لاعتباراتٍ أمنيةٍ، كونه يعطي مؤشراتٍ وبصماتٍ واضحةً لا يمكن إخفاؤها، وتغري العدوَّ بتدميرها بحملاتٍ جويةٍ، كما حصل لمفاعل تموز ـ ١.

تقرَّر تبني برنامج تطوير تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم، واعتُمد في البداية أسلوبان: أولهما يعتمد مبدأ الفصل الكهرومغناطيسي للنظائر (ويعرف اختصاراً بـ EMIS)، وثانيهما يعتمد مبدأ الانتشار الغازي (والذي يعرف اختصاراً بـ GD). وتم التخطيط للسير بالأسلوب الأول إلى المستوى الإنتاجي والسير بالأسلوب الثاني إلى مستوى البحث والتطوير والتجريب، وصولاً إلى تقويم الجدوى. وللوصول بالتخصيب إلى غايته، تم اعتماد التكنولوجيات الكيميائية الضرورية بالمستويات المختبرية والريادية والإنتاجية. ومن بين هذه التكنولوجيات نذكر ما يلي:

(١) تنقية خام اليورانيوم المعروف باسم الكعك الأصفر والمنتَج في القائم، وذلك لإنتاج ثنائيّ أوكسيد اليورانيوم ذي النقاوة النووية، إذ تمَّ فعلاً إنشاء منظومةٍ إنتاجيةٍ في موقع الجزيرة قرب مدينة الموصل بطاقةٍ تصميميةٍ ١٦٩ طن يورانيوم سنوياً. تمَّ تصميم هذه المنظومة وبناؤها وتشغيلها بالجهد الوطني الكامل، وبُوشِر بالإنتاج التجريبي نهاية العام ١٩٨٩، إذ أُنتِج نحو ١٦٠ طناً من اليورانيوم ذي النقاوة النووية في عام ١٩٩٠.

(٢) تحويل ثنائي أوكسيد اليورانيوم ذي النقاوة النووية إلى مادة رباعي كلوريد اليورانيوم، وهي المادة الأولية المستخدمة في أسلوب «EMIS» للتخصيب. تمَّ إنتاج هذه المادة بالمقياس المختبري، ثم بالمقياس الريادي، وأخيراً بالمقياس الإنتاجي. وحيث إن المادة المنتجة غير نقيةٍ وشديدة الحساسية للهواء ولبخار الماء، توجَّب تنقيتها

بمنظومات التسامي التي تعمل ضمن ضغطٍ واطئ وفي جوٍ من النتروجين، ومن ثمَّ تعبئتها في اسطواناتٍ محكمة الغلْق، تُستخدم مباشرةً في منظومة الفصل الكهرومغناطيسي، حيث تُسخَّن المادة لتطلق بخار رباعي كلوريد اليورانيوم الذي يؤيَّن، وبعد ذلك تنتقل الأيونات ضمن مجالٍ كهرومغناطيسي مسيطر عليه بدقةٍ عاليةٍ، فيسير كلُّ نظيرٍ لليورانيوم مساره الخاص ليصل إلى وعاء التجميع. الذي يُؤخَذ ويُسترجَع منه النظير المتراكم بعمليةٍ كيميائية. هذا وتمَّ تصميم جميع هذه المنظومات وبناؤها وتشغيلها بالجهد الوطني الذاتي بدءاً من التجارب المختبرية، ومن ثمَّ تحديد المسار التكنولوجي، وكذلك تصميم وبناء منظوماتٍ ريادية، والاستفادة من تشغيلها في تصميم وبناء منظوماتٍ ذات إنتاجيةٍ تسدُّ الحاجة.

(٣) أُجريت التجارب المختبرية وصُمِّمت، وأُسِّست منظومات ريادية لإنتاج مركَّباتٍ أخرى لليورانيوم، بدءاً بمادة ثنائي أوكسيد اليورانيوم عالي النقاوة. ومن بين هذه المركَّبات نذكر سداسي فلوريد اليورانيوم، وهو الغاز المستخدم في عملية التخصيب بطريقة الانتشار الغازي، أو بطريقة الطرد المركزي (Centrifuge Method).

(٤) وبنهاية العام ١٩٩٠ وصلت طريقة «EMIS» إلى المرحلة الإنتاجية، فتمّ نصب ثماني وحداتٍ للتخصيب في موقع الطارمية وجُرِّبت بنجاح، وكان مخططاً نصب الوحدات الأخرى تباعاً ليصل عددها إلى ٧٠ وحدة، يمْكنها أن تنتج يورانيوم بتخصيبٍ نسبته ١٨ بالمئة، يُنقل بعدها إلى الحلقة الثانية من هذه الوحدات، وعددها عشرون وحدة تخصيبٍ تنتج يورانيوم عالي التخصيب (HEU) بنسبة ٩٣ بالمئة.

(٥) أوقف نشاط الانتشار الغازي للتخصيب عام ١٩٨٩ واستعيض عنه بنشاط التخصيب بطريقة الطرد المركزي. وتمَّ فعلاً في بداية العام ١٩٩٠ تجربة طاردٍ غازي واحدٍ قطره ١٤٥ ملم من النوع دون الحرِج، إذ نجحت تجربته باستخدام غاز سداسيّ فلوريد اليورانيوم، وبسرعة دورانٍ بلغت ٦٠ ألف دورة في الدقيقة. واستُخدِم فيه مدوار مصنوع من ألياف الكاربون يدور بواسطة مغناطيسٍ دائمٍ مصنوعٍ من سبيكة كادولينيوم ـ ساماريوم.

(٦) تضمّن البرنامج النووي العراقي أيضاً تطوير تقاناتٍ أخرى في التخصيب، وكذلك في دراسات تصميم سلاحٍ نووي اعتماداً على مبدأ الانفجار الداخلي ونواته من اليورانيوم عالي التخصيب. ومنْ بين هذه البرامج نذكر التالي:

(أ) برنامج بحثي لتخصيب اليورانيوم بالطرق الكيمياوية وبمسلكيْن: أولهما يستند إلى مبدأ الاستخلاص السائلي، ويستند الثاني إلى مبدأ المبادلات الأيونيّة. ووصلت هذه البحوث إلى نتائج مشجّعةٍ على المستوى المختبري في نهاية العام ١٩٩٠، ولم يُكتب

لهذا البرنامج الاستمرارية، بسبب اشتعال حرب عاصفة الصحراء عام ١٩٩١.

(ب) برنامج بحثٍ وتطويرٍ يهدف إلى إيجاد أسس تصميم سلاحٍ نوويٍ وإنتاجه، ووصل هذا البرنامج في نهاية العام ١٩٩٠ إلى نتائج مشجعةٍ في الدّراسات النظرية، وإلى تصميم أساسي يعتمد برامج توافقيةً نيوترونية وهيدروديناميكية. ولم يُكتَب لهذا البرنامج الاستمراريّة بسبب حرب عاصفة الصحراء عام ١٩٩١.

ب ـ الدمار الذي أصاب البرنامج النووي العراقي أثناء حرب عاصفة الصحراء في العام ١٩٩١

ـ التدمير الشامل لجميع منشآت موقع التويثة (الذي يقع على بعد ٢٥ كم جنوب بغداد) بما في ذلك مفاعل ١٤ تموز ومفاعل تموز ـ ٢ وجميع منشآت البحث والتطوير والتجريب للبرنامج النووي.

ـ التدمير الجزئي لجميع منظومات التخصيب الإنتاجيّ بطريقة «EMIS» في موقع الطارمية (الذي يقع على بعد ٥٠ كم شمال بغداد).

ـ تدمير معظم أبنية موقع الشرقاط (٢٣٠ كم شمال بغداد)، وهي أبنيةٌ خاليةٌ كانت مُعدّةً لتكون الموقع البديل أو المكمِّل لمنظومات التخصيب الإنتاجي بطريقة «EMIS».

ـ التدمير الجزئي لمعظم أبنية موقع الجزيرة ومنظوماته (٢٥ كم غرب مدينة الموصل) والمخصّصة لإنتاج ثنائي أوكسيد اليورانيوم ورباعي كلوريد اليورانيوم بنقاوةٍ نووية.

ـ التدمير الجزئي لأبنية موقع الأثير (٩٠ كم غرب بغداد) والمخصَّصة للبحث في السلاح النووي وتطويره.

ـ لم يتم التعرض إلى منشآت التصنيع الميكانيكي (الربيع) ولا إلى منشآت الورش الكهربائية والالكترونية (دجلة) الواقعتين في الزعفرانية على بعد ٥ كم شمال موقع التويثة.

ثالثاً: مصير برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية بعد عاصفة الصحراء للعام ١٩٩١

أصدر مجلس الأمن قراره المرقَّم ٦٨٧ في نيسان/ أبريل ١٩٩١، وبموجبه استمرَّ الحصار الظالم المفروض على العراق منذ آب/ أغسطس ١٩٩٠ إلى حين تحقّق الأمم المتحدة من أن العراق قد دَمَّر كل ما يمتلكه من أسلحة الدمار الشامل ومن

الصواريخ ذات المدى الأكثر من ١٥٠ كم. وكلِّفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتحقق من تَخلص العراق من أسلحته النووية، كما شُكِّل ما سمي باللجنة الخاصة (UNSCOM) للتحقق من تدمير جميع أنواع الأسلحة المحظورة الأخرى.

بدأت لجان التفتيش التابعة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية التفتيش عن السلاح النووي العراقي. وحيث إن العراق لم يتمكّن سابقاً من إنتاج أي سلاحٍ نووي، فقد تولّت فرق التفتيش التابعة إلى الوكالة التحقق من مفردات البرنامجَ النوويّ السابق، كي لا يظهر إخلالٌ بمعاهدة الحدِّ من انتشار الأسلحة النووية، والموقَّع عليها منذ العام ١٩٧٠. وصدَرت أوامر صدام حسين في تموز/ يوليو من العام ١٩٩١ بتدمير جميع الأسلحة المحظورة، فضلاً عن منظومات إنتاجها. ونُفِّذ ذلك من قِبل قوات الحرس الجمهوري الخاص.

لقد عاثت لجان التفتيش التابعة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأرض فساداً، فلم تكتفِ بتدمير المواد والمعدات والأبنية، بل امتدت أيديها لتدمير كل شيء: المواد والوثائق والأجهزة والمعدات والأبنية، ووصل بها الأمر إلى تدمير المنظومات الخدمية في الأبنية من أجهزة تكييف، ثم وصل بها الأمر إلى حرْق المناضد والكراسي، وكاد يصلَ إلى تدمير الأشجار والورود والحدائق. أجْرت اللجان كلَّ ذلك بروحٍ انتقاميةٍ سادية. وعندما كانت تستفسر من أحد العاملين سابقاً في البرنامج عن مسألَةٍ علميةٍ، كانت تقوم بذلك بعقليةٍ جنائيةٍ، فتعْتدي على الممتلكات الشخصية، وتفتّش في كتبه ودفاتره. وباختصارٍ تعامله كمجرمٍ، ولم يبقَ إلا إصدار قرار حكمها بإعدامه.

استمرت الوكالة الدولية واللجنة الخاصة بعملها غير المهني هذا حتى أواخر العام ١٩٩٨، حين اختلق ريشارد بتلر المدير التنفيذي للجنة الخاصة العذر الواهي لسحب جميع المفتشين من العراق بقراره الشخصي من دون الرجوع إلى مجلس الأمن، فانتهزت الولايات المتحدة الفرصة، ووجَّهت وابل صواريخها وقنابلها الى المنشآت العراقية، سواء أكانت تضمُّ في السابق برامج لأسلحة الدمار الشامل أم لا، كما أحالت العديد من الأبنية العامة إلى ركام، ولم تَسلَم حتى بيوت بعض المواطنين، مبرِّرةً ذلك بأن صواريخها الذكية جداً قد أخطأت أهدافها فأصابت بيوت المواطنين الآمنين، أو أصابت المدارس ودور العبادة. واستمرّ ذلك العدوان أربعة أيام وخمس ليالٍ، أعلن بعدها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أن قواته قد دمّرت ما تبَقّى من منظومات أسلحة الدمار الشامل في العراق، وعليه سوف لن يتمكّن الرئيس العراقي من إنتاجها واستخدامها في تهديد السلام العالمي.

على الرغم من تمكّن لجان التفتيش التعرف على كامل تفاصيل برامج هذه الأسلحة، إلاّ أنها أبْقت على بعض الأمور الهامشية التي ادَّعت أنها لا تمتلك عنها المعلومات الكافية، ففي البرنامج النووي أبْقت ثلاثة أمورٍ عالقة: أولها فقدان عددٍ من الوثائق والمخطَّطات عن جهاز الطرد المركزي للتخصيب، وهي تعلم يقيناً أن هذه المخططات قد اشتريت من شركةٍ ألمانيةٍ معروفةٍ لها، وكان بإمكانها الحصول على نسخ هذه المخطَّطات من تلك الشركة للتحقق من تفاصيل النشاط العراقي الذي استند إلى تلك المخططات والمعلومات، كما ادّعت أن العراق لم يُصدر بعد قراراً حكومياً بالتوقف عن أي نشاطٍ ذي صلةٍ ببرنامج التسلح النووي، حتى وإنْ كانت هذه الصلة في الجانب العلمي الأكاديمي، وطالبت السلطات العراقية بإصدار هذا القانون على أن يتضمنَ تجريم أي عراقي يقوم بأيّ نشاطٍ من هذا القبيل، إنْ كان ذلك على المستوى الشخصي أو ضمن نشاطٍ بحثي جماعي. وفي جوانب الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ادّعت اللجنة الخاصة بأنها لا تمتلك أرقام موازنةٍ بين كميات المُنتَج منها في السابق والكميات المُستَخدمة أو المدَمرة من العراقيين تدميراً انفرادياً خلال العام ١٩٩١.

أيقنت السلطات العراقية بعد عدوان عام ١٩٩٨ عدم وجود فائدةٍ من وجود المفتشين في العراق، فقد بحثوا تفصيلاً وتأكّدوا من عدم وجود أي نشاطٍ للتسلح المحظور في العراق، ولم يعلنوا ذلك صراحةً لأسباب هم وحدهم يعرفونها، وفي الغالب أن اللجنة الخاصة والوكالة كانتا واقعتينْ تحت ضغطٍ شديدٍ من الولايات المتحدة الأمريكية بعدم إعلان خلوّ العراق من هذه الأسلحة، ومن أي نشاطٍ ضمنها. ولم تكتفِ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بهذا الإحجام من منظمات الأمم المتحدة عن ذِكر الحقيقة، بل زادت الطين بلّةً، فاختلقت الأكاذيب حول إعادة العراق لنشاطه النووي، ومحاولة شرائه كمياتٍ كبيرةً من خام اليورانيوم من النيجر، وكذلك محاولة شرائه أنابيب ألمنيوم لاستخدامها في برنامج الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم.

كان جميع المعنيين بالأمر في العراق يعرفون يقيناً أن هذه لا تعدو كونها أكاذيب ممجوجةً، فلا يوجد أي نشاطٍ من هذا القبيل في العراق. وأوضح الفريق العراقي المعنيّ بشؤون التسلح النووي إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفاصيل ووثائق تدحض ادعاءاتها، وتدحض أباطيل الحكومتين الأمريكية والبريطانية، إلا أنَّ الوكالة الدولية لم تعلن صراحةً أن مرحلة نزع السلاح النووي العراقي قد اكتملت منذ زمنٍ بعيدٍ وقبل العام ١٩٩٨، وأنه لم يعد هناك أي نشاطٍ ولا أية إمكانيةٍ علميةٍ أو تكنولوجيةٍ لإحياء هذا النشاط. واكتفى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

الدكتور محمد البرادعي بالقول على استحياء إن الوثائق التي تدّعي شراء العراق لكميةٍ من اليورانيوم بعد العام ١٩٩٨ وثائق غير موثوقٍ بها، ولم يقل إنها مزوَّرة. وطلب مع زميله الرئيس التنفيذي للجنة أونموفيك الدكتور هانز بلكس من مجلس الأمن إعطاءهما مهلة ثلاثة أشهرٍ أخرى لإكمال عملية التفتيش. ألم يكفِهِمْ أكثر من سبع سنواتٍ ليطلبوا ثلاثة أشهرٍ أخرى؟ وماذا يمكنهم أن يفعلوا في هذه المدة الإضافية مما لم يتمكّنوا من فعله طيلة السنين المنصرمة؟ المسألة واضحة وضوح الشمس، وهي أنهما لا يريدان إعلان الحقيقة لأمرٍ في نفسيْهما.

وتمكَّنت حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من خداع مجالسهما النيابية من خطر أسلحة الدمار الشامل المزعومة في العراق، فحصلتا على التفويض بشنِّ حرب آذار/ مارس ٢٠٠٣ والتي كانت ضمن استراتيجيتهما منذ زمنٍ طويلٍ، وبها تمَّ احتلال العراق ضمن مسلسل حلقات تنفيذ استراتيجية القرن الأمريكي الجديد. فالحلقة الأولى كانت أفغانستان، والحلقة الثانية العراق، والحلقات الأخرى آتية.

نستطيع أن نؤكّد ونجزم بأن العراق لم يعد يمتلك أيّ سلاح للدمار الشامل بعد تدميره الأحادي الجانب لجميع مكوّناته صيف العام ١٩٩١، ولم يُجدّد نشاط أيٍ منها، إذ لم يعد يمتلك البنى الارتكازية لمعاودة هذا النشاط، ناهيك عن الحصار الجائر الذي قاسى منه العراقيون المرارة والبؤس والشقاء، ومن بينهم العلماء والمهندسون والفنيون، الذين بذلوا جهداً خلاقاً ومبدعاً في الثمانينيات في برامج التسلح وتوطين التكنولوجيا، والذين تفرقوا شذْر مذْر بعد حرب ١٩٩١. فمنهم من انتقل إلى العمل في مؤسسات الدولة المدنيّة أو في الجامعات، ومنهم من غادر الوظيفة إلى القطاع الخاص، ومنهم من بلغ سن التقاعد، والعديد منهم ترك العراق وهاجر، ومنهم من توفاه الله وعلى أرواحهم الرحمة. . فلقد كانوا مواطنين أكفّاء قدَّموا إلى العراق خدمةً جليلةً. بارك الله جهود جميع علماء العراق.

تعقيـــب (١)

عماد خدوري(*)

ارتكزت الحملة العسكرية لاحتلال العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣ بشكلٍ أساسي إلى حملةٍ تعبويةٍ إعلاميةٍ مُضلّلةٍ بدعوى امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، واستمراره في تطوير تلك البرامج بعد حرب العام ١٩٩١. ولقد برهن الباحثان في ورقتهما القيمة كذب مبرِّرات حملة الخداع الشامل التي ساقتها الإدارة الأمريكية في تسويق حربها على العراق واحتلاله، الأمر الذي يقودنا إلى طرح مسألة المسؤولية القانونية عن الخسائر المترتِّبة عن شنّ الحرب اللاقانونية على العراق وبشكلٍ خاصٍ مسؤولية شهود الزور.

لقد بدأت حملة الافتراءات تلك منذ أوائل التسعينيات، وتمّ دق طبولها بشدةٍ وتقديمها بدءاً من نهاية آب/ أغسطس ٢٠٠١ وحتى لحظة الاحتلال، كسببٍ مُباشرٍ له. وستبينّ الأيام أبعاد أذى الدمار الشامل الذي ألّم بالعراق وشعبه ومؤسساته. ويتصدر قائمة المساهمين في هذه الحملة الإعلامية المضلِّلة، بالإضافة إلى الدوائر المخابراتية الأمريكية والإنكليزية والإسرائيلية، أسماء عراقية وشخصيات صحافية أمريكية سخرّت جُلّ جهدها، وصوبته باتجاه في تزييف الحقيقة وتشويهها.

أحمد الجلبي

رئيس المؤتمر الوطني العراقي والذي غذّى حملة احتلال العراق منذ منتصف التسعينيات بشهاداتٍ ملفّقةٍ من قِبل مصادر عراقيةٍ عسكريةٍ التجأت إلى منظمته التي ادّعت المعرفة بامتلاك العراق أسلحةً كيميائيةً وبيولوجية. وبسبب علاقاته الوطيدة مع أبرز المحافظين الجدد الذين قادوا الحملة الإعلامية لاحتلال العراق مثل وولفويتز

(*) باحث من العراق.

وتشيني وبيرل، تمّ تسريب هذه الافتراءات إعلامياً ولفترةٍ تناهز العشر سنوات، ولاسيّما عبر جوديث ميلر الصحافية في جريدة **النيويورك تايمز** التي ذهبت بنفسها إلى العراق لمدّ يد العون والإرشاد لقوات الاحتلال في حمّى البحث للعثور على أي دليلٍ ماديٍ لمقالاتها العديدة، دون جدوى[١].

وعلى الرغم من الدعم المادي للمؤتمر الوطني من قِبل وكالة المخابرات الأمريكية والذي وصل إلى حدود مئة مليون دولار، فإنّ رئيس المؤتمر لم يجد حرجاً من الاعتراف مؤخراً بأنه لا يكترث بحقيقة عدم صحّة التلفيقات بشأن الأسلحة المزعومة، والتي روّجها سابقاً، مادام احتلال الأمريكان قد تمّ وأصبح «بطلاً بالخطأ»، بل أبدى بشهامةٍ بالغةٍ استعداده لتحمل تبعات ذلك، وربما يعني حصّته من عقود الباطن بموجب تبوئه مكانةً في مجلس الحكم[٢].

خضر حمزة

عمل في الطاقة الذرية العراقية منذ العام ١٩٧٢ وحتى غاية العام ١٩٨٩[٣]. وتوسّط بعد هروبه إلى شمال العراق عام ١٩٩٤ أحمد الجلبي لإيوائه تحت مظلّة وكالة المخابرات الأمريكية التي رفضت طلبه، مما دفعه إلى التدريس في ليبيا. ولقد حالفه هروب حسين كامل إلى الأردن في إعادة الوكالة اهتمامها بأمره وجلبه إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث عمل مع ديفيد ألبرايت في مؤسسة (Institute for Security and International Security). وصدر عن ذلك باكورة التقارير في الادعاء والتنويه باستمرار العراق في تطوير برنامجه العسكري النووي. ولقد عزله ألبرايت من العمل في مؤسسته بعد أن عمل فيها مدة سنتين، بسبب الشكوك التي ساورَته حول مدى دقّة معلوماته. (ولكنّ حمزة أبقى على نشر سيرته على الأنترنت «إلى من يهمه الأمر»، على حد تعبير ديفيد في مكالمة خاصة)[٤].

بعدها قام حمزة وبالتعاون مع جيف ستاين وهو مسؤول سابق في المخابرات

---

(١) William E. Jackson, Jr., «Still Miller Time: «NY Times» Circles the Wagons,» 2 July 2004, <http://www.commondreams.org/views03/0703-02.htm>, and Alexander Cockburn, «Judy Miller's War,» 18 August 2003, <http://www.counterpunch.org/cockburn08182003.html>.

(٢) Isabel Hilton, «Need to Build a Case for War? Step Forward Mr. Chalabi,» *Guardian*, 6/3/2004, <http://www.guardian.co.uk/Iraq/Story/0,2763,1163563,00.html>.

(٣) Imad Khadduri: «Saddam's Bombmaker is Full of Lies,» 27 November 2002, <http://www.yellowtimes.org/article.php?sid=889>, and «Khidhir Hamza: The Bogus Intelligence Source,» 15 October 2003, <http://www.yellowtimes.org/article.php?sid=1623>.

(٤) <http://search.atomz.com/search/?sp-q=hamza&sp-a=sp10016f75>.

العسكرية الأمريكية، بإصدار كتابه **صانع قنبلة صدام** في نهاية العام ١٩٩٩، والذي ضخّم فيه بشكلٍ سافرٍ من دوره في البرنامج النووي العراقي، وأحجم عن ذكر السبب الحقيقي في إبعاده من البرنامج ومن ثمّ تقاعده في العام ١٩٨٩.

بدأ نجمه كمحاضرٍ في البروز على منصّات المؤسّسات الأمريكية اليمينية، وعلى سبيل المثال، محاضرته في مؤسّسة «Carnegie Endowment Institute» في نهاية العام ٢٠٠٠[٥] حيث ادعّى في حينه باطلاً بأنه كان مساهماً، بعد حرب العام ١٩٩١ وحتى هروبه عام ١٩٩٤ (علماً بأنه كان محاضراً في كليةٍ أهليةٍ في بغداد طيلة تلك الفترة)، في تطوير منظومة التخصيب الغازي، بعيداً عن أنظار مفتّشي الوكالة، كما حذّر من أن العراق مستمرٌ في العمل في هذا المجال، ومن الممكن أن يحصل خلال سنتين أو ثلاث على نواة القنبلة. وعندما سئل عن مقترحه لوقف البرنامج النووي العراقي، ركّز حلّه على قيام الإدارة الأمريكية بقلْع العلماء والمهندسين العراقيين من العراق إذ أنهم في صدد إعادة بناء المنشآت النووية وتشغيل منظوماتها. وختَم محاضرته بإمكانية تمكّن حصول العراق حينئذ (أي في العام ٢٠٠٠) على السلاح البيولوجي أيضاً.

ثم صعّد حمزة من تهويلاته في مقابلاتٍ عديدةٍ[٦] باسطاً ومُضخّماً الأطروحات الأمريكية حول علاقة العراق مع القاعدة وبن لادن، وإمكانية توفير العراق المواد الجرثومية التي نُشِرت في أمريكا عقب أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١، كما ردّد مجمل افتراءاته تلك أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي عام ٢٠٠٢ والذي كان في صدد اتخاذ قرارٍ بتخويل الرئيس بوش باحتلال العراق. وحتى آخر الأيام التي سبقت احتلال العراق، وفي إحدى المقابلات التلفزيونية، ألح المراسل على أن يجيب حمزة عن سؤالٍ محدّدٍ: «منذ عدة سنواتٍ وأنت تدّعي بأن العراق على وشك امتلاك السلاح النووي خلال بضع سنوات. هل يمتلك العراق السلاح النووي الآن أم لا؟» اضطر حمزة إلى الجواب بالنفي، لكنّه سارع واستدرك وتوعّد: «هل أنت مستعدٌ أن تنتظر سنتين للتأكد من أن العراق لن يمتلك السلاح حينئذ؟»، بمعنى أن بمقدور العراق امتلاك السلاح النووي خلال سنتين فقط؟!

إلا أنه، وبعد أن رجع إلى العراق على ظهر الدبابات الأمريكية، ومكث هناك طيلة الأشهر العشرة المنصرمة، يرفض حتى الآن الإجابة عن تساؤلات الصحافيين

---

(٥) «Carnegie Endowment,» presentation by Khidir Hamza, 2 November 2000, <http://www.ceip.org/files/projects/npp/resources/hamzatranscript.htm>.

(٦) <http://www.pbs.org/search/search_results.html?q=hamza&neighborhood=none>.

حول مزاعمه الباطلة، والتي عكف على بثّها طيلة الأعوام العشرة المنصرمة[٧]. وعلى عكس الشفافية المالية لمكتسبات أحمد الجلبي من حملة الإعلام التضليلية، يُغفل حمزة عن ذكر الراتب المُغري جداً والذي يتقاضاه الآن في بغداد من «مجلس إعادة إعمار وتنمية العراق»[٨] (Iraqi Reconstruction and Redevelopment Council) التابع إلى المؤسسة التي عمل فيها ديفيد كاي لعقديْن من الزمن (Science Applications International Corporation (SAIC)) إنهم بحقٍ مرتزقة القرن الحادي والعشرين ولن يتأخر حسابهم.

---

(٧) Dafna Linzer, «U.S. Still Holds 8 Iraqi Scientists,» *Guardian*, 9/12/2003, <http://www.guardian.co.uk/worldlatest/story/0,1280,-3481758,00.html>.

(٨) «David Kay and the CIA William Bowles,» 6/10/2003, <http://www.williambowles.info/ini/ini-0105.html>.

تعقيــب (٢)

صفوت الزيات(*)

ثمّة أكثر من أربعٍ وعشرين دولةٍ في العالم كانت في أوائل التسعينيات تمتلك أسلحة دمارٍ شاملٍ ووسائل إطلاقها أو تُطوّرها، إضافةً إلى خمسٍ وعشرين دولة أخرى امتلكت ـ أو اقتربت من امتلاك ـ الصواريخ البالستية. في حين زاد عدد الدول التي امتلكت بالفعل ـ أو شرَعت في تطوير ـ أنظمة صواريخ جوّالةٍ وطائرات غير مأهولةٍ عن خمسٍ وسبعين دولة. لقد انتاب العديد من دول العالم الثالث ـ وماتزال ـ حّمى السعي إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل، في مؤشرٍ على قناعة نظمها السياسية، بأن في هذه الحيازة ضماناً لأمنها ومصالحها القومية في مواجهة خصوم اقليميين آخرين، عبر التهديد باستخدامها بغية فرض حالة استقرارٍ أو «توازنٍ استراتيجي» ترى فيها هذه الدول الوضع الأمثل لأمنها ومصلحتها. وهكذا نجد أنفسنا أمامَ مستوى من الردع الذي يُطلق عليه «الردع الاقليمي» الذي استهدفت فيه هذه الدول تكرار النجاحات التي حقّقها «الردْع الدولي» إبان حقبة الحرب الباردة بين القطبين العُظْميينْ آنذاك.

لكنّ واقع الأمر يفرض حقيقة فشل «الردع الاقليمي»، بدليل اندلاع صراعاتٍ اقليميةٍ استُخدمت فيها بالفعل قدرات أسلحة الدمار الشامل، متجاوزةً حدّ التهديد باستخدامها (حالة الحرب العراقية ـ الإيرانية)، وكذلك اندلاع صراعاتٍ اقليميةٍ لم يشفعْ لأحد أطرافها امتلاكه هذه القدرات دون الطرف الآخر (حالة حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل)، ولعلّ ذلك التناقض بين حّمى السعي إلى حيازة قدرات ردع من أسلحة الدمار الشامل في هذا المستوى الاقليمي، وبين فشل الردع الاقليمي هذا في تجنب الصراعات الاقليمية، هو الذي دفع إلى طرحها في مقدّمة هذا التعليق.

(*) عميد ركن متقاعد في الجيش المصري.

الردع في المستوى الاقليمي: عوامل الفشل

يمكن تعريف الردع في جوهره، بأنه «أيّة كلماتٍ أو أعمالٍ تدفع المعتدي إلى استنتاج أن الفوائد المتحقّقه أو الناجمة عن مباشرة عملٍ أو تصرفٍ ما سوف تقلّ عن تكاليفه»، ومبدأ الردع هو قيام الفاعل، سواء كان دولةً أو جماعةً أو أفراداً ـ وبصورةٍ عقلانيةٍ ـ بموازنة تكاليف وفوائد القيام بعملٍ أو تصرفٍ ما، ومن ثمّ يقتنع بعدم القيام بهذا العمل أو التصرف ـ أي يرتدع عن القيام به ـ ويتجنب بالتالي أي تكاليف تترتّب على ذلك، وإذا أريد للردع أن ينجح فلا بد من تلبية ثلاثة شروط[1]:

أولاً: يجب أن يكون معروفاً لدى الدولة المراد ردعها أن الدولة الرادعة تمتلك الوسائل المادية والإرادة الوطنية للردّ بقوةٍ على العمل أو التصرف، إذا ما تم القيام به.

ثانياً: أن يتوافر لكلا الدولتين وسائل فعّالة للاتصالات ونقل التهديد بالرد، وكذلك وسائل دقيقة لاستقبال هذا التهديد وتفسيره.

ثالثاً: أن يكون هناك تفاهمٌ مشتركٌ حول العمل أو التصرف الذي يتمّ ردعه، والعواقب الوخيمة المترتّبة على القيام بذلك العمل أو التصرف.

إذا توافرت هذه الشروط فهناك فرصةٌ لنجاح الردع، أما إذا لم تتوافر فمن المرجّح أن يفشل الردع. وتمثّل الحرب الباردة مثالاً ناجحاً لاستخدام الردع في فرض الاستقرار بين القطبين العظميينْ آنذاك، والقدرة على إدارة الصراعات والأزمات الدولية من دون الوصول إلى حافّة الصراع المسلح. فالشرط الأول تحقق من خلال استعراض القدرات النووية لدى الطرفين عبر سلسلةٍ من التجارب المعْلنة وغير المعْلنة والتلويح بجاهزيتها للاستخدام، بل باستخدامها بالفعل كما حدث في قصف الأمريكيين لمدينتي هيروشيما ونكازاكي في آب/أغسطس ١٩٤٥. والشرط الثاني تحقّق عبر تطوير الولايات المتحدة وسيلة اتصالاتٍ آمنةٍ موثوقٌ بها مع السوفيات عبر ما عُرف بالخط الساخن، وإجراءات تَدبّر الحوادث التي قد تؤدي إلى تصعيدٍ غير مقصودٍ أو متعمد. وتحقّق الشرط الثالث من خلال تطوير الجانبين لتفاهمٍ وتبادلٍ مشتركٍ عبر محادثات واتفاقيات الحدِّ من الأسلحة ومراقبتها.

تظهر هذه النقطة الأخيرة في شكلٍ أوضح في عقيدة التدمير المؤكّد المتبادل

---

(١) روبرت جوزيف، «الدفاع والردع النووي والبيولوجي والكيماوي،» ورقة قدمت إلى: **الدفاع الجوي الصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية** (ندوة) (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص ٦٨-٦٩.

(Mutual Assured Destruction) التي أسَّست للعلاقات الاستراتيجية بين القطبينْ عبر قناعة كلٍ منهما بالقدرة على تدمير الطرف الآخر باستخدام الأسلحة النووية إضافةً إلى أن الولايات المتحدة حدّدت بوضوح الأعمال التي تستهدفها من وراء الردع، والمتمحورة حول عدم السماح بتمدّد السيطرة السوفياتية خارج مناطق نفوذها في آسيا وأوروبا، ومنع الاستخدام السوفياتي ليس للقوة النووية فحسب، بل ولما يُعتَبر تفوقاً تقليدياً سوفياتياً في المسرح الأوروبي.

في المقابل يمثّل استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية في الصراعات المسلّحة الاقليميّة، كما كان الحال إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية فشل الردع على المستوى الاقليمي على عكس ما كان عليه الحال إبان الحرب الباردة، باعتبار أن مجرّد استخدام أيٍ من أنواع أسلحة الدمار الشامل يعني الانتقال به من وظيفة الردع إلى وظيفة التدمير والقتل، وتصبح الحجج السياسية الظاهرة التي تسوقها الدول الاقليمية على غرار العراق وإيران من وراء حيازتهما لأسلحة الدمار الشامل بهدف الردع غير ذات مصداقية، الأمر الذي يبرّر في المقابل سعي القوى الدولية الرئيسة إلى حرمان هذه الدول من امتلاك هذه الأسلحة، حتى لو اقتضى الأمر استخدام القوة المسلحة لتحقيق ذلك الهدف.

إن فشل الدول الاقليمية في التوظيف الناجح لمثل هذا النوع من الأسلحة في بناء سياسة ردعٍ إقليميةٍ ناجحةٍ تُعْنى بإقامة حالةٍ من الاستقرار الاقليمي وضبط إدارة الأزمات دون حافّة الصراع المسلح، يعود إلى عوامل مدركَةٍ يبرز منها:

ـ الخصائص الشخصية للقيادات السياسية للخصوم الاقليميين، والتي هي أكثر استعداداً للمخاطرة والتضحية بالأرواح والثروات الوطنية، من دون وجود سقفٍ معينٍ للارتداع.

ـ عدم توافر تفاهم متبادلٍ ومشتركٍ، أو حتى اتصالاتٍ فعّالةٍ وموثوقةٍ بين الخصوم الاقليميين لنقل التهديد بالرد، أو استقبال هذا التهديد وتفسيره.

ـ غياب نظام القطبين، أتاح للدول الاقليمية حريّة التصرف من أجل تحقيق أهدافها السياسية عبر استخدام القوة غير المقيّدة، كما أتاح أيضاً فرص الحصول على التقنيات المطلوبة لتطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل ووسائط نقلها عبر «الصواريخ الباليستية».

ـ مفاهيم استخدام أسلحة الدمار الشامل، ولاسيّما الكيماوية والبيولوجية، ليس باعتبارها أسلحة الفرصة الأخيرة ـ وهي النظرة التي كانت قائمةً أثناء الحرب

الباردة ـ بل باعتبارها خياراً ربّما يُستخدم حتى في وقتٍ مبكّرٍ من الصراع[٢].

واقع أسلحة الدمار الشامل: منظور عراقي

تناولت الورقة التي قدمها العالمان الدكتور جعفر ضياء جعفر، والدكتور نعمان النعيمي، مقدّمةً فكريةً تناولت التعريف بأسلحة الدمار الشامل، واختلاف المفاهيم حول طبيعة الأسلحة المدْرجة على قائمتها أو التي يمكن إدراجها في إطار هذا المصطلح، ولاسيّما أن مستوى التدمير المحقّق من قِبل سلاحٍ ما لا يعتمد على قدراته التدميرية فحسب، بل يتجاوزها أيضاً إلى موضوعاتٍ أخرى مرتبطةٍ بخصائص القرار السياسي والعسكري، والبيئة العملياتية للاستخدام، الأمر الذي يجعل من مستويات تدمير أنظمة تسلح تقليديةٍ في ظروفٍ معيّنةٍ تعادل أو تفوق استخدام أنظمة تسليح دُرِج على تسميتها بالأسلحة غير التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل، والتي يبدو أنّ أدبيّات النصف الثاني من القرن العشرين قد حصرتها في الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية.

وفي استعراض الورقة لتاريخ أنواع أسلحة الدمار الشامل واستخدامها، والذي تميّز بأسلوبٍ علمي ـ امتزج بانتماءٍ وطني ـ تمّ تناول كلٍ منها على حدة، كما حدّدت الورقة موقف العراق في مسائل الإنتاج والحيازة والاستخدام والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

١ ـ الأسلحة الكيماوية

ـ أنتج العراق خلال عقد الثمانينيات كمياتٍ من غاز الخردل، وعوامل الأعصاب كالتابون والزارين والـ(vx).

ـ استخدام العراق ـ وكذلك إيران ـ الأسلحة الكيماوية في حربهما معاً (حرب الخليج الأولى ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨).

ـ دمّر العراق مخزونه من الأسلحة الكيماوية بالكامل صيف العام ١٩٩١ (عقب حرب الخليج الثانية) بأمرٍ من «الرئيس»، ولم يعاود البحث والتطوير أو الإنتاج لاحقاً.

---

(٢) كمال بيوغلو، **الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي**، سلسلة محاضرات الإمارات؛ ٤٠ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ٦.

٢ ــ الأسلحة البيولوجية

ــ كان لدى العراق برنامج لها خلال الفترة مابين ١٩٨٧ ــ ١٩٩٠، وأنتج الأنثراكس (الجمرة الخبيثة)، والبوتالين، والأفلاتوكسين.

ــ قام العراق بتسليح هذه العوامل عام ١٩٩٠، لكنه لم يستخدمها قتالياً.

ــ دمّر العراق مخزونه من الأسلحة البيولوجية بالكامل صيف العام ١٩٩١، ولم يعاود البحث والتطوير أو الإنتاج لها لاحقاً.

٣ ــ الأسلحة النووية

ــ كان لدى العراق برنامج للاستخدام السلمي للطاقة النووية منذ العام ١٩٥٩ بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي الذي قام ببناء مفاعلٍ نوويٍ للبحوث بدئ العمل به في العام ١٩٦٨.

ــ طوّر العراق طموحه إلى إنتاج الطاقة الكهربائية بواسطة مفاعلاتٍ نوويةٍ، وعقْد اتفاقيةٍ مع فرنسا في العام ١٩٧٦ لبناء مفاعليْن للبحوث «تموز ١» (أويزراك)، و«تموز ٢» يستخدمان وقود اليورانيـوم المخصب بنسبة ٩٣ بالمئة.

ــ طوّر العراق مزيداً من طموحه إلى بناء دورة إنتاج وقودٍ نووي مغلقةٍ وطنيةٍ بتوقيع اتفاقية تعاون في العامينْ ١٩٧٦ و١٩٧٨ مع إيطاليّا، إضافةً إلى اتفاقيةٍ أخرى مع شركةٍ بلجيكيةٍ لبناء وحدةٍ لاستخلاص اليورانيوم من خام الفوسفات المستَخدم في إنتاج الأسمدة في مصنع القائم غرب العراق (أنتجت الوحدة بنهاية ١٩٩٠ نحو ١٦٠ طن من اليورانيوم الأولي).

ــ انعطف البرنامج النووي السلمي والمُعلَن العراقي، بعد تدمير الطائرات الإسرائيلية مفاعل «أوزيراك» في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٨١، إلى برنامجٍ نوويٍ سري يستهدف تخصيب اليورانيوم لإنتاج يورانيوم عالي التخصيب، وتصميمَ سلاحٍ نوويٍ يعتمد في الأساس على هذا النوع من اليورانيوم.

ــ بنهاية العام ١٩٩٠ اقترب البرنامج النووي السري العراقي من مستوياتٍ واعدةٍ لتحقيق أهدافه حيث:

* بلغت طريقة الفصل الكهرومغناطيسي للنظائر (EMIS) لتخصيب اليورانيوم إلى المرحلة الإنتاجية في موقع «الطارمية» شمال بغداد.

* توصل البرنامج البحثي لتخصيب اليورانيوم بالطرق الكيمياوية إلى نتائج مختبريةٍ مشجّعة.

* وصل برنامج تصميم وتطوير سلاحٍ نوويٍ إلى نتائج مشجعةٍ في الدراسات النظرية، وفي تصميم أساس للسلاح.

* جاءت حرب عاصفة الصحراء في العام ١٩٩١ بنتائج كارثيةٍ للبرنامج النووي العراقي في جميع أبعاده ومرافقه، ولم يعد يمتلك العراق أي مفرداتٍ لبرنامجه النووي.

وتأسيساً على ما عرضه الباحثان، واستكمالاً لجوانب موضوع أسلحة الدمار الشامل العراقية يتطلب الأمر تناول التعليق نقطتين رئيستين:

أولاً: دوافع حيازة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية العراقية وطبيعة استخدامها.

ثانياً: قدرات الردع العراقية بين طموح الحيازة وغياب العقلانية.

الأسلحة الكيماوية والبيولوجية العراقية: دوافع الحيازة وطبيعة الاستخدام

تختلف أدوات الحرب من حيث الاستخدام والتطبيق، فالأسلحة النووية أسلحة «استراتيجية»، بمفهومها المطلق نظراً إلى أثرها في إحداث تغييرٍ جذريٍ في سلوك الدول، فهي أسلحةٌ شديدة الفتك، أدرك العالم آثارها المدمرة ليس في القصف النووي لمدن اليابان فحسب، بل في العديد من شواهد التجارب النووية أيضاً. غير أن الأسلحة النووية نادرةٌ أو عديمة الاستخدام من الناحية العسكرية، ولا تكمن أهميتها في استخدامها الفعلي بل في التهديد باستخدامها.

إن الغرض من الأسلحة النووية تقويض «مركز ثِقل» العدو وسلب إرادته القومية قبل اندلاع الحرب[٣]، إنها بذلك تُعدُّ أسلحةً سياسيةً مطلقة التأثير وليس أدواتٍ عسكريةً للحرب. أما الأسلحة الكيماوية والبيولوجية فهي أسلحةٌ تكتيكيةٌ في المقام الأول، صُمِّمت بهدف التأثير في النتيجة النهائية لمعركةٍ من المعارك، وبعبارةٍ موجزةٍ إنها أسلحة تُستخدَم للإكراه والإخضاع. كما أنه من اليسير تجهيزها للاستخدام في ميادين القتال على عكس الأسلحة النووية؛ ولهذا السبب هناك قدرٌ أكبر من الإغراء لاستخدامها في الحرب. وتتراوح تأثيراتها عند النجاح في تحويلها لمنظومات أسلحةٍ بين آثار عاجلة وأخرى آجلة، فقد تمضي مثلاً عدة أشهر قبل ظهور الأعراض المَرضيّة لبعض أنواع الأسلحة البيولوجية.

---

(٣) Carl von Clausewitz, *On War*, edited and translated by Michael Howard and Peter Paret; introductory essays by Peter Paret, Michael Howard and Bernard Brodie; with a commentary by Bernard Brodie (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), p. 177.

تتمثّل فائدة استخدام الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية في ميادين القتال في التالي:

ـ قتل أو شلّ حركة أعدادٍ ضخمةٍ من الجنود يمكن كمثال تغطية ١,٣ كم^{٢} من الأرض وقتل ٥٠ بالمئة من الجنود المعرّضين باستخدام ١,٧٢٨ كجم من عامل الأعصاب الزارين يتم إسقاطها بقصفةٍ صاروخيةٍ واحدةٍ مكوّنةٍ من ٢١٦ صاروخ عيار ٢٤٠ مم(٤).

ـ تحويل العمليات الحربية التقليدية إلى عملياتٍ أكثر إرهاقاً وأقل فاعليةً فيمكن لـ ٦٥ طناً مترياً من عامل الأعصاب (vx) يتم إسقاطها بـ ١٣٠٠ طلقة مدفعية عيار ١٥٥ مم أن تؤمّن جبهةً عرضها ٦٠ كم بتلويث شريطٍ أمامي بعمق ٣٠٠ متر لمدة ثلاثة أيام(٥).

ـ شلّ قواعد ومناطق إمدادٍ عسكريةٍ عن العمل لفترةٍ من الوقت «يمكن تلويث ٦ كم^{٢} من قاعدةٍ جويةٍ بواسطة ٣ طائرات مقاتلةٍ تحمل كل منها ٣٠٠ كغم من غاز الأعصاب (vx) لمدة ثلاثة أيامٍ كاملةٍ على أساس تكرار كلٍ منها لطلعتيْن يومياً خلال الفترة»(٦).

ـ إضعاف الروح المعنوية للعدو وإفقاده الثقة بالنفس، والتسبب في إرباكه ولاسيما في الحروب طويلة الأجل بفعل الخسائر والإصابات البشرية الناجمة عن هذه الأسلحة.

لذا فإن استخدام العراق الأسلحة الكيماوية ضد إيران في حربهما في الثمانينيات جاء في هذا السياق، وعلى نحوٍ خاصٍ في تلك المرحلة من الحرب التي تعذّر فيها دفع القوات الإيرانية خارج الأراضي العراقية التي احتلتها بفعل تكتيكات تَدافع الأنساق البشرية واجتياحها الدفاعات (استخدم العراق غازيْ الخردل والتابون في «الفاو» شباط/ فبراير ١٩٨٦، والخردل في «أم الرصاص» كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، والخردل والتابون في «البصرة» نيسان/ أبريل ١٩٨٧، والخردل والتابون في «مهران» تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧)، إلا أن أكثر الاستخدامات إثارةً وجدليةً وتأليباً للرأي العام العالمي جاءت في استخدام الخردل

---

(٤) Anthony H. Cordesman, «The Military Balance in the Middle East-Weapon of Mass Destruction,» part XIV, p. 82 (16/3/1999).

(٥) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ٨٢.

والزارين والتابون والـ(vx) ـ وربما مركّبات الأفلاتوكسين السامة ـ لسحق ثورةٍ كرديةٍ في حلبجة في آذار/ مارس ١٩٨٨.

لقد كانت الأسلحة الكيماوية على نحوٍ خاصٍ إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية أكثر فاعليةً، باعتبارها حرباً غلب عليها طابع حروب الاستنزاف وحروب الخنادق، وكانت خياراً عراقياً ـ وكذلك إيرانياً ـ باعتبارها تحقّق «توازناً عملياتياً» يعوّضهما عن أوجه الضعف الحرِجة لدى كلٍ منهما في مجال الأسلحة التقليدية. وإن كان هناك بعض من المحلّلين يروْن أن استخدام العراق للأسلحة الكيماوية في الحرب لم يكن له ما يبرّره، ولم يكن أحد العوامل التي رجحت كفته في نهاية هذه الحرب باعتبار امتلاكه آنذاك لقدراتٍ تقليديةٍ متفوقةٍ وفّرها الدعم الدولي، إضافةً إلى كفاءة فيلق الحرس الجمهوري(٧).

ربما يصبح من الممكن ـ من خلال العرض السابق ـ القول إنّ الدوافع وراء سعي العراق وإيران إلى حيازة هذه الأسلحة جاءت مزيجاً من الإحساس العميق بعدم الأمن عبر تاريخ طويلٍ من العداء العرقي والديني ومشكلات الحدود، وكذلك طموحات السيادة والهيمنة الاقليمية على منطقة الخليج، أما عن الاستخدام فإن كلا الدولتين وظّفتها ليس كأسلحة ملاذٍ أخير، بل كأسلحة خيارٍ تكتيكيةٍ في مؤشّرٍ واضحٍ على عدم العقلانية وغياب الرشد لدى القيادات السياسية في كلا البلدين.

١ ـ البرامج والأسلحة الاستراتيجية العراقية في نهاية العام ١٩٩٠

أ ـ برنامج السلاح النووي: في جزءٍ سابقٍ من الورقة عرضنا الأوضاع التي كان عليها البرنامج النووي السري العراقي الهادف إلى تصميم وتطوير سلاح نووي، وكيف أن العراقيين قد تهيأوا لإنتاج اليورانيوم المخصّب في موقع «الطارمية» إلى الشمال من العاصمة، بالإضافة إلى أن برنامج تصميم وتطوير سلاحٍ نووي قد وصل إلى نتائج مشجعةٍ في الدراسات النظرية، وفي تصميمٍ أساسيٍ للسلاح على نحو ما عرضه الباحثان في الورقة المقدّمة.

ب ـ الأسلحة الكيماوية والبيولوجية: إن استخدام وسائط ناقلةٍ للذخائر

---

(٧) Stephen C. Pelletiere, Douglas V. Johnson II and Leif R. Rosenberger, *Iraqi Power and U.S. Security in the Middle East* (Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute; U.S. Army War College, 1990), pp. 90-93.

المجهّزة بالعناصر الكيماوية والبيولوجية إلى ما هو أبعد من ميادين القتال وصولاً إلى «مراكز الثِقل» لدى الخصم، يتيح توظيف هذه الأسلحة ـ التي سبق وعرضنا طبيعتها «التكتيكية» ـ باعتبارها أسلحةً «استراتيجيةً» أي كأدواتٍ سياسيةٍ تُوظّفُ لصالح ردع الخصوم عن شنّ العدوان تحت ضغط التهديد باستخدامها. وبالرجوع إلى ملخّص تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي قدّمه إلى مجلس الأمن في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧[٨]، والذي أشار فيه إلى ما أعلنه العراق عما كان لديه من مواد وعناصر كيماويةٍ وبيولوجيةٍ ووسائل إطلاقٍ في تقارير ثلاثةٍ متتاليةٍ (حزيران/ يونيو ١٩٩٦، نيسان/ أبريل ١٩٩٧، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧) كانت محلّ نقاشٍ مثيرٍ مع أعضاء لجنة الـ «UNSCOM» ولاسيما بعد اعتراف العراق في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥ بحيازته مخزون أسلحةٍ بيولوجيةٍ كبيراً (اضُطر العراق للاعتراف بفعل ما كشفه حسين كامل المجيد المسؤول عن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية وصهر «الرئيس» عقب هروبه إلى الأردن في آب/ أغسطس من العام ١٩٩٥). فإن ما كان متاحاً لدى العراق من قدراتٍ استراتيجيةٍ في هذا المجال وبإقراره ـ ومن دون الرجوع إلى تقديرات الأونسكوم أو لتقديرات الخارجية الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ـ شمل التالي[٩]:

(١) الأسلحة الكيماوية

العناصر الكيماوية (Chemical Agents):

• ٣٠٠٠ طن متري غاز الأعصاب (vx).

• ١٠٠ ـ ١٥٠ طن متري غاز الأعصاب الزارين (Sarin).

• ٢٠٠ طن متري غاز الأعصاب الخردل (Mustard).

أنظمة الإطلاق (Delivery System):

٢٠ رأساً حربياً كيماوياً للصواريخ الباليستية «سكود (٣٠٠ كم)، الحسين (٦٠٠ كم)».

١٦٠٠٠ قنبلة جوية كيماوية تُحمل على الطائرات القاذفة (TU-16, TU-22)، والمقاتلة (MiG-29)، والمقاتلة القاذفة (Mirage F-1, MiG-23 BM, Su-22).

---

(٨) Cordesman, «The Military Balance in the Middle East-Weapon of Mass Destruction,» part XIV, p. 57.

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٥٣.

(٢) الأسلحة البيولوجية

العناصر البيولوجية (Biological Agents):

٨٥,٠٠٠ لتر محلول أنثراكس (الجمرة الخبيثة).

٣٨٠,٠٠٠ لتر محلول بوتالين.

٢,٢٠٠ لتر محلول أفلاتوكسين.

١٠ لتر محلول ريسين.

أنظمة إسقاط (Delivery Systems):

١٦ رأساً حربياً بيولوجياً «بوتالين» للصواريخ الباليستية.

٥ رؤوس حربية بيولوجية «أنثراكس» للصواريخ الباليستية.

٤ رؤوس حربية بيولوجية «أفلاتوكسين» للصواريخ الباليستية.

٥٠ قنبلة جوية بيولوجية «أنثراكس» طراز (R-400) تحمل على الطائرات.

٧ قنابل جوية بيولوجية «أفلاتوكسين» طراز (R-400) تحمل على الطائرات.

ملحوظة: تم استبعاد ذخائر المدفعيات عيار ١٥٥ مم، والمدفعية الصاروخية عيار ١٢٢مم لاقتصار مداها على ميدان المعركة القريب.

٢ ـ عوامل الفشل في التوظيف الاستراتيجي لقدرات الردع العراقية

يُقصد بالفشل في «التوظيف الاستراتيجي» عدم ترجمة قدرات الردع العراقية التي توافرت في نهاية العام ١٩٩٠ إلى أداةٍ سياسيةٍ تُجنّب العراق سلسلة الهزائم التي تعرّض لها والتي أوْدت في ربيع العام ٢٠٠٣ بالدولة العراقية ذاتها. وتتحمّل القيادة السياسية العراقية بحكم قبضتها القوية على مؤسَّسة الجيش وتحويله إلى أداةٍ حزبيةٍ، وباعتبار الرعونة والعدوانية وسوء التقدير الراجع إلى شخص «الرئيس» نفسه، وإلى مجموعة المقرّبين منه المسؤولية الكاملة عن هذا الفشل السياسي الذي أوْدى بالبرنامج السري النووي العراقي، وأعطَب تماماً قدرات الردع التي كانت لدى العراق في نهاية العام ١٩٩٠. وعلى الرغم من أنّ الدور الخارجي الدولي كان حاضراً في ذلك، إلا أن ما مهّد وقدم الجزء الأكبر من المبرّرات لهذا الدور واستدعاه إلى المنطقة ليس لقتالٍ فحسب، بل لبقاءٍ وهيمنةٍ أيضاً، لم يكن إلا القيادة السياسية العراقية وشخص «الرئيس»، عبر حزمةٍ من الأخطاء الاستراتيجية التي كان من أبرزها:

أ ـ توفير الذريعة المثلى للمجتمع الدولي في استخدام القوّة في التعامل مع برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية وقدراتها، من خلال سلسلة قراراتٍ اتّخذها «الرئيس» طوال حقبة الثمانينيات وأشّرت إلى عدوانيةٍ شديدةٍ كان من أبرزها:

(١) المبادأة بشنّ الحرب على إيران في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠.

(٢) المبادرة إلى استخدام الأسلحة الكيماوية ضد إيران على مدار الحرب معها، وضد الأكراد العراقيين في الشمال قرب نهاية هذه الحرب.

(٣) تبادل القصف الصاروخي بين العراق وإيران، واستهداف العواصم السياسية، وتجمعاتٍ مدنيةٍ أخرى على نحوٍ خاصٍ (أطلق العراق ٥١٦ صاروخاً بالستياً خلال الحرب، منها ٢٢٠ صاروخ في الفترة من شباط/ فبراير ـ نيسان/ أبريل ١٩٨٨ وهي التي سُميّت بحرب المدن، مع الإقرار بأن إيران كانت البادئة بإطلاق صواريخ سكود على العاصمة العراقية في آذار/ مارس ١٩٨٥)[١٠].

(٤) غزو العراق للكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠.

عبّر أحد المفكرين الغربيين عن تلك الذريعة أو المِنحة التي دمّرها النظام العراقي لاستخدام القوة ضده من قبل المجتمع الدولي بقوله: «من حسن حظ بقيّة بلدان العالم أن سعي العراق إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل تزامن مع ممارسةٍ عراقيةٍ خارجيةٍ موسومةٍ بعدوانيةٍ غير مسبوقة»[١١].

ب ـ افتقاد الاحتزاز والتحوّط والمرونة السياسية المطلوبة لتمكين الاستمرار بهدوءٍ في استكمال برامج بناء وتطوير أسلحة الدمار الشامل المخطط لها (درجة التقدم التي أحرزها البرنامج السري للسلاح النووي، وإشراف عملية تخصيب اليورانيوم على مرحلة الإنتاج الفعلي قرب نهاية العام ١٩٩٠، كان يمكن أن توفّر تطوراً مثيراً في قدرات الردع العراقية في العام ١٩٩١ لولا الرعونة السياسية باجتياح العراق، وخلق المبرّر القانوني لتدمير تلك الإنجازات إبان عملية عاصفة الصحراء).

ج ـ عدم امتلاك المبادرة السياسية والتقدير السليم للموقف مع تصاعد أزمة احتلال الكويت نحو الصراع المسلح، حيث توضّح التضاد الشديد بين الإصرار على

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(١١) جراهام فوللر، **العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام ٢٠٠٢؟**، دراسات عالمية؛ العدد ١٤ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ١٢٢.

عدم الانسحاب ورفض القرارات الدولية من جانب، وبين التنازل عن التوظيف السياسي لما كان يملكه العراق آنذاك من قدرات ردع. وقد جاء التسليم بعدم استخدام قدرات الردع الاستراتيجية العراقية بعد أن لوّحت الولايات المتحدة برسالةٍ يكفي ما فيها من غموض لإقناع العراق بإمكانية استخدامها للأسلحة النووية رداً على أي استخدام عراقي لأسلحة الدمار الشامل، على نحو ما أعلنه وزير الدفاع الأمريكي آنذاك ديك تشيني في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ بأنه «إذا كان صدام حسين أحمق بما يكفي ليستخدم أسلحة الدمار الشامل، فسوف يكون الردّ الأمريكي ساحقاً ومدمّراً تماماً!»[١٢].

(١٢) جوزيف، «الدفاع والردع النووي والبيولوجي والكيماوي،» ص ٨٠-٨١.

تعقيب (٣)

صلاح الدين سليم

أود أن أشيد في البداية بعناصر البحث ومحتوياته، وأن أشير بإيجازٍ إلى النقاط المهمّة التالية:

١ ــ حول أسلحة الدمار الشامل

أ ــ لقد استُخدِم تعبير أسلحة الدمار الشامل مراراً قبل صدور قرار مجلس الأمن رقم٦٨٧ للعام١٩٩١ في المسألة العراقية. وقد كانت البداية في مشروع البيان الدولي بشأن قانون الحرب الذي صدر في بروكسل في ٢٧ آب/ أغسطس ١٨٧٤، ومنع «استخدام الأسلحة السامّة أو المسمومة». ثم جاء إعلان لاهاي الأول في ٢٩ تموز/ يوليو ١٨٩٩ الذي حرّم استخدام الغازات الخانقة، ولم تنضم إليه الولايات المتحدة. وتمّ حظْر استخدام القذائف التي تطْلق غازاتٍ سامةً في المادة ٢٣ من ملحق الاتفاقية الرابعة لمؤتمر لاهاي في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٧. وجاء بروتوكول جنيف في ١٧ حزيران/ يونيو١٩٢٥ ليحظر استخدام الغازات الخانقة أو السامة وغيرها من الغازات، وكذلك الوسائل البكتريولوجية للحرب. ومع ذلك استخدمت الغازات الحربية بواسطة الايطاليين في إثيوبيا عاميْ ١٩٣٥ و١٩٣٦، وبواسطة اليابانيين في الصين بين عاميْ ١٩٣٨ و١٩٤٢.

ب ــ وفي الحرب الكورية (١٩٥٠ ــ ١٩٥٣) استخدمت الطائرات الأمريكية بكتيريا الأنثراكس المسبّبة للجمرة الخبيثة على نطاقٍ تجريبي، بالتعاون مع مركز «فورت دترك» في الولايات المتحدة. وفي العام ١٩٥٢ اتهَمت الصين الشعبية وكوريا الشمالية معاً القوات الأمريكية باستخدام الذخائر البيولوجية في مسرح الحرب بواسطة الطائرات، لإطلاق بكتيريا الطاعون والكوليرا، وأيضا الريش الحامل لبكتيريا الجمرة الخبيثة. ثم لجأت الولايات المتحدة في فيتنام طوال السنوات الممتدة

من ١٩٦١ إلى ١٩٧٣ إلى استخدام غازات الإزعاج (CN,DN,CS) والغازات النفسية التي شهدت الحرب الفييتنامية أولَّ استخدام حربي لها في الميدان في آذار/ مارس ١٩٦٥ (حامض الليسرجيك LSD) كما كانتَ أخطَر حالات استخدامها بواسطة أيروسول غاز (BZ) في منطقة (Bong-San) في آذار/ مارس١٩٦٦. وفي مجال المواد المضادة للنباتات اختار الأمريكيون الكيميائيات لا البيولوجيات في الهجوم على الغابات وحقول الأرز، وفي عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ أتلف الأمريكيون ١٥٠ ألف فدانٍ مزروع بالأرز في دلتا نهر الميكونج، وتوسعوا في استخدام هرمونات النمو (المثبطات أساسا) والعوامل المجفّفة مثل حامض الكاكوديل (Hydroxy Dimethyl Arsine Oxide) ومسقطات الأوراق. كذلك تم استخدام غاز المسترد الكاوي وغاز الفوسيجين الخانق في اليمن في العامين ١٩٦٦ و ١٩٦٧.

ج ـ لما استخدم هاري ترومان القنابل النووية ضد اليابان في آب/ أغسطس ١٩٤٥، وأنهى الحرب في الشرق الأقصى، ظهر تعبير أسلحة الدمار الشامل (WMD) أو أسلحة الرعب والإرهاب لأول مرة. وكان المقصود بها تلك الأسلحة التي تؤدي إلى خسائر بشريةٍ ضخمةٍ (Mass Casualties) وإلى دمارٍ ماديٍ كبيرٍ من خلال عدد قليلٍ من الأسلحة ووسائل الإطلاق. وفي زمنٍ محدودٍ بما يمكن أن يحسم الحرب أو بعض معاركها. ومن بين خصائص هذه الأسلحة أن تأثيراتها تعتمد على الانتشار في منطقة الهدف، وعلى وجود آثار متبقيةٍ أو مستمرةٍ لها، وتصاحبها كثيراً انعكاساتٌ نفسيةٌ مُروِّعةٌ.

د ـ بدأ الروس في ستينيات القرن الماضي استخدام مصطلح أسلحة الدمار الشامل في مراجع العقيدة والاستراتيجية العسكرية، واعتبروها تشمل الأسلحة النووية والبيولوجية والكيمياوية (WMD = NW + BW + CW) بينما توسّع الأمريكيون في استخدام مصطلح (NBCW) واختلفت تصنيفات الجانبينْ للغازات الحربية، ولاسيّما تلك التي حرمها بروتوكول جنيف.

هـ ـ في العام ١٩٦٢ أسّست الأمم المتحدة بناءً على توصيةٍ من الجمعية العامة إدارتها لشؤون نزع السلاح (United Nations Department for Disarmaments Affairs) على أن تشمل مهامها «نزع أسلحة الدمار الشامل». وشمَل تنظيم هذه الإدارة فرعاً «لأسلحة الدمار الشامل». ومن جهةٍ أخرى استخدَمت مصر هذا التعبير في مبادرة الرئيس مبارك لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من تلك الأسلحة، والتي قدَّمتها مصر في نيسان/ أبريل سنة ١٩٩٠، كتطويرٍ للمقترح المصري ـ الإيراني الذي يعود إلى العام ١٩٧٤.

و ــ أتفق مع الباحثيْن الكريميْن في تعريفهما لأسلحة الدمار الشامل، وأؤكد على خطورة هذه الأسلحة من ناحية توجيهها ضد أهداف القوة والقيمة المضادتين معاً، وامتداد تأثيراتها إلى المقاتلين والمدنيين على حدٍ سواء، إلى جانب فعاليتها كأدوات ردعٍ استراتيجي مؤثرةٍ للغاية في إدارة الأزمات وفي زمن التوتر المسلح. والمثال واضحٌ في استخدام الردع النووي الإسرائيلي للضغط على دول المواجهة العربية المحيطة بإسرائيل لتبقى مجرد دول طوقٍ جغرافي تتمسك إلى أبعد مدى بجهود الراعي الأمريكي في تحريك أو إنجاز تسويةٍ سياسيةٍ في فلسطين وفق مبدأ التنازلات المتبادلة حتى مع ثبوت انحيازه ومراوغاته.

ز ــ أتفق أيضاً مع الورقة البحثية بشأن ضرورة تصنيف بعض أنواع الأسلحة والذخائر الذكية التي تتميز بتطورها التكنولوجي وتأثيرها التدميري الخطير ضمن الأسلحة فوق التقليدية، ولاسيّما أنّ هذه الأسلحة أدوات فعّالة للردع المتميِّز (حتى ضد الدبابات وعربات القتال المدرعة باستخدام الذخائر (BA). وأذكر هنا الاستخدام المكثّف لمقذوفات اليورانيوم المنضب (DU) في حرب الخليج الثانية، بحجم وصل إلى مئة ألف مقذوفٍ لطائرات الهجوم الأرضي A-10 عيار ٣٠ ملم، وستة آلاف دبابة، وبضعة آلافٍ أخرى من مقذوفات المدفعية الصاروخية وقنابل الطائرات بإجمالي نحو ٩٠٠ طنٍ من ذخائر اليورانيوم المنضّب. كذلك استخدم الأمريكيون في غزوهم الأخير للعراق ١٩٩٤٨ قنبلةً موجهةً بالأقمار الاصطناعية واللايزر بواسطة قواتهم الجوية وحدها.

٢ ــ في ما يتصل بانتشار أسلحة الدمار الشامل

أ ــ لم تمنع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) أو اتفاقية الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي لها، انتشار القدرات النووية العسكرية في مناطق شتى من العالم. وانضمت أربع دولٍ جديدةٍ إلى النادي الذرّي وهي: إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الشمالية. كما رفضت الولايات المتحدة الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وصمتت تماماً عن التجربة النووية التي أجرتها إسرائيل وجنوب أفريقيا في جنوب المحيط الهندي في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩ بعد أربع سنواتٍ من إبرام مذكرة التفاهم بين واشنطن وتل أبيب، والتي حظرت إجراء تجارب نوويةٍ إسرائيليةٍ في مسرح عمليات الشرق الأوسط، مقابل موافقة الولايات المتحدة على استمرار البرنامج النووي الإسرائيلي لإنتاج الأسلحة التكتيكية، حتى استقرار التسويات السياسية بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها.

ب ـ عطّلت الدول الخمس العظمى والكبرى البند السادس من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الذي ينصّ على تخلي هذه الدول تدريجياً عن تلك الأسلحة. كما لا تتحمس واشنطن لإقامة نظام دولي للرقابة على المواد النووية وتداولها، لكنها حاولت إقناع موسكو بإبرام مذكّرةَ تفاهم تتيح لقواتهما البحرية اعتراض السفن التجارية التي يُشكّ في نقلها مواد نووية، ولاسيّما اليورانيوم والبلوتونيوم.

ج ـ تبادل العراق وإيران استخدام الغازات الحربية بقدراتٍ متفاوتةٍ خلال سنيّ الحرب بين البلدين في ثمانينيات القرن الماضي، والحقائق تؤكد أن زيارة دونالد رامسفيلد ـ مبعوث الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان ـ إلى العراق في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ كانت تحولاً في الدعم الغربي الحربي لصدام حسين، والمساعدة المباشرة لإنتاج غاز الأعصاب «التابون» بتنسيقٍ ومتابعةٍ من جانب المخابرات المركزية (CIA). كما قدّم الأمريكيون الخبرة التقنية للعراقيين في استخدام الغازات الحربية في صدّ الهجوم الإيراني ضد جزر مجنون في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٥، وفي معركة شبه جزيرة الفاو في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٨٨ التي استُخدمت فيها غازات الأعصاب والغازات الكاوية بواسطة الطيران والمدفعية العراقية.

د ـ يسجّل التاريخ أن اليابان قد استخدمت الأسلحة البيولوجية على نطاقٍ محدودٍ في الحرب العالمية الثانية، وأن إسرائيل سبق أن لوّثت بعض مصادر المياه بميكروب مرض الديزنتري (Bascillary Dysentry) في أثناء الجولة العربية ـ الإسرائيلية الأولى في العام ١٩٤٨. كذلك تعمدت إسرائيل بعد بدء انسحابها من ثغرة الدفرسوار في العام ١٩٧٤ أن تطلق غرب قناة السويس أعداداً كبيرةً من الفئران المصابة ببكتيريا الطاعون (Yersinia Pestis) لمحاولة إحداث إصاباتٍ وبائيةٍ بالمرض بين العسكريين من رجال الجيش الثالث الميداني، وبين أبناء مدينة السويس الباسلة وماحولها، والتي استعصت على الغزو الإسرائيلي. لكن يقظة القوات المسلحة المصرية أدّت إلى كفاءة احتواء الإصابات القليلة التي حدثت بالطاعون من خلال إجراءات حجرٍ صحي دقيقٍ، وعزل المصابين، ومنع حدوث الوباء. وهكذا جمع الإسرائيليون بين استخدامَ الميكروب وإطلاق الحشرات في مجال الإرهاب البيولوجي.

٣ ـ الاعترافات المباشرة وغير المباشرة التي تكشف صور النفاق السياسي والخداع الاستراتيجي التي أدمنتها إدارة بوش

أ ـ لقد تخلّى جورج بوش عن تصريحاته التي أدلى بها في ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ عن مخزون العراق الكيمياوي والبيولوجي، ثم في ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٣ عن حيازته بعض أنواع أسلحة الدمار الشامل وإخفائها، بعد حديث كولن باول

الشهير أمام مجلس الأمن يوم ٥ شباط/ فبراير من ذلك العام. وارتبك بوش بعد فشل ١٤٠٠ مفتشٍ وضابط مخابراتٍ في اكتشاف أية أسلحةٍ أو ذخائر من تلك النوعيات في العراق طَيلة شهورٍ متصلة. وبعد أن تبدّدت أكذوبة شراء ٥٠٠ طنٍ من أوكسيد اليورانيوم من النيجر، وحكاية عدسات التفجير النووي، وثبت أن العراق لم يحاول خلال سنوات الحصار إصلاح وحدات تركيز نظير اليورانيوم ـ ٢٣٥ بالانتشار الغازي أو الطرد المركزي. ولمّا صرّح الجنرال باول في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ بأنه ربما لم يكن لدى العراق مخزون من أسلحة الدمار الشامل قبل الحرب في آذار/ مارس ٢٠٠٣ وإن كانت لديه على الأرجح نيةُ استئناف إنتاجها، انتظر جورج بوش يومين اثنين، وعاد ليؤكد أن العراق كان يمثل تهديداً متنامياً لأمن الولايات المتحدة وبعض حلفائها.

ب ـ أوضحت تحقيقات لجنتيْ الاستخبارات في مجلسيْ النواب والشيوخ الأمريكيين ـ في ضوء تقرير دافيد كاي ـ قصور وتقادم وتدني مصداقية معلومات وتقديرات المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، واعتمادها على مصادر غير موثوقٍ بها أو مغرضة، إلى جانب فساد بعض القائمين على برامج التسليح العراقية، كما اعترفت كوندوليزا رايس مستشارة الرئيس الأمريكي للأمن القومي في شباط/ فبراير الماضي بأن تقارير المخابرات التي تسلّمتها قبل الحرب ربما كانت مغلوطةً، وتعلّلت بفقدان أغلب الوثائق العراقية خلال الحرب وفي أعقابها. وتجرأ دافيد كاي ليطالب الرئيس جورج بوش بأن يعترف أنه قد أخطأ في تقويم خطورة البرامج الكيمياوية والبيولوجية للعراق وتطورها. وفي مواجهة هذا كله اكتفى الرئيس الأمريكي بتشكيل لجنة تحقيقٍ في معلومات المخابرات الأمريكية عن هذه البرامج على أن تقدّم تلك اللجنة تقريرها النهائي في آذار/ مارس ٢٠٠٥ بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية بأربعة شهورٍ كاملةٍ.

المناقشات

١ ـ عصام الجلبي

قدّم العالمان الجليلان شهادةً دامغةً يُعتدُّ بها حول تدمير العراق لكامل برامج أسلحة الدمار الشامل، لكن لماذا أعطى المفاوض العراقي بتوجيهٍ من الرئيس السابق انطباعاً بتعمد سياسة المراوغة والتمويه في عدم الكشف عن كامل الوثائق والأوراق المتعلقة بذلك؟

٢ ـ منذر سليمان

لقد أكّد جورج تينيت في معرض دفاعه عن أداء وكالة الاستخبارات الأمريكية بعدم وجود أسلحة دمارٍ شاملٍ في العراق، وأنه لا يمثّل خطراً وشيكاً، وهو ما يثبت نفاق الولايات المتحدة التي رفعت الحظر والحصار، وألغت برنامج النفط مقابل الغذاء، دون أن تسمح للأمم المتحدة بإصدار قرارٍ جديدٍ يؤكّد التثبت من ذلك. ويطرح ذلك سؤالاً حول جريمة إبقاء العراق تحت الحصار بدعوى امتلاكه تلك الأسلحة، وتجاهل الولايات المتحدة البند رقم ١٤ من القرار ٦٧٨ الذي يدعو إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خاليةً من أسلحة الدمار الشامل.

٣ ـ محمد عارف

أغتنم فرصة وجود العالمِيْن كي أسألهما: هل كان لديهما تصورٌ استراتيجيٌ عن عملهما إبان مسؤوليتهما في تطوير البرنامج النووي العراقي؟ وهل جرى نقاشٌ داخل الفريق المسؤول عن هذا البرنامج حول ذلك؟ وهل استخدم العراق بالفعل الأسلحة الكيماوية في الحرب العراقية ـ الإيرانية، ولاسيّما في حلبجة، من حيث إن التقارير الأمريكية تنفي ذلك، وتؤكد أن العراق لم يكن يمتلك هذا النوع من الأسلحة التي قُصفت مدينة حلبجة بها، وبالتالي فإنها ترجّح مسؤولية إيران عن ذلك، بينما هناك تصريحاتٌ عراقيةٌ متضاربةٌ حول ذلك؟ لقد تحدّث بعض الجنرالات

الروس عن قنبلةٍ نوويةٍ يمكن أن تُحمَل في حقيبة يد، و تحدّث مايكل هدسون في ندوتنا عن انتشار خوفٍ شعبي أمريكي من احتمال استخدام مجموعةٍ إرهابيةٍ لمثل هذه الأسلحة في أمريكا، فهل يعتقد العالمان أنه من الممكن بالفعل لجماعاتٍ إرهابيةٍ محدودة الإمكانيات أن تطوّر مثل هذا النوع من الأسلحة؟ ثمّ ما مصير العلماء العراقيين؟ وأطرح هذا التساؤل الأخير كي أشير إلى أنّ ورشة عملٍ أقامها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(UNDP) وحضرها علماء عرب وغربيون مرموقون قد اتخذت قراراً بمطالبة الأمم المتحدة بالتحقيق في وضع الجماعة العلمية العراقية في ظلّ الاحتلال.

٤ ـ خير الدين حسيب

إنصافاً للتاريخ أذكر لكم أنه قد أتيح لي اللقاء مع الرئيس العراقي السابق صدام حسين بعد صدور القرار ١٤٤١، في جلسةٍ خاصةٍ اتسمت بغاية الانفتاح. ولقد قلت له مايلي: لديّ سؤال أرجو ألا تجيبني عنه، لأنني لا أضمن قدرتي على الحفاظ على السر، وهو: إذا كان لديك بالفعل أسلحة دمار شاملٍ، وتستطيع إخفاءها عن عيون المفتشين الدوليين، فلا تسمح للمفتشين بالعمل، ولا توافق على القرار ١٤٤١، وإذا لم تكن لديك هذه الأسلحة فسهّل مهمّة المفتشين، وانزعْ أيّ ذريعةٍ يمكن أن يحتجّوا بها. ولقد أجابني بثقةٍ أستطيع القول في ضوء خبرتي أنها كانت صادقةً: ليس لديّ أسلحة دمار شامل. أذكر ذلك شهادةً للتاريخ.

٥ ـ محمد صالح المسفر

هذه أول وثيقة تُكتب في حدود علمي من قِبل علماء عراقيين، ولاسيما ممن هم في مكانة العالمين الجليليْن، لكنها أعرضت عن حسن نيةٍ عن ذكر حقّ العراق كدولةٍ مستقلةٍ ذات سيادةٍ في امتلاك سلاح يدافع فيه عن أمنه في مواجهة دولٍ مجاورةٍ تشكّل تهديداً له، وتمتلك أسلحة دمارٍ شاملٍ مثل إيران وإسرائيل. وفاتها ذكر ما تعرض إليه العلماء العراقيون من اعتقالٍ واغتيالٍ وإخفاءٍ، بينما لا تقل أهميتهم عن ثروة العراق النفطية ومكانته الاستراتيجية.

٦ ـ كمال خلف الطويل

ما هو الموعد التقريبي لصناعة السلاح النووي؟ هل هو إثر عودة المشروع النووي العراقي إلى الحياة؟ أم بعد حزيران/ يونيو ١٩٨١ أم في العام ١٩٩١ أم بعده؟ وهل كان الرئيس السابق يظن أن تدميره لأسلحة الدمار الشامل سيهيئ الفرصة لرفع

العقوبات؟ ولماذا لم يوثّق بشكلٍ دقيقٍ عملية التدمير تلك؟ ولماذا واصل اجتماعاته العلنية مع طواقم التصنيع العسكري والطاقة الذرية؟ هل بهدف نشر الضباب حول ملكية الأسلحة أم لاستخدام هذه المرافق في صناعةٍ عسكريةٍ تقليديةٍ؟ وما مصير العلماء؟

٧ ــ سعد ناجي جواد

ما هي التبعة القانونية المترتبة على من كذب في هذا المجال، وتسبّب بحصارٍ قاسْ ذهب ضحيته أكثر من مليون وثمانمئة ألف نسمة على الأقل؟ يجب ملاحقة كلٍ من إيكيوس وبتلر وبليكس ومحاكمتهم على كذبهم أو تحريفهم للحقائق أو إخفائهم للمعلومات، وتشكيل لجنة قانونية للتعويض عن كلّ من تأثر بالحصار.

٨ ــ عبد الحسين شعبان

لقد زادني بحث العالمين الجليلين سخطاً على النظام السابق، فلماذا قام بالمماطلات والتسويفات مع أنه لم يعد يملك بالفعل تلك الأسلحة؟! ولقد سلّط تعقيب الدكتور خدوري الضوء على كذب المعلومات التي استند إليها قانون تحرير العراق. وحول مسألة حقوق الإنسان التي أشار إليها البحث فإن موقف الولايات المتحدة قد اتسم بالازدواجية، فأهملت تطبيق القرار رقم ٦٨٨ الخاص بكفالة احترام حقوق الإنسان، كما ازدرى كلٌ من النظام والمعارضة العراقية بما فيها المعارضة الوطنية ذلك القرار، فلقد كانت الولايات المتحدة مصرةً على استخدام مهمات بعثات التفتيش لقضايا تجسسيةٍ، بل عمِل بعض موظفيها بتكليفٍ من الموساد.

٩ ــ أشرف بيومي

لقد استُهدِف العلماء بالاغتيال والتهديد ومحاولات الشراء، ويجب أن نُبرز أهمية الدفاع عنهم وعن كافة المحجوزين في معتقلات الاحتلال.

١٠ ــ محمد دلبح

إن التحقيق الذي صوّتت لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأمريكي على توسيعه بشأن المعلومات التي استخدمتها الإدارة في تبرير احتلال العراق تشمل التحقيق في مصادر المعلومات، مما يعني أنها ستشير إلى ذلك الجهاز الذي ضخّم المعلومات الاستخبارية عقب وصول الرئيس بوش إلى البيت الأبيض. فلقد أثيرت في أول اجتماعٍ لطاقم الأمن القومي، وبعد يومٍ واحدٍ من بدء ولاية بوش مسألة غزو

العراق، وتمّ تعيين هارولد وود وهو من المتطرفين اليهود الصهاينة في فريق تخطيط الحرب على العراق قبل أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وساهم في حملة تطهيرٍ ضدّ المسؤولين المهنيين في البنتاغون الذين لم يتحمسوا بما فيه الكفاية لتلك الحرب، وهو نفسه الذي قام أحمد الجلبي بتعيينه في منتصف العام ٢٠٠٣ مستشاراً سياسياً له بعد الاحتلال. وتمّ تشكيل «مكتب الخطط الخاصة» التي وصفت بـ «خليّة البنتاغون» وكانت تعمل خارج قنوات المخابرات العادية للتدقيق في تقارير وكالات الاستخبارات، وفبْركة المعلومات في التقارير المقدّمة إلى البيت الأبيض. وكانت خلية «مكتب الخطط الخاصة» تطلب من أحمد الجلبي الذي خُصِّص له حوالى ٣ ـ ٤ مليون دولارٍ سنوياً لصالح «برنامج جمع المعلومات»، والذي بدأ عمله في العام ٢٠٠١ بتقديم معلوماتٍ مخيفةٍ عن نظام صدام حسين وتسريبها إلى الصحافة، وهو ما اعترفت به جوديث ميلر من **نيويورك تايمز** بأن أحمد الجلبي قد كان مصدر كل ما نشرَته عن أسلحة الدمار الشامل، بل إن «مكتب الخطط الخاصة» كان يستخدم معلومات الجلبي وجماعته في هذا المجال دون عرضها على المهنيين خارجه، وتسريبها إلى الصحافة بشكلٍ تمّت فيه عملية الفبْركة.

١١ ـ محمد جواد علي

لماذا لم يوافق العراق على عودة المفتشين بعد العام ١٩٩٨ مع ثقة قيادته بخلو العراق من أسلحة الدمار الشامل؟! ألم يكن الأفضل للعراق لو بادر قبل صدور القرار ١٤٤١ إلى دعوة هؤلاء المفتشين كي يتخلّص من الضغط الأمريكي؟! لقد كانت سياسة العراق ردود أفعالٍ وليست سياسةً قائمةً على الدور المبادر.

١٢ ـ عبد الوهاب حميد رشيد

أليست أسلحة اليورانيوم الناضب جزءاً من أسلحة الدمار الشامل؟ كان من المفيد لو تطرق البحث إلى استخدام الولايات المتحدة هذه الأسلحة في الحرب الأخيرة، وبيان آثارها.

١٣ ـ جعفر ضياء جعفر (يرد)

سوف أتناول مجمل التساؤلات بشكلٍ مركّبٍ منطلقاً من السؤال الأخير. لقد كان هناك فهمٌ سائدٌ لدى السياسيين في العراق عموماً، ولدى الرئيس خصوصاً في أن للمفتشين الدوليين دوراً تجسسياً واضحاً، وعلى كلّ حال نُشرت بعض تفاصيل ذلك في كتاب سكوت ريتر بل حتى رولف ايكيوس أقرّ ذلك مؤخّراً. ولقد كان

هناك دورٌ تجسسيٌ واضحٌ ومصوّبٌ ومُركّزٌ على الرئيس وتحركّاته. وعلى الرغم من أن العراق كان خالياً تماماً من الأسلحة المحظورة بجميع أشكالها «أسلحة الدمار الشامل» فإنه كانت هناك قناعةٌ سائدةٌ أيضاً لدى السياسيين، بأنّ مجلس الأمن الدولي لن يعطي العراق حقّه، أي أنّ الملفّات لن تُغلق مهما فعل العراقيون. وكان هذا الفهم واضحاً للجميع في العراق بعد العام ١٩٩٨. الملفات لن تُغلق لأسباب سياسيةٍ صِرفةٍ، ولضغطِ أمريكي على الانسكوم في حينه وعلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولقد ثبُت هذا لاحقاً بَعد أن عاد المفتشون.

وإلى حدود ١٧ آذار/ مارس كان بإمكانهم أن يقولوا صراحةً أنه لا توجد أسلحة دمارِ شاملٍ في العراق، ولم يقولوا هذا أمام مجلس الأمن. ولقد قالها البرادعي صراحةً في تقريره بتاريخ ١١ نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٣ أي بعد احتلال العراق! وأعني هنا تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي قدّمه محمد البرادعي إلى مجلس الأمن الدولي، والذي يذكر فيه لأولّ مرةٍ أنه لا توجد أسلحةٌ نوويةٌ أو ما يتصل بها من بحوثٍ وإنتاج في العراق. من هنا كان الرئيس صدّام حسين مقتنعاً تماماً أن هؤلاء المفتشين يأتون للتجسس على تحركاته وأنّه المستهدف، وأعتقد أنّ هذا قد كان سبباً كافياً لمنعهم من مزاولة التفتيش بعد العام ١٩٩٨.

وبخصوص موضوع حلبجة أعرف قصصاً كثيرةً، ولكنني أستند هنا إلى مقالة نشرها على ما أذكر الكاتب ستيفن بليتيتير في ٣١ من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ في جريدة **نيويورك تايمز**، ولقد اطّلعت على المقالة لأولّ مرةٍ قبل شهورٍ قليلةٍ من الآن، ولم أكن على علم بنشرها. وموثوقية هذا الكاتب عاليةٌ جداً، ولقد كان مسؤولاً عن مكتب العراق في الـ(C.I.A) لسبع سنوا ت، وأظنها من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٢. ويقول في المقالة إنّ جميع التقارير عن الحرب العراقية ـ الإيرانية كانت تمرُّ عبر مكتبه، وحول استخدامات السلاح الكيمياوي، وهو السلاح الوحيد الذي استُخدِم في الحرب العراقية ـ الإيرانية منذ العام ١٩٨٤. ويقول بليتيتير حول موضوع حلبجة إنّ العراق لم يكن مسؤولاً عن الاستخدام في حلبْجة، ويقول أيضاً إنه جرى تحليل لبعض الأشخاص الذين قُتلوا من جراء استخدام السلاح الكيمياوي، واتّضح أن العوامل التي استُخدِمت كانت عوامل دم (Blood Agents) وهي تعتمد مركّب السيانيد. ولم يكن العراق يمتلك هذا النوع من العوامل في حين كانت إيران تمتلك هذا النوع حسب ما يقوله.

ليس لديّ في الحقيقة معلومات مؤكّدة حول امتلاك إيران لتلك الأسلحة في ذلك الوقت، ولكنني أستند إلى هذا الخبير الذي هو أستاذ في كليّة الحرب في الولايات

المتحدة الأمريكية، والمقالة موجودة وموثّقة، ولديّ نسخةٌ عنها يمكن نسخُها وتسليمها لمن يرغب من السادة المشاركين في هذه الندوة، لأنّ هناك في الحقيقة تعتيماً عليها. إنّ بعض إخواننا الأكراد يقولون: طيّب في ذلك الحين كان الأمريكيون مع صدّام، لكنّني أقول إن هذه شهادة من شخصيةٍ علميةٍ معروفةٍ، لا أعتقد أنها تدعم هذا السياسيّ أو ذاك على حساب الحقيقة، ويقول ذلك صراحةً في مقالته.

لقد سمعت بالطبع من عددٍ من المسؤولين العراقيين عن هذا الموضوع، ولا يختلف ما سمعته كثيراً عما يقوله هذا الخبير المطّلع في مقالته، وهو شخصٌ مستقلٌ وعلى اطلاعٍ واسعٍ في هذا المجال، وكان رئيس لجنةٍ أمريكيةٍ رسميةٍ متخصّصةٍ درَست مدىَ احتمال استخدام صدّام حسين للسلاح الكيمياوي في حرب الكويت يعني في العام ١٩٩١، وقال أيضاً خلُصنا إلى الاستنتاج أنّه سوف لن يستخدِم السلاح الكيمياوي في ضوء الردع المقابل. والأسلحة الكيمياوية التي كانت موجودةً لدى العراق وذكر السيد العميد صفوت الزيّات في تعقيبه بعضاً منها. ولم تُستخدَم هذه الأسلحة لأنّ التهديد المقابل باستخدام الأسلحة النوويّة التكتيكيّة كان قوياً جداً. إذاً بالإمكان ردْع صدّام، وهذا ما حصل فعلاً.

لماذا لم ننسحب من الكويت؟ هذا قرارٌ سياسيٌ وفرديٌ، ولم نكن على علم بهذه التفاصيل في حينه أي في العام ١٩٩١. لماذا لم يعلن العراق برامجه التسليحيّة منذ البداية؟ لقد كان هناك إخفاء للأسلحة في البداية عن فرق التفتيش، وتحديداً عن أولّ فريق تفتيشٍ جاء إلى العراق في أيار/ مايو ١٩٩١ من الوكالة الدولية للطاقة الذريّة. كان هناك في ذلك الوقت إخفاء للمعدّات الحقيقيّة بل لجميع البرامج. ولكن عمليّة الإخفاء فشلت تماماً خلال عدّة أسابيع بسبب حجم المعدّات وعددها الكبير جداً. وكانت هذه المعدات تُصوّر من الطائرات، فتذهب فِرق التفتيش إليها.

عندما فشلت عملية الإخفاء أصدر الرئيس قراره بالتدمير. طبعاً الإخفاء صار في حينه، وسلّمت المعدّات أو قسمٌ كبيرٌ منها إلى الحرس الجمهوري الخاص. فالتدمير كان أحاديّ الجانب، وقامت به وحدات من الحرس الجمهوري الخاص في تموز/ يوليو ١٩٩١ في عدة أماكن متفرقةٍ من شمال العراق إلى جنوبه، ولم يكن التدمير أصولياً بمعنى أنه لم تكن هناك مضابط أو مضبطة تدميرٍ أصوليةٍ لكلّ موقع. ولم تدوّن بالتالي تفاصيل هذا التدمير في حينه بالشكل المطلوب، لكن كانت هناك محاولات مهمة وجديّة لاحقاً لتسجيل الحطام ومحاولة تقدير ما تمّ تدميره من فحص الحطام الموجود. وهذه لم تكن مقنعةً للجميع، وربما كانت هناك أسباب أخرى في بعض أنواع الأسلحة، إذ كانت هناك مشكلة الموازنة الماديّة بين ما أُنتِج وما استُخدِم وما تمّ

تدميره. وربما كان هناك بعض المغالاة في كميّات الإنتاج قبل الحرب بحدود ١٠ بالمئة أو ١٥ بالمئة. وعندما قورِنت بالكميّات المدمّرة برزت فجوةٍ حتى بعد إضافة الكميّات التي استُخدِمت في الحرب العراقية ــ الإيرانية، والتي لم تكن دقيقةً تماماً، فكانت الموازنة الماديّة غير كاملةٍ بين ما أُنتِج وما استُخدِم وما تمّ تدميره. يعني كانت هناك فجوات وبقيت هذه الفجوات إلى النهاية.

لدينا أنا وزميلي الدكتور نعمان النعيمي كتابٌ على وشك أن يكتمل، وسننشره وفيه كثير من التفاصيل، ولكننا اختصرنا الموضوع في هذه الندوة إلى الحجم الذي بين أيديكم بينما قد يصل حجم الكتاب إلى ٣٠٠ صفحة، وسوف تجدون فيه كثيراً من الأجوبة عن جميع الأسئلة التي تم تناولها ضمن هذه التعقيبات. وأخيراً أود أن أشكر الدكتور خير الدين حسيب على إتاحة الفرصة لنا للتحدث أمامكم في هذا الموضوع المهم.

١٤ ــ نعمان سعد الدين النعيمي (يرد)

شكراً سيدي الرئيس، لدي تعقيبٌ بسيطٌ على ما ذكره بعض الإخوان وتحديداً أتناول ما هي الحدود ما بين أسلحة الدمار الشامل وما يسمى بالأسلحة التقليدية؟ الحقيقة هذه جميعاً وجهات نظر. الغاية من استخدام هذا التعبير، إذا كانت الغاية كما عرفناها في العراق هي لشن الحروب والاعتداء على الشعوب، فمن الممكن أن يبالَغ في الأمر. ألا نستطيع أن نعتبر مثلاً الجرافة التي يستخدمها الإسرائيليون في هدم بيوت الفلسطينيين على من فيها وما فيها، والتي تُستخدم للإعمار، تنقلب فجأة إلى سلاح دمارٍ شاملٍ؟ إذاً هذه هي الحقيقة، وما يفعله الإعلاميون والسياسيون ينطبق عليه قول الشاعر العربي:

قتلُ امرئ في غابة جريمة لا تغتفر   وقتل شعبٍ كاملٍ مسألة فيها نظر

فحسب أهوائهم تمشي الأمور. وإلا لماذا نقف مكتوفي الأيدي أمام أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية؟



القسم الثاني

النتائـــج والتداعيـــات
عراقيــاً وعربيــاً واقليميــاً ودوليــاً



الفصل الثالث

الوضع العراقي عشية الحرب

سعد ناجي جواد(*)

مقدمـة

ربّما يكون من الصعب الحديث عن الوضع العراقي عشيّة الحرب من دون الدخول في إشكاليةٍ تتمثّل في ازدواجية هذا الوضع. فمن ناحيةٍ كان العراق والعراقيون يعانون من حصارٍ قاسٍ ولاإنسانيٍ ومدمّرٍ استمر أكثر من اثنتيْ عشر سنةً أثّر فيهم تأثيراً كبيراً، ومن ناحيةٍ أخرى كانتْ هناك مقاومة وتحدٍ كبيران لهذا الوضع جابه به العراقيون محاولات الولايات المتحدة وبريطانيا، ومن تعاون معهما لتحطيم معنوياتهم[1]. كما أنّ الحقيقة تقول بأنّ العدوان والاحتلال كانا سيحصلان بغضّ النظر عما كان يجري في العراق، لأنّ هذا الهدف كان يمثّل رغبةً أمريكيةً وصهيونيةً ملحة. وسيتم التركيز في هذه الورقة على الحالات السلبية لما كان يجري في العراق، إذ ان الهدف من البحث وحسب اعتقادي هو إظهار الأسباب التي أدّت إلى كارثة نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ والمتمثّلة في احتلال العراق واستباحته بالكامل.

أولاً: الحرب العراقية ـ الإيرانية وأثرها

إن الحديث عن الوضع العراقي عشّية الحرب لا يمكن أن يكون دون العودة إلى دراسة الوضع العراقي منذ نهاية حرب العام ١٩٩١. فلا بدّ لمعرفة التراكمات التي قادت إلى كارثة ٢٠٠٣ من دراسة كارثة الحرب العراقية ـ الإيرانية، وما خلّفته من

(*) أستاذ في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

(١) انظر: سعد ناجي جواد، «دراسة واستقراء في تعامل العراق مع الحصار الدولي،» **قضايا شرق أوسطية** (عمان) (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩).

تبعاتٍ ربّما كانت السبب الأساس في ما آلت اليه الأمور في العراق إلى ما هي عليه الآن.

باختصارٍ شديدٍ، ومن دون الخوض في أسباب الحرب العراقية ـ الإيرانية التي لا يمكن وصفها إلا بأنها كانت غير مطلوبةٍ، حيث ظهر أنّ الجانبين قد انجرّا إلى حربٍ طاحنةٍ لم يكن للشعبين أي رأيٍ أو أي مصلحةٍ فيها. وفي الوقت الذي لا يمكن فيه إعفاء قادة ايران من مسؤولية إشعال الحرب واستمرارها، فإن قيادة العراق هي الأخرى تجاهلت إمكانية تفادي هذه الحرب أو الخوض فيها بهذا الثِقل الكبير منذ البداية. لقد قلَبت هذه الحرب المجتمع العراقي والأسس التي بُنيت عليها الدولة العراقية والاقتصاد العراقي رأساً على عقب، حيث أصبح العراق نتيجةً لهذه الحرب دولةً مدينةً وبمبالغ هائلةٍ من الدولارات وصلت إلى ١٦٠مليار دولار (بعض المصادر يُقدّر الديون بـ٢٠٠مليار دولار)، بعد أن كان الاقتصاد العراقي يعيش حالة انتعاشٍ لم يسبق لها مثيل، وصل فيها الفائض النقدي في الميزانية العراقية إلى أكثر من ٤٥ مليار دولار[٢].

لقد انخفضت قيمة الدينار العراقي بصورةٍ مطردةٍ حتى أصبح من دون أي قيمةٍ بعد أن كان من أقوى العملات في الشرق الأوسط. وعُسكِر المجتمع بصورةٍ مكثفةٍ بل بالكامل، وحُدّت الحريات بصورةٍ كبيرةٍ بدعوى أنّ أيّ نوع من أنواع المعارضة أو الديمقراطية يمكن أن يؤثّر في الحالة المعنوية للمقاتلين. وأصبح الفقر والحاجة المتزايدة السمتين الأساسيتين للعوائل والأفراد العراقيين، بعد أن بدأت بوادر بحبوحة العيش تظهر في آفاق حياتهم الاقتصادية نتيجة زيادة أسعار النفط وعوائده التي بدأت تتدّفق منذ بداية السبعينيات.

لغرض توضيح هذه الجوانب بصورةٍ أدق وأفضل، ولتبيان أثرها في المجتمع والدولة في العراق، ومقدار تسببها في ما جرى في العام ٢٠٠٣، سيتمّ التطرق إلى أربعة جوانب: يدرس الجانب الأول الآثار الاجتماعية، ويُركّز الجانب الثاني على الجانب العسكري، في حين يتناول الجانب الثالث الآثار الاقتصادية، ويُركّز الجانب الرابع والأخير على البعد السياسي، وهو الذي كان نتيجةً وانعكاساً للجوانب الثلاثة السابقة، بالإضافة إلى كونه مؤثراً رئيساً فيها جميعاً. كما يجب التذكير بأن الفصل ما بين هذه الجوانب وتأثير وتأثر بعضها في البعض الآخر أمر صعب، إنْ لم يكن شبه مستحيلٍ بسبب التداخلات الكبيرة في ما بين هذه الجوانب.

---

(٢) انظر تصريحات محافظ البنك المركزي العراقي في: **الثورة**، ٢٥/ ١٢/ ١٩٨٠.

ثانياً: الآثار الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والسياسية للحرب

في الجانب الاجتماعي، وعلى الرغم من أنّ المجتمع العراقي، ومنذ العام ١٩٥٨ كان قد تعرّض إلى هزّاتٍ كبيرةٍ وعنيفةٍ، فإنّ ما تعرّض له من هَزاتٍ ومنذ العام ١٩٨٠ كان أكبر وأعنف[٣]، إذ بعد ثماني سنواتٍ من الحرب المستمرة والعنيفة والمدمِّرة لم تَسلَم عائلة عراقية من آثارها. كانت النتيجة والمحصّلة النهائية لها ٢٥٠ ألف شهيدٍ وحوالى ٧٥٠ ألف معوقٍ أو جريح. وإذا ما أضفنا إلى هذا العدد ١٠٠ ألف قتيلٍ وجريح سقطوا في الحرب التي دارت رحاها في كردستان العراق في الفترة ما بين عاميْ ١٩٧٤ و١٩٧٥، وضعْف هذا العدد تقريباً من حجم الخسائر البشرية التي نتجت عن حرب ١٩٩١، وما تلاها من أحداث[٤]، يمكننا تصوّر حجم التأثير الهائل في كلّ هذه الأرقام على العائلة العراقية الواحدة وعلى المجتمع العراقي ككل. وإذا ما علمنا أنّ التعداد السكاني للعراق عشيّة الحرب العراقية ـ الإيرانية كان ١٣ مليون نسمة فإننا سنجد أنّ حجم الخسائر قد طال عُشر المجتمع العراقي.

أما التأثير الذي خلّفته الحروب، ولاسيما حرب ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ وحرب ١٩٩١ على البنية التحتية للدولة والمجتمع والاقتصاد العراقيين، فكانت ولا تزال أكبر من أن تحتسب أو تعاد إلى حالةٍ طبيعيةٍ في مدةٍ وجيزة. كما أنه ونتيجةً لحرب العام ١٩٩١ وللحصار القاسي الذي تلاها، بدأت موجة كبيرة من الهجرة إلى الخارج كانت مادتها الأساسيّة الأعمار الأصغر والعقول الأكفأ في المجتمع العراقي. وفي الوقت الذي يصعب فيه تحديد الأعداد المهاجرة، حيث يصل بها البعض إلى أربعة ملايين ونصف المليون نسمة[٥]، بينما لا تتجاوز لدى البعض الآخر مليوناً ونصف المليون نسمة، فإنّه وفي كلا الحالتين تبقى نسبة المهاجرين كبيرةً ومؤثّرةً، إن لم نقل مدمِّرةً للمجتمع والعائلة والتنمية في العراق.

أما ما فعله الحصار القاسي والظالم واللاإنساني واللامبرَّر بالإنسان والمجتمع

---

(٣) لم تستقر الأوضاع السياسية في العراق منذ ذلك التاريخ فحتى العام ١٩٨٠ حدثت أربعة انقلاباتٍ عسكريةٍ ناجحةٍ وثماني محاولاتٍ فاشلةٍ وأكثر من خمس عشرة خطة أجهِضت قبل نشوبها وكان يتبَع كلّ واحدةٍ من هذه المحاولات تصفياتٍ كبيرة.

(٤) انظر: Geoff Simons, *The Scourging of Iraq: Sanctions, Law and Natural Justice*, 2nd ed. (London: Macmillan Press, 1998).

وللكتاب طبعة عربية قام مركز دراسات الوحدة العربية بنشرها بعد إعداد الترجمة، انظر: جيف سيمونز، **التنكيل بالعراق: العقوبات، والقانون والعدالة**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٤٤.

(٥) حسب تقرير نشرته الخارجية البريطانية عن رويترز في ٢/ ١٢/ ٢٠٠٣، مؤكدة أن هذا العدد شكّل ١٥ بالمئة من سكان العراق.

العراقي، وما تركه من آثار مدمرةٍ، فلا يمكن أن يُناقَش في سطورٍ قليلة. لقد أصرّت الولايات المتحدة وبريطانيا على فرض هذا الحصار وتشديده بين فترة وأخرى، مع تحريض دول العالم الأخرى على الالتزام به. وربما كان الحصار العربي الذي التزمت به الغالبية العظمى من الدول العربية إرضاءً للولايات المتحدة أسوأ مافي الحصار. يكفي أن نقول إنّ الحصار حصد أرواح ما يقارب مليون وثمانمائة ألف نسمةٍ غالبيتهم من الأطفال دون الخامسة (وهذه التقديرات لا تشمل الأشهر الأخيرة من العام ٢٠٠٢ وبداية العام ٢٠٠٣)[٦].

من المضحك المبكي أنّ بعض المصادر يقول إنّ هذه الأرقام التي تبنّتها اليونسيف وفريق جامعة هارفرد[٧]، وممثّل الأمم المتحدة السابق في العراق صدر الدين آغاخان[٨]، هي أرقام مبالغ فيها، وأنّ العدد الصحيح هو أكثر من نصف مليون نسمةٍ بقليل، وكأنّ نصف مليون نسمةٍ هو رقم لا يستحق الشعور بالذنب، كما صرّحت السيدة مادلين أولبرايت في إحدى المرّات)[٩]. وزادت نسبة الأمراض المميتة كالسرطان بنسبةٍ مخيفةٍ تراوحت ما بين خمسة أو ستة أضعاف ما كان موجوداً قبل الحصار[١٠]، بل عادت أمراض وأوبئة إلى الظهور بعد أنّ تمّ القضاء عليها تماماً.

وأصبحت المشافي تفتقد إلى أبسط المستلزمات الضرورية لمعالجة المرضى المصابين إصاباتٍ بسيطةً، فكيف بالحالات الصعبة؟! وكنتيجةٍ لإثني عشر عاماً من هذا الحصار الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ البشري، ذكر أحد أطبّاء النفس في العراق

---

(٦) انظر: سيمونز، المصدر نفسه، ص ١٩٧-١٩٩؛ و Tim Niblock, *«Pariah States» and Sanctions in the Middle East: Iraq, Libya, Sudan*, Middle East in the International System (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2001), pp. 145-146, and Geoff Simons, *Targeting Iraq: Sanctions and Bombing in US Policy* (London: Saqi Books, 2002), pp. 80-82.

وقد نشره مركز دراسات الوحدة العربية مترجماً إلى العربية، انظر: تيم نبلوك، **العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط: العراق ـ ليبيا ـ السودان** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).

(٧) انظر خلاصة للتقرير في: جواد، «دراسة واستقراء في تعامل العراق مع الحصار الدولي،» ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٨) انظر تقرير صدر الدين آغاخان في: **المجلة العربية للعلوم السياسية** (بغداد)، العددان ٥-٦ (١٩٩٣)، ص ١٨٦-١٨٨.

(٩) كنموذج لهذه المحاولات المغرضة، انظر مقالة الباحث الاسرائيلي: Amatzia Baram, «The Effect of Iraq Sanctions: Statistical Pitfalls and Responsiblity,» *Middle East Journal*, vol. 54, no. 2 (Spring 2000).

(١٠) انظر: سيمونز، **التنكيل بالعراق: العقوبات، والقانون والعدالة**، ص١٩٠-١٩٣؛ رسالة الخارجية العراقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٨) (S/1998/661 and A/53/165); Niblock, *«Pariah States» and Sanctions in the Middle East: Iraq, Libya, Sudan*, pp. 146-147, and Simons, *Targeting Iraq: Sanctions and Bombing in US Policy*, pp. 80-82.

في محاضرةٍ له أن ما بين ٨٠ ـ ٨٥ بالمئة من أبناء الشعب العراقي أصيبوا بالكآبة النفسية بدرجات متفاوتةٍ ظاهرةً لدى البعض، ومكتومةً لدى الغالبية العظمى، والتي انعكست على سلوكهم اليومي وأثناء العمل أو في داخل عوائلهم[١١].

كنتيجةٍ طبيعيةٍ انعكست هذه التحولات على الوضع الاقتصادي من ناحية البنية التحتية وركائز الاقتصاد العراقي، ومن ناحية التأثير في الفرد والعائلة، حيث أصبح العبء الاقتصادي الذي يعاني منه الفرد كبيراً، بل لا يحتمل ولا يمكن وصفه. فلقد بدأ ما يحصل عليه الفرد من سلعٍ وبضائع بالتضاؤل نتيجة تضاؤل حجم الاستيراد وتدمير الصناعة الوطنية الرسمية وغير الرسمية، وتدهور قيمة الدينار العراقي. وفي الوقت الذي لم تجرِ فيه أية إحصائيةٍ رسميةٍ عن حجم التضخم في الاقتصاد العراقي، إلا أنه يمكننا أنْ نُحدّد ذلك بصورةٍ غير مباشرةٍ من خلال إعطاء بعض الأمثلة. فمثلاً وفي مجال الرواتب كان أعلى راتبٍ في الدولة بعد راتب الوزير الذي كان يصل إلى خمسمئة دينارٍ عراقي في السبعينيات والثمانينيات، وهو ما يعادل حوالى ألف وخمسمئة دولارٍ أمريكي، حيث إنّ السعر الرسمي للدينار كان ولا يزال ٣,١ دولاراً. . أقول إن الدرجة التي كانت تلي هذا الراتب هي راتب الاستاذ الجامعي وضابط الجيش (ما بين ٣٠٠ ـ ٤٥٠ ديناراً).

أمّا الغالبية العظمى من الموظفين العراقيين، فلقد كانت تتسلم ما بين ٣٠ ـ ١٠٠دينار عراقي شهرياً، في حين أنّ العمال كانوا يتقاضون أقلّ من ذلك. وبسبب الدعم الرسمي لأغلب البضائع وتوفيرها، والدعم الرسمي للأدوية ومجانيّة التعليم والطب، كانت هذه الرواتب توفّر حياةً كريمةً وكافيةً للفرد وللعائلة. وإذا ما علمنا أنّ الغالبية العظمى من المجتمع كانت تعتمد على الإنفاق الرسمي والرواتب الحكومية (٤٠ بالمئة من المجتمع)[١٢] وتتألف من الطبقة الوسطى وما دونها، يمكننا أن نعلم مدى التأثير السلبي لانخفاض قيمة الدينار العراقي، وانخفاض الدعم الحكومي في

---

(١١) محاضرة للدكتور المرحوم محمد تاج الدين، الطبيب وعالم النفس العراقي. في حين يؤكد الدكتور نبلوك أن الأمم المتحدة تقدّر أن أعداد المصابين بهذه الأمراض قد ارتفع من ٢٠٠٠٠٠ في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٥١٠٠٠٠ في العام ١٩٩٨. انظر: Niblock, Ibid., p.146.

إلا أنّ هذه الإحصائية تشمل المرضى بالحالات الشديدة والذين يتم نقلهم إلى المستشفيات. انظر: حسين علي السعدي، «تأثيرات الحرب العدوانية والحصار على البيئة والصحة العامة في العراق،» **أم المعارك**، العدد ٤ (خريف ١٩٩٥).

(١٢) انظر في هذا المجال: عبد المنعم السيد علي، «الاقتصاد العراقي: إلى أين؟ تأملات وتطلعات،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٨ (شباط/ فبراير ١٩٩٨)، ص ٧٥، وجمال عزيزة مزحاف، «آثار العدوان الثلاثيني في مؤشرات الاقتصاد العراقي،» **أم المعارك**، العدد ٧ (١٩٩٦).

كل النواحي الاجتماعية والصحية على هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع[١٣].

لقد بدأ سعر صرف الدينار العراقي بالانخفاض منذ بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية وتدهور باطراد مع استمرارها، حتى وصل إلى أن يعادل الدولار الواحد خمسة دنانير عراقية. ثم ازداد هذا التدهور بعد أزمة الكويت وحرب تحريرها حتى وصل إلى عشرة دنانير للدولار الواحد. ثم قفزت قيمة الدولار قفزاتٍ مروّعةً حتى تجاوز سعر الألفي دينار للدولار الواحد[١٤]. وإذا ما علمنا بأنّ الإمكانيات النقدية للدولة، وبسبب الحصار ومنع تصدير النفط، كانت عاجزةً عن تسوية مسألة الرواتب أو مجاراة التضخم، لاستطعنا أن نتصوّر مدى تأثير هذا العامل في الاقتصاد والفرد العراقي[١٥].

وللإنصاف، فلقد حاولت الحكومة العراقية آنذاك أن تبذل ما في وسعها من أجل تخفيف وطأة الظروف المأساوية للحصار الظالم، فخصّصت لكل عائلةٍ بطاقةً تموينيةً كانت تُوزِّع بموجبها مواد غذائيةً محدودةً والأدوية الضرورية (التي أخضِعت هي الأخرى إلى حصارٍ قاس)[١٦]، إلا أنّه كان لهذه الاجراءات تأثير سلبي من ناحيةٍ أخرى في نفسيّة الفرد العراقي الذي لم يكن معتاداً على التموين وتحديد القابليّة الشرائية للفرد. كما قامت الحكومة بإجراء زياداتٍ على الرواتب، إلا أنّ كلّ هذه الزيادات لم تكن لتمثّل أي إنقاذٍ للفرد العراقي أو لعائلته، حيث ظلّ راتب الأستاذ الجامعي والضابط لا يتجاوز ما قيمته الـ ٢٥ دولاراً في أحسن الأحوال، أما رواتب الدرجات الأدنى، والغالبية العظمى من الموظّفين، فكانت تتراوح ما بين ٣ ـ ١٠ دولاراتٍ فقط شهرياً[١٧].

أما في المجال العسكري، فلقد تمّت عسْكرة المجتمع العراقي بصورةٍ لم يسبق لها مثيل، فبالإضافة إلى التضخم الذي أصاب الهيكل العسكري والجيش وتضاعف عدد أفراده مراتٍ ومراتٍ، كان الإنفاق الكبير عليه قد بدأ بالتصاعد وبالتأثير في الإنفاق على الجوانب الأخرى. فلقد بلغ ما هو مخصص «رسمياً» للجيش والتصنيع العسكري ما نسبته ٦٨ بالمئة من الميزانية العامة[١٨]، أما التخصيص الحقيقي فلقد بلغ حسب

---

(١٣) حول الاعتباطية التي تعاملت بها الأمم المتحدة مع الوضع الصحي والمستلزمات الصحية في العراق، انظر: جواد، «دراسة واستقراء في تعامل العراق مع الحصار الدولي،» ص ٤١-٤٩.

(١٤) Niblock, «*Pariah States*» *and Sanctions in the Middle East: Iraq, Libya, Sudan*, p. 175.

(١٥) انظر: السيد علي، «الاقتصاد العراقي: إلى أين؟ تأملات وتطلعات».

(١٦) انظر التفاصيل في: جواد، «دراسة واستقراء في تعامل العراق مع الحصار الدولي».

(١٧) Niblock, «*Pariah States*» *and Sanctions in the Middle East: Iraq, Libya, Sudan*, pp. 174-176.

(١٨) لا توجد أرقام رسمية تؤكّد هذا الرقم الصحيح لأن الإحصائيات الرسمية العراقية والميزانية كانتا لا تشملان هذه الأرقام باعتبارها أسراراً تهمّ الأمن القومي.

اتهاماتِ أخرى للنظام ٧٥ بالمئة من الميزانية. وهكذا يمكننا أن نتصوّر مدى ضآلة النسب المخصّصة للجوانب الأخرى، كالطب والتعليم والشؤون الاجتماعية والضمان. . . إلخ.

وإذا ما علمنا أنّ هذا الإنفاق قد استمرّ حتى العام ١٩٩١، ولم يخفّض إلا بسبب الحصار الذي فرض في العام ١٩٩٠، بل ظلّ الإنفاق العسكري حتى في ظلّ هذا الحصار يأخذ الأولوية على الرغم من توقف صادرات النفط الرسمية، أي الانقطاع الرسمي لكل مدخولٍ ذي قيمةٍ يُعوّل عليه من العملة الصعبة. وأصبح العبء المالي والاجتماعي الذي يمثّله الجيش خطراً لا يستهان به. وإذا ما علمنا أن الجيش التقليدي الضخم قد أضيف إليه جيش آخر أكثر عدّةً واستنزافاً للموارد، وهو الحرس الجمهوري الخاص، وما أضيف إلى ذلك العدد الهائل من القوات الرسمية من قواتٍ غير رسميةٍ مثل الجيش الشعبي وجيش القدس، وما تطلبته إدامتها من مبالغ ومصاريف، وما كانت تتركه الخدمة فيهما من آثار على العمل في أجهزة الدولة الأخرى والمؤسسات الخدمية، كان في استطاعتنا تقدير مقدار العبء الذي مثّلته هذه المؤسسة والتشكيلات الملحقة بها على الاقتصاد والمجتمع العراقيينْ (وكمثلٍ بسيطٍ لقد أصبح من المعتاد أن تعمل الدوائر صباح مساء من دون إجازاتٍ لتلافي النقص في عدد الموظفين).

ولا يفوتنا أن نذكر أنّ بغداد وبعض المدن الرئيسة الأخرى في العراق كانت تتعرض وسط كلّ هذه الحالة المأساوية بين آونةٍ وأخرى إلى هجماتٍ جويةٍ وقصفٍ عنيفٍ يعيد الحالة إلى ما حلّ بالعاصمة من تدميرٍ في حرب ١٩٩١، ويضاعف من تدمير النفوس والممتلكات العائدة إلى العراقيين الصابرين. أما إذا ما أضيف إلى ذلك الخروقات التي كانت تتعرّض لها البلاد، وكردستان العراق بالذات، من قِبل قوات الدول المجاورة[١٩] والاقتتال الدامي الذي كان يجري ما بين الحزبين الرئيسينْ هناك: الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة السيد مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة السيد جلال الطالباني، والذي وصل إلى حدّ اقتتال الشوارع من منزلٍ إلى منزل، وما أضيف إليه من اقتتالٍ مع أحزابٍ أصغر، وعمليات الاغتيال الفردية، فإن ذلك يمكن أن يوضّح أكثر مأساة العراقيينْ ومعاناتهم.

وسط كلّ هذه الصورة القاتمة، تبقى الحالة السياسية الأهمّ والأكثر حراجةً

(١٩) انظر إحصائيةً لهذه الخروقات في: سيمونز، **التنكيل بالعراق: العقوبات، والقانون والعدالة**، ص ٢٨٧-٢٨٨.

وتأثيراً، والتي أدّت بالتالي إلى حالةٍ من اللامبالاة واليأس لدى البعض، و إلى شعورٍ بعدم إمكانية إصلاح الأمور مع بقاء حزب البعث في السلطة لدى البعض الآخر. هذا على الرغم من شعور فئةٍ غير قليلةٍ من المؤمنين بالرأي الأخير بأنهم في وضع لا يُحسدون عليه. فمن ناحيةٍ كانت هذه الفئة، على الرغم من محاولاتها العديدة والجّادة والمستمرة، لإصلاح الأمور السياسية، واقتراح حلولٍ للأزمة التي كان يعيشها العراق، والمتمثّلة في حكم الحزب الواحد والفرد الواحد. وعلى الرغم من صعوبة هذا الخط بل وخطورته، كانت هذه الفئة تشعر من ناحيةٍ أخرى بعدم إمكانية إصلاح الأمور داخلياً، كما كانت على علم أكيدٍ بأن التغيير الذي سيأتي من الخارج سيكون مدمِّراً ومأساوياً، بل كان سيحدثً لأسباب لا علاقة لها بالطبيعة الدكتاتورية للنظام السابق أو لمعضلة حقوق الإنسان أو للديمقراطية في العراق[٢٠]، وأن الحالة في العراق ستكون أكثر حرجاً إذا ما قُدِّر للحلّ الخارجي أن يفرض نفسه، وهذا ما حصل مع الأسف الشديد.

لقد تمثّل الحل المقترح للمأزق العراقي بعد أزمة الكويت في نوعٍ من الانفتاح السياسي، وإرساء تعدديةٍ تبدأ بخطوةٍ تتمثل في إجازة أحزاب سياسيّةٍ أخرى غير حزب البعث والأحزاب الصورية المتحالفة معه. وفي الوقت الذي شكّك فيه البعض، وليس من دون وجه حق، بإمكانية نجاح هذا الحلّ بسبب هيمنة الأجهزة الأمنية والخوف المتشرِّب في نفوس الناس، فإنّ خطوةً بسيطةً كهذه كانت ستكون مفيدةً ولاسيما إذا ما ترافقت مع نوعٍ من الحرية في التعبير، وذلك عن طريق إجازة بعض الصحف المستقلة، وبعض الحرية في إجازة حواراتٍ مفتوحةٍ بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة.

لقد أكّد المؤمنون بهذا الرأي أنّ هذه الحلول ستخلق نوعاً من «الحرية» و«الانفتاح» الذي سيساهم في إقناع الرأي العام العالمي والخارجي بأن هناك امكانيةً لإصلاح الأمور. ولكنّ أي شيءٍ من هذا القبيل لم يحدث. لقد اعتبر النظام خطأً أنّ أي محاولةٍ لإشاعة نوعٍ من «الديمقراطية» و«التعددية» ما هي إلا محاولة غير مباشرةٍ لإسقاطه من الداخل عن طريق خلْخلته وإضعافه.

لقد ساهمت الولايات المتحدة خاصةً، والغرب بصورةٍ عامةٍ، بإدامة هذه الحالة وذلك عن طريق تشديد الحصار، ورفض أي حلولٍ وسطيةٍ أو أيّة مبادرةٍ من الحكومة

---

(٢٠) كنموذج لهذه الجهود انظر: البيانات والرسائل التي أصدرتها مجموعة من العراقيين ضمّت كلاً من الدكتور وميض نظمي والباحث دريد سعيد ثابت والدكتور ماجد عبد الرضا والمرحوم الدكتور خليل الجزائري والدكتور حسين الجميلي والمحامي سالم المندلاوي والمحامي حسن شعبان.

العراقية لتسوية النزاعات بين الطرفين. وظلت الأكاذيب تنتشر عن الخطر العراقي المزعوم، وعلى الرغم من تأكيد كل المختصين باختفائه[٢١]. لقد استخدم النظام الحرب العراقية ـ الإيرانية وعدوان ١٩٩١ كأسلوبٍ أوحد للدفاع عن نفسه، وعن وجوده. وفرض سياسة التقييد، واعتبر أنّ أيّ انتقادٍ لأداء النظام اصطفاف مع الأعداء، وبرّر الاستفراد بالسلطة على أساس أنه السبيل الوحيد لمواجهة الأزمات التي يواجهها الوطن. وفي الحقيقة فإن الحصار والقصف المستمر لبغداد جعل من أيّ حديثٍ عن ديمقراطيةٍ وتعدديةٍ لا يلقى أيّ آذان صاغيةٍ لدى العراقيين المحرومين والمحاصرين والحائرين في حلّ مشاكلهم اليومية، بالإضافة إلى أنه أصبح ذريعةً وسبباً لتصفية كلّ من يجاهر بذلك بحجّة أنّ ذلك المطلب يتناغم مع المتطلبات الأمريكية والغربية، بل حتى الإسرائيلية المعادية للعراق.

ولغرض استكمال المشهد العراقي لا بدّ من التطرق إلى موقف المعارضة العراقية في الخارج. لقد انقسمت هذه المعارضة إلى قسمين: قسم قليل مثْل أحزابٍ وتنظيماتٍ امتلكت قاعدةً لها في الداخل، وهذه المجموعة كانت تقف بعيداً بعض الشي عن التعاون مع استعدادات الحرب على العراق، وقسمٌ كبير من الشخصيات التي ارتبطت بالأجنبي ووفّرت له كلّ الدعم المطلوب في شنّ تلك الحرب. بل وصل الأمر بهذه المجموعات إلى اختلاق القصص والروايات غير الحقيقية وتأليفها عن أسلحة الدمار الشامل المزعومة لتبرير السياسة الأمريكية والبريطانية في شنّ الحرب. وكانت النتيجة أن كلاً من الحكومتين الأمريكية والبريطانية تواجه الآن مشكلةً بسبب جعل هذه الادعاءات المضللة السبب الرئيس للعدوان على العراق. كما استغَلت هذه المجموعات الأجهزة الإعلامية الكبيرة والمقتدرة في الغرب كي تجعل ما يصدر عنها منشوراً ومُذاعاً ومُتلفزاً، كجزءٍ من الحرب الإعلامية على النظام السابق من أجل إسقاطه، حتى من دون تقديم مشروعٍ بديلٍ منه، كما ظهر في ما بعد. واستخدمت هذه المجموعات الأموال التي وُضعَت في خدمتها من أجل استحصال الدعم للمشروع الأمريكي. لقد جعلت هذه المجموعات من إسقاط النظام هدفاً وحيداً لها، ولم تفكر بأيّ نتيجةٍ لهذا العمل، حتى وإن كان احتلالاً، بل إنّ بعضاً منهم كان يحاول أن يقنع العراقيين بأنّ الاحتلال أفضل من الأنظمة الوطنية والقومية، وأنّ الاستعمار هو الطريق الوحيد الذي سيوفر الديمقراطية والرفاه للبلد وللمنطقة.

---

(٢١) انظر: Scott Ritter, *Endgame: Solving the Iraq Problem: Once and for All* (New York: Simon and Schuster, 1999).

وسكوت رتير (Scott Ritter) هو أحد رؤوساء فرق التفتيش، ويؤكد فيه خلوّ العراق من أسلحة الدمار الشامل ومنذ العام ١٩٩٣.

في مقابل الفشل في تجميع الشعب خلف الحكومة في وقتٍ كانت فيه الغالبية العظمى من الناس تشعر بأن الادعاءات غير الصحيحة التي تطلقها القوى المعارضة الأمريكية والغربية، كوجود أسلحة الدمار الشامل، والعمل من أجل تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، لجأت الدولة إلى عدة أساليب لمعالجة الأمور، كان من أهمها أسلوب العودة إلى عامل الدين كمحفّزٍ لمعاداة المخطّطات الغربية وتعزيز الدعم للحكومة من قِبل الجماعات الدينية المعادية للغرب بصورةٍ عامةٍ وللولايات المتحدة بصورةٍ خاصة، والتي ترى فيهما أطرافاً غير محايدةٍ في القضايا التي تهمّ العرب والمسلمين. وهكذا شجّعت الدولة العودة إلى الدين، فتشجّعت جماعات دينية، كانت في الأساس لا تؤيّد النظام وغير راضيةٍ عنه، وأكثرت من فعاليتها وانتشارها في المجتمع، الأمر الذي حدا الحكومة على أن تنقلب على هذه المجموعات، وتعمل على تصفيتها في وقتٍ كانت فيه الدولة في حالة اشتباكٍ مع أعداء كثيرين. وبالتأكيد فإنه في ظلّ غياب التنظيمات السياسية وحريّة الأحزاب بقيت الجوامع والحسينيّات والمراكز الدينية الأماكن الوحيدة القادرة على استيعاب الناس واستقطابهم، الأمر الذي يفسّر بروزها بقوةٍ في المجتمع بعد الاحتلال.

من ناحيةٍ أخرى، كانت الحكومة العراقية تعيش تناقضاً آخر بسبب ترويجها لهذا العامل، وتمثَّل في التمجيد والمديح والترويج الذي كانت تقوم به أجهزة الإعلام الرسمية والوحيدة العاملة في القطر، لكلّ ما تقوم به الأحزاب والحركات الدينية في الوطن العربي والعالم الإسلامي، مثل حزب الله اللبناني ومجموعة بن لادن في أفغانستان(مع عدم ذِكر الأسماء الصريحة لهذه الحركات، واستبدالها باسم الحركة الوطنية هنا وهناك) في حين كانت لا تتساهل مع كلّ من يثني على هذه الحركات أو يمتدحها في الداخل[٢٢].

أمّا الأسلوب الثاني الذي اعتمده النظام، فكان يتمثّل في حشد التأييد له عن طريق المغريات المادية التي خصَّ بها الأشخاص والأجهزة التي تحيط به وتحميه في الداخل، مثل تنظيمات حزب البعث وأجهزة الأمن والمخابرات والحرس الخاص، من دون أن يشعر بأنه قد عمل على خلق مجموعاتٍ مستفيدةٍ وغنيةٍ بدأت تحرص على حماية مصالحها المادية أكثر من حرصها على الوطن. وفي الوقت الذي نجحت فيه هذه الحالة في خلق نظامٍ قوي قادرٍ على حشد المدافعين عنه، والمستعدين لتصفية أية مقاومةٍ داخليةٍ، فإنّ هذا الأسلوب لم يكن بالتأكيد قادراً على حشد تأييدٍ جماهيري كبيرٍ له، أو على صدّ عدوانٍ يعمل على احتلال البلاد. وإذا ما علمنا أن الطرف المقابل

---

(٢٢) انظر: **الثورة**، ٤/ ١٢/ ٢٠٠٢، و**الجمهورية**، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٢.

(وهو الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأغنى في العالم) بدأ يستعمل الأسلوب نفسه مع مزجه بإغراءاتٍ في مناصب كبيرةٍ في حالة حصول التغيير ونجاحه، نستطيع أن نحكم مسبقاً لمن ستكون الغلبة. وبالفعل فلقد استطاعت الإدارة الأمريكية استمالة أعدادٍ كبيرةٍ من الشخصيات الرسمية والحزبية والعسكرية والأمنيّة إلى جانبها. حتى وصل الأمر إلى شخصياتٍ مهمةٍ ومقرّبةٍ من الشخصيات الثلاث الأهم في الدولة آنذاك، صدام حسين وولداه[٢٣]. علماً بأن هذا الأسلوب خلق نوعاً من الحقد وردّ الفعل ضد النظام من قِبل الغالبية من العراقيين التي كانت تعيش حالة فقرٍ مدقع وحاجةً ماسةً لكلّ شيءٍ وترى بأم عينها أقليةً صغيرةً متنعّمةً بامتيازاتٍ ومنحٍ ماديةٍ وعينيةٍ لا حصر لها.

هكذا، وباختصار فإن الحالة في العراق عشيّة الحرب والاحتلال كانت مزيجاً من الحرمان الذي تشعر به الغالبية العظمى، من شح في الخدمات في ظل حصارٍ ظالم كسر النفوس وأتعبها، بل دمرّها، الأمر الذي أدّى بدوره إلى حالةٍ من اللامبالاةَ والانكسار. وربّما كانت القراءة المتأنيّة للظروف العراقية، مع الأخذ بعين الاعتبار مقاومة العراقيين لهذه الحالة وعملهم على تجاوز الحصار والمطاولة للوصول إلى حالةٍ أفضل، هي التي ولّدت عند المراقبين نوعاً من الدهشة والاستغراب للمقاومة العنيفة التي جُوبهت بها القوات الغازية حتى سقوط بغداد وتخلّي النظام عن المقاومة. بكلمةٍ أخرى، فإنّ النظام عاش في شهوره الأخيرة منعزلاً عن المجتمع والشعب، ولم ينجح في خلق جبهةٍ موحّدةٍ منه على الرغم من الشعور الوطني الطاغي لدى الغالبية العظمى من أبناء الوطن، وهو ما أثبتته بالمقاومة أثناء الغزو وبعده. واذا ما أردنا أن نكون أكثر تحديداً، فإن النظام خسر شرائح الشعب العراقي الواحدة تلو الأخرى. وإنّ ما جسّدته المقاومة العنيفة للغزو روحٌ وطنيةٌ رافضةٌ للاحتلال وللهيمنة الاستعمارية.

وعلى الرغم من أنّ موقف دول الجوار يقع خارج نطاق هذا البحث، إلا أنّه من المفيد التذكير، وهذا ما يخص البحث بأنّ العراق وبسبب السياسة الخارجية العراقية ونجاح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في استقطاب المؤيدين لسياستهما المعادية للعراق، كان يعيش في بحرٍ من الأعداء والرافضين لسياسته بل لوجوده. وحتى داخلياً فإنّ النظام لم يتمكن من إيجاد حلولٍ للمشاكل السياسية العديدة التي يواجهها والمتمثلة خاصةً بغياب الديمقراطية، حتى أنّ النظام لم يتمكن من إيجاد حلٍ سلمي

(٢٣) لقد اتضح مؤخراً أن مدير مكتب قُصي ووالده، معاون مدير الاستخبارات العسكرية، كانا من أهم المتعاونين مع القوات البريطانية والأمريكية.

للمشكلة الكردية. وربما يتصور البعض أنّ هذا الأمر كان شبه مستحيلٍ، إلا أنّ الواقع كان يقول عكس ذلك، وأنّ إمكانية الحلّ السلميّ والتفاوضيّ كانت ممكنةً جداً، وأنّ أغلب القيادات الكردية كانت مستعدةً للوصول إلى مثل هذا الاتفاق، وأنّ النظام ظلّ يفضّل إبقاء العلاقات سريةً مع الأحزاب الكردية المختلفة، التي كانت مرتاحةً إلى هذه الحالة أيضاً، والتي مكّنتها من إقامة علاقاتٍ سريةٍ ثانيةٍ مع أطراف خارجيةٍ أخرى[٢٤]، بل إنّ النظام ظلّ يعتقد بأنه سيكون بإمكانه أن يُخضع الجميع وبالقوّة المعتادة، وأنّ كلّ ما يحتاج إليه هو المطاولة والاستمرار في البقاء في الحكم.

وتبقى هناك مجموعة من الأسئلة المهمة، ربما يكون من المفيد التطرق إليها على الرغم من صعوبة الإجابة عنها بصورةٍ شافيةٍ وموثّقةٍ. وسيبقى الاعتماد على ما هو متوفر من معلوماتٍ وأدلّةٍ ظهرت بعد الاحتلال السبيل الوحيد لمناقشة هذه الأسئلة والردّ عليها. والأسئلة هي كيف كان رأس النظام في العراق يفكر في ما يدور حوله؟ وهل كان يمتلك تصوراً واضحاً لما ستؤول إليه الأوضاع في العراق في ظلّ التهديدات الأمريكية الصريحة؟ وهل كان يمتلك تقديراً واضحاً لحجم الحرب التي كانت تُعدّ لها الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها ونتائجها؟ وهل كان مقتنعاً أو شاعراً بأن الهدف الأساس من الحرب هو احتلال العراق بكامله ومهما تطلّب ذلك من جهد؟

كما ذكرنا سابقاً، فإنه من غير السهل الإجابة عن هذه الأسئلة بدقةٍ وبشكلٍ قاطع في بحثنا هذا، أو بعد مدةٍ وجيزةٍ من العدوان والاحتلال، إلا أنّ الباحث حاول استقصاء إجاباتٍ لهذه الأسئلة ربما يكون إيرادها وإيراد ملاحظاتٍ أخرى، على الرغم من صعوبة توثيقها كمعلوماتٍ أكاديميةٍ، وبالأسلوب الذي يجب أن ينتهجه أي بحثٍ علمي أكاديمي، أمراً مفيداً لمناقشة عنوان الورقة المقدّمة، بل إن الباحث يعتقد أنه بإيرادها سيساعد على مناقشة الوضع العراقي عشيّة الحرب بصورة أفضل وأدق.

ابتداءً وبصورةٍ مكرّرةٍ، اعتقد النظام بعدم وجود أيّ ضرورةٍ لإجراء أي تغييرٍ في سياسته، وظلّت أية مطالبةٍ له بذلك تقع عنده في خانة التآمر على النظام، بل وحتّى بعد وصول المحافظين الجدد إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية وإعلان خططهم الرامية إلى تغيير النظام في العراق بالقوّة، فإنّ النظام ظلّ يسخر من هذه

(٢٤) قبل أسبوعين من العدوان تسرّبت معلومات شبه أكيدةٍ عن جولةٍ من المباحثات السرية بين الطرفين الحكومي وممثلي الأحزاب الكردية.

المحاولات والخطط ولم يعتبرها أكثر من زوبعةٍ في فنجانٍ، ومحاولاتٍ يائسة ستنتهي بعد فترةٍ قد تطول أو تقصر حسب مدة رئاسة جورج بوش الابن. ثمّ شعر النظام أنّ بإمكانه إفشال هذه المخططات عن طريق إبراز مقدرته على مقاومتها وتحديها. فعلى سبيل المثال وعلى الرغم من أنّ المفتشين الدوليين قد تيقّنوا وأعلموا الإدارة الأمريكية أنّ العراق لم يعد يملك أسلحة دمارٍ شاملٍ أو القدرة على تصنيعها[٢٥]، إلا أنه، أي النظام، ظلّ مصراً على التظاهر في أنّ بإمكانه فعل ذلك أو امتلاك القدرة على تصنيع أسلحةٍ غير تقليديةٍ أخرى قادرةٍ على مواجهة أي هجومٍ محتمل. وظلّ رئيس النظام يصرّ على الاجتماع مع قيادات التصنيع العسكري والطاقة الذرية بين الآونة والأخرى، مع إظْهار هذه الاجتماعات على شاشات التلفاز. وعندما أُبْلغ الرئيس السابق بأن هذه الاجتماعات بدأت تثير مخاوف الإدارة الأمريكية وتعطي الانطباع بأن العراق لا يزال يسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار، وأنّه يحاول إحياء برنامجه النووي، وأنه من الأفضل التقليل من هذه الاجتماعات أو جعلها أكثر سريةً، فإنه عمد إلى جعلها اجتماعاتٍ شبه يوميةٍ تُعرَض على شاشات التلفاز بصورةٍ متكررة[٢٦].

في مرحلةٍ لاحقةٍ، اعتقد رئيس النظام السابق أنّ الردع يمكن أن ينجح عن طريق الإكثار من عدد المسلّحين العراقيين، ولاسيّما إذا ما ارتبط الأمر باسم كريم وشريفٍ كالقدس، فأمر بتشكيل ما عُرف بـ «جيش القدس» الذي كثيراً ما تبجّح بقوامه الذي قارب السبعة ملايين مقاتل، وربّما اعتقد الرئيس السابق حقاً أنّ هذا «الجيش» سيكون قادراً على مواجهة أي عدوانٍ وإيقافه، وصدّق ما كان يقوله له المسؤولون عن هذا «الجيش»، هذا في الوقت الذي كان فيه الجميع من مسؤولين وحزبيين يتحدّثون عن هزال هذه التشكيلة وعدم انتظامها أو حتى جديّتها، ناهيك عن قدرتها على القتال أو حصولها على تدريبٍ حقيقيٍ يؤهّلها لخوض أيّة معركة.

النموذج الآخر لفهم الرئيس السابق لخطورة الوضع الدولي والاقليمي الخاص بالعراق وطريقة مواجهته، تمثّل في حرصه في الأشهر القليلة التي سبقت العدوان والاحتلال، على الظهور يومياً على شاشة التلفاز، وهو يجلس وسط مجموعةٍ من ضباط الحرس الجمهوري الذين يقسمون له (كذباً طبعاً) بأنهم على أتمّ استعدادٍ لمواجهة أيّ عدوان، وعندما تصدّى أحد أقرباء الرئيس أو أحد أبناء عائلته من الضباط إلى مثل هذه الأحاديث في أحد الاجتماعات، وقال إنّ الجميع لا يقولون الحقيقة، قام بطرده من القاعة وأمر بحذف ملاحظته من التسجيل الذي أذيع على

---

(٢٥) تصريحات خبراء التفتيش، و Ritter, Ibid.

(٢٦) حديث مع أحد علماء الطاقة الذرية فضّل عدم ذكر اسمه.

الناس في اليوم نفسه مساءً[٢٧].

النموذج الرابع الأكثر دلالةً على عدم تصور ما سيحدث، تمثّل في حرص الرئيس السابق على تكديس الملايين من الدولارات في مناطق نائيةٍ أو غير منظورةٍ، كانت إحداها حديقة القصر الجمهوري الملاصقة لنهر دجلة، وفي غرفٍ مغلقةٍ بسيطةٍ بُنيت لهذا الغرض، حتى أنّ أحدِ المقرّبين إليه، والذي أشرف على بناء إحدى هذه الغرف قال له: إن من الأجدر جعل هذه الغرفة أكثر تحصيناً بعد أن علم بأنها ستُخزَّن بملايين الدورات، فأجاب بأنه لا ضرورة لذلك، وأنه لن يصل أحدٌ إلى أيٍّ من هذه الغرف، وأنها ستكون في أمانٍ وجاهزةً للاستخدام من قِبله بعد انتهاء القصف الذي ستقوم به القوى الغازية. كما اعتقد أنّ كل ما ستقوم به القوات الأمريكية والبريطانية هو تدمير القصور والقدرات والمواقع الرسمية، وأنها ستقوم بالانسحاب بعد تحقيق هدفها هذا. وفي الحقيقة فإنه كرّر ذلك أكثر من مرةٍ في لقاءاته السريّة التي سبق ذكرها والمتلْفزة في كثيرٍ من الأحيان، حيث قال بأن الأمريكيين لا يمتلكون سوى القدرة على التدمير من بُعْد، وأنهم لن يجازفوا بمواجهةٍ عسكريةٍ مباشرة.

وإذا ما أردنا أن نتتبع تصريحات القيادات الأدنى في رئاسة الجمهورية والوزراء، والتي كانت دائماً انعكاساً لأحاديث الرئيس معهم، لوجدنا أن القناعة كانت واضحةً لديها بعجز القوة الأمريكية ـ البريطانية عن احتلال البلاد وإزاحة النظام، وأنّ هذه القناعة بدأت تترسخ لديهم ولدى تنظيمات الحزب، حتى وإن سلّم قسم منهم بإمكانية القوات الغازية في احتلال بعض الأجزاء أو الأراضي العراقية ولفترةٍ وجيزة[٢٨].

إن كلّ ما قيل أعلاه لا يمكن أن يشكّل مادةً علميةً رصينةً لبحثٍ أكاديمي كما ذكرت قبل سردها، إلا أنها حوادث ذات دلالةٍ، وربما تساهم في الإجابة عن أسئلةٍ محيّرةٍ لكل مهتمٍ بالشأن العراقي والعربي.

أخيراً وليس آخراً، يمكننا القول بأن الوضع الداخلي في العراق، وللأسف الشديد، قد سهّل عملية الاختراق ثم الاحتلال (هذا بالتأكيد على عدم تناسي حقيقة إصرار الولايات المتحدة على احتلال العراق سواء كان النظام يحظى بالتأييد أم لا،

---

(٢٧) حديث مع ضابطٍ كبيرٍ حضر الاجتماع فضّل عدم ذكر اسمه.

(٢٨) حديث مع أحد أعضاء غرفة تجارة بغداد الذي كان ضمن مجموعةٍ قابلت وزير التجارة طالبة منه الإذن في نقل وثائق وممتلكات الغرفة إلى أماكن أكثر أماناً فما كان منه إلا أنّه عنّفهم وسخِر من مخاوفهم قائلاً إن العراق لا يمكن أن يُحتّل، وأن التدمير للقصور والأماكن الرئاسية سينتهي بعد مدةٍ وجيزةٍ، وينتهي الأمر عند هذا الحد.

أوكان الشعب العراقي رافضاً لهذا الاحتلال أو مقاوماً له)، كل ذلك خلق حالةً من اللامبالاة اتسّمت بها تصرفات أعدادٍ غير قليلةٍ من الناس وهم يشاهدون بلدهم يقع تحت وطأة الاحتلال، بل ظهر بعض منهم وللأسف الشديد مرحِّباً بالاحتلال، معتقداً عن سذاجةٍ، أن هذا الاحتلال سيوفّر واقعاً أفضل ومستقبلاً أكثر ازدهاراً. وعندما بدأ الإحساس بسذاجة هذا التفكير يتنامى نتيجةً لسياسة قوات الاحتلال والعناصر المتعاونة معها الرامية إلى استعمار البلاد، كان البلد قد احتُل واستُبيح بالكامل وتشَرذم بصورةٍ مأساوية، وأصبحت سيادته وثرواته، بل وحتى كرامة أبنائه في مهبّ الريح. وكانت النتيجة، كما تخوّفت العناصر الوطنية والمخلصة، الانتقال من سيىءٍ إلى أسوأ، في حين أنّ سياسة تمزيق البلد واعتماد أسلوب إثارة النعرات الطائفية والقومية، يجعلنا نعيش في قلقٍ على مستقبل البلاد، هذا القلق الذي لا يبدّده إلا الشعور بالقدرة العراقية على مقاومة كلّ المخططات الرامية إلى تمزيق البلاد أو إدامة احتلالها.

تعقيـــب

جاسم يونس الحريري(*)

من نافل القول التأكيد هنا أن أي تقويم للوضع العراقي عشيّة الحرب يجب أن يتميّز بمرونة التفكير واستنتاج ماحصل لّلعراق منذ العام ١٩٨٠ وحتى الحرب الأخيرة. وذلك لأسباب متعددة:

١ ـ إن التأسيس على الأوضاع عشيّة الحرب بالمعنى الزمني المجرّد يحرم أي باحثٍ ومراقبٍ من إدخال كل المحدّدات التي أثّرت في العراق، وهيأت الأوضاع لاندلاع الحرب.

٢ ـ انشغل العراق بين عقد الثمانينيات وعقد التسعينيات بأكبر حربين مدمّرتين أثرتا ليس في العراق فحسب بل في المنطقة والعالم أيضاً.

٣ ـ إن استقراء ما جرى يجب أن يسعفه المنهج التاريخي لاستنتاج العبر والدروس لكل ما كان له أثر في اندلاع الحرب، وإعطاء الآخر فرصة احتلال العراق، وهو المنهج الذي اتبعه الباحث.

تداعيات الحرب العراقية ـ الإيرانية وحرب العام ١٩٩١

لقد حصدت الحرب العراقية ـ الإيرانية الألوف من أبناء الشعب العراقي، وأثّرت في قوة التماسك الاجتماعي واللحمة الوطنية بعد أن فقدت العوائل الكثير الكثير من شبابها، فمنهم من كان أسيراً، ومنهم من كان مفقوداً، ومنهم من كان شهيداً. وبين هذا وذاك فإنّ صيرورة العائلة العراقية أصيبت بالانهيار بعد أن فقدت الكثير من العوائل أزواجها وتحمّلت الزوجة والأم والأخت والعمّة والخالة معاناة

(*) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

تربية أولادها الصغار وإرهاصاتهم الحياتية ولاسيّما عندما ينتقل الطفل إلى مراحل متقدمةٍ من حياته، ويصل إلى مرحلة البلوغ والنضوج. فكم سمعنا أنّ أزواجاً رجعوا بعد أسرٍ استمر عشرين عاماً ولم يتعرّف عليهم أولادهم. بل إن أزواجاً رجعوا ووجدوا بعد أن طرقوا أبواب بيوتهم رجلاً غريباً تبينّ أنه الزوج الجديد لزوجته.

لقد كان من نتائج هذه الحرب إحداث خللٍ كبيرٍ في البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي، وفي حياة جيلٍ كاملٍ من الشباب والشابات في رزمةٍ من العقد والمشاكل الاجتماعية التي أثرت في انتشار الأمراض الاجتماعية كالكآبة والفساد والبغاء مما نتج عنه انحلال قيمة التماسك الاجتماعي، وعدم مقدرة الأم والزوجة إقناع أولادهم بتحمل المسؤولية، لكن حصل ماحصل، ونتج عنه ما نتج. وإلى جانب ذلك أثّر تجنيد مجموعاتٍ مهمةٍ من الشعب العراقي ولاسيما من الشباب في تنظيماتٍ وميليشياتٍ عسكريةٍ دُفعت إلى الحرب في أداء دوائر الدولة، وحرمان العراق من فرصةٍ تاريخيةٍ لبناء اقتصاده، وحلّ مشاكله الاقليمية بالطرق السلمية، ودفع الحروب عن البلاد. وتشير الدراسات إلى أنّ نصيب الفرد العراقي من الدخل قد انخفض من نحو ٥ آلاف دولارٍ أمريكيٍ في المتوسط في الثمانينيات إلى نحو ألف دولارٍ أمريكيٍ في التسعينيات، وانحدر متوسط الرواتب إلى أقل من ثلاثين دولاراً في الشهر، وقدّرت قيمة الخسارة في احتياطيّ رأس المال بنحو ٤٥٠ مليار دولارٍ أمريكي، وترك نحو أربعة ملايين شخصٍ من ذوي التعليم العالي البلد تحت ظروفٍ إنسانيةٍ مروّعة[1].

ومن تداعيات حرب ١٩٩١ إصابة الجسد السياسي العراقي بالتفكك والتغييب الكبير للحريات السياسية والثقافية والإعلامية، فأثّر ذلك في التماسك الوطني إذ تأثرت من جراء تلك الحروب أعداد غفيرة من أبناء شعبنا العراقي في الجنوب، وأصيبت الكثير من العوائل بالحرمان من التعبير عن مواقفها السياسية التي كانت تجابَه باستعمال الأسلوب القسري لتغييب أصواتها ومنعها من التعبير والمشاركة السياسية في بناء مستقبل العراق السياسي. وفضلاً عن ذلك أصبحت المنطقة الشمالية شبه منعزلةٍ عن سيطرة النظام، وعاشت في ظلّ حكومةٍ وبرلمانٍ مستقليْن، وأثبتت حصيلة أعوام ١٩٩١ ـ ٢٠٠٣ أنّ الأكراد كانت لهم تجربة في إدارة شؤونهم بعيداً عن سيطرة النظام السابق.

---

(١) عاطف قبرصي وعلي قادري، «إعادة بناء العراق: استراتيجيات التنمية في ظروف الأزمات،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٥ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣)، ص ٥٧.

الحصار الاقتصادي

تجربة الحصار الاقتصادي تجربة قاسية ومؤلمة ليس بسبب طولها الذي استمرّ منذ العام ١٩٩٠ إلى العام ٢٠٠٣ فحسب، بل ولتأثيرها الكبير في المجتمع العراقي والبنية التحتية الاقتصادية العراقية. ولقد أكّدت ذلك دراسة حديثة لـ «**ميداكت الجديدة**» في تقريرٍ لها عام ٢٠٠٣ وعنوانه «التأثيرات البيئية والصحية للحرب على العراق» والذي كان قد استنتج بأن الصحّة العامة للشعب العراقي تدهورت بشكلٍ مرعبٍ منذ حرب الخليج عام ١٩٩١، وتوقّع أنّ حرباً جديدةً سوف تترك آثاراً مشؤومة[٢]. وتبعاً لذلك سيلاحظ أي زائرٍ للعراق أن آثار الحصار وحرب ١٩٩١ أثّرت في صحّة المواطن العراقي. وسأضرب لكم مثالاً واحداً عشته كمواطن عراقي، فأثناء سنوات الحصار أصيب ابني الصغير الذي لا يتجاوز عمره أربعة أعوام بمرضٍ خطيرٍ يعرفه الأطباء باسم نقص أنزيم (G6PD) وهذا المرض لا يفيد فيه أي دواء سوى تبديل الدم للمريض. وهكذا كانت معاناتنا لشفاء ابني يشوبها الخوف والقلق حتى الآن، ناهيك أنني شاهدت أثناء معالجة ابني في المستشفى كثرة تلك الحالات، وازدياد حالات الإصابة بالسرطان والتشوهات الخلقية، وازدياد حالات الوفاة بسبب انتشار الأوبئة كالكوليرا والتيفوئيد والإسهال الشديد وغيرها من المشاكل الصحية بسبب تعرض العراق لأسلحة الدمار الشامل، ومنها تعرضه إلى اليورانيوم المنضّب في حربيْ ١٩٩١ و٢٠٠٣ في العمليات العسكرية، مما لوّث البيئة العراقية بذلك السلاح. وقد انتشرت حالات الإسقاط والإجهاض المجهول الأسباب، وشاعت وفاة الكثير من الشباب والشابات من دون معرفة السبب، وهي حالة ما زالت مراكز البحوث الصحية تتابع أسبابها ونتائجها.

العلاقة بين النظام والشعب

لا بد لأي مراقبٍ يعلّل الوضع العراقي عشيّة الحرب أن يتناول العلاقة بين النظام السابق والشعب. وهناك عدة إشاراتٍ أثارت المواطن العراقي يمكن تلمس أبرزها:

١ ـ حرمان المواطن العراقي من التعبير عن آرائه بكل صراحةٍ من خلال القنوات الإعلامية، وإذا تمّ ذلك فسيكون في صيغةٍ إعلاميةٍ مركزيةٍ لا يمكن الخروج عنها.

(٢) كاظم المقدادي، «التأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٣٠٠ (شباط/ فبراير ٢٠٠٤)، ص ٢٨.

٢ ـ منع تأسيس الأحزاب السياسية وانتشار الصحافة الحزبية التي تعبّر عن وجهة نظر كل حزبٍ، فهذه الحالة موجودة في أغلب الدول العربية، ولنأخذ مثال مصر فهناك أحزاب المعارضة ولها صحف ومجلات تكتب وتنتقد النظام وتدخل في المعركة الانتخابية كحالةٍ صحية في التعبير عن رؤية الجماهير للقضايا المصيرية، وكنوعٍ من التنفيس عن تطلعات الجماهير السياسية.

٣ ـ تقييد أجهزة استقبال البث الفضائي ومنع انتشارها تحت دعاوى وحجج مختلفةٍ مما سبّب حرمان الشعب من رؤية التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الخارج، خِشية من مقارنتها مع الوضع العراقي.

٤ ـ انخفاض القدرة الشرائية للمواطن وافتقاده إلى أبسط سبل الراحة والاستقرار (سكن، سيارة شخصية).

٥ ـ انخفاض مستوى أداء أجهزة وزارة الصحة وانتشار الوفيات بسبب تردي الوضع الصحي العراقي.

٦ ـ التحسس من أداء الطوائف الدينية لشعائرها، ومنع ممارسة تلك الشعائر لاعتباراتٍ سياسيةٍ وأمنيةٍ من وجهة نظر النظام السابق، مما سبّب إثارة مشاعر المواطنين وامتعاضهم من عدم أداء تلك الشعائر ما دامت لا تؤثر في أمن العراق وسيادته.

٧ ـ انتشار حالات الفساد الإداري في أجهزة الدولة المختلفة كالصحة والتعليم والقضاء والشرطة وغيرها مما سبّب تضرر أعدادٍ هائلةٍ من المواطنين في قضايا مختلفة.

موقف النظام من المعارضة العراقية

أما موقف النظام من المعارضة العراقية فكان يشوبه الكثير من التحسس والشك، إذ كان ينقصه مايلي:

١ ـ كان من الأجدر أن يفتح النظام السابق صفحةً بيضاء مع كلّ فصائل المعارضة على الإطلاق في الخارج عبرخطواتٍ تمهيديةٍ. فأولاً يجب تأمين الاتصال مع تلك الفصائل بهدوءٍ ورؤيةٍ وحكمةٍ لتفهم توجهاتها وتطلعاتها ثم نقل هذه الرؤى والتوجهات إلى الحكومة لدراستها ومعالجتها معهم لتنسيق الرؤى والأفكار بين الطرفين وتقريب وجهات النظر.

٢ ـ استقبال رموز المعارضة العراقية في بغداد بشكلٍ علني وإذا لم يُتَح لهم ذلك فعبر دعواتٍ لا يُفصَح عنها للقاء مع النظام، وقبل كلّ هذا وذاك ضمان حياتهم

ورجوعهم خارج العراق إذا ما أحبّوا ذلك ليكونوا قناة اتصالٍ مع الفصائل الأخرى.

٣ ـ تأمين حياة عوائلهم وتقديم المساعدة لها والوقوف على احتياجاتها كبادرة حسن نيّةٍ على الرغم من أن واجب الحكومة رعاية مواطنيها، إلا أنّ هؤلاء عندما يهتم بهم النظام ويعطيهم الأمان فمن المؤكد أن هذه الأخبار ستُسرّ أبناءهم في الخارج كي تخفّف من حالة العداء المشترك مع النظام ليتمّ الانتقال إلى خطواتٍ أخرى.

٤ ـ وقف الحملات الإعلامية ضدّهم وفسح المجال لهم للكتابة في الصحف العراقية اليومية التابعة إلى النظام كبادرة حسن نيةٍ لتقريب ونشر وجهات نظرهم.

٥ ـ تهيئة الرأي العام العراقي كمرحلةٍ ديمقراطيةٍ جديدةٍ تتمثّل في انتشار الأحزاب السياسية وافتتاح مقراتٍ لهم وفسح المجال لممارسة نشاطهم الحزبي.

٦ ـ عقد مؤتمراتٍ بين ممثّلي المعارضة والنظام في عواصم حياديةٍ لإيجاد صيغة تفاهمٍ بين الاثنين.

٧ ـ المباشرة بأخذ رأي الشعب في الدستور والقضايا المصيرية والاعتماد على الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني لأداء دورهم في هذا المجال.

إن الوضع العراقي عشيّة الحرب يحتاج إلى الكثير من الدراسات الأكاديمية والعلمية والوثائق التي لم يُكشف عنها حتى الآن لاستقراء العوامل والمحدّدات المحلية والاقليمية والدولية لقيام الحرب، كي يستفيد العرب في تحصين الأمة من وقوع كوارث أخرى كما حدث للعراق في المستقبل المنظور على أقل تقدير.

المناقشــات

١ ـ فوزي الراوي

تعود بعض أسباب الخلل إلى البنية التكوينية للأحزاب والقوى العراقية التي وُلد معظمها في حاضنةٍ غير عراقيةٍ، أو نتيجة تياراتٍ فكريةٍ وسياسيةٍ راجت في العالم ووجدت بيئةً مناسبةً لها في مراحل سابقة في التاريخ العراقي. ومن هنا وجدت هذه الأحزاب نفسها عاجزةً عن تقديم الحلول، وعن التعبير عن استقلاليتها وولائها الوطني غير الممزوج بولاءٍ آخر، إنْ لم يتغلب ولاؤها للخارج على الولاء الوطني. وانعكس ذلك في ظهور الثقافة الحزبية العصبوية على حساب الثقافة الوطنية، مما أبرز الثقافة الطائفية والعشائرية والمذهبية والعرقية. ولقد جاء الاحتلال في ظل هذا الواقع. وعندما نتوصل إلى معرفة التناقض بين أهداف المحتلين وبين أهدافنا ومصالحنا، فإننا سنعزّز الوحدة الوطنية ونعجّل في إنجاز مهمة التحرير والاستقلال.

٢ ـ عبد السلام ابراهيم بغدادي

تكوّن في العراق على مدى ثلاث عشرة سنة ما يمكن أن نسميه بثقافة الحصار. وهي ثقافة مركّبةٌ متعدّدة الأبعاد يبرز فيها ثلاثة أبعاد أساسية: بُعد العنف في الممارسة اليومية للمواطن العراقي، والتي أصبح السلاح جزءاً من تفاصيلها، وبُعد الحرمان الاقتصادي الذي تفجر مع دخول قوات الاحتلال إلى بغداد، وبُعد سياسات التفتيت التي أنتجتها مناطق الحظر الجوي، والتي خلّفت شرخاً في بعض النفوس من أن هناك تبايناً قومياً ـ طائفياً، في حين أن تنوع الشعب العراقي هو من مقوّمات وحدته.

٣ ـ نواف الموسوي

تفتقد الورقة منهجياً إلى مقوّمات البحث، وتقترب من خطابٍ دعاوي تبريري لسقوطٍ متوقع لنظام استبدادي، وتستعيد الكثير من مقولات الحكم الطغياني وتكرره بنقدٍ خجولٍ، وكانَ من المفضّل أن يكون هناك تعقيب يعبّر عن وجهة نظرٍ أخرى، ولا يقتصر على مجرد الملاحظات «الهامسة» للمعقّب الوحيد.

٤ ـ فوزية صابر

تتعدّى مسألة احتلال العراق بكثيرٍ قضية أسلحة الدمار الشامل، فاحتلال العراق كان سيحدث عاجلاً أم آجلاً بغضِ النظر عن «فبْركة» تلك القضية، لكنّ رعونة النظام وحماقاته وفّرت الأرضية المناسبة لذلك. هل كان سيحدث للعراق ما حدث له لو أن النظام تعامل بعقلانيةٍ مع التهديدات؟ لماذا نحاول تصوير النظام السابق وكأنه ضحية عدوانية الآخرين، مع التسليم بعدوانيتهم بالفعل؟ لقد كان نظاماً غير عقلاني عاش خارج التاريخ، وجرّ شعبه إلى الويلات والحروب الكارثية وقرأ رسائل الآخَرين بالمقلوب، وقدّم في النهاية العراق على طبقٍ من ذهبٍ للمحتل الأمريكي. لماذا دفع العراقيون وحدهم ثمن معاداة أمريكا للنظام؟ لماذا لم يقاتل العراقيون؟ لم تكن المعركة معركة العراقيين بل معركة الأمريكيين مع النظام ومع رئيسه. هذا مافهمه الشعب العراقي، مع احترامي الشديد لإخوتي العرب الذين لم يكتووا بنار النظام، ولم يعيشوا ماعاشه العراقيون في سجنٍ كبيرٍ اسمه الوطن.

٥ ـ وميض نظمي

ما قدّمه الباحث لم يكن صورةً «خجولةً» عن الوضع العراقي عشيّة الحرب بل صورةً واضحةً في نقد النظام السابق، ودوره في ماحصل. ومايضاعف احترامي للباحث أنّ مايقوله في هذا البحث بعد الاحتلال هو نفسه ماكان يقوله علناً بنبراتٍ مختلفةٍ داخل العراق قبل الاحتلال. ويمكنني القول إنّ مايقارب ٧٠ بالمئة من أعضاء الحزب في العراق كانوا يسمعون هذه الملاحظات، مابين مؤيّدٍ لها وصامتٍ دون تعليق بحكم تعقيد الظروف آنذاك. إنّ هناك ثنائية جهنّميةً يراد فرضها علينا، وكان النظام السابق يتلذذّ بها، وهي : إما ان تكون مع الاستبداد أو تكون مع الاحتلال؟ الشعب أوعى من المثقفين ومن أنصاف المثقفين والانتهازيين، فإذا لم يكن الشعب قد قاوم الاستبداد فلمن إذاً كانت القبور الجماعية؟ لكنّ هذا الشعب لم يُخدَع بالاحتلال ولم يستسلم له. نرفض تلك الثنائية الجهنّمية ونقول كما كنّا نقول دوماً : لا يكون الوطن حراً إذا لم يكن الشعب حراً، ولا يكون الشعب حراً إذا لم يكن الوطن حراً. لقد كانت عذابات الشعب لا تُطاق في ظلّ النظام السابق، وبعضها كان النظام السابق مسؤولاً عنه وبعضها الآخر كان المسؤول عنه حالة الحصار. ولذلك أردّ على القول الذي وصف بعض من جاء على دبابات الاحتلال بالوطني والشعبي، بأن الوطني لا يأتي على دبّابات الاحتلال، ولا يصدر قراراتٍ ممهورةً بتصديق السيد بريمر.

أنا لا أهاجم أعضاء مجلس الحكم لأن خصمنا الحقيقي هو أمريكا وإسرائيل، لكن لماذا لا يهدّدون بريمر بالاستقالة الجماعية فيما لو تجرأ مثلاً على محاولة مدّ أنبوب

نفطي إلى إسرائيل؟ هل علينا التنكر لكل النضال العراقي بحجّة الخلاص من الاستبداد؟! يتحدثون عن قوميةٍ كرديةٍ ونحن نقبل ذلك، وعن قوميةٍ تركمانيةٍ ونحن نرحّب بذلك، وعن قوميةٍ آشوريةٍ ونحن نسكت عن ذلك، لكن لماذا لا يتحدّثون عن قوميةٍ عربيةٍ تمثّل ٧٥ بالمئة على الأقل من الشعب العراقي؟ إن الشعب العراقي هو الذي ناضل ضدّ الاستبداد ويناضل الآن ضدّ الاحتلال. لن نخوّن أحداً من أعضاء مجلس الحكم لكننا نرحّب بكل من يتخلى من أعضاء مجلس الحكم وغيره عن اجتهاده الخاطئ ويعود إلى شعبه. وسيُثبت شعب العراق أنّ من عاد إليه على دبّابةٍ أمريكيةٍ ولم يعد إلى شعبه سيخرج منه بأحذيةٍ عراقيةٍ.

٦ ـ محمد صالح المسفر

لقد فات الباحث أن يتطرق إلى الجهود السياسية الفاعلة إبان الحصار في التواصل مع قادة النظام السياسي، وهل جرت محاولات للتعبير عن الرأي الآخر؟ ليس دقيقاً الجزم بأن النظام لم يتعامل مع المعارضة أو لم يلتفت إلى مطالبها، فلقد حاول التوصل إلى اتفاقٍ شاملٍ مع القادة الأكراد في ربيع العام ١٩٩١، واجتمع مع معارضين كان لهم نصيب في معتقلاته مثل الدكتور خير الدين حسيب، وسمح لبعض القوى المعارضة بالعودة إلى بغداد وممارسة العمل السياسي، إلا أن سرعة عملية الغزو قطعت تلك الجهود. بعض من يشتمون النظام اليوم كانوا من ممجّديه في الأمس، وهذا هو النفاق ذاته. هل يجوز أن تقوم معارضةٌ في الخارج بقلب نظام الحكم بالتعاون مع أطرافٍ أجنبيةٍ؟ لقد استخدمت مأساة حلبجة مع أن وزارة الدفاع الأمريكية نفت مسؤولية العراق عنها، وكذلك المقابر الجماعية بهدف التعبئة العامة للنظام. لقد سقط النظام الآن فما نفع استدعاء الماضي؟

٧ ـ محمد فائق

أؤكد مع الباحث على ضرورة التركيز على جريمة الحصار بوصفها من أكبر جرائم العصر وأشكال العقاب الجماعي الذي دفع الشعب العراقي وحده ثمنه. ومن حق العراق أن يطالب بتعويضاتٍ عن هذه الجريمة ولولا الحصار ما كان ممكناً للنظام العراقي أن يصل إلى ما وصل إليه من تلك الدرجة في القمع بحجة مواجهته. أما النقطة الأخرى فإنه يجب عدم إرجاء الإصلاح الداخلي بدعوى ضغوط الخارج، فلقد ثبت أن غياب الديمقراطية هو الذي يضيّع الاستقلال ويأتي بالتدخل الأجنبي، وأن أيّ نظام منفصلٍ عن شعبه لن يستطيع مقاومة الضغوط الخارجية، فلقد باتت الديمقراطية من قضايا الأمن القومي.

٨ ـ عبد الوهاب حميد رشيد

مع احترامي للباحث فلقد تجاوز في حديثه عن العراقيين في الخارج حدود الحقيقة، وخلط الأوراق. فأهل الدكاكين السياسية من كانوا في الخارج هم جزء من المحتل، بينما تستمر الأغلبية في الخارج في جهودها العلمية والوطنية لإنهاء الاحتلال.

٩ ـ سلمان الجميلي

هناك نقطتان لم يتطرق إليهما البحث عشية احتلال العراق. تتمثل النقطة الأولى في أن العراقيين كانوا أمام بديلين أحلاهما مر، فإنْ قاوموا الغزو دعموا بقاء النظام السابق في حال فشل العدوان، وإن مرّروه ضيّعوا وطنهم مع ضياع النظام. اختار العراقيون مع بداية الحرب ونشوب المقاومة الشرسة في أم قصر والناصرية وغيرها الخيار الأول، لكن بعد احتلال المطار وتوالي الانهيارات في صفوف الجيش عرفوا النتيجة، فاختار بعضهم الانشغال بجمع السلاح للتحضير للمقاومة، بينما انشغل الكثيرون بنهب ممتلكات الدولة. أما النقطة الثانية فتتمثل في أن النظام السابق قد منع أي تعبيرٍ سياسي معارض، لكنه لم يستطع تهديم الهياكل القبلية والدينية أو تغييبها، ومن هنا كان مفهوماً أن يتبلور الناس حول هذه الهياكل حين سقط النظام، وهو ما يفسّر ظهور الأحزاب والتجمعات الدينية والعشائرية.

١٠ ـ جواد الخالصي

يجب مواجهة حالة الانهيار التي عاشها كثيرون من أبناء الأمة عقب سقوط النظام العراقي. فلقد سقط هذا النظام منذ مجيئه المشبوه إلى السلطة، وقمعه لكل الطاقات العراقية المخلصة من داخل النظام وخارجه وحذفها. لقد كان العراق عشية الحرب خالياً من نسيج اجتماعي متماسك يواجه حرب العدو الذي يسير مع المشروع الصهيوني خطوةً خطوةً نحو أهدافه الخطيرة. وبعد مقاومةٍ من أم قصرٍ إلى بغداد حصلت المفاجأة بتسليم بغداد الغامض والأليم.

١١ ـ سمير كرم

لقد غاب عن الورقة والتعقيب معاً، الجانب المتعلق بمسؤولية النظام العراقي في توقع الغزو الأمريكي. فلقد كان النظام يعرف جيداً أن صعود بوش في أكثر العمليات الانتخابية مدعاةً للشك في أمريكا، يعني أن هناك ثأراً ينتظره إن لم يكن «انتخاب» بوش قد تم عمداً لهذا الغرض، كما أغفل النظام حقيقة أن أحداث

الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر قد مثّلت ذريعةً كبرى لغزوه. إن الطاقم الأمريكي الحاكم هو من أقل النخب حساسيةً بشأن هزيمة فيتنام وجسامة الخسائر البشرية والمادية، ولهذا سيكون هناك عراق ثانٍ وثالثٌ فيما لو أعيد انتخاب بوش الابن.

١٢ ـ حامد الحمود

فهمت من حديث الباحث أنّ النظام السابق لم يعط فرصةً للإصلاح من الداخل في وقت الحصار، فكيف يرى مستقبل العراق لو أننا افترضنا عدم وقوع الحرب الأخيرة؟

١٣ ـ نعمان سعد الدين النعيمي

لقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية اللقاءات ما بين الرئيس العراقي السابق وبين من سميّ بالعلماء في الشهور الأخيرة من حكمه، أسوأ استغلال، حيث ادعت أن صدّام حسين قد استدعى علماءه لإعادة النشاط إلى البرنامج النووي، بينما ليس هناك مطلقاً أي علاقة ما بين هذه الاجتماعات وبين استعادة هذا النشاط، بل تمّت هذه اللقاءات تحت تأثير ثلاثة عوامل: طمع بعض العلماء بالمكافأة والحظوة، فكانوا ينجزون أعمالاً بسيطةً لا يرتقي بعضها إلى مستوى تجارب طلاب الجامعة، وتباهي مدير التصنيع العسكري ومدير الطاقة الذرية بالحصول على مزيدٍ من الثناء لمنتسبيهم، ونزعة التحدي الأجوف لدى الرئيس السابق تجاه أمريكا وبهدف الاستهلاك المحلي، ليبين أن العراق بخيرٍ وتقدمٍ مطردٍ. ولم تكن حصيلة هذه اللقاءات سوى هبوط المستوى العلمي بينما ترك الإنجازَ العلمي الرصين على الرف.

١٤ ـ إبراهيم يسري

تذكروا أن غزو العراق كان مقرّراً بصرف النظر عن ممارسات النظام، وأن أمريكا كانت تتعامل معه عندما كان ذلك في مصلحتها. فهل نناقش العدوان الأمريكي أم نحاكم النظام؟

١٥ ـ ضاري رشيد الياسين

كان النظام السابق من أشدّ الأنظمة تسلطاً وقمعاً، ولم يكن الوحيد في ذلك، لكنه كان من أكثر الأنظمة العربية حسماً في توجهاته القومية، وآية ذلك أن سقوطه قد دفع العراق نحو الشعوبية والطائفية. ومن يكل الشتائم له اليوم كان من أشد الراكضين خلفه.

١٦ ـ سعد فتح الله

يجد الوضع المخزي والمؤلم للعراق تفسيره في عاملين أساسيين هما: طبيعة السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي اتبعها النظام السابق، والتي نجم عنها مجتمع مفكك يشي فيه الأخ بأخيه، والأب بابنه طمعاً بالمكافأة أو بالحظوة، وأهمية العراق في استراتيجية الهيمنة الأمريكية، ولاسيما أن نظامه البعثي قد كان صنيعةً أمريكيةً، وهو ما يفسر اختراقه السهل ووقوع رأسه بشكلٍ مهينٍ في أيدي الأمريكيين. أما قيادات النظام التي فرّت إلى بلدان مجاورة فتتحدث عن مقاومة الاحتلال بينما ترغد عائلاتها في النعيم. لقد كانت الثقافة التي روّج لها النظام السابق ثقافةً شوفينيةً طائفيةً ماديةً بحتةً، أدّت فيما أدّت إلى تفكك المجتمع العراقي وانقسامه المخيف الذي يهدّد لا سمح الله بتقسيم العراق. إن النظام السابق هو المسؤول عن المأساة التي يعيشها العراق.

١٧ ـ سعد ناجي جواد (يرد)

ليست الورقة كاملةً بسبب سرعة طلبها وصعوبة موضوعها الذي يتطلب علمياً كثيراً من المقابلات والوثائق غير المتوفرة لأسباب موضوعية. وبالنسبة إلى أخي المعقّب فإن أغلب النقاط التي نقدها موجودة في البحث، فنختلف في الأرقام والتفاصيل وليس في المحصّلة التي يتطابق فيها مع البحث، فأغلب ما ذكره من حالاتٍ مأساويةٍ فرديةٍ يعود إلى الحصار. أما بشأن نموذج كردستان العراق، فإنني لا أستطيع مع أشدّ دفاعي عن حقوق الأكراد في كل ما يناسب تميّزهم القومي، أن أنسى أن الحرب الطاحنة قد تمت ما بين الأحزاب الكردية المختلفة وليس بسبب ظلم النظام، من دون تناسي ما فعله النظام قبل ذلك بهم. ولقد بُذِلت جهودٌ حثيثةٌ في الحوار الوطني مع النظام في محاولة تحسين الوضع الداخلي، ولكني لم أشأ أن أركّز عليها كوني طرفاً فيها كي لا يبدو الأمر في صورة الدعاوة، علماً أن هذه الجهود كانت تتم بشكلٍ يحتمل الكلفة في الوقت الذي ينبري فيه الكثير من الألسن في هجاء النظام السابق بينما كان من أكثر مدّاحيه ومبرّريه في الصحف المحلية وغيرها.

لا يمكن للباحث أن يغمط في أيّ شكلٍ من الأشكال حقّ الشخصيات والتجمعات الوطنية التي فضّلت البقاء في الخارج على العودة إلى عراقٍ محتلٍ، بينما عاد الكثيرون مع الاحتلال دون عائلاتهم التي أبقوها في الخارج. ولم يكن النظام على مستوى الوعي بالمخاطر الحقيقية التي تتهدّده وتتهدّد العراق. لكن وثائق ذلك غير





الفصل الرابع

الوضع العربي عشية الحرب

عبد الإله بلقزيز(*)

أَصْدَقُ وصفٍ للوضع العربي عشيّة العدوان الأمريكي ـ البريطاني على العراق ـ في العشرين من آذار/ مارس ٢٠٠٣، أنه كان وضعاً متهالكاً مهترئاً على نحوٍ ما كان يُمْكِنُه فيه إبداءُ كبيرِ ممانعةٍ سياسيةٍ للعدوان تدرَأُهُ أو تمنعُ عنه أفضلَ شروطه اللوجيستية في أقلّ حال. كانت وقائع التحضير للعدوان تنهمر بوتيرةٍ متسارعة، وتفرض أحكامها وحقائقها، فيما السياسات العربية فاغِرَةُ فَاها تتفرَّج على ما يجري كالأُضْحِيَةِ تنتظر فِعْلَ التَّذكِيَةِ مِمن يَشْحَذ سكاكين أمام ناظريها! ولقد أتى علينا حين من الدهر تَدِبُّ على الأرض اسمها الأنظمة العربية من فرط ما غرقت في غياهبه من صمتٍ أشبه ما كان أمْرُهُ بصمت القبور! اكتشفنا فجأةً ـ ونحن نتابع مداولات مجلس الأمن في اجتماعات اللحظة الأخيرة ـ أن عواصمنا المستَعارَة أصبحت باريس وبرلين وموسكو! ولولا أن سورية سترَت عورتنا في تلك المداولات، بما أَتَتْهُ من مواقف جريئةٍ صحَّحَتْ موقفها ـ ولو بشكلٍ متأخرٍ ـ من التصويت لصالح القرار ١٤٤١، لكان في وُسْعِنا أن نحسب تلك العواصم الثلاث «خيمتنا الأخيرة» و«نجمتنا الأخيرة» على ما وَصَف به محمود درويش العاصمة بيروت في المِخيال الجماعي الفلسطيني، وفي وجدان الثورة الفلسطينية.

التهالكُ والاهتراءُ ذانِك كانا قرينةً على عجْزٍ بنيوي عميقٍ في قدرة السياسة العربية الرسمية على جَبْهِ تحدٍّ سياسيٍّ وتاريخيٍّ كبيرٍ امتحن أهليتَها واستحقاقَها لأن تكون سياسةً شرعيةً: أعني تمثيليةً تَشتَقُّ شرعيتَها ممن يُفْتَرَضُ أنها تمثله: الأمة. لم يكن لأحدٍ من أبناء هذه الأرض العربية وهْمٌ في قدرة هذه السياسة العربية الرسمية على

(*) أستاذ الفلسفة، جامعة الحسن الثاني ـ الدار البيضاء.

اجتراح معجزاتٍ من قبيل تقديم الجواب السياسيّ والبرنامجيّ القوميّ على مشروع العدوان كما استطاعت أن تفعل ذلك بجدارةٍ في العدوان الثلاثي (١٩٥٦) أو في حرب أكتوبر (١٩٧٣)؛ لكن بصيصاً من أملٍ خَامَرَ بعضاً من أبناء هذه الأمة في أن تملك تلك السياسة حدّاً قليلاً ـ ولو رمزيّاً من رباطةِ الجأش ومن الشعور بالمسؤولية التاريخية لكي تقول «لا»، فَتَحْفَظَ لَهَا بهذه الـ «لا» نزراً يسيراً من احترام ـ ولا نقول من شرعيةٍ ـ لدى مواطنيها قد يوفِّر لها بعضَ الاعتبار حتى لا نقول يَسْتُرُ عورَتها من انفضاح لا سابقَ له في الفضائحية والفَجَاجة! وكَمْ كانت خَيْبَةُ المواطن العربي كبيرةً حين عَايَنَ كيف تَخِرُّ سياسات نُظُمِهِ طائعةً ذليلةً أمام إملاءات قوى العدوان، فَيَدْخُلُ مَنْ يَدْخُلُ منها في جُحْرِهِ خائفاً مذعوراً يَتَحَسَّسُ رأسَهُ من خِشْيَةٍ ورُهاب! ويرفع رأسَهُ من يرفَع رأسَهُ (الصغير) ليبدوَ «كبيراً» في ميزان سَادَتِهِ دونما وَجَلٍ أو خَجَلٍ من شعبه وأُمَّتِهِ!

تلك كانت حالُ نظام عربيّ تهالكَ وأَيْنَعَ رأسُه (دون أنْ يَحِينَ قِطَافُه!). لكنها ـ قطعاً وعلى عظيم سُوئِها ـ ما كانت أَقَلَّ فداحةً من حال مُجْتَمَع عربيّ كان عرضةً ـ في ظلّ أحكام سَلطان ذلك النظام العربي ـ لمسلسلٍ مُتَّصِلٍ من وقائع وأفعال التدمير السياسي والنفسي والترويض والتَّكْديح الماديّ والعقليّ إلى الدرجة التي فُكَّت فيها عُرَى الاتصال بينَه وبين مَصِيره والشأن العام، فبَدَا قسمُه الأعظم مَعْنِيّاً بالانصراف إلى البحث عن قُوتِهِ أو الإفلاتِ بِجِلْدِهِ من سُلْطةٍ تَغَوَّلَتْ إلى حدودٍ أدركَ فيها أنّ الجهر بالمعارضة أشبه ما يكون بالجهر بالكفر. . .، وربما أكثر! ومع ذلك، ما عَدِمْنَا وُجُودَ قِسْم حَيٍّ من هذا المجتمع العربيّ المَوْؤُود أبَى المساومة على إبَائِهِ وشَرَفِهِ ونَخْوَتِهِ واخْتَارَ الدفاعَ الصارخَ عن كرامةٍ مَرَّغَتْها في الأوحال نُخَبٌ فَرَّتْ من معركة التاريخ وآثَرَتْ رؤوسَهَا وعُرُشَها بدلاً من شرعيتها في عيونِ أهلها. وكان ذلك القسم الحيّ من المجتمع العربيّ هو الذي غَمَرَ شوارع العواصم العربية بالمظاهرات الصاخبة منذ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ وحتى «نهاية» الحرب في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣.

***

هذا الوضع العربي المتهالِك هو الذي كان سائداً عشية الحرب العدوانية على العراق في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣؛ وهو الذي قَدَّم ـ بتهالكه ذاك ـ ما سهمته في تلك الحرب العدوانية حتى دون أن يشاء ذلك (والمُعْظَم من دول العرب على الأقل). لكن تهالكَه ذاك ما كان مفاجئاً وحديثَ عهد، وإنما ضَرَبَ بجذوره في حقبة الخليج الثانية وما سبقها مباشرة.

- ١ -

يُوحي النهج السياسي الذي سلكته النظم العربية تجاه العراق، عقب اجتياحه للكويت في ٢/ ٨/ ١٩٩٠، وكأن هدفه ليس إخراج العراق، والأصح التسويغ لإخراجه - من الكويت، بل إخراجه من الدائرة العربية ومَحْوَ دوره الاقليمي والقصاص العُصابيّ منه وكأنه عدوّ خارجي! تتفاوت درجات هذا النهج في الغِلظَة والوحشية من نظام إلى آخر، لكنّ جامعاً بين النظم تلك يجمعها - على تفاوتٍ - هو الرغبة في ممارسة أشدّ أنواع العقاب على العراق: دولةً وشعباً، باسم إنفاذ أحكام الشرعية العربية والشرعية الدولية! ومع أن هذا النهج تعرَّض للتصحيح من بعض قليل من النظم في ما بعد، وبَدَا كما لو أنه بات مَوْضع مراجعةٍ عامةٍ منذ العام ٢٠٠١ في قمة عمان، إلا أن مفاعيله كانت قد سَرَتْ منذ أطَلَّ إطلالته الأولى في قمة القاهرة (٩ - ١٠/ ٨/ ١٩٩٠)، فتأذَّى منها العراق بالغ الأذى. وفي معرض بيان مسؤولية النظم العربية في صناعة بعض فصول المأساة العراقية، منذ العام ١٩٩٠ وإلى مطلع القرن الحالي، نسوق أربعة مظاهر لتلك المسؤولية تميط اللثام عن مقدار ما عاناه العراق من بني جلدته: خناقاً وحرماً وحصاراً:

أولها، إقدام الدول العربية على أخطر خطوةٍ سياسيةٍ في تاريخها الحديث، وفي تاريخ جامعتها، هي التسويغ للعدوان العسكري الأجنبي على بلدٍ عربي باسم حماية الشرعية الدولية! فبعد أسبوع واحدٍ على اجتياح القوات العراقية إمارة الكويت، بادرت مصر إلى دعوة دول الجامعة إلى عقد مؤتمر قمةٍ غير عادي[1] في القاهرة (يومي ٩ - ١٠آب/ أغسطس ١٩٩٠) للردّ على خطوة الاجتياح. وكان الردّ - أو لم يكن شيئاً آخرَ سوى - «تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن رقم ٦٦٠ بتاريخ ٢/ ٨/ ١٩٩٠ ورقم ٦٦١ بتاريخ ٦/ ٨/ ١٩٩٠، ورقم ٦٦٢ بتاريخ ٩/ ٨/ ١٩٩٠»، وتأييد الكويت «في كل ما يتخذه من إجراءاتٍ لتحرير أرضه وتحقيق سيادته»، ثم «الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قواتٍ عربيةٍ لمساندة قواتها المسلحة دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الاقليمية ضدّ أيّ عدوانٍ خارجي». ويتضح من الفقرات الثلاث السابقة[2] أن **أولاَهَا** تكشف عن أن النظام الرسميّ العربيّ **لم يكن يَملك حلاً خاصاً ومستقلاً**، وإنما يستند إلى الحلّ الدولي ممثَّلاً

---

(١) حضرته الدول العربية مجتمعة ما عدا تونس. وشارك فيه خمسة عشر رئيس دولة: ملوكاً ورؤساء وأمراء، بينما ناب عن الآخرين الخمسة نواب لهم من البلدان التالية: الصومال، العراق، سلطنة عُمان، المغرب، موريتانيا.

(٢) وهي مُستَلَّة - جزئياً أو كلياً - من الفقرات: ٢ و٤ و٦ من **قرار قمة القاهرة (٩ - ١٠/ ٨/ ١٩٩٠).**

في قرارات مجلس الأمن[٣] التي فرضتها الولايات المتحدة. وأن **ثانيتها** أن القمة **تمنح غطاءً سياسياً عربياً لاستعانة الكويت** ـ وغيرها من دول الخليج ـ **بالقوات الأجنبية** لصدّ الاجتياح العراقي، وأن **ثالثتها** أن الدول العربية **كانت مستعدةً للمشاركة في العدوان على العراق** بقوات تنضاف إلى القوات الأمريكية المتدفقة على منطقة الخليج منذ ٥ آب/ أغسطس: أربعة أيام قبل افتتاح قمة القاهرة! ويعرف الجميع اليوم ـ من سياق تطورات معطيات الأزمة ـ أن جميع عناصر الشرعية العربية للعدوان الأطلسي ـ الأمريكي على العراق في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ إنما قُدِّمت كاملةً في قمة القاهرة تلك!

وعلى نهج هذه القمة العربية، نسجت قمة دول مجلس التعاون الخليجية في الدورة الحادية عشرة لمجلسها الأعلى في الدوحة (قطر) بتاريخ ٢٢ ـ ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. إذ أكّدت القمة الخليجية على «حق دول المجلس وتصميمها على اللجوء إلى كافة الوسائل اللازمة لتأمين عودة السيادة والشرعية إلى الكويت»، وعلى حرص المجلس إياه «على اتخاذ كل ما من شأنه ضمان أمن واستقرار المنطقة ودولها». وحين قالت القمّة الخليجية ما قالته في بيانها الختامي، كان قد حَصَلَ **تطوران** سياسيّان كبيران مَهَّدَا للعدوان هما: **اكتمال الإنزال العسكري** الأمريكي ـ الأطلسي ـ العربي في المنطقة، **وبداية العدّ العكسي الأمريكي لتنفيذ قرار الحرب** الذي عبَّر عنه صدور قرار مجلس الأمن ٦٧٨ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠[٤]، وإعلان أمريكا عن مهلةٍ للعراق ـ للانسحاب من الكويت ـ تنتهي يوم الخامس عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. وكان بيان القمة الخليجية نفسه قد صمَّمَ خطابَه على المهلة الأمريكية إياها داعياً العراق «لأن (هكذا في النص: والأصحّ إلى أن) يبادر فوراً إلى سحب قواته من جميع أراضي دولة الكويت دون قيدٍ أو شرطٍ لتعود إليها السلطة الشرعية **قبل الخامس عشر من يناير القادم**...»[٥].

---

(٣) يشار هنا إلى أن القرار ٦٦٠ اتخذ بأغلبية ١٤ صوتاً، حيث امتنع اليمن عن التصويت في جلسة مجلس الأمن رقم ٣٩٣٢.

(٤) يعلن مجلس الأمن في قراره هذا بأنه... «**يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق**»؛ وهو الفصل الذي يقضي بوجوب تنفيذ قرارات المجلس بكافة الوسائل بما فيها استعمال القوة. كما أنه: وفي فقرته الثانية «يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت (ويقصد بها أمريكا ودول التحالف)... بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة...»، فيما «يطلب (في فقرته الثالثة) من جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذ عملاً بالفقرة ح من القرار». والدعم المناسب للإجراءات (المقصود بها استعمال القوة العسكرية) هو الدعم المالي من القوى الكبرى والدعم اللوجيستي والمالي من دول المحيط العربي!

(٥) انظر نص **بيان الدورة الـ١١ للمجلس الأعلى** (التشديد من قبل المؤلف).

هكذا ساهمت القمة الخليجية ـ إلى جانب شقيقتها الكبرى: قمة القاهرة ـ في تقديم الذرائع كافة لتسويغ العدوان على دولةٍ عربيةٍ عضو في جامعة الدول العربية دون أن يكلّف أيٌّ منها نفسه عناءَ البحث عن حلٍّ عربيٍّ أو خليجيٍّ، يقطع الطريق على قرار العدوان، أو ـ على الأقل ـ يبرئ ذمّة الحكومات العربية والخليجية من المساهمات فيه أمام شعوبها وأمام مَنْ وَقَعَ عليه العدوان: الشعب العراقي.

و**ثانيها المشاركة الفعلية العربية في الحرب العدوانية على العراق**، التي خِيضت ضدّه في الفترة ما بين ١٧/ ١/ ١٩٩١ و٢٦/ ٢/ ١٩٩٢ بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في ما عُرِف في حينه باسم «حلف حفر الباطن»: كنايةً عن حلفٍ ضمَّ ثلاثاً وثلاثين دولة (خُمسُها عربيّ!)، وكنايةً عن موقع الإنزال والاحتشاد والتجمع العسكري. ولقد اتخذت المشاركة العربية في العدوان صوراً أربع متوازيةً أحياناً، ومتلازمةً كُلاًّ أو بعضاً ـ في أحايين أخرى. والصور الأربع تلك هي: المشاركة السياسية في إسباغ الشرعية العربية الرسميّة على قرار العدوان الأجنبي على العراق؛ و**المشاركة المالية** بتمويل الحرب الأمريكية بمئات الملايير من الدولارات من ميزانيات الدول العربية ومن موارد الشعوب العربية ومقدَّراتها وثرواتها الوطنية؛ و**المشاركة اللوجيستية** من خلال وضع الأراضي والقواعد العسكرية والمطارات والموانئ والمياه الاقليمية العربية المحيطة بالعراق تحت تصرّف قوات العدوان الأمريكية ـ الأطلسية. ثمّ **المشاركة العسكرية** المباشرة عبر فرقٍ وألويةٍ عربيةٍ أرسِلت إلى ميدان القتال وشارك بعضُها في العدوان! وكان مثيراً ـ وخطيراً جدّاً ـ أن هذه المشاركة الماديّة العربيّة في العدوان على العراق هي الأولى من نوعها منذ قيام النظام العربي، بل منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية. وهي إذْ أَذَنَتْ بتحوُّلٍ دراماتيكي مُقْتَضَاهُ أن النظام العربيَّ لم يَعُدْ يُدَار من داخِله، ولم يَعُد يستطيع أن يصنع الحدَّ الأدنى الرمزيَّ من قراره، فهي عَنَتْ لشعب العراق ـ وللأمة العربية جمعاء ـ إهانةً صارخةً للكرامة الوطنية والقومية، ولقواعد التضامن العربي، والعلاقات العربية ـ العربية، بل حتى لقيم «المجتمع العربيّ الطبيعيّ» التي تَرفع إلى درجة التقديس علاقات الرحم والقرابة والدم، ضمن منظومتها العصبوية، ولا تساوم عليها تحت أي عنوانٍ اجتماعيٍّ وحياتيٍّ آخر!

و**ثالثُها** مشاركةُ الدول العربية في التنفيذ الماديّ لقرارات الحصار على العراق، وإصرارها المستمر على تحصيل التعويضات المفروضة عليه بموجب قرارات مجلس الأمن. وإذا كانت الدول العربية الأربع المحيطة بالعراق ـ غرباً وجنوباً ـ هي التي عاد إليها أمْرُ تنفيذ قرار الحصار، جنباً إلى جنبٍ مع إيران وتركيا، من خلال التشدّد في مراقبة الحدود والمواد والبضائع بما ينسجم وأحكام القرار ٦٦١ الصادر عن مجلس

الأمن، فإنّ دول «مجلس التعاون» الخليجية انفردت، أكثر من سائر دول العرب، بتحويل مسألة الحصار والتعويضات ـ المفروضة على العراق بموجب القرار ٦٨٧ الصادر عن مجلس الأمن في ٣/ ٤/ ١٩٩١ ـ إلى قضيةٍ مركزيةٍ لا تعلوها في الأهمية قضية! ففي سائر بيانات «المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون»، كانت تَرِدُ عبارات من قبيل مناشدة «الأسرة الدولية، ومجلس الأمن بصفةٍ خاصةٍ، ممارسة مزيدٍ من الضغوط على النظام العراقي لِتأمين التنفيذ الكامل والفوري لقرارات الشرعية الدولية»[٦]؛ أو من قبيل حَثِّ «المجتمع الدولي» على «مواصلة الضغوط حتى يمتثل النظام العراقي وينفذ جميع قرارات مجلس الأمن...»[٧] وما شابَهَ ذلك! وكان واضحاً أن هذه المناشدات الخليجية لـ «المجتمع الدولي» بتشديد الضغوط على العراق، **لم تكن شيئاً آخر سوى مطالبتها بتشديد خناق الحصار عليه!**[٨].

ما يقال عن الحصار، ومطالبةِ دولٍ عربية بتشديده على العراق ـ باسم الشرعية الدولية ـ يقال عن التعويضات ومطالبة الدولِ عينِها بوجوب إجبار العراق المحاصَر والمدمَّر على دفعها! ليس مهمّاً أن حَمْلَ العراق ـ بالحصار والتجويع ـ على دفْع التعويضات يعني، في جملة ما يعنيه، رفع معدّلات المعاناة الإنسانية فيه، وحرمان ملايين أطفال العراق من الدواء والغذاء، بل المهمّ تحقيق المهمة الأقدس: وهي تنفيذ أحكام الفقرات ١٦ و١٧ و١٨ و١٩ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ المتعلقة بالتعويضات! على من يشُكّ أن يعود إلى بيانات «المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون»، في دوراته (السنوية) الواقعة بين العامين ١٩٩١ و١٩٩٨، ليقف على ذلك بالبيِّنات![٩].

---

(٦) ورد ذلك في: المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدورة ١٣، أبو ظبي، ٢١ ـ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، البيان الختامي.

(٧) ورد أيضاً في: المصدر نفسه.

(٨) تُقْرَأُ مثيلات تلك المناشدات المزمنة في بيانات **«المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون»** في دوراته اللاحقة على الدورتين السالفتين المشار إليهما في الهامشين ٧ و٨، أي في الدورات: الـ ١٤ (المنعقدة في السعودية: ٢٠ ـ ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٣)، والـ ١٥ (المنعقدة في البحرين: ١٩ ـ ٢١/ ١٢/ ١٩٩٤)، والـ ١٦ (المنعقدة في سلطنة عمان: ٤ ـ ٦/ ١٢/ ١٩٩٥)، والـ١٧ (المنعقدة في قطر: ٢٦ ـ ٢٨/ ١٢/ ١٩٩٦)، والـ ١٨ (المنعقدة في مدينة الكويت: ٢٠ ـ ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٧)، والـ ١٩ (المنعقدة في الإمارات: ٧ ـ ٩/ ١٢/ ١٩٩٨)... إلخ.

(٩) لا يعني ذلك بالضرورة أن دول الخليج وحدها ـ من دون سائر الدول العربية ـ قدَّمت مساهمتها في الضغط على العراق من خلال المطالبة بتشديد الحصار عليه وإجباره على دفع تعويضات الحرب (التي سترهَن اقتصاده ونفطَه لعشرات السنين قصد الإيفاء بها!)، بل إن دول جامعة العربية ـ إلاّ من رَحِمَ ربُّك ـ كانت في الموقع نفسِه وعلى الموقف نفسِه فرادى؛ غير أنه كان من «حسن حظِّها» أن قمةً عربيةً لم تلتئم، خلال هذه السنوات العجاف من التسعينيات (ما خَلاَ واحدة يتيمة)، لكي تفضح نفسها أُسْوَةً بمَنِ انفضح قَبْلَهَا!

ورابعُها الموقف العربيّ الرسميّ السلبيّ من حقّ العراق في حيازة وسائل الدفاع الشرعيّ عن أمنه الوطني ضدّ أخطارٍ أو تهديداتٍ خارجيةٍ من مصادر أربعة: «إسرائيل»، إيران، تركيا، ثم الولايات المتحدة المقيمة عسكرياً في مناطق الجوار أو في مياه الخليج والبحر الأحمر! وهو موقف أَسفَرَ عن نفسه تحت عنوان وجوب التزام العراق بمقتضيات القرار ٦٨٧ وأحكامه القاضية بإزالة «أسلحة الدمار الشامل» «لديه»، وخاصةً المواد: ٨ و٩ و١٠ و١١ و١٢ من ذلك القرار! وقد بات مألوفاً أن يقع التعبير عن ذلك الموقف العربي الرسمي في بياناتٍ من طراز بيانات «المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون» التي تبدي أسفها «... لاستمرار حكومة العراق في إنتاج أسلحةٍ جرثوميةٍ...، بالإضافة إلى إنتاجها أسلحةً كيماويةً وإشعاعيةً لا تقلّ عنها خطراً وتدميراً»[١٠]. لكن الأنكى من التعبير عن ذلك الموقف أمران اثنان: **أولهما** إبداء الاستعداد الدائم «لمواصلة المساهمة في توفير الدعم المالي والسياسي»[١١] (لأعمال لجنة التفتيش عن «أسلحة الدمار الشامل العراقية»)؛ **وثانيهما** صمتُ البيانات العربية الرسمية، والخليجية منها على نحوٍ خاص، عن الفقرة الـ١٤ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ ـ المتعلقة بصلة نزع سلاح العراق بنزع أسلحة الدمار الشامل في مجموع منطقة «الشرق الأوسط»[١٢] ـ والتركيز حصراً على سلاح العراق على نحوٍ يُفْهَم منه أن التهديد الاستراتيجي للأمن العربي ليس تهديد الكيان الصهيوني، وإنما «التهديد العراقي»!

ـ ٢ ـ

هذه، في المجمل، عناوين المسؤولية العربية الأصل في صناعة بعض فصول المأساة العراقية الجماعية. لكنها لم تكن أكثر من عناوين رئيسَةٍ ليست تطمس أخرى.

---

(١٠) ورد هذا في بيان القمة الخليجية السادسة عشرة المنعقدة في سلطنة عُمان. كما وَرَدَ مثل ذلك في بيان القمة الخليجية السابعة عشرة، المنعقدة في «دولة قطر»، والذي أعرب فيه المجلس (الخليجي) عن «قلقه الشديد إزاء استمرار الحكومة العراقية في إخفاء أسلحة خطيرة وفتاكة وإعاقة أعمال مهمة اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة»؛ أو في بيان القمة الخليجية الثامنة عشرة، المنعقدة في مدينة الكويت، الذي «أكّد على ضرورة تنفيذ الحكومة العراقية لكافة قرارات مجلس الأمن...، وخاصة ما تعلّق منها بإزالة أسلحة الدمار الشامل التي لاتزال في حوزة العراق»... إلخ.

(١١) بيان القمة الخليجية السادسة عشرة في العام ١٩٩٥. وقدِ تكرَّر إبداءُ الاستعداد عينِه في بيانَيْ قمتي مجلس التعاون الخليجي السابعة عشرة والثامنة عشرة!

(١٢) نصّ الفقرة الـ ١٤ من القرار ٦٨٧ ـ سيئ الصيت ـ يقول: «يلاحظ (= مجلس الأمن) أن الإجراءات المقرر أن يتخذها العراق والورادة في الفقرات ٨ إلى ١٢ (=المتعلقة بنزع سلاحه) تمثل خطوات نحو هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع قذائف إيصالها. وهدف حظر عالمي على الأسلحة الكيماوية».

ومن بعض تلك الأخرى ـ وقد تبدو لدى بعض فرعيةً فيما تبدو لدى آخر رئيسيةً ـ أن دولاً عربيةً معيَّنةً بَذَلَتِ الغالي والنفيس، ولعلّها صَرَفَتْ أموالاً طائلة، كي تُخرِج العراق من دائرة النظام الاقليمي العربي، وتعطِّلَ مشاركتَه الطبيعية في مؤسسات ذلك النظام ومنها القمة العربية. ولقد نجحت، بممارستها سائر صنوف الابتزاز، في أن تصل إلى ما ابْتَغَتْهُ. كما أن من بعضها الآخر إقدامُ دولٍ عربيةٍ معدودةٍ على ممارسة التدخل السافر في شؤون العراق الداخلية، باستقبالها رموز بعض المعارضة العراقية ـ المقيمة في لندن وواشنطن وطهران ـ وتقديم الدعم المادي والسياسي لها! وهذه ـ في جملتها ـ مساهمة عربية رسمية صريحة في العدوان على شعب العراق بجميع المقاييس، لا يمكن تجاهل نتائجها السياسية والمادية والنفسية عليه.

غير أن الأمانة تقضي القول إن العراق قدَّم مساهمته ـ هو أيضاً ـ في تنمية مخاوف دول الجوار العربية، وخاصةً دول الخليج العربي. فإلى كون قوّاته العسكرية اجتاحت الكويت، في ٢/٨/١٩٩٠، وأسقطت نظام الأسرة الحاكمة فيها، ونصبت حكومةً متعاونةً مع بغداد، فإن الأجهزة الرسمية العراقية لم تتوقف، لفترةٍ طويلةٍ، عن تنظيم هجماتٍ إعلاميةٍ كثيفةٍ على نظم الخليج، خاصة في الكويت والسعودية(١٣). ولقد اتسّع نطاق الهجوم الإعلامي فطال معظم النظم السياسية العربية، وطَبَعَه مَيْلٌ صريح إلى تحريض الجماهير والرأي العام العربيينْ على تلك النظم. وكان التحريض ذاك حسَّاساً ومؤثِّراً ومنذراً بالكثير من العواقب على استقرار تلك الأنظمة، بالنظر إلى حالة الالتهاب والفوران التي كان يشهدها الشارع العربي في ذلك الإبّان(١٤).

في فترةٍ لاحقةٍ لعدوان العام ١٩٩١ على العراق، صحَّح هذا الأخير سياستَه الخارجية تجاه النظام العربي الرسمي، فعاد الدفء إلى علاقاته بالإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، وقطر، فمصر وسورية؛ ثم خفّت حدّة الملاسنة بينه وبين السعودية وصولاً إلى شبه مصالحةٍ بينهما في قمة بيروت العربية (آذار/مارس ٢٠٠٢). في المقابل، خَطَا النظام الرسمي العربي خطواتٍ إيجابيةً نحو العراق وقضيته ومحنته، منذ أن بدأتِ الحياةُ تدب مجدَّداً في جسم ذلك النظام العربيّ عقب اندلاع انتفاضة الأقصى (في ٢٨/٩/٢٠٠٠). وعلى الرغم من أن مصر لم توجّه الدعوة إلى

---

(١٣) وإن كانت الأمانة تقتضي ـ أيضاً ـ القول إن الحملات الإعلامية تلك لم تكن من طرف واحد، بل متبادلة.

(١٤) للتفاصيل حول استراتيجية الخطاب التحريضي العراق وعناصرها، عبد الإله بلقزيز، **أزمة الخليج: العرب بعد نهاية الحرب الباردة** (الرباط: دار الكلام، ١٩٩١).

العراق للمشاركة في قمة القاهرة غير العادية (٢١ ـ ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٠)[١٥]، إلا أن القمة العربية الثالثة عشرة، المنعقدة ـ في العام الموالي ـ في الأردن (٢٧ ـ ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠١)، مَكَّنَتِ العراق من المشاركة فيها ولأول مرةٍ ـ بعد تغييبٍ دام عشر سنوات! ووجَّهت عبارات ترحيبٍ، في بيانها الختامي، بتخصيص جمهورية العراق مبلغ مليار يورو من مبيعاته النفطية. . . لتأمين احتياجات الشعب الفلسطيني من الغذاء والدواء والمستلزمات الأساسية الأخرى، ولمساعدة عوائل شهداء الانتفاضة، باعتبار ذلك مطلباً قومياً عربياً يدعم صمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة. . .»[١٦]؛ مثلما عهدت إلى رئيس القمة ـ ملك الأردن ـ بإجراء مشاوراتٍ مع قادة النظم العربية وأمين الجامعة العربية «لبحث موضوع الحالة بين العراق والكويت». أما الموقف الرسمي العربي الأكثر إيجابية ـ بالمقاييس النظامية ـ تجاه العراق، فوَرَدَ التعبير عنه في البيان الختامي للقمة العربية الرابعة عشرة، المنعقدة في بيروت بتاريخ ٢٧ ـ ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٢، حيث نصّ على «المطالبة باحترام استقلال وسيادة العراق وأمنه ووحدة أراضيه وسلامته الاقليمية»، و«المطالبة برفع العقوبات عن العراق، وإنهاء معاناة شعبه الشقيق بما يؤمِّن الاستقرار والأمن في المنطقة»، و«رفض التهديد بالعدوان على بعض الدول العربية وبصورةٍ خاصةٍ العراق وتأكيد الرفض المطلق ضرب العراق. . .»[١٧].

في موازاةٍ لهذا التصحيح السياسيّ المتبادل للعلاقات العربية ـ العراقية، وفي جملتها العلاقات الخليجية ـ العراقية، كان ثمّة جهد تصحيحي آخر يُبْذَل على صعيد العلاقات الاقتصادية بين العراق ومحيطه العربي عنوانُه اتفاقات التجارة الحرّة التي أثمرت علاقات تبادلِ اقتصاديٍّ وتجاريٍّ غير مسبوقةٍ بين العراق ومصر، وبين العراق وسورية، وبينه وبين لبنان، ثم الجزائر وتونس ناهيكَ عن الأردن. ولعلّ اتفاق الإعلان الرباعي ـ في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ـ الذي وقّعته، في ٧/ ٦/ ٢٠٠١ في بغداد، كل من العراق ومصر وسوريا وليبيا، مثالٌ للمدى الذي بلغته إرادة التصحيح المتبادل تلك. فالإعلان إيّاه ينصّ على قيام منطقةٍ تجاريةٍ حرةٍ بين البلدان الأربعة، مثلما ينصّ على توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية فيها خلال فترة ثلاث سنوات، تبدأ في أول العام ٢٠٠٢، وتنتهي بإعلان اتحادٍ

---

(١٥) اتخذ العراق ـ في حينه ـ موقفاً مميَّزاً بعدم الإصرار على طَرح قضيته على جدول أعمال القمة لترك المجال أمام القضية الرئيس: فلسطين والانتفاضة.

(١٦) انظر بيان قمة عمان الثالثة عشرة. وهو أول موقف عربي رسميّ إيجابي من العراق منذ القمة العربية في بغداد (قبل ١١ عاماً من قمة عمان).

(١٧) انظر التفاصيل في بيان قمة بيروت العربية.

جمركي[18]. وهذا كان يمكن أن يشكّل تحوُّلاً استراتيجياً في مشهد العلاقات الاقتصادية العربية لولا الغزوة الأمريكية ـ البريطانية التي أطاحتْ به.

وبالجملة، بدا ـ منذ مطلع هذا القرن الجديد ـ وكأنّ الهزّة العنيفة التي أصابت النظام العربي والعلاقات العربية ـ العربية آخذةٌ في زوال آثارها بعد جهدٍ متواصلٍ في التصحيح المتبادل لتلك العلاقات من طرف العراق ومن طرف الأغلب الأعمّ من الدول العربية. وكان يبدو ـ في امتداد وقائع ذلك التصحيح ـ أن دول الجامعة العربية تماسكت حول موقفٍ إجماعيّ يقضي برفض أي عدوانٍ أجنبي على العراق، وبالمساهمة النشطة في منعه أو ردِّه «باعتباره تهديداً للأمن القومي لجميع الدول العربية» كما ورد في البيان الختامي لقمّة بيروت ماقبل الأخيرة! لكن معاودةَ الإدارةِ الأمريكية الحالية فتحَ ملف العراق، منذ ربيع العام ٢٠٠٢، ونيَّتَها في شنّ عدوانٍ استراتيجي عليه ينتهي ـ هذه المرة ـ باحتلالها والسيطرة على نفطه ومصيره، كشف عن أن قدرات النظام العربي أضألُ بكثيرٍ ممّا تعلن عنها بياناتُه ومواقفه الرسمية في مؤتمراته، وأنه ليس عاجزاً فقط عن جَبْهِ التحديات الضاغطة على أمنه القومي، بل ـ أكثر من ذلك ـ مستعد لأن يقدّم تنازلاتٍ استراتيجيةً للعدوان على العراق بطرقٍ مختلفةٍ مباشرةٍ وغير مباشرة.

* * *

حين نستطلع ملامح الوضع العربي عشيّة الحرب والغزو والاحتلال ـ وهو موضوع هذه الورقة ـ ينبغي أن لا يفوتنا الانتباه إلى المعنى الذي تُفيدُه عبارة «**عشيّة**». نحن لا نأخذ العبارة بالمعنى الرائج في الأدبيات الإعلامية، والذي مَفَادُه المحيط الزمني والسياسي ـ للأحداث والوقائع والمواقف ـ القريب من فعل الحرب والغزو والاحتلال، وهو الذي يمكن أن يقع في الفترة الفاصلة بين ربيع العام ٢٠٠٢، الذي فَتَحَتْ فيه إدارةُ بوش ملفّ العراق مجدَّداً، وبين ربيع العام ٢٠٠٣: الذي أطلقت فيه حربَها والغزو. ذلك أن ما دار بين الربيعَيْن، وما قيل من هنا ومن هناك، من هذا الموقع السياسي أو ذاك، لم ينشأ عَفْواً أو عن مقدّماتٍ سديميةٍ، بل إن وراءَهُ تاريخاً من السياسات والآلام والأوضاع والحسابات الاستراتيجية يفسره، ويلقي الضوء على السياق الذي أفضى إليه ابتداءً، ثم إلى الغزو والاحتلال تالياً. لذلك، ما كان يَسَعُنَا ـ من أجل استطلاعٍ دقيقٍ لصورة الوضع العربي **قُبَيْل** الاحتلال ـ إلاّ أن

(١٨) **حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الرابع عشر: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات (حزيران/ يونيو ٢٠٠٣)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

نُطِلَّ على صلة هذا الوضع بالمسألة العراقية **قبل** الاحتلال: أي منذ خَرَجَتِ المسألة إياها إلى الوجود في مطلع العقد الماضي(١٩).

وكما ليس يجوز النظر إلى استعادة سياق المسؤولية العربية في ما حصل للعراق في حربيْ ١٩٩١ و١٩٩٨ (= «ثعلب الصحراء»)، وفي مأساة الحصار القاتل الطويلة، بأنه حَشْوٌ أُقْحِمَ في سياقٍ غير مناسب، أو سَعْيٌ من الورقة في أن تَنْكَأ جراحاً ما كادت تندمل. . . ، (وذلك لأن هذه الاستعادة أخذت في حسبانها ـ وفي تقريرها ـ أمريْن: تحميل العراق مسؤولية المساهمة في إفساد العلاقة العربية به، وسعي العراق والدول العربية في تصحيح علاقاتهما المتدهورة)، كذلك ليس يجوز النظر إلى مسؤولية النظام الرسمي العربي في تهيئة شروطِ داخليةٍ (اقليمية) للحرب الأخيرة على ذات المستوى من النظر إليها في عدوان العام ١٩٩١. إذ كان واضحاً أن معظم الدول العربية ـ ماخلا دولة واحدة ـ ظلّ حتى آخر لحظةٍ ضدّ العدوان، وإن لم تكن لأحدٍ منها طاقة على مَنْعه أو ردِّه.

لكن المشكلة لم تكن هنا: في نوع الموقف العربي الرسمي من العراق في حربيْ ١٩٩١ و٢٠٠٣ هل هو سلبيّ أم إيجابي؟ ـ وإنما كانت في **غياب رؤيةٍ عربيةٍ مشتركةٍ** لحقبة مابعد الحرب الباردة والتوازن الدوليّ: حقبة النظام الدولي الجديد ذي الأحادية القطبية، واتجاهات السياسة الأمريكية فيه، وخاصةً تلك المتصلة بالمنطقة العربية. لقد اعتُقِدَ ـ بالخطأ ـ أن مجاراة الإدارة الأمريكية في سياستها تجاه العراق سيوفِّر لصاحبه رأسَهُ وعرشَه ومصالحَه، وسيجعله بمنأى عن ضغوطها. وقد ثبتَ ـ مع الزمن ـ أن تلك الضغوط لم توفِّر أحداً من المتعاونين و«الحلفاء» و«الأصدقاء» العرب، وأنها باتت تَعْرِض نفسَها في صورة «توصياتٍ» وإملاءاتٍ للتنفيذ! وحين تَنَبَّهَ من تَنَبَّهَ ـ متأخراً ـ إلى خطأ ما أقدم عليه من سياساتٍ لعزل العراق، ومجاراة السياسة الأمريكية في ذلك محاولاً تصحيح وجهة حساباته، كان الوقت غيرَ كافٍ لتغيير حقائق رسَّختْها تلك السياسة الأمريكية منذ قمة القاهرة في العام ١٩٩٠! فأتى موقفه الاعتراضي صرخةً في وادٍ أو نَفْخاً في قِرْبَةٍ مثقوبة!

---

(١٩) لا يكفينيا ـ هنا ـ التمييز بين الـ «قَبْل» (البعيد نسبياً) و«القُبَيْل» (القريب جدّاً) لبناء معنى عبارة «عشيّة»، بل نَحتاج إلى أن ندرك ـ أيضاً ـ حقيقةً غيرَ قابلةٍ للتجاهل هي أن حرب ٢٠ آذار/ مارس الأخيرة لم تبدأ ذلك التاريخ بالتحديد، بل بدأت يوم السابع عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٩١؛ أي أنها حربٌ من فصول متصلة كان ما جرى أخيراً ـ بعد احتلال العراق ـ نتيجة لمقدّمات بدأت منذ اثني عشر عاماً. ولذلك، لا سبيل إلى مطالعة صورة الوضع العربي إلا في سياق وقائع هذا «الفيلم الأمريكي الطويل» حسب عنوان مسرحيةً لزياد الرحباني.

هكذا يتبدّى أن الوضع العربيّ عشية الحرب، أي قبلها بسنوات وقُبَيْلَها بأشهر وأسابيع وأيام، كان محكوماً بمَا صَنَعَ له شروطَ تَهالُكِهِ وعجزه: **غياب** تلك الرؤية العربية الاستراتيجية للعالم وللمنطقة. وهو غياب ستظل تدفعه لمراحل قادمة: بالجملة أو بالتقسيط، وعلى تفاوتٍ يفسّره موقع كل دولةٍ أو اقليم عربيّين في الروزنامة السياسية الأمريكية.

كانت لنا إطلالة سريعة على الوضع العربي قبل الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، أي منذ بدأت مقدّمات ذلك الغزو في «أزمة الكويت» (آب/ أغسطس ١٩٩٠) والعدوان الأمريكي ـ الأطلسي على العراق (كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٩١). فلنطلّ الآن على ذلك الوضع قبيل عدوان آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، أي خلال الفترة الفاصلة بين نهاية أشغال القمة العربية في بيروت (آذار/ مارس ٢٠٠٢)، وبداية الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق (٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣) مروراً بالقمة العربية في شرم الشيخ (١ آذار/ مارس ٢٠٠٣).

ـ ٣ ـ

لم يَبْدُ على مقررات القمة العربية في بيروت (٢٠٠٢) الخاصة بالعراق أنها تتطور على الحدّ الأدنى ـ ولو الرَّمزي ـ من قوة الإنْفَاذِ والتفعيل، على الرغم من أهميتها النظرية الافتراضية وممّا لَقِيَتْهُ من ترحيب: من العراق، ومن الرأي العام الشعبي العربي، ومن قوى سياسية عديدة ليست بعيدةً عن مراكز القرار الرسمي العربي. فما إن شَرَعَت إدارة بوش في إعادة فتح ملفّ «أسلحة الدمار الشامل» العراقية، والضغطِ الكثيف في اتجاه استصدار قرارٍ دوليٍّ يجيز العدوان على العراق، حتى اتضح أن الموقف الرسمي العربيّ ـ المعبَّر عنه في بيروت ـ غيرُ قابلٍ للتصريف السياسي إلاّ بشكلٍ لفظيٍّ مكرورٍ لاكَهُ حتى أقصى رتابة!

يَعْرِف أيُّ مبتدئ في شؤون السياسة العربية أن النصّ على أن ضرب العراق عدوانٌ على الأمن القومي العربي ـ على نحو ما وَرَدَ في بيان قمة بيروت ـ يعني، في الذي يعنيه، أن الدول العربية مجتمعةً مدعوةٌ ـ بقوة أحكام ميثاق جامعتها ومقتضيات اتفاقيةٍ بينها للدفاع المشترك وُقِّعت منذ نصف قرن ـ إلى التداعي إلى كلمةٍ سواء: أعني إلى موقفٍ عسكريٍ موحَّدٍ يَرُدُّ غائلة المعتدي، فإنْ لم تستطع فإلى التهديد به، فإن لم تستطع فإلى موقفٍ سياسيٍّ موحّدٍ، وذلك أضعفُ الإيمان! لكنّ شيئاً من ذلك لم يحصل على أيّ نحوٍ من الأنحاء، ولو في حدود الإيحاء! كانت جيوشُها وأجهزتُها الأمنية متفرغةً لشوارعها «الخارجة على القانون»، وبعضُها كان يُرتِّبُ علاقتَه بحرب أمريكا على «الإرهاب» وموقِعِهِ في تلك الحرب، وكان في عُرفِها أن سياسةَ

الاعتراض الصلب على الإرادة الأمريكية حماقةٌ باهظة التكاليف. أما إذا كان لا بدَّ من اعتراضٍ يَمْتَصُّ نقمة جموع ملايين الناقمين العرب، فليكن مهذّباً بحيث لا يقتُل الذئبَ ولا يُفْني الغنم: أي لا يُغْضِب أحداً من مطرقتينْ تضربان على رأس القرار العربي: ضغط أمريكا وضغط الشارع العربي!

ولم ننتظر طويلاً حتى عَايَنَّا نوعيةَ ذلك «الاعتراض» السياسي العربيّ: الباحث عن نقطة توازنٍ بين «المبدئية» النظرية وبين الانكشاف السياسيّ الفاضح. وقد حَصَلت تلك المعاينة في **ثلاث** مناسباتٍ سياسيةٍ كبرى ومفصليةٍ في ملفّ العراق هي: الموقف من قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١، وردود الفعل تجاه مداولات مجلس الأمن حول تقارير رئيسيْ «أونموفيك» و«الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، وقرارات «قمّة شرم الشيخ» العربية:

١ ـ كان مجلس الأمن قد اتخذ قراراً في شأن ملف العراق، في الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، هو القرار ١٤٤١ الذي اختتم سلسلة القرارات الصادرة في حقّ العراق منذ القرار ٦٦٠ عقب اجتياحه الكويت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠. وقيل في حينه ـ بغير قليلٍ من المبالغة ـ إن القرار هذا أتى يمثّل انتصاراً نسبياً للأمم المتحدة ومجلس الأمن على الإدارة الأمريكية لأنهما أجبرَتَاها على إعادة مناقشة قضية العراق في مجلس الأمن بعد أن حاولت التصرف منفردةً أو في إطار تحالفٍ دوليٍّ خارج شرعية القانون الدولي؛ ناهيك عن أن القرار نفسَه لم يَمنَحْ أمريكا ما أرادتْه منه: أي التفويض بممارسة القوة المسلحة ضدّ العراق لتجريده مما «يملكه» من أسلحة تدمير شامل. ومع أن هذا التفسير للقرار ينطوي على قدرٍ كبير من الصحة، إلا أن مقدّمات الانقضاض الأمريكي على ذلك «الانتصار النسبي» كانت موجودةً في كثيرٍ من مواد القرار نفسه[٢٠]، الأمر الذي يجوز معه القول إن إرادة بوش لم تكن تجد في القرار إياه ما يقيِّد حريتَها في التصرف الانفرادي، حتى لا نقول إنها وجدت في بعضه ما يُطْلق يَدَها!

الأهم في موضوعنا أن النظام الرسمي العربي أَيَّدَ القرار ١٤٤١، مع علمه بأنه

---

(٢٠) خاصة الفقرة الأولى التي «يقرر (فيها المجلس) أن العراق كان ولايزال **في حالة خرق جوهري** لالتزاماته المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة...»، والفقرة الثانية التي فيها «يقرّر... **أن يُمْنَح العراق فرصة أخيرة** للامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح...»، ثم الفقرة الثالثة عشرة التي «يذكّر (فيها المجلس) في هذا السياق بأن المجلس حذّر العراق مراراً أنه **سيواجه عواقب خطيرة** نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته». هي كلها ـ مواد إلى جانب باقي فقرات القرار ـ نُصَّ عليها تحت عنوان التصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. التشديد في فقرات القرار من عندي.

مُجحف ومفروض بقوة الضغط والابتزاز الأمريكيَّيْنْ، وقد يفتح احتمال عدوانٍ عسكريٍ على العراق. وكان أَحْرَجُ وضعٍ عربيّ هو وضع سورية، التي كانت ـ حينها عضواً في مجلس الأمن، والتي اضطرتَ إلى التصويت على القرار. وبات مألوفاً ـ منذ صدور القرار ـ أن يسمع الرأي العام العربي الحانق «قادتَهُ» يطالبون العراق بتنفيذ أحكام قرارٍ يعرفون سلفاً أنه يفتح الطريق أمام الحرب! وقد تفرَّغَ بعض «قادة النظام العربيَ» لموضوعٍ واحدٍ وحيدٍ: إسداءُ «النصح» للعراق (وحدَه) بالتجاوب الكامل غير المشروط مع مطَالب فرق التفتيش ومجلس الأمن، وكأن هذه رسالته الوحيدة في مضمار الدبلوماسية العربية المطلوبة: أي أن يكون مجردَ ساعي بريد يُوصِلُ رسائل غيره إلى العراق! وهذا ما كانه ذلك البعض بلا زيادةٍ ولا نقصان.

وبالجملة، أتى القرار ١٤٤١ يفضح عجز النظام الرسمي العربي عن تقديم أيّ جوابٍ سياسيٍّ عن معضلة تفاقم المسألة العراقية، واحتمالات صيرورة الأوضاع نحو الحرب، سوى الاختباء وراء القرار إيّاه خَشيَةَ إنقاذٍ شكليةً من الورطة! وتدريجيّاً، نسيَ قادةُ النظام العربي ما وقَّعوا عليه في بيروت من قرارات، قبل سبعة أشهر من صدور قرار مجلس الأمن ١٤٤١، وبات الأخيرُ برنامَجهم ومرجعَهُم ومَدفَنَ سياساتهم!

٢ ـ حين كانت تقارير رئيس لجنة «أونموفيك»: السيد هانس بليكس، والمدير العام لـ «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» محمد البرادعي، معروضةً على مناقشاتٍ عامَّةٍ دوريةٍ في مجلس الأمن بين شهري كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ وآذار/ مارس ٢٠٠٣، بَدَا كما لو أن السياسة الأمريكية تجاه العراق تتعرض إلى محاسبةٍ عسيرةٍ ترفع عنها كلّ غطاءٍ قانونيٍّ أو أخلاقي. كان في مشهد المحاسبة دول أربع رفعت عالياً لهجة اعتراضها على تلك السياسة في مجلس الأمن، هي: فرنسا وروسيا وألمانيا وسورية، وحاولت تقييد الاندفاعة الأمريكية بالقانون الدولي وبأحكام القرار ١٤٤١.

وإذْ خيضَت معركة تأويل القرار بين الولايات المتحدة وبين الدول الأربع تلك، وجدت إدارة بوش نفسها مدفوعةً إلى البحث عن سبيلٍ إلى استصدار قرارٍ جديدٍ يجيز لها استعمال القوة، وهو ما لم تقدّمه لها دولتا الفيتو المعارضتان (فرنسا، روسيا)، بل الغالبية العظمى من أعضاء مجلس الأمن، مما اضطرها إلى سحب مشروعها وعدم عرضه على التصويت، واتخاذ قرار الحرب مع دولٍ عميلةٍ لها شاركتها إياها مثل بريطانيا وإسبانيا وأستراليا وبلغاريا. . .

باستثناء سورية، التي خاضت معركةً سياسيةً مشرّفةً في مجلس الأمن ضد الموقف الأمريكي، كانت الدول العربية الأخرى تتفرج على ما يجري في نيويورك أو على مشاهد الإنزال والاحتشاد العسكريَّيْنْ الأمريكيَّيْنْ في المناطق الكويتية كأنها تتابع

فصول فيلم سوريالي غير آبهةٍ بما يعنيه ذلك الذي يجري: ليس على العراق وحده، بل عليها جَميعاً! مرَّةً أخرى كانت قرارات قمة بيروت تتحوَّل إلى حِرْزٍ سحريٍّ تَرُدُّ تعاويذُهُ «كَيدَ» الشارع العربي، فيما بعضُ النظم المفروضة على شعوبها ـ بقوة الأمر الواقع القهريّ ـ يَعْرِض على قوى العدوان نوع الخِدْمات التي يستطيع أن يقدّم في «المجهود الحربيّ»! ولولا أن سورية دولة عربية، سَتَرَتْ عورة شقيقاتها، لأصبح سائغاً أن يقول المرء إن عواصم العرب انتقلت إلى باريس وموسكو وبرلين وبكين، وأن الذين يترجمون مشاعر «المواطنين» العرب تجاه محنة العراق ـ ومحنة الأمة ـ يتحدثون بلغاتٍ أخرى غير العربية ولا يعتنقون الإسلام عقيدةً!

٣ ـ حين بدأ العدّ العكسيّ للحرب، التأمت القمة العربية في دورتها العادية الخامسة عشرة في مدينة شرم الشيخ المصرية، في ١ آذار/ مارس ٢٠٠٣؛ ثلاثة أسابيع إلا يوماً قبْل بدء العدوان[٢١]. كان على القمة أن تردِّد ما أعلنتْه سابقتها في بيروت من رفض العدوان على العراق. لكنها أمام تصريحات كولن باول: وزير خارجية الولايات المتحدة، المتحدثة عن تغييراتٍ سياسيةٍ قادمةٍ في المنطقة العربية بعد الحرب على العراق، لم تجد بُدّاً من أن تضيف إلى ذلك بالقول: «يستنكر القادة ما يتردد من محاولات رامية إلى فرض تغييرات على المنطقة، أو التدخل في شؤونها الداخلية. . .». ودون أن يكون المرءُ سيئ الظن، يمكنه أن يتساءَل عمّا إذا كان إعلان القمة إياها رفضَها ضربَ العراق إنما هو من باب خوفها على مصائر دولها الأخرى ـ بعد العراق ـ لا من باب موقفٍ مبدئي ملتزم بالدفاع عن الأمن القوميّ العربيّ الجماعيّ، أو ملتزم بالتضامن العربي؟! وأياً كان من ضرب الفقرة الأولى من قرار القمة الشَّرْمْشَيخِيَّة التي وَرَدَ فيها الموقف من ضرب العراق مقروناً مع الموقف من تهديد غيره من الدول العربية[٢٢]: أعني التهديد الذي جَهَرَ به كولن باول في تصريحه الشهير! فإنّ في حوزتنا دليلاً أقوى على أن رفض ضرب العراق ـ لدى قسم من دول جامعة الدول العربية ـ ما كان بسبب موقفٍ تضامنيٍّ من دولٍ عربيةٍ عديدة لَمْ تتورَّع في تقديم التسهيلات اللوجيستية للعدوان اعتقاداً من أنظمتها بأن ذلك يوفر لها الحماية ورضا

---

(٢١) رفضت الدولة العربية المضيفة اقتراح العراق ـ المعنيّ أكثر من غيره بالقمة والباحث عن سبيل إلى كسب مزيدٍ من الوقت ـ تأجيلها أسبوعين: إلى منتصف آذار/ مارس. وإذا كان ذلك غيرَ مفهوم في حينه، فإن السؤال الذي يفرض نفسَه اليوم، بعد أن جرى ما جرى، هو: هل كان ثمة من قادة الدول العربية مَنْ كان عليماً بتاريخ العدوان، وآثر لذلك السبب استعجال عقد القمة حتى لا يقال إن العدوان أتى بعدها مباشرةً ووجَّه إلى قراراتها صفعة كما فَعَل العدوان الصهيوني ـ في عملية إعادة اجتياح الضفة الغربية ـ في اليوم الموالي لإعلان قرارات قمة بيروت (آذار/ مارس ٢٠٠٢)؟!

(٢٢) تقول الفقرة إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة يقرر: «تأكيد الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديدِ أمنِ وسلامة أيّ دولة عربية».

الأمريكيين، فيما كانت أخرى توفّر بعض الدعم السياسي لذلك العدوان من قبيل إسداء «النصح» للعراق؛ أما أكثرها فصامت، والصمتُ في أعراف العرب علامةُ الرضا! وبالجملة، ما كانت قمة «شرم الشيخ» أكثر من تمرينٍ عربيٍّ جديدٍ على صناعة الفارق الضوئي بين الخطاب والموقف السياسي! وهل ثمة دليل على ذلك أكثر من أن بعضاً من دول العرب الموقعة على بيان «شرم الشيخ» كان ضالعاً في العدوان؟!

إذا جاز تصنيف أطراف النظام العربي الرسمي إلى مجموعاتٍ أو كتلٍ سياسيةٍ، تَبعاً لموقفها من مشروع الحرب الأمريكية على العراق، أمكن القول إنها توزَّعت على ثلاث مجموعات من الدول: **دول رافضة للعدوان، ودول مشاركة فيه، ودول صامتة:**

إذا تركنا جانباً الموقف الرسمي العربي، المعبّر عنه في قمة شرم الشيخ، والذي يبدو رافضاً للعدوان على الصعيد النظري (اللفظي)، فإن خارطة المواقف السياسية للدول العربية كانت متنوعةً ومتباينة الملامح، وأحياناً متعارضة. ويعني ذلك ـ في المقام الأول ـ أن مواقفها تلك التي تعلن عنها منفردةً، أي كدولٍ «مستقلة»[٢٣]. وفي امتداد هذه الحقيقة، فإن الدول العربية التي التزمت بمقرّرات مؤتمريْ بيروت وشرم الشيخ، الخاصة بالقضية العراقية، وظلت تعلن جهاراً رفضها للعدوان، وتحركت دبلوماسيتها على نطاقٍ واسعٍ محاولةَ منع حصوله، وأفسحت مجالاً أمام حقّ جماهير شعبها في التظاهر والتعبيرِ الحرّ عن رفض العدوان وعن الاحتجاج على السياسة الأمريكية...، كانت تُعدّ على أصابع اليد الواحدة. ولعل أهمها كان سوريا، ولبنان، واليمن.

في مقابل هذه الدول الرافضة، كانت ثمة دول عربية مشاركة في العدوان بمستوياتٍ مختلفةٍ من المشاركة، من المستوى الأدنى كحال مصر التي فتحت قناة السويس أمام أساطيل العدوان الأمريكي لتعسْكر في مياه البحر الأحمر أو لتعبر إلى مياه الخليج تمهيداً لضرب العراق، إلى المستوى الأعلى حيث وضعت المناطق الكويتية في الجنوب الشرقي للعراق تحت تصرف الجيوش الأمريكية ـ البريطانية وقواعدها الجوية المتهيئة للعدوان، تماماً مثلما وضعت ملايير الدولارات في ميزانية الحرب الأمريكية تلك! وما بين الحالتين المصرية والكويتية، تقع حالة «دولة قطر» التي

---

(٢٣) يفسر ذلك أن جامعة الدول العربية في رأي أعضائها، وبمقتضى أحكام ميثاقها، ليست منظمة اقليمية حقيقية نافذة القرار، ولا يمكن لقراراتها أن تمتلك صبغة الإلزام المادي إذا تعارضت مع أحكام السيادة: سيادة الدول الأعضاء التي شدّد عليها الميثاق أكثر مما شددت عليها دساتير الدول الأعضاء تلك! وحتى يتم إصلاح أحوال الجامعة، سيظل قرارها مرهوناً لقرار دولها. انظر: **من أجل إصلاح جامعة الدول العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن**، تحرير محمد جمال باروت (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ المؤتمر الشعبي العام (اليمن)، ٢٠٠٤).

قدّمت قاعدة «السيلية» فيها مقراً لـ «القيادة الوسطى المركزية» الأمريكية وموقعاً لإدارة العمليات الحربية الأمريكية ضد العراق، وحالة مملكة البحرين التي ظلت تستضيف قاعدة الأسطول البحري الأمريكي في المنطقة! وإذ أحسنت المملكة العربية السعودية عملاً حين رفضت استعمال قاعدة الأمير سلطان في العدوان (مما اضطر الأمريكيين إلى نقل عتادهم إلى قطر)، فقد نسبت إلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ـ رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة «مبادرة» نصح الرئيس صدام حسين بالتنحي عن السلطة ومغادرة العراق. وليس ثابتاً ـ لدى أحد ـ حتى الآن أن هذه «المبادرة» صدرت فعلاً عن الشيخ زايد شخصياً لثلاثة أسباب على الأقل: لأن الرجل لم يُعرف إلا بمواقفه العروبية وحكمته وكياسته، ولأن أحداً لم يسمع منه شخصياً مثل هذا العرض. ثم لأن معلوماتٍ تسربت على أوسع نطاق ـ تفيد أن العرض قُدّم من دولةٍ عربيةٍ كبرى غير خليجيةٍ، وجرى إخراجه من خلال نسبته إلى الإمارات!

وإذا كان الأمر يتعلق ـ في الرفض القاطع للعدوان أو المشاركة فيه ـ بدولٍ عربيةٍ لا تشكّل في مجموعها إلا ثلث المنظومة العربية أو ما يزيد على ذلك قليلاً، فإن الأغلب الأعم من دول الجامعة العربية اختار موقف الصمت حيال ما يجري! وكان واضحاً، لكل ذي رأيٍ حصيف، أن موقف الصمت ذاك ما كان فقط بسبب عجزٍ لدى تلك الدول ـ لا ينكره منكر ـ عن تقديم جوابٍ عن «نازلة» العدوان، بل أتى يعبّر عن أوهام لديها بأن عدم الجهر بالتضامن مع العراق هو السبيل الأمثل والأسلك إلى توفير رأس نظامها السياسي من عقابٍ آخر غير مباشرٍ للتصديق السياسي على فعل العدوان: وعلى طريقة «لم أسمع ولم أرَ»!

* * *

كان الوضع العربي الرسمي ـ عشيّة العدوان ـ على درجةٍ من التهالك والاهتراء لا مثيل لها! كان مهيئاً ليوفر لحرب أمريكا مناخها السياسي العربي الداخلي: أكان ذلك بمعارضةٍ رمزيةٍ غير ذات بال، أو بمشاركةٍ فعليةٍ تضع في حوزة العدوان الأرض والمال، أو بصمت هو ـ في عداد السياسة ـ اعتراف بضعف الحيلة والحال! ولكن، هل كان الوضع الشعبي العربي أفضل حالاً؟

سيكون في باب المبالغة الادعاء بأن الوضع الشعبي عشيّة العدوان كان من الفاعلية والتأثير بحيث يملك أن يفرض كبحاً على الاندفاعة العدوانية، أو على الأقل يرفع من سقف الاعتراض العربي الرسمي عليها أو يجبر الحكومات العربية المشاركة ـ بأشكال مختلفة ـ في العدوان على العراق على التراجع عن تلك المشاركة. غير أنه، بجميع المقاييس، كان أفضل ما يتعلق بموضوعنا ـ ليس المفاضلة بين وضعين، وإنما

وضع أداء النظام العربي والمجتمع العربي في ميزان التقويم النقدي لعيار درجة الفاعلية فيه، ومستوى استجاباته لتحدٍ تاريخيٍ وسياسيٍ وعسكريٍ كبيرٍ امتحن الأمة جمعاء بخلفائها ورعيتها!

لا يخامرنا شك في أن حركة التعبير الشعبي العربي عن رفض العدوان كانت هادرةً ومدويّةً ومتنوعة الأساليب: من التظاهرات والمسيرات الحاشدة، إلى المؤتمرات والمهرجانات الخطابية، إلى البيانات والعرائض، وقد كانت من الكثافة في بعض البلدان العربية ـ مثل المغرب[٢٤] واليمن ـ إلى درجةٍ لم يسبق لها مثيل في تاريخها؛ مثلما اتسع نطاقها فشملت أقطاراً عربيةً أخرى لم يكن فيها التظاهر ممكناً ولا كان وارداً أن يكون موضوعه العراق، وهو حال سورية والبحرين مثلاً. ولقد كان في وسع المرء، المتابع لوقائع هذه الهبّة العارمة للشارع العربي، أن يلحظ **حقيقتين** متجافيتين أو هما تبدوان كذلك:

أولاهما أن الأغلب الأعم من جمهور هذه الهبّة الشعبية العارمة من الشباب من دون سن الثلاثين؛ وهؤلاء ولدوا في عزّ تراجع وانكسار المشروع القومي العربي، واشتغلت عليهم طويلاً ماكينة الدعاية الايديولوجية للنظام العربي: في مقررات التعليم، وفي الإعلام، ومن خلال سياسات التهميش والإقصاء والتكديح العقلي، لتزوير وعيهم، وإبعادهم عن الشأن السياسي، وتتفيه اختياراتهم في الحياة، وصرف انتباههم إلى أي شيء آخر عدا قضايا مجتمعهم وأمتهم. ومع ذلك خرجوا من تحت أنقاض الخراب الايديولوجي، كما العنقاء من الرماد تخرج، ليقيموا دليلاً إضافياً ـ لمن أعوزه الدليل، بأن مجتمعات العروبة لا تنضب من القوى الاجتماعية التي تحمل قضيتها في كل الظروف.

وثانيتهما أن هذا التعبير الشعبي العربي كان ـ على كثافته وقوته واتساع دائرته في أقطار عربية محدودة ـ دون مستوى سابقه مع اندلاع انتفاضة الأقصى: عدداً ونطاقاً فهو لم يكد يتجاوز بضعة أقطار عربية (المغرب، لبنان، اليمن، سورية، فلسطين، البحرين، الأردن، مصر)، فيما شمل ـ قبلاً وبمناسبة الانتفاضة ـ أقطاراً أخرى مثل الجزائر، والسعودية، والسودان، وسلطنة عمان، والإمارات، وقطر، وليبيا، وموريتانيا، كان بعضها يشهد ـ لأول مرة في تاريخه ـ مظاهرة شعبية[٢٥].

---

(٢٤) في غضون أربعة أشهر قبل العدوان، شهد المغرب معدلاً مذهلاً من المسيرات الشعبية الحاشدة في معظم مدنه الكبرى والمتوسطة إذ نظمت ـ خلال هذه الفترة ـ ما لا يقل عن عشرين مسيرة ضخمة قدّر عدد المشاركين فيها بنحو ستة ملايين متظاهر هم خمس المغاربة تعداداً.

(٢٥) بعض أقطار الخليج العربي مثلاً.

في كلّ الأحوال، لم تكن أوضاع الشارع العربي من التماسك والفاعلية بحيث تمارس تأثيراً فعّالاً في مراكز القرار العربي فتحملها على أخذ موقف المجتمع والشعب والأمة في الاعتبار، أو على الإدارة الأمريكية بحيث تجبرها على مراعاة مشاعر العرب. نعم، **لم يكن «الشارع العربي» سلبياً تماماً؛ لكنه ـ في المقابل ـ لم يكن إيجابياً تماماً. ومرد ضعف مساهمته ـ في رأينا ـ إلى عاملين رئيسينْ: غياب حياةٍ ديمقراطيةٍ** فيه وغياب قياداتٍ سياسيةٍ في مستوى المرحلة التاريخية التي مرّت فيها المنطقة والأمة، بل وحتى في مستوى الهبة الشعبية المتحققة:

فأما غياب الحياة الديمقراطية في البلاد العربية، فأمر لا يحتاج فيه المرء إلى دليلٍ من فرط ما هو فاقع وفاضح. وهل ثمة دليل عليه أكثر من أن حق التظاهر ممنوعٌ في أكثر من نصف البلدان العربية، وأن الأحزاب السياسية ممنوعةٌ منعاً باتاً في سبعة أقطار منها، وأن المعارضة في بعضها رديفُ مروقٍ وخروجٍ عن «الجماعة»، وأن عدد المعتقلات في بعضها أكثر من عدد الجامعات والمستشفياتَ، وأن الأغلب الأعم من أقطارها لا يأتي فيه حكامها من صناديق الاقتراع والاختيار الشعبي الحرّ، ومن أتى منهم إلى السلطة عبر الانتخابات، فبانتخاباتٍ مزورةٍ تجعل «الإجماع» على الحاكم ـ بنسبة ٩٩,٩٩ بالمئة ـ أعلى من الإجماع على دينٍ أو مذهب! ولم يكن صدفةً أن البلدان العربية الأربعة التي شهدت أعلى أشكال التعبير الشعبي التضامني (وهي: المغرب، ولبنان، والأردن، واليمن) هي التي تعرف هوامش أوسع ـ على تواضعها ـ من غيرها في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان في الوطن العربي.

وأما غياب قياداتٍ سياسيةٍ عربيةٍ بحجم تاريخها، وبحجم شارعها، فأمرٌ بيّنٌ لا يحتاج إلى برهان. وقد تحدّث فيه الناس منذ زمان حين عيّنوا فراغاً في هذا الباب منذ جيلٍ على الأقل. ومن نافل القول إن ذلك الغياب يعني ـ في ما يعنيه ـ أمرين اثنين أولهما ضعف التكوين والتربية السياسيين للجماهير، وثانيهما غياب القدرة على تنظيم الفعالية الشعبية واستثمارها استثماراً سياسياً رشيداً! هكذا ضاع الكثير من النضالات ـ في خِضمّ ذلك الفراغ الكامل ـ ولم تمكن مراكمة نتائجها والبناء عليها!

***

وبعد، أطلقت أمريكا ـ وحلفاؤها ـ عدوانها على العراق فيما الوضع العربي متهالكٌ وسادرٌ في سباته لا يبدي رداً صدوداً. ولولا أنه كان كذلك، ما كان بإمكان أمريكا أن تذهب في عدوانها بعيداً متجاهلةً أهل هذه الأرض.

تعقيـب (١)

عبد الحميد مهري(*)

تتقصّى الورقة القيّمة للدكتور عبد الإله بلقزيز بدقةٍ الأحداث التي مهّدت عربياً ودولياً لاحتلال العراق، وتصف الأجواء التي خيّمت على المنطقة قبل الغزو وبعده، وتكشف دون لبسٍ تخاذل أنظمة الحكم العربية، وعجزها عن التعامل مع هذه الأحداث الخطيرة ولو بشيءٍ من الحزم وروح المسؤولية. وتشير إلى أهمية الإطار الواسع لتناول هذا الموضوع الذي قدّمه عندما يعطي للفظ «العشيّة» المفهوم التاريخي الممتد وليس مفهوم الزمن القصير. وهو محق عندما ينبّه إلى أن ما وقع بين الربيعينْ، أي بين سنة ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، «لم ينشأ عفواً أو عن مقدماتٍ سديميةٍ، بل إن وراءه تاريخاً من السياسات والآلام والأوضاع والحسابات الاستراتيجية يفسّره ويلقي الضوء على السياق العام الذي أفضى إليه». ذلك أن الأحداث التاريخية الكبرى - واحتلال العراق حدثٌ من هذا الوزن - لا تظهر على السطح إلا بعد أن تكون جذورها قد امتدّت في أعماق الماضي. وعندما تقع فإنّ آثارها تمتدّ أيضاً إلى المستقبل البعيد.

لا يشكّل احتلال العراق تطوراً خاصاً بالقضية العراقية في حدودها الجغرافية والسياسية، بل يمثّل مرحلةً في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة كلّها. وهذه الحقيقة تظهر اليوم جليةً من خلال الرقعة التي تمتد إليها مشاريع السياسة الأمريكية ومطامعها، انطلاقاً من المنطق نفسه الذي جرّ إلى احتلال العراق. إن استعراض الأحداث التي عرفتها المنطقة، طيلة سنواتٍ عديدةٍ ماضيةٍ قد يساعد على ربط كارثة احتلال العراق بالعوامل البعيدة التي تضافرت على صنعها، ويظهر أنّ ما نسجته هذه الأحداث قد يولّد أحداثاً أخرى لا تقل خطورةً عن احتلال العراق. ولا يتسع المجال

(*) الأمين العام الأسبق للمؤتمر القومي العربي، وأمين عام حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر سابقاً.

اليوم لاستعراض مفصّلٍ لهذه الأحداث، ولكنّ إعادتها إلى الذاكرة قد يكفي للتنبيه إلى أهميتها:

أولاً: إن الحرب العراقية الإيرانية لم تضعف البلدين المتحاربين فحسب، بل هيأت الذهنيات لقبول الحرب كوسيلةٍ لحلّ مشاكل الجوار أيضاً. وطرحت بحدّةٍ أكثر، مجمل العلاقة مع الإسلام السياسي في كامل المنطقة. فالصراع مع هذا التيار في العراق ومصر وسوريا والأردن وتونس والجزائر والمغرب وغيرها، واعتماد أنظمة الحكم على القوة في إدارة هذا الصراع، لم يكن بالتأكيد عامل قوةٍ لتلك البلدان منفردةً ولا للمنطقة ككل.

ثانياً: إن تجربة الوحدة العربية بين مصر وسوريا لم تدفع حتى الآن إلى بروز صيغةٍ جديدةٍ وفعّالةٍ لتجسيد أمل الشعوب العربية في الوحدة. بل إن الذي وقع مراراً، هو تكرار النمط نفسه والانتهاء إلى النتيجة نفسها، أو الهروب إما إلى صيغ فضفاضةٍ للوحدة، مظهرها أكثر فخامةً من جوهرها، أو إلى التوحيد بالقوّة مثل إقدام العراق على ضمّ الكويت الذي تغذّى من رحيق الطموح الشعبي إلى الوحدة. إن كل هذه التجارب الفاشلة شوّشت مفهوم الوحدة، وأضعفت التضامن العربي، وتركت آثاراً سلبيةً في العلاقات بين الحكام العرب-الذين يعملون على نقلها إلى شعوبهم. فالتجارب الفاشلة للوحدة أدّت إلى المزيد من التمزق والضعف.

ثالثاً: إن آثار الحرب الأولى على العراق امتدت طيلة عشريةٍ كاملة، تدمّر العراق دولةً ومجتمعاً من خلال الحصار الذي فُرض عليه بتزكيةٍ وتبريرٍ من بعض الأنظمة العربية، وصمتٍ مريبٍ من البعض الآخر، وتواطؤٍ مؤسفٍ من الأمم المتحدة. ولعلّ إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على إبقاء الحصار على الرغم من التقارير المأساوية التي رفعتها المنظمات الإنسانية إلى المراجع الدولية، كان في الواقع إضعافاً متعمّداً، لا لنظام الحكم بل للمجتمع العراقي تمهيداً لغزو البلد واحتلاله.

رابعاً: إن القضية الفلسطينية التي كانت مصدر إنهاكٍ سياسي وعسكري للأمة العربية، دخلت بعد اتفاقيات كامب ديفيد، ومؤتمر مدريد، وأوسلو، مرحلة شلّ الإرادة العربية عن الفعل السياسي بعد عجزها عن العمل العسكري. فتسليم الإدارة الأمريكية مفتاح حلّ القضية الفلسطينية، أو على الأصح مفتاح عدم حلّها، يعني تسليمها مفتاح السلم والاستقرار في المنطقة. وتزويدها بأداةٍ أساسيةٍ لفرض سياستها على الأمة العربية. وأصبح الرؤساء العرب يجتمعون، إذا قُدّر لهم أن يجتمعوا، ليصدروا بياناتٍ لا تحدّد ما عليهم أن يفعلوا، ولكن لتُعدّد ما يطلبون من الآخرين أن يفعل مثل أمريكا أو الاتحاد الأوروبي. وهكذا أصبحت القضية الفلسطينية أداةً لشلّ

الإرادة العربية بعد أن كانت مصدر إنهاكٍ للقدرة العربية.

خامساً: إن الحروب التي اندلعت على حدود الأمة العربية (الحدود الجغرافية، والدينية، والطائفية) كانت مصدر إنهاكٍ وإرباكٍ لها. فالحرب الأهلية في لبنان، ومشكلة الأكراد، وحرب جنوب السودان، وحرب التشاد، والصحراء الغربية، والتوتر المزمن للعلاقات بين تركيا وسوريا، كلها بؤرٌ لتكبيل القدرة العربية. وكان الرئيس بومدين، رحمه الله، يقول، في تفسير حرصه على تسوية النزاع العراقي - الإيراني: إنني أعتقد أن هذه النزاعات التي تندلع على تخوم الأمة العربية تمهيدٌ لفرض حلٍ للقضية الفلسطينية عليها.

سادساً: كانت الحرب الباردة جسراً لتحصين مناطق النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية، وإنشاء قواعد عسكريةٍ لتعزيزها وحمايتها. لكن نهاية الحرب الباردة لم تضع حداً لهذه السياسة. بل إن انفراد أمريكا بمقاليد السياسة العالمية أطلق يدها في زرع هذه القواعد من دون أن تخشى ردود فعلٍ لا من البلدان العربية ولا من بقية دول العالم. وهكذا يستيقظ العرب ليجدوا أمريكا تختار من بين قواعدها العسكرية العديدة في المنطقة ما يصلح أن يكون مقراً لغزو العراق واحتلاله. أما استعمال هذه القواعد في الحرب فإنه من باب تحصيل الحاصل، ولم يطرح مشاكل تُذكر مع الحكومات العربية. فالعراق كان في الواقع، مطوّقاً عسكرياً بهذه القواعد قبل بدء الهجوم.

سابعاً: يقال إن السفراء العرب دعَوا، بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، إلى اجتماعٍ مع المسؤولين الأمريكيين طلب فيه هؤلاء من الحكومات العربية أن تجيب عن سؤالٍ مقتضبٍ: هل هي مع أمريكا أو ضدها؟ ويقال إن الحكومات العربية من دون استثناء قد أجابت نحن مع أمريكا وضد الإرهاب. ولم يرِد أن واحداً منهم طرح السؤال البسيط التالي: هل أمريكا مع العرب أو ضدهم؟

إن أمريكا تتزعم الحرب على الإرهاب ولكن بالتعريف الذي يغطّي أهدافها السياسية في العالم العربي والإسلامي، ولا تريد البحث عن أسبابه، لأن ذلك يكشف أن سياستها في العديد من الحالات هي التي تصنعه. إن ما تنقله وكالات الأنباء من أحداثٍ عاديةٍ تقع في أمريكا، من شأنه أن يساعد على فهم سليم لظاهرة العنف. فالطالب الأمريكي الذي وصل متأخراً عن الموعد، فمُنع من دخولَ قاعة الامتحان، رجع إلى بيته وعاد ببندقيةٍ قتل بها عدداً من زملائه وأساتذته. لأنه أحسّ إنْ حقاً أو باطلاً أنه مظلوم. والعامل الأمريكي الذي فُصِل من عمله، واعتقد أن فصله كان ظلماً، تصرّف تماماً مثل الطالب المذكور وقَتل عدداً من المسؤولين عن فصله. فهل تعتقد أمريكا أن المآسي التي تقع يومياً في العراق، وفلسطين، وأفغانستان، بسبب

السياسة الأمريكية لا تبعث على الإحساس بالظلم، ولا تصنع الإرهاب؟ لكن هذا لا يمنع طبعاً الحكومات العربية، قبل غزو العراق وبعده، من التأكيد على أنها في خندقٍ واحدٍ مع أمريكا في محاربة الإرهاب، لأنها تعتقد أن ذلك يساعد على حلّ مشاكل العالم العربي.

ثامناً: إن هذه الأحداث وأمثالها كيّفت المنطقة العربية، وصنعت العشيّة التاريخية لاحتلال العراق وهنا يرد سؤالان. السؤال الأول: لماذا لم تنبّه هذه الأحداث والتطورات، على خطورتها وتسلسلها وامتدادها زمناً ومساحةً الحكام العرب إلى المنطق الذي ينتظمها، والذي أدّى تدريجياً إلى إنهاك الأمة العربية وتهميشها وتجاهلها من طرف القوى التي تخطّط لرسم خريطة المنطقة التي تعيش عليها؟ السؤال الثاني: هل كانت هذه الأحداث تأخذ المنحى نفسه، وتعطي النتائج نفسها، لو كانت أنظمة الحكم في العالم العربي، بما فيها نظام الحكم العراقي، قائمةً على إشراكٍ حقيقي للشعب في إدارة الشؤون العامة، وأخذ رأيه في القرارات التي تصنع مصيره؟ وبعبارةٍ أوضح هل كانت الأوضاع العربية تصل إلى ما وصلت إليه لو كانت أنظمة الحكم ديمقراطية؟

أطرح هذا السؤال والرئيس حسني مبارك يُحذّر، أثناء جولته في العواصم الأوروبية، من التحول الديمقراطي الذي تسبّب في مأساة الجزائر. وأودّ بكل احترام أن أؤكد للرئيس حسني مبارك أنّ سبب المأساة الجزائرية لم يكن على الإطلاق الإفراطَ في الديمقراطية بل في رفض التحول الديمقراطي الحقيقي. وشكراً للأخ عبد الإله بلقزيز على مداخلته فقد صوّر الوضع العربي عشيّة الحرب على حقيقته. فلقد كان هذا الوضع مع الأسف مغرياً للقوى التي تريد العودة به إلى عهد الوصاية والاحتلال.

تعقيــب (٢)

حسن نافعة(*)

تصف لنا هذه الورقة، والتي كُتبت بأسلوبٍ أدبي بليغ يفيض عاطفةً ومشاعر قوميةً صادقةً، حال نظام عربي بدا عشيّة الحرب على العراق متهالكاً ومنقسماً على نفسه بين شريكٍ متواطئٍ أو محرّضٍ على الجريمة، أو متظاهرٍ برفضها، أو عاجزٍ فعلاً عن دفعها، قبل أن يتبيّن للجميع بعد ذلك أنهم أصبحوا سواءً في الخيبة، ولا أقول في الندامة. وقد لا يختلف أحد مع مضمون هذا التوصيف على الرغم من أننا قد لا نّتفق جميعاً على الزاوية الأنسب لالتقاط الصورة الأكثر دلالةً على «مشهد الواقع العربي عشيّة الحرب على العراق».

لقد انتابني أثناء قراءة هذه الورقة، والتي بدت لي بكائيةً على أطلال النظام العربي، مشاعر حزنٍ وأسى لم أكن في حاجةٍ إلى المزيد منها. ولأنني كنت واحداً من الذين تابعوا مسار الإعصار وهو يقترب، ومن الذين أدركوا حجم الخطر القادم ونبّهوا إلى نتائج الكارثة قبل أن تقع بشهورٍ طويلة، فلم أفاجأ كثيراً بما حدث. ومع ذلك لم يخطر ببالي قط المشهد الذي تابعناه جميعاً على كل شاشات الفضائيات: جنود أمريكيون يتفرّجون على لصوص بغداد، بل يشجّعونهم على نهب متاحفها ومعاهدها ومؤسساتها التعليمية والبحْثية. وربما كان هذا المشهد بالذات هو الذي استقرّ في مخيّلتي باعتباره المشهد الرئيس الكاشف عن مجمل أركان الجريمة الكبرى: همجية الغازي المغتصب، وعراقة الضحيّة، وعجز النظام العربي ليس عن حماية ذاته فحسب، بل عن صون تاريخه وتراثه أيضاً. لذلك أعتقد أننا جميعاً مسؤولون بشكلٍ أو آخر عما جرى، وأننا مسؤولون بشكلٍ أكبر عن منع تكرار ذلك في أية عاصمةٍ عربيةٍ أخرى، وهو أمر لم أعد أستبعده على أيّة حال.

(*) رئيس قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة.

وفي سياق مزاجٍ نفسي عامٍ تعكسه السطور السابقة كان من الطبيعي أن يقفز إلى ذهني، فور فراغي من قراءة ورقة الدكتور بلقزيز، سؤال كبير حول نوعية الخطاب الفكري الذي نحتاج إليه الآن أكثر من غيره: خطابٌ تعبويٌ يدغدغ المشاعر ويشعل الغضب على النظم التي عجزت أو خانت، أم خطابٌ تحليليٌ يشرح ويفسّر بأكثر مما يشحن ويعبئ، ويتقصّى الأسباب والنتائج قبل أن يتحسَّس خطاه القادمة؟ ولأنني منحاز بطبيعتي إلى الخطاب التحليلي، وقليل الثقة بطبيعتي أيضاً في الخطاب التعبوي، فقد بدا لي الدكتور بلقزيز في هذه الورقة وكأنّ لسان حاله يقول كفانا تحليلاً وتفسيراً وحان وقت العمل والفعل لأن الأوضاع التي تعيشها الأمة تحتاج إلى إرادةٍ وشجاعةٍ توقظ وتنبّه بأكثر مما تحتاج إلى عقلٍ باردٍ يفسّر ويحلّل. وتلك وجهة نظرٍ أحترمها لكنني أختلف معها.

ولذلك أودّ أن أوضح منذ البداية أن خلافي مع الورقة يتعلّق بأسلوبها ومنهجها وليس بمضمون ما جاء فيها أو بالنتائج التي توصّلت إليها. ومن هنا يأتي تعليقي على الورقة القيّمة منصباً على قضايا منهجيةٍ أودّ أن أطرحها في عددٍ من الملاحظات أُجْمِلُها على النحو التالي:

الملاحظة الأولى: تتعلق بالفترة الزمنيّة التي يُفترض أن يغطيها بحث عن الوضع العربي قبل الحرب على العراق، وتستدعيها كلمة «عشيّة» الواردة في عنوانه.

وأياً كان الأمر فقد اختار الباحث أن يستعرض الوضع العربي منذ العام ١٩٩٠ الذي شكّل في تقديره جذور الأزمة وإرهاصاتها الأولى. وقد يكون لهذا الاختيار ما يبرّره لو أنّ الباحث كان انطلق في تحليله من فرضياتٍ محدَّدةٍ لأسباب «تدهور الوضع العربي العام عشيّة الحرب على العراق» محاولاً نفي أو إثبات تلك الفرضيات. غير أنّ البحث يخلو من أي افتراضات، على الرغم من أن العودة إلى العام ١٩٩٠ قد تنطوي على افتراض ضمني مفاده أن مواقف وسلوك الدول العربية عشيّة الحرب كانت محكومةً بأوضاع سابقةٍ تعينّ تغييرها ليصبح النظام العربي قادراً على التعامل بطريقةٍ مختلفةٍ مع الأزمة الأخيرة. غير أن الباحث لم يولِ هذه القضية الاهتمام الواجب.

وأظن أن أحداً لن يختلف مع الباحث حين يقرّر أن «الوضع العربي العام عشيّة الحرب» كان مهترئاً. لكننا يمكن أن نختلف كثيراً حول تفسير هذه الحالة وعمّا إذا كانت حالةً أصيلةً أم عارضةً، مستمرةً ودائمةً أم طارئةً؟ وهل هي حالةٌ تتعلق ببنية النظام نفسه أم بالملابسات والظروف الاقليمية والدولية المحيطة به؟ وهل هي حالة تنطبق على المسألة العراقية وحدها أم تنسحب على كل قضايا العمل العربي المشترك؟. وتكمن أهمية طرح هذه التساؤلات في أنّ أي محاولةٍ لتقديم إجاباتٍ عنها لا بدّ أن

تنطوي بالضرورة على محاولةٍ جادةٍ لمناقشة حدود هامش الحركة المتاحة أمام النظام العربي ومساحته عشيّة الحرب على العراق، وهو أمر يبدو لنا ضرورياً للغاية لفهم «الوضع العربي العام» لهذا النظام «عشيّة الحرب». ولأن هذه الأسئلة الملحّة وغيرها من الأسئلة الهامة لم تُطرح كما ينبغي، وعلى نحوٍ منهجيٍ منظّمٍ، جاءت الورقة خلواً من أي اجتهاداتٍ يمكن أن تفسِّر لنا أسباب هذه الحالة.

الملاحظة الثانية: تتعلّق بمعنى «الوضع العربي العام». فهل يُقصَد به موقف حكومات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، أو موقف النخبة الحاكمة أو النخبة بمعناها الواسع بما فيها مؤسسات المجتمع المدني، أو موقف «الشارع» كما عبّرت عنه المسيرات والمظاهرات.. إلخ؟. صحيح أن الورقة تضمّنت إشاراتٍ عديدةً إلى بعض هذه المفردات أو معظمها، وهو ما يؤكد على أنّ الباحث أراد تحليل الوضع العربي على الصعيديْن الرسمي والشعبي. إلا أن تغطيته لوحدات النظام العربي وعناصره على الصعيدين الرسمي والشعبي جاءت انتقائية. فقد أشار الباحث إلى مواقف بعض الحكومات دون بعضها الآخر، وإلى مواقف بعض الحركات الشعبية دون بعضها الآخر، ولم يميّز بين المظاهرات والاستعراضات التي شارك فيها ممثلون عن الأحزاب والنخب الحاكمة، وبين تلك التي خرجت تتحدّى الحكومات وتُندّد بمواقفها وتعتبرها مسؤولةً عمّا جرى ويجري.

هذه الانتقائية تبدو لنا معيبةً وقاصرةً لأنها لا تستطيع أن ترصد مجمل العناصر الإيجابية والسلبية في «الوضع العربي العام»، أو أن تُميّز بين الغثّ والثمين في تفاعلات النظام العربي عشيّة الحرب. وظني أن الباحث لم يتوقف بما فيه الكفاية عند تحليل ظواهر أظن أنها كانت فريدةً ولافتةً إلى النظر في هذه الأزمة تحديداً. وعلى سبيل المثال فقد اعتقدت بعض الحكومات أن المشاركة ببعض مؤسَّساتها الرسمية في بعض المظاهرات يعفيها من اتخاذ مواقف أو يغطّي ويطمس مواقف أخرى متناقضة. وتلك ظاهرة كانت جديرةً بالرصد والتحليل. لذلك نعتقد أن عدم قيام الباحث بإجراء رصدٍ شاملٍ لمواقف القوى الرسمية والشعبية من الحرب، وتحديد معايير واضحة لتصنيف وفرز هذه المواقف، جعل من إمكانية التقييم الشامل لهذه المواقف أمراً متعذَّراً، وهو ما ينقلنا إلى الملاحظة التالية.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بمعايير تقويم الوضع العربي العام، ومحدِّدات الحكم عليه بالنجاح والفشل. وهنا يبدو لي أن التمييز بين الفشل الناجم عن القصور في إدراك طبيعة الأزمة وبين الفشل الناجم عن القصور في وسائل إدارتها أمر مفيد، لأنه يرتّب نتائج مختلفةً في الحالتيْن. ولم يتضح لي من قراءة الورقة ما إذا كان الباحث يرى

أن تخبّط النظام العربي وانقسامه عشيّة الحرب على العراق يعود إلى قصورٍ في إدراك النظام العربي لطبيعة الأزمة، وجهله بالأهداف الحقيقية التي سعَت الولايات المتحدة إلى تحقيقها من وراء إصرارها على الحرب، أم إلى قصور ما يمتلكه من وسائل لمواجهتها، أم إلى الاثنين معاً؟ وهل نجم قصور الإدراك، في حالة وجوده، عن خلطٍ وعدم تمييزٍ متعمَّدٍ أو غير متعمدٍ، بين النظام والدولة في العراق؟ وهل لمثل هذا الخلط سوابق في الإدراك العربي؟ أم أنه ظاهرة مستحدثة؟ وما النتائج المترتبة على هذا الخلط؟. أما إذا كان الفشل ناجماً عن قصور الوسائل فيتعينّ في هذه الحالة مناقشة موقف الأطراف العربية المختلفة من عصا الولايات المتحدة وجزرتها ومن منها رفع بالضبط في وجهه العصا ومن حصل على الجَزرة.

لو أنّ الباحث كان قد حدّد معايير تصنيف المواقف العربية بوضوح، واستند إليها في تفسير أسباب هذه المواقف وبواعثها، لقدّم لنا صورةً أكثر دقةً وشمولاً من التصنيف الثلاثي المبسط الذي نعتقد أن واقع النظام العربي كان أكثر تعقيداً منه، ومن ثمّ فقد احتاج إلى مزيدٍ من التصنيفات الفرعية للتعرف على مجمل الظلال والألوان التي شكّلت صورة النظام العربي عشيّة الحرب.

الملاحظة الرابعة: تتعلّق بتفسير مواقف الأطراف العربية المختلفة وتحديد بواعثها. فهناك أطراف عربية تشابهت مواقفها واختلفت بواعثها والنتائج المترتبة عليها، ومن ثم تعينّ التوقف عندها بتحليلٍ أكثر عمقاً، ولاسيما تلك التي تمثّل ظواهر جديدةً أو مستحدثةً في النظام العربي. فالكويت وقطر مثلاً صُنّفتا ضمن الدول التي ساعدت العدوان، غير أن وضعهما داخل شريحةٍ واحدةٍ قد يظلمهما معاً. فالدوافع والحوافز اختلفت كثيراً في الحالتينْ كما اختلفت قيمة ومغزى وتأثير ما قدّمته كل منهما من مساعدة، وهو ما يبرّر أهمية اللجوء إلى تصنيفاتٍ فرعيةٍ، كما سبقت الإشارة. وفي تقديري أن أحد النتائج المهمة التي كشفت عنها الأزمة الأخيرة تتمثّل في أن بعض الدول الهامشية في النظام العربي باتت تتطلع إلى لعب دورٍ كبيرٍ في النظام العربي لا يتلاءم مع قدراتها الذاتية، ولم يعد لديها ما يحول دون أن تعرض نفسها علناً، وتُبْدي استعدادها للعمل كأداةٍ لمساعدة الدولة المهيمنة على محاصرة فاعلية دول القلب العربي وشلّها، تمهيداً لتصفية النظام العربي برمّته، وتعجيل وتيرة المخططات الرامية إلى دمجه في نظمٍ اقليميةٍ أكبر وأوسع.

على صعيدٍ آخر يُلاحَظ أن وضع مصر داخل الدول التي ساعدت العدوان لأسباب من بينها أنها سمحت بمرور الأساطيل المعتدية، قد يكون له ما يبرّره من الناحية الفنية أو القانونية البحتة. لكن القضية كانت تستحق قراءةً سياسيةً أعمق إلى

جانب القراءة القانونية أو الشكلية لاستجلاء حقيقة الأمر وليس لتبرير هذا التصرف أو ذاك. فلو كانت مصر قادرةً سياسياً ومادياً، على تحمّل النتائج المترتبة على منع مرور السفن المعتدية من قناة السويس لبحثَت وعثَرت بسهولةٍ على ذريعةٍ قانونيةٍ تبرّر تصرفها. ومن المعروف أن مصر، ولظروفٍ تتعلق بالحالة العامة للنظامينْ الاقليمي والعالمي معاً وليس فقط بأوضاعها الداخلية، لم تكن تستطيع، ولا كان متوقعاً منها، اتخاذ قرارٍ يصل في درجة خطورته إلى حدٍ يماثل إعلان الحرب على الولايات المتحدة وحلفائها. لذلك فقد تطلّبت الأمانة العلمية تقديم قراءةٍ سياسيةٍ لمسألة المرور في قناة السويس، جنباً إلى جنبٍ مع القراءة القانونية لهذه المسألة حتى تتضّحَ الصورة الكاملة للوضع العربي العام، ولا سيّما أننا نعلم تماماً أن الطريقة الوحيدة لمنع مرور السفن، وخاصةً سفن الدول الكبرى، هو إغلاق القناة أمام الملاحة الدولية.

الملاحظة الخامسة: تتعلق بالبدائل المتاحة أمام العالم العربي عشيّة الحرب. فالورقة لم تدرس دراسةً كافيةً ما طرحته الدول العربية المختلفة من بدائل لمواجهة الأزمة، ولم تميّز بين ما كان يجب أن يكون وما كان ممكناً القيام به بالفعل. وهنا قد تختلف وجهات النظر كثيراً عند تقويم أسباب عجز النظام العربي. فقد يرى البعض أن الفشل الحقيقي في منع الكارثة قد بدأ في قمّة بيروت بفشل مساعي المصالحة العراقية ـ الكويتية، بينما قد يرى البعض الآخر أن الفشل يعود إلى عجز العالم العربي عن تشكيل جبهةٍ موحَّدةٍ في مرحلة مبكّرةٍ من الأزمة للضغط على صدام حسين، وإجباره على التخلي عن السلطة، ونقلها بطريقةٍ تحافظ على الدولة العراقية وعلى الشعب العراقي. وقد يرى فريق ثالث أن الفشل يعود إلى اختراق النظام العربي بأنظمةٍ عميلةٍ فاقدةٍ للمشاعر القومية، وعاجزةٍ أو مشلولة الإرادة تماماً.

أياً كان موقف الباحث من هذه البدائل المختلفة إلا أنها كانت تستحق تحليلاً مستقلاً، ولا سيّما أنّ النخبة العربية تبدو منقسمةً حتى الآن إلى تيارين: أحدهما يرى أن فرصةً حقيقيةً لتجنب الحرب لاحت أمام الدول العربية، سواء بالبناء على الموقفين الألماني والفرنسي، أو لتوحيد الموقف العربي الضاغط على صدّام للتنحي، وثانيهما يرى أنه لم تكن هناك أي فرصةٍ، وأنه لم يكن بوسع أحدٍ سواء العالم العربي أو غيره أن يفعل أكثر مما فعل. وتلك كلها أمور يتعينّ أن تناقش بأمانةٍ وموضوعيةٍ إذا ما أراد النظام العربي أن يتجنب الكوارث القادمة، وأن يعثر على الخيط الذي يمكن أن يبدأ به عمليةً جادةً لإعادة بناء مؤسَّسات عملٍ عربيٍ مشتركٍ قادرٍ على مواجهة القادم من تحديات، وهو الموضوع الهام المطروح على القمة العربية القادمة في تونس.

المناقشات

١ ـ علي محافظة

ليس دقيقاً أن الدول العربية كلّها قد منحت «غطاءً سياسياً عربياً لاستعانة الكويت ـ وغيرها من دول الخليج ـ بالقوات الأجنبية لصد الاجتياح العراقي» بل إن عدداً من الدول العربية ومن بينها اليمن والأردن والجزائر قد عارضت ذلك. ولقد حصل الملك حسين من الرئيس العراقي صدّام حسين على وعدٍ بالانسحاب من الكويت شريطة ألا تصدر إدانة للعراق، غير أن بعض الدول العربية وعلى رأسها مصر سارعت إلى إدانة العراق لإفشال المسعى الأردني في إيجاد حلٍ عربي للأزمة العراقية ـ الكويتية. أما الموقف العراقي الذي لم يتطرق البحث إليه فقد رفض الوساطة العربية والدولية أثناء الإعداد لحرب الخليج الثانية، ويتحمل مسؤوليةً كبيرةً في ما وصل إليه الأمر.

٢ ـ هيثم الكيلاني

كنت أفضّل لو أن البحث ذكر نصوص مواد ميثاق جامعة الدول العربية، وفي مقدمتها اتفاقية الدفاع العربي المشترك، كي يتم تحديد التزامات الدول العربية تجاه مأساة العراق. وكذلك البيان الختامي لمؤتمر قمة القاهرة في ١٥ ـ ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٣ الذي خصّص لدراسة احتمال غزو العراق.

٣ ـ ضاري رشيد الياسين

لقد كانت البيئة العربية مخترقةً ومهيأةً لتمرير عدوانٍ عسكري أمريكي واسع يفضي إلى احتلال العراق. ولا جدوى هنا من اصطناع الأعذار لهذا النظام العربي أو ذاك، فلقد شارك الكل بدرجةٍ أو أخرى في عملية الاحتلال. ومن هنا ليس دقيقاً تصنيف مواقف الدول العربية إلى أصناف ثلاثة: رافضة ومشاركة وصامتة باستثناء سورية، إذ أعلن الأمريكيون أنهم قد حصلوا على موافقة جميع الدول العربية باستثناء سورية على احتلال العراق بل وحصلوا على موافقةٍ ضمنيةٍ من الجامعة العربية.

٤ ـ عبد الوهاب حميد رشيد

ليس مجدياً الحديث عن النظام العربي في ظل وجود أنظمةٍ سياسيةٍ عاريةٍ تستمد وجودها من الخارج وليس من الداخل. وبالتالي فإن المشكلة ليست في تكرار فساد هذه الأنظمة بل في كيفية إزاحتها، وبناء أنظمةٍ ديمقراطيةٍ بديلةٍ منها.

٥ ـ أمحمد مالكي

تميز البحث بكثيرٍ من الدقة والجرأة على مستوى الصياغة واستخدام المفاهيم المعبّرة عن الوضع العربي عشيّة الحرب على العراق، واستنتاج الأحكام والخلاصات، ولا سيما في مجال التشديد على المسؤولية الرسمية والشعبية العربية المشتركة، غير أن البحث لم يعتمد مؤشراتٍ واضحةً لقياس مسؤولية كل طرف، وانطوى على بعض الأحكام الوثوقية، فضلاً عن أن القول بحتمية حصول حرب الاحتلال في ضوء حرب الخليج الثانية يحتاج إلى كثيرٍ من التحليل والتمحيص، ويحيلني ذلك على الموقع المحدود الذي أفرده البحث لمسؤولية القيادة العراقية عما حدث.

٦ ـ حمدين صبّاحي

أتفق مع تحليل البحث ونتائجه، وأضيف إليه أن النظام الرسمي العربي مستقيل من وظائفه، ويفتقد إلى الشرعية، ودم العراق في رقبة حكامه. وأنه شهد خللاً في الأوزان النسبية لمكوّنيه، فتضخم دور دولٍ صغيرةٍ وتضاءل دور دولٍ كبيرة مثل دور مصر بسبب اتفاقيات كامب ديفيد، وما يسمى بالعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكان بإمكانها أن تغلق قناة السويس قانونياً وسياسياً. وعلى الصعيد الشعبي هتفت الجماهير ضد أمريكا، لكنها هتفت صراحةً وضمناً ضد حكامها العاجزين، وفساد أنظمتهم واستبداديتها. لقد كان صوت صدّام حسين على الرغم من كل ما يكال له اليوم الصوت الرسمي الوحيد الذي قال: لا لأمريكا، لأن المقاومة العربية في فلسطين ولبنان وضد التطبيع في مصر والأردن كانت شعبيةً. لقد كان هناك بروز للحركة الشعبية ضد الحرب، مع ضرورة التمييز بين العمل الشعبي الحقيقي وبين بعض مظاهر تبرئة الذات التي نظّمتها بعض الأحزاب الحاكمة كما في مصر.

٧ ـ بهجت قرني

لقد قدّم البحث بأسلوبٍ بليغٍ صورةً صادقةً عن الوضع العربي المتهالك والمهلهل، وحدّد التفرقة بين النظام الرسمي والمجتمع المدني، وتوقف عند الشباب،

لكنه لم يذهب بالتحليل إلى مداه. لقد تدهورت خلال سنوات ١٩٩٦ ـ ١٩٩٩ فقط مؤشرات التنمية الإنسانية في سبع عشرة دولة عربية، فهل هناك علاقة بين هذا التدهور وبين موقف الدول العربية كجماعةٍ في أزمة العراق؟!

٨ ـ عامر خيّاط

قدّم البحث تحليلاً شاملاً، لكنه لم يفرد سوى صفحتين للجانب الشعبي العربي عشيّة الحرب. ولا ألومه على ذلك لكني أجد في الفترة التي تحدّث عنها غياباً لفاعلية مؤسسات العمل الشعبي في تجييش الضغط على الحكومات، كما كانت الفاعلية في الخمسينيات والستينيات في القرن الماضي. يجب بحث أسباب هذا العجز والقصور ووسائل تجاوزه.

٩ ـ عصام الجلبي

إن الأنظمة العربية هي التي أوصلت الأمة إلى ما هي عليه من تشرذم وانقسام، بما في ذلك النظام العراقي الذي يتحمّل حفنةً من المسؤولية الجسيمة في وصول العراق إلى ما وصل إليه. إن فشل النظام العربي رسمياً وشعبياً يكمن في عجزه عن تشكيل جبهةٍ موحّدةٍ مبكّرةٍ للضغط على صدّام حسين، وإرغامه على التخلي عن السلطة أو نقلها بطريقةٍ تحمي العراق وشعبه من الكارثة. لكن المبادرة التي أطلقتها مجموعة من المثقفين العراقيين، وأعقبتها مبادرة الشيخ زايد بن سلطان لم تلقيا الاستجابة من الوطن العربي، وأتتا متأخرتين بعض الشيء.

١٠ ـ هشام جعيط

إن الأنظمة العربية دول قائمة غير قادرةٍ على مجابهة الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب توجد لدى دولٍ أخرى غير عربية. أما الجامعة العربية فيجب أن نفهم أنها لا تلعب أيّ دورٍ فعلي، وتخشى أمريكا لأسباب سياسية واقتصادية يجب تحليلها. بينما لم تلعب تظاهرات الشارع أيّ دورٍ في قرارات الدول العربية وغيرها في أوروبا مثلاً. يبقى هناك مشكلة تاريخية كبيرة، وهي أن الوطن العربي معطّلٌ في تطوره نحو الحداثة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن الممكن أن نتخيّل جدلاً أنه يحتاج إلى صدمةٍ تاريخيةٍ، مثل ألمانيا واليابان في العام ١٩٤٥، حيث تحوّل العداء نحو أمريكا إلى صداقةٍ مجديةٍ، فهل عداؤنا نحن العرب لأمريكا سيبقى إلى الأبد؟ يجب طرح هذا السؤال.

١١ ـ عوني فرسخ

لقد ورد في تعقيب الأستاذ مهري أنّ إقدام العراق على ضمّ الكويت قد تغذّى من رحيق الطموح إلى الوحدة التي مثّلتها تجربة الوحدة العربية السورية ـ المصرية. إن وحدة سورية ومصر تمّت بأسلوبٍ ديمقراطي، وفصلت بانقلابٍ عسكري مدفوع الثمن، رفض الاستفتاء على إعادةِ الوحدة، بينما التطلع إلى ضمّ الكويت يعود إلى ما قبل صدام وحزب البعث، ويمثل طموحاً قطرياً وليس وحدوياً. لو كان نظام حسين وحدوياً لما عرقل الوحدة بين سورية والعراق في العام ١٩٧٨، لكن يسجّل له رفض ثلاث وساطات مختلفة ومنفصلة بضمان بقائه في الحكم مقابل الاعتراف بإسرائيل.

١٢ ـ إبراهيم يسري

البحث بليغ وشجاع، لكنه لم يتطرق إلى انتهاك النظام العربي لميثاقه نفسه ولاتفاقية الدفاع المشترك، بل قبل على العكس من ذلك القرار ١٤٤١، ومن المضحك المبكي أنه ضغط على العراق لقبوله. وحول إغلاق قناة السويس فإنه محكوم باتفاقية القسطنطينية، وطالما أن مصر لم تكن في حالة حرب ولم يتم إعمال ميثاق الجامعة واتفاقية الدفاع المشترك، فإنها لا تستطيع وقف مرور السفن.

١٣ ـ عبد الإله بلقزيز (يرد)

شكراً لكلّ الإخوة الذين تفضلوا بإبداء ملاحظاتهم على هذه الورقة التي حاولت أن أكون فيها وفياً للإطار التكليفي الذي وضعه المركز، وسأركّز حديثي حول ملاحظات الدكتورحسن نافعة بصورةٍ خاصةٍ، لأن الكثير من الملاحظات التي يبدو لي أنها تحتاج فعلاً إلى إيضاحات وربما أحياناً إلى تبديد الالتباس قد وردت في تعقيبه. يؤاخذ الدكتور نافعة هذه الورقة على خلوّها من فرضياتٍ تأسيسيةٍ أو من خلفيةٍ تتأسّس عليها الأفكار أو المواقف. ولقد أشار نفسه إلى أن العودة إلى تاريخ العام ١٩٩٠ كنقطة انطلاقٍ لمقاربة هذه المسألة، أي الوضع العربي عشيّة الحرب والاحتلال، قد تكون فرضيةً ضمنيةً، لكنني لا أعتبرها فرضيةً ضمنيَّة بل فرضيةً صحيحةً، لأن الورقة تنطلق من افتراض مؤدّاه أن ما حصل بين الـ ٢٠ من آذار/ مارس و٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ ليس نابعاً من مقدماتٍ سديميةٍ وإنما نتاج عمليةٍ من التراكم المنظّم لفعلٍ عدواني بدأ يطلّ على المنطقة وعلى العراق منذ صيف العام ١٩٩٠. هذه فرضيةٌ صريحةٌ وليست فرضيةً ضمنيّةً، وبالتالي لن أقول إن الدكتور نافعة يردّ بمعنىً من المعاني على نفسه بنفسه، بل أن ينتبه إلى أنه يمكن للحكم الذي أطلقه أن يخفّف من غلوائه إذا استحضر هذا الردّ الذي حاولته الورقة بين حرب العام

١٩٩١ ومقدّمتها بأزمة الكويت وحرب العام ٢٠٠٣.

النقطة الثانية تتعلّق بمؤاخذته على الورقة، جنوحها لخطابٍ غير تحليلي. أنا لست محترف خطابٍ تحريضي، ولا أعرفه ولا أتقنه، والورقة لا تنتمي إلى هذه اللغة بل محاولة لرصد وضعٍ عربيٍ ووصفه، جرّبت أن أعيّنه بالقدر الممكن من الدقّة مع لغةٍ جنحت أحياناً نحو السخرية قصداً، لكي تصوّر هذا الوضع بطريقةٍ يمكن أن تستنهض لدينا حسّ الاستنكار. وأن تكون اللغة التي وردت في الورقة قاسيةً كما بدت للدكتور نافعة، فتلك ليست مسؤوليتها وإنما قسوة الواقع الذي حاولت توصيفه وتعيينه، والتي انعكست في لغتها. وأنا لم أتقصد أن أنشئ بكائيةً بمقدار ما تقصدت أن أكون أميناً، وأن يكون خطابي مرآوياً، وإذا كان لديه متسعٌ لأن يرى الأمور بصورةٍ أفضل فسأكون سعيداً لأنني سأستفيد منه، لكي أطلّ إطلالةً أخرى على ما يجري.

طرح الدكتور نافعة سؤالاً بخصوص القصور في النظام العربي، هل هو قصورٌ في الإدراك أم قصورٌ في الوسائل؟. لقد حاولت الورقة أن تجيب بالقول إنه قصورٌ مزدوجٌ: قصورٌ في الإدراك، وآيُ ذلك أنه جرى التشديد في الورقة على أن العطب المركزي في كلّ النظام العربي هو غياب رؤيةٍ استراتيجيةٍ، وقصورٌ في إدارة الوسائل، وليس في قصورها في حدّ ذاتها. ولقد تحدثنا عن معاهدة الدفاع المشترك مثلاً، فهذه المعاهدة واحدةٌ من الموارد التي في حوزة النظام العربي، لكن ثمة قصوراً في إدارة هذه الوسائل وفي تفعيلها وفي توظيفها في نازلةٍ كبرى مثل نازلة الاحتلال والعدوان. وأجد أخي الدكتور نافعة متمترساً وراء مقولة «التحليل والحياد»، لكنني ربما في موقعٍ فكري أستطيع أن أدعي أو أزعم فيه بأنني لا آبه كثيراً لهذه المقولات ولا لسحريتها، لأنها جوفاء فليس هناك حياد في التاريخ.

نستطيع أن نحقّق قدراً ما من الموضوعية في رؤية الأشياء، لكننا لا نتعامل مع مادةٍ جامدةٍ طبيعيةٍ بل نتعامل مع تاريخ حي، ولحم ودم، وقضايا ومواقف ومبادئ، فالدكتور نافعة لم يطلّ في كل ما قاله في هذه الجلسة بأيّ موقفٍ، ولذلك أتساءل: ما الموقف المؤسّس لخطابه في كلّ ما قاله؟ عدا عن كونه يحاول أن يكون أكاديمياً، وأنا في هذا لن أُخدَع بأية طريقة من الطرق.



الفصل الخامس

احتلال العراق وتداعياته عربياً ودولياً(*)

فاضل الربيعي(**)

أدخل الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق، المجتمعَ العراقي برمّتهِ في نمط جديدٍ ومتشابكٍ من العلاقات الداخلية، قد لايكون مألوفاً في التاريخ الاجتماعي والسياسي الحديث للبلاد، من حيث شدّة تناقضاته وموضوعاته الصراعية؛ وذلك منذ ما يزيد عن نصف قرن على الأقل. ايّ منذ ما يُعرف بحقبة الحكم الوطني ١٩٢١ حتى اليوم. وبطبيعة الحال فالتاريخ العراقي القديم لا يعرف نمطاً مماثلاً من تشابك العلاقات الداخلية هذا. إن واحدة من أكثر تجسّداته و تعبيراته وضوحاً، تتجلى في انهيار العقد الاجتماعي القديم الذي قام عليه المجتمع.

بكلام آخر: إن الاحتلال لم يُسفر عن «محو» الدولة الوطنية وحسب، بل عن انهيار العقد الاجتماعي القديم الذي قام عليه مجتمعها أيضاً. المسألة لا تتوقف عند حدود انهيار ومحو الدولة كناظم للعلاقات الداخلية، ولا في تحطيم أجهزتها الرقابية وأنماط وأدوات سيطرتها، وانمّا تتجاوز ذلك الى حدوث تخلخل بنيويّ، في أسسّ التعايش التاريخي بين الطوائف والمذاهب والجماعات والإثنيات. في هذا النطاق، يمكن تلمس المعنى الحقيقي لمشاعر الخوف والقلق من المستقبل، والتي تعمّ مختلف طبقات المجتمع العراقي اليوم، ومنذ نحو ثمانية أشهر من الاحتلال. هذه المخاوف يمكن رؤيتها، بوضوح أكبر، في تعاظم الميول والنزعات لدى الأفراد والقوى، داخل المجتمعات السياسيّة الصغيرة المُتشكلة حديثاً، الى حسم التناقضات والتعارضات المجتمعية والسياسية، وحتى النزاعات التقليديّة واليومية خارج رقابة أيّ شكل حقيقي من أشكال السلطة المركزية.

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٣ (أيار/ مايو ٢٠٠٤)، ص ١١١-١٣٣.

(**) باحث عراقي مقيم في هولندا.

ليس مُصادفة أن الملاحظة السديدة، التي أبداها المرجع الشيعي الأعلى آية الله السيستاني، في النصف الثاني من تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٣، انصبتّ على إيضاح هذه الفكرة، حين ربط سماحته بين: محو الدولة وتلاشي السلطة المركزية من جهة، وبين وقوع تجابهات دموية حتى داخل الوسط الشيعي كما حدث في كربلاء - في التاريخ الآنف. جاء تعليق السيستاني المُبكر هذا، على النتائج التي أسفر عنها الاحتلال، ليجعل من حادث كربلاء (تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٣) مناسبة لإعادة تذكير العراقيين بحقيقة النتائج التي أسفر عنها محو الدولة. وليطرح، بقوة، المخاوف من خطر انزلاق البلاد الى نوع من تجابهات عرقيّة وطائفية واسعة النطاق، وربما داخل كل طائفة وكل جماعة مِن الجماعات السياسية التي باتت مُسلحة ومنظمة. وليس بعيداً عن هذا الإطار، وقوع أحداث مشابهة في صيف العام ٢٠٠٣ في كركوك بين التركمان الشيعة والأكراد، كان موضوعها المباشر تفجرّ نزاع ديني حول أحد المراقد المقدّسة للشيعة التركمان. بذلك يكون أول وأهمّ تحذير في هذا الصدد قد صدر مُبكراً، وعلى غير العادة، من النجف وليس من أيّ مكان آخر، ليلفت الأنظار الى الحقيقة المُروّعة التالية: إن الاحتلال الأمريكي أدى، وعلى نحو مُباغت، الى تنامي إمكانات الصدام داخل المجتمع العراقي. كان محو الدولة عبر تفكيك مؤسساتها وبُناها، بما فيها تلك التي ظلت على تماس يومي ومباشر بالمجتمع طوال ثلاثة عقود ونصف (مثل الجيش وأجهزة الشرطة والدفاع المدني ووسائل الإعلام وأجهزة الاتصال الرسمية الأخرى) يؤدي في كل لحظة من لحظاته، لا الى تفاقم هذه الميول ومُضاعفة أخطارها على المدى البعيد وحسب، وانما كذلك الى تشكل مرجعيات سياسية وثقافية جديدة، متحرّقة الى إعادة تعريف أدوارها وأدوار القوى الاجتماعية المُعبرّة عنها؛ وذلك من أجل أن تأخذ بيدها مسألة حسم التناقضات الداخلية مُبكراً؛ وبوسائل عنيفة وغير مسبوقة وخارج أيّ نوع من الرقابة.

وفي مجتمع تُجسّد فيه أفكار القوة وقيم الثأر والتجابه الدمويّ، من أجل الحق الشخصي، أو أيّ حق عُرفيّ آخر، مُثُلاً يصعبُ تخطيّها أو تجاوزها أو حتى تفادي نتائجها المباشرة؛ فإن المخاوف من الانزلاق نحو دوامة عنف داخلي، تبدو مُبررّة ولا يتعينّ الاستخفاف بها. ومع هذا فقد برهن المجتمع العراقي على قوة صلابة مُذهلة، حين تمكن -حتى هذه اللحظة -من تفادي الانزلاق الى أيّ نوع من التنازع الدموي. وعلى العكس من كل التوقعات باحتمال وقوع حرب طائفية، تمكن المجتمع من تنظيم صفوفه تعبيراً عن تماسك النواة الصُلبة في نسيجه الثقافي والاجتماعي.

كان العراق قبل الاحتلال، موضوعاً دراسياً في الغرب، وعلى نحو أخصّ موضوعاً دراسياً وتشريحياً لنموذج الدولة الوطنية ونوع الوظيفة المُناطة بها. والمُلاحظ

في هذا الصدد أن الدراسات والبحوث التي صدرت عن المعاهد والمؤسسات المختصة في الولايات المتحدة وأوروبا، وطوال أكثر من ثلاثة عشر عاماً، قد خلقت إطاراً ذهنياً مُشبعاً بالعداء التقليدي للدولة في العراق. من بين أكثر الصور النمطية، والشائعة في وسائل الإعلام والدراسات المتخصصة، التي غذت و شجّعت على نزعة العداء هذه؛ كانت هناك صورتان رومانسيتان خلبتا لبّ الغرب : صورة جماعة مقهورة ومُضطهدة في الجنوب هي الشيعة، يُزعم انها تتطلع الى مساعدة الغرب لها؛ بينما الى الشمال كانت هناك صورة موازية لجماعة أخرى مُعرضة ومُهددة بالإبادة هي الأكراد، زُعم على نطاق واسع أيضاً، في هذه الدراسات، أن التهديد المباشر لوجودها يتمثل في سلوك الدولة الوطنية العنيف إزاءها. وبالطبع فقد تفاقمت هذه الصور مع الوقت، من النزعات والميول العامّة في العالم كله لإضفاء نمط غير مألوف من الشيطنة على صورة العراق.ولذلك يمكن القول إن الاحتلال، ثم المقاومة التي جوبه بها بعد أسابيع فقط من سقوط بغداد؛ والنتائج المأساوية التي أسفر عنها محو الدولة وتفجر الحساسيات الثقافية دفعة واحدة، قد وفرت وعلى غير توقع، فرصة مثالية لتلاشي هذا الإطار الذهني (النظري) المعادي بشكل مكشوف للدولة. وحدث ما يمكن اعتباره بدايات التعديل أو التحول الجزئي، في التحليلات السياسية والمقالات وفي النظرات العامة حول خصوصيّة دور الدولة في العراق؛ وانتقلت المخاوف من انزلاق المجتمع العراقي الى حرب طائفية، الى الغرب نفسه الذي لطالما ساهم بعض قادته في تسويق محاسن الغزو. وبذلك أيضاً، يكون الاحتلال قد ساهم، ومن دون رغبة صنّاعه وأبطاله، في توفير أرضية مغايرة لدراسة العراق والتأمل في خصوصية الدور الذي لعبته الدولة الوطنية، على صعيد الحفاظ على التوازنات الهشة والقلقة، وعلى صعيد ضبط التناقضات. وبدلاً من النظرات والصور النمطية الشائعة عن «الدولة المتوحشة» بدأت تحل، بفضل المقاومة بكل أشكالها المُسلحة والسلمية، وتدريجياً، نزعة أكثر موضوعية للتعرّف على المعطيات، كما هي في أرض الواقع.

ومع الوقت أيضاً تزايدت أعداد الذين باتوا على استعداد أكبر لتنحية الأكاذيب والشائعات المُخاصمة والمعادية للدولة، وتفضيل الحقائق الموضوعية المبنيّة على الأدلة. فالشيعة، مثلاً الذين اكتشف الغرب أنهم لا يقيمون حصراً في أهوار الجنوب، وأنهم ليسوا عرب الأهوار كما تقول الصور الزائفة؛ بل هم جماعة بشرية متداخلة ومتشابكة مع جماعات أخرى ثقافياً واجتماعياً، وأنهم يقيمون في طول العراق وعرضه، وليس في فضاء جغرافي محصور داخل رقعة بعينها، وأن من بينهم تركماناً وأكراداً ولهم وجود حتى في بعقوبة نصف السنيّة؛ باتوا في جوهر موقفهم من الاحتلال، قوة معادية للغرب، ولم يعودوا موضوعاً رومانسياً من موضوعاته الاستعمارية. كما أن

الأكراد، وهم الموضوع الرومانسي الثاني في الخيال الغربي، أصبحوا أكثر إزعاجاً وإثارة للقلق، مع تعبيرهم العلني عن مخاوفهم من خيانة الأمريكيين لهم. لقد بات هؤلاء أكثر حساسيّة من فكرة اشتراك قوة تركية في مهام حفظ السلام في العراق، أو من ضياع الحكم الذاتي مع تلاشي الآمال المعقودة على الفدرالية.

لقد بيّنت تظاهرات ١٥ - ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ في بغداد والبصرة والناصرية والكوت، والتي انطلقت بتوجيه من آية الله العظمى علي الحسيني السيستاني، الحقيقة التالية: إن الاحتلال دخل في مرحلة صدام جديدة، وهذه المرّة مع القوى التي زعم أنه جاء لتحريرها. بهذا المعنى، فإن الصور النمطية والرومانسيّة، التي سعى الأمريكيون لترويجها منذ سنوات، سقطت وتلاشت جاذبيتها بسرعة مدهشة. إن أهمية المقاومة التي جوبه بها الاحتلال، وتمنّع المجتمع بكل طوائفه وأعراقه عن الانزلاق حتى اللحظة، نحو الفتنة والصدام العرقي والطائفي، مكنا العالم كله، من رؤية الأثر المُدمرّ الناجم عن محو الدولة الوطنية.و بهذا المعنى أيضاً؛ فإن الاحتلال قام، عملياً بنفسه، بتدمير الموضوعين الرومانسيين في استراتيجيته، وذلك عبر الصدام مع قوى شعبية وجذرية في المجتمع الشيعي، ومن خلال إنزال الرعب في قلوب الأكراد جرّاء التلويح بالخطر التركي، أو شطب فكرة الفدرالية.

أدى محو الدولة، والطريقة التي جرت فيها عمليات التفكيك الواسعة النطاق لإدارتها البيروقراطية (ماكنة الدولة) وتدمير وتحطيم بُناها وهياكلها ومرتكزاتها الأساسية، وعلى الفور، الى نتائج كارثية على المستوى الاجتماعي ربما لن تُعرف تداعياتها و نتائجها الحقيقية اليوم؛ ذلك أن خلق جيش من العاطلين عن العمل زهاء ٧٠ بالمئة من السكان، وتدهور وانحطاط القيم الاجتماعية، والتي تلعب فيها وسائل إعلام الاحتلال دوراً مركزياً كما بينت وقائع كثيرة، تخصّ نوع المواد الإعلامية التي تبثها أكثر من عشرين محطة إذاعية وتلفزيونية يقف الاحتلال خلف معظمها في النجف وكربلاء، والتي احتجّ عليها مراجع الشيعة؛ من شأنها جميعاً أن تنشئ بيئة شديدة التوتر والتفجر. إن مجتمعاً تقليديّاً، كالمجتمع العراقي، عاش تاريخياً وبعمق وجداني حار، فكرة أن الدولة هي جهاز رقابة صارم، يمنع أو يعيق أو يحول دون تفجر التوترات الاجتماعية، ونادراً ما هدأت ثوراته العشائرية واضطراباته السياسية منذ نحو نصف قرن، قد يجد نفسه في المدى المنظور، وفي خضمّ التداعيات الأمنية والسياسيّة، مُضطرّاً الى التعايش مع الحقيقة المُرّة التالية:

إن الدولة القديمة التي كانت تقبض بيد من حديد على تناقضات المجتمع، وتمنع الصدام بين تعبيراته الثقافية والاجتماعية، قد انتهت و تلاشت، ومعها تلاشت القوة

الراعية للتناقضات الداخلية. وأكثر من ذلك، إن العقد الاجتماعي القديم الذي قام على أساسه المجتمع قد انتهى هو الآخر. ذلك ما يُفسر السبب الحقيقي لإحساس العراقيين جماعياً بانهم عادوا القهقرى فجأة الى ما قبل العام ١٩٢١. لقد أحدث الاحتلال، عملياً، فجوة إدارية (بيروقراطية) ووجدانية وسياسيّة هائلة، أخذت تفصل شيئاً فشيئاً لا بين المجتمع والإدارة المُنصبّة من قوات الاحتلال (مجلس الحكم المؤقت وحكومته ذات التركيبة العرقية والطائفية المُلفقة)، والتي تمّ تقديمها كبديل رمزي عن الدولة القديمة وحسب؛ وانما كذلك بين مكوّنات المجتمع نفسه. وفي هذا الإطار يُلاحظ ان عمليات الإقصاء السياسي و التصفية الجسدية التي طاولت أفراداً من النخبة في قطاعات الصحة والخدمات البلدية والجامعات ونقابات الأطباء والمحامين وفي سلك القضاء أيضاً، وحيث جرت عمليات قتل واسعة النطاق في بغداد والبصرة والعديد من المدن، هدفت من جهة أولى:

الى نشر الفوضى وحرمان البلاد جزئياً، من الكادرات التي امتلكت وراكمت خبرات عملية ممتازة. بالطبع؛ فإن هذه الخبرات نُظرَ إليها باستمرار من المنظور البيروقراطي، ومن زاوية العلاقة بين الدولة المركزية و المواطنين المستفيدين من الخدمات الحكومية؛ على أنها خبرات وطنية ولا تخصّ الحزب الحاكم؛ بينما وجد المجتمع نفسه ودون مقدّمات أو مبررات، محروماً منها بدعاوى وذرائع سياسية. ويبدو أن واحدة من المشكلات التي لم تُسلط عليها الأضواء بعد، تتصل بدرجة الثقة التي يوليها المجتمع للنخب العائدة مع الاحتلال. وحسب التعبير الرائج اليوم في المجتمع العراقي؛ فإن الذين يجري إبعادهم أو تهديدهم بخطر القتل والتسريح وإنهاء الخدمات والعزل الإداري والطرد السياسي هم « مَنْ عاشوا معنا ويعرفون معاناتنا. وإن الذين يحلوّن محلهم لا يعرفون أيّ شيء حقيقي عن البلاد».

ومن جهة ثانية: أدّى ذلك الى إحلال بدائل تمّ جلبها من الخارج من خلال إبرام سلسلة طويلة ومعقدّة من عقود العمل المُلتبسة والمثيرة للجدل، والتي يتحوّل فيها المتعاقد مع قوات الاحتلال الى مترجم ومستشار ومُرشد (مخبر)، مهمته الوحيدة والحقيقية هي تسهيل اتخاذ القرارات من جانب سلطات الاحتلال. نجم عن هذا التبدّل في طبيعة الوسائط الإدارية مع المجتمع وبسرعة، الى شيوع نظرات التشكيك والتردد من قبل أغلبية المواطنين العراقيين، إزاء قبول أو مساندة الدور المُناط بالنخبة العراقية العائدة. هذه النخبة التي عاشت وترعرعت سياسياً في حاضنة الوهم بأن انتصار «الخارج» على الديكتاتورية (الداخلية) هو السبيل الوحيد لولادة الديمقراطية في العراق، حلّت كلياً أو جزئياً محل الإدارة السابقة؛ وهي بالكاد تعرف أيّ شيء حقيقي عن طبيعة المشكلات العويصة في المجتمع. كما أنها تصطدم بنظرات التشكيك

بحقيقة دورها ودرجة نزاهتها وإخلاصها. ويبدو أن لهذه النظرات الحذرة والمُرتابة أساساً متيناً ومبررات مقبولة؛ إذ سرعان ما عمّت مظاهر وحالات فساد مالي في كل الوزارات والمؤسسات التي شكلها الاحتلال؛ بل وصل الأمر حداً اضطرّت معه إدارة الاحتلال الى تشكيل لجنة النزاهة والفساد، لمتابعة عمليات نهب الأموال والمساعدات والمُمتلكات، والتي لعبت فيها الإدارة الجديدة دوراً بات من المتعذر السكوت عنه. على هذا النحو تشابكت عمليات نهب الدولة، مع عمليات نهب للمجتمع نفسه؛ وهذه بدورها تشابكت مع تصاعد ميول ونزعات عنيفة واستئصالية، شبيهة بعمليات التطهير العرقيّ.

إن حادث الصدام بين الطلبة في جامعة بغداد ووزارة التعليم العالي (مطلع أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣) يُدّلل على المنحى الخطير والتفجيريّ في سلوك النخبة العراقية القادمة مع قوات الاحتلال؛ فقد أصدر الوزير الجديد، وبتشجيع خفيّ من الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر، سلسلة من القرارات والأوامر الإدارية الجائرة، من بينها مثلاً قرار بعزل عميد الجامعة من منصبه، على الرغم من وجود إجماع طلابي غير مسبوق، مكّنه من تحقيق فوز ساحق في الانتخابات لمنصب عميد الجامعة.كما يُدّلل عليه أيضاً سلوك قوات الاحتلال نفسها التي استولت بالقوة على كل مباني المجالس البلدية المنتخبة في مدينة الصدر والفلوجة وديالى وبعقوبة والبصرة والناصرية، وطرد الأعضاء المنتخبين وإهانتهم وسجن بعضهم، تمهيداً لتنصيب إدارات مرتبطة، أو باتت مرتبطة عضوياً بالاحتلال. إن الاستنتاج التقليدي الذي يمكن استخلاصه من هذه الوقائع هو التالي:

إن الاحتلال بدأ عملياً، لا بتخطي عتبة وسقف وعوده الزائفة بالديمقراطية، أو حتى التنصّل منها ميدانياً وحسب، بل بإنشاء نواة لطبقة جديدة من المتعاونين مع الاحتلال، هي ـ في خاتمة المطاف ـ خليط من الانتهازيين القدامى والعقائديين الذين سارعوا الى تبديل ولائهم، ومن الايديولوجيين الجدد؛ هؤلاء الذين بات بوسع المرء رؤيتهم يومياً في الفضائيات العربية، وهم يحوّلون فكرة الديمقراطية الى نوع من الايديولوجيا الاستبدادية، ما أشبهها ـ ولكن بالمقلوب ـ بايديولوجية خصومهم المُطاح بهم. وإذا ما أضفنا الى هذا كله المخاطر المتوقعة عن عمليات تسريع الخصخصة وبيع القطاع العام، وتعريض البلاد الى أكبر عملية نهب علني في التاريخ، والتي بدأت قوات الاحتلال بالإعداد لها بمشاركة ومباركة مجلس الحكم المؤقت؛ فإن احتمالات الانفجار الاجتماعي ستبدو أكبر من التوقعات الراهنة.

على الطرف الآخر من المشهد؛ نجمَ عن الاحتلال وبشكل مباشر نمط جديد

من الاختلالات البنيوية في المجتمع العراقي. فللمرة الأولى وابتداءً من التاسع من نيسان/ ابريل ٢٠٠٣ مع سقوط بغداد، استفاق المجتمع العراقي على حقيقة مُفزعة هي أن الاحتلال ليس محض عملية استيلاء على الأرض والثروات والمقدّرات، تقوم به قوة غاشمة قادمة من الخارج؛ وانما هو أيضاً عملية متراكبة الأبعاد والأهداف، تؤدي الى اختلال بنيويّ في التوازنات والتوافقات السابقة داخل المجتمع. هذا التبدّل المُتسارع والذي طاول كل ركن وزاوية من البلاد، وجد تعبيره السياسي في صعود موجة جماهيرية جديدة هائلة، راحت تقدّم نفسها للمجتمع بأسره كممُتلكة لعقيدة خلاصيّة مُجرّبة: الإسلام في قراءته الشيعيّة.

يثير هذا الاصطفاف الاجتماعي وربما المذهبي، المفاجىء وبكل قوة زخمه في الشارع، مشاعر الخوف والقلق التقليدية عند قطاعات واسعة من أبناء المذاهب والطوائف الأخرى، الإسلامية والمسيحية، وحتى عند الجماعات و الأقليات الدينية الصغيرة (والمجهرية) التي لم تكن تعبأ في السابق، بأيّ مشاعر من هذا النوع مع وجود السلطة المركزية. وممّا يضاعف من مشاعر القلق هذه، أن الجماهيريّة الجديدة الصاعدة التي حلّ فيها الإسلام محل القومية العربية، هي جماهيريّة مُمزقة من حيث تنوع وربما تناقض مرجعياتها السياسية والدينية؛ ومن حيث مستوى ودرجة التنافسات المحمومة بين قادتها. أيّ انها جماهيريّة، على غرار صورة البلاد، تفتقد الى السلطة المركزية، إذ تتوزعها ولاءات شخصية ومذهبية وسياسية ومصالح، يصعب والى حدّ بعيد التوفيق في ما بينهما في المدى المنظور.

هناك - على سبيل المثال - تنافر قويّ وحقيقي لا ينبغي التقليل من قيمته، بين المرجعية الدينية التقليدية في النجف ورجال حوزتها الأقوياء من جهة، وبين الأحزاب الشيعية التاريخيّة كالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة، من جهة أخرى. ومن غير شكّ؛ فإن تحفظات المرجع الشيعي الأعلى آية الله السيستاني، والتي ظل يعبرّ عنها ويُلحّ عليها في كل مناسبة، وخصوصاً إزاء مشاركة الأحزاب الشيعية في مجلس الحكم، تستمدّ قيمتها الحقيقية من كونها التعبير الأكثر بلاغة عن قوة هذه التنافرات. إن جذور هذا التنافر يجب أن يُرى إليه من زوايا مختلفة، بعضها له صلة وثيقة بالثقافة الراسبة والتاريخ المحلي، وبعضها الآخر له صلة عضوية بالتنافس التقليدي بين الحوزة والحزب الديني. ولذلك ومن أجل فهم أعمق للمشكلات والموضوعات المثارة فسأرسم - هنا - إطاراً تاريخياً مُكثفاً وعمومياً.

تاريخياً؛ لم تكن الحوزة العلمية في النجف، لتطيق فكرة وجود مرجعية موازية أو منافسة لها، أو حتى شريكة في صنع قرارها السياسي. ولطالما وجدت الحوزة

نفسها، وعلى الرغم من قلة أو ضعف اهتمامها المباشر بالشأن السياسي، مُرغمة على التدخل للحدّ من نفوذ الأحزاب والجماعات الدينية الناشطة في الحقل السياسي، أو على الأقل إرغامها على التناغم مع استراتيجيّات الحوزة. إن هذا وحده قد يفسرّ لنا وعلى نحو جزئي بكل تأكيد، السبب الحقيقي لقيام الحوزة العلمية في النجف، بتقديم مساعدات وتسهيلات لتأسيس حزب الدعوة الإسلامية في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي. وهي رعت عملية انطلاقه وسمحت له بالتعبير العلني عن وجوده أثناء جولة المرجع الأكبر للشيعة آنذاك سماحة آية الله السيد محسن الحكيم على المناطق الشيعية والمراقد المقدّسة بعد أقل من عام على سقوط حكم قاسم عام ١٩٦٣، واندحار و تلاشي الموجة الجماهيريّة الشيوعية.

لقد سمحت الحوزة في النجف لحزب الدعوة المُؤسس برعايتها وتحت أنظارها، آنذاك، بأن يلعب - من جانبه - دوراً علنياً في الإعداد الجماهيري للزيارة، في إشارة صريحة الى الدور الذي ترغب به النجف في هذا الوقت، أيّ وجود واجهة سياسية تعبرّ عن التطلعات السياسية للطائفة الشيعيّة. وعندما انطلق موكب السيّد الحكيم من النجف فكربلاء، متجهاً صوب مرقد الإمام موسى الكاظم في بغداد، ثم متجهاً الى سامراء السنيّة حيث مرقد الإمام حسن العسكري، أحد أئمة الشيعة، كان أنصار حزب الدعوة يقومون بحشد الجماهير على جانبي الطريق وُيعدّون الولائم الكبرى. في الواقع وجدت الحوزة العلمية في النجف مع سقوط حكم قاسم، وانهيار الجماهيريّة الأولى التي ولدت في العراق الجمهوري ١٩٥٨؛ وهي جماهيريّة ضمت أكثر من مليون مؤيد ونصير للحزب الشيوعي في بلد تعداد سكانه، آنذاك، لا يزيد عن سبعة ملايين نسمة، وانتهت مع انقلاب عارف الأول شريك البعث عام ١٩٦٣؛ إنها أمام فرصة تاريخيّة نادرة لإعطاء إشارة الانطلاق لحزبها العلني، لكي يبادر الى إحلال جماهيريّتها الإسلامية - الشيعيّة، محل الجماهيريّة الشيوعية المهزومة. كان التنافس ينحصر، حينئذٍ، داخل البيئة الشيعية، حيث انجذبت أعداد هائلة من أبناء الشيعة لأفكار الشيوعية واليسار.

اليوم يبدو الأمر أكثر تعقيداً مما كان عليه الحال في الماضي. فالحزب الشيعي الذي رعت الحوزة ولادته لينافس الشيوعية والقومية - العروبية، صار أحزاباً؛ وولاؤه السياسي بات مجموعة ولاءات تتوزّع وتفيض خارج حدود العراق. بل أن بعض هذه الأحزاب كالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية - مثلاً- هو في عاطفته السياسية أقرب الى قم الإيرانية منه الى النجف العراقية. ثمة، في هذا النطاق من التنافرات بين الحوزة والحزب، مشكلة قديمة متراكمة تاريخيّاً وثقافياً، تتجلى في التنافس الفولكلوري بين إيران والعراق على المركز الروحي للشيعة في العالم. ويبدو

من وقائع التاريخ القريب أن إيران وجدت نفسها، مرات عديدة، وهي تستخدم نفوذها داخل الجالية الفارسيّة في العراق، وتحديداً في النجف وكربلاء، من أجل أهداف تخصها وتخصّ مصالحها. ففي أعوام ١٩١٧ - ١٩٢١ اتجهت إيران بكل قوتها نحو الجالية الفارسية في العراق، لبلورة تيار يتعامل مع الاحتلال البريطاني خدمة لمصالحها المباشرة. تماماً كما هو الحال اليوم حين تشجع طهران من طرف خفيّ قوى في المجتمع الشيعي، على تطوير اتصالاتها مع الاحتلال لتثبيت الحق المُلتبس لما يُدعى بالأغلبية وحق الشيعة التاريخي في الحكم. يكفي أن نقول - مثلاً - ان اشتراك المجلس الأعلى وحزب الدعوة في مجلس الحكم، كان تعبيراً عن إرادة إيرانية بأكثر ما كان تعبيراً عن إرادة الشيعة أو الحوزة في النجف. وهذا تماماً ما حدث إبّان الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٧.

آنذاك، وفي ظل الاحتلال البريطاني، صعد الى واجهة الأحداث فريق من علماء النجف وبدأ بالتبلور كقوة ضغط ابتداء من العام ١٩١٩، وعُرف باسم «المجتهدين». بيد أن هذا التيار، وبدلاً من مواجهة الاحتلال ونتائجه، سارع الى تفجير نزاع مع أهل السنّة حول مسألة تكوين دولة شيعيّة. ولكن مع هزيمة ثورة ١٩٢٠ اندحر هذا التيار وتلقى المجتهدون ضربة مؤلمة لأفكارهم. اليوم يتكررّ التاريخ؛ ومن دون أن تفقد وقائعه ومجرياته ما يلزمها من مسحة ساخرة. فالحوزة العلمية في النجف أضحت في قلب تنازع شيعي - شيعي حول حزمة من الموضوعات، ليس أقلها شأناً مسألة الدستور والموقف الفقهي من التعامل مع الاحتلال والجدل حول اشتراك الشيعة في مجلس الحكم. علماً بأن غالبية الشيعة والحوزة في النجف بالطبع، تعبر عن امتعاضها من اشتراك الأحزاب الشيعية في مجلس الحكم. وأريد هنا، ومنعاً لأيّ التباس، أن أؤكد على أنني أتحدث عن فريق بعينه داخل الحوزة وخارجها، ولا أقصد الطائفة بأيّ حال من الأحوال.

برأينا أن الحوزة العلمية في النجف بقيادة السيستاني، تصرفت حتى الآن بتعقل ورصانة وذكاء وحكمة، تفتقد إليها الأحزاب الشيعيّة ويا للأسف، وذلك حين تمسكت في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ وبعد شهرين فقط من الاحتلال، بمطلب صياغة الدستور عبر جمعية تأسيسية مُنتخبة، وليس من خلال لجنة من مجلس الحكم، كما أراد حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية. ثم بمطلب الانتخابات العامة والحرّة، كما عبّرت عن ذلك تظاهرات كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤. لقد أتاحت هذه الاستراتيجية البارعة، التي انتهجتها النجف في وقت مُبكرّ من الاحتلال، إمكانات أكبر لزجّ المجتمع العراقي في نقاش حيويّ حول الموضوعات الحقيقية التي فجّرها الاحتلال؛ ولذلك يمكن القول إن النجف أثارت أهمّ نقاش فكري، حتى الآن،

داخل المجتمع العراقي منذ ما يزيد عن خمسة وثلاثين عاماً.

ولكن؛ وكما حدث في العام ١٩٠٦ عندما تخاذلت النخب الثقافية والدينية والسياسية، عن تطوير دعوات النجف، القائلة بضرورة تمسك العراقيين بمطلب الدستور؛ وذلك تحت تأثير الثورة المشروطيّة؛ فإن النخب العراقية تكاد تكرر اليوم الموقف ذاته، مع تجاهلها أو لا مُبالاتها بدعوات سماحة السيستاني القائلة بأن المعركة الكبرى ضد الاحتلال تبدأ بموضوعة الدستور. إن المغزى الحقيقي لتكرار نداءات السيستاني ودعوته العراقيين الى التمسك بمطلب صياغة الدستور، يكمن هنا:

إن المدخل الحقيقي لمقاومة الاحتلال الأمريكي سلميّاً، كما تُلحّ على ذلك قوى نافذة داخل الطائفة الشيعيّة، هو تطوير النضال الوطني من أجل ترك مسألة صياغة الدستور العراقي كليّاً في يد المجتمع، وذلك عبر الدعوة الى انتخاب مجلس أو جمعية تأسيسيّة تتولى صياغة الدستور وتنظيم انتخابات عامة، تمهيداً لإعادة تعريف أدوار القوى الاجتماعية. وفي هذا الإطار ينبغي التذكير بأن فكرة المقاومة السلمية للاحتلال ليست اختراعاً شيعياً، وليست تعبيراً عن تنصل قوى اجتماعية بعينها من دورها المطلوب؛ بل هي تعبير عن تقاليد فكرية وفقهية قديمة، ظهرت وتبلورت إبّان الاحتلال البريطاني للعراق، وأساسها هو: أن النجف كمركز روحي للشيعة، لا ينبغي لها الانصراف عن أمور الدين إلى الخوض في الشأن العام (السياسة)؛ ولكنها، في المقابل، يجب أن تتدخل وتشارك بقوة، عندما يصبح الشأن العام هذا، أكثر مساساً بمستقبل البلاد وبدور الطائفة ووجودها ودورها. وبالتالي؛ فإن مسألة النضال من أجل الدستور كانت تجسيداً لرغبة النجف في صياغة عقد اجتماعي، يتيح للطائفة وضعاً قانونياً أكثر متانة في مواجهة عنف الدولة؛ بأكثر ممّا كانت تعبيراً عن الاستعداد لملاقاة الحداثة.

ولذلك يتوجب التأمل في الحقيقة التالية:

لقد تخاذلت النخب الدينية والفكرية والاجتماعية العراقية عام ١٩٠٦ عن التمسك بمطلب الدستور الذي نادت به النجف، عندما لاحت بوادر نضال حقيقي تحت تأثير الثورة المشروطية في إيران، وبذلك ضاعت أكبر فرصة تاريخية أمام المجتمع العراقي، لكتابة عقد اجتماعي قائم على أسس عصرية، ونحن نتحدث هنا عن تأثيرات الثورة المشروطية التي عمّت المنطقة كلها. و لكن؛ وكما تخاذلت النخب الفكرية والسياسية والدينية في الماضي، فقد تخاذلت النخب ذاتها مرة أخرى، وبعد نحو ستة عشر عاماً، أيّ نحو العام عام ١٩٢٢، عن تلبية نداء الحوزة في النجف بضرورة تمسك العراقيين بمطلب صياغة الدستور العراقي، وبالتالي حرمان

البريطانيين من كتابته. في ذلك الوقت استغل البريطانيون بخبث، فشل ثورة ١٩٢٠ وتراخي الروح الوطنية عند العراقيين، وتفاقم الخلافات والتنازعات وفساد الطبقة السياسية، ليقوموا بتمرير دستور مُهلهل، سخر منه شاعر العراق معروف الرصافي بقولته الشهيرة:

علم ودستور ومجلس أمة   كل عن المعنى الصحيح مُحرّف

اليوم يبدو الوضع مُشابهاً - على نحو ما - لما كان عليه الحال في العام ١٩٠٦ في نهايات العصر المملوكي، ولِما كان عليه الحال في ١٩٢٢ مع سلطات الاحتلال البريطاني. في الحالتين ذهبت دعوة النجف الى ثورة دستورية سلمية أدراج الرياح، ولم تُصغ النخب الفكرية والدينية والسياسية الى النداء الحار الصادر عن قادة الحوزة، وبالكاد سُمعت مجادلات هنا وهناك بشأن الدستور. بيد أن الوضع الفريد الذي يجد المجتمع العراقي نفسه في خضمّه، تحت الاحتلال الأمريكي، حيث تمّ محو الدولة كلياً، وجرت عملية إعادة المجتمع الى طور ما قبل مجتمعي، وذلك مع تفجر الهوّيات المذهبية والعرقية والثقافية؛ هو الذي سيفرض وبإلحاح لا سابق له، وعلى سائر القوى والأفراد والجماعات، الإصغاء الى دعوات النجف بلسان السيستاني، وتطوير مبادرات سياسية خلاقة لا داخل الوسط الشيعي فحسب، بل داخل المجتمع بأسره من أجل خوض معركة صياغة الدستور وتنظيم الانتخابات العامة.

إن المشكلات التي ترتطم بها استراتيجية المرجعية الدينية في النجف، هي مشكلات ذات طبيعة متراكبة؛ فهي، إذا ما تطلعت من حولها، ستجد أن الشيعة باتوا موزعين بين قوى جذب جديدة بزغت من قلب الطائفة، بما يجعل الحوزة العلمية في النجف تبدو، كما لو أنها تقف وسط موجتين هائلتين: مليشيات مُسلحة تنتشر في البلاد، ليست ولم تكن تحت سيطرتها؛ بل تحت سيطرة المجلس الأعلى والدعوة الإسلامية؛ و تيار سياسي شعبي يسيطر على الشارع بقيادة مقتدى الصدر. بهذا المعنى؛ فإن كل ما باتت حوزة النجف تملكه في ظل هذه الاصطفافات إنمّا هو: القرار الفقهي (وليس السياسي والعسكري). ومع ذلك، فمن المرجّح أن قيادة آية الله السيستاني سوف تسعى عاجلاً، الى الإمساك بخيوط اللعبة السياسية داخل الطائفة، التي لم تعد الآن سبيكة واحدة ومتماسكة، مع تنوع التيارات وقوى الجذب السياسي فيها ومن حولها. وإذا ما أحسنّا قراءة مشهد الصدام بَين تيار مقتدى الصدر والحوزة في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، حيث رُوّعت مدينة كربلاء بمشاهد قتل ومطاردات؛ فإن هذا الصدام كان تجسيداً لتنازع من طبيعة ثقافية بين تيارين:

تيار راديكالي يقوده المرجع الديني الشاب، والذي يتمتع برصيد كبير في أحزمة

الفقر الشيعية في بغداد والبصرة والناصرية والكوت والنجف نفسها، ويدعو الى تثوير الحوزة وتصعيد دورها، أو إعادة تركيبه كقوة حاسمة، تلعبُ دوراً مماثلاً لما يُعرف بلاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية؛ و تيار تقليدي ظل متشبثاً باستراتيجيّة شديدة الاعتدال والواقعية، تقوم في ما تقوم، على الحفاظ ما أمكن ذلك، على الدور التاريخي للنجف كقوة روحية قليلة الاهتمام بالشأن السياسي. هذا الدور في الواقع، والذي يُسلط عليه النقد من جانب الراديكاليين الشباب، هو استطراد لأدوار سابقة حافظت عليها الحوزة. فهي ـ مثلاً ـ لم تؤيد، قط، ثورة ١٩٢٠ عندما اندلعت أولى الاشتباكات مع البريطانيين في البصرة؛ إلا تحت ضغط علماء الكاظمية في بغداد الذين بادروا الى إصدار فتوى الجهاد حين طال تردد النجف وأصبحت الثورة مهددّة بالفشل. آنذاك لعب علماء الكاظمية (ومنهم الشيخ الجزائري والشيخ الأصفهاني) دوراً مماثلاً للدور الذي يلعبه مقتدى الصدر هذه الأيام، بينما يلعب السيستاني، تقريباً، الدور ذاته الذي لعبه آية الله العظمى محمد تقي الشيرازي الذي فجر أكبر مفاجأة في وجه الاحتلال البريطاني حين طيّر برقيته الشهيرة من كربلاء، داعياً الى تنصيب ملك عربي على العراق؛ كردّ على سياسة الاحتلال بتنصيب حكومة عميلة. في النهاية تمكنت النجف من حسم التجاذبات داخل الطائفة، ونجحت في إضعاف النفوذ الإيراني وفي الحدّ من تدخلات طهران على هذا الصعيد. إن برقية كربلاء التي طيّرها الشيرازي، وأشعلت التظاهرات الصاخبة في العراق كله، لتبدو أكثر شبهاً بنداء السيستاني لتنظيم الانتخابات؛ بل إن وظيفتهما الحقيقية لتبدو واحدة في الحالتين: إعادة ترتيب البيت من الداخل وتجميع خيوط اللعبة في يد الحوزة.

كان رجال الحوزة ينظرون باستمرار الى دور النجف الروحي، بأكثر ممّا ينظرون الى دورها السياسي؛ وهذه النظرة لها أساس تاريخي هي الأخرى. ففي العام ١٩١٩ جاءت المبادرة السياسية الراديكالية من كربلاء وليس من النجف، عندما أصدر آية الله العظمى الشيرازي بيانه الناري الداعي الى تنصيب ملك عربي على العراق، رافضاً أيّ تسوية مع الانكليز. في ذلك الوقت كانت النجف تعيش فعلياً تحت تأثير وضغط تيار المجتهدين؛ وكانوا ويا للمُصادفة خليطاً من العرب الفرس والهنود (كان هناك، مثلاً، ثلاثة من كبار المجتهدين من أصول هندية خالصة هم محمود الهندي ومحمد مهدي الكشميري وهاشم الهندي النجفي وبعضهم كان لا يزال يحتفظ بالجنسية البريطانية). في ذلك الوقت شهدت النجف وكربلاء ظاهرة مثيرة، إذ قام سادن الروضة العلوية السيد هادي الرفيعي بجمع تواقيع ٢١ شخصية من وجهاء المدينة موجهة الى الحاكم البريطاني، تطالب بالحكم البريطاني المباشر للعراق كحل أفضل للشيعة من العيش تحت الإدارة السنيّة حسب نصّ الوثيقة.

هذا التناقض الذي يبدو شكلياً أو ظاهرياً، بين أدوار المدن المقدّسة ورجالاتها حول القضايا المصيرية، يجب أن يُرى إليه بكثير من الاحتراس والحذر وعدم التسرّع في الاستنتاجات وإصدار الأحكام. إن هذه الاستعدادات التاريخيّة مُصممّة لأجل معاينة نمط الموضوعات والمشكلات المطروحة اليوم مع وقوع البلاد في القبضة الأمريكية.

اليوم تحلّ داخل الخريطة السياسية للعراق الجديد، ومحل القوى التقليدية والقديمة التي عاشت في كنف حزب البعث وبرعايته؛ قوى جديدة شديدة التنوع؛ تبزغ من قلب التناقضات والتعارضات المذهبية والثقافية. بيد أن ما هو أكثر أهمية من وجود هذا العدد الهائل من الأحزاب والقوى ـ والكثير منها لا يتمتع سوى بوجود شكليّ عديم القيمة بالفعل ـ إنما يتمثل في صعود موجة جماهيرية هائلة تتوزّع على أربع مجموعات شيعية بارزة هي:

أولاً: تيار الحوزة العلمية في النجف، والذي يقف في الوسط من دون ميليشيات مُسلحة، ومن دون سيطرة سياسيّة على الشارع. و لكن قوته، في المقابل، مُستمّدة من الطاعة التقليدية للمرجعية. هذا التيار مؤلف من كتلات سكانية كبيرة، قليلة الاهتمام بالشأن العام (عشائر. طلاب مدارس دينية. رجال دين، تجار، حرفيون. موظفون).

ثانياً: تيار مقتدى الصدر الذي شرع في تأسيس مليشيا قوية ومُتدربّة أُطلق عليها اسم «جيش المهدي»، وتمكن من تنظيم نفسه كقوة شارع لا مُنازع لها.بوجه العموم يمكن القول إن تيار الصدر الابن هو تيار الجماعات الشبابية المهمّشة والمحرومة في المدن.

ثالثاً: تيار المجلس الإسلامي الأعلى للثورة العراقية بقيادة عبد العزيز الحكيم الذي ورث عن شقيقه محمد باقر الحكيم زعامة المجلس وفيلق بدر المؤلف من نحو عشرة الآف مقاتل مُحترف. هذا التيار مؤلف في غالبيته القيادية والمُمسكة بالقرار، من الأكراد، والجماعات المنفية التي عاشت في إيران؛ وهو يرتبط مع إيران بوشائج ثقافية وعاطفية، ويستمّد نفوذه من ثقافة شعبية ترعرعت في أجواء الانبهار والإعجاب بالنموذج الإيراني.

رابعاً: تيار حزب الدعوة، وهو الحزب التاريخي للشيعة الذي بات بفعل التنافسات والتكتيكات الانتهازية لقادته، أكثر ضعفاً من الناحية السياسية والتنظيمية مقارنة بالأحزاب الأخرى. كان امتيازه السياسي في الماضي، وقوة إغرائه، يتأسّسان على وجود طابع «عراقي» خالص يطبع حركته وسلوكه. ولكنه وبعد سلسلة من

الانقسامات والالتباسات في مواقفه، وظهور درجة ما من الولاء لإيران في صفوف قادته، وهذه أدّت الى خروج جماعة «كوادر الدعوة» وسواها؛ أصبح أقل قدرة على إدارة معركة النفوذ داخل الطائفة.

هذه الموجة الجماهيريّة الكبرى، المُسلحة التي تتشكل في إطارها أحزاب الطائفة، تحمل في أحشائها بذور توترات مُتشظية أو قابلة بطبيعتها للتشظي. إن واحدة من المخاطر التي قد تفجّرها هذه الموجة مُبكراً، تتمثل في انتقالها السريع والمباغت من قوة مدنية عزلاء، الى قوة مُسلحة، كما تتمثل في تعاظم الميول عند أعضاء هذه المليشيات وتحت إغراء السلاح، لحسم التناقضات الداخلية بالقوة. ومّما يفاقم من حدّة هذه المخاطر، الناجمة في الأساس لا عن انتقال المجتمع العراقي من مجتمع أعزل الى مجتمع مُسلح وحسب، وانما من نشوء نوع من ثقافة سلاح، تغذت في الماضي طويلاً من تصوّرات سياسية خاطئة وسطحية؛ هو أن الميليشيات الشيعيّة تجد نفسها في وضع مُحيّر ومُشوش. فلا هي قادرة على لعب دور سياسي سلمي وحقيقي، يطوّر مبادرة النجف القائلة بأن المعركة من أجل الدستور هي المدخل للاستقلال - وذلك بسبب قوة التعارضات والتباينات بين قوى المجتمع الشيعي المسلح - ولا هي قادرة كذلك، على الانتقال الفوري الى الثورة المسلحة ضد الاحتلال وحسم التناقض معه، وذلك بسبب ثقل القيود الفقهية والسياسية التي تفرضها المراجع الدينية حتى الآن.

هذا التناقض الكامن في أحشاء المجتمع المسلح هو مصدر الخطر. وثمة في هذا الإطار عامل تفجيريّ لا يتعينّ إهماله هو عامل الضغوط الخارجية. وأريد - هنا- أن أشير صراحة الى الدور الإيراني المتزايد في الحياة السياسية والمجتمعية في العراق المحتل. لقد أصبحت إيران أهمّ لاعب سياسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بفضل صلاتها الوثيقة بالحزبين الرئيسيين: الدعوة والمجلس الأعلى. ولذلك فمن المرجّح أن تؤدي التكتيكات الانتهازية الإيرانية المُشبعة بروح التملق للاحتلال الأمريكي الى تزايد اتساع رقعة التباينات مع تيار الصدر والمرجعية العلمية في النجف على حدّ سواء. وليس سرّاً أن اشتراك المجلس الأعلى وحزب الدعوة، في مجلس الحكم المؤقت، جاء مخالفاً لإرادة ورغبة النجف. وعلى العكس من ذلك، جاء تلبية لمطلب إيران المُلحّ. وأكثر من هذا بات موضوع مشاركة الشيعة في مجلس الحكم موضوعاً صراعياً محتدماً فجّره تيار الصدر الذي لم يكفّ يوماً عن لوم ونقد وحتى التشنيع على المُعمّمين في مجلس الحكم ونعتهم بعملاء أمريكا. بهذا المعنى؛ فإن التوترات داخل المجتمع الشيعي المسلح سوف تترعرع داخل بيئة، يتراكب فيها العامل السياسي الخارجي مع العامل الثقافي الداخلي.

لقد سبق للعراقيين أن عاشوا من قبل تحت ظلال مخاوف مُماثلة، سرعان ما تفجّرت في صورة أحداث دامية نجمت عن موجات جماهيرية متعاقبة، عقائدية ـ ثورية وفوق ذلك مُسلحة. إن تجربة المجتمع العراقي المريرة، مع الحشود والموجات الجماهيريّة المتعاقبة منذ عام ١٩٥٨ وحتى سقوط بغداد عام ٢٠٠٣، تدّلل على أن الجماهير تلعب دوراً استبدادياً معادياً لفكرة الديمقراطية. وهنا يحسُن بنا أن نُقيم تمييزاً دقيقاً على غرار ما فعلت حنة ارنت، بين «الشعب» و«الجماهير». لقد غمرت البلاد في الفترة (١٩٥٨-١٩٦٢) موجة جماهيرية شيوعية مُسلحة وكبرى ـ ما يُعرف بميليشيا المقاومة الشعبية ـ روّعت المجتمع بانتهاكاتها الفظة والدموية في الموصل وكركوك وبغداد، بينما كانت أغانيها وأناشيدها تمجّد الديمقراطية والجمهورية والاستقلال. ثم وبعد نحو خمس سنوات فقط، أيّ في العام ١٩٦٣ عندما سقط قاسم وهُزمت الموجة الجماهيرية الشيوعية مع صعود البعث الى السلطة؛ غمرت البلاد موجة جماهيريّة قوميّة مُسلحة و كبرى ـ ما يُعرف بميليشيا الحرس القومي ـ روّعت المجتمع هي الأخرى بجرائمها غير القابلة للتصديق لشدّة وحشيتها. وبالطبع تلازمت موشحات الديمقراطية والوحدة والاستقلال مع أعمال القتل في الحالتين. وأخيراً في العام ١٩٦٨ عندما عاد البعث الى السلطة مرة أخرى جالباً معه موجة جديدة من الجماهير المُسلحة.

هذه التجارب المريرة المتعاقبة تُختتم اليوم بطوفان جماهيريّ مسلح ومتوتر ومشحون بعوامل التفجير الداخلية والخارجية.

إن واحدة من أكثر المهام العاجلة إلحاحاً، أمام النخب العراقية الفكرية والسياسية والدينية، هي تطويق ومقاومة كل الدعوات المسمومة والمَرضية، التي تصدر من هنا وهناك والداعية الى الانتقام. ذلك أن فكرة الاستئصال أو ما يُدعى عند جماعة الحكيم وحزب الدعوة باجتثاث جذور البعث، وهي في الأصل أيديولوجيا رامسفيلدية، لن تفضي إلا الى المزيد من الفوضى والخراب وتمزيق البلاد. إن الاحتلال الأمريكي ـ وبالتوازي معه الهيمنة الإيرانية الخفيّة ـ هما المهندسان الحقيقيان لفكرة تحويل الموجة الجماهيريّة الإسلامية في العراق الى أداة استئصالية ضد المقاومة، بحجّة ارتباطها بما بات يُدعى أزلام النظام السابق والجماعات الإرهابية. أيّ توجيه مخزونها العنفي باتجاه المجتمع وليس ضد الاحتلال. وهذا ما يُغذي بواعث وظروف وعوامل الفرقة والاحتراب والتقاتل؛ فتحت ذريعة اجتثاث أزلام الحكم السابق و ما يُزعم أنها جماعات إرهابية قادمة من خارج الحدود، يجري تشجيع قوى داخل المجتمع الشيعي المسلح للتصادم مع فكرة العروبة.

يمكن للمرء في هذا النطاق، وهو يراقب التطورات بدقة، أن يتلمس بوضوح المنحى السياسي المدّمر الذي تتجه اليه تكتيكات المجلس الإسلامي الأعلى وتابعه فيلق بدر ـ ومعظم أفراده من الأكراد الفيلية الذين تشبعوا بالولاء لإيران ـ وذلك مع قيام الحزب بعمليات تصفية جسدية واسعة النطاق طاولت عائلات سنيّة بأكملها. إن صعود تيار مقتدى الصدر، الذي ولد وترعرع في أحزمة الفقر الشيعية، وفي أوساط المُهمشين والمحرومين داخل البلاد، وبالطبع فإن أيّاً من أعضائه لم يغادر العراق، مُفضلين مرارة العيش تحت القهر والظلم على الجنّة الإيرانية الموعودة؛ يمثل، بحق، جواباً شيعياً عراقياً خالصاً وبليغاً. فعلى العكس مما هو الحال بالنسبة الى المجلس الأعلى، الذي ولد وترعرع في إيران؛ يتصرف تيار الصدر الذي ظلت جماهيره تلوح بالعلم العراقي الرسمي، رافضة الى النهاية ومقاومة بقوة غير متوقعة، فكرة استبداله كما أراد المجلس الأعلى وبول بريمر وحزب الدعوة؛ باعتباره تياراً عراقياً وطنياً مُعبِّراً عن التراث الروحي والنضالي للشيعة في العراق. وهذا ما يفسرّ سرّ صموده ومقاومته ومُمانعته، إزاء الضغوط الإيرانية التي لم تتوقف يوماً منذ التاسع من نيسان/ أبريل.

في المدى المنظور يمكن للمُحلل أن يُلاحظ (ابتداء من حادثة كربلاء في العام الماضي حيث وقع الصدام بين رجال الحوزة وميليشيا الصدر، والذي أسفر عن مصرع بعض الجنود الأمريكيين عندما تدخلوا لاستغلال الحادث) ما يلي:

إن الموجة الجماهيريّة الجديدة قد تتعجل حسم تناقضاتها الداخلية، وأن حيرة وتشوش الرؤية في أوساط المليشيات الشيعية، قد يؤدي الى مأزق سياسي وفقهي. إن تاريخ العراق الحديث يُبينّ بوضوح، كيف أن الموجتين الجماهيريتين السابقتين، الشيوعية عام ١٩٥٨ والقومية ١٩٦٨-٢٠٠٣ قد تعجلتا هما أيضاً حسم التناقض مع قوى بعينها داخل المجتمع، وذلك مع إخفاق برنامجيهما في تحقيق مقاربة واقعية وفاعلة للمشكلات والموضوعات المطروحة، وبالطبع فور انتقالهما من طور القوة العزلاء، الى طور القوة المسلحة. وثمة شواهد لا حصر لها في هذا النطاق: حوادث الموصل وكركوك في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي حين استأصل الشيوعيون جماعات بعثية وقومية بما يشبه عملية تطهير عرقي. أو حوادث عام ١٩٩١ بين البعثيين والجماعات الشيعية وهي حوادث رهيبة تُعرف بانتفاضة شعبان.

إن المخاوف من تكرار وقائع التجربتين السابقتين، وتّحول الموجة الجماهيريّة الى قوة منتجة للاستبداد وليس للتحرير والديمقراطية، هي مخاوف مشروعة؛ وخصوصاً أن بوادر وملامح إخفاق التكتيكات المُتبعة حتى الآن، وفشل القيادات الدينية والسياسية في تلمس السبل والمهام الحقيقية للخروج من المأزق (وهو بالمناسبة مأزق

ساهمت فيه الأحزاب الشيعية وليس الطائفة الشيعية، وشجعت عليه إيران في السرّ والعلن. نعني خيار الاستقواء بالخارج للإطاحة بالحكم العراقي) قد بدأت تنعكس في صورة توترات عنيفة وحادة بين قوى داخل المجتمع الشيعي نفسه. ولكن من شبه المؤكد مع ذلك، ومن أجل التمييز بدقة أكبر بين القوى الفاعلة؛ يمكن القول إن تيار الصدر الابن، وتيار الحوزة العلمية في النجف، سيلعبان دور المادة الصمغية التي تعيد اللحمة للنسيج الاجتماعي المُمزق، لا داخل المجتمع الشيعي بل في المجتمع بأسره، شرط توافقهما على تحديد المهام العاجلة والحقيقية. وهذا أمر هام للغاية يتعيّن لفت الأنظار إليه كدور حقيقي ومحتمل.

إن تظاهرات كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ في البصرة والناصرية والكوت، والتي اندلعت بعد نداء السيستاني الداعي الى تنظيم انتخابات عامة، وإلى رفض صيغة اتفاق بريمر ـ الطالباني في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ تؤكد على ما يلي:

١ - إن هذه التظاهرات التي نادت بتنظيم انتخابات عامة، ونادت بجعلها مطلباً شعبياً، ليست مصمّمة في الجوهر من أجل تصعيد المواجهة مع الاحتلال؛ بل هي مصممة في الأصل، لحسم توزع الولاءات السياسية داخل الطائفة. لقد قررّت النجف حسم المعركة داخل الطائفة الشيعية، وذلك بأخذ زمام المبادرة وإعادة توحيد الطائفة حول مرجعية سياسية ومذهبية واحدة، وذلك من خلال تهميش أدوار الأحزاب الدينية والمليشيات، أو إرغامها على الاندراج في سياق دور النجف القيادي والمُتفرّد؛ وخصوصاً المجلس الأعلى بقيادة الحكيم وحزب الدعوة والجماعات الصغيرة الأخرى كجماعة تقي مدرسي والوكيل. وهذا ما حدث، بالفعل؛ فقد بينت التظاهرات إمكانية نجاح النجف في تهميش أدوار الأحزاب والتيارات السياسية الشيعية من حولها، وإعادة جذب الجمهور الشيعي نحو مركز فقهي وسياسي واحد. إن قراءة دقيقة لمغزى هذه المعركة المُبكرة والمُباغتة، والتي قادتها حوزة النجف تحت شعار تنظيم انتخابات عامة (وليس الدستور) سوف تكشف عن الهدف الحقيقي في استراتيجية النجف الجديدة. فهي تهدف وبالدرجة الأولى، لا الى الصدام مع الاحتلال وإدارة بريمر، بل الى حسم الصراع داخل الطائفة أولاً وقبل كل شيء. وهذا ما يعبّر عنه ببلاغة، التناقض في الشعارات التي طرحتها تظاهرات بغداد، بعد يومين من تظاهرات البصرة ومدن الجنوب والوسط.

لقد ردّ تيار مقتدى الصدر، بصورة غير مباشرة على دعوة السيستاني وتظاهرات الجنوب، بطرح شعار «لا للفدرالية» وليس «نعم للانتخابات» كما أرادت النجف. وفي هذا الجواب ما يكفي من الإشارات الى نوع التجاذب داخل الوسط الشيعي. إن

تظاهرات بغداد التي نظمها تيار الصدر تحت شعار ضد الفدرالية، تبدو من منظور التنازع داخل الطائفة الشيعية حول الأدوار، كما لو كانت جواباً مفاده: إن قرار الطائفة السياسي، بات ابتداءً من سقوط بغداد، موزّعاً بين قوتين: راديكالية وتقليدية لا قوة واحدة مهيمنة.

٢ - إن السيستاني يعلم جيداً أن الانتخابات ليست ممكنة، ولا مقبولة من أهل السنة، الذين يرون في تنظيمها تحت سقف الاحتلال، تجسيداً لإرادة تهميشهم وإضعافهم، كما أن أولويات أهل السنة هي جلاء قوات الاحتلال وليس تنظيم انتخابات عامة. هذا يعني أن أهل السنّة، على الأرجح، لن يشاركوا في الانتخابات إذا ما جرى تنظيمها استجابة لدعوة السيستاني. هذا التجاذب المتشابك، داخل الطائفة الشيعية وخارجها حيث الكتلة المذهبية الأخرى، وحيث الكتلة العرقية الكبرى (الأكراد) يعبّر بقوة عن نوع وطبيعة النتائج التدميرية التي أسفر عنها الاحتلال. فالانتخابات، إذا ما جرى تنظيمها؛ سوف ترضي طرفاً واحداً من أطراف الشيعة، بينما سترفضها أطراف أخرى؛ ترى أن حظوظها في الظروف الراهنة قد تكون متدنية على صعيد قطف مكاسب حقيقية. أما اللجوء الى خيار تعيين مجلس تشريعي جديد من قبل الاحتلال؛ فإنه سوف يتسبب بتوترات جديدة مع النجف، بينما على العكس قد يرضي جماعة الحكيم والدعوة.

٣ - لنلاحظ أن مبادرة النجف جاءت في ذروة السجال حول الفدرالية. لم تكن مسألة الانتخابات مطروحة، آنئذٍ، للنقاش، كما أن مسألة كتابة الدستور تراجعت الى الوراء مع إعلان بريمر عن تأجيل مسألة البتّ بها. ولذا تبدو استراتيجية النجف، المبنيّة على أساس ممارسة الضغط الجماهيري لتنظيم انتخابات عامة؛ لا مجرد تطور مفاجئ، وغير متوقع وحسب؛ بل كتطور تلقائي لسلسلة من التفاعلات داخل الطائفة حول الأدوار. وهذا ما يفسرّ لنا السبب الحقيقي لامتناع النجف، حتى الآن، عن تحديد موقف واضح من مسألة الفدرالية ومسارعتها بدلاً من إبداء رأي حول ذلك، الى إثارة موضوع الانتخابات العامة. في الواقع جاءت تظاهرات الجنوب الشيعي المنادية بالانتخابات، وتظاهرات بغداد المناوئة للفدرالية، في توقيت بالغ السوء بالنسبة الى الأكراد الذين قرأوا المشهد السياسي بطريقة مغلوطة كلياً حين تعجّلوا طرح مسألة الفدرالية من دون إدراك لنوع التجاذبات في الشارع العراقي.

لقد تشابكت مسألتا الانتخابات والفدرالية على نحو شديد التعقيد، بما ينبئ بنهاية مُبكرة للتحالف الشيعي ـ الكردي الهش؛ أي لتحالف الحكيم والدعوة مع حزبي البارزاني والطالباني، والذي دعم الحرب وساندها بقوة، وذلك تحت ضغط

شارع شيعي رافض للفدرالية يقوده الصدر الابن. إن واحدة من نتائج مبادرة تيار الصدر الابن، غير المباشرة، لقيادة أوسع إجماع شعبي عراقي رافض للفدرالية في هذا الوقت بالذات، هي تدمير وتحطيم أسس هذا التحالف. ومن شأن استمرار تصاعد الرفض الشيعي أو امتناع الطائفة عن تأييد مطلب الفدرالية، كما وعدت أحزابها في مؤتمرات لندن وصلاح الدين وبيروت وفيينا، أن يفك التحالف الهش والانتهازي، الذي رعته إيران لسنوات طويلة؛ بل وأن يثير نزاعاً من نوع ما بين الأكراد وإيران وعلى أسس مذهبية. وفي هذا السياق فمن المحتمل أن تضع التطورات المقبلة، كلاً من الشيعة العرب والأكراد (السنة) في قلب مواجهة ذات طابع مذهبي؛ يُعيد إنتاج الحساسيات الثقافية القديمة داخل إطار عرقي جديد. فضلاً عن تفاقم النزاع السني العربي ـ السني الكردي حول نفوذ الأكراد المسلح في المناطق السنية التقليدية، كالموصل وكركوك وتكريت.

إن التمسك بمطلب صياغة الدستور، الذي ميّز دعوات النجف وقيادة السيستاني منذ الأيام الأولى لسقوط بغداد، والطابع العراقي الوطني، الذي ميزّ نشاط وفعاليات تيار الصدر الابن، يشكلان مفتاح الأمل بقدرة المجتمع العراقي على تجاوز مخاطر التفتت والفتنة الطائفية. ومّما يُعظّم من هذا الأمل أن أهمّ تيارين عند أهل السنّة نعني جماعة «هيئة العلماء المسلمين» التي يقودها الشيخ حارث الضاري، وجماعة الفضلاء ـ التي يقودها الشيخ عبدالسلام الكبيسي، والأخيرون يضمّون الى صفوفهم علماء من الشيعة وهذا أمر مبهج بكل تأكيد ـ يحتفظون بصلات ووشائج قوية مع النجف، ومع السيستاني ومع مقتدى الصدر شخصياً. ومن غير شك؛ أن تيار الصدر الابن وهو الأقوى الآن داخل هذه الموجة الجماهيرية، برهن حتى الآن على فطنة سياسية نادرة؛ إذ نجح وعبر سلسلة من التكتيكات البارعة والذكية، في تهميش القوى المرتبطة تقليدياً بإيران، كالمجلس الأعلى وحزب الدعوة، فارضاً عليهما ما يشبه العزلة السياسية في مناطق بعينها داخل العراق (مثل مدينة الصدر التي يقطنها أكثر من مليوني مواطن يُدينون بولاء شبه مُطلق لأسرة الصدر). إن علاقات القوة، التي نشأت في أعقاب حادث كربلاء في العام الماضي، ثم تجاذبات كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ والتي تجلت في التظاهرات الكبرى في بغداد ومدن الجنوب، بين تيار الصدر الابن والحوزة العلمية بقيادة السيستاني، قد تفرض من زاوية ما، تحديات جديدة على الطرفين في ضوء ثلاثة سيناريوهات محتملة :

١ ـ في حال بقاء الاحتلال الأمريكي لفترة طويلة وغياب الاستقلال الحقيقي :

إن التجاذبات بين تياري الصدر الابن والسيستاني، ستظل مستمرة بأشكال

وصور مختلفة. ولكن؛ وفي خاتمة المطاف، وإذا ما أيقن الشيعة ببقاء الاحتلال طويلاً، فإنهم سوف يسارعون الى إيجاد حلول للتعارضات في صفوفهم من أجل بلورة وتطوير موقف موّحد من الاحتلال. هذه الحلول والتسويات ستنطلق في اتجاهين: إما أن تتقبّل الحوزة العلمية وإن على مضض منافسها الراديكالي الشاب مقتدى الصدر، كشريك أساس في معركتها من أجل الدستور والانتخابات، وتطوّر وتبلور معه، موقفاً أكثر وضوحاً في رفضه للفدرالية، وبالتالي ظهور كتلة جديدة وكبرى، هي الأقوى داخل الطائفة وداخل الموجة الجماهيريّة، وبالطبع ضد مشروعات واقتراحات جماعة الحكيم وحزب الدعوة ـ التي تنادي بحصر مهمة صياغة الدستور والانتخابات في لجان يعيّنها مجلس الحكم ـ؛ وذلك ما يعني بصورة مباشرة نشوء موقف شيعي متصادم بقوة مع الاحتلال. (أيّ على الضدّ تماماً مما أراد الأمريكيون وسعوا له من وراء تعاملهم مع تيار الحكيم ـ الدعوة، وبتشجيع من إيران، نعني: تنمية وتطوير تيار شيعي معتدل ومتواطىء مع الاحتلال). إن تاريخ العراق الحديث يعطي صوراً مشابهة للسلوك الانتهازي الإيراني هذا؛ ففي أعقاب سقوط بغداد بيد البريطانيين عام ١٩١٧ كان الإيرانيون وراء نشوء تيار شيعي متعاون مع الاحتلال، قبل ان يبادر آية الله الشيرازي الى تحطيم آمال الإيرانيين بدعوته العراقيين للثورة.

وإمّا القبول بالأمر الواقع، وهو نشوء مرجعية سياسية وليس فقهية للشيعة، بديلة عن الأحزاب التقليدية؛ وبالتالي القبول بفكرة الحوزة الناطقة التي يدعو إليها الصدر الابن، كمجال سياسي جديد وليس كمرجعية فقهية. أيّ القبول بتشكّل مرجعية سياسية للشيعة تتوازى مع المرجعية الفقهية. وفي هذه الحالة ستكون الساحة الشيعية المواجهة للاحتلال موّزعة بين التيارين الرئيسيين: الراديكالي والتقليدي، بينما يتمّ تهميش أو إخراج سائر الجماعات والقوى والأحزاب الشيعية الأخرى من المعادلة.

بالطبع؛ هناك طعون من الحوزة التقليدية في النجف، بالدور الفقهي المحتمل للصدر الابن، فبسبب ما يُزعم أنه عدم كفاية في العلم؛ فإن الصدر الابن قد لا يتمكن عملياً من المضي قدماً في دعوته هذه، إلا بمعنى واحد هو تشكيل مرجعية سياسية تنسق مع الحوزة في النجف. في هذا الإطار يتعينّ النظر الى تكتيكات الصدر الابن، وعلى وجه الخصوص دعوته الى تأسيس حكومة بديلة ومجلس حكم بديل؛ على أنها موظفة، على الأرجح، لتهيئة الأجواء داخل البلاد أمام قبول مرشحيه الثلاثة عشر الذين ألمح اليهم في إعلانه العام الماضي، ومساندتهم ككتلة في ايّ انتخابات ديمقراطية قادمة. إن تسمية هذا العدد من المرشحين، كما جاء في الإعلانات المتكررّة

والتلميحات أيضاً، مُصمّم في الأصل لتهيئة أجواء الطائفة والمجتمع بأسره، للقبول بفكرة أن الصدر الابن هو زعيم الأغلبية في التشكيل الوزاري القادم. وثمة أمر لا تماريه العين ويحتفظ بدلالة خاصة، فالحصّة الشيعية داخل مجلس الحكم المؤقت هي ١٣ مقعداً. وهذا هو مغزى تسمية الصدر الابن لثلاثة عشر وزيراً في حكومته البديلة.

بكلام آخر: إن تسمية الصدر الابن لثلاث عشرة وزارة وليس أكثر أو أقل، أمر يتضمن رسالة مُشفّرة لسائر أحزاب الطائفة ومفادها: أن الطرف الوحيد الذي يحق له الحصول على هذه الحصة كاملة، هو التيار الشيعي الراديكالي، الوطني والشبابي، والحريص على إبراز عراقيته في مواجهة جماعات شيعية مرتبطة بإيران. وفي هذه الرسالة كل العناصر اللازمة لتصعيد التنافس بين التيارين.

٢ ـ في حال عجز الاحتلال عن مواصلة احتلال العراق، وبالتالي اضطراره الى الدخول في مشروع حل سياسي مع المقاومة:

في هذه الحالة، يجب أن نراقب بدقة، احتمالات حدوث مُتغيّر في علاقات القوة داخل الموجة الجماهيريّة الشيعيّة بوصفها الكتلة الأكبر، والأفضل تنظيماً في المجتمع العراقي، لرؤية سلوكها السياسي إزاء احتمال من هذا النوع. ثمة مؤشرات على أن الأمريكيين، وقبل مغادرتهم العراق، طبقاً لأيّ حل أو تسوية؛ قد يجدون أنفسهم في وقت مبكر ربما، من تطور الأحداث والتجاذبات في الشارع، بحاجة ماسّة الى حسم تناقضهم بالقوة مع مَن جاءوا لأجل حمايتهم من الاضطهاد البعثي. بكلام ثان: ربما يضطرّ الاحتلال الى تحطيم واحدة من موضوعاته الرومانسية قبل أن يغادر العراق. نعني: تحطيم فكرة حماية الشيعة من الاضطهاد البعثي ـ السنيّ؛ ليقوم بالضد من هذا الهدف، بعملية تصادم عنيفة ومُمنهجة مع التيارات الشيعية المُسلحة بهدف تجريدها من مصادر تهديد النظام الجديد. كما توجد مؤشرات قوية على أن الأمريكيين سوف ينفضون أيديهم من الوعود، التي قطعوها للأكراد بالفدرالية، وبالتالي إرغامهم على القبول بفكرة الفدرالية الإدارية، التي سيتلاشى فيها أيّ أثرٍ للحكم الذاتي، وبحيث تتحول محافظات الشمال الكردي الى إدارتين مستقلتين في السليمانية وفي اربيل ـ دهوك. وهذا يعني ضياع الحكم الذاتي ـ وليس الفدرالية وحدها ـ ربما الى الأبد.

وفي هذا النطاق قد تلجأ قوات الاحتلال الى إضعاف تيار الصدر الابن، لصالح قوى تقليدية داخل الحوزة. مثلاً: تيار حسين الصدر المُستعد للسير خلف خطى قريبه السيّد محمد الصدر، والذي عُرف بلقب راسبوتين العراق بفضل نفوذه

داخل البلاط الملكي، في ثلاثينيات القرن الماضي؛ وبفضل تعاونه مع البريطانيين عندما عيّنوه رئيساً للوزراء، في سياق تملق الشيعة المعتدلين والمتعاونين معهم بتشجيع من إيران. وثمة دلائل كثيرة على أن الأمريكيين، وبنصائح مباشرة وملحاحة من لندن، يفضلون خيار حسين الصدر. وهذا ما عبّرت عنه الزيارة الرمزية والوديّة، التي قام بها كولن باول للنجف (٢٠٠٣) حيث التقى به هناك؛ معبّراً عن قناعته بالدور الجديد الذي سوف يلعبه الرجال المعتدلون في الحوزة. وإذا صحّت مثل هذه التوقعات، ففي هذه الحالة قد يجد السيستاني نفسه وإزاء المحاولات الأمريكية المحمومة، لتهميش دوره بالتوازي والتلازم مع مخطط بول بريمر، لإضعاف و تحجيم دور الصدر الابن أو تطويقه ومحاصرته؛ بحاجة ماسّة لإجراء تعديلات طفيفة على موقفه من الصدر الابن، ويقوم بدلاً من مواصلة التنافس معه، بعرض مبادرات لتشجيعه على تأسيس شراكة سياسية من أجل فتح معركة وطنية ضد الاحتلال، لا من أجل مطالب محدودة من أجل كسب أو تحقيق مكاسب طائفية آنية. وهذا يعني أن احتمالات الانقلاب في الموقف الشيعي تبدو كبيرة، وأن من الممكن للنجف أن تلعب الدور نفسه الذي لعبته في الثورة الكبرى عام ١٩٢٠.

٣ ـ في حال سار مشروع نقل السلطة كما نص عليه اتفاق بريمر ـ الطالباني؛ قدماً ودون معوقات، وكما خطط له الأمريكيون، ونشأت إدارة انتقالية مرتبطة بالاحتلال.

هذا الاحتمال يظل قائماً، بسبب جملة من العوامل الطارئة؛ فالمأزق الذي تسببّت به المطالبات بالفدرالية والانتخابات من جانب الشيعة والأكراد، سوف تدفع الى الواجهة بخيار استمرار صيغة من نوع ما، لحكم مؤقت جديد ربما لبضعة أشهر، أو فرض مجلس تشريعي يسهِّل على قوات الاحتلال الحصول، قبل مغادرتها البلاد، على مكاسب حقيقية (معاهدات ـ قواعد الخ . . .). إن صيغة استمرار مجلس الحكم لأشهر عدّة قادمة بعد انتهاء ولايته في حزيران/ يونيو، أو ظهور إمكانات لقيام مجلس تشريعي معيّن وليس منتخباً، ستكون وبالرغم من سوئها البالغ، من بين أفضل الخيارات المُتاحة ـ ويا للعجب ـ بالنسبة الى أهل السنّة، الذين يتخوّفون من نتائج دعوة السيستاني لإجراء انتخابات عاجلة خوفهم من دعوات الأكراد للفدرالية.

وفي هذه الحالة؛ أيّ تأجيل للانتخابات والبتّ بمسألة الفدرالية والدستور، فإن إمكانات توحيد الموقف الشيعي ـ السنيّ، ستكون أكبر ممّا كانت عليه في أيّ وقت آخر؛ إذ سوف يسهل هذا التطور، على الطائفتين الوصول الى مقاربات جديدة وعملية لمرحلة ما بعد الاحتلال. ومن هنا سوف تكتسب الدعوة لكتابة عقد اجتماعي

جديد أهميتها وزخمها كمطلب شعبي؛ ذلك أن العقد الجديد هو الذي سيضمن إعادة بناء الوحدة الوطنية على أسس عصرية.

إن المعركة من أجل الدستور، لا المعركة من أجل الانتخابات أو الفدرالية، هي التي يجب أن تُرفع الى مصاف المعركة الوطنية الكبرى والمصيرية، أي المعركة ذات الطابع التحررّي الحقيقي والشامل، والذي يخصّ المجتمع بأسره، وليس مطالب طائفة أو إثنية بعينها.(مظاهرات. ندوات جماهيريّة وعامة. مسيرات سلمية.مهرجانات ووفود. تشكيل جماعات ضغط. اتصالات بكل قوى المجتمع. اضرابات. وكل الوسائل الأخرى المُتاحة). كل ذلك من شأنه أن يعزز لا من فرص تقارب أهمّ قوتين داخل الطائفة الشيعية اليوم: الحوزتان العلمية (الصامتة) و(الناطقة) حسب التعبير المُفضل للصدر الابن وحسب؛ وانمّا بين كل الطوائف والأديان والجماعات العرقية في العراق الجديد. إن المعركة الدستورية هي المصهر الحقيقي الذي يمكن فيه تذويب الفروقات والتباينات الثقافية الحادة والمُتفجِّرة، وهي مُفرغ الصواعق الحقيقي لكل التوترات الاجتماعية التي نشَّطها الاحتلال.

ما أهمية معركة الدستور؟

إن نظرة تاريخيّة فاحصة على العراق القديم، سوف تكشف بجلاء عن العيوب المأساوية في العقد الاجتماعي الذي نشأ بموجبه عراق ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥؛ استناداً الى مواد الدستور الذي وضعه البريطانيون ولم تجادل النخب العراقية بشأنه. واحدة من أكبر هذه العيوب أن العراق الذي كان يتطلع ـ على نحو ما ـ الى تصديق وعود البريطانيين بالتحرير من الطغيان التركي، والانتقال بالبلاد الى المدنية والحداثة، كما روجت النخب السياسية الفاسدة العائدة مع الاحتلال البريطاني؛ تكمن في الصيغ العمومية والضبابية وذات الطابع التلفيقي، التي تعرّف أدوار الأفراد والقوى وتحددها. لقد اكتشف المجتمع العراقي بسرعة أن المحررين المزعومين لم يكونوا على استعداد، ولا للحظة واحدة، لإعادة تركيب الوحدة الوطنية على أسس عصرية وحديثة، كما ادّعوا؛ وأن الصيغ التلفيقيّة التي اعتمدها دستور ١٩٢٥، وإهمال واضعيه المقصود، لفكرة المواطنة بما هي جوهر وأساس الحداثة في النظم الاجتماعية والسياسية في أوروبا، قد ساهمت في تعميق تناقضات قديمة مُستعصية على الحل ولم تعالجها إلا سطحياً.

ويبدو أن الملك فيصل الأول تنبّه بفطنة الى هذه المعضلة، حين ألمح عام ١٩٣٢ في ما يُدعى انها مذكراته (ونشر مقتطفات منها المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني)[١]

---

(١) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ١٠ ج في ٥، ط ٢ (صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٥٣-١٩٦٠)، ج ٣، ص ٣١٣.

الى أن ما يراه أمام عينيه وبعد سنوات من الاحتلال البريطاني فالحكم الوطني أو ما يُسمى بالاستقلال؛ ليس «شعباً» عراقياً بل كتلات خيالية كبرى من الشيعة والسنّة والأكراد. ولذا فانه مُضطر لأن يقول وقلبه مليء بالأسى ـ كما جاء حرفياً في النص ـ : لا يوجد في العراق «شعب عراقي» بل كتلات كبرى غير مُنصهرة؛ وأن مهمته التاريخية ستكون، وعلى وجه التحديد، إعادة تركيب هذه الكتلات و«تهذيبها» و«تعليمها» وتحويلها الى «شعب واحد» كما جاء في كتاب الحسني.

عندما أنعم الملكُ فيصل الأول النظرَ في صورة المجتمع الذي لفق الانكليز دستوره، اكتشف الحقيقة التالية :

إن المجتمع أقوى من الدولة. وان مشروع الدولة لتحديث المجتمع سيكون ضرباً من الوهم والعبث ما لم تتمّ معالجة هادئة وعقلانية وحكيمة من دون عنف أو إكراه، لسائر الاختلالات البنيوية التي أسفر عنها زلزال الاحتلال البريطاني. كان هناك حسب قول الملك فيصل الأول، ما يزيد عن ١٥٠ الف بندقية في أيدي المواطنين بينما لم تكن الدولة تملك سوى ١٥ الفاً. كان الملك فيصل الأول، وهو ينبّه دُعاة الحداثة من وزرائه وخاصّته، الى ضعف أدوارهم الفعلية ونوع الأوهام التي يحملونها عن الواقع؛ بل ومشيراً الى سخرية المجتمع منهم ومن وعودهم الديمقراطيّة؛ يدرك مع ذلك، أهمية تقديم مقاربة جديدة للموضوعات المطروحة، تكون أكثر واقعية وأقل إشاعة للأوهام. ولذا تبدت الحداثة الموعودة، حتى في عين الملك نفسه، ومعها الحماسات الزائفة وغير الواقعية للنخب، وكأنها تتجه نحو طريق مسدود للتبخر مع وعود البريطانيين.

من المنظور التاريخي؛ شجع هذا التوازن الهش والقلق بين الدولة والمجتمع، والذي سوف يتواصل طويلاً في العراق؛ النخب العسكرية البيروقراطية و الأحزاب الجماهيريّة والعقائدية، على تجربة وسائل عنيفة وانقلابية لفرض عقد اجتماعي من تلفيقها. هذا العقد غير المُبرم، ولكن القائم فعلياً على الأرض، وفي صورة دستور مؤقت، كان يقوم على أساس وحيد هو : إحداث انقلاب في الوضعية القديمة والموروثة، وذلك بجعل الدولة جهازاً أقوى من المجتمع؛ قادراً على اخضاعه والهيمنة عليه. وهكذا؛ فإن العراق القديم الذي قام تعاقد الأفراد والجماعات فيه، بالإكراه والقوة الغاشمة، وعلى القبول مُرغمين بتحول الدولة الى جهاز بوليسي، انتهى فعلياً الى تفكك الدولة وتلاشي الشعب. أيّ أنهما عادا معاً الى طور سابق للدولة وطور سابق للشعب.

ولئن كان عنف الدولة في الماضي هو المادة الصمغية التي حافظت بعض الوقت، وليس كل الوقت، على صورة ما للتعايش و التوازنات القلقة والهشّة؛ فإن المهمة الراهنة أمام كل قوى المجتمع العراقي هي إعادة كتابة عقد اجتماعي جديد، يضمن إعادة تركيب الوحدة الوطنية على أسس ديمقراطية وحديثة. وبكل تأكيد فإن مهمة من هذا الطراز لن تكون ممكنة إلا إذا تعاضدت الثورتان: المُسلحة والسلمية واتجهتا الى زحزحة وطرد الاحتلال وإنجاز الدستور. إن تجربة العقود الثلاثة والنصف المنصرمة تبرهن على الحقيقة التالية: لقد كان إخفاق مشروع التحديث في العراق، ووصول البلاد الى هذه النهاية الحزينة، حيث فوضى الاحتلال والتخريب والدمار، يكمن في فشل الدولة الحديثة والنخب، في التوصل الى توافقات وطنية عريضة، تتناسب وتتناغم مع مشروع التحديث.

اليوم وبعد محو الدولة وإعادة العراق الى طور ما قبل الدولة، والمجتمع الى طور ما قبل مجتمعي، فإن المهمة المُلحة أمام النخب والقوى والجماعات والأفراد من كل الطوائف والأعراق والثقافات، إنما هي إطلاق حركة اجتماعية وسياسية وفكرية كبرى من أجل تمكين العراقيين، وحدهم من صياغة الدستور، سبيلاً وحيداً لإعادة كتابة العقد الاجتماعي الجديد، ومن أجل تركيب الوحدة الوطنية على أسس حديثة وعصرية لامكان فيها للعنف أو الاستبداد.

أخيراً، لا بد من إلقاء نظرة سريعة الى الطرف البعيد من هذا المشهد السياسي العريض، والمُزدحم بالقوى والجماعات الجديدة، والتاريخية التي أعادت تأسيس نفسها. وسوف نكتفي بنموذج واحد من أجل تبيان نتائج الاحتلال.

تبدو القوى العقائدية التاريخية كالحزب الشيوعي العراقي ـ مثلاً ـ وكأنها ولدت للتوّ من رحم الاحتلال: ضعيفة وهزيلة، وفوق ذلك تآكلت كاريزميتها الأيديولوجية. ولذا يمكن الافتراض أن الحزب الشيوعي الذي نشأ تاريخياً داخل بيئة شيعية، واعتاش على جماهير شيعية في أحزمة الفقر داخل المدن وفي الريف؛ يعود اليوم ليتبلور كقوة شيعيّة صغيرة ليس لديها من سلاح تحارب به، سوى تحالفها مع المجلس الأعلى وحزب الدعوة والأكراد. إن مشاركة الحزب الشيوعي ومن دون أيّ تردد أو تحليل للعواقب، في تركيبة مجلس الحكم، وقبوله الاندراج ضمن حصة الطائفة الشيعية (صيغة ١٣ مقعداً، حصة الشيعة) وليس بصفته التاريخية كحزب جماهيري عقائدي، يُبرهن على نوع التمزّقات الوجدانية التي تعتري الحزب اليوم؛ فهو لن يعود بعد الآن قادراً، ومهما استخدم من وسائل وأساليب، على مواصلة الزعم بصلته العضوية بالطبقة العاملة، ما دام أعاد تعريف نفسه كحزب شيعي،

وأعاد تعريف دوره كحزب متواطىء مع الاحتلال. منذ الآن سوف يعيش الحزب الشيوعي العراقي داخل مغطس أزمة لا قرار لها، ومن المُستبعد ان يتمكن من لعب أيّ دور حقيقي في الحياة السياسية العراقية في المدى المنظور والبعيد لأسباب عدة. فحتى لو أعاد الحزب الشيوعي العراقي تعريف نفسه كقوة عراقية وطنية (نعني محلية) أيّ مُفاقماً من شدّة قطيعته مع الماركسيّة ـ وهذه بدأها مُبكراً في مؤتمريه الأخيرين ـ فإن المعضلة التي سوف تواجه الحزب، لن تعود مجرد معضلة نظرية يمكن التحايل عليها. لن يكون أمام الحزب سؤال من قبيل: كيف أمكن للشيوعيين بعد أكثر من ستين عاماً من النضال ضد الامبريالية الكلاسيكية ومن أجل الاشتراكية، أن يجمعوا بين التعاطي مع الاحتلال والانخراط في مشروع الامبرياليات الجديدة في العراق من جهة، وبين التمسك بالشعارات و الوعود بمواصلة النضال التحرريّ ؟.

لن يكون هناك مثل هذا السؤال الملحاح، بل ثمة سؤال جديد وغير مألوف فحواه التالي:

كيف يمكن للحزب الجماهيريّ الشيوعي أن يعيش وسط بيئة شيعيّة، تبدّل فيها الولاء السياسي والعقائدي، تبدلاً جذرياً لصالح أحزاب دينية ؟ وما هو الخطاب السياسي الذي سيتقدّم به الحزب الى جماهيره الشيعية الفقيرة التي انتظرت عودته من المنفى ؟ هل سيواصل تقديم نفسه كجزء من الحصّة الطائفية ايّ كحزب شيعي؟ أم يواصل القول بماركسيّة لم يتبق من بريقها شيء في أعين جماهير اندفعت في موجة جماهيرية إسلامية ؟

من المؤكد أن اللاعبين الأساسيين في الخريطة السياسية للعراق القديم، تبدلوا، ومعهم تبدلت كل التوازنات القديمة في الحياة السياسية التي عرفها العراقيون منذ ما يزيد عن نصف قرن؛ فليس ثمة اليوم تيار قومي ـ عروبي في العراق المحتل قادر على استقطاب جماهير، توزّعت أصلاً بين قوى وحركات إسلامية شيعية وسنيّة. كما لا أثر لتيار ديمقراطي أو يساري في مجتمع لايزال يعيش صدمة الانقلاب في قيم ومعايير الوطنية. وإلى هذا كله؛ فإن الجماعات الليبرالية الجديدة ومن بقايا اليسار العراقي، لا تمتلك أيّة رؤية حقيقية، وفوق ذلك هي تعيش في قلب أوهام أيديولوجية عن الديمقراطية والليبرالية الغربية.

لقد حلت في خريطة العراق الجديد السياسية، ومحل القوى القديمة والتاريخية موجة جماهيريّة ثالثة وكبرى هي الموجة الإسلامية. وهذه، تختزن تحت صفحاتها الرقراقة توترات اجتماعية وفكرية وسياسية هائلة لا يتعينّ البتة الاستخفاف بها.ليس أمراً سابقاً لأوانه القول إن ما من سبيل أمام القادة والنخب والجماعات الناشطة،

سوى الانخراط في مشروع معركة وطنية سلمية من أجل الدستور تكون خير دعم للمقاومة المُسلحة. ومن غير شك؛ فإن أمام قوى المجتمع الشيعي فرصة نادرة للعب دور تاريخي في إعادة صياغة الوحدة الوطنية التي قام عليها العراق القديم؛ ولكن شرط التخلي عن الفكرة السقيمة القائلة بالأغلبية. إن التوافقات المجتمعية المنشودة لا ينبغي أن تقوم على أيّ دعاوى من هذا القبيل؛ بل يجب أن تقوم على أساس أن المجتمع هو مجتمع مواطنين أحرار متعاقدين على التعايش، في إطار يحفظ أدوارهم، وتتعين فيه ذواتهم الحرّة.

إذا لم تفوّت النخب العراقية الفكرية والدينية والسياسية، الفرصة مرة أخرى؛ وإذا لم تفقد روح المبادرة كما فعلت عام ١٩٠٦ ثم عام ١٩٢٢، وبادرت هذه المرّة، على العكس مما حدث في الماضي، الى مساندة مطلب المرجعية في النجف بقيادة السيستاني، وعملت على تطوير المعركة الوطنية من أجل الدستور ـ وليس من أجل الانتخابات أو الفدرالية ـ وجعلت منها مدخلاً وتمهيداً للاستقلال الثاني؛ وعاضدت وساندت، دون تردد، الثورة المسلحة ضد الاحتلال؛ فإن التناقضات والتعارضات داخل المجتمع العراقي لن تتحول، مهما كانت حدّتها، الى حرب أهلية أو صدامات عرقية.وعلى العكس من ذلك؛ فإن تردد النخب والقوى الاجتماعية والسياسية ورجال الدين، وتغاضيهم عن المضمون الحقيقي للنضال السلمي، بوصفه نضالاً حقيقياً وفيه التزامات لا مجرد شعارات وحسب، وأنه يجب أن يفضي الى طرد الاحتلال، فمن المحتمل أن الموجة الجماهيريّة، المُسلحة والعقائدية المُندفعة بقوة؛ سوف ترتطم بالمجتمع وتقوم بترويعه وتحطيمه وإشعال نيران الفتنة الطائفية فيه، ومن ثم تمزيق البلاد الى كانتونات.

لقد اقترحت النجف مُبكراً فتح معركة الدستور. ولكن القيادات والنخب السياسية والفكرية هي التي دفعت الصراع مع الاحتلال، ليتحول الى صراع من أجل مطالب طائفية أو عرقيّة. ولذلك فمن المحتمل أن يتمكن الاحتلال، بالضغط والابتزاز والعنف والتحايل، من مواجهة واستيعاب هذا النوع من المطالب، ليفرّغ الصراع ضده من مضمونه الحقيقي. إن معركة الدستور؛ التي قادتها النجف ثلاث مرات في تاريخ العراق، مرّة ضد الحكم التركي ومرّة أخرى ضد الاحتلال البريطاني وأخيراً ضد الاحتلال الامريكي، يجب أن لا تتوارى اليوم، كما حدث في الماضي، خلف غبار معارك مفتعلة من أجل مكاسب ومغانم طائفية أو عرقية. هذه المعارك المفتعلة من أجل الانتخابات أو الفدرالية؛ تحمل في أحشائها مخاطر صدامات داخلية واسعة النطاق قد تعطي المزيد من المبررات لبقاء الاحتلال طويلاً.

إن إعادة تركيب الوحدة الوطنية مهمة عراقية خالصة؛ يجب ألا تترك للأمريكيين أو المتواطئين معهم مهما كان الثمن. هذا هو جوهر المعركة السلمية التي اقترحتها النجف ورفع راياتها الصدر الابن. لقد انتهى العقد الاجتماعي الذي قام عليه العراق القديم، ويتعين على المجتمع بكل طبقاته وطوائفه، أن يبدأ الآن وفوراً معركته الكبرى من أجل الاستقلال وكتابة عقد اجتماعي جديد، أيّ التعاقد بين ممثلي المجتمع نفسه الذي مزّقه الاحتلال؛ على أن يعيشوا فيه من جديد ولكن كمواطنين أحرار، ويتمكن فيه كل فرد من تعيينّ ذاته كذات حرّة، لا بوصفه فرداً منتسباً الى عرق أو طائفة.

تعقيب (١)

وميض نظمي(*)

لقد دار في الأمس نقاشٌ حول رفض معظم المثقفين العراقيين والوطنيين العراقيين للثنائية التي يُراد أن تُفرض عليهم: إما أن ترضوا بالاستبداد وإما أن ترضوا بالاحتلال، ومن النماذج النيّرة التي رفضت هذه الثنائية الأخ فاضل الربيعي، فالرجل غادر العراق منذ فترةٍ طويلةٍ، وعانى من الغربة واللجوء السياسي، ولكنه لم يضيّع بوصلته الوطنية، وبالتالي لم يضيّع الهدف الأساسي الذي كرّس من أجله نضاله، واتّبع النصيحة اللينينية الجيدة «الحقد موجّهٌ سيئٌ في السياسة» فعلى الرغم من آلامه النفسية ظلّ وطنياً ومعادياً للاحتلال، و حتى الآن لم يرجع إلى العراق ربّما لأنه لا يريد أن يُقال إنه عاد إلى عراقٍ «حرّرته الدبّابات الأجنبيّة»، وهناك في القاعة أناسٌ كثرٌ لا أود أن أحرج تواضعهم بذكْر هذا الاعتبار الذي مارسوه بجودةٍ وبامتيازٍ وبمبدئيةٍ عالية.

بالنسبة إلى البحث أرجو أن يتسع صدر الباحث لبعض الملاحظات، فبعض المعلومات غير موثّقٍ، وأخشى أن يكون بعضها الآخر غير دقيقٍ، لكن ما هو أهمّ من ذلك أنّ الباحث يكتب عن النتائج والتداعيات على العراق، في حين أنّ بحثه يكاد أن يكون مكرّساً لمواقف الأشقّاء الكرام في الطائفة الشيعية الكريمة، وهي طائفةٌ ثوريةٌ وتقدميةٌ ووطنيةٌ وعروبيةٌ، ولعبت دوراً أساسياً في تاريخ العراق، فربما كان ممكناً تقديم الورقة بهذا الاسم، لأني قد وجدت أن هناك إغفالاً للحركات السياسية الأخرى التي لا يمكن وضعها ضمن هذا الحزام؛ ولا ينتقص ذلك من قيمة البحث بل قد يعطينا فرصةً لمناقشة التيّارات السياسيّة في فئةٍ كبيرةٍ ربما تشكّل أغلبيةً في المجتمع العراقي.

لقد أشير أمس إلى نقطةٍ مهمةٍ جداً وهي معاناة المجتمع العربي من قضية

(*) أستاذ في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ـ العراق.

التخلف، ولكننا لم نهتم كثيراً بمسألة كيف ينعكس التخلف المادي وفي علاقات الإنتاج على الفكر السياسي، فنحن نعاني فعلاً من التخلف، ولكن يجب ألا نكون أسرى هذه العقد بل أن نقاومها. وأحبّ أن أذكّر بأنّ المجتمع الأوروبي الذي يتباهى علينا بالديمقراطية هو المجتمع الذي أفرز محاكم التفتيش والحروب الدينية التي لم يعرفها العرب والمسلمون في أسوأ أيام التخلف، فالمجتمع الأوروبي هو الذي أفرز الفاشية والنازية والاستعمار، وهو الذي أفرز الستالينية وغيرها من أنظمة الاستبداد، وهو الذي ينتكس الآن ليعود إلى ما يمكن تسميته بالرأسمالية البربرية، في قضايا غوانتنامو ومعتقلات العراق وسياسات سلطات احتلاله، وفي معاملة المسلمين والعرب في داخل المجتمعات الغربية حتى عندما يتمتعون بالجنسية الوطنية.

بالنسبة إلى تكوّن المجتمع العراقي، فلقد قلنا في عهد الرئيس السابق، إننا لا نخشى كثيراً مما يُقال عن حربٍ طائفيةٍ، كان النظام السابق يُلوّح بها أحياناً كورقةٍ للبقاء، وكان الغرب يؤكّدها، وسيستمر في تأكيدها، لأن الغرب لا يريد أن يعترف بأمّةٍ واحدةٍ ممتدةٍ من المغرب إلى عُمان، بحكم ما تشكّله من خطرٍ واضحٍ على مصالحه، وأعتقد أنّ الغرب قد يكون محقاً في تقدير هذا الخطر، إذا ما قُدّر لهذه الأمّة أن تتضامن أو تتحد لكنه غير محقٍ بما يغيّره من الحقائق الموضوعية.

لقد ابتلي العراق بجارتيّن خرجتا عن الإسلام وعن ضرورة اتحاد المسلمين لمحاربة الاستعمار المتغلغل تدريجياً في المنطقة، وعندما كان العثمانيون يثقون بالسلاح ما كانوا بحاجةٍ إلى شرعيةٍ لكنهم ادعوا بعدئذٍ الخلافة الإسلامية، وأن الخليفة العباسي الأخير تنازل لهم بعد قرونٍ أو عقودٍ من تاريخ سقوط الخلافة العباسية عن الخلافة، ثم للمزيد من التعقيد ادّعوا سيادة المذهب الحنفي. والحقيقة أنّ الإمام أبا حنيفة رفض أن يكون مذهبه المذهب الرسمي للدولة، فهذا ادعاءٌ يسيء إلى الإمام أبي حنيفة. ودخلت الدولتان التركية العثمانية والإيرانية الصفويّة في صراعاتٍ مستمرةٍ بلغت حدّ البذاءة، فعندما يحتلّ الأتراك «الحنَفيون» العراق يدمّرون العتبات المقدسة ويتناسون أنها تعود إلى حفدة رسول الله؛ وعندما يدخل الفرس يجعلون من جامعٍ مثل جامع أبي حنيفة، وهو فقيهٌ محترَمٌ في كلّ الأوساط اصطبلاً للخيل.

على الرغم من كلّ هذه الأحداث المفْجعة أزعم وأتحدّى أن يكون قد حدَثت معركةٌ شيعيةٌ ـ سنيّةٌ بين أهل العراق، فأتحدّى أي زعيم يدّعي أنه قد قتل شخص واحدٌ في الأحداث المؤسفة في العام ١٩٩١ في الجنوب والشمال لأنّه من طائفةٍ أو قوميةٍ معيّنة. لقد قتَل المتمردون في الجنوب أو في شمال العراق مثَلاً شيعةً وأكراداً لأنهم أعضاء في حزب البعث أو لأنهم أعضاء في الأجهزة الأمنية.

لقد كانت الوحدة الوطنية بالغة الدلائل في ثورة العشرين التي انتزعت استقلال العراق، وأحد رموزها القيادية كان والد الشيخ جواد الخالصي، والإمام الشيرازي وهو إيراني الأصل لكنه كان عروبيَ وعراقيّ الهوى، أكثر من أيّ ارتباطٍ آخر. ولم يكن ذلك عمليةً عابرةً أو مفاجئةً، فالتحالفات بدأت منذ أن تخلخَل المجتمع الطائفي عندما انقسم المجتمع الإيراني بما فيه علماء الدين حول دستور ١٩٠٦، فوجدنا علماء دين يعارضون الدستور لأنه يعطي سلطةً لـ «الغوغاء» وبالتالي لا ضرورة لتحديد سلطة الشاه. وفي العام ١٩٠٨ حصل الأمر نفسه ضد السلطان عبد الحميد، فاللقاء بين العلماء والمثقفين من القوى التي يمكننا أن نعتبرها بالتعبير الحديث «تقدميّةً» قد تمّ منذ ذلك الوقت. ومع ذلك علينا أن نعترف بأن الصورة الآن لم تعد ورديةً كما كانت في سنة ١٩٢٠، فالمجتمعات يمكن أن تتراجع في ظروفٍ تاريخيةٍ معيّنةٍ إلى الوراء، ويعود ذلك في جزءٍ منه إلى سياسات النظام السابق وردود الفعل الخاطئة لدى أجنحةٍ من المعارضة، فما يلفت النظر أن الإسلاميين أيّاً كانوا في كل مكانٍ مطاردون ومضطهدون حتّى إذا ما قدّموا تقريراً للإصلاح، لكنهم سُلّموا أو وافقوا على استلام حصةٍ في الحكم في ظلّ الاحتلال، معتبرين ذلك من قبيل التكتيك، وكان من المفيد أن يتطرق الباحث إلى التيارات الأخرى.

امتدح الباحث كثيراً السيد السيستاني، وأشاركه بالطبع في ذلك. و لقد قيل في العراق أن السنّة أو القوميين كانوا يعارضون الانتخابات نكايةً بمجلس الحكم، لكن عندما أصدر السيستاني فتواه انقلبوا رأساً على عقب. وتحدثتُ في هذا الموضوع مع شيخنا الجليل الخالصي، وأزوّده بنسخ من جريدة **العرب** التي نصدرها، وفيها أيّدنا مبدأ الانتخابات جملةً وتفصيلاً كما أيّدنا فتوى الإمام السيستاني. وعلى الرغم من مؤامرة السلطة و محاولة تطويقها الجهود التوحيدية في العراق، فلقد عُقِد اجتماعٌ كبيرٌ ومهمٌ في مرقد الإمام الكاظم دعانا الشيخ الخالصي إلى حضوره، ثم أعقبه اجتماعٌ آخر في مسجد أم القرى دعانا إليه الشيخ حارث الضاري، وحضره ألف وخمسمئة شخصية من رجال دينٍ وقوميين وتقدميين، ولم يُنشر عنه أيّ خبرٍ إطلاقاً لا في فضائية الجزيرة ولا في فضائية العربية ولا في الصحف العراقية. فهناك مؤامرة صمتٍ على كلّ الجهود التوحيدية، وإصرارٌ على أن الشيعة والسنّة دينان قائمان بحد ذاتهما لاتفرعان مذهبيان من تفرعات الإسلام الموحّد الشامل لهما، و من المستحيل على أيّ واحدٍ من الطرفين أن يقف ويقول نحن نمثّل ديناً. وهناك إصرارٌ على نفي عروبة العراق، وكنت أودّ أن يتطرّق الباحث إلى مواقف القوى الأخرى التي تبذل جهوداً لتوحيد الأطراف.

بالنسبة إلى السيد السيستاني، فنحن بصراحةٍ نجهله، لأنّ نظام صدام حسين لم

يجعل الناس تتعارف داخل العراق، ونحن نؤيّد مواقفه وآخرها موقفه مما سميّ بـ «الدستور المؤقّت» لكننا لا نستطيع أن نرمي بكلّ شباك التأييد لشخصيةٍ لم نمارس معها عمليةً صراعيّةً طويلة ضدّ الاستعمار. ونحن نقف حتى هذه اللحظة إلى جانبه، بل إنّ قسماً من القوميين الذين ينتمون إلى الطائفة الشيعية هم الذين هاجموا الانتخابات وأدانوها. إنّ الخلاف ليس طائفياً على الإطلاق.

أكنّ محبةً كبيرةً للسيد مقتَدى الصدر أقلّها أنه ابن محمد صادق الصدر الرجل التوحيدي والمعادي للإمبريالية وللأمريكيين، لكني أعتقد أن الباحث قد سرَح به الخيال بعيداً إلى درجة ترشيح مقتدى الصدر وجماعته إلى قيادة كومونةٍ شعبيةٍ في العراق، تمثّل محور الجماهيرية الثالثة بعد الجماهيريتينْ الشيوعية والقومية السابقتينْ وأنا أشكُّ في ذلك كثيراً من منطلق دعم مواقف مقتدى ضد الاحتلال، لكني آمل أيضاً أن يكون اجتهاد الباحث صحيحاً بمعنى أن يتطور الصدر إلى ما يرغبه.

تعقيـب (٢)

عبد الحسين شعبان[*]

استكمل فاضل الربيعي مشواره الصحافي والروائي، بولوج مشروع البحث خصوصاً، وقد طرق باباً جديداً هو الميثولوجيا، فغاصَ في الأساطير منقّباً ومحلّلاً. وعلى الرغم من انشغالاته تلك، لم يُهمل باب الكتابة السياسية والتنظير، محاولاً أن يقدّم رؤىً واجتهاداتٍ أثارت جدلاً. ويُعتبر كتابه **حركة القوميين العرب** الذي أطلقتُ عليه في حينها «الحزب السياسي العربي» مرحلةً فاصلةً في تطوره الفكري والإبداعي.

إنّ الورقة التي بين أيديكم حافلةٌ بالمعطيات والتحليلات والاستنتاجات المتعلّقة بتداعيات الحرب على العراق، ولاسيّما في الميدان الداخلي السياسي والدستوري واصطفافات وحركة القوى. وهي ورقةٌ غنيةٌ بالمعلومات أيضاً، ودعوني أتوقف عند بعض جوانبها اتفاقاً أو تعليقاً أو اختلافاً أو تدقيقاً.

الملاحظة الأولى: حول العقْد الاجتماعي للدولة العراقية التي تحدّث عنها. وبغضّ النظر عن مآل الدولة، فإن القراءة الارتجاعية لطبيعة الدولة التي تمّ تأسيسها في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٢١ على أساس العقْد السياسي يشير إلى أنها عانت من إشكالاتٍ بنيويةٍ واختلالاتٍ جوهريةٍ منذ البداية، وكان للاحتلال البريطاني اليد الطولى في ذلك مثلما للاحتلال الأمريكي حالياً.

الإشكاليات والاختلالات الأساسيّة هي:

١ ـ ضعف المواطنيّة الذي تجسّد من خلال أقلّوية الدولة، وذلك حين عاقبت بريطانيا رجال ثورة العشرين فاستبعدتهم من المسؤولية مُقرِّبة من تعاون معها، ولاسيّما في النخب السياسية والعسكرية. وارتكب رجال الدين خطأً كبيراً بإدارة

(*) باحث ومفكر عراقي وخبير في ميدان حقوق الإنسان.

ظهرهم للدولة الناشئة، والتخلّي عن برنامجٍ سياسيٍ باتجاه توازنٍ ومعادلةٍ للدولة العراقية الجديدة.

٢ ـ عدم تمثيل الشعب الكردي في إطار الدولة العراقية الناشئة، وكانت معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ قد أقرّت بعض الحقوق للأكراد، ولكنها ألغيت بتوقيع معاهدة لوزان في العام ١٩٢٣ بمساومةٍ دوليةٍ بين الحلفاء وتركيا. وعانى الشعب الكردي من التمييز والتهميش سنواتٍ طويلةً، وخاض حروباً، وتعرّض إلى عدواناتٍ وإباداتٍ مستمرةٍ، حتى اعتُرِف بشراكته مع الشعب العربي في العراق في دستور العام ١٩٥٨ ثمّ في الحكم الذاتي عام ١٩٧٠ في اتفاقية ١١ آذار/ مارس، وقانون الحكم الذاتي عام ١٩٧٤. وكان الدستور العراقي الذي ظلّ نافذاً منذ العام ١٩٧٠ وحتى سقوط بغداد قد اعترف بأن العراق يتألّف من قوميتينْ رئيستينْ هما العرب والأكراد.

٣ ـ الطائفية السياسية حين تمّ تشريع قانونٍ للجنسية العراقية عام ١٩٢٤ واضعاً درجتينْ للجنسية (أ) و(ب) معتبراً أنّ على من لم يكن يحمل الجنسيّة العثمانيّة عند التأسيس حتى وإن كان عربياً، أن يتقدّم بطلبها لاكتسابها أو للتجنّس، وبالتالي سيكون في درجةٍ أدنى لحقوق المواطنة. وعلى أساس هذا القانون (الذي صدر قبل صدور الدستور ١٩٢٥) وفي ما بعد قانون الجنسية لعام ١٩٦٣، صدرت قرارات عديدة لمجلس قيادة الثورة أمرت بتسفير العراقيين إلى إيران عشية الحرب العراقية ـ الإيرانية لكونهم من التبعيّة الإيرانيّة المزعومة، وبموجب ذلك تمّ تهجير نحو نصف مليون عراقي حسب القرار رقم ٦٦٦ السيىء الصيت، والذي ساهم في تكريس الكراهية والعَداء والتمترس الطائفي في العام ١٩٨٠ وما بعده.

٤ ـ مشكلة الديمقراطية والنظام الديمقراطي. و على الرغم من الصياغة العمومية للقانون الأساسي (الدستور الدائم) عام ١٩٢٥ الذي تحدّث عن أسس النظام الديمقراطي، فلقد عانى المجتمع العراقي من ضعف المؤسّسات الديمقراطية، وتدخل السلطة التنفيذية، وتزوير الانتخابات والأحكام العرفية، وارتهان البلاد لإرادة الأجنبي خصوصاً بمعاهداتٍ واتفاقاتٍ، وأهمّها حلف بغداد عام ١٩٥٥. ولذلك ظلّت هذه المشكلة ومازال محوريةً في الدولة العراقية.

الاحتلال الأمريكي الحالي يكرّر نتائج الاحتلال البريطاني من خلال عزل الأغلبية العربية، واعتماد المعيار والاصطفاف الطائفي والمذهبي والعشائري أحياناً. لكنّ الجديد في الأمر هو الاستفادة من «العامل العِرْقي» ولاسيما الأكراد في محاولة إعادة بناء الدولة على الأسس الجديدة، بما يضمن تحقيق أهداف الاحتلال خصوصاً

بعد المأزق الذي وقع فيه. وليس من باب تلبية المطالب الكردية، ولكن الأمر سيكون معلّقاً بالعامل الاقليمي، ولمصلحة الولايات المتحدة واستراتيجيتها.

الملاحظة الثانية: تناول الباحث الصورة النمطية التي أراد «الغرب» ومؤسساته نمذجتها في الواقع، ولاسيّما من خلال سيل الدعاية بأنّ العراق ليس جزءاً من الأمة العربية، بل هو مجموعة تكويناتٍ: شيعة وسنّة وأكراد. ومن هنا برزت دعوات تُندّد بالعروبة، وتتهمها بشتى التهم، وكأنه لا يكفينا من ألحق بالعروبة ذاتها من أذى في الفترة الماضية ليتمّ الإجهاز عليها في ظلّ الاحتلال الأمريكي والمتعاونين معه.

لقد أصبحت الدعوات اللاعروبية تعتبر العروبة «فكرةً منبوذةً»، بل دعا بعض المثقفين إلى قطع الصلة بالعروبة وبالقومية العربية (الشوفينية حسب تقديرهم) وإلى الانسحاب من جامعة الدول العربية، كما طرح كنعان مكيّة في أكثر من مناسبة. هذه الصورة كانت حصيلة جهدٍ شخصي وعام وفكري ودعاوي وسياسي لخلق إطارٍ ذهني يتقبّل فكرة العداء التقليدي للعروبة. ويحاول الاحتلال فرض هذا المنهج على نحوٍ سافرٍ سواء من خلال تأسيس مجلس الحكم الانتقالي أو الوزارات والهيئات الأخرى على أساس المحاصَصَة الطائفية العنصرية.

الملاحظة الثالثة: حول المرجعية الشيعية. يمكنني القول إنّ هناك ثلاث مراتب:

الأولى: حُجّة الإسلام وتشمل من هم في مقدّمات مرحلة الاجتهاد.

الثانية: آيات الله الذين هم في مرحلة الاجتهاد.

الثالثة: آية الله العظمى، وهي بمثابة المنزلة العليا في المرجعية، ومن يحملها يكن في مرحلة الاجتهاد والتقليد أي أن يكون له أتباع ومقلّدون، ويَصْدف أحياناً وجود أكثر من آية الله عظمى، ولكن الغلبة تكون للأعلميّة والحكمة والزهد والكاريزما الشخصية.

إنّ المذهب الشيعي في هذا المعنى أقرب إلى الأممية، إذ لا يهمّ أن يكون المرجع عربياً أو غير عربي. ومع ذلك نشب هناك صراعٌ خفيٌّ بين النجف وقمْ تاريخياً حول المرجعية، وحاولت إيران تاريخياً إحداث نوع من الاستقطابات بهدف التأثير في المرجعية، وحالياً يوجد أربعة مراجع أساسيين:

١ ـ السيد علي السيستاني، إيراني الأصل (جاء إلى النجف قبل ٥٥ عاماً).

٢ ـ بشير نجفي، باكستاني.

٣ ـ إسحاق فياض، أفغاني.

٤ ـ محمد سعيد الحكيم (عربي عراقي من النجف). لكنه غير مرغوب فيه لأنه كان مقرّباً من الدولة العراقية سابقاً مثل السيد حسين إسماعيل الصدر الذي قابله كولن باول في أول زيارةٍ له للعراق، على الرغم من أنه لم يبلغ منزلة آية الله العظمى. وقد يكون له دور مستقبلي.

وهناك مرجعيات أخرى عراقية، وهي مراجع عربية مثل:

١ ـ أحمد الحسني البغدادي وأخوه علي.

٢ ـ الشيخ محمد اليعقوبي.

٣ ـ الشيخ قاسم الطائي.

٤ ـ مدارس خاصة مثل مدرسة الخالصي.

هناك فارق كبير بين مرجعية السيستاني ومرجعية الإمام الخميني. الأول دخل باب المرجعية الحوْزويّة ـ الاجتهادية بموازاة السياسة، أي بالعمامتينْ الروحية والسياسية، أو كما يقول المثل الفرنسي فهو كان يلبس القبّعتينْ السياسية والروحية، بينما يحاول السيستاني الحصول على ولاية الفقيه من باب المرجعية وليس من باب السياسة، كما هي تصريحاته إلى صحيفة **ديرشبيغل**، حول عدم تدخّل علماء الدين الشيعة في السياسة. يقول السيستاني «الرأي متروك للناس وهم يقرّرون».

كانت المرجعية قد ابتعدت عن السياسة بعد ثورة العشرين خلال العشرينيات وحتى الخمسينيات، وأصبح هناك شيء من الانقطاع بين المرجعية والحركة الإسلامية السياسية الشيعية، التي نشطت في أواخر الخمسينيات (وليس بداية الخمسينيات كما ورد في النص) تحديداً عندما تأسّس حزب الدعوة عشية ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، وبرز بعد المدّ الشيوعي (حديث خاص مع أحد مؤسسي حزب الدعوة خصوصاً حول صدور كتاب **فلسفتنا** للسيد محمد باقر الصدر) وهي بمثابة عودة العلاقة بين المرجعية والسياسة. وكان لفتوى السيد محسن الحكيم أشبه بفعل «المانفستو الشيوعي» الذي أطلقه ماركس. السيستاني المدفوع بالعامل التاريخي وحركة المشروطة ١٩٠٦، وموقف رجال الدين في النجف المؤيّد للدستور بما فيه (الدستور العثماني ١٩٠٩) وحركة كمال أتاتورك في العشرينيات من القرن الماضي، ثم موقف الشيرازي من الاحتلال عشية ثورة العشرين، وموقف الخالصي إبان الثورة وما بعدها، لا يريد أن ينخرط مثلهما في النشاط السياسي. لذلك لا يريد أن يُقْحم نفسه في تحركٍ سياسي، بل يمثّل موقفاً حوزوياً، أي العودة إلى مرحلة ما قبل الخمسينيات، أي إبْعاد الحوزة عن السياسة.

الملاحظة الرابعة: ورد في متن البحث ما يشير إلى تمثيل الأحزاب الإسلامية للشيعة، ولكن في مجالٍ آخر استبعد الباحث هذا التمثيل أو حتى التعبير، وهو الاتجاه الصحيح، فحزب الدعوة أو منظمة العمل الإسلامي أو المجلس الإسلامي الأعلى أو المنظمات الإسلامية الشيعية المنشقة عن حزب الدعوة، كلها لا تمثّل إلاّ نسبةً محدودةً من أبناء الطائفة التي تتوزّع على تنظيماتٍ قوميةٍ واجتماعيةٍ متنوّعةٍ ومختلفة، وبعيداً عن الانتماء الطائفي. وبودّي أن أقول إنه قد سبق ورافق تأسيس حزب الدعوة في النجف مجموعة أطلقت على نفسها «شباب العقيدة والإيمان» وأخرى باسم «الشباب المسلم» وعند ظهور حزب الدعوة فقد اختفت هذه المجاميع عام ١٩٥٩ وعام ١٩٦٠.

الملاحظة الخامسة: لا أعتقد أن من صحيح القول إنّ أعضاء المجلس الإسلامي الأعلى (فيلق بدر) يتألف في غالبيته من الكرد الفيلية بما يوحي بضعف الوطنية والمواطنية، خصوصاً الإشارة التي وردت حول الولاء لإيران. وأعتقد أن الأمر في الواقع العملي مختلف كثيراً، فمعظم الذي عاشوا في إيران كانوا ضدّ السياسة الإيرانية، بما في ذلك المجاميع الإسلامية وكوادرها، وهناك الكثير من الشهادات والشواهد سواء ما يتعلق بالإقامة والكارت الأخضر، وبالزواج والعمل والسفر وغير ذلك. وقد اضطر العديد من الموجودين في إيران من أسرى الحرب أو المهاجرين إلى الانخراط في فيلق بدر بسبب الامتيازات، وللخلاص من مشاكل الإقامة أو الأسر.

ولا أدري على أي أساسٍ استند الباحث في مشاركة حزب الدعوة والمجلس الإسلامي الأعلى في مجلس الحكم الانتقالي بدعم من إيران؟ وإذا كانت إيران تريد تقديم عربونٍ لحماية نفسها، لكنها لم تكن لتستطعْ فرض مثل هذه المسألة على حزب الدعوة، خصوصاً وأنّ معظم قيادته ولا سيّما «الإيرانية» التي عاشت في إيران كانت ضدّ المشاركة في مجلس الحكم الانتقالي، وقد انتقدت المشاركة والعلاقة مع الولايات المتحدة. وهناك صراعٌ شديدٌ على المستوى الداخلي.

الملاحظة السادسة: إن مرجعية السيستاني طرحت قضايا صحيحة:

١ ـ الانتخابات.

٢ ـ الدستور ينبغي أن يسنّه عراقيون. وقد تحفّظ السيستاني عشيّة التوقيع على قانون إدارة الدولة، باعتباره يُمثّل سابقةً غير إيجابيةٍ للدستور الدائم.

٣ ـ الدور المركزي أو المحوري للأمم المتحدة.

٤ ـ إنهاء الاحتلال بأسرع وقتٍ ممكن.

أعتقد أن السيستاني وضع الحركة الإسلامية الشيعية في زاويةٍ حرجةٍ، خصوصاً بعد أن وافقت على قانون مجلس الدولة، لكنّها «تحفظت» إثر تحفّظ السيستاني، الذي لم يقابل الأعضاء الشيعة الذين زاروه من مجلس الحكم الانتقالي. ولعل وضع الأعضاء «الشيعة» كان مُحرَجاً، فلقد كانوا بين المطرقة والسندان، أي بين بول بريمر والسيد علي السيستاني.

الملاحظة السابعة: السيناريوهات التي وضعها الربيعي في غايةٍ من الأهمية، وهي احتمالات لا بدّ من دراستها خصوصاً في ضوء قانون إدارة الدولة الأخير، سواء انسحبت القوات المحتلة أو استمرّت أو استمرّ مجلس الحكم أو تمّ توسيعه.

الملاحظة الأخيرة: كان في ودي أن تتعرّض الورقة، وهي تناولت جوانب كثيرةً من مسألة الثأر والكيْدية وأعمال الانتقام والتصفيات من خلال ما سمي بالاجتثاث أو تطبيق قانون الشارع محلّ القوانين والأنظمة لفرض العدالة. والفعل ورد الفعل، حيث أدى ذلك ومايزال يؤدي إلى المزيد من التوتر والاحتقان المنْذر بعواقب وخيمة. وهناك مساحة مهمة والتي تشتمل على كيفية التعاطي مع الماضي، ولا سيّما حول ارتكاباتٍ شديدةٍ لحقوق الإنسان، ولا بدّ من القانون أن يسود وأن تتمّ المسألة من خلال التسامح والمصالحة، ولاسيّما بالإدانة وتعويض الضحايا وكشف الحقيقة.

الخطاب المواجه لهذه القضايا مطلوبٌ إلى أبعد الحدود، أعتقد أن هناك مبالغةً بشأن موقف مقتدى الصدر، وقد يؤدّي سلوكه في حرق المراحل إلى الانتحار السياسيّ وتصفية دوره.

المناقشـات

١ ـ منذر الأعظمي

لن يتمكن العراقيون في ظل الوضع الدولي الراهن من بناء دولةٍ وطنيةٍ نهضويةٍ مستقلةٍ، كما سيرفضون الدولة المشوّهة التي يرمي المحتلون والمتعاونون إلى بنائها. من هنا يمكن أن ينصبّ خيارهم الممكن في سياق استمرار الاحتلال والمقاومة على إنضاج عقدٍ اجتماعي يتمُّ من خلاله تطوير شبكات المجتمع الأهلي التقليدية والتجارية والإنتاجية المتشابكة والقائمة، التي مثّلت خطّ دفاعهم الأخير في سنوات الحصار والدكتاتورية والحرب إلى أشكال مبتكرةٍ تقوم بوظيفة مجتمع مدني دون دولةٍ مركزيةٍ. لقد حدث مثل ذلك في الثورات الطويلة الأمد كالثورة الفييتنامية والصينية وفي حالات تحلّل الدولة المركزية كما في الصومال.

٢ ـ علي محافظة

يدعو الباحث في سياق دعوته إلى التعاون مابين المقاومة المسلّحة والسلمية لزحْزحة الاحتلال وطرده، قوى المجتمع العراقي إلى صياغة عقدٍ اجتماعي جديدٍ يضمن إعادة تركيب الوحدة الوطنية على أسسٍ ديمقراطيةٍ حديثةٍ. لكن هلّ يمكن التعاون مابين أعداء الأمس؟ وهل يمكن زحْزحة الأحزاب الإسلامية الطائفية عن مواقفها التقليدية بعد أن وعدها الاحتلال بالمكاسب السياسية من خلال التعاون معه؟ ولماذا لم تعلن المقاومة المسلّحة حتى الآن عن برنامجٍ سياسي ديمقراطي لها يقوم على التعددية السياسية وتداول السلطة وضمان الحريات العامة وحقوق الإنسان؟

٣ ـ جواد الخالصي

إنه لمّا يدعو إلى التفاؤل أن نسمع ما سمعناه عن صلابة المجتمع العراقي وقدرته على تجاوز محنته، وتثمين الدور المهم والمسؤول الذي تضطلع به المرجعيات الدينية الدينية والسياسية العراقية في الحفاظ على ذلك التماسك، وضمان استقلال العراق

ووحدته أرضاً وشعباً. وهذه فرصة لمواصلة العمل على توسيع دائرة التوافق الوطني العراقي، وتفويت الفرصة على الأمريكيين وحلفائهم وأعداء الأمة العربية والإسلامية من إذكاء الفوضى وإدارتها كما فعلوا على سبيل المثال في لبنان وأفغانستان.

٤ ـ جاسم يونس الحريري

يميل البحث إلى المنهج التقسيمي والتفتيتي في تحليل الوضع العراقي سواء في مرحلة العهد الملكي أو في الوقت الحاضر. ولا أرى مبرّراً لإثارة الحساسيات بين القوى الدينية والحزبية، واستخدام تعابير مثل «المجتمع الشيعي»، بشكل يوحي أن حالة التفتت مغروسةٌ في الجسد العراقي. ومن المبكّر تقويم أسلوب عمل الأحزاب السياسية ونشاطاتها بعد سقوط النظام، بحكم أن تجربة عام من الاحتلال والفلتان الأمني واختلاط الأوراق لا تسمح بإعطاء تصورٍ لنقاط الضعف والقوة في تلك الأحزاب.

٥ ـ ثامر كامل الخزرجي

إن مؤشّرات الأزمة في العراق المحتل أكثر من مؤشّرات الاستقرار. ويشكل التشظي الحزبي أخطر نذرها، إذ بزغ على السطح بعد الاحتلال حوالى ٢٣٢ حزباً وحركةً وتجمعاً وجمعيةً، يمتلك القليل منها جذوراً أصيلةً وتاريخاً من المواجهات والتضحيات بينما أغلبها دون نظام داخلي أو فكرٍ أو تنظيم أو التزام، ولا تعدو كونها تحزبات قد صنعت خارج العراق لتأسيس ديمقراطيةٍ مستوردةٍ تعزّز واقع الاحتلال. وينهض هنا السؤال التالي: هل ستستغل سلطات الاحتلال ذلك، في تشجيع عمليات الاقتتال وتغذيتها على أساس إثني وديني؟! لقد صمد العراق حتى الآن في وجه المحنة، لكنّ ما يؤسف له هو أنّ الجميع لا يتحدثون بدرجةٍ واحدةٍ عن جلاء المحتل ووحدة العراق أرضاً وشعباً، وتتباين في ذلك أولوياتهم.

٦ ـ سالم توفيق النجفي

ابتعدت النظرة التشاؤمية الموغلة في العمق في ما أطلق عليه الباحث عملية محو الدولة وإعادة المجتمع إلى ماقبلها بعض الشيء عن الواقعية، إذ إن هناك بقايا للدولة في صورتها المؤسسيّة، وتجري محاولات إعادة صياغتها من جديد. بل إن عملية إعادة بناء التكوينات المدنية تعطي قدراً من التفاؤل بصياغة عقدٍ اجتماعي جديدٍ يمثل النخب والجماعات من كل الطوائف، فعدم انزلاق المجتمع العراقي حتى هذه اللحظة في تنازع دموي يشكّل بحدّ ذاته دلالةً على قوة تماسكه. بكلامٍ آخر إن مقوّمات التفاؤل ومؤشّراته في إعادة بناء المجتمع والدولة قائمة.

٧ ـ ضاري رشيد الياسين

إنني أتحفظ على استخدام تعبير الشيعة المضطهدة في الجنوب، لما ينطوي عليه من زرع النزعة الطائفية وتكريسها التي أبرئ وطنية الباحث الصلبة منها، ومن مجانبةٍ للصواب. وأؤكد للباحث أن عدد العراقيين ممن ينتمون إلى من يسميهم بالشيعة المضطهدة في الجنوب قد وصل في ديوان الرئاسة السابق إلى حدود ٦٠٠٠ من أصل ٨٣٢٢ موظّفاً. وكانوا أوفر حظاً من مناطق أخرى في الوسط طالتها إعدامات وإقصاءات لم يتعرض الجنوب إليها بالقدر نفسه. وليسمح لي الباحث بتعديل فكرة التعاون بين المقاومة المسلحة والمقاومة السلمية إلى دعم المقاومة السلمية للمقاومة المسلحة، فجنوب العراق هو جزء أصيل من العراق، وينحدر كل سكانه من قبائل عربية أصيلة يسكن جزء منها في وسط العراق وشماله.

٨ ـ أمحمد مالكي

لقد انتقد البحث عملية البناء الوطني التي لم تتم بالرضى والتعاقد الواعي والإرادي المؤسّس على فكرة الدستور ومفهوم المواطنة، وبيّن أن عملية دوْلنة المجتمع بشكلٍ شاملٍ قد أفضت إلى صعوباتٍ في اندماج مكوّنات المجتمع العراقي، وتحقيق وحدته الوطَنية الكاملة المنصهرة. لذلك أتساءل: كيف يمكن إعادة تركيب الوحدة الوطنية في ظل التراث المعقّد لعملية البناء الوطني وواقع الاحتلال في آنٍ واحدٍ؟! يقودنا ذلك إلى استفهام الباحث حول تصوره للتوازن الحاصل بين مكوّنات المجتمع العراقي الموسوم بالتنوع والتعقيد، ولا سيّما أنه ينتصر من حيث لا يدري لمكوّنٍ دون المكوّنات الأخرى، مما لا يخدم مشروع التعاقد الذي توسّل من خلاله الانسجام والتوازن والانصهار الوطني.

٩ ـ سعد فتح الله

أهمل البحث دون قصدٍ تداعيات الاحتلال ونتائجه الاقتصادية التي يمكن إجمالها في ارتفاع نسبة البطالة إلى مايزيد عن ٥٠ بالمئة من قوة العمل ولا سيما بين الشباب، والتضخم النقدي الكبير، وتوقف عجلة الإنتاج في كثيرٍ من الأنشطة والفعاليات الاقتصادية لأسباب متعددة، وعدم ارتباط التحسن النسبي لصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي مع افتراض الهبوط النسبي للأسعار، وهو ما قد يعني ضعف الثقة بهذا التحسن، والتدهور الكبير في الخدمات الاجتماعية والفردية، مقابل تحسنٍ بسيطٍ في مستوى خدمة الهاتف النقّال التي تعمّد النظام السابق لأسباب لا يمكن تصديقها وفهمها إبقاءها متخلفةً، وإقبال على اقتناء

الأطباق الفضائية التي وصلت العراقي بعالم البث الفضائي المفتوح، وتضاعف رواتب الموظفين الحكوميين أكثر من عشر مرات عن قبل. ولا ننسى هنا الانهيار الكبير في نظام الضرائب والرسوم وإلغاء الرسوم الجمركية، وربط هيئة الجمارك بوزارة الداخلية وليس بوزارة المالية، والنهب المنظم لثروات العراق بشكلٍ بات فيه العراقي النفطي يعاني في مفرقةٍ مضحكةٍ مبكيةٍ من أزمةٍ خانقةٍ في أنواعِ الطاقة، ويضطر إلى استيراد مشتقات النفط.

١٠ ـ ثامر علي العبّادي

ليس المهم القبول الاقليمي أو الدولي بالدولة بل القبول الشعبي بها، وأكبر دليلٍ على ذلك الحرب الأخيرة حين قاتل النظام ولم يقاتل الشعب معه، لأن ولاء العراقيينَ كان منقسماً طائفياً أو عشائرياً أو حزبياً، ولم يكن هناك إجماع وطني. لقد برزت ظاهرتان هما المقاومة المسلحة ولهذا بحث خاص في الندوة، والعنف الدموي الذي حصد من العراقيين أكثر مما حصد من الأمريكيين. وتشير تصفية الحسابات وعملية اجتثاث البعث بوضوح إلى عمق الفتنة الداخلية التي لا يمكن الخروج منها إلا بمصالحةٍ وطنيةٍ عميقةٍ تلغَي كافة القوانين التي تفرّق المجتمع.

١١ ـ عصمت بكر الطائي

أود أن أعقّب على تعقيب الدكتورعبد الحسين شعبان في أن عدم نص دستور العهد الملكي على الشراكة العربية ـ الكردية ينبع من اعتبار مفهوم المواطنة العراقية وليس من تمييزٍ ضد الأكراد، فلم يحصل في العهد الملكي تمييز ضد الأكراد. فأشهر رؤساء الحكومات ووزراء الداخلية وقادة الجيش هم من الأكراد، والقائمة تطول، كما أن تصنيف الجنسية العراقية إلى (أ) و(ب) كان موضوعياً في حينه، لكنه استغل بعد عشرين سنة من سقوط العهد الملكي في سياسة الإبعاد.

١٢ ـ صلاح عمر العلي

إن أخطر ما جاء به الاحتلال هو المعايير الطائفية والإثنية في إعادة تشكيل الأطر المختلفة للدولة العراقية بعد أن قام بتدميرها. وستدفع هذه المعايير المواطن العراقي إلى التمسك بمرجعياتٍ أخرى بديلةٍ عن مرجعية الدولة الوطنية، وإلى تفكيك المجتمع وتحويله تدريجياً إلى مجتمع طوائف وقومياتٍ متصارعةٍ بدأت بوادرها بالظهور من خلال التشكيلات التي أقامها الاحتلال.

١٣ ـ محمد جواد علي

ليس الاختلال البنيوي مابين الطوائف في العراق نتيجةً للحرب بل من نتائج سياسات النظام السابق التمييزية والإقصائية، التي مارسها مع الشيعة والأكراد والتركمان وحتى بين السنّة أنفسهم، وكان من نتائجها وقوع الصدامات في كركوك بين التركمان والشيعة والأكراد. وصحيح أن قوات الاحتلال ارتكبت خطأً جسيماً في تطبيق مقرّرات مؤتمر الناصرية لأحزاب المعارضة في محو الدولة وحلّها، فإنه لو كان هناك مجتمع مدنيٌ حقيقيٌ لما انهارت الدولة. إن الهدف الرئيس من احتلال العراق ليس السيطرة على ثروات العراق وحماية الكيان الصهيوني فحسب، بل ضمان استمرار الوجود الأمريكي من خلال خلق حالةٍ من التصادم الاثني والطائفي تدفع العراقيين إلى التمسك بالاحتلال كضامنٍ مزعومٍ لحفظ الأمن والسلام.

١٤ ـ عبد الوهاب حميد رشيد

كان الدستور العراقي منذ نشوء الدولة العراقية تعبيراً عن إرادة الحاكم وليس عن عقدٍ اجتماعي. ولقد فشل الحاكم العراقي في تحقيق الاندماج بين أطياف الشعب العراقي، لأن الأندماج الوطني لا يصنع بالقهر. وعلى الرغم من ذلك رفض الشعب الانزلاق في أتون الفتنة الطائفية التي شجّع الاحتلال على اندلاعها.

١٥ ـ فاضل الربيعي (يرد)

إنّني سعيدٌ للغاية بسماع هذه الملاحظات المتبصّرة والنقديّة والثمينة على البحث الذي قدّمته، ولقد حاولت بتواضع أن أقرأ المشهد العراقي بطريقةٍ مغايرةٍ ومختلفةٍ عن المألوف في الخطابِ السياسي العراقي. وأعتقد أن في البحث الكثير من الأفكار التي قد تستحق سجالاً بين العراقيين على نحوٍ خاص. في ما يتصل بالملاحظات سأبدأ من السؤال التالي: هل هناك حقيقةً تيارٌ قوميٌ عروبيٌ في العراق اليوم؟. لا أستطيع شخصياً إنكار وجود أحزابٍ وقوى ومجموعاتٍ قوميةٍ وعروبيةٍ هنا وهناك، لكنني في الآن ذاته لا أستطيع أن أؤكّد وجود تيارٍ، لأنّ وجود التيار يعني وجود حركةٍ، ووجود إطارٍ، ووجود قوى مترابطةٍ ومتشابكةٍ عضوياً، وملتفةٍ حول بعضها في سياق برنامجٍ سياسي واضح. ولقد بات الجميع يعلم اليوم أنّ هذه القوى في الحقيقة متنافرةٌ، وهناك خصوماتٌ في ما بينها حول الكثير من الموضوعات، سواء في ما يتعلق بالموقف من مجلس الحكم أو الموقف من الاحتلال أو من درجة مقاومة المشروع الاستعماري، فهناك الكثيرون من القوميين الذين انبطحوا وتخاذلوا واندرجوا في إطار المشروع الأمريكي في العراق.

هل هناك تيار ديمقراطي يساري؟. أنا شخصياً أُعجَب اليوم عندما أتطلّع إلى المشهد العراقي لأجد أنّ الحزب الشيوعي العراقي، الحزب التاريخي لليساريين، قد أصبح حزباً مندرجاً في سياق المشروع الأمريكي وبقيادة الرفيق بريمر. لقد أصبح في الحقيقة حزب الرفيق بريمر، أما الشيوعيون والديمقراطيون واليساريون في العراق، وهم كُثرٌ فلم يتبلوروا للأسف الشديد حتى اليوم في العراق في إطار حركةٍ واحدةٍ، فهناك القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، وتيار الكادر، ومجموعات الشيوعيين الوطنيين، والتيار الوطني الذي يقوده الأستاذ باقر إبراهيم بالمعنى الفكري وليس بالمعنى التنظيمي. وشخصياً أعتقد أنَّ من الصعب اليوم أن يتبلور تيارٌ يساريٌ ديمقراطيٌ بسبب الالتباسات الفظيعة الحاصلة اليوم، فلقد سقطت كتلةٌ كبيرةٌ من اليساريين في المستنقع.

حول قضية المقاومة لا أعرف ما إذا كان لديها برنامج أم لا. وفي ما يتصل بملاحظات الأستاذ منذر الأعظمي فإنني أتفق معه في أنّ هناك احتمالاً حقيقياً في أن العراقيين قد لا يتمكنوا في المدى المنظور من بناء دولةٍ مستقلةٍ، حتى وإن واصلوا رفضهم للدولة الوطنيّة المشوهة. فإنضاج العقد الاجتماعي يتطلّب تطويراً منظّماً ومتدرّجاً لأشكال من تنظيم المجتمع المدني أوالمجتمع الأهلي، وحقيقةً هناك حاجةٌ اليوم إلى النظر إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه العائلات والأسر والعشائر ومختلف القوى الاجتماعية.

يتبقى أخيراً أن أتوقف عند الملاحظات الظريفة التي سمعتها من أستاذي الكبير الدكتور وميض نظمي، وفي الحقيقة أنا لا أراهن على تيار مقتدى الصدر في إنشاء كومونةٍ، بل حاولتُ أن أصف الدور الذي يلعبه هذا الشاب. فهو فعلاً يقود مجموعاتٍ هائلةً من البشر في أحزمة الفقر في بغداد وفي مناطق الوسط، ولستُ أنا الذي يقرّر أو يقول إنّ مقتدى الصدر قوةٌ جماهيريةٌ، بل تُظهره وسائل الإعلام والتقارير وفي الشارع اليوم على أنه قوةٌ حاضرةٌ، ولكن إلى أيّ حدٍ يستطيع الشيخ الصدر على اتباع تكتيكاتٍ أكثر ذكاءً وأكثر رصانةً؟ وإلى أيّ حدٍ يستطيع أن يقوم بدورٍ أكثر فعاليةً؟ فهذا أمرٌ متروكٌ لتفاعل الأحداث وتطوراتها.

الفصل السادس

النتائج والتداعيات على الوطن العربي

أحمد يوسف أحمد(*)

تمهيد

وفقاً لمخطط الندوة فإن هذه الورقة يُفترض أن «تتناول بالرصد والتحليل مجمل الذيول والآثار التي خلّفتها الحرب والاحتلال على الصعيد العربي. ويتصل بذلك رصد وتحليل هذه الذيول على صعيد عمل النظام العربي ومؤسساته، بما فيه الحملة على جامعة الدول العربية ونيّة البعض إسقاط دورها أو إنهائه؛ ورصْد النتائج التي ترتّبت على الاحتلال الأمريكي على صعيد استقلال باقي الأقطار العربية وسيادتها، ومستقبل أنظمتها السياسية القائمة في ضوء الإلحاح الخارجي على مطلب الإصلاح السياسي؛ ثم رصْد تبعات الحرب والاحتلال على أوضاع الأمن القومي العربي ومستقبله، وعلى أوضاع الثروات القومية ومستقبلها. كما تتناول الورقة التأثيرات الواقعة والمحتملة للحرب والاحتلال على مستقبل القضية الوطنية الفلسطينية في ضوء مشروع «خارطة الطريق»، وعلى مستقبل حركة المقاومة في لبنان وفلسطين، وعلى موقف سوريا وموقعها في الصراع العربي ـ الصهيوني، وعلى الموقع المصري في السياسة العربية.

والمطلوب أيضاً في هذه الورقة بحث مستقبل هذه التداعيات على الوطن العربي على ضوء ثلاثة مشاهد (سيناريوهات) مستقبلية محتملة مذكورة في الورقة الحادية عشرة من أوراق الندوة، وهي كما يلي:

١ ـ سيناريو بقاء حالة الاحتلال وغياب السيادة والاستقلال لفترةٍ قادمة.

(*) مدير معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة.

٢ ـ سيناريو نجاح المقاومة في إجبار الاحتلال على انسحابٍ غير مشروطٍ من العراق، وإدارة شؤون العراقيين من العراقيين مباشرةً (وربما أيضاً إدارته إدارةً انتقاليةً من قبل الأمم المتحدة).

٣ ـ سيناريو نقل السلطة إلى حكومةٍ مرتبطةٍ بالاحتلال ولا تملك استقلالية القرار الوطني مع بقاء الاحتلال من خلال قواعد عسكريةٍ دائمة).

مع ذلك فإن كافة التفصيلات السابقة لا تصادر حرية الباحث في أن يتّبع نهجه الخاص في تغطية العناصر المقترحة في المخطط، والذي قد لا يُفضي بالضرورة إلى التعامل مع هذه العناصر على نحو مدرسي، وإنما يحاول أن يقدّم إطاراً شاملاً يُمكّن من تحقيق الهدف من الورقة.

وسوف تتبع هذه الورقة نهجاً مقارناً يأخذ في اعتباره الأزمات السابقة التي مر بها النظام العربي منذ نشأته، ويحاول الاستفادة من دروسها في تحليل الوضع الراهن واستشراف آفاقه المستقبلية، فقد مثّل العدوان الأمريكي الأخير على العراق والذي انتهى باحتلاله عسكرياً كارثة حقيقيةً للنظام العربي تهدّد بقاءه فعلاً لا قولاً. لم تكن هذه هي المرّة الأولى التي يواجه النظام العربي فيها تحدياً جسيماً ومخاطر فادحةً، غير أنها ـ كما سيحاول التحليل التالي أن يثْبت ـ تمثّل أخطر أزمةٍ تعرّض لها النظام العربي منذ نشأته الرسمية في العام ١٩٤٥.

كي يمكن التوصل إلى أدقّ تحليلٍ ممكنٍ لأبعاد هذه الأزمة، لا بدّ من إمعان النظر في دلالات الخبرة الماضية لهذا النظام في مواجهته للأزمات الخطيرة التي تعرّض لها. فمن تلك الدلالات سوف يكون ممكناً أن ندقّق على نحوٍ أفضل في تداعيات احتلال العراق عربياً. ومن ثمّ يعرض التحليل التالي خبرة النظام العربي في مواجهة أخطر أزماته الماضية **أولاً**، ثم يتوقف **ثانياً** عند الأزمة الراهنة، والتي انتهت بالعدوان العسكري الأمريكي على العراق فاحتلاله، في محاولةٍ لمعرفة تداعياتها على النظام العربي، ثم يُفرد جزءاً **ثالثاً** يتعلق بالمشروعات البديلة من النظام العربي التي طُرحت في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق، وأهمها مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تحاول الإدارة الأمريكية تسويقه في الوقت الراهن (الربع الأول من عام ٢٠٠٤)، وأخيراً ينتهي التحليل بـ **خاتمةٍ** تتضمن محاولةً للتفكير في سيناريوهات المستقبل[1].

---

(١) تعد هذه الورقة تطويراً لجهد سابق للباحث نُشر تحت عنوان: «بعد احتلال العراق: مستقبل النظام العربي،» **الكتب: وجهات نظر**، السنة ٥ العدد ٥٤ (تموز/ يوليو ٢٠٠٣)، ص ٢٦ ـ ٣٢.

أولاً: النظام العربي وخبرة الأزمات الماضية

عندما وقعت كارثة احتلال العراق، كان من الطبيعي أن يغمر إحباطٌ هائلٌ كل من هو عربي، وأن ينتشر الاعتقاد بأن الضياع والمستقبل كلمتان تحملان المعنى ذاته في السياق العربي. لا يفكِّر الناس العاديون في مثل هذه اللحظات في الماضي ودلالات خبرته، ولا هم مطالبون أصلاً بذلك، غير أن واجب المختصين يتجاوز بالتأكيد منطق لطْم الخدود، وشقّ الجيوب، وتوزيع الاتهامات، واستمطار اللعنات، إلى محاولة الفهم، واستخلاص الدروس، ومن ثمّ توجيه المستقبل.

لم يكن احتلال العراق الأزمة الأولى التي واجهها النظام العربي، ذلك أن سجلَّه حافل بأزماتٍ بعضها بالغ الخطورة. ومن الواضح أنه، أي النظام العربي، قد تمكَّن من الخروج من تلك الأزمات بشكلٍ أو آخر على نحو ما سنرى، ولذلك فإن تذكيراً سريعاً بها وبآليات تجاوزها، سوف يكون شديد الدلالة بالنسبة إلى الحاضر والمستقبل. وقد يكون ممكناً الاتفاق على أن أخطر الأزمات التي واجهها النظام العربي من نشأته الرسمية في العام ١٩٤٥ يتمثّل في هزيمة العام ١٩٤٨ في الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى وآثارها عليه، والأمر نفسه بالنسبة إلى هزيمة ١٩٦٧، ثم الانقسام المصري ـ العربي حول نهج التعامل مع إسرائيل اعتباراً من زيارة السادات للقدس في العام ١٩٧٧ ووصولاً إلى توقيع أول معاهدة سلام إسرائيليةٍ ـ عربيةٍ في العام ١٩٧٩، وأخيراً تداعيات الغزو العراقي للكويت في العام ١٩٩٠. ليست هذه بطبيعة الحال كل الأزمات الخطيرة التي واجهها النظام العربي منذ نشأته، ولكن الادعاء ممكنٌ بأنها تمثّل أخطرها[٢].

وقد يعطي هذا السجل الحافل بالأزمات انطباعاً بأن النظام العربي مأزومٌ منذ نشأته بحيث يمكن الاستنتاج بأن ما وصل إليه حاله الآن أمر طبيعي، غير أن إمعان النظر في مجمل تطور النظام العربي لا يعزز هذا الانطباع، وقد يكون من الأدق القول

---

(٢) ويمكن التذكير على سبيل المثال بأزمتين أخريين أولاهما الأزمة التي ترتبت على الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ وما ترتب عليها لاحقاً من تداعيات على النظام العربي عامة والجامعة العربية خاصة، حين وصلت الأمور إلى انسحاب مصر (الجمهورية العربية المتحدة في ذلك الوقت) من اجتماعات المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية المنعقد في شتورا في آب/ أغسطس ١٩٦٢ بسبب الاتهامات السورية الموجهة لمصر بأنها تتدخل في شؤونها الداخلية. انظر: بطرس بطرس غالي، **الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية** ([القاهرة]: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧)، ص ٩٣ ـ ١٠١. وكذلك بأزمة الصدام بين السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، التي لم تمثل فحسب «حرباً أهلية» عربية في توقيت بالغ الخطورة بالنسبة إلى الصدام العسكري مع إسرائيل وإنما هددت بالإضافة إلى ذلك بتصفية المقاومة الفلسطينية التي اعتبر تطورها أكثر الظواهر إيجابية بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

بأن النظام العربي كان دوماً معرضاً للهجوم من خارجه فضلاً عن عوامل ضعفه البنيوية الذاتية، ومع ذلك فقد تمكّن دائماً من تطوير آلياتٍ بشكلٍ أو بآخر للتعامل مع كافة الأزمات التي مثّلت تهديداً له بدرجةٍ أو بأخرى بحيث تُمكّن من اجتيازها وإنْ على نحوٍ يستحق التوقف والتحليل.

في أعقاب هزيمة ١٩٤٨ على سبيل المثال يلفت النظر أن النظام العربي حاول أن يصلح من شأنه، فتوصّل إلى اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي في العام ١٩٥٠، وقد أتت هذه المعاهدة بآليةٍ معقولةٍ للحفاظ على الأمن القومي العربي بالنصّ في مادتها السادسة على تكوين مجلسٍ للدفاع المشترك من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم، وما يقرِّره هذا المجلس بأكثرية ثلثيْ الدول الأعضاء يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة، عكس الحال في ميثاق جامعة الدول العربية الذي تتمثل معضلته لدى الكثيرين في أن قراراته المتخذة بالأغلبية، لا تلْزم سوى من يوافق عليها، وقد أمكن الاستناد إلى هذه الاتفاقية لدعم حركة النظام لاحقاً في مواجهة إسرائيل في قمتيْ العام ١٩٦٤ في القاهرة والإسكندرية على سبيل المثال، وهما القمّتان اللتان انعقدتا لمواجهة التهديدات الإسرائيلية لمياه نهر الأردن، غير أنه لا يخفى أن ثمّة مواقف أخرى كثيرة لم يمكن فيها وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ، أو حتى التصرف وفقاً لجوهرها وروحها كما يشي بذلك أداء النظام العربي في مواجهة الغزو العراقي للكويت في العام ١٩٩٠ على سبيل المثال.

وعندما وقعت هزيمة ١٩٦٧ كانت تداعياتها النفسية شديدة الوطأة، ربما لأنها جاءت، على عكس هزيمة ١٩٤٨، في ذروة مشروع نهضوي عربيٍ متكاملٍ، وساد الانطباع حيناً بأن كل شيء قد انهار، ومع ذلك فلَم تمضِ سوى أيام حتى بدأت عملية إعادة البناء العسكري ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي، غير أن الأهَم من منظور النظام العربي أن قمّة الخرطوم التي انعقدت في آب/ أغسطس ١٩٦٧ بعْد أكثر من شهرين ونيّفٍ على وقوع الهزيمة قد توصلت إلى ما يمكن القطْع بأنه معادلة سليمة للأمن القومي العربي ظلّت فاعلةً حتى حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

لقد تمثّلت هذه المعادلة في التمييز بين التناقضات الرئيسية وتلك الثانوية من منظور أمن النظام العربي. في ذلك الوقت كانت آثار الحرب الأهلية في اليمن ماتزال ماثلةً في استقطابٍ مصري ـ سعودي حاد، وهنا توصّلت القمّة إلى إنهاء ذلك الاستقطاب بما مكّن من تصفية بؤرة التناقض الثانوي في النظام بين مصر والسعودية كي يُمْكن له مواجهة التناقض الرئيس المتمثل في الاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ عربية. وفي هذا الإطار تعهّدت ثلاث دولٍ عربيةٍ محافظةٍ هي السعودية والكويت وليبيا

بتقديم دعم مالي سنوي لدول المواجهة، كي تتمكّن من الوفاء بمتطلبات المواجهة القادمة مع إسرائيل، وتمّ الالتزام الكامل بهذا التعهد حتى أُسقط بالنسبة إلى مصر في أعقاب زيارة السادات للقدس في العام ١٩٧٧، وفي هذا السياق تحقّقت إنجازات كحرب الاستنزاف وحرب تشرين الأول/ أكتوبر.

ينقلنا هذا إلى أزمة العلاقات المصرية ـ العربية في أعقاب زيارة القدس التي سبقت الإشارة إليها، وفي هذه الأزمة عُلّقت عضوية مصر في جامعة الدول العربية وكافة المنظمات المتخصصة المرتبطة بها، ونُقلت مقارها الموجودة في القاهرة. وقُطعت كافة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول العربية ماعدا ثلاث دولٍ رفضت الالتزام بقرارات قمّة بغداد وهي: عُمان والصومال وجيبوتي، ومع ذلك فلم تكد تمضي شهور على تلك الأزمة الطاحنة حتى بدأ يتضح أن عوامل التماسك في النظام العربي قد أخذت تؤتي أُكُلَها.

كانت الحرب العراقية ـ الإيرانية قد نشبت اعتباراً من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ أي بعد حوالى سنةٍ ونصف سنة من التطورات السابقة، وفي إطار تلك الحرب كان لدى العراق برنامجٌ تسليحيٌ ضخمٌ بالإضافة إلى حاجته لقطع غيارٍ لما هو موجود لديه من الأسلحة، وكذلك للذخائر، وفي ذلك الوقت رفض الاتحاد السوفياتي تزويده بما يحتاج إليه على أساس تقويمه الإيجابي للثورة الإيرانية ودورها في تصفية النفوذ الأمريكي في إيران. وربما راودته الآمال حينذاك في أن يتمكّن حزب توده الشيوعي من تثبيت أقدامه في إيران في هذا السياق، أو كان يتمنى على الأقل أن ينجح الدور الإيراني المعادي للولايات المتحدة في الانتشار خارج حدود إيران.

هنا برز دور مصر كمصدرٍ بديلٍ لتزويد العراق ببعض أنواع الأسلحة وقطع الغيار والذخائر التي يحتاجها في إشارةٍ وإنْ غير مباشرة، إلى مفهوم الأمن القومي العربي. وفي هذا الإطار غُرست بذور عودة الالتحام إلى الصفّ العربي من جديدٍ منذ العام ١٩٨١. وهو تطور بات أكثر وضوحاً بكثير عندما تفاقم الخطر الإيراني في الحرب مع العراق اعتباراً من العام ١٩٨٦، الأمر الذي أفضى إلى أن تُستكمل خطى عودة العلاقات المصرية ـ العربية إلى طبيعتها بقرارات قمّة عمّان ١٩٨٧، التي أباحت للدول العربية أن تُعيد علاقاتها مع مصر على أساسٍ ثنائي، وقمّة الدار البيضاء ١٩٨٩، التي حضرتها مصر كي تنتهي بذلك مقاطعتها العربية.

ثم مثّل غزو العراق للكويت أزمةً غير مسبوقةٍ في النظام العربي، ذلك أنها كانت المرة الأولى التي تغزو فيها دولة عربية دولةً عربيةً أخرى وتلحقها بها. كان قد سبق للنظام العربي أن شهد مطالباتٍ إقليميةً من دولٍ عربيةٍ تجاه أخرى، وشهد

كذلك مصادماتٍ حدوديةً عسكريةً بين دولٍ عربيةٍ اتسع نطاق بعضها، لكنها كانت المرة الأولى التي يشهد فيها النظام غزواً كاملاً وإلحاقاً إكراهياً من دولةٍ عربيةٍ إلى أخرى. من ناحيةٍ أخرى كان نموذج الصراعات الكبرى بين وحدات النظام قبل الغزو العراقي للكويت يشير إلى أن تلك الصراعات مثّلت في أحد المعايير وجهاً من وجوه التماسك والوحدة، فقد كان معظمها يشير إلى حالة توحّدٍ للنظام في مواجهة دولةٍ بعينها تخرج على مألوف سلوك النظام. هكذا كان نموذج الخلاف بين الأردن وباقي الدول العربية، حين ضمَّ الأمير عبد الله الضفة الغربية الفلسطينية إلى إمارته في العام ١٩٥٠، ونموذج الخلاف بين العراق وباقي الدول العربية بمناسبة انخراط الأول في مشروع حلف بغداد عام ١٩٥٥، وكذلك نموذج الخلاف بين العراق أيضاً وباقي الدول العربية عندما طالب رئيس وزرائه عبد الكريم قاسم في العام ١٩٦١ بعودة الكويت، التي كانت تتأهب لاستكمال مقوّمات الدولة بعد خلاصها من التبعية لبريطانيا، إلى حضن الأمّ العراقية، ونموذج الخلاف بين الأردن وباقي الدول العربية بمناسبة الصدام بين السلطات الأردنية والمقاومة الفلسطينية في العام ١٩٧٠، ونموذج الخلاف بين السادات وباقي الدول العربية حين قام بزيارته الشهيرة إلى القدس في العام ١٩٧٧ وما ترتب عليها من تداعيات[٣].

أما في حالة غزو العراق للكويت فقد انقسم النظام العربي إلى قسمين متساويين تقريباً على النحو الذي أظهره سلوك الدول العربية تجاه واقعة الغزو وتداعياتها، وهو ما بدا واضحاً في السلوك التصويتي لتلك الدول في قمّة القاهرة في آب/ أغسطس ١٩٩٠. لم يكن الخلاف بطبيعة الحال يدور صراحةً حول الموافقة على غزو الكويت من عدمه، ولكنه كان متعلقاً بكيفية مواجهة تداعيات هذا الغزو بين من يَروْن بأن مواجهة هذه التداعيات ممكنة في إطار النظام العربي، وهم الذين صُنّفوا باعتبارهم أنصاراً لصدام حسين؛ وأولئك الذين اعتقدوا بأن إنهاء الغزو غير ممكنٍ إلا عن طريق الاستعانة بقواتٍ دوليةٍ، وهم الذين صُنّفوا مؤيدين لدولة الكويت. هكذا تبلور معسكران متضادان بمناسبة تلك الأزمة، **أحدهما** يتكوّن من دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى مصر وسوريا وإلى حدٍ ما المغرب، **والثاني** تدخل فيه بقية الدول العربية بدرجة أو بأخرى[٤].

---

(٣) أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية ـ العربية (١٩٤٥ ـ ١٩٨١): دراسة استطلاعية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ١٢٠.

(٤) أحمد يوسف أحمد، «النظام العربي وأزمة الخليج،» في: أحمد الرشيدي، محرر، **الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج** ([القاهرة]: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)، ص ٢٣٣.

في الواقع العملي رجحت كفّة المعسكر المناصر للكويت كما هو معلوم، فانتزع قراراً بالأغلبية من قمّة القاهرة بالموافقة على الإجراءات التي اتخذتها دولة الكويت والمملكة العربية السعودية لحماية أمنيْهما، أي بعبارةٍ أخرى على الاستعانة بقوات أجنبية لإخراج القوات العراقية من الكويت ومنعها من الامتداد خارجها، وهكذا لم يتكوّن التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية استناداً إلى شرعية قرارات مجلس الأمن فحسب، بل و تمتَّع أيضاً بشكلٍ أو بآخر بشرعيةٍ عربيةٍ وإنْ مجروحة، ومثّل ذلك دون شك خرقاً ثانياً فاضحاً في مفهوم الأمن القومي العربي بعد الخرق الأول الذي مثّلته واقعة الغزو ذاتها: بعبارةٍ أخرى انقلبت معادلة الأمن القومي العربي رأساً على عقب: كان مصدر التهديد عربياً، وآلية المواجهة دولية.

في تلك الأثناء روّج البعض لمفهوم نهاية النظام العربي، بل راح فريق آخر يتساءل عما إذا كان مثل هذا النظام قد وُجد في أي وقتٍ من الأوقات، لكنَّ الأمر اللافت أن تداعيات الأزمة على الرغم من فداحتها أخذت في التلاشي تدريجياً وإنْ بوتيرةٍ بطيئة. في البداية حدثت مصالحات بين الأطراف غير المباشرة في معسكريْ الأزمة، أي بين من صُنفوا أنصاراً للكويت ومن كُيِّفت مواقفهم باعتبارهم أعداءً لها، فقد كان طبيعياً أن تتوتّر العلاقات بين حلفاء الكويت وخصومها، وبعد أن تمَّ تجاوز التداعيات على هذا المستوى، بدأت تصفية آثار الأزمة على مستوى علاقة العراق بأنصار الكويت كسوريا أو مصر من جهةٍ، وعلاقة الكويت بأنصار العراق كالأردن واليمن من جهةٍ أخرى، ثم بدأت بعد ذلك مواجهة جوهر المشكلة العراقية ـ الكويتية.

صحيح أن ذلك قد تأخر عدة سنوات، لكنه كان تأخيراً مفهوماً بالنظر إلى فداحة واقعة الغزو. هكذا تعطّلت القمم العربية منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ وحتى حزيران/يونيو ١٩٩٦. وعندما عُقدت قمّةٌ في ذلك التاريخ في القاهرة لمواجهة تداعيات وصول اليمين الإسرائيلي إلى الحكم في إسرائيل بزعامة بنيامين نتنياهو، رأى الداعون إلى تلك القمّة أن حضور العراق لها قد تكون له تداعياتٍ سلبية على مداولاتها، ولذلك لم يُدعَ إليها أصلاً، غير أنه دُعيَ إلى قمّة الأقصى التي انعقدت في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وإن لم تُناقش المسألة العراقية لإتاحة الفرصة للتركيز على الهدف الأصلي للقمّة المتمثّل في دعم الانتفاضة، غير أن محاولةً جادةً جرت بعد ذلك لإنجاز خطوة نوعية في طريق المصالحة العراقية ـ الكويتية في قمّة عمّان الدورية الأولى في آذار/مارس ٢٠٠١، وإنْ لم تتوصّل إلى غايتها، وقيل في حينه أن تشدداً عراقياً قد عوّق نجاح تلك المحاولة.

وفي مطلع العام ٢٠٠٢ قام الأمين العام لجامعة الدول العربية بزيارة إلى

العراق، وأعلن في نهاية زيارته أن الرئيس العراقي حمّله أفكاراً معينة إلى القادة العرب بشأن النزاع بين العراق والكويت. وعندما عُقدت قمّة بيروت في آذار/ مارس ٢٠٠٢ توصّلت إلى أساسٍ حقيقي لمصالحةٍ عراقيةٍ ـ كويتيةٍ بإعلان نائب الرئيس العراقي أن بغداد تعهَّدت خطّياً بعدمِ تكرار اجتياح الكويت واحترام سيادتها ووحدة أراضيها، فضلاً عن توصل القمّة إلى عددٍ من القرارات المحدَّدة بخصوص تصفية عددٍ من القضايا العالقة بين البلدين.

غير أن ذلك الإنجاز المهم الذي تمكنت قمّة بيروت من تحقيقه أخذ في التآكل تدريجياً مع تصاعد النبرة العدوانية الأمريكية إزاء العراق، وكان واضحاً من البداية أن الإدارة الأمريكية لم تكن مرتاحةً لتلك الخطوة التي تحقّقت وأنها تعمل على تخريبها[٥]. وبمرور الوقت واتضاح الإصرار الأمريكي على العدوان على العراق، وتَمركز القوة الأمريكية البرية الضاربة في أراضي الكويت، ذهب إنجاز المصالحة العراقية ـ الكويتية أدراج الرياح.

لم يكن التحليل السابق لبعضٍ من كبريات الأزمات التي واجهها النظام العربي سوى وسيلةٍ للتأكيد على أن ما يواجهه النظام العربي الآن من أزمةٍ طاحنةٍ تهدّد بقاءه ليس بجديد، وأن ثمة قوى موضوعيةً داخل النظام العربي كان بمقدورها دائماً أن تدفع في اتجاه إعادة التماسك والالتحام إلى صفوف النظام. ومن الضروري أن نستخلص الدروس من الكيفية التي خرج بها النظام من أزماته السابقة، وفي هذا الإطار يمكن تسجيل الملاحظتين الرئيستين التاليتين:

تشير الملاحظة الأولى، إلى أن النظام العربي قد تجاوز أزماته السابقة بنوعين من الآليات: **الأول** آليات تغيير، **والثاني** آليات إصلاح. ومن اللافت أن السبق الزمني في الإنجاز كان لآليات التغيير لتتوقف بعد ذلك، وتحلّ محلها آليات الإصلاح التي يبدو وكأن قدراتها قد أخذت في التآكل بدورها عبر الزمن مع بروز متغيراتٍ داخليةٍ (عربيةٍ) وخارجيةٍ (عالمية) جديدةٍ، وسنعود إلى هذه النقطة لاحقاً، لكننا نكتفي الآن بقدرٍ من التفصيل عن آليات تجاوز النظام العربي لأزماته.

في الأزمة التي وجد النظام العربي فيها نفسه في أعقاب هزيمة ١٩٤٨، جرَّب النظام في البداية كما سبقت الإشارة آليات الإصلاح (تقوية النظام العربي باتفاقية

---

(٥) في هذا الإطار شهد الأسبوع الثاني من شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ جولة لوزير الدفاع الأمريكي في دول الخليج كشف فيها بوضوح عن نياته التخريبية إزاء المصالحة العراقية ـ الكويتية، فوصف في تصريحات علنية دولة الكويت بأنها «دجاجة» متعجباً كيف تبيت الدجاجة في حضن الأسد؟ انظر: أحمد يوسف أحمد، «محاولات مفضوحة لتخريب العلاقات العربية ـ العربية،» **الاتحاد**، ١٨/ ٦/ ٢٠٠٢.

الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي) لكن ضآلة الآثار التي ترتبت على هذا الإنجاز أفسحت الطريق تاريخياً لقوى التغيير داخل النظام والتي تزعمتها مصر بالمشروع التحرري القومي لثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، وكان لآلية التغيير هذه إنجازاتها الواضحة على نحو ما هو معروف[٦]. أما أزمة مابعد هزيمة الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ فقد اتخذ تجاوزها طابعاً إصلاحياً بمعنى أن عوامل التضامن بين وحدات النظام بغض النظر عن التناقضات فيما بينها قد تمكّنت من إيجاد معادلةٍ سليمةٍ لمواجهة تداعيات الهزيمة في إشارةٍ واضحةٍ إلى وحدة النظام في مواجهة الخطر الخارجي.

لقد حدثت الآلية الإصلاحية نفسها بالنسبة لأزمة العلاقات المصرية ـ العربية اعتباراً من العام ١٩٧٧ وحتى العام ١٩٨٧. فقد وضعت قمّة عمّان عام ١٩٨٧ على نحو ما رأينا أساساً لعودة العلاقات المصرية ـ العربية الثنائية، ثم أكملت قمّة الدار البيضاء عام ١٩٨٩ خطى المصالحة العربية ـ المصرية بحضور مصر للقمّة، وعودتها إلى مكانها الطبيعي في منظومة العمل العربي المشترك. ومن المهم للغاية في هذا السياق أن نلاحظ أن قوى التغيير في النظام العربي في ذلك الوقت حاولت أن تتجاوز أزمة النظام بآليات تغييرٍ سواء بتكوين جبهة الصمود والتصدي من الدول العربية المتشدِّدة في رفضها للمسلْك المصري إزاء إسرائيل في حينه، أو بوضع أساسٍ لوحدةٍ سوريةٍ ـ عراقيةٍ في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨، لكن المحاولة باءت بالفشل بتفكّك الجبهة، وانهيار مشروع الوحدة السورية ـ العراقية بعد شهورٍ قلائل. ومن الواضح أيضاً أن الخطوات التي تمّت على طريق تجاوز تداعيات الغزو العراقي للكويت ذات طابع إصلاحي، بمعنى أنها انطوت على محاولة اتفاق وحدات النظام ككلٍ على حلولٍ للأزمة في إطار الوضع الراهن.

أما الملاحظة الثانية فتتمثل في أن تجاوز النظام العربي لأزماته لم يكن يعني دائماً الانتقال إلى حالةٍ من القدرة على الفعل والتأثير، وإنما تفاوتت قدرة النظام في هذا الصدد، ومن المهم محاولة معرفة الظروف التي تجاوز فيها النظام العربي أزماته منتقلاً إلى حالةٍ من حالات الفعل، وتلك التي تجاوز فيها الأزمة وكفى. في الأزمة التي أعقبت هزيمة ١٩٤٨ تمكنت قوى التغيير كما سبقت الإشارة من أن يكون لها فعل مؤثر تَرتّب عليه إنجاز بعض الخطوات المهمة داخل النظام من جانبٍ وفي مواجهة

---

(٦) يمكن أن نشير أيضاً إلى أن الأزمة التي واجهها النظام بانفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٦١، والاستقطاب الحاد الذي نشأ بين مصر وسوريا وتداعياته على الجامعة العربية قد انتهى بآليات تغيير أيضاً بقيام الثورة في شمال اليمن في عام ١٩٦٢ ثم في جنوبه لاحقاً في عام ١٩٦٣ وصعود الدور المصري في النظام العربي من جديد، أو بسقوط النظام الانفصالي في سوريا في عام ١٩٦٣ بما أعاد الشرعية إلى ذلك الدور.

خصومه الخارجيين من جانب آخر، ويبدو هذا واضحاً بصفةٍ خاصةٍ في إنجاز تصفية الاستعمار الأوروبي في الوطن العربي في العقدين اللاحقين للهزيمة، ويُلاحَظ بطبيعة الحال أن القدرة على الفعل لم تكن مطلقةً، فقد بقي الاستعمار الصهيوني لفلسطين، كما أن قوى التغيير لم تتمكن من حماية الوحدة المصرية ـ السورية، وهكذا.

في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ أيضاً تمكّنت الصيغة السليمة التي وضعتها قمّة الخرطوم من أن تنجز فعلاً مؤثّراً في ساحة المواجهة مع إسرائيل تمثّل في حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية ثم حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، غير أنه من الأهمية بمكان أن تجاوز النظام لأزمة العلاقات المصرية ـ العربية بآليةٍ إصلاحيةٍ ما بين عاميْ ١٩٧٧ و١٩٨٩ قد انطوى على تقديم تنازلاتٍ عربيةٍ جوهريةٍ في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإنْ كان قد ارتبط من ناحيةٍ أخرى بتفعيل أداء النظام في الحرب العراقية ـ الإيرانية، أي أن القدرة على الفعل كانت محدودةً أو ناقصةً، ولاسيّما في اتجاه التهديد الرئيسي للنظام النابع من الكيان الصهيوني. أما في الحالة الأخيرة (أزمة تداعيات الغزو العراقي للكويت) فإن آليات الإصلاح لم تستطع أصلاً أن تُكمل إنجاز غايتها المباشرة.

ثانياً: الأزمة الراهنة للنظام بين النمطية والخصوصية

ينصرف التحليل في هذا الجزء إلى محاولة الإجابة عن سؤالٍ بالغ الأهمية: هل تُمثّل الأزمة الراهنة التي يمر بها النظام كنتيجةٍ لتداعيات احتلال العراق تكراراً نمطياً لأزماته الخطيرة السابقة بحيث يمكن تطبيق دروس الخبرة السابقة عليها؟ أم أنها أزمة متفردة أو على الأقل فيها شيء من التفرد، الأمر الذي يفرض علينا إدخال أثر المتغيرات التي استجدت على هذه الأزمة في التحليل؟ لا شكَّ أولاً أن الظروف الداخلية (العربية) والخارجية (العالمية) التي ارتبطت بالأزمة الراهنة لا تماثل ظروف الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، حين كانت هناك قيادةٌ قادرةٌ على بلورة اتجاهٍ عامٍ لحركة النظام، وبنيةٌ دوليةٌ ثنائية القطبية أكثر مواتاةً لحركة النظم الاقليمية مما هي عليهَ اليوم.

فقد وقعت هذه الأزمة في ظلّ انقسام عربي بدَت آثاره واضحةً على أداء النظام العربي في مواجهتها، وسواء كان هذا الانقسام يرجع إلى عوامل بنيويةٍ عربيةٍ كرواسب تداعيات الغزو العراقي للكويت، أو إلى غياب القيادة الفاعلة للنظام، أو إلى عوامل عالمية، على نحو ما سنرى، فإنه ـ أي هذا الانقسام ـ قد مثَّل خروجاً واضحاً على مألوف سلوك النظام العربي إزاء التهديدات الخارجية، ذلك أن الخبرة الماضية لهذا النظام تشير إلى أن العرب قد توحَّدوا عادةً، على الرغم من خلافاتهم أو نزاعاتهم أو صراعاتهم البينية في وجه التهديدات الخارجية.

هكذا فعلوا في الأعوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ في مواجهة إسرائيل ومن تحالف معها، وهكذا فعلوا أيضاً في العام ١٩٨٧ بمناسبة الحرب العراقية ـ الإيرانية، لكنهم في هذه المرّة أخفقوا في التوحّد إزاء التهديدات الأمريكية للعراق ثم العدوان عليه، على الرغم من أن ذلك قد تمّ على الصعيد اللفظي على نحو ما سنرى. ويعني ذلك أن واحداً من الملامح البنيوية الأساسية الإيجابية في النظام العربي قد تلاشى في الأزمة الراهنة، وللأمانة فإن بدايات هذا التطور يمكن أن تُردّ إلى الخلاف العربي ـ العربي حول الاستعانة بقواتٍ أجنبيةٍ لتحرير الكويت، لكن فكرة أن المعتدي كان عربياً، وأن ثمة شرعيةً ما يمكن أن تُنسب إلى دورٍ خارجي في تحرير بلدٍ عربي من غزوٍ تعرّض له ولاسيّما في إطار الاستناد إلى قراراتٍ من مجلس الأمن، غطّت في حينه على هذا الخلاف، أما الآن فقد بدا الخلاف صارخاً، لأن نيّة العدوان كانت مبيّتةً وواضحةً، وتمّ وضعها موضع التنفيذ، وانتهت إلى احتلالٍ كاملٍ للعراق، وهي أخطر نتيجة ترتبت على صِدام للنظام العربي مع القوى المهيمنة في النظام العالمي منذ نشأة ذلك النظام في العام ١٩٤٥. ولذلك فإن الانقسام إزاءها بدا مخيفاً ومنذراً بأوخم العواقب بالنسبة إلى مستقبل النظام.

ويمكن في الواقع أن يُردَّ هذا الانقسام في المواقف العربية إلى ثلاثة عوامل: **أولها** عوامل عالمية ترتبط بالولايات المتحدة وسياستها، **وثانيها** عوامل قطرية عربية تتعلق بهشاشة النظم العربية أمنياً وسياسياً واقتصادياً، **وثالثها** عوامل عربية ـ عربية تنبثق من الوضع الراهن للنظام العربي.

تشير العوامل العالمية إلى الوضع الراهن في النظام العالمي الذي يتّسِم منذ العقد الأخير من القرن الماضي بأحاديةٍ قطبيةٍ من حيث بنية القيادة فيه، الأمر الذي أعطى الولايات المتحدة الأمريكية قدرةً أكبر على التأثير في مجريات السياسة العالمية مقارنةً بمرحلة القطبيّة الثنائيّة، ولما كان هدف الاستراتيجية الأمريكية الواضح إدامة الهيمنة الأحاديّة على النظام العالمي، فإنّ ثمة مهام مطلوبةً لإنجاز هذا الهدف، ومن ضمن هذه المهام أو ربما في القلب منها تأمين مسألة النفط بالنسبة إلى المصالح الأمريكية، الأمر الذي يُغري الإدارة الأمريكية بأن تفعل ما فعلت في العراق، وله ما له من مكانةٍ عالميةٍ في إنتاج النفط وتصديره، وكذلك في الاحتياطي الثابت منه.

ومن المؤكد أن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر أياً كانت طبيعتها وحقيقة تأثيرها في السياسة الأمريكية قد أعطت الإدارة الأمريكية فرصةً ذهبيةً للمضي قُدماً في تنفيذ خططها العالمية إنْ لم يكن بإكراه الآخرين من دون عنفٍ، فليكن باللجوء إلى أقصى درجات العنف كما حدث بالفعل في حالتيْ أفغانستان والعراق.

ويعني ما سبق أن النظم العربية قد شهدت أولاً مدى عنف السلوك الأمريكي

تجاه الدولة التي اعتبرتها الإدارة الأمريكية في حينه الهدف الأول لاستخدام القوة وهي أفغانستان، ثم تابعت بعد ذلك، أي النظم العربية، التهديدات الأمريكية للعراق، ولم يكن لديها أدنى شك في صدقية هذه التهديدات. وبالفعل وقع العدوان على العراق على النحو الذي تنبأ به الكثيرون منذ شهورٍ عديدةٍ سابقةٍ على وقوعه، وبالتالي أصبحت النظم العربية واثقةً من أنّ التهديدات الأمريكية من ذلك النوع ذي الصدقية الكاملة، أي الذي يتجاوز مرحلة «التخويف» في حال الإخفاق في تطويع سلوك المُهَدَّد وفقاً لإرادة مصدر التهديد، ولذلك فإن كلاً منها أصبح واثقاً من مصيره فيما لو أنه اعترض على السياسة الأمريكية، وكان لذلك أثره الواضح في صمت النظم العربية أثناء العدوان على العراق أو تبنيها مواقف غير مألوفةٍ إزاء العدوان عليه، بل وتطوّع بعضها بمواقف تكشف عن تأييدٍ ضمنيٍ أو غير مباشر للسلوك الأمريكي تجاه العراق.

أما بالنسبة إلى العوامل القطرية العربية فيمكن القول بأن الأقطار العربية تنقسم من حيث اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاث فئات: **فئة أولى** تعتمد عليها مباشرةً في الحفاظ على أمنها وذلك وفق اتفاقياتٍ معروفةٍ ومعلَنةٍ، **وفئة ثانية** تعتمد عليها بدرجةٍ أقل تتمثل في الحصول على قدرٍ من المساعدات الاقتصادية يختلف من دولةٍ إلى أخرى، وربما تتمثل أيضاً في درجةٍ من درجات الاعتماد العسكري، **وفئة ثالثة** لا تعتمد على الولايات المتحدة أصلاً من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية. غير أن اللافت أن الهشاشة السياسية والاقتصادية للدول الواقعة ضمن الفئتين الثانية والثالثة قد جعلت مواقفها متقاربةً، بمعنى أنه إذا كانت النظم الحاكمة في الدول التي تعتمد على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية تخشى، بحقٍ أو غير حق، من أن اختلافها مع السياسة الأمريكية، ولا نقول تحديّها لها، قد يسبّب لتلك النظم مصاعب اقتصاديةً وعسكريةً هي في غنى عنها، فإنه من الواضح أن النظم الحاكمة في الدول التي لا تعتمد على مساعداتٍ أمريكيةٍ قد فهمت الرسالة، أي أدركت أن هناك رؤيةً أمريكيةً جديدةً لمستقبل المنطقة، وأن الإدارة الأمريكية مستعدة للوصول في تنفيذ هذه الرؤية إلى آخر المدى. ولذلك فإن الانحناء أمام العاصفة أو الاختباء منها أصلاً قد يكون سلوكاً رشيداً.

وعليه فإن الاختلاف الحقيقي بين مواقف الفئات الثلاث تَمَثّل في أن الدول أعضاء الفئة الأولى، ذات العلاقة الأمنية الواضحة مع الولايات المتحدة الأمريكية، قد قَدّمت لها تسهيلاتٍ، وإنْ كانت بدرجاتٍ متفاوتةٍ، في عدوانها على العراق، بينما تكاد الدول أعضاء الفئتين الثانية والثالثة أن تكون قد تساوَت في صمتها أو مواقفها الملتبسة الهادئة تجاه العدوان على العراق وتداعياته.

وأخيراً يمكن القول بالنسبة إلى العوامل المنبثقة من النظام العربي، أن هذا النظام لم يكن في أحسن حالاته عندما نشبت الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، ولم يكن هذا وضعاً جديداً على أية حال، فمنذ الغزو العراقي للكويت في العام ١٩٩٠ لا يمكن القول بأن النظام العربي قد استردّ عافيته تماماً، وذلك دون أن نُنكر أن ثمة محاولاتٍ دؤوبةً لرأب الصدع في العلاقات العربية ـ العربية كانت قد جرَت في العقد التالي على العدوان، وبدا أنها تقترب من غايتها مع السنوات الأولى للقرن الواحد والعشرين على نحو ما رأينا.

غير أن هذه التطورات وغيرها لم تكن تعني بحالٍ أنّ النظام العربي قد استردّ عافيته بمعنى القدرة على التحرك الجماعي المؤثر على أرض الواقع، ولاسيّما أنه قد بقيت العوامل البنيوية في هذا النظام على حالها من حيث غياب القيادة داخله، والهشاشة الملحوظة لوحداته في علاقتها بمحيطها الاقليمي والنظام العالمي، وزاد من هذا الأمر أن قرارات قمّة بيروت قد تزامنت مع بدايات الأزمة الأمريكية ـ العراقية، الأمر الذي ساعد دون شك على قطع الطريق على أية تطوراتٍ إيجابيةٍ كان من الممكن أن تُرجى من تلك القرارات. ويعني ما سبق أن النظم العربية التي كان من الممكن أن تفكر في تبني سياساتٍ معارضةٍ للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة لم تكن لتجد في النظام العربي سياقاً مسانداً لهذه السياسات، لذلك فإن حساباتها بُنيت بالضرورة على أسسٍ قطريةٍ، الأمر الذي لا شكّ في أنّه لعب دوراً حاسماً في إجهاض أي تفكيرٍ في التمرد على السياسة الأمريكية.

في ضوء ما سبق بدأ الموقف العربي الجماعي الاهتمام بالعدوان على العراق قبل وقوعه بعام وذلك في قمّة بيروت عام ٢٠٠٢، عندما تضمَّن البيان الختامي للقمّة في بنده الثاني والعشرين نصاً يشير إلى أن القادة قد تدارسوا «التهديد بالعدوان على بعض الدول العربية وبصورةٍ خاصةٍ العراق، وأكدوا رفضهم المطلق ضرب العراق، أو تهديد أمن وسلامة أية دولةٍ عربيةٍ باعتباره تهديداً للأمن القومي لجميع الدول العربية» وعندما اجتمع مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في دورةٍ غير عاديةٍ في ١٥ و١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٣ قبل قمّة شرم الشيخ التي عُقدت في الأول من الشهر التالي، أضاف إلى هذا الموقف التأكيد على ضرورة امتناع الدول العربية عن «تقديم أيّ نوع من المساعدة والتسهيلات لأي عملٍ عسكري يؤدي إلى تهديد أمن وسلامة العراق ووحدة أراضيه» وكان ذلك طبيعياً بالنظر إلى أنّ جميع المؤشّرات كانت تشير إلى قرب وقوع العدوان على العراق.

وعندما اجتمعت القمّة العربية العادية في شرم الشيخ في الأول من آذار/ مارس ٢٠٠٣ تبلور موقفها على النحو التالي:

ـ رفض الحلّ العسكريّ للأزمة العراقية باعتبار أن القرار رقم ١٤٤١ الصادر عن مجلس الأمن لا يوفّر غطاءً شرعياً لأي عملٍ عسكري ضد العراق، وأنّ مثل هذا العمل سيؤدي إلى مخاطر جمّةٍ وتداعياتٍ سلبيةٍ تشهد عليها المواقف العالمية المعارضة لاستخدام القوة ضد العراق، لذلك دعت القمّة «جميع الدول إلى مساندة الجهود العربية الهادفة إلى تجنّب الحرب» مع طمأنتها بأن ذلك يتحقق «من خلال استكمال تنفيذ العراق لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ لعام ٢٠٠٢» مع العلم بأن قرارات القمّة قد رحّبت بموقف حكومة العراق من عملية التفتيش، وأشارت إلى التقدم الذي حدث في هذا الصدد.

ـ بناءً على ما سبق فقد كان طبيعياً أن تؤكد القمّة على الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أي دولةٍ عربيةٍ باعتباره تهديداً للأمن القومي العربي، وإن خُفِّفت الصيغة المستخدَمة في البيان الصادر عن المجلس الوزاري بالامتناع عن تقديم أي نوع من المساعدة والتسهيلات لأي عملٍ عسكري ضدَّ العراق إلى «التأكيد على امتناع الدّول العربية عن المشاركة في أي عملٍ عسكريٍ يستهدف أمن وسلامة ووحدة أراضي العراق أو أي دولةٍ عربية».

ـ أشارت قرارات القمّة إلى تشكيل لجنةٍ رئاسيةٍ تضم الرئاسة السابقة والحالية والقادمة للقمّة والأمين العام للجامعة بالإضافة إلى الدول الراغبة، وذلك للاتصال مع الأطراف الدولية المعنية، ولاسيّما الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لعرض الموقف العربي عليها، والتشاور مع الحكومة العراقية لبحث سبُل مواجهة التحديات الخطيرة التي يواجهها العراق، وما يهدّد الدول العربية من مخاطر واحتمالات.

ـ رفضت القمّة بطريقٍ غير مباشر الدعاوى الأمريكية الخاصة بإسقاط النظام العراقي، وذلك عندما أشارت إلى أن شؤون الوطن العربي وتطوير نظمه «أمر تقرّره شعوب المنطقة بما يتفق مع مصالحها الوطنية والقومية بعيداً عن أي تدخلٍ خارجي. وفي هذا الإطار يستنكر القادة ما يتردد عن محاولاتٍ راميةٍ إلى فرض تغييراتٍ على المنطقة أو التدخل في شؤونها الداخلية وتجاهل مصالحها وقضاياها العادلة».

وعندما اجتمع مجلس الجامعة العربية في دورته العادية ١١٩ في القاهرة ما بين ٢٢ و٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٣ كان العدوان على العراق قد وقع، وقد خلُصت مداولات المجلس بشأن هذا العدوان إلى ما يلي:

ـ إدانة العدوان الأمريكي ـ البريطاني على العراق.

ـ اعتبار هذا العدوان انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي، وخروجاً على الشرعية الدولية، وتهديداً للسلم والأمن الدوليين، وتحدياً للمجتمع الدولي، والرأي العام العالمي المطالب بحلّ المنازعات الدولية بالطرق السلمية، والاحتكام إلى قرارات الشرعية الدولية.

ـ المطالبة بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الأمريكية ـ البريطانية الغازية من الأراضي العراقية، وتحميلها المسؤولية المادية والأخلاقية والقانونية عن هذا العدوان.

ـ تأكيد الالتزام بضرورة امتناع الدول العربية عن المشاركة في أيّ عملٍ عسكريٍ يمسّ سيادة وأمن ووحدة أراضي العراق، أو أية دولةٍ عربيةٍ أخرى، والتأكيد على ضمان أمن وسلامة ووحدة أراضي الدول العربية كافة.

ـ تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة بطلب عقد جلسةٍ عاجلةٍ لمجلس الأمن لاتخاذ قرارٍ بوقف العدوان، وسحب القوات الغازية فوراً خارج الحدود الدولية لجمهورية العراق، والتأكيد على احترام سيادة العراق واستقلاله السياسي وحرمة أراضيه، وامتناع جميع الدول عن التدخل في شؤونه الداخلية.

ـ تكليف المجموعة العربية في حالة عدم انعقاد مجلس الأمن أو عدم اتخاذ القرار اللازم لوقف العدوان والانسحاب، بدعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد جلسةٍ طارئةٍ لبحث العدوان على العراق والمطالبة بوقفه الفوري، وسحب القوات المعتدية من جميع الأراضي العراقية واحترام وحدة وحُرْمة أراضيه.

تُظهِر قراءة هذه القرارات للوهلة الأولى أنها تعبّر عن سقفٍ عالٍ للموقف الدبلوماسي العربي، لعلّه لم يكن ينقصه سوى التحول من مستوى الإدانة والمطالبة بإجراءاتٍ معيّنةٍ والتحرك من أجلها، إلى مستوى اتخاذ خطواتٍ إيجابيةٍ كما في استدعاء السفراء أو سحبهم أو التهديد بقطع العلاقات أو حتى قطعها... إلخ. غير أن إمعان النظر في القرارات مع ربطها بما هو معروف من سلوكٍ فعلي للدول العربية في الواقع العملي يفضي إلى الملاحظات التالية:

ـ لم تكن هذه الإجراءات موضع إجماع فعلي كما قد يبدو من الإجماع «الإجرائيّ» عليها إذا جاز التعبير، فقد كان من المعروف أن هناك عدداً من الدول العربية يتناقض في مواقفه مع روح الموقف العربي الجماعي وجوهره بسبب وجود قواعد عسكريةٍ أمريكيةٍ على أراضيه بعيداً عن الجدل اللفظي حول الفارق بين مفهوميْ «تقديم التسهيلات» و«عدم المشاركة».

ـ يُلاحظ كذلك أن دولةً عربيةً واحدةً لم تجرؤ على أن تكرِّر منفردةً ما تضّمنه قرار المجلس الوزاري في دورته الـ ١١٩ كتعبيرٍ عن موقفٍ جماعي، وهكذا اختفت مفردات العدوان والغزو ومطالبات الانسحاب الفوري لقوات الاحتلال... إلخ من مفردات قاموس الدبلوماسية العربية على المستوى القطري.

ـ يُلاحَظ أيضاً أن الفقرات الإجرائية من القرار لم تجد حظّها من التطبيق، وعلى سبيل المثال فقد انعقد مجلس الأمن وانفضّ دون أن يتوصل إلى شيءٍ بطبيعة الحال كما هو متوقع، غير أن أحداً لم يسمع أن المجموعة العربية قد طالبت بعقد جلسةٍ طارئةٍ للجمعية العامة للأمم المتحدة وفقاً لنص القرار السابق، والتي كان مؤكداً أنها ستتبنى موقفاً قوياً ضد العدوان. كما أن اللجنة الرئاسية التي قضت القرارات بتشكيلها تمّ تكوينها على مستوى وزاري لم تُنجز شيئاً يُعتدُ به.

ثالثاً: النظام العربي واحتلال العراق

بغض النظر عن موقف النظام العربي من تهديد العراق والعدوان عليه، ومدى فاعلية هذا الموقف فإن واقعة الاحتلال أوجدت وضعاً جديداً كان ضرورياً أن تكون له آثاره الواضحة على النظام العربي، والفكرة الأساسية هنا أن هذا الوضع يُمكن أن يُفضي إلى نفي فكرة وجود نظام إقليمي عربيٍ أساساً. ذلك أن ثمة اتجاهاً لدى باحثي النظم الإقليميّة يرى استبعاد القوى العظمى من عضوية هذه النظم. تختلف مبرّرات هذا الرأي بين من يُرجع هذا الاستبعاد إلى الحرص على إبعاد نفوذ القوى العظمى عن تفاعلات النظم الإقليمية، وبين من يردّه إلى ضرورة وجود توازنٍ إقليمي للقوة العسكرية كأحد شروط وجود النظام الإقليمي. وهناك رأيٌ مخالفٌ بطبيعة الحال يذهب إلى العكس، أي أن النظم الاقليمية يجب أن تكون «تابعةً» إلى النظام الدولي لتدني مستوى القوة فيها إذا قورنت بالنظام الدولي(٧).

لكن فكرة النظم الاقليمية ذاتها تجعلنا نأخذ من دون ترددٍ بالرأي القائل بضرورة استبعاد عضوية القوى العظمى من نظام ما إذا ماكان ممكناً لنا أن نطلق وصف «إقليميّ» على هذا النظام، ذلك أن فكرةَ النظم الإقليميّة وفقاً لمنطق ظهورها كمصطلح مهم في دراسات العلاقات الدولية للأقاليم قد نشأت مرتبطةً بفكرة الاستقلال ولو النسبي عن القوى العظمى، وأنه من غير الصحيح أن يُنظَر إلى تلك العلاقات على أنها مجرد امتداداتٍ أو ردود أفعالٍ على السياسات الخارجية للدول

---

(٧) محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

العظمى والكبرى[٨]، ولذلك فإن فقدان الاستقلال من قبل نظام إقليمي ما نتيجة وجود دولةٍ عظمى بين عناصره ينفي عنه أساساً صفة النظام الاقليمي ويجعله منطقة تبعيةٍ مباشرة لهذه الدولة العظمى.

عليه فإننا نستطيع أن نقول ببساطةٍ إن الاحتلال الأمريكي للعراق، ومن ثمّ وجود السيادة في إحدى الدول العربية من الناحية الفعلية في يد دولةٍ عظمى، ناهيك عن أن تكون دولةً عربيةً رئيسةً، يهُز من الأساس فكرة النظام الاقليمي العربي. والحق أن المسؤولين في الإدارة الأمريكية لم يتركوا مجالاً لشكٍ في هذا الأمر، فقد أخذوا بعد احتلال العراق يروّجون لفكرة أن وضعاً جديداً قد نشأ في المنطقة وأن على الدول العربية أن تُكيّف نفسها مع هذا الوضع، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل بدت الإدارة الأمريكية ترتدي ثوب المُصلِح الذي يعرف عيوب النظام برُمتّها ويُبادر إلى العمل على تصحيحها بنفسه، وهكذا تداعت «مبادرات» التغيير على العرب من الإدارة الأمريكية وغيرها، وآخرها مشروع الشرق الأوسط الكبير مما يهدّد حال استمرار ضعف النظام وتآكله بخلق إطارٍ جديدٍ للحركة هو بالتأكيد الإطار الشرق الأوسطي.

فهل كان النظام العربي «لقمةً سائغةً» لمحاولات التدخل الأمريكي المباشر بحيث ننتهي بسهولة إلى «اختفاء» أو «تآكل» النظام العربي في زمنٍ ليس بالطويل وبالتالي تصبح تداعيات احتلال العراق على النظام العربي مرادفةً لاختفائه وتآكله كإطارٍ للتفاعلات بين الدول العربية؟ أم أنه ـ أي النظام العربي ـ يُبدي من الأداء ما سيُمكّنه من الصمود والاستمرار وإن بفاعليةٍ أقل؟

لكي نُجيب عن هذه الأسئلة يجب أن نحاول تتبّع سلوك النظام العربي في مواجهة احتلال العراق بعد أن أصبح هذا الاحتلال حقيقةً واقعةً. فيُلاحظ أولاً أن القادة العرب لم يجدوا أنّ من المناسب الدعوة إلى عقد قمّةٍ عربيةٍ طارئةٍ بعد احتلال العراق، وهو ما يُمثل نكوصاً هائلاً عن معايير الدعوة إلى القمم العربية عامة، والعاجلة منها بصفةٍ خاصةٍ. فقد وجد جمال عبد الناصر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ أن تحويل إسرائيل «لمجرى نهرٍ» عربي يستحق وقفةً عربيةً موحّدةً عاجلةً، ومن ثمّ يستدعي الدعوة إلى عقد قمّةٍ عربيةٍ، وعُقدت قمّةٌ عربيةٌ بعد هزيمة الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بأقلّ من ثلاثة شهور، وأخرى بعد تفجر الصدام بين المقاومة الفلسطينية والسلطات الأردنية في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ بأيام، ورابعةٌ بعد توقيع

---

(٨) انظر على سبيل المثال: Louis J. Cantori and Steven L. Spiegel, *The International Politics of Regions; a Comparative Approach* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice - Hall, [1970]).

اتفاقيتي كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ بأقلّ من شهرين، وخامسةٌ بعد غزو العراق للكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠ بأيام، وسادسةٌ في الشهر التالي لوصول اليمين المتطرف إلى الحكم في إسرائيل في أيار/ مايو ١٩٩٦، وسابعةٌ بعد تفجر انتفاضة الأقصى في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ بأقلّ من شهر.

لذلك كله يبدو عدم مبادرةِ أحدٍ من القادة العرب بالدعوة إلى عقد قمّةٍ عربيةٍ في أعقاب احتلال العراق مؤشراً خطيراً على تراجع أداء النظام العربي ومدى «التكيّف» الذي سعى أو أُضطر إليه مع السياسة الأمريكية في هذا الصدد، ولاسيّما بالنظر إلى قرارات قمّة شرم الشيخ والمؤتمر الوزاري التالي لها في آذار/ مارس ٢٠٠٣، بل مدى التفريط في أمورٍ تُعدُّ ماسةً بالهدف الأعلى لأي «نظامٍ» وهو هدف البقاء.

ولا يصحّ بطبيعة الحال الاحتجاج بأن القمم العربية أصبحت «دوريةً» لأن إقرار مبدأ الدورية في قمّة القاهرة عام ٢٠٠٠ كان القصد منه هو ضمان انعقاد القمم في مدى زمني معقولٍ وليس المصادرة على انعقادها بصفةٍ استثنائيةٍ في الظروف التي تتطلب ذلك، بدليل أن الملحق الخاص بدورية القمّة قد نصّ على جواز انعقاد القمم بصفةٍ استثنائيةٍ في مادته الثالثة التي أعطت الحق إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمّة بأن يعْقد «عند الضرورة أو بروز مستجداتٍ تتصل بسلامة الأمن القومي العربي» دوراتٍ غير عادية بشرط أن تتقدّم إحدى الدول الأعضاء أو الأمين العام بطلب ذلك ويوافق على عقدها ثلثا الدول الأعضاء[٩]. ولمّا لم يتقدم أحد أصلاً بطلب انعقاد قمّةٍ غير عاديةٍ في أعقاب احتلال العراق، فإن معنى هذا أن قائداً عربياً واحداً لم يرَ في الاحتلال أمراً مستجداً يهدّد سلامة الأمن القومي العربي.

غير أن الأمر لم يقف عند حدّ إخفاق النظام العربي في أن يعقد قمّةً بصفةٍ استثنائيةٍ تتخذ من احتلال العراق وتداعياته عربياً موضوعاً وحيداً لها، بل كانت القمّة التي عُقدت قمّةً أمريكيةً ـ عربيةً انعقدت في الثالث من شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ في شرم الشيخ وحضرها قادة خمس دولٍ عربية هي مصر والسعودية والأردن والبحرين وفلسطين. غير أن الدلالة الأخطر من انعقاد قمّةٍ أمريكيةٍ ـ عربيةٍ وغياب قمّةٍ عربيةٍ، تمثّلت في البيان الصادر عن الجانب العربي في هذه القمّة، ذلك أن الجزء المتعلّق بالعراق في البيان الختامي مثّل تحولاً واضحاً عن مواقف عربيةٍ سابقةٍ أحاديةً وثنائيةً وجماعيةً. صحيح أن البيان قد أكد الالتزام باستقلال العراق ووحدة أراضيه

---

(٩) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ملحق خاص بشأن الانعقاد الدوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمّة، المادة ٣.

في ظل حكومةٍ تمثّل الشعب العراقي ونابعة من إرادته الحرة، غير أن القادة العرب أضافوا في بيانهم أنهم يعتبرون قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ وسيلةً مفيدة لتحقيق هذه الأهداف(١٠). ولمجرد التذكير فإن القرار رقم ١٤٨٣ يعترف بسلطة الاحتلال في العراق ويُطلق يدها في نهب ثروات العراق ولا يُعطي لدور الأمم المتحدة في العراق أية اختصاصاتٍ ذات طبيعةٍ إلزاميةٍ، ولا يفرض أي قيدٍ زمنيٍ على أمد الاحتلال.

أما بخصوص الصراع العربي ـ الإسرائيلي فلم تأتِ القمّة العربية ـ الأمريكية بأكثر من الالتزام الواضح والصريح من قِبل كافة الدول المشاركة في القمّة بخارطة الطريق بكل ما تتضمنه من أمورٍ غير محدّدةٍ (تتعلق بمضمون الحل النهائي للقضية الفلسطينية) وأخرى محدّدة (تتعلّق بالقضاء على ما تسميه خارطة الطريق بالإرهاب). لقد تَعوّد العرب بمن فيهم قادتهم أن يميّزوا بين الإرهاب وبين المقاومة المشروعة، لكن هذا التمييز غاب عن بيان القادة العرب الصادر بعد القمّة الأمريكية ـ العربية مع أنَّ صيغة البيانين المنفصلين التي لجأ إليها المشاركون في القمّة كانت تعطي فرصةً لذلك التمييز، لكن البيان العربي اكتفى بالتأكيد على تأييد السلطة الفلسطينية في إصرارها على الوفاء بمسؤولياتها في إنهاء «العنف»، ثم أكّد مجدداً المواقف ضد الإرهاب والعنف والاستمرار في محاربة ويلات الإرهاب الموجَّه ضدّ الإنسانية، وفي رفضِ ثقافة التطرف في أي شكلٍ كان ومن أي مصدرٍ، أو انطلاقاً من أي مكانٍ «بغضِّ النظر عن التبريرات والدوافع». ولم يكن الأمر يحتاج إلى أكثر من إشارةٍ سريعةٍ إلى الحق الذي يكفله القانون الدولي للشعوب في مقاومة الاحتلال، لكن الإشارة غابت على أية حال(١١).

ثم خطا النظام العربي الرسمي خطوةً أبعد في اتجاه التكيف مع واقع احتلال العراق وسياساته بقبول شغْل ممثّل مجلس الحكم الانتقالي لمقعد العراق في جامعة الدول العربية في أيلول/ سبتمبر الماضي. كان الجدل دائراً قبل انعقاد مجلس جامعة الدول العربيةِ على المستوى الوزاري في ذلك التاريخ بين من يُطالبون برفض أن يكون العراق مُمثلاً في الجامعة بسلطةٍ عيّنتها قوة الاحتلال لتَعارُض ذلك مع أسس النظام العربي، وبين من يُلِحون على قبول أن يكون العراق مُمثلاً بمجلس الحكم الانتقالي بحجّة الحفاظ على التواصل مع الشعب العراقي وعدم عزله عن محيطه العربي. وبدا في حينه أن الموقف العملي المناسب قد يُبنى على إعطاء مجلس الحكم

---

(١٠) انظر نص البيان في: **الأهرام**، ٤/٦/٢٠٠٣، ص ٣.

(١١) المصدر نفسه.

الانتقالي صفة المراقب كي لا يكون هناك اعتراف عربي بسلطة احتلالٍ فاقدٍ للشرعيّة.

لكنّ مجلس وزراء الجامعة العربية رأى أن يبتكر صيغةً غير مسبوقةٍ هي صيغة «الاعتراف المؤقت»، وقد فُهم من وصف المجلس في قراره ذي الصلة للاعتراف بأنه «مؤقت»، بأن دوام هذا الاعتراف مرتبط بمضيّ المجلس قدُماً في طريق «التحرك نحو صياغة الدستور وإجراء انتخابات تُفضي إلى تشكيل حكومةٍ ذات سيادةٍ معترف بها دولياً تتولى مسؤوليات السلطة»، وطالب مجلس الجامعة مجلس الحكم الانتقالي في العراق بتقديم جدولٍ زمني واضح لتنفيذ ما سبق بحيث ينظر فيه المجلس في دورته التالية التي يبحث فيها مدى التقدّم نحو تحقيق الأهداف المشار إليها، ويتّخذ القرار المناسب في ضوء التطورات المستجدة، وكَلّف المجلس الأمين العام للجامعة بتقديم تقريرٍ دوريٍ عن مدى التقدم في تنفيذ القرار.

ولا تُخفى صعوبة عدول المجلس عن هذا القرار لاحقاً إذا بقيت الظروف على ما هي عليه طالما أن مفهوم «المضي قدماً» في طريق التحرك نحو صياغة الدستور وإجراء الانتخابات يمكن أن يبقى مفهوماً غير محددٍ إلى أمدٍ غير معلوم، وستبقى أي سلطةٍ عراقيةٍ نابعةٍ من إرادة الاحتلال قادرةً على أن تُظهر أنها تتقدم على طريق الاستقلال أو على الأقل أنها تحاول ذلك في وجه صعوباتٍ غلاّبة.

وبالفعل لم يظهر أي مؤشرٍ على أن المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في دورته التي انعقدت في مطلع الشهر الجاري آذار/ مارس ٢٠٠٤ قد راجع من قريبٍ أو من بعيدٍ قضية تمثيل العراق، وقد نُسبت في هذا السياق تصريحات إلى الأمين العام للجامعة رداً على أسئلة وُجهت إليه بشأن تمثيل العراق في الجامعة بعد اختتام دورة المجلس مؤداها أن المجلس قد ناقش المسألة العراقية بحضور وزير الخارجية العراقي، وأن هناك تفاهماً في ما بين الجامعة والدول العربية والأمم المتحدة بشأن ما يجري في العراق، وأن هذا ليس هو الوقت المناسب للحديث عن تغيير تمثيل العراق، وأكّد أنه من الضروري أن يُوجد العراق في الجامعة[١٢].

غير أن ثمة دلالةً لا تقلُّ خطورةً عن قرار المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في أيلول/ سبتمبر الماضي بقبول شغل مجلس الحكم الانتقالي لمقعد العراق في الجامعة، وتتعلّق بتأكيد سمة «ردّ الفعل» التي باتت تُميّز سلوك النظام العربي في إشارةٍ واضحةٍ إلى غياب القدرة على المبادرة لدى النظام العربي. فعندما تصاعد التهديد الأمريكي للعراق كان ردُّ فعل المجلس في دورته غير العادية في شباط/ فبراير ٢٠٠٣

(١٢) انظر: **الأهرام** ٥/ ٣/ ٢٠٠٤، ص ٤.

هو رفضه ضرب العراق، وضرورة امتناع الدول العربية عن تقديم أي نوعٍ من المساعدة والتسهيلات لأي عملٍ عسكري ضدَّ العراق، وعندما اجتمع المجلسُ في دورته العادية في آذار/ مارس ٢٠٠٣ كان العدوان على العراق قد وقع، فأدانه المجلس وطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الأمريكية والبريطانية الغازية وغير ذلك من البنود التي سبقت الإشارة إليها. إلا أنه لم يُترْجِم أياً من القرارات السابقة إلى واقع ملموسٍ، ووقع الاحتلال وشَكَّلت سلطاته مجلساً للحكم الانتقالي شكَّل بدوره حكومةً عراقيةً رأى مجلس الجامعة أن يعترف بها مُمَثِّلاً مؤقَّتاً للعراق. والحقيقة أنه لا بأس من سياسات ردود الأفعال عندما تتحقق الغاية منها، لكنَّ المأزق الحقيقي يبدأ عندما تكون السياسة تعبيراً عن ردّ فعلٍ وعاجزةً في الوقت نفسه عن أن تحقق غايتها.

رابعاً: النظام العربي والمشروعات البديلة

منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر كان من الواضح أن الإدارة الأمريكية الحالية بتوجهاتها اليمينية المتطرفة تُضمر استغلال تلك الأحداث لتدشين مرحلةٍ جديدةٍ من محاولات إعادة هيْكلة المنطقة سياسياً في إطارِ شرق أوسطي. وهي محاولات يمكن ردّها إلى ظهور مفهوم الشرق الأوسط على أيدي القوى الدولية التي تتناقض مصالحها مع تجسيد الرابطة العربية بشكلٍ أو بآخر. وقد كان هذا الأمر واضحاً بصفةٍ خاصةٍ في أعقاب الحرب العالمية الثانية حينما دارت كافة التصورات الخاصة بمستقبل المنطقة لدى القوى الدولية القائدة في النظام الدولي حينذاك حول مفهوم الشرق الأوسط، بشكلٍ أو بآخر، بدءاً بمشروع قيادة الشرق الأوسط، ومروراً بحلف بغداد، ووصولاً إلى مشروعِ أيزنهاور. وإذا كانت الحركة القومية العربية قد تمكَّنت إلى حين، بفضل عنفوان المدِّ الذي اتسمت به في تلك المرحلة، من إجهاض معظم هذه المشاريع ووأدها في مهدها، فإن ظروف الانحسار القومي اعتباراً من النصف الثاني من السبعينيات قد سمحت من جديدٍ بإحياء الطرح الشرق أوسطي لمستقبل المنطقة التي نعيش فيها.

وقد بدأ الطرح الجديد بموجب السلام المصري ـ الإسرائيلي الذي اكتملت أبعاده القانونية بتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في آذار/ مارس ١٩٧٩، إذ أنه طِبقاً لأسس هذا السلام أصبحت إسرائيل طرفاً في علاقةٍ أكيدةٍ بدولةٍ ذات دورٍ قائدٍ، إنْ لم تكن صاحبة الدور القائد في النظام العربي. ولهذا ـ دون شك ـ دلالته التي لا تحتاج إلى تعليقٍ بخصوص دخول إسرائيل طرفاً، ولو على نحوٍ غير مباشرٍ في التفاعلات العربية. وقد تكفّل الرفض العربي شبه الشامل للسياسات المصرية في

حينه، والإحجام الشعبي المصري ـ بل والرسمي في أحيانٍ كثيرة ـ عن الاندفاع في طريق التطبيع مع إسرائيل، بإيقاف الإطار الشرق أوسطي الجديد عند حدودٍ معيّنةٍ، غير أن هذه الحدود بدأت تنفرج بالتدريج بعد أن ذاب الرفض العربي، سواء بسبب الإخفاق المتكرر في تقديم بديلٍ حقيقي من سياسات السادات في التسوية السلمية مع إسرائيل، أو بسبب الحقائق الاقليميّة الجديدة التي طرأت على المنطقة في أعقاب نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية الذي تزامن تقريباً مع بدايات العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية الرسمية الجديدة. وهكذا تمّت تسوية معضلة العلاقات المصرية ـ العربية، ولكن على النحو الذي أوجد في النظام العربي، الذي استعاد تماسكه إلى حين، بعداً «شرق أوسطياً» أكيداً من خلال استمرار العلاقة المصرية ـ الإسرائيلية من جانب، وإعادة العلاقات المصرية ـ العربية، من جانب آخر.

وفي حينه تكفّل ما بدا أنه صحوةٌ مؤقتةٌ في النظام العربي (ما بين قمّة عمّان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ إلى قمّة بغداد في أيار/ مايو ١٩٩٠) بإخفاء سمة الشرق أوسطية الجديدة، غير أنه مع زلزال الخليج اعتباراً من آب/ أغسطس ١٩٩٠ فقَد الجسد العربي كثيراً من مناعته، وتسارعت الأحداث بما في ذلك التطورات التي استجدّت على طريق التسوية السلمية للصراع مع إسرائيل، ووُقّع الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي في هذا الإطار في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ ليصبح سواء من حيث دلالته غير المباشرة أو نصوصه المباشرة ركناً أساسياً في استمرار تبلور البعد الشرق أوسطي في المنطقة[١٣].

وفي تلك المرّة لم تكن قوّة الحركة القومية العربية أو الصحوة المؤقتة للنظام العربي الرسمي العامل الحاسم وراء إفشال الترتيبات الشرق أوسطية الجديدة، وإنما تكفّل تعثر عملية التسوية الفلسطينية ـ الإسرائيلية بعد صعود اليمين الإسرائيلي إلى الحكم في العام ١٩٩٦ بنزع الشرعية عن الأبعاد الاقتصادية والأمنية للمشروع الشرق أوسطي طالما أنها قُدِّمت باعتبارها ضمانةً لمسيرة التسوية. وكان توقف المفاوضات متعددة الأطراف وكذلك المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية بانعقاد آخرها في الدوحة في العام ١٩٩٧ إيذاناً بسقوط مرحلة أخرى من الشرق أوسطية.

---

(١٣) أحمد يوسف أحمد، «العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية،» ورقة قدمت إلى: **التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ١٧ ـ ١٨، وصلاح الدين سليم محمد، «الخريطة السياسية الجديدة للشرق الأوسط: التقويم التاريخي المعاصر والنظرة المستقبلية(٢)،» **أوراق الشرق الأوسط**، العدد ٣٠ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٣)، ص ٣٦ وما بعدها.

ومع مطلع الألفية الثالثة بدأ تبلور هجمةٍ أمريكيةٍ ـ شرق أوسطيةٍ جديدةٍ على الوطن العربي اكتست ثوباً أيديولوجياً مستمداً من توجهات التيار اليميني المحافظ الذي تسلّم السلطة في واشنطن، وانطلقت من النزوع الأمريكي الجامح إلى الهيمنة على المنطقة وثرواتها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية بعيدة المدى في إدامة الهيمنة على النظام العالمي وأقاليمه المختلفة، وفي القلب منها الوطن العربي الذي يسيل له لعاب ممثلي صناعات النفط والسلاح داخل الإدارة الأمريكية الجديدة.

قدّمت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ذريعةً قويةً للإدارة الأمريكية كي تترجم نزوعها الجامح للهيمنة على المنطقة إلى سلوكٍ عملي، وكان انتماء المتهمين بتنفيذ العملية إلى دولٍ عربيةٍ يُفترض أنها صديقة للولايات المتحدة، حجةً للقول بأن الوطن العربي بات معملاً لتفريخ الإرهابيين سواء بسبب نظمه السياسية الاستبدادية، أو مناهج تعليمه المتخلفة التي تحضُّ على الكراهية، ومن هنا وجب إصلاحه. ولذلك فإن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي صدرت بالضبط بعد عامٍ من وقوع تفجيرات نيويورك وواشنطن، واتخذتها إدارة بوش محدداً لتوجهاتها الخارجية لم تكن تنقصها الصراحة عندما قالت ما نصه: «تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بامتلاك قوةٍ عسكريةٍ لا نظير لها وبنفوذٍ اقتصادي وسياسي عظيمينْ...» وأنها سوف تُوظّف اقتدارها العسكري وحنكتها الاقتصادية «لنشر فوائد الحرية، والعمل بنشاطٍ لإدخال الأمل بمبادئ الديمقراطية والتطور الاقتصادي والأسواق الحرة والتجارة الحرة إلى كلّ ركنٍ من أركان العالم»، وأنها ستولي أهميةً متقدمةً لإحداث التطور المطلوب «ولاسيّما في البلدان العربية والإسلامية» بعدما تبين أن الحفاظ على أمنها القومي لم يعد يقتصر على حماية الحدود الأمريكية.

وتمّ اختيار العراق ليكون نقطة البداية في تنفيذ التحرك الأمريكي الجديد إزاء الوطن العربي سواء لوزنه النفطي، أو لمكانته الإقليمية، أو لتوجهاته السياسية المناوئة للسياسة الأمريكية. وكان التصور الأصلي أن يكون احتلال العراق فتغييره وفق الخطوط الأمريكية، رأس رمح في تغيير المنطقة برمّتها، وهو المعنى الذي ظهر بوضوح في خطاب الرئيس الأمريكي في شباط/ فبراير ٢٠٠٣ عندما قال «إن عراقاً محرّراً يُمكنه أن يُظهِر الدور الذي تستطيع الحرية أن تلعبه في تغيير هذا الإقليم بأهميته الاستراتيجية الكبيرة»[١٤]. غير أن العراق استعصى على محتليه، فمن جانبٍ بدأت المقاومة العسكرية للاحتلال في توقيتٍ أسرع من المعتاد وفقاً لدلالات الخبرة الماضية

---

(١٤) نيفين عبد المنعم مسعد، «النظام الاقليمي العربي الجديد،» المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مهرجان القرين الثقافي العاشر، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، ص ٦ ـ ٨.

في حركات التحرر الوطني المعاصرة، واستطاعت في مدةٍ وجيزةٍ أن تسبّب إرباكاً لخطط سلطات الاحتلال، ومن جانبٍ آخر تكشَّف للأمريكيين ما كان يبدو أنه كان خافياً عنهم، وهو أن الوضع الاجتماعي والسياسي في العراق بالغ التعقيد، ناهيك عن معضلات الاقتصاد وإعادة الإعمار. الأمر الذي جعل الخطط والخطى الأمريكية في العراق ترتبك على نحوٍ ظاهرٍ، وباعد بين العراق وبين أن يكون «مُنتَجاً» أمريكياً سريعاً يمكن تسويقه في المنطقة عِلى نطاقٍ واسعٍ، وتغيّرت السياسة الأمريكية من البدء بالجزء المهم لإصلاح الكل، إلى البدء بمحاولة إصلاح الكل، لعلّ النجاح فيها يساعد على حلّ معضلات الجزء، وفي هذا السياق طُرح في الشهر الماضي (فبراير/ شباط ٢٠٠٤) مشروع الشرق الأوسط الكبير ليمثِّل ذروة الرؤية الأمريكية لمستقبل المنطقة.

بدت المبادرة كتقريرٍ مدرسي مُمِلٍ أعدَّه طالب لا تنقصه الجديّة، وإنما تغيب عنه تماماً القدرة على الفهم ناهيك عن الابتكار والإبداع. تبدو مبادرة الشرق الأوسط الكبير وكأنها «أمّ المبادرات»، فهي تشير إلى «الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية» وإلى مبادرة «الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط» باعتبار أنها أعمّ منهما، أو أنها خطوةٌ كبرى متقدمةٌ على الطريق نفسه، ويلفت النظر أنها أمريكية الصنع وإنْ كان من الواضح أن الإدارة الأمريكية ستسعى إلى الحصول على تأييد مجموعة الدول الثماني في قمتها في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، كما تجيء اتساقاً مع الرؤية الغربية عموماً، والأمريكية خصوصاً للإطار الأمثل لترتيب أوضاع المنطقة، وهو الإطار الشرق أوسطي، مع تحديدٍ سياسي واضح لهذا الشرق الأوسط بأنه يشمل البلدان العربية بالإضافة إلى باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل.

لكن المفارقة المنهاجية القاتلة تتمثل في أن الرؤية التي عبّرت عنها المبادرة قد بُنيت على **تقريريْ التنمية الإنسانية العربية** الصادريْن عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في عاميْ ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣، ولم يلتفت معدّو المبادرة فيما يبدو إلى أن معنى هذا الاستناد الحصري هو أن الرؤية المتضمنة في المبادرة لا تنسحب إلا على البلدان العربية، حيث إن تحليل التقريريْن للأوضاع في الوطن العربي لا يمكن أن ينطبق حرفياً على الأوضاع في إيران وباكستان وتركيا وإسرائيل. ويبدو واضحاً الحرص على أن تكون المبادرة مبنيةً على تصورات النخبة المثقفة في البلدان المعنيّة بالإصلاح، بدليل تعمّد المبادرة الإشارة في ديباجتها إلى أن النواقص الثلاثة في مجالات الحرية والمعرفة وتمكين النساء قد حدّدها «الكُتّاب العرب» وهي سقطة منهاجية ثانية. ذلك أن **تقريريْ التنمية الإنسانية**، وقد وضعتهما مجموعة من خيرة الكُتّاب العرب لا يمكن الادعاء بأنهما يعبِّران عن مجمل اتجاهات النخبة المثقفة في الوطن العربي. وقد ظهر ذلك من

تحليل الآراء التي طُرحت بشأن التقرير الأول في العديد من الندوات التي نُظّمت لمناقشته، ولم يكن الجدل حول التقرير كما قد يتصور البعض «أيديولوجي» الطابع، وإنما كان في أحد أبعاده المهمة منهاجياً بحيث تمّ التشكيك أحياناً على سبيل المثال في دقّة التحليل الإحصائي الذي استندت إليه بعض نتائج التقرير، ومن ثمّ يصبح البناء على هذه النتائج موضع شك. كما انتُقِدَ بشدةٍ توصُل التقرير إلى تعميماتٍ بشأن الوطن العربي «الذي تتعدد فيه التواريخ الاجتماعية وتتنوع الأنظمة السياسية، وتختلف فيه درجات التطور الحضاري، كما تتفاوت فيه البنى الاقتصادية، وتتعارض فيه في بعض الأحيان أنساق القيم الاجتماعية السائدة»، ولا يتناقض هذا التباين مع وجود قواسم مشتركةٍ بين كل البلدان العربية بتأثير وحدة اللغة والدين والتراث، إلا أن هذا لا ينفي ضرورة وضع أبعاد التباين السابق الإشارة إليها موضع الاعتبار عند التفكير في الإصلاح[(١٥)].

ولا غروّ في أنّ الكُتّاب الذين ساهموا في إعداد التقريرين قد يشعرون ببعض الحرج لأنهم كانوا مخلصين في محاولة بيان أمراض أمتهم، غير أن جهدهم أسيء استغلاله كما هو واضح، فقد تلقّفته قوى الهيمنة العالمية لتُبرّر تدخلها الصارخ الذي أخذ في أعلى مراحله شكل الاحتلال العسكري، وقد لاحظ أحد أساتذة علم الاجتماع العرب المرموقين في مقالةٍ مكتوبةٍ عن **تقرير التنمية الإنسانية** الأول الصادر في العام ٢٠٠٢ أن لهجته غير مألوفةٍ في تقارير الأمم المتحدة، وكأنما كان يلمّح بهذا إلى أن ضوءاً أخضر قد أُضيء للتوصل إلى انتقاداتٍ، صحيح أنها في جوهرها حقيقيةٌ لكن ثمة غرضاً سياسياً يقف وراءها.

يُفضي بنا هذا إلى السقطة المنهاجية القاتلة الثالثة في المبادرة، لأن معدّيها استخدموا حيلةً قديمةً يعرفها المشتغلون في البحث العلمي وبالذات في الظواهر الإنسانية، وهي أن يوظّفوا في بحوثهم من الشواهد ما يعزّز وجهة نظرهم متجاهلين ما عدا ذلك، وهكذا تحدثت المبادرة باستفاضةٍ عن عيوبنا العربية التي وردت في **تقريريْ التنمية الإنسانية للعامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣** بينما لم تُشِر بحرفٍ إلى ما ورد في التقرير الأول عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وكيف أنه شكّل عقبةً كؤوداً في وجه التنمية الإنسانية يترتب عليها إهدارٌ خطيرٌ لفرص التنمية الإنسانية في البلدان العربية وليس في فلسطين فحسب، حيث تمتد معاناة الاحتلال إلى عموم الشعب العربي وإنْ اقتصر جانبٌ من أوخم عواقبه على حدود فلسطين. وقد شدّد التقرير الثاني الصادر في العام ٢٠٠٣ على المعنى نفسه، وفصّل في بيان العواقب الوخيمة

---

(١٥) السيد ياسين، «تشريح المشروع الأمريكي،» **الأهرام** ٤/ ٣/ ٢٠٠٤، ص ١٣.

للاحتلال الإسرائيلي وممارساته على فرص التنمية الإنسانية في فلسطين والوطن العربي، وأضاف حديثاً مماثلاً عن تداعيات احتلال العراق على التنمية الإنسانية في الوطن العربي منتهياً إلى أن «تبعات غزو العراق واحتلاله لا تتوقف عند حدوده، وسيكون لتطور الأوضاع في العراق إضافةً إلى ذلك آثار مهمة على التنمية الإنسانية في عموم الوطن العربي، إذ بالنسبة إلى المنطقة العربية ككل جسّدت هذه الحرب مخططات إعادة تشكيل المنطقة العربية من الخارج خدمةً لأغراض قوى أجنبية». وحرص التقرير بعد ذلك أن يوضّح أن هدفه في مواجهة ما سبق هو «حفز رؤيةٍ استراتيجيةٍ تُبلورها النخب العربية عبر عملية إبداع مجتمعي وطنيةٍ تتوخّى إعادة تشكيل المنطقة من الداخل خدمةً للتقدم الإنساني فيها». وقد أُشير إلى هذه المعاني كافةً في صراحةٍ ووضوحٍ سواء في الكلمة التي ألقتها د.ريما خلف هنيدي المدير الاقليمي لمكتب الدول العربيّة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تدشين التقرير الثاني في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، أو في تصدير التقرير الذي كتبه مارك مالوك براون المدير العام للبرنامج. على الرغم من هذا كله اجتزأت المبادرة من التقريريْن ما رأته خاصاً بعيوبنا التي نعترف بها، وتجاهلت عامدةً المسؤولية الخارجية والفادحة عن هذه العيوب لكي يُبرِّر التدخل الخارجي في شؤوننا.

تبقى مناقشة مضمون المبادرة تفصيلاً، وأتمنى أن تتناول أقلام المختصين بالتعليق والنقد البنّاء المحاور الثلاثة للإصلاح التي تضمنتها المبادرة (تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح ـ بناء مجتمع المعرفة ـ توسيع الفرص الاقتصادية). إذ على الرغم من الجاذبية الواضحة لهذه المحاور بل واتفاق الرأي الغالب في النخب العربية غير الرسمية عليها، إلا أن المتأمل في مضمون المبادرة يجد تكراراً مملاً لبعض الأفكار السطحية والتي أصابنا الملل من تكرار سماعها، والتي تتصور أن الديمقراطية تنشأ بتبادل الزيارات أو تنظيم الندوات أو إنشاء معاهد للتدريب، أو أن التعليم سوف ينصلح بترجمة المؤلفات الكلاسيكية لدى مجموعة الدول الثماني في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعيات، أو أن الاقتصاد سوف يتم إصلاحه بمعاهد للتدريب على إدارة الأعمال[(١٦)].

وفي أعقاب طرح المشروع استنفر عددٌ من النظم الحاكمة في دولٍ عربيةٍ مهمةٍ بأكثر مما استنفر في أعقاب احتلال العراق، وأعلن مسؤولون رفيعو المستوى في هذه النظم رفضهم إملاء التغيير من الخارج، وأكّدوا أن التغيير يجري بالفعل بإرادةٍ ذاتيةٍ

(١٦) أحمد يوسف أحمد، «المشروع الأمريكي لشرق أوسط كبير: أخطاء منهجية قاتلة وأفكار سطحية للمستقبل،» **الاتحاد**، ١٧/ ٢/ ٢٠٠٤.

وإنْ وجبت مراعاة الظروف الخاصة بكل دولة. وثابر قطاعٌ مهمٌ من النخبة العربية المثقفة على رفض مشروع الهيمنة الأمريكية ومنه مبادرة الشرق الأوسط الكبير. ومع ذلك فإن النجاح في هذه المواجهة يفترض شروطاً ضرورية لا غنى عن توفيرها إذا ما أُريد للنظام العربي أن يجتاز بسلامٍ هذا الامتحان الجديد:

ـ **وأول** هذه الشروط أن مواجهة المشروع الأمريكي لمستقبل المنطقة لا يمكن أن تكون جزئيةً بمعنى أن تُقبل السياسة الأمريكية تجاه فلسطين أو العراق أو يُسكت عنها، بينما يتمّ التصدي فقط للشقّ المتعلق بالتغيير الداخلي في هذا المشروع. ذلك أنه من البدهي أن نجاح المشروع الأمريكي المتعثّر في العراق ومشروع الوكيل الإسرائيلي المتعثر في فلسطين سوف يصل باحتمالات النجاح في مواجهة «الشرق الأوسط الكبير» إلى حدّها الأدنى إن لم يكن إلى الصفر.

ـ **وثانيها** أن نجاح المواجهة يتطلب جبهةً عربيةً واسعةً في المواجهة تضم أولاً أكبر عددٍ من الدول العربية، وهي مسألةُ تحيطها صعوبات واضحة بالنظر إلى أن ثمة نظماً عربيةً تُظاهر المشروع على نحوٍ واضحٍ أو على الأقل تطالب بإعطائه فرصة. وهناك نظمٌ عربيةٌ أخرى قد لا تقْوى على الاعتراض عليه صراحة. كما أن هذه الجبهة يجب أن تحْشد من خلفها أوسع قطاعاتٍ ممكنةٍ من النخب والجماهير العربية. ومن الواضح أن الاتجاه الغالب بين هذه النخب والجماهير مُستفَزٌ من السياسة الأمريكية بصفةٍ عامةٍ ويرفض تدخلاتها، غير أن هذا وحده لا يمكن أن يصلح أساساً لمواجهةٍ ناجحةٍ إذ يجب أن تكون هناك إرادة تغييرٍ حقيقي تنعكس في سلوكٍ يحظى بالصدقيّة في اتجاه التطوير الداخلي من قبل النظم العربية وهذا ينقلنا إلى الشرط الثالث.

ـ **ثالث** الشروط، أن المواجهة لا يمكن أن تستند إلى القول بأننا نعرف أكثر من غيرنا حاجتنا إلى التطوير الداخلي، وأننا شرعنا فيه بالفعل بما يعطي معنى أنه ليس بالإمكان أبدع مما كان، إذ لا شكّ في أن خطى التغيير بطيئةٌ وغير كافيةٍ ومتعثرةٌ في معظم إنْ لم يكن كافة الأقطار العربية، وقد نذكّر مجرد تذكرةٍ بأن قرارات قمّة أنشاص في العام ١٩٤٦ ـ أي منذ أكثر من نصف قرن ـ قد اختتمت بإجماع القادة العرب «على ضرورة تيقظ شعوبها تيقظاً كاملاً إزاء الخطر الصهيوني الذي يهدّدنا وإزاء أي خطرٍ خارجي آخر. وأن نعمل على إنهاض شعوبنا وترقية مستواها الثقافي والمعاشي بحيث تصبح قادرةً على مجابهة أي عدوانٍ خارجي مداهم»[١٧].

---

(١٧) قرارات قمّة أنشاص، ٢٨ ـ ٢٩/ ٥/ ١٩٤٦ في: جامعة الدول العربية، **مؤتمرات القمّة العربية: قراراتها وبياناتها، ١٩٤٦ ـ ١٩٨٥** (تونس: الجامعة، ١٩٨٧)، ص ٢٠.

كان الخطر الشيوعي وقتها يلوح في الأفق بالإضافة إلى الخطر الصهيوني بطبيعة الحال، ووجد القادة حينذاك أنه لا بأس من إعلان النية للسعي من أجل التطوير الداخلي، ولأن ذلك لم يحدث فقد شملت الوطن العربي موجة تغيير عارمة بعد أقلّ من عقدٍ من الزمان، ولعلّ الدلالة تكون مفيدةً. ولاسيّما أنّ التركيز على «الديمقراطية» في مشروع الشرق الأوسط الكبير من شأنه أن يُغري قطاعاً من المتقبلين للتدخل الأمريكي، وربما قطاعات من المحايدين بتبني منطق «إعطاء فرصةٍ» للدور الأمريكي، أو القول بأنه ليس من المعقول أن تُرفض الديمقراطية لمجرد كونها مطروحةً علينا من الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما ينقلنا إلى الشرط الرابع.

ـ يتعلق **الشرط الرابع** إذاً بضرورة أن تكون المواجهة مستندةً إلى أساسٍ فكري راسخ يكشف بمنتهى الموضوعية حقيقة الديمقراطية الأمريكية، والواقع أنه ما من منطقٍ يستحق المواجهة السياسية والفكرية في الظروف الراهنة أكثر من المنطق الذي يبدأ بتصديق الطرح الديمقراطي الأمريكي لمستقبل الوطن العربي، فالأمة العربية ليست مدعوةً للقبول بخيارٍ ديمقراطي أمريكي في أي حال. فلا شكّ أن السجلّ الأمريكي في مجال الديمقراطية شديدُ الالتباس. صحيح أنه يمكن أن يُنسب إلى إداراتٍ أمريكيةٍ مختلفةٍ الفضل في بلورة تجارب ليبراليةٍ ديمقراطيةٍ في أعقاب الحرب العالمية الثانية في كلٍ من اليابان وألمانيا الغربية وإيطاليا ومساعدة دول أوروبا الشرقية على التحول إلى نماذج ليبراليةٍ للحكم في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، غير أن السجلّ الأمريكي ممتلئ بدوره بأدوار حاسمةٍ في الإطاحة بنظم ديمقراطيةٍ واستبدال نظم استبداديةٍ أو فاشيةٍ بها، كما في حالة تجربة محمد مصدّق في إيران في مطلع خمسينيّات القرن الماضي، والإطاحة بالرئيس المنتخب في التشيلي سلفادور الليندي في العام ١٩٧٣، ناهيك عن التحالف ـ حتى الآن ـ مع نظم غير ديمقراطيةٍ بما يؤكّد أن الديمقراطية بالنسبة إلى الولايات المتحدة وسيلةٌ وليستَ غاية[١٨] بدليل ما يجري في العراق الآن.

خاتمة

يلاحظ أن الخروج الفاعل للنظام العربي من أزماته من عدمه، قد ارتبط بشرطينْ: أحدهما داخلي (عربي) والآخر خارجي (عالمي)، أما الشرط الداخلي فهو وجود قيادةٍ واضحةٍ للنظام تمثّلت في حالتيْ الخروج من تداعيات هزيمتيْ العام

(١٨) أحمد يوسف أحمد، «النظام العربي وتحدي البقاء،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩١ (أيار/ مايو ٢٠٠٣)، ص ٧٤.

١٩٤٨ والعام ١٩٦٧ في القيادة المصرية للنظام من خلال مشروع تحرري قومي. وعندما حدث انتشارٌ أو تشتتٌ للوظيفة القيادية داخل النظام سواء بتراجع الدور القيادي المصري اعتباراً من السبعينيات لغياب المشروع القومي والقيادة الكاريزمية، أو لبروز قوى قياديةٍ جديدةٍ بعد طفْرة أسعار النفط في العام ١٩٧٣ وما بعدها، من دون أن ينشأ بينها من التحالفات ما يُعزّز قدرتها على الفعل المؤثّر، قلّت القدرة على الفعل ثم تآكلت. وأما الشرط الخارجي فيُلاحظ كذلك أن الخروج الفاعل للنظام من أزماته قد تمّ في إطار نظام دولي يتسّم بثنائية القطبية، وبالتالي استطاع النظام العربي الاستفادة ولو نسبياً من الصراع بين القطبين في إتاحة هامشٍ أوسع لحرية الحركة، وينطبق هذا على الأزمتين الأولتين اللتين تجاوزهما النظام العربي بمدٍ تحرري قومي ضد الاستعمار الأوروبي، ثم في تضامنٍ حقيقي في مواجهة الكيان الصهيوني. أما تجاوز أزمتيْ العلاقات المصرية ـ العربية وتداعيات الغزو العراقي للكويت، فقد تمّ في إطار نظام دولي يتسّم بوفاقٍ حقيقي بين طرفيْ قمته، وذلك بعد وصول ميخائيل غورباتشوف إلى سدّة الحكم في الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٨٥. ويُلاحَظ أخيراً أن تجاوز أزمة تداعيات الغزو العراقي للكويت لم يكتمل على الرغم من إنجاز خطواتٍ حقيقيةٍ في اتجاهه، وأن ذلك قد ارتبط بانفراد الولايات المتحدة بقمّة النظام العالمي.

يعني ما سبق أن تجاوز النظام العربي لأزماته الطاحنة كان ممكناً، بل كان ممكناً في الوقت نفسه أن يرتبط هذا التجاوز بقدرةٍ واضحةٍ على الفعل والتأثير، لكن ثمة شروطاً داخليةً (أي عربية) وأخرى خارجية (أي عالمية) لهذا التجاوز الفاعل. فإلى أي مدى يمكن الاستفادة من دلالات الخبرة الماضية للكيفية التي واجه بها النظام العربي أزماته في استشراف مستقبل الأزمة الراهنة للنظام؟

ثمة ملاحظات أساسية في هذا الصدد لعل أهمها اثنتان: **أولاهما** أن جميع المحاولات الغربية الأمريكية لفرض مستقبلٍ شرق أوسطي على المنطقة قد باءت بالفشل حتى الآن على الرغم من الضعف البيّن للنظام العربي وهشاشته في كثير من الأحيان، وصولاً إلى الطبعة الأخيرة للمشروع الشرق أوسطي في أعقاب اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣. أما **ثانيتهما**، فمستمدةٌ من دروس الخبرة الماضية للاحتلال الأجنبي. فلم يحدث أن مشروعاً واحداً انطوى على مثْل هذا الاحتلال، لم يُفضِ إلى تناقضٍ بين قوة الاحتلال وبين الشعب في الأراضي المحتلة.

وقد ولّد هذا التناقض عادةً مقاومةً للاحتلال تنوّعت أساليبها، ولا يوجد لدينا حتى الآن مثال واحد على أن تلك المقاومة قد أخفقت في مسعاها من أجل الحصول على الاستقلال. من هنا فإن المشروع الأمريكي لمستقبل المنطقة على الرغم من كل ما

يحاوله أنصاره من الترويج له، سائر إلى طريق فشلٍ محتوم، لأنّه مشروع للهيمنة يستخدم شعاراتٍ برّاقةً عن الديمقراطية والتنمية وهمًا منه برّاء بحكم الخبرة الواقعية سواء للاحتلال بصفةٍ عامةٍ أو لما نعرفه عن دوافع الاحتلال الأمريكي بصفةٍ خاصة. أو لما رأيناه على أرض الواقع من ممارساتٍ أمريكيةٍ منذ بدأ الاحتلال. صحيح أن تكلفة إنهاء الاحتلال تكون عادةً عاليةً بالنسبة إلى القوى التي تقاومه، وصحيح بالدرجة نفسها أننا لا نستطيع أن نحدّد نقطةً زمنيةً قاطعةً ينتهي عندها الاحتلال، لكنّ الأمر المؤكد أنه سينتهي بالإخفاق، والمرجّح أن ذلك سيتم في مدى زمني يتراوح من بضع سنين كحدٍ أدنى إلى العقدِ كحدٍ أقصى، أخذاً في الاعتبار دروس الخبرة المعاصرة لحركات التحرر الوطني. وإذا كان الإخفاق هو المصير المحتوم للمستقبل الأمريكي للوطن العربي، فإن المستقبل العربي لهذا الوطن يواجه صعوباتٍ موضوعيةً هائلةً.

سبق أن رأينا أن نموذج تجاوز النظام العربي لأزماته السابقة يشير إلى أن هذا التجاوز كان يتمّ من خلال آليات تغيير وإصلاح، وأنه من ناحية التسلسل الزمني فإن آليات التغيير قد توارت في الخلف وحلّت محلها آليات الإصلاح التي أخذت فعاليتها في إخراج النظام من أزماته تقلُّ بدورها تدريجياً لعوامل داخلية (عربية) وخارجية (عالمية) على النحو الذي رأيناه في آخر أزمةٍ واجهها النظام قبل الاحتلال الأمريكي العسكري للعراق (تداعيات الغزو العراقي للكويت) بحيث بدَت قدرة النظام على إصلاح أوضاعه محدودةً، وهكذا سار بخطى وئيدةٍ نحو إنجاز مصالحةٍ عربيةٍ ـ عربيةٍ عامةً وعراقيةٍ ـ كويتيةٍ خاصةً، وعندما بدا أنه يقترب من إنجاز هذه المصالحة زادت العوامل العالمية (الأمريكية) من وطأتها فأحبطت الوصول إلى خط النهاية بالنسبة إلى تلك المصالحة.

والمعنى الخطير لما سبق أن النظام العربي يبدو غارقاً في معضلةٍ حقيقيةٍ كونه غير قادرٍ على تجاوز الأزمة التي تهدّد بقاءه فعلاً سواء بآليات تغييرٍ أو بآلياتٍ إصلاحيةٍ، فقوى التغيير قد تكون موجودةً لكنها ليست بالثقل والتماسك ومن ثمّ الفعالية التي تُمكّنها من إنجاز التغيير المطلوب. وآليات الإصلاح تتطلب وجود حكوماتٍ عربيةٍ مدركةٍ لطبيعة الخطر الذي يُحيط بها قبل غيرها، فإن هي أدركت ذلك على نحوٍ سليم يتعينّ أن تكون قادرةً على التحرك الفاعل، وهذا يمثلِ بحدّ ذاته معضلةً بالنظر إلى ما رأيناه من قيودٍ أمنيةٍ واقتصاديةٍ وسياسيةٍ أصبحت تُحيط بحركة النظم العربية دون استثناء.

ليس معنى ما سبق أن النظام العربي يسير في طريقٍ محتوم إلى نهايته، على العكس فإن الفرصة مازالت قائمةً وقويةً في أن يتجاوزها منتقلاً إلىَ وضعٍ أفضل مما

كان عليه قبلها، وهي فرصة لها ـ موضوعياً ـ أكثر من سبب. **وأول** هذه الأسباب خبرة النظام الماضية التي تشير إلى تمكّنه من تجاوز أزماتٍ سابقةٍ من ناحية، وإلى فشل كافة المشروعات البديلة من ناحيةٍ أخرى. ومع ذلك فإن هذا السبب قد يُشك في قيمته بالنظر إلى اختلاف الأزمة الراهنة نوعياً عما سبقها على نحو ما رأيناه. **وثاني** الأسباب أن دروس الخبرة الأمريكية في تغيير النظم من الداخل أو التدخل في شؤونها تُشير بصفةٍ عامةٍ إلى عديدٍ من حالات الفشل الذريع الذي قد يعود إلى الطريقة السطحية التي يفهم بها الأمريكيون أحوال العالم حولهم. هكذا كان الإخفاق مصيرهم في كوبا وفييتنام ولبنان والصومال، وهكذا يبدو أن مصيرهم سيكون على ضوء تردي الأوضاع في أفغانستان والبدايات القوية للمقاومة العراقية، وهو ما ينقلنا إلى السبب **الثالث** والأهم وهو المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكي، والتي لا بدّ وأن تسير وفقاً لقانون التحرر الوطني، أي تأخذ في التصاعد بغضّ النظر عن الخلل في ميزان القوى بينها وبين قوى الاحتلال إلى أن تصل إلى نقطةٍ تزيد فيها تكلفة الاحتلال مادياً وبشرياً بالنسبة إلى الولايات المتحدة إلى الحدّ الذي لا تعود فيه قادرةً على تحمّلها سياسياً. وإذاما أضفنا إلى هذه المقاومة ما تمارسه فصائل التحرر الوطني الفلسطيني من قدرةٍ معْجزةٍ على مواصلة النضال ضد الكيان الصهيوني، يتولّد الأمل في روح جديدةٍ للمقاومة في النظام العربي. **ورابع** هذه الأسباب أن الأزمة وماقبلها وإن كشَفت عن ضعف النظام العربي غير الرسمي ممثلاً في حركةٍ جماهيريةٍ وقوى المجتمع المدني فيه، فإنها أكّدت في الوقت نفسه أن الاتجاه الغالب لدى هذه الجماهير والقوى، متمسك بثوابت النظام العربي، وأهمّها قيمة الاستقلال الوطني والقومي، ويعني هذا أنّ الجماهير وقوى المجتمع المدني في النظام العربي سوف تمثّل في أقلّ الأحوال بيئةً مساندةً لأي محاولةٍ للتغيير إلى الأفضل، وربما ضاغطة على النظم الموجودة باتجاه تحسين أدائها، وفي أفضل الأحوال قوة دافعة إلى تغييرٍ حقيقي خاصةً مع التطور المتوَقع لمقاومة مشروعات الهيمنة على المنطقة كما تتجلى في الساحتين الفلسطينية والعراقية وربما غيرهما.

يعني ما سبق أن خروج النظام العربي من أزمته الراهنة وتجاوزها إلى وضع أفضل مّما كان عليه قبْل حدوثها مازال بديلاً ممكناً، وإنْ كان من المرجّح أن القوىَ الفاعلة في إخراجه من أزمته وتجاوزها إلى الأفضل لن تكون ذات طابع رسمي، من دون أن يعني هذا استحالة مشاركة بعض القوى الرسمية في هذه العملية إذا ما تطورت الأمور على أرض الواقع على نحو يُخفّف بعضاً من القيود الواردة عليها كإنجازاتٍ باهرةٍ لحركة المقاومة في فلسطين والعراق، أو صحوةٍ جديدةٍ للرأي العام العربي، أو تغيراتٍ سياسيةٍ داخليةٍ محسوسةٍ في قوى العدوان على الوطن العربي

وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، أو خوف حقيقي على بقاء هذه النظم كما ظهر من ردود أفعالها على مشروع الشرق الأوسط الكبير. لكن العبء الرئيس في إنقاذ النظام العربي سوف يكون دون شكٍ ملقىً على عاتق مثلّث المقاومة ـ الفكر ـ الجماهير.

فقوى المقاومة سوف تكون وظيفتها رفع تكلفة مشروعات الهيمنة بالنسبة إلى أصحابها، والمفكرون والمثقفون المخلصون لأهداف الأمة سوف يتصدون لعمليات التضليل والهدم التي تتراوح من الحرب النفسية لكسر إرادة الأمة إلى التبشير بمشروعات الهيمنة، إلى التعمية الإعلامية على واقع مقاومة هذه المشروعات، وسوف يبشّر هؤلاء المخلصون في المقابل بإمكانية تجاوز الأزمة، ويحدّدون المتطلبات الموضوعية لهذا التجاوز. والجماهير وقوى مجتمعها المدني سوف تُوفّر من ناحيةٍ البيئة المواتية للمقاومة فكراً وعملاً، وتساهم من ناحيةٍ أخرى في عملية المقاومة بما تمارسه من ضغوطٍ على نظمها الحاكمة كي ترتفع بسقف أدائها إلى أقصى الممكن.

سوف يتعينّ كشرطٍ لا غنى عنه للانتصار في معركة البقاء التي تواجه النظام العربي أن يتكاتف الجميع في جبهةٍ واحدةٍ من أجل مستقبلٍ آمنٍ وكريم ليس أمامنا إلا أن نصنعه بأنفسنا، وأن نَحُول دون أن يصنعه لنا الآخرونَ، ناهيك عَن أن يكونوا على شاكلة المستعمرين الصهاينة أو الغزاة الأمريكيين.

تعقيـــب (١)

عوني فرسخ(*)

يتناول هذا البحث المتميز والموضوعي والمكثّف والمؤلّف من أربعة محاور وخاتمةٍ موضوعه في ضوء مشاهد ثلاثة:

الأول: استمرار الاحتلال وافتقاد السيادة الوطنية وحرية صناعة القرار لزمنٍ قادم.

الثاني: نجاح المقاومة في إنهاء الاحتلال واستعادة السيادة الوطنية وحرية شعب العراق في صياغة حاضره ومستقبله.

الثالث: الوصول إلى تسويةٍ مع سلطةٍ عميلةٍ لا تملك استقلال الإرادة، مع وجود قواعد عسكرية أمريكية.

ولأن النازلة التي أصابت النظام العربي ليست الأولى ولا الأشد تأثيراً في حياته منذ إقامته سنة ١٩٤٥، فإنّ باحثنا اعتمد نهج المقارنة مع الأزمات السابقة للاستفادة من دروسها في تحليل الوضع القائم، واستشراف آفاقه المستقبلية. متميزاً في هذا النهج كيفياً عمن يحصرون البحث في الأزمات والقضايا العربية في واقعها الراهن، قاصدين بذلك تأصيل ما يخلفه الواقع المأزوم من يأسٍ وإحباط. وباعتماده النظر في معطيات الحاضر في ضوء حقائق الماضي نجح الباحث في تسليط الضوء بكثافةٍ على الواقع الراهن، ممّا أسهم وبحقٍ في أن ينتشل القارئ العربي، من حمأة اليأس التي اشتدّت، وولّدت انطباعاً عاماً، بأن العرب باتوا فاقدي المناعة، وأنه غدا باستطاعة كل ناهبٍ أن يسطو على الحقوق العربية المشروعة. ويمكن مناقشة المحاور كما يلي:

(*) كاتب عربي ـ فلسطين/ الإمارات العربية المتحدة.

المحور الأول: النظام العربي وخبرة الأزمات الماضية

ليس أدلّ على أهمية هذا المحور عند باحثنا من أنه بلغ ٢٥ بالمئة من مادة بحثه، استعرض فيها أهم الأزمات العربية وأخطرها منذ نكبة ١٩٤٨ وحتى العدوان على العراق واحتلاله سنة ٢٠٠٣. وفي ضوء ما قد يولّده استعراض الأزمات من انطباع بأن النظام العربي مأزوم منذ نشأته، ومن استنتاج بأن ما وصل إليه الآن أمر طبيعي، يقول باحثنا إنّ النظام العربي قد تمكن على الرغم من كل عوامل ضعفه البنيوية أن يجتاز الأزمات التي واجهته.ويلاحِظ أن غزو العراق للكويت كان أزمةً غير مسبوقةٍ في النظام العربي، حيث كانت المرة الأولى التي تغزو فيها دولةٌ عربيةٌ دولةً عربيةً أخرى تلحقها بها مما تسبّب في ردة فعلٍ متمايزةٍ كيفياً عما كان يحدث سابقاً، إذ كانت الأزمات السابقة تثير حالة توحّد النظام في مواجهة الطريقة التي تخرج على مألوف سلوكه، في حين أنه انقسم إلى قسمين متساويين تجاه واقعة الغزو وتداعياتها. غير أن الباحث العميق الالتزام القومي لم يَفِتْه أن ينبّه إلى أن الانقسام لم يكن حول الموافقة على غزو الكويت من عدمها، وإنما كان متعلقاً بكيفية مواجهة تداعيات الغزو، بين الذين كانوا يرون معالجة الأزمة في الإطار العربي، وبين الذين اعتقدوا أن ذلك غير ممكنٍ إلا بالاستعانة بالقوات الأجنبية.

ولم يكتفِ الباحث بهذا الإيضاح لحقيقة الانقسام بين من صُنّفوا تجاوزاً بأنصار صدام حسين، وبين من صُنّفوا تجاوزاً أيضاً بمؤيدي دولة الكويت. وإنما مضى موضحاً أن التحالف الذي قادته الإدارة الأمريكية يومذاك لم يستند إلى شرعية قرارات مجلس الأمن فحسب، بل تمتّع أيضاً، بشكل أو بآخر بشرعيةٍ عربيةٍ وإن مجروحة. وعليه يقرر، ولا أحسبه إلا محقاً تماماً، أن تلك الشرعية العربية المجروحة مثلت خرقاً ثانياً فاضحاً في مفهوم الأمن القومي العربي الذي مثّلته واقعة الغزو ذاتها. وبذلك انقلبت معادلة الأمن القومي العربي رأساً على عقب، إذ بات مصدر التهديد عربياً وآلية المواجهة أجنبية. ولقد انعكس ذلك بالنتيجة على المعالجة العربية لتداعيات واقعة الغزو، والتي توالَت على مدى ما يقارب عقداً من الزمن، حيث لم تُتوّج بإنجاز تسوية ما اصطلحت قمة بيروت في آذار/ مارس ٢٠٠٢ على تسميته بـ «الحالة العراقية ـ الكويتية». ذلك لأن الإدارة الأمريكية لم تكن مرتاحةً للمصالحة العربية ـ العربية، وعملت على تعطيلها، ليعصف بها العدوان الآثم على العراق واحتلاله.

ويستخلص البحث من استعراضه الموثق لأهم الأزمات العربية خلال ما يجاوز نصف قرن أن ما يواجهه النظام العربي الآن من أزمةٍ طاحنةٍ ليس بجديد، وأن ثمة قوة موضوعية داخل النظام العربي كان بمقدورها دائماً أن تدفع باتجاه إعادة التماسك والالتحام إلى صفوف النظام العربي. وينتهي من هذه المقارنة إلى نتيجةٍ تُحتّم على نخب الأمة عدم الركون إلى ما أسماه «القوة الموضوعية» الكامنة داخل النظام العربي،

الدافعة باتجاه إعادة التماسك والالتحام إلى صفوفه.. ومع تقديري لرأي الباحث واتفاقي معه في كل ما تضمنه هذا المحور، أذهب إلى أن «القوة الموضوعية» التي أشار إلى فعاليتها، وهو المحق تماماً، لا تمتلكها جامعة الدول العربية في بنيتها كنظام إقليمي، والتي هي في تقديري منشئة للأزمات وليست مانعةً لها، وإنما تكمن في طبيعة ودور الجامعة وما تمثّله للشعب العربي. وفي إيضاح ما أدعيه ألاحظ:

أولاً: لم يأتِ ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٥ لتأسيس نظام إقليمي، وحدويّ التوجه، استقلاليّ الإرادة عن المداخلات والضغوط الاستعمارية. وإنما جاء محصّلة تفاعلٍ فيما بين عمق النفوذ البريطاني وقوته في عواصم الدول السبع المؤسِّسة للجامعة، وبين التناقضات الحادة فيما بين أنظمة الحكم التي كانت قائمةً فيها، وعمق المشاعر القطرية عند القوى المؤثّرة في صناعة قرارها. وبالتالي نصّ الميثاق على أن العلاقة فيما بين الدول الأعضاء علاقةٌ ما بين دولٍ مستقلةٍ محكومة بالقانون الدولي. كما نصّ على مساواة الأقطار في التصويت بصرف النظر عن إمكانياتها المادية وقدراتها البشرية. بالنتيجة لم يكرّس الميثاق التجزئة فحسب، وإنما فسح المجال أيضاً لأن يكون القطر الأقل إمكانياتٍ والأكثر تأثراً بالمداخلات الخارجية المتحكّم الأول في قرارات مجلس الجامعة. الأمر الذي يفسّر كون غالبية القرارات التُزِمت بالحدّ الأدنى، وأن معظمها لم يجرِ تنفيذه.

ثانياً: إنّ جامعة الدول العربية، على الرغم من كل قصورٍ مشتكى منه، نظامٌ إقليميٌ يمثل الجغرافية العربية وتراكمات التاريخ العربي. فهو مؤسّسٌ على تفاعلاتٍ تاريخيةٍ ممتدةٍ فيما بين شعوب الأقطار المكوِّنة له. وحين يُدرس تاريخ الأمة العربية في العمق يتضح أنها تختزن في أعماقها مكوِّناً حضارياً وطموحاً وحدوياً، مكّناها على مدى القرون الممتدة ومنذ عهد المعتصم ٢١٨ هـ ـ نحو ٧٥٠ م أن تنهض من كلّ كبوةٍ ألَمّت بها، وأن تستوعب بقايا كل الغزاة الذين جاؤوها من الشرق والغرب. وهذا ما يفسر كيف أن الجامعة العربية، على الرغم من عمق المداخلات الخارجية وسِعتها في الواقع العربي، لم تكن مطلقاً أداةً مضادةً للانتماء القومي العربي، وطموحات العرب المشروعة. ولم تشكّل لا هي ولا المؤسسات المتفرعة عنها، أو القرارات الصادرة عنها، أدنى تناقضٍ مع القيم والثقافة العربية ـ الإسلامية. بل وعلى العكس من ذلك أسهمت والمؤسسات التابعة لها، في نشر الفكرة القومية العربية، وإنْ لم تستهدف ذلك بشكلٍ مباشر، وذلك من خلال توسيع وتعميق الاتصالات والتفاعلات، فيما بين النخب العربية ما بين المحيط والخليج.

كما ألاحظ أن آلية الإصلاح في نكسة ١٩٦٧ لم تكن في القوة الكامنة في

النظام، ولا في كاريزمية الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فحسب، وإنما أيضاً كانت في دور جماهير الأمة ما بين المحيط والخليج، التي انتفضت على استقالة عبد الناصر يومي ٩ و١٠ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ومكّنته من أن يستيعد كامل ثوريته، فيقوم بتحرير الجيش من الفساد وإعادة تأهيله، وتصفية دولة المخابرات لتباشر مصر حرب الاستنزاف المجيدة. ثم إن استقبال جماهير السودان لجمال عبد الناصر غداة مؤتمر الخرطوم كان له دوره المؤثر في الوصول إلى النتائج الإيجابية لمؤتمر الخرطوم، الذي كان فيه عبد الناصر ينطق بلسان الملايين الرافضة الاستسلام. وما كان الأداء البائس في معالجة تداعيات غزو الكويت نتيجة التحولات الدراماتيكية في الدور القيادي، الرسمي العربي، كما يشير الباحث في موقع آخر فحسب وإنما أيضاً لتراجع فعالية الجماهير العربية وانقسامها تجاه واقعة الغزو بما يكاد يطابق الانقسام الرسمي، وبالتالي تراجع الفعالية القومية رسمياً وشعبياً عما كانت عليه غداة تهديد عبد الكريم قاسم استقلال الكويت سنة ١٩٦٠.

المحور الثاني: الأزمة الراهنة بين النمطية والخصوصية

يتساءل الباحث في مستهلّ هذا المحور إن كانت أزمة النظام العربي نتيجة تداعيات احتلال الكويت، تكراراً نمطياً لأزماته الخطيرة السابقة، بحيث يمكن تطبيق دروس الخبرة السابقة عليها. أم أنها أزمة منفردة، أو على شيء من التفرد، يفرض إدخال المستجدات على الأزمة في التحليل؟ وفي إجابته عن تساؤله يقرر، وهو المصيب، أن ظروف الأزمة الراهنة لا تماثل ظروف خمسينيات وستينيات القرن الماضي. ولا شك أن تحليله لظروف العجز العربي واقعيٌ ودقيقٌ، إلا أنني أذهب إلى أن هذا التحليل على الرغم من صوابه لم يجاوز توصيف الواقع العربي المأزوم. وهو واقع ما كان ليكون مأزوماً قومياً وقطرياً لو أن صنّاع القرار العربي، ونخب الأمة الفكرية، تعاطوا مع معطيات الواقع العربي في ضوء حقائق العصر، وأبرزها أنه لم يعد في عصر العولمة من سبيلٍ أمام الدولة القطرية لتحقيق المنعة ومواكبة العصر، حتى وإن لم تكن هشةً ولا ضعيفة الاتصال بجوارها، سوى التكامل القومي.وفي تحديد آليات مواجهة معوقات فعالية ومنعة النظام العربي ومكوناته القطرية، في ضوء معطيات زمننا الحالي، فإنّ الآلية الأولى إنما هي التقدم على طريق التكامل القومي. وليست هذه المهمة قاصرةً على صنّاع القرار السياسي القطري فحسب، وإنما هي أيضاً مهمة قومية ووطنية وشخصية. ذلك لأن التعايش الطويل مع التجزئة لم يفرز مصالح ذاتيةً فحسب، وإنما أنتج أيضاً مشاعر وممارساتٍ قطريةً، والتي هي يقيناً غير قاصرةٍ على غزو الكويت، ولا على التقاعس عن الوقوف أمام العدوان على العراق، وترسبت بسببها لدى قطاعٍ غير يسير من شعوب معظم الأقطار العربية ما يمكن

اعتباره شوفينيةً قطريةً. و لم تعد مواجهة هذه المشاعر السرطانية مسؤولية أصحاب التوجه القومي وحدهم، وإنما هي اليوم مسؤولية كل من يهمه من أبنائه حاضراً ومستقبلاً.

وفضلاً عن ذلك فإن من سمات المرحلة الراهنة في الحياة العربية تراجع المسبّبات الداخلية لقلق أصحاب السلطان على كراسيهم. فالانقلابات العسكرية انعدمت فرص قيامها أو كادت، والثورات الشعبية باتت احتمالات تفجرها محدودةً للغاية. وبافتقاد المنعة القطرية، كما هو ثابت بيقين، غدا التهديد الذي يواجه أصحاب السلطان خارجياً بالدرجة الأولى. وهذا يحتّم اعتماد سياسة دفاع ذاتي متمايزةً كيفياً عما كان مجدياً في خمسينيات وستينيات القرن الماضي. لقد بات الاحتماء بالقوى الوطنية الفاعلة سبيل المنعة وحماية الذات، فيما غدت المصلحة الوطنية تحتّم على هذه القوى تجسير الهوة مع أصحاب السلطان، والتوصل معهم إلى قواسم مشتركةٍ تحمي الجميع في زمن اعتبار العرب، دون تمييز يذكر، ممثلين لمحور الشر المستهدَف الأول بالحرب الاستباقية المعتمدة من الإدارة الأمريكية.

وعليه فالآلية الثانية المتممة للتكامل القومي، والتي لا فعالية له بدونها، هي التقدم الحثيث على طريق التفاعل الإيجابي والمبدع فيما بين أصحاب السلطان ونخب وجماهير أقطارهم. وليس من سبيلٍ غير الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، واعتماد الشفافية ولاسيّما في النشاط الحكومي والعام. ومعوقات هذه الآلية لا تقل تأثيراً عن معوقات التكامل القومي.

المحور الثالث: النظام العربي واحتلال العراق

ويتساءل الباحث إنْ كان النظام العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق لقمةً سائغة؟ وإنْ كانت تداعيات احتلال العراق على النظام العربي ستؤدي إلى تآكله واختفائه، أم أنه سيبدي ما يدلّ على الصمود وإنْ بفعاليةٍ أقل؟ ولا خلاف مطلقاً مع البحث في كل ما تضمنه هذا المحور من تحليلٍ ومعطياتٍ وخاتمةٍ، لكنني لا أرى أن السيطرة الأمريكية على العراق ظاهرةٌ جديدةٌ في النظام الاقليمي العربي الذي تمثّله الجامعة العربية. فالثابت تاريخياً أن المبادرة إلى تأسيسها قد جاءت استجابةً لتصريح وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم البريطاني أنتوني إيدن يوم ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٣. ومنذ ذلك اليوم لم يتراجع التأثير الخارجي الإنكليزي ومن بعده الأمريكي، في صناعة القرارات العربية. ومع ذلك تعايشت الجامعة مع كلّ الأزمات، لأنها لما تزلْ تمثّل حاجةً عربيةً، ولا تشكّل بحكم واقعها خطراً حقيقياً على مصالح القوة الأعظم.

يقرّر البحث في هذا المحور أن مبادرة «الشرق الأوسط الكبير» ليست بجديدةٍ من حيث مضمونها، لكنّ التحرّك الأمريكي الجديد إزاء الوطن العربي اختار العراق ليكون البداية لوزنه النفطي، ومكانته الإقليمية، وتوجهاته السياسية المناوئة للسياسة الأمريكية. ولعلّ في مقدمة دوافع الإدارة الأمريكية توجيه ضربةٍ قاصمةٍ للنظام العراقي، معرفتها اليقينية بافتقاده المنعة عسكرياً وشعبياً. والثابت من تاريخ الإدارات الأمريكية أنها لا تدخل الحرب إلا عندما تكون مطمئنةً تماماً إلى ضعف الخصم الذي تنازله.

ولقد غالَت الإدارة والأجهزة الأمريكية في تصوير العراق بالغ القوة وهي تعلم حقيقة ضعفه. ولكنها أرادت تصويره عملاقاً لتعطي لضربتها القاصمة معنىً أكبر، ولتجعل من هزيمته المدويّة درساً لكل نظام عربي أو عالم ثالثي يتمرّد على إرادتها. وهذا ما أضيفه إلى الأسباب التي تحدث عنها البحث وهي صحيحة يقيناً. كما وألاحظ أن مشروع الشرق الأوسط الكبير ينطوي على تناقضاتٍ بنيويةٍ تجعل تنفيذه ونجاحه غير مضمونين. ذلك أنه وإن كان تعبيراً عن منطقةٍ جغرافيةٍ إلا أنها محدّدة بالنسبة إلى الآخر المستهدف السيطرة عليها. إذ هي شرق أوسط بالنسبة إلى أوروبا وأمريكا. في حين أن المنطقة المستهدفة غير مجهولة الهوية، فهي معروفة ومنذ قرون بأنها بلاد العرب والشرق الإسلامي. وإنكار الهوية دلالة التنكر للانتماء القومي العربي وإنكار البعد الحضاري للإسلام والتراث الإسلامي. فضلاً عن أن في استخدامه تجاهلاً للوجود التاريخي والطبيعي للشعوب العربية والإسلامية في بلادها، والتعامل مع هذا الجزء من العالم وكأنه أرض بلا شعب، تسكنها طوائف وقبائل لم ترقَ بعد إلى مستوى الشعوب. ثم إن استخدام المصطلح يعني اعتبار أوروبا وأمريكا المركز، والأقطار العربية والإسلامية الأطراف، في نظرةٍ تجمع ما بين الطموحات الاستعمارية والثقافة العنصرية.

وعلاوةً على ذلك كله فإن «الشرق الأوسط الكبير» كنظام إقليمي ليس له صلةٌ تاريخيةٌ بطموحات شعوب الأقطار العربية والإسلامية التي يُرّاد إدخالها فيه، وإن نجحت الإدارة الأمريكية في فرضه، وهو الأمر المشكوك فيه جداً، فلسوف يكون في الواقع العملي نظاماً هجيناً يضم شعوباً متباينة الأصول، متعدّدة اللغات، متمايزة الثقافات والقيم والعادات والتقاليد. والجامع الوحيد بينها أن غالبيتها تدين بالإسلام، الذي لم يمنع تجزؤ الخلافة العباسية، ولا حال دون الحروب العثمانية ـ الصفوية، أو خروج بنغلادش من باكستان. علاوةً على أنه نظامٌ غير مؤسَّسٍ على طموحاتٍ

وحدويةٍ وجدت تعبيرها السياسي لدى نخب شعوبه وجماهيرها، وإنما هو محاولة تطبيق طروحاتٍ استشراقيةٍ سبق أن نادى بها بريجنسكي في سبعينيات القرن الماضي ثم أعاد طرحها شمعون بيريس. ولقيت أطروحة كلٍ منهما نقد أكثر من مفكرٍ ومحللٍ سياسي عربي. لكن مع ذلك تظلّ محاولة فرض «الشرق الأوسط الكبير» على الشعوب العربيةّ والإسلامية تنطوي على احتمالات تفجراتٍ وصراعاتٍ، أين منها المقاومة المتصاعدة في العراق وتلك المتجذرة في فلسطين.

خاتمة

أتفق تماماً مع ما انتهى إليه الباحث من فشل كل المحاولات السابقة لفرض مشروع الشرق الأوسط، وإلى أنه ليس من احتلالٍ أجنبي إلا وفجّر مقاومةً بحكم تناقض مصالح المحتلين تناقضاً عدائياً مع مصالح وطموحات غالبية الشعوب الخاضعة للاحتلال والإذلال. وأن الجماهير العربية وقوى المجتمع المدني هي الأداة الأكثر فاعليةً والأقدر على تحقيق التغيّر الذاتي الذي تحتاجه الأمة العربية والشعوب الإسلامية.

ولا ينكر أن معطيات الواقع العربي والدولي تشكل معوقاتٍ موضوعيةً وذاتيةً قد تعطّل فعالية تناقضات مشروع «الشرق الأوسط الكبير»، وتفسح المجال لتنفيذ أهم مقاصده، ألا وهو إدخال إسرائيل كعضوٍ فاعلٍ في النظام العربي، بعد أن تمّ قبول تركيا وإيران عضويْن مراقبيْن. وفي الساحة العربية نخبٌ سياسيةٌ وفكريةٌ تتلّذذ بالعمالة ويسيل لعابها لما توفره إسرائيل من فرص للدخول في ملكوت النعيم الأمريكي، وتبشر بهذا النهج باعتباره الواقعية الحقة وفن الممكن.

لكنّ التاريخ يعلّمنا بأن الواقع في حياة البشر ما كان يوماً قدراً محتوماً، وإنما كان دائماً منشّطاً ومحفّزاً للخيال المبدع، والإرادة الصلبة، والعمل الجاد والجسور. وحقّق غالباً التفاعل بين عناصر الخيال والإرادة والعمل تجاوزاً للواقع المأزوم إلى واقع آخر. وفي تاريخنا العربي محطات عانى فيها الإنسان والمجتمع ما هو أقسى من المعاناة الراهنة، مما يبرّر روح الباحث التفاؤلية، والقول بأن آفاق المستقبل العربي غير مسدودةٍ، واحتمالات الفعل الملتزم بقضايا الأمة لما تزل واردةً. ويقيناً أنّ العمل الجاد ممكنٌ جداً لتمكين العرب أنظمةً ومنظمات وأفراداً من اجتياز النفق الذي يتصوّر المحافظون الأمريكيون الجدد وحلفاؤهم من غلاة الصهاينة أنهم يسوقون هذه الأمة العظيمة إليه.

ثم إنّ من أبرز معالم الواقع العربي المعاصر تراجُع حدّة الصراعات فيما بين التيارات ذات الوجود التاريخي في الأرض العربية: القومي، والإسلامي،

والماركسي ـ والليبرالي، وتزايد القناعة في أوساط نخبها الفاعلة بأن ما يجمعها أهم وأوسع مما يفرّقها، كما أن أعظم دروس مرحلة الصراعات اللامجدية في العقود الماضية أنه ليس في مقدور أيٍ من التيارات الأربعة التفرد بقيادة المجتمع، والاحتفاظ بتفردّه طويلاً إن سنحت له الفرصة. وعليه فاحتمالات قيام الجبهات القطرية الفاعلة، وبالتبعية الجبهة القومية القائدة قائمةٌ، ومؤشّرات ذلك في الواقع المأزوم غير يسيرةٍ، فضلاً عن أنَ الهجمة الأمريكية تستهدف كل من بقي ملتزماً بثوابته من التيارات الأربعة. الأمر الذي يعزّز الآمال بتحقق الجبهات الوطنية والجبهة القومية الملتزمة بالعمل في سبيل الاستقلال الوطني، والوحدة القومية، والديمقراطية، والتنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والتجدّد الحضاري. وهذا ما لا يجوز إسقاطه في زمن المقاومة والصمود.

تعقيب (٢)

ناظم عبد الواحد الجاسور(*)

تثير قراءة هذه الورقة الكثير من التساؤلات، وتؤشّر إلى العديد من الملاحظات. ولقد جاءت متماسكةً منهجياً، وعرضت موضوعياً المسارات التي سار النظام الاقليمي العربي في ضوئها في معالجته للأزمات التي عانت منها العلاقات العربية ـ العربية، والتي لم تشهد يوماً «طبيعياً» بل اتسّمت بالتأزم والتوتر، حتى وصلت إلى حدّ الحروب والتدخلات والضم، وأفسحت المجال للعوامل العالمية، وأعطتها الفرص كي تلعب دورها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية على حساب الأمة العربية وأمنها القومي.

وإذا كنا نتفّق مع الباحث في منهجه المقارن عند تناوله للأزمات التي عصفت بالنظام العربي، حيث أزمة العام ١٩٤٨ التي تمثّلت في الحرب العربية ـ الإسرائيلية، وهي أولى الأزمات، فإنّ هذا النظام لم يطوّر طوال هذه السنوات أية آليةٍ قانونيةٍ أو سياسيةٍ لحلِّ هذه الأزمات، وإنما جاء الحلُّ في شكلِ تطييب الخواطر، وشحْذ الهمم وفق شعاراتٍ لم تؤسّس لقاعدةٍ عربيةٍ ـ عربيةٍ، كما تأسّست في مناطق أخرى من العالم، لتسوية الأزمات والمشاكل بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. بل انتهكت بعض الأنظمة العربية حتى مواد ميثاق جامعة الدول العربية، وأضحت أداةً بيد القوى الأجنبية في تقويض كلِّ أسس الأمن القومي العربي ومقوّماته.

إنّ آلية التغيير والإصلاح التي أشار إليها الباحث لم تكن تلك الآلية التي أثبتت صحتها الأحداث والأزمات المتلاحقة، حتى أن المقارنة نفسها التي انتهجها لا يمكن تعميمها على كل الأزمات السابقة التي مرّ بها النظام العربي منذ نشأته بهدف دراستها، وتحليل الوضع الراهن، واستشراف آفاقه المستقبلية.

(*) رئيس قسم الدراسات الأوروبية في مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

إنّ ما حصل ضدّ العراق من حربٍ واحتلالِ أمريكي ـ غربيٍ ليس «بأزمةٍ» يمكن وصفها، أو وضعها في تسلسلٍ تاريخي مع الأزمات الأخرى التي واجهها النظام العربي، فليس هناك أزمة ما بين الولايات المتحدة والعراق. القضية أساساً هي مابين العراق وبين المنظمة الدولية بمجلس أمنها، في ما يتعلق بنزع أسلحة التدمير الشامل العراقية. وحاولت الولايات المتحدة الإمساك بهذه المسألة أو الملف، وجعْلها قضيتها الخاصة المتعلقة «بأمنها القومي» ومصالحها الحيوية، وتحويلها إلى «هدفٍ» من أهداف الاستراتيجية الكونية الأمريكية. إذ يؤكد السيد ياسين من أن الولايات المتحدة انتقلت بعد أيلول/ سبتمبر من الدولة العظمى الوحيدة إلى دور الإمبراطورية الكونية التي تمارس الهيمنة المقنّنة على كل العالم، بموجب قراريْ مجلس الأمن ١٣٦٨ في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، والقرار رقم ١٣٧٣ في ٢٨أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وفي ضوء الحرب ضد «الإرهاب» المفتوحة النهايات، ومبدأ الرئيس جورج بوش الابن في «الحرب الاستباقية»، اعتُبر العراق الساحة الثانية، بعد أفغانستان لكي تعلن من على جثث القتلى والتدمير الذي حصل في العراق، بأن القرن الحادي والعشرين «قرنٌ» أمريكيٌ كما حملت لواءه منظمة «مشروع القرن الأمريكي الجديد» التي تمثّل المصدر الفكري والسياسي لإدارة جورج بوش.

لقد جاءت الحرب على العراق ضمن السياق العام للمشروع الأمريكي لفرض الهيمنة على العالم والتحكم بموارده النفطية، حتى أنّ المستشار الألماني غيرهارد شرودر قد أعلن صراحةً، وشاطره الرأي كل الأوروبيين «بأن الهدف الأمريكي ليس العراق ولا نظام صدام حسين بل إدارة الطاقة على امتداد العالم، إنه الدم الأسود لحضارةٍ تبدو كئيبةً إلى حدٍ كبير». وإذا كان وزير الخارجية الأمريكي كولن باول قد أدلى بتصريحاتٍ تحتمل أكثر من تفسيرٍ، عندما أكّد «بأن غزو العراق سيتيح للولايات المتحدة فرصة إعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالحها» فإن ريتشارد بيرل رئيس مجلس سياسات الدفاع السابق في وزارة الدفاع الأمريكية قد كشف عن المشروع الأمريكي الشرق أوسطي، حيث يمثّل العراق الخطوة الأولى، أو البوّابة المؤديّة إلى المنطقة التي تتاخم ستَّ دولٍ عربيةٍ وإقليميةٍ، إلى درجة أن مجلة **يو أس تودي** الأمريكية وصفته بـ «قلب الشرق الأوسط الكبير الذي يمتد من المتوسط حتى حدود الصين».

وعلى هذا الأساس فإنّ:

١ ـ النفط العراقي الذي يُقدّر احتياطه بحوالى ٣٠٠ مليار برميلٍ، يشكّل هدفاً استراتيجياً أساسياً للإدارة الأمريكية التي أدركت بأنّ من يمسك بهذه المادة الحيوية يمسك بالقرن كله.

٢ ـ إنّ العراق بموقعه الجيو ـ ستراتيجي شيءٌ مختلفٌ تماماً عن باقي دول المنطقة.

٣ ـ إنّ الولايات المتحدة تهدف من وراء الهيمنة على نفط العراق إلى إضعاف قبضة الأوبك على الإنتاج النفطي، وتهميش دور المملكة العربية السعودية في هذه المنظمة وفي السوق النفطية.

٤ ـ انتعاش الدولار الأمريكي في أسواق الأسهم مقابل العملات الأخرى، وخصوصاً اليورو.

٥ ـ إنّ الهيمنة الأمريكية على العراق ونفطه ستسمح للولايات المتحدة برسم خارطةٍ للمبادرات النفطية الأمريكية المستقبلية.

٦ ـ إن من شأن الهيمنة على العراق أن يؤدي إلى تغييرٍ حاسم وأعمق في خارطة المنطقة، وإلى توزيعٍ جديدٍ لثرواتها البترولية، وتركيبتها الاجتماعية، ومناهجها الاقتصادية والتعليميّة والتربوية.

٧ ـ يمكن من خلال إنشاء صندوق إعادة إعمار العراق وضع الأسس المادية والاقتصادية لإعادة إحياء المشروع الشرق الأوسطي «الجديد» والكبير، وتقويض النظام الاقليمي العربي. وهو ما صرّح به كولن باول وزير الخارجية الأمريكي عندما وصف هذا النظام الشرق أوسطي بأنه «حرٌ وديمقراطيٌ» في الوقت الذي أعلن فيه وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز بأنه «ليس هناك في عالم اليوم، عالم عربي، بل شرق أوسط».

وفي الواقع، إذا كان العراق المستهدف الأول من الحرب والاحتلال الأمريكي، فإن المستهدَف الثاني هو النظام الاقليمي العربي بكلّ مؤسّساته ومكوّناته. والغريب في الأمر أن هذا النظام الذي فشل في قمة آب/ أغسطس ١٩٩٠ في تسوية الأزمة الكويتية ـ العراقية، ومنح «شرعية» الاحتلال الأمريكي لمنطقة الخليج العربي، وتدمير العراق والكويت في وقتٍ واحدٍ، يحصد الآن نتائج أخطائه، ولم يتّعظْ من الدروس الماضية، ولم يتمكّن خلال عقدٍ من حرب ١٩٩١، أن يضع آليةً واقعيةً لتسوية الأزمات والمشاكل والانقسامات العربية ـ العربية، ودخل مرةً أخرى في دوّامة الاضطراب والتردد وعدم المقدرة في التصدي للنيات العدوانية الأمريكية ضد العراق والأمة العربية.

وعلى الرغم مما اتخذه هذا النظام من قراراتٍ في قمّة بيروت آذار/ مارس ٢٠٠٢، واعتبره الباحث إنجازاً مهماً، فإنّ هذا الإنجاز أخذ في التآكل تدريجياً مع تصاعد النبرة العدوانية الأمريكية إزاء العراق، وذهب أدراج الرياح في الوقت الذي لم تذهب قرارات قمة آب/ أغسطس ١٩٩٠ أدراج الرياح، و كذلك ما اتّخذه مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في دورةٍ غير عاديّةٍ في ١٥ ـ ١٦ شباط/ فبراير

٢٠٠٣، وما اتخذته القمة العربية العادية في شرم الشيخ في الأول من آذار/ مارس ٢٠٠٣ وقبل ثلاثة أسابيع من الحرب من قراراتٍ لو طُبّقت أو تمّ الالتزام بها لتمّ ردع الحرب، إلا أن ما يلاحظ هو أن أغلبية القوى الفاعلة سياسياً ومادياً في النظام العربي قد ساهمت بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ في الحشد العسكري الأمريكي، وقدّمت له كل التسهيلات اللوجستية، وفتحت له مطاراتها وممرّاتها المائية، وموانئها لشنّ العدوان.

لم يكن في نيّة أغلب الدول العربية وقف العدوان، بل كانت مواقفها تقوم مبدئياً على إسقاط النظام السياسي. ومن يراجع الخطاب السياسي لقادة الدول العربية الفاعلة في النظام الاقليمي العربي، ويقرأ إعلامها الذي وُظّف لتلميع الصورة الأمريكية في المنطقة، وشرْح وجهة نظرها لتبرير العدوان، من خلال إجراء المقابلات مع المسؤولين الأمريكيين في صفحاتٍ كاملةٍ مقابل ملايين الدولارات، يلاحظ صراحةً كيف كانت هذه الأنظمة تعمل وفق السياق الأمريكي على المستوى السياسي والدبلوماسي انتهاءً بالعمل العسكري.

لم تكن الولايات المتحدة في هذه الحرب التي شنّتها على العراق بحاجةٍ إلى النظام الاقليمي العربي لإضفاء الشرعية على حربها كما حصل في عام ١٩٩٠ - ١٩٩١، لأن المستهدَف بعد إخضاع العراق هو النظام العربي الذي يجب أن يُشطَب من الخارطة السياسية، ويحلّ محلّه نظامٌ بديلٌ أوسع وأشمل وفق «العمارة الأمنية الجديدة». وهذا ما كشفته الأشهر التي أعقبت الحرب، حيث أن القوى الفاعلة في النظام العربي أسرعت إلى تسويق المشاريع الأمريكية، وتحوّلت شرم الشيخ، بدلاً من كامب ديفيد إلى منبرٍ لتأييد السياسة الأمريكية، والجهد العسكري والدبلوماسي الأمريكي في محاربة ما يسمّى «بالإرهاب» وتأييد الاحتلال الأمريكي من خلال الترحيب بالقرار ١٤٨٣/ ٢٠٠٣، ولم تتم الدعوة إلى عقد قمةٍ عربيةٍ يتمُّ من خلالها لتقويم ما حدث، وعلى الأقل الوقوف مع شعب العراق. والكل يتساءل ولا سيّما في العراق، ماذا عملت الجامعة العربية لشعب العراق؟ هل استطاعت أن تُقدّم له المساعدات الطبية والغذائية كما فعلت بعض المنظمات الإنسانية الدولية؟ لقد غابت الجامعة العربية في الوعي العراقي، حتى أن مسألة حضور أو تمثيل العراق في اجتماعات مجلس الجامعة، قد أثارت انقساماً كبيراً، ولا أجافي الحقيقة عندما أشير إلى أن هناك أغلبيةً مؤثّرةً تدعو إلى الانسحاب من الجامعة التي أصبحت «غير ذات أهمية» في نظر العديد من العراقيين.

لقد تردّدت الجامعة في تمثيل العراق، سواء كان بصفةٍ مؤقّتةٍ، أو أن الملّف يبقى قيد النظر، إلا أنها حسمت الموضوع نهائياً في التمثيل بعد أن سدّد العراق كل التزاماته ومستحقاته المالية السابقة منذ العام ١٩٩٠ وحتى مستحقات ٢٠٠٤، وهذا هو الذي يهم الأمانة العامة للجامعة ولا شيء غير ذلك.

تعقيــب (٣)

عبد الله السنّاوي(*)

لقد استمتعت بالعرض المنهجي المحكَم للبحث، لكن مع ذلك لي ثلاث ملاحظاتٍ أتصور أنها جوهريةٌ على ماجاء فيه:

حول نتائج وتداعيات احتلال العراق: اقتصر البحث على مدخلٍ واحدٍ وهو مدخل النظام العربي، في حين أن هناك تداعياتٍ ونتائج خطيرةً ربما تكون أكبر في خارجه. فلقد كان هناك منذ حرب الخليج الأولى في العام ١٩٩١ اتجاهٌ قويٌ في الولايات المتحدة الأمريكية لعدم التعامل مع الوطن العربي كوحدةٍ استراتيجيةٍ وسياسيةٍ وثقافيةٍ، وصعدت نبرةٌ من كتاباتٍ تتحدّث عن التعامل مع العرب كوحداتٍ جزئيةٍ؛ و لكن تخطّى ذلك بعد احتلال العراق حدود التعامل مع العرب كوحداتٍ جزئيةٍ إلى الفكرة العروبية ذاتها، وربما الحديث عن نظمٍ إقليميةٍ جديدةٍ، وعن وفاة القومية العربية حسب تعبير موفاز بأنه لم يعد هناك عرب.

وهم لا يتحدثون عن ذلك بالمعنى الثقافي، بل تحديداً بالمعنى الاستراتيجي، وفي إعادة ترتيب المنطقة من جديدٍ، بحيث لا يوضع اعتبارٌ للمكوِّن القوميّ العربيّ. ومن هنا أعتقد أن النتائج تتعدّى ما يحدث من تفاعلاتٍ أو احتمالاتٍ لتعديلاتٍ في النظام العربي، فما حدث بالضبط إذا ما أردنا أن نقدِّر حجمه وتداعياته ليس أقلّ من سقوط الجناح الشرقي للأمة العربية، فهناك الآن قوات احتلالٍ عسكريٍ أمريكيٍ مباشرٍ في العراق تقرّر مصيره، وأنشأت هذه القوات حكومةً عميلةً، وفرضت دستوراً، واستبَقت المرحلة الانتقالية، ولم تمكّن الشعب العراقي من تقرير مصيره بنفسه بحسب الوعود السابقة.

لكن هذه القوّات من الناحية الاستراتيجية هي أيضاً بشكلٍ عسكريٍ مباشرٍ على

(*) رئيس تحرير جريدة **العربي** ـ مصر.

حدود إيران وعلى حدود سورية. ونتذكّر جميعاً أن الولايات المتحدة قد وجهّت بعد أسبوعٍ بالضبط من احتلال العراق إنذاراً شبه عسكريٍ لسورية يهدّد بتدخلٍ عسكري مباشرٍ، وبالتالي وُضِعت سورية استراتيجياً تحت حصارٍ مباشرٍ، وحُرّك «قانون محاسبة سوريَة»، كما حدث أيضاً ضغطٌ سياسيٌ هائلٌ على إيران لوضع برنامجها النووي أو ما يُشتبه بامتلاكها له، تحت رقابة وكالة الطاقة الذريّة، والتهديد بفرض عقوباتٍ عليها، كما حدثت أيضاً محاولاتٌ أمريكيَةٌ لتعديل مناهج التعليم والنسق الثقافي في الوطن العربي، حتى بالنسبة إلى الدول التي كانت تُوصف بأنها حليفةٌ للولايات المتحدة الأمريكية. وحدث كذلك تقدمٌ في مشروع قانون محاسبة السعودية في الكونغرس الأمريكي، وفي ٢١ كانون الثاني/ يناير الماضي تم التقدُّم بمشروع قانونٍ آخر لمحاسبة مصر، أي أن الدول الحليفة أصبحت تحت القصف الأمريكي.

نحن أمام وضعٍ استراتيجي جديدٍ دعا بعض الدول العربية الأخرى في صورةٍ محزنةٍ، مثل ليبيا إلى أن تسلِّم بعدَ خمسة أيام من اعتقال الرئيس العراقي السابق صدام حسين، وأن تعلِن عن نزع ما يمكن أن يوَصف بأنه قدراتٌ نوويةٌ ليبية. ولقد حدث تعاونٌ استخباراتيٌ أعلِن عنه بشكلٍ مكشوفٍ، حيث تحدّث نجل العقيد القذافي في الصحافة الغربية عن قواعد عسكريةٍ، وأنّه الآن تحت حماية أمريكا. هذا تحولٌ استراتيجيٌ أكبر بكثيرٍ من تلخيصه في إطار الجامعة العربية. فما يحدث في السودان نوعٌ من أنواع إملاء سلامٍ أمريكي بما قد يستتبعه من بناء أو تأسيس دولةٍ جنوبيةٍ في السودان، أو حتى تفتيتَ الوطنَ السوداني. بل إنّ طريقة تعامل الولايات المتحدة الأمريكية ورئيسها بوش مع الحكّام العرب الحلفاء السابقين قد وصلت إلى مستوى التحقير والإهانة والإملاء المكشوف. وفي شرم الشيخ اجتمع الرئيس الأمريكي مع خمسةٍ من القادة العرب، وتحدّث بمفرده ولم يتحدّث رئيسٌ عربيٌ واحدٌ، بل إنّ البيانات التي صدرت عن قمّة شرم الشيخ الأولى ثم قمّة العقبة صيغت أمريكياً.

هذا تطورٌ خطيرٌ لايقتصر على الشكل بقدر ما ينكشف في مضمونه عن عنفٍ وسياسةٍ جديدةٍ، واستراتيجيةٍ جديدةٍ. وتجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها الآن طرفاً صلفاً في النظام العربي أو في أطلال النظام العربي، وبالتالي كان شيئاً طبيعياً وليس تكيُفاً أن تقرّ الجامعة العربية تمثيل سلطة الاحتلال في الجامعة العربية. وأعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية إذا مارغبت أن يمثّلها بريمر فسوف يحضر هذه الاجتماعات الوزارية أو الرئاسية، لكنها في تقديري هي التي ترفّعت أو وجدت أنه من غير اللائق في هذه المرحلة أن يمثّلها بريمر بصورةٍ مباشرةٍ.

الملاحظة الثانية، لم يمضِ الباحث في طريق استنتاجاته إلى النهاية الحتمية، وهي

إعلان وفاة الجامعة العربية، وإعلان وفاة النظام العربي. فكل ما قاله من حججٍ وليست لديه حججٌ إضافيةٌ إليها، يدفعني إلى الاستنتاج الذي لم تذكره ورقته، وهوَ أن النظام الاقليمي العربي بمقوّماته المعروفة قد انتهى. و أعتقد أن الدليل الحاسم والجازم والنهائي على موت الجامعة العربية هو مشروع الشرق الأوسط الكبير. هناك اليوم فراغ نظام تدركه القوى الدولية المهيمنة أكثر منَّا، وقد يصفه الباحث بـ «التكيُّف» أو ابتكار الصيغ في تفتّيت العراق، أو «أزمة تهدد الوجود».. إلخ، بينما ربما تكون الأمور على مستوى التوصيف أسوأ بكثيرٍ من ذلك. نحنٍ أمام نهايةٍ حقيقيةٍ للنظام الاقليمي العربي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التقدُّم بمشروعٍ جديدٍ هو «الشرق الأوسط الكبير».

الملاحظة الثالثة، وتتعلّق بموقف الورقة من مشروع «الشرق الأوسط الكبير»، وتحديداً سقطاتها المنهجية في أن المشروع اعتمد على جزءٍ من تقرير التنمية الإنسانية ولم يعتمد على جزءٍ آخر، و أن هذا الجزء كان يتعلق بالوطن العربي ولا يتعلق بـ «الشرق الأوسط الكبير». إذا كان كولن باول تلميذاً لدى الأستاذ أحمد في كتب السياسة والاقتصاد، فمن حقّه أن يفصله، لكن المشكلة أن كولن باول يمثّل استراتيجيةً عسكريةً لا تعنيها لا من قريبٍ أو بعيدٍ قواعد الحق والعدل والقانون الدولي.

هناك صيغةٌ شرق أوسطيةٍ من حلف الناتو من موريتانيا إلى أفغانستان بأجندةٍ اقتصاديةٍ واستراتيجيةٍ، بقدر ما أنّ هناك حديثاً عربياً خافتاً عن الإصلاح السياسي والدستوري. كلنا نعرف أنّ المبادرة المصرية لإصلاح الجامعة العربية قد تمّ إجهاضها في الاجتماعات مع أنها هزيلةٌ، وهناك مبادرةٌ أخرى للإصلاح السياسي في الوطن العربي أكثر هزالاً، لأنها تتحدّث عن خصوصيتنا وثقافتنا التي لا أعرف المقصود بها بالضبط، هل المقصود القضية الفلسطينية؟ هل المقصود الدفاع عن القضايا القومية؟ هل المقصود الدفاع عن ثقافتنا القومية والإسلامية؟. أم أن خصوصيتنا هي التعذيب والإهانة في السجون والأقسام واحتكار السلطات وتمديد قوانين الطوارئ إلى غير مدى. أرجو أن يكون واضحاً لدينا جميعاً بالقدر نفسه أننا نرفض الإملاءات الأمريكية، ونرفض هذا المشروع ككلٍ متكاملٍ، ولا نثق بنيات الولايات المتحدة الأمريكية الديمقراطية، بدليل ما حدثَ في العراق وما يحدث في فلسطين، لكننا أيضاً لا بدّ أن نعلن بصوتٍ واضح رفض الاستبداد الداخلي، وأن هذه النظم العربية التي أهانتنا وفرَّطت في كل شيء قَد حان أوان رحيلها.

المناقشات

١ ـ إبراهيم يسري

الأمة ترفض الهزيمة، وتتمسك بثوابتها، وتدعو إلى التكاتف في جبهةٍ عربيةٍ واحدةٍ لإقالة الأمة من عثرتها، بينما تكمن معضلة النظام العربي في عجزه عن تجاوز أزمته وتحقيق ذلك. لقد وقع هذا النظام تحت الضغوط الأمريكية بسبب اختراقه الأمريكي، وانعزاله عن الشعب، واستبعاده من صناعة القرار السياسي، وافتقاده بالتالي إلى الإرادة السياسية التضامنية، وبروز دور الكيانات الصغيرة. إن هزيمة العراق هزيمة دامية للأمة العربية برمتها، وما كان ممكناً التعويل على الأنظمة في تجاوزها.

٢ ـ محمد جواد علي

هناك مشهدان هما: مشهد الاستمرارية ومشهد تدهور العلاقات. ستغضّ الولايات المتحدة النظر عن مشهد الاستمرارية طالما أنه لا يمس محرّماتها المتمثلة في البترول وإسرائيل ومكانتها الدولية، وستسعى معظم الأنظمة في هذا المشهد إلى استثمار هذه الفسحة وجني عوائدها. أما المشهد الثاني فيرتكز على احتمال تقليص حجم العلاقات بين العراق والدول العربية، بعيداً عن الاعتبارات القومية، بما في ذلك احتمال قطع الارتباط مع الجامعة العربية، والذي قد ينذر بتداعي تفككها. ومعنى ذلك أنّ الولايات المتحدة وإسرائيل سيقرّران مستقبل المنطقة، وبالضرورة مستقبل أنظمتها. وفي ضوء فرضية محاولة النظام العربي تجاوز هذه الحالة، فإن مدخل فاعليته يكمن في تصحيح الوضع الدولي للعراق، وإعادة تأهيله عربياً.

والأجدى للعرب تحويل العراق إلى بلدٍ صديقٍ، وتعميق اندماجه في النظام العربي، وعودته إلى دوره القومي أو ضمان عدم معارضته للقضايا القومية. ويتطلب ذلك دعم النظام العربي للقوى التي تعتمد الخيار العربي في السياسة الخارجية العراقية. وهذا وضع أفضل من بقاء العراق محطةً أمريكيةً لا تفيد العرب سوى في مزيدٍ من تدهور نظامهم الإقليمي.

٣ ـ محمد إبراهيم منصور

لقد نجح البحث في ثلاثة جوانب: استخلاص آليات الأزمات السابقة في النظام العربي، والمعالجة المنهجية المستقبلية لمشاريع الهيمنة الأمريكية و«سيناريوهاتها» التي تهدّد مستقبل النظام العربي، واقتراح خطوات تجاوُز النظام العربي الامتحانات الجديدة التي تواجهه. إن النظام العربي في المنظور الأمريكي نظامٌ موروثٌ من الحرب العالمية الثانية، مثل الأمم المتحدة، ولا يستطيع بحكم تكوينه وأهدافه أن يضمن المصالح الإمبراطورية الأمريكية. ومن هنا فإنه معرّضٌ للتهميش أو لإعادة التشكيل. ولم يكن احتلال العراق سوى محطةٍ ارتكازيةٍ في تحقيق «السيناريوهات» الأمريكية الجامحة، وأهمها: مبادرة شراكة منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية ـ الأمريكية، التي تلغي مبدأ المقاطعة العربية لإسرائيل وتفترض التطبيع، ومشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يلغي القضية الفلسطينية باعتبارها جزءاً من مشاكل الشرق الأوسط التقليدي. من الضروري هنا تفعيل المشاريع التي طرحها النظام العربي مؤخراً، وإكسابها طابعاً ديمقراطياً وشعبياً عبر إفساح دورٍ للمجتمع المدني، وفي عدادها مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

٤ ـ سمير كرم

على الرغم من تداعيات الاحتلال الأمريكي السلبية على الوطن العربي، فإنه أوجد وضعاً جديداً بالغ الأهمية. ويتمثّل هذا الوضع في التطويح بالثقة ما بين الشعوب العربية وأنظمتها من جهةٍ، وفي التطويح بثقة الشعوب العربية والإسلامية في ما يسمى بالنظام الاقليمي العربي. لقد أوصل الاحتلال العلاقة ما بين الشعوب والأنظمة إلى نقطة اللاعودة، ويبدو لي أن الولايات المتحدة أكثر إدراكاً لهذا الأثر الخطير، ولهذا تحاول أن تجني ثمار ذلك قبل أن تجنيه الأنظمة العربية. أي أن الولايات المتحدة ستطبق ما يسمى في القاموس السياسي بـ «سياسة الفوْز في كل الأحوال (Win Win Situation) فإما أن تنجح في إرغام الأنظمة على تطبيق الديمقراطية فتنقذها من نفسها، أو أن تتركها تتداعى وتسقط.

٥ ـ متروك الفالح

نحن متفقون على أن الولايات المتحدة قد احتلت العراق بهدف إعادة هيْكلة المنطقة والسيطرة عليها في سياق هيمنتها العالمية، لكن ما هي تداعيات هذا الاحتلال بشكلٍ خاصٍ في حال نجاحه أو فشله على منطقة الخليج والجزيرة العربية، ولا سيّما في السعودية؟ في حالة النجاح الافتراضية ـ ولا نتمناها بالتأكيد ـ ستكون إعادة

هيْكلة المنطقة، والتحكم بالمعادلة السعودية مجتمعاً وسلطةً أسهل بكثيرٍ مما يمكن تصوره. أما في حالة الفشل فإن ما يهمنا على المستوى السعودي هو ضرورة تحقيق الحاجات الملحة في الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي بشكلٍ متكاملٍ، وعلى أساسٍ دستوريٍ. لكن سلبية الموقف الرسمي السعودي من المطالب الإصلاحية السياسية الدستورية التي تعبّر عن مختلف الأطياف الفكرية ـ السياسية والمناطقية والمذهبية تقرّبنا من الحالة العراقية قبيل العدوان الأمريكي الذي انتهى بالاحتلال. أما في حال فشل أمريكا في العراق، فإن هذا لن يغيّر كثيراً من الأمر بالنسبة إلى السعودية، إذ ستركّز أمريكا على تكثيف وجودها في ما أسميه بـ «جنوب العراق» أي منطقة الخليج العربي والسعودية، ولا سيما أن دولها هشةٌ يسهل السيطرة عليها، وسيؤدي ذلك غالباً إلى تزايد «الصراع الاجتماعي» وتفاقمه في السعودية، بما في ذلك احتمال التطبيع مع الكيان الصهيوني، انطلاقاً من فرضية الولايات المتحدة في أن موقف المجتمع السعودي من المصالح الأمريكية وسياستها وامتداداتها الصهيونية هو من صناعات سياسات السلطة.

إن المنخرطين في حركة الإصلاح يتخوفون بالتأكيد من هذه الاحتمالات الأمريكية التي يمكن أن تصل إلى درجة التفتيت والتدمير، وليس بالضرورة على الطريقة العراقية. ونعتقد أن ولوج الإصلاح هو الحل، حتى مع افتراض مشهدٍ آخر يقوم على عدم تزايد التدخل الأمريكي في الشأن الداخلي السعودي.

٦ ـ عصام العريان

يجب البحث عن مخرج عملي في نهاية النفق يبعث الأمل في نفوس الأمة العربية والإسلامية، لمواجهة تداعيات الاحتلال الأمريكي الذي يعتبر امتداداً للاحتلال الصهيوني، ويهدف إلى بسط الهيمنة الأمريكية ليس على العرب والمسلمين فحسب بل وعلى العالم أيضاً. لقد ميّز البحث بين ثلاثة أنواع من الأنظمة العربية تبعاً إلى علاقتها مع أمريكا. فئة تعتمد على أمريكا مباشرةً في الحفاظ على أمنها، وفئة تعتمد عليها في مجال المساعدات الاقتصادية، وفئة لا تعتمد عسكرياً أو اقتصادياً على أمريكا. لكن يمكننا تقسيم النوع الثالث إلى أنواع: فئة تسعى إلى العلاقة مع أمريكا لكنها لا تجد استجابةً أمريكيةً إلا بعد خضوعها إلى كافة الشروط الأمريكية مثل اليمن والسودان، وفئة تسعى إلى كسب الرضا الأمريكي والسكوت عنها مثل ليبيا، وفئة ليست في بال أمريكا مثل الصومال وموريتانيا، وفئة تحت التهديد المباشر مثل سورية والسعودية.

وتحاول الولايات المتحدة أن تستثمر تداعيات احتلالها في تقديم مشروع الشرق الأوسط كبديلٍ عن الجامعة العربية، وفي تقسيم العراق كمدخلٍ لتقسيم دولٍ عربيةٍ

أخرى مثل السعودية أو مصر أو السودان وغيرها، تقديم نماذج ديمقراطية تهدف إلى منع المقاومة. ومن هنا يفرض الإصلاح نفسه لقطع الطريق على المخطط الأمريكي، ولقد تعرّض الباحث إلى هذا المحور، غير أنه لم يركّز على المبادرات الشعبية التي يأتي في مقدمتها مبادرة المرشد العام للإخوان المسلمين، في رفض الهيمنة الأجنبية، وضرورة أخذ الشعوب زمام المبادرة في عملية الإصلاح، والانطلاق من أولوية الإصلاح السياسي، وتحقيق المصالحة الوطنية العامة.

٧ ـ خالد السفياني

لقد برع البحث في توصيف تداعيات الاحتلال على النظام الرسمي العربي، لكنّه أغفل بشكلٍ كاملٍ آثارها على النظام الشعبي العربي. فكيف انهار الشارع العربي بعد الاحتلال، في حين أن وقوع الاحتلال، وتقتيل الألوف من أبناء العراق كان يفترض بالانتفاضة الجماهيرية أن تكون أكثر قوةً وتوهجاً؟!

٨ ـ أحمد يوسف أحمد (يرد)

أشكر كافة الزملاء المعقّبين على الملاحظات القيّمة التي أضيفت إلى المعالجة وأغنَتها، وأكتفي فقط بأن أوضّح بعض الأمور التي تتعلق بملاحظات الأستاذ عبد الله السناوي، وهو محقٌ في أن تداعيات الاحتلال على النظام العربي تتجاوز المنظور الكلّي، لكنها قضية اختياراتٍ منهجيةٍ بالنظر إلى ضيق الحيّز المتاح لمثل هذه الأمور، ولقد اخترت أن تكون نظرتي إلى الموضوع شاملةً، متصوراً ـ وأعتقد أن هناك بعض الحقّ في ما تصوَّرت ـ أنَّ هذا المنظور الشامل يوفّر إطاراً لتناول معظم التداعيات المهمّة على الوطن العربي. ولقد أضاف الزميل السناوي بعض الأمثلة المهمّة، لكنني أزعم أنّ بعضها سابقٌ على احتلال العراق، فموضوع السلوك الليبي في ما يتعلق بالنظام العربي عموماً، والتهديد بالانسحاب من الجامعة العربية والتوجه نحو أفريقيا.. إلخ، مسألةٌ سابقةٌ، ويعني ذلك أنني ربما حصرت نفسي فنياً في الأشياء التي تلت احتلال العراق، وينطبق الأمر نفسه على موضوع جنوب السودان.

أزعم أنَّ الأزمة بدأت قبل احتلال العراق، كما أنّ خارطة الطريق طبعاً واردة في البحث، ولكن ضيق الوقت لم يسعفني أن أقدّمها في العرض، لكنني أيضاً تعمّدت ألا أشير إلى تأثير احتلال العراق في المقاومة الفلسطينية، لأني أزعم أنه لا يوجد تأثير، فالمقاومة الفلسطينية تعمل منذ البداية في غياب أيّ دعم دولي وأيّ دعم عربي؛ وأتصوَّر أن الموقف لم يتغير بالنسبة إليها إلا من حيث الدرجةً. وهي مستمرةٌ في صمودها، بل ربما كان تطوّر المقاومة العراقية ذا تأثيرٍ إيجابيٍ فيها. إنّ القضية قضية

إطارٍ للتحليل ليس إلا، فأزعم أنّ عدم تكرار السابقة الأمريكية في العراق في كلٍ من سوريا أو إيران أو شيءٍ من هذا القبيل أولّ إنجازٍ استراتيجي للمقاومة العراقية، وربما تكون المقاومة العراقية حتى الآن بعيدةً نسبياً عن مهمّة إنجاز التحرير الوطني الشامل، لكني أعتقد أن صانع القرار الأمريكي لن يكرّر ما فعله في العراق في الأمد المنظور بعد أن تورّط على النحو الواضح لنا جميعاً.

كملاحظةٍ أخيرةٍ، فإنّني لا أشارك أيّ حديثٍ عن الشرق الأوسط الكبير المسارعة إلى القول بأنّ الجامعة العربية كنظام رسمي قد انتهت، لكنني أقول إنها عاجزةٌ وستبقى عاجزةً ربمّا على الأغلب، أماّ النظامَ العربي غير الرسمي فما زالت لديه فرصةٌ متميّزةٌ في نموّ المقاومة العراقية والمقاومة الفلسطينية والدور الشعبي الجماهيري.. إلخ، لكني أكرّر ما قلته سابقاً من أننا سننتصر على مشروع الشرق الأوسط الكبير ليس بالضرورة لأننا أقوياء، فنحن في حالٍ من الضعف نتفق على تشخيصها جميعاً، ولكننا سننتصر على الشرق الأوسط الكبير كما انتصرنا على شرق أوسطية أوسلو، لأن مشروع الشرق الأوسط الكبير ينطوي على تناقضاتٍ داخليةٍ، ولا يقدّم أجوبةً صحيحةً عن الأسئلة التي تثيرها إشكاليات الديمقراطية والتنمية في هذه المنطقة، فإذا ما أضفنا إلى هذا الفساد الداخلي بعض المقاومة والممانعة من قبل القوى الحيّة في هذا النظام، فإنني أتصور أنّ هذا المشروع بالذات سيلقى حتفه كما لقيت المشروعات السابقة حتفها.

الفصل السابع

إسرائيل في ضوء نتائج الحرب

بلال الحسن(*)

مدخل

لا يشكّل الاحتلال الأمريكي للعراق حدثاً طارئاً، بل جزءاً من استراتيجيةٍ أمريكيةٍ إمبراطوريةٍ شاملةٍ، ولهذا فهو حدثٌ متطورٌ ومتتابعٌ لأن أهدافه لا تنحصر في حدود العراق، بل تتطلع إلى منطقة الشرق الأوسط الكبير التي تشمل المنطقة العربية بأكملها، إضافةً إلى تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان. وتحتل إسرائيل في هذا المخطط مكاناً بارزاً ومميَّزاً كونها أداةً من أدوات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، تنفّذ أدواراً تُطلب منها. لكنّ هذا لا ينفي أن لإسرائيل أهدافها الخاصة المنفصلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، وتسعى إلى تحقيقها.

إنّ هذه الاستقلالية الإسرائيلية محكومةٌ دوماً بالخطط السياسية الأمريكية. وإذا كانت إسرائيل تملك وسائل ضغطٍ داخل الإدارة الأمريكية، فإن وسائل الضغط هذه تبقى محكومةً بعوامل محددة، فحين لا يكون القرار الأمريكي قد اتُخذ بعد، تحاول وسائل الضغط أن تروِّج لوجهات نظرها الإسرائيلية، ليتمَّ أخذها في الاعتبار. ولا بدَّ أن يكون هذا الترويج في خدمة المصالح الأمريكية وليس العكس، فاللوبيات في واشنطن، ومن بينها اللوبي اليهودي، تعبيرٌ عن مصلحةٍ أمريكيةٍ ليس إلا، وحين تتعارض المصلحة الأمريكية مع المصلحة الإسرائيلية، يتراجع اللوبي اليهودي ليتلاءم مع المصلحة الأمريكية، وحين تصرُّ قوى معينةٌ في إسرائيل على موقفها، فإنّ اللوبي اليهودي يتحوّل إلى الضغط على إسرائيل لحماية إسرائيل من نفسها حسب القول الذي

(*) باحث عربي ـ فلسطين.

يتم ترديده في هذه المناسبات. وعلى أساس هذه القواعد العامة للعلاقة الاستراتيجية الوثيقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، سنتناول موضوع الاحتلال الأمريكي للعراق، وأثره في وضع إسرائيل ومخطّطاتها الخاصة بها في المنطقة.

لقد تطوّر الموقف الأمريكي الساعي إلى السيطرة على العالم، من مخطّط الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في الثمانينيات، المعروف بمخطّط حرب النجوم، إلى سقوط الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٠، إلى حرب الخليج الثانية (بعد حرب الكويت) عام ١٩٩١، والتي شهدت في نهايتها إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) عن النظام العالمي الجديد. وهو إعلانٌ ترافق مع تواجد القوات الأمريكية في الخليج العربي بشكلٍ مستقرٍ ودائم؛ إما في البوارج والسفن الرابضة في عرض البحر، أو في شريطٍ متصلٍ من القواعد العسكرية الثابتة. وقامت التعبيرات الأولى للنظام العالمي الجديد، على اعتبار الشرق الأوسط (النفطي) منطقة نفوذٍ أمريكيةً، وتحت مظلة هذه الهيمنة الأمريكية كان طبيعياً أن تفكّر الولايات المتحدة بحلولٍ سلميةٍ وسريعةٍ للمشكلات القائمة في المنطقة ضماناً لهدوئها. وانطلقت من هنا فكرة مؤتمر مدريد، ثم فكرة المفاوضات الثنائية في واشنطن، ثم فكرة اتفاق أوسلو.

كان الأساس الاقتصادي منبعَ فكرة النظام العالمي الجديد، بعد أن تطوّرت الرأسمالية، وأصبحت شركاتها العالمية بحاجةٍ إلى أسواق عالمية. ووَجد هذا الأساس الاقتصادي تطبيقاته في اتفاقية (الغات)، ثم في (منظمة التجارة العالمية). أما في الشرق الأوسط فقد تمّت صياغة تطورات الحل السياسي للصراع العربي ـ الإسرائيلي على أساسٍ اقتصادي أيضاً. فالتسوية مطلوبةٌ من أجل إنشاء السوق الشرق أوسطية، ومن أجلِ دمج إسرائيل في الاقتصاديات العربية، حتى أن الدراسات التمهيدية (دراسات جامعة هارفرد) التي أُنجِزت في أواخر الثمانينيات وضعت تصوراً من ثلاث مراحل لنشوء السوق الشرق أوسطية، تبدأ باتحادٍ اقتصادي يضمُّ إسرائيل وفلسطين والأردن، ثم يعمُّ المنطقة العربية كلَّها على مرحلتين. وعُقدتْ من أجل ذلك مؤتمرات اقتصاديةٌ عالميةٌ (المغرب، مصر، والأردن) دفَعت باتجاه إنشاء (بنك التنمية الإقليمي) من أجل إنجاز مشاريع للبنية التحتية، ومشاريع سياحيةٍ، يتوفّر فيها قاسمٌ أساسيٌ هو وجود إسرائيل في داخلها. وبقي هذا التصور قائماً حتى نهاية عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.

تمّ إصدار هذا الأساس الاقتصادي للنظام العالمي الجديد في طبعةٍ جديدةٍ مزيدةٍ ومنقحّةٍ في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن)، حيث بدأ عهد جديد تميَّز بعملية دفعٍ إراديةٍ للولايات المتحدة الأمريكية، من موقع الدولة العظمى الوحيدة إلى

موقع الدولة الامبراطورية. وتمّ ذلك على يد من عُرفوا باسم: «المحافظون الجدد» في أمريكا الذين نسجوا تحالفاً مع التيار المسيحاني الذي يُعرف سياسياً باسم المسيحية الصهيونية.

كان لتيار المحافظين الجدد تصوره الخاص للصراع العربي ـ الإسرائيلي حتى قبل وصوله إلى السلطة. فهو لا يحبّذ حلّ هذا الصراع على أساس شعار الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية، ولا يحبّذ انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، ولا يحبّذ قيام تفاهم عربي ـ إسرائيلي، ولا يحبّذ اندماج إسرائيل في الاقتصادات العربية، و يعتبر اتفّاق أوسلو نكسةً سياسيةً لا بدّ من الرجوع عنها. وفي العام ١٩٩٦ حين كان اليمين الليكودي يحكم إسرائيل بزعامة بنيامين نتنياهو، تقدَّم فريق من المحافظين (في عهد الرئيس كلينتون) يتزعمهم ريتشارد بيرل بمذكرةٍ إلى نتنياهو ينصحونه فيها بعرقلة تنفيذ اتفاق أوسلو، والتطلع إلى سياسة هيمنةٍ إسرائيليةٍ عسكريةٍ واقتصاديةٍ على المنطقة العربية المحيطة بها. لقد تمّ تقديم هذه النصيحة إلى نتنياهو من دون أساسها النظري «الأمريكي الامبراطوري»، فبدت له غريبةً وجريئةً، لكنّه استند إليها في استنباط سياساتٍ تعرقل تنفيذ اتفاق أوسلو، الأمر الذي أدى إلى قيام تعارضٍ في السياسات بين إسرائيل والبيت الأبيض، وأدّى إلى سقوط نتنياهو وقدوم إيهود باراك رئيساً لوزراء إسرائيل.

مثَّل باراك ذروة التفاهم والانسجام بين المشروع الإسرائيلي الخاص والمشروع الأمريكي العام. ومن خلال هذا الانسجام رسمت إسرائيل مشروعها للتسوية السياسية، وتبنّت الولايات المتحدة هذا المشروع الخاص، وسعَت إلى فرضه على الفلسطينيين في مفاوضات كامب ديفيد في تموز/ يوليو ٢٠٠٠، وكان هذا المشروع يحقّق من الزاوية الأمريكية إيجاد حلٍ تفاوضي لأعقد مشكلات الشرق الأوسط، على أساس فكرة الدولتين التي تلقى القبول لديها، بينما كان هذا المشروع يحقق من الزاوية الإسرائيلية نشوء دولةٍ فلسطينيةٍ داخل إطار الهيمنة الإسرائيلية عسكرياً واقتصادياً ومائياً، ويعطيها التوسع الذي ترغبه في الأرض، ويعطيها القدس والمسجد الأقصى، ويُسلّم برفض حق العودة للاجئين. وأدّى فشل هذا الحل إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠.

مع قدوم جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض، محاطاً بأبرز رموز تيار المحافظين الجدد وسياساتهم الإمبراطورية، طرأ تغيرٌ نوعيٌ على المشهد السياسي الخاص بالصراع العربي ـ الإسرائيلي. بدأت مقدّمات هذا المشهد بالإعلان عن أن الرئيس الجديد لن يعطي القضية الفلسطينية الاهتمام الذي أعطاه لها الرئيس السابق، وبالإعلان عن أن

الرئيس ياسر عرفات لن يُستقبَل مجدداً في البيت الأبيض، بينما تم إبداء الترحيب بأي زيارةٍ يقوم بها رئيس الوزراء اليميني الليكودي آرييل شارون.

كانت الحجة الأمريكية هنا أن الرئيس عرفات رفض اقتراحات الرئيس بيل كلينتون، وهي أقصى ما يمكن لرئيسٍ أمريكي أن يقدِّمه. ولكن هذا لم يكن سوى تغطيةٍ لنهجٍ جديدٍ يريد أن يقطع في التعامل مع القيادة الفلسطينية. وقد استغلّ شارون هذا الموقف الأمريكي إلى أقصى الحدود، فبدأ يستعمل وسائل أشد قسوةً في محاولة التغلب على الانتفاضة الفلسطينية (طائرات ف١٦)، وبدأ يهاجم ويحتل أراضيَ تابعةً إلى الحكم الذاتي الفلسطيني. وحتى هذا الحد، كانت الإدارة الأمريكية تتدخل وتعلن موقفينْ: إنها ضد الاستعمال المفرط للقوة، وتحبِّذ الانسحاب الإسرائيلي من أراضي الحكم الذاتي الفلسطيني. ولكنْ يُلاحَظ هنا أن الرئيس بوش كان يصوغ مواقفه بلغةٍ صارمةٍ من نوع «قلت يجب أن ينسحب. . . وسينسحب»، أما على الأرض فكان شارون يواصل العنف على طريقته، ويتلكأ في الانسحابات حتى يحقّق أهدافه، وترك لمن يريد أن يستنتج، ملاحظة أن مواقف بوش العلنية ليست المواقف التي يبلّغها رسمياً إلى المسؤولين الإسرائيليين، وهذا وحده هو الذي يفسر تجرؤ شارون على تحدي طلبات بوش. ويؤكّد ذلك أنه في مناسباتٍ أخرى كان يكفي اتصالٌ هاتفيٌ من وزير الخارجية كولن باول حتى ينفّذ شارون الطلب الأمريكي المحدّد. لقد أعطى الأمريكيون لبوش حرية التصرف في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية وضربها، ولكنهم كانوا يريدون منه البقاء ضمن أطر المواصفات الدولية المتوازنة.

لقد انقلبت هذه الصورة شبه المتوازنة رأساً على عقب بعد أحداث ١١أيلول/ سبتمبر٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن. كانت هذه الأحداث مناسبةً للكشف عن المخطط الامبراطوري والسعي إلى وضعه موضع التنفيذ، وهنا تشابكت الخطوط كلها. بدأ الأمر في الإعلان عن الحرب ضد الإرهاب، وكان الأمر يتعلّق بتنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامه بن لادن، وبنظام طالبان في أفغانستان الذي يرعى تنظيم القاعدة.

لقد وقفت الدول العربية بمجموعها مع الإدارة الأمريكية في هذه الحرب ضد الإرهاب، ولكن نُذر الخلاف أطلّت بنفسها فوراً. لقد كان تعريف الإرهاب من قبل الإدارة الأمريكية غامضاً، فهل هو أفغانستان وتنظيم القاعدة أم هو كل من يعارض سياسة أمريكا؟ ووضع العرب شرطاً لتأييدهم الحرب في أفغانستان، وهو ألا تكون بعدها حرب أخرى. كان هذا الموقف العربي يتغذّى من التصريحات الأمريكية تجاه إيران والعراق ودولٍ عالميةٍ أخرى. وبرز خلافٍ عربيٍ ـ أمريكي آخر، بسبب نزعةٍ أمريكيةٍ جديدةٍ أرادت أن تعتبر كلَّ عنف إرهاباً، حتى العنف الذي تقوم به الشعوب

ضد المحتلين، وكان هذا التعريف الأمريكي للإرهاب يشمل الانتفاضة الفلسطينية ومقاومتها للاحتلال الإسرائيلي.

لقد مارست الولايات المتحدة تكتيكاً هادئاً في التعامل مع العرب من أجل كسب تأييدهم في الحرب ضد دولةٍ إسلاميةٍ، ولكن ما إن انتهت الحرب في أفغانستان حتى كانت الأمور تسير في اتجاهٍ آخر متشابكٍ: حربٌ ضد الإرهاب، وحربٌ ضد الانتفاضة الفلسطينية، وتهيئةٌ للحرب ضد العراق، مع تهديداتٍ تنذر بالحرب ضد إيران وسوريا ولبنان. وبدأ عهدٌ جديدٌ في التعامل الأمريكي مع العرب ومع المنطقة العربية ومع القضية الفلسطينية، وبرزت إسرائيل عنصراً أساسياً في التوجه الأمريكي الجديد.

أولاً: الموقف الأمريكي: قمة شرم الشيخ ـ خطاب بوش

انعقدت قمة شرم الشيخ يوم ٦/ ١٠/ ٢٠٠٠ بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وكان من قراراتها تشكيل لجنةٍ لتقصي الحقائق حول أسباب اندلاع العنف (الانتفاضة الفلسطينية وردّ قوات الاحتلال الإسرائيلي عليها). وقد ورِث الرئيس الأمريكي الجديد (جورج بوش) هذه اللجنة وكان مضطراً إلى التعامل معها، وذلك حين أصدرت يوم ٥/ ٥/ ٢٠٠١ تقريرها المسمى تقرير ميتشل (جورج ميتشل: رئيس اللجنة). وقد أفرز تقرير ميتشل عملياً ورقة تينيت الأمنية في ١٠/ ٦/ ٢٠٠١ (جورج تينيت رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية «CIA»). وحتى هذه اللحظة كانت الإدارة الأمريكية تعمل في اتجاه الحدّ من عمليات العنف، وتحاول أن تظهر بمظهر من يضغط على إسرائيل للانسحاب من هذه المنطقة أو تلك، واستمر ذلك لمدة عام تقريباً، إلى أن برز الموقف الحقيقي للإدارة الجديدة، وتمَّ التعبير عنه في خطابٍ رسمي للرئيس بوش ألقاه يوم ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٢، حمل اسم «رؤيا بوش»، وتم إيجازه إعلامياً بالقول إن الرئيس بوش يؤيِّد إنشاء دولتين إسرائيلية وفلسطينية. كانت هذه هي المرة الأولى التي يعلن فيها رئيس أمريكي تأييده قيام دولةٍ فلسطينيةٍ، وهذه خطوة إيجابية لا بد من الإمساك بها. لكن هذا لم يكن جوهر خطاب بوش. بل كان جوهر الخطاب مشدوداً إلى طلب عملية تغيير شاملةٍ تجري داخل السلطة الفلسطينية، وداخل المجتمع الفلسطيني، من أجل أن تنشأ سلطةٌ جديدةٌ، وقياداتٌ جديدةٌ، تنهي مرحلةً كاملةً من التاريخ النضالي الفلسطيني، وتنسجم مع المنحى الأمريكي الجديد للسيطرة الامبراطورية على العالم. كان خطاب بوش يضع الحركة الوطنية الفلسطينية كلّها في سياق الإرهاب، ويضع إسرائيل في موقع الحليف الذي يتشارك مع أمريكا في الحرب الشاملة ضد الإرهاب.

نستطيع هنا أن نقول إن حرب شارون ضد الانتفاضة الفلسطينية، مدعومة «برؤيا بوش» وتفصيلات خطابه، تشكّل الحرب الأمريكية الثانية بعد أفغانستان، وقد تمّ إيكال تنفيذها إلى الجيش الإسرائيلي، ثم جاءت بعد ذلك حرب احتلال العراق لتكون الحرب الثالثة. وما يزعج الإدارة الأمريكية أن شارون فشل في حربه هذه، ولم يستطع تطويع الانتفاضة الفلسطينية، كما لم يستطع تطويع السلطة الفلسطينية.

ما بنود خطة بوش لتطويع المجتمع الفلسطيني؟

١ ـ يقوم المنطلق الأساسي للخطة على أن النضال الفلسطيني عملٌ إرهابيٌ لا بدّ أن يقاومه الجميع من أجل الوصول إلى السلام، وأنّ ما تقوم به إسرائيل من احتلالٍ وعنفٍ، مجردُ دفاع عن النفس يقول: «إنه أمر غير مقبولٍ أن يعيش الشعب الإسرائيلي في خوفٍ، وهو أمر غير مقبولٍ أن يعيش الشعب الفلسطيني في ظلّ الاحتلال، والوضع الحالي لا يوفّر أي احتمالٍ بأن تتحسَّن الحياة لأي منهما، فالمواطنون الإسرائيليون سيستمرون في أن يكونوا ضحية إرهابيين، وهكذا فإن إسرائيل ستستمر في الدفاع عن نفسها، ووضْع الشعب الفلسطيني سيصبح أسوأ فأسوأ. ورؤياي هي، لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمنٍ، وليست هناك ببساطةٍ طريقة لتحقيق ذلك السلام، إلا بأن تحارب جميع الأطراف الإرهاب».

٢ ـ البند الثاني في الخطة هو ضرورة التخلص من القيادة الفلسطينية القائمة، واستحضار قيادةٍ فلسطينيةٍ جديدةٍ. وهذه مسؤوليةٌ ملقاةٌ على عاتق الشعب الفلسطيني من أجلِ أن يتخلَّص من القيادة القائمة، كي يمكن بعد ذلك إنشاء دولةٍ فلسطينيةٍ، وإلا فإنَّ هذه الدولة لن تقوم في ظلِّ القيادة الحالية «الإرهابية». يقول «إن السلام يتطلّب قيادةً فلسطينيةً جديدةً ومختلفةً كي يكون بالإمكان ولادة دولةٍ فلسطينيةٍ، وإنني أهيب بالشعب الفلسطيني أن ينتخب قادةً جدداً، قادة لا تكون سمعتهم ملطّخةً بالإرهاب».

٣ ـ البند الثالث في الخطة هو إعادة بناء المجتمع الفلسطيني حسب المواصفات الأمريكية الجديدة للعالم. يقول: «الشعب الفلسطيني موهوب وقادر، وأنا على يقينٍ أنه يستطيع أن يحقّق ولادةً جديدةً لدولته، والدولة الفلسطينية لن تولد بالإرهاب، إنها ستبنى بالإصلاح، والإصلاح يجب أن يكون أكثر من تغييرٍ تجميلي، أو محاولةً مقنَّعةً للإبقاء على الوضع الراهن، فالإصلاح الحقيقي يتطلب مؤسساتٍ سياسيةً واقتصاديةً جديدةً كلياً، ترتكز على الديمقراطية، واقتصاد السوق، وإجراءاتٍ ضد الإرهاب».

٤ ـ ويحدّد البند الرابع في الخطة الإصلاحات السياسية المطلوب من الفلسطينيين إنجازها، شاملةً المجلس التشريعي، والوزارات، وصياغة دستورٍ جديدٍ، والاستقلالية عن القيادة الفلسطينية الراهنة، ممثلةً بالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. يقول: «المجلس التشريعي اليوم ليست له سلطة، والسلطة مركَّزةٌ في أيدي قلائل غير خاضعين للمحاسبة. إن دولةً فلسطينيةً لن تستطيع أن تخدم مواطنيها إلا بدستورٍ جديدٍ يفصِل بين سلطات الحكومة. البرلمان الفلسطيني يجب أن تكون له السلطة الكاملة لمجلسٍ تشريعي، والمسؤولون المحليون والوزراء في الحكومة بحاجةٍ إلى سلطةٍ خاصةٍ بهم، وإلى الاستقلالية كي يحْكموا بفعالية».

٥ ـ ويحدّد البند الخامس في الخطة الإصلاحات الأخرى المطلوبة على صعيد الاقتصاد والقضاء وأجهزة الأمن. يقول: «إن الشعب الفلسطيني اليوم يعيش في ركودٍ اقتصادي. . . والدولة الفلسطينية سوف تتطلب اقتصاداً نابضاً بالحياة. . . والشعب الفلسطيني يفتقر إلى محاكم فعّالةٍ. . . وإن دولةً فلسطينيةً سوف تتطلّب نظاماً من العدالة الموثوقة، لمعاقبة أولئك الذين يجعلون من الأبرياء فريسةً لهم. . . وسيتطلب هذا جهداً بمراقبةٍ خارجيةٍ لإعادة بناء وإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وينبغي أن تكون هناك خطوط سلطةٍ (أمنيةٍ) ومحاسبةٌ واضحةٌ، وتسلسلٌ قياديٌ موحَّد».

٦ ـ ويحدِّد البند السادس في الخطة إغراءاتٍ للفلسطينيين على صعيد الدعم الاقتصادي والدستوري والإداري. يقول: «إن الولايات المتحدة ومعها الاتحاد الأوروبي والدول العربية، ستعمل مع القيادة الفلسطينية على إيجاد إطارٍ دستوريٍ جديدٍ. . . وهم على استعدادٍ للعمل مع الفلسطينيين في مشروع اقتصاديٍ ضخم للإصلاح الاقتصادي والتنمية. إن الولايات المتحدة. . . مستعدةٌ لمراقبة الإصلاحاتَ في الماليات الفلسطينية، مشجعة على الشفافية وتدقيق الحسابات بصورة مستقلة. . . وهي على استعدادٍ للعمل لإنشاء قيادةٍ ماليةٍ، ومراقبة قضاءٍ مستقلٍ حقاً.

٧ ـ ويحدِّد البند السابع في الخطة الخطوات العملية التي ستمهّد، أو ستلي، عملية التغيير الفلسطيني الشامل، حيث سيتم إنشاء دولةٍ مؤقتةٍ أولاً. داعياً إلى:

أ ـ تنظيم ومراقبة انتخاباتٍ محليةٍ عادلةٍ، متعددة الأحزاب، قبل نهاية العام ٢٠٠٢، على أن تعقبها انتخابات وطنية.

ب ـ إنشاء دولةٍ فلسطينيةٍ تكون حدودها وبعض نواحي سيادتها مؤقتةً، إلى أن تُحلَّ كجزءٍ من تسويةٍ نهائيةٍ في الشرق الأوسط.

ج ـ ويمكن لهذه الدولة، بجهدٍ متفانٍ، أن تنشأ بسرعةٍ عندما تتوصّل إلى تفاهمٍ مع إسرائيل ومصر والأردن، حول قضايا عمليةٍ كالأمن.

د ـ أما الحدود النهائية والعاصمة وغيرها من مظاهر سيادة هذه الدولة، فسيتمّ التفاوض حولها بين الطرفين، كجزءٍ من التسوية النهائية.

٨ ـ ويذكر البند الثامن في الخطة، أن قيام الدولة الفلسطينية المؤقتة، مشروطٌ ومرهونٌ بتنفيذ الفلسطينيين كافة الشروط الواردة أعلاه. يقول: «إن السلطات الفلسطينية اليوم تشجب الإرهاب ولا تكافحه. وهذا غير مقبول. والولايات المتحدة لن تؤيّد إنشاء دولةٍ فلسطينيةٍ إلى أن يشارك قادتها في كفاحٍ متواصلٍ ضد الإرهابيين، ويفكّكوا بنيتهم التحتية . . . وإذا ما اعتنق الفلسطينيون الديمقراطية، وواجهوا الفساد، ونبذوا الإرهاب بحزم، يمكنهم الاعتماد على المساعدة الأمريكية لإقامة دولة فلسطينية مؤقتة.

٩ ـ والبند التاسع في الخطة مخصصٌ لما هو مطلوبٌ من الدول العربية على صعيد مقاومة «الإرهاب الفلسطيني» والتطبيع مع إسرائيل. يقول: «ستوقف كل دولةٍ ملتزمةٍ بالسلام تدفق المال والمعدات والمجنّدين الجدد إلى الجماعات الإرهابية التي تسعى إلى دمار إسرائيل، بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي (فلسطين) وحزب الله (لبنان). وينبغي أن تقوم كل دولةٍ ملتزمةٍ فعلاً بالسلام، بإعاقة شحْن المؤن والذخيرة الإيرانية إلى هذه المجموعات، ومعارضة الأنظمة التي تشجّعها كالعراق. وينبغي أن تختار سوريا جانب الصواب في الحرب على الإرهاب، عبر إغلاق وطرد المنظمات الإرهابية. وأثناء تقدمنا نحو حلٍ سلمي، سيُتوقع من الدول العربية أن تقيم علاقاتٍ دبلوماسيةً وتجاريةً أوثق مع إسرائيل، تقود إلى تطبيعٍ تامٍ للعلاقات بين إسرائيل والعالم العربي».

١٠ ـ والبند العاشر والأخير في الخطة مخصّصٌ لما هو مطلوب من إسرائيل. ولا يطالبها هنا «أثناء تقدمنا نحو الأمن» إلا بالانسحاب إلى خارج منطقة الحكم الذاتي، أي إلى الحدود التي كان يقف عندها الجيش الإسرائيلي يوم اندلاع الانتفاضة في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠، والسماح للناس بالحركة، والسماح للإدارات بالعمل، والإفراج عن الأموال المجمَّدة. وهو يعلن انحيازه في التقويم النهائي لصالح إسرائيل، فيقول: «رفضت السلطة الفلسطينية يدكم الممدودة، وتعاملت مع الإرهابيين»[1].

لقد رسم هذا الخطاب وبالتفصيل السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في

(١) نص الخطاب موجود على موقع وزارة الخارجية الأمريكية <http://usinfo.state.gov>.

العهد الامبراطوري الجديد، وكل ما صدر بعد ذلك من مواقف أمريكيةٍ كان تأكيداً لها أو تكراراً أو شرحاً لمضمون الخطاب وبنوده. وقد تلقفت الحكومة الإسرائيلية بزعامة شارون هذا الخطاب، وأدركت أنه يعطيها الضوء الأخضر لتفعل ما تريد، فأقدمت على استعمال كل أساليب العنف المتاحة للقضاء على الانتفاضة، وصولاً إلى الاغتيال المنظّم للقادة (القضاء على الإرهاب)، وأقدمت على تدمير البنية التحتية، والبنية الأساسية للسلطة الفلسطينية، وصولاً إلى محاصرة الرئيس ياسر عرفات في مقرّ قيادته لمدةٍ تزيد عن ثلاث سنواتٍ (إلغاء وجود القيادة). واقترحت خطة شارون للتسوية إنشاء دولةٍ فلسطينيةٍ في حدودٍ مؤقتةٍ على نسبة أرضٍ تصل إلى ٤٢ بالمئة من الضفة الغربية (تطبيقاً لاقتراح بوش). ولايزال جيش الاحتلال يواصل تطبيق هذه السياسة بالكامل، إنما من دون نجاح في القضاء على الانتفاضة الفلسطينية، أو فتح الباب أمام ولادة قيادة فلسطينية جديدة مطواعة.

ثانياً: الموقف الإسرائيلي

بعد أن تمّ وضع إسرائيل في إطار الحرب الأمريكية ضد الإرهاب العالمي، وبعد أن أعطيت الضوء الأخضر في ضرب الانتفاضة الفلسطينية باعتبارها جزءاً من الإرهاب العالمي، بدأت مداولات إسرائيلية ـ أمريكية حول الحرب التالية وضد من ستكون؟ هل تكون ضد إيران التي تسعى (حسب الزعم الأمريكي والإسرائيلي) إلى امتلاك القنبلة النووية؟ أم ضد العراق؟ التوجه الأمريكي كان يحبّذ ضرب العراق واحتلاله لأنه يتيح التأثير في كلّ المنطقة العربية المحيطة به، كما يتيح محاصرة إيران من جهتيْ العراق وأفغانستان. أما التوجه الإسرائيلي فكان ينوس بين تيّارين؛ تيّار يحبّذ ضرب إيران أولاً لقطع الطريق على أي احتمال لامتلاكها السلاح النوويٍ، واتجاه آخر يحبّذ ضرب العراق أولاً لإضعاف الوضع الاستراتيجي العربي، بما يُمكن من فرض تسويةٍ إسرائيليةٍ على العرب. وكانت إسرائيل تأمل من وراء هذه المداولات أن تصبح جزءاً أساسياً من الخطة الأمريكية، وأن تُحسِّن من الوضع الإسرائيلي في المنطقة العربية وفي منطقة الشرق الأوسط.

في شهر شباط/ فبراير من العام ٢٠٠٢، كان حزب العمل لايزال شريكاً في حكومة الوحدة الوطنية برئاسة شارون، وكان حزب العمل يحبّذ إنجاز تسويةٍ سياسيةٍ مع الفلسطينيين على أساس شعار الدولتين، ولهذا كان يدفع باتجاه شنّ الحرب على إيران أولاً. وتعبيراً عن ذلك ألقى شمعون بيريس وزير الخارجية (حزب العمل) خطاباً في الكنيست قال فيه إن «الخطر الباليستي اليوم أكبر من الخطر الإقليمي»، وكان هدفه القول إن الصواريخ والنفوذ الإيراني هما الخطر الأكبر، وليس التنازل عن

شبرٍ آخر من الضفة الغربية[٢]. وتوجّه في الفترة نفسها مندوبٌ إسرائيليٌ رفيعٌ إلى واشنطن، هو أوري لوبراني منسّق الشؤون الإيرانية في الحكومة، وبحث مع المسؤولين الأمريكيين قضية إخضاع إيران كونها «خطوةً أولى على طريق إسقاط صدّام حسين»، واقترح إعطاء أولويةٍ لمحاصرة إيران، وتفضيلها على خيار صدّام حسين[٣].

وانعقد بعد أشهرٍ في إسرائيل مؤتمر هرتزيليا الثالث (مركز هرتزيليا المتعدد المجالات للسياسة والاستراتيجيا) برئاسة الدكتور عوزي أراد، وشهد هذا المؤتمر مداولاتٍ أمريكيةً ـ إسرائيليةً حول إيران والعراق. حضر المؤتمر الدكتور ماكس زينغر مؤسّس معهد هدسون للدراسات الاستراتيجية والسياسية، وقدّم وثيقةً قيل إنه أعدّها بطلبٍ من الإدارة الأمريكية، ترسم سيناريوهاتٍ لمواجهة الإرهاب في العقْدين القادمَيْن (حتى ٢٠٢٠). عرضت الوثيقة جملة سيناريوهاتٍ محتملةً، وكلها سيناريوهاتٌ مرعبةٌ تتحدّث عن (الإسلام الكفاحي) الذي سينشط ويضرب الولايات المتحدة الأمريكية مُسقِطاً عشرات الآلاف من القتلى الأمريكيين، ويُهدّد أمن العالم الغربي، ويولّد خلافاتٍ داخليةً كبيرةً بين الأقطار العربية، بينما تستطيع دولٌ عربيةٌ مثل مصر والعراق والسعودية وإيران أن تمتلك سلاحاً نووياً، وبينما يتوصّل «الإسلام الكفاحي» هذا إلى السيطرة على الحكم في معظم الدول الإسلامية، ويبلغ عدد سكان الدول التي يسيطر عليها ٩٠٠ مليون نسمة، وعدد سكان الدول الإسلامية المعارضة له ٤٠٠ مليون نسمة فقط. وتَخْلُص هذه السيناريوهات المرعبة إلى القول «سنصل إلى وضعٍ يؤثّر فيه الإسلام في حياة الشعب الأمريكي أكثر من الحرب الباردة، وليس من المؤكّد أنّ الولايات المتحدة ستملك رداً جيداً على هذا الإرهاب».

وتنتقل الوثيقة حسب هذه الصورة المرْعبة إلى صياغة خطةٍ لمقاومة (الإسلام الكفاحي)، تقوم على أساس «إزاحة صدّام حسين واستبداله بمؤتمرٍ وطني عراقي»، ومطالبة سوريا واليمن والسودان وليبيا، بطرد المنظمات الإرهابية العاملة على أراضيها من خلال الوسائل السلمية والسياسية، وحلّ الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني على قاعدة توطين اللاجئين، وحظر استخدام الإرهاب، وإنشاء دولةٍ فلسطينيةٍ ملتزمةٍ بأمن إسرائيل، «ولم تتطرّق الوثيقة إلى المستوطنات، ولا إلى العودة إلى حدود عام ١٩٦٧، لأنه يُفترض أنه سيكون من الممكن إخضاع الفلسطينيين، كما سيفعلون (الأمريكيون) في العراق وإيران»[٤].

---

(٢) نقلاً عن: عكيفا الدار، في: **هآرتس**، ٧/ ٢/ ٢٠٠٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) إيلايل شاحار ونوعام عاميت، «خوف عالمي،» **معاريف**، ١/ ١٢/ ٢٠٠٢.

لم تستطع إسرائيل بالطبع أن تفرض رأيها على الولايات المتحدة بأن تكون إيران الهدف العسكري الأول، وكان طبيعياً أن تنسجم مع الاختيار الأمريكي بضرب العراق أولاً، وبدأت تعدّ نفسها للإسهام في هذا الوضع.

١ ـ الجدل الإسرائيلي الداخلي

درست إسرائيل كلّ الاحتمالات التي تؤهّلها للاستفادة من حرب العراق. حدّدت خصومها وبدأت بحث إمكانية ضربهم تحت غطاء تلك الحرب، وكان هذا البحث علنياً بحيث يصعب التفريق فيما إذا كان المقصود منه التقدم نحو الضرب الفعلي، أو شنّ حربٍ نفسيةٍ تجمّد الخصوم، وتُريح الجيش الأمريكي أثناء حرب العراق.

بصدد حزب الله قال التلفزيون الإسرائيلي إن حزب الله اليوم، مؤهلٌ بالصواريخ التي يمتلكها، لتغطية كلّ شمالي البلاد (إسرائيل) تقريباً. وهذا يعني أنه «يشكّل أكثر من تهديدٍ، ولكن حتى لو كان هذا الاحتمال ضعيفاً، فإن على الجيش الإسرائيلي الاستعداد له»(٥). وكتب عمير أورن المعلّق الأمني في صحيفة **هآرتس**، وهو من أقرب المعلقين إلى المؤسسة العسكرية قائلاً: «إن تقاسم العمل بين بوش وشارون يخصّص العراق للأمريكيين، والمناطق الفلسطينية ولبنان للإسرائيليين. . . والهدف المحدّد للعملية حسب أنصارها (من الضباط) تحرير إسرائيل ولبنان من الجهاز العسكري لحزب الله. . . إن التصعيد في الشمال شبه مؤكّد. . . وسيكون هناك في إسرائيل من سيقترح توجيه ضربةٍ استباقيةٍ، أو استفزاز حزب الله بشكل يستدعي ضربةً أوليةً في أعقاب العملية»(٦).

بصدد سوريا، تمّ شن حملةٍ إعلاميةٍ ضدها، تولاها كبار المسؤولين السياسيين والأمنيين. ففي لقاءٍ مع الصحافيين قال اللواء أهارون زئيفي فركش رئيس شعبة الاستخبارات: «إنّ دمشق تدعم الإرهاب، وتطوّر أسلحةً للإبادة الجماعية، وتحاول عرقلة جهود الولايات المتحدة في المنطقة، ووصفها بأنها عضو شرف في محور الشر»(٧). وأعدّ رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) تقريراً حول سوريا وُزّع كوثيقةٍ إعلاميةٍ لسفارات إسرائيل في الخارج، طالباً التركيز على «معلوماتٍ تُشيع قبل

---

(٥) المراسل العسكري في القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي في ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٢، نقلاً عن: موقع «المشهد الإسرائيلي» الإلكتروني <http://www.almash-had.org>.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) ألوف بن، في: **هآرتس**، ١٦/ ١/ ٢٠٠٣.

بدء الحرب على العراق، بأن العراق قام بتهريب سلاح بيولوجي إلى سوريا، وأنّ سوريا نظّمت مناوراتٍ مشتركةً بين جيشها وبين حزب اللّه»[٨].

وبصدد الفلسطينيين، تداولت الصحافة تقديرات رجال الاستخبارات القائلة «ستسعى إدارة الرئيس بوش، بعد استبدال أنظمة الحكم في أفغانستان والسودان والعراق، وبعد المجابهة المحتملة مع كوريا، إلى إلحاق القيادة الفلسطينية بزعامة عرفات بهذه القائمة»[٩]. ومالبث الجدل الإسرائيلي أن انتقل إلى تحديد النتائج التي ستخضع لها المنطقة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. وبرز الرأي المتبني نظرية «الدومينو» والقائل «إن التخلّص من صدّام حسين، وتغيير النظام في العراق، قد يؤديان إلى سلسلة أحداثٍ متعاقبةٍ يستدعي أحدها الآخر، تعصف بالعالم العربي. سيُطلق تغيير القيادة في العراق العنان لسلسلةٍ من العمليات المشابهة، وبعد العراق يأتي دور السلطة الفلسطينية. والطاقة التي ستنبعث عن إزاحة صدّام حسين قد تكون عاملاً مساعداً على بدء حقبةٍ جديدةٍ، نرى فيها مجتمعاً فلسطينياً جديداً، أكثر انفتاحاً وديمقراطيةً، ويكون مستعداً للتعاون مع إسرائيل ضمن إطار الدولتين. . . ومن المرجَّح أن تَحدث عمليات موازيةٌ في دولٍ أخرى مثل سوريا، وربما السعودية، إضافةً إلى القدوة التي من المحتمل أن تكون في العراق، فالتغييرات ستمسّ السياسة والاقتصاد، وتساعد في إعادة فتح الطريق أمام حلول السلام في ربوع المنطقة كلها»[١٠].

وكان هناك جهدٌ إسرائيليٌ آخر على صعيد الاستعداد العمليِ لوضعية حالة الحرب التي ستنشأ عند بدء الهجوم الأمريكي لاحتلال العراق. لقد طُرِح في إسرائيل سؤال: هل سيهاجم العراق إسرائيل حين تنشب الحرب على غرار قصفه لإسرائيل بصواريخ سكود في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١؟ لقد تمَّ وضع الاستعدادات بناءً على هذا الاحتمال، على الرغم من أن تقدير المخابرات العسكرية بأن احتمالات الهجوم تكاد تكون معدومةً، حتى إن صحيفة **معاريف** كتبت قبل الحرب بأيام أن «الاحتمال منخفضٌ جداً»[١١]. ومع ذلك، فإن الأجهزة الأمنية درست كل الاحتمالات النظرية الممكنة، وتحدّثت عن هذه الاحتمالات في أجهزة الإعلام. وهنا كانت الاحتمالات النظرية كما يلي:

---

(٨) المصدر نفسه.
(٩) أمير أورن، في: **هآرتس**، ٢١/٢/٢٠٠٣.
(١٠) جيرالد م. شتاينبرغ، «التغيير المعدي للنظام: من بغداد إلى رام الله،» ترجمة موقع «المشهد الإسرائيلي» الالكتروني، ٢٣/٢/٢٠٠٣.
(١١) **معاريف**، ١١/٣/٢٠٠٣.

ـ إمكانية أن يأمر صدّام حسين بإطلاق صواريخ صوب إسرائيل، وهذا لن يتم إلاّ إذا تمّ وضع الصواريخ في غرب العراق، وهي منطقة استكشفتها القوات الأمريكية بدقةٍ بواسطة الأقمار الاصطناعية، ووجدتها منطقةً خاليةً من الصواريخ.

ـ إمكانية أن يقوم صدّام حسين بمهاجمة إسرائيل بطائرةٍ تحمل مواد كيميائيةً أو بيولوجيةً، ولكنّ أجهزة الدفاع الأمريكية والإسرائيلية لن تسمح لمثل هذه الطائرة بالمرور.

ـ على الرغم من كل هذه التقديرات، تصرّفت إسرائيل وكأنها ستكون مستهدفةً في الحرب، فتمّ نشر بطاريات صواريخ باتريوت التي يملكها سلاح الجو الإسرائيلي، كما أن الولايات المتحدة قدّمت إلى إسرائيل دفعةً جديدةً من صواريخ باتريوت تمّ نشرها أيضاً، إضافةً إلى الصواريخ الإسرائيلية المضادّة للصواريخ التي هي في حالة الاستنفار (صواريخ حيتس).

ولكن أهمّ الاستعدادات العسكرية التي اتخذت تمّت بتعاونٍ إسرائيليٍ ـ أمريكيٍ وتمثلت بـ :

ـ إقامة مقر قيادةٍ مشتركةٍ في تل أبيب.

ـ نقلت الولايات المتحدة إلى إسرائيل وحدة إنذارٍ مسبقٍ، متصلةً مباشرةً بالأقمار الصناعية الأمريكية فوق العراق، تحصل إسرائيل بموجبها على المعلومات عن إطلاق صواريخ باتجاهها مباشرةً ومن دون واسطة.

ـ وصْل إسرائيل بنظام الاتصال الخاص بقطاع القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم) المسؤول عن إدارة الحرب في العراق(١٢).

ـ طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة معونةً ماليةً مقدارها ٤ مليارات دولارٍ لتمويل «الأعباء التي ستتحمّلها من جراء الحرب على العراق»(١٣).

٢ ـ ما بعد الحرب: خارطة الطريق

تعرّضت السلطة الفلسطينية طوال العام الذي سبق الحرب على العراق، إلى حملة ضغطٍ عربيةٍ وعالميةٍ تدعوها إلى الإصلاح، وفي الوقت نفسه كانت هناك دعواتٌ

---

(١٢) سليم سلامة، نقلاً عن: تحليل ورصد خاص أعده موقع «المشهد الإسرائيلي» الالكتروني، ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٣.

(١٣) إتيان هابر، في: **يديعوت أحرونوت**، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٣.

فلسطينيةٌ داخليةٌ تطالب بالإصلاح، وكانت قيادة السلطة ترى أن الإصلاح يبدأ بإجراء انتخاباتٍ بلديةٍ ثم انتخاباتٍ تشريعيةٍ، (وهذا ما عرقلته إسرائيل)، ولاسيّما بعد خطاب الرئيس بوش في ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٢ الذي تحدّث عن ضرورة إجراء الانتخابات وعن الاستعداد للمساعدة بإجرائها. ولكن الإدارة الأمريكية لم تفِ بوعدها، ربما لأنها كانت تعرف أن انتخاباتٍ فلسطينيةً جديدةً لن تنحّي القيادة الفلسطينية، ولن تستبدلها بقيادةٍ جديدةٍ مطواعةٍ، بينما واصل شارون عمله المنهجي لتدمير بنية السلطة الفلسطينية. وهكذا أصبحت السلطة الفلسطينية أمام خيارٍ وحيدٍ وهو أن تمضي في عملية الإصلاح كإجراءاتٍ منفصل بعضها عن بعض.

تمّ في هذا السياق تعديل النظام الأساسي الذي تعمل السلطة بموجبه (تطبيقاً لاتفاق أوسلو الذي ينص على رئاسة سلطةٍ فقط) ليتضمن إنشاء منصب رئيس للوزراء في ١٩/ ٣/ ٢٠٠٣. ثمّ تمّ تكليف محمود عباس (أبو مازن) تشكيل أول حكومةٍ فلسطينيةٍ بموجب التشريع الجديد في ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٣. وفي ضوء تشكيل الحكومة، ورغبةً في إظهار جديةٍ أمريكيةٍ في التعامل مع القضية الفلسطينية، إضافةً إلى احتلال العراق، بادر الرئيس بوش بعد تلكؤ طويلٍ إلى إعلان (خريطة الطريق) رسمياً، وتم تبليغها إلى محمود عباس وآرييل شارون رسمّياً أيضاً في ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٣.

إن خريطة الطريق ترجمةٌ شبه حرفيةٍ لرؤية بوش تجاه القضية الفلسطينية التي أعلنها في خطابه المشار إليه أعلاه. ومع أنه من المفترض أنها خطة اللجنة الرباعية: الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، روسيا، والأمم المتحدة، إلا أنّ الولايات المتحدة هي التي تولّت الإعلان عنها رسمياً. وكان في تصور الإدارة الأمريكية أن إنشاء منصبٍ لرئيس الوزراء، وتسليم هذا المنصب إلى محمود عباس الذي يرفع شعار «وقف عسْكرة الانتفاضة»، سيشكل بداية النهاية للرئيس ياسر عرفات، ويحوّله من قائدٍ فاعلٍ إلى مجرّد رمز. كذلك كان في تصور الإدارة الأمريكية أن محمود عباس سوف يبادر إلى تنفيذ التصور الأمريكي للأمن والإرهاب الذي ورد بالتفصيل في خطاب بوش وفي خارطة الطريق، ويكون ذلك بداية بروز القيادة الفلسطينية الجديدة المطْواعة والمنشودة أمريكياً وإسرائيلياً.

على أساس هذا التصور، ومن أجل إعطاء الزخم المطلوب لحكومة محمود عباس، بادرت الإدارة الأمريكية إلى عقد قمةٍ عربيةٍ ـ أمريكيةٍ في شرم الشيخ، لتؤمّن دعماً عربياً لخطة خريطة الطريق، وإلى عقد قمةٍ أمريكيةٍ ـ فلسطينيةٍ ـ إسرائيليةٍ في العقبة في ٤/ ٦/ ٢٠٠٣ لوضع الفلسطينيين والإسرائيليين على سكة القطار الأمريكي.

لكنّ الأمور لم تسِرْ على الأرض حسب المشيئة الأمريكية، إذ واصلت حكومة شارون عمليات قمع الانتفاضة، وعمليات اغتيال القادة الفلسطينيين، وأدّى ذلك إلى مواصلة الانتفاضة عملها، والرد بعملياتٍ استشهاديةٍ أظهرت فشل مخطط شارون الأمني. كما أن شارون لم يقم بأية خطواتٍ عمليةٍ تساعد حكومة محمود عباس، ولم يُقْدم حتى على خطواتٍ تجميليةٍ من نوع: الإفراج عن الأسرى، أو فكّ الحصار عن المناطق، أو تسليم الأموال المجمّدة، وبدا شارون فلسطينياً وعربياً وعالمياً معرقِلاً لتنفيذ خريطة الطريق، وهو الذي رفضها سياسياً منذ البداية، ثم طوّر رفضه لها بوضع أربعة عشر تحفظاً عليها، وتمّ إبلاغ التحفظات رسمياً إلى الولايات المتحدة، ودفع ذلك كله بمحمود عباس نحو الطريق المسدود. ولكن موقف شارون الجوهري، كان في الحقيقة، شديد الالتزام بتنفيذ التصور العملي الذي ورد في خطاب بوش (رؤيا بوش)، والذي يضع القضاء على الانتفاضة (الإرهاب) شرطاً أولياً للتعاون مع أية حكومةٍ فلسطينيةٍ.

لم يكن محمود عباس بعيداً عن إدراك هذه الأمور، فسعى إليها بطريقةٍ لا تقود إلى الاقتتال الداخلي أو إلى إسالة دم فلسطيني. اجتمع مع الفصائل الفدائية شارحاً الظرف السياسي المحيط بالوضع، ولاسيّما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وأسفرت اتصالاته وشروحاته (مع الوساطة المصرية)، إلى إقدام فصائل الانتفاضة على إعلان هدنةٍ فلسطينيةٍ من طرفٍ واحدٍ. وقد استند محمود عباس إلى هذا الإنجاز محاولاً إقناع إسرائيل والولايات المتحدة بضرورة الانتقال إلى الخطوة الثانية في تنفيذ خريطة الطريق، والمتعلّقة باستحقاقاتٍ إسرائيليةٍ عديدةٍ أهمها: الانسحاب إلى خارج مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني.

كان محمود عباس يرى أن الهدوء الأمني يحقّق الهدف المنشود لوقف العنف (الإرهاب)، ولكن الإدارة الأمريكية وحكومة شارون كانا يقفان في موقع آخر، ويريدان من محمود عباس شنّ حملةٍ أمنيةٍ عسكريةٍ ضدّ ما يسمى البنية التحتيّة لكل الفصائل الفدائية الفلسطينية، تعبِّر عن نفسها بالمداهمات والاشتباكات والاعتقالات والمحاكمات، وهو ما رفض محمود عباس الإقدام عليه.

لقد قدّم محمود عباس إلى جورج بوش وشارون تنازلاتٍ سياسيةً كبيرةً في الخطاب الذي ألقاه في قمة العقبة، بينما قدّم بوش إلى شارون هديةً سياسيةً كبيرةً حين تحدّث عن تفهمه مسعى إسرائيل في أن تكون دولةً ذات هويةٍ يهوديةٍ، مع ما ينطوي عليه ذلك من وضع سدٍ منيع أمام حق العودة للاجئين الفلسطينيين. ولكنّ كلّ ذلك لم يفِد حكومة محمود عباس التي أصبحت تواجه انتقاداتٍ شعبيةً فلسطينيةً

حادةً، وعمليات صدِ إسرائيلية مدروسةً ومتعمّدةً، مع برودةِ أمريكيةِ في التعامل مع الفلسطينيين، ومع مصير خريطة الطريق.

لقد استُعمِلت خريطة الطريق كوسيلةٍ أمريكيةٍ للقول بأن هناك سياسةً أمريكيةً متوازنةً في الشرق الأوسط، تضرب في العراق وتقدم حلولاً سياسيةً في فلسطين، ولكن هذه السياسة «المتوازنة» لم تكن منفصلةً أبداً عن التصور الاستراتيجي الإمبراطوري الذي أفرز الحربَ على العراق. فالسعي هو من أجل السيطرة الأمريكية، والسيطرة إما أن تكون بالحرب والاحتلال، أو بالضغط على الأنظمة كي تتحوّل من تلقاء نفسها إلى قبول التخطيط السياسي الأمريكي بالكامل، وهو ما لم ينجح مع السلطة الفلسطينية.

في هذا السياق، كانت أوروبا أكثر إدراكاً لأهمية تحقيق إنجازٍ على ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي يخفّف من زخم العداء الشعبي العربي للسياسة الأمريكية، وقد عبّرت عن ذلك بوضوح مقالةٌ مشتركةٌ أعدّها ونشرها وزيرا خارجية بريطانيا والنرويج قبل بدء الحرب على العراق. تربط المقالة بين العراق وفلسطين وتقول: «تواجه الأسرة الدولية أزمتين متزامنتين في الشرق الأوسط؛ فبينما نرى أن نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية هو الحاجة الأكثر إلحاحاً في الوقت الراهن، نجد أن حلّ الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني العنيف، شرطٌ أوليٌّ على قدرٍ موازٍ من الأهمية»[١٤]. والهدف، حسب المقالة: «يجب بذل جميع الجهود لمنع المزيد من التعقيد في الشرق الأوسط، في حال تعذر تجنب شنّ حربٍ على العراق. ونأمل إعادة إطلاق العملية السلمية التي يحتاجها الشعبان»[١٥].

٣ ـ النيّات والدوافع والأهداف

لكن ما الذي يحرّك شارون بصدد موقفه من الموضوع الفلسطيني؟ إن شارون يرفض خارطة الطريق في نصّها الرسمي، ويريد من الإدارة الأمريكية أن تقبل تحفظاته الأربعة عشرة عليها. ولا يرغب في العودة إلى المفاوضات، لأن العودة إليها ستعني استنادها إلى القرار رقم ٢٤٢ الذي يتحدّث عن حدود حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وشارون يريد تجاوز هذه الحدود، ولا يريد دولةً فلسطينيةً مستقلةً ذات سيادة، وإنما يريد دولةً فلسطينيةً مؤقتةً تقوم على ٤٢ بالمئة من أرض الضفة الغربية،

---

(١٤) جاك سترو و يان باترسون، «نحو شيء من التلازم في حل مشكلتي العراق وفلسطين،» **الحياة**، ٢١/٢/٢٠٠٣.

(١٥) المصدر نفسه.

ثم يفاوض إلى ما لا نهايةٍ حول الحلّ النهائي والدائم.

يختلف تكتيك شارون في هذه المسائل عن تكتيك الرئيس بوش والبيت الأبيض، ولكن شارون لا يعلن ذلك رسمياً، ولا يعاند بوش علناً، ويترك للزمن أن يعالج المشكلات لصالحه. ويماطل حتى يحين موعد بدء معركة الانتخابات الرئاسية، حيث يعتقد أنه يستطيع في ظلّ تلك المعركة أن ينتزع الموافقات من الرئيس بوش، حيث يكون الرئيس في حاجةٍ ماسةٍ إلى دعم اللوبي اليهودي. وحين أعلن شارون مؤخراً عزمه على إلغاء مستوطنات غزة (١٧ مستوطنة من أصل ٢١)، ومتْرَسة الاستيطان في الضفة الغربية داخل إطار الجدار العازل، كان يحاول الاستفادة من مشكلات الرئيس بوش الانتخابية، ولايزال يحاول. ويواصل شارون في سعيه إلى إنجاح هذه المحاولة تقديم نفسه على أنه يستطيع أن يلعب أدواراً إقليميةً لصالح المخطط الأمريكي، ولاسيّما تجاه سوريا ولبنان.

لقد أطلقت واشنطن فور احتلالها العراق، حملةً منظّمةً ومدروسةً ضد سوريا، فوجّهت إليها اتهاماتٍ منوّعةً بأنها: توفّر الملجأ لقادة النظام العراقي المنهار، وتستقبل وتخبئ سلاح الدمار الشامل الذي كان لدى النظام العراقي، وتسمح للمتطوعين العرب بالانتقال عبر حدودها إلى العراق. ثم جرى تصعيد هذه الاتهامات بما يتجاوز وضع الاحتلال في العراق، إذ جرى التركيز على دعم سوريا للإرهاب الفلسطيني (حماس وسواها من الفصائل)، وسعيها لتطوير أسلحة دمارٍ شاملٍ، ومواصلة «الاحتلال» السوري للبنان. ثم جرى التصعيد نحو مرحلةٍ أعلى، حين تم إحياء قانون محاسبة سوريا، ثم إقراره في الكونغرس، وبعد ذلك من قِبل البيت الأبيض.

لقد أدارت الإدارة الأمريكية هذه الاتهامات ضدّ سوريا، كمتابعةٍ لاستراتيجيتها الساعية إلى السيطرة على الشرق الأوسط وتغييره، وألمحت إلى أنّ ما تحقّق بالحرب في العراق، يمكن أن يتحقّق بالسياسة في سوريا، أي أن يغيّر النظام نفسه بنفسه، حين يدرك التغيّر الاستراتيجي الذي حصل في المنطقة، إذ لم يعدْ ظهره محمياً بالعراق، كما أن الجيش الأمريكي أصبح محيطاً بسوريا وليس بعيداً عنها.

أرادت إسرائيل بالطبع أن تستفيد من هذا الوضع لصالحها، وربّما كان في تخطيط الإدارة الأمريكية أن تسْند إلى إسرائيل مهمة مواصلة الضغط على سوريا. وفي هذا السياق، قال شارون «إن الرئيس السوري بشار الأسد خطير، لأنه قد يخطئ في تقويم قوة إسرائيل، كما أخطأ حيال الأمريكيين»[١٦]. وأعلن الجنرال عاموس جلعاد

(١٦) يديعوت أحرونوت، ١٥/ ٤/ ٢٠٠٣.

مايلي: «إن سوريا تدير لعبةً إرهابيةً مزدوجةً، وتشكل مركزاً عالمياً للإرهاب. . . . . وعلى الرئيس السوري أن يفهم أنه سيخسر هذه اللعبة كما أثبتت الحرب في العراق». ولايزال شارون يملك إمكانية أن يفجّر الوضع الاقليمي في المنطقة، ليبرّر تفوق إسرائيل، وليضع بعد ذلك شروطه للتسوية بناءً على هذا التفوق. لكن هذه لعبة خطرة، لا تتفق مع التكتيك الأمريكي الذي يريد استيعاب الوضع العراقي أولاً، ويكتفي بممارسة الضغط على سوريا، كما أن ما يواجهه من عقباتٍ في العراق لا يغريه بشنّ حربٍ جديدةٍ ضد نظامٍ عربيٍ آخر. ولكنّ الولايات المتحدة لا تمانع في أن تبقى حالة التهديد الإسرائيلي للأنظمة المحيطة بها قائمةً ومستمرةً، إذ تستفيد منها سياسياً، وقد تصل إلى مرحلة الاستفادة منها عسكرياً. وتبقى إسرائيل مجرد لاعبٍ داخل المشروع الإمبراطوري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، حتى وهي تحاول أن تجعل من نفسها قوةً إقليميةً مقرِّرة.

ثالثاً: منظوران

ثمّة منظوران هنا لا بد من ملاحظتهما:

المنظور الأول، إن إسرائيل مستفيدٌ أساسيٌ على المستوى الاستراتيجي من الاحتلال الأمريكي للعراق، فقد خرج الجيش العراقي، وخرج العراق بأكمله من المواجهة العربية مع إسرائيل، ولو على المدى المنظور. ويُضعف هذا الوضع سوريا ويُفقدها القدرة على التهديد والمناورة. وينسحب ذلك بالضرورة على لبنان وعلى دور «حزب الله». أما الفلسطينيون فقد أصبحوا داخل القبضة الإسرائيلية بشكلٍ تام، ولذلك لا بد أن يغيّروا أنفسهم، فيزيلوا قيادتهم ويبرزوا قيادةً جديدةً تقبل السياسة الأمريكية والإسرائيلية. ولا لزوم لصياغة اتفاقات تسويةٍ مع هذه القيادة، بل عليها أن تقبل التسويات التي تضعها إسرائيل (وآخرها مشروع شارون لفكّ الارتباط). وبما أن واشنطن لن تبقى إلى الأبد في العراق، فإنها تحتاج إلى قوتيْن حليفتينْ لها في المنطقة، هما إسرائيل وتركيا. وهاتان القوتان هما اللتان ستتوليان السيطرة الأمنية على منطقة الشرق الأوسط، ومن هنا تزداد مكانة إسرائيل ويتسع دورها في الشرق الأوسط، وهي ستنال ثمن ذلك من الدول العربية كافةً، من خلال المبادرة العربية إلى التطبيع مع إسرائيل كنتيجةٍ لهذا الوضع المهيمن.

المنظور الثاني، يرى على العكس أن مكانة إسرائيل الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط قد تراجعت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، ويعبر عن ذلك كاتبٌ إسرائيليٌ مختصٌ فيقول: «ثمة دولة واحدة فقط لم تَستوعب بعد، حتى النهاية، دلالات الغزو الأمريكي للعراق، إنها دولة إسرائيل. فمن جوانب معينة يعمل هذا

الغزو لصالحها، فالعراق ورغم تصريحات بوش الطنّانة لا يشكل تهديداً استراتيجياً للولايات المتحدة. . . . . ولكنه يشكّل بالتأكيد تهديداً لإسرائيل. هذا التهديد أزيل». ويتابع الكاتب «لكنّ غزو العراق يقلّل بصورةٍ حادةٍ جداً دور إسرائيل ككنزٍ استراتيجي، ليس لأن إسرائيل غير وفيةٍ للعم سام، فالعكس هو الصحيح، إنها تابعٌ مطيعٌ ومخلّصٌ جداً. إنها ببساطة لم تعد ضرورية.

الوزن الاستراتيجي الكبير الذي تمتعت به إسرائيل نجم عن قدرتها على العمل، أو تشكيل تهديدٍ بالعمل، في منطقةٍ لم تكن الولايات المتحدة معنيةً بالتدخل المباشر فيها. كانت إسرائيل بمثابة دولةٍ عظمى إقليميةٍ مصغَّرةٍ. . . . . . لقد حافظت على المصالح الأمريكية، وحين يصبح التدخل الأمريكي مباشراً لا تبقى حاجة إلى وسطاء. بل تقوم الولايات المتحدة بمهماتها المباشرة بنفسها»[١٧].

هل يمكن الركون إلى أحد هذين المنظورين واعتباره المنظور الذي سيسود؟ أعتقد أن الأمور ستتقرّر في ضوء التطورات التي تحدث داخل العراق. فالتصور الأمريكي المعقّد والمبسّط في آنٍ واحد، يرى أن احتلال العراق سيكون منصةً صالحةً وفاعلةً لبدء تغيير كلّ الأنظمة المحيطة، لتصبح جزءاً من المنظومة الأمريكية.

لاتزال الولايات المتحدة تطرح تصوراتها النظرية لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي الذي يريد من خلال تغيير الشرق الأوسط تغيير العالم كله. وكانت آخر التصورات الأمريكية في هذا الصدد مشروع بناء الشرق الأوسط الكبير. ولكن سلسلةً من الممانعات تعترض طريق إنجاز هذا التصور: الممانعة السعودية، الممانعة السورية، الممانعة اللبنانية، الممانعة الفلسطينية، الممانعة الإيرانية. ولا شك أن سلسلة هذه الممانعات ستُدخِل السياسة الأمريكية في المنطقة في مرحلةٍ من التوتر يكون من الصعب تحقيق منجزاتٍ من خلالها. وعلى الرغم من أن بعض الدول الممانعة تعمل على تحقيق إصلاحاتٍ داخليةٍ تتلاءم مع ما هو مرغوب أمريكياً، إلا أن هذه المجتمعات ترفض الربط بين إنجاز هذه الإصلاحات وبين قبول التبعية الأمريكية. وتبرز هنا مسألة الهوية الحضارية كعائقٍ أساسيٍ في وجه مفهوم «الأمْركة» الكاملة للمجتمعات.

لكن الممانعة الأكثر فاعليةً ضد التصور الأمريكي، هي الممانعة العراقية، فنحن نشهد الآن نوعينْ من الممانعات: الممانعة المتجسّدة في المقاومة المسلحة للاحتلال

---

(١٧) أفيغار كلاينبرغ، «العبرة الإسرائيلية من الحرب على العراق،» ١٢/ ٤/ ٢٠٠٣، نقلاً عن: موقع «المشهد الإسرائيلي» الالكتروني.

الأمريكي. والممانعة الأخرى السياسية التي تريد انتخاباتٍ، وسيادةً، ودستوراً جديداً يتم وضعه من قِبل هيئاتٍ شرعيةٍ منتخبة. ويمثّل دعاة هذا التيار قوةً شعبيةً قادرةً على إدارة معارضةٍ سياسيةٍ قد تكون قادرةً وفاعلةً بمقدار المقاومة المسلحة. وهي في الوقت نفسه مؤهلة لتصعيد معارضتها السياسية إلى معارضةٍ مسلّحة. والقائم في العراق الآن، وعلى الرغم من أنّ تنافر القوى (المقاومة والسياسة) هو نوع من الدفع المتبادل ضد سطوة الاحتلال، فإن البرامج تتعاون بينما تتنافر القوى على الأرض. إن الاحتلال الأمريكي يواجه الآن على الأرض:

أ ـ مقاومة وطنية مسلحة.

ب ـ مقاومة «إرهابية» استدرجها الاحتلال لتتواجد في العراق، وكانت عاجزةً عن ذلك من قَبْل.

ج ـ مقاومة سياسية قابلة للتطور في اتجاهٍ دينيٍ يتناقض مع كلّ المشروع الأمريكي الليبرالي.

وفي ظلّ تحرك هذه القوى، فإن الاحتلال الأمريكي يسيطر عسكرياً على العراق بالمعنى الاستراتيجي، ولكنه فاقد للسيطرة بمعناها السياسي واليومي، والتي تؤهله لمواصلة تنفيذ مخططه. ويقف بين هذه القوى، مجلس الحكم العراقي، الذي يحاول الأمريكيون إبرازه كقوةٍ مستقلةٍ، ولكنه ليس بعيداً في الواقع عن تجاذبات الصراع الداخلية. فهو منقسم بشأن الفدرالية الكردية، وبشأن البند الدستوري الخاص بالإسلام كمصدرٍ وحيدٍ أو أساسي للتشريع، وحول الانتخابات. و منقسم أيضاً حول تشكيلته نفسها، إذ يرى فيها الكثيرون غبناً لفئاتٍ عراقيةٍ أخرى (العشائر والسنَّة)، كما أن البعض يرفض مبدأ تشكيله على أساسٍ إثنيٍ وطائفيٍ يستبعد تمثيل القوى السياسية والعلمانية.

إن الاحتلال الأمريكي يراهن على هذا المجلس ليتولى السلطة المباشرة (ما يسمونه السيادة)، فيتولىّ بنفسه المواجهة المسلّحة مع المقاومة، والمواجهة السياسية مع القوى الأخرى، ثم يُشرْعن قبول قواعد أمريكيةٍ ثابتةٍ في العراق تتولى مهمة السيطرة الاستراتيجية. ولكن هذا التصور الأمريكي للمعالجة تصورٌ مبسّطٌ، فمجلس الحكم هو أضعف الفرقاء في الصراع الدائر، وهو مؤهل للانقسام في ضوء تطور الصراعات والمواقف الداخلية. كما أن القوى التي تتم تهيئتها ليحكم المجلس من خلالها (الجيش الجديد والشرطة الجديدة) مؤهلةٌ بدورها للانقسام السريع بنداءٍ يصدر عن هذه الجهة (المرجعية) أو تلك.

إن هذه الصورة الداخلية للوضع العراقي تنفتح على احتمالاتٍ عدّةٍ:

أ ـ استمرار حالة الاحتلال وعدم السيطرة على الوضع، والعجز عن تقديم حلول، أي أزمة مفتوحة.

ب ـ بروز حالةٍ من الفوضى، وتنافر المواقف، يؤدي إلى شلّ حركة الاحتلال وحركة مجلس الحكم.

ج ـ العجز عن بناء ديمقراطيةٍ أمريكية في العراق، والعجز بالتالي عن نقل ونشر هذه الديمقراطية في البلدان المجاورة.

د ـ احتمال بروز حربٍ أهليةٍ في العراق.

وتعني كل هذه الاحتمالات فشل المشروع الأمريكي، ولكنها تعني أيضاً فشلاً في التخلص من الاحتلال وبناء وضعٍ عراقي مستقل. ولكن احتمالات بروز مشروع حلٍ قائمةً أيضاً، فهذا الفشل الأمريكي سيُولِّد ثلاثة أمور:

أ ـ ضغط عربي، يبدو الآن غائباً، ولكن احتمالات تبلوره قائمة ولو من خلال محورٍ محدّد.

ب ـ ضغط أمريكي داخلي، يَلْحظ فشل مخطط الحزب الجمهوري، فيدفع باتجاه اختيار إدارةٍ أمريكية جديدةٍ، تطرح مخططاً جديداً للعمل.

ج ـ ضغط عالمي (الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين)، ينطلق من واقع الفشل الأمريكي، وبروز إدارةٍ أمريكيةٍ جديدةٍ، ليطالب بما يلي:

أ ـ وضع موعدٍ زمني محدّدٍ لإنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق.

ب ـ وضع العراق تحت إشراف الأمم المتحدة سياسياً.

ج ـ تتولى الأمم المتحدة تهيئة الوضع لانتخاباتٍ تقود إلى ديمقراطيةٍ يحكم العراقيون فيها أنفسهم بأنفسهم.

وليس من الضروري أن تتمّ هذه الأمور بهدوء، إذ قد يتخلل الموقف ضرباتٍ أمريكيةً عنيفةً، أو تحريكاً عسكرياً لإسرائيل يولِّد حرباً إقليمية تسعى الولايات المتحدة من خلالها إلى فرض ما تريد، وتبدو إسرائيل من خلال ذلك قويةً في الظاهر، ولكنّها تظهر في العمق ضعيفةً ومحدودة التأثير، إذ إن ما تعْجز الولايات المتحدة عن تحقيقه لن يتحوّل إلى نصرٍ إسرائيلي.

تعقيــب (١)

نواف الموسوي(*)

سأقسّم تعقيبي إلى ثلاث فقراتٍ:

أولاً: في ما يتعلق بوضع الكيان الصهيوني، فينبغي ملاحظة أنه قد بدا واضحاً قبل بدء العدوان على العراق أن فكرة إسرائيل العظمى قد سقطت، وسقطت معها فكرة الدول القادرة على بسط سلطانها على دول الجوار، وبالتالي أيضاً فإن الكيان الصهيوني الذي لعب دوراً سياسياً دولياً في حرب العام ١٩٦٧ لتقويض المدّ الناصري، ثم في حرب العام ١٩٨٢ لتدشين عصرٍ جديدٍ من الهيمنة الأمريكية على المنطقة، لم يعد مع العام ٢٠٠٠ حين أرغِم على الفرار من جنوب لبنان وعلى مواجهة الانتفاضة الفلسطينية، الكيان الذي كان عليه في العام ١٩٦٧ ولا في العام ١٩٨٢.

إن عجز القوات الإسرائيلية بوحداتها كافةً وبنخبها وأجهزتها العسكرية والأمنية عن السيطرة على لبنان وعلى مساحةٍ ضيقةٍ منه، أظهر أن قدرات هذا الكيان من جهة استخدامه أداةً للهيمنة أو أداةً للسيطرة قد سقطت. هذه حقيقةٌ انكشفت قبل بدء العدوان على العراق، ويمكن لبعض الباحثين أن يعتبروا أنّ فقدان القوة الإسرائيلية القدرة على لعب الدور الذي كانت تلعبه عادةً في السابق قد كان من محفّزات الحضور الأمريكي العسكري المباشر في العراق. فالهزيمة التي حصلت في لبنان لم تكن مجرّد انسحابٍ عسكري من مساحةٍ محتلةٍ بقدر ما كانت إيذاناً عملياً بنهاية الدور الاقليمي الإسرائيلي، أي دور الأداة الضاغطة أو دور إسرائيل العظمى.

يشكّل ذلك حقيقةً استراتيجيةً كانت قائمةً قبل الحرب، ومن هنا تراوحت الرهانات الإسرائيلية إبان التحضير للعدوان على العراق، في ظلّ تقلص قدراتها على لعب دورٍ إقليميٍ إسرائيليٍ بين حدٍّ أقصى وحدٍّ أدنى. وأستطيع أن أسميّ الحد

(*) باحث في الفكر الفلسفي ومسؤول العلاقات الدولية في حزب الله.

الأقصى بأنّه حدٌ قريب المدى، إذ افترض أنّ من شأن السيطرة العسكرية الأمريكية على العراق أن يؤدي إلى انهيارِ نفسي في فلسطين، وبالتالي إلى وقف الانتفاضة على غرار ما حصل في الانتفاضة الأولى حين تمّت الاستعانة عليها بالشروع بمفاوضاتٍ أدَّت إلى اتفاقية أوسلو، وبذلك أنهت الانتفاضةُ التي سميّت بـ «انتفاضة الحجارة» آنذاك المرحلة الأولى من النضال الفلسطيني. ومن هنا كان الرهان الإسرائيلي إبان التحضير للعدوان على العراق، على أن يؤدي هذا الانهيار النفسي إلى وأد الانتفاضة في فلسطين، وتغيير الذهنية في سوريا، وبالتالي وقف روح المقاومة، ووقف خيار المقاومة في لبنان. ولقد كان ذلك رهاناً قريب المدى. أما الرهان الإسرائيلي البعيد المدى والذي لايزال قائماً، فهو أن الحملة الأمريكية على العراق ليست إلا جزءاً من المشروع الأمريكي للتغيير في الشرق الأوسط بأسره. وما نسمعه اليوم من مشروع شرق أوسطي كبيرٍ لْم يُطرح حديثاً، إذ سبق مثَلاً لريتشارد هاس الذي كان مدير مركزَ التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية أن تحدّث عنه، ثم سمعناه على شكل ما سُميّ بمبادرة باول والتي طرحها في محاضرةٍ له في مؤسسة التراث (Heritage)، وحينها كان واضحاً أن الإدارة الأمريكية تسعى إلى تغيير المشهد الاستراتيجي والمشهد النفسي والمشهد الاجتماعي والمشهد الثقافي في المنطقة، ولقد كان ذلك رهاناً إسرائيلياً ولما يزل.

علينا أن نشير هنا إلى دورِ قام به الكيان الصهيوني ولايزال يقوم به عندما بدأ العدوان على العراق، ألا وهو دور المعونة اللوجستية والمعونة التدريبية، حيث قامت الوحدات الإسرائيلية المختصة بتقديم خبراتها القتالية التي استخلصتها من عِبر القتال مع المقاومة في لبنان وفلسطين إلى وحدات الجيش الأمريكي العاملة في العراق، من ناحية التعاطي مع خلايا المقاومة ومع أعمالها. و تجْهد الوحدات الأمنية الإسرائيلية الآن في إطار ما قام به الأمريكيون أثناء الحرب وبعدها من مواصلة الاختراق الاستخباري للعراق، في زرع خلايا ناشطةٍ لها في كلّ أنحاء العراق، وهذه معطياتٌ مؤكّدةٌ فضلاً عن أنه يمكن استنتاجها من واقع التخطيط الإسرائيلي لمرحلة ما بعد الحرب.

ثانياً: وقبل الحديث عن نتائج الحرب، أريد أن أشير أيضاً إلى فكرتين: الفكرة الأولى هي أنه ينبغي أن نرى بوضوح أن وهم التسوية السياسية والرهان عليها قد سقط في آنٍ واحد، ففي إسرائيل حكومةٌ تعبِّر عن أكثريةٍ شعبيةٍ، وهناك تخطيطٌ استراتيجيٌ يعتقد أنه لا يمكن الانطلاق في مسارٍ تسووي جديدٍ مع الجانب الفلسطيني أو مع الجانب العربي قبل إنهاء الجهد الأمريكي لتغيير الشرق الأوسط في غضون عشر سنواتٍ وفق ما أعلنه الرئيس الأمريكي جورج بوش، لذلك ليس هناك

إمكانيةٌ لحدوث تسويةٍ سياسيةٍ، وأيّ رهانٍ على ذلك ليس إلا جهداً ضائعاً. والفكرة الأخرى، هي أنه إذا ما كانت المقاومة في لبنان قد أسقطت فكرة إسرائيل **العظمى** ذات القوة التدخلية الإقليمية، فإننا نستطيع القول إن الانتفاضة الفلسطينية الآن قد تمكّنت على الرغم من الظرف العربي السيئ، ومن كل ما حصل في العراق، من إسقاط فكرة إسرائيل **الكبرى** التوسعية.

لقد كانت هذه الحكومة حكومة الدفاع عن الاستيطان، وحكومة إقامة إسرائيل الكبرى، لكنها وصلت إلى بناء الجدار الفاصل، وهو على أي حالٍ مرفوضٌ بشكلٍ تام، مع أن فكرته في الأصل فكرةٌ يسارية وليس فكرةً يمينيةً، ذلك أنّ فكرة اليمينَ هيَ الاستيطان في كلّ ما يسمّى بأرض إسرائيل. إنّ الجدار الفاصل من جهةٍ، والاضطرار إلى الخروج من غزة من جهةٍ ثانيةٍ يؤشران إلى أن إسرائيل الكبرى وفكرتها آخذةٌ بالسقوط على الرغم من كلّ ما يقال عن سوء الزمان العربي.

ثالثاً: حين نتحدث عن الكيان الصهيوني في ضوء نتائج الحرب، أريد أن أقول فوراً: الحرب لم تنتهِ، وبالتالي لا نستطيع أن نرتّب الآن نتائج، لأن هذه النتائج التي يمكن أن يستخلصها بعضنا ليست نهائيةً أبداً، وأشير في هذا السياق سريعاً إلى أن الكيان الصهيوني قد انتشى في العام ١٩٨٢ عندما أخرِجَت المقاومة الفلسطينية من لبنان، وكان يظنّ كل الظانّين أن زمن المقاومة قد انتهى، لكن السنوات التالية كشفت عن عكس ذلك تماماً، وأن عصراً جديداً من المقاومة قد ابتدأ، وأنّ هذا العصر قد أدّى إلى انحسار الدور الإسرائيلي، لذلك لا يمكن أن نذهب في رؤيةٍ تشاؤميةٍ لما جرى من جراء السيطرة العسكرية الأمريكية على العراق، فقد يكون في ما حصل افتتاح جديد لعصرٍ آخر من عصور المقاومة. أنهي تعقيبي بما نشرته الصحف الإسرائيلية عن وصايا عشر أسداها آرييل شارون لجورج بوش قبل غزو العراق، وكانت أهم وصيةٍ فيها: نحن جرَّبنا التعاطي مع الشيعة في جنوب لبنان وعرفنا إلى أين انتهينا، فعليك أن تحذر من هؤلاء في العراق.

تعقيب (٢)

عبد الوهاب بدرخان(*)

قدّم لنا البحث رصداً تحليلياً شاملاً لموقف إسرائيل من الحرب الأمريكية على العراق ومكاسبها منها. ومن جهتي سجّلت بعض الملاحظات. وأبدأ بلفت النظر إلى تقصيرٍ عربيٍ فادحٍ في استكشاف الدور المباشر وغير المباشر الذي لعبته إسرائيل في صنع قرار الحرب. ولعلّ ما يعوّض ولو بقدرٍ ضئيلٍ هذا التقصير أن هناك إشاراتٍ في الصحف العبرية إلى ضرورة محاسبة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية التي ساهمت في التلفيق والتضخيم والتلاعب؛ بمعلوماتٍ عن أسلحة الدمار الشامل العراقية. وهذا موضوع يستحقّ المراقبة والمتابعة على خلفيّة التحقيق الأمريكي في المعلومات الاستخبارية التي استُخدمت كتبريرٍ للحرب. وإذا كنّا نعتبر هذه الحرب صنيعة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، فإن العلاقة بين هؤلاء وإسرائيل علاقةٌ وثيقةٌ وعضويةٌ، وبالتالي فإن أيّ عملٍ لتحليل هذه الحرب لا بدّ أن يهتم بالانخراط الإسرائيلي فيها قبل الاحتلال وبعده.

وفي ضوء ذلك لا جدال في ان إسرائيل استفادت من احتلال العراق وإخراجه من معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولا سيّما أنّ هذا الاحتلال شكّل الخطوة اللازمة والضرورية للولايات المتحدة لطرح مشروعها لتأسيس ما يسمّى بـ «الشرق الأوسط الكبير» كمنظومةٍ إقليميةٍ موسّعةٍ، هدفها أولاً تنظيم شؤون الإمبراطورية الأمريكية وإدارتها، وثانياً إكساب إسرائيل شرعيةً لم تنلْها في المنطقة العربية. فالأمر لم يعد مجرد تطبيع فحسب، بل عملية إدماج أيضاً. ومن المعروف أن واشنطن تُلح على باكستان كي تقيم علاقاتٍ مع إسرائيل، وسبَق أن أثارت الموضوع مع أفغانستان. ومن هنا فإن صيغة «الشرق الأوسط الكبير» تبدو الإطار الأمريكي الذي يذوّب الإحراجات لدى بعض الدول. وبالنسبة إلى إيران فإن الضغوط عليها تتضمن بعداً

(*) كاتب صحفي ـ لبنان/ المملكة المتحدة.

إسرائيلياً واضحاً سواء في ما يتعلق بالتسلح النووي، أو في ما يتعلق بالتسوية السلمية بين الفلسطينيين وإسرائيل.

من جهةٍ أخرى تبدو إسرائيل حالياً، وبسبب الحدث العراقي، معفاةً من أيّ استحقاق سلام في المدى المنظور، لأن الولايات المتحدة أدخلت المنطقة في مخاضٍ طويلٍ وعسيرٍ عنوانه الإصلاحات، ومضمونه إعادة صياغة هذه المنطقة. وهذا يعيدنا إلى أطروحاتٍ إسرائيليةٍ أبرزها خصوصاً عشيّة مؤتمر مدريد وخلاله، مفادها أنّ السلام يفترض تغييراً جذرياً في أنظمة المنطقة. ومن الواضح عملياً أن الولايات المتحدة تبنّت هذه الأطروحات في مشروعها للشرق الأوسط الكبير.

صحيح أنّ القوة العسكرية الإسرائيلية تعزّزت استراتيجياً بعد احتلال العراق، لكنها افتقرت في هذه اللحظة التاريخية بالذات إلى قيادةٍ سياسيةٍ تتمتع بالاعتبار والاحترام الدوليينْ تستطيع أنْ تستثمر هذا المكسب الاستراتيجي سياسياً، أي في اتجاه طرح مشروع سلام مع العرب. أما التسويات الجزئية والإجراءات الأحادية الجانب المطروحة فلن تُقنعَ أحداً بأنها خطوات سلمية، فضلاً عن أنّها سبّبت في بعض الأحيان إرباكاً للحليف الأمريكي.

طوال سنوات المخاض العربي، وفي انتظار بداية مرحلة استقرار، ستتعزّز المكانة الاستراتيجية لإسرائيل التي تظلّ جاهزةً للتعامل مع المشاريع الأمريكية، وللقيام بالوظيفة التي توليها إياها أمريكا مع تركيا. في الجانب العربي نجد أن الأطراف التي يمكن أن تتولّ وظائف أمريكيةً أطرافٌ صغيرةٌ، ووظائفها ستكون مكمِّلةً للدورين الإسرائيلي والتركي.

ليس هناك في مختلف السياقات المرسومة مؤشّراتٍ على أن منظومة «الشرق الأوسط الكبير» ستحلّ الخلاف الكبير بين أمريكا والعرب. فهل تغيّر أمريكا سياستها العدائية وتْجنح إلى السلام؟ أم أنّ متطلبات الهيمنة ستواصل الدفع بها إلى التماهي مع الغرائز الإسرائيلية؟ وعندئذٍ ما معنى تذويب المنطقة في منظومةٍ موسّعةٍ تبدو منذ الآن مشروع إلغاءٍ للجامعة العربية؟ وما معنى هذه المنظومة إذا لم تكن «شراكةً» كما يريدها الأوروبيون؟ وأي شراكةٍ يمكن أن تنشأ وتنجح إذا لم تترافق مع تغييرٍ جذريٍ في السياسة الأمريكية؟ إن أسئلةً كهذه تزعج إسرائيل التي عملت دائماً على أساس أنّ لها وضعاً استثنائياً تعفيها الولايات المتحدة بموجبه من أحكام القوانين الدولية.

استطراداً، وبما أن التغيير الأمريكي غير مضمونٍ، ففي كل السيناريوهات المتصورة الآن لن تفقد إسرائيل شيئاً من مكانتها الاستراتيجية، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إن التطورات لا تذهب في اتجاه المسّ بتفوقها العسكري، وحتى إخضاع ترسانتها النووية لرقابة وكالة الطاقة الذرية لا يبدو على جدول الأعمال الأمريكي في المدى المنظور.

ثانياً: لأن إسرائيل صانعةٌ رئيسيةٌ للمخطّطات والسياسات الأمريكية في المنطقة أكثر من تركيا، وبالطبع أكثر من مصر.

ثالثاً: لأن الولايات المتحدة ستبقى خلال سنواتٍ طويلةٍ قادمةٍ بحاجةٍ إلى إسرائيل في المنطقة. فهي أداة ضغطٍ فعّالةٍ، وأداة ردعٍ قادرةٍ مستقبلاً على ممارسةٍ ما يمكن أن تضطلع فيه بدور بوليس المنطقة في إطار أيّ صيغةٍ أطلسيةٍ قد يتمّ إدخالها فيها.

يبقى الرهان على المقاومة في العراق كما في فلسطين خياراً حتمياً. لكنّ وسائل المقاومة وأساليبها ينبغي أن تكون وليدة توافقٍ وتنسيقٍ وطنيينْ، ولاسيّما أنها تواجه تحديينْ: أولهما موازين القوى حيث القوة الأكبر تفرض الوقائع، وثانيهما «ثقافة» ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر التي نجحت إلى حدٍ كبيرٍ في فرض شبهة الإرهاب على العمل المقاوم، ولم تنفع كلّ المحاولات للتمييز بين المقاومة والإرهاب. لقد استطاعت قوة الاحتلال الإسرائيلي أن تجعل من المقاومة ذريعةً للإفراط في استخدام القوة، وهي تحاول الآن استخدام هذه المقاومة/ الإرهاب لفرض حلولٍ جزئية. وفي العراق قوة الاحتلال الأمريكي هي المقاومة ضد العراقيين أنفسهم، وتعمل على تحييد قوّاتها وجنودها. وهذه من التحديّات القاسية التي لا تستطيع المقاومة التعامل معها إلا إذا كانت منبثقةً من إجماعٍ وطني.

المناقشات

١ ـ خالد السفياني

كنت أود لو قدّم الباحث شيئاً عن التغلغل الصهيوني في العراق بعد الاحتلال، ودوره في محاولات خلق الفتن الداخلية، وتغذية النعرات الطائفية، وملاحقة العلماء العراقيين وغيرهم من أبناء العراق.

٢ ـ عصام العريان

إن ما يحدث في العراق امتداد لما يحدث في فلسطين، بل إن أحد أهم دوافع الحرب على العراق حماية الكيان الصهيوني عبر إخراج العراق من المعادلة العربية. ومن هنا ليس مفارقةً أن يستنسخ الاحتلال الخبرة الصهيونية في مواجهة المقاومة. وهناك حقيقتان: **الأولى**، فشل المشروع الصهيوني في تركيع الشعب الفلسطيني، وسقوط فكرة إسرائيل الكبرى، وتحول الكيان الصهيوني إلى غيتو كبير عبر جدار الفصل العنصري، وخطة الانسحاب من غزة، واستمرار المقاومة على الرغم من كل الضغوط الأمنية الاقليمية والدولية. و**الثانية**، فشل المشروع الأمريكي في أفغانستان حيث لا تسيطر الحكومة سوى على كابول وضواحيها، وإخفاقها في تغيير القيادة الفلسطينية أو في إحداث فتنةٍ أهليةٍ فلسطينيةٍ، وفشلها الذريع في العراق.

٣ ـ محمد إبراهيم منصور

إن من أهم الدوافع غير المعلنة في الحرب على العراق، القضاء على التهديد الاستراتيجي الذي يمثله العراق لإسرائيل، وتنصيب نظام صديقٍ لها يعترف بها وينخرط في جهود التسوية. ويقوّي هذا الاحتمال زيارة بعض المنشقين العراقيين الذين حملتهم الدبابات الأمريكية إسرائيل قبل الغزو. وقد تجد الولايات المتحدة في عراق مابعد صدام مكاناً لحلّ حق عودة اللاجئين بتنظيم هجرةٍ فلسطينيةٍ كثيفةٍ إلى

العراق. إن إسرائيل قد تجد في العراق الجديد حلاً لبعض مشكلاتها الأساسية مثل المياه والنفط، عبر إحياء خط كركوك ـ حيفا، وكذلك توصيل مياه نهريْ الزاب الكبير والزاب الصغير في شمال العراق إليها. من هنا لم يكن مفارقةً أن يطلب رئيس الحكومة الإسرائيلية آرييل شارون من الرئيس الأمريكي جورج بوش صراحةً حصةً لإسرائيل في إعادة الإعمار تحت يافطة الشركات الأمريكية، واستخدام ورقة اليهود العراقيين أداةً للتدخل في الشأن العراقي، والمطالبة بتعويضات واستعادة ممتلكات، وشراء عقارات وأراضٍ. إن فكرة تهجير الفلسطينيين وتوطينهم في العراق أو بناء مستوطناتٍ يهوديةٍ في العراق ليست بعيدةً عن «السيناريوهات» الصهيونية.

٤ ـ فاضل الربيعي

هناك فكرتان محيّرتان، الأولى: إن إسرائيل هي التي تتلاعب بالسياسة الأمريكية، والثانية: إن الولايات المتحدة هي التي تتحكم بإسرائيل. يتعيّن النظر في هذا الإطار إلى البعد الإسرائيلي في الحرب على العراق. وأعتقد أن دور إسرائيل ومكانتها في المنطقة لم يتراجعا بل تعاظما، فهي الرابح الأكبر من الاحتلال.

٥ ـ عبد الوهاب القصاب

إن العلاقة الأمريكية ـ الإسرائيلية استراتيجية، أعيد تأسيسها على وحدة القِيم بينهما. لقد أخذ العرب ينظرون في ضوء تلك العلاقة إلى الولايات المتحدة كعدوٍ تاريخي، بقدر ما أن إسرائيل قد باتت عبئاً أمنياً على الولايات المتحدة، بعد أن مزّقت الصواريخ العراقية النظرية الأمنية الإسرائيلية، وسبَقها في العام ١٩٦٧ تمكن القاصفات العراقية من طراز «TU-16» بادجر من ضرب ناتانيا، والعرب في أسوأ أحوالهم.

لقد وصلت القوات العراقية المسلحة في المرحلة النهائية لحرب الخليج الأولى إلى مستوىً عالٍ تدريبي وأداءٍ عملياتي يشكل تهديداً استراتيجياً حقيقياً لإسرائيل. لكني أعتقد أن احتلال العراق سيساعد أمريكا في نزع عباءة الالتزام الأمريكي بإسرائيل، لأن غياب العراق يمكّنها من إطلاق يدها ومن خلفها إسرائيل لتدمير ما تبقى من النظام العربي. ومن هنا ستجلس إسرائيل بقواها الذاتية في المقعد الأمني الأول في الإقليم. هذا هو حساب الحقل أمريكياً ـ إسرائيلياً، فما هو حساب البيدر؟ وهل سنقوم نحن العرب بإحصائه؟!

٦ ـ بشير مصيطفى

لا أشارك رؤية الباحث في مقدّمته، فإذا ما تعلق الأمر بأمن الكيان الصهيوني، أو باحتمال تغير موازين القوى لغير صالح إسرائيل، فإن السياسة الأمريكية تغدو محكومةً بمصالح إسرائيل، والمسار الفلسطيني شاهدٌ على ذلك. ولذلك فإن حماية أمن إسرائيل تمرّ حتماً بالاحتلال الذكي لجميع البلدان العربية واحدةً تلو الأخرى، وهذه واحدةٌ من أهم تداعيات الحرب على العراق إسرائيلياً.

٧ ـ محمد دلبح

على الرغم من أن جدول أعمال المحافظين الجدد يقوم على ما ينبغي أن تكون عليه السياسة الكونية للولايات المتحدة استناداً إلى التفوق العسكري، فإن هذا الجدول يركّز على موضوعة السيطرة على المنطقة العربية وجوارها الذي يُطلق عليه اسم «الشرق الأوسط» من أجل ضمان مسألتين هما: النفط وإسرائيل. ومن هنا فإن من أبرز تداعيات الاحتلال إسرائيلياً جعل الدول العربية تصوغ علاقتها مع إسرائيل وفق شروط إسرائيل، فاللوبي اليهودي ليس موحّداً تجاه السياسة الإسرائيلية لكنه موحّدٌ في شأن السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل.

٨ ـ منذر سليمان

يجب ألا نبالغ في حصر أهداف الحرب الأمريكية على العراق في أنها كانت لمصلحة إسرائيل أولاً وأخيراً، على الرغم من صحة اعتبارها حرباً تخدم المصالح الإسرائيلية، وبكلام أوضح هي حرب تعبّر عن استراتيجيةٍ كونيةٍ أمريكيةٍ تتقاطع مع المصالح الإسرائيليةً فإسرائيل هي الشريك الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة بينما الأطراف العربية الواهية التي تزعم الشراكة ليست أكثر من مقاولٍ عند الحاجة. ولقد كرّست الحرب حتى الآن هذه المكانة الاستراتيجية الإسرائيلية.

٩ ـ عبد الحميد مهري

هل يستطيع الإخوة الفلسطينيون في ضوء ما جرى وقبله أيضاً، بلورة استراتيجيةٍ جديدةٍ يجمع حولها العرب مستفيدين في ذلك من تجربة الثورة الجزائرية؟

١٠ ـ سمير كرم

يحتمل تفسير حدث الاحتلال وتداعياته أكثر من قراءة، وفي إطار ذلك لا أختلف مع القول إن إسرائيل المستفيد الأول من الاحتلال، لكنّ يجب ألا نرى في

ذلك حقيقةً أبديةً جامدةً، فلجوء أمريكا إلى قوّتها المباشرة في المنطقة العربية يقلّل من مبرّر وجود (Raison d'être) إسرائيل كقاعدة أمريكية. إنّ إسرائيل تتحول الآن إلى عبءٍ على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرأي العام الأمريكي، حتىّ وإنْ لم تكن النخب السياسية قادرةً على إدراك ذلك.

١١ ـ محمد محمود لطيف الفهداوي

سأشير إلى ما لم يتطرق البحث إليه، وهو التغلغل الإسرائيلي في العراق. لقد وقع هذا التغلغل في صورٍ وأشكال متعددةٍ خلال فترة الفوضى التي أعقبت سقوط النظام، حيث لجأ فريق إسرائيلي إلى شراء عددٍ كبيرٍ من العقارات والأراضي في بغداد والمحافظات العراقية الرئيسة الأخرى بأسماء عراقية كانت تعمل في الخارج، ووثيقة الصلة بالموساد. وقد تسّللت الشركات الإسرائيلية تحت مسميّات شركاتٍ أخرى، شكّلت هدفاً لضربات المقاومة. فضلاً عن فكرة إحياء خط كركوك ـ حيفا، ووجود شبكةٍ استخباريةٍ إسرائيليةٍ قويةٍ في الشمال.

١٢ ـ بلال الحسن (يرد)

أبدأ بموضوع شراء الأراضي كمظهرٍ من مظاهر التغلغل الإسرائيلي في العراق. إنّ المعلومات المتداولة في الصحف تشير إلى أنّ إسرائيل ترسل إلى العراق من يشتري أراضيَ ويسجلها باسمه، لتستعملها كأوراق في المستقبل، وتتم أبرز عمليات الشراء في المنطقة الكردية أو المنطقة الكردية ـ العربية. ولقد قرّر مجلس الحكم على حدّ علمي تشكيل لجنةٍ تدرس عمليات البيع والشراء وترعى شرعيتها رداً على التململ العراقي الذي برز ضدها، لكن أهمّ اعتراضٍ حولها جاء من تركيا التي طلبت من إسرائيل تفسيراً لها، لأنها تعتبر أن إسرائيلَ متحالفةٌ مع الأكراد، وأنّ هذا قد يضرّ بالأمن التركي الكردي (التركي وليس الكردي)، فإسرائيل قالت إنها عملياتٌ فرديةٌ لا دخل لها بها، بينما أوضحت تركيا أن المبالغ التي دُفعت مبالغ كبيرة، وأنّ هذا يعني أنّ هناك جهاتٍ أخرى تقف خلفها. هذا موضوعٌ مطروحٌ وأعتقد أنه سيبقى مطروحاً، وأنّ التحكم به في المستقبل أمرٌ ممكن.

إن المهم هنا هو أن موضوع العراق يرِد في الكتابات الصهيونية منذ أكثر من مئة عامٍ، ففي مجرى التفكير الصهيوني بالموضوع الفلسطيني طرحت الصهيونية أن يكون العراق موئل الفلسطينيين بعد أن يتم ترحيلهم (ترانسفير) من فلسطين؛ ونجد حتى اليوم كتاباتٍ تتحدّث عن الـ «ترانسفير»، وترى في العراق موئلاً للفلسطينيين. ولا أعتقد أن العراق يضنُّ على الفلسطينيين بأن يستقبل منهم ألوفاً أو مئات الألوف في

بلده، لكن هذه المسألة سياسيةٌ خطيرةٌ تحتاج إلى موافقةٍ فلسطينيةٍ وعراقيةٍ، تمرّ عبر دولٍ عربيةٍ أخرى، ليس من السهل إذا ما طرحتها إسرائيل عليها أن تكون قادرةً على تحقيقها، فهناك مقاومةٌ فلسطينيةٌ ومقاومةٌ عراقيةٌ ومقاومةٌ عربيةٌ لهذا التوجه، ولن تتمكن إسرائيل بالضرورة من تحقيقه.

أريد أن ألفت النظر إلى نقطةٍ أراها هامةً جداً، وهي أنّ هذا الكلام حول الترانسفير الفلسطيني إلى العراق كان يُذكَر أيام صدام حسين ويُذكَر الآن. وكان يُذكَر أيام صدام حسين على أنه جريمةٌ تتلخّص باستقدام فلسطينيين إلى العراق لينتزعوا لقمة العيش من العراقيين، وكان هدف ذلك الإيقاع بين الفلسطينيين والعراقيين حين يتم تسفيرهم إلى العراق، بينما كان هذا الكلام كله على الأرض كذباً بكذبٍ، لأنه لم يكن هناك أية عمليّات تسكينٍ أو ترحيلٍ، وكان الأمر مجرّد حملاتٍ إعلاميةٍ تقول: «تم نقل مئة ألف فلسطيني إلى منطقة الموصل»، وتبدأ التعليقات وتحدث ردود فعلٍ عراقيةٌ مضادةٌ، لأنّ هذا الكلام جزءٌ من الحرب الإعلامية. ويتم الآن الحديث عن الموضوع على أنه جزءٌ من الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، ويبيّن لنا ذلك كيف أن الإعلام يلعب بقضايانا وأحياناً ضدنا دون أن ننتبه، فنقع أحياناً في المطب.

حول نقطة التحالف الإسرائيلي ـ التركي للهيمنة على المنطقة فهي نقطةٌ واردةٌ في المخطّطات الأمريكية بقوةٍ، لكني أقول: ليس بالضرورة أن تكون الظروف مهيأةً لوضعها موضع التنفيذ، فتركيا مثل البلاد العربية يجري فيها جدلٌ ونقاشٌ، وتجري فيها تعابير تعكس الوقوف ضد السياسة العامة التي عُرفت عن تركيا، فلا ننسى أن تركيا قد أعلنت لحظة اندلاع الحرب أنها لا تريد استعمال أراضيها للانطلاق نحو العراق، وأحدث ذلك إرباكاً كبيراً للعسكرية الأمريكية التي أُجبِرت على تغيير خططها في ظلّ القتال، وهي مسألةٌ صعبةٌ يعرفها العسكريون. وما أريد قوله إنهم إذا كانوا يريدون إنشاء تحالفٍ تركي ـ إسرائيلي، فإنّ لنا دوراً في الاتصال مع جيراننا الأتراك لنحاول أن نقيم معهم علاقاتٍ إيجابيةً، نستقوي بها في مواجهة مخططاتٍ إسرائيليةٍ في المنطقة. هذا ممكنٌ وعلينا مسؤولية اكتشافه على الأقل.

نقطةٌ أخرى حول إسرائيل، تتعلق بالجدل غير المفيد حول «من يُحرِّك؟ إسرائيل تحرك أمريكا؟ أم أمريكا تحرك إسرائيل؟ أنا أقول جازماً إنّ هناك قراراً أمريكياً وإسرائيل تنفّذه، ولا يوجد شيء آخر. وما يدافع عنه ما يسمّى باللوبي اليهودي ليس إلا المصالح الأمريكية. فإذا كانت مصلحة إسرائيل دعم إسرائيل فإن هذا اللوبي يدعو إلى دعم إسرائيل، وحين تكون المصلحة الأمريكية التخفيف من دعم إسرائيل، نجد

أنّ هذا اللوبي يتحول فوراً للضغط على إسرائيل، ويرفع شعار «ضرورة إنقاذ إسرائيل من نفسها».

هذه نقطةٌ محسومةٌ بالنسبة إليّ، لكني أقول إنّ الولايات المتحدة تعدّ إسرائيل دائماً لتكون قويةً بحيث تستطيع أن تلعب أدواراً عسكريةً إذا طُلب منها ذلك، وآخرُ مثَلٍ على هذا الأمر التسليح الأمريكي الجديد لإسرائيل بـ ١٠٢ طائرة من طراز (F16) يبلغ ثمنها ٤,٥ مليار دولار. ولنلاحظ هنا أنّ دولةً صغيرةً تتألف من أربعة ملايين نسمة تصرف ٤,٥ مليار دولار على بندٍ واحد هو شراء طائرات، بينما تعجز عن ذلك أكبر الدول في المنطقة التي يُعتبر اقتصادها أكبر من اقتصاد إسرائيل، فلولا أن الولايات المتحدة تهيئ إسرائيل لهذا الدور، لما كان يمكن لإسرائيل أن تحصل على هذه الطائرات.

يرتبط بهذه النقطة أن إسرائيل تريد الاستفادة من العراق اقتصادياً، وأنا لا أميل إلى وضع النقطة بهذا الشكل، كما لا أميل إلى أنّ إسرائيل تستطيع أن تفعل ذلك، بل أرى أن أمريكا ترمي بكل ثِقلها لكي تفتح الأسواق لإسرائيل من أجل أن تدعم اقتصادها بشكلٍ يكون فيه قادراً على الصمود على المدى البعيد، فمثلاً تقدّم إسرائيل في موضوع إنتاج السلاح البحوث والأموال؛ بينما تقدّم إسرائيل مكان الإنتاج، ثم تشترط الولايات المتحدة على كثيرٍ من الدول بما في ذلك بعض الدول الكبيرة مثل الهند أن تشتري سلاحاً من إسرائيل، وتجري هذه الأيام صفقةٌ من أجل دعم الاقتصاد الإسرائيلي.

في موضوع الشرق الأوسط الكبير، إنه مشروعٌ للعمل، وقد ينجح وقد لا ينجح، بل طُرح مثل هذا المشروع قبل عشر سنواتٍ بيننا وبين إسرائيل، وحدَث جدلٌ كبيرٌ حوله ثم فشل المشروع، ولم يعد له من أثر. ويفرض علينا هذا الطرح المجدد للمشروع أن نبادر للإصلاح، وألا ننشغل فقط بأنّ هناك مشروعاً أمريكياً سيُفرض علينا فرضاً وسينجح، بل أن نقاوم هذا المشروع، لكن أول بندٍ في عملية المقاومة هو أن يكون لدينا مشروعنا للإصلاح لكي نهزم المشروع الأمريكي بواسطته.



الفصل الثامن

النتائج والتداعيات تركياً

محمد نور الدين(*)

أولاً: أهمية العراق لتركيا

بخلاف كل جيرانها، بما فيهم اليونان وأرمينيا، العدوتان التاريخيتان، وباستثناء قبرص التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي التركي ويُنظَر إليها على أنها «شأنٌ داخليٌّ» تركيٌ، فإنّ العراق يمثّل أهميةً أولى لتركيا لأكثر من سبب:

١ ـ إن منطقة الموصل ـ كركوك، الواقعة الآن ضمن حدود الجمهورية العراقية، كانت ضمن خريطة تركيا التي أقرّها البرلمان التركي في جلسةٍ سرّيةٍ بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠ في اسطنبول، في ما عُرف بـ «الميثاق الوطني». وخلال مناقشات البرلمان التي جرَت عشيّة معاهدة لوزان (١٩٢٣)، واضطرار الأتراك إلى التخلي عن الموصل ـ كركوك لصالح العراق بعد ضغوطٍ بريطانيةٍ، كان المناخ السائد بما في ذلك موقف أتاتورك نفسه، هو أنّ استعادة الموصل ـ كركوك تكون ممكنةً عندما تكون تركيا أقوى والظروف الدولية مناسبة. ولقد تمّ التخلّي التركيّ النهائيّ عن هذه المنطقة رسمياً في معاهدة حزيران/ يونيو ١٩٢٦ الثلاثية بين تركيا والعراق وبريطانيا. ومع أن أنقرة لم تسعَ رسمياً إلى إثارة هذا الموضوع من جديدٍ، إلا أنّه عند كل منعطفٍ متصلٍ بالوضع في العراق، كان المؤرخون والإعلاميون يثيرون قضية «تُرْكيّة» الموصل ـ كَركوك.

لقد ظهر ذلك خلال حرب الخليج الثانية. ولم تغِب هذه المسألة عن التحرك ولو ـ معنوياً ـ في العقل السياسي التركي، بل انعكست أحياناً في بعض التصريحات أو

(*) أستاذ التاريخ واللغة التركية، الجامعة اللبنانية.

التلميحات الرسمية ولا سيما خلال عهد الرئيس الراحل طورغوت أوزال. وبالتالي فإن الجانب التاريخي من الموصل ـ كركوك لم يغادر بعد خلفية التفكير السياسي التركي بل يتم «إيقاظه» تبعاً إلى التطورات ذات الصلة.

٢ ـ إن تركيا بلدٌ غير نفطي، بل لعلّه البلد الكبير الوحيد ـ مع إسرائيل ـ في الشرق الأوسط الذي لا يملك ثروةً نفطيةً أو غازاً طبيعياً. وتشكّل الفاتورة النفطية عبئاً ثقيلاً على الخزينة التركية. ويشكّل غنى منطقة الموصل ـ كركوك بالنفط حافزاً لاهتمام تركيا بهذه المنطقة سواء عبر اتفاقياتٍ رسميةٍ كما هو حاصلٌ الآن مع بغداد عبر خط نفط كركوك ـ يومورطاليق، أو عبر ـ وضع اليد ـ عبر تغيير خريطة العراق، أو الحصول على أفضليةٍ نفطيةٍ مع نظام بديلٍ جديدٍ في بغداد.

٣ ـ على الرغم من أن أساس السياسة الخارجية التركية يكمن في شعار ـ سلام في الداخل سلامٌ في الخارج ـ إلا أن استخدام الأقليّات ذات الأصل التركي في الدول المجاورة لتركيا يمثّل «سياسةً» تركيةً. وهذا هو الحال مع الأقليّة التركيّة في اليونان وبلغاريا والشيشان. ويشكّل وجود كتلةٍ تركمانيةٍ في منطقة كركوك ـ الغنية بالنفط أصلاً ـ ويقدّر عددها بين ٤٠٠ ألف ومليون نسمة، عامل اهتمام آخر بالوضع في العراق. وتساعد حالة التفكّك العراقيّة الراهنة على المراهنة التركيّة على الأقلية التركمانية كورقة ضغطٍ داخليةٍ تستخدمها أنقرة عند الضرورة. وقد برز ذلك خصوصاً في انعقاد المؤتمر التركماني الثاني (٢٠ ـ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ٢٠٠٠) الذي انعقد في أربيل، ولَحَظ تقريره النهائي خارطةً لحكمٍ ذاتيٍ تركمانيٍ، وتميّز المؤتمر بحضورٍ تركيٍ رسمي.

٤ ـ إن أحد الهواجس المركزية لدى النظام التركي هو ـ هاجس التفكّك ـ الذي نتج عن اتفاقية «سيفر» (آب/ أغسطس ١٩٢٠)، والتي لحظت إقامة دولةٍ أرمنيةٍ في شرق الأناضول، ومنطقة حكم ذاتي كردي في جنوبه الشرقي. وإذا كان الخطر الأرمني غير واقعي نظراً إلى صِغَر مساحةً وسكان أرمينيا وضعفها الاقتصادي والعسكري، إلا أن الخطر الكرديّ واقعيٌ وحقيقيٌ لسببين:

أولاً: لأن للأكراد خلاف الأرمن وجوداً كثيفاً في مناطق جنوب شرق تركيا (حوالى ١٠ ـ ١٢ مليوناً).

ثانياً: لأن الأكراد خاضوا فعلاً غمار ثوراتٍ وتمرداتٍ متواليةٍ لم تنقطع منذ العام ١٩٢٥ وحتى اليوم. وكاد التمرد المسلح لحزب العمال الكردستاني بين العامين ١٩٨٤ و١٩٩٩ يقضي على وحدة الأراضي التركية.

مع ذلك فإن الهاجس الأكبر لدى أنقرة يكمن في وجود كتلةٍ كرديةٍ كبيرةٍ ـ حوالى ٥ ملايين ـ على الجانب الآخر للحدود في شمال العراق. وتنبع الخِشية من هذه الكتلة من عاملَيْن:

الأول، أن المنطقة الجغرافية لتواجد أكراد العراق محاذيةٌ بل امتدادٌ للمنطقة الجغرافية التي يتواجد فيها أكراد تركيا.

الثاني، أن أكراد العراق قطعوا شوطاً كبيراً في سبيل تجسيد هويّتهم الثقافية وشخصيتهم القومية، ولا سيما بعد الحكم الذاتي في مطلع السبعينيات. وازداد تبلور هذه الهوية بل اكتسابها أبعاداً سياسيةً و ـ كيانيةً ـ بعد حرب الخليج الثانية، وصولاً إلى تشكيل حكومةٍ مستقلةٍ، وانتخاب برلمانٍ وما إلى ذلك من مؤسَّسات «دولة».

يثير هذا الواقع بالتأكيد تركيا، ويحرّك هواجس ومخاوف تُعلن على الملأ ومن أعلى المواقع السياسية والعسكرية في أنقرة. لذا يحظى الوضع في العراق وفي شماله خصوصاً باهتمام وثيقٍ واستثنائي من جانب السلطات التركية نظراً إلى تأثير التطورات العراقية ـ الكرديةَ على الوضع الكُردي في تركيا.

٥ ـ لقد خاضت أنقرة حرباً ضروساً ضد حزب العمال الكردستاني منذ منتصف الثمانينيات. وكلّفت هذه الحرب خسائر قاربت الـ ٨ مليارات دولارٍ سنوياً، وسقوط ما لا يقل عن ٣٠ ألف قتيلٍ مدني وعسكريٍ تركي فضلاً عن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الحرب. وإذا كانت تركيا قد نجحت في إخماد ثورة حزب العمال الكردستاني في نهاية العام ١٩٩٨ واعتقال زعيمه عبد الله أوجلان في شباط/ فبراير ١٩٩٩، إلا أنّ هذا الحزب يتّخذ منذ ذلك الوقت منطقة شمال العراق قاعدةً أساسيةً له للتمركز والتدريب. ومع افتقاد الحزب إلى الدعم الاقليمي السابق، تحوّل شمال العراق إلى ـ الملاذ الأخير ـ لقواته. وتقوم القوات التركية من وقت إلى آخر بعمليات توغلٍ وهجماتٍ على قواعد الحزب في شمال العراق، بل تحتفظ بشريطٍ أمني حدودي داخل العراق تتمركز فيه لإبعاد الخطر عن حدود تركيا، ومنع أي محاولاتَ تسللٍ من شمال العراق إلى داخل تركيا. من هنا إن تركيا معنيّة من هذه الزاوية مباشرةً بما يجري في شمال العراق.

٦ ـ يمثّل العراق أهميةً كبيرةً للاقتصاد التركي، إذ كان حجم التجارة التركية مع العراق يمثّل قبل حرب الخليج الثانية، نصف حجمها الكلي مع جميع الدول العربية، وتكبّدت تركيا خسائر اقتصاديةً ثقيلةً من جراء الحظر الاقتصادي على العراق، وتُقدِّر الأرقام التركية الرسمية حجم هذه الخسائر حتى الآن بـ ٣٥ مليار دولار. لذا فإن تركيا عملت على خرق الحظر الاقتصادي لتعويض بعض خسائرها. والآن تعاود العلاقات

الاقتصادية بين البلدين تحسّنها، وترتبط الشركات التركية بعقودٍ واستثماراتٍ كبيرةٍ في العراق. كما أن التجارة الحدودية على جانبيْ الحدود مزدهرةٌ، ويشكّل التهريب ـ للنفط والمواد الغذائية ـ مصدراً مهماً لدعم الاقتصاد التركي. وتأمل تركيا أن تلعب دوراً اقتصادياً واسعاً في العراق بعد رفع الحظر الاقتصادي عنه.

٧ ـ على الرغم من الحظر الاقتصادي والقرارات الدولية التي شَلّت القدرات الدفاعية العراقية، إلا أن تركيا معنيةٌ بمدى تطوير العراق لقدراته العسكرية. والاهتمام التركي بهذه المسألة ينبع ليس فقط من كون العراق جاراً لتركيا ويؤثّر وضعه العسكري في أمنها القومي بل كذلك من أن الرئيس العراقي صدام حسين وجّه تهديداتٍ رسميةً قبيل حرب الخليج الثانية بضرب تركيا عسكرياً. ويُبقي استمرار صدام حسين الذي أطلق هذه التهديدات في السلطة، الخشية من تنفيذ هذه التهديدات قائمةً، بغضّ النظر عن مدى قدرته الراهنة على القيام بذلك.

ثانياً: ثوابت تركيا تجاه العراق

منذ تغيّر الخريطة العراقية بعد حرب الخليج الثانية وظهور معادلاتٍ داخليةٍ وإقليميةٍ ودوليةٍ جديدة، ارتسمت على امتداد السنوات العشر الماضية مجموعة من ـ الثوابت ـ التركية تجاه الوضع في العراق. وعلى الرغم من تبدل الحكومات والخريطة البرلمانية في تركيا، إلا أن هذه الثوابت تشكّل جامعاً مشتركاً بين مختلف القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية التركية:

١ ـ الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية. وذلك انطلاقاً من أن أيّ تقسيمٍ للعراق سيفتح باب تقسيم كلّ الدول المجاورة له بما فيها تركيا.

٢ ـ منع إقامة دولةٍ كرديةٍ مستقلةٍ في شمال العراق، انطلاقاً من أن إقامة مثل هذه الدولة رسمياً سيشجّع أكراد تركيا على الاحتذاء بأشقائهم في العراق، والسعي الجديّ مهما طال الزمن بهم، إلى تحقيق الانفصال عن تركيا أو على الأقل إقامة حكمٍ ذاتي، مادام مثل هذا الهدف أصبح واقعاً في شمال العراق. إن تركيا تعارض حتى منح أكراد العراق حكماً ذاتياً واسعاً يمكن أن يفتح الباب لاحقاً أمام استقلالٍ كاملٍ. إن تركيا ترى أن إعلان دولةٍ كرديةٍ مستقلةٍ في شمال العراق يشكّل سبباً للحرب. وهذه مسألةٌ محسومةٌ بالكامل لدى أنقرة. ووجود الجيش التركي في بعض مناطق شمال العراق، وإن كان يستهدف مواجهة قوات حزب العمال الكردستاني ـ التركي ـ إلا أنه يمثّل في الوقت نفسه دور ـ الشرطي ـ الذي يراقب حركة الأكراد العراقيين، منعاً لأية مفاجآت، ودور المتأهّب دائماً للتأديب.

٣ ـ إن التفكّك السياسي والعرقي للعراق، شجّع تركيا على المطالبة بمنح تركمان العراق ـ منطقة كركوك ـ حقوقاً ثقافية وحكماً ذاتياً، وألا يكونوا في أي حالٍ تابعين إلى منطقة الحكم الذاتي الكردي المحتَملة في المستقبل. وذلك ليبقى التركمان ـ جيباً ـ تركياً داخل العراق سواء تجاه بغداد أو تجاه الأكراد.

٤ ـ منع تشكيل العراق أي تهديد مِستقبلي لتركيا. وإذا كانت تركيا مع عراقٍ موحّدٍ إلا أنها ضد ظهور عراقٍ قوي.

٥ ـ من ثوابت تركيا أيضاً عدم السماح لإيران بممارسة أيّ نفوذٍ داخل العراق. وإذا كان لا بد من إقامة مناطق حكم ذاتي متعدّدةٍ، فإن تركيا تعارض إقامة منطقة حكم ذاتي للشيعة في الجنوب وتفضّل أن تكون تابعةً إلى بغداد. أي أن تركيا مع وجودَ ثلاث مناطق حكم ذاتي محدودٍ: للأكراد في الشمال، وللتركمان في الموصل ـ كركوك، ومنطقة حكمِ ذاتي لمّا تبقى من عراق.

ثالثاً: تركيا عشيّة الحرب

انطلاقاً من مفاجآت حرب الخليج الثانية على الساحة العراقية (الكردية خصوصاً)، كان الستاتيكو الذي كان قائماً، والذي أرسَت تركيا جانباً مهماً من توازناته على امتداد العشر سنوات الماضية، ملائماً لثوابت تركيا في العراق ومصالحها. لذا عندما بدأت الإدارة الأمريكية في صيف ٢٠٠٢ تحريك المسألة العراقية في اتجاه تشكيل مناخٍ ضاغطٍ لشنّ حربٍ تطيح بالنظام العراقي تحت ذرائع مختلفةٍ، كان التعاطي التركيّ معها فاتراً ومنتظراً اكتمال ردود فعل الدول المؤثّرة ومواقفها من الخطط الأمريكية لضرب العراق واحتلاله.

وكانت زيارة مساعد وزير الدفاع الأمريكي بول وولفويتز إلى أنقرة في تموز/ يوليو ٢٠٠٢، فاتحة زيارات المسؤولين الأمريكيين إلى تركيا، والتي طُرح خلالها الموضوع العراقي بصورةٍ جديّةٍ. وقد طلب وولفويتز من أنقرة المشاركة في الحرب وفتح جبهةٍ شماليةٍ، آخذاً بعين الاعتبار هواجس تركيا التي ردَّ عليها كما يلي: ستحافظ أمريكا على وحدة العراق، وستعارض إقامة دولةٍ كرديةٍ مستقلةٍ، وستساعد تركيا اقتصادياً للتعويض عن أية خسائر محتملةٍ من جراء الحرب، وستلحَظ أمريكا الوضع الخاص للتركمان، وعلى الصعيد الدولي ستضمن أمريكا استمرار مساعدات صندوق النقد الدولي.

وكان واضحاً أن وولفويتز هو المكلّف من جانب الإدارة الأمريكية لإدارة ملف التفاوض مع تركيا بشأن العراق. لذلك كانت زيارته الثانية في مطلع كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠٢ إلى تركيا، على درجةٍ من الأهمية، حين طرحت واشنطن وحدَّدت بصورةٍ واضحةٍ وشاملةٍ ماذا تريد من أنقرة. وهو فتح أراضيها لتمركز القوات الأمريكية ومرورها، ومشاركة تركيا في الحرب، وفتح جبهةٍ شماليةٍ ضدّ النظام العراقي مقابل تحصيل مكاسب عدّةٍ سياسياً واقتصادياً، مع تمني وولفويتز أن يكون الرد التركي على المطالب الأمريكية سريعاً وواضحاً، وهو ما كانت الولايات المتحدة تسعى إليه تأميناً لحشد أكبر دعم لها في مواجهة معارضي تدخلها على الصعيدين الاقليمي والدولي. الفارق بين زيارتي وولفويتز أن الأولى حدثت في ظل حكومة العلماني بولنت أجاويد الائتلافية، فيما الثانية جاءت بعد استلام حزب العدالة والتنمية الإسلامي السلطة بعد انتصاره الكاسح في انتخابات ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ النيابية.

نظرت أمريكا إلى هذا التغيير بعين التفاؤل، فرئيس الحكومة السابق أجاويد كان من أشدّ معارضي الحرب الأمريكية على العراق، أو مشاركة تركيا فيها، فيما تبدو فرصة تعديل هذا الموقف قائمةً بعد وصول الإسلاميين إلى السلطة، هم الباحثون عن تغطيةٍ دوليةٍ ـ أمريكية تكرّس شرعيتهم الجديدة في السلطة تجاه خصومهم المحليين، ولا سيما المؤسسة العسكرية. كما نظرت إدارة الرئيس جورج بوش إلى السلطة الجديدة كنموذجٍ مهم جداً لمشاركة دولةٍ مسلمةٍ في الحرب ضد العراق. بمعنى أنه كان يبدو كما لوَ أنّ هناك «تقاطع» مصالح بين الطرفين. وقد تجلّى الانفتاح المتبادل في دعوة بوش لرئيس الحزب رجب طيب أردوغان، ولم يكن نائباً ولا في أيّ موقعٍ رسمي (لمنعه من الترشح للانتخابات لأسباب قانونية)، واستقباله له بحفاوةٍ في البيت الأبيض يوم ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، وقد قيل حينها إن أردوغان قد أعطى بوش إشاراتٍ «مشجّعةً» بشأن تقديم تركيا المساعدة في الحرب ضد العراق.

زيارة وولفويتز الثانية التي سبقت لقاء بوش ـ أردوغان كانت محطةً حاسمةً في النظرة التركية إلى المسألة العراقية. لقد أيقن الأتراك أن الأمريكيين جادّون في مسألة ضرب العراق، وتغيير النظام، وإقامة عراقٍ جديد. لذلك كانت الفترة التي تلَت الزيارة وتلَت لقاء أردوغان ـ بوش أساسيةً لجهة تحديد توجهات أنقرة من الملف العراقي آخذةً بعين الاعتبار: استمرار التحالف مع الولايات المتحدة المستمر منذ خمسين عاماً، من جهة، والإبقاء على الستاتيكو القائم في العراق من جهةٍ أخرى، خشية انقلاب المعادلات وظهور نتائج في غير مصلحة تركيا.

كانت المعادلة التركية تقوم على ركيزتين:

ـ السعي إلى منع نشوب حربٍ، وبالتالي تفادي أيّ تغييرٍ جوهريٍ في التوازنات القائمة.

ـ وفي الوقت نفسه التدرّج في التعاون مع الإدارة الأمريكية تجاه العراق تبعاً لمدى ارتفاع أو تراجع نسبة إمكانية حصول الحرب، بحيث إذا وصلت الأمور إلى النقطة التي تحتّم الحرب تكون تركيا داخلها.

١ ـ السعي إلى منع نشوب الحرب

اتخذت جهود تركيا للحيلولة دون نشوب الحرب أشكالاً متعددةً ومختلفة:

أ ـ عدم التحرك إلاّ ضمن الشرعيّة الدوليّة، وكما تنص على ذلك المادة ٩٢ من الدستور التركي. لذلك ماطلت أنقرة في تقديم ردودٍ نهائيةٍ على المطالب الأمريكية منها، آملةً في أن تكون معارضة الدول الكبرى صاحبة حق الفيتو، ولا سيما فرنسا وروسيا والصين، لشنّ الحرب على العراق قبل إنجاز فِرق التفتيش الدولية مهمتها في العراق ودراسة تقاريرها، عاملاً في عدم نشوب الحرب، أو على الأقل تأجيلها.

ب ـ التنسيق الإقليمي: طرَقت حكومة حزب العدالة والتنمية باب التنسيق مع دول الجوار الجغرافي للعراق، لخلق حالة ضغطٍ على الإدارة الأمريكية للتراجع عن نيتها بشنّ الحرب على العراق، ولمحاولة إيجاد حلٍ سلميٍ لمسألة تغيير السلطة في بغداد واستبدال صدّام حسين. وكانت تركيا عبر رئيس حكومتها عبد الله غول، المبادِرة إلى التشاور مع هذه الدول من خلال جولةٍ قام بها على هذه الدول في نهاية العام ٢٠٠٢ ومطلع العام ٢٠٠٣ وانتهت بعقد أول اجتماعٍ لها على مستوى وزراء الخارجية في اسطنبول في ٢٦ كانون الثاني/ يناير وحضرتْه دول: تركيا، إيران، سوريا، الأردن، السعودية، مصر، من دون دعوة الكويت. ودعا بيانه الختامي القيادة العراقية إلى المصالحة الوطنية والتعاون مع المفتشين الدوليين، وإلى أنّ تَجنّبَ الحرب مسؤوليةٌ تقع على عاتق العراق وحده في محاولةٍ لنزع فتيل الحرب والحؤول دون نشوبها.

ولم تكتفِ تركيا بذلك بل سعت لدى بغداد إلى إقناعها بتنحّي صدّام حسين سلماً عن السلطة ونزع فتيل الحرب، وذلك عبر دعوة رئيس الحكومة عبد الله غول نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان، إلى زيارةٍ سريةٍ إلى أنقرة واجتماعه معه لهذا الغرض بعد لقاء اسطنبول.

ج ـ امتناع تركيا عن المشاركة في الحرب: بدا واضحاً من كل الاتصالات الأمريكية مع تركيا، أن الخطط العسكرية للبنتاغون لشنّ الحرب على العراق كانت تقوم على مبدأ ضرورة فتح جبهتيْن عسكريتيْن في آن معاً، لضمان الانتصار السريع الذي يخفّف من الخسائر البشرية. وهاتان الجبهتان هما: الجنوبية انطلاقاً من الكويت،

والشمالية انطلاقاً من تركيا. وإذا امتنعت تركيا عن فتح جبهةٍ شماليةٍ ضدّ بغداد، فإن الحرب لن تنشب وبالتالي سيستمر الستاتيكو القائم الملائم تماماً لمصالح تركيا.

واعتمدت تركيا في ذلك التكتيكات التالية:

١ ـ تمديد أمد المفاوضات التي كانت تجري بينها وبين الولايات المتحدة.

٢ ـ التأجيل المتكرّر للرد النَهائي على المطالب الأمريكية.

٣ ـ اتخاذ قراراتٍ ملتبسةٍ في مجلس الأمن القومي التركي ولا سيّما في اجتماع ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٣ تجاه المشاركة في الحرب العراقية.

٤ ـ رفض البرلمان التركي في الأول من آذار/ مارس ٢٠٠٣ مذكّرة الحكومة بالسماح بتمركز قواتٍ أمريكيةٍ يقارب عددها ٦٠ ـ ٧٠ ألفاً على الأراضي التركية، وفتح جبهة حربٍ شماليةٍ تشارك فيها تركيا بأعداد قد لا تقل عن مئة ألف جندي.

٥ ـ مماطلة أنقرة بعد ذلك في الردّ على المطالب الملحّة من جانب بوش نفسه ونائبه ديك تشيني ووزير الخارجية كولن باول بين ١١ و١٥ آذار/ مارس، بضرورة تقديم مذكرةٍ جديدةٍ إلى البرلمان، وفتح الجبهة الشمالية، تارةً بذريعة أن أردوغان الذي انتُخب نائباً عن دائرة «سِعرت» في ٩ آذار/ مارس، وكُلِّف بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ، لم يُشكِّل حكومته بعد، ثم بذريعة أنها لم تنل الثقة بعد تشكيلها.

وهكذا استمرت تركيا في مماطلتها ورهانها على أنه لا حرب من دونها، إلى أن وجّه الرئيس الأمريكي بوش إنذاره فجر الثلاثاء ١٨ آذار/ مارس إلى صدام حسين بالتنحي خلال ٤٨ ساعة وإلاّ فالحرب، والتي بدأت عملياً فجر الخميس ٢٠ آذار/ مارس بصواريخ أُطلقت في محاولة اغتيالٍ فاشلةٍ لصدام حسين.

٢ ـ التدرّج في التعاون مع الإدارة الأمريكية

سارت السياسة التركية في خطّيْن متوازيين: منع الحرب، والاستعداد للمشاركة فيها في حال كانت حاصلةً لا محالة. وكان عنوان خُطب المسؤولين الأتراك أنه إذا وقع الحريق فلا يمكن البقاء متفرجين عليه، وأنه لا يمكن البقاء خارج المعادلة العراقية. لذلك كانت تركيا تمضي في التحوّط لإمكانية نشوب الحرب، وعلى أن تكون مشاركةً فيها.

وكانت فاتحة الإشارات القويّة لإمكانية التعاون مع واشنطن في العراق، اجتماع مجلس الأمن القومي التركي في ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣. وفي ٦ شباط/ فبراير وافق البرلمان التركي على مذكّرةٍ للحكومة بتطوير الولايات المتحدة

قواعد ومرافئ عسكريةٍ (تسع قواعد)، واعتُبرت الموافقة توطئةً لتمركز قواتٍ أمريكيةٍ على الأراضي التركية.

وشهد الموقف السياسي التركي تحولاتٍ مهمةً في النصف الأول من شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٣ في اتجاه المشاركة في الحرب. فذكر عبد الله غول رئيس الحكومة، بأن تركيا بذلت كلّ ما في وسعها وأنه «إذا اندلعت حربٌ خارج إرادة تركيا فيجب ألاّ تُعرّض مصالحنا الوطنية للخطر، ولا نستطيع القول حينها إننا خارج هذا الشأن، ويتطلب ذلك أن نتحرك معاً من زاوية مصالحنا الوطنية مع الولايات المتحدة شريكنا الاستراتيجي وحليفنا» (٤/ ٢/ ٢٠٠٣). وبدوره تحدّث رئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان بأنه على تركيا ألاّ تبقى خارج المعادلة، «فإذا بقينا خارجها لن يكون ممكناً أن نكون في وضع يوجّه التطورات في النهاية. وعلى تركيا أن يكون لها دورٌ مؤثرٌ داخل ميكانيزم القرار في مرحلة إعادة بناء العراق».

لم ينتظر عبد الله غول جلسة مجلس الأمن في ١٤ شباط/ فبراير واحتمال خروجها بقرارٍ دولي يجيز شنّ الحرب على العراق، فأعطى احتمالاً في أن تشارك تركيا في الحرب خارج الشرعية الدولية عندما قال: «النظرة إلى مشروعية قرار الأمم المتحدة على أنه وحده مظهر للشرعية نظرةٌ ضيقة. الأمم المتحدة ليست محكمةً بل هيئةً سياسيةً، والموقف المشترك للدول بأعداد كبيرةٍ يكتسب مشروعيةً حتى لو لم يتحوّل إلى قرارٍ للأمم المتحدة. بل إن بعض الدول لا ترى قرارات الأمم المتحدة شرعيةً، والقرارات يمكن أن تؤخذ حسب الظروف».

في هذا الوقت كان شهر شباط/ فبراير شهر المفاوضات المعقّدة والشاملة بين الأتراك والأمريكيين حول شروط المشاركة التركية في الحرب، وتوزّعت هذه المفاوضات على ثلاثة عناوين: اقتصادية وعسكرية وسياسية. في الشقّ الاقتصاديّ تمّ الاتفاق على منح تركيا قروضاً ميسَّرةً بقيمة ٢٤ مليار دولارٍ وهِبةً بقيمة ٦ مليارات دولار، مع شطب ديونها العسكرية (حوالى ٤ مليارات دولار) على أن تكون الهِبة بإشراف صندوق النقد الدولي (وهو ما رفضته تركيا)، وذلك تغطيةً للخسائر الاقتصادية المحتملة في حال اندلاع الحرب. وفي الشق العسكريّ تمَّ الاتفاق على تمركز حوالى ٦٠ ـ ٧٠ ألف جندي أمريكي على الأراضي التركية ومن ثم عبورهم إلى شمال العراق مع آلياتهم ومعداتهم، على أن يدخل شمال العراق حوالى ضعف هذا العدد من القوات التركية، من دون أن تشارك في العمليات العسكرية إلاّ إذا اضطرت الظروف. لكن الشقّ السياسيّ كان الأكثر تعقيداً، حيث أراد الأتراك عدم تسليح الأكراد بأسلحةٍ متطورةٍ (صواريخ ومدافع ثقيلة) وألاّ يشاركوا في العمليات

العسكرية وألاّ يدخلوا مناطق الموصل وكركوك (التي ستدخلها فقط القوات الأمريكية)، ولا مناطق آبار النفط، وأن يكون التركمان كما الأكراد والعرب عنصراً مؤسِّساً في الدستور الجديد، وألاّ تُعتمد صيغة الفدرالية في العراق الجديد.

لكن الولايات المتحدة لم تعطِ جواباً واضحاً يُطمئن الأتراك من جهة مستوى تسلّح الأكراد وصيغة الفدرالية، الأمر الذي ولّد شكوكاً لدى أنقرة في نيات واشنطن حول دور الأكراد أثناء الحرب وموقعهم في العراق الجديد، وخلَق بلبلةً في مجلس الأمن القومي التركي وبين نوّاب حزب العدالة والتنمية، ولا سيّما بعد تظاهراتٍ كرديةٍ حاشدةٍ في شمال العراق ضد دخول الجيش التركي إلى شمال العراق، واتهام واشنطن بالتحريض على هذه التظاهرات لابتزاز تركيا ودفعها إلى الرضوخ للشروط الأمريكية للمشاركة في الحرب.

رابعاً: رفض المشاركة في الحرب: قرار البرلمان التركي في الأول من آذار/ مارس ٢٠٠٣

بعد ضغوطٍ أمريكيةٍ هائلةٍ قدَّمت الحكومة التركية برئاسة عبد الله غول مذكّرةً إلى البرلمان التركي تدعوه فيها إلى الموافقة على تمركز قواتٍ أجنبيةٍ على الأراضي التركية، وإرسال قواتٍ تركيةٍ إلى شمال العراق (وليس كل العراق) مقدّمةً حيثيّات هذه المذكّرة بالمصالح التركية العليا. وبناءً عليها انعقد البرلمان في الأول من آذار/ مارس ٢٠٠٣ لبحث المذكرة، وفي نهاية الجلسة أسفر التصويت عن رفض البرلمان للمذكّرة بعدما فشلت في الحصول على نصف النواب الحاضرين (٢٦٨ من أصل ٥٣٤ نائباً حاضراً) كما تنص المادة ١٤٦ من النظام الداخلي على الرغم من أنها نالت ٢٦٤ صوتاً مقابل ٢٥١ صوتاً وامتناع ١٩ عن التصويت.

لماذا سقطت مذكّرة الحكومة، وبالتالي رفض البرلمان التركي المشاركة في الحرب؟ يجب التذكير بأن خريطة البرلمان التركي كانت موزّعةً على الشكل التالي: ٣٦٣ لحزب العدالة والتنمية، ١٧٨ لحزب الشعب الجمهوري و٩ نواب مستقلّين. وهذا يعني أن حزب العدالة والتنمية كان يستطيع وحده إنجاح المذكرة وبكل سهولة. إذا افترضنا أن نوّاب حزب الشعب الجمهوري والنواب المستقلّين قد صوَّتوا جميعاً ضد المذكرة (وعددهم ١٨٧ نائباً) وأن مؤيديها الـ٢٦٤ هم جميعاً من حزب العدالة والتنمية، فهذا يعني أن ٦٤ نائباً من الحزب قد صوّتوا ضد المذكرة وأن الممتنعين الـ ١٩ عن التصويت هم من الحزب وأن ١٦ نائباً منه قد تغيَّبوا. وبالتالي فإن مسؤولية سقوط المذكّرة في البرلمان، تقع على عاتق حزب العدالة والتنمية الذي تنتمي إليه

الحكومة. وأن الحكومة فشلت في تسويق مذكّرتها حتى لدى نوابها بل وبعض وزرائها.

في العودة إلى أسباب سقوط المذكرة في البرلمان يمكن تعداد ما يلي:

١ ـ عدم حصول الأتراك على «ضماناتٍ» كافيةٍ بشأن مستقبل الأكراد ودورهم في عراق مابعد صدّام، الأمر الذي زرع شكوكاً عميقة لدى مختلف أطراف الدولة التركية في نيات أمريكا، ودفع البرلمان إلى أن يعكس «مناخ الدولة»، والمضي في رهان منع الحرب، على قاعدة أنّها غير ممكنةٍ من دون تركيا، فتتم المحافظة بذلك على الستاتيكو القائم في العراق والمنطقة بدلاً من اندلاع حربٍ قد تُسفر عن نتائج غير متوقعةٍ وسلبيةٍ على تركيا من كلّ الجوانب.

٢ ـ أخطاء أمريكا في التعامل مع تركيا حكومة ورأياً عاماً حيث سادت في الأيام التي سبقت قرار البرلمان، لغةٌ استعلائيةٌ أمريكيةٌ مسَّت حساسياتٍ تركية. فعندما استقبل جورج بوش وزيريْ الخارجية والمال التركيين ياشار ياقيش وعلي باباجان في ١٤ شباط/ فبراير قال لهما: «أيها السادة لا شيء تفعلونه على الأراضي التركية. اذهبوا إلى بلدكم ومرّروا هذا الاتفاق في برلمانكم». وفي الوقت نفسه كانت وسائل الإعلام الأمريكية تنشر مقالاتٍ وكاريكاتيرات تُصوِّر تركيا على أنها تاجرٌ أو مومسٌ لا يهمها سوى كسب المال.

أثار ذلك اشمئزازاً لدى الرأي العام التركي. كذلك حشدت أمريكا سفنها عند خليج الاسكندرون وأنزلت بعض قواتها ومعدّاتها في إطار تحديث القواعد على الأراضي التركية، كما لو أنّ قرار البرلمان محسوم سلفاً بتأييد المذكرة، حتى إذا ما وافق البرلمان تكون القوات الأمريكية بعد دقائق على الأراضي التركية، وهو ما اعتبره الأتراك عدم احترامٍ للإرادة التركية. كل ذلك أثّر في عددٍ كبيرٍ من نوّاب حزب العدالة والتنمية فعارَضوا المذكّرة أو امتنعوا عن التصويت أو تغيَّبوا عن الجلسة.

٣ ـ الانطباع الذي أعطاه أركان الدولة جميعهم من أنهم غير مقتنعين تماماً بالمشاركة التركية. فقبل يومٍ واحدٍ من تقديم المذكّرة، انعقد مجلس الأمن القومي التركي، ولم يُشِر إلى المذكّرة بكلمةٍ، ولا إلى ضرورة مشاركة تركية في الحرب، بل اكتفى بالتذكير بقراره في ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣. واعتُبِر ذلك إشارةً «غير قويةٍ» من جانب العسكر والحكومة. أيضاً كان رئيس حزب العدالة والتنمية يطلق إشاراتٍ متناقضةً ومنها أنه «لو لم يكن عندنا أزمة اقتصادية لكان سلوكنا مختلفاً». وانعكس ذلك لدى العديد من نواب الحزب في اتجاه معارضة المذكّرة.

٤ ـ الحملة التي تزعَّمها رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزير ورئيس البرلمان بولنت ارينتش (المنتمي إلى حزب العدالة والتنمية) وتقول بأن أية مشاركةٍ تركيةٍ من دون شرعيةٍ دوليةٍ انتهاك للمادة ٩٢ من أحكام الدستور. وقد أثَّر ذلك في عدد كبير من النواب.

٥ ـ معارضة ٩٤ بالمئة من الرأي العام التركي للمشاركة التركية في الحرب. ومعارضة «الشارع الإسلامي» بكامله لها، وهذا يعني أن أي توجهٍ لحزب العدالة والتنمية للمشاركة في الحرب سيتعارض مع مواقف قاعدته وأخطار ذلك على مستقبله السياسي.

أحدث رفض البرلمان التركي المشاركة في الحرب هزَّةً في الولايات المتحدة حيث توعَّدت الإدارة الأمريكية عبر بعض الأقلام الصحفية، ولا سيما وليام سافاير، تركيا بأوخم العواقب. ولكن ذلك لم يُحلْ دون محاولة واشنطن بذل جهود «اللحظة الأخيرة» لاستمالة تركيا وإشراكها في الحرب نظراً إلى أنّ كل الخطط العسكرية الأمريكية قد وُضعت على أساس فتح جبهةٍ شماليةٍ بإمكانها مع الجبهة الجنوبية ضمان النصر وتقصير عمر الحرب، وتكبّد خسائر أقل. لذلك اتصل نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني شخصياً بأردوغان بعد تكليفه تشكيل الحكومة التركية الجديدة في ١١ آذار/ مارس، وأرسل الرئيس بوش رسالةً عاجلةً إلى أردوغان، طالبين منه تمرير مذكّرةٍ جديدةٍ في البرلمان تتيح المشاركة في الحرب، وتشديد السفير الأمريكي في أنقرة على أن الوقت ضيّق جداً.

مع ذلك، وفي ظلّ عدم حصول ضماناتٍ كرديةٍ وعوامل أخرى، واصلت تركيا رهانها على أنه لا حرب من دونها، بل ربما أكّد إلحاح الإدارة الأمريكية على مشاركة تركيا بالحرب هذا «الانطباع» لدى الأتراك، إلى أن وجَّه بوش إنذاره الشهير فجر الثلاثاء ١٨ آذار/ مارس إلى صدّام حسين، وأدرك الأتراك أن رهانهم قد سقط، فاجتمعوا على عجلٍ مساء ذلك اليوم وقرّروا بالإجماع (رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة ووزير خارجيته، ورئيس أركان الجيش) أن يبلغوا الإدارة الأمريكية بأنهم سيشاركون في الحرب وسيفتحون جبهةً شماليةً، وأن مذكّرةً ستقدَّم للبرلمان خلال ساعاتٍ للموافقة عليها، لكن يبدو أن ذلك حصل «بعد فوات الأوان» وبعد أنْ حسمت واشنطن قرارها بشن حربٍ على العراق اعتماداً على جبهةٍ واحدةٍ هي الجبهة الجنوبية. لذلك كان جواب كولن باول لنظيره التركي عبد الله غول، عندما أبلغه بقرار قمة الدولة التركية المشاركة في الحرب: «شكراً، لسنا بحاجةٍ لكم، لكن إذا كنتم تريدون المساعدة فافتحوا فقط ممراً جوياً لطائراتنا».

خامساً: تداعيات الحرب على تركيا

بدأت الحرب عملياً صباح العشرين من آذار/ مارس ٢٠٠٣ مع محاولة اغتيال الرئيس العراقي صدام حسين بصواريخ أمريكيةٍ. وفي التاسع من نيسان/ أبريل سقطت بغداد من دون مقاومةٍ، واختفى أركان النظام الأساسيون باستثناء البعض. وفي كلّ ذلك كانت تركيا خارجها واكتفتْ مرغَمةً بالتفرج على تطوراتها. مع ذلك فإن ما حصل بعد التاسع من نيسان/ أبريل على الساحة العراقية كان الأكثر إحباطاً.

شكّلت الحرب العراقية محطةً فاصلةً بين مرحلتين بالنسبة إلى السياسة الخارجية التركية والأمن القومي التركي، وكان لها تأثيراتها وتداعياتها المهمة على مجمل الثوابت التركية تجاه العراق، والعلاقة مع الولايات المتحدة، وعلى الدور التركي في الشرق الأوسط والعلاقة مع الاتحاد الأوروبي.

١ ـ على الصعيد العراقي

رفعت تركيا شعاراتٍ عديدةً أطلقت عليها صفة «الخطوط الحمر»، ووردت بشكلٍ أو آخر في الاتفاقات التي وُقّعت مع الولايات المتحدة في شباط/ فبراير ٢٠٠٣ ولم تُنفّذ بسبب رفض البرلمان التركي المشاركة في الحرب.

أ ـ كانت تركيا تُحذّر وتُهدّد بالتدخل في حال دخول الأكراد العراقيين إلى مدينتيْ الموصل وكركوك. لكن ذلك حصل في الأيام الأولى التي تلَت سقوط بغداد من دون أن تستطيع ممارسة أي ضغوط.

ب ـ كانت تركيا تدعو إلى عدم وقوع الأقلية التركمانية تحت سيطرة الأكراد، وإلى منحهم حقوقاً ثقافية، ووضعاً مساوياً للأكراد في الدستور والقوانين. لكن التركمان، ولا سيما في كركوك، وجدوا أنفسهم تحت الهيمنة الكردية، وتعرضوا إلى مضايقاتٍ كرديةٍ، وإلى حرق سجلات نفوسٍ وسجلاتٍ عقاريةٍ عائدةٍ إليهم، واعتبَر التركمان أن تمثيلهم بشخصٍ واحدٍ في مجلس الحكم الانتقالي ليس عادلاً، بل إن هذا الممثّل لا ينتمي إلى الجبهة التركمانية العراقية الموالية لتركيا.

ج ـ إن الأكراد قد حصلوا على تمثيلٍ بأربعة مقاعد في مجلس الحكم الانتقالي، وتعتبر تركيا أحدهم وهو محمود عثمان تابعاً لحزب العمال الكردستاني (التركي) المعادي لها. ونال الأكراد في الحكومة العراقية الجديدة منصب وزير الخارجية (هوشيار زيباري) بما يحمله هذا المنصب من دلالاتٍ بالنسبة إلى السياسة الخارجية التركية.

د ـ كانت تركيا على امتداد الفترة من منتصف الثمانينيات وحتى عشيّة اندلاع الحرب، وبموجب اتفاقٍ مع حكومة بغداد، تملك حرية الدخول إلى شمال العراق لمطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني. وكانت سنوات مابعد حرب الخليج الثانية (١٩٩١)، الفترة الأكثر نشاطاً وحضوراً على الصعيد العسكري، من جانب تركيا في تلك المنطقة، حيث كانت تدخل وتطارد وتتمركز حيثما تشاء ومتى تشاء. لكن تطورات الحرب العراقية والخلاف الأمريكي ـ التركي، وعدم مشاركة تركيا في الحرب، أدّت إلى منع أمريكا دخول الجيش التركي إلى شمال العراق من دون تنسيقٍ معها. ولأن الخلاف كان قائماً مع واشنطن، فإن الجيش التركي وجد نفسه خارج شمال العراق، وخسر بشكلٍ كاملٍ حرية الحركة التي كانت له سابقاً (مع بقاء أعدادٍ عسكريةٍ تركيةٍ محدودةٍ أيضاً غير قادرةٍ على التحرك بحرية، في مناطق عراقيةٍ محاذيةٍ للحدود مع تركيا).

هـ ـ استُبعدت الشركات التركية من عقود إعادة الإعمار التي أبرمتها «سلطة التحالف المؤقتة» مع شركاتٍ أجنبيةٍ، وتوقّف خط أنابيب نفط كركوك ـ يومورطاليق عن الضخ بعد التفجيرات المتتالية التي تعرّض لها في مرحلة مابعد الحرب. ووجدت تركيا علاقاتها التجارية والاقتصادية مع العراق تتراجع كثيراً عما كانت عليه قبل الحرب.

و ـ وجدت تركيا نفسها أمام مشهدٍ سياسي جديدٍ متناقضٍ معها، على خلاف ما كان عليه الحال ماقبل الحرب، حيث ارتبطت الحكومات التركية المتعاقبة بعلاقاتٍ جيدةٍ مع نظام الحكم في بغداد. فمجلس الحكم الانتقالي يمثّل الصيغة السياسية الأكثر تعارضاً مع سياسات أنقرة العراقية والإقليمية، حيث الغلبة فيه للأكراد، الخصم التقليدي والتاريخي لتركيا، والشيعة (مذهبياً وبامتدادهم الإيراني).

وفي المحصّلة العامة فإن تركيا خرجت خاسرةً من حربٍ لم تشارك فيها، ووجدت نفسها خارج المعادلة العراقية بصورةٍ شبه كاملةٍ على الصُعد العسكرية والسياسية والاقتصادية.

٢ ـ العلاقات التركية ـ الأمريكية

كانت تركيا على امتداد عضويتها في حلف شمال الأطلسي منذ العام ١٩٥٢ وحتى عشيّة الحرب العراقية الأخيرة حليفاً وثيقاً ووفياً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط والعالم. لكنّ الحرب العراقية وعدم مشاركة تركيا فيها، وافتراق السياستين التركية والأمريكية قد خلق وضعاً جديداً في العلاقة بين الطرفين له تأثيراته المتعددة:

أ ـ إن قرار تركيا بعدم المشاركة في الحرب، أرغم أمريكا على خوض اختبارٍ عسكريٍ حيٍ وصعبٍ من دون تركيا، و شكّل نجاح أمريكا في هذا الاختبار ضربةً قويةً لـ «القيمة العسكرية» لتركيا بالنسبة إلى السياسات الأمريكية، وأفقدها أهميتها التي كانت جوهر العلاقات التركية ـ الأمريكية خلال الحرب الباردة. ومع ظهور توتراتٍ عرقيةٍ ودينيةٍ في المحيط الاقليمي لتركيا في التسعينيات، ومع احتلال العراق واحتمال إقامة قواعد عسكريةٍ أمريكيةٍ دائمةٍ فيه، فإن القيمة العسكريّة لتركيا ستتراجع كثيراً بالنسبة إلى أمريكا التي ستستطيع أن تقوم هي بنفسها، من دون وكيلٍ بالعمليات العسكرية التي قرّرتها.

ب ـ نظراً إلى الطبيعة العسكرية للعلاقات التركية ـ الأمريكية، فإن ابتعاد تركيا عن الولايات المتحدة في مرحلةٍ بالغة الأهمية للمشروع الإمبراطوري الأمريكي، قد ترك أثراً سلبياً بالغاً في النظرة الأمريكية إليها وإلى المؤسسة العسكرية التركية. وقد حمّلت الإدارة الأمريكية، بلسان بول وولفويتز مساعد وزير الدفاع، المؤسسة العسكريّة التركية مسؤولية عدم مشاركة تركيا في الحرب عندما لم تضطلع هذه المؤسسة بـ «دورها الريادي» في السياسة التركية، ولم توجّه إشاراتٍ قويةً إلى الحكومة والبرلمان للموافقة على المشاركة في الحرب.

انعكست مظاهر الاستياء الأمريكي في حادثتين: **الأولى** في كركوك في نهاية نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ عندما اعتقل الأمريكيون أفراداً من القوات الخاصة التركية الموجودة أصلاً في كركوك بتهمة التحضير لعمليات تفجير واغتيال. **والثانية في** مطلع حزيران/ يونيو عندما اعتقلت القوات الأمريكية جنوداً أتراكاً من القوة الخاصة في السليمانية بتهمة الإعداد لاغتيالات، وغطّت رؤوسهم بأكياس على غرار معتقلي غوانتانامو. وفي الواقع أن انعدام الثقة المستجد بين المؤسّسة العسكرية التركية والبنتاغون لايزال يعبِّر عن نفسه في أكثر من مناسبةٍ، ومن جانب أعلى المواقع العسكرية في الطرفين.

ج ـ على الرغم من الصدع الذي تركته الحرب العراقية في العلاقات التركية ـ الأمريكية، إلاّ أن إدراك الطرفين أهمية استمرار هذه العلاقات في إطار المصالح المشتركة برز في أكثر من محطةٍ في مرحلةِ مابعد انتهاء الحرب.

١ ـ أبعدت أمريكا تركيا عن العراق وخاضت وحدها الحرب. لكن تعثّر العمليات العسكرية الأمريكية في الأيام الأولى للحرب دفع وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلى زيارة أنقرة في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، وطلبِ المساعدة من أنقرة التي

أعلنت على لسان وزير خارجيتها عبد الله غول أنها ستسمح للطائرات الأمريكية بالهبوط في تركيا في طريقها من وإلى العراق «لأسباب إنسانيةٍ» وأعلن غول كذلك أن «تركيا داخل التحالف».

٢ ـ مع استمرار عمليات المقاومة العراقية ضد قوات الاحتلال الأمريكية وسقوط القتلى الأمريكيين يومياً، عادت الإدارة الأمريكية إلى طلب مشاركةٍ عسكريةٍ من العديد من الدول من بينها تركيا. وقد اتُفق على مساهمة تركيا في المساعدة على «حفظ الأمن» في العراق أثناء زيارة وزير الخارجية غول إلى واشنطن في النصف الثاني من تموز ٢٠٠٣.

٣ ـ تبني مجلس النواب التركي في ٧ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٣ مذكّرة الحكومة التركية، ومَنَح الحكومة صلاحية إرسال قواتٍ عسكريةٍ تركيةٍ إلى العراق بناءً على طلب واشنطن.

٤ ـ موافقة الولايات المتحدة، في إطار إرسال قواتٍ تركيةٍ إلى العراق على منح تركيا قرضاً بـ ٨,٥ مليار دولار.

٥ ـ موافقة أمريكا على التنسيق مع أنقرة في شأن مكافحة نشاطات عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

د ـ إن افتراق السياستين التركية والأمريكية في الشأن العراقي لا يقلّل أو يلغي تقاطع مصالح الطرفين في أكثر من قضيةٍ وساحةٍ:

ـ حاجة تركيا إلى الدعم الأمريكي في القضية القبرصية، والخلافات مع اليونان وأرمينيا، وفي تسهيل عملية الدخول إلى الاتحاد الأوروبي، ومواجهة النشاطات الأصوليّة المهدِّدة للنظام العلماني.

ـ حاجة أمريكا إلى تركيا في ترسيخ النفوذ في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى وأفغانستان، واستمرار الحاجة إليها كورقة ضغطٍ عند الضرورة في الشرق الأوسط، وكحليفٍ مسلم وغير عربي للدولة العبرية في المنطقة والعالم الإسلامي. كذلك إن وجود نظامٍ علماني وديمقراطي (على الرغم من كل الشوائب) في بلدٍ مسلم مثل تركيا، وسيطرة حزبٍ إسلامي معتدلٍ هو حزب العدالة والتنمية على السلطة فيها، نموذجٌ تقدِّمه الولايات المتحدة مثالاً يُحتذى في مرحلة طرْحها شعار: نشر الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي. وتركيا العضو في حلف شمال الأطلسي أكثر من ضرورةٍ في مرحلة بسط الهيمنة الأمريكية على العالم.

٣ ـ على الصعيدين الاقليمي والأوروبي

شكّلت الأزمة فالحرب العراقية نقطة تحولٍ إلى حدٍ ما في السياسة التركية تجاه محيطها الاقليمي العربي والإسلامي خصوصاً، والدولي الأوروبي تحديداً. إن تغيير الستاتيكو الذي كان قائماً في العراق قبل العدوان عليه، كان مثار خِشية العديد من دول الجوار الجغرافي للعراق. وفي مقدمة هذه الدول تركيا وسوريا ومن ثَمَّ ايران. ولعل النقطة المشتركة في مخاوف هذه الدول هو احتمال ظهور كيانٍ كردي فدرالي في مرحلةٍ أولى، ومستقلٍ في مرحلةٍ لاحقة. وكان هذا العامل إلى جانب عوامل أخرى، محرِّكاً لسلطة حزب العدالة والتنمية، لإيجاد آلية تنسيقٍ بين معظم دول الجوار الجغرافي للعراق. لذلك كانت الدعوة قبل الحرب في نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ ومن ثَمَّ في أيار/ مايو ٢٠٠٣، بعد انتهاء الحرب، ثُمَّ في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ إلى عقد ثلاثة اجتماعاتٍ على التوالي في اسطنبول وطهران ودمشق لبحث المسألة العراقية.

هذه الآلية كانت من عوامل تقريب تركيا إلى الجوار العربي والإسلامي، يقابله برودة ملحوظة في العلاقات مع إسرائيل، مع امتناع المسؤولين الأتراك الحكوميين عن زيارة إسرائيل، واتهام أنقرة إسرائيل بشراء أراضٍ في مناطق النفط العراقية في الشمال، فضلاً عن افتراق السياستينْ التركية ـ الإسرائيلية في الموقف من تقسيم العراق، وعلى النفوذ الاقتصادي الذي استُبعدت منه تركيا لصالح الشركات الإسرائيلية بأسماء أخرى.

كان لعدم مشاركة تركيا في الحرب ضدّ بلدٍ عربيٍ هو العراق أثره البالغ في الرأي العام العربي الذي ارتبطت تركيا في ذاكرته بالموقف من ضمّ لواء الاسكندرون في العام ١٩٣٨، وبالتطلع التركي الدائم إلى ولاية الموصل في العراق، وبعلاقاتها التحالفية مع إسرائيل منذ العام ١٩٤٩، وتهديداتها سوريا في خريف ١٩٩٨، لذلك كان يمكن للمشاركة التركية في الحرب ودخول قواتها إلى العراق أن يحييَ «الذاكرة الاستعمارية» في فترة سيطرة العثمانيين على الوطن العربي، ويفتح جرحاً تاريخياً جديداً في العلاقات العربية ـ التركية، ولا سيّما أن الحرب افتقدت إلى مسوّغها القانوني الدولي، ولاحقاً إلى مسوّغها الأخلاقي بِسبب عدم ثبوت الذرائع التي خاضت الولايات المتحدة الحرب على أساسها.

إن الارتياح الشعبي العربي لعدم مشاركة تركيا في الحرب حال دون بداية مرحلةٍ جديدةٍ من الشكوك المتبادلة قد تحتاج إلى ثمانين سنةٍ أخرى لكي تُمحى من جديد. وكان هذا الموقف التركي مساعداً على تطوير العلاقات التركية مع الوطن العربي ولا

سيما مع سوريا. ومع أن موقف البرلمان التركي في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ والقاضي بإرسال قواتٍ تركيةٍ إلى العراق قد أثار حساسياتٍ تاريخيةً ولا سيما داخل العراق، إلاّ أن تراجع أنقرة عن هذه الخطوة لاحقاً، بسبب تخلّي أمريكا عنها ومعارضة معظم فئات الشعب العراقي، قد حال دون دخول العلاقات التركية ـ العربية مجدّداً في دائرةٍ من الشكوك والحساسيات المتبادلة.

وكان لابتعاد الموقف التركي عن الموقف الأمريكي إزاء الحرب العراقية تأثيره في اتجاه انفتاح تركي ـ أوروبي متبادلٍ، حيث شعرت تركيا أنها أقرب إلى أوروبا أكثر من أي وقتٍ مضى، فيما نظر الأوروبيون (فرنسا وألمانيا خصوصاً) بسرورٍ إلى الابتعاد التركي عن أمريكا. وانعكس ذلك في مزيدٍ من الدعم الأوروبي، ولا سيما الألماني، لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وبدا لحزب العدالة والتنمية أن الأفق الأوروبي مفتوحٌ أكثر من أي وقتٍ مضى، فانعكس ذلك في مزيدٍ من الإصلاح السياسي الداخلي وفقاً لمعايير كوبنهاغن.

لا شكّ في أن أحد أكبر المكاسب التركية من عدم مشاركتها في الحرب هو إبداء العالم احترامه للعملية الديمقراطية في تركيا إثر قرار البرلمان في الأول من آذار/ مارس ٢٠٠٣ رفض مذكرة الحكومة المشاركة في الحرب ضد العراق، على الرغم من الموقف التقليدي لأنقرة الموالي والمنسجم، ولا سيما في القضايا المصيرية، مع سياسات الولايات المتحدة. وكان موقف البرلمان التركي الرافض بدايةً لمرحلةٍ جديدةٍ من التوازنات التركية الداخلية، ومن ترجيح وترسيخ آليات العمل الديمقراطي على العناصر التي لاتزال تحول دون ممارسةٍ ديمقراطيةٍ سليمةٍ بالكامل.

ذلك ما ينقل الحديث إلى تداعيات الحرب على الوضع التركي الداخلي، والذي تمثّل في التسريع في خطوات الإصلاح السياسي على أكثر من صعيد، وتراجع الدور الفعلي للجيش في الحياة السياسية، ولا سيما بعد رفع البنتاغون الغطاء عنه، وتحميله مسؤولية عدم المشاركة في الحرب. من دون أن يعني هذا التحول في دور الجيش على الصعيد الداخلي اختفاءً كاملاً له. إذ لايزال النفوذ والحضور العسكري قائمين في عددٍ كبيرٍ من المؤسّسات المدنيّة، ولا يزال الجانب الأكبر من الإنفاق العسكري خارج رقابة الحكومة، وخارج الموازنة الرسمية. كما أنّ التفجيرات الانتحارية التي ضربت اسطنبول يوميْ ١٥ و٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ قد تُقدّم «المسألة الأمنية» على ماعداها، مما قد يعيد الاعتبار إلى الدور الأمني والعسكري للقوات المسلحة على حساب قضايا الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد تمكّنت تركيا من تجاوز خسائر الحرب

العراقية، رغم انقطاع تجارتها مع العراق واستبعادها عن مشاريع إعادة إعمار العراق. بل إن الحكومة التركية لم ترَ حاجةً إلى المطالبة بالـ ٨,٥ مليار دولار التي أقرَّت الإدارة الأمريكية إقراضها إلى تركيا، ووقَّعت عليها مع تركيا في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣. ولعلَّ النهج الاقتصادي المتقشف، والالتزام بالاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، ومكافحة الحكومة للفساد وثقة المجتمع بنظافة كفّ زعيم حزب العدالة والتنمية ورئيس الحكومة أردوغان ورفاقه، وتَقدّم الحكومة في الإصلاحات المؤدية إلى الاتحاد الأوروبي، كانت عوامل أساسيةً في خلق مناخٍ من الثقة في الاقتصاد والاستقرار في حركة البورصة.

خاتمة

شكَّلت الحرب العراقية تحدياً مصيرياً لتركيا، لأن العراق تاريخياً وجغرافياً، وبسبب تركيبته العرقية، امتدادٌ للأمن القومي التركي. ولأن التوازنات الداخلية في العراق انعكاسٌ للتوازنات الإقليمية، لذلك سعَت أنقرة سواء في عهد حكومة بولنت أجاويد أو بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة إلى محاولة منع نشوب الحرب في الأساس. وقد طرقت من أجل ذلك كلّ أبواب الضغط من رفضها المشاركة في الحرب، وتشكيل آلية تنسيقٍ مع دول الجوار الجغرافي للعراق. ومع أن تركيا قد سارت على خطٍ موازٍ آخر يتمثّل في المشاركة في الحرب في حال كانت حاصلةً لا محالة، إلاَّ أنّ «قوة الدفع» على هذا الخط كانت أضعف من خط الرهان على عدم إمكانية نشوب حرب من دون تركيا، والذي مضت فيه تركيا إلى النهاية. وكان ذلك سبباً في خروج تركيا من المعادلة العراقية وفي سقوط كل خطوطها الحمر هناك، مع اندلاع الحرب من دونها.

لقد تركت الحرب العراقية انعكاساتها على مجمل الوضع الجيو ـ بوليتيكي التركي، إذ أصبحت خارج المعادلة العراقية وخارج التأثير المباشر في التوازنات العراقية الداخلية. وقابل ذلك صعودٌ بارزٌ للدور الكردي وللدور الإيراني والشيعي في العراق. وفقدت تركيا باندلاع الحرب من دونها، وبنجاح أمريكا فيها، قيمتها العسكرية بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي تجد الآن في العراق قاعدة ارتكازٍ عسكريةٍ أساسيةٍ بدلاً من القواعد العسكرية الموجودةِ في تركيا. إلاَّ أن الصدع الذي أصاب العلاقات التركية ـ الأمريكية لا يحتّم انقطاعها، فالحاجة المتبادلة لكل طرف في أكثر من قضيةٍ ومكانٍ من المنطقة والعالم تجعل من المبكّر الحديث عن «انتهاء» هذه العلاقة.

لكن تركيا بعد انتهاء الحرب وجدت نفسها أكثر قرباً من الاتحاد الأوروبي،

وكان ابتعادها عن الموقف الأمريكي من الحرب دافعاً إلى مزيدٍ من خطوات الإصلاح السياسي انسجاماً مع معايير كوبنهاغن، ولذلك تطمح إلى أن تبدأ في نهاية العام ٢٠٠٤ أو مطلع ٢٠٠٥ مفاوضات العضوية الكاملة مع الاتحاد الأوروبي. كما وجدت نفسها أكثر قرباً من أي وقت مضى من الوطن العربي ومزاجه الشعبي. وانعكس ذلك تنسيقاً معقولاً مع بعض الدول العربية ولا سيما مع سوريا. ولم تعدَم الحرب العراقية تأثيراتها في الداخل التركي حيث كان لافتراق تركيا عن أمريكا واقترابها من أوروبا بسبب الحرب العراقية دورٌ في تشجيع الإصلاح السياسي الداخلي، وتراجع دور الجيش نسبياً في الحياة السياسية، كما في حضوره القانوني في المؤسّسات، ولا سيما مجلس الأمن القومي.

تعقيب (١)

محمد جواد علي(*)

أولاً: مخاوف تركيا من قيام كيان كردي في شمالي العراق

أ ـ ليست القضية الكردية جديدةً على تركيا، فقد كانت وما فتئت أحد أهمّ هواجس سياسة الدولة منذ تشكيل جمهوريتها عام١٩٢٣، لما انتفض أكرادها الذي يشكّلون أكثريةً مطلقةً في البقاع الجنوبية ـ الشرقية من شبه جزيرة الأناضول، ومركزها ديار بكر، حيث فرض البريطانيون ـ ومعهم الفرنسيون حدوداً دوليةً جديدةً لكلٍّ من العراق وسوريا لتقوم هناك ثورات وتمردات وعمليات عصيانٍ مسلحةٍ كرديةٍ انضمّ إليها أكراد إيران، مطالبين بتشكيل دولةٍ مستقلةٍ لهم في بلاد الجبل وولاية شهرزورن ومركزها مدينة السليمانية خلال العامين (١٩٢٣ ـ ١٩٢٤). ولم تخمد تلك الثورات إلا بتدخل بري ـ جوي بريطاني كبيرٍ في «كردستان العراق» المحتلة حيال ميليشيات «الشيخ محمود الحفيد» ـ الذي أعلن نفسه ملكاً على الأكراد، وحصل هذا التدخل على دعم تركي عسكري غير مباشرٍ واسع النطاق بقيادة عصمت إينونو باشا رئيس أركان الجيش التركي، في حينه. وتبع ذلك عملياتٍ عسكريةً أكبر وأضخم تميّزت بقساوةٍ شديدةٍ، في ولاية وان التركية وما يحيط بها خلال العام ١٩٢٩.

ب ـ ظلّت مشاعر أكراد «تركيا» أشبه بنارٍ تحت الرماد من جرّاء اتخاذ حكوماتها المتعاقبة إجراءاتٍ في غاية القساوة من جميع النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية طيلة العقود الماضية، وتعاونت أنقرة مع بغداد وطهران في أكثر من مناسبةٍ ساخنةٍ، سواء خلال العام ١٩٤٦ عندما أعلن الأكراد جمهوريتهم في كردستان إيران وعاصمتها مهاباد، أو عند تعاظم حركاتهم في شمالي العراق

(*) رئيس مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

(١٩٧٤ ـ ١٩٧٥) والتي لم تضع أوزارها إلا باتفاقية «الجزائر»(١٩٧٥)، وخلال الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨).

ج ـ لكن المفاجأة الكبرى جاءت بعد هزيمة النظام العراقي في الكويت (٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩١)، إذ ضعفت سلطة صدام حسين المركزية في كردستان العراق فاضطرّت دوائر الدولة العراقية إلى ترك المنطقة الكردية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، لتمسي تركيا في محكٍ سياسي ـ عسكري مباشرٍ وغير مسبوق، فاضطرت إلى التعامل مع قيادات الفصائل الكرديّة في تلك البقاع منذ مطلع العام١٩٩٢ وعلى مدى أحد عشر عاماً متتالياً دون انقطاع، وبمباركةٍ أمريكية وأطلسيةٍ، فاتحةً أجواءها لطيرانٍ حليفٍ، وأراضيها لمرابطة قواتٍ من دول حلف الناتو لحماية أكراد العراق أمام أنظار قادة تركيا، ولربما لأولّ مرةٍ في تاريخهم، ضمن خطة «المطرقة الجاهزة» ومسمياتٍ أخرى لاحقة.

د ـ لكن ما لم يكن في حسبان القادة السياسيين والعسكريين الأتراك هو ما طفح على ساحة بلادهم من تعاظم لتحركاتٍ مسلّحةٍ مؤثّرةٍ لميليشيات حزب العمال الكردستاني ـ التركي (Pkk) بقيادة عبد الله أوجلان، حين زجّت أنقرة تشكيلاتٍ ضخمةً من جيشها وقوتها الجوية وقوّاتها الخاصة لإخمادها ومطاردتها في أراضيها وفي أعماق المنطقة الكردية من العراق، حتى أجبرت قيادة مسعود البارزاني على التعاون معها للقضاء على عناصر «Pkk» وعدم السماح بتواجدهم في المساحات الشاسعة التي كانت تحت نفوذه، فيما رابط جحفل لواء قواتٍ خاصةٍ مؤلفٌ من ٥٠٠ جنديٍ مسندين بالدبابات والمدرعات والسمتيات المسلحة، ناهيك عن قوةٍ شبه عسكريةٍ أخرى يقودها ضباطٌ من الجيش التركي قوامها عدة آلافٍ من المقاتلين انتشرت على الحدود الإدارية بين محافظتي السليمانية وأربيل سميّت بـ «قوات الفصل» وهي ما زالت منتشرةً هناك إلى يومنا هذا.

هـ ـ ومما لا ريب فيه أن قضايا الأكراد في تركيا تشكل أحد أهمّ مرتكزات السياسة التركية وتوجهاتها، وستبقى كذلك في المستقبل المنظور، بعد أن وضعت أمام أنظارها، ليس الضرب بالحديد والنار لأية حركةٍ يبدونها فحسب، بل هي أيضاً تتخوّف من ظهور أي كيانٍ كردي في دول الجوار. ولما كان أكراد العراق قد دنوا أكثر من مرةٍ لتأسيس كيانٍ أو شبه كيانٍ، فإن خشية أنقرة منهم أعظم بكثيرٍ من خشيتها حيال أكراد إيران وسوريا معاً، وخصوصاً بعد أن احتلّ الأمريكيون العراق، وأمسى فيه تحالفٌ وطيدٌ بين الزعامات الكردية المتنفّذة وبين قيادة سلطة الائتلاف المؤقتة، وبعد أن استطاع كرد العراق فرض سيطرتهم المباشرة على كردستانهم، مشكّلين فيها

نظماً ومؤسساتٍ مدنيةً وعسكريةً أشبه بدولةٍ مستقلةٍ، وباتوا مصرين على إنشاء فدراليةٍ حقيقيةٍ لهم، والتي إذا ما أصبحت واقعاً، فإنها ستكون بمثابة وبالٍ على تركيا التي تعتقد وهي على حقٍ أن أكرادها سيتشجعون بمعنوياتٍ عاليةٍ للمطالبة بنهجٍ مماثلٍ، ولا سيّما أن الاتّحاد الأوروبي الذي تلهث أنقرة للانضمام إليه يطالبها باستمرارٍ منح أكرادها حقوقهم الإنسانية والقومية والثقافية وحقّ التحدث باللغة الكردية علناً.

و ـ كلّ ذلك لن يكون مانعاً أمام أية قيادةٍ تركيةٍ في اتخاذ أقسى الإجراءات إذا ما ظهر أي تمردٍ كردي يُشتمّ منه خطرٌ ــ ولو كان بسيطاً ـ يؤثّر في وحدة أراضي البلاد وشعبها، مهما كلّف ذلك من ثمنٍ، وعلى جميع الصعد.

ثانياً: الاهتمام التركي بموضوع تركمان العراق[1]

أ ـ ينصبّ الاهتمام التركي بموضوع تركمان العراق من خلال ثلاثة محاورٍ:

ـ كون تركمان العراق شعباً من شعوب الأمة التركية، لذلك فعلى أنقرة مناصرتهم.

---

(١) بشكل عام بدأت هجرة التركمان إلى العراق في العهد الأموي عام ٥٤ هجرية قبل العهدين السلجوقي والعثماني. وهناك ستة احتمالات أخرى حول وجودهم في العراق:

١ ـ في العهد العباسي، ولفقدان ثقة الخلفاء بالمتطوعين (المجاهدين) في الحروب، فقد أسس الخليفة (المعتصم بالله) جيشاً وحيداً محترفاً يتبع رأس الدولة ولا يأتمر بأوامر أحد.

٢ ـ في عهد السلاجقة والبويهيين جاءوا بهم من الأناضول إلى مناطق الشمال الغربي والجنوب الشرقي من تلعفر في الموصل ثم إلى أربيل وألتون كوبري وطوز خورماتو في كركوك ومندلي وزرباطية في ديالى.

٣ ـ حفدة أسرى الحرب الترك المئة ألف الذين وقعوا في يد تيمورلنك ثم اعتقلهم عام ١٣٩٢ ـ ١٤٠٢م.

٤ ـ السلطان ياوز سليم، وسليمان القانوني ١٥١٢ ـ ١٥٦٦م نقلاهم من الأناضول ليقوموا بحماية الطرق السلطانية.

٥ ـ إنهم سلالة الأذربيجانيين الذين جاء بهم الشاه إسماعيل الصفوي أثناء احتلاله جزءاً من العراق عام ١٥٠٢ ـ ١٥٣٤م.

٦ ـ من حفدة الحاميات العسكرية التركمانية التي أنشأها نادر شاه ١٧٣٠ ـ ١٧٤٧.

١ ـ أول حزب تركماني تشكل عام ١٩٧٩ من خلال منظمة الديمقراطيين الوطنيين التركمان رئيس الحزب عز الدين قوجاوه في سوريا، جمد العمل في الحزب بسبب الخلافات بين الأعضاء.

٢ ـ الحزب الوطني التركماني أعلن بيانه الأول عام ١٩٩١ بعد أن أسس في أنقرة عام ١٩٨٨ ولكنه آثر العمل السري قبل أن يعلن عن نفسه واعتبر التركمان جزءاً من الأمة التركية. =

ـ شعور تركمان العراق بانتمائهم القومي، وكون تركيا الدولة التركية الوحيدة في العالم التي يمكن أن يسندوا ظهورهم إليها.

ـ الإحساس السائد لدى القادة الأتراك بأن ولاية الموصل، التي كانت تضمّ كركوك حتى العام ١٩١٨، قد استحوذ عليها البريطانيون بحكم القدر، وأن معاهدة «لوزان» المبرمة في العام ١٩٢٣ لم تحلّ هذا الإشكال في حينه.

ب ـ وفي حقيقة الأمر، فإنّ إسناد أنقرة لتركمان العراق في أكثر من مناسبةٍ معلَنةٍ لم يكن إلا لأغراض إعلاميةٍ وللاستهلاك الداخلي، فكم من مرةٍ تعرّض تركمان العراق إلى أخطار جمّةٍ، ولم تحرّك تركيا حيالها ساكناً ـ فيما عدا التصريحات الكلامية ـ سواء خلال مذابح الأعوام (١٩٢٣، ١٩٤٦، ١٩٥٩)، والمظالم الحقيقية التي اقترفها النظام السابق بحقهم محاولاً مسح هويتهم القومية، ناهيك عن الإعدامات، وزجّهم في المعتقلات، ومصادرة ممتلكاتهم وتهجيرهم من مناطق سكناهم، ومحو قراهم من الوجود تحت ذرائع شتّى، حتى يمكن القول بأن تركمان العراق ليسوا مدرجين في أجندة استراتيجيات الدولة التركية.

= ٣ ـ الحركة التركمانية الديمقراطية العراقية: رئيس الحركة هو عزيز قادر الصمانجي وانشق عن الحركة السابقة وغلب عليها الطابع القومي غير المتطرف.

٤ ـ الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق عقد مؤتمره التأسيسي عام ١٩٩١ في مدينة قم، وزعيم الاتحاد الدكتور عباس البياتي وهو عضو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وله خط وطني وإسلامي رغم اتهامه بالتعاون مع الاتحاد الوطني الكردستاني.

٥ ـ الجبهة التركمانية التي أعلن عن تأسيسها عام ١٩٩٦ في مدينة أربيل ومن أربعة أحزاب. كان رئيس الجبهة صنعان أحمد آغا قبل أن يتم انتخاب المهندس فاروق عبد الله عبد الرحمن رئيساً للجبهة منتصف شهر أيلول/ سبتمبر الماضي ٢٠٠٣. وتضم الأحزاب التالية:

أ ـ الحزب الوطني التركماني

ب ـ حزب تركمان ايلي

ج ـ نادي الإخاء التركماني

د ـ اتحاد المستقلين التركمان

وهناك أحزاب أخرى تشكلت خلال السنوات الثلاث الماضية:

ـ حزب الوحدة الإخاء.

ـ حزب الوحدة التركماني.

ـ حزب الشعب التركماني.

ج ـ وما الوقفات التركية الاعلامية المشهودة في يومنا هذا حيال موضوع تركمان العراق إلا محاولة من أنقرة لإظهار نفسها بمظهر المناصر لهذه الطائفة التي تشكّل القومية الثالثة في العراق من جهةٍ، ولإرضاء الشارع التركي الذي يطالب حكومته بخطواتٍ جديةٍ في هذا الشأن، ولمحاولة إثبات حكومتها بأنها حامية الأقوام الترك أينما وجدوا، ناهيك عن كون موضوع تركمان العراق ساخناً في ظروف العراق الحالية، ويمكن استثماره في أكثر من منحى، ولاسيما في إيجاد نوعٍ من التوازن العرقي في الجزء الشمالي من العراق.

ثالثاً: الدور التركي في عراق المستقبل

١ ـ في حالة بقاء الاحتلال الأمريكي للعراق، وغياب سيادته واستقلاله لفترة أخرى قادمة:

أ ـ يبدو الاحتمال ضعيفاً نسبياً لعدم تقبله عراقياً وإقليمياً ودولياً، ولربما حتى أمريكياً وبريطانياً، بعدما تعاظمت عمليات المقاومة العراقية من جهةٍ، والعمليات الإرهابية من جهةٍ أخرى، وغدت خسائر يوميةً تصيب القوات الأمريكية خصوصاً في أكثر من بقعةٍ واحدةٍ في وسط العراق وبعض شماليه، في حين تحاول واشنطن نقل نوعٍ من السلطة إلى العراقيين مع حلول منتصف هذا العام (٢٠٠٤).

ب ـ ولكن إذا ما أخذنا قيام هذا الاحتمال بعين الاعتبار في المستقبل المنظور، فإن تركيا لا تستطيع تحريك ساكنٍ حياله، وقد تحاول ما يلي:

ـ التعامل مع «مجلس الحكم» بشكلٍ أو بآخر، وتنسيق الأمور معه في أكثر من اتجاهٍ، لتسيير مصالحها في العراق، وخصوصاً بما يتعلق بأنبوب النفط العراقي ـ التركي.

ـ الوقوف بالضد من الطموحات الكردية المستقبلية لتأسيس فدراليةٍ كردستانيةٍ والتي تمهّد حسب رأي أنقرة إلى تشكيل دولةٍ كرديةٍ مستقلة.

ـ محاولة فرض توازنٍ عرقيٍ بمناصرة «تركمان العراق» إزاء الكرد والعرب في المناطق التي يتعايشون فيها.

ـ وإذا ما سنحت الظروف، وما دامت موافقة «المجلس الوطني التركي الكبير» قائمةً لإرسال قواتٍ عسكريةٍ تركيةٍ للمشاركة في حفظ الأمن بالعراق، فإن تركيا يمكن أن تنحو هذا المنحى.

٢ ـ في حالة نجاح المقاومة العراقية وانسحاب قوات الاحتلال غير المشروط من

العراق وإناطة إدارة شؤونه بالعراقيين أنفسهم:

أ ـ لا يبدو هذا الاحتمال قائماً في المستقبل المنظور، ولا سيما أن الولايات المتحدة جاءت إلى العراق ـ وسط بقعةٍ ذات أهميةٍ جيوبولتيكيةٍ عظيمةٍ ـ لتبقى، ويُستبعد تماماً أن تنسحب منه بشروطٍ أو من دونها. والتاريخ الأمريكي المعاصر شاهدٌ على ذلك في أكثر من واقعةٍ، سواء بعد الحرب العالمية الثانية أو في حرب كوريا، وحتى حرب فييتنام التي استمرت عشر سنواتٍ متتاليةٍ دون توقفٍ، وخسر الأمريكيون خلالها مايربو على ٥٨ ألف قتيلٍ، وأضعافاً مضاعفةً من الجرحى.

ب ـ وعلى أية حالٍ فإذا حصل هذا في ظرفٍ معينٍ، فأمام تركيا مايلي:

ـ إن لديها الوجه الحسن، سواء في عدم قبولها انتشار ٦٢ ألف جندي أمريكي في أراضيها بغية فتح جبهةٍ شماليةٍ ضدّ العراق في الحرب الأخيرة، يضافُ إليه عدمَ إرسالها قوةً عسكريةً للمشاركة مع قوات الاحتلال لحفظ الأمن في العراق، احتراماً لمطلب معظم العراقيين أنفسهم.

ـ لذلك، فستكون الفرصة أمامها سانحةً للتعامل مع الحكومة العراقية الوطنية التي ستؤسَّس بعد جلاء قوات الاحتلال من وطنها.

ـ ولما كان كرد العراق قد تحالفوا مع سلطة الاحتلال بعد سقوط النظام السابق، فإن مطلبهم نحو تأسيس فدراليةٍ كردستانيةٍ سيسقط في أكبر الظن، وسيريح ذلك أذهان قادة أنقرة، ويتيح أمامهم احتمالات التفاهم مع القيادة العراقية في منح حقوقٍ أعظم لتركمان العراق، ناهيك عن تبادل المصالح المشتركة في إدامة العمل في أنبوب النفط العراقي ـ التركي، أو المشاركة في عمليات إعمار العراق.

٣ ـ في حالة نقل السلطة إلى حكومة مرتبطة بالتحالف، ولا تمتلك استقلالية القرار الوطني بعد الاتفاق على وجود قواعد عسكرية دائمة في العراق:

أ ـ هذا الاحتمال أقرب إلى واقع الأمور التي فرضت نفسها على بلدنا الحبيب، وهو ضمن التجارب الأمريكية السابقة في تاريخ عالمنا المعاصر، حيث احتلّت ألمانيا الغربية وإيطاليا ومعظم أوروبا الغربية واليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية، ولم تنسحب منها إلا بعد تشكيل حكوماتٍ ارتبطت بها في تحالفاتٍ استراتيجيةٍ معروفةٍ، واتفقت معها على إبقاء قواعد عسكريةٍ لها في بقاعها تحت ذرائع شتّى.

ب ـ ستتصرف تركيا ـ وفق هذا المنظور ـ بالشكل التالي:

ـ ما دامت متحالفةً في الأساس مع الولايات المتحدة، ومادام العراق الجديد

سيغدو مرتبطاً بتحالفٍ مع واشنطن، فإن تحالفاً جديداً سيطفو على سطح هذه المنطقة في شكل اتفاقية تعاونٍ ثنائي بين بغداد وأنقرة تكون واشنطن ثالثتهما، وهي التي تمسك نهايات الخيوط عملياً. وبذلك يمتدّ الشطر الجنوبي ـ الشرقي لحلف الناتو ليصل إلى مياه الخليج العربي.

ـ وفي الوقت الذي ستحصل تركيا على مكاسب استراتيجيةٍ عديدةٍ سواء في العراق أو عموم الشرق الأوسط من جرّاء التحالف الجديد، فإنها ستخسر أموراً عديدة أخرى. فهي لن تمسي قوةً إقليميةً كبرى، مادامت الولايات المتحدة أصبحت جارةً متاخمةً لها، وسوف لا تستطيع التحكم بمياه دجلة والفرات وبقطعهما عن العراق الحليف لواشنطن وقتما تشاء بينما تغدو قواعدها الستّ التي تحت السيطرة الأمريكية ـ الأطلسية غير ذات شأنٍ كبيرٍ، ويمسي أنبوب النفط العراقي ـ التركي غير ذي أهميةٍ استراتيجيةٍ كبيرةٍ مادام نفطُ العراق يُصدَّر عن طريق الخليج العربي ـ المسيطر عليه أمريكياً ـ أو عن طريق أنبوب النفط العراقي ـ السعودي المضمون والمحمي وصولاً إلى البحر الأحمر، أو لربّما على خط الأنابيب التي تصل إلى ميناء حيفا إذا ما أعيد مستقبلاً، أو ميناء اللاذقية السوري و ميناء طرابلس اللبناني على البحر المتوسط.

ـ ولكن هذا التوافق المحتمل لربما يتيح لأنقرة أن يكون لها صوتٌ مسموعٌ أفضل حيال مسألة الفدرالية الكردستانية وأوضاع تركمان العراق.

تعقيـب (٢)

هيثم الكيلاني(*)

هدفت تركيا في جميع تحركاتها ومواقفها تجاه غزو العراق من قِبل القوات الأمريكية واحتلاله واستعماره إلى ثلاثة أهداف:

١ ـ منع نشوء الدولة الكردية في شماليّ العراق.

٢ ـ تجنب صورة الدولة الاستعماريّة التركيّة التي كانت عليها في عهد الإمبراطوريّة العثمانيّة.

٣ ـ تركيز دولة إسرائيل واعتبارها دولةً أصيلةً في المنطقة وليس دولةً دخيلة.

أولاً: منع نشوء الدولة الكردية في شمال العراق

هذا هو الهدف الأول للموقف التركي. وكانت تركيا قد أصرّت على هذا الهدف في إطار اجتماع الدول المجاورة للعراق، إضافةً إلى مصر باعتبارها الدولة العربية الكبرى. وقد تجسّد إصرارها هذا في بيانات اسطنبول (٢٣/ ١/ ٢٠٠٣) والرياض (١٨/ ٤/ ٢٠٠٣) وطهران (٢٨/ ٥/ ٢٠٠٣) ودمشق (٢/ ١١/ ٢٠٠٣) حيث أكّد وزراء خارجية الدول المجاورة «رفضهم أي إجراءٍ يمكن أن يؤدي إلى تجزئة العراق» و«احترامهم سيادة العراق واستقلاله ووحدة أراضيه». وكان هذا الإصرار متجاوباً مع رغبات كلٍ من إيران وسوريا، لأن إقامة دولةٍ كرديةٍ مستقلةٍ قد تَقتطع جزءاً من كلٍ من إيران وسورية، وإنْ كان هذا الجزء أكبر في إيران منه في سوريا، مع ملاحظة أنّ الاجتماعات الثلاثة الأخيرة عُقدت بعد انتهاء عملية الغزو والاحتلال الأمريكيينْ للعراق.

لا أحد يُنكر أن الشعوب القاطنة في تركيا مُجمعةٌ ـ باستثناء الشعب الكردي ـ

(*) رئيس تحرير مجلة **قضايا استراتيجية** ـ سوريا.

على رفض مشروع الدولة الكردية. فإذا ما تحقّق ذلك المشروع في شماليّ العراق، فإنه قد يؤدي إلى انضمام الجنوب الشرقيّ من الأناضول إليه، وجزأين من إيران وسوريا، وإنْ اختلف هذان الجزآن من حيث الحجم والمساحة. إنّ هذا ما يفسِّر وجود بعض وحدات الجيش التركيّ في الشمال العراقي، واحتلالها بعض أجزائه، حتى أنّها أصبحت مقيمةً في بعضه. ثم إن التوجه ـ إذا ما صدق هذا التوجه ـ هو نحو إيجاد ثلاث مناطق ذات حكم ذاتي محدودٍ، إحداها للأكراد في الشمال، وثانيتها لأهل السنة حيث تُحلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين، التي نصّ قرار مجلس الأمن ومبادئ مؤتمر مدريد ومشروع خارطة الطريق ووثيقة جنيف على اعتبارها تفاوضيةً، أيْ أنّها تحتمل عدّة حلولٍ في التسوية. وإذا كان وزير الخارجية العراقي ـ وهو كردي ـ قد نفى بعْثرة العراق وتفكيكه، فإننا سمعنا ممثّل الاحتلال الأمريكي يؤكّد مراراً أنّ الفدرالية لن تكون عرقيةً أو دينيةً أو مذهبيةً أو طائفيةً، بل ستكون جغرافية.

ثانياً: تجنّب صورة الدولة الاستعمارية التي كانت عليها تركيا في عهد الإمبراطورية العثمانية

لقد تردّد في الفكر السياسي العربي وتأكّد أن الغزو الأمريكي للعراق احتلالٌ واستعمارٌ. وقد برهنت الظروف على صحّة هذا التأكيد. ومن بين هذه الظروف نشوء المقاومة الوطنية العراقية الشعبية. وهي مقاومةٌ ذات صيغةٍ تاريخيةٍ، أي إنها راهنةٌ ومستقبليةٌ.

في القرنيْن السادس عشر والسابع عشر بدأ عهد الإمبراطوريات الاستعمارية القائم على الاحتلال العسكري، ونهب الثروات الطبيعية. وتعيد الإدارة الأمريكية الحالية العهد ذاته، فتحمي دولياً الحرب الإباديّة التي تشنّها إسرائيل على الشعب الفلسطيني، وتقوم بأعمال الغزو والاستعمار في العراق. وهذان مثَلان على العدوانيّة والاحتلال والاستعمار. فإذا كانت بريطانيا «ثعْلب الاستعمار العجوز» فإن إسرائيل والإدارة الأمريكية الحالية مدمِّرا الحضارة الحديثة، ومنبعا الاحتلال والاستعمار بمقاييس القرن الواحد والعشرين. لقد بُنيت الإمبراطوريات الغربية على العدوان والاحتلال والاستعمار والنهب. ولا تريد تركيا أن تلبس هذا الثوب.

ثالثاً: تركيز دولة إسرائيل واعتبارها دولة أصيلةً في المنطقة وليس دولةً دخيلة

وهذا هو الهدف الأساسي من الموقف التركي بموافقة الإدارة الأمريكية الحالية التي ترغب في أن تتولّى إحدى دول المنطقة هذه المهمّة. وعلى الرغم من قِدم العلاقة بين تركيا وإسرائيل (اعتراف بالواقع في العام ١٩٤٧) فإنّ هذا الاعتراف تحوّل إلى مستوى التحالف الاستراتيجي منذ شباط/ فبراير ١٩٩٦، وتجسّد في أكثر من عشر

اتفاقياتٍ. وهَدف إلى أن تحاصِر تركيا وإسرائيل أعداء إسرائيل، وتحديداً سوريا والعراق وإيران، وذلك بوضع سوريا بين طرفيْ كماشةٍ، وتهديد العراق وإيران. وكان ذلك بإشراف ودعم الولايات المتحدة حليفة تركيا وإسرائيل.

وإذا كان هذا الهدف الرئيس غير خافٍ على أحد، فإن التحالف التركي ـ الإسرائيلي غطىّ نفسه بمسعى ِتركيا إلى الاستفادة من التقانة والخبرة الإسرائيلية لتحديث الجيش التركي. وسعي إسرائيل إلى شراء المياه التركية. وإذا كانت هذه الاتفاقيات (اتفاقيات ١٩٩٦) مجمّدةً في الوقت الراهن، فإن الوساطة التركية ما بين سوريا وإسرائيل لاستئناف عملية التفاوض توحي بأن تركيا تسعى إلى تركيز إسرائيل كدولةٍ في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها دولة أصيلةً وليست دخيلة.

ثمة نقطة مهمة وردت في توجيهات «مخطّط الندوة»، وهي الحديث عن الدور التركي في العراق في ضوء ثلاثة مشاهد (سيناريوهات مستقبلية محتملة) وتبدو هذه المشاهد وكأنها معطّلة أو غير واردٍ تطبيق بعضها، أو أحدها، بسبب أن تركيا لم تشترك مع القوات الأنكلو ـ أمريكية في احتلال العراق، ولم تسمح للقوات الأمريكية بفتح جبهةٍ ثانيةٍ على العراق من الشمال إلى جانب الجبهة الجنوبية للأسباب التي ذكرها الباحث، وفي مقدمتها ألا تعيد تركيا إلى الفكر السياسي العربي صورة الدولة المستعمِرة، كي يساعدها ذلك على تحقيق مشروعها في الوساطة بين سوريا وإسرائيل.

المناقشـات

١ ـ ثامر كامل الخزْرجي

لديّ ستُ ملاحظات على البحث:

أولاً: يوحي القول «إنّ منطقة الموصل ـ كركوك الواقعة الآن ضمن حدود الجمهورية العراقية» بأنها منطقةٌ اقتُطعت من دولةٍ أخرى بينما هي جزء من الأراضي الشمالية، إذ كانت تاريخياً جزءاً من ولاية الموصل إبان العهد العثماني، فالموصل معروفة منذ القِدم بأنها مدينةٌ عربيةٌ، كما أنّ مدينة كركوك ليست حدوديةً كي يقال إنها لم تكن ضمن الأراضي العراقية.

ثانياً: إنّ كون بعض سكان كركوك من التركمان لايعني أنهم أقلية تركية في العراق بقدر مايعني أنهم مواطنون عراقيون ينطقون باللغة التركية.

ثالثاً: إنّ هاجس التفكك التركي يعود إلى ماقبل اتفاقية سيفر (١٩٢٠)، وتحديداً إلى خسارة تركيا في الحرب العالمية الأولى، لكنه تطوّر بعد المخاوف من احتمال قيام كيانٍ كرديٍ.

رابعاً: أعتقد أن أمريكا استخدمت موضوع الجبهتين لإرباك العراق، ولم تكن جادةً بفتح جبهةٍ شماليةٍ كي تنفرد بالسيطرة على الثروات العراقية، وتعالج الملف الكردي بمعزلٍ عن الضغوط التركية فيما لو كانت تركيا شريكةً لأمريكا في الحرب.

خامساً: إذا كان العراق امتداداً للأمن القومي التركي فلماذا ساهمت تركيا بإضعاف هذا الامتداد؟

سادساً: إنّ تراجع دور المؤسسة العسكرية تراجع في طريقة أدائها وليس في وزنها، ولاعلاقة له بتأثيرات الحرب بل بشروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وأخيراً من الأدق استخدام تعبير الحرب الأمريكية على العراق بدلاً من تعبير الحرب العراقية.

٢ ـ علي محافظة

من المؤكد أنّ الوضع الراهن للعراق ليس وضعاً ثابتاً ومستَقراً، كما أنّ الموقف الأمريكي من تركيا سيتغيّر بالتأكيد، ولذا يتعذّر الجزم بأنّ تركيا قد أصبحت مبعَدةً تماماً عن الشأن العراقي، إذ أنّ مجاورة تركيا للعراق، وأهميتها الاستراتيجية، وحاجتها إلى النفط، وصلاتها الاقتصادية المهمة مع العراق، تجعل من الاحتمال الذي توصل إليه الباحث مؤقتاً.

٣ ـ عصام العريان

لم يحلّل الباحث موقع تركيا في ماتسميه واشنطن بـ «الشرق الأوسط الكبير»، ولا سيما أن هناك عدّة مؤشراتٍ تدلّ على إعطاء تركيا دوراً كبيراً في هذا المشروع تحت اسم «الإسلام العلْماني» أو «العلْمانية المؤمنة». فهل يُعتبر الدور التركي بديلاً من الدور الصهيوني أم منافساً له؟ وكيف يمكن فهم علاقة تركيا مع العدو الصهيوني في إطار هذا المشروع؟ وهل ستقوم تركيا بالترويج لتطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني، مع الأخذ بعين الاعتبار الرفض الشعبي التركي وحزب العدالة والتنمية نفسه لذلك؟ وكيف نفهم تحسن الوضع الاقتصادي التركي على الرغم من خسائر تركيا الناتجة عن عدم الانضمام إلى جبهة الحرب؟ وهل يمكن لتركيا أن تسند المقاومة العراقية لمنع قيام دولةٍ كرديةٍ في الشمال العراقي؟ وبكلامٍ مكثّفٍ: أين تقع مصلحة تركيا؟ وإلى أين تتجه؟!

٤ ـ محمد نور الدين (يرد)

أود أن أوضح أن ورقتي هذه بالنظر إلى الكمّ الهائل من المعطيات والمصادر التي تراكمت لديّ نتيجة المتابعة اليومية للحدث العراقي من الزاوية التركية، أقرب إلى خلاصاتٍ منها إلى أي توصيفٍ آخر، لذلك لم أجد مفيداً أن أرهق القارئ بذكر مصادر ومراجع الورقة التي تبدأ ولا تنتهي، وهي في معظمها صحفٌ ومجلاتٌ تركية.

بسبب كثرة النقاط التي أثارها السادة المناقشون فإن إيضاحاتي ستكون إجماليةً، وأبدأ بملاحظةٍ مكتوبةٍ وردت من الأستاذ صفوت جميل إسماعيل حول عدد السكان التركمان في العراق، والذين يقدّرهم الأستاذ صفوت الآن بـ ٢,٥ ـ ٣ ملايين، وأنا في الواقع لستُ منحازاً إلى أيّ رقم، لا للأربعمئة ألف ولا للمليون ولا للثلاثة ملايين. فالإحصاءات السكانية منذ العام ١٩٥٧ غائبةٌ، وعمليات التحوّل المكانيّ

السكانيّة شهِدت حركةً مكثفةً بحيث تكاد تغيب الهويّة الأصليّة للأمكنة. جلال الطالباني يقدّر عدد التركمان بنصف مليونٍ على الأكثر، فيما كان التركمان يقدّرون العدد بـ ٢ ـ ٣ ملايين.

لقد استخدمتُ مصطلح كركوك ـ الموصل، كما يرِد في القاموس السياسي التركي، ولا أعتقد أنّ استخداماً مركّباً لمصطلح ما يعكس افتراقاً في وحدته الجغرافيّة أو السياسيّة. ومنشأ النظرة التركية إلى الموصل ـ كركوك، أن احتلالها من جانب القوات البريطانية تمّ بعد إعلان هدنة موندروس في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨، وهو ما أبقى هذه المسألة عالقةً حتى اتفاق ٥ حزيران/ يونيو ١٩٢٦ الذي حسم نهائياً ومن زاوية القانون الدولي انتماء هذه المنطقة إلى الدولة العراقية. ثم إنّ الحديث عن أقليةٍ تركيةٍ في العراق، لا ينفي عنهم المواطنيّة العراقيّة، تماماً مثل الحديث عن أقليةٍ كرديةٍ في تركيا يشكّل أفرادها مواطنين أتراكاً. فصفة التركيّة هنا صفةٌ ثقافيةٌ ـ لغويةٌ أساساً، ولا ضيْر من استخدامها في هذا الإطار.

إنّ هاجس التفكك لدى تركيا، لم يتأتَّ من نتائج الحرب العالمية الأولى. فهذه الحرب أنهت الدولة العثمانية، وفصلت الأناضول عن الأطراف ولا سيّما عن الولايات العربية. لكنّ منشأ الهاجس التركي من الشرذمة يعود إلى اتفاقية سيفر (١٠ آب/ أغسطس ١٩٢٠) التي رسمت حدود تقسيم ما تبقّى من الدولة العثمانية، والتي عُرفت بعد تفكّك الدولة بـ «تركيا». الحرب فكّكت الدولة العثمانية فيما «سيفر» فكّكت الأناضول (تركيا).

إنّ المقصود بالحديث عن العراق كامتدادٍ للأمن القومي التركي هو التطورات المتعلّقة بالمسألة الكرديّة في شمال العراق، وارتباطها بالوضع الكردي داخل تركيا وتأثيرها فيه. وتركيا من هذه الزاوية معنيةٌ بمآل الوضع الكردي في العراق، واعتبرته وثيقة استراتيجيا الأمن القومي خطاً أحمر. ومجمل السياسات التركية في التسعينيات كانت في اتجاه ضبط الحركة الكردية في العراق، وإبقائها تحت السيطرة، لمنع تحوّلها إلى واقع انفصالي. لكنّ تركيا، وبسبب رهانها على عدم نشوب حربٍ من دونها، وجدت نفسها مع اندلاع الحرب، أمام النتائج التي كانت تتخوّف منها، وما كان لها أن تفعل الكثير في ظلّ الحضور الأمريكي العسكريِ المباشر في العراق.

لقد تكاتفت عدة عوامل في وقتٍ واحدٍ لتصبَّ في اتجاه تحجيم دور العسكر التركي في السياسة الداخلية. وإذا كانت شروط الاتحاد الأوروبي واحدةً منها، فإنها لا تفسّر وحدها تراجع الدور العسكري في السياسة التركية، فالجميع يعرف أن جميع الانقلابات العسكرية التركية ما كانت لتتم لولا الغطاء الكامل من البنتاغون. كان

غضب واشنطن على تركيا بسبب عدم مشاركتها في الحرب غضباً على العسكر تحديداً الذين كانوا يعارضون تلك الحرب تخوفاً من نتائجها الكردية. وللمرّة الأولى تخرج المؤسسة العسكريّة التركيّة من عين الرعاية الأمريكية، يقابلها في الوقت نفسه الرغبة في دعم وتعزيز «نموذج إسلامي معتدلٍ» يتمثّل في حزب العدالة والتنمية، ولا سيّما في مرحلة مابعد ١١ أيلول/ سبتمبر.

إن استخدام مصطلح «الحربَ العراقيّة» لا يمكن أن يعني في أيّ حالٍ أنها لم تكن عدواناً أو احتلالاً أو غزواً. هي كلّ هذا وأكثر من ذلك. وهي الوجه الآخر من الاحتلال الصهيوني لفلسطين كلّ فلسطين، ومقاومة الاحتلالَيْن واجبةٌ بكل المقاييس الشرعيّة والإنسانيّة والقانونيّة الدوليّة.

لا شك في أن تركيا لعبت دوراً سلبياً للغاية ضدّ العرب والمصالح العربية من خلال اعترافها بإسرائيل عام ١٩٤٩، وتنسيقها معها في إطار الاستراتيجيات الأمريكية على امتداد نصف قرن. لكننا نرى أن السنوات القليلة الماضية حملت افتراقاتٍ أساسيةً بين السياستيْن التركيّة والإسرائيليّة، ولا سيّما في العراق. تجد تركيا حلولاً لمشكلاتها الداخلية (الكردية) والخارجية (قبرص واليونان وأرمينيا وسوريا) بقدر ما تستطيع التحلّل من ارتباطها بإسرائيل، ومن حاجتها إلى اللوبي اليهودي في أمريكا في مواجهة اللوبي الأرمني و اللوبي اليوناني. ونرى أن تطوّر العلاقات التركية مع سوريا، ولا سيّما بعد زيارة الرئيس بشار الأسد إلى أنقرة، واحتمالات حلّ المشكلة القبرصية، ووجود سلطةٍ (حزب العدالة والتنمية) راغبةٍ في تحسين العلاقات مع العالم العربي والإسلامي، سوف يقلّل إلى الحدِّ الأدنى من الحاجة التركية إلى إسرائيل.

إن تحسن الاقتصاد التركي يعود إلى السياسات الجديّة لحكومة حزب العدالة والتنمية، ومكافحة الفساد والهدر اللذين استشريا وبلغ حجم كِلْفتهما مئتيْ مليار دولار خلال العشر سنوات الماضية، أما الفوضى في العراق فإنها لا تخدم العراقيين ولا دول المنطقة إذا كانت ستنتهي إلى حروبٍ أهليةٍ أو إلى تقسيم العراق. لكن ذلك لا يعني عدم مقاومة الاحتلال تخوفاً من فوضى. المقاومة توحّد، ولاسيّما أن الوطنية العراقية متجذّرةٌ، وتمنح المقاومة فرصة النجاح.

لقد خرجت تركيا من المعادلة العراقية بعد سقوط خطوطها الحمر هناك. ولكن ذلك لم ولا يمكن أن ينهي الدور التركي في العراق وفي المنطقة. إنّ الجميع الآن في حالة ترقبٍ وإعادة تقويم الحسابات. وأعتقد أن نظرة واشنطن إلى تركيا ودورها، تختلف على الرغم من التوتر الثنائيّ الذي واكب الحرب، عن نظرتها مثلاً إلى إيران

وسوريا. صحيح أن تقاطعاً ما حصل لظروفٍ خاصةٍ بكلِّ طرفٍ وليس نتيجة توافقٍ بين كلٍ من أمريكا وإيران، إلا أن الهدف الأمريكي المقبل، في إطار تطويع العالم الإسلامي و«الشرق الأوسط الكبير» يبقى مسلّطاً على كلٍ من إيران وسوريا والسعودية وغيرها من الدول، فيما يبدو أن تركيا وبعد مرور سنة العدوان على العراق أكثر تفهماً وارتياحاً إلى وضعها وأمنها القومي، ومن مؤشّرات ذلك تقدّمها على الطريق الأوروبي، والدعم الأمريكيّ اللامحدود للموقف التركيّ في المسألة القبرصيّة.



الفصل التاسع

النتائج والتداعيات إيرانياً

طلال عتريسي(*)

لم تكن إيران من بين دول العالم الكثيرة، ولا سيّما في منطقة الشرق الأوسط التي سعَت إلى الالتحاق بالسياسات الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي. فمع التغيّر في البيئتين الاقليمية والدولية الذي نتج عن اختلال التوازن الدوليّ لمصلحة القوة الأمريكية العظمى والوحيدة، ذهبت معظم الدول والحكومات إلى التكيّف التام مع هذا التغير حفاظاً على موقعها ودورها، وجبناً وخوفاً من انقطاع المساعدات، أو عرقلة قروض المؤسَّسات الدوليّة التي لا تستطيع أن تقدمّ دولاراً واحداً من دون الموافقة الأمريكية. وازداد هذا الاتجاه نحو «التكيّف والالتحاق» اتساعاً بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ تحت ضغوط الهجوم الأمريكي الشامل على الإرهاب، ومن خلفه على العالم.

استمرت إيران في إعلان عدائها للولايات المتحدة، وفي التنديد الرسمي بسياساتها، منذ انتصار الثورة، وبعد انتهاء الحرب الباردة، وبعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. لكنها في الوقت نفسه بذلت جهوداً كبيرةً مضنيةً ومكْلِفةً في اتجاهين: **الأول** هو البدائل السياسية والاقتصاديّة والتسليحيّة التي تحدّ من أثر هذا الاختلال الدولي في أمنها الداخلي، وفي دورها وموقعها في ظل الحصار والاحتواء الأمريكيين. وتوجّهت نحو أوروبا وروسيا والصين وكوريا الشمالية. و**الثاني** هو تجنّب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، وتجنّب أي حربٍ إقليميةٍ يمكن أن تتورط فيها ولاسيّما بعد كارثة الحرب العراقية ـ الإيرانية، التي استمرت ثماني سنوات. وسوف يكون على إيران أن تدفع ثمناً سياسياً واقتصادياً باهظاً بسبب مواقفها المعادية

(*) مدير معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية.

للولايات المتحدة، في الوقت الذي تشعر فيه بعدم الاستقرار أو الاطمئنان من جوارها في الاتجاهات كافةً. وسوف تحتاج إلى سياساتٍ معقدةٍ في التعامل مع هذا الجوار لحماية أمنها القومي من جهةٍ، ولخفض التوتر وعدم الانزلاق في أية حروبٍ لا ترغب حصولها من جهةٍ ثانيةٍ.

تتعدّد مصادر عدم الاستقرار بالنسبة إلى إيران من هذا الجوار، فثرواته الهائلة من النفط والغاز محطُّ اهتمامٍ وتدخلٍ دوليينْ من بحر قزوين في الشمال إلى الخليج في الجنوب. بما يثيره هذا الاهتمام من صراعٍ ونزاعاتٍ وحروبٍ داخليةٍ وحدوديةٍ كما بين أذربيجان وأرمينيا، وكذلك في أفغانستان طيلة العقدين الماضيين، بالإضافة إلى الحكومات المؤيدة لسياسات الولايات المتحدة كما في تركيا وباكستان، ناهيك عن الجوار الذي خاض حرباً مدمّرةً كما فعل العراق[1]. وتعتبر شيرين هنتر أن عدم تعديل سياسة إيران تجاه الولايات المتحدة بعد غياب الاتحاد السوفياتي، «بعيدٌ عن الواقعية». وتفسّر ذلك بثلاثة أسباب: الآثار الايديولوجية للثورة التي حالت دون تفهّم القيادة الإيرانية للتغيّرات الأساسية التي حدثت في عالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، واستمرار هذه القيادة في العداء للغرب ولاسيّما أمريكا، وصراع الزعماء على السلطة الذي يتمثّل أحد خطوطه في التنافس بين من يُسمَّون بالمعتدلين (الإصلاحيين) والمتشدّدين، لأن المعتدلين أقلّ تصلباً من الناحية الايديولوجية وأكثر استعداداً للتوصل إلى نوعٍ من التفاهم مع الغرب. أما السبب الثالث فيعود بالنسبة إلى هنتر إلى تشدد الموقف الأمريكي من إيران الذي ضاعف من مشكلاتها الاقتصادية، كما أسهم من بين أمورٍ أخرى في تدهور وضعها الأمني بتشجيع بعض جيرانها على اتباع سياسةٍ بعيدةٍ عن روح المجاملة . . .»[2].

لقد أدركت إيران أن موقعها الاستراتيجي المهمّ المطلّ على منطقة الخليج (مصدر النفط إلى العالم) وعلى بحر قزوين (الذي يختزن ثرواتٍ هائلةً من النفط والغاز)، قد بدأ يتحول إلى عبءٍ عليها في ظل الواقع الدولي الجديد، وفي ظلّ سياستها المناوئة للولايات المتحدة. لأن واشنطن ردّت على تلك السياسة على سبيل المثال بمعارضةٍ قويةٍ لأي مشروعٍ لتصدير أيّ جزءٍ من نفط بحر قزوين أو غازه عن طريق إيران ـ

---

(١) انظر: طلال عتريسي، «إيران... إلى أين؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٨ (شباط/فبراير ٢٠٠٣).

(٢) انظر: شيرين هنتر، **إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية**، دراسات عالمية؛ العدد ٣٨ ([أبو ظبي]: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١).

وهي أقصر الطرق ـ إلى أوروبا والعالم. وثمّة من رأى أن من أهم أهداف الحرب الأمريكية على أفغانستان، إيجاد البديل «الأفغاني» من الممر الإيراني لأنابيب النفط والغاز التي ستخرج من بحر قزوين.

على الرغم من سياسة «الحياد» الإيرانية تجاه الحرب الدولية على العراق بعد احتلال الكويت، والتي ستتكرّر لاحقاً في الحرب الأمريكية لإسقاط النظام، فإن إيران لم تشعر بتقديرٍ لهذه السياسة التي «تمرّدت» فيها على القرار الأمريكي ـ الدولي بشنّ الحرب، ورفضت وجود مقراتٍ أجنبيةً في منطقة الخليج، وندّدت باحتلال العراق للكويت. ولا تعني تلك السياسة من «عدم التكيّف» مع نتائج الحرب الباردة، ورفض الالتحاق بالقوة الأمريكية، عدم وجود اتجاهٍ آخر في داخل إيران يرى على النقيض من ذلك أن مصلحة إيران تكمن في الاستئناف المباشر للعلاقات الشاملة مع الولايات المتحدة التي تمتلك المفاتيح السياسية والاقتصادية في هذا العالم. ويرى هؤلاء الذين سيزداد نفوذهم وتأثيرهم في الحياة السياسية، كما سنرى لاحقاً، أنّ سبب مشاكل إيران كلّها يعود إلى القطيعة مع الولايات المتحدة من جهة، و إلى مواقف إيران من عملية السلام في الشرق الأوسط من جهة ثانية. وعلى سبيل المثال يقول السيد محمد علي أبطحي نائب الرئيس الإيراني وأحد أبرز المقرَّبين إليه: «إن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار التغييرات الحقيقية التي طرأت على خارطة العالم. . . والتي جعلت جارةً باسم أمريكا على جانبنا. وإذا كانت المصالح الوطنية هي الأساس فإننا نستطيع أن ننظّم سياستنا الاعتيادية مع الجميع بما في ذلك مع أمريكا». وعندما يُسأل السيد أبطحي: هل يجب أن نظل على موقف عدم الاعتراف بإسرائيل. . يجيب: «علينا أن ننظر إلى المسألة بجديةٍ أكبر ونقبل ما يختاره أبناء الشعب الفلسطيني لأنفسهم. . ولا داعٍ لأن نقول نحن غير ذلك. .»[٣].

كما حاولت إيران في إطار استراتيجية «عدم التكيف» مع الهيمنة الأمريكية، أن تبحث عن روابط سياسيةٍ واقتصاديةٍ وعسكريةٍ مع قوى أخرى توازن بها القوة الأمريكية. فسعت إلى توثيق العلاقة مع الاتحاد الأوروبي[٤]، وإلى تعزيز التواصل مع

---

(٣) انظر نص المقابلة في: **المستقبل**، ١٩/ ٧/ ٢٠٠٣.

(٤) ساعدت إيران الاتحاد الأوروبي على الاستمرار في سياق «الحوار النقدي» معها. ففصلت على سبيل المثال في قضية سلمان رشدي، كقضية خلافية حادة مع أوروبا، بين الفتوى بقيامه، وبين عدم تنفيذ هذه الفتوى بواسطة الحكومة الإيرانية نفسها. كما وافقت إيران بواسطة الاتحاد الأوروبي على التوقيع على البروتوكول الإضافي في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ الذي يفترض خضوع المنشآت النووية الإيرانية لتفتيش مفاجئ من وكالة الطاقة الدولية. وقد انتقدت الولايات المتحدة بشدة تقرير هذه الوكالة الذي يتحدث =

الصين والهند وروسيا. وعلى الرغم من استقرار علاقات إيران مع هذه الدول، وتَقدمها في عدة مجالاتٍ نفطيةٍ وتجاريةٍ وصناعيةٍ وتسلحيةٍ، إلا أن هذه العلاقات لم تتحول إلى ما كانت تطمح إليه إيران أو تظنه ممكناً، أي إلى تشكيل قوةٍ دوليةٍ موازيةٍ للقوة الأمريكية. لأن لكلّ واحدةٍ من الدول التي اعتقدت إيران أن بإمكانها أن تواجه معها «نظاماً عالمياً أمريكياً» مصالح خاصة مع الولايات المتحدة، لا تستطيع أن تذهب بعيداً في تعريضها للخطر. ويكفي أن نذكر الصين على سبيل المثال التي تعارض الهيمنة الأمريكية على العالم، لكنها تدرك في الوقت نفسه قيمة السوق الأمريكية الضخمة بالنسبة إلى صادراتها. كما تعرف مدى أهمية رأس المال والتقنية الأمريكية لنموها الاقتصادي. وهي غير مستعدةٍ للتضحية بذلك كلّه إلا إذا كانت مصالحها الحيوية هي التي تتعرّض للتهديد.

المهم أن إيران أمضت العقد الأول الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة وهي تجْهد في «عدم التكيّف» مع القوة الأمريكية الوحيدة التي تسعى إلى الهيمنة على العالم، معتقدةً أنها تحافظ على «مبادئ الثورة» من جهة القطيعة مع «الشيطان الأكبر»، وعلى دورها الاقليمي ومصالحها الوطنية من جهةٍ ثانية. وقد دفعت إيران ثمناً باهظاً من جرّاء سياستها تجاه الولايات المتحدة، لأن هذه الأخيرة مارست ضدّها الاحتواء والعزل والتضييق. وفرضت عليها العقوبات، وجعلتها في قائمة الإرهاب، وسعَتْ إلى عرقلة أي دورٍ لها أو أية ترتيباتٍ إقليميةٍ تريد أن تعقدها مع جوارها(٥). كما حافظت إيران في الوقت نفسه على ثوابت الموقف من «لا شرعية إسرائيل ووجودها»، وعدم القبول بأي مستوى من مستويات التفاوض معها، على الرغم من «التعديل» اللاحق في الموقف الإيراني من عملية التسوية الذي استجاب إلى «التمنيّات الأوروبية» بهذا الشأن. إذ اعتبرت إيران أنها لن تلجأ إلى تخريب عملية التسوية على الرغم من عدم اعتقادها بجدواها أو جدوى ما يمكن أن تتوصّل إليه من نتائج. كما

= عن «عدم فروقات إيرانية» في المجال النووي. كما زار طهران الرئيس النمساوي، ووزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبريطانيا، ورئيس الوزراء ووزير الخارجية افيطاليان؛ وزار الرئيس الإيراني محمد خاتمي إيطاليا في ١٩٩٩، وفرنسا في العام نفسه...

(٥) كانت جميع الدول الواقعة جنوبي القوقاز وآسيا الوسطى تقريباً سترحب بإقامة علاقات وثيقة مع إيران وبقيامها بدور إقليمي معقول، لولا المعارضة الأمريكية النشطة، وشنها حملات ضد إقامة مثل هذه العلاقات. وقد مُنعت إيران من تحقيق أهدافها في آسيا الوسطى، وظفرت دول تتمتع بمزايا استراتيجية أقل مما تتمتع به إيران، ولا سيما تركيا وإسرائيل، بموطئ قدم مهم في هذه المناطق. وشكلت نوعاً من التحالف المعادي لإيران مستفيدة في ذلك من السياسة الأمريكية القاضية بالعزل الفعلي لإيران، وقد شمل هذا التحالف ـ علاوة على تركيا وإسرائيل ـ من أذربيجان وأوزبكستان وجورجيا...». انظر: هنتر، المصدر نفسه، ص ٥١ و٥٣.

حافظت إيران في الوقت نفسه على دعمها للمنظمات الرافضة لهذه العملية والمقاتلة للاحتلال الإسرائيلي مثل حزب الله وحركتيْ حماس والجهاد الإسلامي ومنظماتٍ فلسطينيةٍ أخرى[٦].

لقد اختارت إيران «الحياد» في الحرب التي قادت فيها الولايات المتحدة تحالفاً دولياً لإخراج الجيش العراقي من الكويت في ما عُرف بـ «عاصفة الصحراء» في العام ١٩٩١، خلافاً لرغبات بعضٍ وتوقعات بعضٍ آخر داخل إيران وخارجها، لأنها كانت تدرك تماماً أنها لا تريد الالتحاق بالسياسة الأمريكية أو تأييدها. ولأنها لم تكن تريد أيضاً أن تزجّ بنفسها في حربٍ جديدةٍ، وهي لم تلملمْ بعد جراحات الحرب المدمّرة التي شنّها عليها طيلة ثماني سنوات[٧] الطرف الذي يتعرض إلى العدوان، والذي لم يتوصّل بعد إلى أي سلام بينه وبينها، على الرغم من توقف هذه الحرب قبل ثلاث سنوات (١٩٨٨). وإلى هذا كله لا تبحث إيران عن الصدام مع الولايات المتحدة، حتى أنها لا تريد عدم الالتحاق بسياستها في منطقة الشرق الأوسط.

سيكون لهذيْن العامليْن، أي طبيعة القوة التي تشنُّ الحرب، وطبيعة القوة التي تتعرض للعدوان، التأثير البارز في استجابة «الجمهورية الإسلامية» لمصالحها الوطنية ولأمنها القومي. إذ ستحصل مع اقتراب عقد التسعينيات من نهايته تحولاتٌ مهمةٌ داخل إيران وخارجها، من صعود الإسلاميين الذين ينشدون التصالح بدلاً من عدم التصادم حتى مع الولايات المتحدة، إلى صعود «المحافظين الجدد» وهيمنتهم على الإدارة الأمريكية، إلى ما جرى يوم الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، والذي سيوفّر الذريعة المناسبة لهؤلاء المحافظين لشنّ هجومٍ غير مسبوقٍ على الدول الاقليمية تحت

---

(٦) لقد كررنا مطالبنا الثلاثة لإيران بوقف دعمها للإرهاب الدولي، ووقف دعم العنف ضد عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية، ووقف جهودها لتطوير أسلحة دمار شامل. ولم تستجب إيران لمطالبنا» كيتزمان. ويقول روبرت ليتواك مدير قسم الدراسات الدولية في مركز وودرو ولسون، وأحد موظفي مجلس الأمن القومي سابقاً، رداً عن سؤال حول ماذا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تفعل لتمكين الرئيس الإيراني محمد خاتمي من أن يكون أكثر تقارباً: «لقد جعل الإيرانيون الأمر أكثر صعوبة على الإدارة الأمريكية لاتباع سياسة متفاعلة تجاههم. إن أحد العوائق الرئيسية هو سلوك إيران العدائي والعنيد تجاه عملية السلام العربية. الإسرائيلية». «وحقيقة أن العقوبات والمقاطعة الأمريكية فشلت في تغيير السلوك السياسي لإيران» جيمس بيل. انظر: المصدر نفسه، ص ١٧، ٣٩، ٤٦ و٥٥.

(٧) تقدر إيران خسائرها المباشرة وغير المباشرة من الحرب مع العراق بنحو ٨٧١ مليار دولار. بينما تقدر الأمم المتحدة الخسائر الإيرانية بنحو ٩٧ مليار دولار. وقد بلغ مجموع الدخل الإيراني طيلة سنوات الحرب نحو ١١٢ مليار دولار. كما أدت الحرب إلى تدمير أكثر من ٦٠ مدينة و٤ آلاف قرية بصورة كلية أو جزئية. انظر: عبد الله يوسف سهر محمد، «السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار،» **السياسة الدولية،** العدد ١٣٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩). وحول التعويضات التي يجب أن يدفعها العراق لإيران، انظر: *Tehran Times*, 14/4/2003.

شعار «الحرب على الإرهاب» لتحقيق طروحاتهم في «قرنٍ أمريكي جديدٍ»[٨]. وسيكون لهذه التحولات تأثيرات إضافيةٌ على سلوك إيران الإقليمي، وعلى تفسير هذا السلوك تجاه الحرب التي ستشنها الولايات المتحدة على أفغانستان وعلى العراق. أي أن هذه التحولات ستتدخل في آلية القائمين على صنع القرار في السياسة الخارجية، وفي «تشخيص» رؤيتهم السياسية لـ «مصلحة الدولة.. على طول الخط الممتدّ بين الواقعيّة والمثاليّة»[٩]. ويدعو عبد الله يوسف سهر محمد في تحليله للسياسة الخارجية الإيرانية[١٠] إلى التمييز بين السياسة الخارجية (Foreign Policy) للدولة التي تعني الأهداف والسياسات المعلنة تجاه القضايا العالمية، والبيئة الدولية بكياناتها الحكومية وغير الحكومية، وبين السلوك الخارجي (Foreign Policy) أي ما يتم في الممارسة العمليّة، في علاقة الدولة بالبيئة الخارجية المحيطة بها. لأن الدول بشكلٍ عام تسعى إلى تجسيد سياستها الخارجية المعلَنة على صعيد الواقع. إلا أن تناقضات الواقع وتزاحم المصالح بينها وبين الدول الأخرى تجعل هذه الدولة في عملية ترجيحٍ بين المثال والواقع.

كانت إيران واحدةً من أبرز الدول التي شعرت بضغوط «البيئة» الدولية جدياً عليها، والتي جعلتها الحرب على الإرهاب بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بقيادة الولايات المتحدة هدفاً لها. ولا سيّما أن علاقات إيران مقطوعة ومتوترة مع واشنطن. وهي متهمةٌ بدعم الإرهاب وتشجيعه. وهذا يعني أنها قد تكون مستهدفةً في هذه الحرب «الوقائية». وعندما سيتمّ تحديد «الهدف» الأمريكي - الدولي، الذي ستبدأ الحرب عليه ضد «الإرهاب» أي نظام طالبان في أفغانستان وتنظيم القاعدة المتحالف معه، المتهّم بعمليات واشنطن ونيويورك، فإن فهم «معادلة الأمن القومي والسلوك الخارجي الإيراني» التي أشرنا إليها بما هي محصلةٌ لطبيعة القوة المهاجمة، وطبيعة القوى التي تتعرض إلى الهجوم، ستبرز في سياسات إيران تجاه هذه الحرب، وفي مواقف «القوى الإصلاحية» التي ستجد في ما يجري تأكيداً إضافياً على أهمية الحوار المباشر مع واشنطن بدلاً من الاعتقاد بالتصادم معها. ولا سيّما أن «التيار الإصلاحي» بدأ أولى معاركه بعد فوز مرشّحه السيد محمد خاتمي بالرئاسة الأولى في العام ١٩٩٧، بمحاولات تحديد صلاحيات المرشد من جهةٍ،

---

(٨) انظر على سبيل المثال حول الإعداد لهذا المشروع، جون بيلغر، «الخطة الأمريكية،» **النهار**، ٧/ ١/ ٢٠٠٤.

(٩) محمد، المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

وبالدعوة إلى فتح الحوار مع «شعب الولايات المتحدة» من جهةٍ ثانيةٍ . . والذي كان مجرّد الحديث عنه أشبه بالخيانة العظمى[11]. وفي إطار هذه المعادلة فإن القوّة المهاجمة أكثر توتراً وأشدُّ شراسةً وعدوانيةً تجاه إيران وتجاه غيرها من الدول الإسلامية من أيّ وقتٍ مضى.

يشكّل هذا بالنسبة إلى إيران مبرّراً إضافياً لعدم التصادم. كما أن القوة التي تتعرض إلى الهجوم قوةٌ معاديةٌ لنظامها، ولا ضرر من التخلص منها. فقد سبق لها أن قامت بتهديد الأمن القومي «المذهبي»، عندما نكّلت بالشيعة الأفغان، وذبحت الدبلوماسيين الإيرانيين في مزار الشريف بعد سيطرتها على أفغانستان، مما أدى إلى توترٍ شديدٍ بين الدولتين، وإلى استنفارٍ عالٍ على حدودهما، أدّى إلى قطع العلاقات بين البلدين، وكاد يتحول إلى حربٍ لم تكن إيران أصلاً ترغب في اندلاعها، لأنها ستتحول إلى حربٍ مذهبيةٍ بين الإيرانيين الشيعة والطالبان السنّة، ولأنها ستُحرج إيران في حربٍ جديدةٍ مع جوارها، بغضّ النظر عن نتائج الربح والخسارة في هذه الحرب.

هكذا سيُطرح في جوهر النقاش الداخلي الإيراني حول «حفظ المصالح القومية» في مواجهة الحرب الأمريكية على أفغانستان السؤالان اللذان سيتكرران لاحقاً قبل الحرب على العراق: هل من مصلحة إيران التصادم مع القوة الأمريكية المهاجمة؟ وهل من مصلحة إيران الدفاع عن القوة التي تتعرض إلى الهجوم، والوقوف إلى جانبها بغض النظر عن السياسات السابقة لهذه القوة تجاه إيران، بالمقارنة مع المخاطر الاستراتيجية التي ستنجم عن الاقتراب الأمريكي من الحدود الإيرانية؟ وستصوغ الإجابات عن هذه الأسئلة، السلوك السياسي الخارجي لإيران على الشكل التالي:

١ ـ لا مصلحة لإيران في المواجهة مع الولايات المتحدة.

٢ ـ ليس باستطاعة إيران أن تمنع الحرب على الدولة المجاورة (ولا في الانضمام إلى القوة المستهدَفة).

٣ ـ من مصلحة إيران (إذا كان ذلك سيحصل) التخلص من نظامٍ شكّل (ولا يزال) تهديداً لأمنها القومي.

وهذا ما ستطلق عليه إيران اسم «الحياد الإيجابي» في مواجهة الحرب على أفغانستان والحرب على العراق.

---

(١١) انظر: عتريسي، «إيران... إلى أين؟،» ص ٢٧.

أما القضية الرابعة كمحصلةٍ للإجابات الثلاث السابقة، فهي أن تعمل إيران على:

ـ عدم قيام نظامٍ جديدٍ معادٍ لها بعد سقوط النظام القديم.

ـ إيجاد مواقع نفوذٍ لها في النظام الجديد (سياسية واقتصادية وثقافية...).

لكنّ هذه الصياغة التي استقرّت عليها «المصالح القومية والوطنية» الإيرانية لم تتم من دون سجالٍ واسع بين اتجاهينْ أساسيينْ في الداخل الإيراني: **واحدٌ** يدعو إلى استمرار القطيعة مع الولايات المتحدة مستنداً إلى المخاوف من السياسات الأمريكية، ومن قواعدها العسكرية في الدول المجاورة، ومن دعمها السابق لنظام الشاه[١٢]، وآخر يدعو إلى نقيض ذلك تماماً. إذ يرى أصحاب هذا الاتجاه أن على إيران ألا تفوّت «الفرصة الذهبية» للحوار مع الولايات المتحدة، متهماً المحافل الإيرانية المحافظة المتشدّدة، ومواقف مرشد الثورة التي تعمل على استمرار الخصومة مع أمريكا، بأنه يصبّ في مصلحة أعداء إيران ومنافسيها على الساحة الإقليمية. ويعتبر هؤلاء أن «الجناح الديني المسيطر» أفقد إيران الكثير من الفرص بسبب وقوفه إلى جانب الحركات الدينية المتشدّدة في المنطقة.. وأن المطلوب هو ترميم العلاقات بين إيران وأمريكا.. وتعويض أخطاء إيران السابقة في السياسة الخارجية إقليمياً ودولياً...»[١٣]. وقد قدّمت بهذا الصدد مجموعةٌ من النواب الإصلاحيين في مجلس الشورى الإيراني توصيةً بإجراء محادثاتٍ مع الإدارة الأمريكية، حول مستقبل الوضع في أفغانستان «لحفظ الأمن القومي الإيراني». وعندما يتحدث بعض أفراد هذا الاتجاه عن حاجة إيران الشديدة بعد سقوط النظام العراقي «إلى إعادة هيْكلةٍ سياسيةٍ تهدف إلى صلاتٍ جديدةٍ وفعّالةٍ بين جموع الجماهير وبين المجتمع السياسي... من أجل أمن إيران القومي...» فإن أحد أهداف هذه الحركة كما يقول كافيه أفرثيابي في مقالته حول «إيران وتناقضات القوة الأمريكية» في **إيران نيوز ـ ١٠/ ٤/ ٢٠٠٤** «يجب أن يكون تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، لأن السياسة الراهنة التي تستعدي الولايات المتحدة تخدم تحديداً الصقور المؤيدين لإسرائيل في واشنطن من المحافظين الجدد الذين يدعون إلى تدمير القوة الإيرانية».

إن هذه السياسة هي التي يجب اتباعها في فترة ما بعد العراق، وإلا سيكون

---

(١٢) انظر تصريحات مرشد الثورة المعارضة للحرب على أفغانستان وللدخول في أي تحالف مع الولايات المتحدة في ٣٠/ ١١/ ٢٠٠١، وكذلك مواقف قائد الحرس الثوري رحيم صفدي في ١٥/ ١٠/ ٢٠٠١.

(١٣) **إيران امروز**، ١٧/ ٩/ ٢٠٠١.

الاستمرار في سياسة العداء للولايات المتحدة واستفزاز آلتها العسكرية بمثابة انتحار. وما تحتاج إيران إلى القيام به في هذه اللحظة التاريخية هو التركيز على ما هو إيجابي في العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية، وتجنب الوقوع في براثن الصقور المناهضة لإيران في واشنطن». ويفسر أفرسيابي هذه الاستجابات المتعددة في سياسة إيران الخارجية، بأربع استراتيجيات:

١ ـ استراتيجية التبني (Adaptive Strategy): ويقصد بها الالتزام بالأعراف والشرعية الدولية. (كما ظهرت على سبيل المثال في التزام إيران القرارات الدولية الصادرة من الأمم المتحدة بالعقوبات ضد العراق بعد غزوه الكويت).

٢ ـ استراتيجية التحفيز الذاتي (Self-motivation Strategy): وتهدف إلى تأكيد دور إيران الاقليمي في المعادلة الآسيوية والخليجية والعربية (المشاركة في الترتيبات الأمنية..).

٣ ـ استراتيجية المساومات (Bargaining Strategy): وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق أعلى درجةٍ من المنفعة من خلال المناورة الدبلوماسية.

٤ ـ استراتيجية التصلّب (Intransigent Strategy): وبها تُظهر إيران استقلالها عن الغرب وعن الولايات المتحدة من خلال التأكيد على قوتها الإقليمية، وعلى المبادئ الرئيسة للثورة[١٤].

سوف نلحظ «تطبيق» هذه الاستراتيجيات في مواجهة الحرب على أفغانستان أولاً ثم في الاستجابة للحرب على العراق ولما بعد الإطاحة بالنظام العراقي ثانياً. ففي أفغانستان، ومع التنديد الشديد بالحرب وبأهدافها، ولاسيّما تنديد «مرشد الثورة»، إلا أن إيران قدّمت مع اندلاع الحرب، الدعم الكامل لـ «تحالف الشمال» لإسقاط نظام طالبان (الهدف المشترك مع واشنطن) كما سبق وشاركت في مؤتمر بون في ألمانيا حول مستقبل أفغانستان. ثم قدّمت الدعم لحكومة قرضاي (التي تحميها الولايات المتحدة)، لكنها في الوقت ذاته لا تزال تحافظ على علاقاتٍ واسعةٍ مع كثيرٍ من «أمراء الحرب» وزعماء القبائل، (المتمردون على الحكومة) ومن دون إعاقة أو إدانة العمليات التي تتعرض لها القوات الأمريكية[١٥]. أي أن إيرانِ اختارت «الحرب الباردة» مع

---

(١٤) K.L. Afrasiabi, *After Khomeini: New Directions in Iran's Foreign Policy* (Boulder, CO: Westview Press, 1994).

نقلاً عن: محمد، «السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار».

(١٥) عتريسي، «إيران... إلى أين؟».

واشنطن، من خلال البحث عن مواقع النفوذ والتأثير في الحكومات التي ستنشأ بدعم أمريكي مباشرٍ، بعد سقوط الأنظمة التي تختلف معها إيران (في أفغانستان والعراق)، بديلاً من المواجهة المباشرة التي قد تؤدي إلى اشتعال حربٍ أو عدوانٍ على إيران، لا ترغب به ولا تبحث عنه، ولا تريد توفير الذرائع له.

لقد «قبلت» واشنطن المشاركة في هذه «اللعبة» وسمحت بها أو رضخت لها. فعمدت تارةً إلى فتح «النوافذ» أمام إيران «للتفاهم» معها حول حجم المصالح المشتركة، وتارةً أخرى إلى ممارسة الضغوط القوية عليها لتقليص مساحة تلك المصالح وحجم النفوذ الإيراني إلى أقصى الحدود الممكنة (الضغوط والتهديد بالعقوبات في مجلس الأمن بسبب السلاح النووي، والاتهام بدعم الإرهاب، وبوجود عناصر من الحرس الثوري ومن حزب الله في العراق. . . إلى وضعها في «محور الشر» مباشرةً بعد سقوط النظام في أفغانستان. . .).

وثمّة من يفسّر السلوك السياسي الإيراني في العراق، وقبله في أفغانستان، بأنه «مواءمةٌ بين ثوابت الاستراتيجية ومتغيّرات التكتيك» في مواجهة الولايات المتحدة، التي جعلت دول المنطقة كلّها وليس إيران وحدها تتجنّب المواقف الراديكالية المتشدّدة. فهي مع الولايات المتحدة في هذا الجانب وضدها في جانبٍ آخر. وهو مبدأ قديم في السياسة الدولية أرساه ونستون تشرشل وعرف هذا المبدأ بأنه «القدرة على امتطاء جوادين في وقتٍ واحدٍ». أي تلك البراعة في المواءمة بين ثوابت الاستراتيجيا ومتغيّرات التكتيك التي تقبل التعامل مع الخصم بمهادنةٍ في مرحلةٍ ما لمنعه من توجيه ضربةٍ تحسم الصراع بشكلٍ نهائي لصالحه. . وهذا هو الأسلوب الذي تتبعه إيران وسوريا مع الولايات المتحدة. . .»[(١٦)].

ما بعد احتلال العراق

لن يختلف سلوك إيران السياسي تجاه الحرب على العراق عن سلوكها تجاه الحرب على أفغانستان. فالمتغيّرات الداخلية والإقليمية والدولية استمرت على حالها بين الحربين. ولم يحصل ما يدعو إلى تبديل ذلك السلوك. فلقد تصاعدت لغة التهديد والوعيد الأمريكية بـ «تغيير الخارطة السياسية في الشرق الأوسط»، وأكّد صقور الإدارة الأمريكية، أن مشروعهم بعد إسقاط النظام العراقي «نقل الديمقراطية إلى البلدان (العربية والإسلامية) التي تفتقد إليها» ولم تتمكّن أوروبا على الرغم مما بذلته

---

(١٦) خالد عبد العظيم، «التداعيات الاقليمية للوجود الأمريكي في العراق،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩).

من جهودٍ سياسيةٍ ودبلوماسيةٍ في مجلس الأمن وخارجه، ولا الأمم المتحدة، من ردع واشنطن أو إقناعها بعدم الذهاب إلى الحرب. ولم تفلح التظاهرات التي خرجت بالملايين في العواصم العالمية في تغيير القرار الأمريكي. ولم تعلَن على الصعيد الاقليمي أية مواقف بارزةٍ ترفض التعاون مع الولايات المتحدة أو تدعو إلى مواجهتها، أو ممارسة الضغوط عليها حتى لا تشنّ الحرب. بل شهدنا على العكس، ولأسباب مختلفة خفوت أصوات بعض الدول، وصمت البعض الآخر، وأعلنت دولٌ أخرى استعدادها لتقديم التسهيلات، واستقبال الجنود الأمريكيين، وفتح المطارات والقواعد العسكرية. وشعرت الدول التي تندّد بالحرب أو ترفض اللجوء إليها كأنها تغرّد خارج «السرب الإقليمي» الذي لا يرضى بما يحصل ولا يجرؤ على الوقوف في وجهه، ولا يقدر على منعه. كما استمرت في الداخل الإيراني دعوات «الواقعيّة السياسيّة» «لحفظ الأمن القومي والمصالح الوطنية» حتى لو أدى ذلك إلى «التفاهم» مع الولايات المتحدة الأمريكية[١٧] في «التخلّص من النظام العراقي».

من هنا ستعمد إيران مرةً ثانيةً إلى «الحياد الإيجابي» في الحرب الأمريكية على العراق، أي أنها لن تقاتل القوات الأمريكية ولن تعرقل عملياتها، كما لن تقدّم لها التسهيلات في الوقت نفسه. كما أنها لن تقاتل إلى جانب النظام العراقي، ولن تسمح للقوى العراقية المؤيّدة لها، مثل فيلق بدر التابع إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، القيام بأيّة عملياتٍ ضد النظام وجنوده في أثناء الحرب إذا ما اندلعت. وهذا هو مبرّر إعلان إيران إغلاق حدودها مع العراق قبل اندلاع الحرب.

استمرّت إيران في إدانة مبدأ الحرب ودعَت إلى عدم حصولها، ليس حباً بالنظام العراقي الذي لم يخفِ الإيرانيون في مناسباتٍ عدةٍ سرورهم برحيله[١٨] بل

---

(١٧) يستنتج محمود سريع القلم (أستاذ في جامعة الشهيد بهشتي في طهران) «أن المحصلة بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر التي انتهت بالاطاحة بحكومة البعث في العراق، هي في أهمية وصحة نظرية ومنهجية مذهب الواقعية.. ولم تفرز الظروف منطقاً ينافس مذهب الواقعية وتفرعاته من حيث التماسك والقوة.. وإن هذا المنطق يفترض فهم مصالحنا ومصالح الآخرين حينما تكون الحساسية والانفعال في حدهما الأدنى فيما المنطقية والعقلانية في ذروتهما. وفي إطار هذه العقلانية يمتدح سريع القلم الدكتور فؤاد عجمي معتبراً: «أنه ليس من المغالاة القول أن الساحة لم تنجب عالماً بالسياسة وشخصية بارزة كالدكتور فؤاد عجمي في التحليل ومحورية العدالة في الفهم والإدراك السياسيين في الشرق الأوسط». انظر: «العراق الجديد والشرق الأوسط، إيران والتداعيات النظرية،» **شؤون الأوسط**، العدد ١١١ (٢٠٠٣)، ص ٦٣.

(١٨) حين دخلت الحرب الانجلو ـ أمريكية التي استهدفت الاطاحة بنظام صدام حسين مرحلتها الأخيرة، شعر كثير من الإيرانيين بالراحة، إذ تم التخلص أخيراً من مجرم الحرب الذي كان مسؤولاً عن الاعتداء على الأراضي الإيرانية عام ١٩٨٠ والذي تسبب في قتل عدد ضخم من الإيرانيين...» وتعد إيران أحد المستفيدين الرئيسيين من الحرب من وجوه كثيرة...» انظر: *Iran News*, 10/4/2003.

قلقاً من الأوضاع الجديدة التي تنذر بتطويقهم بعد انتشار القوات الأمريكية في العراق بعد أفغانستان، ولاسيّما أن الولايات المتحدة لم تخفِ أهدافها في «تغيير أنظمة المنطقة» بعد النظام العراقي. كما تدرك إيران أن واشنطن تريد الإيقاع بها، ولن توفّر أية ذريعةٍ لإحكام الطوق حولها، وإضعاف قدراتها وتهميش دورها وضربها إذا ما أمكنها ذلك.

كما أن إيران كانت تخشى في الوقت نفسه أن تكون ذريعة التدخل الأمريكي لإسقاط النظام العراقي بحجّة امتلاك السلاح النووي مقدّمةً لاستخدام الذريعة نفسها ضدّها في المرحلة اللاحقة. لهذا السبب كانت معارضتها للحرب معارضةً جديّةً نابعةً من قلقٍ حقيقي على أمنها من التهديدات المحتملة التي ستتعرّض لها، ومن عدم الاستقرار أو الفوضى أو الهيمنة الأمريكية التي يمكن أن تنشأ في العراق بعد سقوط النظام. «إن إيران تخشى سقوط الأبرياء، وزعزعة الأمن في البلدان المجاورة للعراق، وسيطرة الولايات المتحدة على منابع النفط العراقي، وتنصيب سلطةٍ تعمل لحساب الأمريكيين في العراق»[19].

ويبدو «الحياد الإيجابي» في التعامل مع الحرب على العراق، محصّلة تفاعل مجموع العوامل الداخلية والإقليمية، أثناء الإعداد لتلك الحرب و أثناء حصولها؛ وسوف تستمر هذه السياسة إلى حدٍ بعيدٍ حتى بعد سقوط النظام واحتلال العراق من جانب القوات الأمريكية ـ البريطانية. وهي سياسةٌ تعكس بالدرجة الأولى مخاوف إيران من الاستهداف الأمريكي لها، وحرصها على عدم التورّط في أيّ مواجهةٍ مباشرةٍ، وعلى عدم توفير الذرائع السياسية أو الأمنية التي تبرّر مثل هذه المواجهة، أو تبرّر توجيه ضربةٍ أو المزيد من العقوبات. ولهذا السبب لا يمكن أن نعتبر سياسة إيران بعد احتلال العراق بأنها سياسةٌ جديدةٌ أو مفاجئةٌ أو غير متوقعة. بل هي استمرارٌ لرؤيتها السابقة في المحافظة على قدراتها وعلى دورها وعلى نفوذها الإقليمي، وفي تجنّب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، وعدم توفير الذرائع لتلك المواجهة.

يقول الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني حسن روحاني في معرض تحليله للاستراتيجية الإيرانية إزاء التهديدات الأمريكية: «إننا لا نملك إزاء تلك التهديدات إلا استراتيجيتين: **أولاهما**: أن نُظهِر اللين والمرونة تجاه الولايات المتحدة، وأن نبدأ في التقهقر خطوةً خطوةً، وينتهي بنا الأمر إلى تركيع الجمهورية

---

(١٩) حسن روحاني، الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني (وكالة الأنباء الإيرانية في ١٥/ ١/ ٢٠٠٣).

الإسلامية أمام الولايات المتحدة. وهو ما يعني تغيير ماهيّة النظام، فأساس هوية النظام هو الاستقلال. وفي النهاية سنصل إلى أنه لا يوجد في هذا البلد أي شخص يقوى على الصمود. وهنا سنضطر إلى مواجهة الولايات المتحدة لكن بعد أن نكون قد استسلمنا وفقدنا عزتنا. و**ثانيتهما**، استراتيجية المقاومة والصمود في وجه الولايات المتحدة. وأفضل آليةٍ في استراتيجية المقاومة هي الردع، أي يجب أن نعمل بشكلٍ يجعل كلّ عملنا وتحركنا رادعاً للولايات المتحدة. ماذا يعني الردع؟ الردع هو أن ترى الولايات المتحدة أن حربها مع إيران ستكون باهظةً من خلال معادلة الكلفة، إن ضررها سيكون أكبر من نفعها. لو وصلنا إلى هذه المرحلة لن تهاجمنا الولايات المتحدة»[٢٠].

وعلى هذه القاعدة المزدوجة من الحرص على امتلاك قوة الردع، وعلى منع الولايات المتحدة من مهاجمة إيران، ستلتقي الاتجاهات الإيرانية في مواجهة مرحلة ما بعد احتلال العراق. لكن هذه الاتجاهات ستختلف في شروط الردع ومكوّناته. فلقد أعلن مرشد الثورة عقب سقوط بغداد مباشرةً أن إيران لن تقف على الحياد في العراق، وستكون إلى جانب المقاومة ضد الاحتلال. في حين يرى حسن روحاني أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي أن استراتيجية الردع لها جوانب عديدةً يجب أن نأخذ بها جميعاً ونربط بينها. وأهم هذه الجوانب هو «أن نتّحد ونتفق في ما بيننا، وأن نعترف جميعاً بمحورية زعامة الثورة. وأن تُنحّي جميع التيارات خلافاتها جانباً، وأن ندرك أنّ ثِقل قوتنا يكمن في وحدتنا الداخلية».

بينما يرى آخرون (التيار الإصلاحي أساساً) في «الردع» المقصود «تعظيم المشاركة السياسية، وخلق صلاتٍ فعّالةٍ بين جموع الجماهير والمجتمع السياسي، وحركةٍ سياسيةٍ جديدةٍ تتعهّد بإشباع الحاجات السياسية للأجيال الشابة. ولكن أحد أهداف هذه الحركة يجب أن يكون تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، لأن السياسة الإيرانية الراهنة التي تستعدي الولايات المتحدة تخدم في واشنطن الصقور المؤيدين لإسرائيل. وهذه هي السياسة التي يجب اتباعها في فترة ما بعد العراق..»[٢١].

بعد أربعة أشهر على احتلال العراق (٢٩/ ٨/ ٢٠٠٣) تدعو **إيران امروز**

---

(٢٠) موقع مركز الدراسات الاستراتيجية في طهران <http://www.csr.ir> ورد في: **مختارات إيرانية** (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، العدد ٤٠ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣).

(٢١) *Iran News*, 10/4/2004.

(**إيران اليوم**) إلى مواجهة الخطر الأمريكي من خلال «عرقلة وجود إجماع عالمي ضد إيران»، بعدما تؤكّد على ترميم الانقسام بين «الحاكميّة والأمة» من خَلال إطْلاق السجناء السياسيين ووقف إغلاق الصحف وتعديل قوانينها، ووضع استراتيجيةٍ واضحةٍ للحركة الإصلاحية. بينما يذهب النواب الإصلاحيون مباشرةً إلى أن الدرس البليغ من «الكارثة العراقية» ينبع من موقف المتفرج الذي وقفه الشعب العراقي أمام سقوط النظام الحاكم، وهو ما أدىٰ إلى احتلال بلاده على يد قوى خارجيةٍ، معتبرين أن «الخروج بسلام من هذه المرحلة الحرجة لا يتم إلا بتنفيذ استراتيجية الإصلاحات، وخلق الثقة في السّاحتين الوطنية والدولية. أما الردع المطلوب بالنسبة إلى نواب التيّار الإصلاحي فهو «الردع السياسي» في السياسة الخارجية الذي يكمل استراتيجياً الإصلاحات وبناء الثقة في الساحة الداخلية، واعتماد الدبلوماسية الفعّالة لتطبيع العلاقات مع الدول، والتحالف من أجل السلام والديمقراطية. . . »[٢٢].

إذاً يتفق الإيرانيون على أن إيران ستكون معرّضةً إلى التهديد الأمريكي المباشر في مرحلة «ما بعد العراق». ويتفق الإيرانيون على استراتيجية الردع لمواجهة هذا التهديد، لكنهم يختلفون على جوهر هذا الردع وكيفيته، بين من يراه في تنفيذ الإصلاحات الداخلية، وتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، وبين من يريده التفافاً وطنياً حول القيادة، وامتلاكاً للقوة، واستخداماً للنفوذ بما يمنع الولايات المتحدة من التفكير في أيّ عملٍ عسكريٍ ضد إيران.

هكذا ستلجأ إيران فعلياً إلى «استراتيجية الردع» و«تفويت الفرص» على الولايات المتحدة بعد سقوط العراق. وسيتأكد الجميع فيها أن مخاوفهم من الاستهداف بعد العراق كانت حقيقية. لأن الانتصار السريع وغير المكْلِف الذي تحقّق في العراق سمح للرئيس الأمريكي ولأكثر من مسؤولٍ في الإدارة الأمريكية بإطلاق التهديدات مباشرةً ضد سوريا وإيران بعد أيام قليلة على احتلال بغداد، وممارسة الضغوط للقبول

---

(٢٢) انظر: «رسالة ١٥٤ نائباً «خاتمياً» إلى الشعب الإيراني،» **النهار**، ١٠/ ٥/ ٢٠٠٣. ويقول النائب الإصلاحي صحف آرميك رداً عن سؤال ماذا أعدت إيران من أجل مواجهة هذه التحديات؛ (أي أن إيران تمثل الهدف التالي بعد العراق): هناك ثلاثة توجهات رئيسية: الأول هو التسليم غير المشروط بالمطالب الأمريكية وهذا غير مقبول، والثاني يتمثل في المواجهة العسكرية... ولكن هذا التوجه لن يكون موضع قبول الدول الغربية. ويحتاج إلى تنويع مصادر السلاح... أما التوجه الثالث فيعتمد على تفويت الفرصة على الأمريكيين وهو أفضل توجه مناسب من أجل التصدي للتهديدات الأمريكية. وهذا التوجه يعتمد على مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تحمي إيران في مواجهة التهديدات. وأساس هذه المحددات تضييق الهوة بين الحاكمية والشعب. وتدعيم الوحدة القومية على الصعيد الداخلي، ثم بعد ذلك تغيير صورة إيران على الساحة الدولية... مما يعرقل تحقيق الأهداف الأمريكية. انظر: «الاستراتيجيات الثلاث في العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية: حوار مع محسن آرميك،» **إيران امروز**، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٣.

«بالواقع الاستراتيجي الجديد» على حدّ تعبير كولن باول عند زيارته سوريا ولبنان بعد أسابيع على احتلال العراق. وتركّزت هذه الضغوط ـ بالنسبة إلى سوريا في عدم عرقلة «خريطة الطريق» إن لم يكن تأييدها في فلسطين، وعلى منع حزب الله من البقاء كمقاومةٍ مسلّحةٍ على الحدود اللبنانية الجنوبية في مواجهة إسرائيل، وعلى منع المنظمات الفلسطينية المقيمة في دمشق من النشاط الإعلامي، ولاسيّما ما يتصل منه بالعمليات الاستشهادية التي تحصل في فلسطين المحتلة.

أما إيران تحديداً فتعرّضت إلى نوعيةٍ من الضغوط المباشرة بالإضافة إلى تكرار تهمة دعم الإرهاب (في لبنان وفلسطين) ووجودها في «محور الشر». **الضغط الأول** داخلي: فلم يمضِ أقل من شهرين على احتلال العراق (٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣) حتى خرجت تظاهراتٌ طلابيةٌ في شوارع طهران (منتصف حزيران/ يونيو ٢٠٠٣) تندّد ولأول مرةٍ بالقيادة الدينية وبمرشد الثورة، وتدعو ولأول مرةٍ أيضاً إلى استقالة الرئيس محمد خاتمي. جاءت هذه التظاهرات أيضاً بعد أسابيع قليلة على اجتماع عقد في واشنطن ضمّ شخصياتٍ من الإدارة الأمريكية دعَت علناً إلى «زعزعة الاستقرار في إيران». وما زاد في الاعتقاد أن هذه التظاهرات استجابةٌ لتلك الدعوة، أن الرئيس الأمريكي سارع إلى الدفاع عن الطلاب الإيرانيين معلناً أن ما يحصل «هو أمرٌ جيدٌ» وأنه «بداية الانتقال إلى إيران حرة وديمقراطية». كما امتدت هذه التظاهرات إلى مدنٍ أخرى مثل شيراز وأصفهان. وعملت بعض القنوات الفضائية الأمريكية من لوس أنجلوس على مخاطبة المتظاهرين باللغة الفارسية، وتحريضهم على استمرار التجمع والمواجهات. وقد حاولت واشنطن من دون جدوى إثارة التناقض بين المحافظين والإصلاحيين الذين كانوا طيلة السنوات الماضية ينتقدون النظام ويكيلون له التهم. لأن التيّاريْن وقفا ضد هذه التظاهرات، ولم يصدر من الإصلاحيين أي تأييدٍ لها كما حصل في التظاهرات الجامعية في العام ١٩٩٩. وهكذا أسقط الإيرانيون بسبب شعورهم المشترك بالاستهداف، المحاولة الأمريكية لزعْزعة الاستقرار الداخلي.

أما **النوع الثاني** من الضغط «الخارجي» فتركّز على قضية امتلاك إيران للسلاح النووي. وهي الذريعة نفسها التي بدأت بها الولايات المتحدة التحريض ثم الحرب ضد العراق. وأثارت هذه القضية مخاوف الكثيرين ظناً منهم أن السيناريو العراقي سيتكرّر مرةً ثانيةً في إيران. ولم يكن هذا الظن صحيحاً. وجاء الموقف الأوروبي الذي أيد «اللجوء إلى القوة للحدّ من انتشار أسلحة الدمار الشامل» بعد اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسيل في ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، والذي دعا إيران «إلى توقيع وتطبيق البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية على نحوٍ عاجلٍ . . .» والذي ربط أيضاً بين «التقدم في التدقيق في النشاطات النووية لإيران

وبين تعزيز الحوار والتعاون مع الاتحاد الأوروبي..» ليزيد من الضغوط السياسية والنفسية على إيران، حيث فُتح مجدّداً باب السجال الداخلي حول كيفية التعاطي مع هذا الملف بين من يدعو إلى الإسراع في التوقيع «وعدم استفزاز أوروبا وأمريكا، وبين من يدعو إلى التريث، في مقابل من يدعو إلى الامتناع عن التوقيع نهائياً».

نجحت إيران طيلة شهورٍ معقّدةٍ من التفاوض مع أوروبا في الإفلات من «الكمّاشة» الأمريكية النووية. وجعلت وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبريطانيا يأتون معاً إلى طهران، ـ وهي لا تزال بالنسبة إلى واشنطن في محور الشر، ومتّهمةً بالإرهاب ـ في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، لتعقد معهم «صفقةً» قبلت من خلالها بالتوقيع على البروتوكول الإضافي الذي تريده الوكالة الدولية للطاقة النووية والذي ينص على التفتيش المفاجئ للمنشآت الإيرانية وعلى إيقافِ «مؤقتٍ» لتخصيب اليورانيوم، وحصلت بالمقابل على وعدٍ أوروبيٍ بالمساعدة في تطوير برنامجها النووي للأغراض السلمية. أما أهم ما حصل في هذه «الصفقة» فهو فشل الولايات المتحدة في عزل إيران، (حتى بعد احتلالها العراق) وفي جعلها دولةً مارقةً تهدّد الأمن والاستقرار.

لقد نجحت إيران في «تفويت الفرصة» على الولايات المتحدة. فلم يهتز استقرارها الداخلي، ولا مكانتها الاقليمية ولا علاقاتها مع أوروبا أو روسيا. ولعل التصعيد الأمريكي ضدها، ومحاولات تطويقها وإشغالها بملفاتها الداخلية والنووية يهدف إلى منعها أو «ردعها» عن أي محاولةٍ للتدخل المباشر في الشأن العراقي. وإيران تدرك ذلك تماماً. وتعرف أن واشنطن تبحث عن الذرائع لمهاجمتها أو لضرب منشآتها النووية، حتى بالواسطة الإسرائيلية. وهي بالمقابل لا تريد استفزاز الأمريكيين ولاسيّما داخل العراق. بل ذهب السلوك السياسي الإيراني في اتجاهٍ آخر (غير الاتجاه المتوقّع بالنسبة إلى البعض) ينسجم مع «استراتيجية الدفاع» من دون «الاستفزاز». فعملت إيران على توسيع الانفتاح والحوار مع الدول المجاورة للعراق ومع أوروبا، وعلى التأكيد المتواصل على رفض الاحتلال، وعلى حقّ الشعب العراقي في استعادة سيادته واستقلاله ووحدته (ضدّ تقسيم العراق)، وعلى دور الأمم المتحدة في استعادة هذه السيادة (استراتيجية التبني: الالتزام بالأعراف الشرعية والدولية). وهي دعاوى تلقى القبول والتأييد عالمياً (أوروبا وروسيا) ولا تثير المخاوف الاقليمية والدولية من تدخلٍ إيرانيٍ مباشرٍ (غير مرغوب).

مهما قيل في حجم «المكاسب الاستراتيجية» التي حصلت عليها إيران، حيث باتت القوةَ الإقليميةَ الأبرز ومن دون منافسٍ بعد غياب القوة العراقية، بالإضافة إلى

علاقاتها الايجابية مع «مجلس الحكم» ومع كل الأطراف العراقية، وعلاقتها الخاصة التي تتفاوت من حيث التأثير مع الشيعة «الذين لم يتعاونوا مع الاحتلال»[٢٣] فإن تلك المكاسب الموضوعية، وخلافاً لما اعتقدته واشنطن، لا تحقق لإيران «الاطمئنان الاستراتيجي» المفترض، لأن الولايات المتحدة التي لا تريد إشراك أوروبا ولا الاعتراف بدورها[٢٤]، ولا تريد تدخل الأمم المتحدة، والتي لا تزال تهدّد «باللجوء إلى القوة إذا لم تنفع الدبلوماسية»[٢٥]. . لن تسمح لنظام «الجمهورية الإسلامية» في إيران أن تكون له اليد العليا في «أمن الخليج» وهو إضافةً إلى أمن إسرائيل، يختصر المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. ولأن الولايات المتحدة قرّرت في ظلّ «المحافظين الجدد» استبدال العقوبات على العراق بإسقاط نظامه واحتلاله المباشر، وتبني استراتيجية «الحرب الاستباقية» التي أخرجت إيران من «الاحتواء المزدوج» وأدْخلتها في «محور الشر» الذي أطاحت بأحد أضلاعه (العراق). ولاسيّما أن الولايات المتحدة ليست مهتمةً كما يقول كينيث م. بولاك «بالإبقاء على تدفق النفط فحسب بل لديها مصلحةٌ في منع أي دولةٍ يمكن أن تصبح معاديةً من الفوز بالسيطرة على المنطقة ومصادرها، واستخدام مثل هذه السيطرة لحشد نفوذٍ هائلٍ أو لابتزاز العالم. .»[٢٦].

وفي ضوء هذه «المصلحة الأمريكية» في منع أي دولةٍ من تكوين «نفوذٍ هائلٍ» حول النفط، يمكن أن نفهم استمرار التركيز الأمريكي على مخاطر السلاح النووي الإيراني، حتى بعد التوقيع على البروتوكول الإضافي، لانتزاع كل عناصر القوة التي تمتلكها إيران، والتي قد تمكّنها من نفوذٍ غير عاديٍ أو قد تهدّد إسرائيل. ونظراً «إلى الكابوس اللوجيستي» الذي يمنع الولايات المتحدة من التفكير في غزو إيران واحتلالها، «فعدد سكانها ثلاثة أضعاف سكان العراق، ومساحتها أربعة أضعاف مساحته، وتضاريسها صعبة، وسكانها عموماً يلتفون حول النظام في وجه التهديدات الأجنبية، فإن المخاوف الأمريكية حيال البرنامج النووي الإيراني يمكن تخفيفها ـ والحال هذه ـ بانبثاق حكومةٍ تعدديةٍ ومواليةٍ للولايات المتحدة في طهران.

---

(٢٣) انظر: جوان كول، «الشيعة العراقيون: حول تاريخ حلفاء أمريكا المحتملين،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٨ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣).

(٢٤) أصدر البنتاغون في ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٣ قراراً يمنع بموجبه الدول التي لم تشارك في الحرب على العراق من الاستفادة من عقود إعادة الإعمار التي قدرت بنحو ١٨ مليار دولار.

(٢٥) خطاب نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في ٢٤/ ١/ ٢٠٠٤.

(٢٦) *Foreign Affairs* (July - August 2003).

وما لم يحصل ذلك قبل حصول إيران على السلاح النووي، فإن أفضل ما يمكن أن يَرْدع «العدوان الإيراني» هو الوجود الأمني.. أي قوات أمريكية كبرى منتشرة في أنحاء الخليج الفارسي.. من منظور التعامل مع هذه المشكلة»[٢٧].

أي أن المطلوب أمريكياً ألا تتمكن إيران من تشكيل أي تهديدٍ، وأن يتواصل احتواؤها على الرغم من «إشارات» الانفتاح التي تبدو ذات مغزى بالنسبة إلى الداخل الإيراني، أكثر مما تنمّ عن استراتيجية تطبيع للعلاقة مع إيران. «ولهذا السبب ينبغي إيضاح أنّ أي عدوانٍ إيرانيٍ سيلاقي رداً عسكرياً أمريكياً. ويجب مواصلة المساعي لتأمين دعم أوروبي وياباني وروسي في الضغط على طهران اقتصادياً ودبلوماسياً لإنهاء دعمها للإرّهاب ولبرامجها للأسلحة التقليدية»[٢٨].

وفي ضوء هذه الضغوط الأمريكية المتواصلة، لانتزاع القوة الإيرانية وتهديد النظام ومستقبله، وفي ظل «الارتباط» الاقليمي الشديد الذي حصل بعد احتلال العراق تبدو السياسة الإيرانية سياسة ردع دفاعيةً، تبحث عن حماية أمنها ونظامها، ولا تبحث عن التورّط في المرحلة الراهنة، حتى لو استمرّ الوجود العسكري الأمريكي على ما هو عليه في العراق، أو انحسر إلى قواعد عسكريةٍ محدّدةٍ، وسواء حصلت انتخابات أم لم تحصل.

ما يعزّز هذا الاتجاه الإيراني لعدم الاستفزاز، هو الوضع الاقليمي نفسه الذي لا يشجّع ولا يحمي أيّ استراتيجيةٍ هجوميةٍ (معلَنةٍ) ضدّ الولايات المتحدة، لا داخل العراق ولا خارجه. فها هو مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال في قمته الرابعة والعشرين التي عقدت في الكويت، يحذف من بيانه الختامي، كما ورد في التقارير الصحافية في ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٣ فقرة «الدعوة إلى التمييز بين الأعمال الإرهابية وحق الشعوب في الكفاح المشروع من أجل تحرير أراضيها واسترداد حقوقها». ويُبدي في مقابل ذلك «ارتياحه إلى التوجهات الجديّة في سياسة الولايات المتحدة في شأن التعجيل في نقل الحكم والسلطة إلى العراقيين، ويرحّب بما صدر عن مجلس الحكم الانتقالي في العراق حيال ما تم التوصل إليه من اتفاقٍ مع سلطات التحالف بوضع جدولٍ زمنيٍ لنقل الحكم والسلطة إلى العراقيين بالطريقة التي يرتضيها الشعب العراقي».

---

(٢٧) المصدر نفسه، وأنطوني كوردسمان، «الشرق الأوسط الأكبر» المهمات الأمريكية سنة ٢٠٠٤» ورقة التوقعات التحليلية لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، يدعو فيها إلى «الانتقال في إطار الحلف الأطلسي إلى انتشار فعلي للقوات يركز على «الشرق الأوسط الأكبر» في: **النهار**، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٤.

(٢٨) المصدر نفسه.

وفي القمّة المصرية ـ السورية التي عقدت في ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٣، بعد أربعة أيام على انعقاد قمة مجلس التعاون الخليجي، أكد الرئيسان حسني مبارك وبشار الأسدَ على «أهمية الحفاظ على استقلال العراق واستقراره ووحدته وعودة السيادة الكاملة للشعب العراقي وسيطرته على مقدراته وتمكينه من حكم نفسه بنفسه وفقاً لبرنامج محدّدٍ»[٢٩]. وسبق ذلك لقاء بين وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي والرئيس السوري بشار الأسد نقلت الصحف المواقف التي صدرت عنه في ٥/ ١٢/ ٢٠٠٣، وفيها «توافقٌ على ضرورة التضامن بين العراقيين لتشكيل الحكومة، وعلى ضرورة مواجهة كلّ خطرٍ يهدّد أمن العراق من جراء الوجود الأجنبي فيه». وشدّد خرازي على «ضرورة الانتقال السريع للسلطة إلى الشعب العراقي، واعتبر الأسد «أن عدم الأمن والاستقرار هما من نتائج سياسة قوات الاحتلال التي تهدف إلى تقسيم العراق». كما شدّد نائب الرئيس السوري في اللقاء نفسه على «انتخاباتٍ تجري تحت إشراف الأمم المتحدة لاختيار مجلسٍ تشريعي يضع دستوراً للبلاد.. ويضمن مشاركة جميع العراقيين..» كما اعتبر وزير الخارجية فاروق الشرع «أن مجلس الحكم الانتقالي جزءٌ من الواقع الذي فرضه الاحتلال فالتعامل معه على أمل أن تتسع صلاحياته»[٣٠].

إذا كان الموقف السوري ـ الإيراني يتمايز بالإشارة إلى مسؤولية الاحتلال عن عدم الأمن والاستقرار، وعن احتمال تقسيم العراق، وإلى مدّ يد العون إلى الشعب العراقي، ومواجهة أيّ خطرٍ يهدّد أمن العراق من جرّاء الوجود الأجنبي..» فإن هذا «التجرؤ» على الاحتلال، مقارنةً مع المواقف المصرية والخليجية لم يشجّع على أي دورٍ للمقاومة. ولم يُشر إليها أو يلمّح إلى وجودها. كما أوضح وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل[٣١] «أن قرارات مجلس الأمن الخاصة بالوضع السياسي في العراق أكسبت مجلس الحكم شرعيةً. وعلى ضوء ذلك جاء قرار الجامعة العربية بتمثيل المجلس في الجامعة وهذا أمر أيّدته السعودية».

لا تبحث إذاً بيئة إيران الاقليمية عن المواجهة مع الولايات المتحدة، ولا تريد سوى «عودة السيادة إلى العراق، وفق برنامجٍ محدّدٍ، والاعتراف بمجلس الحكم، وتدخل الأمم المتحدة، ووحدة العراق..» مع تنديدٍ ثنائي (سوري ـ إيراني بالاحتلال). كما أن هذه البيئة نفسها تبدو أشد انشغالاً بترتيب أوضاعها «القطرية»

---

(٢٩) السفير، ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٣.
(٣٠) السفير، ٢٣/ ١/ ٢٠٠٤.
(٣١) الحياة، ١١/ ١/ ٢٠٠٤.

الداخلية تحت دعاوى «الإصلاح» التي ترفعها الولايات المتحدة سيفاً مسلطاً على حكومات المنطقة العربية والإسلامية. (السودان، ليبيا، الجزائر، المملكة السعودية، مصر . . .). كما يبدو الداخل العراقي متوافقاً على طلب «نقل السلطة إلى العراقيين»، على الرغم من الاختلاف في وجهات النظر حول كيفية «طلب النقل» هذا، بين من يريده عبر الانتخابات (المرجع الديني الشيعي السيد علي السيستاني). ومن يتحفظ على الانتخابات (المرجعية السنية)[٣٢] وبين من يريد انتقال السلطة (مجلس الحكم) ويرى مثل الولايات المتحدة استحالة إجرائها في الظروف الراهنة، ويرى توسيع أعضاء هذا المجلس وصلاحياته، إلى من يرى انتخاباتٍ جزئيةً. وإلى ذلك كله تبدو إيران أيضاً منشغلةً «بمعاركها» الداخلية بين الإصلاحيين والمحافظين. ليس فقط من أجل تذليل العقبات التي يضعها مجلس صيانة الدستور أمام الإصلاحيين للوصول إلى مجلس الشورى، بل كذلك من أجل «الرد بصورةٍ إيجابيةٍ ـ كما يريد الإصلاحيون، على «إشارات»[٣٣] واشنطن[٣٤] بعد زلزال «قُمْ».

وفي ظل الأوضاع الدولية والإقليمية الراهنة ـ ومع ترجيح استمرار الاحتلال مع «تعيين» حكومةٍ موسعةٍ لإدارة شؤون العراق تحت وصاية الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر، ستتجه إيران إلى التعامل مع «الواقع» الجديد في العراق. وستفعل باقي دول المنطقة ذلك أيضاً. لكن مع ذلك سيبقى العراق ساحة مواجهةٍ مفتوحةٍ داخلياً وإقليمياً. ومن المفترض أن تعمل إيران في هذه «الساحة» وخصوصاً مع دول الجوار العراقي على تشكيل «مرجعيةٍ إقليميةٍ» لحماية وحدة العراق، وتطويق أي مشروع لفتنةٍ داخليةٍ تتغذّى من اختراقاتٍ عدّةٍ (بما فيها الإسرائيلية)، وتعزيز دور الأمم المتحدة بأي سبيلٍ من السبل، حتى لا يشعر الأمريكي على الرغم من اختلال ميزان القوى لمصلحته، بالاطمئنان في هذه «الساحة» أو أنه اللاعب الوحيد فيها.

---

(٣٢) أعلن عن تشكيل «مجلس أمانة عليا للانتماء» لتوحيد المرجعية الدينية السنية في العراق. ودعا أمين عام المجلس عبد القادر العاني إلى «توحيد الصف وضمان وحدة العراق أرضاً وشعباً سنة وشيعة وعرباً وأكراداً وتركماناً. وشدد على «ضرورة إنهاء الاحتلال ونقل السلطة إلى العراقيين المخلصين. . .» انظر: **السفير**، ٩/ ١/ ٢٠٠٤.

(٣٣) تعرضت مدينة «قم» الإيرانية إلى زلزال عنيف في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ قضى على نحو ٣٥ ألفاً من سكانها. وأرسلت الولايات المتحدة «مساعدات إنسانية». ورفعت حظراً لمدة ثلاثة أشهر عن نقل الأموال والتبرعات إلى إيران، اعتبرته واشنطن «إشارات» إيجابية للحوار، لم ترد عليها الجمهورية الإسلامية بالمثل.

(٣٤) موقع امروز الاخباري على شبكة الانترنت في ٤/ ١٢/ ٢٠٠٣، < http://news.iran-emrooz.de >.

تعقيب

نيفين مسعد(*)

الورقة التي أعقّب عليها ورقةٌ متميزةٌ، تتبنّى موقفاً وتدافع عنه، وصاحبها واحدٌ من قلّةٍ عالمةٍ ببواطن الشأن الإيراني، وتفاعلات الجمهورية الإسلامية مع محيطها الاقليمي وسياقها الدولي، وله إنتاجه الغزير في ما يخص كلّ ذلك، الأمر الذي يعقّد مهمة المعقب، ولاسيّما مع علمه بصعوبة الكتابة عن إيران لسببين: أحدهما تعدد المواقف الإيرانية من الحدث نفسه وفي بعض الأحيان تناقضها، والآخر تحامل الكتابات الغربية والأمريكية تحديداً ما عدا استثناءاتٍ محدودةٍ على النظام الإسلامي كما تُجسّده الجمهورية الإيرانية.

لكني في أيّ حالٍ أبدأ بالقول إنني من أشد المعجبين بإدارة إيران سياستها الخارجية، وبالعقلانية البالغة التي ميّزت مقاربتها لبعض أهم ملفّات تلك السياسة الخارجية، وفي مقدمتها الملفّان العراقي والنووي، تلك العقلانية التي جرّدت الولايات المتحدة من أي مبرّرٍ «مشروع» لها في مهاجمة إيران، ونبّهتها إلى مقتضيات التعامل بشكلٍ مختلفٍ مع كل ضلعٍ مَن أضلاع «محور الشر» في العالم بحسب تعبير بوش الابن: بغداد وسيؤول وطهران. وبعد، فإن لي ثلاث ملاحظاتٍ رئيسةٍ على البحث، تتعلق بإطاره الفكري، وبالزاوية التي عالج منها موضوعه داخل هذا الإطار، وبعض المصطلحات التي وظّفها للتعبير عن رأيه والتي تثير في ذهني بعض تساؤلاتٍ أحتاج منه إلى تفسيرٍ لها.

١ ـ تنطلق الورقة في الإطار الفكري من منطلقٍ إيديولوجي أساسه التأكيد على أن مختلف دول العالم ماعدا إيران قد لجأت إلى التكيّف التام مع مستجدّات الموقف الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم، وذلك

(*) أستاذة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

بحسب المؤلف «جبناً وخوفاً من انقطاع المساعدات أو عرْقلة القروض من المؤسسات الدولية التي لا تستطيع أن تقدّم دولاراً واحداً من دون الموافقة الأمريكية». ومسألة الالتزام الأيديولوجي للباحث مسألة لا غبار عليها، إلا أنها أدت إلى رؤية بعض أبعاد المشهد دون سواها، وقادت إلى مفارقةٍ تحليل واقع الحال. وفي هذا السياق أختلف مع الباحث في أن إيران لم تتكيّف مع واقع ما بعد الحرب الباردة، وأنها مثّلت استثناءً في سلوك سائر دول المنطقة، ولاسيّما أن فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي قد كانت هي نفسها الفترة التي صعَدت فيها قيادة سياسية براغماتية إلى سدّة الحكم في إيران، وأعني بها رئاسة السيد هاشمي رفسنجاني. وكانت تلك القيادة تتطلع إلى إعادة بناء الدولة بعد حرب الثماني سنوات، وكانت تدرك أنها بحاجةٍ إلى مخاطبة المؤسسات الدولية التي يقول عنها الباحث إنها لا تقدّم دولاراً واحداً من دون الموافقة الأمريكية، وبالتالي بدتْ حريصةً على أن يستمرّ خطابها السياسي الرسمي محافظاً على نبرته الناقدة للممارسات الأمريكية، إلا أنها حرصت في الوقت نفسه على أن تضبط سياستها الخارجية بما يُجنّبها مواجهةً مفتوحةً مع الولايات المتحدة. وتأكّد هذا المنحى أكثر باعتلاء السيد محمد خاتمي مقعد الرئاسة في إيران واستهلال حكمه بخطابٍ وديٍ مفتوحٍ للشعب الأمريكي.

وفي الواقع، فإن الباحث يذكر لنا أن إيران قد «أمضَت العقد الأول الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة وهي تجهد في عدم التكيّف مع القوة الأمريكية الوحيدة التي تسعى إلى الهيمنة على العالم»، ثم يعود ليذكر مباشرةً أن كون الولايات المتحدة هي القوة التي أعلنت الحرب على العراق لتحرير الكويت، وأن كون العراق هو الذي استهدفته الحرب الأمريكية، فإن اجتماع هذين العاملين قد دفع الجمهورية الإسلامية إلى الاستجابة لمصالحها الوطنية بإعلان الحياد في الحرب، غير أنّه يعتبر أن قرار الحياد الإيراني يمثل «تمرداً» على حدّ قوله على القرار الدولي الأمريكي بشنّ الحرب، وبالتالي فإن استخلاصه هذا قد عزّز من تصوره بأن إيران لم تتكيّف مع الإرادة الأمريكية، وهو ما يثير السؤال التالي: هل كانت الولايات المتحدة تتوقع فعلاً من إيران أن تنضمّ عسكرياً إلى جانب دول التحالف بعد عامين اثنينْ فقط من انتهاء العمليات الحربية على حدودها مع العراق؟ أو بعبارةٍ أخرى هل كان الحياد الإيراني يمثّل إزعاجاً للولايات المتحدة أم أنه كان يصب في مصلحتها من خلال تحييد أحد المصادر المحتملة لإطالة أمد مقاومة النظام العراقي؟ . . . أتصور أن من الصحيح أن إيران كانت تنطلق في موقفها من حرب الخليج الثانية من تقديرٍ صائبٍ لمصلحتها الوطنية، وأن هذا المنطلق كان يتوافق تماماً مع الحسابات الأمريكية.

وعندما ينتقل الباحث إلى مرحلة ما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر وما سبقها من تسلّم

المحافظين الجدد السلطة في الولايات المتحدة، فإنه يواجه في ما يبدو معضلة التنسيق الأمريكي ـ الإيراني في أفغانستان والذي يتجلى كما يشير نفسه في دعم تحالف الشمال الذي تدعمه واشنطن، وفي المشاركة في مؤتمر بون حول مستقبل أفغانستان، ودعم حكم قرضاي الذي تسانده الولايات المتحدة. وهو الواقع الذي يؤكّد على التكيّف السياسي الإيراني مع مستجدّات ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ليعود ويستدرك مؤكّداً أن إيران لم تتصدَ لأمراء الحرب المتمردين على قرضاي، ولم تدِن العمليات التي استهدفت القوات الأمريكية هناك، معتبراً أن الولايات المتحدة قد «رضخت» إلى منطق اللعبة الإيرانية. وكلمة الرضوخ الأمريكي لإيران كلمة فيها كثيرٌ من التضخيم لقدرة إيران على المناورة، وكثيرٌ من التهوين من قدرة الولايات المتحدة على الفعل. أكثر من ذلك استخدم الباحث في وصف الاستراتيجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة تعبير استراتيجية الردع، سواء من خلال فتح حوارٍ معها أو من خلال حيازة القوة العسكرية. وكما نعلم فإن مفهوم الردع له معنى محدّد في العلاقات الدولية بشكلٍ عام وفي الصدامات المسلحة بوجهٍ خاصٍ يقوم على أساس امتلاك أحد الطرفين من القوّة ما يردع الطرف الآخر عن مهاجمته بأن يعظّم من تكّلفة هذا الهجوم.

وفق هذا المعنى فإنّ احتواء الولايات المتحدة بالحوار لا يمثّل ردعاً باليقين، كما أنّ سعي إيران إلى امتلاك التكنولوجيا النووية واجهته وتواجهه مصاعب جمّةً على نحوٍ يجعل من قيام تلك التكنولوجيا بدور الرادع العسكري بمثابة مبالغةٍ كبيرة. ولا ننسى في هذا الخصوص التهديدات الإسرائيلية المتكرّرة لإيران، والتي كان يمكن لها في أي لحظةٍ أن تُجهِض أي محاولةٍ لبناء القوة العسكرية النووية الإيرانية على غرار ما حدث عند قصف المفاعل النووي العراقي في العام ١٩٨١.

إنني أميّز بين أمرين، الأول أن إيران لم تشذ عن غيرها من الدول في التكيف مع واقع ما بعد الحرب الباردة وبشكلٍ أوضح مع واقع ما بعد أحداث ٩/١١ بما يعنيه ذلك من تطويع الإيديولوجيا للمصلحة الوطنية العالية، والثاني أن إيران تصرفت بذكاءٍ على خلاف العديد من الدول الأخرى، فأدانت كما فعل غيرها العدوان على العراق، ثم قبِلت كما قبل غيرها بالأمر الواقع، فشاركت في مؤتمر مدريد للدول المانحة، واعترفت بمجلس الحكم الانتقالي المنبثق عن الاحتلال، ومدّت جسور الاتصال في الوقت نفسه مع القوى الأخرى الفاعلة على الساحة العراقية. وتراجعت في الملفّ النووي كما تراجع غيرها، فقبلت بتوقيع البروتوكول النهائي للتفتيش المفاجئ على مواقعها، وجمّدت عمليات تخصيب اليورانيوم. وفي الوقت نفسه حالت دون اقتيادها إلى مصير العراق، وضمِنت الدعم الدولي والأوروبي

بوجهٍ خاصٍ لمطلبها في تطوير تكنولوجيتها النووية المخصّصة للأغراض السلمية.

٢ ـ وبالانتقال إلى الزاوية التي اختارها المؤلف لتناول موضوعه سنجد أنها زاوية العلاقة الأمريكية ـ الإيرانية. وعلى الرغم من أنني لا أقلّل من أهمية الجوار الأمريكي المباشر لإيران كجزءٍ من تداعيات احتلال العراق، إلا أن التركيز على التفاعل الأمريكي ـ الإيراني قد أدّى إلى التطرق إلى بعض القضايا الفرعية التي تخرج عن صميم هدف الندوة مثل قضية الحرب على أفغانستان، ونقاط التلاقي والاختلاف بين المصلحتين الوطنيتين الأمريكية والإيرانية بخصوصها. وفي المقابل فإنه ترك العديد من القضايا الجوهرية التي كان من المفترض التعرض لها لأنها شديدة المساس بأمن إيران واستقرارها. ذلك أن القضايا المتعلقة بشكل نظام الحكم: ديمقراطي علماني أم ديمقراطي إسلامي؟ وبطبيعة الدولة: بسيطة أم فدرالية؟ وبتوازنات القوة بين الجماعات الإثنية المختلفة وبالذات السنّة والشيعة، وبدور المرجعية الشيعية في النجف وعلاقتها بنظيرتها في قمْ، قضايا من مخلّفات احتلال العراق، وتثير في ذهن المحلّل العديد من التساؤلات.

حتى من قبل أن تُنشَر معلومات قليلةً عن ملامح دستور المرحلة المؤقتة في العراق، والتي تفيد أن الإسلام سيكون مصدر تشريع بين مصادر أخرى لم تُحدّد، وبأنّ الدولة ستعتمد نظام الفدرالية دون وقفه على الأكراد، وبأن ثمة «ترويكا» مزمعةً لنظام الحكم على نحوٍ يشي بدورٍ مؤكّدٍ للشيعة في تكوينها، أقول إنه حتى من قبل أن تُنشَر تلك المعلومات اللاحقة على إعداد البحث والتي تستدعي دراسة انعكاساتها على الأوضاع الداخلية في إيران، فإن العديد من الأسئلة كانت مُثارةً بخصوص مستقبل أكراد العراق، ودلالته بالنسبة إلى أكراد إيران، وإلى أي مدى يمكن أن تَعزل إيران ما يحدث في العراق عن ساحتها، أو أن تُوظّفه في المقابل لصالحها، ولاسيما أنها قد طبّعت علاقتها مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهي التي تحتفظ أصلاً بعلاقات جيدة مع الاتحاد الوطني الكردستاني.

وبخصوص الفوضى الضاربة بأطنابها في العراق وتأثيرها المحتمل في الاستقرار السياسي للجمهورية الإسلامية من جهة تدفق اللاجئين وانتشار الجريمة والمخدرات في بلدٍ لا تنقصه أسبابه، كما بخصوص بروز مرجعيتيْ النجف وكربلاء وما يتم طرحه من صيغةٍ للحكم لا تتفق بالضرورة مع صيغة ولاية الفقيه التي تتأسّس عليها الدولة في إيران، وهي نقطة تزداد أهميتها ولا سيما بعد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة وإحكام المحافظين قبضتهم على مفصلٍ جديد من مفاصل الحكم في إيران، فإنّ البحث لم يناقش ذلك بشكلٍ كافٍ، بل هل يمكن مناقشة تداعيات

احتلال العراق على مستقبل الجمهورية الإسلامية من دون دراسة التغلغل الإسرائيلي داخل المجتمع العراقي، والانفتاح السياسي المتصور للنظام هناك على الدولة العبرية بكل ما ينطوي عليه ذلك من تهديدٍ مباشرٍ لأمن إيران واستقرارها وتكاملها الإقليمي؟

لقد تجنبّت الورقة الدخول في كثيرٍ من التفاصيل الشائكة بطبيعتها، لكنها تفاصيل لا يمكن وضع تصورٍ لحجم التحديات التي نجمت عن سقوط بغداد في ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ وفرضت نفسها على إيران، من دون أخذها بعين الاعتبار.

٣ ـ آتي إلى النقطة الأخيرة في تعقيبي، وتتعلق ببعض المصطلحات التي استخدمها الباحث في ورقته، وأتوقف تحديداً عند مصطلحين. الأول مصطلح الأمن القومي «المذهبي» الذي أشار إليه الباحث في معرض تناوله تأثير تنكيل نظام طالبان بالشيعة الأفغان على إيران، والتعريض ما أسماه بأمنها «القومي المذهبي» إلى خطر. وليس لهذا المصطلح الذي صكّه الباحث مستندٌ نظريٌ، لأن الأمن القومي بحكم التعريف يُفترض أنه أمن الجماعة الوطنية بمختلف أطيافها وشيعها حتى في ظلّ سواد مذهب بعينه أو انتشار دينٍ بذاته. ومن غير المألوف في دراسات الأمن القومي ربطه بدينٍ أو ملّةٍ كأن يقال الأمن القومي البروتستانتي أو الكاثوليكي أو السني أو الشيعي، ولا بلونٍ أو جنسٍ كأن يقال الأمن القومي للبيض أو للسود. . . إلخ. فالأمن القومي له صفة العموميّة، وعندما يتشيّع لفئةٍ بذاتها من السكان فإنه يهدّد أساسه لأنه يعني انتفاء التكامل. يضاف إلى ما سبق، وهذا مهم، أنه ليس هناك أساسٌ إيديولوجيٌ للمصطلح المذكور، ذلك أن إيران التي تشدّد الورقة على رفضها التأقلم مع متغيرات الواقع، والقطع مع منطلقاتها الثورية، ينصّ دستورها في مادته الثانية والخمسين بعد المئة على أن السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية تقوم على جملة مبادئ منها «الدفاع عن حقوق جميع المسلمين» ومقتضى هذا حماية أمن الأمة الإسلامية وليس أمن إحدى طوائفها على سبيل الحصر.

المصطلح الثاني هو مصطلح السياسة الخارجية (Foreign Policy) الذي أتى به الباحث بمعنى «الأهداف والسياسات المُعلنة تجاه القضايا العالمية والبيئة الدولية» كمقابلٍ لمصطلح السلوك الخارجي والذي استخدمه الباحث أيضاً في ترجمته الإنكليزية (Foreign Policy) بمعنى «الممارسة العمليّة في علاقة الدولة بالبيئة الخارجية المحيطة بها». وقد نقل الباحث التمييز بين المصطلحين عن مقالة الدكتور عبد الله يوسف سهر محمد في مجلة **السياسة الدولية** بعنوان «السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار». ومرةً أخرى فإن مثل هذا التمييز ليس له أساسٌ نظريٌ يسنده، لأن

السياسة الخارجية بحكم تعريفها نوعٌ من السلوك الخارجي أو الممارسة السياسية. وبالتالي وإنْ كنت أفهم أن الباحث يريد أن يقول لنا إن الدول لا تلتزم بالضرورة في سياساتها الخارجية بأهداف تلك السياسات المعلَنة، إلا أنني لا أفهم التمييز بين السياسة والسلوك، واستخدام الترجمة الإنكليزية نفسها للمصطلحين. كما أن هذا التمييز لا نظير له في أدبيات العلاقات الدولية. أختم تعقيبي بشكر الباحث على ورقته المهمة التي تثير التأمل والنقاش.

المناقشات

١ ـ علي محافظة

يبدو الالتزام الإيديولوجي للباحث واضحاً، إذ يحلّل التظاهرات الطلابية الإيرانية التي جرت في ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ في المنظور الإيراني الرسمي، ويتبنى وجهة النظر الإيرانية حول من بدأ الحرب العراقية ـ الإيرانية، كما يتجاهل تعاون المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وذراعه العسكري: فيلق بدر، وحزب الدعوة مع سلطات الاحتلال، وهما تنظيمان ممثّلان في عضوية مجلس الحكم الانتقالي، ويمثّلان إيران في العراق المحتل، والتي تشجّع من طرفٍ خفي القوى الشيعية المؤيدة لها على تقوية صلاتها مع الاحتلال لتثبيت الحق الملتبس لما يُدّعى بالأغلبية. وتجاهل الباحث أثر المقاومة الوطنية العراقية في تراخي الموقف الأمريكي من سورية وإيران، وعزاه إلى نجاح إيران في تفويت الفرصة على الأمريكيين.

٢ ـ خير الدين حسيب

لقد جرَت محاولاتٌ جادّةٌ خلال العشريتينْ الأخيرتيْن، ولاسيّما قبْل الاحتلال الأمريكي الأخير للعراق لفتح صفحةٍ جديدةٍ في العلاقات العربية ـ الإيرانية، تنطلق من مفهومِ أنّ إيران جزءٌ من الأمة الإسلامية، وتشكّل في ذلك عمقاً استراتيجياً للأمة العربيّة، وهو ما يجب أن نعمل باستمرارٍ على أساسه ونحاول بلوغ هدفه. لكن يؤسفني القول إن موقف إيران من الغزو الأمريكي الأخير للعراق قد كان محكوماً بقدرٍ كبيرٍ من المصلحة القطريّة الضيّقة والقصيرة الأمد من دون إعطاء أهميةٍ كافيةٍ للنظرة على المدى المتوسط على الأقل، وأنّ إيران قد انطلقت من مساومة أمريكا لمحاولة إبعاد ما تتصورّه من خطرٍ أمريكي عليها. ومن هنا اتخذت مواقف مختلفةً من الوقوف ضد الحرب إلى سياسة الحياد الإيجابي وصولاً إلى الاعتراف بمجلس الحكم وإرسال وفدٍ رسمي لمقابلة أعضائه بعد الاحتلال، وانفردت إيران في هذا الموقف عن سائر الدول الأخرى، واستقبلت بدورها في طهران وفداً يمثّل المجلس.

ولقد تمّت هذه المساومات مقابل إجراءات الأمريكيين ضدّ تنظيم «مجاهدي خلق» المتمركز في العراق وغير ذلك. لكنني أعتقد أنه إذا ما قُيض ـ لاسمح الله ـ لأمريكا ان تبقى في العراق، فإنّ كل هذه المحاولات لن تجدي نفعاً، فهل تتصوّر إيران أن أمريكا التي حلّت الجيش العراقي، وتزمع إعادة تشكيله بقوةٍ مؤلّفةٍ من أربعين ألف جندي فقط من دون سلاح جوي، تسكت على وجود نصف مليون جندي إيراني تقريباً؟ إن كلّ المؤشرات تدلّ على أنّ سورية وإيران ستكونان في المرحلة الثانية ما بعد احتمال انتخاب بوش. وأعتقد ان إيران خسرت كثيراً من الرأي العام العربي بسبب سياساتها المساومة تلك، ولاأقول إنّ موقفها ليس أسوأ من مواقف معظم الدول العربية، لكنني أستطيع القول إنّ الموقف التركي كان أفضل من موقفها ومن مواقف تلك الدول معاً، بينما كنا نتوقّع منها موقفاً مختلفاً. ولذلك فإني أعتقد أن على إيران أن تصحّح موقفها من العراق ومن العلاقات العربية ـ الإيرانية عموماً، علماً أن أحد المخطّطات الأمريكية في التنظيم الأمني للمنطقة يقوم على تشكيل مجلس أمنٍ خليجيٍ (٦+١) أو(٦+٢) تشكّل الولايات المتحدة جزءاً منه أو بالأحرى قيادته الفعلية.

٣ ـ محمد جمال باروت

يكمن الجانب الآخر من الموقف الإيراني، في أن إيران قد كانت حليفاً نشطاً بأشكال غير مباشرة في ما سمي بالحرب على الإرهاب في أفغانستان وعلى العراق. فلقد كانت ميليشياتها طرفاً في مؤتمر بون، وشكلت إحدى طلائع قوات تحالف الشمال في دخول كابول، وكانت أول من أعاد فتح قنصليةٍ لها في كابول. وفي الحرب على العراق اختارت إيران أكثر من سياسة الحياد السلبي في ما يقترب من سياسة الحياد النشط الذي ينطوي على وظيفةٍ إيجابيةٍ، منطلقةً من فرضية أن الاحتلال قد حقّق لها ما لم تستطع ثورة الخميني أن تحقّقه، وأن قدرة الأمريكيين على هضم الوجبة العراقية عسيرة، ولذلك لابد للنفوذ الإيراني أن يكون فاعلاً فيها. ولقد كانت سياستها هنا بكل بساطة سياسة الجمهورية القومية التي تحكمها مصالحها وليس سياسة الجمهورية الإسلامية.

٤ ـ هيثم الكيلاني

ما موقف إيران من مؤتمرات دول الجوار العراقي؟ وما الحدود الفاصلة أو المميّزة في تعريف الردع على مستوى كلٍ من المحافظين والإصلاحيين والعسكريين؟ وما موقع النفط الإيراني في عملية الاحتلال؟ تقدّم إيران نفسها إلى دول الخليج

العربي على أنها حامية للمنطقة من أية أخطار خارجية، وأنها تعمل على بناء نظام تعاونٍ أمنيٍ بين دول المنطقة، بينما تحتلّ الجزر الإيرانية الثلاث. وكل ذلك يحتاج إلى توضيح.

٥ ـ كمال خلف الطويل

ماذا لو أن إيران قد اتخذت موقفاً ممانعاً للغزو عبر منع المجلس الأعلى من الاشتراك في المعارضة العراقية المؤيدة للغزو، وبالتالي إفشال بناء غطائه السياسي؟ ألم يستحق منع الوقوع بين المطرقة والسندان شرقاً وغرباً تجريب الممانعة؟ إن التعايش الأمريكي ـ الإيراني في الإقليم هو الناموس غير المنطوق، على الرغم من رغبة الإدارة الأمريكية استبدال النظام الديني بتيارٍ قوميٍ لبيراليٍ موالٍ لها في المطلق؟ هل يعبّر الموقف الإيراني عن قِصر نظرٍ جيو ـ استراتيجيٍ أم عن تساكن المتنافريْن؟ وهل تظن إيران أنها القوة الاقليمية الأبرز؟ ام أن إسرائيل هي هذه القوة؟

٦ ـ بهجت قرني

لقد استخدم الباحث للأسف تعبيراً واحداً عما تميّزه نظرية العلاقات الدولية بين المبادئ العامة والأساسية للسياسة، ثم تطبيق هذه المبادئ في السلوك الفعلي. وهناك نقاش داخل الصفوة الإيرانية بين السياسة الخارجية للثورة الإسلامية (المبادئ العامة) والسياسة الخارجية الإيرانية (السلوك الفعلي في الدفاع عن المصلحة الوطنية). ولتأكيد هذه التفرقة أقترح أن يتم الحديث عن «Foreign Policy» لوصف الموقف المبدئي الأول و«Foreign Policy Behavior» لوصف السلوك الفعلي. وإذا ما صحّ أن بنوك الفكر الأمريكية تسعى إلى هزيمة النموذج الإيراني وتقديم النموذج التركي في العلاقة ما بين الإسلام والديمقراطية، فهل إيران محصورة فعلاً بين ما يمكن أن أسميه بالمصير العراقي وبالمصير الإيراني؟ وما خصائص المصير الثالث في حال احتماله؟

٧ ـ ضاري رشيد الياسين

لقد حالت نوعية الدولة المعتدية على العراق دون أن تفصح إيران عن نياتها الحقيقية أو الاندفاع للمشاركة في العدوان. ومن هنا قام تكتيكها على الدخول من الأبواب الخلفية من خلال توحيد ما يسمّى بالمعارضة الشيعية ودفعها إلى المشاركة مع القوات الأمريكية. فما زالت إيران محسوبةً من الناحية الاستراتيجية ضمن النفوذ الأمريكي. ولقد كان من مصلحتها التخلص من عدوٍ مهمٍ قادرٍ لو تخلّص من الحصار

على لجم طموحاتها، وغدَت بنتيجة الاحتلال اللاعب الثاني في العراق بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

٨ ـ نواف الموسوي

إن ثنائي على المقاربة العلمية في هذا البحث تشديدٌ على ضرورة التخلي عن المقاربات المتحيّزة، التي لا تفعلَ سوى الاستغراق في ماضويةٍ قاتلةٍ، تثير الشروخ أكثر مما تطلق طاقات التوحّد في الأمة. وفي هذا السياق يحتاج البحث إلى مزيدٍ من الاستشراف المستقبلي لمدى استمرار المنطق الذي يحكم العلاقات العربية ـ الإيرانية، ولموقع إيران في الرؤية الأمريكية لأمن الخليج، وأي إيران مؤهلة لذلك؟

٩ ـ مايكل هدسون

البحث جيد جداً، لكنّي أريد القول إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت على معارضة أي دولةٍ عربيةٍ قويةٍ في منطقة الشرق الأوسط ولا سيّما في منطقة الخليج التي تمثّل أهميةً استراتيجيةٍ لأمريكا بسبب النفط، من عبد الناصر إلى صدّام حسين، ستضغط مستقبلاً على إيران مستخدمةً الملفّ النووي. ففي التسعينيات اتبعت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء المزدوج، لكن ماحدث بعد احتلالها العراق هو فراغ القوة في العراق وخروج إيران بوصفها الدولة الأقوى من دون منافسٍ في منطقة الخليج، وبالتالي ستحوّل الولايات المتحدة وحلفاؤها الاحتواء إلى إيران انطلاقاً من مصلحةٍ استراتيجيةٍ بحتةٍ في ضوء معارضة قيام أي دولةٍ قويةٍ في المنطقة، كما فعلت مع عبد الناصر ومع صدّام حسين.

١٠ ـ عبد الوهاب القصّاب

تتسم العلاقات الإيرانية ـ العراقية تاريخياً بالتعقيد، فيفترض المنطق البراغماتي للمصلحة أن تتصاعد هذه العلاقات إيجابياً، ولا سيما أن قسماً ليس بقليلٍ من الشعبينْ ينحدر من أصلٍ واحد. وإذا ما استخلصنا الدروس من حرب السنوات الثماني وتركناها جانباً، فإنه لن يتبقى من الناحية النظرية ما يضير بناء علاقاتٍ إيرانيةٍ ـ عراقيةٍ إيجابيةٍ. لكنّ المتغيرات الأخيرة لم تفتح صفحةً جديدةً في هذه العلاقات، بسبب السياسة التدخليّة الإيرانيّة في البحث عن النفوذ في العراق الجديد، عبر نظرةٍ أبويةٍ إلى شيعة العراق لا تلقى الترحيب، ولا سيما من الشيعة على الأقل. وعلى إيران أن تنظر إلى العراق ككلٍ، وأن تتّخذ الحياد في الشأن العراقي الداخلي، وتُوقف التسلل اليومي الكثيف إلى العراق.

١١ ـ مفيد الزيدي

لقد أدرك التيار المعتدل أو (الإصلاحي) بأن مفاتيح العالم السياسية والاقتصادية قد باتت في يد الولايات المتحدة، وأنّ مصلحة إيران تكمن في عدم الخصام معها، ولقد ازداد هذا التيار نفوذاً وتأثيراً داخل مركز صنع القرار الإيراني. ثمّ إن إيران أدركت قبل فوات الأوان أن مثاليّة الرؤية التي تقول بتوازن القوى (Balance of Powers) في عالم القرن الحادي والعشرين لم تعد واقعيةً، وأنّ إيجاد قوةٍ دوليةٍ كقطبٍ جديدٍ يوازن الساحة الدولية فكرةٌ مثاليةٌ. وكان البعض من المتحمِّسين عربياً وإسلامياً، يعتقد أنّ إيران ستدعم العراق ولو معنوياً أو إعلامياً. والسؤال الذي لم يثرْه الباحث في ورقته هو: ما الثمن الذي قدّمته طهران لصالح واشنطن لتفويت الفرصة على تدخّل الأخيرة في الملف النووي وإثارته على غرار النمط العراقي سابقاً؟ لا بد أن ذلك يعود إلى تنسيقِ «مابين الطريق» على الساحة الإقليميّة جعل واشنطن تؤجّل إثارة هذا الملّف بوجه إيران.

١٢ ـ طلال عتريسي (يرد)

المهمة صعبةٌ لأن الأسئلة كثيرةٌ والوقت ضيق، وهناك طبعاً ملاحظاتٌ تفصيليةٌ ونظريةٌ تقدّمت بها الدكتورة نيفين مسعد، كما أنّ هناك مداخلاتٍ وآراء متعددةً تستحق كلها في الحقيقة أن تناقَش. وأقول سريعاً حول استخدامي مصطلح الردع «إيران تردع»، أنني قد استعرت هذا المصطلح تحديداً من تصريحاتٍ إيرانيةٍ لإصلاحيين ومحافظين تحدّثوا عنه، واستعرته منهم على هذا الأساس. وعندما تحدثت عن أمنٍ قومي «مذهبي»، فإنني وضعتُ «المذهبي» بين مزدوجين، والأمن القومي من دونِ مزدوجين، باعتباره أمراً غير مألوفٍ وغير دقيقٍ أو غير عادي.

إنّ مشكلة كثيرٍ من الأسئلة التي طرحت برأيي أنها لم تتابع تطور الأوضاع في إيران منذ انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، ولم أفهم معنى الالتزام الإيديولوجي إذا كان الأمر يتعلق بهذه النقطة، فإذا كان الأمر في هذه النقطة فمعناه أنّ كل الذين ردوا أيضاً ملتزمون إيديولوجياً. لقد حاولت في الحقيقة من خلال متابعتي للشأن الإيراني أن ألتقط التحولات التي حصلت في إيران، وفي محيطها الاقليمي والدولي، وأعتقد أنه يجب متابعة هذه التحولات لكي نفهم ما يجري. من هنا حاولت أن أفهم السلوك السياسي الإيراني في ما يتعلق بأفغانستان والعراق، وحاولت أن أفهمه وأن أشرحه، وليس أن أتبناه. فهناك فرقٌ كبيرٌ بين الفهم والتحليل وبين التبني، ولهذا السبب فإنني ضدّ بعض الاتهامات التي سِيقت، أو لست مع بعض الأسئلة التي تقول لماذا لم

تفعل إيران كذا؟. هذا خارجٌ عن البحث وخارجٌ عن مهمتي، يجب أن يتناول السؤال مدى منطقية أسئلة البحث ومحاولات الإجابة عنها. هنا تُطرح الأسئلة، وليس في شكل: لو فعلت إيران ذلك كان أفضل، فهذا موضوعٌ آخر.

هناك تحولاتٌ حصلت في إيران، وكان للحرب العراقية ـ الإيرانية تأثير كبير فيها، فلقد كان لانتهاء الحرب الباردة وللوضع الأمريكي الجديد تأثير فيها. عندما تحدثت عن أن إيران لم تتكيّف فإنني لم أقل أنها من دون باقي دول العالم لم تتكيّف، بل قلت إنها كانت من الدول القلائل التي لم تتكيّف، وأردت أن أقول إنها لو تكيَّفت حقيقةً لما كان هناك خلافٌ أمريكيٌ ـ إيرانيٌ. أعتقد أن نقطة عدم التكيّف الأساسية إذا ما أردنا التدقيق تكمن في موضوع فلسطين، وموضوع الصراع العربي ـ الإسرائيلي، هذه النقطة أساسيةٌ في عدم التكيف، و يدور كل الخلاف الجوهري في رأيي حول هذه النقطة أكثر مما يدور حول النقاط الثانية، فالولايات المتحدة تؤكّد دائماً على ضرورة أن تتوقف إيران عن دعم الإرهاب كمدخلٍ إلى عودة العلاقات أو ما شابه ذلك، وأعتقد أنه يجب أن نلاحظ كلّ هذه التحولات، كيف تراكمت منذ أكثر من عقدٍ من الزمن لنفهم كيف تتعاطى إيران مع الأوضاع الاقليمية والدولية، وكيف تريد أن تحفظ أمنها في هذا الوضع المتغيّر، وفي ظلّ إدارةٍ أمريكيةٍ تقوم بتهديد أنظمة المنطقة ودولها.

أعتقد في كل الأحوال أن إيران، على الرغم مما حصل في العراق، ومن الاحتلال الأمريكي للعراق، لا تشعر ـ كما ذكرت في الورقة ـ بالاطمئنان الاستراتيجي، خلافاً لما قد يظنه البعض أن إيران الآن مرتاحة، وتشعر بالاستقرار لما حصل في العراق. فأعتقد أنها لا تشعر بالاطمئنان الاستراتيجي، ويعني ذلك أن العراق سيبقى ساحةً مفتوحةً لا نستطيع التكهن بتطور أمورها.

الفصل العاشر

النتائج والتداعيات دولياً

إيريك رولو(*)

الحرب في العراق: نقطة تحول على المسرح الدولي (ملاحظات)

أولاً: التساؤلات المطروحة في الوطن العربي في الوقت الحاضر

ـ هل ستقاوم أوروبا الاندفاع الأمريكي في الشرق الأوسط، أم أنها ستنتهي إلى تبني السياسات الأمريكية؟ ألم يهمّش إخفاق أوروبا في منع الغزو (الأمريكي) للعراق دورها في الشرق الأوسط؟ من المفارقات أن هذه التساؤلات ذاتها يطرحها أيضاً الأوروبيون الذين يعتقدون أن فرنسا وحلفاءها كانوا مخطئين في معارضتهم للقرار الأمريكي بغزو العراق.

تقوم هذه التساؤلات على مقدّماتٍ خاطئةٍ، فالأوروبيون المؤيدون لأمريكا لم يدركوا بعد أن الحرب الباردة قد انتهت، وأنّ التضامن غير المشروط مع الولايات المتحدة ليس عديم المعنى فحسب، بل يضرّ المصالح المحدّدة للقارة القديمة (أوروبا) أيضاً. من ناحيةٍ أخرى، فإن العرب الذين يتشكّكون في قدرة تحدّي أوروبا للولايات المتحدة على الاستمرار، إنما يتجاهلون أو فقدوا بصيرتهم بشأن الدوافع الحقيقية، التي حَدتْ باريس وبرلين وموسكو على معارضة تصميم الرئيس بوش على خوض الحرب، على الرغم من تهديدات واشنطن المتكررة بفرض عقوباتٍ على هؤلاء الحلفاء «المتحرّرين».

تكشف التساؤلات أو الشكوك التي يجري التعبير عنها هنا وهناك، عن اعتقادٍ

(*) مفكر ودبلوماسي فرنسي.

ضمني بأن الأمريكيين قد فازوا في العراق وفي الشرق الأوسط. وهي حقيقةٌ يُفترض أن تُشَجِّع الأوروبيين على أن يتخلوا عن الموقف الذي كانوا قد اتخذوه قبل الحرب، وهذا أيضاً تقدير خاطئ للوضع. فالخطّ الفاصل هو أن الولايات المتحدة لم تحقّق الغلبة بعد، سواء في العراق أو في أفغانستان أو في فلسطين، وقد أخفقت في أن تضع موضع الممارسة عقيدتها عن «تغيير النظُم»، حتى في العراق، حيث يبدو أن إقامة حكم ديمقراطي أمر بعيدِ المنال. إن وجهة النظر السائدة في أوروبا هي أن مشروع المحَافظين الجددَ في واشنطن محكوم عليه بالفشل، إنْ عاجلاً أو آجلاً.

ثانياً: العواقب السلبية للحرب بالنسبة إلى الولايات المتحدة

ـ فقدان صدقيتها بعد التأكيد بأن العراق يملك أسلحةً للدمار الشامل وتربطه صلاتٍ بالقاعدة.

ـ انتشار مشاعر العداء لأمريكا في أنحاء العالم، ولاسيّما في البلدان العربية والإسلامية. وتُظْهِر استطلاعات الرأي في أوروبا أن العداء للسياسات الأمريكية لم يكن أبداً بهذا القدر من الانتشار منذ الحرب العالمية الثانية، وحتى داخل البلدان التي أيّدت حكوماتها الحرب، مثل المملكة المتحدة واسبانيا وإيطاليا.

ـ تكثيف العمليات العنيفة في أنحاء العالم العربيّ والإسلاميّ الممتدّ من الغرب إلى السعودية وباكستان، فضلاً عن المقاومة المسلحة في العراق وأفغانستان. ويجري تصوّر «الحرب على الإرهاب» خطأً على أنها «حملةٌ صليبيةٌ» ضد الإسلام. كما نما دعْم المقاومة المسلّحة ـ أو «الجهاد» ـ في صفوف الرأي العام منذ الحرب.

ـ على الرغم من أن القومية العربية أقلّ ظهوراً من الإسلام السياسي، فإنها تتلقى دعماً كبيراً منذ احتلال العراق. إن سمات العلْمانية والديمقراطية في شخصيّتها المتجدّدة، يمكن أن تبرهن في المدى الطويل على أنها أكثر فاعليةً من الأصولية الإسلاميّة في مقاومة الهيمنة الأجنبية. مع ذلك يتوقّف نجاح القومية العربية على مدى قدرتها في تأسيس حركاتٍ وأحزابٍ منظّمة.

ثالثاً: العالم الغربي منقسماً

لقد اتسعت الهوة بين أوروبا والولايات المتحدة ـ للمرة الأولى ـ لتصبح مواجهةً سافرةً بين رؤيتين متناقضتين للعالم. إن «العالم الغربي» ـ كما يطلقون عليه وكما تمّ تحديده أثناء الحرب الباردة ـ قد انقسم إلى مجموعتين من الدول: واحدة لا تزال باقيةً ضمن محور الولايات المتحدة، والأخرى تتحدّى الطموح الأمريكي

للحصول على اعترافٍ بهيمنتها العالمية.

لقد كانت هذه المواجهة بشأن العراق نتيجة خلافاتٍ سياسيةٍ متراكمةٍ ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد اختلف معظم الأوروبيين مع عددٍ متباينٍ للغاية من المفاهيم التي ترتبط «بالنظام العالمي الجديد» الأمريكي: دول كان سلوكها مدعاة استياءٍ وُصِمتْ بأنها «مارقة» أو «إرهابية»، وبعضها ينتمي إلى «محور الشر»، أُخضعت إلى عقوبات. وفي ظلّ الإدارة (الأمريكية) الحالية أصبحت نزعة الانفراد بالعمل، وشنّ الحروب الوقائية، وعمليات تغيير النظام، جزءاً من العقيدة الرسمية.

وبإيجازٍ شديدٍ تؤيّد إدارة بوش استخدام القوة، بينما تحبّذ أوروبا الدبلوماسية التقليدية في حلّ المشكلات والصراعات الدولية. وقد سبق أن وصف وزير الخارجية الفرنسي مقاربة أمريكا للإرهاب بأنها «مفْرطةٌ في التبسيط»، حيث إنها لا تقوم بمحاولةٍ لفحص جذوره السياسية والاقتصادية والثقافية. بالإضافة إلى هذا فإنّ الاتحاد الأوروبي عبّر أكثر من مرةٍ عن عدم اتفاقه مع سياسة واشنطن تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وعلاوةً على هذه الخلافات السياسية ـ وفوقها ـ فإن صِدام المصالح الاقتصادية يجعل من الصعوبة بمكانٍ سدّ الفجوة بين الدول الصناعية المتنافسة. وليس من قبيل العبث أن الاتحاد الأوروبي قرّر أن يؤسِّس عِملةً مشتركةً، هي اليورو في العام ١٩٩١، العام نفسه الذي تفكّك فيه الاتحاد السوفياتي. وكان الدافع الرئيس خلق وزنٍ مضادٍ في مواجهة الدولار الأعظم. والآن يُنظر إلى اليورو على أنه التحدي الأكبر للهيمنة الاقتصادية، وبالتالي الهيمنة السياسية للولايات المتحدة. وبعض الاقتصاديين الأمريكيين مُحقّون في اعتبار العِملة الأوروبية حجر الزاوية لنظامٍ اقتصاديٍ دوليٍ قادرٍ على أن يكون ثنائيّ القطب.

فإذا ما أدّى احتلال العراق إلى سيطرة أمريكا على المصادر النفطية في الخليج، فإن الاقتصاد الأوروبي سيتأثر سلبياً، وبالتالي فإن اليورو سيضعف. ولقد كانت المعارضة في أوروبا للتدخل العسكري الأمريكي في العراق ـ في هذا المنظور ـ ذات طبيعةٍ دفاعيةٍ. وكانت إحدى مزاياها أنْ برهنت على أن العمل المتعدّد الأطراف قادرٌ على وقف دولةٍ عظمى (Superpower) في محاولتها فرْض وجهات نظرها على الجماعة الدولية.

ومن الناحية العملية فإن الأوروبيين لم يكن قد بقي لهم خيار في مقاومة الاستراتيجية «الامبريالية» للمحافظين الجدد التي رشَحتْ بطريقةٍ سافرةٍ للمرة الأولى في تموز/ يوليو ١٩٩٧ بواسطة أولئك الذين قُدِّر لهم أن يديروا شؤون إدارة بوش بعد ذلك بأربع سنوات. كانت الوثيقة التي نُشرتْ آنذاك تحمل ـ بين ما تحمل من تواقيع ـ توقيع نائب الرئيس ديك تشيني، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ونائبه

بول وولفويتز وريتشارد بيرل. وقد أوصَت بأن لا يسمح لأي دولةٍ صناعيةٍ أخرى ـ غير أمريكا ـ بأن تلعب أيّ دورٍ اقتصاديٍ أو سياسيٍ على المسرح الدولي.

كان لدى فرنسا وألمانيا وروسيا وحكومات أخرى، أسباب مغايرة لتكون على درجةٍ عاليةٍ من التشكك في الدوافع الأمريكية وراء مهاجمة العراق. كانت هذه الحكومات تعرف أن إدارة بوش تخطّط للقيام بهذا قبل وقوع هجوم ١١/٩/٢٠٠١ على البرجينْ التوأم. بالإضافة إلىَ هذا فإنّ وكالات المخابرات الأوروبية لم تكن تملك دليلاً على أن العراق يملك أسلحةً للدمار الشامل أو أنّه كانت له صلاتٍ بالقاعدة. ونظراً إلى معرفة الدبلوماسيين الأوروبيين بأنهم قد يَفشلون في منع نشوب الحرب، فإنهم نجحوا في عزْل أمريكا والمملكة المتحدة داخل مجلس الأمن، وبهذا حرَموا «قوّات التحالف» من أي شرعيةٍ دولية.

رابعاً: سيناريوهات للمستقبل

التنبؤات صعبةٌ. فثمة متغيرات مفْرطة الكثْرة: التطورات داخل الاتحاد الأوروبي قد تُغيّر علامات القوّة بين مؤيدي النزعة الانفرادية الأمريكية وخصومها، وانتخابات الرئاسة الأمريكية قد تفْتح الطريق إلى مواقف أكثر مرونةً، وأخيراً وليس آخراً فإن سلوك الشعب العراقي سيكون له تأثيرٌ حاسمٌ في تشكيل السياسات الأمريكية والأوروبية، وكذلك في العلاقات عبْر الأطلسية.

١ ـ إذا ما اشتدّت حدّة المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكي ـ سواء العسكري أو السياسي ـ ستقع واشنطن تحت الضغوط المشتركة للحكومات الأوروبية والعربية. وعندئذٍ ستضّطر إلى التوجه إلى خياراتٍ أخرى، أحدها نقْل قدرٍ أكبر من السلطة إلى الأمم المتحدة، وسيكون هذا قراراً يصعب اتخاذه ـ سواء كان متخّذه رئيساً جمهورياً أو ديمقراطياً ـ كذلك سُيفسَّر على نطاق العالم باعتباره هزيمةً للدولة الوحيدة الأعظم أما إذا ما ضعفت المقاومة العراقية ـ من ناحيةٍ أخرى ـ وإذا ما قبِل القادة في بغداد بأن يتفقوا مع واشنطن، وإذا ما وافقوا ـ مثلاً ـ على منح قواعد عسكريةٍ لقوات الاحتلال، فإن الأوروبيين (وبالمثْل العرب) لن يجدوا خياراً سوى قبول الأمر الواقع.

٢ ـ سيكون لانتخابات الرئاسة الأمريكية أثرٌ هامشيٌ في المشهد الدولي. فإذا ما أعيد انتخاب الرئيس بوش، وإذا ما أكّد تحالفه مع الفريق الراهن من المحافظين الجدد، فإنهم سيحاولون على الأرجح أن ينتهج السياسة الخارجية نفسها، وعلى الرغم من هذا فإن هذا الاحتمال لا يستبعد إدخال تعديلاتٍ تكتيكيةٍ على الوضع، على

النحو الذي يفعله (بوش) في الأسابيع القليلة الأخيرة. وفي حالة انتخاب جون كيري أو ديمقراطي آخر للرئاسة، ينبغي أن لا نتوقع تغييراتٍ أساسيةً في السياسة الخارجية. ستبقى أمريكا امبراطوريةً ولن تختفي لأن امبراطوراً آخر قد نُصّب. إنّ بيروقراطية الدولة، وجماعات الأعمال، والنخب الحاكمة لن تسمح بهذا. قد يُغيّر رئيسٌ جديدٌ في المناهج والأسلوب والجانب الخطابي، وقد يعطي الميزة للدبلوماسية على القوة، إذا كان باستطاعته أن يُحقّق بهذا النتائج المطلوبة، وفي النهاية فإن إدارة كلينتون لم تنفّذ في الجوهر سياسةً مختلفةً جداً عن سياسة فريق بوش.

لقد ذكر جون كيري أنه سيحاول أن يحسِّن العلاقات مع أوروبا، وأنه سيحاول أن يردّ اعتبار الولايات المتحدة في أعين العالم الإسلامي، وأنه سيُجري مفاوضاتٍ مباشرةً مع إيران، كما التزم بمنح الأمم المتحدة دوراً أكبر في العراق. لكنه لم يُشِر ـ حتى مجرّد إشارةٍ ـ إلى ما ستكون عليه سياسته تجاه العراق، وما إذا كان سيَسحب القوات الأمريكية أم لا. وليس واضحاً إذا ما كان يشجب أو لا يشجب مبدأ الحروب الوقائية، وما إذا كان يرضى أو لا يرضى عن تغيير نظم الحكم في الشرق الأوسط. لقد انتقد الرئيس بوش فقط لأنه خاض الحرب على أساس تقارير مخابراتيةٍ زائفة.

وأما في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي فقد ذكر أن «قضية إسرائيل هي قضية أمريكا». مع ذلك فإنه لم يَذكر القضية الفلسطينية، ولم يُشِرْ إلى شرعية الاحتلال، والمستوطنات اليهودية، وما يسمّى بالجدار الأمني، وشرعية مصادرة الأراضي ونسف المنازل، والاغتيال المتعمّد للناشطين الفلسطينيين المسْتهدفين. ولا يشكل هذا مفاجأةً حيث إن الحزب الديمقراطي كان تقليدياً وبصفةٍ منتظمةٍ موالياً لإسرائيل، وحيث إن الإنصاف في التعامل مع هذا الصراع يضمن الهزيمة لأي مرشحٍ في انتخابات الرئاسة.

خاتمة

يؤمن الأوروبيون بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط وتهميش الإرهاب والاعتماد بدرجةٍ كبيرةٍ على حلٍ منصفٍ ومتوازنٍ للصراع العربي ـ الإسرائيلي. وهذا لا يمكن أن يتحقّق إلا إذا ما تخلّت واشنطن عن مطلبها في احتكار ما يسمى بعملية السلام. فلقد برهنت العقود الماضية بجلاءٍ على أن الولايات المتحدة لا تستطيع ـ لأسباب داخلية ـ أن تتصرف تصرف السمسار النزيه، ولهذا لا تستطيع أن تدعم تسويةً يمكن أن تكون مقبولةً للعرب. إن الطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك تدويل الصراع وتسويته على أساس قرارات الأمم المتحدة. وإلا فإنّ أزمة الشرق الأوسط العالمية ستستمر في النمو، بينما تُبقي على النزاع بين أوروبا وأمريكا.

تعقيب (١)

عماد فوزي شعيبي

هنالك نقاط لا بدّ من التدقيق فيها، وتطرح تساؤلاتٍ لا بدّ من الوقوف عندها، من أهمّها النقاط التالية: يقول رولو إنّ مشروع المحافظين الجدد في واشنطن محكومٌ عليه في وجهة النظر الأوروبية بالفشل إنْ عاجلاً أم آجلاً، وهذا صحيحٌ إلى حدٍ كبيرٍ. لكنْ ما تصوّر أوروبا للاستراتيجية التي تأتّت ورسَت عن مشروع المحافظين الجدد متمثلةً بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة؟

السؤال بدقةٍ يطرح نفسه هنا: إلى أي مدى هنالك وهمٌ في أوروبا كما هو الحال في بعض الدول العربية، وفي بعض التحليلات العربية بأنّ رحيل المحافظين الجدد سيعني إلغاءَ لاستراتيجيةٍ رُسِمت ويتمّ العمل بها، فالدول العظمى لا تتراجع عن استراتيجياتها عندما يتغيّر الأشخاص، وكان أولى هنا بالجناح الديمقراطي في الكونغرس أن يعارض هذه الاستراتيجية، وهو لم يفعل. إذاً هنالك توافقٌ في الولايات المتحدة على أن هذه الاستراتيجية استراتيجيةٌ محقّةٌ لمكافحة الإرهاب، ولرسم آليةٍ مختلفةٍ للتعامل عن آلية الردع والاحتواء، وعن مبدأ ترومان الذي استمرّ لنصف قرنٍ من الزمن.

بمعنى آخر، إنّ رحيل جورج بوش أو رحيل المحافظين الجدد سيعني هزيمة مشروع المحافظين الجدد، ولكنه لن يعني التراجع أو إلغاء الاستراتيجية الأمريكية. إنما ستبقى في الإطار العام المعلَن، وستتمّ العودة في بعض الأحيان إلى سياسة الضربات الوقائية ولكن دون الإفراط بها. وهذه هي الميزة الوحيدة التي يمكن أن يستفيد منها الوضع العالمي والعربي من تغيير المحافظين الجدد. ونحن نفرّق هنا في هذا المقام بين المحافظين الجدد وبين جورج بوش. والسؤال يتعقّد بصورةٍ أكثر دراماتيكيةً في هذا المجال حول ماذا أعدَّت فرنسا أو حتى أوروبا من استراتيجيةٍ أمريكيةٍ ستكون في الحدّ الأدنى مستمرةً في صورة التأرجح بين الردع والاحتواء من ناحيةٍ والضربات الاستباقية من ناحيةٍ أخرى؟.

بالنسبة إلى «السيناريوهات» المستقبلية يقول رولو بأنه إذا ما اشتدّت حدّة المقاومة العراقية فإنّ واشنطن ستقع تحت الضغوط المشتركة للحكومات الأوروبية والعربية. ما تقديره لنوع الضغوطات الأوروبية خصوصاً وأن الطرف البريطاني في الحدّ الأعلى والاسباني في الحدّ الأدنى متورطان في ما يسمّى بـ «تحالف الراغبين»؟ بمعنى إلى أي حدٍ نستطيع أن نتحدّث عن موقفٍ أوروبي مشتركٍ أو له صفةٌ جُمعيةٌ، حتى لا نبالغ بالقول بأننا لسنا أمام موقفٍ أوروبي له دلالةٌ جُمعيةٌ فعلياً؟! إذ إننا نتحدث هنا عن موقفٍ فرنسي وألماني إلى أبعد حدٍ ممكنٍ في هذا السياق، وليس عن موقفٍ أوروبي جماعي؛ ثم إنني لا أعتقد مع رولو أن نقل أكبر قدرٍ ممكنٍ من السلطة إلى الأمم المتحدة أمرٌ صعبٌ بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لأننا نتحدث عن سياساتٍ براغماتيةٍ ولا نتحدّث عن لغةٍ أيديولوجية. والأمريكيون أبرع الناس عملياً في ترك المناطق التي يشعرون بأنهم أمام وضع مأزقي فيها، والدليل على ذلك موقفهم في الصومال، ولهذا فأنا على قناعةٍ بأنّ الأمريكيين مستعدون إلى تقديم تنازلاتٍ في هذا المجال إذا ضمنوا بأن النتائج ستكون لصالحهم.

فضلاً عن هذا وذاك فأنا على قناعةٍ كبيرةٍ أيضاً بأن الطرف الأمريكي يسعى إلى توريط الحلف الأطلسي بدورٍ أكبر في العراق. وعندما نتحدّث عن دورٍ أطلسي، فهذا يعني أننا نتحدّث عن دور المُضعِف للاتحاد الأوروبي أو لفرنسا وألمانيا بوزنيْهما الكبيريْن في الاتحاد الأوروبي، لأنّ تشكيلة الحلف الأطلسي تشكيلةٌ مغايرةٌ بمعنى من المعاني لتشكيلة الاتحاد الأوروبي.

أتفق في العمق مع رولو بأن انتخاب جون كيري أو غيره للرئاسة لن يغيّر بشكلٍ أساسي من السياسة الخارجية، لأن الإمبراطورية ستبقى إمبراطوريةً، ولكن أيضاً لسببٍ إضافي يجب التنويه به هنا، وهو أن الاستراتيجيات التي تُرسم للدول العظمى لا تتغيّر بهذه السهولة، فنحن لسنا في دول العالم الثالث.

السؤال المطروح في هذا المجال يتصل في ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستستعيد قدرتها على النجاح في استحداث إنجازٍ سياسي في بغداد، وخسارتها لإمكانية استحداث إنجازٍ سياسي في فلسطين في خارطة الطريق. السؤال هنا: هل من الممكن أن يكون تحريك المسار السوري ـ الإسرائيلي بمثابة محاولةٍ للخروج من عنق الزجاجة، والإيحاء بأن هنالك إمكانيةً فعليةً بأن يكون هنالك إنجازٌ سياسيٌ سلميٌ ولو بطريقة الهدف المتنقل من مكانٍ إلى آخر؟.

تعقيـب (٢)

الفضل شلق(*)

يعالج الأستاذ إريك رولو المسألة من وجهة نظر أوروبا، مشيراً إلى تشكيك بعض العرب بقدرتها على تحدّي الولايات المتحدة. فهذه الأخيرة تتقرّر سياستها الخارجية في ضوء برنامج المحافظين الجدد الذي يتشكّل من بنودٍ ثلاثةٍ: القرارات الأحادية (الانفرادية)، والحروب الاستباقية، وتغيير الأنظمة. ويشير إلى أن الولايات المتحدة احتلّت العراق بحربٍ استباقيةٍ، وقرارٍ أحادي لم تمنحْهما أوروبا (القديمة) الشرعيّة، لكن الولايات المتحدة فشلت في بناء نظّام جديدٍ. وهي ستنهزم أمام مقاومةٍ عراقيةٍ جديّةٍ؛ وسيؤدي بالمقابل غياب المقاومة وضَعفها إلى الاستسلام، وينوّه بفاعلية القومية العربية على الرغم من أنها أقل ظهوراً.

تتسع الهوة بين أمريكا والولايات المتحدة، وينقسم الغرب، خاصةً حول مسألتيْ اليورو وفلسطين. وسيضعف أمر اليورو بسبب سيطرة أمريكا على النفط. أما في ما يتعلق بمسألة فلسطين فإن الولايات المتحدة ليست وسيطاً نزيهاً. لذلك يجب تدويل القضية. وإذا كانت أوروبا قد حرمت مشروع المحافظين الجدد الأمريكي من الشرعية الدولية، فإن العودة إلى التعدديّة هي الأفضل. لكن الفرق بين النصر والهزيمة، لهذا المشروع أو ذاك، مرهونٌ بالمقاومة العربية. هكذا فهمتُ مقالة الأستاذ إريك رولو، وفي كل تلخيصٍ ظلمٌ لأفكار الكاتب. على أن موافقتي على ما قاله لا تمنعني من إضافة بعض الأفكار، ومحاولة المقاربة من زاويةٍ أخرى.

تسعى الولايات المتحدة إلى التحكم بمصير العالم. وهي ما عادت قادرةً على تحقيق ذلك بالمنافسة الاقتصادية. لذلك تعتمد على القوة العسكرية، وتبرّر الأمر بمقولات الصراع الثقافي كي تضفي الشرعية والهالة الأخلاقية على فظاظتها. وقد

(*) كاتب ووزير لبناني سابق.

قيل الكثير عن تراجع حصة أمريكا من الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، وعن العجز الدائم لا في ميزانية الدولة فحسب، بل في ميزان التجارة الخارجية أيضاً، مما يضطرها إلى الاستدانة المتفاقمة وإلى اجتذاب التمويل الخارجي، سواء بوسائل أمنيةٍ أو عسكريةٍ. فالأمريكيون يعيشون بدرجةٍ أو أكثر على حساب الغير. كما قيل الكثير عن تنامي القوة العسكرية الأمريكية تنامياً لا يحتاج إليه الحفاظ على أمن الولايات المتحدة بقدر ما تحتاجه الإدارة الأمريكية لفرض هيمنتها على العالم.

ويتزايد بالتالي الإنفاق العسكري، ويتفاقم بنتيجة ذلك العجز المالي. وهذا بدوره يحتاج إلى مزيدٍ من العسْكرة، فالريع الذي يجنيه النظام الأمريكي تستقطبه القوة العسكرية. وتزداد الحلقة المفرغة وحشيةً، والوحشية المدجّجة بالسلاح بجميع أنواعه تشكل خطراً على العالم. فالهيمنة الأمريكية تهدّد مصير البشرية، ولذلك سمّى نعوم تشومسكي كتابه الأخير عن السياسات الأمريكية **الهيمنة أو البقاء** *(Hegemony or Survival)*.

يفوق سلاح الدمار الشامل عند الأمريكيين ما هو موجود عند جميع البلدان الأخرى. لكن الحديث عنه وعن الدول المارقة يعبّر عن حقيقة النظام الأمريكي أكثر مما يعكس حالة الآخرين، فيحتاج الأمر إلى كميةٍ كبيرةٍ من الكذب سمّاها البعض من الكتّاب الأمريكيين «سلاح الكذب الشامل». ولا غرابة في أن نجد كتباً عن كذب الإدارة الأمريكية تتصدر لائحة الكتب الأكثر مبيعاً في أمريكا (Best-sellers)، لأسابيع كثيرة. كما تنتشر كتبٌ أخرى عن الولايات الأمريكية كدولةٍ مارقةٍ، وحتى كأمّةٍ مارقة.

لقد استفزّت السياسة الأمريكية مشاعر الجمهور في معظم أنحاء العالم، حتى في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وفي البلدان التي تحالفت معها في حربها الأخيرة على العراق. وما شهدت حرب أخرى، قبل أن تقع، هذه الملايين من المتظاهرين ضدّها في مدن العالم، وفي وقتٍ واحدٍ، فكان هناك استقطابٌ بين قوتين عظيمتين، حسب تعبير تشومسكي، وهما الولايات المتحدة من جهةٍ والرأي العام العالمي من جهةٍ أخرى.

لكن الرأي العام العالمي يعاني من العرب الذين يتظاهر لنصرتهم، ويعاني من الضعف العربي ومن الأصوليّة. فهو يتأطّر حول قضيةٍ عربيةٍ بالإضافة إلى قضايا أخرى تتعلق بالبيئة وإلغاء معاهدة كيوتو، وبالأمم المتحدة كإطارٍ للحوار الدولي وخروج الولايات المتحدة عليها، وبمحكمة الجزاء الدولية، واعتبار الولايات المتحدة نفسها فوق القانون، وبمنظمة التجارة الدولية وسياستها المجحفة بحق الدول الفقيرة والتي لا تتورّع الولايات المتحدة نفسها عن الخروج عليها في وجه أوروبا وغيرها من

الشركاء الكبار والسلسلة طويلة. لكن العرب تتلاشى قدرتهم على المشاركة في الرأي العام الدولي بمقدار ضعفهم، ويبدون كأنهم خارج حلبة الصراع أو خارج التاريخ.

لقد انهزمت الولايات المتحدة أمام الرأي العالمي في فييتنام، وهي انهزمت وفي الداخل الأمريكي قبل أن تنهزم في الحرب على أرض فييتنام. لكن ذلك كله كان مرهوناً بصمود الفييتناميين، الأمر الذي لا نجده عندنا وإن كنا نتمناه، وإن كان معظمنا يرى ضرورة السعي من أجله. وهزيمة الولايات المتحدة على الأرض العربية ممكنةٌ، لكن قدرة العرب على الانتصار هي موضع التساؤل بل الشكّ. والصمود العربي هو الذي يتيح فاعليةً أكبر للرأي العام العالمي. ومن غير المتوقّع أن يتحقّق هذا الصمود ما لم يستعد المشروع العربي حيويته، وما لم ينتصر في ذاتنا الوعي بالعالم كطريقٍ لصنع المستقبل على جمود تأكيد الهويّة الثقافية بشكلها الأصولي الديني، أو حتى بشكلها القومي الميتافيزيقي.

تختلف الامبراطورية الجديدة في احتلالها للعراق وغيره عن الامبريالية القديمة، امبريالية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين في أنّها ترعى الاختلاف وتديره ولا تصرّ على التماثل، انطلاقاً من الرسالة التمدينية للامبريالية القديمة. وقد شكّل الأمريكيون مجلس حكم انتقالياً، ووزارةً على قواعد أنثروبولوجيةٍ تنشر بذور الحرب الأهلية وتسعى من أجلها. وقد رأينا الكثير من عمليات المقاومة العراقية (خاصة في بغداد وكربلاء في ٢/ ٣/ ٢٠٠٤ وقبْلها ضدّ مراكز الشرطة) تُوجّه ضدّ عراقيين لا ضدّ جنود الاحتلال، بما ينذر ببوادر حربٍ أهليةٍ نرجو أن لا تحدث، علماً بأن العراق لم يشهد في تاريخه حرباً أهلية دينية. ومن الضروري رفض وإنكار عملياتٍ تدّعي الاندراج تحت راية المقاومة في حين أنها تخدم استراتيجية الحرب الأهلية الأمريكية، استراتيجية الفوضى و«نشر الدمار والقتل في أنحاء العالم الأربعة دفاعاً عن وطننا العظيم»[١].

إن الإشكالية التي يواجهها معارضو الاستعمار العائد إلى العراق، وهو استعمارٌ منتشرٌ في معظم الأقطار العربية وإن بأشكال مختلفةٍ، هي بلورة نهج أو وعي يقود إلى مقاومةٍ حقيقيةٍ للاحتلال، ويلغي إمكانات الحرب الأهلية. ولا حرب أهلية حين يعمل كلٌّ مع مجتمعه، ولا حرب أهلية إلا عندما يتخلّ كلٌّ عن مجتمعه لصالح المقولات المتعالية (الكائنات السامية والآلهة الصغيرة).

---

(١) بهذا ينهي بوب وودورد كتابه *Bush at War* على لسان مجموعة من الجيش الأمريكي الذي يحتفل في مكانٍ ما من العالم بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، فيقوم أحدهم خطيباً ويرفع العلم الأمريكي ويلقي خطاباً يتضمن هذا القول.

من ناحيةٍ أخرى تستطيع المقاومة العربية أن تتواكب مع مسيرة الرأي العالمي عن طريق وعي عالمي معولَم، عن طريق وعي يأخذ بالثقافة العالمية ويعطيها الأولوية ولا يترك العولمة امتيازاً أمريكياً. ولا ننسى أنّ انتشار مثل هذا الوعي العالمي، المسمّى أممياً في ذلك الحين، قد خدم الثورة الفييتنامية، وساهم في نقل وتوسيع حركة الاحتجاج في الداخل الأمريكي كما في بقيّة العالم. وإذا كان الأمريكيون يشنون الحرب علينا لأننا عرب وبسبب الإسلام، فإننا لا نستطيع مواجهتهم بالإسلام السياسي ولا بتأكيد الهويّة، بل بعملٍ سياسيٍ يكون طابعه التواصل مع العالم والانخراط فيه لا الانقطاع والانعزال عنه.

ربما نتج عن الانتخابات الرئاسية الأمريكية نقلٌ للرئاسة من الحزب الجمهوري إلى الحزب الديمقراطي. والأرجح أن ذلك ربما قاد إلى تغيير السياسة الأمريكية تجاه أوروبا وشرق آسيا، حيث توازي القوة الاقتصادية لكلٍ منهما قوة أمريكا الاقتصادية. وستكون المصالح الاقتصادية الرأسمالية في هذه البلدان سعيدةً لعودة التعدديّة (Multilaterlism) التي تتيح تقاسم الحصص في السوق العالمية بشكلٍ يطغى فيه الودّ على المنافسة والمواجهة. وعلى كل حالٍ، بدأت الولايات المتحدة تعود إلى الأمم المتحدة كغطاءٍ لسياساتها، مما ينقذ ماء الوجه لدى الدول المعترضة على سياساتها، فالبلدان الصناعية الأخرى (غير الولايات المتحدة) مضطرةٌ إلى النظر إلى مصالحها الاقتصادية، ولاسيّما المالية والنقدية منها. فهي تمتلك كميةً كبرى من الدولارات التي لا تساوي شيئاً إلا بمقدار ما تعترف به أمريكا.

لقد موّلت أمريكا عجزها التجاري على مدى العقود الماضية ومنذ حرب فييتنام، من طباعة هذه الدولارات النقدية التي يسمونها يورودولار (Eurodollar) في أوروبا. ولا أدري ماذا يسمونها في اليابان أو الصين. فتجد هذه الدول الأوروبية والآسيوية نفسها مضطرةً للدفاع عن الدولار، وإلا كانت هي الخاسر الأكبر في حال هبوطه هبوطاً كبيراً أو في حال عدم الاعتراف به، وخلاصة الأمر أن الولايات المتحدة وحدها من بين الدول الرأسمالية تستطيع التعرّف على أساسٍ إيديولوجي، يأخذ أولاً العقلانية الاقتصادية بعين الاعتبار، أما البلدان الأخرى فإنها مهما ناضلت سياسياً وثقافياً، فإنها لا تستطيع إلا أن تنضوي في النهاية تحت راية العقلانية الاقتصادية. ويستطيع اليورو الأوروبي أن يتباهى بإنجازاته الأخيرة، لكنه سيضطّر في النهاية إلى احترام قوة الدولار العسكرية، والدفاع عنه هبوطاً أو صعوداً، والأمر نفسه ينطبق على العملات الشرق آسيوية الأساسية.

أما النفط فقد كان ومايزال بيد الأمريكيين بشكلٍ رئيسٍ، فقد جاء نظام البعث

العراقي إلى السلطة على دبّابةٍ أمريكيةٍ تغطّيه، وعلى الرغم من نفي حازم جواد(*) لذلك في المقابلات التي أجرتها معه جريدة **الحياة** (ولا ينفي ذلك صدقه في معظم ما قاله حول معظم الأمور الأخرى، إلا حيث خانته الذاكرة). وما استفاد العرب من النفط يوماً قدر استفادة الشركات، فالثروة الحقيقية هي ما ينتج عن عمل الإنسان لا ركاز الأرض، والأرجح أن عودة تدفق النفط العراقي إلى السوق العالمية بكمياتٍ كبيرةٍ سيؤدّي إلى خفض الأسعار، وخفض الأسعار مطلبٌ للجمهور الأمريكي، بينما رفع ضريبة الهيدروكاربون مطلبٌ للحكومات الأوروبية، فهل ستستفيد هذه الحكومات من خفض الأسعار؟

إن الحديث عن القوى المتصارعة في هذا النظام العالمي يطول ويتشعّب، لكنه يجب أن لا تغيّب عن بالنا الصورة الإجمالية، فهناك ميلٌ دائمٌ إلى أن يتوقف الفكر أو يتجمّد في حين يندفق شلاّل الحياة. ويظن مُشاهد الشلاّل أن الماء قد تجمّد أو توقفت حركته بين أعلى وأدنى نقطتينْ، لولا أنه يُفاجأ ببعض الطرطشات على الجوانب في القعر. وعلينا أن نسأل أنفسنا هل احتلال العراق مؤشرٌ على مرحلةٍ جديدةٍ في النظام العالمي؟ وهل عودة الاستعمار تقود إلى مرحلةٍ أخرى من النضال الوطني التحريري المرتبط بالأذهان ببطولات مناضلين يضحّون بكلّ شيء، بما في ذلك حياتهم في سبيل قضية الحرية؟ وهل تعني تناقضات النظام الرأسمالي وصراعات أطرافه وأزماته أنه آيلٌ إلى السقوط، علماً بأن الليبرالية قد سقطت مع سقوط الاتحاد السوفياتي؟.

لقد سقط الاتحاد السوفياتي دون مظاهرةٍ واحدةٍ من أهله للدفاع عنه. وتحاول روسيا النهوض من بين الأشلاء، ولم تنفع معها بعد السقوط وصفات صندوق النقد الدولي، لذلك فهي تحاول الاعتماد على نفسها. وسقطت مع الاحتلال الأمريكي منظومةٌ سياسيةٌ عربيةٌ مهلهلةٌ فضفاضةٌ، بل فاقدة الشرعية، منذ نشأتها قبل ستين عاماً. فهل تستطيع الأمة العربية النهوض؟ لا ندري، لكن ما نعرفه بالتأكيد هو أنّ الأمور جاءت خلافاً لتوقعاتنا، وخلافاً لما عملنا من أجله طوال العقود الماضية. وفي السقوط تنهار امبراطوريات وربّما تزول أممٌ، فماذا سيكون مصيرنا بعد هذا السقوط المريع؟.

لكن الرأسمالية تمر بأزماتٍ دوريةٍ ـ كان آخرها انفجار أسواق الأسهم ـ ثم تنهض، حتى تبدو كأنها نظامٌ طبيعيٌ، فهل يمكن اعتبار نظام يصنعه الإنسان نظاماً طبيعياً؟ و أنّ كلّ ما في الأمر أن النظام يبقى ما بقي الإنسان لكن تداول القيادة فيه

(*) حازم جواد هو سكرتير منظمة حزب البعث في العراق حين تمكنها من الانقلاب على نظام الزعيم عبد الكريم قاسم في ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ (المحرر).

يمرّ من دولةٍ إلى دولةٍ، أو من أمّةٍ إلى أمّة؟ فهل نحن الآن على أعتاب واقعٍ جديدٍ تنتهي فيه مرحلةٌ أمريكيةٌ كتب عنها كتابٌ أمريكيون غير يساريين؟.

أسئلةٌ يجب أن نطرحها على أنفسنا ونحن نرى آسيا الشرقية تنهض وتقارع القوة الأمريكية اقتصادياً، في علاقةٍ سويّةٍ بين مكانها وشعوبها، دون أن تكون ديمقراطيةً بالضرورة، ودون أن تهتمّ كثيراً بالسياسة الدولية؛ ونرى في نفس الوقت أوروبا وهي تعيد تجديد نفسها وتنهض من دمار الحرب العالمية الثانية وتوحّد نفسها على الرغم مما جرى بين أممها من حروبٍ خلال القرون الماضية. وكلٌ منهما أفلح في وجه القوة الأمريكية العاتية بالعمل والإنتاج وحقّق نِسبَ نموٍ عالية، أو على الأقل متراكمة ولو صغيرة. وكلٌ من هاتين المنطقتين أحدثت تقدماً على الرغم من احتلال بعض أجزائه، وتوحّدت بعض أممه على الرغم من التجزئة الطويلة، وتقدّمت بعض أممه على الرغم من بقاء التجزئة.

فهل نعضّ على الجرح ونقبل بما يقدّم لنا من مستوياتٍ في العراق وفي فلسطين، وفي كلّ مكانٍ آخر، وننصرف إلى العمل والإنتاج والنمو، علّنا نستطيع تحقيق ما لم نستطع تحقيقه حتى الآن؟ أم أنَّ ما سوف يُعطى لنا أسوأ بكثيرٍ من كلّ ماهو معلَنٌ ومضمَر؟ على اعتبار أن أمتنا مستهدفةٌ مهما فعلت وبأي شيءٍ قبلت؟ لا نستطيع أن نلغي النيات الخبيثة من الحسبان؛ لكننا لا نستطيع أن نبني مستقبلنا على هذه الفرضيات. فالمستقبل لا يُبنى إلا على قاعدة العمل والإنتاج والنمو. ولنتذكّر أن العالم كان معنا لّما كنا معه في نصف القرن الأخير، سواء في ما يتعلق بقضية العراق أم بقضية فلسطين.

أما النظام الجديد للمنطقة الذي يقترحه الأمريكيون بعنوان «الشرق الأوسط الكبير»، والذي يعتمد بشكل أساسٍ على معطيات **تقريريْ التنمية البشرية العربية**، اللذين وضعهما مثقفون عرب، فهذا أمرٌ يستدعي التساؤل مرةً أخرى: هل أنتجنا أفضل مما يُعطى لنا؟ ويتسابق الحكام العرب للإعلان أن الإصلاح لا يأتي من الخارج، مثلما تعوّدنا على مدى العقود الماضية أن نسمع المثقفين العرب يقولون إن تجديد الثقافة العربية لا بد أن يأتي من داخلها. فكأن الثقافة العربية الموروثة لم تأتِ في معظمها من الخارج، وكأن العرب المعاصرين أفلحوا في الإصلاح من الداخل. فهل نستطيع التبدّل ببرنامج للمنطقة يلغي ما هو عربيٌ إلا عندما يريد أن يُعرّفه بصفة التأخر والقصور عن الإنجاز؟ هل نستطيع التبدّل بشرقٍ أوسطٍ كبيرٍ لا وجود لنا فيه؟.

وفي النهاية أقول، إنه على الرغم من كلّ الهزائم والتراجعات، فإنّ العالم ليس مقفلاً في وجهنا، وشرط ذلك أن لا نقفل باب الفكر والوعي. وذلك يبدأ بطرح الأسئلة، في عالمٍ معقدٍ يستحيل اختصاره في بضعة مقولاتٍ أو أجوبةٍ جاهزة.

تعقيب (٣)

حسن نافعة

أبدأ بملاحظتين عامتين، وتتمثل الملاحظة **الأولى** في أنني أقترح حتى لا نظلم الورقة أن يتغيّر عنوانها «النتائج والتداعيات دولياً» إذ تحدّث رولو عن العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية في ضوء ما حدث على العراق، وبالتالي لم يتحدّث عن النظام الدولي ككل، فلم يتحدث عن الصين ولاعن روسيا ولا عن اليابان، وبالتالي نحن لا نبحث هنا تأثير ما حدث في العراق على هيكل النظام الدولي بشكلٍ عام، لكنّ الورقة كانت واضحةً منذ البداية بأن القضية المحورية التي تناقشها هي العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية في ضوء ما حدث في العراق. أما الملاحظة **الثانية**، فأظنّ أن أهمية الورقة تنبع من أهمية صاحبها، لأن صاحبها أراد على وجه التحديد أن يطرح مجموعةً من القضايا الهامة التي تتعلق بالعلاقات الأوروبية ـ الأمريكية في ضوء ما حدث في العراق، وبالتالي هي ليست ورقةً تفصيليةً(*) بل ورقةً تطرح رؤوس أقلام حول قضيةٍ كبرى ومحورية، لكنّ أهميتها تنبع من أهمية الأستاذ إيريك رولو، وهو في نظري واحدٌ من المتابعين المدقّقين ليس فقط كصحفي وكمفكّرٍ بارزٍ فحسب بل كواحدٍ من الذين يعرفون الوطن العربي معرفةً جيّدةً جداً، فهو يعرف أوروبا ويعرف السياسة الأوروبية، كما يعرف الوطن العربي وما يجري فيه، وبالتالي هو من أفضل من يمكن أن يحدّثنا عن قضية العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية في ضوء ما حدث تحديداً في العراق.

تثير الورقة قضايا كثيرةً جداً، ومن الصعب أن نناقش في وقتٍ ضيّقٍ كلّ ما جاء فيها، ولكني سأتوقف عند قضيتين محوريتين فيها؛ القضية **الأولى**، تتعلّق بضرورة أن نناقش ما إذا كان الخلاف الأوروبي ـ الأمريكي خلافاً ظرفياً ومؤقّتاً يتعلّق

(*) نوّه الدكتور خير الدين حسيب المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية قبل بدء مناقشة ورقة إيريك رولو، بأن الاتفاق كان على أن يقدّم رولو نوعاً من ورقةٍ خلفيةٍ تنصب على التساؤلات الأساسيّة في موضوعها، وأن يقدم فيها خلاصة تصوراته وفرضياته وليس بحثاً بالمعنى الدقيق للكلمة (المحرّر).

بالحدث أي بالحرب على العراق أم خلافاً بنيوياً يتخطى ذلك إلى ما هو أعمق بكثير. والقضية **الثانية** والمهمة التي يناقشها رولو حول مستقبل العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية في ضوء ما حدث في العراق، وبالتالي سأتوقّف عند هاتين القضيتين المحوريتين.

في ما يتعلق بالقضية الأولى، أريد فقط أن أضيف إلى ما قاله الأستاذ رولو إنه ليست هذه هي المرّة الأولى التي يبرز فيها خلافٌ عميقٌ بين أوروبا وبين الولايات المتحدة الأمريكية، فهناك الظاهرة الديغولية التي ظهرت إبان الحرب الباردة حين كان النظام الدولي ثنائي القطبية، وكان لديغول رؤية ليس حول فرنسا ودورها فحسب، بل حول أوروبا والدور الأوروبي بشكلٍ عام، وبهدف المقارنة لا أكثر هل الخلاف اليوم في العلاقات الأوروبية مختلف نوعياً عما حدث في فترة الحرب الباردة؟ لن أتوقف كثيراً عند ذلك، لكن يمكنني القول إن الموقف الفرنسي بعد موت الجنرال ديغول قد أخذ يتراجع إلى حدٍ ما ليتمّ استيعاب الموقف الفرنسي داخل فرنسا التي استطاعت أن تمنع بريطانيا من أن تدخل إلى الاتحاد الأوروبي.

تغيّر الموقف الفرنسي بعد ذلك، وتمّ استيعاب هذا الموقف الاستقلالي الأوروبي داخل التحالف اليورو ـ أطلسي، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. لقد تركّزت القضية المثارة في تقديري الشخصي حول السؤال التالي: من الذي انتصر في هذه الحرب؟. من الذي أنهى الاتحاد السوفياتي؟ هل هناك معسكر منتصر في الحرب، أم أن الذي انتصر في الحرب هو الولايات المتحدة الأمريكية؟ إنّ أوروبا تعتبر أنها جزء من التحالف الذي انتصر في الحرب، وبالتالي هي شريك في أن تحصل على جزءٍ من مغانمها، و أنّ الذي انتصر هو المعسكر الرأسمالي ككلٍ وليس الولايات المتحدة الأمريكية، بينما يعتبر المحافظون الجدد أن الولايات المتحدة هي حقّقت الانتصار في الحرب الباردة وليس المعسكر الرأسمالي، ولذلك طرحوا مشروعاً للهيمنة الأمريكية بحكم أنّ الولايات المتحدة هي المؤهلة لأن تقود.

وفي تقديري الشخصي فإنّ نقطة الخلاف الرئيسية أو الجوهرية تتمثّل في أنّ هناك رؤيةً داخل الولايات المتحدة الأمريكية شديدة التطرف تقول إن الولايات المتحدة مؤهلة لقيادة العالم، وأنها ستقود العالم وحدها برؤيتها هذه، وأنه ليس على أوروبا إلا أن تتبعها وأن تلعب ليس دور الشريك وإنما دور التابع، وكانت الحرب في العراق هي المناسبة أو الكاشف عن هذه المسألة بشكلٍ أبلغ من أي شيءٍ آخر.

فمن ينظر إلى كتابات المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية يدرك إلى

أي مدى تُعامل أوروبا في هذه الكتابات باحتقارٍ شديدٍ. يتحدث كاغان مثلاً عن أن الولايات المتحدة هي التي تطبخ بينما ليس لأوروبا سوى غسل الصحون. وبالتالي فإن الدور الأوروبي في مفهوم المحافظين الجدد هو دور «غاسل الأطباق»، وأظن أنّ أوروبا لا تستطيع أن تقبل هذا الدور.

المشكلة الأساسية هي أنه في هذه اللحظة تحديداً كانت أوروبا تتوسّع وتختلف، وبالتالي كان يمكن للولايات المتحدة أن تعتمد على حلفاء جددٍ دخلوا المسرح السياسي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ويعتبرون أن الولايات المتحدة هي التي أنقذتهم وليس أوروبا. صحيح أن أوروبا استوعبتهم واحتضنتهم لكنهم يعتبرون أن الولايات المتحدة صاحبة الفضل عليهم، هذه قضيةٌ سوف تلقي بأثرها في المستقبل، لكني أريد أن أقول في هذه النقطة تحديداً أن صاحب المصلحة في هزيمة مشروع المحافظين ليس أوروبا وحدها وإنما تقريباً العالم كله، لأن القضية هنا تتعلق بقضيةٍ جوهريةٍ وهي: هل يتحول النظام الدولي من نظام أحادي تهيمن عليه دولةٌ واحدةٌ، أم يصبح في قيادته نظاماً متعدّد الأطراف؟ وبالتالي يمكن لكل القوى صاحبة المصلحة في انتقال النظام من نظام هيمنةٍ منفردٍ إلى نظام متعدّد الأطراف أن تلتقي مع أوروبا، ومن هنا هذه الفرصة التي ضاعت والتي كنت أتحدث عنها في بعض الأحيان أنّ الوطن العربي لم يفهم بعمق دلالة الموقف الفرنسي ـ الألماني، وأنه لم يبنِ عليه بما فيه الكفاية، وحتى بعض الدول الأخرى، مع أنّ هذه القضية قد تكون خلافية.

لا أريد أن أطيل لكني أنتقل إلى الموضوع الآخر الذي يتعلّق بالمستقبل، والذي تحدّث إيريك رولو عنه بعمقٍ شديدٍ معتبراً أن هذه القضية سوف تتوقف على عوامل كثيرةٍ، وليس فقط على عامل الانتخابات الأمريكية. ومع أنّه ركّز على ما سيجري في العراق فإني أظن أن هناك أربعة عواملٍ متشابكةٍ ومترابطةٍ سوف تؤثّر في مستقبل العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية. ما يجري في العراق مهم جداً، لكن لايقل أهميةً عنه ما يجري في العالم العربي والإسلامي ككلٍ، لأن العراق جرح كبير مفتوح، لكنه مفتوح قبل ذلك في فلسطين وفي العالم الإسلامي، ويمكن أن يدفع إلى تحويل الصراع إلى صراع حضارات، وبالتالي ليسمح لي الأستاذ رولو أن أختلف معه في أنّ قدرة ما يجري في العراق على التأثير ستتوقف خلال هذا العام، فلو نجح بوش في الانتخابات ستكون أمامه أوراق أخرى، وستكون أمامه أربع سنواتٍ أخرى، وقد تتغيّر مفردات اللعبة وموازينها. وبالتالي هناك عوامل أخرى.

أعتقد أنّ رولو لم يناقش على مستوى هذه العوامل بشكلٍ كافٍ قدرة أوروبا على

التوحّد. إن الاتحاد الأوروبي لكي تكون له سياسةٌ خارجيةٌ موحّدةٌ يجب أن تكون له سياسة دفاعيةٌ موحّدةٌ، وبالتالي مايزال عاجزاً عن أن تكون له قوةٌ عسكريةٌ. وهذه قضية محورية، فلقد كان منذ الحرب العالمية الثانية ومازال حتى الآن تحت المظلة النوويّة الأمريكية في إطار حلف شمال الأطلسي، ومن هنا فإنّ محكّه سيكون في مدى قدرته على أن يبني سياسةً دفاعيةً مشتركةً، وهذا هو الذي سيعطيه دوره على المسرح الدولي، لكنّه إذا ما أخفق وإذا ما أدّى التوسع الأوروبي إلى إضعاف أوروبا وليس إلى تقويتها ولم يؤدِ إلى دعم الاتجاه الاستقلالي الأوروبي فلن يستطيع المجتمع الدولي والأمم المتحدة والقانون الدولي أن يفعلوا أشياء كثيرة، لأن أزمة العراق لم تكن أزمةً تخصّ العراق فحسب، بل كانت تخصّ ما يتعلق بالقانون الدولي وبالشرعية الدولية، وبالتالي بالمجتمع الدولي.

إنّ هناك قوىً ترفض ما حدث وتريد تغييره، لأنها تدرك خطورة الاتجاه المحافظ، لكن في نهاية المطاف يصبّ هذا كله في العوامل الأخرى، والسؤال: هل ستؤثّر هذه العوامل مجتمعةً في الناخب الأمريكي؟ هل ستؤثّر في الداخل الأمريكي؟ هل سينجح مشروع الهيمنة الذي يقوده المحافظون داخل الولايات المتحدة؟. هذا هو التحدي. وإذا ما نجحوا في مشروعهم فإنّ العالم سوف يشتعل بالفعل في معركةٍ كبرى ليس على العراق وليس على فلسطين وليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب بل ستصبح حرب حضاراتٍ حقيقيةٍ، وهذه هي الخطورة. . وستكون بالتالي أكبر بكثيرٍ من معركة أوروبا، ومن معركة أوروبا ـ أمريكا.

المناقشات

١ ـ سمير كرم

إن ضعف ثقة أوروبا بالولايات المتحدة يعود إلى ماقبل نهاية الحرب الباردة، فلم تساورها في تلك الحقبة المخاوف من الاتحاد السوفياتي فحسب، بل من نزعة الهيمنة الأمريكية أيضاً. إن ضعف الثقة عامل بالغ الخطورة بين الدول، ولاسيما بين الحلفاء، ومن المتوقع أن يؤدي مستقبلياً إلى قدرٍ أكبر من عزلة أمريكا والحدّ من نطاق هيمنتها. وهو ما يتطلب نقد السياسات الأوروبية، ولاسيما في مرحلة مابعد احتلال العراق.

٢ ـ عبد الله ساعف

لدي ملاحظتان: **الأولى** حول تركيز الباحث على التناقضات الأورو ـ أمريكية في مجال التصورات والصور المتبادلة والعلاقات الدولية التي تأجّجت كلها حول القضية العراقية، إذ إن مناسبات اللقاء والاتفاق مازالت متوفرةً من خلال حلف شمال الأطلسي، ومجموعة الثماني، وقنوات العلاقات عبر الأطلسية الثنائية أو المتعددة الأطراف. ويعني ذلك افتراض الاتفاق حول أجَندةٍ مشتركةٍ ما بينهما في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية.

صحيح أن العراق أصبح موضع تمايزٍ إلا أن هناك مؤشراتٍ عديدةً على أن أوروبا قد باتت في وضعية التفاوض مع واشنطن حول مشاركتها في اتخاذ القرار. والملاحظة **الثانية** حول تركيز الباحث على حدود الاختلافات بين سياسات بوش وسياسات المرشح كيري، ونسبيتها وضعفها، إذ بلغ تطور السياسة الخارجية الأمريكية مرحلةً صلبةً من الاستقرار في مختلف مكوّناتها، لكننا في الوقت نفسه نلمس مستوى من التطور يشير إلى بعض التمايزات ما بين إدارة بوش وبين مشروع إدارة كيري، ويمكن حتى لدرجاته الطفيفة أن تترك أثراً كبيراً في السلوك السياسي. أبدي هذه الملاحظة مع تساؤلي عن مدى إمكانية اعتماد خطابات الحملات الانتخابية كمادةٍ للتحليل والاستكشاف.

٣ ـ جميل مطر

لم تفلح الولايات المتحدة الأمريكية في ضبط أوروبا وإملاء سياستها عليها في مشروعها لتشكيل نظامٍ دولي جديدٍ بعد احتلال العراق. ومن هنا أعتقد أن العلاقات الأورو ـ أمريكية لن تعُود إلى سابق عهدها خلال الحرب الباردة، من دون أن يعني ذلك وصولها في المدى المتوسط إلى حدود المواجهة أو التساوي أو التوازي. أتصور أن أوروبا والولايات المتحدة لن تتباعدا حول قضايا معيّنة هي:

أ ـ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فالاختلاف ما بين الموقفين سطحيٌ، ويتقلّص مع مرور الوقت، إذ نجحت أمريكا في «أمْركة» الموقف الأوروبي وربما «أسْرلَته» أكثر مما نجحت أوروبا في «أوْربة» الموقف الأمريكي.

ب ـ إصلاح الشرق الأوسط بسبب التهديدات الحقيقية أو المتخيّلة، وقد تختلف صور التدخل لكن الهدف يبقى مشتركاً.

ج ـ الحرب ضد الإرهاب.

د ـ المخاوف التي يغذيها الإسرائيليون من هجرة العرب والمسلمين، وأظن أن الحملة اليهودية حول صحوة العداء للسامية تستهدف تأجيج المشاعر ضد تلك الهجرة.

بينما ستتباعدان في الحالات التالية: إصرار الولايات المتحدة على محاولة تغيير النظام الدولي لمصلحة الأحادية الأمريكية، ومبالغتها في استخدام حلف الأطلسي لخدمة مصالحها النفطية والتوسعية، والاستمرار في سياسة تضخيم الإنفاق العسكري الذي لا تستطيع أوروبا مجاراته دون أن يحدث لها ما حدث لروسيا في السبعينيات والثمانينيات، واستمرارها أكثر في سياسة الحرب الاستباقية، ومحاولة استبدال القانون الدولي الذي يمثّل إرثاً أوروبياً بقانون «سلمٍ أوروبي».

أخيراً ألفت انتباه البروفيسور رولو إلى أنه قد تجاهل تداعياتٍ دوليةٍ مهمةً، مثل تأهيل أوستراليا والهند للعب دور القوتيْن الإقليميتينْ في مواجهة المدّ الإسلاميّ في آسيا الصغرى، والتصدي للقوة الصينية الصاعدة. كما تجاهل التطورات المهمّة شبه الإجماعيّة المعادية لمجمل السياسات الخارجية الأمريكية، ولاسيما تجاه العراق في أمريكا اللاتينية.

٤ ـ منذر سليمان

تعاني استراتيجية المحافظين الجدد من معارضةٍ داخليةٍ ودوليةٍ حقيقيةٍ، تعبّر عن نفسها بأشكال مختلفة، في الوقت نفسه الذي تستغل فيه الفرصة الذهبية السانحة

لاستخدام تفوقها العسكري. إن التعبير عن إرادةٍ عراقيةٍ وعربيةٍ مستقلةٍ ركيزةُ مواجهة هذه الاستراتيجية، وفي القلب منها الصوت العراقي المقاوم سياسياً وعسكرياً في إرباك الإدارة الحالية في الانتخابات القادمة، إذ يمكن أن يبدأ العدُّ العكسيُّ لفرْملة هذه الاستراتيجية من العراق كما بدأ انطلاقه الصاعد منها.

٥ ـ صباح المختار

إذا كانت أمريكا قد فشلت في تحقيق أهدافها، فماذا كسبت أوروبا؟ وما الإنجازات الأوروبية التي يمكن الإشارة إليها، على الرغم من وجود عضويةٍ دائمةٍ لدولتين أوروبيتين في مجلس الأمن الدولي؟ ألا يعتقد الباحث أن هذا الإنجاز لا يختلف عن إنجاز روسيا التي تستجدي أمريكا اقتصادياً، وعن إنجاز الصين التي تستجديها في ما يتعلق بحقوق الإنسان؟

٦ ـ كمال خلف الطويل

أسأل رولو عن رأيه في المسائل التالية: ما مصير حلف شمال الأطلسي بجناحيْه الأوروبي والأمريكي، ومصير علاقته العملياتية في مسرح الشرق الأوسط؟ وإلى أيّ حدٍ تعني مشاركة الاتحاد الأوروبي في تبني «مبادرة» الشرق الأوسط الكبير من دمج ما بين المشروعين الأوسطي الأمريكي والمشروع الأورو ـ متوسطي؟ وما حدود الدور البريطاني والإسباني والإيطالي في إعاقة تماسك البناء الأوروبي من خلال العلاقات عبر الأطلسيّة؟ وما آفاق التنسيق مع روسيا في ظلّ تمدّد حلف شمال الأطلسي، وإطباقه الخناق على نفوذها في شرق أوروبا أو في القوقاز، ولاسيّما مع ازدياد الحاجة إلى النفط والغاز الروسيّيْن؟

٧ ـ عبد الوهاب حميد رشيد

إنّ الرهان على فشل فكرة المحافظين الجدد أو عقيدتهم تبسيطيٌ، لأن من يحكم النظام الأمريكي هو ثلاث قوى: النخبة الرأسمالية، والحكومة والرئيس، والمؤسسة العسكرية. ولا يتعدّى دور الرئيس في مجال السياسة الخارجية على الأقل دور المنفّذ لمصالح النخبة الرأسمالية. من هنا لن يعني تغير الإدارة على صعيد خروج المحتل من العراق أكثر من تغيرٍ في الأساليب.

٨ ـ صلاح الدين سليم

كيف يمكن للاتحاد الأوروبي أن يؤثّر في إقامة نظام سياسي مستقرٍ في العراق خلال المرحلة الانتقالية الممتدة حتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥؟ وما آليات ذلك؟

٩ ـ محمد سالم ولد سيدي أحمد

لقد حافظ الموقف الأوروبي، ولاسيما الموقف الفرنسي ـ الألماني حتى احتلال العراق على هامشٍ من المناورة، فما إمكانية أن تشكّل إفرازات مابعد الاحتلال في ظل اشتداد المقاومة العراقية عامل ضغطٍ يمكّننا عربياً وأوروبياً من قلب المعادلة الأمريكية؟

١٠ ـ صفوت الزيات

إن الولايات المتحدة الأمريكية في مأزقٍ سياسي وعسكريٍ حقيقي في العراق، يدفعها فعلياً إلى التفكير بخروجٍ مشرّفٍ من العراق، فلقد أنفقت حتى الآن في عملية «تحرير العراق» ما يوازي حجم إنفاق عشر سنواتٍ كاملة من التورط في فييتنام. إن على الاتحاد الأوروبي خصوصاً أن يتفهم أبعاد هذا المأزق فيما إذا كان صادقاً في تحجيم الهيمنة الأمريكية.

١١ ـ أحمد نجيب الشابي

لقد باتت أوروبا بنتيجة احتلال العراق في وضعيةٍ دفاعية، إذ إنّ استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لا تستهدف الإرهاب ولا دول «محور الشر» فحسب، بل تستهدف الحفاظ على التفوق العسكري الساحق، وثني أي قوةٍ أخرى عن اللحاق بها، والتحكم بالدول الصناعية عن طريق السيطرة على موارد الطاقة النفطية أيضاً. وأشارك رولو توقعاته في أن الانتخابات الأمريكية لن تغيّر اتجاه السياسة الخارجية الأمريكية، فذهاب الإمبراطور لن يذهب بالإمبراطورية.

من هنا فإن العامل الحقيقي المؤثّر لن يكون سوى الشعب العراقي نفسه في التصدي للمشروع الأمريكي. ولديّ في هذا السياق سؤالان:

أ ـ هل يعتقد رولو أن الرأي الذي عبّر عنه أوليفيه تود في كتابه **ما بعد الامبراطورية** في أنّ العالم يتجه نحو عالم متعدّد القطبية، تشكل فيه أوروبا قطباً اقتصادياً معتبراً، يعكس اتجاهاتٍ واقعيةً في تطور الوضع الدولي؟ وما تقديره للردح الزمني اللازم لتحول أوروبا ليس إلى قطبٍ اقتصاديٍ فحسب، بل على الصعيدين السياسي والعسكري؟

ب ـ يدور الحديث عن مشروعٍ أوروبي مضادٍ لمشروع الشرق الأوسط الكبير، تحت اسم «الشراكة العربية ـ الأوروبية»، لكنّ التجربة المغاربية أثبتت أن تجربة الشراكة في إطار الشراكة الأورو ـ متوسطية لم تنعكس على مستوى التنمية ولا على

مستوى الديمقراطية بل على مستوى مقاومة الإرهاب ومكافحة الهجرة، وهما مستويان أمنيان يهمان أوروبا بالدرجة الأولى. وسيزيد اقتراب انضمام عشر دولٍ جديدةٍ إلى الاتحاد الأوروبي من إضعاف منافسة دول جنوب البحر المتوسط العربية. فهل ستترك أوروبا هذه الدول تواجه وحدها تحديات العولمة والاندماج الإقليمي، أم لديها مشروع متضامن للديمقراطية والتنمية؟

١٢ ـ سالم توفيق النجفي

إن الاتفاق في المنظور الاقتصادي ما بين أمريكا وأوروبا بنيويٌ، وينحصر الخلاف في حدود هذه البنية المعبّرة عن الإمبراطورية الرأسمالية الجديدة. ومن هنا فإن قيام اليورو قد شكّل أحد عوامل ردود فعل الولايات المتحدة في إعادة ترتيب البيئة الدولية لصالحها، الأمر الذي سيقود إلى التأثير في صرف اليورو في المدى البعيد في حدودٍ مقبولةٍ للاقتصاد الأمريكي.

١٣ ـ حامد الحمود

على الرغم من الاختلاف الأوروبي ـ الأمريكي حول قانونية الحرب على العراق، فإنهما متفقتان في المدى البعيد حول مستقبل منطقة الشرق الأوسط، بحكم المنبع الحضاري المشترك لكلٍ منهم. ولقد سبق لهما أن اتفقتا على الحصار الذي ألحق أكبر الضرر في الشعب العراقي. أوروبا وأمريكا شريكتان في ملكية هذا العالم.

١٤ ـ معن بشور

إلى أي حدٍ يعتقد رولو بقدرة المقاومة العراقية على التصاعد، وبالتالي على إرباك الاندفاعة الأمريكية للهيمنة على العالم؟ وهل يمكن لفرنسا أو للاتحاد الأوروبي البدء في عملية إطلاق حركة اعترافٍ بالمقاومة بوصفها حقاً مشروعاً لشعبٍ رازحٍ تحت الاحتلال؟

١٥ ـ خير الدين حسيب

يجب أن يكون واضحاً لدينا أن السياسات الدولية والخارجية تقوم على أساس المصالح وليس على أساس الأخلاق، ومن هنا أتساءل: لماذا يطلب بعض الإخوة من أوروبا موقفاً خاصاً من العراق أو من إخراج الأمريكيين منه أكثر مما يطلبونه من العرب؟! إنّ للأوروبيين مصالحهم وحساباتهم المدروسة، ولقد أصبحت قضايانا الأساسيّة شئنا أو لم نشأ مرتبطةً ارتباطاً وثيقاً بما يدور في العالم الخارجي. من هنا

فوجئت بعدم تقدير بعض الإخوة المعقّبين لعنصر النفط، وابتعادهم كثيراً عن متابعته. وأتوجه الآن إلى رولو حيث لاحظت غياب موضوع النفط عن تحليله أو عن رؤوس الأفكار التي قدّمها في حديثه عن الصراع الأورو ـ أمريكي، فهل هناك مخاوف أوروبيةٌ من هيمنة أمريكا على النفط؟ وما حصّة ذلك في الصراع أو في الخلاف الذي اندلع ما بينهما؟ وما موقع ذلك بالنسبة إلى الحملة الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية؟

في ضوء متابعتي لتصريحات المرشّح الديمقراطي كيري فإنه يغيّر مواقفه على طريقة «لكلّ مقام مقال»، فيصرّح شيئاً أمام المؤسسات اليهودية وشيئاً آخر أمام غيرها. وفي اعتقادي أن الفرق الأساسي بين كيري وبوش هو أنّ بوش يريد الهيمنة على العالم بينما يطرح كيري قيادته عبر نظام متعدّد الأقطاب والتعاون الدولي ودور الأمم المتحدة. إن أوروبا لم تقف ضدّ الحرب من أجل سواد عيون العراقيين، بل لأنّها تدرك أنّ الاحتلال الأمريكي للعراق ينعكس عليها سلبياً في أبرز الوجوه من زاوية الهيمنة الأمريكية على النفط، فهذه السيطرة ستمكّن أمريكا من الإمساك ليس بخناق أوروبا فحسب، بل بخناق الهند والصين واليابان أيضاً. ولأن أوروبا تدافع عن مصالحها فإننا نتوقع منها أن تقوم بدورٍ أكبر من الدور الذي تقوم به الآن.

١٦ ـ عبد الإله بلقزيز

إنّ ما ذهب إليه بعضنا في البحث عن الجوامع المشتَركة ما بين أوروبا وأمريكا على صعيد السياسة الخارجيّة يجب ألاّ يحجب الحقل الواسع من الاختلافات بينهما، والتي تطال مجمل الرؤى الأستراتيجية لكلٍ منهما. ولقد كشفت الحرب العدوانية الأمريكية على العراق في تقديري عن شرخٍ عميقٍ وكبيرٍ في العلاقات الأورو ـ أمريكية، وكأنّ هذا الشرخ كان ينتظر حدَثاً كبيراً بمستوى هذه الحرب كي يفصح عن نفسه. ولذلك أسباب نزولٍ كما يقول أهل التفسير، تعود في جذورها العميقة إلى التناقض في النظام الرأسمالي العالمي الذي أجّله تناقض الحرب الباردة.

كان لا بدّ لهذا التناقض أن يظهر بعد نهاية تلك الحرب تحت عنوان: إعادة توزيع الثروة والنفوذ على الصعيد العالمي، حيث تجتاح الولايات الأمريكية مواقع النفوذ الأوروبية مثلاً في أفريقيا في نوع من اتجاهٍ معاكس بهدف الاستحواذ عليها. وأعتقد أنّ الشرخ الأورو ـ أمريكي عميق ومستمر ومرشح للتفاقم، ولاسيمّا مع إدارةٍ لا تقيم كبير وزنٍ للاعتبارات الدبلوماسية في العلاقة مع العالم الخارجي بما في ذلك أوروبا.

١٧ ـ إيريك رولو (يرد)

هناك سؤالٌ عن الخلاف بين أوروبا وأمريكا، هل هو ظرفيٌ مؤقتٌ أم بنيويٌ هيكليٌ؟ إنّ الإجابة البسيطة تقول إنه ليس خلافاً ظرفياً، ولقد كانت هذه الخلافات موجودةً أثناء الحرب الباردة، ولكنها كانت مكتومةً، لأن العالم كان منقسماً إلى قطبين، وكان اتخاذ أوروبا لموقفٍ معاكسٍ لأمريكا في ظروف الخطر السوفياتي يُعتبر خيانةً عظمى. وكما قال الدكتور خير الدين حسيب إنّ أوروبا وروسيا و الصين تدافع عن مصالحها، وفي نظري إنّ الموقف لن يتغير، حتى لو كانت هناك اتفاقاتٌ تكتيكيةٌ. ولقد لاحظ بعض الإخوة أنّ أوروبا تختلف أحياناً مع أمريكا، لكن يجب عدم توقع انقلاب تلك الخلافات إلى حربٍ دائمةٍ بينهما، بمعنى أنّ أوروبا تعارض كل ما تقوم به أمريكا أو تخالفه، لكنّ أوروبا ستختلف مع أمريكا وتعارضها فيما إذا شعرت أن مصالحها الأساسية مهدّدةٌ فقط.

أختلف مع الأخ جميل مطر في أنّ أوروبا تؤيّد أمريكا في قصة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، هذا غير صحيح، ومن ناحية المبدأ فإنهما تختلفان تماماً، وكلّ الوثائق تدلّ على ذلك. وخلفية عدم التمييز في أنّ أمريكا سارت منفردةً في العملية التي يسمونها بعملية السلام، ولم ترغب بأيّ تعاونٍ مع أوروبا أو الأمم المتحدة أو روسيا. ومما لاشكّ فيه أنّ أوروبا وروسيا وغيرهما رحّبوا باقتراح أمريكا و اشتركوا في الواقع معها في خارطة الطريق، وهذه نقطةٌ مهمةٌ، وأعتبرها انتصاراً دبلوماسياً إلى حدٍ ما، فلقد اعترض شارون على أربع عشرة نقطة، أي تقريباً على كلّ ورقة خارطة الطريق، فيجب ألا نقلّل من دور الدبلوماسية الأوروبية والأمم المتحدة وروسيا، لأنهم أدخلوا فعلاً أشياء عديدة عليها لم تكن إسرائيل موافقةً عليها.

المهم طبعاً أن الأمريكيين ليسوا مستعدين لأن يضغطوا على إسرائيل من أجل تطبيق هذه الخارطة، فهذا أهم شيء، والأوروبيون ساكتون عليها، وهنا أنتقد أوروبا، لكن يجب ألا ننسى أنّ الأوروبيين مختلفون حول ذلك، بينما لو كانوا موحّدين لما كان ممكناً أن نعيب عليهم بشيء. المهم أن نصل في مرحلة التطبيق إلى معاهدةٍ داخليةٍ أوروبيةٍ يكون التصويت فيها جماعياً.

أحبّذ أن تقرأوا كتاب أوليفيه تود لأنه كتابٌ مهمٌ جداً عن الإمبراطورية الأمريكية وضعفها، فيحاول فيه أنّ يثبت أنّ أمريكا ليس لديها القوّة لتكون إمبراطوريةً، و ستنهار هذه الإمبراطورية عاجلاً أو آجلاً، و مع أنني لست مختصاً بموضوع الكتاب فإنني أعتقد أن من المهم قراءته فالأوضاع ستتغيّر تماماً فيما لو صحّت العناصر التي يوردها تود، وفيما لو أن أمريكا تفتقر إلى القدرة المالية للقيام بعملية الهيمنة، وهذه هي النقطة التي يمكن أن ندخلها في الورقة، أي نقطة ضعف أمريكا.

القسم الثالث

إشكاليات وقضايا أساسية في العراق المحتل



الفصل الحادي عشر

(١)

الدستور ونظام الحكم

عبد الحسين شعبان

تمهيد

البحث الذي نضعه بين أيديكم ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول يتناول الراهن في مسألة الدستور والدولة خصوصاً بعد وقوع العراق تحت الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني. ويتوقف عند المشكلات الفكرية والعملية وبعض الجوانب الإجرائية التي اعترضت مجلس الحكم الانتقالي وإدارة الاحتلال واللجنة الدستورية في كيفية صياغة الدستور ومرجعياته ومصادره وحقوق القوميات والتكوينات المختلفة، كما يتناول الظروف الراهنة بمقارنات سريعة مع ظروف احتلال العراق من قبل بريطانيا ١٩١٤ ـ ١٩١٨.

القسم الثاني يبحث في الإطار المفاهيمي للدولة والدستور وقضية الديمقراطية، ويتناول مراحل التجربة الدستورية العراقية في العهدين الملكي والجمهوري من القانون الأساسي الذي صدر عام ١٩٢٥ وحتى الوقت الحاضر، كما يتعرض لبعض القضايا الدستورية. ويناقش دزينة الدساتير المؤقتة من ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ وحتى سقوط بغداد في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ بما فيها مشروع الدستور الدائم الذي لم يرَ النور (١٩٩٠)، ويتوقف عند آخر دستور نافذ ونعني به دستور ١٦ تموز/ يوليو ١٩٧٠ وتعديلاته ارتباطاً مع العديد من القوانين والقرارات الصادرة عن أعلى مرجع تشريعي. وخلاصة لهذا القسم يتناول البحث تقويم التجربة من خلال بحث مفهوم النظام الدستوري ودستورية القوانين.

وفي **القسم الثالث** والأخير يعود البحث ليناقش الراهن والمستقبلي بعد عرض التجربة الدستورية بمراحلها المختلفة وذلك مروراً بمحطة المجتمع المدني وبعض المبادئ الدستورية، ويؤشر لبعض القضايا العقدية التي عرضها في القسم الأول. وقد حاولنا توثيق ذلك من خلال نصوص الدساتير والقوانين، إضافة إلى بعض القرارات. وأطللنا قدر الإمكان وحسبما يسمح به البحث على قضية حقوق الإنسان، باعتبارها تشكل الخيط الأساسي الذي حاولنا أن نحوك نسيجها منه. إنها محاولة للمراجعة وإعادة النظر والنقد الذاتي كل من موقعه وفي إطار خدمة الحقيقة الغائب الأول، والإنسان الذي هو مقياس كل شيء على حد تعبير الفيلسوف الإغريقي بروتوغوراس.

الدستور: إشكالية وصياغة

احتدم النقاش والجدل بشأن «الدستور» المنشود خصوصاً بعد انهيار النظام الاستبدادي الشمولي السابق، وبدء مرحلة جديدة من التطور السياسي في العراق، فقد ظل الحوار، لسنوات طويلة وربما لعقود من الزمن، في مسألة حيوية كالدستور غائباً ومغيّباً.

وباستثناء دستور العام ١٩٢٥ (القانون الأساسي) الذي كان دستوراً وسطاً لبّى رغبة البريطانيين من جهة وقطاعات من المجتمع العراقي الذي شهد مناقشات علنية وإن كانت محدودة، من جهة أخرى، فإن الدساتير المؤقتة التي صدرت بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ لم تشهد أي حوار أو مناقشات، بل صدرت عن جهات تنفيذية[١].

ورغم تداخل المرحلة الدستورية الجديدة مع وقوع البلاد تحت الاحتلال الأمريكي-البريطاني، فإن الحوار في الوقت الحاضر يمكن اعتباره قضية راهنة ولا يمكن تأجيلها لأنها في غاية الخطورة والمسؤولية، ويتوقف على حلها بشكل صحيح مستقبل العراق وأمنه واستقراره وتقدمه. ولعل هذا الحوار الجديد ـ القديم يعيد إلى الأذهان الحوار الذي جرى بعد الاحتلال البريطاني للعراق (١٩١٤ ـ ١٩١٨)[٢].

---

(١) انظر: Phebe Marr, *The Modern History of Iraq*, 2nd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 2004), pp. 27-28.

(٢) انظر: المجموعة الدولية للأزمات، معد، «العراق تحت الاحتلال (ملف): تقرير: التحدي الدستوري في العراق (تقرير الشرق الأوسط رقم ١٩) (١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣)،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٨ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣).

الحوار إذاً حول الدستور يكتسب اليوم أهمية فائقة، لا «لأنه يتعلق بأوضاع الحاضر فحسب، بل بأوضاع المستقبل أيضاً، وليس بصورة مؤقتة بل دائمة، خصوصاً وقد أصبح من هو مختص أو غير مختص يدلي بدلوه في قضايا الدستور والقوانين والتشريعات والاقتصاد والثقافة وغيرها، فهذه مسألة أصبحت جزءاً من الوضع السياسي الراهن، في ظل حرية التعبير التي أصبحت متاحة بعد التغيير. وإذا كان على «الجميع» أن يقولوا رأيهم فيها، بيْدَ أن المختصين يقع عليهم عبء أكبر بحكم مسؤولياتهم، فضلاً عن الطاقم السياسي من النخب الفكرية والثقافية والحقوقية.

وإذا كان الاختلاف بشأن مسألة مجلس الحكم الانتقالي والوزارة المنبثقة عنه قائماً، إلا أنه خلاف مؤقت وإن كان حاداً بسبب تقاطع الرؤى والتقديرات، بل الاجتهادات بشأنه، بحكم طبيعتيْ المجلس والوزارة المؤقتتين (الانتقاليتين)، فإن الاختلاف بشأن الدستور وكيفية صياغته والخطوات الإجرائية بما فيها الانتخابات العامة أو الجزئية أو غير ذلك، يمكن أن يكون «دائماً»، أي مستمراً، خصوصاً في ما يتعلق بالقيم والمبادئ والقواعد والمصادر والنظم التي يمكن اعتمادها، ناهيكم عن العلاقة بين المركز والمناطق والموقف من الفدرالية الكردية وقضية كركوك والمسألة الطائفية وقضايا المواطنة والجنسية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وغيرها، إضافة إلى دور الإسلام في نظام الحكم وموقعه بين مصادر التشريع وضمانات الحريات الدينية، وبعض الأمور الأخرى.

ولا شك في أن هناك ضغوطاً شديدة تتعرض لها جميع الأطراف للتوصل إلى صيغة «مقبولة»، لم تتوفر لحد الآن، وهذه الأطراف هي قوات الاحتلال والقوى المحسوبة عليها أو بعض القوى الأساسية مثل التيار الإسلامي والحركة الكردية أو التيار القومي العربي وأجزاء مهمة من الوسط اليساري والديمقراطي والليبرالي وغيره.

وإذا كان قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ رقم ١٥١١ جاء بعد القرار ١٥٠٠ (الذي رحب بصيغة مجلس الحكم الانتقالي) فربما كان تمهيداً لتوقيع اتفاقية بريمر ـ الطالباني في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ والقاضية بتوفير المستلزمات لنقل السلطة إلى العراقيين (المقصود مجلس الحكم ومن يرتضيه الاحتلال)، فإن هذا القرار الذي اعتبر مجلسَ الحكم الانتقالي يجسد السيادة لكنّه لا يمارسها (لكون السيادة مجمدة من وجهة نظر القانون الدولي بفعل الاحتلال) قد طلب تحديد جدول زمني وبرنامج لصياغة الدستور وانتخابات تجري في ظله، وهو ما تم تحديده خلال ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ كموعد لنقل السلطة لاحقاً.

وتم بالفعل تحديد فترة ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، الاّ أن الأمم المتحدة رغم الحديث عن دورها، ومؤخراً اختيار الأخضر الإبراهيمي الخبير الدولي مبعوثاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان لاستطلاع الرأي حول إمكانية إجراء انتخابات عامة وإحداث توافق وطني لحكومة انتقالية وتقديم توصيات بذلك، لم يصبح هذا الدور دوراً محورياً أو مؤثراً وهو ما لا ترغب به الولايات المتحدة، ولذلك احتوى القرار على نوع من الغموض والعمومية في تحديد دور الأمم المتحدة في العراق.

إن هناك نوعاً من الخلط يتم بصورة متعمدة أحياناً بين :

- نقل السلطة.

- عملية إجراء انتخابات ووضع الدستور.

- استعادة السيادة والاستقلال الوطنيين.

- دور الأمم المتحدة الذي تريده الولايات المتحدة «ديكوراً» لتجميل احتلالها العسكري للعراق، وكذلك مشاركة قوات دولية لها وتحت قيادتها في العمليات العسكرية المستمرة في العراق منذ انتهاء العمليات الحربية الأساسية.

إن موضوع نقل السلطة أو عملية إجراء انتخابات أو سن الدستور أو استعادة السيادة كلها تتعلق بالبيئة الأمنية قبل أي شيء، والتي ينبغي توفرها، وإلاّ كيف سيسترد العراقيون السلطة دون حماية أمنهم وسلامتهم، وكيف يتسنى لهم صنع دستور دون استقرار أمني وتفاهم وطني، هذا الذي يشكل غيابه كلفة قد تكون باهظة الثمن؟

السيستاني والدستور

أصدر آية الله العظمى السيد علي السيستاني فتوى في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ (لاحظ هنا تاريخ ٣٠ حزيران/ يونيو ذكرى ثورة العشرين ١٩٢٠)، وكأنه يضع في اعتباره البعد التاريخي مستذكراً موقف وفتوى آية الله العظمى محمد تقي الشيرازي في ثورة العشرين وموقف رجال الدين المتنورين في النجف من الدستور وحركة المشروطة عام ١٩٠٦، أكد فيها على ضرورة أن يصوغ العراقيون دستورهم عن طريق انتخاب جمعية تأسيسية، خصوصاً بعد أن سرت «إشاعات» بأن الأمريكيين والإسرائيليين هم الذين سيصوغون الدستور. ولا شك في أن وجود عدد من المسودات وتعيين السيد نوح فيلدمان الخبير في جامعة نيويورك والمنسوب إلى اليهودية الأرثوذكسية خصوصاً وأنه يتكلم العبرية، قد عزز من هذا الاعتقاد. وكان السيد

هوشيار زيباري العضو القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني ووزير الخارجية العراقي الحالي قد صرّح إلى مجموعة الأزمات الدولية في بغداد بأن «مهمة نوح فيلدمان هي صياغة الدستور»[٣].

وبخصوص موقف آية الله العظمى السيد محمد تقي الشيرازي، فقد أرسل رسالة إلى الرئيس الأمريكي ويلسون، متشبثاً بمبدأ حق تقرير المصير الذي أعلنه في مبادئه الأربعة عشر، يعرب فيها عن رغبة العراقيين في دولة جديدة عربية مستقلة، وهو الموقف الذي يتخذه السيد السيستاني بعد نحو خمسة وثمانين عاماً، إذ يتمسك بتلابيب «الوعد الديمقراطي» ويصرّ على أن يصوغ العراقيون دستورهم ويختاروا من يمثلهم في انتخابات عامة وبدعم من الأمم المتحدة كبديل من الاحتلال لاستعادة السيادة والاستقلال.

وحينها حاول الشيرزاي إقناع البريطانيين بعدالة المطالب العراقية بالاستقلال وتنفيذ وعودهم التي أعلنوها من أنهم «جاءوا محررين لا فاتحين» كما قال الجنرال مود عند دخوله بغداد واحتلالها. ولعل برقية الشيرازي من كربلاء بتنصيب ملك عربي كانت رداً على الاحتلال وبداية معركة جديدة للدولة والدستور.

واتخذ الخلاف حول الدستور شكلاً ومضموناً، بعداً سياسياً وقومياً ومذهبياً منذ الإعلان عن تشكيل لجنة دستورية[٤]، قيل إنها لاختيار مجلس دستوري أو تحديد المبادئ لطريقة الاختيار.

وجدير بالذكر أن اللجنة الدستورية التحضيرية تأسست يوم ١١ آب/ اغسطس ٢٠٠٣ أي بعد حوالى شهر على قيام مجلس الحكم الانتقالي في ١٣ تموز/ يوليو. وتتألف من ٢٥ عضواً واعتمدت صيغة المجلس والوزارة في تشكيلها حيث اقترح كل عضو في المجلس مرشحاً لعضوية هذه اللجنة، ولم تمنح اللجنة الدستورية تفويضاً واسعاً بل اقتصرت مهمتها على تقديم توصيات حول كيفية صياغة الدستور. وبعد ستة أسابيع التقت فيها بعدد من الفاعليات والأنشطة والوجوه السياسية والدينية والحقوقية والاجتماعية، قدمت تقريرها إلى مجلس الحكم الانتقالي. وهو تقرير مقتضب يتكون من عشر صفحات لم يتم نشره أو التعامل معه بشفافية إزاء الرأي

---

(٣) نقلاً عن: المصدر نفسه، انظر: مقابلة المجموعة الدولية للأزمات (ICG) مع الأستاذ هوشيار زيباري في بغداد بتاريخ ٢٣ أيار/ مايو ٢٠٠٣، و Jennifer Lee, «American will Advise Iraqis on Writing New Constitution,» *New York Times*, 11/5/2003.

(٤) انظر: المجموعة الدولية للأزمات، معد، المصدر نفسه، ومقابلات المجموعة الدولية للأزمات (ICG) مع كل من: د. فؤاد معصوم (رئيس اللجنة)، د. محمود عثمان (عضو مجلس الحكم الانتقالي)، وجلال الدين الصغير (عضو اللجنة).

العام للاطلاع عليه ومناقشته، مما أثار لغطاً كبيراً حول أسلوب تعاطي الحكم «الجديد» مع القضايا المصيرية. وترافق ذلك مع أحاديث عن عقود وشركات وتجاوزات على ممتلكات الدولة، مما دفع الأمور إلى المزيد من الشكوك وعدم الثقة.

التوصية تضمنت الرؤية المنقسمة للجنة الدستورية ولمجلس الحكم الانتقالي. وقدمت اللجنة الدستورية ثلاثة بدائل هي:

أ ـ انتخابات مباشرة لمؤتمر دستوري.

ب ـ تعيين أعضاء المؤتمر الدستوري من مجلس الحكم الانتقالي ويكلف المؤتمر الدستوري لجنة للصياغة.

ج ـ انتخابات جزئية بين الاختيار (التعيين) والانتخاب (التصويت)، أي نصف انتخاب من خلال الوجوه والشخصيات والمرجعيات السياسية والدينية.

وشمل الاختلاف **طريقة اختيار المجلس**، فذهب آية الله العظمى السيد علي السيستاني إلى التأكيد في غير مرة وغير مناسبة على أنه يريده مجلساً منتخباً، وأن اللجنة الدستورية التحضيرية لا تملك سلطة تعيين أعضاء لجنة الصياغة[٥].

وجدير بالذكر أن التيار الإسلامي الشيعي بجميع قواه تقريباً من داخل مجلس الحكم الانتقالي أو من خارجه يدعو إلى إجراء انتخابات بما فيهم المجلس الإسلامي الأعلى وحزب الدعوة وتيار مقتدى الصدر وغيره.

أما التيار الإسلامي السني فإنه بشكل عام يتحفظ بشأن إجراء الانتخابات، كما يتحفظ على دور السيستاني باعتباره «المرجعية الفصل» كما يريده البعض، بل هو أحد المراجع الإسلامية الشيعية المعتبرة، ولكن لا ينبغي اعتبار كل ما يصدره ملزماً للآخرين. وهذا الرأي يكاد يشمل القوى الإسلامية السنيّة الأساسية في مجلس الحكم الانتقالي أو خارجه بما فيهم الحزب الإسلامي العراقي وجماعة العلماء المسلمين وغيرهم. وقد ورد هذا الأمر على لسان الدكتور محسن عبد الحميد عضو رئاسة مجلس الحكم الانتقالي وفي أكثر من مناسبة، منها حوار معه في تلفزيون «LBC».

وكان هناك رأي آخر باجراء انتخابات محدودة في المحافظات والمدن من النخب السياسية والدينية ورؤساء العشائر والوجوه الاجتماعية وغيرها، تشكل جمعية تأسيسية انتقالية تصوغ الدستور. في حين أن رأياً ثالثاً كان بين الرأيين، وهو الذي

---

(٥) انظر: فتوى السيستاني، «لماذا ندعم الفتوى التي أصدرها السيستاني بشأن الانتخابات؟»، الصادرة عن التيار الديمقراطي الإسلامي في ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣.

ترشّح في مجلس الحكم الانتقالي، افترض تعيين خمسة من قبل مجلس الحكم الانتقالي، وخمسة آخرين من المجالس المحلية والبلدية لكل محافظة، وخمسة آخرين يتم التوافق على اختيارهم على نحو أقرب إلى التعيين منه إلى الانتخاب.

وتتألف الجمعية الوطنية التي تصوغ الدستور من ممثلي المحافظات الثماني عشرة حسب هذا التصور. وقد وصف الدكتور فؤاد معصوم الانتخابات الجزئية بالتالي: أن تنظم كل منطقة محددة تحديداً مسبقاً اجتماعاً يضم ١٥٠ من الأعيان يُختارون من الاتحادات المهنية والتنظيمات الشعبية والحوزة الشيعية والعشائر، ويقوم الأعيان بانتخاب عشرة أشخاص من منطقتهم لعضوية جمعية تأسيسية لا يتجاوز عدد أعضائها خمسمائة (مع عدد من الشروط) وبعد ذلك تحدد الجمعية لجنة صياغة وتخضع الدستور في النهاية إلى استفتاء شعبي.

أما الرأي الرابع فقد عبر عن رغبته في تأجيل موضوع الدستور الدائم لحين إجراء انتخابات عامة لمجلس تأسيسي (برلمان) وهو الذي يقوم بتشريع الدستور، وبخاصة بعد رحيل قوات الاحتلال وعن طريق الإرادة العراقية الحرة والمستقلة. وتؤيد مثل هذا التوجه تيارات عروبية ويسارية وديمقراطية رافضة للاحتلال.

وارتأى السيدان مسعود البرزاني وجلال الطالباني ود. محمود عثمان، ممثلو الحركة الكردية في مجلس الحكم الانتقالي، ضرورة اعتماد الدستور صيغة **الفدرالية** بين العرب والكرد، وليس على أساس جغرافي أو مناطقي، كما يدعو البعض إلى ذلك، أو «نظام للولايات» كما يذهب بعض الإسلاميين. وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني قد نشر وثيقة دستورية عشية التغيير في العراق حدد فيها تصوراته حول الفدرالية الكردية التي سبق أن تبنّاها البرلمان الكردي (المجلس الوطني في كردستان) في ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢، بعد أن كانت الحركة الوطنية العراقية بما فيها الحركة الكردية خلال الستينيات وحتى مطلع التسعينيات تتبنى شعار «**الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان**».

وكان مؤتمر صلاح الدين الذي حضرته معظم القوى الوطنية العراقية والحركات السياسية التي تشكلت بعد غزو القوات العراقية للكويت ١٩٩٠، قد أكدّ على «قيام نظام ديمقراطي فدرالي برلماني تعددي يحترم حقوق الإنسان في إطار المؤسسات الدستورية وسيادة القانون واستقلال القضاء»[(٦)].

---

(٦) نقلاً عن: مجموعة الدولية للأزمات، معد، المصدر نفسه. انظر: مقابلة خاصة مع فؤاد معصوم في بغداد في ١٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٣.

ودعا مؤتمر صلاح الدين للمعارضة، عام ١٩٩٢، واستناداً إلى مؤتمر فيينا، إلى اعتماد حل سلمي وديمقراطي للقضية الكردية على أساس قواعد القانون الدولي المعاصر وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية مؤكداً على «**حق الأمم والشعوب في تقرير مصيرها**» كإطار مناسب ودائم لحل القضية الكردية، مع إشارة إلى أن حق تقرير المصير (مؤتمر فيينا) وفي ما بعد الفدرالية (مؤتمر صلاح الدين) ينبغي أن يقاما على أساس طوعي اختياري وبالإرادة الحرة لممثلي الشعبين دون الانفصال مؤكداً عن الأخوة والشراكة العربية ـ الكردية.

ولعل هذا التغيير أو التطور كان الأساس الذي تستند إليه الحركة الكردية في مطالبها الحالية بالفدرالية، وقد سبق للقوى المشاركة في مؤتمرات المعارضة أو خارجها أن وافقت عليها، ولكن بعض هذه القوى وقوى أخرى داخل العراق، أخذت تبدي نوعاً من «التحفظ» حول الفدرالية بشكل خاص، والدور الكردي في مجمل الحكم بشكل عام، سواء كان هذا التحفظ معلناً أو مبطناً[٧].

وبين هذا وذاك هناك قلق أخذ يكبر لدى أوساط واسعة، من أنها ستتحول إلى «أقلية» محكومة وربما حسب بعض المخاوف إلى **أقلية** «مضطهدة»، وخصوصاً أن مجلس الحكم الانتقالي اعتمد طريقة القسمة الطائفية ـ الإثنية وليس الاعتبارات الوطنية والسياسية في اختيار أعضائه، رغم أن كثرة من أعضائه هم من ذوي الماضي النضالي المشهود، إلا أن طريقة التعيين والصلاحيات وخضوع المجلس للإدارة المدنية الأمريكية ورئيسها بول بريمر، جعلت الشكوك تكبر والمخاوف تتعاظم والقلق يتسع، بشأن المستقبل وبخاصة في موضوع الدستور[٨].

ويكاد الأمر الطائفي يشكل هاجساً مستمراً وشغلاً شاغلاً لأوساط وقوى وأطراف كثيرة، قسم منها داخل مجلس الحكم الانتقالي، والقسم الآخر خارجه ويرفض صيغته. ورغم أن الاثنين يحذران من خطر النعرات الطائفية والمشاحنات

---

(٧) انظر: البيان الختامي لمؤتمر صلاح الدين، فيينا، ١٩٩٢؛ وثائق مؤتمر المعارضة العراقية في فيينا، ١٦ ـ ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٩٢؛ الاجتماع التمهيدي لمؤتمر صلاح الدين، أيلول/ سبتمبر، ووثائق مؤتمر صلاح الدين (أواخر تشرين الأول/ أكتوبر ـ أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢). وقد اعتمدت جميع وثائق مؤتمر فيينا مع إشارات جديدة إلى قبول الفدرالية الكردية (الولايات) بعد قرار البرلمان الكردي. وقد سارت مؤتمرات المعارضة منذ هذا التاريخ على هذه الصياغات الواردة في مؤتمر فيينا (١٩٩٢).
انظر أيضاً: عبد الحسين شعبان، **عاصفة على بلاد الشمس** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٤)، ص ٢٠٢- ٢٢٣.

(٨) انظر: عبد الحسين شعبان، «التجربة الدستورية العراقية ـ قراءة ارتجاعية ورؤية مستقبلية،» (٤ حلقات)، **الزمان**: ١٧-١٩/ ١١/ ٢٠٠٣ و٢٢-٢٣/ ١١/ ٢٠٠٣.

المذهبية التي لو استفحلت ستؤدي إلى حرب أهلية يكون الجميع ضحاياها، إلا أن الأمر ليس بالنيات والتصريحات، فثمة شيء على الأرض وفي الميدان يشي بخبر آخر لعله لن يكون مفرحاً.

ولا شكّ في أن تصريحات الأخضر الإبراهيمي بعد مغادرته منزل السيد السيستاني في النجف بشأن احتمالات الحرب الأهلية إنما تعتبر صادرة عن مسؤول وخبير دولي بشؤون الأزمات، وهو ما كان جون أبي زيد قائد القوات الأمريكية في المنطقة الوسطى من العراق قد صرّح به أيضاً.

وثمة اتجاهات متقاطعة بشأن **مرجعية الدستور ومصادره**، فهناك اتجاه متشدد يدعو ويصر على اعتبار الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع، بينما يذهب اتجاه «أقل تشدداً» إلى اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع أو أحد مصادر التشريع، في حين أن هناك اتجاهاً علمانياً ـ «ليبرالياً» يصر هو الآخر على سن دستور علماني لا علاقة له بأي شكل من الأشكال بمصادر الشريعة، ويبرز توجه آخر يؤكد على ضرورة احترام القيم الدينية الإسلامية والمسيحية والديانات الأخرى مع الدعوة إلى فصل الدين عن الدولة.

ومن باب العلم، فإن القانون الأساسي لعام ١٩٢٥ (و هو الدستور الأول) الذي يتكوّن من ١٢٣ مادة، اعتبر في المادة ١٣ منه أن الإسلام دين الدولة الرسمي وضمن حرية العقيدة والعبادة[٩]. وتضمن دستور ١٤ تموز/ يوليو لعام ١٩٥٨ مادة واحدة فقط من مجموع ٣٠ مادة، تؤكد أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، التي كتبها الزعيم عبد الكريم قاسم بقلمه وبخط يده على مشروع الدستور الذي أعده الفقيه القانوني حسين جميل كما يذكر هو نفسه[١٠].

وتعهد القانون الأساسي بحماية الدين، كما أن الدساتير التي أعقبته وضعت الإسلام في مكانة رمزية دون الاستغراق في المسائل العقدية، أو التي قد تكون مصدر خلاف، وكان هذا أحد الأسباب وراء تعزيز الاتجاه «العلماني» في المجتمع العراقي ووضع حدود لتدخلات الدين في أمور الدولة، حسب بعض التقديرات.

ورغم بعض المحاولات يمكن القول إن هناك اتجاهات متباينة في مواقفها إزاء

---

(٩) انظر: غسان العطية، **القانون الأساسي العراقي وتعديلاته، نصوص وخلفيات** (لندن: منشورات الملف العراقي، ١٩٩٤).

(١٠) انظر: شعبان، **عاصفة على بلاد الشمس**، ص ٢٦٠، ومقابلة خاصة مع الأستاذ ماجد مكي الجميل في سويسرا (سيون)، ١٩٩٣.

علاقة الدين (الإسلام) بالدولة. فمثلاً يعتبر الاتجاه الذي يقوده السيد السيستاني معتدلاً ومرجعياً وغير سياسي، يقابله مقاربات سياسية جذرية راديكالية لجماعة السيد مقتدى الصدر خصوصاً حركتها الجماهيرية. وهي خارج مجلس الحكم الانتقالي وتندد به ولها مواقف أكثر تشدداً من الاحتلال، ولكنها في الوقت نفسه أكثر القوى الإسلامية (بين الشيعة) التي تريد ربط الدولة بالشريعة الإسلامية وإحكام قبضة الأخيرة عليها بما فيها الموقف مَن المرأة والحجاب وبعض المظاهر التي تعتبرها غريبة عن المجتمعات الإسلامية.

ويقابل هذا الاتجاه جماعات إسلامية أقل راديكالية (أكثر براغماتية)، وهي جزء من مجلس الحكم الانتقالي وتدعو إلى التعاون (التعاطي) مع «قوات التحالف» لحين إحراز الاستقلال واستعادة السيادة (كمرحلة أولى) ومن ثم إجراء انتخابات لتحديد «حكم الأغلبية». ويمثل هذا الاتجاه «المجلس الإسلامي الأعلى» وحزب الدعوة والجماعات الإسلامية المنشقة عنه أو موازية له، حيث إنها تعتقد أن برنامجها النهائي «إقامة حكم إسلامي في العراق» سيأتي لاحقاً.

وتبرر بعض الأطراف الشيعية أن عدم تعارض الدستور مع الشريعة الإسلامية أمر ضروري، وهم يميّزون شريعتهم عن شريعة طالبان وتنظيمات القاعدة وأسامة بن لادن ويغمزون من قناة الإسلام الوهابي والاتجاهات المتعصبة، ويقولون إنها شريعة مقبولة وتتطور مع الحياة رغم بعض الثوابت الإلهية.

أما أداء الجماعات الدينية السنية فهي الأخرى تطلب أن ينص الدستور على الشريعة الإسلامية، وهم ينظرون إلى تمثيلهم في مجلس الحكم الانتقالي الحالي باعتباره شكّل أساساً خاطئاً في اختلال معادلة الدولة العراقية[(١١)].

أما الأكراد، فإنهم يعارضون إعطاء الشريعة ختماً دستورياً بحيث لا يؤدي ذلك إلى قيام حكم إسلامي. ولديهم تجربة إيران والسودان دليل على ذلك خصوصاً في حل المسألة القومية سواء كانت تحت يافطة ولاية الفقيه أو غيرها. وقد عانت الحركة الكردية من تصرفات الحركة الإسلامية الكردية وحكومة إقليم كردستان (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٤) بشكل عام، وجماعة أنصار الإسلام بشكل خاص، ودخلت بمعارك واشتباكات مسلحة معها، مع أن تياراً إسلامياً معتدلاً أخذ يطرح نفسه في الفترة الأخيرة.

---

(١١) انظر: أحاديث جماعة العلماء المسلمين، حديث الشيخ حارث الضاري في مقابلة على قناة الجزيرة، شباط/فبراير ٢٠٠٤.

وفي هذا الأمر، تكاد تلتقي اتجاهات سياسية قومية عربية وكردية ويسارية وشيوعية وليبرالية وديمقراطية على ضرورة فصل الدين عن الدولة مع وضع الإسلام كقيم روحية في مكانة متميزة وبكونه أحد مصادر التشريع كما سارت عليه الدولة العراقية منذ تأسيسها. أما الإسلام السياسي، الشيعي والسني، وإن اختلفت بينهما السبل وتقاطعت أحياناً، إلاّ أنهما يلتقيان على اعتبار الشريعة المصدر الأساسي إن لم يكن المرجع الأول، بل الأخير أحياناً.

***

انطلاقاً من كل ذلك وبحكم المسؤولية الوطنية، أقول إن التأني في صياغة وتشريع الدستور مسألة مهمة للغاية، كما أن إيكالها إلى جهة غير منتخبة قد يثير الكثير من الإشكالات خصوصاً في ظروف غير طبيعية وفي ظل احتلال. وإذا كان الوقت ضرورياً فإن الحكمة والتوافق أكثر ضرورة. والانتخابات تحتاج إلى إحصاء سكاني وبيانات متكاملة، والإحصاء السكاني لن يتم قبل عام على أقل تقدير، وربما يتطلب إعداد بيانات كاملة أكثر من ذلك. ولن يكون الأمر يسيراً بوجود الاحتلال، الذي يُفترض أن يحدد سقفاً زمنياً لرحيله، على أن لا تترك البلاد لمزيد من الفلتان الأمني، ولهذا اقتضى الأمر العودة إلى «الشرعية الدولية» وملء الفراغ من جانب الأمم المتحدة في الفترة الانتقالية والإشراف على الانتخابات في إطار التعددية والمساواة واعتماد المناطق السكنية والجغرافية للمرشحين والناخبين.

ولكن هل تبقى البلاد حتى تلك اللحظة بدون دستور وقد يطول الوقت؟ الجواب لا بد من سد الفراغ الدستوري بإصدار إعلان دستوري مؤقت أو العودة إلى دستور ١٤ تموز/ يوليو عام ١٩٥٨ بعد تعديله لكي يتناسب مع الوضع الجديد ولإقرار مبادئ التعددية والتداولية والتناوبية واحترام حقوق القوميات والأقليات وجميع التكوينات، كمرحلة أولى لإقرار حقوقها كاملة.

وفي هذا الصدد يقول فؤاد معصوم رئيس الوزراء السابق في الحكومة الاقليمية الكردية ورئيس اللجنة الدستورية التحضيرية المنبثقة من مجلس الحكم الانتقالي بخصوص الدستور الانتقالي «إن دستوراً انتقالياً أمر لازم كوسيلة لتجاوز مأزق انتقال سريع للسيادة يصل في سرعته إلى حد الاندفاع السريع إلى الأمر بدستور دائم، طالما أن الوثيقة تسمى انتقالية لا مؤقتة».

ويؤيد نصير الجادرجي (عضو مجلس الحكم الانتقالي) وجهة النظر هذه، ويذهب عدنان الباجه جي والحزب الشيوعي وغيره إلى أن إجراء انتخابات في ظل

غياب طبقة وسطى يؤدي إلى انتصار الأحزاب الإسلامية الشيعية. وقد أثيرت هذه الإشكالية مع بول بريمر (الحاكم الأمريكي) وجون سورز (المسؤول البريطاني). وهما يحبذان إيجاد صيغة توفيقية لعبور المرحلة الانتقالية. وقد قال حميد مجيد موسى (البياتي) لصحيفة **الزمان** إن «أغلبية أعضاء مجلس الحكم الانتقالي يعارضون الانتخابات. . . وإن الحزب الشيوعي يعارض إجراء انتخابات في العراق حالياً. . . لأسباب فنية تتعلق بمستلزمات نجاحها. ولعل هذا الموقف ينسجم أيضاً مع مواقف القوى الكردية وكذلك بعض الإسلاميين من الجناح السني (الحزب الإسلامي ـ لاحظ تصريحات هاشم الحسني وكذلك تصريحات عبد الوهاب الزويعي)»[١٢].

ويبدو أن هذا الرأي هو الأقرب إلى الأخضر الإبراهيمي حيث صّرح عقب انتهاء زيارته التي دامت أسبوعاً إلى العراق أنه يستبعد إجراء الانتخابات قبل ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ (موعد نقل السلطة)، بل إنها مستحيلة وقد تقود إلى حرب أهلية إذا تمسكت الأطراف بمواقفها مستنداً إلى تجربة لبنان والجزائر. ولذلك يصبح الفرق واضحاً بين تسليم السلطة وبين إجراء الانتخابات. وهنا تثار المشكلة من جديد عبر السؤال التالي: من هي الجهة التي تسلّم لها السيادة، هل مجلس الحكم الانتقالي أو مؤتمر وطني عراقي عام يضم مختلف الفرقاء؟

وإذا كان كولن باول وزير الخارجية الأمريكي قد حدد ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣ موعداً لإنجاز صياغة الدستور الجديد لكي يتم اعتماده، فإن اتفاق بريمر ـ الطالباني الذي تم توقيعه في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ قضى بتسليم السلطة إلى العراقيين في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ وهو ما استوجب وضعه في الحسبان.

ثمة إشكالات كثيرة وتداعيات واسعة يترتب عليها وضع هذا الاتفاق موضع التطبيق، وبالدرجة الأساسية الموضوع الأمني واستمرار حالة الفلتان، والموضوع الاقتصادي وبخاصة النفط وصندوق التنمية الذي عيّن إدارته بول بريمر بأعضاء أمريكان وإضافة أربعة عراقيين بصفة مراقبين بعد طلب مجلس الحكم الانتقالي، وكذلك موضوع الجيش، وفي صلب ذلك أو في القلب منه مسألة الإرادة السياسية للعراق.

---

(١٢) انظر: المجموعة الدولية للأزمات، معد، «العراق تحت الاحتلال (ملف): تقرير: التحدي الدستوري في العراق (تقرير الشرق الأوسط رقم ١٩)،»؛ تصريحات لبعض أعضاء مجلس الحكم الانتقالي في: **الزمان**، ١٠/ ٢/ ٢٠٠٤، و**الحياة**، ١٤ / ٢/ ٢٠٠٤.

وإذا كانت صيغة دستور انتقالي لا تحتاج إلى كثير انتظار للشروع بإنجازها لراهنيتها وضرورتها لحين سن دستور دائم جديد للعراق الديمقراطي المنشود خصوصاً إذا تم ذلك عبر توافق وطني وبمؤتمر عام من مجلس الحكم الانتقالي ومن خارجه، فيتم الاتفاق على إصدار إعلان دستوري مؤقت أو العودة كما أشرنا إلى دستور ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ بعد تعديله لسد الفراغ الدستوري واستعادة الحياة الطبيعية تدريجياً، فإن اتفاق بريمر ـ الطالباني قد قضى بتشكيل مجلس جديد لإدارة الدولة ووضع قانون مجلس الدولة «الانتقالي» وهو ما يعزز الصيغة الراهنة، وربما بسبب ردود أفعال أكبر من السابق، لدى أوساط واسعة.

لقد تم فتح ملف الدستور ولعله ملف الدولة العراقية، بل معركة الدستور التي هي معركة الدولة إذا جاز لنا القول. ولذلك لا يمكن إغلاقه قبل إيجاد حلول سليمة وراسخة، وإلاّ فإن مستقبل الدولة العراقية وأزمتها الطاحنة والمستمرة، وبخاصة أزمة الحكم، ستبقى قائمة وربما تزداد عمقاً وشمولاً واتساعاً، وخصوصاً الاحتقان الطائفي والديني الذي تشهده البلاد بعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالي على أساس المحاصصة الطائفية ـ الدينية[١٣].

إن تمسك قوى وشخصيات وطنية وديمقراطية ويسارية وليبرالية ومن كل التكوينات بموضوع قيام حكم ديمقراطي وإجراء انتخابات بعد استكمال مقومات نجاحها كما عبّر الأخضر الإبراهيمي، ستكون المدخل المناسب للمعركة الوطنية ضد الاحتلال وهوامشه. ولعل تمسك السيستاني بتلابيب «الوعد» الديمقراطي إنما هو محاكاة لقضية وطنية يمكن أن تكون المقدمة الضرورية لتوسيع المعركة الوطنية لاستعادة الدولة من ربقة الاحتلال وهي معركة الانعتاق والسيادة والدستور والديمقراطية.

***

الدراسة التي أضعها بين أيديكم هي في الأصل محاضرة ألقيتها في النجف خلال وجودي في العراق في شهري حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو ٢٠٠٣، وكنت قد استبقتها بمحاضرة مماثلة في مدريد في شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ وهي خلاصة دراسات ومحاضرات كنت قد ألقيتها ونشرتها في فترات سابقة، خصوصاً لمناقشة مشروع الدستور الدائم الذي صدر في أواخر العام ١٩٩٠ عشية غزو القوات

---

(١٣) انظر: الملف الذي فتحته صحيفة **الزمان** لمناقشة قضايا الدستور، والذي ساهمت فيه نخبة من الأكاديميين والسياسيين والحقوقيين في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣.

العراقية الكويت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠ وما بعدها، مع إطلالة لمناقشة التجربة الدستورية العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية[(١٤)].

الإطار المفاهيمي: الدولة والدستور والديمقراطية

ظلت قضية الدستور وتفرعاتها إحدى أهم إشكالات ومشكلات الدولة العراقية منذ تأسيسها في ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٢١. والدستور باعتباره مجموعة القواعد القانونية الناظمة لعلاقات الدولة بالمجتمع واختصاصات الدولة وأجهزتها وحقوق وواجبات المواطنين، هو تعبير عن تطوره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والروحي في مرحلة من مراحل تطوره، يمثل إحدى الإشكاليات الأساسية للدولة العراقية الراهنة خصوصاً بانهيار النظام الشمولي الاستبدادي السابق، الذي حكم البلاد نحو خمسة وثلاثين عاماً بالضد من إرادة الشعب وتطلعاته[(١٥)].

ومن المفارقة أن تكون الإطاحة بالنظام السابق، مقرونة بغياب دستوري وفراغ سياسي وإداري، وبفقدان الاستقلال الوطني وتعرض سيادة العراق كدولة إلى التعويم، ونهب وسلب مؤسساتها ومرافقها الحيوية، وتدمير هياكلها الارتكازية وبنيانها التحتي، وكذلك تخريب منشآتها الثقافية والتراثية بما فيها المتاحف والمكتبات والجامعات التي تعرضت إلى سرقة وتدمير وحرق شبه منظم أو غير عفوي على أقل تقدير.

ولذلك تصبح مناقشة قضية الدستور بالارتباط مع إشكالية الدولة العراقية وقضية الديمقراطية «**فرض عين وليس فرض كفاية**» كما يقال، وهي اختيار واضطرار في آن. ومن هذا المنطلق سأسعى لتقديم القراءة الارتجاعية للماضي بهدف

---

(١٤) انظر: عبد الحسين شعبان، «محاضرة عن الدستور والمجتمع المدني العراقي،» قاعة هرسمث (تاون هول)، لندن، آذار/ مارس، ١٩٩٢. كذلك نشر نص البحث في: **الحياة**، ١٨/ ٦/ ١٩٩٢، وأعادت مجلة **قضايا عراقية** (المعهد العراقي، واشنطن) نشره، ضمن الملف الخاص بالدستور في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. وانظر أيضاً «محاضرة عن الدستور والديمقراطية والمستقبل،» النجف الاشرف، فندق النجف السياحي، ٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

(١٥) يقول الدكتور يحيى الجمل: «الدستور بصفة عامة هو القانون الأساسي في أية دولة يعبر عن إرادتها وينظم علاقة السلطات ببعضها وعلاقتها بالمواطنين الذي ينظم حقوقهم وواجباتهم، ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن مصطلح الدستور مأخوذ من كلمة «Constitution» اللاتينية التي تعني «تأسيس»، وبهذا المعنى استخدمها فلاسفة الإغريق والرومان وكانوا يقصدون بالدستور تنظيم البناء السياسي للمجتمع السائد ثم تطور هذا حتى أخذ معناه الاصطلاحي الذي أشرنا إليه». انظر: ورقة يحيى الجمل التي قدمت إلى: الندوة الدستورية المنعقدة في لندن، يوم ١٣-١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٩٢، ونوري لطيف، **القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق**، ط ٢ (بغداد: [د. ن.]، ١٩٧٩)، ص ١٨٣ وما بعدها.

معرفة وتدقيق أوضاع الحاضر وملابساتها واستشراف آفاق المستقبل .

الدستور هو حصيلة تراكم ثقافي وتاريخي وحقوقي وسياسي واقتصادي للمجتمع ويتطور مع تطور الحياة مع تأكيد جوهر العقد السياسي بين الحاكم والمحكوم، وينطبق هذا على عدد من الدساتير الذي مضى على سنّها مدة طويلة ومنها الدستور الأمريكي مثلاً [١٦].

وقد أوقعت بعض التطورات الاستباقية للتطور الاجتماعي بلداناً بكاملها في مأزق الأيديولوجيا حين نصت على شعارات ومبادئ إنسانية عليا، ولكنها لم تتمكن من تحديد الوسائل السليمة لتحقيق تلك الأهداف، فضلاً عن أنها لم تأخذ درجة تطور المجتمع بنظر الاعتبار، وحاولت القفز على الواقع. ولذلك فقد تلكأت وتعثرت جراء الانفصال بين الفكر والواقع وبين النظرية والتطبيق مما عرقل عملية التطور التدريجي والنمو المنشود، بل شكل عنصراً كابحاً في وجهها.

يقول الفقيه القانوني عبد اللطيف الشواف «إن الدساتير الفضلى ليست هي التي تقنن أيديولوجيا المبادئ والأهداف الإنسانية العليا التي بشّر بها الأيديولوجيون، بل هي الدساتير التي يمكن للمجتمعات التي تعمل بموجبها أن تسير في تطورها الآتي ضمن قيمها». ويضيف أن فقهاء القانون الدستوري المصلحين ليسوا وحدهم أفضل من يضع الدساتير، بل يجب أن يشاركهم في ذلك رجال الإدارة والحكم العمليين ورجال الأعمال وممثلو الطبقات الاجتماعية المؤثرة من مختلف فئات المجتمع. وهكذا نرى أن الدستور الأمريكي الذي يزيد عمره على المائتي سنة قد وضعه الآباء المؤسسون جيفرسون وماديسون وواشنطن وآدامز وغيرهم [١٧].

ويحدد الدستور عادة طبيعة نظام الحكم (ملكي، جمهوري، رئاسي، برلماني. . . الخ) وهو المرجع الأساسي لتحديد دستورية القوانين. وفي البلدان المتطورة نجد محاكم دستورية مستقلة عن سلطات الدولة الأخرى مهمتها حماية الدستور والإفتاء أو البت بشرعية القوانين التي يسنها البرلمان (السلطة التشريعية) ودستورية ممارسة الحكومة (السلطة التنفيذية) والمحاكم (السلطة القضائية)، ولهذا تحرص كثير من

(١٦) انظر: ورقة عبد اللطيف الشواف التي قدمت إلى: المصدر نفسه.

(١٧) إن هيمنة السلطة التنفيذية (الحكومة) سواء كانت محافظة أو ثورية على مقاليد الحكم والإدارة السياسية وتحكمها بالسلطتين التنفيذية والقضائية يعتبر من العوامل السلبية الأساسية في الانهيارات الدستورية وفي كثير من المظالم التي أحاقت بالناس حسب تعبير الخبير القانوني العراقي الراحل عبد اللطيف الشواف. لذلك اقتضى التشدد في ناحية اختصاص كل سلطة واحترام اختصاصات السلطتين التشريعية والقضائية وعدم الافتئات على صلاحيتهما سواء من حيث العمق والشمول. انظر: المصدر نفسه.

الدول على وضع ضوابط أو قيود معينة لمنع إجراء تغيرات جذرية على الدستور، منها إجراء استفتاء شعبي أو أغلبية ثلثين أو غير ذلك.

مراحل التجربة الدستورية العراقية

مرّ العراق خلال تطوره الدستوري بثلاث فترات يمكن أن نحددها بـ:

الأولى: فترة العهد العثماني حين بدأت بعض التطبيقات الدستورية الغربية المحدودة وبخاصة بعد العام ١٩٠٩ (ثورة كمال أتاتورك ١٩٠٨ ـ والحركة المشروطية في إيران ١٩٠٦).

الثانية: فترة العهد الملكي، وقد صدر «القانون الأساسي» للمملكة العراقية في العام ١٩٢٥ وبعد قيام الحكم الأهلي عام ١٩٢١ باستقدام الملك فيصل الأول وتنصيبه ملكاً على العراق، وبفرض صيغة بيرسي كوكس ـ مس بيل ـ النقيب على الحكم بعد فشل ثورة العشرين من تحقيق أهدافها.

الثالثة: فترة العهد الجمهوري، التي بدأت بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو عام ١٩٥٨ وصدور الدستور المؤقت في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٥٨ حيث ألغي النظام الملكي وأعلن عن قيام النظام الجمهوري الذي جاء ببعض المبادئ الدستورية الجديدة خصوصاً تأكيد **شراكة العرب والأكراد في الوطن العراقي**. وهو أول نص دستوري يتضمن الإقرار بحقوق الشعب الكردي، لكن العهد الجديد من ناحية أخرى كان البداية لتعطيل الحياة الدستورية في العراق، حيث تم قطع خط التطور التدريجي واستعيض عنه بإرادوية قسرية ازدادت ضيقاً وعسفاً مع مرور الأيام.

وبدلاً من معالجة العيوب والنواقص والثغرات في النظام الدستوري السابق، فإن هيمنة «العسكر» على مقدرات البلاد قد أدّت تدريجياً إلى وضع مبادئ الدستور على الرف وعطّلت الكثير من القواعد الدستورية [١٨]. وقد غاب من الحياة السياسية طيلة ما يزيد على أربعة عقود ونيف من الزمان، أي حديث جدي ومسؤول عن قضايا الدستور والشرعية الدستورية ودستورية القوانين واستقلال القضاء وغيرها، بل اعتبر الحديث في مثل هذه الأمور مساساً بأمن الدولة يعرض أصحابها إلى أغلظ العقوبات.

---

(١٨) انظر: شعبان: «التجربة الدستورية العراقية ـ قراءة ارتجاعية ورؤية مستقبلية،» و**عاصفة على بلاد الشمس**، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

القانون الأساسي لعام ١٩٢٥

على الرغم من أن العراق كان خاضعاً للنفوذ البريطاني ومقيداً بمعاهدة ١٩٢٢ إلا أنه تم إنجاز تشريع دستوري «وسطي» بعنوان «القانون الأساسي العراقي» لسنة ١٩٢٥ وذلك بعد أن تقرر في مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١ تشكيل حكومة أهلية في ظل الانتداب البريطاني مقيدة بقانون برئاسة الأمير فيصل الذي رشح لعرش العراق بتأييد من بريطانيا، وتأسس الحكم الأهلي فعلاً بتاريخ ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٢١.

وقد كان مشروع القانون الأساسي، قد أعدّ في وزارة المستعمرات البريطانية من قبل المستر يونيك والسير بونهام إدوارد (مستشار العدلية العراقية) وكذلك المندوب السامي السير بيرسي كوكس، إضافة إلى مشاركة كل من ناجي السويدي (وزيراً للعدلية) وساسون حسقيل (وزيراً للمالية) وفيما بعد لجنة برئاسة عبد المحسن السعدون وعضوية كل من ناجي السويدي ورؤوف الجادرجي، وأطلق عليه اسم «القانون الأساسي» بدلاً من الدستور بعد جدالٍ بين أعضاء المجلس التأسيسي(١٩).

لا بد من الاشارة هنا إلى أن دستور ١٩٢٥ يعتبر دستوراً «مدنياً» أقرب إلى العلمانية «رغم تأكيده على أن الإسلام دين الدولة الرسمي وعلى حرية احترام الشعائر الدينية المختلفة. ولا شك في أن ثمة تأثيراً مباشراً أو غير مباشر للنخب السياسية والثقافية التي احتلت مواقع متقدمة في الحكم الأهلي الجديد، سواء منها المتعاونة مع البريطانيين أو من بقايا «النزعة التركية» المتأثرة بالحركة الأتاتوركية العلمانية. ولعل منظّر العلمانية العروبية العراقية ساطع الحصري وواضع أسسها والمسؤول عن الكتب والمناهج التربوية كان قد ترك تأثيراته منذ الأيام الأولى(٢٠).

ويذهب حسن العلوي إلى القول أكثر من ذلك، بأن هذا المناخ (الثقافي والفكري) أدى إلى تشكيل «أسر علمانية» وبؤر اجتماعية وشرائح غربية داخل عوائل الكثير من الوزراء والسياسيين في السلطة والمعارضة. ويستنتج أن «العلمانية» سادت

---

(١٩) انظر: منذر الشاوي، **القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية العراقية**، ط ٢ (بغداد: مطبعة شفيق، ١٩٦٦)، ونوري، **القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق**، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٢٠) انظر: ساطع الحصري [أبو خلدون]: **آراء وأحاديث في التربية والاجتماع**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)؛ **آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)؛ **في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، **ومذكراتي في العراق ١٩٢١-١٩٤١**، ٢ ج (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧ـ١٩٦٨).

حتى قبل أن تظهر الأحزاب القومية والشيوعية ذات البرامج الثورية[٢١].

وحدد القانون الأساسي الحقوق والواجبات للمواطن والشعب، للسلطة والمجتمع، ضامناً الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، متضمناً بعض الأحكام والمبادئ الدستورية العامة كالنص الذي يقول «**لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون وإن اختلفوا في القومية والدين واللغة**»، كما ذهبت إلى ذلك المادة السادسة، ونصت المادة الثامنة عشرة على ما يلي «**العراقيون متساوون في التمتع بحقوقهم وأداء واجباتهم**».

وأكدت المادة السابعة على صيانة **الحرية الشخصية** لجميع العراقيين وعدم توقيف أو إجبار مواطن على تبديل مسكنه، ومنعت تعذيب ونفي العراقيين إلى خارج المملكة، كما ضمنت المادة الثامنة حرمة المنازل، ومنعت المادة العاشرة نزع الملكية ومصادرتها، كما أكدت على حرية الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات ومنعت مراقبة البريد والهاتف.

ونصت المادة ١٩ على أن **السيادة للأمة وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لورثته**، وأن الملك مصون غير مسؤول، واعتبر النظام القائم آنذاك ملكياً دستورياً.

ومن الجدير بالذكر أن القانون الأساسي العراقي تضمن مقدمة وعشرة أبواب. وصدر يوم ٢١ آذار/ مارس ١٩٢٥، واحتوى على ١٢٣ مادة. وكان الباب الأول قد شمل حقوق الشعب، أما الباب الثاني فتناول الملك وحقوقه، وبحث الباب الثالث السلطة التشريعية، وخصص الباب الرابع للوزارة، أي «السلطة التنفيذية»، وتناول الباب الخامس السلطة القضائية، وكرس الباب السادس للأمور المالية، أي الضرائب والمكوس وأموال الدولة وغيرها، وتناول الباب السابع إدارة الإقليم، أي الوظائف والمناطق الإدارية والشؤون البلدية وغيرها.

وبحث الباب الثامن في «تأييد القوانين والأحكام» والمقصود هنا القوانين العثمانية السابقة قبل ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤ أو بعده، بالإضافة إلى المبادىء الدستورية العامة.

وخصص الباب التاسع لتبديل أحكام القانون الأساسي، أي التعديلات والملاحق وغيرها. أما الباب العاشر فقد كان مخصصاً لمواد عمومية تتعلق بإعلان

---

(٢١) انظر: حسن العلوي، **دولة الاستعارة القومية من فيصل الأول إلى صدام حسين** (لندن: دار الزوراء، ١٩٩٣)، ص ٦٩ ـ ٧٠.

الأحكام العرفية وتفسير الأحكام القانونية والواردة في القانون وشؤون دوائر الأوقاف الإسلامية وغيرها.

وكان التعديل الأول للقانون الأساسي في شهر تموز/ يوليو ١٩٢٥. أما التعديل الثاني فقد حصل في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٣ في ظل ولاية عهد عبد الإله (الوصي على العرش). أما التعديل الثالث فقد كان أساسياً يوم إعلان الاتحاد الهاشمي بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية حيث تم الاتفاق على صيغة الدستور الاتحادي في ١٧ شباط/ فبراير ١٩٥٨. وتضمن التعديل الدستوري التالي: تعتبر المادة ٢٤ من القانون الأساسي فقرة أولى وتضاف إليها الفقرتان التاليتان:

«٢ ـ للملك أن ينشىء اتحاداً مع دولة عربية واحدة أو أكثر.

٣ ـ تتألف حكومة الاتحاد بمقتضى دستور خاص يتضمن كيفية تشكيل حكومة الاتحاد».

وفي ١٠ أيار/ مايو ١٩٥٨ صادق المجلس النيابي المنتخب (الذي قاطعته المعارضة) على التعديلات، وكذلك صادق عليها مجلس الأعيان، وبذلك اعتبر القانون الأساسي والدستور الاتحادي نافذين(٢٢).

***

إن الوضع الحالي يشبه إلى حدود غير قليلة الوضع الذي عاشته الدولة العراقية منذ تأسيسها، رغم أنها كانت في مرحلة التأسيس. أما المرحلة الحالية فهي مرحلة إعادة التأسيس بعد التفكيك وبدلاً من القوات البريطانية التي احتلت العراق عام ١٩١٤ ـ ١٩١٨ وفرضت الانتداب عليه بعد الاحتلال المباشر، نجد اليوم قوات أمريكية وبريطانية تحتل العراق بمشاركة قوات دولية للحلفاء. وهنا حاكم أمريكي عسكري هو الجنرال **جي غارنر** الذي أعقبه حاكم مدني يكاد يكون مطلق الصلاحية هو السيد **بول بريمر**، بغطاء دولي هو قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ الذي «شرعن» الاحتلال الصادر في٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣ والذي استكمل بقرارين آخرين هما القرار ١٥٠٠ الذي رحب بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي والقرار ١٥١١ الصادر في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠٠٣، الذي أكد الدور الأمريكي في العراق على حساب دور الأمم المتحدة والشرعية الدولية مثلما كانت تطالب كل من فرنسا وألمانيا وروسيا وغيرها.

---

(٢٢) انظر: **مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي** (بغداد: [د. ن.]، ١٩٢٤)، ج ١، ص ٤٥٧ وما بعدها، وشعبان، **عاصفة على بلاد الشمس**، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

ومثلما احتل العراق **الجنرال مود** البريطاني، احتل العراق الجنرال **تومي فرانكس** الأمريكي، وعوضاً عن المندوب السامي البريطاني الذي كان السير **بيرسي كوكس** الحاكم المتنفذ فإن **بول بريمر** هو الحاكم الفعلي للعراق حالياً. ولهذا نقول إن الوضع الراهن كثير الشبه بأوضاع احتلال العراق وفرض الانتداب في العشرينيات. ولربما سيكون مقابل الشيرازي وشيخ الشريعة الاصفهاني، السيستاني ولا ندري إن كانت الظروف ستسير باتجاه آخر فيما إذا استمر الاحتلال.

وإذا كان البريطانيون قد اعتمدوا على بعض رؤساء العشائر، فإن الأمريكان والبريطانيين يحاولون اليوم في إعادة التأسيس، الاعتماد على طبقة سياسية وبعض المثقفين والتكنوقراط، لتسهيل اتخاذ القرارت وتنفيذها من جانب قوات الاحتلال، وكذلك بعض الشيوخ ورؤساء العشائر، إضافة إلى بعض رجال الدين، وخصوصاً أن بعضهم كان قد استبعد بعد ثورة العشرين (١٩٢٠)، فإن محاولة استمالتهم إنما تستهدف إظهار حسن النية من جهة، واستبعاد ممانعتهم أو مقاومتهم من جهة أخرى.

وإذا لم يكن الأكراد معنيين بتأسيس الدولة العراقية في العام ١٩٢١ وبسبب تغيبهم وعدم تلبية بعض حقوقهم، فإنهم في صلب عملية إعادة التأسيس حالياً، وهذه هي إحدى مفارقات المشهد العراقي الحالي، خصوصاً بروز «نزعات براغماتية» بحجة المصالح المشتركة الآنيّة التي يمكن أن تبرّر التعاطي أو التعاون مع الاحتلال رغم التناقض الأيديولوجي، والأساسي، ورغم التقاطع الحاد بين معايير الوطنية والواقع الراهن.

ولعل البعض يبرر الموضوع بتلاقي المصالح الظرفي والمؤقت، ولكن بعد انقضاء زمن كاف للاحتلال وما قام به في العراق من انتهاكات سافرة وصارخة لحقوق الإنسان، فإن مثل تلك التبريرات لا يمكن أن تكون بعيدة عن المصالح الآنية الضيقة أحياناً أو قصر النظر السياسي، إذ لا يمكن تحت مبررات ومسوغات أن الاحتلال أمر واقع، وأن سبب مجيئه هو الحكم السابق، الانكفاء والاستقالة من وظيفة مقاومة الاحتلال (وهي وظيفة أيديولوجية تناحرية ووظيفة وطنية لبعض الأحزاب التي ما تزال ترفع يافطات متناقضة ومتعارضة مع الامبريالية والرأسمالية والصهيونية والاحتلال الأجنبي، مثل التيارات الإسلامية والشيوعية والقومية وغيرها) بحجج لم يعد تكرارها إلا تبرير وجود الاحتلال أو تبرير عدم اتخاذ موقف منه أو من إجراءاته التعسفية، وعلى أقل تقدير إعلان الانسحاب من مجلس الحكم ومن الوزارة احتجاجاً واستنكاراً ولفتاً لنظر الرأي العام في محاولة لتعبئته، وذلك أضعف الإيمان، كما يقال!

لكن المستقبل قد يكون كثير الغموض إزاء تطمين مصالح بعض القوى الإسلامية وبخاصة الشيعية (مزايا تمثيلها للأغلبية) ومصالح بعض القوى الكردية بشأن الفدرالية انطلاقاً من اعتبارات إقليمية، فضلاً عن تعارضات مصالح القوى الكبرى المتسيّدة مع المصالح الوطنية العراقية العليا. فالسياسة في نهاية المطاف هي اتفاق وصراع مصالح. ولهذا فإن القوى العظمى وبخاصة الولايات المتحدة لا يمكنها التفريط بمصالحها لسواد عيون هذه الجماعة أو تلك، وحسب تعبير كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق فإن السياسة ليست بالضرورة أن تسير بخط متوازٍ مع الأخلاق ويمكن التضحية بالثانية لحساب المصالح. وذلك ديدن السياسة بل سداها ولحمتها خصوصاً للولايات المتحدة. وقد خبر الأكراد من تجربتهم الخاصة حقيقة التعامل الدولي مع قضيتهم العادلة وذاقوا مرارة الغدر والجحود فوق الظلم والاضطهاد الذي تعرضوا له تاريخياً، وهكذا غدر بهم شاه إيران وغدرت بهم الولايات المتحدة عندما تم التوقيع على اتفاقية الجزائر في ٦ آذار/مارس عام ١٩٧٥ بين شاه إيران محمد رضا بهلوي وصدام حسين نائب الرئيس العراقي وقتها. وهذه المسألة ينبغي أن تكون ماثلة نصب العين دائماً. وفي العام ١٩٩١ تكرر المشهد حين حدثت المفارقة والمساومة التاريخية يوم سمح شوارزكوف للقوات العراقية في مفاوضات صفوان وبخاصة الطائرات السمتية للانقضاض على الجماهير المنتفضة والقضاء على الحركة الاحتجاجية الواسعة التي سيطرت على ١٤ محافظة في العراق، ليسدل الستار على أحد فصول الحرب الدرامية الكارثية.

إن الفراغ الدستوري الذي سببه الاحتلال وتفكيك الدولة وإلغاء مؤسساتها العسكرية والأمنية وتجميد سيادة العراق وتعويم استقلاله الوطني، يتطلب معالجة سريعة وموضوعية للواقع الراهن، خصوصاً بإعادة ترتيب ولحمة الدولة العراقية من خلال مبادئ دستورية عامة وإبطال مفعول القوانين المقيدة للحريات والمتعارضة مع حقوق الإنسان. ويمكن أن يتم ذلك من خلال توافق وطني وعقد مؤتمر عراقي عام تنبثق عنه حكومة وحدة وطنية ائتلافية تمثل جميع القوى والتشكيلات والفئات، وبالتعاون مع الأمم المتحدة وإشرافها تمهيداً لإجراء انتخابات حرة وهو ما سنتطرق إليه لاحقاً.

الدساتير الجمهورية

أما الفترة الجمهورية فقد أعلن عن قيامها بثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، وهكذا أطيح بالنظام الملكي وأقيم في أعقابه نظام جمهوري، وحكمت البلاد منذ ذلك التاريخ وحتى كتابة هذه السطور بدساتير مؤقتة وهي دستور ٢٧ تموز/يوليو ١٩٥٨،

ثم قانون المجلس الوطني في ٤ نيسان/ أبريل لسنة ١٩٦٣، وتبعه دستور ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٦٤، ثم صدر دستور ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨ وتلاه دستور ١٦ تموز/ يوليو لعام ١٩٧٠، وكلها كما تدلّ التسمية «دساتير مؤقتة». وما زال العراق منذ الرابع عشر من تموز/ يوليو عام ١٩٥٨ ولحد الآن يعيش في فترة انتقالية رغم صدور مشروع دستور دائم لجمهورية العراق في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٩٠ لكنه لم يستفتَ عليه وظل في الأدراج حتى حصل الانهيار الشامل والغياب المفاجئ لأجهزة الحكم المدنية والعسكرية والحزبية ولقيادة الدولة فى التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ بعد أن تم شن الحرب على العراق فى ٢٠ آذار/ مارس من العام ذاته.

سنحاول أن نسلط الضوء سريعاً على أبرز ما ورد في هذه الدساتير متوقفين عند دستور ١٩٧٠ الذي ظل نافذاً حتى سقوط بغداد ومشروع الدستور الدائم الذي تم نشره عشية غزو القوات العراقية للكويت ١٩٩٠ لما مثله من إثارة للجدل فيما يتعلق بمستقبل العراق، ناهيكم عن طبيعة الدولة التوتاليتارية الشديدة الصرامة، وهي إحدى الدول العالمثالثية النموذجية إزاء مسألة الحكم الفردي المطلق وإلغاء دور المؤسسة وحصر كل السلطات بيد الرئيس أو الشخص الأول، باعتباره حاكماً بأمره..

أنواع الدساتير

وقبل الدخول في مناقشة الدساتير العراقية المؤقتة والدستور المنشود يمكن الإشارة السريعة إلى أنواع الدساتير لما له علاقة بموضوع بحثنا، باقتفاء أثر الدراسات والأبحاث في القانون الدستوري. إن الدساتير تتألف من حيث الشكل من:

- دساتير عرفية.

- دساتير مكتوبة.

ومن حيث التعديل تكون:

- مرنة.

- جامدة.

ومن حيث مدة نفاذها:

- مؤقتة.

- دائمة

ومن حيث نشأتها:

منحة من الحاكم إلى الشعب (ملك، رئيس، مجلس قيادة ثورة، جهة تنفيذية)، أو عقد اجتماعي (بين الحاكم والمحكوم)، أي بين السلطة والشعب، أو بأسلوب ديمقراطي حين تكون السيادة للشعب الذي ينفرد بوضع الدستور عبر جمعية تأسيسية منتخبة (برلمان) أو باستفتاء شعبي دستوري.

وينتهي مفعول الدستور: إما بإلغائه بالطرق الرسمية أو تغييره أو الإطاحة به كما يحصل في العالم الثالث عن طريق الثورات والانقلابات[٢٣].

دستور ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨

ألغى **الدستور الجمهوري الأول** المؤقت، القانون الأساسي العراقي وتعديلاته كافة (وهو ما نصت عليه ديباجة الدستور المؤقت) وجاء الدستور مقتضباً إذ احتوى على ديباجة وأربعة أبواب وتضمن ثلاثين مادة، فبعد أقل من أسبوعين من قيام الحكم الجمهوري صدر الدستور المؤقت واستمر حتى الثامن من شباط/ فبراير ١٩٦٣.

من أبرز مواده **المادة الأولى** التي أكدت على قيام النظام الجمهوري و**المادة الثانية** التي اعتبرت العراق جزءاً من الأمة العربية و**المادة الثالثة** التي أكدت على أن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن وضمن الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية، وهو أول نص دستوري يعترف بحقوق الشعب الكردي وبمشاركة الأكراد في الوطن العراقي.

وأقام الدستور هيئة باسم «مجلس السيادة» الذي يتألف من رئيس وعضوين، ولكنه لم يمنحه سلطات واضحة وأولى السلطات الرئيسية لمجلس الوزراء الذي منحه إضافة إلى السلطة التنفيذية صلاحيات السلطة التشريعية، وهو أمر غريب بلا أدنى شك ومن نتاج محاولات الهيمنة واحتكار السلطة، حيث نصت المادة ٢١ على ما يلي: «يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية بتصديق مجلس السيادة». وفي ذلك خروج على مبدأ الفصل بين السلطات ومحاولة منح صلاحيات غير اعتيادية لرئيس مجلس الوزراء الذي أراد الاحتفاظ لنفسه بالسلطة ممدداً فترة الانتقال ومستديراً بالبلاد نحو الدكتاتورية والحكم الفردي[٢٤].

---

(٢٣) انظر: طلعت الشيباني، **القوى المؤثرة في الدساتير وتفسير الدستور العراقي** (بغداد: [د. ن.]، ١٩٥٤)، ص ٥ ـ ٨؛ منذر الشاوي، **في القانون الدستوري**، ٢ ج ([د. م.: د. ن.]، ١٩٧٠)، ج ٢، ص ٣٠ وما بعدها، ولطيف، **القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق**، ص ١٨٦ وما بعدها.

(٢٤) انظر: نص الدستور العراقي المؤقت، بغداد، ١٩٥٨. ولعل المحاولات التمجيدية وإضفاء صفات القدسية على قائد الثورة الزعيم عبد الكريم قاسم مثل «ابن الشعب البار» و«الزعيم الأوحد» و«القائد الملهم» =

وجدير بالذكر أن دستور ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ كان قد كتبه الأستاذ حسين جميل، نقيب المحامين العراقيين الأسبق، وأحد أبرز قادة التيار الليبرالي الديمقراطي في العراق. وكان الزعيم عبد الكريم قاسم قد كلف حسين جميل على رأس لجنة لصياغة الدستور المؤقت الذي لم يستغرق أكثر من عشرة أيام. وعندما سئل حسين جميل في وقت لاحق عن سبب اقتضاب الدستور المؤقت، فأجاب: انه مؤقت وكنت أعتقد أن العمل فيه لن يزيد عن بضعة أشهر. ومع ذلك فقد كان هذا الدستور يحتوي على قواعد أساسية تنسجم مع المبادى الدستورية العصرية العامة خصوصاً إذا أخذنا ظروفها بنظر الاعتبار(٢٥).

دزينة الدساتير المؤقتة

في ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ أطيح بالزعيم عبد الكريم قاسم وتولى السلطة المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي خصّه البيان رقم ١٥ بعد الانقلاب بممارسة «السلطة التشريعية وصلاحيات القائد العام للقوات المسلحة وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة».

يتكون قانون المجلس الوطني (**الدستور الجمهوري الثاني**) من عشرين مادة بعضها لا يمت بصلة إلى الدستور أو إلى المبادئ الدستورية خصوصاً تلك التي حددت رواتب ومخصصات أعضاء المجلس الوطني وبعض الأمور التنظيمية والوظيفية كمكتب أمانة السر وغيره.

بقراءة سريعة يتوصل المرء إلى طابع الارتجال والخفّة التي تمت فيها معالجة أمور البلاد بدستورٍ من أحكام مرتبكة وغير واضحة المعالم، كما أنه لم يتطرق إلى مصير دستور عام ١٩٥٨ مما أعطى الانطباع بأن بعض تلك المواد ظل ساري المفعول ويتولى المجلس الوطني إضافة إلى السلطة التشريعية تعيين موظفين من درجة معينة والإشراف على القيادة العامة للقوات المسلحة والشرطة والحرس القومي ورئاسة الأركان وشؤون الدفاع وأجهزة الاستخبارات والأمن العام. ومن اختصاصاته تأليف

= و«كل أرواحنا فدوة لابن قاسم» قد ساهمت في حرف الثورة عن مسارها. ولا شك أن الصراع بين التيارين اليساري والعروبي وانفضاض عقد جبهة الاتحاد الوطني التي تأسست عام ١٩٥٧ قد ساهم في دفع البلاد للوقوع في قبضة الحكم الفردي الذي استثمر الاحتراب القومي ـ الشيوعي لضرب أحدهما بالآخر مستفيداً من الانقسام الذي حصل في الشارع العراقي، وهو ما أدى إلى تمديد فترة الانتقال وعدم إجراء انتخابات وقيام حياة برلمانية ـ دستورية.

(٢٥) انظر: وقائع الاحتفال التكريمي للأستاذ حسين جميل (الأبحاث والمداخلات)، لندن، ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٢، الذي أقامته المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الملف منشور في: **الزمان**، ١ ـ ٤/ ٣/ ٢٠٠٢.

الوزارة وقبول استقالتها أو إقالتها والمصادقة على قرارات مجلس الوزراء.

إن المجلس الوطني الذي جمع بيده كل تلك الصلاحيات كانت تبريراته حماية الثورة والوصول بها لتحقيق أهدافها في فترة الانتقال، في حين اختزلت صلاحيات رئيس الجمهورية ليصبح بعضها شكلياً تماماً خصوصاً بعد أن تجمعت الصلاحيات كلها بيد المجلس الوطني الذي تصرّف على نحو خال من الشعور بالمسؤولية وبغرور وبصبيانية، فضلاً عن خروقات وانتهاكات لكل الأعراف والقوانين السائدة، وذلك في فترة زمنية قصيرة لم تدم أكثر من ٩ أشهر ونيف انفلتت فيها الإرهاب على نحو سافر وصارخ لم تشهد له البلاد مثيلاً من قبل خصوصاً انتهاكات حقوق الإنسان[٢٦].

أما **الدستور الجمهوري الثالث**، فقد صدر بعد الإطاحة بحكومة ٨ شباط/ فبراير في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ بانقلاب عسكري قاده العقيد (المشير) عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية في انقلاب ٨ شباط/ فبراير من العام نفسه.

وبدلاً من الصلاحيات الكبيرة التي كان يتمتع بها المجلس الوطني السابق خصّ رئيس الجمهورية نفسه بصلاحيات واسعة، وذلك في «**قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤**» الذي هو استمرار للقانون الذي سبقه (الدستور الجمهوري الثاني)، مع أنه حدد بعض الصفات لعضوية هذا المجلس، وألغى هذا القانون (الدستور) القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ ولكنه سكت عن دستور ٢٧ تموز / يوليو عام ١٩٥٨[٢٧].

إن صدور دستور مؤقت في ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٦٤ (وهو الذي نعتبره

(٢٦) للمزيد من التفاصيل، انظر: قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة الصادر في ٤ نيسان/ أبريل ١٩٦٣ في: **الوقائع العراقية** (١٠ أيار/ مايو ١٩٦٣).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الصراع القومي العربي ـ الشيوعي قد شهد عام ١٩٥٩ أحداثاً جساماً خصوصاً لجهة حشد الشارع ومحاولة تصفية الخصم. وقد استعان التيار الشيوعي بآلة الدولة وأجهزتها وبالمقاومة الشعبية ودعم عبد الكريم قاسم لتأمين هيمنته وفرض سيادته الفكرية والعملية خصوصاً عبر كتل جماهيرية تذكر بعصر المداخن وبأعمال انتقامية حصلت في الموصل عام ١٩٥٩ إثر حركة الشواف وكركوك تلك التي وصفها عبد الكريم قاسم فيما بعد بالأعمال الفوضوية بعد انتهاء شهر العسل بينه وبين التيار الشيوعي. وقد كانت محكمة المهداوي أحد الأسباب في تأجيج الوضع خصوصاً التحريض والدعاية التي صاحبتها والمعايير البعيدة عن متطلبات العدالة التي اعتمدتها وإصدارها أحكاماً غليظة بما فيها إعدام ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري من الشخصيات القومية العربية التي مهدت لثورة ١٤ تموز/ يوليو. ولعل في ذلك أحد الأسباب لانفجار الصراع الدموي وأعمال الانتقام والإبادة التي حصلت في العراق بعد عام ١٩٦٣ بما فيها البيان رقم ١٣ السيئ الصيت القاضي بإبادة الشيوعيين.

(٢٧) انظر: قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤.

الدستور الثالث) كان كثير الشبه بدستور الجمهورية العربية المتحدة (مصر) ويحتوي على مائة وستة أبواب، وصدر عن رئيس الجمهورية والوزراء وليس عن جهة منتخبة، وأغفلت طريقة تعديله مع ذلك، رغم أنه عدّل مرتين.

ومع أن الدستور اشترط أن يكون رئيس الجمهورية عراقياً مسلماً من أبوين عراقيين قدم للوطن والأمة خدمات مشهودة ولا يقل عمره عن الأربعين عاماً (المادة ٤١)، إلاّ أنه لم يحدد كيفية انتخابه. وليس هناك كثير عناء إذا عرفنا أن هذه المادة تنطبق أو هكذا يراد لها على مقاس (المشير) عبد السلام عارف رئيس الجمهورية، مما يعطي الانطباع بأن الغرض من الدستور في «الأنظمة الاستبدادية» و«الشمولية» هو الحفاظ على سلطة الحكّام خصوصاً الذين وصلوا إلى السلطة بطريق غير دستوري ولا يرغبون بمغادرتها بطريق دستوري. ولهذا فهم حاولوا أن يفصلوا قماش الدستور على أذواقهم الخاصة. وقد حصرت السلطة التشريعية بالمجلس الوطني ومجلس الوزراء (وهذه ازدواجية السلطات أيضاً)، ثم أجري تعديل آخر جعل اختصاص ممارسة السلطة التشريعية بيد مجلس شورى، ولكن هذا النص ظل معطلاً من الناحية الفعلية[٢٨].

وفي حوار طريف بين وزير البلديات حسن الدجيلي ورئيس الجمهورية عبد السلام عارف حول المادة ٤١ التي اشترطت أن يكون رئيس الجمهورية عراقياً، من أبوين عراقيين ينتميان إلى أسرة كانت تسكن العراق من ١٩٠٠ شمسية على الأقل، وكانت تتمتع بالجنسية العثمانية، أن قال الوزير للرئيس إنه متحدر من أسرة عربية معروفة (تحمل الجنسية العثمانية) وأصلها من منطقة الدجيل الواقع شمال بغداد وينتمي إلى عشيرة الخزرج المعروفة، ولكن الصدفة وحدها هي التي أبقت والده وابنه تبعاً لذلك على جنسيته العثمانية، وأن القنصل الإيراني عرض على والده (من طلبة العلم في النجف) الجنسية الإيرانية، لإعفائه من الجندية، وطلب مراجعته ولكنه تلكأ أو ذهب ولم يجد القنصل المذكور فلم تتم عملية تجنسه[٢٩].

---

(٢٨) انظر: الدستور المؤقت الصادر في بغداد، ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٦٤.

(٢٩) لعل في هذا الحديث الوجداني دلالة على أن العديد من الأسر المعروفة بعروبتها كانت قد حصلت على التبعية الإيرانية لأسباب لا علاقة لها بالأصول العرقية أو المذهبية بل بهدف التخلص من العسكرية. وهو ما حاولت إذكاءه والعزف عليه لتأجيج مشاعر الكراهية والاحتراب أيام الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) التي شهدت تهجير عشرات الآلاف من المواطنين العراقيين ونزع جنسيتهم ومصادرة ممتلكاتهم. انظر: عبد الحسين شعبان، **من هو العراقي؟ إشكالية الجنسية واللاجنسية في القانونين العراقي والدولي** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٢)، ص ١٨.

وجدير بالذكر أن الجنسية العثمانية (التبعية) لا تعني العرب وحدهم بل تشمل الأتراك والأرمن والجركس والألبان والكرج والجورجيين وشعوب البلقان وشعوب آسيوية وأفريقية متنوعة. انظر: شعبان، **عاصفة على بلاد الشمس**، ص ١٨٦.

وبعد أن أطيح بالحكم العارفي (تولى الجنرال عبد الرحمن محمد عارف رئاسة الجمهورية بعد مقتل أخيه عبد السلام عارف في حادث سقوط الطائرة الشهير في ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٦٦ وقيل إن عاصفة رملية كانت هي السبب وراء الحادث) ومجيء حزب البعث الحاكم مرة ثانية إلى السلطة في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨، صدر دستور جديد في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨ (**الدستور الرابع**) كرّس السلطة بيد مجلس قيادة الثورة الذي شرّع الدستور ويتألف هذا الدستور. من خمسة أبواب و٩١ مادة وأبرز ما فيه:

١ ـ الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية شعبية تستمد أصول ديمقراطيتها من التراث العربي وروح الإسلام.

٢ ـ الشعب العراقي جزء من الأمة العربية، هدفه الوحدة العربية الشاملة.

٣ ـ الدعوة لتحقيق الاشتراكية[٣٠].

وتضمن الدستور المؤقت بعض الأحكام العامة عن مقومات المجتمع والحقوق والواجبات ونظام الحكم وهيئات السلطة. ولعل في الحديث عن المبادئ الدستورية والحريات والحقوق كان يستهدف إسباغ نوع من التغيير على رؤية النظام الجديد قياساً للحملة التي بدأها عندما وصل إلى الحكم عام ١٩٦٣ في المرّة الأولى، ولكن سرعان ما تكشفت الحقائق خصوصاً محاولات الحكم الجديد تصفية الخصوم وضرب المعارضة، بدءاً بالقوى القومية العربية وبعض تنظيمات اليسار الشيوعي، وامتد ليشمل الحركة الكردية قبل وخلال التحالف معها في ١١ آذار/ مارس عام ١٩٧٠ وصدور قانون الحكم الذاتي عام ١٩٧٤، وفي ما بعد عمليات التهجير الداخلي والتعريب والتبعيث التي شملت المنطقة الكردية وكذلك الحركة الإسلامية في بداية وأواسط السبعينيات، وتوّجت بقمع الحركة التي عرفت باسم حركة خان النص (حركة صُفَر ـ شباط/ فبراير ١٩٧٧)، وأخيراً حليفها الحزب الشيوعي الذي أبرم جبهة وطنية معه عام ١٩٧٣ انفرط عقدها في أواخر عام ١٩٧٨، وتعرض إلى حملة تصفيات واجتثاث سياسي.

دستور عام ١٩٧٠

بعد تحضيرات وإعلانات، أقدم النظام السابق على إصدار دستورٍ مؤقت جديد في ١٦ تموز/ يوليو ١٩٧٠ (**الدستور الخامس**) بقرار من مجلس قيادة الثورة رقم

(٣٠) انظر: الدستور المؤقت الصادر في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨.

٧٩٢، وكانت قد أعدت المشروع لجنة مؤلفة من رئيس لجنة الشؤون القانونية في مجلس قيادة الثورة وأستاذين عن كلية القانون والسياسة، وترأس اللجنة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين آنذاك (الرئيس السابق) [٣١]، واستمر هذا الدستور نافذاً حتى سقوط بغداد في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣. أما أبرز النقاط التي تناولها فهي:

١ ـ العراق جزء من الأمة العربية ونظام الحكم الجمهوري ديمقراطي شعبي.

٢ ـ يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيستين هما القومية العربية والقومية الكردية، ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية والحقوق المشروعة للأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية.

٣ ـ اللغة العربية هي اللغة الرسمية.

٤ ـ تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية[٣٢].

٥ ـ العمل لتحقيق الدولة العربية الواحدة وإقامة النظام الاشتراكي.

٦ ـ الشعب مصدر السلطة وشرعيتها.

ولعل الصياغة الإنشائية لبعض المبادئ والأحكام القانونية لا توضح كيفية تحقيق الوحدة العربية أو اقامة النظام الاشتراكي، أو كيفية ممارسة الشعب لسلطاته في إدارة الشؤون العامة أو المشاركة في اتخاذ القرارات المهمة سواء عن طريق البرلمان أو الاستفتاء أو غيرها من المظاهر الديمقراطية[٣٣].

٧ ـ أخذ الدستور بالنظام الرئاسي حيث يتولى رئيس الجمهورية الجانب الفعلي من السلطة التنفيذية باعتباره رئيساً للدولة والحكومة، وهو القائد الأعلى للقوات

---

(٣١) انظر: الشاوي، **القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية العراقية**، ص ٢٣٥، ولطيف، **القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق**، ص ٢٤٨.

(٣٢) اعتمد هذا النص بعد صدور بيان (اتفاقية) آذار/ مارس ١٩٧٠ بين الحكومة العراقية وقيادة الحركة الكردية. وتعتبر في حينها خطوة متقدمة على صعيد الاعتراف القانوني والشرعي بحقوق الشعب الكردي وفي إطار الحل السلمي الإنساني للقضية الكردية، وحظي بدعم شعبي من جميع التيارات والقوى الوطنية العراقية تقريباً. انظر: عبد الحسين شعبان، «الفدرالية وحق تقرير المصير: جدل الحاضر والمستقبل، **الحياة**، ٢ ـ ٣/ ٨/ ١٩٩٢؛ «الملف العراقي،» **الحياة**، ١٥/ ٣/ ١٩٩٣، وعبد الحسين شعبان، «القضية الكردية في الفكر السياسي العراقي (محاضرة)،» مركز آل البيت الإسلامي، ٣١/ ٥/ ١٩٩٢.

(٣٣) انظر: شعبان، **عاصفة على بلاد الشمس**، ص ٢٦١.

المسلحة. وقد اشترط الدستور كون الرئيس عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم، حيث يتم اختياره من قبل مجلس قيادة الثورة بأغلبية الثلثين وحكماً هو يصبح رئيساً للجمهورية (المادة ـ ٣٨)، ولم يحدد الدستور مدّة الرئاسة.

لقد توزع الدستور المؤقت لعام ١٩٧٠ على ٦٧ مادة ضمن خمسة أبواب: تضمن الأول التعريف بالجمهورية العراقية وبهويتها، والثاني بالأسس الاجتماعية والاقتصادية، والثالث تناول الحقوق والحريات، والرابع بحث في المؤسسات والهيئات، والخامس تضمن أحكاماً عامة.

ويتضح بجلاء أن مجلس قيادة الثورة حاول حصر السلطات بيده باعتباره الجهة المؤسّسة التي قادت «الثورة» وشرعت «الدستور» وحققت «المنجزات»، وهو الهيئة التشريعية العليا ويمتلك السلطة بمجموعها.

ومارس مجلس قيادة الثورة صلاحيات تنفيذية وتشريعية من خلال اقتراح تشريعات وسنّ مراسيم إدارية في الكثير من الأحيان تتعارض مع مبادئ الدستور العراقي نفسه، الأمر الذي أدى إلى هدم مبدأ سيادة القانون من أساسه على حد تعبير اللجنة الدولية للحقوقيين في دراسة نشرتها في شباط/ فبراير ١٩٩٤. ومما كان مدعاة أكثر إلى القلق أن النظام القضائي لا يملك أية صلاحيات لمراجعة القرارات الإدارية[٣٤].

وقد أصدر مجلس قيادة الثورة قانون المجلس الوطني المرقم ٢٢٨ في ١٧/ ١٢/ ١٩٧٠ وحدد أعضاءه بـ ١٠٠ عضو، ثم عدّل بزيادة ٥٠ عضواً آخر ليصبح العدد ١٥٠ عضواً، تم اختيارهم من قبل مجلس قيادة الثورة من ممثلي القطاعات الشعبية المختلفة ليعطي بعض الصلاحيات التشريعية، لكنه ظل من دون عمل فعلي، وحتى إعلان قانون انتخابات المجلس الوطني ومباشرته للشروع بعمله منذ العام ١٩٨٠ (المقصود البرلمان)، فإن عمله ظل هامشياً وسلطاته لا تمس جوهر القضايا والتشريعات الرئيسية، وإنما ما هو مطلوب منه المصادقة على قرارات مجلس قيادة الثورة. وحصل هذا خلال إلغاء اتفاقية ٦ آذار/ مارس لعام ١٩٧٥ في ١٧/ ٩/ ١٩٨٠ ثم العودة إليها والمصادقة على قرار غزو الكويت ثم العدول عنه، وكل هذا حصل بالإجماع.

ثم أدخل تعديل على الدستور المؤقت بقرار من مجلس قيادة الثورة رقم ٢٤٧ في

(٣٤) انظر: المصدر نفسه، واللجنة الدولية للحقوقيين، «العراق وسيادة القانون،» سويسرا (جنيف)، شباط/ فبراير ١٩٩٤.

١١/ ٣/ ١٩٧٤ نصّ على ما يلي « تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي»، ثم صدر قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان في اليوم نفسه بقرار من مجلس قيادة الثورة رقم ٢٤٨ وتضمن إحدى وعشرين مادة وثلاثة أبواب[٣٥].

النظام الدستوري ودستورية القوانين: تقويم التجربة

إن الدساتير الجمهورية خلت من مبدأ التداولية أو التناوبية، وكرست السلطة بيد من يقبض عليها إلى أجل غير محدد، ولم يكن ذلك قد تم من خلال إجراء انتخابات حرة واستفتاء شعبي نزيه، كما قلّصت تلك الدساتير إلى حدود كبيرة من مفهوم المؤسسة أو المؤسسات ولم تعر اهتماماً لمؤسسات المجتمع المدني، ولم يكن مبدأ استقلال القضاء أحسن حالاً باستثناء بعض المبادئ العامة التي دونتها. وأخذت الأمور بالتدهور بحيث أصبح هناك هوة سحيقة بين المبادئ القانونية الدستورية وبين الواقع العملي وبين المعايير الدولية للمحاكمة العادلة وبين ما يجري فعلياً في المحاكم من صدور أحكام غليظة لأتفه الأسباب، وخصوصاً أن القوانين العقابية كانت في غاية الصرامة، بل إن بعض «الأعمال الجرمية» لم تكن لتستحق مثل هذه العقوبات الشديدة في إطار منظومة العدالة الدولية[٣٦].

وإذا كانت عيوب النظام الأساسي لعام ١٩٢٥ تتلخص في بعض الأحكام الدستورية المتخلفة مثل قانون دعاوى العشائر وازدواجية القوانين وعدم ثقة المواطنين عموماً بالنظام الدستوري المنبثق عنه، خصوصاً تدخلات السلطة التنفيذية وتأثيرها في الانتخابات والترشيح وما سواها من مضاعفات، فإن ثقة المواطن سرعان ما تحولت عن النظام الجديد تدريجياً، خصوصاً في ظل تكريس الأوضاع الاستثنائية

---

(٣٥) انظر: قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان رقم ٢٤٨ الصادر في آذار/ مارس ١٩٧٤، وقانون المجلس التشريعي لمنطقة كردستان رقم ٣٦ الصادر في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٤.

(٣٦) هناك من القوانين ما ينص على إجراءات عقابية ضد أهالي المتهم وأبنائه وإخوته وأقربائه إلى الدرجة الرابعة. وفي العام ١٩٩٤ أصدر مجلس قيادة الثورة قرارات لم يعرفها التشريع العراقي من قبل بل منذ نشأته، فالقرار رقم ٥٩ نص على: قطع اليد في حالة السرقة أو قطع الرجل اليسرى في حالة تكرار الفعل أو بالإعدام إذا ارتكبت الجريمة من قبل شخص يحمل سلاحاً أو نجم عن الجريمة موت أحد الاشخاص. والقرار رقم ٩٢ القاضي بقطع اليد على فعل تزوير الكتب الرسمية أو القرار رقم ١٠٩ القاضي بوشم جبين من يعاقب بقطع اليد وذلك بعلامة، والقرار رقم ١١٥ القاضي بقطع أذن المتخلف عن الخدمة العسكرية أو الهارب منها والعقوبة نفسها تطول من يؤوي أو يخفي أو يتستر على الهارب أو المتخلف. ويقضي القرار ذاته بقطع الأذن الثانية في حالة التكرار وتكون العقوبة هي الإعدام إذا تكرر الفعل للمرة الثالثة. انظر: **التقرير السنوي لأحوال حقوق الإنسان في العراق**، تقديم عبد الحسين شعبان (القاهرة: البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان، ٢٠٠١)، ص ٤٣ ـ ٤٤.

والشاذة وقوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية والقوانين المقيدة للحريات، وتدهور حالة الأمن والاستقرار.

عندما نقول النظام الدستوري، فإنما نعني أن السلطة فيه مقيدة بالدستور، الذي يكفل حقوق وحريات المواطنين ويقدم الضمانات لعدم التجاوز عليها. أما دستورية القوانين فإنها تعني علوية النصوص الدستورية على جميع التشريعات الأخرى، أي أن القوانين الأخرى التي تصدرها السلطة التشريعية تكون خاضعة للنصوص الدستورية التي لها المرجعية بالنسبة إلى القوانين والأنظمة التي تصدرها السلطة التشريعية والتنفيذية، الأمر الذي يعني وجود ضمانات قانونية لحماية الدستور باعتباره القانون الأعلى خصوصاً عند التعارض بينه وبين القوانين الأخرى التي ينبغي أن تتناغم وتتساوق معه علماً أنها بمرتبة أدنى.

إن الدستور هو الذي يوجد السلطات الأساسية للدولة بالمعنى الوظيفي ويحدد اختصاصاتها. لهذا فهو يعلو عليها وعلى جميع السلطات بما فيها البرلمان. وهذا ما نطلق عليه مبدأ أو قاعدة «**دستورية القوانين**»[٣٧]، أي انسجامها مع الدستور. وتبرز هنا أهمية الرقابة القضائية كواحدة من أبرز مقومات النظام الدستوري لتحقيق الشرعية الدستورية وضمان سير العدالة وتنفيذ القوانين وصيانة الدستور.

وعندما نتحدث عن ضرورة تحقيق **الشرعية الدستورية**، فإنما نقصد أن هناك تعارضاً قد حصل بين السلطة التنفيذية (الحكومة) وبين السلطة التشريعية والقضائية، بما يعني تجاوز الأولى على صلاحيات السلطتين التشريعية والقضائية، وهو ما يطرح باستمرار مسألة إعادة الشرعية الدستورية ورد الاعتبار إلى الدستور وقواعده.

لقد ساهمت تدخلات «العسكر» في فترة العهد الجمهوري في تقويض التجربة والحياة الدستورية التي كانت قائمة، على كل ما عليها من ملاحظات وكل ما فيها من أخطاء وانتهاكات، خصوصاً بسلسلة الانقلابات العسكرية المتعاقبة والتنصّل من تحديد فترة الانتقال وإجراء انتخابات برلمانية، فضلاً عن الإبقاء على الدستور المؤقت، وكذلك باستحداث سلطة تشريعية باسم «مجلس السيادة» أو «المجلس الوطني» أو «مجلس قيادة الثورة» وخصوصاً بعد انقلاب ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨.

ظل الدستور العراقي المؤقت معمولاً به ونافذاً منذ ١٦ تموز/ يوليو ١٩٧٠ وحتى ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣. وعلى رغم إقرار الدستور ببعض المبادئ الدستورية

---

(٣٧) حول دستورية القوانين، انظر: اسماعيل مرزه، **القانون الدستوري** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٦٩)، ص ٥٧٢ ـ ٥٩٢، ومنذر الشاوي، «الرقابة الدستورية على القوانين،» **القضاء**، العدد ١ (١٩٧٠).

التي يتضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، وكذلك العهدان الدوليان الصادران عن الأمم المتحدة ١٩٦٦، فإن الجانب العملي ـ التطبيقي قد اتخذ مناحي خطيرة، إذ أصبحت بعض الحقوق الأساسية مهدورة في العراق، كما هو حق الحياة، وهو أهم تلك الحقوق، فضلاً عن التدخل في الحياة الشخصية بما فيها الزواج، واختيار العمل، والإكراه في الانتماء السياسي وغيرها.

ومن الجدير بالذكر أن العراق صدّق على العهدين الدوليين اعتباراً من العام ١٩٧١، لكنه كان من أكثر بلدان العالم انتهاكاً للحقوق الواردة فيهما، تلك الانتهاكات التى تعاظمت خصوصاً خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) وما بعدها، خلال غزو الكويت ١٩٩٠ وفي التسعينيات، حيث شهدت البلاد هدراً سافراً وصارخاً لحقوق الإنسان لا مثيل له، لدرجة اعتبرت أوضاع انتهاكات حقوق الإنسان استثنائية، على حد تعبير السيد فان دير شتويل المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (١٩٩١ ـ ١٩٩٩) مما يتطلب جهوداً استثنائية لمعالجتها، وخصوصاً آثار تركة الماضي الثقيلة، فضلاً عن تأثيرات الحروب والحصار الدولي الجائر والاحتلال الحالي بحيث تصبح قضية حقوق الإنسان مسألة راهنة ملحّة وقضية مستقبلية أساسية[٣٨].

وقد انكشفت للعالم أجمع مأساة العراقيين، من خلال حملات التنكيل والعقاب الجماعي، بما فيها قصف مدينة حلبجة الكردية بالسلاح الكيماوي أو حملة الأنفال التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من المواطنين الأكراد أو التصفيات التي أعقبت «انتفاضة» آذار/ مارس ١٩٩١ وما بعدها. وسيظل مشهد «المقابر الجماعية» يؤرق الضمير الإنساني حيث دفن عشرات الآلاف تحت التراب دون محاكمة أو قرار قضائي.

وكانت ممارسة التعذيب أمراً روتينياً لدى عمليات التحقيق في العراق. كما أن ظاهرة الاعتقال خارج القضاء كانت مسألة شائعة. وتعتبر قضايا الاختفاء القسري من الأمور المألوفة. وفي تقديرات منظمات حقوقية دولية مثل «منظمة العفو الدولية» تعتبر ظاهرة الاختفاء القسري الأكثر شيوعاً في العراق من بين عدد من بلدان العالم.

لقد تنصل الحاكم من أي اعتبار دستوري أو قانوني أو أخلاقي أو إنساني أو ديني في هدره لقواعد الدستور نفسه وانتهاكه لحقوق مواطنيه، وذلك حين أعطى لنفسه «المبررات» لاستخدام جميع الوسائل بما فيها اللامشروعة للحفاظ على سلطته وحكمه محوّلاً الدولة بكاملها إلى إدارة في خدمته.

---

(٣٨) انظر: **التقرير السنوي لأحوال حقوق الإنسان في العراق**، وتقارير المنظمة العربية لحقوق الإنسان خلال الأعوام ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣.

لقد ضاقت قاعدة الحكم تدريجياً، فتحول من حكم أقلوي «الحزب الواحد» مع هوامش شكلية إلى حكم مجموعة صغيرة متنفذة، إلى طغمة جهوية أو مناطقية، إلى العشيرة، إلى العائلة التي تربع على رأسها «الرئيس» الذي جمع بيده كل السلطات، وليس من المبالغة القول إننا كنا أمام دولة الرجل الواحد (One Man Show)[٣٩].

قانون الحزب القائد والعقوبات الغليظة

تم فرض قانون الحزب القائد رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٤، مشترطاً على «الوزارات وكل هيئات الدولة وأجهزتها اتخاذ التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن كبرنامج ودليل عمل» وهو ما يعني تضييق مساحة التفكير وحصر الدولة ومؤسساتها في نطاق سياسي محدود وبتقرير «مرحلي». وقد ارتقى هذا القانون ليصبح بمثابة القاعدة الدستورية.

وبالإضافة إلى القانون رقم ١٤٢ فقد أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً يقضي بتعديل المادة ٢٢٥ من قانون العقوبات رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ بحيث تصبح عقوبة من يقدم على إهانة رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أو مجلس قيادة الثورة أو حزب البعث أو المجلس الوطني بإحدى الطرق العلانية، السجن المؤبد ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة بدلاً من السجن مدة لا تزيد عن السبع سنوات أو بالحبس حسب النص الأصلي للمادة ٢٢٥ المشار إليها، وتكون عقوبة الإعدام إذا كانت الإهانة أو التهجم بشكل سافر وبقصد إثارة الرأي العام ضد السلطة.

إن قانون الحزب القائد رقم ١٤٢ لعام ١٩٧٤ الذي صدر بعد انفضاض أعمال المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم، المنعقد في بغداد، عام ١٩٧٤، حاول تكريس سلطة الحزب وإقرار القوى والحركات السياسية المتحالفة معه، وخصوصاً الحزب الشيوعي بدوره القيادي والمتميز في السلطة والمجتمع والجبهة، كما ورد في ميثاق الجبهة الوطنية والقومية التقدمية بين الحزبين عام ١٩٧٣[٤٠].

وجدير بالذكر أن تعديلاً دستورياً قد تم على دستور عام ١٩٧٠ في العام ١٩٧٧ تقرر بموجبه اعتبار جميع أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث أعضاءً في مجلس قيادة

---

(٣٩) انظر مداخلة عبد الحسين شعبان، «معاناة المجتمع المدني العراقي: من الاستبداد المزمن إلى فوضى الاحتلال،» قدمت الى: «الديمقراطية وحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية»، صنعاء، ١١-١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤.

(٤٠) انظر: **الوقائع العراقية** (١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤)، وميثاق العمل الوطني والنظام التدخلي وقواعد العمل في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، بغداد، ١٩٧٣.

الثورة، وذلك لحصر المسؤولية كاملة في قيادة الحزب وجميع القرارات المهمة، استناداً إلى قانون الحزب القائد الذي ألزم الوزارات وجميع دوائر الدولة ومؤسساتها وهيئاتها وأجهزتها أن تتخذ من التقرير السياسي للمؤتمر القطري اثني عشر لحزب البعث الذي يقود السلطة والدولة منهاجاً ودليل عمل لها في ممارسة اختصاصاتها(٤١).

أما حرية التعبير، فعلى الرغم من النص عليها إلا أن قانون الصحافة قد فرض الرقابة الصارمة على كل ما يكتَب أو أي صحيفة أو دورية. كما حظر الكتابة في اثني عشر موضوعاً (حظراً تاماً) واشترط إذناً خاصاً للكتابة في ستة مواضيع كما حظر على الصحافة الأجنبية تناول سبعة مواضيع.

ومن الأمور الغريبة والتي تجاوزت قواعد الدستور العراقي هو القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٧، حين أكد أنه «يمكن لرئيس الجمهورية أن يقرر نشر القوانين والقرارات ونصوص المعاهدات واللوائح والمراسيم الجمهورية والتعليمات في أعداد خاصة من **الجريدة الرسمية** إذا ما استدعت ذلك المصلحة العليا للدولة. وتحدد طريقة توزيع وحفظ الأعداد الخاصة بمرسوم جمهوري. ويمكن لرئيس الجمهورية أن يقرر عدم نشر القوانين والقرارات واللوائح التي تتعلق بأمن الدولة أو التي لا يوجد في أحكامها ما يجب العلم بها.

إذاً لمن تكون تلك القوانين والقرارات واللوائح التي لا يوجد في أحكامها ما يجب العلم بها، وهل يجوز في العالم المتحضر أن يصدر رئيس الجمهورية قوانين ولوائح ويخفيها عن الشعب(٤٢)؟

مشروع الدستور الدائم: جذر الفكر التوتاليتاري!

في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٩٠ صدر مشروع الدستور لجمهورية العراق المؤرخ في ٧ تموز/ يوليو ١٩٩٠ (كما ورد في النص)(٤٣).

---

(٤١) انظر: التعديل الدستوري المشار إليه في: **الوقائع العراقية** (٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧)؛ نص القرار ٨٤٠ الصادر عن مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٤/ ١١/ ١٩٨٦؛ **الوقائع العراقية** (١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦)، واللجنة الدولية للحقوقيين، «العراق وسيادة القانون،» ص ٧٥.

(٤٢) اعتقد وحسب معرفتي المتواضعة أن العراق من بين قليل من بلدان العالم التي كانت تنفرد بمثل هذه القوانين، فكيف يصبح القانون قانوناً إذا لم ينشر ولم يطلع الناس عليه... ثم ما هي مصلحة الدولة العليا التي تحجب نشر القوانين والقرارات ونصوص المعاهدات عن الجمهور! . إنها مسألة غريبة في بلد أول تشريع في العالم.. بلد مسلّة حمورابي، هكذا يصبح حتى الدستور «سرياليّاً»!.

(٤٣) انظر: «مشروع الدستور الدائم لجمهورية العراق المنشور في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٩٠،» **القادسية** (بغداد)، ٣٠/ ٧/ ١٩٩٠.

الدستور الجديد الذي لم يرَ النور جاء بعد مناقشات وتبجحات منذ الربع الأول لعام ١٩٨٩ حول «التعددية السياسية» و«حق تشكيل الأحزاب» ودعوات «الانفتاح» و«التناغم» مع التطورات الدولية، وهو ما ورد في مناقشات القيادة الحاكمة السابقة كما نشرتها مجلة «**اليوم السابع**» الصادرة في باريس. ويعتبر مشروع الدستور وثيقة نظرية خطيرة تعكس الخلفية الفكرية والعقلية المهيمنة للنظام السابق، كما أنه جاء تحت ضغط الانهيارات التي حصلت في بلدان أوروبا الشرقية وبهدف امتصاص وحرف رياح التغيير القادمة إلى المنطقة والعراق تحديداً[٤٤].

وكان يفترض عرض مشروع الدستور على الاستفتاء الشعبي للمصادقة عليه وإقراره كما جاء في المادة الأخيرة (١٧٩) منه، ولكن رغم مضي أعوام كثيرة لم يتم التحرك خطوة باتجاه الاستفتاء أو لوضعه موضع التطبيق، فبعد الانهيار الكارثي لغزو الكويت طوي الأمر ولفّه النسيان وكأن شيئاً لم يكن.

ومع أن مشروع دستور عام ١٩٩٠ قد انتهى إلا أن مناقشة حيثياته وأسبابه ودوافعه تبيّن الخلفية النظرية التي تقف خلفه، ناهيكم عن أنه يضع الأمور في نصابها، وخصوصاً النقاشات التبريرية لأوساط غير قليلة كانت تعوّل على نظام الحكم السابق وتجد له الذرائع والمبررات لعدم تمكنه من دخول حلبة الإصلاح السياسي، خصوصاً بعد التغييرات التي حصلت في أوروبا الشرقية وفي بعض بلدان المنطقة على نحو محدود.

يتكون مشروع الدستور من ١٧٩ مادة مع مقدمة وثمانية أبواب وعشرة فصول. ٦٩ مادة (نعم ٦٩ مادة فقط، يُرجى الانتباه إلى الرقم مع الاعتذار إلى القارئ) من مواد الدستور تتحدث عن صلاحيات واختصاصات رئيس الجمهورية من أصل المواد الـ ١٧٩، الذي ذكره المشرِّع في المقدمة خمس مرات: **صدام حسين** «القائد الرمز» و«قائد الشعب» و«قادسية صدام» و«ابن الشعب وقائده» و«ابن الشعب»، وهو ما يعكس الطبيعة الفردية الاستبدادية والتأليه الشخصي وعبادة الحاكم. وهي سمة مميزة لجميع أنظمة الحكم الدكتاتورية والاستبدادية. كما جاء المشرع على ذكر اسم «**حزب البعث**» و«**البعثيين**» في صيغة المباهاة والتبجح إحدى عشرة مرة في المقدمة أيضاً، **وبذلك يكون قد خالف القواعد المتعارف عليها والمألوفة في الفقه الدستوري، حيث**

---

(٤٤) انظر: «المحضر السري لمناقشات القيادة القطرية ٢٢ كانون الثاني/ يناير ـ ١٩ شباط/ فبراير ١٩٩٠،» في مجلة **اليوم السابع**. وقد أشارت المجلة التي تصدر في باريس إلى أنها تنشر وثيقة عراقية سرية عن المناقشات داخل القيادة العراقية (مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية)، وكانت قيادة حزب البعث الحاكم في العراق قد طبعت تلك الوثيقة في كراس داخلي محدود التوزيع على الكوادر المتقدمة.

يجب أن تتضمن الديباجة أو المقدمة عرضاً عن أمجاد الشعب وتاريخه وحضارته وثقافته.

في **الباب الأول** تحدث مشروع الدستور عن الأسس السياسية للنظام، فجاء فيه المادة ـ ١ أن «العراق دولة مستقلة، نظام الحكم فيها جمهوري رئاسي». وتحدثت المادة ـ ٦ عن أن: **شعب العراق يتكون من العرب والأكراد. ويقر الدستور حقوق الأكراد القومية ويضمن الحقوق المشروعة للعراقيين كافة ضمن وحدة الوطن والدولة والمجتمع.** ويعتبر هذا النص مطاطاً وغير محدد، في حين أن المادة ـ ١٢ تحدثت عن تمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد في العراق بالحكم الذاتي.

وحددت المادة ـ ٩ العيد الوطني للعراق بيوم ١٧ تموز/ يوليو ـ ذكرى ثورة ١٧ تموز/ يوليو العظيمة! (كما ورد في النص) في حين أن الأقرب إلى التوافق العراقي هو يوم ١٤ تموز/ يوليو(الثورة العراقية وقيام الجمهورية عام ١٩٥٨). وارتبط تاريخ ١٧ تموز/ يوليو في ذاكرة العراقيين بشيء سلبي خصوصاً ما لاقوه في ما بعد من ظلم وكبت منذ ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ وحتى يوم انهيار الحكم بسقوط بغداد على أيدي الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني، بما فيها حرب الثماني سنوات مع إيران وحرب الخليج الثانية في ما بعد (غزو القوات العراقية للكويت وحرب التحالف الدولي ضد العراق)، فضلاً عن معاناته المستمرة في ظل الأوضاع الاستثنائية والشاذة، التي أصبحت قاعدة للحكم منذ أيامه الأولى.

في المادة ـ ١٥ نص مشروع الدستور على ما يلي «يحترم العراق مبادئ القانون الدولي ويلتزم ميثاق الأمم المتحدة ويرعى مبادئ حسن الجوار ويدعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول ويتمسك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية ويحل المنازعات بالوسائل السلمية على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة والتعامل بالمثل». ولا حاجة لنا لدحض «صدقية» هذه النصوص الواردة، وبعد ثلاثة أيام فقط من نشر مشروع الدستور تم اجتياح الكويت وأعلن ضمّها قسراً وتجاوزاً على «الشرعية الدولية» وميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي المعاصر، فضلاً عن ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك لعام ١٩٥٠، ناهيكم عن مبادئ حسن الجوار والأخوة العربية ومبادئ دول عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي[٤٥].

أما في **الباب الثاني**، فقد تناول الأسس القانونية والاجتماعية والاقتصادية للدستور، فتحدث عن أهم المبادئ التي نود أن نلفت الانتباه إليها وهي:

---

(٤٥) انظر: عبد الحسين شعبان، **المحاكمة «المشهد المحذوف من دراما الخليج»** (لندن: دار زيد، ١٩٩٢)، ص ٢٥.

ـ ممارسة السلطة بموجب أحكام الدستور والقوانين المادة ـ ١٦.

ـ دستورية القوانين وكل قانون يجب أن لا يخالف الدستور.

ـ عدم سريان القانون بأثر رجعي المادة ـ ٢٠.

لكن المشرّع لم يحدد الجهة التي تنظر في دستورية القوانين، بل إنه اكتفى في المادة ٨٩ (الفقرة الثانية) بالنص على أن رئيس الجمهورية يتولى تطبيق الدستور والإشراف على تطبيق القوانين والقرارات. وبذلك يكون رئيس الجمهورية إضافة إلى صلاحياته التنفيذية هو المرجع وهو الفصل في تحديد دستورية القوانين، فضلاً عن صلاحيته التي سنأتي على ذكرها بما يجمع بين يديه السلطة التنفيذية والإشراف على السلطة التشريعية الفعلية (مجلس قيادة الثورة) والسلطة التشريعية الاستشارية (مجلس الشورى) وما يليه من حيث الاختصاص والدرجة، وأعني به «المجلس الوطني».

إن مواد الدستور (المشروع) الـ ١٧٩ يناقض بعضها بعضاً، فهي إذا أعطت حقاً بيد، سحبته باليد الأخرى، وذلك لكثرة الاستثناءات وتعليق الكثير من المواد على نصوص قوانين أخرى، وذلك بهدف تحجيم النصوص كعبارة «إلا إذا ورد بذلك نص». فمثلاً يحرم مشروع الدستور صدور أي قانون بأثر رجعي (المادة ـ ٢٠)، إلا أنه يقول في ما بعد إذا ورد فيه نص بذلك.

ويتناول مشروع الدستور مسألة وجوب نشر القوانين في **الجريدة الرسمية**، إلا أنه ينتقل مرة أخرى للحديث «ما لم ينص فيها خلاف ذلك»، أي تجويف النص والإبقاء على القوانين والقرارات الصادرة عن مجلس قيادة الثورة التي تعطي الحق في عدم نشر بعضها في **الجريدة الرسمية** (كما هو القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٧) الذي سبقت الإشارة إليه.

وتنص المادة ٤٨ على سرية المراسلات والاتصالات البرقية والهاتفية، ولكن المشرع يعود فيجيز انتهاكها بحجة ضرورات العدالة والأمن. . .

ويتناول **الباب الثالث** الحقوق والحريات وضماناتها، فيحدد بعض القواعد الدستورية كالمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص، و«**المتهم بريء حتى تثبت جريمته في محاكمة قانونية**» وضمان القانون للمتهم «**حق الدفاع**» وعدم جواز حجز الإنسان أو توقيفه أو سجنه إلا بقرار، وأن العقوبة شخصية و«**لا عقوبة ولا جريمة إلا بنص**» و«**عدم رجعية القوانين**» وعدم اتباع العقوبة الأشد من المقررة قانوناً وقت ارتكاب الجريمة، وحرمة المساكن وكرامة الإنسان وشرفه وغيرها.

كما نص على حرية التجمع والتظاهر وحرية الفكر والرأي والتعبير وحرية

الصحافة والطباعة والنشر وعدم فرض الرقابة. وليس العبرة في تسطير بعض المبادئ القانونية ولكن العبرة دائماً بتطبيقها وبصدقية النص والفعل معاً. ومع ذلك، فإن المشرع لم يأت على حظر جواز إيذاء المتهم بدنياً ومعنوياً، وكما هو معلوم فإن العراق لم يوقع على اتفاقية تحريم التعذيب، وإنه كان من أكثر البلدان المتهمة بخرق حقوق الإنسان على نحو لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، على حد تعبير فان دير شتويل المقرر الخاصَ للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

وقد قامت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في ١٣/ ٨/ ١٩٩٠ بدراسة حالة حقوق الإنسان في العراق وقررت تعيين شخص ذي مكانة دولية مرموقة كمقرر خاص، لمتابعة انتهاكات النظام العراقي السابق لحقوق الإنسان.

كما قررت لجنة حقوق الإنسان في ٢٨/ ٢/ ١٩٩١ الطلب من رئيسها تعيين مقرر آخر لانتهاكات حقوق الإنسان على يد القوات العراقية في الكويت، وهو إجراء لم يسبق له مثيل في تاريخ المنظمة التي عينت مقررين: الأول لمتابعة انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، والآخر لمتابعة انتهاكات حقوق الإنسان في الكويت بما فيها حقوق العراقيين الذين يعيشون في الكويت وقت الغزو. وقد وصف الاستاذ أديب الجادر الرئيس السابق للمنظمة العربية لحقوق الإنسان أمام اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حرق آبار النفط الكويتية قبل انسحاب القوات العراقية بأنه من أبرز الانتهاكات لحقوق الإنسان[٤٦].

لقد منح مشروع الدستور الدائم الرئيس الذي احتفظ بجميع السلطات بيده صلاحيات لا حد لها، فوضع نفسه فوق القانون وإرادته فوق الدستور، فضلاً عن كونه فوق كل حق أو منطق. وبالتطبيق العملي أصبح المتهم مذنباً حتى تثبت براءته بدلاً من المبدأ الفقهي «المتهم بريء حتى تثبت إدانته». فهو مطلب عسير خصوصاً في ظل السرية المطبقة، ولأن المتهم يعذب أو يختفي أثره أو يقتل أو يعدم قبل أية محاكمة وأحياناً بدون تهمة محددة.

يتساءل الرئيس السابق صدام حسين في إحدى زياراتة «الميدانية» ما هو القانون؟ ويجيب: هو ليس أكثر من قصاصة (بضعة أسطر) نحن نعملها، المقصود «نسنها».

---

(٤٦) انظر مداخلة أديب الجادر أمام اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في: أديب الجادر، «مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية،» جنيف، آذار/ مارس ١٩٩١، وتقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان في القاهرة، لعام ١٩٩١- ١٩٩٢، ص ٩١ ـ ٢٠٧.

وحظرت المادة ـ ٥٨ تأسيس الأحزاب السياسية[٤٧] والجمعيات والنوادي على أساس زج الدين بالسياسة أو الإلحاد أو الطائفية أو العنصرية أو الاقليمية أو الشعوبية، وذلك في محاولة عزل فئات واسعة من السكان من ممارسة حق النشاط السياسي، كما فرضت المادة ـ ٥٩ حظراً على مزاولة النشاط السياسي والحزبي في القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي ومع منتسبيها لغير حزب البعث الحاكم.

وقد حذا قانون الأحزاب السياسية حذو مشروع الدستور حين نص هو الآخر على ضرورة الإيمان بثورة ١٧ تموز/ يوليو وأهدافها واشترط الإسهام في قادسية صدام المجيدة التي «عززت بالمجد هام العراق والأمة العربية».

واشترط في المتقدم «أن يكون مؤمناً بالاشتراكية وذا سلوك اشتراكي» أيضاً، وذلك ما ذهبت إليه المادة ٨٣ من مشروع الدستور التي تتحدث بخصوص مواصفات رئيس الجمهورية للتقدم لشغل هذا المنصب. فإضافة إلى عراقيته وبلوغه الأربعين، اشترط أن يكون «مؤمناً ومشهوداً له ومتميزاً بالعدالة والإنصاف والشجاعة والحكمة والحنكة والحلم وبخدماته الجليلة للوطن والأمة».

وهكذا، فإن مشروع الدستور جرى تفصيله على مقاسات خاصة لتشمل تحديداً منصب «الرئيس»! ومن المفيد الاشارة إلى أن المادة ـ ١٧ من قانون الأحزاب أكدت أن نشاطات الأحزاب وعلاقاتها مع الجهات الأجنبية يجب أن تتم من خلال لجنة العلاقات العربية والدولية في المجلس الوطني، وذلك في محاولة لزرع الشك سلفاً بالأحزاب المتقدمة للإجازة ووضع اليد على استقلاليتها وبعض صلاحياتها.

أما اختصاصات رئيس الجمهورية في مشروع الدستور فأهمها:

ـ يحق له حل مجلس الشورى (المادة ـ ١١٧) ويحق له حل المجلس الوطني (المادة ـ ٣٠).

ـ يحق له إعلان حالة الطوارىء (الكلية والجزئية) (المادة ـ ٩٩) ويحق له إيقاف بعض مواد الدستور (السفر والمراسلات والصحافة والفكر وغيرها).

(٤٧) صدر مشروع قانون الأحزاب السياسية في العراق في أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ وتضمّن ٣٤ مادة مكنّت الحكومة من التدخل السافر في شؤون الأحزاب الداخلية ومراقبة نشاطها سواء خلال إجراءات التأسيس أو شروط الانتساب أو الحقوق والواجبات أو المالية أو الأحكام العامة. وبدلاً من أن تعيد «الثقة» المفقودة بين النظام وادعاءاته بالتعددية والانفتاح فإنها ساهمت في زيادة الهوة وعدم الثقة، بل القطيعة أيضاً التي أعقبت قطع المفاوضات مع الحركة الكردية. ورغم وجود قانون للأحزاب فلم تتقدم أية جهة أو جماعة للحصول على ترخيص للعمل القانوني، فحتى الهوامش الشكلية لم تقبل بها السلطة السياسية السابقة.

ـ يتولى السلطة التنفيذية.

ـ يعلن التعبئة العامة وإعلان الحرب وقبول الهدنة والصلح والمعاهدات دون الرجوع إلى أحد (المادة ـ ٩٠).

ـ يحق له منح الهبات والمكافآت وغيرها.

باختصار، فإن الرئيس الذي يجمع بيده السلطة التنفيذية والمرجعية بالنسبة إلى السلطة التشريعية باعتباره رئيساً لمجلس «قيادة الثورة»، يستطيع حل «مجلس الشورى» و«المجلس الوطني»، وفضلاً عن كونه «القائد الأعلى للقوات المسلحة» و«الأمين العام للحزب الحاكم»، فإنه سيكون مصوناً وغير مسؤول وليس هناك ما يقيده دستورياً.

ويحدد **الباب الرابع** المؤسسات الأخرى، فيتناول مجلس الشورى، الذي هو هيئة استشارية تضم ٥٠ عضواً (٢٥ عن طريق الانتخاب و٢٥ عن طريق التعيين) وهو يقوم بمهمة تشريع القوانين إلاّ أن رئيس الجمهورية غير ملزم باستشارته. أما المجلس الوطني فإن المادة ـ ١٢٢ تحدثت عنه بصفة أدنى من مجلس الشورى وهو الآخر يقوم بتشريع القوانين التي تتطلب هي الأخرى مصادقة الرئيس، كتلك التي يشرعها مجلس الشورى، وهكذا يصبح كل تشريع صادر عن مجلس الشورى أو المجلس الوطني هو بمثابة مقترح يرفع إلى رئيس الجمهورية الذي يحق له وحده المصادقة عليه أو رفضه، وتصبح مهمة المجلسين اقتراح القوانين وليس تشريعها، أي نزع صفتها التشريعية. وقد ذهبت المادة ـ ١٧٧ للإبقاء على قرارات مجلس قيادة الثورة التي لها قوة القانون والتي تظل سارية المفعول ولا تلغى أو تعدّل إلاّ بقرار من رئيس الجمهورية أيضاً[٤٨]!

الدستور المنشود: رؤية مستقبلية!

ما هي حصيلة التجربة؟ وبعد أن حاولنا تقديم قراءة ارتجاعية تقويمية للماضي، كيف ننظر إلى المستقبل؟ فالعراق حُكم منذ أكثر من أربعة عقود ونصف بدساتير مؤقتة وظروف طارئة واستثنائية ومحاكم خاصة، كما أن الدساتير المؤقتة جميعها بما فيها الدستور المؤقت (لعام ١٩٧٠) ومشروع الدستور الدائم كلها لم تصدر عن أية

---

(٤٨) انظر بالتفصيل: «مشروع الدستور الدائم لجمهورية العراق المنشور في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٩٠». وقد حاولنا تقديم هذه القراءة الارتجاعية مجدداً لكي يطلع عليها القارئ العراقي والعربي وبالتالي يحكم بنفسه أن المنهج والعقلية والتبريرات التي كانت تقف وراءها. انظر الفقرة الموسومة: «مشروع الدستور الدائم: مقاسات جديدة أم ماذا؟،» في: شعبان، **عاصفة على بلاد الشمس**، ص ١٩٣ ـ ١٩٨.

هيئة تشريعية منتخبة(بل صدرت عن مجلس قيادة الثورة) أو ما يقابله. وهذه الدساتير كلها جعلت السلطة التنفيذية في منزلة تمكنها التغوّل على السلطات الأخرى، وخصوصاً أنها لم تضع حدوداً فاصلة أحياناً بينها وبين السلطتين التشريعية والقضائية.

والأكثر من ذلك فإن العراق يقع حالياً تحت الاحتلال وإن سيادته مجمدة وتستمر حالة الفلتان الأمني وتتلبد سماء البلاد بغيوم داكنة منذرة بعواقب وخيمة فيما إذا انفجر التوتر والاحتقان الطائفي والإثني. فما هو السبيل للخروج من غلواء الأزمة؟

إن الافتقار إلى دستور دائم ونتيجة لتجاوز السلطة التنفيذية أدى إلى غياب سلطة القانون وتمجيد القوة وتأكيد الانفراد بإدارة شؤون البلاد وطغيان الحكم الفردي الاستبدادي الشمولي، وغياب الرقابة، وقد جرى تجيير السلطة التشريعية لصالح السلطة التنفيذية، فضلاً عن تغييب السلطة القضائية وتشويه القضاء من خلال تدخلات السلطة التنفيذية الفظّة في أحكامه خصوصاً في ما سمي بالمحاكم الخاصة وذات الطبيعة الاستثنائية.

ولعل نموذج «محكمة الثورة» والأحكام التي أصدرتها منذ تأسيسها حتى مطلع التسعينيات خير دليل على عدم وجود رقابة دستورية وعدم الخضوع لأحكام الدستور. وهو ما دفع روائي وكاتب ساخر اسمه شمران الياسري ـ أبو كاطع للتعليق **بأن أقل حكم في محكمة الثورة هو الإعدام !**

لقد ساهمت تجاوزات السلطة التنفيذية ومجلس قيادة الثورة في تعطيل الشرعية الدستورية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن مجلس قيادة الثورة قد أصدر بين عاميْ ١٩٧٦ و١٩٨٧ (١٧ قراراً) لها قوة القانون تجيز عقوبة الإعدام في ٢٩ نوعاً من الأعمال المرتكبة بعضها ذو أثر رجعي، الأمر الذي يتنافى مع المادة ـ ١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تؤكد على «عدم جواز إدانة أي شخص من جراء عمل أو الامتناع عن أداء عمل إلاّ إذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقاً للقانون الوطني أو الدولي وقت الارتكاب. . ».

وظل المواطن العراقي مهدداً بالإعدام بموجب ٥٠ قانوناً (قراراً) عن مجلس قيادة الثورة. وقد اضطر أكثر من نصف مليون مواطن عراقي من حكم أنفسهم بالإعدام من خلال التعهد والتوقيع على المادة ـ ٢٠٠ من قانون العقوبات التى يمكن بموجبها تنفيذ حكم الإعدام «المؤجل»[٤٩].

ونجم عن غياب الدستور الدائم وإخضاع السلطة القضائية للسلطة التنفيذية

(٤٩) انظر: التقرير السنوي لأحوال حقوق الإنسان في العراق، ص ٣٦ ـ ٤٩.

سلب إرادة السلطة القضائية وتعطيلها من الناحية العملية بحيث لا تمتلك حق الاعتراض على قرارات مجلس قيادة الثورة أو الطعن في دستورية القوانين، مما أدى إلى حصرها بدور هامشي تابع.

الدستور والمجتمع المدني

إن غياب دستور دائم وشرعية دستورية يؤدي إلى غياب مؤسسات حقيقية للمجتمع المدني، أي مؤسسات ومنظمات وهيئات وجمعيات حرة ومستقلة عن الحكومة، ولا يمكن لأي نظام ديمقراطي أن يقوم من دون مؤسسات المجتمع المدني التي تتشكل للتعبير عن قطاعات واسعة من المجتمع وللتعبير عن إرادة منتسبيها من المواطنين كالنقابات والمنظمات المهنية والاجتماعية والجمعيات والهيئات الثقافية وبخاصة أجهزة الإعلام الخاصة كالإذاعة والتلفزيون التي لا تملكها الدولة. وهنا في ظروف العراق يمكن للصحافة الحرة أن تلعب دوراً مهماً كسلطة رابعة ورقيب على مؤسسات الدولة وكذلك بقية مؤسسات الرأي العام.

وإضافة إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في الدفاع عن مصالح وحقوق أعضائها، فهي تلعب دوراً مهماً في رفع الوعي في المجتمع ككل، وهي باختصار الوجه الثاني للعملة في النظام الديمقراطي، فإضافة إلى السلطات الثلاث التي يتضمنها الدستور فإن هذه المؤسسات تشكل ظهيراً ورديفاً، بل مراقباً يقظاً ومحاسباً لممارسة السلطة، ولا تكتمل أو تغتني الديمقراطية من دون نمو وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني التي تعتبر صمام أمان لحماية حريات وحقوق المواطنين، خصوصاً في ظل سيادة القانون وإعطاء القضاء دوراً مستقلاً بحيث يستطيع أن يؤدي رسالته خارج تأثير السلطة التنفيذية.

ما هو المطلوب في الدستور المنشود؟ يمكنني القول باختصار: لا بد من تأكيد بعض المعايير والمبادئ والقواعد الدستورية العصرية وتطبيقها على ظروف العراق وهي:

- **تأكيد مبدأ الفصل بين السلطات** وتعدد وتوازن هذه السلطات والرقابة المتبادلة بينها.

- **تأكيد المبادئ الدستورية العامة** وتثبيتها على نحو واضح في الدستور، بحيث تشكل النواة لإصلاح النظام القانوني وإلغاء القوانين المقيدة للحريات ومحاكم الطوارئ ومحاكم الضرائب والمحاكم الخاصة والمحاكم العرفية.

- **تأكيد استقلال القضاء** ووضع ما يتعلق بتطبيق القانون مرهوناً به، وكإجراءات عاجلة إيقاف تنفيذ القوانين والأحكام الدستورية والمسائل الجزائية وفي الحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة.

ـ **تأكيد التعددية** السياسية والفكرية والثقافية والقومية في الدستور والتوصل إلى صياغات قانونية متوازنة تحدد المعاني والألفاظ والمباني والمدلولات بحيث تتأكد مؤسسات الدستور ومعانيه على نحو واضح، وتعكس طبيعة تنوع وتعدد وتركيب المجتمع العراقي وموزاييكه السياسي والفكري والقومي والاجتماعي.

ـ ينبغي على الدستور أن يولي اهتماماً خاصاً **بمعالجة المشكلة القومية والطائفية** بسنّ نصّ يدعو إلى تحريم التمييز العنصري الشوفيني تحريماً تاماً والتأكيد على المساواة بين المواطنين وعدم التمييز بينهم بسبب اللون أو الجنس أو الانحدار القومي أو الانتماء السياسي أو المذهبي أو الأصل الاجتماعي أو اللغة، ومحاسبة كل من يمارس أو يشجع أو يحبذ التمييز أو يتستر عليه.

ـ تأكيد الالتزام **بالمواطنة العراقية**، وجعلها معياراً أساسياً، بل شرطاً لا غنى عنه، وتحديد ذلك دستورياً بما يؤدي إلى إعادة النظر بقوانين الجنسية العراقية، تلك التي تلحق ضرراً بحق فئات واسعة من أبناء العراق والتي على أساسها جرى تهجير أكثر من نصف مليون مواطن عراقي بحجة التبعية الإيرانية المزعومة، والتي كانت من نتاج سعي بعض الأطراف المتنفذة الاستناد إلى الدولة العراقية منذ تأسيسها في العشرينيات وبخاصة مراجعها العليا وأجهزتها الحساسة كـ «الجيش» و«وزارة الخارجية» ووزارة الداخلية وغيرها، والتي زادتها على نحو سافر الممارسات والهستيريا الطائفية وبخاصة عشية وخلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، إذ إن التهجير شمل فئات واسعة من العرب والأكراد الفيليين وغيرهم، حيث اعتبر الولاء السياسي هو معيار المواطنة وليس الولادة بما فيها الولادة المضاعفة أو رابطة الدم كما تذهب إلى ذلك القوانين العصرية الحديثة للجنسية.

وقد تم نزع الجنسية ومصادرة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة من أصحابها الذين اعتبروا من «الطابور الخامس» في مخالفة صريحة لروح ونص المادة ـ ١٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعديد من الاتفاقيات الدولية التي لا تجيز نزع الجنسية تعسفاً وتحظر حرمان أحد من جنسيته [٥٠].

ولعل من إفرازات تلك الظاهرة التي أخذت في النمو هي **الطوائفية المجتمعية**

---

(٥٠) انظر: نص القرار ٦٦٦ الصادر عن مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٧/ ٥/ ١٩٨٠، **الوقائع العراقية** (٢٦ أيار/ مايو ١٩٨٠)، والذي نص على ما يلي: « ١- تسقط الجنسية العراقية عن كل عراقي من أصل أجنبي إذا تبيّن عدم ولائه للوطن والشعب والأهداف القومية والاجتماعية العليا للثورة. ٢- على وزير الداخلية أن يأمر بإبعاد كل من أُسقطت عنه الجنسية العراقية بموجب الفقرة (١) ما لم يقتنع بناء على أسباب كافية بأن بقاءه في العراق أمر تستدعيه ضرورة قضائية أو قانونية أو حفظ حقوق الغير الموثقة رسمياً. ٣- يتولى وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار».

أو المذهبية السياسية التي هي رد فعل للطائفية السياسية وربما أشد خطراً. وقد كان عالم الاجتماع العراقي الكبير علي الوردي محقاً حين وصف هؤلاء الذين يتمترسون بالطائفية ويتمسكون بأهداب التعصب المذهبي من كلا الفريقين، وهم في الغالب الأعم غير متدينين بأنهم «طائفيون بلا دين» لأن المؤمن الصحيح والمتدين الحق هو بعيد عن الطائفية، الأمر الذي يقتضي الحذر منه والعودة إلى معايير المواطنة والوطنية والكفاءة بعيداً عن أية حسبة طائفية أو إثنية أو محاصصة مذهبية أو عنصرية أو عشائرية أو جهوية، لأن ذلك سيقود إن عاجلاً أو آجلاً إلى تفتيت المجتمع العراقي، وهو الذي دفع أوساطاً واسعة إلى انتقاد طريقة تشكيل مجلس الحكم الانتقالي.

ـ **تأكيد حق الشعب الكردي في العراق في تقرير مصيره** واختيار الصيغة المناسبة للعلاقة مع شقيقه الشعب العربي وبما يضمن المصالح المشتركة والصداقة والتعاون والعلاقات التاريخية، سواء كانت صيغة فدرالية أو أية صيغة أخرى، وعلى أساس الاختيار الحر والتوافق الوطني وبخاصة بين ممثلين منتخبين عن الشعبين العربي والكردي في العراق وصيانة حقوق بقية الأقليات «الثقافية والإدارية» كالتركمان والكلدو ـ آشوريين وغيرهم. ومن هذا المنطلق يمكن وضع مسألة كركوك ضمن حسابات التعايش القومي والإخاء وروح المواطنة وفي إطار رغبة السكان، خصوصاً في أوضاع طبيعية وتسوية لمشكلة المبعدين والمهجرين وبخاصة من الأكراد والتركمان، ويمكن أن يكون لمحافظة كركوك وضع خاص في إطار المنطقة الكردية (الفدرالية أو أي صفة أخرى) وضمن حل شامل لمشكلة الحكم في العراق ككل.

ـ **تأكيد نبذ العنف** في الحياة السياسية وإقرار مبدأ تداولية السلطة سلمياً وشرعياً بموجب الدستور.

ـ **تثبيت احترام الرأي والرأي الآخر** وتحديد حقوق الأقلية والأكثرية، بما يؤدي إلى الاحترام والتعاون والمنافسة الشريفة وتأكيد ضمان حماية الأكثرية لحقوق الأقلية.

ـ **إن جوهر العملية الديمقراطية هو تمكين الشعب من حقه باختيار ممثليه** عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة المباشرة لبرلمان عراقي على أساس صوت واحد لكل امرأة أو رجل، واعتماد المناطق السكنية فى الترشيح والانتخاب، وجعل صندوق الاقتراع أداة تغيير وليس أداة تجميل للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات والشرعية في الحكم كما ينبغي أن يؤكده الدستور.

ـ **تأكيد اللامركزية** كصيغة للإدارة والسياسة والاقتصاد والتخلص من الآثار الضارة للنظام الشمولي الصارم.

ـ **ضمان الحريات الأساسية الأربع** وهي حرية التعبير والرأي وحق الاعتقاد وحق التنظيم الحزبي والمهني والنقابي وتأسيس الجمعيات وحق المشاركة السياسية في إدارة شؤون الحكم.

ـ **النص على عدم تعارض الدستور مع الشرعية الدولية لحقوق الإنسان ممثلة بـ «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»** الصادر عام ١٩٤٨ والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وبخاصة «**العهدين الدوليين الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦ حول الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**»، الموقع عليها العراق، والتي دخلت حيز التنفيذ في العام ١٩٧٦، والسعي لإلغاء أي نص يتعارض معها.

ـ **تأكيد مبادئ التسامح** والإخاء والمساواة والعدل الاجتماعي ووضع ضمانات دستورية لعدم انفلات العنف والانتقام، وذلك بتعزيز سيادة القانون ومنع العزل السياسي واحتكار العمل وتأكيد أسس مدنية المجتمع وتحويل الجيش إلى مهماته الأساسية في الإعمار وإعادة البناء والدفاع عن الوطن في حالة تعرضه للعدوان فقط، وتخليصه من آثار سياسة صدام حسين ونظام حكمه، وذلك بتحديد مهماته دستورياً.

لا بدّ من التأكيد بنص واضح في الدستور أن العراق جزء من الأمة العربية، وهو يتألف من قوميتين رئيسيتين هما العرب والأكراد وأقليات قومية أخرى يحفظ الدستور حقوقها الثقافية والإدارية ويضمن جميع الأديان والأنشطة الفكرية والثقافية واللغوية. إن هذا النص له ما يبرره حالياً، خصوصاً وقد برزت بعد انهيار النظام السابق بعض المظاهر المعلقة وردود الفعل السلبية، قسم منها انعزالي يستهدف فصل العراق من محيطه العربي والإسلامي وهو خاصته التاريخية. والحجة هي خذلان العرب للعراقيين أيام محنتهم، ووصل الأمر إلى إطلاق دعوة علنية للانسحاب من جامعة الدول العربية والتنديد بمواقفها ومواقف بلدان عربية.

وإذا كان الأمر يتطلب إعادة النظر بميثاق جامعة الدول العربية، وخصوصاً ما يتعلق منه بتأكيد احترام حقوق الإنسان «والتدخل الإنساني» لمنع الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الشعب والمواطن علماً بأن مبدأ التدخل لأغراض إنسانية (Humanitarian Interference) أصبح أحد المبادئ الآمرة الملزمة في ظل تطور القانون الدولي المعاصر، وبخاصة خلال العقدين الماضيين وهو ما ينبغي أخذه بنظر الاعتبار، إلاّ أن الهجوم على العروبة المنبوذة يقابله سكوت عن إسرائيل وجرائم الصهيونية بحق الشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية، بل دعوات معلنة ومستترة للتطبع

معها وإقامة علاقات رسمية وغير رسمية وتأسيس جمعيات وحضور مؤتمرات والقيام بزيارات وتقديم تسهيلات لشركات تجارية مباشرة أو غير مباشرة للتعاطي مع الوضع الجديد في العراق.

إن ضرورة النص على فقرة خاصة تربط العراق بعمقه العربي وبعده الإسلامي تستهدف مقابلة الدعوات التي تقول إن العراق ليس جزءاً من الأمة العربية وإن هويته غير عربية، في حين أن وجود قوميات أخرى، كالأكراد وهم قومية ثانية أساسية، والكلدو ـ آشوريين والتركمان لا ينفي الطابع العربي عن العراق أو عروبة العراق، الذي عليه أن يحل المسألة القومية حلاً سلمياً وديمقراطياً وإنسانياً، يضمن حقوق جميع التكوينات والقوميات والأقليات، على أساس المساواة والعدل وحقوق الإنسان، انطلاقاً من قاعدة حق تقرير المصير وسواء كانت الصيغة الفدرالية أو غيرها[٥١]. ولعل وجود قوميات أخرى في إيران، لا ينفي عنها المكوّن الأساسي تاريخياً وهو الفرس، كما أن وجود قوميات غير تركية وبخاصة الأكراد، لا ينفي عن تركيا الطابع التركي، لكن المسألة القومية ينبغي حلها بصورة سلمية وفي إطار الاعتراف بالمبدأ القانوني الدولي «حق تقرير المصير» وفي إطار ديمقراطي.

في الختام أقول وكخطوة أولى وقبل سن دستور دائم للبلاد، لا بد من تحديد فترة انتقالية لا تتجاوز السنة مثلاً لإجراء انتخابات عامة في البلاد وإصدار إعلان دستوري وتحديد سقف زمني لرحيل قوات الاحتلال يجري التمسك والالتزام به يحدد الخطوط العريضة للنظام الدستوري في العراق وإيقاف أي نص يتعارض معه إلى حين تشريع الدستور من قبل مجلس منتخب (برلمان) بإرادة شعبية.

وينبغي في هذه الظروف بالذات وضع هذه القضية نصب العين تحسباً واحترازاً للمستقبل وقبل فوات الأوان، خصوصاً إذا كنّا نستهدف التغيير الحقيقي والمسؤول، فتلك مسألة أساسية ستواجه الحركة الوطنية في العراق الآن وفي المستقبل، وهي لا تعفي أحداً من دفع استحقاقاتها سواء كان في مجلس الحكم الانتقالي أو خارجه من القوى والشخصيات الوطنية، لأن صحة مسارها يعتمد على البدايات الصحيحة والمسؤولة ووضع مصلحة الشعب والوطن فوق كل اعتبار، وبذلك يمكن التمهيد لدخول العراق بوابة الديمقراطية وسيادة القانون والتوجه إلى احترام حقوق الإنسان في ظل دستور عصري يستظلُ تحت فيئه الجميع، ويجدون فيه الملاذ من تغوّل السلطات على حقوقهم.

---

(٥١) انظر: عبد الحسين شعبان، «المشهد العراقي الراهن: الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣).

(٢)

العراق على مفترق التعدّد والتوحّد: المتغيرات والتحديات والخيارات

عصام نعمان(*)

جزم الأخضر الإبراهيمي، رئيس بعثة الأمم المتحدة إلى العراق، بعد محادثاتٍ أجراها في خلال شهر شباط/ فبراير الماضي مع القادة الدينيين والسياسيين وأعضاء مجلس الحكم، أن من الصعب إجراء انتخاباتٍ في هذا البلد قبل موعد «تسليم السيادة» إلى العراقيين في ٣٠ حزيران/ يونيو المقبل. وحذّر في الوقت ذاته من «حربٍ أهليةٍ على غرار لبنان بسبب وجود أشخاصٍ أنانيين وجماعات تفكّر في نفسها أكثر مما تفكّر في بلادها».

ما حذّر منه الإبراهيمي كان قد أصبح أمراً لافتاً قبل وصوله إلى بغداد. فـ «اللبْننة» اندلعت وأخذت مجراها المدمّر، ويُخشى أن تُصبح الإطار المرجعي للأحداث العراقية في المستقبل المنظور. «اللبْننة» طرازٌ خاصّ من الحرب الأهلية. إنها ليست نتاج «أشخاصٍ أنانيين وجماعاتٍ تفكّر في نفسها أكثر مما تفكّر في بلادها» فحسب، بل أيضاً صراع مسلح بين هؤلاء من جهةٍ وبين دولٍ مجاورةٍ أو حتى بعيدةٍ تحترب بالوكالة من خلال هؤلاء الأشخاص والجماعات من جهةٍ أخرى.

في الحرب اللبنانية، تصارعت زعامات سياسية لطوائف عدّة، ثم تصارعت زعامات وميليشيات داخل الطائفة الواحدة. كل ذلك في وقتٍ كانت سوريا فيه في صراعٍ مع إسرائيل حيناً والعراق حيناً آخر، ومع الولايات المتحدة من خلال

(*) وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية سابقاً، ومحام وكاتب ـ لبنان.

صراعات الأطراف جميعاً. هذا بالضبط ما يحدث الآن في العراق. ثمة صراع بين أعضاء مجلس الحكم الانتقالي، وبينهم وبين قياداتٍ سياسيةٍ متعدّدةٍ خارج المجلس، وبين قياداتٍ في جماعاتٍ دينيةٍ وإثنيةٍ (الشيعة، السنّة، الأكراد والتركمان) وصراع داخل كُلٍ من هذه الجماعات بين قياداتٍ لها مصالح ومطامح متباينة، وصراع بين دولٍ متعدّدةٍ لها نفوذٌ وتأثيرٌ داخل هذه الجماعات (أمريكا، إيران، تركيا، سوريا والسعودية). وعلى مفترق التعدّد والتوحّد، يقف العراق في هذا الزمن الصعب. وهو مفترق شديد الخطورة، تكتنفه متغيّراتٌ وتحدياتٌ وخياراتٌ راهنةٌ ومقبلةٌ، سيكون لها غالباً مفاعيل مؤثّرةً في كيانه ومصيره.

المتغيّرات

يشكّل الاحتلال الأمريكي المتغيّر الأول والأفْعَل في حاضر العراق. وهو متغيّرٌ مرشحٌ لإقامةٍ مديدةٍ في ظلّ الحسابات السياسية الإمبراطورية لإدارة بوش. غير أن إقامته تتوقف في التحليل الأخير، على مدة بقاء جورج بوش في السلطة. إن احتمال عدم فوزه بولايةٍ ثانيةٍ في الانتخابات مطلع تشرين الثاني/نوفمبر المقبل سيعجّل غالباً في انحسار الاحتلال عن بلاد الرافدين.

لقد عانى العراق من الاحتلال طيلة النصف الأول من القرن الماضي. فقد سيطر عليه الأتراك العثمانيون إلى غاية انهيار إمبراطوريتهم أواخر الحرب العالمية الأولى. ثم حكمته بريطانيا مباشرةً أو مداورةً، إلى غاية سقوط حلف بغداد بفعل ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨. ولقد تميّز تاريخ العراق المعاصر بظاهرتيْن لافتتيْن. **الأولى**، نفوذٌ مبكرٌ ومؤثرٌ للعسكريين في السلطة، ما لبث أن أضحى تسلّطاً مباشراً بعد سقوط النظام الملكي. **الثانية**، صِدامٌ متواصلٌ مع الاستعمار البريطاني بدأ بثورة ١٩٢٠ ثم بحركة رشيد عالي الكيلاني مطلع الأربعينيات من القرن الماضي، ليتواصل مع الامبريالية الأمريكية بشكلٍ أو بآخر منذ منتصف الستينيات.

في سياق هذا الصِدام المتواصل مع الغرب من جهةٍ، وتطور السياسة الأمريكية في المنطقة إلى مشروع هيمنةٍ إمبراطوريٍ من جهةٍ أخرى، جرى احتلال العراق العام الماضي بدعوى امتلاكه أسلحة دمارٍ شاملٍ. وأدّى الاحتلال إلى نشوء متغيّرٍ ثانٍ هو انهيار الدولة بمؤسّساتها وجيشها وأجهزتها وحزبها الحاكم، وشبكة علاقاتها السياسية والاقتصادية.

أدّى انهيار الدولة بدوره إلى انهيار المجتمع الذي عانى كثيراً من ذيول حروبٍ ثلاثٍ وحصارٍ ظالمٍ وعقوباتٍ قاسيةٍ دامت نحو اثنيْ عشر عاماً. كل ذلك أنجب

وضعاً اجتماعياً متردياً من حيث توقف مرافق الخدمات العامة، وتفاقم الضائقة المعيشية، واستشراء الفلتان الأمني، والتعديّات على الأشخاص والأملاك، وتصاعد عمليات الاغتيال السياسي، وتفجير مقارّ الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي والسفارات العربية والأجنبية، وصولاً إلى التفجيرات الإجراميّة في يوم عاشوراء. إنه وضعٌ مأساويٌ نجد مَشابه كثيرةً له في الحرب الأهلية التي عصفت بلبنان نحو خمسة عشر عاماً، وتخلّلتها صدامات طائفيةٌ دامية.

ما كانت «لبْننة» العراق لتندلع لولا عوامل ثلاثة: **الأول**، انهيار الدولة بعد حلّ الجيش العراقي والأجهزة الأمنية المتكاملة معه. فالجيش في الدول ذات التعددية الفئوية والسياسية المعقّدة هو العمود الفقري لبنيتها السياسية والاجتماعية، وتغييبه يعني عملياً تغييب الدولة بهيكلياتها جميعاً. **الثاني**، استئصال حزب البعث بما هو القيادة السياسية للدولة والناظم السياسي والاجتماعي لمختلف أنشطة المجتمع الأهلي. فالبعث كان طيلة خمسة وثلاثين عاماً «الحزب القائد» الذي عطّل عملياً وجود أحزابٍ أخرى، الأمر الذي أدى إلى فراغ مريع في الحياة السياسية قبل الحرب وعقب الاحتلال. **الثالث**، صعود مراجِع وقيادات ذات مصالح ومطامح متباينةٍ عقب الاحتلال أتاح لإدارة الاحتلال الأمريكية وللدول المجاورة، ولا سيما إيران وتركيا، أن تلعب بها وتتلاعب تالياً بمقدّرات العراق.

كان جيش الاحتلال قد واجه على طول خطوط تقدّمه من الجنوب إلى الشمال مقاومةً ضاريةً، غير أنّ سقوط بغداد المفاجئ والسريع أوحى بانحسارٍ مبكّرٍ للمقاومة، الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي مطلع أيار/ مايو الماضي، إلى وقف العمليات العسكرية في ما يشبه إعلان النصر في الحرب. لم تدُم فرحة بوش طويلاً إذْ سرعان ما عادت المقاومة إلى النشاط بقوةٍ متصاعدةٍ شملت منطقتيْ الوسط والشمال وامتدّت أحياناً إلى بعض مناطق الجنوب والجنوب الشرقي.

غير أنّ المقاومة بقيت ملتبسةً. بدَت قوميةً في الأشهر التسعة التي أعقبت الاحتلال إلى أن خالطتها بعد ذلك عملياتٌ متعدّدةٌ ومتصاعدةٌ تشي طبيعتها بأنها من إعداد منظماتٍ إسلاميةٍ سلفيةٍ. اتصفت المقاومة ظاهراً على الأقل، بافتقارها إلى بعدٍ سياسي. قنابلها أعلى صوتاً من حناجرها. ربما كان هذا الأمر اضطراراً وليس اختياراً، ثم إنها لم تُوفّق بعد إلى إقامة جبهةٍ وطنيةٍ سياسيةٍ تشدّ أزرها، وربما تطبُخ ذلك على نارٍ هادئةٍ، وتنتظر الظرف المناسب لإطلاقها.

كل ذلك يطرح سؤالاً مصيرياً: ماذا بعد؟ وإلى أين؟

التحديات

يتضّح من وقائع الصراع واستنتاجات الأخضر الإبراهيمي أنّ كلاً من الجماعات العراقية بات يطرح مطالب لنفسه خاصةً به، أو يقترح نهجاً لمعالجة القضايا العالقة من دون التنسيق مع الآخرين. الأكراد بقيادتيْ الطالباني والبرزاني، يبتغون الانفصال ضمناً، ويعبّرون عن هذا المطلب علناً بطرح صيغة الفدرالية. أهل الشيعة بتوجيهٍ من المرجع الأعلى آية الله السيد علي السيستاني، يبتغون السلطة في العراق «الجديد»، ويعبّرون عن هذا المطلب بطرح الانتخابات كوسيلةٍ لضمان الغالبية في تكوين الجمعية الوطنية والحكومة المؤقّتة. أهل السنّة بلسان إمام مسجد أم القرى في بغداد الشيخ أحمد عبد الغفور الذي كان التقى الإبراهيمي، يتهّمون إدارة الاحتلال بأنها تفضّل الشيعة عليهم بقوله: «المحتل يريد ترجيح طرفٍ من الأطراف العراقيين على حساب طرفٍ آخر». ثم عبّر عن هاجسٍ أمني لعلّه هاجس العراقيين جميعاً: «قوات الاحتلال عاجزةٌ عن حماية نفسها، فكيف ستحمي العراقيين؟!». التركمان من خلال مواقف زعمائهم في كركوك، يتّهمون الميليشيات الكردية باستخدام العنف ضدهم (وضد العرب) بغية اقتلاعهم لضمان السيطرة على هذه المدينة النفطية الاستراتيجية. المسيحيون بتصريحاتٍ متعدّدةٍ لمسؤولين وناشطين في وسطهم، يتخوّفون من مفاعيل انهيار الدولة والفلَتان الأمني والاجتماعي ويطالبون بالأمن والحماية.

تبدو أمريكا أقوى اللاعبين في الساحة العراقية في تخبطٍ متواصلٍ وتنتهج بسبب ذلك منهجاً تجريبياً: تحلّ الجيش ثم تعود إلى تجميعه وتدريبه بصيغةٍ مغايرة. تباشر استئصال البعثيين ثم تعود إلى استمالة بعضهم ممّن هم دون المرتبة الأولى والثانية في الإدارات الحكومية والحزب. تداهن أهل الشيعة ثم تعود إلى مغازلة أهل السّنة. تحرّض الأكراد على طلب التقسيم ثم تعود لتتظاهر بلجمهم ودعوتهم إلى الاكتفاء بالحكم الذاتي.

على الرغم هذا التخبط والتجريبية البائسة، تتمسك واشنطن بضرورةٍ استراتيجيةٍ هي البقاء في العراق، بشكلٍ أو بآخر، لضمان السيطرة على النفط، وللانطلاق من مركزٍ جيو ـ سياسي حاكمٍ لإعادة تشكيل المنطقة. كما تسعى الإدارة الأمريكية إلى تحديد الخسائر الناجمة عن المقاومة المتصاعدة ضد الاحتلال على نحوٍ لا يسيء إلى حملة جورج بوش الانتخابية للفوز بولاية ثانية.

لتأمين الضرورة الاستراتيجية والحاجة السياسية المشار إليهما، تسعى إدارة بوش إلى تحقيق أمرين: إقناع أوروبا عامةً والدول الأعضاء في الحلف الأطلسي خاصةً

بالمشاركة في الجهد العسكري المبذول لفرض الأمن والسيطرة بإيلاء هذه المهمة تدريجياً إلى قوى أمنية عراقية، مما يُمكّنها لاحقاً من سحب القوات الأمريكية إلى قواعد ثابتةٍ خارج المدن، وإقناع الأمم المتحدة بالعودة إلى العراق للإشراف على إجراء الانتخابات بعد إنجاز ترتيبات «تسليم السيادة» في ٣٠ حزيران/ يونيو المقبل.

غير أن تصاعد عمليات المقاومة، واتساع الفلتان الأمني، وتباين المطالب بين الجماعات التي تشكّل لوحة التعدديّة العراقية، حمل ويحمل مزيداً من أهل القرار الأمريكيين وحلفائهم على إعادة النظر بالأهداف المعلنة للحرب، وفي مقدّمها بناء عراقٍ ديمقراطي.

ها هو هنري كيسنجر الجمهوري البارز ووزير الخارجية السابق، يكتب مؤخراً مقالة يدعو فيها إلى تقسيم العراق إلى دولِ ثلاث. ما السبب؟ يجيب كيسنجر بلا مواربة: «لأن العراق، شأن يوغوسلافيا التي أنشئت لأسباب جيوسياسيةٍ، لا يمكن توحيده بمؤسّساتٍ تمثيليةٍ، لذا سوف يتجه نحو الأوتوقراطية أو يتفكّك إلى عناصره المكوِّنة. إذ يبدو هذا الاحتمال بعيداً عن النتيجة المرتجاة، فإن البلدان الديمقراطية العاجزة عن إنتاج مؤسساتٍ مركزيةٍ ديمقراطيةٍ أو غير الراغبة في دعم مستبدٍ عادلٍ مثل مصطفى كمال أتاتورك (مؤسّس الجمهورية التركية) يصبح تفكيكها إلى دولٍ ثلاث عندئذٍ مفضّلاً على حربٍ أهليةٍ مفتوحة».

هكذا تصبح الحرب الأهلية، حسب هذا التفكير الكيسنجري الفاجر، مخرجاً للولايات المتحدة من مأزقها الراهن في حمأة موسمها الانتخابي المحموم. فالعراقيون يحتربون لأسباب خاصةٍ بهم، والأمريكيون يتظاهرون بأنهم غير قادرين على وقفهم وإنْ كانوا مستعدين لمساعدتهم يوم يقرّرون أن يوقفوا حربهم عند الحدود التي تكون قد انتهت إليها، أي إلى حدود الدول الثلاث العتيدة!. ويواكب التخّبط الذي يطبع السلوك السياسي الأمريكي في العراق احتدام الخلاف حول مسائل دستورية أساسية، أبرزها:

أولاً: دور الدين

هل للدولة دين؟ هل الإسلام دين ودولة؟ هل يعني ذلك اعتماد الشريعة مصدراً وحيداً، أو مصدراً رئيساً للتشريع، أو أحدَ مصادر التشريع ليس إلاّ؟ تختلف القوى السياسية في مواقفها من هذه المسألة، لكن الاختلاف لا يأخذ منحىً قومياً أو مذهبياً. ثمة تباين داخل العرب كما الكرد إزاء هذه المسألة، وداخل الشيعة كما السنّة. يبدو أنّ موقف السيد السيستاني الصارم بوجوب ابتعاد رجال الدين عن العمل السياسي قد لطّف من موقفيْ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة.

المخرَج كان في اعتماد الدستور المؤقت الإسلام ديناً رسمياً للدولة ومصدراً للتشريع، وأنه سيحترم الهويّة الإسلامية لغالبية الشعب العراقي وسيضمن حرية الأفراد في العقيدة والممارسة الدينية.

ثانياً: مسألة الهوية واللغة

دار صراع حول هويّة الدولة. أتكون عربيةً أو عراقيةً أو ثنائيةً (عربية ـ كردية)؟ الدستور المؤقت حسم الجدل بأن ربط مسألة الهوية بمسألة اللغة، وأضفى على الدولة هويةً ثنائيةً بجعله العربية والكردية لغتين رسميتين في البلاد.

ثالثاً: مسألة رئاسة الدولة

لم يُخفِ معظم الأعضاء الشيعة في مجلس الحكم الانتقالي رغبتهم في أن تكون الرئاسة لشيعي. غير أن مشروع قانون إدارة الدولة، أو الدستور المؤقت، لحظ قيام مجلس رئاسةٍ من رئيسٍ ونائبيْ رئيسٍ تنتخبهم الجمعية الوطنية كمجموعة. وكان خمسة من أعضاء المجلس الشيعة رفضوا هذه الصيغة، وهم محمد بحر العلوم وأحمد الجلبي وعبد العزيز الحكيم وإبراهيم الجعفري وموفق الربيعي، ثم أعادوا طرح مشروعهم السابق القاضي بإقامة رئاسةٍ دوريةٍ من خمسة أعضاء، بينهم ثلاثة أعضاء شيعة، وسنيٌ عربي، وسنيٌ كردي. غير أنّ الأعضاء الشيعة الخمسة عادوا، بعد مداولاتٍ مع ممثلي السيد السيستاني، إلى الموافقة على إقامة مجلس رئاسةٍ منتخبٍ كمجموعةٍ من طرف الجمعية الوطنية دونما توزيعٍ مذهبيٍ أو عرقيٍ لمقاعده.

رابعاً: مسألة الفدرالية

علّق قادة الأكراد أهميةً كبيرةً على الفدرالية. إذ اعتبروها ضمانةً للأقليات، وأن معارضة المنفى سبق ووعدتهم بها، وكذلك الأمريكيون. غير أنّ قادة الشيعة وغيرهم فقدوا اهتمامهم بها، بل ربما أصبحوا يعارضونها، خاصة إذا كانت ستقوم على أساسٍ اثني (قومي). يبدو أن الأكراد أحسّوا بتنامي الدعوة إلى عدم تضمين مشروع قانون إدارة الدولة أية قضايا أساسيةٍ موضع خلاف، فوافقوا على التخلي عن الأساس القومي في بناء الفدرالية شريطة إعطائهم حق النقض لرفض الدستور الدائم إذا اقتضى الأمر. على هذا الأساس جرى تضمين مشروع الدستور المؤقت نصاً يعطي ثلثيْ السكان في ثلاث محافظاتٍ غالبيتها من الأكراد حق رفض الدستور الدائم عبر استفتاء. غير أن الاعتراض الأقوى على هذا الترتيب جاء من قِبل حامد البياتي عضو قيادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، قال: إن إعطاء ثلثيْ سكان المحافظات ذات الغالبية الكردية حق الفيتو يمثل إجحافاً بحق الشعب العراقي البالغ

عديده ٢٥ مليون نسمة، بينما سكان المحافظات الثلاث لا يتجاوز عديدهم ٤٠٠ أو ٥٠٠ ألف نسمة.

لا يقتصر الخلاف في مسألة الفدرالية على توزيع السلطة بين المركز والمناطق بل يمتد أيضاً إلى بعض المدن والأراضي المتنازع عليها مثل كركوك. فالأكراد يريدون إلحاقها بالمنطقة الكردية بينما يعارض العرب والتركمان من سكانها هذا المطلب. أمكن تسوية هذا الخلاف بإبقاء حدود المحافظات على ما هي عليه. إلاّ أنه في مقابل ذلك حصل الأكراد على جملة مكاسب أبرزها إقرار مبدأ الفدرالية، وجعل الكردية لغةً رسميةً، والحق بدمج «البشمركة» في الجيش، وحق النقض في الاستفتاء على الدستور الدائم، وحق النقض في مجلس الرئاسة.

خامساً: مسألة حقوق الإنسان والمرأة

ثمة توافق على ضرورة تضمين الدستور ضماناتٍ في شأن احترام حقوق الإنسان والحريات العامة وتحريم التعذيب والعقوبات الجسدية. غير أن ثمة خلافاً دار حول حقوق المرأة وحصّتها في المناصب العامة، وحول تطبيق الشريعة الإسلامية أو القانون الوضعي في قضايا الأحوال الشخصية. ويبدو أن النقاش استقرّ أخيراً على إعطاء المرأة حصّةً في الجمعية الوطنية لا تقلّ عن ٢٥ في المئة. كما جرى إلغاء القرار الذي عطّل قانون الأحوال الشخصية الوضعيّ الصادر في عهد صدام حسين الأمر الذي أرضى الهيئات النسائية التي تعارض العودة إلى تطبيق أحكام الشريعة.

قُوبل إقرار الدستور المؤقت بتحفظاتٍ كثيرةٍ عراقيةٍ، وبترحيبٍ محدودٍ على الصعيد الدولي. التحفظ الأبرز كان للسيد السيستاني، قال المرجع الشيعي الأعلى: «هذا القانون يضع العوائق أمام الوصول إلى دستورٍ دائم للبلد، يحفظ وحدته وحقوق أبنائه من جميع الأعراق والطوائف. إن أي قانونٍ سيُعدّ للفترة الانتقالية لن يكتسب الشرعية إلاّ بعد المصادقة عليه من الجمعية الوطنية المنتخبة».

سارع ١٢ من الأعضاء الشيعة الـ١٣ في مجلس الحكم إلى ترجمة اعتراض السيستاني بإصدار بيانٍ أكّدوا فيه أنهم وافقوا على توقيع الدستور المؤقّت حفاظاً على الوحدة الوطنية، إلاّ أنهم أرفقوا توقيع الوثيقة بتحفظاتٍ أبرزها نقطتان: **الأولى** تتعلّق بإعطاء الحق لثلاث محافظاتٍ كرديةٍ برفض الدستور الدائم بأكثرية ثلثيْ عدد سكانها. **الثانية** تتعلق بحظر إدخال أي تعديلٍ على الدستور المؤقت إلا بموافقة مجلس الرئاسة وثلاثة أرباع الجمعية الوطنية الانتقالية.

أبرز التحفظات الدولية صدر عن تركيا. فقد علّق وزير العدل التركي جميل

تشيتشك قائلاً: «لسنا مرتاحين للدستور المؤقت. إنه يزيد من مخاوفنا. إننا نعتبره تسويةً لن تساعد على إحلال سلامٍ دائمٍ في العراق، وستقود إلى مرحلةٍ طويلةٍ من الاضطرابات وانعدام الاستقرار».

لقد رافق مناقشة مسألة تسليم السلطة والسيادة إلى العراقيين في ٣٠ حزيران/ يونيو المقبل خلافٌ مستعرٌ حول النهج الأفضل لتحقيق ذلك. السيد السيستاني يريد إجراء انتخاباتٍ من أجل إنشاء جمعيةٍ تأسيسيةٍ تتولّى وضع الدستور الدائم. الأمريكيون وفريق كبير من أعضاء مجلس الحكم يعارضون ذلك بدعوى استحالة إجراء انتخاباتٍ وسط الفلَتان الأمني السائد والنقص الفادح في المتوجّبات الإدارية والفنيّة اللازمة لإجراء عمليات الاقتراع.

ثمة فريق خارج مجلس الحكم يعارض الانتخابات أساساً في ظل الاحتلال ويعتبرها غير شرعيةٍ وغير شعبيةٍ ولا تحلّ المشكلة.

الحقيقة أن المشكلة ليست في الانتخابات ولا في توقيت إجرائها بقدر ما هي في المستفيد منها. ثمة فريق في مجلس الحكم وخارجه يعتقد أن الرابح الأكبر في الانتخابات سيكون أهل الشيعة، وأن قيام جمعية تأسيسيةٍ ذات غالبيةٍ شيعيةٍ قد تهدّد مكانة الفئات الأخرى التي تعتبر نفسها أقلياتٍ إزاء الشيعة وتخاف تالياً على حقوقها المراد تكريسها في الدستور. ثمة مشكلة أخرى خطيرة هي الصراع بين أركان معارضة المنفى الذين باتوا يشكلّون غالبية مجلس الحكم من جهة وجمهرة السياسيين من أهل الداخل الذين عارضوا النظام السابق ودفعوا ثمن معارضتهم سجناً وتشريداً ومضايقةً يوميةً من جهة أخرى. ذلك أنّ إجراء انتخاباتٍ مبكّرةٍ سيؤدي إلى سقوط معظم ـ إنْ لم يكن كل ـ أركان معارضة الخارج التي سيطرت على مقاعد مجلس الحكم.

إلى هاتين المشكلتين، ثمة مشكلة ثالثة لعلّها الأصعب. فالأمريكيون لا يناسبهم بطبيعة الحال، انتخاب جمعيةٍ وطنيةٍ أو تأسيسيةٍ تسيطر عليها جماعات معارضة لهم. ذلك أن الاستحقاقينْ الأكثر خطورةً بالنسبة إلى واشنطن هما: قيام حكومةٍ مؤقّتةٍ ذات صدقيةٍ تتسلّم السلطة والسيادة في ٣٠ حزيران/ يونيو المقبل، وتكون مستعدةً لتوقيع اتفاقيةٍ لشرْعنة بقاء القوات الأمريكية في البلاد بعد «استعادة» السيادة. لعلّ ما حرصت إدارة الاحتلال على زرعه في (المادة ٥٩) من الدستور المؤقت سيساعد واشنطن على بلوغ مأربها. ذلك أنّ المادة المذكورة تنص على تحويل القوات العراقية، من خلال الاتفاق المنتَظر الذي ستعقده الحكومة المؤقتة مع الولايات المتحدة، إلى مجردَ قوةٍ مشاركةٍ في القوّة المتعددة الجنسيّة العاملة تحت قيادة أمريكا وفق قرار مجلس الأمن (رقم ١٥٥١)!.

المهم أنّ كل ذلك يجب أن يتم قبل أول تموز/ يوليو المقبل لئلا يسيء إلى معركة بوش الانتخابية للفوز بولاية ثانية! من هنا تنطلق إدارة الاحتلال للوفاء بهذين الاستحقاقينْ. وقد باتت تميل، على ما يبدو، إلى توسيع مجلس الحكم الانتقالي ليصبح بمثابة «لويا جيرغا» على الطريقة الأفغانية تنبثق منه حكومة مؤقتة.

الخيارات

خيارات الأمريكيين واضحةٌ، فماذا عن خيارات العراقيين؟. لعلّ العراقيين، كلهم أو معظمهم، مقتنعون بأنه يقتضي أن تكون لهم «أجندةٌ» مغايرةٌ للأمريكيين. فتحرير البلاد بإجلاء جيش الاحتلال هو الهدف الأول والأثمن. ولا سبيل إلى تحقيقه إلاّ ببناء وحدةٍ وطنيةٍ صلبةٍ عن طريق جبهةٍ وطنيةٍ جامعة. ولا سبيل إلى إقامة جبهةٍ وطنيةٍ جامعةٍ إلاّ باعتماد الديمقراطية هدفاً ونهجاً في آنٍ واحدٍ.

الديمقراطية جسر التوفيق والوفاق بين التعدّد والتوحّد. إذا كان التعدّد معطى تكوينياً لا فرار منه ولا حاجة إلى نكرانه أصلاً، فإن الديمقراطية نهج الارتقاء إلى التوحّد من دون أن يكون ذلك على حساب التعدّد. الديمقراطية منطق قبول الآخر، المختلف لكن غير المعادي. إنها مناخ تهذيب التعدد في إطار التوحد، وترقية التوحد لاستيعاب التعدد.

في ضوء هذه المقاربة يقتضي أن ينطلق ذوو الإرادات الطيبة في العراق وبين أخوتهم في العروبة والإسلام وأصدقائهم في العالم من حقيقةٍ صارخةٍ هي أن «اللَبْننة» العراق ـ أي الحرب الأهلية ـ اندلعت فيه، وأنّ مؤدّاها تقسيم البلاد، وأنّ العلاج الوحيد مقاومة التقسيم بكلّ القدرات والمناهج والوسائل المتاحة، وأولها وأهمها المصالحة والوفاق واستعادة الوحدة الوطنية ومقاومة الاحتلال وإعادة بناء الدولة على أسس الديمقراطية واللامركزية والعدالة والتنمية.

ثمة دور أساس في هذا المجال للقوى القومية الديمقراطية والقوى الإسلامية الشورويّة والقوى اليسارية. فهي الأوعى والأقدر والأكثر انتشاراً بين الجماعات التي يتكوّن منها المجتمع العراقي. على عاتق هذه القوى تقع مهمة مركزية هي التعاون مع المرجع الأعلى للشيعة السيد علي السيستاني من أجل التوصل إلى برنامجٍ وطنيٍ للوفاق والتحرير والتعمير والديمقراطية والعدالة واستعادة دور العراق عربياً وإقليمياً. ذلك يقتضي مباشرةً مقاومةً مدنيةً شاملةً للاحتلال قد تتطور إلى مقاومةٍ مسلحةٍ على مستوى العراق كلّه بقيادة جبهةٍ وطنيةٍ، وعلى أساس البرنامج الوطني المُرتجى.

إذا نجحت القوى القومية الديمقراطية والقوى الإسلامية الشورويّة والقوى

اليسارية في تعبئة الشعب لمقاومة الاحتلال، فإن واشنطن سوف تضطر إلى الموافقة على إجراء انتخابات عامة بإشراف الأمم المتحدة وقوات متعددة الجنسية تكون بأمرتها وذلك بعد زوال الاحتلال أو على الأقل، بعد تعهدٍ تقطعه الولايات المتحدة على نفسها في إطار قرارٍ لمجلس الأمن الدولي بسحب قواتها فور قيام حكومة وطنية وشرعية. عندها سيّان لمن تكون الغالبية في البرلمان والحكومة.

دول الجوار ـ لا سيما سوريا وإيران وتركيا ـ لها دورٌ مركزيٌ في مساعدة الأطراف العراقيين على التوصل إلى وفاقٍ على الأسس المبيّنة آنفاً. ذلك يقتضي الترفع في منظورٍ استراتيجي عن التماس المصالح الاقليمية الضّيقة. فبقاء العراق موحداً ومستقراً في حِمى شعبه هو المصلحة العليا والجائزة الكبرى لكل الجيران، عرباً وعجماً.

تعقيب (١)

فوزية صابر[*]

من اللافت للنظر أن الإرادة الخارجية ساهمت بدورٍ كبيرٍ في تأسيس الكيان السياسي العراقي الحديث. فهذه الإرادة حدّدت شكل الدولة ودستورها ونوع الرابطة الوطنية التي تربط أبناءها منذ قيام الدولة العراقية رسمياً في العام ١٩٢١.

وإذا ما درسنا شكل النظام السياسي والقانوني الذي قامت عليه الدولة العراقية سواء من ناحية طبيعة العلاقة القانونية (الدستورية) بين الدولة والحكومة ومحتواها، وكيفية ممارسة السلطة، وتداولها، والعلاقة بين السلطات الثلاث، أو من ناحية تحديد الضمانات التي توفّرها الأكثرية للأقلية، وكيفية حماية حقوق الأفراد والجماعات في هذه الدولة لوجدنا أنه ومنذ قيام الدولة العراقية فإنّ النخبة السياسية العراقية فشلت في إدراك الحدود الفاصلة بين الدولة والحكومة، وسعت إلى تجيير مؤسّسات الدولة القانونية والدستورية لصالح الأحزاب أو الهيئات الحاكمة. هذه النخب أو الهيئات الحاكمة أخفقت أيضاً في التمهيد لتأسيس الدولة التي تقوم على أساس تجربةٍ متدرجةِ التطور، تستوعب مستجدات كلّ مرحلةٍ قائمةٍ، وتستنبط منها الدروس والنتائج، التي تمهّد لمراحل تاليةٍ وبما يتوافق ومصلحة كلّ أطياف المجتمع ومكوّناته.

لكن الذي حدث هو العكس تماماً. فكما يشخص باحث عراقي[١] الأمر بدقة، فإن الهيئات الحاكمة في العراق لم تكن قادرةً منذ البداية على إقامة «الدولة ـ الأمة» وبدلاً منها أقامت نوعاً من الدولة القومية ذات اللون الواحد لم تستوعب الخصوصية

(*) أستاذة جامعية في كلية التربية، بغداد.

(١) علي كريم سعيد، «العراق من «الدولة الأمة» إلى هيمنة الحكومة،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر التعددية ومستقبل الديمقراطية في العراق الذي عقده معهد العراق للديمقراطية في أربيل في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، ص٢ و٥.

التعددية للشعب العراقي، واكتفت بدلاً من ذلك بموقفٍ انعزاليٍ ضيقٍ من الهوية الوطنية والقومية للبلاد.

ومما فاقم من مأزق هذه الدولة ذات البعد الأحادي الضيق أنها فسحت المجال لطغيان الجانب الحماسي والأيديولوجي على حساب الحاجات الوطنية وترتيب البيت الداخلي وتعزيز السلام الاجتماعي. فتحت دعاوى تحقيق «الوحدة القومية الشاملة» و«توحيد الصف الوطني» و«محاربة الامبريالية والصهيونية»، تمّ تبرير القمع، وحصْر السلطة في يد نخبةٍ سياسيةٍ صغيرةٍ وضيقة، خلّفت ممارساتها الفجة والفظة في آنٍ معاً ندوباً وجروحاً في ضمائر ونفوس كل أطياف المجتمع وشرائحه وطبقاته.

ولا نجافي الحقيقة إذا ما اعتبرنا أن المسألة الفدرالية غدت حالياً عنصراً رئيساً في تقرير المستقبل السياسي للعراق، فهل تتوفر حقاً المستويات أو المستلزمات الرئيسة لنشوء نظام فدرالي؟ قبل كل شيء، فإنّ تاريخ ثمانين عاماً من الدولة العراقية هو تاريخ خوفَ القوى الداخلية من بعضها، وتاريخُ تصاعد أو تعاظم الشكوك والمخاوف من بعضها. وفي مقابل هذه الشكوك لم تُبذل أيّ محاولةٍ جديةٍ لتأسيس عراقٍ آخر تتوزّع فيه السلطة والزعامة بشكلٍ عادلٍ، بحيث تجد كل قوةٍ من هذه القوى، في إطار هذه الدولة جزءاً من حريتها ومطالبها، وتلغي مخاوفها وشكوكها. دولة تستطيع احتواء هذه المخاوف أو على الاقل تخلق تهدئةً سياسيةً ووطنيةً وثقافيةً في هذه البلاد.

إنّ العراق ومنذ انتهاء السيطرة الكولونيالية مروراً بالعام ١٩٥٨ ومابعده، كان يشهد باستمرارٍ تجميعاً للسلطة شيئاً فشيئاً في يد المركز، ثم بدأ يتجه إلى تجميعها في يد نخبةٍ حزبيةٍ وسياسيةٍ ضيقةٍ حتى وصل في عهد صدام حسين إلى مرحلة حصر السلطة بصورةٍ تامةٍ في يد عائلة الحاكم وعشيرته. هذا التاريخ الخاص حول كيفية تقسيم السلطة في العراق، وهذا التاريخ الثقافي الطويل للعنف يضع صعوباتٍ وعوائق كثيرةً أمام تأسيس وإنضاج الفدرالية في العراق. ففي الوقت الذي كان فيه بناء الدولة الفدرالية يحتاج إلى تقسيم دائرة السلطة بين القوى والمجموعات والمناطق المتباينة، فإن الأمر قد جرى على العكس من ذلك. فاتجهت النخبة مع مرور الوقت نحو تضييق دائرة السلطة، ولم تكن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية منذ العام ١٩٥٨ وحتى سقوط النظام مؤسسات توزيع للسلطة أو أرضيةً لتوزيع المسؤولية أو الزعامة إن صحّ التعبير، بل وسيلةً أو أداةً لَتجميع السلطة أو الزعامة في يد نخبةٍ صغيرةٍ. وفي الحقيقة فإنّ مجموعةً كبيرةً من هذه المؤسسات التي تجعل من أي دولةٍ

كياناً شرعياً مثل البرلمان والمحاكم والحزب والمؤسسات الأخرى للدولة، كانت في عراق الأربعين عاماً اللاحقة مؤسسات بالاسم فقط ولعبت دور الديكور الذي هدف إلى تجميل صورة النظام القمعي الحاكم.

هذا النقص الفادح في بنيان مؤسسات الدولة العراقية يوازيه نقصان آخر ليس أقل أهميةً ولا أقل فداحةً من فقدان المؤسسات، هو انعدام تراثٍ ثقافي للفدرالية أو عدم وجود تراثٍ لثقافة الفدرالية. فباسم «الوحدة الوطنية» وتوحيد الصّف الوطني، جرى تجميع السلطة في يد نخبةٍ سياسيةٍ صغيرةٍ ومحدودة. ومع أن هذه الحالة قد ضعفت دون شكٍ بعد سقوط النظام، ولكن حتى الآن فإن هذا البناء الثقافي والفضاء الفكري والثقافي والحضري والسيكولوجي الذي يريد أن يسير بالعراق في نفس الطريق، لم ينهار أو تتمزق خيوطه تماماً.

ولكن إذا توفرت الفرصة لقيام الفدرالية في العراق وتهيأت لها المستلزمات المطلوبة كي تتحول من «فرضيةٍ سياسيةٍ» إلى «واقعٍ سياسي»، فإن شكل الفدرالية التي ستتأسس سيكون فدرالياً يبدأ من الأعلى إلى الأسفل إنَّ صحّ التعبير. أي أن توزيع السلطة والقيادة وصنع القرار سيتوزع من المركز على باقي أنحاء العراق، من بغداد إلى المحافظات. ولكن حتى في هذه الحالة ستظهر مشاكل عديدة وستطرح أسئلةٌ كثيرةٌ نفسها.

دون شك فإنه من دون تأسيس مجموعةٍ من المؤسّسات لا يمكن للفدرالية أن تواصل طريقها. ولكن المهم هنا أيضاً، وكما يتساءل أحد الباحثين(٢): كيف سنخلق ثقافة الفدرالية؟! كيف سنخلق الاستعداد الداخلي والخارجي والرمزي الذي يسحب السلطات من رؤساء الأحزاب ورؤساء العشائر ونسلّمها إلى المؤسسات القانونية والدستورية؟ وكيف سنخلق الوعي السياسي لقبول تبادل السلطة حتى لو كان لأسبوع واحدٍ، ولا تكون حكراً للأب القائد الأوحد، والحزب الواحد، والسلطة الواحدة؟! من أين سنأتي بشعور المواطنة المتجانسة التي لا تجعل من مؤسسات الدولة سواء في الداخل والخارج حكراً على الأقارب وأفراد الأسرة الواحدة؟ هذا أمرٌ متروكٌ للنخب السياسية والقوى المؤثّرة في المجتمع لتهيئة شروط قيام نظامٍ فدراليٍ، ديمقراطيٍ، تعددي.

---

(٢) «ملاحظات حول الفدارالية» (بالكردية)، **الأهالي** (السلمانية)، ٨/ ١٠/ ٢٠٠٣.

تعقيـب (٢)

صباح المختار(*)

سأعرض في تعقيبي جانبينْ: الأول استكمال الاستعراض الدستوري بما نشر خلال الأيام الماضية من مسوّدات مشروع أعده «مجلس الحكم» المعينّ من قبل أمريكا لإدارة العراق، والذي نُشر بعد إنجازَ الباحث ورقته. والمنحى الثاني فيه بعض التعليقات والتعقيبات على بعض ما ورد في الورقة.

المنحى الأول:

لقد تبنّى الاستعمار الأمريكي للعراق على ما يبدو بسبب نهاية عصر الاستعمار القديم وكِلْفته الاقتصادية تكتيكاً أو مخططاً يستند إلى المرور بمراحل للوصول إلى استعمارٍ أقل وضوحاً بحيث يمكن الدفاع عنه أدبياً وقانونياً، وهذه المراحل قد تأخذ الشكل التالي:

١ ـ تعيين «مجلس حكم» من الأشخاص الذين خدموا وعملوا مع الاستعمار أو الذين يقبلون بذلك. المجلسُ الحالي في العراق يضم بعض الشخصيات غير المقبولة عراقياً ولا أمريكياً وتسبّب مصدر إحراجٍ للآخرين في التعامل معهم، حيث سبق أن أعلن الأمريكان ولسنواتٍ طويلةٍ عن عمالة هؤلاء لهم، وذلك بالصور المأخوذة مع الاستخبارات الأمريكية، وبالوثائق عن الأموال التي تلقوها.

٢ ـ هؤلاء الأشخاص جميعاً أو بعضهم لا بد أن يستبدلهم الأمريكان بآخرين لم تؤخذ لهم صور في دوائر المخابرات الأمريكية، ولم يُعلَن عن استلامهم أموالاً. وهؤلاء سوف يستعملون لغةً ومصطلحات أقرب إلى الوطنية، وتضع بينهم وبين الأمريكان حواجز ظاهريةً على الأقل، وتسمّى مثلاً «حكومة مؤقّتة».

(*) رئيس جمعية المحامين العرب ـ العراق/المملكة المتحدة.

٣ ـ تتخلّى سلطة الاحتلال عن دورها العسكري الظاهر وتواجد الرئيس الإداري للسلطة، وتتحوّل إلى «سفارةٍ» أمريكيةٍ هائلة القدرات حجماً ونفوذاً، ويتحول جيش الاحتلال إلى «قواتٍ صديقةٍ» موجودةٍ بموجب «اتفاقية تعاون أمني»، ويتحول المسؤولون الأمريكيون في الوزارات إلى «مستشارين».

٤ ـ تقوم الحكومة المؤقّتة بإعداد دستور وإنشاء أجهزةٍ ووضع برامج تُحقّق كافة الأهداف الأمريكية عسكرياً وسياسياً وفكرياً واقتصادياً واجتماعياً. ولقد أعلنت سلطة الاحتلال رسمياً أنها ستسلّم السلطة إلى العراقيين في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤. وأوعزت إلى مجلس الحكم الحالي بإعداد ما سمّته «قانون إدارة العراق للمرحلة الانتقالية» كما أعلنت رسمياً أنها ليست بصدد إجراء انتخاباتٍ خصوصاً وقد أيّد السفير الأخضر الإبراهيمي صعوبة إجرائها[1]. وبدأت دراسة البدائل لتشكيل «الحكومة المؤقتة» بتوسيع المجلس الحالي أو استبداله.

لقد تمّ إعلان نص «قانون إدارة العراق» للمرحلة الانتقالية[2]. هذا القانون الذي يتظاهر بأنه «دستور» رغم اسمه بأنه «قانون إدارة» يضم ٦٢ مادةً مقسّماً إلى تسعة أبواب وأهم أحكامه ما يلي:

الباب الأول: ويتضمن المبادئ الأساسية في تسع مواد تبيّن أنّ الفترة الانتقالية ستكون من ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٤ لغاية ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٥. وتُقسم إلى مرحلتين من ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٤ لمدّة ستة أو سبعة أشهر تحت ظل حكومة «مؤقتة» (٣١/ ١٢/ ٢٠٠٤ أو ٣١/ ١/ ٢٠٠٥)، والثانية لمدة سنةٍ، أي حتى نهاية العام ٢٠٠٥، في ظل حكومةٍ «انتقاليةٍ». خلال هذه الفترة الأولى تنصب سلطة الاحتلال حكومةً مؤقتةً «ذات سيادة كاملة!!» كما ينصّ القانون، وتقوم هذه الحكومة بإعداد دستورٍ وإجراء انتخاباتٍ خلال عام.

المادة الرابعة تشير إلى أن نظام الحكم جمهوريٌ، اتحاديٌ «فدراليٌ» ديمقراطيٌ

---

(١) لا بد من الإشارة إلى أن الجمهورية الإسلامية في إيران استطاعت أن تجري انتخابات خلال ثلاثة أشهر فقط من سقوط الشاه، ولا بد من الإشارة إلى أن كافة العراقيين مسجلون وهناك إحصاءات كاملة نتيجة لاستعمال البطاقة الغذائية. أما الحجة بأن المنطقة الكردية لم تكن تخضع لنظام الحصص الغذائية فإن الرد أن هناك تسجيلاً شبه كامل لسكان المنطقة الكردية حيث أجريت انتخابات هناك لأكثر من مرة. أما حجة أن هناك عراقيين خارج العراق فتلك حجة واهية أولاً لقلة عددهم (رغم كل الإشاعات)، وثانياً لقلة اهتمام الغالبية منهم بعملية التصويت، وثالثاً ليس من الضروري أن تكون أول انتخابات كاملة غير منقوصة. والحديث عن «قانون للأحزاب» و«قانون للانتخاب» وعدم وجودها فتلك حجج التبرير.

(٢) النص مأخوذ من: **المستقبل**، ٩/ ٣/ ٢٠٠٤.

تعدديّ!». كل هذه الشعارات والبلد مستعمرٌ، وسلطة الاحتلال هي التي تعيّن هؤلاء، وعلى الحكومة الانتقالية هذه أن تتخّذ الخطوات الفعّالة في مجال الجنسيّة، وتهجير وإعادة تهجير السكان والأموال المنقولة وغير المنقولة، وفصل الموظفين تحت اسم «إنهاء الأعمال القمعيّة التي قام بها النظام السابق»، كما ينص القانون على أن «الشعب العربي في العراق» وليس العراق «جزء من الأمة العربية» كما يجعل اللغة الكردية لغةً رسميةً يمكن استعمالها لا في المنطقة الكردية فحسب وإنما في كافة أنحاء العراق بما فيها البرلمان والمحاكم والمؤتمرات ودوائر الحكومة والجوازات والعملة والطوابع.

الباب الثاني تضمّن الحقوق الأساسية في ١٣ مادة بما فيها السماح بأن يحمل العراقي أكثر من جنسية. فاليهودي العراقي الأصل الإسرائيلي الجنسيّة المتجنّس بالجنسية الأمريكية سيكون بإمكانه أن يكون عراقياً له نفس حقوق العراقيين رغم حمله ثلاث جنسيات، وأقسم يمين الولاء لكلٍ من هذه الدول، وبعد ذلك يتناول الباب المئات من الحقوق والحريات: التظاهر، العقيدة، الحزبية، الفكر، الضمير، التنقل، الأمن، الصحة. . .إلخ، وكذلك تحريم القانون «العبودية وتجارة العبيد!».

الباب الثالث الحكومة الانتقاليّة في خمس موادِ، وسُميّت «حكومة اتحادية» فيها جمعية وطنية ومجلس رئاسة ومجلس وزراء وسلطة قضائية (يبدو أن الحديث هنا عن الحكومة التي تشكّلها سلطة الاحتلال والمسمّاة بالمؤقتة، وأيضاً تلك التي تليها والمسمّاة بالانتقالية) تُعتبر كافة القوانين التي تصدرها سلطة الاحتلال منذ الاحتلال وحتى قيام الحكومة نافذةً مستقبلاً. وبذلك يتم تكبيل العراق لا الآن فحسب بل وللمستقبل أيضاً بقرارات سلطة الاحتلال التي تسمّى أوامر أو قراراتٍ أو حتى قوانين.

الباب الرابع ويتضمن المواد ٣٠ ـ ٣٤ حول السلطة التشريعية المسمّاة بالجمعية الوطنية والتي ستضم ٢٧٥ عضواً.

الباب الخامس ويضم ثماني موادِ حول السلطة التنفيذية، وينصّ على انتخاب الجمعية الوطنية لرئيس الدولة ونائبين، يُدعى مجلس رئاسةٍ له الحق في تسمية رئيسٍ للوزراء يوصي بهم رئيس الوزراء، ويتولّى القيادة العليا للقوات المسلحة، ويخضع رئيس الوزراء والوزراء للمساءلة أمام الجمعية الوطنية.

الباب السادس يتضمّن الأحكام الخاصة بالسلطة القضائية في أربع موادِ تتحدث عن استقلال القضاء وتشكله واختصاصه.

الباب السابع يتضمّن في أربع موادٍ تشكيل محكمةٍ خاصةٍ لمحاكمة رجال العهد السابق وفقاً للقرار الذي أصدره الحاكم الأمريكي بتاريخ ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٣.

الباب الثامن نصّ في ستّ موادٍ على ضمان قيام حكومةٍ اتحاديةٍ وتأكيد حق «حكومة إقليم كردستان» بإدارة شؤون المناطق الخاصة لسيطرتها في ست (وليس ثلاث) محافظاتٍ وإعطاء الحق للأكراد في عدم تطبيق «القوانين الاتحادية». ونصّت المادة ٥٧ على إعطاء صلاحياتٍ واسعةٍ للمحافظات بحيث تكاد تختفي معها أيّة سلطةٍ مركزيةٍ في الدولة. أما (المادة ٥٨) فقد نصّت على اتخاذ العديد من الإجراءات المهمة ذات الأثر العميق والبعيد على الفرد العراقي والمجتمع عامة، وذلك في ما يتعلق بتهجير أو إعادة تهجير العراقيين داخلياً، مما ينذر بعمليات تطهيرٍ عرقي، ولكن على أساسٍ سياسي أو طائفي أو عنصري، وبما فيها تلك الأمور المتعلقة بالعقارات والسكن والعمل والتوظيف والتعويض.

الباب التاسع وتضمّن أربع موادٍ للمرحلة ما بعد الانتقالية، وفيها يتمّ رسم مستقبل العراق على الورق وبالوثيقة الموقّع عليها وفق ما أملته سلطات الاحتلال وتقييد الحكومات القادمة على التغيير. فتنصّ مثلاً (المادة ٥٩) على أن الجيش العراقي سيكون جزءاً من «القوة المتعددة الجنسيات العاملة في العراق تحت قيادةٍ موحدةٍ» كما يلزم العراق بكافة الاتفاقيات الموقّعة بين الحكومة المؤقّتة والجهات الأخرى، وبذلك سيكون لاتفاقية الحماية والأمن التي ستوقّعها أمريكا مع هذه السلطة التي ستعيّنها، قوةٌ ملْزمةٌ للحكومات العراقية المتعاقبة على مرّ الزمن. كما تعطي (المادة ٦١) للأكراد حقّ النقض في تبني الدستور المستقبلي ما لم ينصّ على ما يرضي ثلثيْ سكان المنطقة الكردية على الأقل.

بصورةٍ عامةٍ، نجد أنّ هذا القانون قد تضمّن صياغةً إنشائيةً تضمّنت الكثير من العبارات الرنّانة والعبارات البديلة بما يُذكّر في هذه الناحية (الإنشائية) بدستور ١٩٧٠. وجاءت الصياغة لتحقّق لكلّ مجموعةٍ أهدافها الضيّقة. ففي حين أصرّ الأكراد على إعطاء ٢٠ بالمئة من الشعب العراقي مثلاً الحق في نقض إرادة ٨٠ بالمئة أصرّ الأمريكيون على سحب المظاهر الخارجية الخاصّة بالاحتلال، مثل تسليم السلطة وتحويل سلطان الاحتلال إلى سفارةٍ للتخلص من الالتزامات الدولية المقرّرة بموجب اتفاقيات جنيف على سلطات الاحتلال. وقد أبقَت على السيطرة الكاملة قانونياً بالتشريع الآن قبل قيام حكومةٍ وطنيةٍ، وجعل الجيش العراقي خاضعاً للقيادة الأمريكية، وجعل الحكم مفتتاً بيد إداراتٍ وسلطاتٍ محليّةٍ تخضع لإرادة «المستشارين» الأمريكيين.

أما الملاحظات المحدّدة فيكفي أن نشير نقداً إلى بعض النصوص:

١ ـ المادة ٣ تجعل القانون مُلْزِماً في كافة أنحاء العراق في حين تعطي (المادة ٤٥) للمجلس الوطن الكردستاني الحقّ في تعديل تطبيق القانون.

٢ ـ المادة ٤ تشير إلى أن النظام «ديمقراطي» و(المادة ١٢) على أنّ العراقيين متساوون، في حين أنّ قوانين سلطة الاحتلال الحالية (قانون اجتثاث البعث) و(المواد ٣١ و٣٦ و٤٩) تمنع أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي من أي دور، وتحرّم عليهم المساهمة كمواطنين ما لم يَقوموا بتوقيع أوراق «براءةٍ» كالتي كان العهد الملكي يطلبها من أعضاء الحزب الشيوعي.

٣ ـ المادة ٦ تنص على إزالة وإنهاء آثار (الأعمال القمعية) و(الفصل لأسباب سياسية)، وهكذا ستتمّ عمليات الانتقام.

٤ ـ المادة ٧ تنصّ على أنّ (الشعب العربي) في العراق (جزء من الأمة العربية) وبذلك يخرج العراق المكوّن من ٢٥ مليون نسمةٍ من الأمة العربية ولا يصبح جزءاً منها.

٥ ـ المادة ٩ تنصّ على جعل اللغة الكردية لغةً رسميةً بجانب اللغة العربية في كافة أنحاء العراق بما في ذلك البرلمان ومجلس الوزراء والحاكم وفي كافة المناطق العربية.

٦ ـ المادة ١١ تنصّ على تعدد الجنسيّة (إنّ عدداً كبيراً ممن عُيِّنَ واستُقْدِم من قِبل سلطات الاحتلال يحمل الجنسيّة الأمريكيّة أو البريطانيّة أو غيرها)، ومحل هذا ليس في هذا القانون وإنما في قانون الجنسيّة، وقد ينتج عنه أنّ إسرائيلياً عراقي الأصل يحمل الجنسية الأمريكية يستطيع أن يكون عراقياً له الحقوق نفسها!!

٧ ـ المادة ١٣ تحرّم «العبودية وتجارة العبيد؟».

٨ ـ المادة ١٥ تنصُ على براءة المتهم حتى يدان، في حين أن هناك حوالى ١٠ آلاف مختطفٍ ومحتجزٍ من دون أي تهمةٍ أو معلوماتٍ عنه.

٩ ـ المادة ٢١ تعطي مؤسّسات المجتمع المدني حقّ العمل دون رقابةٍ أو موافقةٍ أو تنظيمٍ أو تسجيلٍ «بالتعاون مع أي شخصٍ أو مؤسسةٍ أجنبية».

١٠ ـ المادة ٢٩ تنصّ على أنّ سلطة الائتلاف «تحلّ» في نهاية حزيران/ يونيو ٢٠٠٤. هذه السلطة ليست عراقيةً، وليس نصّ هذا القانون على حلّها إلا لكي تتخلّص من مسؤولياتها القانونية وفقاً لاتفاقيات جنيف.

١١ ـ المادة ٣٠ تنصّ على إعطاء المرأة الحق في ٢٥ بالمئة من التمثيل. ورغم

تأييدي لحق المرأة لكني لم أسمع دولةً في العالم تُحدّد نسبةً بهذا الشكل حتى ولا في أمريكا أو بريطانيا.

١٢ ـ المادة ٣١ تُجرّم «منتسبي الأجهزة القمعية السابقة». ما تلك الأجهزة؟ وماذا يعني المنتسب؟ وهل تشمل الجميع؟ أو من «اضطهَد المواطنين»، كيف؟ وما هو الإثبات؟ ومن يقرره؟ وكذلك من ارتكبوا «جرائم مخلةً بالشرف»، ترى هل تشمل جرائم السرقة المرتكبة خارج العراق أم تقتصر على جرائم سرقة البنوك المرتكبة داخل العراق؟ وفي أيّ فترة؟

١٣ ـ المادة ٤٣ استقلال القضاء لا ينسجم مع القرارات التي أصدرها الحاكم بريمر في عزل القضاء وتطهيره في ٢١/ ٩/ ٢٠٠٣ ووضع قضاةٍ «مستقلين» تم تعيينهم من قبل سلطة الاحتلال.

١٤ ـ المادة ٥٠ تشير إلى هيئةٍ وطنيةٍ لحقوق الإنسان. والآن تمّ تشكيل وزارةٍ في حين أنّ سلطات الاحتلال وقواتها ومقاوليها والعاملين معها لديهم حصانة من الإجراءات القضائية والقوانين في العراق بموجب الأمر رقم ١٧ المؤرخ في ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٣.

المنحى الثاني:

الدساتير العراقية: إنّ الإشارة إلى أنّ الدساتير كانت «مؤقتةً» يفيد الاستنكار، ولكن لا بدّ من الإشارة إلى أن مشرّعي تلك الدساتير من العسكر كانوا على الأقل متواضعين في دعواهم بالقول إنها دساتير مؤقتة إلى حين وضع دستورٍ دائم. فهل كان الأمر أفضل لو اعتبرت دساتير «غير مؤقتة»؟.

١ ـ الدستور الملكي لم يكن أكثر استقراراً من الدساتير الجمهورية، حيث إنّ الدستور الملكي كان قد أمْلي إلى حدٍ ما من سلطة الاحتلال البريطانية كما هو شأن نظام إدارة العراق الحالي. ووقّع عليه العراقيون كجزءٍ من الصفقة البريطانية بأن يُوقّع الدستور ليعطي العراق استقلالاً شكلياً شريطة أن يرتبط بمعاهدةٍ أمنيةٍ مع بريطانيا كما الوضع الآن.

٢ ـ الدستور الملكيّ كما الجمهوريّ كانت تتم صياغته على مقاس الحاكم، فكما أنّ دستور ١٩٦٤ أُعدّ ليناسب المرحوم عبد السلام عارف (وان كان ذلك غير دقيقٍ حيث ينطبق الوصف على عبد السلام عارف وغيره) فإن المادة ٢٠ من الدستور الملكي عُدّلت كي يصبح المرحوم عبد الإله الذي كان ولياً للعهد وصياً على العرش أيضاً. حيث كان الدستور يمنع أن تجتمع ولاية العهد والوصاية على العرش في شخصٍ

واحدٍ، فلمّا توفي المرحوم الملك غازي وخلَفه ابنه الطفل المرحوم الملك فيصل ثاني، عُدّلت المادة العشرون لتقرّ أنّ الوصاية على عرش العراق تكون إلى «أرشد رجلٍ عراقي من أبناء أكبر أبناء الحسين بن علي» وهذا الوصف لا ينطبق إلا على شخصٍ واحدٍ في الكون وهو الأمير عبد الإله، حيث إنّ أكبر أبناء الحسين كان والد الأمير عبد الإله والذي كان له ولدٌ واحدٌ هو عبد الإله.

٣ ـ المقارنة بين دستور ١٩٢٥ الملكي وقانون إدارة العراق تظهر الفروقات الظرفية التالية:

١ ـ في العام ١٩٢٥ كانت عصبة الأمم هي التي منحت الاستقلال، بينما الآن سلطة الاحتلال غير مشروعةٍ، تُعيّن حكومةً لتخدم أغراضها وتتخلّص من المسؤولية الدولية كسلطة احتلال.

٢ ـ العراق في العام ١٩٢٥ مجتمعٌ بسيطٌ فلا مدارس ولا جامعات ولا وسائل إعلام بينما المجتمع اليوم أكثر تقدماً وثقافة واطلاعاً.

٣ ـ في العام ١٩٢٥ شعبٌ موحّدٌ ضدّ الحكومة البريطانية والآن شعبٌ فيه صراعات مصالح وعنصرية وطائفية ويؤيّد بعض منه سلطة الاحتلال.

٤ ـ في العام ١٩٢٥ كان هناك سياسيون يتعاملون مع البريطانيين بخجلٍ ويدّعون الوطنية كغطاءٍ للشرعية، واليوم هناك سياسيون يتفاخرون بالتبعية والعمالةِ للاستعمار.

المسألة الكردية

قاومت الحركة الكرديّة في العراق السلطة المركزيّة منذ نشأة الدولة العراقية وحتى اليوم، وارتبطت بالدول الأجنبية ضدّ المصلحة الوطنية العراقية. فالثورات وحركات العصيان في العهد الملكي والعهد الجمهوري، ارتبطت بالاتحاد السوفياتي أيام حكم ستالين بدعوى محاربة الإنكليز، ثم مع شاه إيران ثم أمريكا ثم مع حزب البعث حينما أصبح جلال الطالباني وزيراً بهدف قصم ظهر الحركة البرَزانية ثم إسرائيل ثم تركيا وإيران في نفس الوقت من قِبل الفصيليْن الرئيسيْن، وأخيراً مساعدة أمريكا في احتلال العراق وتدميره بعد الاحتلال وسرقة ثروته.

الحركة الكردية تتحدث عن الفدرالية، لكن الأمانة تقتضي القول إنّ الهدف هو الانفصال والاستقلال وإقامة الدولة الكردية على كافة الأراضي الكردية في العراق وإيران وتركيا وسوريا. الأكراد يشعرون بأنهم مظلومون ويشيرون إلى قضية حلبجة والأنفال وغيرها في الجرائم ضدّهم وفي الوقت ذاته يتم تناسي الدافع إلى ارتكاب

هذه القسوة، وهو الارتباط بالأجنبي ضد المصلحة، ليصل في وقت الحرب إلى درجة الغدر.

الحديث عن تقرير المصير والفدرالية حديثٌ خارج السياق وفيه خطلٌ فكريٌ، فحقّ تقرير المصير يعطى للشعوب المستعمرة وليس لأبناء الوطن الذين يرغبون في الانفصال. والقول بغير ذلك يعني إنشاء دويلات المدن على أساسٍ قبَلي وطائفي ومذهبي، حتى على مستوى اللهجات المحلية، وينطبق هذا على العراق وغيره. والحديثُ عن الفدرالية هو حديثٌ عن جمْع بين دولٍ قائمةٍ لتكوين وحدةٍ سياسيةٍ، وليس بين أبناء شعبٍ واحدٍ في بلدٍ واحد.

صياغة الدساتير

إنّ تضمين الدستور (الملكي أو الجمهوري أو قانون إدارة الحكم) عباراتٍ ذات مفاهيم ودلالاتٍ كبيرةٍ كالحقوق الأساسية والحريات والمحرمات لا قيمة له إلا إذا أريد تطبيقها ووجدت الآلية اللازمة لذلك. وأزعم أن الإرادة ما زالت معدومةً والآلية ما زالت غائبةً، فالمعايير والمبادئ والقواعد الدستورية لا خلاف عليها والكلّ يقبل بها عراقياً وأمريكياً وكردياً وطائفياً ووطنياً، شريطة ألا يكون المنادي بها هو الخصم والحكم في آنٍ واحد.

الفصل بين السلطات وسيادة القانون عبارة فارغة حينما يقوم المستعمر بتعيين السلطات وكتابة القانون وتطبيقه أو أن يقوم به فريق دون آخر. واستقلال القضاء بالتأكيد شيء جيّد، ولكن من وجه النظر الأمريكية بعد التخلص من القضاة الذين لا يريدهم لـ «ارتباطهم بالبعث» مثلاً وتطهيره ممن لا نريد. والتعدديّة بالتأكيد مقبولةٌ شريطة أن يكون لنا القول الفصل إما لأننا «الأغلبية» أو لأن لنا حق «الفيتو» كما في (المادة ٦٠) وكأن قصة جورج أورويل المسمّاة **حقل الحيوان** *(Animal Farm)*، والتي تنصّ على أنّ «جميع الحيوانات متساويةٌ ولكن بعضها أكثر مساواةً من غيرها» يتم تنفيذها في العراق. المواطَنة حقٌ نصبو إليه جميعاً ونؤيّده، ولكن كيف يمكن توافق المواطنة مع تعدّد الجنسيّة، وأداء يمين الولاء لملكة بريطانيا والعلم الأمريكي؟

هناك مشاكل أساسية في العراق لا يمكن حلها برفع شعاراتٍ عامةٍ؛ فالأكراد يشعرون بالظلم ولا يثقون بالعرب، حسبما يرى العديد منهم، والشيعة العراقيون يشعرون بالظلم في الثمانين عاماً الماضية ويعتقدون أنهم الأغلبية، وهم قد حصلوا على السلطة الآن فلم يتنازلوا عنها، والسنّة في العراق، مع خجلي من الإشارة إلى هذه التقسيمات، بدأوا يشعرون بالاضطهاد والظلم وتحويلهم إلى المثلث السنّي و إلى أتباع

القاعدة والوهابيين، وأنهم بعثيون وأتباع النظام وغير ذلك من الأوصاف التي تقال صراحةً أو خجلاً.

مشكلة العراق الأخرى هي الاحتلال فإذا لم يتفق العراقيون على أنهم ضد الاحتلال واستعمار وطنهم، فلن يتمكّنوا من حلّ الإشكال، ولكنني أعتقد أن السياسة الأمريكية كفيلة بحدّ ذاتها بتحقيق ذلك.

تعقيب (٣)

حسن البزاز(*)

حين نسأل عن الربط بين مناقشة الدستور ونظام الحكم الذي جاء به البحث في سياق الإشكالية الأساسية للندوة حول احتلال العراق وتداعياته على مختلف الصعد، نجد أنفسنا أمام خياراتٍ صعبةٍ، أهونها محاولة بناء الجسور بين الشرح الوصفي التاريخي لمسيرة البناء الدستوري وبين عمل النظام السياسيّ العراقيّ منذ وُضع القانون الأساسي له في العام ١٩٢٥ إلى يومنا هذا. وانطلاقاً من قول الكاتب الشهير همنغواي بأن، «أتعس حكم هو الحكم الذي يَفرض عليك أن تذكره صباح مساء»، سنتابع هذه المسيرة التاريخيّة التي خاضها باحثنا، آملين الوصول إلى ربط ما أمكن ربطه مع الهدف الرئيسي الذي أقيمت من أجله الندوة، وما يمكن أن يكون عليه الحال خلال الأشهر القليلة القادمة والتي ستحدَّد معالمها بموجب الوضع السياسي والفهم القانوني والإدراك الحقيقي للوضع الدستوري، وبناء النظام السياسي لدولة العراق في ظلّ وضع الاحتلال وخارجه.

لقد هيمن الطابع الوصفي للنهج التاريخي على رسم البحث للتصور الشامل لوضع العراق الدستوري والممارسة السياسية لنظمه المختلفة، والولوج أحياناً في بعض الأمور الثانوية التي لا تعني الكثير في موضوع جوهري كهذا، والذي لم يساعدنا كثيراً في بناء التصور المستقبلي للنظام الدستوريّ والوضع السياسي أولاً، ومن ثم تداخل ذلك مع وقوع البلاد تحت الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني ثانياً، وفرض الحالة الجديدة القائمة على أساس السيادة المجمّدة بفعل الاحتلال، وارتباط الوضع الحاضر تماماً بأوضاع المستقبل المبهم تماماً أيضاً.

ولم ينصف الباحث متابعته التاريخية للأحداث عندما أكّد على غياب الحياة

(*) أكاديمي عراقي ومؤسس حزب الوسط الديمقراطي ـ العراق.

السياسية طيلة ما يزيد على أربعة عقود ونيّفٍ من الزمان، وعدم وجود أي حديثٍ أو محاولةٍ جديةٍ ومسؤولةٍ عن قضايا الدستور والشرعية الدستورية ودستورية القوانين واستقلال القضاء وغيرها متجاهلاً فترة الهدوء السياسي الذي شهده العراق بين نهاية حكم الرئيس عبد السلام عارف وبداية حكم الرئيس عبد الرحمن عارف، وتحديداً حكومة رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز والسعي الجدي إلى محاولة قيام الحياة البرلمانية، وسنّ الدستور الدائم للبلاد، وحلّ المشاكل الأساسية كالمشكلة الكردية (بيان ٢٩ حزيران/ يونيو) الذي رحبّ به الأكراد دون ترددٍ أو تحفّظ، وإعادة العلاقة الطبيعية مع الجيران، وإبعاد الجيش عن السلطة وغيرها من الإجراءات القانونية. ولكن أراد البعض من العراقيين رفض المنهج الديمقراطي، وهكذا حاول هؤلاء دون تحقيق ذلك، ويأتي في مقدّمتهم المؤسسة العسكرية كما ذكر الباحث نفسه أيضاً.

وإذا كانت الدساتير هي التي تحدّد القوانين بموجب دستوريتها القانونية كما ذكر، فذلك ما جعل من سنّ الدستور الجديد غايةً في التعقيد والحذر والانتباه في ظلّ الاحتلال، والذي بدوره يدفعنا إلى التساؤل حول قانونية الدساتير في ظلّ الظروف الراهنة التي أفرزت تياراتٍ مختلفةً داخل المجتمع العراقي في رسم التصور وفرض السُبل الموجبة لبنائه، منطلقين في ذلك الاختلاف حول الدستور شكلاً ومضموناً، وبعداً سياسياً وقومياً ومذهبياً. ومن هنا يبدأ الخوف حول صياغته حالياً مستندين في ذلك إلى مثَل المحتل القائل، «القوانين مثل نسيج العنكبوت تقع فيه الطيور الصغيرة، وتقصف فيه الطيور الكبيرة». وهي الفِطرة المطابقة لما كان يحملها الرئيس العراقي السابق.

وهنا نشاطر الباحث الرأي في الخوف من خطر النعرات الطائفية والمشاحنات المذهبية والتزمت القومي التي لو استفحلت ـ لا سمح الله ـ بسبب عصْف الطيور الكبيرة، فإنها ستؤدي إلى حربٍ أهليةٍ يكون الجميع ضحايا لها. ونخالفه الرأي في أن ثمة شيئاً على الأرض وفي الميدان شيء يشي بخبرٍ آخر، وهو الإدراك الكبير لنيات الآخرين والسعي الحثيث إلى صالح العراق والعراقيين، وخير دليلٍ هو وحدتهم حول مصادر التشريع ووضع الإسلام كقيم روحيةٍ في مقدّمتها مثلما كانَ عليه الحال العراقي دائماً. وأن قيمة المجتمع العراقي علىً اختلاف خلفياته، وتنوع أطيافه بقيت قائمةً وآمنةً منذ تكوين الدولة العراقية، عبوراً بحالة الاحتلال، ووصولاً إلى يومنا هذا.

وصحيح أن المفارقة كانت في أنّ الإطاحة بالنظام السابق، كانت مقرونةً بغيابٍ دستوريٍ وفراغٍ سياسيٍ وإداريٍ، وفقدان الاستقلال الوطني، وتعويم السيادة ونهب

وسلب مؤسساتها ومرافقها الحيوية، وتدمير هياكلها الارتكازية وبنيانها التحتي، وتخريب منشآتها الثقافية والتراثية، بما في ذلك المتاحف والمكتبات والجامعات، وغياب الأمن بكل تفاصيله، فإن ذلك حقيقة قائمة، في حين أن الدستور حصيلة تراكم جميع ما تقدّم من عناصر ومتغيرات.

أما في ما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الوضع الذي عاشته الدولة العراقية في مرحلة التأسيس والمرحلة الحالية التي قامت على أساس التفكيك، فإن المسيرة الدستورية للعراق يمكن إيجازها بالتالي:

١ ـ في مرحلة التأسيس عام ١٩١٥ كانت عملية البناء الدستوري تقوم أساساً على توحيد الولايات الثلاث التي كانت تابعةً إلى الحكم العثماني (بغداد ـ الموصل ـ البصرة)، وفي الفترة الثانية أو الحالية، فإنها تقوم على أساس محاولة تكوين الولايات. وهنا يتم تحويل الدولة الواحدة إلى دولةٍ موحَّدةٍ فدرالياً.

٢ ـ في المرحلة الأولى كان الشعب العراقي شبه موحَّدٍ في الكلمة والفعل، وأما في الثانية فانه مختَرقٌ ومتفرّقٌ في الفعل والكلمة، بما في ذلك حول المسألة الجوهرية وهي الاحتلال.

٣ ـ في المرحلة الأولى كان العراق يسعى إلى تحقيق الاستقلال، ولو شكلياً وبناء المؤسّسات وفي مقدمتها الجيش، وفي المرحلة الثانية سعيٌ إلى تثبيت الاحتلال وإنهاء الجيش.

٤ ـ في المرحلة الأولى لم تكن القضية الطائفية شعاراً، بل العمل على بناء الوحدة الوطنية، وفي الثانية أصبحت شعاراً للتفرقة والمواجهة.

٥ ـ في المرحلة الأولى لم تكن القضية الكردية من أولويات التفكير والاهتمام، وفي الثانية أصبحت المحور الذي يدور حوله الحل والاختلاف.

٦ ـ في المرحلة الأولى كان الاستعمار العنصر الأساس، وفي الثانية أصبح الاستعمار الأساس الكليّ، ولاسيّما في مرحلة الهيمنة وسبل البناء الدستوري والنظام السياسي.

وعودة ثانية إلى النظام الدستوري الذي يعني أن السلطة فيه مقيّدة بالدستور، فإن دستوريته القانونية تعني علويّة النصوص الدستورية على جميع التشريعات الأخرى، أي وجود ضماناتٍ قانونيةٍ لحماية الدستور. هنا يصبح وجوباً علينا القول بقانونية الدساتير التي تتحدث عن النظام القانوني الانتخابي الذي يمنح حق الاختيار لهيئات وضع الدستور، وتحديد الكيفية التي تتحدث عن النظام القانوني

الانتخابي الذي يمنح حق اختيار الهيئات، ويضع ويحدّد الكيفية التي تمارس بموجبه السلطة، إضافة إلى الرقابة القضائية التي تكون في جوهرها رقابةً قانونيةً (Legality) شرعيةً (Legitimacy) كما أن ربط النظام الجمهوري وتجربته العراقية بالأخطاء المتراكمة هو الآخر خطأ بعينه، لأن النظام كنظام لا يتحمل الخطأ بل كيفية الصياغة والتنفيذ والممارسة هي العناصر التي تحدّد اتجاهاتهَ الخاطئة والصحيحة. فهل هناك خطأ في كثير من النظم الجمهورية القائمة ومنها النظام الجمهوري الرئاسي الأمريكي في الفصل بين السلطات وممارساته مثلاً! إن النظام العراقي ومنذ سيطرته على الحكم في ١٩٦٨ حتى يوم انهياره كان بالفعل واحداً من أكثر بلدان العالم انتهاكاً للحقوق الإنسانية، وخرقاً للقوانين الداخلية والمعاهدات الخاصة بذلك الشأن.

ما المطلوب في الدستور المنشود؟ لا مجال للاختلاف حول المطالبة بمبدأ الفصل بين السلطات وتأكيد المبادئ الدستورية العامة، واستقلال القضاء والتعددية وتحريم التمييز وتأكيد المساواة بين المواطنين والالتزام بالمواطنة العراقية وجعلها معياراً أساسياً وشرطاً لا غنى عنه ومعالجة المشكلة القومية والطائفية التي كما وصفها د. الوردي، «هؤلاء الذين يتمترسون بالطائفية، هم في الغالب الأعم غير متدينين، وبأنهم «طائفيون بلا دين»، ونبذ العنف في الحياة السياسية، وإقرار مبدأ تداولية السلطة سلمياً وشرعياً.

وفي ما يخص حق تقرير المصير الذي يخص شعبنا الكردي في العراق، فيجب أن يتمّ تحت ظلّ دستورٍ دائم ممثلٍ للإرادة العراقية الحقيقية، وأن يكون رأي العراقيين جميعاً حاضراً في ذلك الأمرَ، سواء وصل ذلك إلى صيغةٍ فدراليةٍ أو أية صيغ أخرى يوافق عليها الشعب العراقي. وينسحب هذا الأمر على الوضع الإداري العامَ للعراق من خلال التركيز على بناء النظام الإداري اللامركزي، وتشجيع نظم الحكم المحلية (Local Governments) وممارسة العمل البرلماني الديمقراطي على أساس صوتٍ واحدٍ لفردٍ واحدٍ (One man one vote) رجلاً أكان أم امرأة. وهنا تُحترم حقوق الأقليّات كاملةً مع الأكثرية أو الأغلبية من خلال قوانين الانتخابات وصناديقها.

أؤكّد بشكلٍ تام على تضمين الدستور المنشود أن العراق جزءٌ من الأمة العربية، وهو يتألّف من قوميّتينْ رئيستينْ وأقلياتٍ قوميةٍ أخرى يحفظ الدستور حقوقها، ويضمن جميع الأديان والأنشطة الفكرية والثقافية واللغوية، والرد المطلوب على الشعور الشعوبي السائد الآن في الوسط العراقي الذي يحاول أن يطمس هذه المطالب، ويقودها إلى دائرة الابتعاد والنسيان وصولاً إلى فصل العراق عن محيطه العربي والإسلامي الذي يمثّل خاصّته التاريخية.

وحريٌّ بنا القول إنّ الذي يثير التساؤل والاشتباه هو المغزى الحقيقي وراء إسقاط الدولة العراقية ذاتها من قبل قوى الاحتلال بدلاً من إسقاط النظام وما ترتّب على ذلك من مشكلات، لربّما لن تجد الحلول في أزمان طويلةٍ قادمةٍ. فما طرح في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ وسمّي بـ «قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية» كإجراءٍ لنقل السلطة من قوات الاحتلال إلى العراقيين بالاتفاق ما بين قوة الاحتلال ومجلس الحكم الانتقالي حقٌّ مشروعٌ، ولكن يُراد به عملٌ لاشرعي، لأن ذلك لم يحقّق أو يضمن الوحدة الوطنية الصادقة، ولم يجعل النهج الديمقراطي سبيلاً إلى تحقيق الهدف الأسمى، وأن يكون الحكم للعامّة. وهو ما يثير مسألة كيفية إعادة السلطة إلى الشعب العراقي صاحبها الحقيقي ومن خلاله إلى من يمثّلون إرادته الفعلية الممثّلة تمثيلاً عادلاً يضمن تحقيق مصالحه العامة وأهدافه الوطنية. فخلق عملية المحاصَصَة التي تستند في توزيع السلطة إلى أسسٍ عرقيةٍ ومذهبيةٍ وطائفيةٍ وقوميةٍ كما هو حال لبنان، لم يعرفها العراق أو يمارسها، وبذلك تكون سابقةً فادحةً، كما أن مسألة التأنّي في صياغة الدستور وتشريعه وتدوينه والتصويت عليه، وتحديد الجهات المالكة للشرعية، أمورٌ متداخلةٌ وصعبة المنال.

وهل يمكن مثلاً لمجلس الأمن الدولي أن يتّخذ قراراً جديداً يعلن فيه انتهاء مدة الاحتلال باعتباره الجهة الدولية الشرعية، وهو الذي شَرْعن الاحتلال، والأخير شَرْعن مجلس الحكم الانتقالي الذي ارتبطت لاشرعيته مع لاشرعية الاحتلال ذاته؟ ثم إن التوسع غير المألوف وغير المسبوق في مؤسَّسات المجتمع المدني بكل أشكاله، يقابله غيابٌ تامٌ لأي ضوابط أو قنواتٍ للتنظيم والضبط والعمل، إلى جانب ظهور دور المؤسّسات الدينية كعنصرٍ أساسي في هذه العمليات، واتسّاع دائرة مطالبة الرأي العام بإعطاء دورٍ أكبر، وتوسيع إسهام القوى المؤهّلة أكاديمياً ومهنياً وتقنياً، ساعد في عرقلة مسيرة إعادة البناء السياسي للعراق. ناهيك عن الحاجة الملحّة إلى التثقيف حول ممارسة الديمقراطية والمجتمع المدني والتعامل السياسي، وتبادل السلطة سلمياً من خلال الفهم الواضح لمفهوم السلطة.

تنبع الصعوبة في الأمر أساساً من صعوبة اتخاذ أي من الإجراءات الكفيلة بتلك الممارسات كغياب الأمن والاستقرار السياسي، والوسائل الفاعلة لنزاهة الانتخابات، وقوائم الإحصاء الدقيقة، والمراكز الدبلوماسية الخارجية والمراكز الانتخابية المؤمّنة، مما يدفع إلى التوجه نحو إجراء انتخاباتٍ جزئيةٍ أو انتقاليةٍ (Selective Elections) تمهّد الطريق إلى انتخاباتٍ عامة.

هنا يمكن الحديث عن دستورٍ انتقاليٍ مؤقتٍ كأمرٍ لازمٍ، وكوسيلةٍ لتجاوز المأزق

الخطير الذي تمرّ به كل الأطراف في الساحة العراقية. ومن بينها؛ تحديد فترةٍ انتقاليةٍ لا تتجاوز السنة الواحدة مثلاً لإجراء الانتخابات العامة، وإصدار إعلانٍ دستوري، وتحديد سقفٍ زمني لرحيل قوات الاحتلال، وتحديد نوعيّة وأهليّة الجهات والفئات التي تسعى إلى استلام السلطة أو يراد لها استلامها، إضافةً إلى الأثمان والشروط ودرجة الالتزام الوطني.

وهنا يبرز دور النظام الذي يقوم على أساس السلطان العقلاني المرتكِز إلى الأسس القانونية، على الرغم من أن ذلك ربما لا يقوم على مساواةٍ فعليةٍ بين الأفراد في حينه، لكنّه يبقي الجميع من الناحية المبدئية متساوين أمام القواعد التي تنظّم المجتمع قانونياً، والذي يستند إلى أساس إصدار إعلانٍ دستوري انتقالي مؤقتٍ، يُصار بموجبه إلى تشكيل مجلسٍ تأسيسي انتقالي مؤقتٍ يسمّى مثلاًبـ «المجلس الوطني التأسيسي الانتقالي المؤقت» الذي يتولّى السلطة الوطنية، ويعلن إعادة سيادة البلاد، ويسعى جاهداً إلى عودة الاستقرار والأمن وبناء مفاصل الدولة ومؤسَّساتها، وتحديد مدةٍ معقولةٍ لسنّ الدستور الدائم وطرحه على الشعب، ومن ثم إجراء الانتخابات العامة التي ستعود بالعراق تدريجياً فيما لو حصلت إلى وضعه الطبيعي ومكانته اللائقة بلباسٍ ديمقراطي جديدٍ ينعُم أهله والآخرون به بعد طول عذابٍ وانتظار.

تعقيب (٤)

محمد المجذوب(*)

يُعتبر الدستور الوثيقة القانونية والسياسية الأسمى في الدولة، أو الإطار العام الذي يُحدّد نظام الدولة، ويُنظّم عمل السلطات فيها، ويكفل حقوق الأفراد والجماعات، ويُجسّد تطلعات الشعب. ولهذا فإن أي تغييرٍ أو تبديلٍ يطرأ على البنية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية للدولة يستتبع حتماً تبديل دستورها أو تعديله بما يتلاءم مع الأوضاع والظروف الطارئة أو المستجدة.

إنّ الدستور ليس مجموعةً من القواعد القانونية المدوّنة في وثيقةٍ تتعلّق بنظام الحكم فحسب، بل عملية صياغةٍ قانونيةٍ لفكرة سياسيةٍ استطاعت في صراعها مع الأفكار الأخرى أن تؤكّد انتصارها بوصولها إلى السلطة، وفرض فلسفتها واتجاهاتها كقواعد قانونيةٍ ملْزمةٍ. ومن هنا، فإن الدساتير حين تتبنّى النظام القانوني لسلطة الدولة تؤكّد كذلك سيطرة القوة السياسيّة الصاعدة، كما تُرسي الأسس اللازمة لكفالة عنصر الشرعية لهذه القوة. ولهذا قيل إن الدستور هو الوثيقة القانونية الأسمى التي تُوضع في لحظةٍ تاريخيةٍ معيّنةٍ لتحدّد طبيعة النظام السياسي وهوية المجتمع والدولة، وتعكس ميزان القوى السياسية والاجتماعية المؤثّرة في تلك اللحظة.

وتقوم بين الدستور والتاريخ السياسي صلةٌ وطيدةٌ. فالدستور أو القانون الدستوري في دولةٍ ما لا يمكن فصله عن التاريخ العام لهذه الدولة، لأن الدساتير لا تنشأ من عدم ولا تعيش في عدم، وهي ليست من إنتاج الخيال أو ابتداع الفكر المثالي. إنها، قبل كلّ شيء ثمرة الأحداث والتغيّرات التي تشهدها الدولة، ومرآةٌ لما يغشى وسطها السياسي والاجتماعي من آمالٍ وتطلعات. ولهذا يصعب علينا درسها بشكلٍ منفصلٍ عن الأحداث التاريخية والتطورات السياسية والاجتماعية التي أدّت إلى ظهورها. ومن الأمور المتفّق عليها أن للتاريخ السياسي دوراً كبيراً في التغيّرات التي

(*) رئيس المنتدى القومي العربي في لبنان، ونائب رئيس المجلس الدستوري سابقاً.

يتعرّض لها الدستور، لأن الأحداث السياسية تتسبّب دائماً في إحداث تغييرٍ في أنظمة الحكم، وتكون غالباً السبب الجوهري في ظهور دساتير جديدة.

لقد قدّم الباحث تحليلاً وافياً وتقويماً موضوعياً لمراحل التجربة الدستورية العراقية منذ العهد العثماني، وبيّن لدى استعراضه مجموعة الدساتير أو مشاريع الدساتير الصادرة ما بين العام ١٩٥٨ والعام ١٩٩٠، مواطن الخلل أو النقص أو التناقض في كلٍ منها. وقد وجد الباحث أن التأني في صياغة الدستور مسألةٌ مهمةٌ للغاية، وأنّ إيكالها إلى جهةٍ غير منتخبةٍ قد يُثير الكثير من الإشكاليات ولاسيّما في ظروف الاحتلال. وإذا كانت الانتخابات تحتاج إلى إحصاءٍ سكّانيٍ وبياناتٍ متكاملةٍ، فإنّ هذا الأمر يحتاج إلى أكثر من عام.

لعلّ المخرج الأضمن هو العودة إلى الشرعية الدولية، وإنهاء الاحتلال، وإصدار إعلانٍ دستوريٍ مؤقّتٍ، والاستعانة في الفترة الانتقالية بالأمم المتحدة لسدّ الفراغ، والإشراف على انتخاب هيئةٍ نيابيةٍ تأسيسيةٍ مخوّلةٍ بوضع الدستور وإقراره، أو وضع الدستور وعرضه على الاستفتاء الشعبي.

ولكن ما المبادئ التي ينبغي للدستور العراقي المنشود أن يتضمنها؟ إنّ بالإمكان تلخيصها في الأمور التالية:

١ ـ إعلان العراق وطناً سيداً حراً مستقلاً.

٢ ـ تأكيد انتماء العراق إلى الأمة العربية.

٣ ـ اعتبار العراق جمهوريةً برلمانيةً ديمقراطيةً تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، والتعدديّة السياسية، والعدالة الاجتماعية، والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييزٍ أو تحيّز.

٤ ـ اعتماد اللامركزية الإدارية الموسّعة، والإنماء المتوازن للمناطق، ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، واعتبار ذلك ركناً أساسياً من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

٥ ـ التعهد بمعالجة المشكلة الطائفية والعرقية وفق خطةٍ وطنيةٍ ومرحليةٍ بالحوار البنّاء.

٦ ـ الالتزام بالمواطنة العراقية والعيش المشترك وحظر كل حركةٍ تهدف إلى تجزئة الوطن أو تقسيمه.

* * *

لقد أعدّت سلطات الاحتلال في العراق الدستور المؤقت (أو قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) بعد مخاضٍ عسيرٍ، وأذاعته في ٨/ ٣/ ٢٠٠٤، فأقرّه مجلس الحكم الانتقالي، وصدّق عليه بول بريمر حاكم العراق المدني الذي يمثل سلطات الاحتلال. وأشار البند (ب) من المادة الثانية فيه إلى أن ملحقاً سيصدر قبل بداية المرحلة الانتقالية، ويكون جزءاً لا يتجزأ من هذا القانون. وهذا الأمر مستغربٌ حقاً. ولكن من يصنع دستوراً ويفرضه على بلدٍ محتلٍ يستطع في كل وقتٍ حشوه بأي نوعٍ من الملاحق أو الإضافات.

إن قراءةً سريعةً لنصّ القانون الانتقالي الذي نشرته الصحف صباح ٩/ ٣/ ٢٠٠٤، تسمح لنا بإبداء الكثير من الملاحظات والتساؤلات.

أولاً: إن المادة التاسعة تنصّ على أن «اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق»، وعلى وجوب إصدار الجريدة الرسمية والوثائق الرسمية باللغتين، ووجوب التكلم والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية (كالجمعية الوطنية، ومجلس الوزراء، والمحاكم، والمؤتمرات الرسمية) بأيٍّ من اللغتين. ولكن على أيّ أسسٍ جرى وضع «الكرديّة» على قدم المساواة مع «العربية»، أي مع اللغة الأم المتداولة بين مختلف الفئات والأعراق في العراق منذ فجر الإسلام؟

إن المشكلة لا تكمن في اعتماد اللغة الكردية دستورياً، فاللغة بحدّ ذاتها إضافةٌ حضاريةٌ، بل تكمن في التصميم على عزل العراق عن محيطه أو مداه التاريخي والحضاري، وتشويه ما تراكم من تراثه العربي. كخطوةٍ أولى نحو إضعاف دور العراق على الساحة العربية وتوجيه ضربةٍ قاصمةٍ إلى الرابطة الحضارية التي تجمع بين سكّانه من مختلف الأطياف. هذا بالإضافة إلى رغبة بعض الزعماء الأكراد في استغلال حالة الفوضى السائدة في البلاد، وذكرى المآسي التي لحقت بفئةٍ منهم، ونفوذهم لدى مجلس الحكم الانتقالي وسلطات الاحتلال.

ثانياً: إن البند (ب) من المادة السابعة ينصّ على أن «العراق بلدٌ متعدّد القوميات، والشعب العربي فيه جزءٌ لا يتجزأ من الأمة العربية». وهذه الصيغة تنفي الهوية أو الأصالة العربية عن العراق، وتوحي بأن العراق الذي يتكوّن من عدّة قومياتٍ ليس قطراً عربياً، وإنما المجموعة العربية فيه هي وحدها التي تنتمي إلى الأمة العربية. وصحيحٌ أن التعدّد سمةٌ حضاريةٌ راقيةٌ، لكنه التعدّد المنطلق من أصلٍ حضاريٍ جامع. وهو في العراق الأصل العربي، لأن الحضارة العربية هي التي تمكّنت من تحويل المجموعات العرقيّة واللغويّة المتباعدة في العراق إلى مجموعةٍ حضاريةٍ قوميةٍ ومتماسكةٍ كان المبدعون والمفكّرون من غير العرب روادها

ونجومها. وهذا لا يتضمن ميلاً إلى تفضيل العرب على غيرهم، بل يعني أن الحضارة العربية كانت وعاءً أسهمت الشعوب والحضارات الأخرى في ملئه وإثرائه بروائع الفكر البشري.

ثالثاً: إن المادة الرابعة تنصّ على أن «نظام الحكم في العراق جمهوريٌ، اتحاديٌ، ديمقراطيٌ، تعدّديٌ(...) ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات، وليس على أساس الأصل أو العرق أو الاثنيّة أو القومية أو المذهب».ولكن، إذا كان النظام اتحادياً لا يقوم على الأسس المذكورة فكيف نُفسّر الحركات والتصريحات الصادرة عن زعماء الأكراد المصرّين على إقامة فدراليةٍ تضم قوميتينْ ولغتينْ؟ وما الغرض من اعتبار الفصل بين السلطات والحقائق الجغرافية والتاريخية أساساً للنظام الفدرالي المطلوب؟ وكيف نُوفق بين هذا الادعاء والحديث، في المادة ٥٣، عن حكومة إقليم كردستان ـ وكذلك الحديث، في المادة ٥٤، عن المجلس الوطني الكردستاني الذي يستطيع تعديل تنفيذ أي قانونٍ اتحادي داخل منطقة كردستان؟ وهل سيكون في مقدور تلك الحكومة أن تقرّر بنفسها ولنفسها تنفيذ أي قانونٍ يلائمها، وتجاهل أي قانونٍ يتعارض مع مصالحها؟ ألم تكن هذه الصيغة من الأسباب التي أدّت في القرن التاسع عشر إلى اندلاع الحرب الأهليّة في الولايات المتحدة الأمريكية؟

رابعاً: إن الفقرة (د) من المادة ٥٣ تنصّ على ضمان «الحقوق الإدارية والثقافية والسياسية للتركمان والكلدو ـ آشوريين والمواطنين الآخرين كافة». وهذا تخبّطٌ دستوريٌ مقصودٌ يهدف إلى إثارة البلبلة والفتن. ولهذا سارع ١٦ حزباً ومؤسّسةً كلدانيةً وسريانيةً في العراق إلى رفع مذكرةٍ إلى مجلس الحكم الانتقالي وسلطات الاحتلال، أعربوا فيها عن احتجاجهم على تسميتهم بـ «الكلدو ـ آشوريين»، وطالبوا بتغيير هذه التسمية وذِكْر اسم الكلدان والسريان كاملاً في المادة المذكورة.

خامساً: إن الدستور يستولد نموذجاً جديداً لدولةٍ عراقيةٍ هجينةٍ وصعبة القيادة. ولم يألف العراقيون هذا النموذج الغريب منذ تأسيس دولتهم في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

فالسلطة التنفيذية تتكوّن من مجلس رئاسةٍ (رئيس ونائبين له) ومجلس وزراء. والجمعية الوطنية المكوّنة من ٢٧٥ عضواً هي التي تنتخب مجلس الرئاسة بأغلبية ثلثيْ أصوات الأعضاء. ومجلس الرئاسة يتّخذ قراراته بالإجماع، أي أن كلاً من أعضائه الثلاثة يتمتّع بحقّ النقض ضد أي تشريع تصدره الجمعية الوطنية. والمجلس يقوم بتسمية رئيسٍ للوزراء بالإجماع. وهنا يحلو لنا التساؤل: هل العراق دولةٌ تأخذ بالنظام

الرئاسي أم بالنظام البرلماني؟ وأين يكمن مركز القرار؟ وما الحلّ عند اختلاف أعضاء مجلس الرئاسة؟

يمنح الدستور المؤقت المحافظات الثماني عشرة صلاحياتٍ إداريةً واسعةً، وينصّ على آليةٍ كفيلةٍ بشرذمة البلاد، وجعلها أقاليم صغيرةً لا تتجاوز الثلاث محافظات، وابتعاد المحافظات عن الإدارة المركزية. والمستغرب أنه يخوّل المحافظين ومجالس المحافظات صلاحية فرض الرسوم والضرائب، ويسمح بعد حلّ سلطة الائتلاف، باستمرار العمل بالقوانين التي سنّتها خلال فترة الاحتلال.

سادساً: إن الدستور المؤقت يمنح، في البند (أ) من المادة الثالثة، هيئةً غير منتخَبةٍ (مجلس الحكم) صلاحية إلزام هيئةٍ منتخَبةٍ (الجمعية الوطنية الانتقالية) بقانونٍ لا يجوز تعديله إلاّ بأكثرية ثلاثة أرباع أعضاء الجمعية الوطنية وإجماع مجلس الرئاسة. وهذا يعني أن التعديل أصبح محكوماً بقاعدة التوافق وليس بقاعدة سيادة الشعب الذي يُعتبر مصدر السلطات.

سابعاً: إن الدستور المؤقّت يرسم دولةً ضائعةً وحائرةً بين المركزية واللامركزية، وبين الوحدة والاتحاد. إنها عملياً دولةٌ ثنائية القومية واللغة، واتحاديّة من طرفٍ واحد. وقد انتزع الأكراد مكاسب كبرى على صعد إداريةٍ ولغويةٍ (الحق في دمج البشمركة في الجيش)، وسياسيةٍ (تَمتعهم بحقّ النقض في مجلس الرئاسة).

ثامناً: إن الدستور المؤقت يسمح في المادة ١١ للعراقي بحمْل أكثر من جنسيةٍ واحدةٍ، ويعتبر أن العراقيّ الذي أُسقطت عنه جنسيته العراقية بسبب اكتساب جنسيةٍ أخرى، يُعدّ عراقياً. ويمنح العراقي الذي أسْقِطت الجنسية العراقية عنه الحق في أن يستعيدها. وبالاستناد إلى هذه المادة لن يتوانى اليهود الذين غادروا العراق واكتسبوا الجنسيّة الإسرائيليّة في استعادة الجنسية العراقية، والجمع بين الجنسيتيْن، والتمتّع من جديدٍ بحقوق المواطنة العراقية.

تاسعاً: إن الدستور المؤقت حافلٌ بالشعارات الفضفاضة والتدابير غير المبرّرة والإجراءات المتناقضة مع الحقوق والحريات. ولا يُشير عادةً إلى هيئاتٍ خاصةٍ معيّنةٍ، مثل الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث (المادة ٤٩)، ويمنع المسؤولين فيها من احتلال أي موقعٍ في السلطات الثلاث، وفي جهاز الحكومة الانتقالية أو خارجها (المادة ٥١).

إنّ إقرار التصديق على تأسيس هيئةٍ لاجتثاث حزب البعث وأعضائه يتعارض مع إقرار الدستور (في المادة ١٢، مثلاً) بأن جميع العراقيين سواسيةٌ أمام القانون

والقضاء، وبأنهم متساوون في جميع الحقوق والواجبات، بصرف النظر عن الجنس أو الرأي أو المعتقد أو القومية أو الدين. والنص في البند (أ) من المادة ٤٨، على أن قانون المحكمة الجنائية في العراق، الصادر في ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٣، لا يخضع لأحكام الدستور، أمر مخالف لمبدأ سيادة القانون الذي يتصدر ديباجة الدستور.

عاشراً: إنّ الدستور المؤقّت، في المادتين ٥٨ و٦١، يأتي ببدعتينْ: الأولى تتلخّص في اللجوء إلى تدويل القضايا المحلية والوطنية، والاستعانة بالخارج بدلاً من محاولة حلّها داخلياً. والثانية هي في طريقة إجراء الاستفتاء على مسوّدة الدستور الدائم. والمادة ٦١ تطالب الجمعية الوطنية بإعداد مسوّدة الدستور الدائم في موعد أقصاه ١٥/ ٨/ ٢٠٠٥، وإجراء استفتاءٍ عام للموافقة عليه، واعتبار الاستفتاء ناجحاً ومسودة الدستور مصدّقاً عليها، عند موافقَة أكثرية الناخبين في العراق، بشرط ألاّ يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر. وهذه الطريقة تتنافى مع المبادئ الديمقراطية التي تحترم رأي غالبية الشعب، وتحظر ربط مصير دستورٍ ما بحق نقضٍ يمارسه عددٌ من الناخبين في عددٍ من المحافظات.

حادي عشر: إن النصّ في المادة ٥٩ على تولّي القوات المسلحة العراقية، بالتعاون مع قوات الاحتلال، مهمةَ الدفاع عن العراق، يعني بقاء قوات الاحتلال في العراق إلى أجلٍ غير مسمّى. والنصّ على أنه سيكون للحكومة العراقية الانتقالية صلاحية التفاوض مع قوات الاحتلال لعقد اتفاقياتٍ أمنيةٍ، لا يمكن أن يُفسّر إلاّ بأن قوات الاحتلال صمّمت سلفاً على تنصيب حكومةٍ طيّعةٍ ومستعدةٍ لمنح المحتلين امتيازاتٍ أمنيةٍ وغير أمنيةٍ تخوّلهم البقاء وإدارة شؤون البلاد والتمتع بخيراتها.

ثاني عشر: إن قانون الاحتلال الحربي يُعينّ حدود صلاحيات دولة الاحتلال. وهذه الصلاحيات لا تُجيز لها، في أي حالٍ من الأحوال، إحداث تغييراتٍ في الإدارة والمؤسّسات الأساسية، أو فرض دستورٍ أو قانونٍ على الإقليم الخاضع للاحتلال، إلاّ في أضيق نطاقٍ، وإذا اقتضت الضرورة القصوى ذلك. ولهذا فإن إصدار الدستور المؤقت للعراق من قِبل سلطات الاحتلال الأمريكية يُعدّ عملاً باطلاً. وتوقيع أعضاء مجلس الحكم الانتقالي، ولو تمّ بالإجماع، لا يغيّر شيئاً من جوهر البطلان، لأن ما بُني على باطلٍ كان باطلاً.

لقد كُتب على العراق، كما كُتب من قبل على لبنان وفلسطين والعديد من الأقطار العربية، أن يُعمّد حريته وعزّته بالدم. وأنجع وسيلةٍ لاسترداد الحرية هي التصميم على المقاومة، فالمقاومة كانت على مرّ العصور إكسير الشعوب المضطهدة والمسحوقة.

المناقشات

١ ـ عبد الوهاب القصاب

نحن إزاء دولةٍ هجينةٍ يُراد تأسيسها على حطام الدولة العراقية التي تعود جذورها إلى العام ١٩٢١، وتنقضُ بشكلٍ تام أسسها البسيطة والعروبية والإسلامية واحترام حقوق الأقليات، والاعتراف بحقوقَ القومية الكردية في إطار الحكم الذاتي. وتقوم أسس هذه الدولة الجديدة على الشكل المركّب، واعتماد النظام الفدرالي، وعلى لا عروبة الدولة حيث يشكّل العرب العراقيون وليس دولة العراق نفسها جزءاً من الأمة العربية، وعلى التقرب من الصيغ العلمانية باعتبار الإسلام أحد مصادر التشريع وليس المصدر الرئيس، والتأكيد على خصوصية القومية الكردية في اعتبارها شريكاً في شكل الدولة الاتحادي، وارتقاء اللغة الكردية إلى مرتبة اللغة الوطنية الرسمية الثانية في الدولة، وحق الاعتراض والنقض، مما يشير إلى أن صياغته غير عربية، بل يبدو من خلال ركاكة صيغه العربية اللغوية وكأنه مترجم.

إن هذه الأسس ستدفع إلى مزيدٍ من التفتيت، ومن ارتهان مستقبل العراق بيد أقليةٍ طائفيةٍ أو إثنيةٍ بعينها، الأمر الذي يتطلّب التكاتف لإسقاط هذه الصيغة واستبدالها بصيغة تعايشٍ جديدة.

٢ ـ عوني فرسخ

لقد اعتادت القوى الاستعمارية على النظرة الاستشراقية إلى المجتمعات العربية من زاوية التنوع الطائفي والإثني والعشائري، وليس من زاوية الوحدة الاجتماعية والثقافية المركّبة التي تقوم على التنوع. لقد رفض الأقباط في مصر تخصيصهم عند وضع دستور العام ١٩٢٣ بصفة الأقلية، معتبرين أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من النسيج الوطني المصري وليس أقليةً فيه، وتأسيساً على أن التخصيص لا يحقّق تمثيله لأن المجالس النيابية تتخّذ قراراتها بالأكثرية. فهل التخصيص في الدستور العراقي الجديد

لما سمي بالمرحلة الانتقالية يؤسس إعادة بناء لحمة الوحدة الوطنية أم يزيد من عامل التفتيت الذي يستهدفه الاحتلال؟

٣ ـ فوزي الراوي

لا أشارك الدكتور عصام نعمان رأيه في أن بقاء قوات الاحتلال مرهونٌ ببقاء الرئيس الأمريكي جورج بوش في البيت الأبيض، ويمكنني اعتباره رأياً عابراً، لأنه يحتمل القول بوقتيّة المقاومة خلال ولاية الرئيس الحالي، أو عدم وجود مبرّرٍ لها. في حين أن وظيفة المقاومة مزدوجةٌ: إنضاجيةٌ تقوم على إرباك قوات الاحتلال بما يوفر فرصةً تاريخيةً للقوى الوطنية كي تبني المشروع الوطني، واستراتيجيةٌ تقوم على تحقيق هدف التحرير.

٤ ـ محمد عارف

تستحق الشرعية القانونية للاحتلال من وجهة نظر القانون الدولي منّا وقفةً طويلةً ومتأنيّةً، تتعلّق بكافة المسائل التي تناقشها الندوة، فقرارا مجلس الأمن رقم ١٥٠٠ و١٥١١ لا يضْفيان الشرعية على الاحتلال بل يقبلان به كأمرٍ واقع. ولقد قبلت بهما الدول الأوروبية التي عارضت الحرب لأسباب إنسانية تَخصّ تعامل الشعب العراقي مع الاحتلال في ظروف الاحتلال. فكل الإجراءات القانونية الدستورية التي قام بها الاحتلال غير شرعيةٍ قانونياً بموجب اتفاقيات جنيف، وهو ما يطعن بشرعية ما سميّ بالدستور المؤقت.

٥ ـ حمدين صبّاحي

الدولة إقليم وشعب وسيادة. ولقد ضاعت السيادة مع الاحتلال، بينما يمثّل مشروع الدستور المؤقت الذي صدر عن هيئةٍ لاشرعية عيّنها الاحتلال هي ما يسمى بمجلس الحكم الانتقالي، خطوةً خطِرةً في اتجاه تفتيت الإقليم، فهو يعتبر نصاً الشعب العربي في العراق جزءاً من الأمة العربية وليس الدولة نفسها. ويمنح الأكراد حق رفض الدستور إذا لم يقرّه ثلثا سكان المحافظات الثلاث في الشمال، وحقّ نقض قرارات رئاسة الدولة.

تتجاوز هذه النصوص المفهوم الواجب تأكيده في حق الأكراد في التعبير عن الهوية الثقافية والحضارية، وصيانة الخصوصية، والحكم الذاتي، والمشاركة الديمقراطية على قدم المساواة مع بقية العراقيين في صياغة دولتهم الوطنية الديمقراطية، إلى تأسيس خطر الانفصال. ليس من حق مجلس الحكم ولا من سلطته

أن يغيّر الهوية العربية ـ الإسلامية للدولة التي ترسّخت على مدى أربعة عشر قرناً، فهل يملك أحد في مصر مثلاً أن يدخل تعديلاتٍ دستوريةً تصف مصر دستورياً بأنها دولة فرعونية أو متوسطية وينزع عنها صفتها الحضارية كدولةٍ عربية؟!

٦ ـ صفوت جميل إسماعيل

إن الدستور المؤقت نتاج عملٍ منفردٍ لإحدى الفئات المشاركة في مجلس الحكم، منحها الاحتلال دوراً مهماً في السيطرة على المجلس. وتهدف هذه الفئة إلى تشكيل دكتاتوريةٍ لا تختلف عن دكتاتورية الحكم السابق والبائد، وسبق لها التعاون مع النظام السابق في القضاء على بعض معارضيه، ولا تمثّل كل الفئات في شمال القطر.

٧ ـ ضاري رشيد الياسين

إن حقّ تقرير المصير في مفاهيم القانون الدولي هو حصراً للشعوب المستعمرة أو الواقعة تحت الاحتلال، وليس من حقّ أية أقليةٍ قوميةٍ المطالبة بالانفصال وحق تقرير المصير. إنّ الفدرالية تاريخياً توحيديةٌ لكياناتٍ متفرّقةٍ في الأصل بينما هي في العراق تفكيكيةٌ لدولةٍ صغيرةٍ بالمفاهيم الجيو ـ سياسية، ولا تحتمل التجزئة إلى كانتونات.

٨ ـ أمحمد مالكي

ليس في القانون الدولي أيّ حقٍ للدولة المستعمِرة في الحلول مكان الدولة المستعمَرة في إبرام معاهداتٍ أو سنّ قوانين على مختلف درجاتها. ولما كانت إرادة قوات الاحتلال واضحةً في تركيب المجلس وتنصيبه من دون أيّ سندٍ شرعي، فإنه ليس هناك أيّ حقٍ للمجلس في صياغة وثيقةٍ دستوريةٍ تتعلق بنظام الحكم ومؤسسات الدولة.

٩ ـ عبد الحسين شعبان (يرد)

سأركّز في ردي على قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي صدر إبان انعقاد ندوتنا هذه، بما هو نوع مما يمكن تسميته بدستورٍ مؤقتٍ قد يكشف عن ملامح الدستور الدائم القادم، ومن الطبَعي أنه سيثير ردود فعلٍ مختلفةً ومتباينةً على المستويات العراقية والعربية والإقليمية والدولية. ويلاحَظ أن القانون صدر عن مجلس الحكم الانتقالي، دون عرض مسوداته على خبراء قانونيين، كما لم تتم مناقشته بصورةٍ علنيةٍ عبر الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة أو عبر جهاتٍ أكاديميةٍ وجامعيةٍ أو قياداتٍ اجتماعيةٍ وسياسيةٍ وفكريةٍ ودينيةٍ من خارج مجلس الحكم الانتقالي. ولكن

صياغته تكشف أنه قد جاء بعد حوارٍ ونقاشٍ حادين وشديدين وتعليقٍ للجلسات لاستشارة السيستاني من جانب بعض الشخصيات الإسلامية الشيعية وغيرها حيث كانت النجف مَحجاً بعد كلّ حوارٍ ساخنٍ، ومن ثمّ التحفظ بعد التوقيع على القانون بسبب ملاحظات السيستاني، ناهيكم عن تنديداتٍ من جانب أوساط مختلفةٍ إسلاميةٍ مثلما هي هيئة علماء المسلمين وجماعة الصدر، وقوميةٍ عربيةٍ وشخصياتٍ وقوى ليبراليةٍ وديمقراطيةٍ ويسارية. لكن ذلك لا يعني أنه ليس لهذا القانون أنصار في مجلس الحكم الانتقالي، ولا سيما أن الكرد احتفلوا على نطاقٍ شعبيٍ به حين أقرّ الفدرالية.

وبما أنه صدر بالفعل بغضّ النظر عن طريقة إصداره، وسيحكم العراق خلال الفترة الانتقالية حتى نهاية العام ٢٠٠٥ فلا بدّ من مناقشة مضامينه ومبادئه والقواعد والمعايير الدستورية التي اعتمدها. قسّم القانون المرحلة الانتقالية إلى فترتين زمنيتين. حيث تبدأ المرحلة الانتقالية من ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ وتنتهي في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ وبتولي الحكومة العراقية المؤقتة للسلطة تحل محلّ سلطة الائتلاف المؤقتة وينتهي عمل مجلس الحكم الانتقالي (م ـ ٢٩) إلا في حالة تطبيق (المادة ٦١). وبهذا المعنى تكون المرحلة الانتقالية نحو عام ونصف. وإذا ما أضفنا قرابة عام على تشكيل مجلس الحكم الانتقالي ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٣ وتأليف الوزارة نهاية آب/ أغسطس ٢٠٠٣ فإن الفترة الانتقالية حتى الآن ستكون بمجموعها سنتين ونصفاً ما لم يتم تمديدها. يضاف إليها نحو ٣ أشهر ما بين الاحتلال وحتى قيام سلطة مجلس الحكم الانتقالي.

تنقسم المرحلة الانتقالية إلى قسمين:

الأولى: الحكومة العراقية المؤقتة التي يختارها مجلس الحكم الانتقالي وسلطة الائتلاف المؤقتة (الاحتلال) ويمكن التشاور مع الأمم المتحدة.

الثانية: الحكومة العراقية الانتقالية، وتتم بعد إجراء الانتخابات التشريعية للجمعية الوطنية، أي «البرلمان» بين ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ و٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ وتنتهي هذه المرحلة عند تأليف حكومةٍ عراقيةٍ وفقاً لدستورٍ دائم.

اشترط القانون عدم جواز تعديل قانون إدارة الدولة، إلاّ بموافقة (ثلاثة أرباع الجمعية الوطنية) وإجماع مجلس الرئاسة. أي أنه أعطى الحق لكلّ عضوٍ من أعضاء مجلس الرئاسة بتعطيل قرارات الجمعية الوطنية التشريعية المكوّنة من ٢٧٥ عضواً حتى وإن كان قرارها بالإجماع وحظي بموافقة العضوين الآخرين في مجلس الرئاسة. واشترطت المادة الثالثة عدم جواز أي تعديلٍ ينتقص من حقوق الشعب العراقي أو

يحدّد الفترة الانتقالية أو يؤخّر إجراء انتخاباتٍ أو ينتقص من سلطات الأقاليم والمحافظات أو من شأنه أن يؤثر في الإسلام أو غيره من الأديان والطوائف وشعائرها. ولكن هذه الفقرة تصادر حق الشعب العراقي وتلزمه بتشريع وضعته مجموعة غير منتخبةٍ وبإشراف الاحتلال، ومنعته من تعديل القانون في المستقبل حتى وإن كانت جهةً منتخبةً، ولذلك يعتبر هذا النص تجاوزاً على الشرعية بصيغة قانونٍ انتقالي.

حدّد القانون نظام الحكم على أنه «جمهوري، اتحادي (فدرالي) ديمقراطي، تعددي». وهذا أمر مهم وواضح، لكن المادة الرابعة التي تضمنت تلك المواصفات عادت لتتحدث عن الحكومات الاقليمية ولا ندري عددها، وإن وجدت فلماذا لا تُحدّد؟ هذه الأسئلة ظلّت غامضة ودون إجابة، ليس هذا فحسب بل ووضعت سلطات الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية مع سلطات المحافظات والبلديات والإدارات المحلية وذلك بطريقةٍ معطوفةٍ، حيث ستكون السلطة بالتقاسم مع الجهات المذكورة. وكيف سيتم تقاسم السلطة بين الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية وسلطات المحافظات والبلديات والإدارة المحلية؟

أما بخصوص العروبة، فقد نصّت المادة السابعة، (الفقرة ب) على أن «العراق بلد متعدد القوميات والشعب العربي فيه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية». وهذا النص تعويم لعروبة العراق. فكان يمكن القول إن العراق جزءٌ من الأمة العربية، ولديه التزامات مع جامعة الدول العربية دولاً وشعوباً، وشعبه العربي جزء عضوي ولا يتجزأ من الأمة العربية، مثلما الشعب الكردي في العراق جزء لا يتجزأ من الأمة الكردية. ولو لم يكن الأمر مقصوداً لكان تم عبور هذه النقطة دون حساسيات، لكن صياغة المادة بهذه الطريقة المشوهة تعكس على نحوٍ واضحٍ محاولة جعل العراق بلا هويةٍ، وتعويم صفنه الغالبة، حيث يشكل العرب نحوَ ٨٠ بالمئة من السكان، ويكوّنون أغلبيةً تطبع الهوية العامة للعراق. أعتقد أن التنصيص على أن العراق يتألف من قوميتين رئيستين هما العربية والكردية ليس تجنياً على القوميات الأخرى كالتركمان أو الكلدوآشوريين أو غيرهم، لكن ذلك لا يمنع من الإقرار بالهوية العربية والإسلامية العامة للعراق، مثلما هي إيران «بلاد فارس» وتركيا تركيةٌ مع وجود قومياتٍ وأقلياتٍ وتكويناتٍ مهمةٍ بل وشعوبٍ في هذين البلدين.

حاول القانون الجمع بين النظام الرئاسي والبرلماني على نحوٍ شديد الغرابة، ونصت المادة الخامسة على مسألةٍ إيجابيةٍ وهي أن «تخضع القوات المسلحة العراقية للسيطرة المدنية للحكومة العراقية الانتقالية. . .» لكنها أكّدت في (المادة ٢٧) أن

غرض القوات المسلحة هو الدفاع عن العراق وعدم جواز تشكيل قواتٍ مسلحةٍ وميليشياتٍ ليست خاضعةً مباشرةً لإمرة القوات المسلحة العراقية الرسمية، إلا بموجب قانون اتحادي. إن هذا الاستثناء يثير علامة استفهام حول مصير البيشمركة، فهل سيتم حلها أم ستتم شرعنتها بمثل ذلك القانون؟ ولا أدري لماذا تضمن الدستور نصاً في (الفقرة هـ) يقول بتنفيذ التزامات العراق الدولية بمنع انتشار وتطوير أسلحة الدمار الشامل وإنتاج واستخدامَ الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ويمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيا وأنظمة الاتصال. ولعله يمكن القول إن مثل هذه الأمور عادةً لا يُنصّ عليها في الدساتير، ولا سيما أن أساس الحرب ضد العراق استند إلى مزاعم بهذا المعنى، لكنه كان يمكن تثبيت ذلك بالارتباط مع تخلي دول الشرق الأوسط كافة، بما فيها إسرائيل عن هذه التوجهات وضمان شرق أوسطٍ خالٍ من أسلحة الدمار الشامل طبقاً للمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

إن الأمر السلبي والخطير، والذي يشكل عنصراً أساسياً من عناصر استراتيجية الولايات المتحدة عند الاحتلال، هو تفكيك القوات المسلحة العراقية ثم إعادة بنائها طبقاً لمصلحة الولايات المتحدة. وبهذا المعنى فإن الدستور المؤقت (السادس) قد قرر وضع القوات المسلحة العراقية «مشاركاً رئيساً في القوى متعددة الجنسيات العاملة في العراق، تحت قيادةٍ موحّدةٍ وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي ١٥١١ لسنة ٢٠٠٣». ولعلّ مقدمة هذه المادة تعطي تفسيراً واضحاً حين تبرّر وضع القوات المسلحة بـ «تماشياً مع مكانة العراق كدولة ذات سيادة، ورغبتها بالمساهمة مع دول أخرى في حفظ الأمن والسلم ومكافحة الإرهاب. . .».

الملاحظة الأولى: حول هذا النص تتعلق بفهم وتفسير الولايات المتحدة لفكرة الإرهاب، وذلك حين تصر على اعتبار أن مقاومة العراقيين ورفضهم لاحتلالها هو عملٌ إرهابيٌ وإخلالٌ بالنظام العام حتى إن كان عملاً سلمياً وإعلامياً باعتباره يحرض على المقاومة، أما محاولة ربط العراق بالإرهاب الدولي كإحدى الحجج التي تعكّزت عليها لشن الحرب، فهي ماتزال مثار تساؤلٍ واستفهام كبيرين حول نزاهة وصدقية مثل هذا الاتهام، وبالتالي حول شرعية الحرب التي استنَدت إليه إضافةً إلى تهم امتلاك أسلحة الدمار الشامل، حيث لم يثبت وجودها حتى الآن.

الملاحظة الثانية: ستكون القوات المسلحة العراقية في إطار القوة المتعددة الجنسيات تحت إدارة الولايات المتحدة وستجعلها شريكاً في قمع مقاومة العراقيين والامتثال لأوامرها على هذا الصعيد.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بـ الفقرة ٢ من المادة ٥٩ حول المرحلة مابعد الانتقالية التي تناولها الباب التاسع، حيث أعطت للحكومة العراقية الانتقالية المنتخَبة صلاحيات عقد اتفاقياتٍ دوليةٍ ملزمةٍ بخصوص نشاطات القوة المتعددة الجنسيات. ولعل هذا النص يكشف بما لا يدع مجالاً للشك رغبة الولايات المتحدة في توقيع الحكومة الانتقالية على اتفاقياتٍ أمنيةٍ وعسكريةٍ واقتصاديةٍ مع سلطة المحتل الحالية بصفة دولة الولايات المتحدة أو دول التحالف «لاحقاً» وستكون هذه الاتفاقيات مشوبةً بعيوب الرضا وتحت الضغط والإكراه وعدم التكافؤ خلافاً لاتفاقية فيينا حول قانون المعاهدات للعام ١٩٦٣. وستفرِّط هذه الاتفاقيات بحقوق العراق ومصالحه.

إن الولايات المتحدة ماتزال رسمياً بموجب القرار ١٤٨٣ الصادر في ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٤، تحتل العراق، وليس بوسعها إجراء تغييراتٍ بنيويةٍ دستوريةٍ أو قانونيةٍ أو سياسيةٍ أو عسكريةٍ في أوضاع الإقليم المحتل. لذلك فإن جميع هذه الإجراءات بما فيها «الدستور» السادس الذي نناقشه والتفاصيل الكثيرة التي تضمنتها تعدُّ مخالفةً لاتفاقيات جنيف ولا سيما الرابعة للعام ١٩٤٩ وملحقها للعام ١٩٧٧ أو بروتوكول جنيف الخاص بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة. ولن يتمكن الشعب العراقي من تقرير دستوره إلا إذا امتلك سيادته الكاملة على قراره ومصيره.

١٠ ـ عصام نعمان (يرد)

أود، نظراً، لضيق الوقت، أن أرد بالجملة على ملاحظات المعقبين والمعلقين والمتدخلين دونما ترتيب محدد بسبب تماثل بعض الملاحظات من جهة وضرورة العودة إلى نص «قانون إدارة الدولة العراقية» الذي تسلمنا نسخة غير رسمية عنه صبيحة هذا اليوم، من جهة أخرى.

١ ـ لا ذكر لهوية العراق العربية في أحكام «قانون إدارة الدولة العراقية». ثمة إشارة لها طابع المجاملة إلى أن «الشعب العربي فيه جزء من الأمة العربية». حسناً، هل الشعب الكردي جزء من الأمة الكردية؟ وهل التركمان جزء من الأمة التركية؟ وكيف يكون حال دولة العراق عندما تصبح أرضها مكان لقاء أو صِدام لشعوب تنتمي إلى أُمم شتى؟

٢ ـ صحيح أن «قانون إدارة الدولة» يبقي، في خلال المرحلة الانتقالية، حدود المحافظات على ما هي عليه، لكنه يسمح، بموجب المادة ٥٨، بإعادة النظر بحدود هذه المحافظات والمشاكل المتفرعة عنها سكانياً وحضارياً. وهو أمر سيشكّل لا محالة سبباً لنزاعات لاحقة.

٣ ـ ثمة تقاسم للسلطة التنفيذية بين مجلس الرئاسة ورئاسة مجلس الوزراء. لكن القانون لا يتضمن صيغة لحل الخلافات والنزاعات التي قد تنشأ بين المؤسستين. ذلك أنه يشترط أن يتخذ مجلس الرئاسة قراراته بالإجماع وهو أمر متعذر في كل الظروف.

٤ ـ النظام الاتحادي (الفدرالي) المقترح غامض ومفتوح على جميع الاحتمالات، إذْ يُحتمل، من خلال القوانين التي تتعلق بالأقاليم والمحافظات، أن تتحول الأقاليم إلى كانتونات لها مضمون النظام الكونفدرالي، حيث تضعف السلطة المركزية. ولعل الدليل على احتمال حدوث ذلك يتجلى في إعطاء المحافظات، بمعزل عن السلطة المركزية، حق فرض الرسوم والضرائب (المادة ٥٦).

٥ ـ ثمة خضوع فاضح لسلطة الاحتلال ومراعاة مكشوفة لمصالحها. فقد نص «قانون إدارة الدولة العراقية» على استمرار نفاذ القوانين التي وضعتها سلطة الائتلاف (أي سلطة الاحتلال) حتى بعد حلها وقيام الحكومة المؤقتة (الفقرة «ج» من المادة ٢٦).

٦ ـ تتجلى سيطرة سلطة الاحتلال أيضاً بعدم إخضاع المحكمة الجنائية المختصة المؤلفة بموجب القانون الصادر في ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٣ لأحكام «قانون إدارة الدولة»!

٧ ـ ثمة قول مأثور في لبنان مفاده أن لا شيء دائم مثل المؤقت! إن «قانون إدارة الدولة العراقية» مرشح لأن يبقى عملياً دستوراً دائماً بسبب الاستثناءات والاستدراكات الموجودة فيه، ولا سيما لجهة المهل المنصوص عليها والممكن تمديدها بذريعة أمنية وخصوصاً تحت حجة جاهزة مفادها أن الوضع الأمني يجعل مسألة إجراء الاستفتاء على الدستور الدائم (المراد وضعه) أمراً مستحيلاً. وقد حسم «قانون إدارة الدولة» هذه المسألة بأن نص في (المادة ٦٢) على أن «يظل هذا القانون نافذاً إلى حين صدور الدستور الدائم وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة بموجبه».

إن الله وحده يعلم متى سيصدر الدستور الدائم!.

الفصل الثاني عشر

الجيش(*)

عبد الوهاب القصاب(**)

مقدمة

تحتل الجيوش ولا ريب موقعاً متميزاً في الحياة الاجتماعية في المشرق العربي، وهو دور ورثته عن الحقبة العثمانية، عندما كان الجيش يؤلف الحياة الاجتماعية وقطب رحاها، تلك الدولة التي نشأت وترعرعت وتوسعت وانكمشت وتحطمت على أيدي الجيوش.

لم يأت ذلك من فراغ.. بل إن الدور الذي لعبه الضباط العرب في الجيش العثماني في بعث الفكرة القومية العربية تأثراً بالفكرة القومية الطورانية التركية وتحدياً لها، كان دوراً مشهوداً ومعروفاً. فطالما ترددت على أسماعنا أسماء الضباط العرب اللامعين في الجيش العثماني، أولئك الذين آمنوا بعروبتهم طريقاً لحياتهم، وأبلوا في خدمتهم العسكرية في حقبتها العثمانية بلاءً حسناً حتى كان ينظر إليهم بمزيد من عين الرضا والاحترام.. فعزيز علي المصري وجعفر العسكري وياسين الهاشمي ونوري السعيد ومولود مخلص ما هم إلا عينة بسيطة من عينات الضباط العرب الذين تبنوا الفكرة القومية العربية ودافعوا عنها، بل إن فيهم من حكم عليه بالإعدام نتيجة لذلك.

لذلك فإنه عند التأريخ للقوات المسلحة العراقية ومحاولة تفهم أدوارها لابد من دراسة ممحصة لمرحلة التأسيس تلقي الأضواء على الأصول التي استندت إليها عملية البناء تلك..

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٥ (تموز/يوليو ٢٠٠٤)، ص ١١١ ـ ١٢٥.

(**) الأمين العام لمركز الزمان للدراسات الاستراتيجية، اليرموك ـ العراق.

ونظراً لأن الغاية من هذه الورقة الشائكة هو تلمس ما جرى وألقى بظلاله على المشاهد والأحداث بحيث أفضى لأن تصل هذه المؤسسة القومية الوطْنية العريقة إلى نهاياتها بقرار فظ فج أصدره الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر حل بموجبه وزارة الدفاع العراقية وتوابعها والحرس الجمهوري العراقي، أي حل القوات المسلحة العراقية، وختم بهذا الإجراء على صك تدمير الدولة العراقية الحديثة التي يعتبر عمرها صنواً لعمر قواتها المسلحة.. وقد تمخض عن ذلك نشوء حالة من الفراغ صاحبتها فوضى وانفلات أمني لم يشهد العراق له مثيلاً في الزمن المعاصر.. فبادرت السلطة الغاشمة نفسها التي اتخذت قرار الحل باتخاذ قرار إعادة بناء الجيش على أسس جديدة ترى هي بالتأكيد فيها مصلحة لها..

وقبل الدخول في الآلية الفكرية الحاكمة لعملية إعادة البناء، لا بد للمنصف من وقفة منطقية ينظر من خلالها لما جرى بعين نقدية لاستخلاص الدروس والعبر من حقبة مرت ربما كنا نحن سبباً رئيساً في ما تمخض عنها.. ولهذا فإن النقد الذي قد نوجهه للمرحلة الفائتة لا نقصد منه تجريحاً ولا تقريعاً ولكن محاولة نزيهة لتعريف الذي جرى ووضع الأصبع على موضع الألم الذي استشرى لكي تكون عملية وصف العلاج ممكنة.

إن جزءاً أساسياً من المشكلة يكمن ليس في القواعد التي بنيت عليها القوات المسلحة العراقية، ذلك أن تلك الأسس لم تكن إلا أسساً مهنية على درجة عالية من الحرفية، ولكن المشكلة تكمن في مادة تلك القوات وعقلها المفكر وهي قيادتها جنباً إلى جنب مع القيادات السياسية في البلد. لذلك ستبتدىء هذه الورقة بإلقاء الضوء على مرحلة التأسيس، ثم توغل رويداً رويداً إلى أن تصل إلى المرحلة الشائكة الحالية.

أوّلاً: القوات المسلحة العراقية في مرحلة تأسيس الدولة العراقية

كما سبق وأشرنا في مقدمة هذه الورقة فقد تشكل الجيش العراقي الحديث في فاصلة تاريخية لا بد من التوقف عندها وتفهمها بأبعادها الحقيقية، وليس كما بدا بتردد من أصوات وأقلام هنا وهناك من دعاوى مفادها أن كلاً من العراق بحدوده الحالية وقواته المسلحة هما مخلوقان بريطانيان.. وهنا تأتي أهمية فهم هذه الفاصلة التاريخية التي حددتها ثورتان: **أولاهما** الثورة العربية الكبرى ١٩١٦ وهي الثورة التي دعيت في حينها بالنهضة التي اندلعت في مكة المكرمة بقيادة المغفور له الشريف الحسين بن علي ضد الهيمنة التركية «وليس العثمانية»، حيث إن الهيمنة التركية كانت تسعى لتتريك الشعوب غير التركية «مثل العرب والكرد وغيرهم»، وقد وجدت هذه الثورة تأييداً من بريطانيا التي كانت مشتبكة في حرب ضروس مع الدولة العثمانية، فوجدت في الحليف العربي مخففاً للضغط العثماني على القوات البريطانية في القتال

وكان لهم ما أرادوا. . أما الثورة **الثانية** فهي ثورة العشرين التي اندلعت في كل العراق من شماله إلى جنوبه بعربه وكرده وقومياته الأخرى ضد القوات المحتلة (البريطانية) التي كانت قد نجحت بدخول بغداد في ١١ آذار/ مارس ١٩١٧ بوعد التحرير وليس الفتح كما أشار إلى ذلك قائد جيش الاحتلال الجنرال ستانلي مود. ونلاحظ هنا أن هذه الثورة بالذات هي التي أفضت إلى قيام الحكومة البريطانية بمراجعة سياستها حيال قضية احتلال العراق وحكمه. فتقرر في مؤتمر القاهرة الذي انعقد برئاسة وزير المستعمرات ونستون تشرشل ـ والذي مثل العراق فيه فضلاً عن المندوب السامي السيد برسي كوكس عدد من الوزراء العراقيين منهم المرحوم جعفر باشا العسكري وزيراً للدفاع في الحكومة المؤقتة الأولى التي شكلت برئاسة المرحوم عبد الرحمن النقيب ـ تشكيل جيش عراقي تناط به مهمة حفظ الأمن وبعض شؤون الدفاع في العراق تخفيفاً عن كاهل القوات المسلحة البريطانية وكذلك اقتصاداً بالنفقات. ومن هنا شكل الفوج الأول من هذا الجيش (فوج موسى الكاظم) يوم ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٢١ واتخذ من خان **الكابولي** في الكاظمية مقراً له.

بعد تشكيل الحكم الوطني في العراق والمناداة بالأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق كان من الطبيعي أن تلتف حوله كوكبة من الضباط العراقيين الذين آزروه في حملة الجيش العربي المنطلق من مكة المكرمة شمالاً لتحرير بلاد الشام من الحكم العثماني بعد أن أضيرت الأخوة العربية ـ التركية والشراكة في الوطن من قبل جماعة الاتحاد والترقي. . وهكذا كان أن شكل الضباط العراقيون الذين تحولوا الآن إلى سياسيين نخبة يعترف لها بدور معروف، وتداولت الأخبار أسماء نوري السعيد وجعفر العسكري وياسين الهاشمي وزراء ورؤساء وزارات في تلك المرحلة. وشجع الواقع العراقي الذي كان يعاني أساساً من قلة واضحة في الكفاءة الإدارية والمهنية والسياسية نتيجة التخلف الذي كانت تعاني منه الولايات العثمانية العراقية (بغداد ـ الموصل ـ والبصرة) كحال بقية ولايات الدولة العثمانية القصية، الضباط العراقيين على الانخراط الواسع النطاق في الشأن العراقي الداخلي خصوصاً وأن للكثيرين منهم باعاً طويلاً في ممارسة العمل السياسي بطريقة سرية إبان الحقبة العثمانية من خلال انخراطهم في الجمعيات السرية العربية التي نشأت في عاصمة الخلافة (اسطنبول) وخصوصاً بعد إعلان الدستور. ولعل الإشارة إلى جمعيتي العهد والعربية الفتاة ستقدم دليلاً على ذلك. ولقد كان الضباط العراقيون أعضاءً في هذه الجمعيات، بل كانوا لديها ولم يقتصر ذلك على أولئك الموجودين في العاصمة، بل الموجودين في الأطراف أيضاً. وقد مارس هؤلاء الضباط العمل العلني إبان تلك الفترة من خلال حزبي الاتحاد والترقي وحزب الحرية والائتلاف.

تشكل هذه المقدمة تعليلاً وتفسيراً لتردد أسماء الضباط العراقيين في فترة تأسيس الحكم الوطني في العراق حيث إن نسبة لا بأس بها من سياسيي تلك الحقبة كانوا ضباطاً عثمانيين سابقين.

قامت الدولة العراقية الحديثة على قاعدة الثورة العربية الكبرى وعلى مبادئها وأهدافها في سيادة العرب ووحدة أراضيهم، وهما مبدآن خانهما البريطانيون ونكصوا عن وعودهم التي قدموها للعرب بهذا الخصوص، ووضعوا الدول العربية بدلاً من ذلك تحت انتداب الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا وفق اتفاقية سايكس ـ بيكو، وهو إجراء ألهب مشاعر العرب ودفعهم للرفض القاطع للمحاولات البريطانية ـ الفرنسية هذه. ومن هنا نشأ جيل جديد من الضباط تربى وتعلم في المدارس الوطنية على أسس المثل والقيم العراقية العربية بطموحاتها وأهدافها مقارعاً القوى الاستعمارية، مما خلق لدى ضباط الجيش أزمة ولاء للعرش.. وأزمة عدم ثقة في الرعيل الأول من السياسيين ومقاومة التوجهات الضعيفة لبعض زملائهم الضباط.. ومن هنا انخرط الضباط بنطاق واسع في نادي المثنى الذي تأسس في الثلاثينيات، والذي أطر التوجهات القومية للجيل الناهض آنذاك، والذي أضيفت إليه مهمة جديدة وهي الدفاع عن فلسطين ومقارعة الصهيونية في سعيها للسيطرة عليها واستعمارها.. وقد أسهم كثيرون من الضباط في تلك الحقبة في تدريب وإعداد الشعب العربي الفلسطيني عسكرياً للدفاع عن أرضه وحياض وطنه.. وقد امتلأ الضباط حنقاً للسياسات المتراخية للخدمات. ونتيجة لهذه الظروف بدأت الحركات السياسية في الجيش العراقي تميل للعنف ولاستخدام القوة لفرض الإرادة السياسية على الحكومات. ومن هنا نشأت ظاهرة الانقلابات العسكرية للمرة الأولى في الوطن العربي ممثلة بانقلاب بكر صدقي في عام ١٩٣٦، كان رئيساً لأركان الجيش آنذاك، حيث تطابقت طموحات فريق من السياسيين (حكمت سليمان وجعفر أبو التمن وكامل الجادرجي) ربما مع طموحات العرش أيضاً. وقد ذهب نتيجة هذا الانقلاب مؤسس الجيش العراقي الفريق جعفر العسكري الضابط اللامع والمرموق والمثقف ضحية للانقلاب عندما توجه إلى قطعات الانقلاب محاولاً ثنيها عن مغامرتها.. وقد كان يشغل في ذلك الحين منصب وزير الدفاع في وزارة ياسين الهاشمي الذي كان هو الآخر ضابطاً لامعاً ومفكراً عسكرياً فذاً، كما كان بطل غاليسيا في الحرب العالمية الأولى وقائداً لواحدة من قلة من المعارك التي أبلى فيها الجيش العثماني بلاءً حسناً في تلك الحرب..

أفضى هذا الانقلاب لنشوء تكتل مضاد من الضباط القوميين أخذ على عاتقه تصفية قائد الانقلاب وهو في طريقه إلى تركيا مدعواً لحضور مناورات الجيش

التركي، إذ اغتيل في الموصل، واغتيل معه قائد القوة الجوية الزعيم محمد علي جواد، ما سيترك أثراً في نفسية ضابط عراقي آخر سيكون له شأن في المسرح السياسي العراقي وهو الزعيم عبد الكريم قاسم الذي كان ابن عمته. تربع هذا التكتل على شؤون الجيش ونشأت من بنيته قيادة رباعية من العقداء المرحومين: صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب وفهمي سعيد ومحمود سلمان، وقد كانوا جميعاً برتبة عقيد، ويقودون القوى المقاتلة في الجيش العراقي. ودفعت الأمور إبان تباشير الحرب العالمية الثانية ونكوص بريطانيا عن وعودها في فلسطين وإدراك العراقيين أنها تساعد الحركة الصهيونية في بسط سيطرتها عليها، إلى تولي هؤلاء الضباط الذين كانوا يدعون بالمربع الذهبي لزمام الأمور، ودفعوا العراق لخوض الحرب ضد بريطانيا في أيار/ مايو ١٩٤١، وهو الأمر الذي أفضى إلى احتلال العراق مرة أخرى من قبل البريطانيين، وفرضهم تطبيق أحكام معاهدة ١٩٣٠ وفق رؤيتهم.

ورغم الكبح الظاهري للحركات السياسية العسكرية وللعمل السياسي في الجيش العراقي بعد فشل حركة أيار/ مايو ١٩٤١ واستعادة الوصي على عرش البلاد المرحوم الأمير عبد الاله بن علي لسلطاته الدستورية بمساعدة الإنكليز الذين دخلوا العراق من الأردن بقيادة غلوب باشا (أبو حنيك) على رأس الفيلق العربي، وتقليص نظام معركة الجيش بإلغاء بعض تشكيلاته وإخضاعه لعملية إعادة تدريب بإشراف بعثة عسكرية بريطانية يقودها اللواء رنتن، إلا أن بذور الرفض السياسي وعدم الارتياح ظلت متقدة في نفوس الجيل الشاب، خصوصاً وهو يرى أن فلسطين تضيع من بين أيدي العرب محملين الحكومات العربية مسؤولية ذلك. وهنا انبثق واحد من أقوى التنظيمات السياسية العسكرية بعد فلسطين ١٩٤٨ حيث شكل المرحوم العقيد رفعت الحاج سري الذي كان يتصف بصفات الشجاعة والالتزام ونظافة اليد وكمال السيرة، بحيث دعوه «الشيخ»، تنظيم الضباط الأحرار. وقد قيضت الظروف لهذا التنظيم أن يتنامى ويضم إلى صفوفه دفعة واسعة من ضباط الجيش العراقي عرباً وكرداً وشيعة وسنة وتركماناً، أي أن التنوع العراقي قد انعكس جلياً في هذا التنظيم الذي أعطى انضمام العراق إلى حلف بغداد والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ زخماً ودفعة قوية إلى الأمام أفضت في ما بعد إلى سيطرة الجيش على مقاليد الأمور في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ الذي أزاح الملكية، وأباد العائلةِ الهاشمية الحاكمة وجهازها السياسي عن السلطة، وأعلن الجمهورية.

لكن نجاح هذه الحركة السياسية العسكرية لم يفض إلى الاستقرار، وقد تصرفت قيادة كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بمستقبل البلد لوضع الدستور المنشود، بل يبدو وكأنه قد فتح الباب واسعاً وعلى مصراعيه لتدخل الجيش في

السياسة على أساس الاستقطاب السياسي الذي نشأ بعد ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨ على أساس شيوعي/ قومي. وهكذا وجدنا أن ضباط الجيش كانوا إما مع هذا أو مع ذاك. وقد مثل عبد الكريم قاسم التيار الأول رغم عدم ثبوت كونه شيوعياً إلا أنه رعى الشيوعيين، وقدم هؤلاء ولاءهم له في المراحل الأولى.. ومثل عبد السلام عارف بدوره المد الثاني الذي قمع من الأشهر الأولى من عمر النظام الجديد وحكم على عبد السلام عارف بالإعدام وإن لم ينفذ به وأُطلق سراحه في ما بعد..

ثانياً: سمات الحركات السياسية/ العسكرية بين ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٩ و١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨

يمكننا النظر بإمعان إلى الميكانزمات التي كانت تحرك وتدفع الحركات السياسية العسكرية في الفترة بين ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ و١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ ومن تحليل هذه الميكانزمات ستتمكن من تلمس السمات التالية:

ـ شموليتها: أي أنها شملت كافة أطياف الشعب العراقي بغض النظر عن نوعية الإثنية.

ـ استقطابها: أي أنها كانت تقف على طرفي نقيض إحداها من الأخرى من زاوية العقيدة الفكرية على الأقل، ولم تتسم بصفات طائفية أو عنصرية.

ـ غياب التسامح والتحمل، وقد بدا واضحاً بما جرى في ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ عند تصفية نظام عبد الكريم قاسم، وفي ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ عندما انقلب البعثيون على أنفسهم وأودوا بنظامهم.. ثم استقطاب الحركات القومية وعدم تحمل الواحدة للأخرى ولجوؤها إلى الانقلابات العسكرية (الفاشلة) أثناء حقبة حكم الأخوين عارف (انقلابي عارف عبد الرزاق مثلاً)، وهو أمر مثير للانتباه يضع الكثير من علامات الاستفهام على الدور الحقيقي للضباط، هل هو مهني أم سياسي؟

ـ عدم وجود منهج عقلاني يحكم تصرفاتها، بل إن الارتجال كان السمة السائدة في طرح هذه الحركات لنفسها وبرامجها الفضفاضة، فلم تكن الوحدة كهدف واضح المعالم يرسم الأهداف، وكذلك مفهوم الاشتراكية مثلاً.. ولعل ذلك يعود إلى قلة النضج السياسي للضباط الذين تصدروا الحركة القومية في هذا الوقت والى عدم دراسة الحاجة المجتمعية الحقيقية للمجتمعات العربية. ومن هنا لا بد من إبداء تحفظ على ذلك الاستنتاج، وهو ما يخص الحركة الكردية التي انضم إليها بعض الضباط الأكراد.. فقد سبب انغماس هذه الحركة في الكفاح المسلح وتمركزها ولاءً حول قيادة المرحوم مصطفى البارزاني انشقاق فئات عن هذه المركزية ونشوء بؤرة كردية في

منطقة سوران «السليمانية» ممثلة بحركة السيد جلال الطالباني، إذا اعتبرنا أن قيادة المرحوم البارزاني قد تمركزت في منطقة بهربنان.. وقد التحق بعض الضباط العراقيين المعروفين بميولهم القومية الكردية بهذه الحركة بمحوريها.

ونلاحظ أن المرحوم د. عبد الرحمن البزاز حاول إبان تسلمه رئاسة الوزارة في حقبتي حكم المرحوم الرئيس عبد السلام عارف وخلفه اخيه عبد الرحمن عارف إبعاد الضباط عن السياسة، إلا أنه فشل في ذلك، ولربما تسبب ذلك في تقدمه باستقالته، وهكذا فقد العراق فرصة ذهبية في العودة إلى الحكم المدني الدستوري.

١ ـ البعث وتسلم السلطة في العراق ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ ـ ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣

مثل انقلاب البعث «١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨» الذي لم يكن للبعث منه حقيقة إلا دور الغطاء والاستغلال لطموح قطبي الحركة الأصليين الضابطين عبد الرزاق النايف وإبراهيم عبد الرحمن الداود استحواذاً على الدولة وتطويقاً في ما بعد للعسكريين/ السياسيين الذين تواجدوا على قمة هرمها، والذين لم تعجب توجهاتهم توجهات قطبيْ الحركة، فقد بدا التيار الذي بذره صدام حسين في تصفية الدور السياسي للقيادة العسكرية السياسية للانقلاب ممثلة بقطبيها (النايف ـ الداود) في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨ ثم التفت هذا الشاب الطموح ذو المخيلة المليئة بالأهداف والآمال والنوايا العظام إلى رفاقه من القادة السياسيين العسكريين ممثلين بشيبان حردان التكريتي/ صالح مهدي عماش، حيث عمد إلى إبعادهما ومن ثم تصفيتهما، كما صفى واحداً من أكثر عناصر البعث العسكرية صدامية وهو عبد الكريم مصطفى نصرت، وأنهى ذلك بإبعاد البكر «وهو الآخر عسكري/ سياسي» عن سدة السلطة.

وضع البعث في تحليل له لمنع فقدانه السلطة مرة أخرى **نصب عينه** شعار تبعيث القوات المسلحة واعتبارها مؤسسة مغلقة على الحزب تحديداً من حيث تولي مناصبها القيادية والتخطيطية، وبذلك فقد جعل الانتماء للحزب مطلباً مهماً في هذا المجال، كما أن السلطة البعثية قد زجت بما يقارب ٢٥٠٠ من العناصر البعثية الفاشلة في الثانويات ومنحتهم صفة نائب ضابط حربي وأولتهم مسؤولية التوجيه السياسي، وهو الجهاز الذي أخذ على عاتقه أمر فرض البعث على القوات المسلحة. ومثّل ومنذ وقت مبكر اللبنة الأولى في ظاهرة تراجع الانضباط والمهنية في الجيش العراقي المعروف بمهنيته وانضباطه، كما أن عدم نضوج العناصر البعثية الذين تألف معظمهم من أولئك الألفين وخمسمائة نائب ضابط شتلوا في الجيش وبعض الضباط المهنيين من ذوي الرتب الصغيرة (ملازم ـ ملازم أول) قد دفع بهم إلى اعتبار أنفسهم قادة

سياسيين في الوحدات المقاتلة والفنية والتدريبية، ممثلين تحدياً وندية للآمر/ القائد العسكري لتلك الوحدات، وهو آمر آخر كثيراً ما عرف بالمستوى الحرفي والانضباطي للقوات المسلحة العراقية. وسيظهر الأثر السلبي لهذه الممارسة جلياً في ما بعد عندما ستواجه القوات المسلحة العراقية تحديات جدية وحقيقية في حربيْ الخليج الأولى والثانية، وفي الحرب الكارثية الثالثة التي أفضت إلى احتلال العراق عسكرياً من قبل قوة دولية غاشمة وضعت احتلال العراق هدفاً مركزياً من أهدافها وكأنه، مفتاح مهم من مفاتيح المنطقة لا بد لها من حيازته لكي تحكم السيطرة على هذه المنطقة ذات القيمة الجيوستراتيجية العظيمة.

بذرت نظرية تبعيث القوات المسلحة وتطبيقاتها وتداعياتها بذرة ما يمكن تسميته بـ «التقية السياسية» وهي قبول الآلاف من غير المؤمنين بالبعث ومنطلقاته وأهدافه كفكرة البعث لأغراض انتهازية أو أنانية أو سياسية بقصد الاستفادة أو التغطية على النشاط السياسي الآخر الحقيقي للفرد. وقد كانت ظاهرة ازدواج التوجه السياسي واحدة من أخطر الظواهر الاجتماعية السياسية التي أفرزتها نظرية التبعيث وظاهرة التقية السياسية على الممارسة اليومية لأفراد القوات المسلحة العراقية، وهي تفسر والى حد كبير حالات الالتحاق الواسعة النطاق للضباط «والمراتب» العراقيين بمختلف الحركات السياسية العاملة على الساحة العراقية حالياً، كما أنها مسؤولة عما حصل للقوات المسلحة العراقية، وما آل إليه الأمر من ظهور حالات الانشقاق والهروب وبعض أهم حالات التآمر التي حصلت في تلك الأثناء وبعدها. مع الاستدراك بأن بعض الفئات السياسية وبالأخص منها تلك التي تحالفت مع البعثيين في منتصف السبعينيات (الشيوعيون والأكراد على سبيل المثال) قد حاولت هي الأخرى أن تمد شباكها إلى القوات المسلحة، وهو أمر سرعان ما اكتشفه البعثيون ودمروا بنتيجته التحالف الجبهوي، ذلك لأنهم لم يكونوا مستعدين أساساً لأن يشاركهم في الجيش أي كان.

أفضى تولي الرئيس صدام حسين السلطة عام ١٩٧٩ وإبعاده للرئيس الراحل أحمد حسن البكر ثم مبادرته لتصفية عناصر قيادية بعثية مرموقة كبيرة بعضهم يعد من أفضل العسكريين البعثيين مهنية وحرفية وإعداداً[١] فضلاً عن اندلاع الثورة الإيرانية إلى بروز ظاهرة جديدة في العمل السياسي في القوات المسلحة العراقية وهي ظاهرة «الاستقطاب الطائفي/ السياسي». وقد مثل حزب الدعوة الإسلامي هذه الظاهرة

---

(١) مثل الشهيد اللواء الركن وليد محمود سيرت العزاوي قائد الفيلق الأول الذي اغتيل في المؤامرة المزعومة عقب استلام الرئيس صدام حسين للنظام في ١٦ تموز/ يوليو ١٩٧٩.

وتمت ملاحقة نويات هذا الحزب في القوات المسلحة بعنف، كما تمت تصفية الكثيرين من الذين حامت حولهم الشكوك في انتمائهم لهذا الحزب. ورغم أن هذه الظاهرة لم تكن واسعة الانتشار إلا أنها سببت كثيراً من الأذى لتماسك القوات المسلحة وانضباطها. وانعكس ذلك جلياً في انحدار مستوى حرفية الضباط والجنود لنقص التدريب من جهة، ولصعوبة تعويض العناصر المبعدة عن القوات المسلحة لعدم وجود زمن كاف لتراكم الخبرة الفنية والقتالية للعناصر الجديدة. وقد زاد الطين بلة طول الزمن الذي استغرقته حرب الخليج الأولى وانعكاس ذلك سلباً على قوام ونوعية القوات المسلحة العراقية.

٢ ـ نظرة تحليلية لتطور العقيدة العسكرية العراقية

لقد كان الهدف من بناء القوات المسلحة العراقية في أوائل حقبة نشوئها، كما تمت الإشارة إليه في بداية ورقتنا هذه، هو رفع العبء عن كاهل قوات الاحتلال البريطانية بتسلم ملف الأمن الداخلي لهذه القوات. ولذلك فقد ظل الهدف الأساسي من بناء أية قوات مسلحة لأي بلد وهو ضمان سيادة واستقلال البلد والدفاع عنها غائباً في هذه الحقبة واستمرت قوات الاحتلال في ضمانها.. لقد واجهت العراق في هذه الحقبة أربعة تحديات رئيسة من المنظور الأمني يمكننا إجمالها بما يلي:

١ ـ تأخر اعتراف إيران بالكيان العراقي الجديد ولجوؤها للابتزاز مقابل الاعتراف.

٢ ـ مطالبة تركيا بولاية الموصل.

٣ ـ تسلل الإخوان المنشقين على سلطة الملك عبد العزيز آل سعود، جماعة فيصل الدرويش، إلى الأقسام الجنوبية من العراق واضطرار العراق، استخدام القوة لإيقاف تقدمهم وحجزهم في قاطع محدد.

٤ ـ التسلح الكثيف المتيسر لدى العشائر والضعف البين لدى الجيش. ويصح هذا على العشائر الكردية والعربية على حد سواء.. وقد أشار المغفور له الملك فيصل الأول إلى هذه الحقيقة في رسالة له ترقى إلى مستوى الوصية وجهها إلى السياسيين العراقيين في تلك الفترة.

وقد وضعت المعاهدات العراقية ـ البريطانية المتوالية التزامات على الجانب العراقي من ضمنها تقديم خدمات خطوط مواصلات للقوات البريطانية في ظروف الحرب، مما جعل من إعداد دور لهذه المنطقة وحمايتها مسؤولية عراقية أو إسهاماً عراقياً في الجهد الحربي إلى جانب الحليف. وكان هذا الالتزام بالذات هو الذي قاد إلى

نشوب أزمة ١٩٤١ بين الحكومتين العراقية والبريطانية (حجم القوات البريطانية النازلة في ميناء البصرة ومدة مكوثها في العراق ومن ثم مغادرتها له غرباً).

كان هناك هاجس على الدوام لدى القيادتين السياسية والعسكرية في العراق وفي مختلف عهوده بأن للعراق دوراً قومياً، ولذلك فإن هناك بعداً قومياً لدور قواته المسلحة، إلا أن عملية الإعداد لهذا الدور كانت تتعثر نتيجة عرقلة البريطانيين لبناء القوات المسلحة لتلبية هذا الدور. وسيكون عليها الانتظار إلى حقبة الستينيات وما بعدها ليرى هذا الدور تطويراً حقيقياً في الإمكانات التي تعززه.

وقد شهدت العقيدة العسكرية العراقية تحولاً مهماً عند الانضمام إلى حلف بغداد أواسط حقبة الخمسينيات، إذ أصبح الجيش العراقي جزءاً من منظومة الدفاع الغربي، وبُدئ بتسليمه وتجهيزه على هذا الأساس وهي حقبة انتهت بنهاية العهد الملكي. وقد عادت القوات المسلحة العراقية إلى دورها الأصلي وهو حماية حدود الوطن والاستعداد للإسهام في الدور القومي ضد الكيان الصهيوني بعد الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٨. واستمر هذا الدور ممثلاً في العقيدة العسكرية العراقية حتى احتلال العراق وحل الجيش العراقي من قبل بول بريمر، ولكن هناك آفة جديدة أطلت برأسها اعتباراً من أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ وما بعدها، وهي زج القوات المسلحة العراقية في عمليات قمع العصيان والأمن الداخلي في شمال العراق، الأمر الذي أدى إلى:

ـ تدني مستوى التدريب.

ـ توسيع القوات المسلحة كماً وليس نوعاً.

ـ ضعف مستوى التسليح.

ـ تدني الجاهزية القتالية للوحدات.

ـ تدني مستوى الانضباط العسكري.

ـ اهتزاز ثقة الشعب بالقوات المسلحة خاصة مع زيادة تورطها في عمليات القمع الداخلية.

حصلت الدفعة القوية والكبرى في توسيع القوات المسلحة العراقية وتأطير الدور القومي لها بعد تسلم البعث للسلطة السياسية، وخاصة بعد المؤتمر القطري الثامن، إذ أوكل هذا المؤتمر، وهو أعلى سلطة تقريرية في الحزب، للقوات المسلحة مهاماً جساماً وفتح الباب على مصراعيه لتوسيعها وتسليحها، وأوكل المهمة القومية

لها كواحدة من أهم واجباتها. وبهذا توسعت القوات المسلحة لتشتمل على ثلاثة فيالق وزعت حسب المناطق الجغرافية: الشمال والوسط والجنوب. وقد كان الفيلق الثاني المسؤول عن القاطع الوسطي فيلقاً مدرعاً أُنيطت به المهمة القومية باتجاه الغرب. وكان الفيلق الأول فيلقاً جبلياً اتخذ من كركوك مقراً له، في حين كان الفيلق الثالث مسؤولاً عن القاطع الجنوبي واتخذ من الناصرية مقراً له. وكان توجهه حماية الحدود الشرقية في القاطع الجنوبي وهي الحدود الأكثر وهناً من اتجاه إيران.

ولما احتدمت الحرب العراقية ـ الإيرانية التحمت كافة الفيالق على الجبهة الشرقية، ولوحظ عدم كفاية منظومة القيادة والسيطرة، مما سبب استحداث قيادة عمليات جديدة، وهي قيادة الفيلق الرابع والتي اتخذت من العمارة مقراً لها وأُنيطت بها مهمة الدفاع عن الحدود الشرقية في المنطقة المحصورة من مخفر الفكة وحتى منطقة مهران، ثم استحدث الفيلق السادس وأُنيطت به مسؤولية قاطع هور الحويزة، واستحدث في الشمال الفيلق الخامس وأُنيطت به مسؤولية منطقة أربيل ـ الدهوك، واتخذ من أربيل مقراً له ثم نقل إلى الموصل بعد حرب الخليج الثانية.

ألقت هذه الأحداث، وطول أمد الحرب التي خاضتها القوات المسلحة وجفاف موارد التسليح وتردي الوضع الاقتصادي وانعدام التدريب، بكلكلها على وضعها المهني فقد تزايدت أعدادها بشكل سرطاني وانخفض انضباطها وزادت حالات الهروب منها، مما دفع القيادة إلى اتخاذ قرار مهم وهو توسيع الحرس الجمهوري وتسليحه بأفضل المتيسر ورعاية أفراده رعاية خاصة للقضاء على حالات الهروب. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الغاية كانت ليس حماية النظام لأن ذلك أُنيط بتشكيل آخر، ولكن لإيجاد بديل معتمد عن الجيش الذي بدأ النخر والفساد يعيثان فيه نتيجة تفاقم الأوضاع.

لا بد لنا هنا من الإشارة إلى أن العمليات القتالية الخمس التي اختتمت بها حرب الخليج الأولى (رمضان مبارك وتوكلنا على الله الأولى والثانية والثالثة والرابعة) كانت عمليات قتالية رائعة بكل المقاييس، وهي التي أفضت بالحقيقة إلى إجبار إيران على قبول وقف إطلاق النار وأسرت في الواقع حوالى ٨٠ بالمئة من قوات الدروع الإيرانية.

حاولت القيادات العامة العراقية الاستفادة بعقلانية من المتحقق وصياغة عقيدة عسكرية عراقية جديدة تعتمد الدفاع مع إمكان الانتقال إلى الدفاع التعرضي عند التهديد من الشرق أو الغرب، إلا أن هذه المحاولة أُجهضت عند القرار الذي اتخذ بعيداً عنها ومن دون مشورتها، وهو الدخول إلى الكويت واحتلالها ليلة ١ ـ ٢ آب/

أغسطس ١٩٩٠. ونتوقف هنا عند التحليل النقدي للمرحلة المنصرمة، حيث إن نتائج حرب الخليج الثانية واضحة المعالم وهي التي أفضت في ما بعد، فضلاً عن غياب كل من الحنكة والحكمة والمهنية العالية، في دفع القوات المسلحة العراقية، وهي التي ما زالت تئن من جراح حرب الخليج الثانية وجفاف موارد التسلح والتعويض والإنقاذ، لمواجهة قوة غاشمة جاءت وهي مصممة على اجتياح العراق واحتلاله ومن ثم فرض الحكم العسكري المباشر على العراق. وقد اتخذ الحاكم المدني لسلطة الائتلاف المؤقتة بول بريمر قراراً غير شرعي بحل الجيش العراقي، وتتمثل عدم مشروعية هذا القرار، بالتالي:

ـ إن الولايات المتحدة الأمريكية وهي الدولة الغازية والمحتلة لم تعلن النصر في حربها.

ـ لم تخض سلطة الاحتلال أية مفاوضات ولم يعقد أي مؤتمر يعلن بموجبه استسلام القوات العراقية المحاربة، ولم يوقع أي مسؤول عسكري أو مدني عراقي صك الاستسلام باسم القوات المسلحة العراقية.

ـ لا تتيح القوانين الدولية ومعاهدات جنيف للسلطة المحتلة التدخل في هيكلية الدول التي تم احتلالها وقوانينها الداخلية.

اندلعت المقاومة العراقية لسلطات الاحتلال وتحولت إلى فعل ساخن كان الكثير منه يتوجه تجاه سلطات الاحتلال وقواته، الأمر الذي دعا السلطة المحتلة لإعادة النظر في أجندة بقائها في العراق، فبادرت أولاً إلى تشكيل مجلس الحكم الانتقالي الذي طعن في شرعيته كونه معيناً، ثم قررت أخيراً نقل السلطة للعراقيين في ١/ ٧/ ٢٠٠٤. ومن خلال ذلك حاولت تصحيح خطئها القاتل بحل الجيش العراقي والسعي لإعادة تشكيله مرة أخرى، وما زالت تناقش الآليات والوسائل. وسنناقش نحن إمكانية التشكيل من خلال المشاهد المطروحة للوجودالأمريكي في العراق.

ثالثاً: تشكيل الجيش العراقي الجديد في ضوء المشاهد المتوقعة

المشهد الأول: انسحاب القوات الأمريكية نتيجة ضغط المقاومة العراقية

احتمالية تحقيق هذا المشهد:

أسوأ حالة/ ضعيف

أحسن حالة/ متوسط

العوامل المساعدة

١ـ حصول إجماع عراقي على تفعيل المقاومة.

٢ ـ حصول خسائر كثيرة في صفوف القوات الأمريكية.

٣ ـ رفض الكونغرس لتمويل الحملة العسكرية في العراق.

٤ ـ وجود شخصية قيادية عراقية ذات رؤية استراتيجية واضحة.

العوامل المثبطة

١ ـ عدم حصول الإجماع العراقي على خيار المقاومة.

٢ ـ تشرذم الخيار القتالي العراقي على أساس عنصري أو طائفي.

٣ ـ تدخل دول الجوار سلباً.

٤ ـ غياب الشخصية القيادية العراقية وتعدد الرؤى والمصالح.

المشهد الثاني: نقل السلطة إلى حكومة انتقالية بترتيب أمريكي وبقاء القوات الأمريكية في العراق

احتمالية تحقق هذا المشهد :

أسوأ حالة/ متوسط

أحسن حالة/ محقق

العوامل المساعدة

١ ـ نجاح عملية تشكيل المجلس الانتقالي وانتخاب حكومته.

٢ ـ نجاح عملية تشكيل وزارة الدفاع وتهيئة الكادر القيادي.

٣ ـ حصول إجماع وطني حول الحاجة الملحة لتشكيل الجيش الوطني.

٤ ـ النأي بالجيش الجديد عن الانغماس بالقضايا الداخلية أو الاستخدام لخدمة المخططات الأمريكية.

٥ ـ حماس الضباط ذوي الخبرة والكفاءة للانضمام للجيش الجديد.

٦ ـ إبعاد الجيش عن الطائفية والعنصرية.

العوامل المثبطة

١ ـ فشل عملية تشكيل المجلس الانتقالي ومن ثم فشل عملية انتقال السيادة.

٢ ـ عدم تشكيل وزارة الدفاع أو تشكيلها بشكل مشوه.

٣ ـ شرذمة الوضع الداخلي وغياب الإجماع الوطني.

٤ ـ نكث الأمريكيين لوعودهم بنقل السلطة.

٥ ـ إيلاء عملية التشكيل إلى ضباط من غير ذوي الخبرة والكفاءة.

٦ ـ زج الجيش وتوريطه في مشكلات الأمن الداخلي والنزاعات الداخلية.

رابعاً: تصورات للعقيدة العسكرية القتالية للجيش العراقي الجديد

بادئ ذي بدء ينظر المحتلون للجيش العراقي نظرتهم لعدو استطاعوا قهره في الميدان. لذلك فإن سلوكهم تجاهه سيتسم بالعدوانية. ومن هنا سينشأ عامل احتكاك ليس سهلاً بين نظرة الأمريكيين للجيش الجديد تنظيماً وتسليحاً ومهام وعقيدة، ونظرة العراقيين لجيشهم الجديد الذي سيعتبرونه ولا شك امتداداً لجيشهم العريق الذي حله بريمر. وقد كان إصرار العراقيين على الاحتفال بذكرى تأسيس جيشهم يوم ٦ كانون الثاني/ يناير المنصرم دليلاً دافعاً على تمسكهم بتراثهم.

وسيكون للأمريكيين شركاء في النظرة من العراقيين ذوي النظرة الضيقة، وهم أولئك الذين يضربون صفحاً عن الهوية القومية للجيش العراقي وهي الهوية التي تمسك بها طيلة عمره. وسيهدف الخبراء العراقيون إلى تشكيل قوات مسلحة تتسم بالسمات التالية:

١ ـ متوازنة أي أن لها القدرة وقابلية الحركة والمرونة والمناورة التي تتيح لها التواجد والانفتاح في المكان متى ما كان ذلك مطلوباً.

٢ ـ يندرج تحت سمة التوازن العلاقة المتناسبة بين المشاة: المحمول والآلي والدرع.

٣ ـ يندرج تحتها سمة قوة الصدمة المتأتية من القوة النارية والسرعة.

٤ ـ تتيح لها قابلية الحركة والمرونة إمكانية اتباع استراتيجية الاقتراب غير المباشر الذي سيساعدها على تحقيق مبدأيْ الاقتصاد بالقوة والجهد والمباغتة.

٥ ـ سيتحقق لها سمة الاقتصاد بالجهد من تحقيق تدريب راق وصارم ليتم

الاستفادة من سمات قابلية الحركة والمرونة والمناورة بتشكيل قوات مسلحة صغيرة التعداد عالية الأداء، مما يساعد على تجاوز سلبيات المرحلة المنصرمة التي تضخمت.

٦ ـ من مجمل السمات أعلاه ستنأى القوات المسلحة العراقية الجديدة بنفسها عن النزاعات الداخلية، وكذلك عن عمليات الأمن الداخلي، ولن يكون من المتاح استخدامها في العمليات الداخلية إلا في حالات الكوارث الطبيعية أو تهديد وحدة إقليم الدولة وبقرار من البرلمان.

٧ ـ ستكون فوق ميول الأحزاب والجماعات وتوجهاتها، ويحرم على العسكري العمل السياسي مطلقاً.

٨ ـ سيسعى الخبراء العراقيون على حل كافة الميليشيات الداخلية وسيفسحون المجال لضمها إلى الجيش الجديد فقط بعد إعادة تأهيل أفرادها بالاتجاهات التالية :

ـ الانضباط العسكري الصارم والراقي.

ـ الإخلاص للوطن فقط وليس غيره.

ـ التدريب الراقي.

ـ الانصياع الصارم لأنظمة الخدمة المقررة والمعتمدة.

ما الذي سيهدف الأمريكيون لتحقيقه من تشكيل القوات المسلحة العراقية الجديدة

وضع الأمريكيون خصائص معينة لمن سيتعاون معهم في تشكيل القوات المسلحة العراقية الجديدة، لعل ما يلي أبرزها :

١ ـ من لا يشاركنا نظرتنا ليس له مكان في الجيش الجديد.

٢ ـ لا مكان للمحاصصة الطائفية أو العنصرية أو العشائرية في الجيش الجديد.

٣ ـ لا مكان لرجال الدين وشيوخ العشائر في الجيش الجديد، ولكننا نستمع لآرائهم.

ما هي السمات المطلوبة في الجيش الجديد

بافتراض أن البديل الثاني هو الأكثر توقعاً، فإن الأمريكيين سيقومون بالإشراف على بناء هذا الجيش، ولذلك ومن وجهة نظرهم هناك متطلبات أساسية بينوها عند اتصالهم ببعض كبار الضباط المطالبين بالتعاون معهم في تأسيس وزارة الدفاع وبناء

هذا الجيش الجديد. وهذه المتطلبات هي:

١ ـ أن يشارك الضابط المقبول لمهمة بناء الجيش الأمريكيين في نظرتهم للأمور.

٢ ـ أن يكون مشهوداً له بالكفاءة والخبرة المهنية والنزاهة.

٣ ـ سوف لا يتأسس الجيش الجديد على أسس المحاصصة الطائفية أو العنصرية.

٤ ـ لا مكان لرجال الدين وشيوخ العشائر في الجيش الجديد، وإن لم يمنع ذلك من سماع آرائهم.

٥ ـ أن لا يزج الجيش الجديد في عمليات الأمن الداخلي.

٦ ـ أن يخضع هذا الجيش لسيطرة المدنيين وأن يكون وزير الدفاع مدنياً.

إن المطلب الأول هو المطلب الأخطر، أي أن مشاركة الأمريكيين في نظرتهم للأمور تعني على الأقل ما يلي:

١ ـ عدم النظر إلى إسرائيل كعدو.

٢ ـ محاربة التطرف الديني وعده شكلاً من أشكال الإرهاب.

٣ ـ عدم التأكيد على الانتماء القومي للعراق.

٤ ـ الإيمان بالعولمة ودورها في بناء وقيادة العالم.

٥ ـ الاستعداد للانخراط في دعم المخططات الأمريكية على الصعد الداخلية والاقليمية والكونية.

ومن هنا تتضح خطورة الموقف. فمن جهة تقتضي مصلحة الوطن المباشرة تأسيس الجيش الوطني ذلك أن العراق باقٍ والاحتلال زائل لا محالة. لذلك فإن هذا الجيش لا بد وأن ينتمي إلى وطنه مهما كانت التحديات. وبالمناسبة فإن تحديات مشابهة رافقت تأسيس الجيش العراقي في عام ١٩٢١، إلا أن الوطنية العراقية قد تجاوزتها ورسخت قيمتها في هذه المؤسسة الوطنية العريقة. ومن جهة أخرى فإن هذه التحديات خطيرة إلى الدرجة التي تجعل من الصعوبة بمكان على الضباط الوطنيين الأحرار قبولها. ومن هنا فإن من الضروري لتجاوز ذلك وضع موازنة دقيقة بين الالتزام بالوطنية والانتماء للوطن، وهي الصفة السائدة المانعة، وبين المرونة الحذرة حيال متطلبات سلطة الاحتلال. إن عدم النجاح في هذا الامتحان القاسي سيفسح المجال لآخرين مستعدين للتطابق مع وجهة نظر قوات الاحتلال للتعهد لها بتنفيذ متطلباتها. وهنا سنساعد من حيث لا نريد ببناء جيش لا ينتمي للوطن ولا لتطلعاته

وأهدافه، وسيتحول هذا الجيش مع الزمن إلى أداة سرطانية مغروسة في قلب الوطن شئنا أم أبينا.

الحجم المطلوب للجيش العراقي الجديد

أخذاً بنظر الاعتبار المظاهر المستجدة لوضع العراق داخلياً أو اقليمياً، وتغير طبيعة التهديد والوهن الذي أضحى يتسم به هذا الوضع حيال كافة مصادر التهديد، كما أنه نظراً لحراجة الموقف الاقتصادي الذي يشكل ضاغطاً كبيراً على عملية التشكيل، فمن هنا نرى أن التشكيل الجديد ينبغي أن يكون وفق الخطوط التالية:

القوات البرية:

ـ ٢ فرقة مدرعة واحدة في الجنوب وواحدة في الوسط.

ـ ٢ فرقة مشاة آلية واحدة في الشمال الغربي «الموصل» وواحدة في الوسط.

ـ ٢ فرقة مشاة إحداها مجهزة للعمل في المناطق الجبلية والأخرى في الجنوب (مشاة سهول).

القوات الجوية

جحفل جوي تعبوي يتألف من:

ـ ١ جناح طيران قتال أرضي وإسناد قريب.

ـ ١ جناح طيران دفاع جوي.

ـ ١ جناح طيران مختلط «استطلاع جوي/ إنذار مبكر وحرب الكترونية/ تدريب».

القوات البحرية

ـ قوات دفاع ساحلي.

ـ قوات خفر سواحل.

ـ إمكانية تطوير لاحقة.

تقاسم المسؤولية بين المدنيين والعسكريين

يعتبر وزير الدفاع وهو شخص مدني أداة فرض الإرادة السياسية على القوات المسلحة، ويعتبر رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الرئيس المهني للقوات

المسلحة والمستشار العسكري الأول والأقدم للقائد العام «رئيس الدولة». لذلك فإن مهام وواجبات الركن الخمس (العمليات/ الاستخبارات/ التدريب/ الإدارة/ الإسناد اللوجستي) ستكون من مسؤولية رئيس هيئة الأركان العامة وبإمرته، أما مهام السياسات والأساليب، وهي الميزانية والتسليح والتجهيز والأفراد والتعبئة وغرس عقيدة القتال، ستكون من مسؤولية الوزير.

جيش متطوعين أم جيش مكلفين

يناهز عدد سكان العراق الآن ٢٥ ـ ٢٦ مليوناً، مما يعني بلوغ ما يزيد عن ٣٠٠,٠٠٠ سن الخدمة العسكرية الإلزامية سنوياً، وهو رقم يتفوق على الحجم الإجمالي الذي قد لا يزيد عن ٢٠٠ ـ ٢٥٠ ألف فرد. لذلك فإن أفضل البدائل هو التعويل على المتطوعين لتهيئة كوادر الجيش الجديد، وسيتيح التعويل على المتطوعين تحقيق المزايا التالية:

ـ ان الانضمام للجيش سيكون على أساس الرغبة والدافعية الذاتية.

ـ ستتاح الفرصة للجيش لكي يقدم خدمات إنمائية ومعاشية جيدة لمنتسبيه مما سيجعل من رعايتهم مهمة مجزية تزيد من انتمائية أفراده له.

ـ سيفسح المجال للجيش لكي يؤهل أفراده لحياتهم القادمة بعد انتهاء عقودهم، مما سيسهل دمجهم في سوق العمل ويجعل منهم أفراداً منتجين.

ـ ستتم إدامة مستوى عالٍ من الحرفية والانضباط في صفوف الجيش.

أخيراً فإن هذه أفكار أولية سطرناها من خلال خبرتنا السابقة ورؤيتنا الحاضرة لما يجري على الساحة العراقية التي نرى أن لا ضمانة لتأسيس وإدامة الاستقرار فيها إلا بتأسيس جيش موثوق به مخلص لوطنه وأمته، أمين على استقلالها وسيادتها. فهل سنستطيع بناء جيش كهذا؟ هذا هو التحدي الأكبر الذي يرقى لجهاد أكبر.

تعقيب (١)

الياس حنا (*)

استرسل الباحث في ورقته القيّمة بالحديث عن تاريخ الجيش العراقي، واعتبر أن حلّه من قبل بول بريمر خطأً جوهريٌ أدّى إلى الفوضى، وعزا إنشاء الجيش العراقي إلى هدفٍ استعماري بريطاني، كان المقصود منه تخفيف الأعباء الماليّة عن الخزانة البريطانيّة. ورسَم بسرعةٍ التبدّلات الجيو ـ استراتيجيّة في المنطقة، وانعكاسها على العراق، ولاسيّما في ما يتعلّق بحلف بغداد والعدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦. وشرح بسرعةٍ كيفية دخول الجيش إلى العمل السياسي واحتكاره له. وتحدّث عن الانقلابات العسكريّة الدموية والمتسارعة حتى وصول البعث إلى الحكم، ووصول صدّام حسين إلى سدّة الرئاسة في العام ١٩٧٩. وشرح بسرعةٍ عمليّة تبعيث الجيش، والمستوى المتدنّي الذي وصل إليه. و تناول أخيراً تطوّر العقيدة العسكريّة للجيش العراقي، وعرض في الختام تصوره لشكل الجيش العراقي المستقبلي.

١ ـ كنت أتمنّى أن يفصّل الباحث في تحليله كيفيّة دخول الجيش إلى السياسة في العراق، وهدفه من ذلك. وكيف تعاقبت الانقلابات العسكريّة بشكلٍ آلي ميكانيكي؟ وكيف كان التغيير يتمُ بصورةٍ دمويّةٍ؟. من المعروف في هذا الإطار أنّ الجيوش العربيّة قد تدخلت في السياسة ولا سيّما بعد نكبة فلسطين، وفشل الأنظمة التقليديّة في استرداد الحقّ السليب. لهدفين أساسيّين هما: القيام بثورة تحديثيّة لمواجهة التحدّيات الجديدة، والعمل على استرداد فلسطين السليبة. ويمكننا الجزم هنا أن العسكر قد نجحوا نسبياً في الهدف الأول، أي في هدف التحديث. لكنهم فشلوا فشلاً ذريعاً في الهدف الثاني[1]. بل تحوّل اهتمام العسكر إثر هذا الفشل من الخارج إلى الداخل

(*) عميد متقاعد في الجيش اللبناني.

(١) انظر: James A. Bill, «The Military and Modernization in the Middle East,» *Comparative Politics*, vol. 2, no. 1 (October 1969), pp. 41 - 62.

للمحافظة على الأمن القومي القطري. وتمّ ذلك كله تحت شعار المحافظة على القضيّة القوميّة الكبرى، أي قضيّة فلسطين. واحتكر العسكر نتيجةً لذلك السلْطة السياسيّة، وبطشوا بالحياة السياسيّة الداخليّة تحت شعار الحفاظ على الأمن القومي القطري، والخوف من التسلّل الخارجي لضرب الاستقرار الداخلي. نتج عن هذه السياسة والشعارات اختفاء الفوارق بين بعديْ السياسة والعسكر.

وبكلمةٍ أخرى، تماهت السياسة مع البعد العسكري، وأصبح للعسكر سياستهم الخاصة، بدلاً من أن يكونوا وسيلةً عسكريةً للسياسة. ومن هنا مأسَس العسكر عمليّة احتكارهم للسلطة عبر منع المنافسة الداخليّة. فتقدّم بُعد الولاء الطائفي والمذهبي أو القرابي الأعمى للسلطة السياسيّة ـ العسكريّة القابضة على السلطة، على غيره من الكفاءات، عسكريةً كانت أو فكريةً. و تمّ اتهام النخبة المعارضة للسلطة بالخيانة بهدف مسخ صورتها القوميّة، وتبرير ضربها واستئصالها. وتحوّلت الأنظمة في الدول العربيّة بسبب هذا إلى بعدٍ واحدٍ يتمثّل بقائدٍ واحدٍ، يمسك بيده كلّ القرارات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، بما في ذلك قرار السلم والحرب حتى وإن كان هذا القرار يضرّ بالمصلحة القوميّة للبلد. لقد بات مطلوباً إعادة الفصل بين السياسة والعسكر. لكنّ المعضلة تكمن الآن في أنه لا توجد حالياً نخبةٌ سياسيةٌ قادرةٌ على ملء الفراغ السياسي الذي لم يترك العسكر غيره في تجربة حكمهم المخفقة.

٢ ـ كنت أتمنى أن يسترسل الباحث في شرح دور الجيش العراقي في الأمن الداخلي منذ تأسيسه. وكيف كانت السلطة السياسية تعي المخاطر على أمنها القومي من الداخل ومن الخارج؟ وأين دور الجيش في ذلك؟ وكيف تعامل مع التعقيدات والتنوعات الداخليّة في العراق؟ وكيف كان دور الأقليّات وتمثيل التكوينات الثقافية الاجتماعية المختلفة فيه؟ فالتركيبة الاجتماعيّة في أيّ بلدٍ، هي حتماً العامل الأهم الذي يؤثّر في كل ما يتعلّق بالقوى العسكريّة لأي بلد[٢].

٣ ـ لم تتناول الورقة دور الجيش العراقي بالتفصيل تجاه المخاطر المتأتّية من الدول العربيّة. وكيف كان هذا الجيش يُعَدّ للصراع العربي الإسرائيلي، وما دوره تاريخياً في هذا الصراع.

لقد اقترح الباحث تنظيماً معيّناً للجيش العراقي المستقبلي. لكننا نرى أن معرفة شكله، وحجم تسليحه متعذر إن لم يكن مستحيلاً في ظل صعوبة التكهّن بمستقبل

---

(٢) انظر: Stephen Peter Rosen, «Military Effectiveness: Why Society Matters,» *International Security*, vol. 19, no. 4 (Spring 1995), pp. 5 - 31.

المنطقة عموماً، ومستقبل العراق خصوصاً، وذلك للأسباب التالية:

١ ـ يُعتبر العراق الآن في مرحلةٍ انتقاليةٍ خطرةٍ جداً، لم يتوضّح فيها شكل النظام الاقليمي المستقبلي سياسياً أو أمنياً.

٢ ـ لا يمكن التنبؤ بنجاح المشروع الأمريكي في المنطقة أو فشله. لكن ما هو مؤكد أن حجم الاستثمارات السياسية والعسكريّة والاقتصادية الأمريكية كبير، ولا يمكن الاستهانة به. ولاسيّما أن أمريكا قد ربطت على ما يبدو سلامة أمنها القومي مباشرةً بما يجري في العراق. من هنا ستحرص أمريكا على عدم الفشل في العراق مهما استلزم الأمر، وهي في ذلك مستعدّة للذهاب حتى النهاية. ففشلها يعني سقوطها عن العرش الإمبراطوري الأعلى. ويتبدّى ذلك جليّاً من خلال الحملة الانتخابيّة الأمريكية، حيث يتناول المرشحون موضوع العراق في شقّ كيفيّة إدارة الحرب عليه. وليس في شقّ الانسحاب القريب منه.

٣ ـ إن ما يجري في المنطقة عموماً، وفي محيط العراق المباشر خصوصاً شبه غامض. ويبدو أنّ كلّ الدول المحيطة بالعراق، هي في قيد إعادة رسم استراتيجيّتها للتعرف على كيفيّة التأقلم، أو مواجهة المشاريع الأمريكية. لكن الأكيد، أن أغلب الدول المحيطة بالعراق هي في مرحلة التأقلم، لكسب ما يمكن كسبه، أو لمحاولة تقليل الخسائر قدر الإمكان في حال المعاندة. وتدخل كل من تركيا وإيران وسوريا في هذا الإطار بدرجاتٍ مختلفةٍ تبعاً لظروف كلٍ منها تجاه المشاريع الأمريكية.

٤ ـ لم يُعرف حتى الآن ما سيكون عليه شكل النظام السياسي في العراق، والوفاق السياسي بين الوحدات الأساسية التي تشكّل شعبه. فالمرحلة الحاليّة في العراق هي نقطة تحولٍ تاريخيةٍ سيبنى منها شكل العراق المستقبلي. لذلك يسعى كل فريقٍ عراقي لتحقيق أهدافه التاريخية طالما أن هناك مناسبةً مواتيةً لذلك. يريد الأكراد عراقاً فدراليّاً مع استقلالٍ تام للمناطق الكرديّة، حتى أنهم قد يريدون إعلان الدولة فيما لو سمحت لهم الظروف الاقليمية والدوليّة بذلك. ويعتبر الشيعة أن المناسبة أيضاً تاريخيةٌ بالنسبة إليهم لحكم العراق، بعد أن تمّ تهميشهم منذ العشرينيات، على الرغم من أنهم كانوا قادة ثورة العشرين. أما السنّة فيعتبرون أنفسهم الخاسر الأكبر، وأن الحلّ سيكون على حسابهم.

٥ ـ يختلف العراقيّون عموماً حول الموقف من التواجد الأمريكي العسكري في العراق حالياً. فالحرب اتخذت شكل حربٍ بين السنّة والأمريكيين، ولاسيّما أنّ المرجعيّة الشيعيّة كانت قد أصدرت فتوى قبيل شنّ الحرب على العراق بعدم مقاتلة الأمريكيين وعدم مساعدتهم في الآن ذاته. أما الأكراد فهم أصلاً في المعسكر

الأمريكي. وفتحوا أماكن تواجدهم، وقدموا عسكرهم للقتال إلى جانب الأمريكيين.

نعتقد أنّ من الملح على العراقيين في حالة تقريرهم بناء جيشٍ جديدٍ، أن يحدّدوا العدو والصديق. وأن يحدّدوا كيفية الوعي بالمخاطر على أمنهم القومي. و يمكن بعد تحديد العدو، ووعي المخاطر على الأمن القومي، والوصول إلى وفاقٍ داخلي على شكل النظام السياسي أن يتمّ شكل الجيش العراقي الجديد.

أ ـ في العدو: يقول المفكّر الفرنسي جوليان فرويند في كتابه **جوهر السياسة**: «تقوم السياسة على مبدأ تحديد العدو والصديق»(٣). إن تحديد العدو، يحكم في أية دولةٍ وضع الأهداف الاستراتيجيّة، واعتماد الدفاع أو الهجوم، أو اعتماد الدفاع الاستراتيجي، والهجوم التكتيكي كما تفعل إسرائيل حاليّاً. فهل العدو هو الأمريكي أو إسرائيل؟ ما دور الجيش الأمريكي على الساحة العراقيّة في المرحلة المقبلة، أي بعد تسليم السلطة إلى العراقيين؟ وما علاقة الجيش العراقي بالتواجد العسكري الأمريكي؟ وهل ستخرج أمريكا نهائياً من العراق؟ إنه أمر مشكوك فيه، فهي أتت لتبقى، والعراق حملةٌ في حربٍ طويلةٍ جدّاً. ماذا عن الموقف من إسرائيل العدو اللدود للعراق؟ وكيف سيكون موقف القيادة السياسية العراقيّة الجديدة من الصراع العربي ـ الإسرائيلي؟ وهل ستسمح أمريكا بذلك فيما إذا كان عدائياً؟

ب ـ في وعي المخاطر على الأمن القومي: هل سيعي العراقيون التواجد الأمريكي العسكري كخطرٍ على الأمن القومي العراقي؟ وماذا عن الخطر والمطامع التركيّة في شمالي العراق؟ وماذا عن الطموحات الانفصاليّة لدى الأكراد؟ وماذا لو تحوّلت إيران إلى المعسكر الأمريكي؟ وأخيراً وليس آخراً، هل ستبقى قائمة الأهداف العراقيّة تضمّ الكويت ولا سيّما بعد تصريح أخيرٍ لرئيس مجلس الحكم الانتقالي حول التهديد بضمّ كلٍ من الأردن والكويت؟ لا بدّ لنا هنا من التأكيد أن الأمن القومي مخلوقٌ حيٌ يتبدّل، ويختلف مفهومه بين الدول الصغرى والقوى العظمى. فالأمن القومي الأمريكي يختلف تماماً عن الأمن القومي اللبناني. إن الأمن القومي يعتبر الطريقة الفضلى لدولة ما للحفاظ على كيانها، وتحقيق أهدافها دون اللجوء إلى القوّة. وإذا ما اضّطرّت إلى استخدام القوة، فيتوجب عليها الخروج منتصرةً. يعتبر العراق حالياً في مرحلةٍ خطرةٍ، لأن الكيان مهدّد.

كيف سيكون دور العراق وجيشه في المنظومة الأمنيّة الأمريكية الجديدة في المنطقة المبنية على مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي لا بدّ له أن يستند إلى منظومةٍ

---

(٣) Julien Freund, *L'Essence du politique*, philosophie politique (Paris: Sirey, 1986).

أمنيةٍ تحكمه، وتسيطر عليها أمريكا وحلفاؤها في المنطقة[٤]؟. قد يقول البعض إن الفشل هو نصيب المشاريع الأمريكية في المنطقة، وهذا سيناريو ممكن لكن لا يمكن لأحد أن يتكهّن بشكل الجيش العراقي المستقبلي وعقيدته، بل سيتأثر هذا الشكل بطبيعة النظام السياسي المرتقب وتوازناته التمثيلية (الحصص) لتكوينات الشعب العراقي. وسينتج عن الوفاق السياسي تحديد مفهوم العدو، وطريقة الوعي المختلفة بالمخاطر على الأمن القومي العراقي التي قد يراها بعض في إيران أو في تركيا. ولكن الموقف من ذلك سيتأثر حتماً بالوجود العسكري الأمريكي، وبمدى تأثيره في الساحة السياسية الداخلية. إن الجيش العراقي المستقبلي سيُرسم تحت العباءة السياسيّة الكبرى للعراق التي تُحدّد الأهداف، وترسم الخطط، وتخلق على أساسها البنى التحتيّة للقوى العسكريّة. ثمّ تؤمّن الوسائل اللازمة، وتبتكر العقيدة العسكريّة. وهذه هي الطريقة الفضلى لقتال أيّ عدوِ لتأمين تحقيق الأهداف. وعلى سبيل المثال كان الرئيس صدّام حسين قد أعدّ جيشه لتحقيق مروحةِ كبيرةِ وكبيرةِ جدّاً من الأهداف تقوم على الصعيد الداخلي، في تأمين استمراريّة النظام السياسي ووحدة العراق، ومنع كل من تسوّل له نفسه تهديد النظام وضربه. وعلى الصعيد الاقليمي في تأمين الهيمنة الاقليمية بعد ضرب إيران، واسترداد المقاطعة ١٩ ـ الكويت. وأخيراً وليس آخراً قيادة الصراع ضد العدو الإسرائيلي. من هنا كان لدى الجيش تنظيمٌ معينٌ، وتسليحٌ خاصٌ (صواريخ بالستيّة لضرب إسرائيل مثلاً)، وبالتالي كانت لديه عقيدةٌ قتاليةٌ تناسب الأهداف الكبرى الموضوعة من قبل السلطة السياسيّة.

---

(٤) دراسة غير منشورة للكاتب حول الشرق الأوسط الكبير.

تعقيــب (٢)

صفوت الزيات

قدّم الباحث ورقته بحس الوطنيّ القوميّ الذي يستشعر حجم الكارثة وعمق الشرخ الذي أحدثه زلزال الاحتلال الأمريكي للعراق كدولةٍ ووطن، وتوابع ارتداداته المتتالية التي وإن كان مركزها بغداد إلا أن موجات مدّها باتت تضرب عواصم الأمة بعنفٍ من الشرق إلى الغرب. ولقد أكّد في مقدمته وتمهيده حقائق أربع أتصور أننا نتوافق فيها جميعاً:

أولاً: الجيش العراقي كان منذ البدء مؤسسةً قوميةً وطنيةً عريقةً.

ثانياً: إنه تأسَّس على أيدي ضباطٍ من الجيل القومي الأول الذي آمن بفكرة القومية العربية وسعى إلى بعثها منذ اللحظة الأولى لبروز الدولة تحت الانتداب في العام ١٩٢١.

ثالثاً: إنّ قرار حلّ مؤسسة الجيش في ٢٣ أيار/ مايو ٢٠٠٣ من قِبل الحاكم المدني الأمريكي قد ختم على صكّ تدمير الدولة العراقية الحديثة التي عمرها صنوٌ لعمر قواتها المسلحة.

رابعاً: كان الاعتراف بأن جزءاً من مسؤولية إنتاج المشهد الأخير لمؤسَّسة الجيش يقع على عاتق القيادات السياسية والعسكرية العراقية العليا التي أولَت مصالحها الشخصية والإيديولوجية على حساب المصلحة الوطنية.

قبل الشروع في إبداء ملاحظاتي على مسألتيْ السرد التاريخي لدور مؤسَّسة الجيش، وتطور عقيدته العسكرية عبر المسار الزمني للدولة العراقية، يلزَم التذكير بالعوامل الأربعة الرئيسة التي أطّرت بناء الدولة العراقية الحديثة وتطورها منذ لحظة نشأتها الأولى، وساهمت بآثارها الإيجابية نادراً والسلبية غالباً فيما آلت إليه الأحداث الأخيرة في ربيع العام ٢٠٠٣.

أول هذه العوامل الدور الاستعماري الذي أسَّس الدولة من خلال توحيد ثلاث

ولاياتٍ عثمانيةٍ متفرقةٍ، كانت لكلٍ منها ارتباطاته الخارجية أكثر من تلك البيْنية، ورأى الاستعمار في منظور مصلحته آنذاك في خليط النخبة السنيّة ذات التوجه القومي الحلّ الأمثل لإدارة شؤون الدولة وفرض تماسكها.

ثاني هذه العوامل التنوع الإثني والطائفي المطبوع بتمركزاتٍ جغرافيةٍ في شمال الدولة ووسطها وجنوبها، وهي الحقيقة التي عبّر عنها فيصل الأول في مذكّرةٍ وزّعها على فريقٍ من القادة العراقيين بقوله إنه «لا يوجد في العراق شعبٌ عراقيٌ بعد، بل توجد تكتلاتٌ بشريةٌ خاليةٌ من أي فكرةٍ وطنيةٍ»[1].

ثالث العوامل، دور مؤسسة الجيش النافذ في إدارة الدولة، والذي جاء طبيعياً ليس فقط بحكم مسؤولية الجيش في توفير التماسك الداخلي للدولة في مواجهة التنوعات الإثنية والطائفية، وإنما لحقيقة الكفاءة الإدارية والمهنية والفكرية التي تمتّعت بها نخبة ضباط جيل القوميين الأول مقارنةً بالتخلف الذي كانت عليه الكوادر المدنية العراقية آنذاك.

أما **رابع** العوامل وآخرها فكان معضلة الجوار الشائكة، والتي نتجت عن الوضعية الجو ـ سياسية للدولة العراقية الناشئة ذات الطبيعة شبه المغلقة بحدودٍ مائيةٍ لا تتجاوز ٨٠ كيلو متراً والمحاطة بست دول جوارٍ، منها دولتان تمتلكان مصادر قوةٍ قوميةٍ أكبر ولهما امتداداتها الإثنية والمصلحية في عمق الدولة العراقية، وهما تركيا وإيران، الأمر الذي جعل العراق مفتقداً الأمن منذ بداية تأسيسه.

دور مؤسسة الجيش ـ الحقبة الملكية (١٩٢١ ـ ١٩٥٨)

قدّم الباحث رؤيته التاريخية لدور مؤسسة الجيش إبان الحقبة الملكية بحياديةٍ واضحةٍ، وباستعراضٍ زمني متماسكٍ لا تغيب عنه مشاعر وطنية نبيلة نأملٍ لها أن تسود بين الجميع في هذا الفصل التاريخي الصعب على الوطن والأمة معاً، وفي تصوري أنه من زاويتيْ التحليل والملاحظة معاً يمكن تقسيم هذه الحقبة إلى مرحلتين رئيستينْ قد يكون بينهما بعض من التداخل، لكن شواهد التباين تبقى الغالبة في ما بينهما.

١ ـ **المرحلة الأولى**، التوافق السياسي ـ العسكري (١٩٢١ ـ ١٩٣٠). أشار الباحث إلى تلاحم مؤسستيْ العرش والجيش معاً إبان هذه الفترة التي شهدت تولي

(١) ناجي شوكت، **أوراق ناجي شوكت (رسائل ووثائق): دراسة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر**، تقديم وتحقيق محمد أنيس ومحمد حسين الزبيدي (بغداد: مطبعة الجامعة، ١٩٧٧)، ص ٦٨ ـ ٦٩.

جيل الضباط القوميين الأول إدارة شؤون المملكة في تناغم دائم مع الملك «فيصل الأول» باعتبار أن كلاً من الدولة والجيش آنذاك لم يكن صناعَةً برِيطانيةً بقدر ما كان نتاج مخاضٍ وطني قومي فرضته حقائق الثورة القومية العربية الكبرى في العام ١٩١٦ ضد الهيمنة التركية، وثورة العشرين الوطنية التي شملت كل العراقيين ضد الاحتلال البريطاني القائم آنذاك. وأود أن أضيف ملاحظتين إلى ما أشار إليه الباحث:

أولاهما أن هناك دوراً بريطانياً حكمته مصالح استراتيجية عليا كان لها إسهاماتها في إقامة هذا الكيان السياسي والعسكري.

ثانيتهما أن التوافق السياسي ـ العسكري لهذا الجيل من المؤسِّسين دعمه توحد قناعاتهم بخيانة البريطانيين لقضية الوحدة العربية التي تبنّاها هذا الجيل، والتي تكشّفت أمامه منذ مفاوضات مكماهون وما رشح عن اتفاقية سايكس ـ بيكو في العام ١٩١٦، وما تلاه من وعد بلفور في العام ١٩١٧، إلا أن عقلانية فيصل الأول وضباطه «الفيصليين» في استيعاب هذه الحقيقة والتعامل معها بدرجةٍ من الرشد، حافظت على تماسك الدولة، وعدم التسرع في المواجهة مع البريطانيين.

٢ ـ المرحلة الثانية، التضاد السياسي ـ العسكري (١٩٣٣ ـ ١٩٥٨)

أرجع الباحث هذا التضاد إلى بروز الجيل الثاني من الضباط القوميين الذي تربّى في المدارس الوطنية العراقية على أسس المُثل والقيم الوطنية والقومية، مما جعله أكثر عدائيةً لقوى الاستعمار، وخلَق لديه أزمة ولاءٍ لمؤسَّسة العرش، وعدم ثقةٍ بجيل القوميين الأول، الأمر الذي مهّد إلى بدء حراكٍ سياسي عنيفٍ داخل مؤسَّسة الجيش حمل معه ظاهرة الانقلابات العسكرية لأوّل مرةٍ في الوطن العربي متمثلةً بانقلاب العام ١٩٣٦ بقيادة بكر صدقي، مما أدى في المقابل إلى بروز تكتل الضباط القوميين الأربعة «العقداء الأربعة» الذين نجحوا في اغتيال قائد الانقلاب الأول، وفرضوا نفوذهم القوي على مؤسَّسة الجيش، ودفعوا بالعراق إلى مواجهةٍ عسكريةٍ مع بريطانيا في أيار/ مايو ١٩٤١ أفضت إلى احتلال البريطانيين العراق مرة أخرى.

وفي تصوري أن هذه المرحلة الأخطر في تطور الدولة العراقية الحديثة قد أحدثت شرخاً عميقاً في الأعمدة الحاملة لبناء هذه الدولة، وقد أضيف لأسباب هذا الشرخ عناصر هامةً منها نواقص معاهدة الاستقلال في العام ١٩٣٠ التي على الرغم من إدراك العرش وجيل القوميين لها، إلا أن دوافعهم السياسية رجّحت مسألة الإسراع بالبناء الاقتصادي والاجتماعي والعسكري للدولة المستقلة على حساب المواجهة مع البريطانيين، الأمر الذي وجد فيه ضباط الجيل الثاني من القوميين تفريطاً في السيادة الوطنية، وإذا ما أضفنا عناصر أخرى تتابعت لتعمّق الشرخ الحادث، منها

رحيل فيصل الأول في العام ١٩٣٣[٢]، وانتقال قياداتٍ حزبيةٍ قوميةٍ من سوريا ولبنان تحت ضغط ممارسات السلطات الفرنسية هناك، وتوفيرها الدعم التنظيميّ والمعنويّ لضباط الجيل الثاني من القوميين النافذين في مؤسَّسة الجيش العراقي آنذاك، فإننا نكون أمام زخم قِومي دفع إلى احتلال بريطانيا للعراق في أيار/ مايو من العام ١٩٤١، وهو الحدثَ الذيَ قد يكون أنهى ظاهرياً الحركات السياسية الراديكالية في العراق عامةً، وداخل مؤسَّسة الجيش خاصةً، إلا أن نتائجه وآثاره الممتدة في بناء الدولة كان وخيماً لاعتباراتٍ عدّة، كان أبرزها فقدان رموز الجيل القومي الأول الثقة والاحترام اللذيْن طالما تمتع بهما سابقاً بفعل عودته إلى الحكم مصحوباً بقوات الاحتلال البريطاني، وبفعل القسوة التي تعامل بها مع رموز الحركة الوطنية والقومية التي قادت مواجهة أيار/ مايو ١٩٤١[٣]، كما أفقدت مؤسَّسة العرش كذلك ولاء مؤسَّسة الجيش، ومهدت إلى ظهور جيل الضباط القوميين الثالث بقوةٍ في مطلع الخمسينيات والذي بتأثيراتٍ عدة، منها حرب فلسطين في العام ١٩٤٨، والثورة المصرية في العام ١٩٥٢، واستمرار السياسات الاستعمارية البريطانية في المنطقة، وأحداث العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦، إضافةً إلى شعور هذا الجيل بفقدان المكانة الاقليمية والعربية التي يتبوؤها العراق على مدى عقديْ الثلاثينيات والأربعينيات، وهي التي قد دفعت به إلى معاودة عصر الانقلابات العسكرية مرةً أخرى، بدءاً من ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ والتي أسَّست للحقبة الجمهورية، وأزاحت الملكية وجهازها السياسي عن المسرح.

دور مؤسسة الجيش ـ الحقبة الجمهورية (١٩٥٨ ـ ٢٠٠٣)

قدّم الباحث سرداً تاريخياً وواقعياً لدور مؤسسة الجيش في الحقبة الجمهورية مكرّراً حياديته الواضحة ومستعرضاً أبرز سمات هذه الحقبة، والتي أراها من وجهة نظري مردوداً للنتائج الكارثية التي أفرزتها لاعقلانية الجيل الثاني من الضباط القوميين في إدارة مواجهته مع بريطانيا إبان أزمة أيار/ مايو ١٩٤١، والتي بسببها تقطّع المسار الوطنيّ والقوميّ للدولة العراقية الحديثة بفعل انعدام الثقة بين أجيال القوميين من الساسة وضبّاط الجيش على السواء، إلا أنني أجد نفسي مدفوعاً إلى تقسيم هذه الحقبة إلى مرحلتين رئيستين قد يكون بينهما بعض من التداخل أيضاً، بينما تبقّى شواهد التباين أكثر وضوحاً ولمعاناً من تلك التي كانت عليها مرحلتا الحقبة الملكية.

١ ـ المرحلة الأولى، هيمنة مؤسسة الجيش على الدولة (١٩٥٨ ـ ١٩٦٨). وفي

---

(٢) رغيد الصلح، **حربا بريطانيا والعراق، ١٩٤١ ـ ١٩٩١** (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٩٤)، ص ٧١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١١.

هذه المرحلة أتفق تماماً مع ما أورده الباحث من سماتٍ لما أطلق عليه الحركات السياسية العسكرية في الفترة ما بين انطلاق ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ وحتى وصول حزب البعث إلى السلطة في انقلاب ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨. وما يهمني إبرازه في إطار هذه السمات تضاؤل تأثير المسألة الإثنية والطائفية لحساب الاستقطابات الفكرية والإيديولوجية (شيوعية ـ قوميةٍ) التي اتصّفت برومانسية الأفكار وحدّة المواجهات وغياب التسامح أو التساهل في ما بين أطياف هذه الاستقطابات ـ وهو ما يعني في المستقبل إمكانية تحجيم نتائج العامل الإثني والطائفي في الساحة العراقية، حال توافر مثل تلك القيادات الأيديولوجية منظّمةً في مؤسَّساتٍ حزبيةٍ واعدةٍ ـ كما يهمني إبراز الهيمنة الكاملة لمؤسَّسة الجيش في إدارة الدولة المصحوب بارتجاليةٍ واضحةٍ وبرامج فضفاضةٍ تسودها ديماغوجية الشعارات على حساب المصلحة الوطنية العليا.

٢ ـ المرحلة الثانية، هيمنة الحزب على مؤسسة الجيش (١٩٦٨ ـ ٢٠٠٣). طرح الباحث بمنهجيةٍ رفيعةٍ كيفية وضع حزب البعث نظرية «تبْعيث» مؤسَّسة الجيش على رأس أولوياته كما تصوّرها ونفّذها الطامح القادم إلى قمة حزب البعث «صدام حسين» بأفكاره التآمرية المصحوبة بانتهازيةٍ وأنانيةٍ واضحة، وهي النظرية التي هدفت، كما ذكر الباحث، إلى «اعتبار الجيش إحدى مؤسسات الحزب المغلقة» والتي أفرزت آثارها المدمرة على هذه المؤسسة عبر ظواهر ثلاثٍ شملت «التقيّة السياسيّة»، «وازدواجية التوجه السياسيّ»، إضافةً إلى «الاستقطاب الطائفي السياسي».

إن الطبيعة السلطوية لشخصية الرئيس التي أضافت إلى آثار «نظرية التبعيث» نتائج الحرب الطويلة غير المبرّرة والمدمِّرة مع إيران، وتصفيات «الرفقاء» البعثيين من العسكريين المرموقين مهنياً وحرفياً، دفعت إلى تعدد الشروخ والانكسارات العميقة في جسم مؤسسة الجيش في منظور الولاء الوطني والانضباط العسكري، والكفاءة المهنية والحرفية. وهي الشروخ التي لم تجد أفضل من ذلك الجهل السياسي لرأس الدولة والحزب معاً ليزيد تعميقها في حربيْ الخليج الثانية عام ١٩٩١ وحرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ إلى المستوى الذي انهارت معه ليس فقط مؤسّسة الجيش ولكن الدولة العراقية الحديثة بكاملها.

إن ما أود إضافته إلى رؤية الباحث لمسألة «التبعيث» هي تلك الآلية التي أدار بها الحزب مؤسسة الجيش والتي أخضعته إلى أربعة تنظيماتٍ منفردةٍ تصبّ جميعها عبر قنواتٍ متوازيةٍ في شخص الرئيس[٤]، فرئاسة الأركان العامة تقتصر عملياً على قيادة

(٤) البدر الشاطري، «التكوين السياسي الحديث للعراق وإدارة الدولة،» **الاتحاد**، ١٠/ ٣/ ٢٠٠٣.

الجيش النظامي في إطارٍ محددٍ يشمل مسرح العمليات وشؤون الإمداد، في الوقت الذي يخضع فيه الحرس الجمهوري إلى مكتب الرئاسة مباشرةً حتى في وظائف مسرح العمليات، بينما يتولى المكتب العسكري للحزب الإشراف على عملية الأدْلجة البعثيّة داخل وحدات الجيش وشؤون التنقلات والترقيات للضباط، في الوقت الذي يضطلع فيه مكتب الأمن القومي بشؤون الاستخبارات والأمن، ويتبع ضمنياً المكتب العسكري للحزب، بينما تأتي الكتلة العشائرية ـ التي استند إليها الرئيس والمكوّنة من شبكةٍ لحلفائه العشائريين المتحلّقين حول عشيرة الرئيس ـ لتخترق تركيبة الجيش عبر تولّي ضباطها المناصب والمسؤوليات الحسّاسة ضماناً لخلق أداة ولاءٍ أخرى داخل الجيش لشخص الرئيس.

إن نظرةً إلى هذه الخطوط من التنظيمات المتوازية التي أدار بها الحزب والكتلة العشائرية مؤسَّسة الجيش، تدفع إلى نتيجةٍ تقرّر أن الحزب حوّل الجيش إلى مؤسَّسةٍ مؤدْلجةٍ، بينما حوّلت الكتلة العشائرية الجيش ذاته إلى تنظيمٍ قبَلي.

في مسألة تطور العقيدة العسكرية للجيش العراقي

يهمنا في تناول مسألة تطور العقيدة العسكرية للجيش العراقي أن نُذكّر بمفهوم العقيدة العسكرية (Military Doctrine) والذي يعني تلك «المبادئ الأساسية المعتمدة رسمياً من قبل الدولة، والتي توفّر الدليل لمسائل التنظيم والقيادة والسيطرة والاستخدام والإدامة للقوة العسكرية بغية تحقيق الأهداف القوميّة للدولة»[٥]. وهناك عوامل مؤثرةٌ في صياغة العقيدة العسكرية للدولة تتضمن استراتيجية الأمن القومي المعتمدة، والخلفيّة التاريخيّة، والتكنولوجيا المتاحة، والتهديدات المدرَكة، إضافةً إلى الموارد القومية المخصّصة من قِبل الدولة لصالح بناء قوتها العسكرية وإدامتها. وتبرز أهمية العقيدة العسكرية في كونها هي التي تحدّد للقيادة العسكرية العليا الإطار الاستراتيجي لتطبيق القوة، ومستويات الحرب، ومبادئ الحرب الملْزمة، وتضع الأسس للمفاهيم العملياتيّة في ميادين القتال.

لقد قدّم الباحث رؤيته لتطور العقيدة العسكرية العراقية عبر حقبتيْن متمايزتيْن في شأن هذا المنظور، وهما الحقبة الملكية والحقبة الجمهورية، حيث أكّد على أن الحقبة الأولى عانَت من النفوذ البريطاني سواء كان انتداباً أو شروطاً مفروضةً تضمنتها معاهدة الاستقلال، أو انضماماً إلى حلفٍ دفاعي أواسط الخمسينيات، وهو النفوذ الذي حال دون بلورة عقيدةٍ عسكريةٍ وطنيةٍ خالصةٍ، بينما أكّد الباحث على أنّ الحقبة

(٥) Royal Air Force, «Air Power Military Doctrine,» 1999, pp. 5 - 6.

الثانية وهي الحقبة الجمهورية التي أنتجت عقيدةً عسكريةً وطنيةً كان لها امتداداتها القومية، خاصة تجاه قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإنْ كان أشار إلى مثالب عديدةٍ شهدتها هذه الحقبة كزجّ مؤسَّسة الجيش في قمع العصيان الداخلي، والانعكاسات الكارثية لحروب «الرئيس» الممتدّة ضد إيران في الأعوام (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، وضد التحالف الدولي في العام ١٩٩١، والعام ٢٠٠٣ والتي مثّلت نهاية المطاف لهذه المؤسسة الوطنية والقومية.

وأود تعقيباً على هذا العرض المتمكن للباحث أن أطرح بعضاً من النقاط التي أراها واجبة العرض إما تجليةً لحقبةٍ أو استكمالاً لرؤية.

في العقيدة العسكرية إبان الحقبة الملكية (١٩٢١ ـ ١٩٥٨)

١ ـ لم تكن هناك عقيدةٌ عسكريةٌ يمكن تصور البناء عليها، ففي ظل انتدابٍ مهيمنٍ، أو استقلالٍ مشروطٍ، انحصر دور مؤسسة الجيش في ضبط مسائل الأمن الداخلي، والحفاظ على تماسك الدولة، وفي توفير التسهيلات اللوجيستية للقوات البريطانية العاملة في المنطقة.

٢ ـ كان هناك تطورٌ ملحوظٌ أحرزه جيل الضباط القوميين الأول في بناء القوة العسكريّة الوطنيّة، ولا سيّما إبان عقد الثلاثينيات، من خلال إدراكهم للضعف الذي كانت عليه مؤسَّسة الجيش في بداية ذلك العقد مقارنةً مع قوّة العناصر الإثنية والقبَلية المسلحة آنذاك، وهو ما عبّر عنه فيصل الأول بقوله «إن الحكومة أضعف من الشعب بكثيرٍ ولو كانت البلاد خاليةً من السلاح لهان الأمر، لكنه يوجد في المملكة ما يزيد على المئة ألف بندقيةٍ يقابلها خمسة عشر ألفاً لدى الحكومة»[٦]. لقد شملت طفرة الثلاثينيات العسكرية إقرار مسألة التجنيد الإلزامي الذي قفز بقوة الجيش من ١٢,٠٠٠ عام ١٩٣٣ إلى ٤٣,٤٠٠ عام ١٩٤٠، بينما وصل تعداد الاحتياطيّ إلى ربع مليون فرد، وقفز عدد طائرات سلاح الجو الذي تأسس في العام ١٩٣٠ من ٩ طائراتٍ عام ١٩٣٢ إلى ١١٦ عام ١٩٤١، وتأسَّست قاعدة صناعةٍ عسكريةٍ وطنيةٍ بإنشاء مصانع للذخائر والبنادق في منتصف الثلاثينيات قامت بتصدير إنتاجها إلى الأسواق المجاورة[٧].

---

(٦) شوكت، **أوراق ناجي شوكت (رسائل ووثائق): دراسة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر**، ص ٦٩.

(٧) Daniel Silverfarb, *Britain's Informal Empire in the Middle East: A Case Study of Iraq, 1929 - 1941*, foreword by Majid Khadduri (New York: Oxford University Press, 1986), p. 84.

وعلى الرغم من الاعتراف بأوجه قصورٍ شملت مسائل التدريب والكفاءة القتالية ونوعية وأداء الأسلحة في الجيش العراقي، فإنه مقارنةً مع باقي الجيوش العربية آنذاك كان يمثّل القوة العسكرية الأكبر، وكان سبباً لتعزيز دور العراق الإقليمي[8]، كما أن الجيش العراقي أدّى دوره بكفاءةٍ في ضبط حركات التمرد الإثنية آنذاك سواء الكردية في العام ١٩٣٢، أو الآشورية في العام ١٩٣٣.

في العقيدة العسكرية إبان الحقبة الجمهورية (١٩٥٨ ـ ٢٠٠٣)

١ ـ مرحلة هيمنة مؤسسة الجيش على الدولة (١٩٥٨ ـ ١٩٦٨):

يمكن القول إنه على الرغم من العنفوان القومي الذي هيمن بعد الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٨ على مؤسَّسة الجيش والدولة معاً، إلا أن ذلك لم يُترجَم إلى عقيدةٍ عسكريةٍ واضحةٍ بمعناها الأكاديمي والعملي معاً. وربما يعود ذلك إلى عوامل ثلاثة:

أ ـ حالة الاستقطاب السياسي الذي توضّح بين ضباط الجيش (شيوعي/ قومي) وما أنتجه من عمليات فرزٍ واستبعادٍ لعناصر مهنيةٍ وحرفيةٍ رفيعةٍ داخل هياكل القيادة.

ب ـ زج الجيش في عمليات قمع العصيان والأمن الداخلي في شمال العراق (والذي لعب فيه الغرب دوراً هاماً من خلال النظامين الإيراني والتركي بهدف هدر القوة العسكرية العراقية وإبعادها عن دورها القومي).

ج ـ عدم العقلانية وتدني مستوى الرشد السياسي لدى النخبة العسكرية العراقية (الجيل القومي الثالث) الذي سادته ديماغوجية الشعارات الوطنية والقومية دون رؤية استراتيجية واضحة.

إضافةً إلى ما سبق، فقد كان الانتقال بمؤسَّسة الجيش من نطاق منظومة الدفاع الغربية بعقائدها ونظم تسليحها والتي كان قد بُوشر في الأخذ بها عقب الانضمام إلى حلف بغداد أواسط عقد الخمسينيات، إلى عقائد ونظم التسليح والمفاهيم السوفياتية بعد ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨، أحد الأسباب المدرَكة في خلل مسألة العقيدة العسكرية العراقية آنذاك.

٢ ـ مرحلة هيمنة الحزب على مؤسَّسة الجيش (١٩٦٨ ـ ٢٠٠٣):

أتصور هذه المرحلة بمثابة مرحلة الفرصة الضائعة في منظور البناء العسكري لمؤسَّسة الجيش وعقيدته العسكرية، وتعود هذه التسمية إلى تطوراتٍ سياسيةٍ

---

(٨) محمود الدرة، **الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

واقتصاديةٍ كان من المفروض أن يكون لها مردودها الإيجابي على مؤسَّسة الجيش، لعلّ من أبرزها وجود حزبٍ عقائدي ـ على الرغم من اختلافنا معه ـ مهيمنٍ على الدولة ومؤسسة الجيش، كما كان الحالُ آنذاك في دول أوروبا الشرقية، كذلك إنهاء التمرد الكردي في العام ١٩٧٥ بسبب توقف الدعم الإيراني له في أعقاب اتفاق الجزائر في آذار/ مارس من العام نفسه، بالإضافة إلى طفرة النفط وارتفاع الدخل القومي للدولة منذ خريف العام ١٩٧٣.

هناك عوامل عديدة متشابكة أدّت إلى تدهور الأبنية العسكرية لمؤسسة الجيش وافتقاده إلى عقيدةٍ عسكريةٍ متماسكةٍ، ودفعت بهذه المؤسَّسة إلى نهايتها المأساوية في صيف العام ٢٠٠٣ على يد بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق، لعل من أبرزها:

أ ـ غياب المؤسَّسة السياسية العسكرية المسؤولة عن صياغة العقيدة العسكرية لحساب طغيان شخصية «الرئيس»، وانفراده السلطوي بقرارات الحرب والسلام دون مراجعةٍ أو تدقيق.

ب ـ تطبيقات نظرية «التبْعيث» وتفرّد «الكتلة العشائرية» في مؤسَّسة الجيش، الأمر الذي أدى إلى تراجع وانسحاب، بل تصفية كوادر الضباط الأكفاء على المستوى المهني والاحترافي.

ج ـ غياب الهرمية في هيكلية مؤسسة الجيش لحساب خطوطٍ متوازيةٍ من السلطات التي تنتهي في مكاتب الرئاسة بالقصر الجمهوري.

د ـ الآثار المدمِّرة للحرب مع إيران باعتبار طول أمدها وانعكاساتها ليس فقط على نواحي التدريب والتسليح فحسب، بل إفرازاتها من ظهورٍ لقوّات نخبة (الحرس الجمهوري) على حساب القوات النظامية، وتسلل هاجس الطائفية إلى داخل مؤسَّسة الجيش.

الجيش العراقي الجديد والنهج الأمريكي

قبل الشروع في تحليل ماهيّة الجيش العراقي في المنظور العقائدي، يَلْزم التذكير بالانعطافات الرئيسية في نهج سلطة الاحتلال تجاه مؤسَّسة الجيش العراقي المنحلّة، وتصوراتها لمؤسَّسة الجيش المحتملة من واقع ما صدر عن هذه السلطة منذ توليها تصريف أمور الشأن العراقي.

١ ـ في ١١ تموز/ يوليو ٢٠٠٣: رئيس الأركان الأمريكي ريتشارد مايرز يعلن حلّ الحرس الجمهوري ووحدات القوات الخاصة المرتبطة بحزب «البعث»

قائلاً: «إنه ـ الحرس الجمهوري ـ وهذه الوحدات أصبحت تاريخاً ولن يكون لها أي دورٍ مستقبلي في العراق»[٩].

٢ ـ **في ٢٣ أيار/ مايو ٢٠٠٣**: الحاكم المدني الأمريكي للعراق بول بريمر يُصدر قراراً بحلّ القوّات المسلحة العراقية ووزارتيْ الدفاع والإعلام والمؤسسات الأمنية التي ساندت النظام العراقي السابق، بما فيها المحاكم الأمنية والعسكرية وأجهزة الاستخبارات[١٠]. واشتمل البيان الصادر من مكتب بريمر في هذا الشأن على النقاط التالية[١١]:

أ ـ الشروع في إعداد خططٍ لبناء جيشٍ عراقيٍ جديدٍ كخطوةٍ أولى نحو تشكيل «قوّة دفاعٍ ذاتي وطنيةٍ» للعراق الحر.

ب ـ قوة الجيش الجديد ستكون «محترفةً»، و«غير سياسيةٍ»، و«فعّالة عسكرياً» «وممثلةً لكل العراقيين».

٣ ـ **في ٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣**: يعلن مستشار الأمن والدفاع في سلطة التحالف المؤقتة والتر سلوكومب عن بدء تشكيل قوة الجيش العراقي الجديد وقوامه ١٢,٠٠٠ جندي، أي ما يعادل فرقةً كاملةً خلال عام، وقد تصل خلال عامينْ أو ثلاثة إلى ثلاث فرقٍ قوامها ٤٠,٠٠٠ جندي[١٢].

٤ ـ **في ٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣**: وزارة الدفاع الأمريكية تمنح شركة فينيل كوربوريشن الأمريكية في ٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ عقداً قيمته ٤٨ مليون دولار لتدريب نواة الجيش العراقي الجديد، ووالتر سلوكومب يقول إن الجيش سيكون عبارةً عن قوة مشاةٍ خفيفةٍ، وذلك في البداية على الأقل[١٣].

٥ ـ **في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣**: الجنرال الأمريكي بول آيتون المسؤول عن البرنامج التدريبي للجيش العراقي الجديد يعلن عن خطّةٍ معدّلةٍ جديدةٍ تهدف إلى «تكوين القوة في نصف الوقت الذي كان محدّداً من قَبل، بحيث يكون الجيش

---

(٩) **الاتحاد**، ١٢/ ٥/ ٢٠٠٣.

(١٠) «Iraq Corps: Iraqi Military Reconstruction,» <http://www.globalsecurity.org>, 25/5/2003.

(١١) **الخليج**، ٤/ ١٠/ ٢٠٠٣.

(١٢) **البيان**، ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٣.

(١٣) **الاتحاد**، ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٣.

الجديد جاهزاً خلال عامٍ من الآن»[١٤].

٦ ـ في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣: تَخرّج أول كتيبةٍ من الجيش الجديد (٧٥٠ فرداً) في معسكر كيركوش شمال شرق العاصمة بغداد، وقد رُوعي في تكوينها نِسب التركيبة الطائفية والإثنية[١٥].

٧ ـ في ٦ كانون الثاني/ يَناير ٢٠٠٤: تَخرّج ثاني كتيبةٍ من الجيش العراقي الجديد، وفي ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ تَخرّج الكتيبة الثالثة المخصّصة لقوة الدفاع الساحلي[١٦]، ليصل إجمالي قوة الجيش العراقي إلى ١,٨٨٠ جندياً في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤[١٧].

الجيش العراقي الجديد، مسألة العقيدة العسكرية

في استعراضه للعقيدة العسكرية المنتظَرة للجيش العراقي الجديد، وضع الباحث تصوراً لما سيهدف إليه الخبراء العراقيون، وكذلك ما سيستهدفه الأمريكيون كسلطة احتلالٍ قائم في مسائل الإطار الإستراتيجي للاستخدام والبناء التنظيمي ومفاهيم العمليات، حيث تبدو الرؤية الأمريكية للإطار الاستراتيجي لاستخدام الجيش العراقي محدَّدةً في النقاط الرئيسة التالية:

١ ـ عدم الزجّ بالجيش في عمليات الأمن الداخلي.

٢ ـ اعتبار إسرائيل تهديداً غير قائم.

٣ ـ اعتبار الإرهاب متمثّلاً في التطرف الديني والجماعات الإسلامية المسلّحة التهديد الرئيس.

٤ ـ التحلّل من الالتزامات الدفاعية القومية.

٥ ـ دعم الاستراتيجية العسكرية الأمريكية إقليمياً وكونياً.

وفي تصوري ـ كما أيّد ذلك الباحث أيضاً ـ أن قدراً كبيراً من التباين مع هذه النقاط سيكون في الرؤية العراقية لهذا الإطار، فمع افتراضٍ نظريٍ على توافر إجماعٍ عراقيٍ لصيغة نظام الحكم الوطني القادم ـ وهو النظام السياسي الذي يقرِّر ويصوغ

(١٤) **الشرق الأوسط**، ٤/ ١٠/ ٢٠٠٣.

(١٥) **الخليج**، ٥/ ١٠/ ٢٠٠٣.

(١٦) «Iraqi Military Reconstruction,» <http://www.globalsecurity.org>, 27/1/2004.

(١٧) المصدر نفسه.

شكل العقيدة العسكرية ـ يصعب تصور الالتزام بعدم الزجّ بالجيش لمواجهة أوضاع تمردٍ تهدّد الوحدة الاقليمية لأرض الدولة، كما يصعب القبول بإسرائيل تهديداً غير قائم في ظلّ عدم التوصل إلى حلٍ للمشكلة الفلسطينية، كما أن تعريف الإرهاب وربطه على نحوٍ خاصٍ بالإسلام وجماعاته تبقى مسألةً مشكوكاً بها حتى بمجرّد عرضها، باعتبار التركيبة الطائفية الحالية في العراق. وإذا ما كان التحلّل من الالتزامات الدفاعية القومية سيبقى أمراً مفروضاً في ظلّ واقع الهيمنة الأمريكية إلا أنّ الميل السياسي والإعلامي للشارع العراقي والنخبة العراقية من خلفه سيبقى أمراً واقعاً ومؤثراً.

الجيش العراقي الجديد، مسألة الحجم المقترح للجيش الجديد

تطرح هذه المسألة غموضاً جديداً يضاف إلى مسألة العقيدة العسكرية، باعتبار أن حجم القوة العسكرية التي تسعى دولة معيّنةٌ إلى حيازته يرتبط باعتباراتٍ متعدّدةٍ في مقدمتها خصائص التهديدات المدرَكة، والموارد القومية المتاحة والمخصصة للدفاع من ناحيتيْ الإنفاق والوعاء البشري، إضافةً إلى تكنولوجيا أنظمة التسليح وأنظمة القيادة والسيطرة، والعقيدة العسكرية المتبّعة للدولة.

سأتناول في هذه المسألة **ثلاثة** أبعاد أرى أن استعراضها ربما يأتي متكاملاً مع ما عرضه الباحث من تصورٍ مبدئي لحجم الجيش الجديد.

١ ـ الغموض الأمريكي المتعمد في الحجم المقترح للجيش الجديد. ويمكن إبراز معالم هذا الغموض المتعمّد في النقاط التالية:

أ ـ على الرغم مما أعلنته سلطة التحالف المؤقتة في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ عن عزمها على إنجاز هدف بناء قوة جيشٍ عراقي جديدٍ مؤلّفٍ من ٣ فرق مشاةٍ خفيفةٍ بحجم ٤٠,٠٠٠ جندي بحلول أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، إلا أنّ المتوافر حالياً لا يتعدى ٢,١٠٠ جندياً[١٨].

ب ـ على فرَض استكمال هذا الحجم الذي أعلنته سلطة التحالف المؤقتة في نهاية العام ٢٠٠٥، وهو التاريخ المقرّر لتسليم السيادة الكاملة للعراقيين، فإن هذه القوة تبقى تعبيراً رمزياً، وليس قدرةً دفاعيةً مقْنعةً لتأمين الوحدة الاقليمية للدولة.

ج ـ لم تضع سلطة التحالف المؤقتة سقفاً أعلى مقترحاً لحجم الجيش العراقي

---

(١٨) Anthony H. Cordesman, «Nation Building in Iraq,» Center for Strategic and International Studies [CSIS], 28 January 2004.

الذي تتصوره الإدارة الأمريكية كـ «قوة دفاعٍ ذاتي» كما أعلنت عن تلك الطبيعة في ٢٣ أيار/ مايو ٢٠٠٣.

د ـ في الوقت الذي تدّعي فيه سلطة التحالف أنها تسعى إلى بناء جيشٍ جديدٍ يتعدّى التقسيمات الإثنية والطائفية، فإن الكتائب التي استكملت تدريبها حتى الآن جاءت تركيبتها البشرية متوافقةً مع الحصص الإثنية والطائفية.

٢ ـ عدم الاستقرار في البيئة الأمنية المحلية الإقليمية. وهي حقيقة أقرّتها إلى جانب التوترات الاقليمية التاريخية بين العراق ودول الجوار، نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق وأخطاؤه الاستراتيجية التي أطلقت العنان لكل ألوان الاختلال الإثني والطائفي داخل المجتمع العراقي، والتي تستدعي بالضرورة تمددّاتٍ إقليميةً عابرةً لحدود العراق تسعى إلى مصالح متباينةٍ. ولعلّ من أبرز المؤشّرات على ذلك:

أ ـ الدور التركي المستقبلي سواء في مواجهة الطموح الكردي لإقامة كيانٍ سياسي في كردستان العراق، أو لضمان أمن الأقليّة التركمانية داخل العراق.

ب ـ الدور الإيراني الذي قد يستدعي نفسه في حال تصاعد التوترات الطائفية الشيعية ـ السنية، هذا إلى جانب طموحه الاقليمي المعتاد على حساب العراق.

ج ـ الدور السوري بامتداداته العربية القومية والبعثية الايديولوجية، والذي قد لا يرقى إلى مستوى التفاعل جهراً، إلا أن تأثيراته لن تبقى سلباً.

د ـ الدور الإسرائيلي، الذي تبقى قناعاته وإدراكه بأن العراق شعباً ونظاماً لن يقبل نكوصاً عن دوره القومي حتى وإن غاب لزمن معيّن، الأمر الذي يستدعي تغلغلاً إسرائيلياً لخلق مصاعب داخليةٍ أمام النظام القائم بهدف هدر إمكانياته السياسية والإعلامية ـ الآن على الأقل ـ بعيداً عن ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

إن ما تطرحه هذه المؤشّرات من أعباء على مهام الجيش العراقي الجديد تفترض الحاجة إلى قدرةٍ دفاعيةٍ عراقيةٍ يتناسب حجمها وتلك المخاطر المحلية والإقليمية على السواء، وهي في نظري تتجاوز بكثيرٍ تلك القوّة الرمزية التي أعلنت عنها سلطة التحالف «ما يعادل ٣ فرق مشاة خفيفة + قوة دفاع ساحلي (سريّة زوارق دورية + فوق مشاة بحرية) + قوة جوية مخصّصة للنقل والإخلاء الطّبي»، كما أنها ستتجاوز القوة التي عرضها الباحث، وهو ما سأتناوله في البعد التالي.

٣ ـ الحجم المقترح للجيش العراقي الجديد. استناداً إلى دراسةٍ صدرت مؤخّراً

عن أحد مراكز البحوث الأمريكية[19]، وإلى ما تمّ طرحه في البعديْن السابقيْن، يمكن تصوّر بناء القوة العسكرية العراقية، والمعضلات التي ستواجه هذا البناء على النحو التالي:

بناء القوة

(١) القوة البشرية ٢٠٠,٠٠٠ جندي.

(٢) القوة البرية:

ـ تشكيلات ميدانية ٨ ـ ١٢ فرق عاملة (٦٠ بالمئة على الأقل من الفرق ميكانيكية ومدرعة).

ـ معدات قتال رئيسة

دبابة قتالٍ رئيسةٍ (MIA2 \ M60A3).

• ٢٤٠٠ عربة قتالٍ مدرعةٍ (M2 \ LAV \ M113)

• ١٢٠٠ قطعة مدفعيةٍ وهاوناتٍ ثقيلةٍ.

• ٤٠٠ قطعة مدفعيةٍ ذاتية الحركة.

• ١٥٠٠ مدفعيات وصواريخ مضادة للمدرعات (AT4\ DRAGON).

• ٥٠ هيلوكبتر هجومية/ مسلحة (AH - 64 APACHI).

(٣) القوة الجوية:

ـ وحدات قتال جوية ٨ ـ ١٠ أسراب قتال.

ـ معدات قتال رئيسية ٤٨ طائرة قتال تفوّقٍ جوي (F - 15 C).

ـ ١٦٠ طائرة قتالٍ متعدّدة المهام (F - 16 C).

(٤) الدفاع الجوي:

ـ وحدات قتال دفاعٍ جويٍ (٢٠ ـ ٢٤ بطارية).

ـ أنظمة الدفاع الجوي.

• ٢٠ ـ ٢٤ وحدة إطلاق دفاعٍ صاروخيٍ (MIM - 104 Patriot).

---

(١٩) «New Iraqi Army (NIA).» <http:// www.globalsecurity.org>, 25/5/2003.

٤٠ ـ ٤٨ وحدة إطلاق صواريخ متوسِّطة المدى م/ ط (MIM - 23 Hawk).

٣٦ وحدة نيران صواريخ قصيرة المدى م/ ط.

٧٥٠ صاروخاً فردياً م/ ط (FIM - 92 A Stinger).

(٥) القوة البحرية:

ـ وحدات قتال رئيسة.

٢ فرقاطة مجهّزة بدفاعاتٍ صاروخية.

٢ فرويطة مجهّزة بدفاعاتٍ صاروخية.

١٨ زورق دورية مجهّز بأنظمةٍ صاروخية.

١٢ زورق دورية مجهّز بأنظمةٍ مدفعية.

محدّدات بناء القوة:

١) الاعتماد على المساعدات العسكرية الخارجية ـ ولا سيّما من الولايات المتحدة ـ باعتبار عدم توافر القدرة التمويلية لحيازة أنظمة التسليح والتدريب «على فرض أن عائدات النفط العراقية قد تصل إلى مستوى ٢٢ مليار دولار سنوياً بدءاً من العام القادم، وباعتبار أن مخصّصات الدفاع في حدود ٥ بالمئة من هذا العائد على أفضل تقدير، فإن المتاح لهذه المخصّصات سيكون في حدود ١,١ مليار دولار سنوياً».

٢) ستهدف الولايات المتحدة إلى ضمان حيازة الجيش العراقي الجديد لأنظمة تسليحٍ أمريكيةٍ ذات مستوياتٍ تقنيةٍ تتوازى والمتاح حالياً لدى السعودية والأردن، وذلكَ لاعتباراتٍ متعدّدةٍ منها:

ـ إدامة التأثير العسكري الأمريكي داخل مؤسَّسة الجيش حتى بعد مغادرة القوات الأمريكية للعراق من خلال:

ـ الحاجة إلى تواجد خبراء أمريكيين لتشغيل وصيانة الأنظمة.

ـ تكوين كادرٍ من الضباط العراقيين والرتب الأخرى أكثر ميلاً إلى الأسلوب الغربي في نواحي التدريب والعمليات واللوجيستيك، مما يمهّد إلى خلق قناعةٍ لديهم بالثقافة الأمريكية.

ـ ضمان عدم لجوء العراق إلى أنظمة تسليحٍ متاحةٍ في الأسواق المفتوحة ولا

سيّما الروسية منها والصينية باعتبار الخبرة العالية السابقة عليها.

ـ ضمان عدم استخدام أنظمة التسليح الأمريكية ضد دول الجوار وإسرائيل من خلال نفوذ المستشارين الأمريكيين واطلاعهم على توجيهات القيادات السياسية والعسكرية العليا.

ـ ضمان الإبقاء على سقفٍ محدودٍ للقدرة الهجومية العراقية بضبط أنشطة التعديل والتطوير لأنظمة التسليح المتاحة.

ـ إدامة البنية الأساسية العسكرية العراقية مهيأةً لتوفير خدمات الإسناد اللوجيستي للقوات الأمريكية في عملياتها في مناطق الشرق الأوسط وجنوب وجنوب غرب آسيا.

المناقشات

١ ـ صلاح الدين سليم

يتم تشكيل الجيش العراقي ببطءٍ شديدٍ، وبتسليح متدنٍ، حيث لم يتجاوز عدده حتى آخر شباط/ فبراير الماضي ١٩ ألف جندي. ويعني ذلك أنه موجّه لدعم قوى الأمن الداخلي، بينما تبقى مهام الحفاظ على أمن العراق ضدّ التهديدات الخارجية في المدى القريب منوطةً بقوات الاحتلال التي سيتغير اسمها مع بداية العام القادم إلى قواتٍ صديقةٍ أو حليفةٍ. وستتعاون قوات الاحتلال مع وحداتٍ من حلف شمال الأطلسي والقوة المتعددة الجنسيات، في حين سيكون موقع الجيش العراقي الذي يجري تشكيله في إطار هذه القوة تحت القيادة الأمريكية. إن قوات الاحتلال هي التي ترسم سياسة تشكيل الجيش، لكن القانون الانتقالي أغفل مهامه، فمن سيضع بعض الملامح الابتدائية لعقيدته القتالية؟ ومن المسؤول عن قيادته العليا والعامة؟ وما مصداقية توجهات ضمّ بعض الميليشيات إلى الجيش دون إعادة هيْكلتها وإدماجها في الوحدات الجديدة؟ ومن الذي يسهم حالياً في تدريب الوحدات الجديدة؟ وما مدى القبول الشعبي العراقي باشتراك دولٍ عربيةٍ في هذه المهمة الممتدة؟

٢ ـ حسن البزّاز

لقد اتخذ بريمر قرار حلّ الجيش العراقي، والذي هو قبل أي شيءٍ آخر مطلب إسرائيلي، للتقليل من شأنه، وإعادة تشكيله بشكلٍ يضمن على المدى البعيد عدم تهديده المصالح الأمريكية. فلقد كان الجيش تاريخياً خلية تفريخ للقيادات الوطنية المقاومة في مواجهة البريطانيين الذين شكّلوه، ، ولم يقم على أسسٍ قوميةٍ أو طائفيةٍ إلا بعد عملية تبعيثه في ظل النظام السابق. ويتحمّل مسؤولية إفشال محاولات قيام نظامٍ برلماني ديمقراطي، ولا سيما في مرحلة حكومة عبد الرحمن البزّاز، ويتحمل جزءاً كبيراً من مسؤوليّة عدم قتال قوات الاحتلال بحجّة رفض دعم النظام السابق. وسؤالي: هل يمكن إعادة بناء الجيش العراقي في ظلّ الاحتلال، أم يجب إرجاء ذلك إلى ما بعد التحرير؟

٣ ـ هيثم الكيلاني

ما أدوار الجيش في المراحل السابقة؟ وما علاقته بالحزبية؟ وما دور قيادته العليا في عملية الاحتلال، ومن ثمّ في حلّه؟ وما أوضاعه عشيّة الاحتلال؟ وكيف انهارت بغداد دون مقاومةٍ عسكريةٍ؟ وما انعكاس ذلك على الأمن القومي العربي؟

٤ ـ كمال خلف الطويل

ينطوي البحث على تقبل فكرة إعادة تشكيل الجيش تحت الإشراف الأمريكي، بوصفها فرصةً قد تتيح تدريجياً نشوء جيشٍ وطني يتخلص من قبضة الاحتلال، كما تمّ مع البريطانيين بعد تأسيسهم الأول للجيش العراقي. لكن الفارق أساسيٌ هنا، فلم تكن إسرائيل قائمةً في التأسيس الأول في العام ١٩٢١، ولم يكن مطلب الهيمنة الكونية الأمريكية الشاملة، وفي قلبه السيطرة على منابع النفط العربي والمسلم وارداً في ذلك الوقت. ومن هنا أعتقد الجيش الجديد سيكون خادماً مطيعاً محكوماً بسيطرة السيد الأمريكي، وتلبية حاجاته الأمنية، ومؤدلجاً بآداب العولمة العسكرية.

٥ ـ محمد جواد علي

لقد تغيرت مهمة الجيش منذ العام ١٩٥٨ من مهمته الدفاعية الوطنية إلى التدخل في السياسة الداخلية. وعشية الاحتلال كان الجيش يتألف من ٤٠٠ ألف جندي تحت السلاح، ومن ١٢٠ ألف جنديٍ في الحرس الجمهوري، غير أنه لم يقاتل لأنه بني على أساس الولاء الحزبي العقائدي. وتكمن الخطورة اليوم في إعادة تشكيله على أساس محاصصةٍ طائفيةٍ، تنقلنا من مطبّ العقائدية إلى مطبّ الطائفية.

٦ ـ أحمد عبيدات

قد تنسحب القوات الأمريكية من المدن الرئيسة وبعض المناطق، لكنها ستعيد انتشارها وتمركزها في قواعد أرضيةٍ ثابتةٍ يجري بناؤها حالياً، وذلك لأهداف استراتيجيةٍ تتعلق بشكل النظام الاقليمي العربي القادم ودوره. أتساءل والألم يحزّ في نفسي عن مدى تأثر نظرة الشعب العراقي إلى جيشه الوطني قبل حكم البعث وبعده؟ وهل يُتصوّر أن يوضع الجيش الجديد الذي يشرف الأمريكيون على إعادة إنشائه في مواجهة المقاومة الوطنية؟ وهل سيكون له دور في ضبط إيقاع النظام الاقليمي الجديد في المنطقة؟ وما مدى صحة ما يقال عن دور وزير الدفاع السابق في تشكيل نواته الجديدة؟

٧ ـ عبد الحميد مهري

أشير تأكيداً للطابع الوطني والقومي للجيش العراقي في العهد الملكي أنه قد ساهم في تكوين نواة ضباط الثورة في المغرب العربي، وفي عدادهم أول ملازم جزائريٍ هو المرحوم التركي شباطة الذي كان في عداد البعثة التي أرسلها الأمير عبدَ الكريمِ الخطابي إلى الكلية العسكرية في بغداد. كما ساعد الجيش العراقي بتسليح الثورة الجزائرية، ولقد سافرت في العام ١٩٥٨ إلى بغداد، واستقبلني رئيس الحكومة يومئذٍ نوري السعيد الذي مدّ الثورة الجزائرية ببعض الأسلحة التي نقلت عبر سورية بالاتفاق ما بين الجيشين العراقي والسوري، على الرغم من التوتر البالغ يومئذٍ بين البلدين. ولقد أثيرت هذه القضية لاحقاً في محاكمات الثورة بعد إسقاط النظام الملكي.

٨ ـ ضاري رشيد الياسين

هل سيستمر التصور الأمريكي لوظيفة الجيش بعد خروج قوات الاحتلال من العراق؟ ما مصير الأكاديميات العسكرية العراقية؟ وما مصير الضباط المحترفين في الجيش السابق الذين ينتظرون الفرصة الملائمة لاستعادة مواقعهم، وإعادة الاعتبار إلى هذا الجيش الذي كان حتى سقوط بغداد جيش الأمة العربية؟

٩ ـ عبد الوهاب القصاب (يرد)

أشكر كافة السادة المعقّبين والمتدخّلين، على كافة الملاحظات حول هذا الموضوع الذي أثار عندي رغبةً في أن أؤرّخ للجيش العراقي بنظرةٍ مهنيةٍ وأكاديميةٍ في الوقت نفسه، فللجيش العراقي تقريباً دورٌ في بناء جلّ الجيوش العربية الموجودة حالياً، فهو الذي أسّس الجيش العربي الليبي، وكان أولّ ثلاثة رؤساء أركانٍ له عراقيين، وهو من أوائل من أسهم في دعم ثورة الجزائر، والحادثة التي يشير إليها أستاذنا عبد الحميد مهري كان قد أُرسِل على أساسها المرحوم العميد خليل الزوبعي، وكلكم تعرفونه، في مفرزةٍ للهندسة العسكرية لتعليم الثوّار الجزائريين النسف والتفجير، كما أسهم الجيش العراقي في إنشاء الجيش اليمَني مرتين، المرّة الأولى كانت في العام ١٩٣٩ عبر بعثة العقيد الركن إسماعيل صفوت، والبعثة الثانية كانت في التسعينيات. كما أسّس الجيش العراقي كليّة الأركان الأردنية التي أسّسها كلٌ من الفريق شنشل واللواء الركن الأنصاري وكانا أولّ معلمين فيها؛ ومن نهاية العام ١٩٥٠ وحتّى غاية العام ١٩٥٣ كانت القوى الجويّة العراقيّة هي التي تواجدت في سوريا لعدم اكتمال تشكيل القوى الجويّة السوريّة، وبإمكاني أن أشير إلى الكثير من ذلك، ومنه تخريج الكليّة

العسكريّة لعددٍ ليس بقليلٍ من الضباط الكويتيين، وشخصياً كان في دورتي ضابطان منهم.

حول موضوع أنّ الجيش العراقي كان جيش كلّ العراقيين، سآخذ حقبة السبعينيات قبل الدخول في الحرب العراقية ـ الإيرانية، فلقد كان يتألّف من ثلاثة فيالق، قائد الفيلق الأول كان المرحوم الفريق الركن مصطفى عزيز ـ كردي وهو ضابطٌ كرديٌ لامعٌ ومعروفٌ، وكلنا نجلُّه لأنه أستاذنا، وقائد الفيلق الثاني كان الفريق الركن عبد الجبار الأسَدي وهو من البصرة ومن الأخوة العرب الشيعة، وكلنا نجلُّه بوصفه أستاذنا، وكان عميداً لكلية الأركان، ومعاوناً لرئيس الأركان للعمليات في فترةٍ طويلةٍ، والفيلق الثالث من حصة الثلث الآخر. ولم يكن هنالك من ينظر في هذا الجيش إلى قضية الانتماء المذهبي أو القومي، وبإمكاني أن أعدّد مئات وعشرات الأسماء لكي أدحَض نظرية عنصريّة القوات المسلّحة العراقية وطائفيتها.

نأتي إلى موضوع يتعلّق بما يجري الآن من إعادة تأسيس الجيش، فكما قلت إنّ أمام العراقيين تحدياً كَبيراً، لأنّ هذا الجيش سيؤسّسه الاحتلال، وسيحاول جهده أن يؤسّسه على ثوابته، فإذا ما أسّسه وكانت أدواته ووسائله أناساً سيئين سيعود ذلك بالبلاء علينا، من هنا كان هنالك ميلٌ لدى بعض إخواننا بأن نستغلّ هذه الفرصة لنؤسّس جيشاً وطنياً عربياً قومياً مرةً أخرى، لأن الاحتلال زائلٌ.. زائل، بينما الجيش العراقي سيبقى، هذه هي وجهة النظر التي يراها إخواننا.

أجيب أستاذنا أحمد عبيدات على ما لاحظه، بأنّ النظرة إلى الجيش العراقي تجسّدت في ٦ كانون الثاني/ يناير الماضي حين أجبر العراقيون قوات الاحتلال على أن يعيدوا يوم ٦ كانون الثاني/ يناير عطلةً رسميةً لكلّ العراقيين، واحتفل الضباط العراقيون في خمسة أماكن مشهودةٍ، في بغداد مشياً على الأقدام محيينّ يوم ولادة جيشهم، وأعتقد أن في هذا أبلغ جواب.



الفصل الثالث عشر

الوحـدة الوطنيـة(*)

جاسم يونس الحريري

مقدمة

إشكالية الوحدة الوطنية في العراق بعد سقوط النظام العراقي في التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ تتداخل فيها عدة عوامل شائكة ومعقدة في آن واحد، ولكن ينبغي أن نقر حقيقة أساسية، وهي أن الأمة العربية، أمة متجانسة الأفراد، لغة وحضارة وتاريخاً، والعراق كوحدة جغرافية واحدة جزء من الأمة العربية لها أهميتها الاستراتيجية، فضلاً عن احتوائها على الموارد النفطية والطبيعية والمعدنية، إضافة إلى انبساط وخصوبة أرضه ذات الامتداد الجغرافي الواحد المتصل والمتكامل في الوقت نفسه. وبالرغم من أن تاريخ الجماعة الوطنية في العراق تشكل تاريخياً حول نهريْ دجلة والفرات، إلا أن تلك الخصائص جعلته محط أنظار الطامعين والغزاة. ومن هؤلاء الكاشيون وهم أقوام جبلية اجتاحت العراق في أواسط القرن السادس قبل الميلاد وأفلحت في احتلال بابل سنة ٥٣٨ ق.م.، والفرس الإخمينيون الذين استطاعوا التسلل عبر أراضيه والتقدم نحو الشام ومصر، إضافة إلى محاولات البويهيين الفرس والسلاجقة الأتراك احتلال بغداد (٣٣٤ هـ ـ ٩٤٥ م) امتداداً إلى احتلال هولاكو لبغداد سنة ٦٥٦هـ ـ ١٢٥٨م، وضم العراق إلى الإمبراطورية العثمانية عام ١٥١٤م، ثم خضوعه لسيطرة الاحتلال البريطاني (١٩١٤ ـ ١٩٢١). واليوم يعيش في ظل الاحتلال الأمريكي، وعليه فإن هذا الأمر لم يشكل متغيراً خارجياً لم يعهده العراق من قبل.

وقد عبّرت بعض القوى، والتيارات السياسية المعارضة للنظام العراقي، عن ترحيبها بالتدخل العسكري الأمريكي باعتباره وفق تصوراتها عاملاً مهماً لإسقاط

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٥ (تموز/ يوليو ٢٠٠٤)، ص ٥١ ـ ٨٥.

النظام. وهناك قوى عارضت ونددت بالتدخل العسكري الأمريكي، ولكن الأطراف المؤيدة لم تحسب تداعيات هذا الاحتلال الأمريكي على الوحدة الوطنية في ما بعد، وما يجري اليوم على الساحة العراقية من انفلات أمني، وفوضى سياسية، واجتماعية، واقتصادية، كون تفكيرها وهمها الأساس وتطلعاتها السياسية كانت تنصب على جانب واحد، هو كيفية القضاء على النظام العراقي، وعدم إدراكها لواقع الحال بعد انهيار مؤسسات الدولة، وانعدام النظام والأمن في الشارع العراقي بعد تلك الأحداث، وإفرازات ذلك، وتأثيراتها السلبية في البنية الاجتماعية، ناهيك عن عدم استقرائها لاحتمالات بروز أي تطلعات عرقية وطائفية من شأنها أن تهدد مسلمات الوحدة الوطنية العراقية. فضلاً عن ذلك لم يكن لديها صورة لرد فعل المواطن العراقي إزاء هذا الاحتلال، وتأثيره المباشر في المستقبل المنظور للوحدة الوطنية العراقية.

ولا يخفى على أحد أن العراق عاش بعد التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ تحت وطأة عدة تطورات سياسية لم يسبق لها مثيل منذ عام ١٩٦٨ وهو تاريخ استلام حزب البعث للسلطة السياسية. فقد ولدت عدة تنظيمات وحركات سياسية، جديدة، وعديدة، غير معروفة في وسطه السياسي. وتبعاً لذلك بدأت الأحزاب السياسية التعبير عن مواقفها تجاه الملفات السياسية والأمنية المتشعبة والمتداخلة بعد تشكيل مجلس الحكم العراقي الانتقالي في تموز/ يوليو ٢٠٠٣، ووجود سلطة الاحتلال التي تمتلك القرار السياسي. ولعل من أبرز مواقفها معارضتها للاحتلال، وتمثل ببروز المقاومة السلمية وعدم تصعيد الأمر إلى المجابهة والمواجهة العسكرية المباشرة مع سلطة الاحتلال، لقناعة هذه الأحزاب أنه لولا التدخل العسكري الأمريكي لما سقط النظام العراقي، فضلاً عن رؤيتها الخاصة للمقاومة تجاه هذا الاحتلال والتي يجب أن تكون وفق تصوراتها اللجوء إلى الأسلوب التدريجي، أي الانتقال من أسلوب المقاومة من الأسفل إلى الأعلى، وليس من الأعلى إلى الأسفل، علماً أن هذه الأحزاب واثقة من مغادرة قوات الاحتلال العراق، فإذا لم يكن في الفترة الحالية فسيكون في المستقبل المنظور على أقل تقدير.

وبعد أن أصبح الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين في قبضة قوات الاحتلال في الثالث عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ أصبحت الساحة السياسية العراقية أمام امتحان صعب وعسير تجاه القضايا المطروحة، وبرزت تساؤلات عديدة تفرض نفسها. ولعل من أبرزها: ما هو موقف هذه الأحزاب من الاحتلال الأمريكي بعد اعتقال صدام حسين واعتباره أسير حرب؟ وكيف سينعكس ذلك على المقاومة العراقية؟ هل ستنضم أطراف جديدة إلى المقاومة العراقية؟ وهل هي ظاهرة مؤقتة أم

أنها ستستمر في ظل هذه الأجواء الملبدة بالغيوم؟ وهل سيظل موقف الأحزاب العراقية ساكناً ومقتصراً على أسلوب المقاومة السلمية؟ وما هي رؤيتها المستقبلية للمقاومة وهذا الاحتلال؟ إن هذه القضايا قد تثير العديد من الإشكاليات والمعضلات التي تخيم على الساحة السياسية العراقية في المستقبل المنظور بعد اختفاء صدام حسين من المشهد السياسي العراقي، وتأثيرات ذلك في أسلوب المقاومة العراقية، وبخاصة بعد تصاعد العمليات العسكرية ضد قوات الاحتلال بعد اعتقال صدام حسين، في الوقت الذي لم تكشف أي جهة عن مسؤوليتها عن تلك العمليات. فهل هم أنصار صدام حسين، أم هم مقاومة عراقية وطنية صرف ليس لها أي ارتباط بأي جهة سياسية محلية أو أجنبية؟ أم هم مجموعة من الدخلاء الأجانب دخلوا العراق خلسة وقرروا تصفية حساباتهم السياسية مع الأمريكان هناك؟ وبالرغم من ذلك روّجت الصحافة العربية مؤخراً بيانات قالت إنها صادرة عن أنصار الرئيس العراقي المخلوع لتعلن مسؤوليتها عن عمليات المقاومة العراقية. وبعيداً عن التسليم بها أو الرد عليها فقد طرح المراقبون والمحللون السياسيون تحليلات مستقبلية للمواقف الحزبية من المقاومة. فهناك من يرى أن الأحزاب ستأخذ بعين الاعتبار نتائج الاتفاق الموقع بين سلطة الاحتلال (سلطة الائتلاف) ومجلس الحكم العراقي في الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ بهدف تسليم السيادة والملف الأمني في منتصف عام ٢٠٠٤ إلى العراقيين، وتشكيل حكومة عراقية وطنية بعد إجراء انتخابات وطنية في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ وما سينتج منه من التزام أو رفض من الجانب الأمريكي حيث ستبنى المواقف في ضوء ذلك. وهناك من يرى أن المقاومة العراقية ستتصاعد بعد اعتقال صدام حسين بالرغم من عدم انكماشها قبل ذلك. والرأي الثالث يؤيّد استمرار المقاومة مع محاولة الوصول إلى تفاهم حول كيفية نقل السلطة إلى العراقيين.

وفي ضوء تلك الطروحات المتناقضة وما لها من تأثيرات سلبية على إطار التماسك الداخلي وصيرورة الوحدة الوطنية ومستقبلها، فقد خصص هذا البحث لدراسة تلك الإشكاليات والتعمق في مدخلاتها ومخرجاتها من خلال دراسة علمية أكاديمية تحليلية توظف المنهج التاريخي لاستقراء أبعاد الوحدة الوطنية العراقية خلال القرن العشرين المنصرم امتداداً إلى القرن الحادي والعشرين، فضلاً عن استخدام منهج تحليل المضمون لتحليل معوقات الوحدة الوطنية العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي، واستنباط أبرز مواقف الأحزاب السياسية العراقية الممثلة غالبيتها في مجلس الحكم العراقي الانتقالي من الاحتلال الأمريكي، غير متناسين الأطراف السياسية الأخرى، إلا أن ضيق حجم الصفحات المخصصة وحدودها الممنوحة للباحث خففت من احتمال الإلمام بجميع مواقف الأحزاب، والحركات، والتيارات

السياسية المختلفة التي ظهرت قبل وبعد سقوط النظام العراقي. وهذا سيكون مشروعنا القادم وسنعمل على إنجازه في مرحلة لاحقة إن شاء الله.

وتبنى هذه الدراسة على فرضية مفادها: غلبة عناصر الوحدة والتآلف الوطني العراقي على عناصر التشرذم والفرقة والتناحر بما يمتن ويقوي ويرص صفوف الجبهة الوطنية ويجعلها قادرة على مواجهة الاحتلال الأمريكي.

أولاً: أبعاد الوحدة الوطنية في العراق

امتاز تاريخ العراق الحديث والمعاصر بالكثير من التحديات الداخلية والخارجية التي هددت وحدته الوطنية، إلا أن هناك عدة عوامل خففت إلى حد ما من تلك الأخطار ومن أبرزها ما يلي:

١ ـ الشعور بالانتماء إلى جماعة وطنية[1]

ظل الشعور بالانتماء إلى الكل في ظل الهوية العراقية يخيم على طبيعة انتماء الجماعة الوطنية في العراق، بالرغم من أن العراقيين لم يكونوا جماعة سياسية واحدة في مطلع القرن العشرين، وهذا لا يعني الإشارة فقط إلى وجود الكثير من الأقليات العرقية والدينية في العراق كالأكراد، والتركمان، والآشوريين، والأرمن، والكلدانيين، واليهود، والصابئة، وآخرين، فالعرب أنفسهم الذين يؤلفون أكثرية سكان العراق كانوا يشكلون، إلى حد بعيد، جملة من المجتمعات المتمايزة والمختلفة في ما بينها والمنغلقة على الذات بالرغم من تمتعهم بسمات مشتركة[2].

ومما يعقد الأمر أن الأكثرية من المواطنين كانوا ينظرون إلى الدولة العراقية في عشرينيات القرن المنصرم بنوع من الريبة والقلق العميق، لأنها ولدت في كنف الاحتلال البريطاني، إلا أن جميع الفئات كانوا وحدويين في الاتجاه، والزعماء المحليين كانوا متفقين في الرأي على أن الدولة الحديثة بمعناها الحديث هي الدولة التي بلغ المواطنون فيها ولاءً واحداً للوطن وتجمع بينهم مصالح مشتركة[3].

---

(١) تمت الاستفادة من التأصيل النظري لمفاهيم الوحدة الوطنية في: عبد السلام إبراهيم البغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٣، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

(٢) حنا بطاطو، **العراق**، ترجمة عفيف الرزاز، ٣ ج (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠)، ج ١: **الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، ص ٣١.

(٣) مجيد خدوري، **العراق الجمهوري** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، [١٩٧٤])، ص ١٠ ـ ١١.

وهناك عدة خطوات خطاها الوطنيون العراقيون، في سبيل تحقيق الوحدة الوطنية من باب تعميق الشعور بالانتماء إلى جماعة وطنية[٤].

وبالرغم من تعدد ولاءات العراقيين للقرية، والعشيرة، والقبيلة، إلا أن هذا لا يعني أن الوعي القومي لم يكن موجوداً، بل يعني أنه كان في حالة انحسار[٥]، إلا أن تلك النظم شكلت عاملاً موحداً للجماعة الوطنية ضد الاحتلال.

٢ ـ طبيعة النظام السياسي

يبدو أن العلاقة بين الحكومة والأهالي في شمالي العراق لم تتحسن في العهد الملكي، بل زادت سوءاً في هذا الميدان[٦]. ولم يقتصر الأمر على الأكراد فحسب، بل طالب الأهالي في الجنوب في مدينة البصرة بالحكم الذاتي شبه المستقل في العراق[٧].

إلا أن ترشيح الأمير فيصل ملكاً على العراق كخطوة أولى للاعتراف بالعراق الجديد كان له أثر في حماية وحفظ وحدة الأراضي العراقية التي كانت مهددة بالتفكك، فكان تنصيب ملك على العراق خطوة مهمة لتثبيت أسس الدولة الجديدة[٨].

وقد ترافق ذلك مع مراعاة سلطات الاحتلال البريطاني لشروط فرضت من قبل سكان ولاية الموصل آنذاك، منها حماية البريطانيين لهم وإدارة شؤون ولايتهم إلى أن يأتي الوقت الذي ينالون فيه الفلاح والتقدم والإصلاح، وقد أعلنت فئات مختلفة من سكان الولاية، كالمسيحيين، وأهل سنجار، عن عدم رغبتهم في تولّي حاكم عربي شؤونهم، وكان الملاكون هم فقط الذين يؤيدون الحكم العربي[٩].

---

(٤) للاطلاع والاستفاضة على تلك الخطوات، انظر على سبيل المثال لا الحصر: وميض جمال عمر نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٦) محمد عمر مولود، **الفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق** ([كردستان]، العراق: مؤسسة موكوياني للطباعة والنشر، ٢٠٠٠)، ص ١٥٨.

(٧) يمكن الرجوع إلى نص الوثيقة (العريضة) في: عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية** (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٤)، ج ١، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٨) غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٣٥.

(٩) فاضل حسين، **مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية ـ الإنكليزية ـ التركية وفي الرأي العام** (بغداد: دار البيان، ١٩٦٧)، ص ٥.

ومهما تعددت الأسباب بقبول تعيين ملك عربي على العراق برعاية بريطانية، فإن الحقيقة المهمة في الأمر أن العراقيين كانوا ينظرون إلى البريطانيين بهامش من الثقة المتبادلة غير المضمونة من باب أنهم يستطيعون تحقيق مطاليبهم بالاستقلال، إلا أن البريطانيين لم يفوا بوعودهم.

ومنذ عام ١٩٦٨ ولغاية التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ ظل النظام السياسي العراقي يحكم العراق في ظل نظام الحزب الواحد، وعلى الرغم من شمولية وسيطرة الدولة والحزب على العراق وما نتج منه من تغييب للحريات والمشاركة السياسية لباقي الأحزاب والتيارات السياسية، إلا أن هيكلية النظام ومركزيته خففت من إمكانية ولادة دويلات عرقية وطائفية في الشمال والجنوب والوسط بالرغم من فقدان حكومة بغداد السيطرة على منطقة كردستان العراق، وعلى رغم التحديات الداخلية والخارجية للوحدة الوطنية العراقية، بحيث تم تعزيز سلطة الدولة المركزية مع إضعاف نفوذ مصادر السلطات التقليدية «القبلية والأسرية وسلطة علماء الدين»[١٠].

٣ ـ الإرادة الوطنية العراقية

تعرض العراق إلى الاحتلال البريطاني وما نتج منه من تحديات كبيرة على الوحدة الوطنية، إلا أن الإرادة الوطنية العراقية ساهمت في تخفيف آثار الاحتلال وأطرت الوحدة الوطنية في إطار ائتلافي لكل القوميات والمذاهب، مما حافظ على التماسك الداخلي، وفشل سياسات الاحتلال البريطاني «فرق تسد» لأجل تحقيق التوازن بين الملك والقوى التي يمكن لها أن تقف في مواجهة الملك، وتم ذلك عبر تقوية مواقع المشايخ والآغوات في الريف والسادة في المدن، في حين لم يتردد البريطانيون في استخدام قوتهم لصالح العشائر والسادة إذا ما تجاوز الملك صلاحياته[١١].

إلا أن البريطانيين لم يدركوا أن دعمهم لكبار ملاكي الأراضي ورؤساء العشائر كان عاملاً وظف لصالح تماسك الوحدات الفرعية العراقية ضد سياسات الاحتلال، وأهملوا نتائجه والعواقب السلبية ضدهم.

---

(١٠) ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٢١٠.

(١١) بطاطو، **العراق**، ج ١: **الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، ص ٥٣ ـ ٥٦. وللاستفاضة حول شؤون الإقطاع والمشايخ والآغوات في الريف العراقي، انظر على سبيل المثال: عبد الرزاق الظاهر، **الإقطاع والديوان في العراق** (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٦٤)، ص ١٣٧.

٤ ـ دور المرجعيات الدينية

توجد في العراق مرجعيات دينية للشيعة والسنة كالحوزة العلمية في النجف الأشرف، وعلماء الدين والمجتهدون من الطرفين لهم حظوة ومكانة في الوسط الاجتماعي والديني والسياسي[١٢].

وهناك فئة الأشراف أو السادة الذين يتحدرون من نسل النبي (ﷺ) بني هاشم، وقد اعتبرهم بعض علماء الأنثروبولوجيا الغربيين بمثابة «عناصر الأرستقراطية الدينية» في المجتمع العربي[١٣]، حيث تستمد هذه الفئة مكانتها الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العراقي المعاصر على أساس وراثي بحت. وقد ساهمت هذه المرجعيات والفئات الاجتماعية في توحيد ورص صفوف المجتمع العراقي إزاء أخطار الفرقة والتناحر الإثني والطائفي الداخلي سواء كان بفعل إرادة أجنبية أو تحريك داخلي مريب. وتصديقاً لذلك أعلن المجتهدون عام ١٩١٤ مع بدء الاحتلال البريطاني للعراق الجهاد ونظموا قوات للدفاع عن العراق ضد البريطانيين[١٤].

ثانياً: معوقات الوحدة الوطنية بعد الاحتلال الأمريكي

منذ بدء الحرب الأمريكية على العراق وحتى سقوط النظام العراقي ومع استمرار الاحتلال الأمريكي منذ التاسع من نيسان/ ابريل ٢٠٠٣ ولحد الآن تتعرض الوحدة الوطنية العراقية إلى نوعين من المعوقات يمكن إبراز ملامحهما كما يلي:

١ ـ العوامل الداخلية

أصبحت الحياة السياسية في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي ممتزجة بالظروف الأمنية الغامضة وصولاً إلى إضعاف البنى الاجتماعية بفعل تصاعد الحديث

---

(١٢) رفاعة رافع الطهطاوي، **مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية**، ط ٢ (القاهرة: مطبعة الرغائب، ١٩١٢)، الفصل ٢، خاتمة ج ١. وللحديث عن ما أسماه طبقة العلماء والقضاة وعلماء الدين، انظر: **الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي**، دراسة وتحقيق محمد عمارة، ٤ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ج ١: **التمدن والحضارة والعمران**، ص ٧٧.

(١٣) محمود عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٨٥**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص٣١، وعدنان السيد حسين، «البيئة الاقليمية والدولية الضاغطة،» في: محمد جابر الأنصاري [وآخرون]، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**، تنسيق عدنان السيد حسين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١١٤.

(١٤) نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، ص ١٢٢.

عن الاختلافات العرقية والطائفية وما إلى ذلك من تداعيات جانبية. ومن أبرز تلك العوامل ما سيتم تناوله تباعاً.

أ ـ الحياة السياسية

امتلأت الساحة السياسية العراقية بالعديد من الأحزاب والحركات بصورة جعلت الأفق السياسي للمواطن العراقي في حالة من الحيرة وعدم الاتزان النفسي، لإبداء ميوله السياسية نحو هذا الحزب أو ذاك، بالرغم من اتفاقنا أن التعددية الحزبية والكم الواسع من الأحزاب هو بمثابة حالة صحية في المدى القريب، لكنه سيكون عبئاً سياسياً واضحاً على خيارات المواطن العراقي في المستقبل المنظور. ومن جانب آخر، تنظر الأحزاب والتيارات السياسية التي لم يخصص لها مقعد في مجلس الحكم العراقي الانتقالي إلى هذا الأمر بنوع من الامتعاض والقلق، لأنها ترى أن الأحزاب الممثلة في مجلس الحكم ليست هي وحدها التي سعت إلى إسقاط النظام العراقي. لذلك من الأولى إيلاؤها نوعاً من الاهتمام وزجها في المشاركة السياسية الرسمية كنوع من توازن كفة القوى السياسية، فضلاً عن سد أي ثغرة يمكن أن تظهر كنوع من الانشقاق السياسي ثم التناحر الحزبي، في الوقت الذي يجب أن توظف الجهود لإعادة سيادة العراق والتخلص من الاحتلال الأمريكي.

ومنذ بداية الاحتلال ولحد الآن يلاحظ تغييب الشعب العراقي من المعادلة السياسية الوطنية، إذ لم تنخرط جميع شرائح المجتمع في تشكيلات الأحزاب السياسية سواء كانت الممثلة في مجلس الحكم العراقي الانتقالي أو خارجه، مما سيضعف دور المشاركة الشعبية في صنع المستقبل السياسي العراقي.

ب ـ الظروف الأمنية

يعتبر عدم الاستقرار الأمني وانفلاته بين فترة وأخرى عاملاً مؤثراً في نفسية المواطن العراقي الذي سيقفز في تفكيره إلى المراجعة الذاتية مع نفسه أكثر من مرة للتساؤل عن خطورة وفرص الأمان في حالة انتمائه إلى هذا الحزب أو ذاك خوفاً من حصول التناحر الحزبي وامتداداته إلى قواعد أي حزب أو حركة سياسية.

ج ـ الاختلافات العرقية والطائفية

في ظل الفوضى يتنامى الشعور الديني، خصوصاً الإسلامي، ويتجه الناس إلى المساجد، ويتولى الأئمة والمراجع الدينية القيادة، ويتزايد الشعور بالحاجة إلى تنظيمات جديدة، تلبي حاجات الناس الاجتماعية. ولا يقدر على ذلك الا الحركات الإسلامية

بخبرتها العريضة، وفي ظل الفوضى تصبح العشيرة، والتكوينات القبلية، هي الملاذ الآمن الذي يحقق الحماية والمنعة[١٥].

وأكثر من ذلك إن الانتماء إلى هذا الحزب أو ذاك قد يبرر لدى آخرين الخوف والقلق على مصالح أو حقوق فئة مذهبية أو عرقية، تحمل تسميات يرى أنها تستجيب لهواجسه. وعلى رغم شرعية وصدقية مثل هذا القلق أو الانتماء، إلا أنه يمثل انحساراً لمديات الأفق الواسع للانتماء الوطني أو الولاء الوطني الشامل[١٦].

ولو ألقينا نظرة فاحصة على الخريطة السياسية في عراق اليوم بمختلف تياراتها، نجد أن هناك التيار الديني بشقيه السني والشيعي، إذ بالرغم من أن برامجه وبرامج أحزابه السياسية وخطابها العام هو عراقي مئة بالمئة، وبالرغم من أن المشترك في ما بينها واسع ومتعدد الأوجه، إلا أن واقع تركيبها الداخلي من حيث الانتماء الحزبي هو واقع خاص، وهذا له ظروفه الموضوعية التي يصعب على تلك الأحزاب تجاوزها رغم الرغبة الصادقة في دعواتها وبرامجها وتوجهاتها، إلا أن واقع الحال هو الذي يتحدث عن نفسه[١٧].

٢ ـ العوامل الخارجية

تتوزع المحددات الخارجية كمعوقات للوحدة الوطنية في عدة اتجاهات، منها النيات التركية والإيرانية، والتصورات الأمريكية من الوضع العراقي والتي سنتناولها تباعاً.

أ ـ النيات التركية والإيرانية

(١) تركيا

ساهمت تركيا مع دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة ضد النظام العراقي في الجهد العسكري واللوجستي، إذ وافقت تركيا على وضع موانئها ومطاراتها تحت تصرف الدول التي ساهمت في الحرب ضد العراق بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقال عبد الله غول وزير الخارجية التركي «إن بإمكان الدول الراغبة بإرسال

---

(١٥) عصام العريان، «العراق الديمقراطي يؤدي إلى فوضى المنطقة،» **الحياة**، ٨/ ١١/ ٢٠٠٣، ص ١٠.

(١٦) حسام طبرة، «تحوير الولاءات من الحزب الواحد إلى القبيلة أو الطائفة يضعف الانتماء للوطن،» **الزمان**، ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٣، ص ١٥.

(١٧) سبهان ملاجياد، «الوحدة الوطنية،» **القاسم المشترك**، ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ١.

مساعدات إنسانية إلى العراق أن تقوم بهذا الأمر عبر تركيا»، وأوضح مصدر تركي رسمي أن قرار أنقرة يأتي بعد طلب تقدمت به بعض الدول الأعضاء في التحالف ضد نظام بغداد بقيادة الولايات المتحدة والتي تستعد لإرسال وحدات مسلحة إلى هذا البلد. والقرار التركي لا يسمح بنشر قوات أو أسلحة بل بحركة ترانزيت أو تخزين معدات، وما زالت قاعدة انجرليك العسكرية تستخدم لعمليات الدعم اللوجستي(١٨).

وفي الاتجاه نفسه، بحثت واشنطن وأنقرة سبل التخلص من مقاتلين أكراد متحصنين في شمال العراق في الوقت الذي يسعى فيه البلدان، وهما عضوان في حلف شمال الأطلسي، لإصلاح العلاقة التي تضررت بسبب رفض تركيا في آذار/ مارس ٢٠٠٣ السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية في مهاجمة العراق من الشمال، كما توترت العلاقات في شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٣ عندما احتجزت القوات الأمريكية لفترة قصيرة ١١ جندياً تركياً في شمال العراق للاشتباه في ضلوعهم بعملية اغتيال مسؤول كردي محلي هناك(١٩). وتراجعت تركيا عن قرارها بإرسال قوات تركية للانتشار في العراق تحت ذريعة المساهمة في إعمار العراق وإعادة الاستقرار إلى البلاد بعد معارضة واسعة سواء كانت رسمية أو شعبية من مجلس الحكم العراقي الانتقالي أو من قبل الأحزاب الكردية الرئيسة كالحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، إذ سبق أن قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إن تركيا تدرس طلباً أمريكياً لإرسال قوات تركية إلى العراق، لكنها ترغب في نشر هذه القوة بموجب تفويض من الأمم المتحدة أو حلف شمال الأطلسي(٢٠).

وأبدت تركيا قلقها وحذرت من أي اتحاد فدرالي على أساس عرقي في العراق، إذ سيواجه مستقبلاً صعباً ودموياً. وهذا ما أكده الجنرال أيلكريا سيج وهو الرجل الثاني في هيئة الأركان التركية، إذ حذر أكراد العراق من خطورة إعلان دولة مستقلة، وأوضح أن هيئة الأركان العامة التركية تعتقد أن اتحاداً يقوم على أساس جغرافي سيكون مناسباً أكثر للعراق(٢١). ويبدو أن الأتراك ما زالوا يعون مخاطر

---

(١٨) **التآخي**، ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٣، ص ١.
(١٩) **الزمان**، ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٣، ص ٢.
(٢٠) **الشرق الأوسط**، ٤/ ٩/ ٢٠٠٣، ص ٢.
(٢١) **الشرق الأوسط**، ١٧/ ١/ ٢٠٠٤، ص ١.

احتمال اندفاع أكراد العراق لإنشاء كيان خاص بهم، إذ إنه سوف يحرض أكراد تركيا على القيام بعمل مماثل، هذا ما سيؤدي إلى إشعال المنطقة بمزيد من التناحر العرقي والصدام المسلح بين الجماعات الكردية التركية المسلحة وحكومة انقرة في المستقبل المنظور، ولا سيما أن مثل هذا الكيان سيفتح الباب أمام الأقلية الكردية في الجنوب الشرقي من تركيا للمطالبة بالحقوق نفسها التي سيتمتع بها أكراد العراق عند الاستقلال[٢٢].

(٢) إيران

يمكن القول إن موقف إيران من الوضع العراقي يتداخل فيه عاملان: **الأول** موقفها من مجلس الحكم العراقي الانتقالي، و**الثاني** محاولتها تبرئة نفسها من الاتهامات التي وجهت لها حول تدخلها في الشأن العراقي، وفي كلتا الحالتين تبحث إيران عن تحقيق وتأمين مصالحها القومية بما ينسجم مع تطلعاتها.

موقف إيران من مجلس الحكم العراقي الانتقالي: اعترفت إيران بمجلس الحكم العراقي الذي عينته سلطة الاحتلال الأمريكي رغم أنها تعتبر العراق دولة محتلة من قوات أجنبية، وأن ما يصدر عن المحتل يجب أن يكون من وجهة نظرها غير مقبول إن لم يكن غير مشروع، إلا أنها اعترفت بالمجلس وفقاً لتحقيقه التوازنات الإقليمية، وجلائه للمصالح العامة، ووفقاً للمقاصد الشاملة لإيران[٢٣].

وتبعاً لذلك لم يأت الاعتراف الإيراني بمجلس الحكم العراقي بصيغة إعلان رسمي، لأن التصريحات الرسمية التي صدرت عن المجلس اعتبرته إيران خطوة أولى نحو تسلم العراقيين مقاليد السلطة، لكن ما يلفت النظر أن تكون إيران أول دولة ترسل إلى العراق وفداً رسمياً اجتمع مع مجلس الحكم برئاسة الدبلوماسي محمد حسين صادقي مدير إدارة ما يسمى «خليج فارس» في وزارة الخارجية، وبحث معه سبل تدعيم استلام العراقيين السلطة في وقت لاحق، إلى جانب ما يتعين على مجلس الحكم القيام به لإزالة المعوقات التي تعترض مشاركة إيران الجدية في مشاريع إعادة إعمار العراق[٢٤].

وقد أثمرت الزيارة بالسماح لإيران بحضور مؤتمر الدول المانحة في مدريد،

---

(٢٢) يعقوب جابر، «الفدرالية في العراق،» **الدستور**، ١٣/ ١/ ٢٠٠٤، ص ٢٠.
(٢٣) نجاح محمد علي، «إيران ومجلس الحكم العراقي: الوصل المطلوب،» **الزمان**، ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٣، ص ٧.
(٢٤) المصدر نفسه.

والإفراج عن اثنين من الصحافيين الإيرانيين إثر اعتقال استمر أكثر من أربعة أشهر. وقد شكر بعض أعضاء مجلس الحكم إيران أثناء زيارتهم لطهران، وأبدوا تقديرهم لعموم الموقف الإيراني المعبّر عنه أثناء ما كان يعرف بالمعارضة العراقية. وبعد سقوط النظام العراقي زار إيران مع بدايات تشكيل مجلس الحكم في تموز/ يوليو ٢٠٠٣ زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلالِ طالباني ورئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق السيد عبد العزيز الحكيم والعضو البارز في حزب الدعوة الإسلامي الباحث الإسلامي عز الدين سليم أبو ياسين وآخرون لم يعلن عن زيارتهم والتقوا كبار القادة الإيرانيين(٢٥).

موقف إيران حول تدخلها في الشأن العراقي: برزت عدة مؤشرات وشكوك من تدخل إيراني على الساحة العراقية، ويمكن استعراض أبرزها:

ـ أكدت مصادر في لندن أن بريطانيا حققت في معلومات دقيقة جداً وصلتها تتحدث عن دور إيراني في الهجوم على قواتها في العراق في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، إذ وصلتها معلومات تتحدث عن أن الهجوم الذي وقع على قواتها في البصرة وأدى إلى مقتل وإصابة ١٢ جندياً بريطانياً قد تم التخطيط له من قبل الأجهزة السرية الإيرانية(٢٦).

ـ قالت وكالة الأنباء الإيرانية إن وزارة الخارجية الإيرانية رفضت اتهاما أمريكياً بأن إيران لا تبذل ما يكفي من الجهد لوقف عبور المقاتلين المعادين للولايات المتحدة إلى العراق قائلة إنه «لا أساس له من الصحة». ورفض حميد رضا آصفي المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية الاتهامات الأمريكية في هذا الشأن قائلاً «نتج تصاعد الإرهاب من تحرك وسلوك أمريكا، والآن من الواضح تماماً أن تبحث أمريكا عن ذرائع وهي تقوم بدعاية لإلقاء اللوم على الآخرين»(٢٧).

ب ـ التصورات الأمريكية للوضع العراقي

يبدو أن الإدارة الأمريكية لها توجهات لتقسيم العراق إلى عدد من الولايات والكانتونات العرقية والطائفية. وهذا ما تناولته الدراسات الأكاديمية لمراكز البحوث الأمريكية والمقالات التي كتبها ساسة أمريكيون بارزون، منها على سبيل المثال لا

---

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) **التآخي**، ٢٦/٦/٢٠٠٣، ص ١.

(٢٧) **الشرق الأوسط**، ٤/٩/٢٠٠٣، ص ٢.

الحصر الدراسة التي كتبها مورافيك الصادرة عن مؤسسة «راند» الأمريكية، وفيها يدعو إلى تقسيم العراق إلى الجنوب حيث النفط، والشمال حيث النفط، والأكراد الذين لا خيار أمامهم سوى التحالف مع الأمريكيين، وإبقاء الوسط السني محروماً[٢٨]. وهي خطة تشابه خطة إسرائيلية ظهرت في عقد الثمانينيات من القرن المنصرم دعا اليها الصحفي الإسرائيلي عوديد ينون الذي نادى بتقسيم العراق إلى ثلاثة كانتونات: **الأول** كردي في الشمال و**الآخر** سنيّ في الوسط و**الثالث** شيعي في الجنوب. وفي الاتجاه نفسه يقول ليزلي جيلب أحد عتاة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة في مقالة له نشرتها **نيويورك تايمز** بداية شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ داعياً إلى معاقبة سنة العراق بإعطائهم دولة سنية فقيرة دون موارد وتنتزع منها مدينة كركوك وحقولها البترولية الغنية، تكون إلى جوار دولتين غنيتين، شيعية غنية في الجنوب، وكردية في الشمال الشرقي. ومثل هذه الدولة هي ما يستحقه سنة العراق. وسوف تضمن أمريكا السيطرة على هذه الدولة الأخيرة بحيث تكون طيعة لإرادتها، وهي المرة الأولى في التاريخ العربي التي تكون فيها دولة شيعية عربية مستقلة بعيدة عن سيطرة السنة وقد تمتد لتضم الكويت والمحافظات الشرقية في المملكة العربية السعودية. ويبدو أن المشروع يستهدف إيران والعراق الذي ينطلق منه بسبب تنوعه العرقي والمذهبي، وسوريا، وربما تركيا بالإضافة إلى دول الخليج العربي. هذا المشروع اليهودي الذي تحدث عنه ليزلي هو مشروع صهيوني قديم أعلن عنه المؤتمر اليهودي الدولي والمنظمات الصهيونية التابعة له على مراحل وتوقيتات لم تكن خافية على أحد منذ أيام كامب ديفيد سنة ١٩٧٩ وما بعدها، ووزعوا له الخرائط وقتها[٢٩].

من جانب آخر، لاحظ المراقبون أنه في الوقت الذي تزداد فيه الدعوة إلى التسامح والتصالح الوطني بين أبناء الشعب الواحد، تحرض صحف صادرة عن قوات الاحتلال الأمريكي على عدم التسامح وتدعو إلى مواصلة الانتقام من القوى التي تعتبرها موالية لصدام حسين. وأشار المراقبون في هذا الصدد إلى الافتتاحية لصحيفة **الصباح** التي ترتبط بعلاقات متينة بقوات الاحتلال، إذ دعت الافتتاحية إلى «التوقف عن روح التسامح والضرب من حديد»[٣٠]. وفي افتتاحية أخرى للصحيفة

---

(٢٨) هدى الحسيني، «لا مصلحة أمريكية في إشعال حرب بين السنة والشيعة في العراق،» **الشرق الأوسط**، ٤/ ٩/ ٢٠٠٣، ص ٨.

(٢٩) فالح الطويل، «أسر صدام عمل من أعمال الحرب له ما بعده،» **الرأي**، ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ٢٧.

(٣٠) علاء السامرائي، «عام مضى والقادم مجهول،» **الاتجاه الآخر**، ٣/ ١/ ٢٠٠٤، ص ٣.

ذاتها تقول «يجب أن لا نعطي أي أمل للقتلة الذين أسهموا خلال خدمتهم كمسؤولين عسكريين بجرائم ضد الإنسانية والشعب وطوائفه وقومياته»، إلا أنها استدركت القول «ومع ذلك فإن الشعب يقدر كثيراً أبناء القوات المسلحة الذين تمسكوا بأخلاقهم وشهامتهم ولم يسمحوا لأحد بأن يدنس شرفهم العسكري، ولهؤلاء وأمثالهم مكانة مستقبلية في جيش المستقبل المقبل»[٣١].

والنتيجة المفروضة لهذا الاتجاه هي إثارة النزعات الطائفية والاقتتال الداخلي الذي يعرض التماسك الداخلي إلى الانهيار. وقد ظهرت عدة تحليلات أمريكية تظهر نيات الإدارة الأمريكية لتفكيك البنى التحتية العراقية وقولبتها وفق المنهج الرأسمالي، وذلك على حساب مصالح العراقيين وسيادتهم التي تؤثر بصورة غير مباشرة في الوضع الداخلي العراقي الذي له علاقة بالبنى الاجتماعية العراقية وتوليد بنى رأسمالية صغيرة تتوافق مع نهج سلطة الاحتلال، وهذه سوف تتقاطع مع أي اتجاه وطني لاستثمار موارد العراق بعيداً عن أي تحريك أو توجيه خارجي، مما يسبب احتكاكاً داخلياً بين الطبقات الاجتماعية يؤدي إلى تناحر الرؤى والسلوكيات. ولا غرابة أن ينتج إثر ذلك أي مظهر من مظاهر العنف كأحد ردود الفعل الداخلية التي تؤثر في عرى الوحدة الوطنية. وتصديقاً لذلك يقول مايكل هدسون الباحث الأمريكي من جامعة جورج تاون في واشنطن في المؤتمر الذي نظمته السفارة الألمانية في بيروت في تموز/ يوليو ٢٠٠٣ بالتعاون مع مؤسسة «فريدريش إيبرت» والمركز الدولي لعلوم الإنسان واليونسكو والذي حمل عنوان «المسألة العراقية: حق تقرير المصير تحت الاحتلال»، إن «لهذا التدخل أسباباً غير معلنة تتلخص بتعزيز الأمن الاقليمي لإسرائيل، وإلغاء الخطر الذي يشكله العراق على دول خليجية، وتفكيك الاقتصاد الاشتراكي الموجه في هذا البلد، وتعزيز بعض المؤسسات النفطية الأمريكية، وتفكيك ما أسماه المحللون في الإدارة الأمريكية السلطة المركزية السيئة وإحالتها إلى الشيعة والأكراد في شكل مشروط»[٣٢].

ويدرك الرأي العام الشعبي العراقي أن الاحتلال يمكن أن يكون عاملاً لإذكاء الطائفية التي تؤثر بشكل كبير في مقومات الوحدة الوطنية العراقية، وفي هذا الاتجاه حذر الشيخ محمد العيساوي إمام وخطيب مسجد الشيخ عبد القادر الكيلاني، وهو أحد أبرز مساجد السنة الرئيسية في بغداد، من فتنة بين السنة والشيعة داعياً إلى

---

(٣١) **الصباح**، ٧/ ١/ ٢٠٠٣، ص ١.

(٣٢) **الحياة**، ٨/ ٧/ ٢٠٠٣، ص ٢.

تصعيد المواجهة للقضاء على الفتنة الداخلية. وأضاف الشيخ «لا نريد أن نشير بأصابع الاتهام إلى طائفة معينة، من يقوم بهذه الأعمال (أي أعمال القتل) ليس مسلماً ولا شيعياً ولا سنياً، إنما يعمل لجهة مشبوهة تريد القضاء على وحدتنا»[٣٣].

ثالثاً: تداعيات الاحتلال الأمريكي على الوحدة الوطنية

أفرز الاحتلال الأمريكي عدة تداعيات على البنية الاجتماعية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، إذ تعد الضغوط الأمريكية المباشرة على المجتمع العراقي عاملاً لتوليد تناقضات في البنية الاجتماعية العراقية، وتفكيك عراها وتكريس علاقاتها العنصرية، والطائفية، والإثنية، والعشائرية، لإعادة هيكلة توجهات المجتمع على نحو يتوافق مع المصالح الأمريكية الجديدة في المنطقة. أما على صعيد التأثيرات غير المباشرة والبعيدة المدى، فالأمر متوقف على ردود الفعل العراقية سواء من الجهات الدينية أو الاجتماعية أو من قبل مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية لمواجهة هذه الأفكار أو على الأقل تحجيم تأثيراتها. وتستخدم سلطة الاحتلال عدة وسائل، ويمكن تسليط الضوء على أبرزها:

أ ـ الاتصال برؤساء العشائر ووجهاء وأعمدة القوم في المجتمع العراقي لدراسة توجهاتهم. وفي ضوء ذلك يتم التحرك. وجدير بالذكر أن سلطة الاحتلال منحت أكثر من ٩١٦,٧٠٠ دولار أمريكي، أي ما يعادل ٥٦,١ مليار دينار عراقي على شكل عقود لأربعة مراكز للديمقراطية للعشائر في منطقة الجنوب والوسط في العراق، إذ ستوفر هذه المراكز مكاناً للشيوخ ورؤساء العشائر وآخرين لكي يلتقوا لمناقشة القضايا المتعلقة، ولكي يأخذوا نبذة عن مفاهيم تدور حول الديمقراطية. ودأبت جامعة الحلة للدراسات الإنسانية والعلمية والدينية على عقد حلقات حوار ونقاش تدور حول الديمقراطية، وشارك في تلك المحاضرات معهد «المثلث للدراسات» التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ورصدت مبالغ التمويل لتأمين عمل مراكز أخرى في الديوانية، والنجف وكربلاء، وكذلك مركز الديمقراطية الاقليمي للعشائر في الحلة[٣٤].

ب ـ استخدام أساليب الترهيب والترغيب لترويض المجتمع العراقي للانصياع إلى سلطة الاحتلال، وهي كما يلي:

---

(٣٣) **القدس العربي**: ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٣، و٢١/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ١.

(٣٤) **الصباح**، ١٠/ ١/ ٢٠٠٤، ص ٣.

١ ـ أساليب الترهيب

ـ قيام قوات الاحتلال بعمليات اعتقال لأعداد غفيرة من المواطنين العراقيين وزجهم في السجون دون أية أدلة ملموسة عن التورط في أعمال المقاومة[٣٥]. ويقول محللون ان الولايات المتحدة تزداد خسارتها المعنوية في العراق كل يوم بسبب أساليب البطش وحملات المداهمة الاعتباطية التي تمارسها قواتها المحتلة في المدن العراقية. وأوضح المحللون أن «الإدارة الأمريكية المدنية في العراق»، أي سلطة الاحتلال، لم تنتبه منذ البداية إلى أن دخول البيوت بصورة سافرة سيؤدي إلى ردود فعل سلبية، كما أن العبث بممتلكات المواطنين سيثير غضبهم بشكل أو بآخر، ثم أصبح عدم الاكتراث لهذه المشاعر وردود الأفعال منهجاً يومياً مصحوباً بالإهانات والشتائم[٣٦].

ـ حذر مصدر عسكري هولندي من إصدار القيادة العسكرية الأمريكية أوامر صريحة لقوات الاحتلال الأمريكي في العراق بتطبيق سياسة التصفيات الجسدية، وإطلاق الرصاص على عناصر المقاومة العراقية، أو أي ممن يشتبه بهم بالمقاومة، وذلك لمواجهة العمليات التي تقودها المقاومة ضدهم[٣٧].

ـ قامت قوات الاحتلال باقتحام المساجد والحسينيات في خطوات استفزازية، ومن أبرزها اقتحام جامع ابن تيمية (أم الطبول سابقاً) في بغداد واعتقال ٢٠ من هيئة الفتوى والإرشاد. وقد أدى ذلك إلى تصاعد ردود فعل مهمة أبرزها تحذير د.مجيد المشهداني أحد خطباء الجامع، وهو عضو مجلس شورى أهل السنة، إذ قال «نحذر قوات الاحتلال الأمريكي من المساس بعقيدة المسلمين، وقد يقول قائلنا اقتل أمريكياً تدخل الجنة»[٣٨].

ـ أبلغت سلطة الاحتلال أئمة الجوامع بأنها قررت اعتقال المناوئين لسياستها في العراق، فيما كشف الزعيم الشيعي السيد مقتدى الصدر أن قيادة الاحتلال قد أبلغت

---

(٣٥) يقول عبد الباسط تركي سعيد وزير حقوق الإنسان في العراق حول أعداد هؤلاء المعتقلين في سجون الاحتلال «نحن تسلمنا قوائم لكن الرقم المقدر يتجاوز العشرة آلاف سجين وليس كلهم سجناء سياسيين أو نتيجة أعمال مقاومة» لمزيد من التفاصيل، انظر: **الدستور**، ١٣/ ١/ ٢٠٠٤، ص ١٧.

(٣٦) السامرائي، «عام مضى والقادم مجهول،» ص ٣.

(٣٧) عماد شعبان، «الطبل في واشنطن والرقص الدامي في بغداد،» **الاتجاه الآخر**، ٣/ ١/ ٢٠٠٤، ص ٦.

(٣٨) **الحياة**، ٤/ ١/ ٢٠٠٤، ص ٣.

أئمة الجوامع بأنها سوف تعتقل من يجاهر بمعارضة سياستها في العراق خلال الخطب التي تلقى في أيام الجمعة وفيها تحريض على «الإرهاب»[(٣٩)].

ـ صعدت قوات الاحتلال من أساليبها وحملاتها العسكرية ضد السكان المحليين، إذ شنت أشرس حملة عسكرية منذ انتهاء القتال الرئيسي في أيار/ مايو ٢٠٠٣ وخلال عشرة أيام من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ ألقت القاذفات الأمريكية قنابل زنة ٢٣٠ كيلوغراماً وصواريخ موجهة بالأقمار الصناعية، كما دكت دبابات مخابئ في تكريت، وبعقوبة، والفلوجة، يعتقد أن قوات المقاومة تحتمي فيها[(٤٠)].

٢ ـ أساليب الترغيب

ـ قدم الجيش الأمريكي ثماني سيارات فرنسية الصنع إلى أئمة المساجد من السنّة في محافظة صلاح الدين معقل الرئيس العراقي المعتقل صدام حسين. وقال القائد العسكري ديريك جوردان من فرقة المشاة الرابعة عندما كان يسلم مفاتيح السيارات إلى بعض الائمة «إنها بادرة من الجنرال الذي يتوقع أموراً جيدة من قبل علماء الدين»[(٤١)].

ـ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة ستنفذ برنامجاً لتشغيل مئات من العلماء العراقيين الذين كانوا يعملون في برامج الأسلحة الخاصة بالنظام العراقي لمنعهم من عرض خدماتهم على أية دولة أخرى[(٤٢)].

ـ استخدمت سلطات الاحتلال وسائل الإعلام المرئية والسمعية لتشكيل خطاب دعائي يعتمد الحوار وإثارة الآخرين، بأسلوب إعلامي. مثير وقد أعلنت شبكة «CNN» الإخبارية أن تلفاز العراق أو «العراقية» يمول من وزارة الدفاع الأمريكية، وعدته بأنه من أهم الأسلحة التي تركن إليها واشنطن في معركة كسب ود العراقيين[(٤٣)].

ـ ذكرت صحيفة **واشنطن بوست** في السابع من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ أن

---

(٣٩) **الزمان**، ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٣، ص ١.
(٤٠) المصدر نفسه.
(٤١) **الدستور**، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ١٨.
(٤٢) **الاتحاد**، ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ٢٨.
(٤٣) **الزمان**، ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٣، ص ١.

قوات المارينز ستتسلّم مسؤولية أمن المناطق الواقعة غربي وشمالي بغداد من الوحدات التابعة للجيش، إذ سيقضي جنود المارينز فترة من الزمن يعيشون خلالها بين الأهالي في مدن وقرى سنية، وسيخضعون لدورات للتعرف على عادات وتقاليد الأهالي لكسب ثقة السنّة في العراق(٤٤).

٣ ـ حل وزارات الدفاع والإعلام والأجهزة الأمنية

لقد نتج منه نشوء جيش من العاطلين وسينتج منه عدة نتائج وخيمة من أبرزها:

أ ـ خلق فراغ كبير في الحياة الاجتماعية للعاطلين.

ب ـ فقدان الموارد المالية الكافية لمعيشة عوائلهم.

ج ـ زيادة احتمالات العنف سواء الاشتراك في الجرائم أو الانخراط في فصائل المقاومة العراقية.

د ـ نمو التفكك الاجتماعي، وتنمية الحالات الشاذة كالبغاء، وانتشار المخدرات، والمسكرات.

٤ ـ توظيف الأحزاب السياسية لإثارة فتنة داخلية

وهذا ما تم تأشيره بعد أن فوجئ الوسط العراقي بقرار مجلس الحكم الاستعانة بميلشيات تابعة لخمس من القوى السياسية المشاركة في مجلس الحكم بمهام الأمن في المناطق التي تشهد اضطراباً أمنياً، أي مناطق العرب السنّة(٤٥).

وسبق أن أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن وحدة عراقية خاصة تم تشكيلها في بغداد من أجل تعقب الموالين لنظام الرئيس المخلوع صدام حسين والمسؤولين عن الهجمات ضد قوات الاحتلال الأمريكية، وأشار رئيس الأركان الأمريكي ريتشارد مايرز إلى «أن معرفة العراقيين بالأرض والثقافة المحلية من شأنه أن يجعل من هذه الوحدات أداة مفيدة»(٤٦).

---

(٤٤) **التآخي**، ٨/ ١/ ٢٠٠٤، ص ١.

(٤٥) مشعان الجبوري، «ميلشيات الفتنة هل يريد مقترحوها الحرب الأهلية،» **الاتجاه الآخر**، ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ٣٢.

(٤٦) **وادي الرافدين**، ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ١.

رابعاً: مظاهر الوحدة الوطنية بعد الاحتلال الأمريكي

ظهرت عدة مظاهر للوحدة الوطنية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي كرد فعل طبيعي من الشعب العراقي الذي ينظر إلى الاحتلال نظرة تتسم بالريبة والقلق، مما سيخلقه من نتائج وخيمة على وحدته الوطنية، وهي تمثل نوعاً من المقاومة السلمية للاحتلال بوسائل متعددة. ويمكن استعراض اتجاهات تلك المظاهر بما يلي:

١ ـ أعلن ممثلون عن السنّة تشكيل «مجلس شورى لأهل السنّة والجماعة» يضم مندوبين عن مختلف تيارات السنّة من القوميات العربية، والكردية، والتركمانية من أجل المحافظة على الوحدة الوطنية في عراق ما بعد صدام[٤٧]. وقد يبدو لبعض المحللين أن هذا المجلس تكريس وتعميق للطائفية في العراق بعد أن تزداد الجهات الدينية وتأكيد الاختلافات المذهبية إثر ذلك، إلا أنه يكاد يكون ضرورياً على الأقل أثناء الاحتلال الأمريكي، ولا سيما أنه قد جمع عدة قوميات تحت لوائه كنوع من الاندماج الوظيفي تحت راية الإسلام لتوحيد مواقفهم إزاء قضايا الوطن والدين.

٢ ـ توصل رجال دين شيعة وسنّة إلى اتفاق يقضي بتشكيل مجلس مشترك سمي «المجلس المشترك لمعالجة القضايا الطارئة» يضم رموزاً أو ممثلين من الجانبين لحل الأزمات بسبب تطرف البعض من الفئتين، وذلك غداة هجمات طالت مساجد شيعية وأخرى سنية، ومعروف أن اتصالات جرت بين المراجع الشيعية وهيئة علماء المسلمين السنية نجحت بالتوصل إلى الاتفاق على إنشاء هذا المجلس لمراقبة ورصد العمليات التي تستهدف المساجد، والشيوخ، وخلق فتنة طائفية تدمر العراق[٤٨].

٣ ـ تدارس رؤساء عشائر في بغداد إجراءات من شأنها الحد من ظاهرة حالات الانفلات الأمني، ومواضيع تتعلق برفع المستوى المعيشي للمواطنين، وأشرف على عقد الاجتماع الذي شارك فيه ٤٠ من وجهاء المنطقة الديوان العشائري الحوزوي[٤٩].

٤ ـ إدراك الرأي العام العراقي أهمية الوحدة الوطنية كمتغير داخلي له أثر في تماسك البنية الاجتماعية، وطريق يؤدي إلى امتلاك السيادة الوطنية، ولقد تعددت قنوات التعبير عن ذلك، ومن أبرزها الصحف العراقية[٥٠].

---

(٤٧) **الحياة**، ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ١.

(٤٨) حليم الأعرجي، «بغداد: مرجعية شيعية ـ سنية لمعالجة الحالات الطارئة،» **الحياة**، ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ٢.

(٤٩) **الزمان**، ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ٢.

(٥٠) انظر على سبيل المثال افتتاحية **المدى**، ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ١.

٥ ـ قررت مرجعيات دينية سنية وشيعية وقيادات سياسية وقومية تشكيل وفد يتوجه إلى كركوك والمنطقة الشمالية لرأب الصدع، والوقوف بوجه محاولات التفرقة، وإثارة النعرات القومية والطائفية في المدينة التي اندلعت فيها مصادمات أدت إلى وقوع قتلى وجرحى(٥١).

٦ ـ دعا السيد عبد المهدي الكربلائي ممثل آية الله العظمى سماحة السيد علي السيستاني في كربلاء إلى إجراء انتخابات عامة بشكل سريع في العراق لتسليم السيادة إلى العراقيين، إذ قال «إن الأيام القادمة ستظهر فيها التظاهرات والإضرابات وربما المواجهة مع قوات التحالف فيما لو أصرت على مخططها الاستعماري، ورسم سياسة هذا البلد لما يخدم مصالحها»(٥٢). وهو ما يؤكد على دور المرجعيات الدينية لرص صفوف الشعب العراقي لمواجهة الاحتلال الأمريكي.

خامساً: مواقف الأحزاب السياسية من الوحدة الوطنية

تنامت مواقف الأحزاب السياسية من الوحدة الوطنية، إذ تفرعت إلى قضيتين رئيسيتين هما الموقف من الاحتلال الأمريكي باعتباره كابحاً خارجياً للوحدة الوطنية، والموقف من المقاومة الوطنية باعتبارها رد فعل داخلياً لإخراج قوات الاحتلال، وحماية التماسك الاجتماعي. ولقد طرأت عدة تطورات داخل الساحة العراقية تمثلت باعتقال الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين، وأثر ذلك في مواقف الأحزاب من تنام وخفوت، ومستقبل المقاومة الوطنية. وقبل عرض تلك المواقف سيتم استعراض خريطة تقويمية للقوى السياسية العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق.

١ ـ خريطة القوى السياسية في ظل الاحتلال

يعتبر يوم الأربعاء المصادف التاسع من نيسان/ ابريل ٢٠٠٣ يوماً استثنائياً في تاريخ العراق المعاصر، وانعطافة غير طبيعية في تاريخه السياسي، خاصة بعد إسقاط النظام من قبل قوات الاحتلال. ومنذ ذلك اليوم أتيح للأحزاب السياسية، والدينية، والمنظمات الجماهيرية العمل بحرية تامة بعد حرمان وتضييق للحريات دام خمسة وثلاثين عاماً. وانطلقت الكتابات وكل بطريقته الخاصة للتعبير عما يجول في خواطره، فامتلأت الشوارع بأنواع الشعارات وأقوال للأحزاب السياسية، والدينية، كل منها روّج لأفكاره وأهدافه ومجّد نضالاته، إضافة إلى ذكر الماضي المؤلم، والمطالبة بالتعجيل

(٥١) **الزمان**، ٣/ ١/ ٢٠٠٤، ص ١.
(٥٢) **الزمان**، ١٧/ ١/ ٢٠٠٤، ص ١.

في اجتثاث مظاهره البائسة، والدعوة إلى التعاون والتآلف وعدم التفرقة[٥٣].

ومنذ تلك الانطلاقة ظهرت مجموعة من الأحزاب السياسية ذات الاتجاهات المتعددة، والولاءات المختلفة، منها الأحزاب ذات الشعبية الجماهيرية الواضحة مثل حزب الدعوة الإسلامي، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والحزب الإسلامي العراقي، والحزب الشيوعي العراقي، والأحزاب ذات الجذور التاريخية العميقة كالحزب الوطني الديمقراطي الذي تأسس رسمياً سنة ١٩٤٦، والأحزاب التي ساهمت في تشكيل جبهة المعارضة ضد النظام العراقي في الخارج، منها: حركة الوفاق الوطني العراقي التي تشكلت عام ١٩٩١، والمؤتمر الوطني العراقي الذي عقد اجتماعه الأول عام ١٩٩٢، والأحزاب ذات التوجه القومي، كالحزب الاشتراكي الناصري، وحزب الوسط الديمقراطي، والحزب القومي الناصري الموحد، وأحزاب البيئة كحزب الخضر العراقي، والأحزاب الكردية وتضم الحزبين الكرديين الرئيسيين في منطقة كردستان العراق وهما: الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود برزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني، وكذلك أحزاب الأقليات مثل الحركة الديمقراطية الآشورية، والجبهة التركمانية العراقية، والأحزاب التي تشكلت بعد إسقاط النظام العراقي، ومنها الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي تأسس في آب/ اغسطس ٢٠٠٣ وغيرها. وقد مثلت أبرز الأحزاب والتيارات السياسية في مجلس الحكم العراقي الانتقالي الذي عينته سلطة الاحتلال ليقوم بمهام تقديم النصح للإدارة المحتلة في المجالات السياسية والاقتصادية، أي أنه لم يضم كافة التيارات والأطياف السياسية الموجودة في الساحة السياسية العراقية. وقد تنوعت طبيعة الحركات والتيارات السياسية في مجلس الحكم العراقي الانتقالي لتمثل عدة اتجاهات، ومن أبرزها:

أ ـ الأحزاب الدينية

وتشمل عدة جهات، وهي كما يلي:

ـ **حزب الدعوة الإسلامي**: ويمثله د. إبراهيم الجعفري.

ـ **الحزب الإسلامي العراقي**: ويمثله د. محسن عبد الحميد الأمين العام للحزب الذي تأسس عام ١٩٦٠.

ـ **المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق**: ويترأسه السيد عبد العزيز

---

(٥٣) مهدي القريشي، «حرب الشعارات،» **القاسم المشترك**، ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ٥.

الحكيم حالياً بعد اغتيال شقيقه السيد آية الله العظمى محمد باقر الحكيم الذي كان يترأس المجلس.

ب ـ الأحزاب الشيوعية

ويمثلها الحزب الشيوعي العراقي الذي يترأسه حميد مجيد موسى السكرتير العام للحزب الذي تأسس عام ١٩٣٤.

ج ـ الأحزاب الكردية

وتنقسم إلى حزبين رئيسيين وانضم إليها لاحقاً حزب كردستاني ثالث وهي:

ـ **الحزب الديمقراطي الكردستاني**: الذي يرأسه مسعود البرزاني منذ عام ١٩٧٩ إثر وفاة والده الملا مصطفى البرزاني.

ـ **الاتحاد الوطني الكردستاني**: الذي يرأسه جلال الطالباني والذي يسيطر على جنوب شرقي كردستان العراق.

ـ **حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني**: ويترأسه صلاح الدين محمد بهاء الدين وهو مؤسس الحزب، وهو ثالث حزب كردي رئيسي في كردستان العراق.

د ـ الأحزاب والحركات الليبرالية

وهي تمثل عدة اتجاهات من أبرزها:

ـ **حركة الوفاق الوطني العراقي** التي رأسها د. إياد علاوي.

ـ **المؤتمر الوطني العراقي** ومؤسسه د. أحمد الجلبي.

ـ **الحزب الديمقراطي** ويترأسه نصير كامل الجادرجي.

ـ **تجمع الديمقراطيين المستقلين** ويرأسه عدنان الباجه جي.

هـ ـ أحزاب الأقليات

ويمثلها الحركة الديمقراطية الآشورية التي يرأسها يوناديم يوسف كنه.

وقد قدمت الأحزاب الممثلة في مجلس الحكم قوائم بأسماء مرشحيها لاختيار الحقائب الوزارية الجديدة، وفعلاً أعلن مجلس الحكم في العراق أسماء الوزراء لأول حكومة عراقية بعد إسقاط النظام العراقي، حيث اعتمد المجلس في تعيين الوزراء

التقسيم الطائفي والعرقي في توزيع الحقائب الوزارية، والتي تضم خمساً وعشرين وزارة. ومن جانب آخر أعلن في بغداد في الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ عن عقد اتفاق بشأن الإجراءات السياسية لنقل السيادة إلى العراق بين سلطة الاحتلال ومجلس الحكم العراقي الانتقالي. وبقدر تعلق الأمر بمشاركة الأحزاب السياسية في الحياة السياسية العراقية فإن من بنود الاتفاق الفقرة الثالثة، البند الثالث، الخاصة باختيار المجلس التشريعي المؤقت الذي لن يكون توسيعاً لمجلس الحكم، لأن مجلس الحكم ليس له دور رسمي في اختيار أعضائه. ويتم اختيار أعضاء المجلس الانتقالي من خلال إجراءات ديمقراطية تتسم بالشفافية والمشاركة في كل من محافظات العراق الثماني عشرة. ويتم ذلك من خلال تشكيل لجنة تنظيمية من العراقيين تتضمن خمسة أفراد معينين من مجلس الحكم، وخمسة أفراد معينين بواسطة مجلس المحافظة، وفرداً واحداً معيناً بواسطة المجلس المحلي، لأكبر خمس مدن داخل المحافظة. وتتولى اللجنة التنظيمية عقد مؤتمر انتخابي للمحافظة مكوّن من شخصيات بارزة من كافة أنحاء المحافظة. ولتحقيق ذلك طلبت اللجنة التنظيمية ترشيحات من الأحزاب السياسية، ومجالس المحافظات، والمجالس المحلية، والاتحادات المهنية والمدنية، وهيئات التدريس في الجامعات، والجماعات العشائرية، والدينية، على أن يكون انتخاب المجلس الانتقالي في موعد أقصاه ٣١ أيار/ مايو ٢٠٠٤[٥٤].

ويبدو أن هذا الاتفاق فيه الكثير من الأمور التي تكرس أوضاعاً من شأنها تهديد الوحدة الوطنية وتكريس الاحتلال الأمريكي في العراق، والذي سيؤثر حتماً في الوحدة الوطنية العراقية، إذ ستظهر عدة إشكاليات لعل أبرزها ما سيصدر عن سلطات الاحتلال بشأن بقاء قواتها في العراق لسنوات قادمة. فهذه الإشكالية لم تحسم لحد الآن، إذ سيكون من واجب الحكومة القادمة تحمل المسؤولية واتخاذ موقف سريع من هذا الأمر لتحقيق رغبات الشعب العراقي في الاستقلال والتحرر من الاحتلال الأمريكي، ناهيك عن أن هذا الاتفاق يقر بمبدأ الفدرالية الإدارية للعراق وليس الفدرالية العرقية، إلا أن المشكلة في الأمر هي هواجس العراقيين وخوفهم من أن تتحول سلطات المحافظات غير المركزية إلى حالة من تشرذم الوحدة الوطنية العراقية عبر كانتونات عرقية وطائفية تبعاً للوضع الاجتماعي والاقتصادي الخاص بالعراق.

---

(٥٤) انظر أصل الاتفاق على موقع سلطة الاحتلال (الائتلاف) في: <http://www.cpa-iraqorg/ audio/2003-11-15 Nov-GC.CPA-agreement-final-htm/18-11-2003>.

٢ ـ مواقف الأحزاب السياسية من الاحتلال الأمريكي والمقاومة

أفرز الاحتلال الأمريكي للعراق ردود فعل متنوعة من جانب الأحزاب والتيارات السياسية الرسمية في مجلس الحكم العراقي الانتقالي. ويمكن استعراضها كما يلي:

أ ـ الأحزاب الإسلامية

وتضم الأحزاب والحركات التالية:

(١) حزب الدعوة الإسلامي

يكشف موقف حزب الدعوة الإسلامي عن عدة دلالات أولها اعترافه بأنه لم يدخل مع سلطات الاحتلال بعد الحرب الأمريكية على العراق، وهذا ما أكده د. وليد الحلي عضو المكتب السياسي لحزب الدعوة الإسلامي بالقول «نحن لم ندخل مع الأمريكان، نحن كنا متواجدين أصلاً في الداخل»[٥٥]. وهو موقف له شواهده الفعلية لحزب الدعوة الإسلامية منذ تأسيسه عام ١٩٥٧ في مدينة كربلاء المقدسة، إذ يمتلك قاعدة شعبية لها وزنها، وتأثيرها في الشارع العراقي، باعتبارها تمثل الأغلبية الشيعية للعراق، إذ لاقى قبولاً واسعاً وامتد إلى معظم أنحاء العراق، ولاسيما مراكز العلم كالجامعات، وبدأ يتسرب إلى جميع طبقات الشعب ومكوناته، وفئاته المهنية، والثقافية.

أما موقف حزب الدعوة الإسلامي من الوجود الأمريكي، فيشير د. وليد الحلي إلى ذلك بالقول «أما بخصوص التواجد الأمريكي فهو حقيقة لا يمكن تجاهلها، نأمل أن يستقر الوضع السياسي ويغادر الأمريكان»[٥٦].

وهو يفسر موقف الحزب من الوجود الأمريكي بأنه حالة مؤقتة ستزول سواء في المدى المتوسط أو فيما بعد ذلك، وهو من جانب آخر يعطي للمراقب دلالة على أن الحزب يلجأ إلى المقاومة السلمية أكثر من المقاومة المسلحة ولا سيما أن حركات التحرر في العالم تنوعت مواقفها إزاء احتلال بلادها، إذ ليس من الغريب أن تتبنى الحركات الوطنية أسلوب التدرج لمواجهة الاحتلال لقياس ردود فعله والانطلاق من ذلك. ويوجد في العراق تنظيم لحزب الدعوة الإسلامي يعرف بتنظيم العراق، وهو

---

(٥٥) **اليوم الاخر**، ١٤/٨/٢٠٠٣، ص ٣.
(٥٦) المصدر نفسه.

خط ثان للدعوة له موقف من الاحتلال الأمريكي بالرغم من أن قيادة حزب الدعوة الإسلامي ـ المكتب المركزي ترى أنه لا يمثل حزب الدعوة وليس له معهم أي علاقة تذكر، وتبعاً لذلك فإن تنظيم العراق لحزب الدعوة الإسلامي ينحصر موقفه من الاحتلال بتأشير إفرازات هذا الاحتلال ونتائجها السلبية على الوضع السياسي العراقي. ويقول عبد الكريم العنزي مسؤول المكتب المركزي لحزب الدعوة الإسلامي ـ تنظيم العراق «نحن حتى الآن لم نر منهم سوى الدبابات، والذي أراه أن كل المرافق الحيوية والاقتصادية والإدارية قد خرب فيما عدا وزارة النفط التي يتم احتلالها، ووضعت القوات الأمريكية اليد عليها»[٥٧].

وبعد اعتقال الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين نشرت صحيفة **البيان** الناطقة باسم حزب الدعوة الإسلامي ـ المكتب السياسي افتتاحية أوضحت فيها موقف الحزب من المعركة التي تخوضها القوى السياسية سواء تلك المتمثلة في مجلس الحكم أو خارجه لاسترداد سيادة العراق. وإن لم تكن هذه الطريقة تتم بلغة البنادق الا أنها تتم بأسلوب المقاومة السلمية، إذ تقول الصحيفة «إن الشعب العراقي وقواه السياسية، وخصوصاً المنخرطة منها في مجلس الحكم أو تحت إطاره، تخوض معركة سياسية تهدف إلى استعادة سيادة العراق وبناء مؤسسة سياسية حاكمة تعكس إرادة الشعب العراقي»[٥٨].

أما حزب الدعوة الإسلامي ـ تنظيم العراق فإنه التزم بالموقف الذي ينادي بضرورة خروج قوات الاحتلال الأمريكي من العراق، لأنه بخلاف ذلك فإن قوى الشعب العراقي سوف لن تتأخر لاسترداد سيادتها مهما كلف الأمر. وقد نشرت صحيفة **الدعوة** الناطقة باسم الحزب ـ تنظيم العراق مقالة بهذا الاتجاه تقول فيها «ومهما بلغت سلطة الاحتلال من القوة، إلا أنها تبقى عاجزة عن قهر إرادة شعب حي، وواع، لأنها لا تملك آلية ومبررات السلطة المحلية التي تمكنها من اغتصاب حق الشعب في تقرير مصيره، ولا تملك الأجهزة المحلية القمعية القادرة على تدمير الحركة الوطنية من الداخل»[٥٩].

وحول مستقبل المقاومة العراقية لم تتردد المقالة من ترجيح اللجوء إلى بدء معركة أو أن المشهد العراقي يشهد بداية معركة لاستعادة سيادة العراق، إذ إن الظروف

---

(٥٧) **الساعة**، ٣/ ٥/ ٢٠٠٣، ص ٨.
(٥٨) «مسؤولية العرب،» **البيان**، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ١.
(٥٩) «ملاحظات حول العمل الوطني،» **الدعوة**، ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ٦.

القادمة ستقرر الأسلوب المناسب لاستخدامه في المعركة. وتقول الصحيفة نفسها «أما معركة الشعب العراقي فما زالت قائمة، ولن تنتهي إلا بإقامة حكومة شعبية حرة وعادلة، وبناء المجتمع المدني، وخروج الجيوش من أراضيه»[٦٠].

(٢) المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق

يؤكد السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية على رؤيته بما يخص قوات الاحتلال مفادها أنه لولا وجود تلك القوات لما نشأت المشكلة الأمنية في العراق، إذ يقول «هناك مشكلة أمنية حقيقية في داخل العراق، والتي تتحمل مسؤوليتها بشكل أساسي هي قوات الاحتلال، لأنها اعتمدت سياسات خاطئة وسياسات غير مقبولة، وبالتالي عرضت الشعب العراقي، وعرضت قواتها، والقوى والشخصيات العراقية إلى الخطر. وحادثة استشهاد آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم هي أحد المصاديق البارزة لهذه السياسة الخاطئة»[٦١].

وحول موقف المجلس من المقاومة العراقية، أشار السيد عبد العزيز الحكيم إلى أن العمليات ضد قوات الاحتلال الأمريكي تؤدي إلى «زيادة عدم الاستقرار في العراق»[٦٢].

ويجيب بيان جبر وزير الإعمار والتعمير في الحكومة العراقية وممثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق حول تساؤل مهم مفاده: لماذا لا يزال مشروع المقاومة مؤجلاً لدى الشيعة؟ بالقول «نحن نقول إن الجهاد في الإسلام هو انتصار، وليس انتحاراً. وما نقوم به هو الانتصار، أي أن العمل السلمي الذي نقوم به قائم على الحوار والنقاش، ونحن لا نؤمن بالعنف ولا نعمل به»[٦٣].

ويبدو أن خيار المقاومة المسلحة مؤجل في الوقت الحاضر ويستعاض عنه بالمقاومة السلمية التي ستقرر الأيام القادمة فعاليتها من عدمها.

وبعد اعتقال صدام حسين بقي المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق متمسكاً بالخيار السلمي، واعتماد أسلوب الحوار وإيصال رأيه إلى سلطات الاحتلال لتسليم الملف الأمني إلى العراقيين بعد اتساع العمليات التي تقوم بها المقاومة العراقية

---

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) **الزمان**، ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٣، ص ١.

(٦٢) **الحياة**، ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٣، ص ٤.

(٦٣) **الشرق الاوسط**، ٤/ ٩/ ٢٠٠٣، ص ٣.

والتطورات الأخيرة. وقد نشرت صحيفة **العدالة** الناطقة باسم المجلس مقالة تؤشر على زيادة الهجمات على قوات الاحتلال وردود فعلها القوية، واستخدام القوة لمعالجة الأمر. وتقول الصحيفة في هذا الصدد «شهد الوضع الأمني تصعيداً ملحوظاً، مع تزايد العمليات المسلحة وسط ارتباك ملحوظ في أداء قوات الاحتلال، عبر عنه تكرار المهاجمين ضرب أهداف لمرتين خلال أقل من ٢٤ ساعة، أو استهداف المقر الرئيسي لقوات الاحتلال وإدارة الحاكم المدني التي يؤكد الأمريكيون أنها مؤمنة الحماية بشكل كبير». وتضيف الصحيفة «ويؤشر ما تقدم عدم نجاح خيار القوة الذي يتبناه الطرف الأمريكي كخيار وحيد، لأن المعطيات الميدانية أكدت بوضوح أن الأمن لا تحفظه الطائرة، أو الدبابة، أو التفوق في الحلقات الفنية، بل إن حفظ الأمن يتلخص في نقل ملف الأمن إلى العراقيين»(٦٤).

(٣) الحزب الإسلامي العراقي

يكشف د. محسن عبد الحميد الأمين العام للحزب موقف حزبه من الاحتلال الأمريكي بالقول «نحن واقعيون، والأمريكان محتلون، ويقولون نحن جئنا محررين، وبعد ذلك نقول لهم إن العراقيين كشعب حضاري يستطيع أن يحكم نفسه بنفسه. وعندها لا حاجة للأمريكان كما ذكرت. وهذه حقيقة لا نتجاهلها ونحن لا نطلب أو نريد المستحيل ونقول لهم أخرجوا فوراً، ولكننا نقول لهم إذا انتهت مهمتكم وأخذ الشعب العراقي وبكل أحزابه وتياراته زمام أمره فيجب تركه وشأنه»(٦٥). ويبدو أن المقاومة السلمية هي الخيار الواضح في اتجاه الحزب، وبعد اعتقال صدام حسين تغيرت لهجة الحزب الإسلامي العراقي، إذ أعلن الأمين العام للحزب امتعاضه من قوات الاحتلال الأمريكي نتيجة لممارساتها الاستفزازية ضد أبناء العراق، واعترف بوجود مقاومة عراقية فاعلة ضد الاحتلال الأمريكي، وأبرز الأمين العام للحزب موقفاً مهماً يربط بين وجود الاحتلال الأمريكي وتأثيره في الوحدة الوطنية العراقية. ويقول في هذا الشأن «إن قوات الاحتلال الأمريكي تعتقل ١٠ الآف شخص معظمهم من السنّة، إنهم والمسيحيين والأقليات يشكلون غالبية في العراق» محذراً من أن تهميشهم سيؤدي إلى الإخلال بالتوازن ويؤثر في وحدة العراق(٦٦).

وندد الأمين العام للحزب الإسلامي العراقي باقتحام القوات الأمريكية المحتلة

---

(٦٤) «التدابير المرتبكة والعلاج المطلوب للملف الأمني،» **العدالة**، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ٢.

(٦٥) **المنار**، ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٣، ص ١.

(٦٦) إبراهيم خياط، «عضو الانتقالي رئيس الحزب الإسلامي يرى قوة العراقيين في الفدرالية،» **الحياة**، ٤/ ١/ ٢٠٠٤، ص ٤.

للمساجد والجوامع متهماً إياها بالعشوائية وعدم التبصر، وأضاف «إن أكثر المعتقلين من السنّة، وهذا طبيعي لأن المقاومة بصورة عامة تجري في المناطق السنية وإن انتقلت إلى المناطق الشيعية في الأيام الأخيرة في كربلاء وغيرها»[٦٧].

ب ـ الأحزاب الكردية

(١) الحزب الديمقراطي الكردستاني

اعتبر رئيس الحزب مسعود البرزاني أن انسحاب القوات الأمريكية في الوقت الراهن من العراق سيتسبب في كارثة في الوضع الأمني، وقال «نحن الآن في محنة، والكارثة ستكون أكبر إذا خرجت القوات الأمريكية الآن قبل استقرار الوضع الأمني لأنها ستترك فراغاً سنعاني منه بشكل أكثر قسوة ومعاناة أمرّ»، لكنه شدد على أن الوجود الأمريكي مؤقت «فخلال عام وبعد استقرار الأمور، وصياغة الدستور، سيعاد انتخاب البرلمان، وتشكيل الحكومة. عليهم أن يخرجوا وإلا اعتبرت قوات احتلال وليست قوات تحرير»[٦٨].

وبعد اعتقال صدام حسين يبدو أن موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني ظل متمسكاً بالخيار السلمي لمواجهة قوات الاحتلال الأمريكي، ويصف المقاومة العراقية بأنها تمثل «عنفاً» لا مبرر له. وقد نشرت صحيفة **التآخي** الناطقة باسم الحزب افتتاحية في هذا الاتجاه، إذ تقول الصحيفة «أما الذي أثق به ثقة كبيرة فهو تطبيق الجدول الزمني بنقل السلطة من قوات الاحتلال إلى الشعب العراقي، وستكون نهاية حزيران/ يونيو القادم ختاماً للوضع السياسي القلق والراهن، لا أدري لماذا يحاول البعض إظهار القلق من ذلك، فسلطة الائتلاف المؤقتة نفسها متلهفة لنقل السلطة إلى العراقيين، وهي ذاتها التي تؤكد ذلك يومياً، فأصبحنا على ثقة من ذلك». وتضيف الصحيفة ذاتها «إن حقيقة انتقال السلطة إلى العراق بعد بضعة أشهر يسقط في أيدي كل من يدعي التحرر من الاحتلال بالقوة، فهذا الانتقال اتفاق عراقي أمريكي بريطاني وسينفذ، أما العنف الذي يشنونه بقسوة فليس مبرراً»[٦٩].

(٢) الاتحاد الوطني الكردستاني

اعتبر جلال الطالباني الأمين العام للاتحاد أن الدعوة إلى سحب قوات الاحتلال

---

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) **الشرق الأوسط**، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٣، ص ١.

(٦٩) «ذهب الأسوأ،» **التآخي**، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ١.

الأمريكية والبريطانية من العراق دعوة خاطئة وعاطفية مبنية على الشعارات وليس على الواقع، وأنه يدعم بقاء هذه القوات حتى تشكيل الحكومة العراقية الديمقراطية المنبثقة من انتخابات والقادرة على حكم العراق. وحذر الزعيم الكردي من أن الخروج المبكر للقوات الأمريكية والبريطانية سيدفع العراق إلى الفوضى والحرب الأهلية والى تدخل تركي وإيراني بحيث لا يبقى هناك عراق موحد، وتثار نزاعات عرقية وقومية وطائفية بين مكونات المجتمع العراقي[٧٠]. غير أن جلال طالباني من جانب آخر يربط بين خروج القوات الأمريكية وبين استقرار الوضع السياسي العراقي، إذ يقول «إنه يعتقد بضرورة إنهاء الاحتلال بأسرع وقت ممكن، إذ ليس ثمة وطني يقبل به»، لافتاً إلى «أن تحقيق هذا الهدف يستلزم قيام الدولة العراقية الجديدة وأن تكون قادرة على الاضطلاع بشؤون الأمن، وتوفير الاستقرار في البلاد»[٧١].

وحول موقف الاتحاد الوطني الكردستاني من المقاومة العراقية قلل جلال الطالباني من أهمية العمليات العسكرية التي تستهدف الأمريكان في العراق، نافياً عنها صفة المقاومة الشعبية. وأكد أن كل الأحزاب العراقية والدينية والسياسية أعلنت رفضها للعمل المسلح ضد الأمريكان، فيما مناهضو الوجود الأمريكي طالبوا باللجوء إلى النضال السياسي والجماهيري وليس إلى العمل المسلح[٧٢].

وبعد اعتقال صدام حسين يبدو أن الاتحاد الوطني الكردستاني لا يزال يؤمن بتأجيل خيار المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال لأنها من وجهة نظره نوع من أنواع «العنف» وتمس حياة العراقيين، وتعمل على استمرار بقاء الاحتلال. وقد نشرت صحيفة **الاتحاد** الناطقة باسم الاتحاد الوطني الكردستاني مقالة في هذا الاتجاه جاء فيها «ولا يجد العنف نفسه في حدود الديمقراطية التي يؤمن بها إلا عملاً مداناً من أجل إدامة الاحتلال والنيل من العراقيين، وتخريب بلدهم وثرواتهم، لأني لا أعتقد سأسمح لهؤلاء ومن يتبعهم بقتلي وبقتل أبناء العراق نكاية بالأمريكيين كي يكسبوا جنتهم»، ويضيف الكاتب نفسه واصفاً المقاومة بأنها «تخريب لممتلكات الناس وأرواحهم»[٧٣].

ولسنا في طريق إثبات صحة أو خطأ هذا الرأي، إلا أن المراقب للساحة العراقية ولنشاطات المقاومة يلاحظ أن عمليات المقاومة التي تستهدف قوات

---

(٧٠) **نقطة ضوء**، ٥/ ٨/ ٢٠٠٣، ص ٣.
(٧١) المصدر نفسه.
(٧٢) المصدر نفسه.
(٧٣) فرهاد فيلي، «محنة القائد: الضرورة وأبعادها،» **الاتحاد**، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ٤.

الاحتلال قد يقع بين صفوفها ضحايا من الأهالي، ليس لأن المقاومة لا تفرق بين الأجنبي وابن البلد، بل لأنه بسبب الواقع اللوجستي والعسكري لأماكن وجود الأمريكان داخل المدن، ووجود الأهالي، قد تحصل ضحايا في المناطق السكنية، ناهيك عن أن الأعمال التي تصيب الأهالي مباشرة دون معرفة الجهة التي قامت بها كعمليات التفجير، وإطلاق النار على المساجد، والأسواق، والشوارع، والمدارس والجامعات، لا يمكن إلصاقها بالمقاومة لأسباب موضوعية، أولها عدم إعلان المقاومة عن مسؤوليتها عن ذلك، فضلاً عن أن هناك متسللين أجانب يقومون بعمليات تصفية حسابات مع الأمريكان لخلق فتنة داخلية، وإثارة عدم الاستقرار في البلاد، لذلك لا يمر يوم دون حصول عمليات ضد الأمريكان، وفي الوقت نفسه تجري عمليات تستهدف المدنيين وتلصق مسؤوليتها بالمقاومة، وهي أهداف تحاول جهات أجنبية مشبوهة تنفيذها من أجل خلط الأوراق، والتخلي عن مسؤولتيها عن تلك الأعمال وإلصاقها بالمقاومة كنوع من التمويه، إضافة إلى تقليل شأن المقاومة العراقية.

ج ـ الأحزاب الشيوعية

ويمثلها الحزب الشيوعي العراقي.

الحزب الشيوعي العراقي

لم يخف الحزب الشيوعي العراقي موقفه الرافض للاحتلال، لأنه يرى أن ذلك الوضع قد حقق الهدف التي تنشد إليه القوى السياسية العراقية المتمثل بإسقاط النظام العراقي، وأصبح وجودها الآن لا مبرر له. ويلخص موقف الحزب سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي حميد مجيد موسى بالقول «إننا نعتبر التواجد الأمريكي احتلالاً لنا، لكننا في الوقت الحاضر لسنا بحاجة إلى جدال متضارب بصدد ما إذا كان ذلك احتلالاً أو تحريراً أو شيئاً آخر، المهم أن دور الأمريكان في هذا الشأن قد انتهى، وأنهم حققوا مآربهم، والآن يجب العمل على سحب القوات الأمريكية من العراق ويجب أن يتم ذلك بأسرع ما يمكن»[٧٤].

وحول موقف الحزب من المقاومة العراقية ووجهة نظر الحزب لمواجهة الأمريكان، فهنا يقول سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي «سنلجأ إلى المقاومة بكافة الوسائل الممكنة، فإذا امتنعوا سندعو إلى تنظيم المظاهرات ضد

---

(٧٤) **طريق الشعب**: ١٥ ـ ٢١/٦/٢٠٠٣، ص ٢.

الاحتلال، ونتوجه إلى الرأي العالمي بدعم مطالبنا بضرورة الانسحاب»[٧٥].

ولم يطرأ على موقف الحزب الشيوعي العراقي من الاحتلال الأمريكي والمقاومة أي تغيير بعد اعتقال صدام حسين، إذ ظل الحزب يؤكد أن الاحتلال الأمريكي له غايات ونيات ومصالح تمتزج مع تطلعات المعارضة العراقية التي كانت تبغي التخلص من النظام العراقي، أما المقاومة فهي بنظر الحزب ليست «مقاومة وطنية» بموجب عدة مبررات. ويقول في ذلك رائد فهمي عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي إن الاحتلال الأمريكي يمسك «بأوراق عديدة ويتحكم بعامل الزمن، وهدفه إعادة هيكلة العراق ليندمج بنفطه الهائل في السوق العالمية تحت رعايتها، وليكون سنداً لها في المنطقة، وما الحرب والوجود العسكري والاحتلال إلا وسائل لتحقيق هذه الغاية»[٧٦].

ويضيف عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي حول المقاومة «إن العمليات المسلحة ضد القوات الأمريكية وضد أهداف عراقية لا تكتسب صفة المقاومة الوطنية، فقد يكون من بين المجموعات التي تقوم بها من يحركها حس أو شعور معاد للاحتلال ورغبة الخلاص منه، ولكنها لم تفصح عن برنامجها وهويتها السياسية ما عدا بيانات لحزب البعث يدعي فيها أنه قائد المقاومة، ويلخص أهدافها بطرد الأمريكيين وإعادة السلطة الشرعية، أي إعادة النظام الاستبدادي». ويوضح «أما المجموعات الأخرى فهي في الغالب إسلامية منغلقة أو عشائرية تنطلق من روح ثأرية ومعها أيضا الجريمة المنظمة وغيرها من الفئات التي تجد مصلحتها في استمرار الفوضى». ويعطي عضو اللجنة المركزية تحليلاً موضوعياً لمستقبل المقاومة ومستقبل الاحتلال الأمريكي بالقول «قد تلجأ الولايات المتحدة إلى البحث عن طرق وأساليب جدية لنشر قواتها، أو تخفيف خسائرها وتعديل استراتيجيتها العسكرية، ولكن في ظل تناسب القوى الدولية القائمة، من الوهم الاعتقاد أنها ستنسحب من العراق جراء سقوط بعض المروحيات، وسقوط بضع عشرات من القتلى أو مئات، فالعراق أصبح حلقة أساسية من مجمل الاستراتيجية الكونية والإقليمية الأمريكية، وانهزامها فيه سوف يهز مكانتها الدولية، لذا أميل للاعتقاد أن العمليات المسلحة سوف تطيل من أمد الاحتلال والتواجد الأمريكي وتدفعه لتغيير أشكال عمله»[٧٧].

---

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) **طريق الشعب**: ١٤ ـ ٢٠/١٢/٢٠٠٣، ص ٢.

(٧٧) المصدر نفسه.

د ـ الأحزاب الليبرالية

ومن أبرزها:

(١) حركة الوفاق الوطني العراقي

يبدو أن موقف هذه الحركة من الاحتلال الأمريكي والمقاومة العراقية لم يطرأ عليه أي تغيير قبل أو بعد اعتقال صدام حسين. فبالنسبة إلى موقفها من الاحتلال فإنها ترى أن مصيره ستحدده المفاوضات في الأشهر الثلاثة من عام ٢٠٠٤، كما يؤكد ذلك د. إياد علاوي الأمين العام للحركة لتحديد وضع القوات الأمريكية والقوات الأجنبية الأخرى وتحديد جدول زمني لانسحابها[٧٨].

ويوضح أمين الحركة أن الأمر سيحدده الاتفاق الذي وقع بين مجلس الحكم العراقي الانتقالي وسلطة الاحتلال في الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، وآليات نقل السيادة بموجب ذلك الاتفاق في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ والمراحل الأخرى المثبتة في الاتفاق. وعن دور الحاكم الأمريكي بول بريمر بعد نقل السلطة، قال «سيذهب إلى بيته»[٧٩]. ويبين أمين عام الحركة أن شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ سيعد موعداً نهائياً لانتقال السيادة من قوات الاحتلال الأمريكي إلى العراقيين حيث ينتهي الاحتلال وينتهي في الوقت نفسه مجلس الحكم[٨٠]، على حد قوله.

ويبدو أن خيار المقاومة السلمية راجح في موقف الحركة من خلال انتظار نتائج الاتفاق مع الأمريكان وتأجيل المقاومة المسلحة في الوقت الحاضر. أما بصدد موقفه من المقاومة العراقية فيكشف د. إياد علاوي أمين عام الحركة «أن ليس هناك مقاومة في العراق لأن من يقتل السيد محمد باقر الحكيم ليس مقاومة، ومن يقتل سيدة في مجلس الحكم ليس مقاومة، لم نسمع حتى اليوم بمقاومة ذات مشروع سياسي وتصدر بيانات تعبر عن هذا المشروع»، وخلص إلى القول «ليس هناك مقاومة لديها قيادة معروفة أو جماهير، وكل ما يحصل هو ذبح وتدمير العراقيين»[٨١]، إلا أنه من جانب آخر يعترف أن هناك عمليات مسلحة تنفذ في العراق تقوم بها شبكات إرهابية لا علاقة لها بالمقاومة العراقية، وإنما لها أهداف وفق تصوراتها ومصالحها، إذ يقول «إن

---

(٧٨) **بغداد**، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ١.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٢.

وراء أعمال التفجير والقتل تنظيمات مشبوهة ولن يكون لها مكان على أرض العراق في المستقبل، وهناك معتقلون من هؤلاء تبين لنا أنهم ليسوا عراقيين»[٨٢].

(٢) المؤتمر الوطني العراقي

يؤشر موقف المؤتمر الوطني العراقي إلى الاحتلال الأمريكي بأنه موقف يكاد يكون قريباً من موقف حركة الوفاق الوطني، إذ يرى رئيس المؤتمر أحمد الجلبي «أن العمل جار على وتائر سريعة لاسترجاع السيادة للعراقيين خلال مدة قصيرة تسبق عملية سن الدستور والانتخابات»[٨٣]، وهو يلمح إلى الاتفاق العراقي ـ الأمريكي في تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٣ وما سيفرز من نتائج على أرض الواقع. ويوضح رئيس المؤتمر موقفه من وجود القوات العسكرية الأمريكية بعد تسلم السيادة من الأمريكان إلى العراقيين في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، ويقول حول ذلك «إن الاتفاقات التي على هذه الشاكلة يجب أن تنظم بين الدول ذات السيادة، وأن العراق المعني بهذا الأمر ستكون له حكومة عراقية ذات سيادة، وهي التي ستنظر أين تكون هذه القوات وما هي أهدافها وواجباتها». وبيّن الجلبي أنه بموجب الاتفاقات المستقبلية تتحدد بالتأكيد المجالات التي ستتولى السلطات العراقية بموجبها صلاحيات الأمن في المدن العراقية، وهذا يعني خروج قوات التحالف من المدن العراقية، وإناطة موضوع الأمن في المدن العراقية بالسلطة الانتقالية العراقية التي ستكون هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن حفظ الأمن في المدن، وهذا يلبي مطلباً جماهيراً في عدم الإبقاء على وجود للقوات الأجنبية بينهم وفي الدوريات والحواجز بالمدن[٨٤].

وأضاف الجلبي «إن انتقال السيادة إلى العراقيين لا يعني خروج قوات التحالف فور حصول ذلك، ولكنه يعني أن هناك اتفاقاً يعقد بين دول ذات سيادة وينظم وجود هذه القوات ومدة وجودها، وعددها ونوعها»[٨٥].

وحول موقف المؤتمر من المقاومة العراقية، فقد أكد الجلبي أنه بعد اعتقال صدام حسين تم ضبط بعض الوثائق التي تشير إلى العلاقة بين صدام حسين والمقاومة العراقية، إذ يقول: تم العثور على «الأدلة الثبوتية على إجرام الحزب في أوراق شخصية كانت في حوزة صدام حسين لدى إلقاء القبض عليه»، وقال «إن هذه الأدلة

---

(٨٢) المصدر نفسه.
(٨٣) **الزمان**، ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٣، ص ٨.
(٨٤) المصدر نفسه.
(٨٥) المصدر نفسه.

تؤكد ضلوع عناصر من حزب البعث في الهجمات الإرهابية المناوئة لقوات التحالف ومجلس الحكم والمنظمات الدولية»[٨٦].

سابعاً: رؤية مستقبلية للوحدة الوطنية بعد الاحتلال الأمريكي

من نافل القول إن الوحدة الوطنية العراقية سوف تكون في إطار ثلاثة مشاهد مستقبلية في ظل الاحتلال الأمريكي، ولا يعني أن هذه الاحتمالات هي خاتمة المطاف بالنسبة إلى كل مراقب للساحة العراقية، لأن تسارع الأحداث، وولادة تطورات غير محددة الملامح بصورة مفاجئة قد يقللان من أهمية أي من المشاهد المدرجة أدناه. ولأجل تنظيم الأمر سيتم تحليل أبعاد كل احتمال مستقبلي من حيث عوامل تطوره وعناصر تحجيمه.

١ ـ في حالة بقاء حالة الاحتلال وغياب السيادة والاستقلال لفترة أخرى قادمة

إن بقاء الاحتلال سواء كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة هو احتمال وارد في ظل غياب السيادة والاستقلال لفترة أخرى قادمة، وفي هذه الحالة يمكن القول إن العمليات العسكرية ضد القوات الأمريكية، سواء كانت مصدرها المقاومة العراقية أو جهات أجنبية أخرى، سوف يزداد نشاطها بموجب عدة مبررات. فبالنسبة إلى وجهة نظر المقاومة العراقية هي للإسراع برحيل القوات الأمريكية والأجنبية بأسرع وقت ممكن من البلاد واستعادة السيادة والاستقلال. أما بالنسبة إلى وجهة نظر المقاتلين الأجانب فهي لجعل الأمريكان يدركون أن مخططاتهم الكونية يمكن تعطيلها في أي مكان في العالم بعد وصول المقاتلين إليها. أما بالنسبة إلى الجهات المجهولة فإن وجهة نظرها تؤكد على جعل الساحة العراقية ممتلئة بعوامل عدم الاستقرار والفوضى خاصة العمليات التي تقوم بها العناصر الأجنبية (مجهولة الهوية والانتماء). وفي هذا الاتجاه يذكر خبراء «المعهد الملكي» للخدمات الموحدة في لندن أن العراق سوف يشهد حرباً ضروساً من النوع الجهادي الإسلامي ضد قوات الاحتلال الأمريكي على غرار تلك الحرب التي شهدتها أفغانستان ضد السوفيات قبل ثلاثين عاماً تقريباً[٨٧].

وحول احتمال انضمام أطراف جديدة إلى المقاومة، يبدو أن عوامل تنامي هذا

(٨٦) **المؤتمر**، ١٣/ ١/ ٢٠٠٤، ص ١.

(٨٧) بشير عبد الفتاح، «تدويل الوجود العسكري في العراق ومستقبل المقاومة المسلحة،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٤ (تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٣)، ص ٩٣.

السيناريو تعززه عدة حقائق، أولها ظهور وولادة العديد من المجموعات الإسلامية العراقية التي حملت السلاح خلال أيام ضد قوات الاحتلال، إضافة إلى ذلك فوجئ الأمريكان بقوى شعبية حقيقية كتيار السيد مقتدى الصدر، والتي لم تخضع للنظام العراقي السابق وليس لديها استعداد للخضوع لسادة بغداد الجدد، فضلاً عن ذلك إغفال دور العلماء والمسلمين التقليديين بين سنة وشيعة، من أمثال العلماء المنضوين في هيئة علماء السنة وآية الله العظمى السيد علي السيستاني والمراجع الشيعية في النجف، إذ أغفل مخططو الغزو في واشنطن وجهلوا حقيقة دور ونفوذ وحيوية طبقة العلماء المسلمين واستعدادهم للدفاع عن ثوابت العراق واستقلاله المتمثلة في الحفاظ على الوحدة الوطنية، وتماسك المجتمع العراقي ضد كل التيارات والمخططات التي تستهدف تقسيمه إلى قوى صغيرة مجهرية متناحرة في ما بينها[٨٨].

وبعد اعتقال صدام حسين سينعكس هذا التطور على المقاومة العراقية في ظل بقاء الاحتلال الأمريكي، إذ إن من المؤكد أن الرغبة في التخلص من الاحتلال سوف تزداد رسوخاً في نفوس المواطنين، ولا سيما أن العراقيين قد أفشلوا مقولات المتشائمين باحتمالات حدوث حرب أهلية أو تمزق البلد على أسس عرقية ومذهبية[٨٩].

وحول مستقبل المقاومة في ظل استمرار الاحتلال الأمريكي، يبدو أن الشعب العراقي عزم على المقاومة للاحتلال كله وليس بشخص معين سواء أكان بطرق سلمية أم بالمقاومة المسلحة. والعمليات لن تتوقف بل ستزداد وتيرة وستكتسب عطفاً إضافياً من الجهات التي تهيبت أو افترضت تبعيتها لجهتها. وعليه فإن مقاومة الشعب العراقي للمحتلين لن تتوقف، بل ستزداد ضراوة في المستقبل المنظور على أقل تقدير، وهو احتمال تفرزه عدة شواهد، إذ خرج آلاف العراقيين في تظاهرات واسعة لتأييد المرجع الديني الشيعي آية الله العظمى علي السيستاني لإجراء انتخابات شاملة في العراق لانتخاب حكومة مستقلة قبل تسلم السيادة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤[٩٠] بعد أن رفضت سلطة الاحتلال الأمريكي في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ تلك المطالب للشعب العراقي[٩١].

---

(٨٨) بشير موسى نافع، «بريمر وعلماء العراق ومصير المشروع الإمريكي،» **القدس العربي**، ١١/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ١٨.

(٨٩) سعيد الشهابي، «انتهى صدام حسين ومعه مبررات الاحتلال،» **القدس العربي**، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ١٩.

(٩٠) **القاسم المشترك**، ٢١/ ١/ ٢٠٠٤، ص ١، و**الزمان**، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٤، ص ١.

(٩١) نوري المرادي، «لم يعد لدى المحتلين ما يحول دون انكشاف هزيمتهم،» **القدس العربي**، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٣.

أما بالنسبة إلى موقف الأحزاب السياسية سواء كانت الرسمية في مجلس الحكم العراقي الانتقالي أو خارجه، فإن الدلائل تشير إلى أنها ستنتظر نتائج الاتفاق العراقي الأمريكي في الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ لتسلم السلطة إلى العراقيين ومدى وفاء الإدارة الأمريكية في ذلك، إذ قد تتجه تلك الأحزاب إلى خيارات تتجاوز المقاومة السلمية بعد مطالبة الجماهير لها بأداء مسؤوليتها الوطنية للحفاظ على التماسك الداخلي في ظل الوجود الأمريكي.

وحول عوامل تراجع نمو هذا المشهد، وبخاصة في ما يتعلق بنشاط المقاومة العراقية، فقد تزداد عمليات المقاومة في الوقت الذي سيكون فيه الرد الأمريكي قاسياً وكبيراً لمواجهة المقاومة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ستنغلق صفحة المقاومة بعد ازدياد الرد الأمريكي؟ الإجابة المنطقية إزاء ذلك التساؤل هي: كلا، إذ سوف تميل كل التوقعات إلى الاعتقاد بعدم تأثير عمليات المواجهة الأمريكية ضد المقاومة في صيرورتها مهما كان شديداً، إذ قد تقل العمليات أو قد تقف لعدة أيام لغرض إعادة تأهيل وتعبئة عناصرها وتبديل استراتيجيتها وتنطلق بقوة في اتجاهات وعمليات شديدة وغير محسوبة الخسائر تصيب القوات الأمريكية.

٢ ـ في حالة رحيل الاحتلال مع امتلاك السيادة والاستقلال

إن مديات نجاح السيناريو تتعلق بدور المقاومة وفعاليتها ضد قوات الاحتلال الأمريكي وتوحد أطياف الشعب العراقي في موقف واحد يعزز الأواصر الوطنية لمواجهة الاحتلال والحفاظ على الوحدة الوطنية العراقية، إذ قد تزداد عمليات المقاومة إذا لم يبادر الأمريكان إلى خطوات سياسية في اتجاه نقل السلطات إلى العراقيين والتسريع في عملية إعادة العراق وسد الشروخ السياسية والاقتصادية[٩٢] التي تمكن العمليات المسلحة للمقاومة العراقية من أن تنمو بسببها. وتدرك قوات الاحتلال هذه المقاربة إلا أنها لم تضع في حسابها الانسحاب من العراق بسبب ازدياد عمليات المقاومة. ويقول ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية والمدير السابق لإدارة رسم السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية إنه يشك في أن يؤدي اعتقال صدام حسين إلى إنهاء المقاومة أو تحسن الوضع السياسي، ويضيف «إننا يجب أن نكون مستعدين لتصاعد حدة المقاومة، إن من واجبنا أن نتوقع أن يكون رد فعل عناصر المقاومة هو البرهان على أن اعتقال صدام لا يوقف نشاطهم»[٩٣]. والأنكى من ذلك

---

(٩٢) سامي شورش، «أسئلة يثيرها اعتقال صدام حسين،» **الحياة**، ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ٩.
(٩٣) **الشرق الأوسط**، ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ٥.

أن قوات الاحتلال تصرح أنها ستبقى في العراق حتى عام ٢٠٠٧، ويقول في ذلك جاك سترو وزير الخارجية البريطاني «إن عدداً ملموساً من الجنود سيبقى فترة طويلة»، وقال «لا استطيع أن أحدد جدولاً زمنياً، لكن المؤكد أننا لا نتحدث عن أشهر». وسئل هل سيستغرق الامر سنوات، فأجاب «نعم ولكن لا أستطيع أن أقول ما إذا كان سنة ٢٠٠٥ أو ٢٠٠٧»[٩٤]. وكان الرئيس الأمريكي قد نبه إلى أن عمليات المقاومة قد تستمر حتى بعد اعتقال صدام حسين، إذ قال في خطابه يوم الرابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ بمناسبة اعتقاله «إن القبض على صدام حسين لا يعني نهاية العنف في العراق، فلا نزال نواجه إرهابيين يفضلون الاستمرار في قتل الأبرياء بدلاً من السماح للديمقراطية بأن تزدهر في قلب الشرق الأوسط»[٩٥]. ولقد تكبدت القوات الأمريكية والأجنبية في العراق خسائر جسيمة بسبب تعرضها إلى هجمات شبه يومية منذ إعلان الرئيس الأمريكي انتهاء العمليات العسكرية الأساسية في الأول من أيار/ مايو ٢٠٠٣ كان أخطرها الهجوم الذي سبب قتل ١٩ إيطالياً وتسعة عراقيين في هجوم بشاحنة مفخخة على قاعدة إيطالية في مدينة الناصرية. ويمكن استعراض حصيلة لأبرز قتلى قوات الاحتلال من عسكريين ومدنيين، إذ تكبدت الولايات المتحدة ٥٠٠ عسكري أمريكي[٩٦] و ١٢ بريطانياً وتسعة إسبان قتلوا في معارك، و١٩ إيطالياً وخمسة من البلغار وتايلانديين ومدنيين كوريين جنوبيين واثنين من اليابانيين وضابطاً بولندياً ومدنياً كولومبياً يعمل لحساب قوات الاحتلال[٩٧].

وحول دور محتمل للأمم المتحدة في إدارة انتقالية للعراق بافتراض انسحاب القوات الأمريكية منه، فإن واقع الحال يشير إلى رغبة شعبية عراقية جامحة لتدخل الأمم المتحدة لمساعدة العراق للتخلص من الاحتلال الأمريكي لاستعادة سيادته، والحفاظ على وحدته الوطنية كجزء من مسؤوليتها الدولية للحفاظ على كيان الدول الراضخة تحت الاحتلال الأعضاء في المنظمة الدولية. فضلاً عن ذلك فإن مجلس الأمن منح الأمم المتحدة دور إقامة إدارة انتقالية بموجب القرار ١٤٨٣ في ٢١ أيار/ مايو ٢٠٠٣ الذي يقضي بأن تتولى الأمم المتحدة دوراً إنسانياً لمساعدة الشعب العراقي

---

(٩٤) **النهار**، ٦/ ١/ ٢٠٠٤، ص ١.
(٩٥) **الشرق الأوسط**، ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ٥.
(٩٦) **القدس العربي**، ١٩/ ١/ ٢٠٠٤، ص ٤.
(٩٧) **الخليج**، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ٢٣.

على إصلاح وإعادة تأهيل المؤسسات الحكومية العراقية، وبناء مرافق البنية التحتية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان[٩٨]. ولكن الإشكالية هنا أن القرار يمنحها، أي الأمم المتحدة، هذا الدور في ظل سلطة الاحتلال، ومع ذلك فإن الأمم المتحدة ما زالت تعول على هذا التفويض وتريد إلقاء الكرة على سلطات الاحتلال لبيان دورها من ذلك، وفي هذا الاتجاه كان أنانِ الأمين العام للأمم المتحدة قد صرح في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ بأنه يطلب الوضوح في التفويض الممنوح للأمم المتحدة في العراق لأن المنظمة الدولية يمكنها تقديم خدمات قيمة ليس فقط في مجال المساعدات الإنسانية، ولكن أيضاً في تقديم الخبرة بالنسبة إلى صياغة دستور وإرساء نظام سياسي، وتسجيل الناخبين وتنظيم انتخابات وتشكيل حكومة عراقية ناضجة مستقلة[٩٩]. وأضاف أنان «اننا بحاجة لقدر كبير من الوضوح بشأن ما يتوقعه الشعب العراقي والتحالف من الأمم المتحدة فيما يتصل بالمساعدة في عملية التحول السياسي»[١٠٠].

٣ ـ في حالة نقل السلطة إلى حكومة مرتبطة بالاحتلال

هو المشهد الأكثر رجحاناً في المستقبل المنظور، إذ إن سلطات الاحتلال أكدت أكثر من مرة أنها ستبقى في العراق حتى بعد تسلم السلطة، وانتخاب حكومة عراقية، بموجب اتفاقيات مع أي حكومة عراقية منتخبة. وهذا ما أكده نص الاتفاق الموقع بين مجلس الحكم العراقي الانتقالي وسلطات الاحتلال بشأن الإجراءات السياسية في الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، إذ تؤكد الفقرة الثانية من الاتفاق أعلاه بشأن الأمن أن تعقد اتفاقيات أمنية عن وضع قوات الاحتلال في العراق وتعطي نطاقاً واسعاً من حرية العمل بحجة «حرية العمل لضمان سلامة وأمن الشعب العراقي» واستكمال التصديق على الاتفاقيات النهائية بموعد أقصاه نهاية آذار/ مارس ٢٠٠٤.

إن نمو هذا المشهد يبدو واضحاً بعد إعلان الإدارة الأمريكية عن نيتها نقل السلطة والسيادة إلى العراقيين منتصف ٢٠٠٤، لكنه ظاهري فحسب، فالوعد لا يعدو أن يكون نقلاً شكلياً للسلطة والسيادة دون انسحاب الجيش الأمريكي وغيره

---

(٩٨) رشا حمدي، «دور الأمم المتحدة في العراق والانعكاسات والدلائل،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٤ (تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٣)، ص ١٤٣.

(٩٩) «عام مخيف للمنظمة الدولية،» **الخليج**، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ٢٣.

(١٠٠) المصدر نفسه.

من القوات الأجنبية الموجودة في العراق. وهذا يتبعه انكفاء القوات الأمريكية إلى قواعد عسكرية في مواقع محددة من العراق يجري بالفعل بناء بعضها في الوقت الحاضر، وعلى أمل أن ينجح الاحتلال بإقامة حكومة عراقية مرتبطة بالاحتلال توقع معه على «معاهدة دفاع مشترك» تسمح للولايات المتحدة بالاحتفاظ بتلك القواعد وكل ما يترتب عليها من نتائج بما في ذلك ضمان الحفاظ على تلك «الحكومة العراقية» وأية «حكومة عراقية» على شاكلتها، وبالتالي ترتيب الانتخابات لمجلس تأسيسي وإعداد الدستور حسب مصالح الولايات المتحدة قبل وفوق كل المصالح الأخرى[١٠١].

وفي هذا الاتجاه، فإن إدارة بوش ليست مستعدة لقبول نتائج عملية انتخابية ديمقراطية حقيقية في العراق ولا سيما إذا أفضت مثل هذه الانتخابات إلى وصول نظم حكم أصولية أو قومية في بغداد. وقد أشار برنت سكوكروفت مستشار الأمن القومي للرئيس جورج بوش إلى أنه إذا انتصر المتشددون في الانتخابات في العراق «فإننا لن نتركهم يستحوذون على السلطة». ويشير ذلك إلى أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لقبول احتمال وصول الأغلبية الشيعية إلى الحكم في العراق لأن ذلك سوف يعني وصول حكومة شيعية للحكم في بغداد وإقامة علاقات وثيقة بين العراق وإيران، وهو ما لا ترغب فيه إدارة بوش، كما أن هذه الإدارة ليست مستعدة أيضاً لمنح حق تقرير المصير أو الحكم الذاتي للأكراد في شمال العراق، لأن ذلك سوف يسبب ارتباكاً إقليمياً، ولا سيما في تركيا، كما أن وجود ديمقراطية حقيقة في العراق سوف يتعارض أصلاً مع الأهداف الاستراتيجية الأمريكية[١٠٢].

إن إمكانية تحقيق هذا السيناريو تحكمه عدة عوامل من أبرزها أن سلطات الاحتلال تمارس سياسة مزدوجة، **الأولى** تسعى إلى تكريس كيانها أو سلطاتها بعد أن أخذت مبرراته تتساقط وتندثر، ما يجعله يلجأ إلى أساليب يعتقد أن نجاحها يصب في صالح أهدافه، منها أساليب الترهيب والترغيب المؤشرة في صلب البحث. ولو كانت سلطة الاحتلال جادة في تسليم السلطة إلى العراقيين الوطنيين أو إلى سلطة عراقية وطنية، كان الأحرى بها أن تتوقف عن ممارساتها إزاء الشعب العراقي وأن تقدم على التفاوض مع العراقيين الذين يرفضون وجودها واحتلالها من أجل التوصل

---

(١٠١) خير الدين حسيب، «مصير الأمة العربية في ميزان العراق ٢٠٠٤،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٩ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤)، ص ٩، و**القدس العربي**، ٥/ ١/ ٢٠٠٤، ص ١٨.

(١٠٢) أحمد ابراهيم محمود، «العراق الجديد، الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٤ (تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٣)، ص ٦٨.

إلى الوضع المناسب والذي يتم من خلاله إنهاء الاحتلال حتى يكون بمقدور العراقيين إدارة أمور بلادهم ولا سيما أن النظام العراقي السابق قد انتهى عملياً، وأن حقيقة قد طويت وليس هناك من مبرر لخشية من عودته[(١٠٣)]. و**الثانية** الطرق على نغمة تسليم السلطة إلى العراقيين، إذ قد يكون الهدف من وراء ذلك تخفيف حدة عداء العراقيين لوجود سلطة الاحتلال بينما الأوضاع تتعقد إلى الأسوأ، في حين أن المرحلة المطلوبة لمثل هذا الأمر يجب أن تكون الأوضاع فيها مهيأة وكاملة، لكن الأوضاع الراهنة تجعل مبررات الاحتلال بعدم الإيفاء بذلك قائمة، وأن تعقيد هذه الأوضاع متأتٍّ من سلطة الاحتلال كما يعرف العراقيون مثل غيرهم[(١٠٤)].

والسؤال الذي يفرض نفسه هو: هل ستتوقف المقاومة بعد تسليم السلطة إلى حكومة مرتبطة بالاحتلال الذي سيبقى بموجب اتفاقيات تبرم مع أي حكومة عراقية؟ الجواب من دون لبس: كلا، بالرغم من أن الولايات المتحدة حاولت تشويه المقاومة العراقية والإساءة اليها لمنع العراقيين من الانخراط فيها، وتخويفهم منها، ثم للإيحاء للعالم بأن الاحتلال كان ضرورياً لمحاربة الإرهاب الذي تسميه «المقاومة العراقية» وهي إما من أتباع النظام السابق أو من الجماعات الأصولية المتشددة التي تسللت عبر الحدود، أو جهات أجنبية مشبوهة لم تفصح عن هويتها غايتها جعل الساحة العراقية مليئة بالفوضى وعدم الاستقرار لإلقاء اللوم على المقاومة الوطنية العراقية، وكان هذا التشويه يقصد به أيضاً الإيحاء بأن العراقيين يقبلون بالاحتلال ولا يرفضونه، وأن ما يجري من عمليات تستهدف القوات الأمريكية وغيرها من القوات المتحالفة معها يحصل بالإكراه أو الضرورة ولا علاقة للشعب العراقي بها[(١٠٥)]. إن تلك الدلائل ترجح إمكانية ازدياد تجاذب وتقارب نخب المجتمع العراقي مع وجود تقسيماته الفرعية كالعشائر والأعراق والأطياف، وتنظيماته السياسية والمهنية كالأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، لتسخير كل الطاقات للحفاظ على صيرورة الوحدة الوطنية وتحجيم مخططات الاحتلال لتكريس الانقسام الطائفي والعرقي بين صفوف الشعب العراقي من جانب، وتغيير الخارطة السياسية لصالح انتخاب حكومة وطنية مستقلة وإخراج قوات الاحتلال الأمريكي من البلاد من جانب آخر.

---

(١٠٣) عبد الزهرة الركابي، «سلطة الاحتلال والسلطة الوطنية،» **الخليج**، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ١٣.
(١٠٤) المصدر نفسه.
(١٠٥) «خطأ الحسابات،» **الخليج**، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص ١٣.

خاتمة وتوصيات

إن الوحدة الوطنية في العراق تتعرض لأقسى امتحان عرفه تاريخ العراق الحديث والمعاصر بفعل تأثير الاحتلال الأمريكي وإفرازاته في الوضع الداخلي العراقي، إلا أننا أثبتنا خلال هذا البحث أن عوامل التوحد المتمثلة بمجالات التجاذب والاتفاق على رؤى مشتركة أكبر من عوامل التشتت والاختلاف العرقي والطائفي، وهذا ما نادت به فرضية البحث. ولا أريد أن أكون أحادي التصور لما أريد أن أوحي به لمعالجة إشكالية الوحدة الوطنية، أي لا أريد أن أكون متشائماً ولا مسروراً جداً، بل سأكون حيادياً واقفاً وسط الميزان لأطرح عدة تصورات قد تساهم في التخفيف من المعضلات والإشكاليات التي أصابت مقومات الوحدة الوطنية وهي تندرج في ما يلي:

١ ـ الوضع الداخلي

قد يستغرب بعض المحللين والمراقبين من معالجتي للوضع الداخلي قبل طرح تصورات إزاء الاحتلال، لكنني أقلل لهم عناء ذلك بالقول إن ترتيب الوضع العراقي له أهمية استراتيجية لرسم مشاهد مستقبلية لأي انفراج في القضية العراقية، ويتم ذلك عبر التأمل في التوصيات التالية:

أ ـ إنضاج وخلق رأي عام عراقي شعبي، وتعبوي، وحزبي، يؤمن بأهمية المصالحة والمصارحة كعامل رئيسي لردم أي فجوات في تركيبة النسيج الاجتماعي العراقي، كون أن العراقيين المخلصين لوطنهم يدركون أن كسب أي طاقة عراقية في الوقت الحاضر وعدم تعطيلها أو إهدارها هو مكسب مهم للوحدة الوطنية لتفويت الفرصة لاستغلال أي عناصر يمكن توظيفها للإخلال بالوحدة الوطنية العراقية.

ب ـ ضرورة تفعيل مشاركة الشعب في التكافل الاجتماعي، وزيادة حجم مساعدة العوائل المتعففة والمتضررة جراء الحروب المتكررة التي كان ضحيتها الشعب العراقي وبما يحسن الوضع الاجتماعي لعموم المواطنين لجعلهم يعيشون مناخاً جديداً يسمح لهم بالمشاركة السياسية لاحقاً كنوع من الإدراك الوطني لمسؤوليتهم الوطنية في بناء العراق الجديد.

ج ـ أهمية قيام علماء الدين ووجهاء وأعمدة القوم والنخب الفكرية والسياسية والحزبية والرسمية بمعالجة الانفلات الأمني بجهد وطني وتعبئة شعبية فعالة بالتعاون مع أجهزة وزارة الداخلية لتقليل الظواهر السلبية في المجتمع لإعطاء متنفس للعناصر التي تناست نفسها وارتكبت الجرائم التي تمس أمن المواطن بما يزيد من تماسك وقوة

اللحمة الوطنية، ما عدا العناصر التي لم تستغل الفرص التي يمنحها القانون والمجتمع، إذ يجب أن تتم معالجتها بصورة فعالة وسريعة.

د ـ إدراك الأحزاب الوطنية أن كثرتها لا يخدم القضية العراقية، وهذا لا يمنع من اندماج وتشكيل تنظيمات جديدة تضم وتحتضن الأحزاب الصغيرة إلى لوائها لمنع جعل كثرة الأحزاب عاملاً محدداً لخيارات المواطن من ناحية، وعدم ملاءمتها للعبة السياسية من ناحية أخرى، إذ لا بد لكل حكومة أن تدار من قبل حزب واحد، ويقابلها حكومة ظل يشرف عليها حزب معارض أو أحزاب المعارضة الأخرى.

هـ ـ تحسين الوضع الاقتصادي للشعب العراقي كل حسب مقدرته وكفاءته، والاهتمام بالنخب الفكرية والعلمية كالأساتذة والعلماء في مختلف مجالات العلم، بغية جعل الدولة تدار من قبل شرائح مثقفة تكنوقراطية متخصصة كنوع من حرية المشاركة السياسية في صنع القرار بأساليب مختلفة، منها تقديم التوصيات والاقتراحات إلى صناع القرار من قبل المتخصصين في كافة المجالات وهو خطوة حضارية متقدمة تتبعها دول العالم المتقدمة.

و ـ انتزاع سمة القدسية عن السلطة في أي حكومة جديدة من المؤمل تشكيلها بالمستقبل القريب. فالقداسة ينبغي أن لا تكون من سمات السلطة، كما أنها ينبغي أن تنزع من السلطة، ومن يريد أن يكون مقدساً عليه أن يبتعد عن السلطة، إن من في السلطة ينبغي أن يخضع للمحاسبة والمساءلة وبالتالي عليه أن لا يتسم بالقداسة وإنما بالواقعية والتواضع.

ز ـ ضرورة استحداث مجلس خاص يعنى بالوحدة الوطنية يضم جميع التيارات الفكرية والقوى السياسية التي تمثل كل أطياف المجتمع، فضلاً عن الاستعانة بخبراء متخصصين في كل المجالات الواجب الاستشارة فيها.

ح ـ طرح برنامج وطني لبناء العراق الجديد يستند إلى فكرة المواطنة الصادقة والنقية بغض النظر عن الجنس والعرق والطائفة، واعتبار رابطة المواطنة هي المعيار المشترك لصدق نياته ورغبته الجامحة في إعادة بناء الوطن.

ط ـ معالجة مشكلة البطالة وانعكاساتها السلبية على صيرورة المجتمع العراقي الجديد التي برزت بشكل واضح بعد حل بعض الوزارات والتشكيلات التابعة لها، وترك منتسبيها دون إيجاد فرص عمل أو توفير دخل مناسب لعوائلهم، مما خلق حالة من الامتعاض والمشاكل والتعقيدات الاجتماعية التي تؤثر في البنية التحتية للمجتمع العراقي.

٢ ــ الوضع الاقليمي والدولي

أ ـ ضرورة تفعيل دور الأمم المتحدة لمساعدة العراقيين لتسلم السلطة من سلطات الاحتلال وتقديم العون والمساعدة لإعمار العراق وبناء البنية التحتية التنموية العراقية بأقل الكلف.

ب ـ الاستمرار في شرح وتوضيح القضية العراقية وإشكاليتها إلى الرأي العام العربي والدولي لكسب أصوات الدول الأخرى المساندة بهدف الوقوف مع الشعب العراقي لحكم نفسه بنفسه والتخلص من الاحتلال الأمريكي.

ج ـ زيادة آليات التنسيق مع دول الجوار لمنع دخول المتسللين إلى العراق للقيام بعمليات تخريبية تستهدف المواطن العراقي ووحدته الوطنية.

د ـ استقطاب الخبرات الدولية لتطوير مؤسسات الدولة لتقديم أفضل الخدمات إلى المواطنين لتوفير أجواء من الرفاهية وتحسين الخدمات البلدية والمجاري والاتصالات والنقل والمواصلات والتعليم والكهرباء والصحة والماء.

تعقيب (١)

جواد الخالصي(*)

على الرغم من أنّ أكثر العراقيين يرفضون أن يُسمّوا يوم ٩/ ٤/ ٢٠٠٤ بيوم سقوط بغداد، ويعوّضون عن الواقع الاحتلالي المرّ بعبارة «سقوط النظام»، إلا أنّ الجميع يعلم أنّ الاحتلال صار واقعاً وكابوساً ثقيلاً يجابهه العراقيون كلّ يوم حتى في أحلامهم، وحتى عند أطفالهم. وليس هذا تعبيراً صحفياً أو كلامياً بلاغياً أو موقفاً انفعالياً، بل الأمر الذي يعيشه العراقيون كلّ يوم، فالكثيرون منهم، وهم يزدادون يوماً بعد يوم، يحسّون بوطأة الاحتلال وثِقل دبّاباته التي حطّمت ما بقي من شوارع وأماكن عامةٍ في بغداد وباقي مدن العراق.

يعبّر الأطفال عن ذلك من خلال الخوف الذي ينتابهم، على الرغم من المحاولات الإعلاميّة التي تحاول أن تُظهِر علاقات الودّ بين جنود الاحتلال وبين أبناء العراق ولا سيّما الأطفال منهم. ففي حادثيْنْ منفصليْن لهما نظائر واسعةٌ، قامت طفلةٌ بإخفاء بعض الأوراق النقديّة التي كانت تحملها في حقيبتها المدرسية، فدسّتها في جيبها الخفيّ عند دخول جنود الاحتلال الأمريكي إلى مدرستها الابتدائية. فلما سألتها المعلّمة عن السبب، قالت إنها خافت من أن يسرقها الجنود الأمريكيون. وفي الحادثة الثانية قام أطفال إحدى المدارس الابتدائية بالتظاهر ضدّ الجنود الأمريكيين، ورشْقهم بالعلب الفارغة دون تخطيطٍ من أحد. و يُظهِر الكبار ذلك الألم من خلال الخوف الذي يحسّه الكلّ حين اقتراب القوات الأمريكية وجنودها المسلّحين حتى الأسنان كما يقال، ولكنهم هم أنفسهم الجنود الخائفون والمرتجفون حتى الأعماق.

يدفعنا هذا الواقع الأليم إلى التساؤل المطروح في العنوان حول: حقيقة سقوط بغداد أم سقوط النظام؟ وما أسس نهضتها من جديدٍ بما يتضمّنه من حديثٍ عن

(*) المشرف على جامعة مدينة العلم، الكاظمية ـ العراق.

الوحدة الوطنية ومقوّماتها؟ وهل هناك شعبٌ متجانسٌ في العراق يمكن أن يُسمّى بالشعب الواحد؟ أم هو مجموعة شعوبٍ من الأفضل لها أن تتقاسم أرض العراق بسبب انفصالها عن بعضها بشكلٍ كاملٍ؟ أم أنّ هذه مخطّطات أعداء الشعب العراقي، وأعداء الأمّة التي تُطبَّق على أيدي أولئك الذين كانوا أدلاّء الاحتلال وأدوات قمعه، بعد أن كان أكثرهم من أصحاب النظام، أو على علاقةٍ وثيقةٍ بأحد أركانه أو أحد أشخاصه؟

متى بدأ العصر الأمريكي في العراق؟ إنّ الإجابة عن هذا السؤال أمرٌ مهمٌّ، لأنّ الكثيرين من أبناء الأمة قد أصيبوا بالإحباط الشديد، بعد أن ساقتهم الآمال العاطفية، وادعاءات النظام السابق، والرغبة في مواجهة الظلم الإسرائيلي، والهيمنة الأمريكية المنحازة إلى جرائم الصهاينة، إلى انتظار نصرٍ موهوم، فإذا بهم يفيقون، وبعد مقاومةٍ باسلةٍ غير متوقّعةٍ أربكت مخطّط العدوان في أيّامه الأولى، وشملت جنوب العراق من أم قصر الصغيرة حيث بدأ العدوان وإلى البصرة والناصريّة والديوانيّة والنجف. وكنّا جميعاً بانتظار المعركة الفاصلة في بغداد على الرغم من الخوف من الخسائر التي كان يمكن أنْ تصيب المدنيين، ولكن أعظم الخسائر سيكون أخف وطأةً على أهل بغداد والعراق والأمة كلّها من احتلال بغداد، والذي جاء بشكلٍ مفاجئٍ وسريعٍ وغريب.

لقد تساءل الجميع: كيف يمكن لمدينةٍ صغيرةٍ لا تشكّل إلاّ شارعينْ أو ثلاثة شوارع مثل أم قصر أن تقاوم لمدة ثلاثة أسابيع بينما تسقط بغداد في ساعتينْ؟ لقد أحسسْنا جميعاً باللعبة ونهايتها التعيسة، على الرغم من اختلاف التفسيرات حولها. ولكنّ سلوك النظام منذ تسنّمه الحكم وتعامله مع العراق شعباً وأرضاً يمكن أن يعطينا الإجابة الواقعيّة والتي ستبعدنا عن اليأس الذي يريد الأعداء أن يصلوا بنا إليه. وحتى نجيب بوضوح يجب أن نقول إنّ بغداد قد سُلّمت بشكلٍ مخطّطٍ، ودون مقاومةٍ من قِبل الجهة الحاكمةً نفسها، ظناً منها أنّ هذا سيمنحها الفرصة في العيش الآمن أو التوافق المستقبلي مع الاحتلال. وقد أصدرت القيادة العليا، وبأمرٍ من الرئيس السابق أوامره القاطعة بالمباشرة في ترك مواقع القيادة ومراكز الوحدات العسكرية وخطوط المواجهة كلّها، وتسليم السلاح أو تركه قبل ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ بثلاثة أيّام في الأقل. وهذا الانهيار أربك المقاومة في الجنوب ومنع استمرارها في الشمال والغرب والشرق، حيث استسلمت الموصل والرمادي وتكريت وبعقوبة، وهي مراكز عسكريةٌ مهمةٌ، بعد سقوط بغداد، كما انهارت المقاومة في الجنوب.

ومن أجل إحباط هذه المقاومة أو تفسيرها بشكلٍ سلبيٍ لإضعافها، حاول

البعض من المتأثرين بالمندسّين القادمين مع الاحتلال أن يفسّروا ذلك بأنه محاولة لإهلاك الشيعة بالمقاومة، بينما سيفرح الآخرون بذلك، و«سيربح السنّة غنائم الحكم». وهذا ما دفع بعض القادمين مع دبّابات الاحتلال إلى الافتراء على مرجعياتٍ دينيةٍ في مدينة النجف الأشرف على أساس أنها أصدرت فتوى بـ «وقف القتال وتسليم السلاح»، خلافاً للفتوى الأولى المُجْمَع عليها بوجوب القتال والتصدّي للاحتلال. وقد ثبت زيف هذا الافتراء، مما اضطّر القائلين به إلى التراجع والتكذيب.

لقد قمنا من جانبنا بتوضيح الحقيقة حول ذلك الوضع، كما نوضّحها اليوم من أنّ المقاومة الحاليّة هي لكل العراق، وأنّ ظروفاً موضوعيةً تجعلها تظهر في بعض الأماكن أوضح منها في أماكن أخرى، مع رغبة الاحتلال بعدم الاعتراف بتوسيع دائرتها لتشمل العراق كله. وإنّ أدعياء التفسير الطائفي هنا لا يختلفون عن أدعياء التفسير الطائفي هناك، وهم يتأثرون بنفس المصادر غير السليمة. كما أنّ الاحتلال اليوم يتكتّم على عملياتٍ تجري في الحلّة والسماوة والنجف والبصرة، كما كان النظام السابق يتكتّم على عمليات معارضة نظامه في الموصل وتكريت والرمادي، إلا في حالات الانفجار التي لا يمكن السيطرة عليها.

نستنتج من هذا كلّه أن النظام السابق كان يعمل على وتيرة «إهلاك البلاد والعباد»، سواء كان ذلك بشكل مقصودٍ أو متعمّد، أو كان بشكلٍ استدراجي سُحِب إليه رأس النظام من خلال دراسة نفسيّته المعقّدة. إلا أنّ تسليم بغدادَ المرير، واستسلامه المذلّ المشين يُصعّد في تصوري من صحّة نظرية المؤامرة التي ستكون أشدّ حلقةٍ من حلقاتها إذا ما أقنعنا الأعداء بأنه «لا وجود للمؤامرة». هذا التوضيح من الضروريات اللازمة لكي تعي الأمة بأن الذي انهزم وسقط، نظامٌ لا يمت إليها بصلةٍ، بل هو جزء من تركيبة الهيمنة على المنطقة، جاء بواسطة الأعداء وذهب بواسطتهم، وإلا فإنّ أيّ نظامٍ وطني يستند في مجيئه وبقائه إلى الشعب، لا يمكن أن يسقط ويستسلم، فضلاً عن إسقاطه للمقاومة الشعبية وخِذلانه لها في الساعات الحرجة والمصيرية. هذا التوصيف هو المقدمة لكي نبحث في طرق الخلاص من الاحتلال، وسنبحث هذا في ما يلي:

ـ **الوحدة الوطنية**: سنجيب بشكلٍ واضح أنّ هناك شعباً واحداً في العراق يشعر بالانتماء إلى بلدٍ أو قطرٍ واحدٍ، يشارك في ذلك الكُرد والتركمان وباقي القوميات، إضافةً إلى العرب. وهذا أمر محسوس إلى درجة تصاعد الانتماء القطري إلى العراق وتشدّد البعض فيه. وقد سمعت من إحدى القيادات الكرديّة البارزة هذا الكلام ولأكثر من مرةٍ بأننا عراقيون ونحسّ بهذا الانتماء، وقد سألته مرّةً: هل تحسن

الفارسية؟ فقال لي بالنص «أنا عراقي ولا أجيد إلا لغتي الأم الكرديّة ولغة العراق العربيّة»، مع أنّنا نعلم أنّ تعلّم لغةٍ أخرى لا ينفي الانتماء إلى اللغة الأم أو لغة الوطن. وبشكلٍ أوضح يجب أن نقول إنّ مقوّمات الوحدة الوطنيّة العراقيّة تضع العراق على هذا المستوى في مصاف الدول الأولى، إذ أنّ عدد القوميات فيها قليل نسبياً، وهي قوميات متآخيةٌ ومتجانسةٌ ومتداخلةٌ حتى في العائلة الواحدة، فأحياناً يكون الأب كردياً والأم تركمانيةً والجدة عربيةً، والصهر من هذه العشيرة أو تلك، إضافةً إلى الاندماج المناطقي.

إنّ أكبر مدينةٍ كرديةٍ في العراق من حيث عدد السكّان هي العاصمة بغداد، وحتى القبائل العراقية فإنّ بعضها مختلط الأفخاذ أو الفروع العشائرية، فأكثر العشائر يُوجد في أفخاذها أو تحالفاتها فروع من قوميات أخرى. وما صدر مما صدَر من دعوات تقسيم العراق ما هو إلا استجابةٌ للمشروع التقسيمي لإضعاف المنطقة مع استغلال آلام الشعب العراقي وجراحاته التي سبّبها النظام البائد بحقّ الشعب العراقي ككلٍ، ولكنّ الأعداء كانوا يروّجون أو يحقنون في العقول أن النظام قد ظلم الشيعة والأكراد فقط. وإذا نُسب النظام إلى السنّة فإنّ المعادلة التقسيميّة الطائفيّة ستكون واضحة. وليس دقيقاً ما قاله الباحث في دراسته، واستند فيه إلى دراسةٍ لثناء فؤاد عبد الله، عن نظام الحزب الواحد من ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ إلى ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ (وعلى الرغم من شمولية وسيطرة الحزب على العراق وما نتج عنه من تغييب للحريّات والمشاركة السياسية لباقي الأحزاب والتيارات السياسية، إلا أنّ هيكلية النظام ومركزيته جعلت العراق محمياً من التفكّك الداخلي، على الرغم من التحديات الداخلية والخارجية للوحدة الوطنية، بحيث تمّ تعزيز سلطة الدولة المركزية مع إضعاف نفوذ مصادر السلطات التقليدية القبليّة والأسريّة وسلطة علماء الدين). ويبدو أن الدارس للقضية لم يطّلع على وضع العراق من الداخل ولم يتابع الأحداث بشكلٍ دقيقٍ، إذ أنّ نظام الحزب الواحد، والذي صار نظام العائلة الواحدة والفرد الواحد، كان السبب الحقيقي لبروز الأزمات ولتفكيك العراق، حيث إن انفصال الشمال تمّ في زمان الحزب الواحد، وانسلاخ العراقيين أو ابتعادهم عن الشعور الوطني تمّ في ذلك العهد أيضاً، بل إنّ رئيس النظام السابق صدام حسين بادر إلى إلغاء اتفاقٍ إداريٍ مع الأكراد قبْل اتفاقية ١١ آذار/ مارس ١٩٧٠ كان قد وقّعها عبد الخالق السامرائي، وهي اتفاقيةٌ متوازنةٌ، ليقوم هو بتوقيع اتفاقيات آذار/ مارس من أجل الحصول على بعض المكاسب الإعلاميّة والسياسيّة.

لقد جعل التلكؤ في تنفيذ تلك الاتفاقية، والمطامع التي أرادها هذا الجانب أو ذاك، والتدخل الأجنبيّ، ولاسيّما التدخل الأنكلو ـ أمريكي ـ الصهيوني، من اتفاقية

الحكم الذاتي مقدّمةً لتقسيم العراق، بحيث يجري الحديث عن الفدرالية وعن حقّ تقرير المصير بمعنى الانفصال. وقد جرَت أو أُجْريت أخيراً تظاهرات أو استعراضات تطالب بدولةٍ كرديةٍ مستقلةٍ. ولا يخفى على أحد أنّ كلّ هذا يتم بدعم الاحتلال وتوجيهه، وبوجود النفوذ الصهيونيّ القويّ في الإدارة الأمريكية وفي إدارة الاحتلال في العراق اليوم.

مقوّمات الوحدة الوطنية:

في مواجهة الاحتلال، ومشاريع التقسيم العرقي، ومشاريع التقسيم والمحاصَصَة الطائفيّة والحزبيّة والفرديّة على وجه أدق ـ المتعاونون مع الاحتلال هم انشقاقات في أحزابهم إنْ كانت لهم أحزاب، وهم يستعينون بالاحتلال من خلال التعاون معه لحسم صراعاتٍ داخليةٍ، كما يستعين الاحتلال بهم لكي يخدع الشعب أو يخدع نفسه بأن يدّعي أن هنالك من يتعاون معنا من الأحزاب العراقيّة وخصوصاً الأحزاب الإسلامية ـ يجب أن نبحث عن المقوّمات الحقيقيّة للوحدة الوطنية من أجل تحقيقها، أو العمل من خلالها لتحقيق الاستقلال وبناء الدولة العراقيّة من جديدٍ وفق أماني شعب العراق وآماله وإرادته المستقلة. وهي تتركّز في أمور:

١ ـ الدين: يشكّل الإسلام دين الأغلبية الساحقة من أبناء شعب العراق، ولعلّ النسبة هي بين (٩٥ بالمئة ـ ٩٨ بالمئة). وهذا يعطي رابطةً إيمانيةً عقائديةً تتجاوز الحواجز القوميّة والطائفيّة، كما أنّ الإسلام يشكّل الهوية الثقافيّة والحضاريّة لكل أبناء العراق بمن فيهم غير المسلمين. وقد كان الانتماء الديني سبباً لرابطةٍ تاريخيةٍ سياسيةٍ عميقةٍ بين أبناء المنطقة بشكلٍ عام حتى الحرب العالمية الأولى، حيث كانت الدولة الواحدة التي تضمهم تحكم باسمً هذا الدين. وعند انتهائها وقيام الدول القطرية ومنها العراق، لم يضْعف تأثير الدين، بل بقي يشكّل ضمانةً للوحدة الوطنية، ونزوعاً إلى التواصل مع الشعوب في الدول الإسلاميّة الأخرى. ولذلك جرى التركيز على محاولة إضعاف دور الدين وإبداله بالعصبيات التقسيميّة كالطائفيّة والعنصريّة والمناطقيّة.

٢ ـ القومية: تشكّل القومية واحداً من عوامل الوحدة الوطنية لأن العراق يتمثّل بشعبٍ يشكّل العرب فيه أغلبيةً واسعةً، وهم يمتدّون في الشعوب العربية في الدول الأخرى (الدول العربية وإيران). وتأتي القومية الكرديّة في مرتبةٍ ثانيةٍ، حيث تمتدّ أيضاً مع الشعب الكردي في تركيا وإيران. ويأتي التركمان ثالثاً، وهم جزءٌ من الشعب العراقيّ الذي يمثّل امتداداً ثقافياً مع الأتراك في مناطق الجوار. وهذا التعدد القوميّ المختصر يشكّل أساساً وحدوياً للعراق، ولا سيّما أنّ القوميّات في العراق

متداخل بعضها مع بعض، اجتماعياً وثقافياً وسكناً. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإيقاع التقسيم على أساسٍ عرقي، إلا أنّ الواقع المنظور لا يسمح بمثل هذا التقسيم، كما حصل في موضوع تعيين مدينة كركوك بقومياتها الثلاث.

٣ ـ العشائر: وهي تشكيلاتٌ اجتماعيةٌ تمتدُّ على طول المساحة العراقية وعرضها، ولا توجد عشيرةٌ عراقيةٌ إلا وفيها فروعٌ طائفيةٌ ـ سنّة وشيعة ـ كما أن العشائر متداخلة حتى من الناحية العِرقية، إذ يتم التحالف أحياناً بين العشائر والتداخل في ما بينها، مما يجعل من المستحيل الفصل بين مناطقها أو بين أصولها بشكلٍ قاطع وكامل. إنّ شعور الانتماء إلى العراق شعور حقيقي يحسه أبناء هذا الوطن بمن فيهم أولئك الذين تورّطوا في مشاريع الاحتلال ومؤسساته. بذلك يتهاوى المشروع الطائفي والعرقي والمدائني من الناحية الواقعية، على الرغم من المساعي الحثيثة لإسقاط العراق في فخّ التقسيم.ولهذا يتراجع الاحتلال إلى الوراء في مشروع التقسيم بسبب ما شاهده من قوة النسيج الاجتماعي الذي يربط ما بين أبناء العراق كافة.

وكمثالٍ فإنّ الشعب الكردي في العراق يتفاعل بشكلٍ وحدوي كاملٍ مع أبناء العراق من العرب، ويحاول الأكراد أن يؤكّدوا الاندماج الوحدوي داخل الوطن، متجاوزين المحاولات التي يريد بعض ساستهم فرضها عليهم. ولا يُخشى من المستقبل واحتمالات التقسيم، إلا بسبب غياب المؤسَّسات الجامعة بين العراقيين، وهي نقطة فراغ يسعى الكثيرون من العراقيين إلى ملئها بوسائل متعدّدةٍ بعد سقوط النظام الذي سبّب الآلام لكلّ العراقيين، وأوقع الفتنة بين شرائحهم، وما صاحب ذلك من انهيارٍ للدولة العراقيّة نفسها، مما أمْكَن أصحاب المشروع التفتيتي من تسخير بعض العراقيين بسبب خيانة هؤلاء لانتمائهم الأول أو بسبب الانهيار الناتج من الظلم والاستبداد وجراحات الحقبة الماضية، لكي ترتفع أصواتهم المبحوحة وهي تدعو إلى تقسيم العراق إلى أشلاء ومقاطعات. ومع ذلك، فإنّ هؤلاء سرعان ما ينسحبون من المواجهة، ولا سيّما بعد ارتفاع صوت العراقيين الموحَّد في رفض التقسيم ومقدّماته، كما حصل في مواجهة أطروحة «الفدرالية» المشبوهة. ولقد حاولت مجموعة من القوى العراقيّة، وكنّا منهم، سدّ تلك الثغرة المتعلّقة بغياب المؤسسات التي يتمكّن العراقيون بواسطتها من ترجمة أحاسيسهم بالانتماء إلى العراق الوطن الواحد. وقد كان المشروع المقصود يرتكز إلى محورين أساسيينْ:

الأول: إنشاء جماعة علماء المسلمين في العراق لكي تكون جماعة علماءٍ موحَّدةٍ تضمّ العلماء من كلّ قوميات العراق وطوائفه.

الثاني: قيام المجلس التأسيسيّ العراقي الذي يمثّل شرائح الشعب العراقي على

أساسٍ وطني جامع، لا على أساس المحاصَصَة الطائفية أو التمثيل العرقي أو العشائري، لكي يَقوم هذا المجلس بإدارة الصراع مع الاحتلال حتى تحقيق الاستقلال. وقد جرَت عدة اجتماعاتٍ تمهيديةٍ من أجل إيجاد أفضل الطرق من أجل الوصول إلى ذلك الهدف.

إنّ مشروع تقسيم العراق الذي أفصح عنه أكثر من مسؤولٍ صهيوني، مثل الصحفي الإسرائيلي عوديد يونون والذي كان مستشار رئيس الوزراء الصهيوني مناحيم بيغن خلال دراسةٍ خاصةٍ سمّاها «**الاستراتيجية الإسرائيلية في الثمانينيات**»، وهي تدعو إلى تقسيم العراق إلى ثلاث مقاطعاتٍ: كرديةٍ، سنيّةٍ، شيعيّةٍ، وفق التقسيم المختلط والمأزوم بين العرقيّ والطائفيّ. . إنّ هذا المشروع سيفرض على العراقيين تحدياً خطيراً لكي يثبتوا من خلال وحدتهم القدرة على إبقاء العراق بلداً موحداً، بل قادراً على مواصلة انتمائه إلى محيطه العربي والإسلامي.

تعقيب (٢)

مثنى حارث الضاري(*)

كفاني الشيخ جواد الخالصي كعادته الكلام عن المأخذ الرئيس على هذه الورقة، وأتفق معه في كلّ ما ذكره من مقوّماتٍ للوحدة الوطنية في العراق، ونحن نعمل معه ومع كثيرين من الخيِّرين في هذا الإطار، ولذلك لا أسجّل هنا سوى بعض الملاحظات. هناك ملاحظةٌ إجرائيةٌ أساسيةٌ أكثر مما هي منهجيةٌ على هذه الورقة وبعض الأوراق الأخرى، لكنّ إهمالها يوقعنا في كثيرٍ من أخطاء منهجيةٍ إنْ أصررنا عليها. وتقوم هذه الملاحظة على اعتماد الورقة على مصادر غير علميةٍ، وبالذات على تصريحات بعض الساسة في الصحف.

ولأن الساحة العراقية الآن مليئةٌ بالصحف والمجلات، وبالأحزاب السياسيّة، وباللقاءات والحوارات، فقد كثُرت اللقاءات، وانبنى عليها مواقف عند بعض الدارسين. لقد عِشنا هذه القضية في العراق، ورأيناها هنا في بعض الأوراق، وهي من الأخطاء التي تتكرّر يومياً. لذلك ارتأيت هنا أن أسجّل بعض الملاحظات، علّها تفيد الأخ الباحث والإخوة الآخرين، لأني لاحظت أن هناك لبْساً في بعض النتائج العلميّة مبنيٌ على أساس اللبْس الحاصل في بعض المعلومات، من هذه الملاحظات على سبيل المثال، اعتماد الباحث في الورقة على التصريحات الصحفية وعدم الاعتماد على المواقف السياسية المعلَنة بشكلٍ رسمي كبياناتٍ وما إلى ذلك، وهناك أمثلةٍ أتكلم عنها لأني قريبٌ منها، وأمتلك معرفةً خلْفيّةً عنها.

١ ـ تكلّم الباحث عن عوامل الوحدة الوطنيّة، وذكر أن من هذه العوامل نشوء بعض الجماعات والأحزاب والتجمعات، وضرب مثالاً على ذلك بمجلس شورى أهل السنّة والجماعة، وقال إنّ البعض قد يظنّه في الظاهر تعكيراً للموضوع، وأن فيه

(*) أستاذ جامعي عراقي، والمسؤول الإعلامي في هيئة علماء المسلمين، بغداد.

دعوةً طائفيةً، ولقد أبرز في الأصل واجهةً تتحاور مع الواجهات الشيعية للتوصل إلى الوحدة الوطنية، وهذا هو الهدف الحقيقي، ولكنّ المشكلة أنه قال إنّ المجلس قد جَمَعَ عدّة توجهاتٍ قوميةٍ أو من قومياتٍ متعدّدةٍ تحت لوائه كنوعٍ من الاندماج الوظيفيّ تحت راية الإسلام، وذكر العرب والأكراد والتركمان. وهذا كلّه صحيحٌ، ولكن المشكلة أن مجلس شورى أهل السنة والجماعة أُعلِن حقيقةً، وأُعطي حجماً أكبر من حجمه الحقيقي. وفي الواقع هو فكرةٌ سعَت إلى جمع الكفاءات غير الشرعيّة، لظنّ الجامعين أن هيئة علماء المسلمين التي تمثّل المرجعية الشرعية للسنّة، وأضع لفظ «السنّة» هنا بين قوسين، لأنني سأتحدّث عن هذا الموضوع بعد قليل، مرجعيةٌ شرعيةٌ تختصُّ بالإفتاء فقط، فقالوا لا بدّ لنا من جمع الكوادر العلمية غير الشرعيّة من أجل أن تكون هناك كلمةٌ موحّدةٌ ورأيٌ واحدٌ.

هذه هي الفكرة، و لقد أُعلِنت إعلامياً، وسُلّطت عليها الأضواء بفضل هذا الاسم الرنّان، ولكنّ هذا المجلس لا يعمل الآن، بل هناك لجنةٌ استشاريةٌ بسيطةٌ تجتمع كلّ أسبوع، وبالتالي ليس لهذا المجلس واقعٌ عمليٌّ على الساحة، ولكن بعض الإخوة الذين التقيتهم في الخارج بنَوا عليه مواقف، واستنتجوا استنتاجاتٍ كثيرةً، بينما الأصل ما أقوله لكم الآن، بحكم أني قريبٌ جداً من هذا الموضوع.

٢ ـ يقول الباحث إنّ رجال دينٍ شيعةً وسنّةً توصّلوا إلى اتفاقٍ يقضي بتشكيل مرجعيةٍ موحّدةٍ سميّت بالمجلس المشترك لمعالجة القضايا الطارئة. لقد حصل ذلك، لكنّه لم يحصل كمرجعيةٍ. وحين يسمع بعض الإخوة في الخارج هذا الأمر يستبشرون ويقولون: لقد نشأت مرجعيةٌ موحّدةٌ لأهل السنّة والجماعة والأخوة الشيعة، بينما نحن الآن وكما قال الشيخ جواد، بارك الله فيه، نسعى إلى تكوين هيئة علماء المسلمين الموحّدة، ولم نصل حتى الآن إلى تحقيقها، والجهود سائرةٌ في هذا الإطار. ولكنّ المشكلة هنا أن هذا حدثٌ جزئيٌّ في منطقةٍ محدودةٍ في إحدى ضواحي بغداد وهي مدينة الحريّة، إذ حصل انفجارٌ في أحد المساجد، فاجتمع بعض علماء السنّة في ضاحية الحريّة وبعض علماء الشيعة في الكاظميّة لتفادي تطور الحدث، وشكّلوا لجنةً انتهت بانتهاء عملها، ولكن أُظهِرت كأنها مرجعية، فهذا نقلٌ قد تُبنى عليه استنتاجات علمية بينما لا تتعدّى حقيقتها ما ذكرته الآن.

٣ ـ لقد لاحظت أن هناك استنتاجاً غير سليم في بعض القضايا، ومن ذلك ما ذكره الباحث عن اتجاهات ومظاهر الوحدة الوطنيّة، وضرب مثالاً على ذلك بدعوة السيد عبد المهدي الكربلائي في كربلاء إلى إجراء انتخاباتٍ بشكلٍ سريعٍ في العراق، وعقّب الباحث عليها قائلاً: وهو ما يؤكّد على دور المرجعيات الدينيّة في تعبئة

الشعب العراقي لمواجهة الاحتلال الأمريكي. إذاً أصبحت القضيّة قضيّة تعبئةٍ لمواجهة الاحتلال وليست قضيّة وحدةٍ وطنيةٍ، وأظن أن الباحث يقول إن هذا الدور لجَمْع وتعبئة الشعب العراقي لمقاومة الاحتلال سيوصل إلى الوحدة الوطنية، لكني أتكلّم عمّا كتبه. ولقد توقف في بيان موقف أحد الأحزاب من المقاومة وهو المجلس الأعلى عند تصريح صحفي على لسان بيان جبر قال فيه الأخير «نحن نقول إن الجهاد في الإسلام انتصارٌ وليسَ انتحاراً، وما نقوم به هو الانتصار أي العمل السلمي، ونحن لا نؤمن بالعنف ولا نعمل به» هذا تصريح بيان جبر، ماذا قال الأخ الباحث؟ الأخ الباحث تكلّم عن هذا الموضوع، وقال إنه دليلٌ على أنّ هناك أحزاباً كالمجلس الأعلى يفضّل الآن خيار المقاومة السلمية، وأنه بعد ذلك سيتَّبع خيار المقاومة المسلّحة، ولكن جبر قال «نحن لا نؤمن بالعنف ولا نعمل به» وبالتالي لم يكن استنتاج الباحث سليماً.

تستدعي بعض التوصيفات التي استخدمها الباحث النظر:

أ ـ عند ذكره الأحزاب الجماهيريّة الواضحة ذكر من بينها «حركة الضباط والمدنيين الأحرار»، وكلنا في العراق نعلم أن هذه الحركة لا تعلن عن نفسها كحزبٍ أولاً، وليس لها تلك الجماهيرية الكبيرة ثانياً، لكنّ المشكلة في العراق أن لبعض الأحزاب في العراق جماهيرية كبيرة جداً من خلال الشعارات المكتوبة على الجدران، فحركة الضباط والمدنيين الأحرار هي أوسع تجمعٍ في العراق له شعاراتٌ على الجدران لا تتناسب في واقع الحال مع حجمه الفعلي. وأضرب للباحث مثالاً حتى تكون القضية واضحةً، إنّ شعارات حزب التحرير تملأ الجدران في العراق، لكن كواقع حالٍ ليس له وزنٌ كبيرٌ في الساحة.

ب ـ ذكر أيضاً أنّ هناك أحزاب البيئة كـ «حزب الخضر»، ويوهم تعبيرٌ بهذه الطريقة «أحزاب البيئة كحزب الخضر» أن هناك أحزاباً عديدة للبيئة في العراق، والواقع أنه حزبٌ واحد.

٤ ـ استخدم الأخ الباحث معايير أظنها غير منضبطةٍ أحياناً، من ذلك على سبيل المثال معيار انتقال بعض الأحزاب والحركات السياسية من المقاومة غير المسلّحة إلى المقاومة المسلحة، ماذا كان المعيار؟. كان المعيار هو اعتقال صدام حسين، فقال في موضعينْ، الموضع الأول عن الحزب الإسلامي العراقي والموضع الثاني عن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، أنهم يتكلمون عن المقاومة السلمية، وعندما اعتقل صدام حسين تغير هذا الخطاب، وينقل نصاً بالتحديد عن الدكتور محسن عبد الحميد في مقابلةٍ صحفيةٍ معه، والحق أن هذه القضية ليست دقيقةً تماماً، لمَ؟. لأن موقف

الحزب الإسلامي هو حقيقةً موقف مركَّب، وموقف فيه كثير من الإحراج، وقد تراجع الحزب الإسلامي، أو تطور موقفه من المقاومة السلمية إلى المقاومة المسلحة، أو على الأقل عدم معارضة المقاومة المسلحة قبل اعتقال صدام بفترةٍ طويلةٍ، وسبب هذا الانتقال هو الإحراج الذي كان يحس به الحزب من خلال القواعد، فهو يعمل في منطقةٍ تنتشر فيها المقاومة المسلحة، وهو لا يدعو إلى هذه المقاومة، ودخل في مجلس الحكم يدعو إلى المقاومة السلمية، وكان يحس بإحراجٍ شديدٍ. هذا الإحراج الذي كان نتيجة انخراط بعض قواعده في الفعل المسلح حقيقةً، جعل الحزب يدخل في قضية نقاشٍ فكري ونقدٍ ذاتي توصَّل أخيراً بنتيجتها إلى أنه بعد تصاعد المقاومة المسلحة لا ضيْر من عدم التعرضَ للمقاومة المسلحة، بل هي ورقة ضغطٍ على قوات الاحتلال، فتغيّر موقفه كان قبل اعتقال صدام حسين بفترة.

٥ ـ هناك بعض القضايا أعتبرها من قبيل الأخطاء غير المقصودة، على سبيل المثال، عندما تكلم الباحث عن قوات الاحتلال، واستغرب كيف أن قوات الاحتلال أهملت دور العلماء المسلمين التقليديين من الشيعة والسنّة. واعتبر هذا مفاجأة المفاجآت؛ وطبعاً ليس ذلك مفاجأة لأن الاحتلال يستبعد دائماً الصالح ويبقي الطالح. الإشكال ليس هنا بل في تسمية هيئة علماء المسلمين، وبما أني عضو فيها، فإن هناك خطأً وقعت فيه الصحافة، ونبّهنا عليه كثيراً، ولكن يبدو أن جهاتٍ عديدةً تريد أن تسيء إلى الوحدة الوطنية التي يُكتب هذا البحث في إطارها، وكواقع حالٍ هذا أمر معروف حيث يتبعها السنَّة، فبعض الأقلام الصحفية تقول «هيئة علماء السنة» وتكرّر هذا لإظهار نوع من المواجهة بين الشيعة والسنة، ودائماً ننبه إلى أننا كهيئة علماء مسلمين مرجعيةٌ لكُل المسلمين في العراق، كل من يطرق باب الهيئة هي له، فهي للعراق أولاً.

٦ ـ أخيراً، بخصوص التوصيات، وهي عموماً جيدة، ولكن المشكلة تكمن هنا في أن الباحث لم يذكر لمن توجّه هذه التوصيات. لو كان الموضوع قضية الوحدة الوطنية ورص الصفوف لقلنا إنها توجّه إلى القوى الوطنية العاملة ضد الاحتلال من أجل توحيد الكلمة، ولكن هناك طلبات لا تقدَّم إلا إلى سلطةٍ، كقضية التكافل الاجتماعي، وسد الحدود، وما إلى ذلك. وهذه لا توجّه إلا إلى السلطات القائمة في العراق، ونتفق جميعاً على أن السلطات القائمة غير مشروعةٍ. إذاً يجب أن تدور هذه التوصيات في إطارٍ يمكن أن يُنفّذ، وأعتقد أن الإطار العملي للتنفيذ هو دعوة كل القوى العراقية إلى توحيد الموقف تجاه الاحتلال، لأنه سيوصلنا بالتأكيد إلى الوحدة الوطنية، فالوحدة الوطنية هي نتاج الموقف الموحَّد تجاه الاحتلال.

تعقيـب (٣)

عبد الحسين شعبان

استعرض الباحث أبعاد الوحدة الوطنية في العراق، ومعوّقاتها الداخلية والخارجية ولاسيّما الإقليمية. وتوقّف بعد مناقشة التصور الأمريكي للوضع العراقي عند تداعيات الاحتلال على الوحدة الوطنية. وناقش في مبحثٍ خاص الوحدة الوطنية بعد الاحتلال الأمريكي، وموقف الأحزاب السياسية منها. وفي القسم الأخر ناقش مستقبل الوحدة الوطنية بعد الاحتلال، من خلال عددٍ من «السيناريوهات»، واختتم البحث بخاتمةٍ وتوصيات. وقد كان عرضاً وافياً وموسَّعاً للمواقف والتوجهات الأساسية.

ويهمني هنا أن أتوقف عند بعض القضايا، التي هي بحاجةٍ إلى تدقيق:

المسألة الأولى، الترحيب بالتدخل العسكري الأمريكي وهو ما ورد في المقدمة حيث يقول: «وقد عبّرت القوى والتيارات السياسية المعارضة للنظام العراقي عن ترحيبها بالتدخل العسكري الأمريكي. . .» و ينطوي هذا التقرير على تعميم، فإذا كان المشهد السائد هو الترحيب فإن العديد من القوى والشخصيّات الوطنيّة كان لديها رأي آخر. ففي الوقت الذي كانت تدعو إلى الإطاحة بالنظام السابق لممارساته وأساليبه التعسفية الاستبدادية، إلا أنها رفضت الحرب على العراق والتدخل الأمريكي، وكانت على مدى سنواتٍ طويلةٍ تندّد بالحصار الدولي الجائر وبالقصف شبه اليومي، كما رفضت التعاون مع القوى الأجنبية لتحقيق هذا الهدف. وشكّكت في الوقت نفسه بدعاوى امتلاك العراق أسلحة دمارٍ شامل، أو بعلاقته مع تنظيم القاعدة وأسامة بن لادن أو غير ذلك.

كان همّ هذه القوى أن يتمّ التغيير بأيدٍ عراقيةٍ ولمصلحة العراقيين وليس لحساب المشروع الأمريكي، وكان بعضها يدعو منذ سنواتٍ إلى التغيير السلمي عبر القرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن في الخامس من نيسان/ أبريل ١٩٩١ ونعني بذلك

القرار رقم ٦٨٨ القاضي بكفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين. وكان هذا القرار يعني فيما يعنيه إجراء انتخاباتٍ حرةٍ يمكن أن تكون بإشراف الأمم المتحدة.

وللأسف فقد أصرّت الولايات المتحدة على إهمال هذا القرار، ولم تؤكد عليه الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديداً وهو الذي أصدره، كما لم توافق عليه الحكومة العراقية في حينها بعد أن وافقت على قراراتٍ دوليةٍ مجحفةٍ ومذلةٍ، وصلت إلى نحو ٦٠ قراراً عشيّة الحرب، والمعارضة العراقية (المتنفذة) هي الأخرى لم تُعمل الجهد والفكر وتتقدم باقتراحاتٍ وآلياتٍ لتطبيق هذا القرار، مفضّلاً بعضها الوسيلة «السهلة والمضمونة» وهي ضرب العراق بدم باردٍ، لكي تتقدّم المشهد بكل خيلاء، ولا يهم اليوم افتضاح كذب المعلومات التي قَدّمتها إلى الأجهزة الأمريكية.

لذلك بقي القرار يتيماً (القرار الوحيد الذي لم يصدر ضمن الفصل السابع الخاص بالعقوبات طبقاً لميثاق الأمم المتحدة) وتائهاً (لا يسأل عنه أحد) ومنسياً، في حين كانت لجان التفتيش تجوب البلاد من أقصاها إلى أقصاها للبحث عن «وهم» سُميّ أسلحة الدمار الشامل كما اتضح، في حين كان الإنسان ـ الدليل القائم على العذاب والحرمان ـ قائماً وموجوداً في كلّ مكانٍ من العراق يعاني الأمرّين من حصارٍ دوليٍ جائرٍ وقراراتٍ مجحفةٍ، واستبدادٍ وعسفٍ مزمنٍ ومعتّق.

المسألة الثانية، وهي عدم حسبان تداعيات الاحتلال بالنسبة إلى القوى السياسية «المقدّمة». وهناك وجهتا نظرٍ حول ذلك:

الأولى: أن الهمّ الأساسي لبعض القوى الوطنية العراقية التي وافقت على الاحتلال أو تعاطت معه في ما بعد، قد كان الإطاحة بالنظام، وقد يكون الاستنتاج صحيحاً أنها لم تدرك حقيقة تطور الأوضاع، وكان بعضها يعاني من عزلةٍ شديدةٍ وفترات هجرةٍ طويلةٍ. أما الثانية وخاصةً القوى المتعاونة مع الاحتلال، وهذه ليس بمقدورها العمل دون مساعدته أو دعمه المباشر. وهي قوى تأسّست أصلاً بدعم الخارج، ولم يكن يهمها كثيراً ما سيحصل بعد الاحتلال، طالما إنه يوفر لها إمكانيات العودة والمشاركة في إدارة شؤون العراق، وهو ما كان حلماً مستحيلاً من دون الاحتلال. ولذلك فهي على الرغم من الفوضى والانفلات الأمني والوضع الاقتصادي والحالة المعاشية، غير مكترثةٍ كثيراً طالما أنها أصبحت في موقع القرار كما يقال بالنسبة إلى القوات المحتلة.

المسألة الثالثة، هي قول الباحث عدم استقراء هذه القوى لاحتمالات بروز نزعاتٍ عرقيةٍ وطائفيةٍ. قد يكون الأمر صحيحاً إذا أخذنا حجم الاحتقان

والاستقطاب الحاصل طائفياً أو عنصرياً، لكن الصحيح أيضاً أن بعض هذه القوى يعتمد في وجوده على الطائفة أو المذهب أو على الانتماء العرقي أو الإثني. ولذلك لم يكن مفاجئاً في ظلّ غياب الدولة وتفكيك مؤسَّساتها على نحو متعمّدٍ، وتجميد سيادة البلاد، والفراغ الدستوري، والفلتان الأمني، وتدمير المرافق الحيوية، وسرقة المتاحف والآثار، أن تجري العودة إلى أكثر القضايا تخلفاً في المجتمع؛ الطائفة أو المذهب، العشيرة، المنطقة، الجهة، المدينة، المحلة، والتمترس الحزبي الضيّق أو غير ذلك.

أعتقد أن الاحتلال يشجّع على ذلك لأنه يريد العراق «موحَّداً شكلاً» ليتمكّن من حكمه مفتتاً، منقسماً على بعضه أو عبر كانتوناتٍ وطوائف وعرقياتٍ فعلاً، ولا يكون للاعتبارات الوطنية أو القومية العربيّة وبخاصةٍ محيط العراق العربي والإسلامي، ولا سيَّما ما يتعلق بالقضية الفلسطينية أي أثر.

المسألة الرابعة، هي التساؤل حول المقاومة. وهو تساؤلٌ مشروعٌ مازال الجميع يبحثون عن إجاباتٍ واضحةٍ له. وفي تقديري لا بدّ من التمييز بين أعمال المقاومة التي تستهدف الأمريكيين وقوى الاحتلال، وبين العمليّات التي تمسّ السكان المدنيين العزّل والتي ألحقت أضراراً بالغةً بهيئاتٍ ومؤسَّساتٍ دوليةٍ ودبلوماسيةٍ ودينيةٍ، مثل تفجير مقرّ الأمم المتحدة في العراق والصليب الأحمر الدولي والسفارتين الأردنية والتركية، ومقتل السيد باقر الحكيم وغير ذلك، فبتقديري أن هذه عمليات لا هدف لها غير الإرهاب ولا يمكن أن نضعها في خانةٍ أخرى.

إن انفلات العنف في العراق، والتصفيات خارج القضاء واعتبار قانون الشارع هو الفصل في حسم القضايا المتنازع عليها، وتداخل الفرقاء، ولاسيّما أنّ هناك جهاتٍ دوليةً وإقليميةً وأجهزةً مخابراتيةً كثيرةً من مصلحتها الإبقاء على الفلَتان الأمني، بما فيها الموساد الإسرائيلي، وكلّها تجعلنا ندقّق حقيقةً ببعض الأعمال والعمليات لرؤية الدوافع والجهات المستفيدة والهدف من خلط الأوراق وغير ذلك. وبإمكاني أن أقول إنّ هناك خمس جهاتٍ أساسيةٍ تقف وراء عمليات المقاومة، وذلك من خلال قراءة الواقع، ومحاولة رسم خارطة الاصطفافات السياسية القائمة:

١ ـ بعض بقايا النظام السابق أو المتضرّرين من زواله بسبب فقدان امتيازاتهم. وقد يكون سبب «مقاومة» هؤلاء ليس وجود الاحتلال بقدر ما هو خسارة الامتيازات. وقد استطاع الاحتلال أن يكسب إلى جانبه بعضاً منهم، فأخذوا يدافعون عنه، ومنهم مرتكبون في الأجهزة المختلفة، كما تؤكّد ذلك مصادر من داخل مجلس الحكم الانتقالي.

٢ ـ الجهة الثانية، هي بعض المتشدّدين الذين اتجهوا إلى الدين بطريقةٍ منغلقةٍ مستفيدين من الحملة الإيمانيّة التي أطلقها الرئيس السابق صدام حسين في الثمانينيات، متجهين إلى الجوامع والمساجد لكي ينأوا بأنفسهم عنه. وبعد التغيير وجدوا أنفسهم وجهاً لوجه مع قواتٍ غازيةٍ ومحتّلةٍ. وإذا كان هؤلاء يعتبرون شخصاً ما من عشيرةٍ أو منطقةٍ أو جماعةٍ أخرى «غريباً» وربما «أجنبياً»، بالمعنى السوسيولوجي الذي تحدث عنه عالم الاجتماع العراقي الكبير علي الوردي، فما بالك بالجندي الأمريكي الغازي والمحتل؟! إن مقاومة هؤلاء إيمانيةٌ من خلال فهمهم الخاص للدين، والعلاقة مع الآخر.

٣ ـ المجموعة الثالثة، تتكون من شرائح مختلفةٍ لا تريد تغيير معادلة الدولة العراقية تلك التي قد تحوّلهم إلى «أقليةٍ» وربما إلى «أقليةٍ مضطهدةٍ»؛ ولهذا نلاحظ كثرة الحديث عن الأغلبية والأقلية في حِسبةٍ غير عقلانيةٍ، وخارج إطار المفهوم الحديث للمواطنة. إن مقاومة هؤلاء مقاومةٌ رافضةٌ لتغيير معادلة الدولة العراقية.

٤ ـ المجموعة الرابعة، تتكوّن من قوى وشخصياتٍ وطنيةٍ عراقيةٍ لا ترتضي الاحتلال، وكلما وجدت فرصةً لمقاومته سلمياً أو عنفياً ستفعل ذلك، هجومياً أو دفاعاً عن النفس. وهؤلاء لم يصدّقوا أنهم تخلّصوا من حكم دكتاتوري شمولي طويل الأمد، ليقعوا رهينة الاحتلال في فوضى منفلتةٍ من عقالها، وهدرٍ سافرٍ لحقوق الإنسان، بما فيه من هدم المنازل على الطريقة الإسرائيلية، وقصفٍ عشوائي واجتياحاتٍ لمدنٍ بكاملها، مثلما حصل في الفلّوجة والرمادي ومحافظة صلاح الدين والموصل وبعقوبة وغيرها.

وبتقديري لو تمّت مداهمة النجف أو الحِلَّة أو السماوة أو البصرة أو أربيل غداً بالطريقة التي تمّت فيها مداهمة مدن شمال وغرب بغداد، فإن النتيجة ستكون أشد بأساً على المحتل. وقد يحصل الأمر إن رفض الاحتلال الرحيل من العراق، وإن تعاظمت واشتدّت عوامل الرفض والممانعة والاحتجاج.

٥ ـ بعض القوى الاقليمية وامتداداتها داخل العراق الذي يعتبره بعضها خط الدفاع الأول له، أو سعيها إلى حماية امتداداتها السياسة المذهبية أو العرقية. وقد ذكر الدكتور الحريري تركيا وإيران.

وقد تجد بعض تنظيمات القاعدة أو غيرها من الجماعات ملاذاً لها في العراق للمنازلة مع القوات الأمريكية، فهي فرصةٌ لها بدلاً من الذهاب إلى واشنطن أو نيويورك. وبين كلّ هذه القوى لا أستبعد أن تستمر بعض القوى الخارجية بما فيها قوّات الاحتلال وأجهزتها والموساد الإسرائيلي، بدقّ الأسافين لتضرب هنا وهناك

وتجعل الفتنة قائمةً، ولو أن الاحتقان الطائفي والإثني وصل حداً بعيداً، كما أوضح ذلك مراقبٌ خارجيٌ هو الأخضر الإبراهيمي ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك مراقبٌ آخر هو أحمد بن حليّ ممثل جامعة الدول العربية، والنار تحت الرماد كما يقال، والاحتمالات كلها مفتوحةٌ وغير مستبعدة! أعود وأقول متفقاً مع الباحث إنّ هناك غموضاً عراقياً وعربياً وأمريكياً حول الجهات التي تقف خلف المقاومة. ولكنني مرّة أخرى أميّز بين العمليات ضد القوات الأمريكية، وبين تلك التي تستهدف قتل الأبرياء العزّل والتخريب ضد المدنيين والمنشآت.

من جهةٍ أخرى يمكن القول إنّ المقاومة ما تزال بحاجةٍ إلى برنامج سياسي وقيادةٍ معلومةٍ ناطقةٍ باسمها، وبيئةٍ أكثر امتداداً لاحتضانها، فما زالت قوى كثيرة تعلن براءتها من المقاومة، وما زالت تفتقر إلى البرنامج السياسي والأهداف المعلنة والتعبئة الشعبية. وهو ما يشكّل نقصاً في أدائها، ولا سيّما أنّ عملية خلط الأوراق بينها وبين العمليات الإرهابية قائمةٌ على قدم وساق.

المسألة السادسة، وهي مظاهر الوحدة الوطنية التي لخّصها الباحث بإعلان ممثلي السنّة (مجلس الشورى لأهل الجماعة والسنّة)، وبعض الخطوات بين الشيعة والسنّة «لمعالجة المشاكل الطارئة»، وحركة بعض العشائر والتحرك إلى احتواء مشكلة كركوك..

وهذه وإن حدثت فإنه يمكن إدراجها في بعض التحركات السياسيّة التي لم تصل إلى هدفها المنشود، بل إن الأمور ازدادت سوءاً، ولم تتمكن تحركات مثل هذه أو غيرها من احتواء الموقف، سواء في الصراع حول كركوك أو في تصاعد النزعة الطائفيّة. وأتوقف عند دور الرأي العام الذي ظل مغيّباً سنواتٍ طويلةً وما زال ضعيفاً وهناك تأثيرات كبيرة فيه، ولاسيّما عودة المجتمع إلى الوراء عقوداً من الزمن في ظل الاستنفار والتمترس الطائفي والمذهبي من جهة، وفي العزلة التي عاشها سنوات الحرب والحصار من جهةٍ أخرى. وكانت قسمة مجلس الحكم الانتقالي غير الحكيمة الطائفية ـ الإثنية قد رمَت الماء في بحيرةٍ راكدةٍ لتنطلق الأصوات بعدها، وبخاصةٍ عندما سحَب كلٌ خنجره من غمده ليتوعّد ويطالب بالامتيازات، وإلاّ فإن الأمر ستكون خاتمته وخيمة.

أعتقد أن هناك قصوراً كبيراً في النخب الفكرية والسياسية، وانحساراً لدور المثقفين الذين ظلّوا يتلهون سنواتٍ طويلةً، إما خلف حكم دكتاتوري أو معارضاتٍ لم يكن أمامها سوى التعاون مع الاحتلال كما قالت (مؤقتاً)، وضمن برنامج مرحلي كما تُوضّح تصريحات القيادات الحزبية. ولكن الدور النقديّ للمثقف ظَل غائباً

ومنحسراً. فقسمٌ من المثقفين فضّل التعاون مع الاحتلال عبر عقود عملٍ مع البنتاغون وأصبح هؤلاء قريبين من بعض مواقع القرار الدنيا (ما دون بريمر وشلّة القيادة) والقسم الآخر انكفأ، لكي يتخلّص من ملاحقات ميليشياتٍ قادمةٍ لتصفية الحساب، وآخرون كان عليهم الصمت، فهم غير قادرين على مقاومة الاحتلال في ظل مشهدٍ اختلط فيه الأمر، ولاسيّما أنّ أحزاباً إيديولوجيةً عريقةً مثل الحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة الإسلامي وغيرهما، كانا قد «برّرا» تعاطيهما مع الاحتلال بحجّة «الواقعية والاعتراف بالأمر الواقع» ـ الدعوة الإسلامي «كما وردت في تصريحات د. وليد الحلي (التي ينقلها الباحث) وأن دور الأمريكان قد انتهى» بـ «الإطاحة» وأنهم حقّقوا مآربهم (تصريحات ـ حميد مجيد موسى أمين عام الحزب الشيوعي التي ينقلها الباحث).

ومن قال إن الواقعيّة تقتضي التعاطي مع الاحتلال أو مع الشيطان الأكبر أو الامبريالية؟! وكذلك من قال إن مآرب الأمريكان هي إطاحة صدام حسين وإن دورهم قد انتهى بذلك؟! فثمة أبحاث أمريكية ناهيكم عن تصريحاتٍ معلَنةٍ تحدّد ملامح استراتيجيةٍ كونيةٍ طويلة المدى لإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط. أي أن العراق المدخل والبوابة لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية وهو الحلقة الأولى أي إنه البداية وليس النهاية.

ثم هل أنجزت وطنيّة «الأحزاب الثوريّة» مهامها التي تتلخّص بالتحرر والاستقلال وإنهاء الاحتلال بجميع الوسائل الممكنة وتعبئة الجماهير تبعاً إلى ذلك؟ ثم أين هي الوظيفة الايديولوجية؟ فحزب الدعوة يعتبر الولايات المتحدة بلداً استعمارياً استكبارياً، فكيف نوفّق بين الواقعية والوظيفة الإيديولوجيّة؟ وكيف نوفّق بين وظيفة الحزب الشيوعي الايديولوجية الهادفة إلى القضاء على الرأسمالية التي تشكّل الامبريالية أعلى مراحلها، وبين تحقيق المآرب بكلّ هذه الحياديّة؟

ثمة خلل ما، إما أن تكون هناك مراجعةٌ على صعيد الفكر، وبالتالي التخلي عن الوظيفة الإيديولوجيّة، عندئذٍ يمكن الحديث عن الواقعيّة وتحقيق المآرب أو التمسك بذلك، وهذا بحاجةٍ إلى مراجعةٍ وإعادة نظرٍ ونقدٍ واتخاذ موقفٍ وتحمّل المسؤولية. والأحداث هي التي قد تؤشّر لنا من سيغلب الآخر، ولا سيّما أن الوظيفة الوطنيّة تصبح مركز الاهتمام الحالي في ظروف الاحتلال، وهو ما ينبغي معاينته.

المسألة الأخيرة التي كان في ودّي التركيز عليها، وإنْ كان الباحث قد جاء على ذكْرها كأحد أسس الوحدة الوطنيّة وأركانها، وأعني بها المواطَنة والمساواة التامة، وتقديم ذلك على حساب الانتماء المذهبي أو الديني أو السياسي أو القومي أو غير

ذلك. هذه قضيةٌ محوريةٌ، إذ كان هناك تاريخياً ضعفٌ في مبدأ المواطنة، وهو ما دفع الملك فيصل الأول في مذكراته عام ١٩٣٢ إلى الشكوى من غياب الوحدة العراقيّة. وتلك المسألة ظلّت قائمةً، ولاسيّما أن أنظمة الحكم المتعاقبة وضعت السلطة فوق الدولة، والولاء قبل الوطنيّة والكفاءة. ولهذا دخلت في متاهاتٍ كبيرةٍ ابتداءً من التمييز الذي حصل في قوانين الجنسية منذ العام ١٩٢٤ وحتى سقوط بغداد في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ والاضطهاد بحقّ الأكراد، وعدم الاعتراف بحقوقهم القوميّة في إطارٍ من المساواة التامة وعلى أساس حكم الأكراد لأنفسهم بصيغةٍ مقبولةٍ سواء كانت فدراليةً أو غيرها. وكذلك حل مشكلة بقية الأقليات كالتركمان والكلدوآشوريين.

إن حلّ مشكلة التمييز ونبذ الطائفية السياسية وإلغاء الاضطهاد القومي يساهم في تعزيز الشعور الوطني وتعميقه، والانتماء إلى العراق كوطنٍ وليس كطائفةٍ أو مذهبٍ أو قوميةٍ أو إثنية، وإنْ كان ذلك يحافظ على الخصوصيّة ولا يلغيها، بل يجعلها متفاعلةً في إطار المواطَنة العراقيّة المتعدّدة والمتنوّعة، والتي هي عنصر قوةٍ وليس عنصر ضعف.

تعقيب (٤)

صباح ياسين(*)

اثنان لا يدرك الإنسان قيمتهما إلا حين يفقدهما: الصحة والوطن. وإذا كان الإنسان يستطيع أن يحتفظ ببعضٍ من صحته، فإنّ الوطن المهدور تحت أقدام الغزاة ليس فيه بعضٌ أو كلٌ حين يُغيّبَ. إن الحديث عن الوطن والوطن الضائع ليس خطاباً تراجيدياً، فقد ضاعت أوطان الأمة عندما اندحرت وحُطّمت محاولات المشروع التنويري والتحديثي، وحين تراجع الفكر العربي عن تبني المنهج النقدي وممارسته، وابتعد عن استيعاب العقلانيّة والواقعيّة، واغترب عن تراثه، ووظّف قناعاتٍ وأفكاراً غريبةً عن الواقع، فأضحت مفاهيم الوطن والوطنية والمواطنة سجاليةً متكرّرة الإيقاع بين النخب العربية، وضاعت القيم، في الوقت الذي تمّ فيه أسر وتطويق محاولات بناء مشروع الأمّة كاملاً، وصُودرت الهوية العربية من قوى خارجيةٍ، احتلالاً أو احتواءً، وزُرِعت في قاموس اللغة العربية مفردات القطريّة، التي وجدت أعشاشها لتغرق في إشكالية الهوية الناقصة، وتبدع في رسم حدود عزلتها عن الأمة، فتحولّت الوطنية كمفهوم ودِلالةٍ إلى معرفةٍ مجرّدةٍ خاويةٍ من روحها وبعيدةٍ عن أية علاقة مع الواقع.

إن الوطن لا يُعتنق أو يُعاد تكوينه. إنه الثابت الذي يستغرق أجيالاً وأجيالاً، وهو ثابتٌ قائمٌ بذاته لا يقبل الاكتمال من غيره. وحده الانتماء يغذّي مفهوم المواطنة بالغائيّة الجماعية. وعلى الرغم من أنّ الوطن يستقر بالتحدّي لتتوالد عبر ذلك مشاعر الوطنية، إلا أن ذلك لا يعني أنه موجودٌ فقط بالتحدّي، بل كان قبْلنا، ويكون فينا، ويستمرّ من أجلنا، فهو الحقيقة الأزل في حياتنا فوق أي اعتبارٍ أو تنظيرٍ، فلم يكتشف المصريون أن وطنهم مصر بحاجةٍ إلى هويةٍ عندما نفذت إلى أرضهم حملة نابليون بونابرت، ولم يناقش الجزائريون حقيقة أن الجزائر أرض أجدادهم، وبيت

(*) أستاذ العلوم السياسية، الجامعة الأردنية.

أبنائهم عندما أعلنت فرنسا عن ضمّها إلى مستعمراتها في القرن التاسع عشر. وهكذا، عندما خرج الاحتلال العثماني من العراق مطلع القرن الماضي، ليحلّ بدله احتلال بريطاني آخر، فإن أبناء العراق لم يعيدوا وعي تضاريس وطنهم ومعرفتها، ويلامسوا مفردة كلمة (العراق) مجردةً وخاويةً بل عادوا مرةً أخرى إلى الاجتماع تحت راية الوطن. وتقدّم كل الشعب، بكلّ النخب الواعية والمؤهّلة، ودون توصيفٍ عرقي أو مذهبي، للنهوض بمسؤولية عودة الحرية إلى وطنهم، وإعادة بناء الدولة العراقية الفتيّة، وبذلوا جهداً واعياً وكبيراً لبناء الشكل الجديد من الحياة السياسية، وأصبحت الوطنية صِنو الحرية، وعنوان السيادة، والقاسم المشترك الذي يجمع ولا يفرّق، وأضحى مفهوم حب الوطن واجباً وحقاً إنسانياً، يقويّه ويعزّزه الانتماء والقيم العظيمة المتوارَثة في العائلة، وفي ديوان القبيلة، وبذلك نمَت وازدهرت ثقافة المواطَنة الحقّة، وارتبط مرةً أخرى الوطن المحرّر بقِيم الكرامة والحرية.

وها نحن مرةً أخرى أمام قضية الوطن، بعد أن احتُلّ واستُبيح، وغرس الاستعمار الجديد رمحه المسموم في خاصرته مستهدِفاً قلبه، وإرادة الشعب وهويته وحريته ومستقبله، وهذه المرة، كما في كلّ المرّات السابقة، وحيث يكون احتلال واستعباد ومصادرة، يكرّر المحتلُّ مزاعم الحرية والديمقراطية. أية مفارقةٍ مفزعةٍ في ترادف كلمتيْ احتلال وحرية؟ استعمار وديمقراطية؟! ومن لا يذكر من أبناء العراق الخطاب الشهير الذي ألقاه (الفاتح) المحتل الجنرال مود وحين قال: «أيها العراقيون جئناكم محرّرين لا فاتحين. . ». خطاب كتبته وزارة المستعمرات البريطانية ودوائرها في الهند. خطاب منمّق بمضامين برّاقةٍ مبْهرةٍ، ولكن بنيات غادرةٍ سرعان ما تكشّفت بعد أشهرٍ من احتلال العراق.

ولولا نهضة العراقيين الواحدة، والتي تجسّدت في الانتفاضات الشعبية وثورة العشرين التحررية، لاستمرّ الاستعمار البريطاني للعراق عقوداً لاحقةً من الزمن. وخطاب آخر تكتبه وزارة الدفاع الأمريكية، ولكّنه يُلقى عبر شبكة (C.N.N) الإخبارية التلفزيونية عبر بثّها الدولي ليبشّر بالخلاص والحرية والرخاء للعراقيين، ويدعوهم للترحيب و«نثْر الزهور» على جنود قوات التحالف في عملها على «تحرير» العراقيين في حملة «الصدمة والرعب» عام ٢٠٠٣. وفي الخطابين لغة استعماريةٌ واحدةٌ تصادر الوطن وتلغيه، وتسعى نحو تفتيته وتفكيكه، وتحرّض أبناء الوطن على نهش أثداء أمهاتهم!!

والاحتلال في كلّ ذلك لا يدّعي علانيةً استعماره للوطن فلقد تلاشت هذه المفردة مع عقودٍ ماضيةٍ، لتحلّ بدلاً منها شعارات مغرية ونيات مضمرة، وليدخل من قنواتٍ عديدةٍ ليطعن الأسس التاريخية والقيم الثابتة المشتركة لمفاهيم المواطنة،

وبشكلٍ خاصٍ فإنه يسعى إلى تحطيم ثوابت الوحدة الوطنية الداخلية، فذهب إلى التحريض، وإلى إيقاظ كل عناصر التنوع الإثني والمذهبي في كيان العراق الواحد، ذلك التنوع الذي أسهم دوماً في إثراء معنى الوحدة الوطنية. وكرّس جهد الحفاظ على العراق في مواجهة أطماع خارجيةٍ، وسط اضطرابٍ إقليمي شاملٍ سبق، ورافق الحربين العالميتين الأولى والثانية في المنطقة، وما نتج عن الحرب العالمية الأولى من اتفاقيات تقسيم نفوذٍ ومصالح بين الدول الكبرى آنذاك، ولتوزيع الحصص والكيانات وفق معادلة المصالح.

وفي منظور استمرار الموازنة القلقة التي خُطّط لها كي تقود إلى خلافاتٍ وتناحرٍ، وإلى اصطراعٍ على الحدود وغيرها. هكذا عاد الاستعمار الجديد إلى العراق تحت راية قرارات مجلس الأمن وبغيرها. وباسم العدالة والحرية وبدونها أيضاً. عاد الاستعمار ليضع أهدافه في أجنْدةٍ مرتبةٍ تهدف قبل كل شيء لإثارة النزاعات العرقية والمذهبية التي تُضعف الوحدة الوطنية، وتحوّل الجهد الوطني، والإحساس بالحاجة إلى الحرية والاستقلال، نحو تهميش الآخر والحصول على مكاسب في قطار المصالح المؤقتة. إنه يهدف في الوقت ذاته إلى إحلال الفرقة بدل القواسم المشتركة التي كانت الإطار الذي يجمع ولا يفرّق.

هو في ذلك يحاول ليس إلغاء ما يجمع بين أبناء الشعب الواحد فحسب، بل واعتبار تلك القواسم وكأنها مفاعيل مصنوعةٌ وطارئةٌ أيضاً، وأنها ليست جذوراً مترسخةً في الوطن العراقي، ومستندةً إلى وعي تاريخي، وحاجةً أساسيةً لمواجهة تحدّيات المحيط الإقليمي، ومرتبطةً بالبعد القومي للأمةّ في صراعها التاريخي ضد الصهيونية وأطماعها التوسعية.

واليوم، فإن إعادة طرح قضية الوحدة الوطنية، لم تأتِ للردّ على مشروع الاحتلال فحسب، بل تمثّل حاجةً فعليةً وضرورةً ملحةً للتصدي لمشروع التفتيت والتفكيك ضد العراق بأسره. والمقاربة بين أسلوبين، الأول الذي جاء به المستعمر البريطاني بعد غزوه العراق مطلع القرن الماضي (١٩١٧) والثاني ما حمله الاحتلال الأمريكي (٢٠٠٣) ويُطبَّق عملياً في الساحة العراقية، والمشروعان نسخةٌ واحدةٌ، جرى تعديل الثاني منه لمصلحة طرفٍ جديدٍ دخل ساحة الصراع في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الكيان الصهيوني ومشروعه التوسعي الذي خطا خطوةً واسعةً بخروج العراق من دائرة التأثير المباشر في المواجهة العربية ـ الصهيونية، بل أسهم الكيان الصهيوني عملياً وميدانياً بتحطيم قوة العراق الاستراتيجيّة قبل هذا الزمن بكثير، وتحديداً في العام ١٩٨١ حين ضُرب المفاعل العراقي تموز، واستُكمِل

العمل باحتلال العراق وتدمير قوّته العسكرية، وحلّ قوّاته المسلحة ومؤسّساته البحثية والصناعية.

وتأسيساً على ذلك، فإن الوحدة الوطنية العراقية، وعبر تلك المواجهات، كانت نتاج تكوينٍ تاريخي، وتجسيداً لنضالٍ تحرري، ولحركةٍ متواصلةٍ لم تنقطع في الحفاظ على هويةٍ ثابتةٍ، لذّا فإننا نستطيع القول بأن لّقاء المفاهيم المشتركة في وعي الحاجة إلى فعل الوحدة الوطنية تعبيرٌ عن استمرار صياغة علاقاتٍ دائمة التجدّد بين ما هو وطني و ما هو قومي، تلك الاستجابة الفاعلة التي لم تقف عند حدود ما هو لفظي أو شعائري، بل تعدّت ذلك إلى معنى تاريخي للدور الكفاحي لكلّ العراقيين لحماية وحدتهم الوطنية، وللالتزام المبدئي والأخلاّقي في الدفاع عن حرية الوطن وسيادته عند تعرضه إلى الاغتصاب والاحتلال والمصادرة.

وهكذا فإن الوطنيّة العراقيّة، إذا ما صحّ التعبير على سبيل التخصيص وليس التعميم، تشكّل إطاراً أبعد من معنى الهويّة الواحدة، فهي حصيلة موقفٍ ونضالٍ، و تعبير لم يتوقّف يوماً عن التجدد والإثراء، وهي اتصالٌ حيٌ بقِيم الأجداد والآباء، بالتراث والتاريخ وبكل ما يجمع ولا يفرّق. وليس هناك وطنية لمرحلةٍ أو معركةٍ واحدة، وليس هناك وطنية لفئةٍ دون أخرى، بل هي الجامع الشامل المعبّر عن الماضي والحاضر والمستقبل. وفي قراءة بعضٍ من التاريخ الحديث، وبالعودة إلى واحدةٍ من أبرز مواقف النضال الوطني التحرريّ في العراق، إلى ثورة العشرين الوطنيّة التحرريّة (٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٢٠) سنجد أن ارتباط هذه الثورة الباسلة بالمحتوى الوطني لحاجة أبناء العراق إلى الحرية والسيادة والخلاص من الاستعمار لم يكن ارتباطاً هامشياً أو مؤقتاً، بل كان استجابةً لمطلبٍ تاريخي مرتبطٍ بالمطلب القومي الذي ينتظر دور العراقيين، ودور العراق المستقل، ليسهم في بناء الوحدة القومية التي رافقت الصحوة القومية في المشرق العربي بشكل خاصٍ خلال وبعد الحرب العالمية الأولى، وعبّرت أدبياتها عن ارتباطٍ عضويٍ وليس تضامنياً بمصالح الأمة وتطلعها إلى التحرر والتوحد القومي.

ولذا فإننا نجد أن الشعارات التي رفعتها ثورة العشرين الوطنية كانت شعاراتٍ وطنيةً وقوميةً في الوقت ذاته، تدعو إلى تحرر العراق من الاستعمار، وإلى تحرّر أقطار المشرق العربي من الاستعمار أيضاً، وإلى تطبيق الشعار والهدف المعلَن لثورة العشرين وهو «استقلال العراق ضمن الوحدة العربية».

وفي هذا السياق عبّر الباحث في بحثه القيم عن توظيفٍ دقيقٍ للمنهج التاريخي في استقراء أبعاد الوحدة الوطنية العراقية خلال القرن العشرين المنصرم، وأشار إلى العوامل التي أسهمت في غلبة عناصر الوحدة والتآلف الوطني العراقي على عناصر

التشرذم والفرقة والتناحر بما يمتّن ويقوّي ويرصّ صفوف الجبهة الوطنية ويجعلها قادرةً على مواجهة الاحتلال الأمريكي، إذ إن طبيعة الشخصية العراقية، وبحكم عوامل عديدةٍ في مقدّمتها الموقع الجغرافي للعراق الذي يقع في تخوم الأمة العربية، وعند جناحها الشرقي، ومجاورته لدولٍ وقوى لها سجلٌ في النزاع وتاريخٌ في التدخل والأطماع بأرض العراق، وضرورات التمسك بالهويّة لمواجهة محاولات الاحتواء والتوسع.

كل ذلك أسهم في أن تتشكّل أبعاد الوحدة الوطنية في إطارٍ دفاعي، وأن تتحصّن بالمقاومة لتأكيد ذاتها، وتقبل التنوّع الداخلي كمصدرٍ للإثراء والقوّة في التصدي للآخرين. وبذلك تعزّز وتعمّق الشعور بالانتماء إلى جماعةٍ وطنيةٍ واحدةٍ متماسكةٍ ومتفقةٍ على أن الأرض أرضها، وأن خصوصية المواطنة وعاء كل الخصوصيّات المحليّة والتنوعات العرقية والمذهبية. وأبعد من كل ذلك فإن الدفاع عن الوطن واجب كل من ينتمي إلى تلك الجماعة الواحدة، ويعيش فوق أديم الأرض الواحدة.

واستمراراً لتلك الثوابت التي شكّلت جوهر الوحدة الوطنية العراقية، فإن اجتماع العراقيين اليوم على ضرورة تفعيل معنى الوحدة الوطنية لمواجهة تحدي الاستعمار والاحتلال الأمريكي لبلادهم، يضعهم في مسؤولية وإدراك محاولات ومخطّط التفتيت والتفكيك وإثارة النزاعات العرقية والمذهبية، والاصطراع على النفوذ والمصالح. ذلك الاجتماع الوطني الحيّ قد ولّد طاقةً وطنيةً جديدةً تذكّر بالواجبات الأساسية أمام قوى المجتمع ومرجعياته السياسية والدينية والعشائرية لإعادة العمل لتفعيل مفاهيم الوحدة، ولمواجهة حالة الإرباك والفوضى التي أعقبت سقوط النظام في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، وبشكلٍ خاصٍ مواجهة حالة الانفلات والتشرذم الذي أخذ صوراً وأشكالاً متعددة منها ظهور تنظيماتٍ وأحزابٍ سياسيةٍ غير معروفةٍ في الوسط السياسي العراقي، أو في تاريخ النضال الوطني على مر العقود، بما يقود إلى التنافر والتناقض، ويسهّل للمحتل أن ينفّذ مخططه دون مقاومةٍ موحَّدةٍ من قوى الشعب الحقيقية ونخبه ومرجعياته ومنابره الوطنية.

إن تهديد الوحدة الوطنية يمثل اختباراً مزدوجاً، الأخطر فيه أن قوى الاحتلال تسعى إلى تعميم مشروع تفتيت وتفكيك العراق على بيئاتٍ أخرى في مقدّمها الأقطار العربية. وإنّ إحباط ذلك المشروع وإفشاله سيؤدي إلى تجدّد حالة النهوض في المحيط القومي. وعلى الرغم من العتمة التي تحبط بناء اليوم، إلا أنني أرقب بزوغ فجرٍ جديدٍ، وربما ستجعل حالة المقاومة العراقية الباسلة وتضحياتها ذلك الأمل ممكناً.

تعقيب (٥)

عبد السلام بغدادي(*)

ينبغي بدايةً التأكيد على بدهيةٍ معروفةٍ لدى أغلب المهتمين بحقل الدراسات الإثنية ومشكلات الأقليّات والوحدة الوطنية، وهي بدهية تقول: إن التنوع الإثني أو القومي أو الديني أو المذهبي أو اللغوي (Diversity) ظاهرةٌ عالميةٌ، تكاد لا تَسلَم منه إلا دول قليلة تُعدّ على أصابع اليد الواحدة، من أصل مجموع دول العالم البالغة حالياً ١٩١ دولة. وهذه البدهيّة تؤكّد أيضاً أنه ليس شرطاً أن تكون الدولة منسجمةً إثنياً لكي تَسلَم من التوترات أو الصراعات أو الحروب الأهلية، فدولةٌ مثل الصومال موحّدةٌ قومياً ومنسجمةٌ دينياً ومذهبياً، ومؤتلفةٌ لغوياً، ومع ذلك شهدت ولما تزلْ حرباً أهلية لم تعصف باستقرار المجتمع ووحدته الوطنية فحسب بل وأدَت الدولة أيضاً. إن دولةً متعددةٌ عرقياً ولغوياً ودينياً ومذهبياً، ومتخلفةٌ اقتصادياً مثل تنزانيا لم تعرف منذ تكوينها واستقلالها حرباً أهلية أو توتراتٍ إثنيةٍ. إن هذه البدهيّة تقودنا إلى وضع فرضيةٍ أساسيةٍ تنطوي على بعديْن، **الأول**: إنّ التنوع ظاهرةٌ عالميةٌ وليست عراقية.

الثانية، إنّ التجانس العرقي أو القومي أو الديني أو الطائفي لا يخلق أو لا ينتج وحدةً وطنيةً متماسكةً، لأن الوحدة الوطنية الحقيقية أو المتينة إنما تقوم على الرغبة في العيش المشترك من لدن أفراد جماعةٍ وطنيةٍ تقطن إقليماً مشتركاً محدّد المعالم والحدود، في ظلّ نظام سياسي واحدٍ وتحت عقدٍ اجتماعي ـ سياسي ينظّم العلاقات الاجتماعية والسياسيّة والاقتصادية بين أفراد هذه الجماعة. فالجماعة الوطنية السويسرية ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ ارتضى أبناؤها العيش سوياً على أرضٍ واحدةٍ وتحت ظلّ نظام سياسي واحدٍ على الرغم من أنّ فروع هذه الجماعة تعود إلى قومياتٍ متعددةٍ «ألمانيةٍ» و«إيطاليةٍ» و«فرنسيةٍ» و«رومانية» تمتدّ باتجاه الدول المجاورة،

(*) أستاذ جامعي، ورئيس قسم الدراسات الأفريقية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

وهي دولٌ كبرى ومؤثرةٌ، ومع ذلك فإن أبناء سويسرا فضّلوا دوماً وأبداً العيش مع بعضهم البعض بعيداً عن إغراءات وتهديدات دول الجوار التي ترتبط معها قومياً وحضارياً.

إنّ الوحدة الوطنية تقوم بل تتأسّس على الرغبة بين أعضاء الجماعة الوطنية في العيش المشترك، وهي رغبةٌ تتأتّى من وجود مصلحةٍ مشتركةٍ في استمرار هذه المعيشة المشتركة، وهي مصلحةٌ لا تغذّيها المنفعة الاقتصادية فحسب، بل تستمدّ أصولها من التاريخ المشترك والدلالات الحضارية والثقافية والتقاليد والأعراف والعادات المشتركة، فضلاً عن التصاهر والتزاوج الذي غذّى ويغذّي الاندماج والانصهار التلقائي الطوعي، والذي يتعمّق بتعاقب الأزمان والأجيال.

في ضوء ما تقدّم، وإذا ما أردنا أن نطبّق ذلك على الحالة العراقية، فإنه يمكن القول إن الوحدة الوطنية لا تستمد مقوّماتها من التكوين السياسي الحديث للعراق الذي يبتدئ مع مرحلة الحكم الوطني العراقي الذي ابتدأ في العام ١٩٢١، بل هي حالةٌ تمتدّ إلى أعماق التاريخ في أيام سومر وأكّاد، وآشور وبابل، والعباسيين الذين أضفَوا طابع الخلافة العربية الإسلامية على بلاد ما بين النهرين ومركزها الخالد بغداد. لقد أعطى التاريخ العراق إرثاً مشتركاً لجميع أبنائه، فالجميع أو الأعمّ الأغلب من سكان العراق المعاصرين يلتقون في دالّتين أساسيتين هما الإسلام والعربية، فالإسلام يحتضن الجزء الأعظم من العرب والأكراد والتركمان، كما أن العربية لا تُعدّ لغة العرب فحسب، بل لغة الأكراد والتركمان الثانية بحكم انتمائهم إلى الإسلام وبحكم تاريخهم المشترك مع العرب، وهو تاريخٌ حافلٌ بعلاقات الاندماج والتصاهر والالتقاء. وهو اندماج ولَّد رموزاً عظيمة، لا تقتصر على صلاح الدين الأيوبي أو نور الدين زنكي، أو محمود الحفيد أو الزهاوي أو فضولي البغدادي وإنما تشمل قائمةً كبيرةً من الشخصيات الكردية والتركمانية. وبالنسبة إلى السريان (الكلدو ـ آشوريين) فيكفيهم أنهم والعرب من الأرومة الجزيريّة العربية، فضلاً عن التعايش المشترك مع العرب عبر آلاف السنين.

إن العراقيين يكادون يشتركوا جميعاً في هاتين الدالّتين أو في إحداهما. وينطبق الأمر أيضاً على اليزيدية والصابئة وغيرهم إلى حدٍ كبير. إن الذي نريد قوله هنا: إن المجتمع العراقي مجتمعٌ أقرب إلى الانسجام والتناغم والتلاحم ـ من الناحية السوسيولوجية ـ وبالتالي فهو أبعد ما يكون عن التنافر والتناشز الذي يروّج له البعض من أن العراق بلدٌ غير منسجم أو غير متناغم قومياً أو مذهبياً لأنه ينطوي على ثنائية عربِي ـ كردي، أو شيعي ـ سنّي. ولا نريد هنّا أن نكرّر في ردّنا على من يروّج مقولة

التشرذم، من أنّ هذه الثنائية تلتقي في محوريْن لا ثالث لهما، هما الإسلام والعربيّة، فالإسلام دين الأعمّ الأغلب، والعربية وإنْ كانت لغة العرب فإنها مفهومةٌ ومعروفةٌ من لدن الأكراد والتركمان والسريان، فضلاً عن أن العربية دخلت بكثافةٍ في مفردات اللغات الكردية والتركمانية والسريانية، كما أنّ الكردية والتركمانية تُكتبان بحروفٍ عربية.

نقول إنّ المجتمع العراقي ـ إن انتفى الغرض السياسي الذي ينطلق منه البعض ـ مجتمعٌ يحمل درجةً كبيرةً من التجانس والانسجام. ولكن مع ذلك هل نكتفي بترديد مقولة أن العراق بلدٌ متجانسٌ ومتناغمٌ، وكفى؟! طبعاً هذا لا يجوز ولا يمكن، لأنّ الوحدة الوطنية لا تتحقق بفعل كلّ ما ذكرنا من دالاتٍ فقط، وإنما تتحقّق من خلال العمل الدؤوب للحفاظ عليها وتدعيم أركانها، وهي مهمةٌ ينبغي أن يتعهّدها الجميع: المسؤولون والمثقفون وعموم المواطنين، وهي عمليةٌ إن أريد لها النجاح، فينبغي أن تأخذ ببعض الحقائق، ومنها:

ـ الاعتراف بالآخر «الغيْر» وبحّقه في العيش المشترك على أرض الوطن. ونعني بالغيْر هنا المواطن الآخر ممن يحمل جنسيّة البلد، بيد أنه من قوميةٍ أخرى أو ديانةٍ أخرى أو مذهبٍ آخر، أو عرقٍ آخر.

ـ أن لا يكون المعيار الاجتماعيّ ـ الطبقيّ أساساً للأفضليّة بين مواطنٍ وآخر، بل أن تكون المفاضلة قائمةً على أساس الكفاءة والنزاهة والعطاء الوطني المجرّد.

ـ أن يكون التقويم العام لأيّ مواطنٍ مجرّداً عن الهوى والميول الذاتية أو السياسيّة أو الاجتماعيّة أو الإثنية، ذلك أن «آفّة الرأي الهوى» كما قال الحكيم العربي أكثم بن صيفي.

ـ أن تكون الحلول الوطنية قائمةً على الوسطيّة. والوسطيّة تعني هنا الاعتراف بالانتماءات الفرعية والخصوصيات الثقافيّة والدينيّة والقوميّة، وفي الوقت نفسه أن تكون هناك مراعاة للاعتدال، بمعنى أنّ احترام الخصوصيات ينبغي أن لا يأخذ منحى الغلوّ والتطرف فيغلب الانتماء الفرعي ـ أياً كان شكله أو لونه ـ على الانتماء الجامع، أي الانتماء الوطني، فالوطن هو الحاضن للجميع، وعليه فإن الولاء الكامل ينبغي أن يكون للوطن أولاً وأخيراً، وهذا لا يعني أبداً التفريط بالخصوصيّات، مثلما أنه لا يؤدي إلى الإفراط بها، فالفضيلة ـ وحبُ الوطن فضيلةٌ ـ إنما هي كما قال أرسطو: وسطٌ بين إفراطٍ وتفريطٍ، وكذلك الإسلام الحنيف جعل من الوسطية نهجاً واقعياً في الحياة بعيداً عن إفراط المغالين والمتطرفين، وتفريط المنكرين.

تعقيــب (٦)

سعدون المشهداني(*)

للإمبريالية الغربية مشروعٌ يبدأ بالمصالح، ثم يتوسّع هذا المشروع ليتجاوز دائرة المقبول واللامقبول في العرف الدولي، ليطرح «أجنْدةً» جديدةً في العلاقات الدولية تتمثّل في قانون رسم العالم وفق نمطيةٍ جديدةٍ، يكون لها مركز (كابيتول)[١] يتمثّل في أمريكا كممثلٍ وقائدٍ لهذا المشروع، لتمرّ به دول العالم ويعود إلى أمريكا، حتى يبدو العالم أمامك كتلةً واحدةً ذات مفهومٍ واحدٍ مبني على ثقافةٍ واحدة. فالفاعل الحقيقي هو الاقتصاد، والمحرّك دوافع سياسيّة، والناتج تغييرٌ ثقافيٌ مبنيٌ على أحادية التفكير، هو الفكر الغربي، الذي تمثّله الامبريالية الأمريكية في العصر الحديث، وما يحمل العقل الأمريكي الحالي من أفكارٍ ورؤى في السياسة والأخلاق والدين.

إنّ الأفكار بناءٌ حيٌ يُولَد صغيراً لينمو ويكبر ويتوسّع ويتغذّى مع عامل الزمن حتى يغدو يافعاً قوياً في عنفوان شبابه وسطوته. وليست فكرة تغيير العالم وليدة إدارة الرئيس بوش بقدر ما هي إفرازات البناء الثقافيّ النفسيّ للعقلية الغربيّة. وقد خاضت الدوائر الغربية هذا النمط من الممارسات في تغيير البناء الثقافيّ لشعوب العالم عموماً، والعرب خصوصاً، وليس ما تمّ في الجزائر إلاّ نموذجاً على التعامل الغربي مع الآخر.

يعود إصرار المشروع الغربي في المنطقة العربية على ذلك إلى عاملين: هما اكتشاف الثروات الطبيعية في عالمنا العربي، والقدرة على الممانعة في المنطقة العربية بإيجاد بدائل فكريةٍ عن المنظومة الغربيّة لتشكّل صفحةً من البناء الثقافيّ العربيّ. أي

(*) كاتب ـ العراق/ السويد.

(١) كابيتول: هيكل جوبتير القديم في روما وهو أيضاً مبنى الكونغرس الأمريكي في واشنطن.

هناك ندٌ ونقيضٌ للمشروع الغربي يتمثّل في الشخصية العربية الإسلامية. وتشكّل هذه الشخصية تهديداً ثقافياً للمشروع الغربي في العالم، بغضّ النظر عن شكلها أو مضمونها. فهذا الطيف العربي الذي عُمقه أربعة عشر قرناً قوةٌ ممانعةٌ يجب أن تُهشّم وتُلغى ليحلّ محلّها كيانٌ جديدٌ وفكرٌ جديد.

لقد تمثّل الإصرار الغربي بالردّ على مكوّنات الشخصية العربية في أوائل القرن الماضي بوصايا مؤتمر لندن للعام ١٩٠٥، التي رُفعت إلى وزارة المستعمرات البريطانية، والتي تحمل محاور عدّةً أهمها: تقسيم المنطقة إلى أكبر قدرٍ ممكنٍ من الدول العربية، وزرع كيانٍ يكون ولاؤه للتاج البريطاني (إسرائيل)، ومنع دخول التقنيّة، والحرص الشديد على إبقاء المنطقة تابعاً اقتصادياً إلى الغرب.

وأمام هذا قام الردُ العربيُ على النهضة القوميّة المتمثّلة في المشروع العربي الناهض والممانع للتجزئة والكيان الصهيوني، وكانت معارك سجالية بين مشروعيْن شاركت فيها قوى من الوسط العربي وقوى إقليمية ودولية كانت محصّلتها أن سياسة الإضعاف والتجزئة لم تلغ قدرة هذه الشخصية على امتصاص الكيانات الفكرية الغربيّة وتعريبها. وإذا قُدّر للمشَروع الغربي النجاح بتهميش الكيان السياسي العربي، فإن إلغاء الوجه الثقافي المتمثّل في الدين واللغة والتاريخ، لايزال حاضراً في وجدان الشخص العربي كمرجعيةٍ له. من هنا نلاحظ أن الأسلوب الجديد في التعامل مع الوضع على الساحة العربية هو خلْق كياناتٍ ومؤسّساتٍ ودوائر إعلاميةٍ وفنيّةٍ مهمتها تسهيل الاختراق في الجسد العربي، والتي عبّر عنها كيسينجر بسياسة «تجفيف المستنقعات» إذ يمثّل هذا الشعار والبرامج المُعَدّة له حالةً من العنصرية، كما فيه حالةٌ من التعالي والنظرة الدونية إلى الثقافة العربية الإسلاميّة. مع مراعاة أن سياسة الإضعاف للكيان السياسي العربي لم تتوقف.

إنّ مخاطر الاختراق الغربي للجسد العربي الآن ممكنةٌ بسبب عوامل جديدة، أهمها انهيار النظام العربيّ الرسميّ، وتخليه عن أية ثوابت وطنيةٍ وقوميةٍ، والاعتراف بالكيان الصهيوني، مع ظهور عاملٍ مهم بنقل مفاهيم العوْلمة المتمثّلة في الثقافة الأمريكية، وهي سرعة وسائل الاتّصالً ونقل المعلومة، من خلال الفضائيّات وشبكات الاتصال العالمية (الانترنت).

وعلى الرغم من ظهور هذه العوامل التي تخدم التغيير، إلا أن شراهة الامبريالية لم تتوقف عند هذا الحد آملةً من هذه الأدوات إجراء التغيير المطلوب، إذ قد تظهر على مثْل هذا الفعل عوامل تعوقه، فكان لا بدّ من الحسم بالعودة إلى أسلوب التغيير القسريّ، المتمثّل في الاستعمار القديم مع الحرص على أنْ يظهر هذا الاستعمار في

حلّةٍ جديدةٍ تناسب العولمة والمجتمع الحر وما إلى ذلك من مقاييس الهيمنة الجديدة.

لقد كان غزو العراق محصّلةً لأطماع الامبريالية الأمريكية، سواء وقعت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر أولم تقع، وسواء كان النظام السابق دكتاتورياً أو لا، وسواء امتلك أسلحة دمارٍ شاملٍ أو كان خالياً كما كان الأمر بالفعل منها. لأن الأجندة الأمريكية حان وقت قطافها، ووفق الحسابات الخاصة بها، فإن المنطقة والإنسان والوضع العربي، مهيأون لفرض المشروع الأمريكي. وقد عبّر وزير الخزانة الأمريكي السابق (بول أونيل) عن هذا التوجّه بتصريحه الشهير: «إنّ الرئيس الأمريكي بوش وضع أسس غزو العراق فور توليّه السلطة، وقبل وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر بأكثر من سبعة شهور».

يعود ذلك إلى أنّ المنطقة العربية تحديداً (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) تمتاز بزيادةٍ في نسبة الاحتياطيّ النفطي العالمي بأكثر من ٧٥ بالمئة من الاحتياط العام لديها. مع هذه الزيادة في الاحتياط يجب ألا يفوتنا أن احتياج (أمريكا) من النفط من إنتاج الشرق الأوسط وأفريقيا لا يتجاوز ١٠ بالمئة، وما تبقى من احتياط المنطقة وإنتاجها، سيكون لآسيا وأوروبا، إنّ مبرّرات الهيمنة على موارد اقتصاد العالم ضرورةٌ استراتيجيةٌ للإمبراطورية الأمريكية. وتفيد تقديرات وكالة الطاقة الأمريكية، أن المعدّل الإجمالي لتجارة النفط بين أقاليم العالم سوف يزيد من ٣٢ مليون برميلٍ يومياً، في العام ٢٠٠٠ إلى ٦٦ مليون برميلٍ يومياً عام ٢٠٣٠ مع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ صادرات منطقة الشرق الأوسط ستصل عام ٢٠٣٠ إلى ٤٦ مليون برميل، وستبقى منطقة الشرق الأوسط الأطول مدى. إنّ كلّ المؤشّرات تفيد أن القرن الواحد والعشرين سوف يبقي العالم بحاجةٍ إلى المنطقة العربية بالدرجة الأولى، باعتبارها المصدّر الرئيس للنفط، فكل عملية نموٍ لحركة الاقتصاد العالمي ستكون في حاجةٍ إلى موارد المنطقة العربية.

وهذا يعني أنّ مبرّرات الاحتلال والهيمنة فاعلةٌ وحاضرةٌ في العقل الأمريكي، وكما أن طول فترة البقاء تتطلّب إجراء تغييرٍ في المفاهيم والقيم، حتى لا يبدو المحتلّ محتلاً، وحتى لا تبدو ثقافته غريبةً بل ثقافة ابن البلد. من هنا تلازم بقاء الموارد الاقتصادية للإمبراطورية الأمريكية مع خطّينْ ملازمينْ هما: العسكر الذين يمثّلون قوة التغيير القسريّة، والأجندة الثقافية التي تتمثّل مهامها في تغيير المفاهيم لقبول الهيمنة العالمية المتمثّلة في العولمة. وعلى الرغم من البعد الاقتصادي للمشروع الأمريكي، فإنّه يحمل بين طيّاته صفحاتٍ سياسيةً وثقافيةً، أراد المشروع الأمريكي أن يكون العراق ساحةً لتحقيق مآربه.

عند هذا المنعطف وفي هذا المفصل تدخل إسرائيل على الخط لتقاطع المصالح وتقارب الأهداف بحكم وجود «الأجندة» التغيرية في المشروع الأمريكي، وهناك بعض الطروحات التي رافقت الغزو في أوائل دخول قوات الاحتلال إلى بغداد، وكان لها صدى في الأوساط العراقية بسبب سياسة الترديد والتكرار من قبل مروّجي المشروع الأمريكي، والتي تخدم في حقيقتها المشروع الصهيوني. ومنها على سبيل المثال لا الحصر الأصوات التي طرحت: ما لنا والمشروع العروبي؟ اطردوا العرب من العراق، وكذلك مطالبة بعض العرائض الموقّعة من قِبل بعض الأشخاص الذين طرحوا أنفسهم كمثقّفين عراقيين بالانسحاب من الجامعة العربية، وبروز دعوة العراق للعراقيين، وترويج مسمّى أو مفهوم الأمة العراقية، والدعوة إلى إحداث تغييرٍ ديمقراطي في كل العالم العربي على الطريقة العراقية وبأداةٍ أمريكيةٍ، ومن ثمّ الترحيب بالتعاون مع الكيان الصهيوني، كطريقٍ لنجاة العراق والعراقيين من وباء المشروع القومي، واجتثاث الشخصية العربية من وجدان الشخص العراقي في محاولة استئصال الفكر القومي تحت حجّة استئصال النظام السابق، واستئصال البعث.

من أمثلة الاجتثاث: التوغّل الصهيوني في العراق، وزرع مصالح صهيونيةٍ، ومؤسَّسات صهيونيةٍ تؤدّي إلى زعزعة التركيبة العراقية ذات التوجه العربي. كما تتمثّل مظاهر التغيير الجديد التي لم تظهر ملامحها الآن في المساعي الأمريكية بتغيير مناهج التعليم والتربية والشباب، إذ أنها من أهمّ مهام المشروع الصهيوني بحجة التعليم ما بعد البعث، والتربية والشباب ما بعد صدام، وكلها حججٌ للتغيير. وتكفي معرفة عدد المستشارين الأمريكيين ذوي النزعة الصهيونية، أو اليهود الأمريكيين الذين يعملون في مؤسَّسات العراق لتشويه صورة العراق العربي.

ومن مفارقات الدجل أن الأحزاب والقوى المترجِّلة مع العدوان كانت تمثّل الرغبة الأمريكية قبل الاحتلال بدوام الحصار، وكانت هذه القوى تتّهم كلّ طرفٍ عربيٍ يسعى إلى مدّ جسر العون إلى العراق، واعتبار أن أي كسرٍ للحصار دعمٌ للنظام السابق. وبعد دخول هذه القوى واستلامها مهام الأمور بدأت تتباكى على فاجعة الحصار، وتحُمِّل الدول العربية نتائج الحصار مهملةً بشكلٍ متعمّدٍ كلاً من أمريكا وبريطانيا اللتين كانتا وراء الحصار، وبدأتا تغذيّان الشارع العراقي بشعورٍ نفسي عام، من أنّ مآسي الحصار فعلٌ من أفعال العرب، وما إلى ذلك. والهدف الرئيس من ذلك ليس إقصاء الجريمة الأمريكية فحسب، بل زيادة القطيعة بين العراق وعمقه التاريخي والديني والجغرافي العربي أيضاً.

لقد قامت القوات الأمريكيّة وبعض الأطراف العربية المرتبطة بالمشروع الأمريكي، بعمليات حرقٍ لمؤسَّسات الدولة العراقية، وسرقة آثار تاريخ العراق عند انكشاف الأمر، وقد رافق انكشاف هذا الأمر حملةٌ مكثفةٌ ضدّ العرب كونهم «منفّذين» لجريمة هدم الدولة العراقية، واعتبرت هذه الحملة بعض الأطراف الرسميّة العربيّة المرتبطة بالمشروع الأمريكِي أنّها كل العرب، وما السلوك الناتج بعد تاريخ ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ إلا سلوكٌ عربيٌ عدوانيٌ تجاه العراق والعراقيين. يرافق هذه الدعاوى تتابع المقالات عبر الصحافة العراقية المحلية، أو الصفحات العراقية عبر الانترنت، حيث تتسّم هذه الموجة من الصحافة بسمة العداء والضغينة والجفاء تجاه العرب، والدعوة إلى مقاطعة الدول العربية والجامعة العربية، بل التنكر لكلّ ما هو عربي واعتبار العرب سبّةً ليس إلا.

من آثار ذلك مشروع تقسيم العراق مستقبلياً، في ما يُطْلق من دعواتٍ إلى فدرالية العراق القادم، أو الفدرالية العرقية أو الطائفية، أو تقسيم العراق إلى أربعة أو خمسة أو تسعة أقاليم تصبُّ كلها في خدمة زعزعة الكيان العربي داخل العراق. ليست هذه الأقاويل التي تُروّج في الداخل شطحاتٍ أو حالة تعبيرِ انفعاليةٍ، بل مشروعاً مدروساً يُطرح لدراسة ردود فعل الناس، ليعاد مرةً ثانيةً وثالثةً، كي تبدو الأمور ضمن مسلّمات المزيج العام للشارع العراقي. والهدف منها إزاحة الثقافة العربية، وذلك بخلْق سياسة ملء فراغ، مثل خلق فراغ سياسي ليتمّ ملؤه بمفاهيم العولمة، وخلق فراغ فكري من خلال تَسفيه مفهوم الوطَنيّة والأمّة، وعملية إزاحة هذه القيم لملء كل فراَغٍ حاصِلٍ بقيم العصر الجديد.

لقد جاء أبلغ تعبيرٍ عن هذا التوجه على لسان الرئيس بوش في يوم ٨/ ٢/ ٢٠٠٤، في تصريحه الشهير «أنا رئيس حرب... والعراق الحر سيغيّر وجه الشرق الأوسط». وأمام هذه الإشكالية وهذه الطروحات والمقولات، فإن من مهام المشروع القوميّ العربيّ الدفاع عن العراق وذلك بتبني النخبة من المفكرين العرب:

١ ـ وحدة العراق الوطنية أرضاً وشعباً، والتي هي أساس ديمومة البقاء العربي في شرق الأمة.

٢ ـ الحرص على دعم المقاومة العراقية مادياً ومعنوياً، كتابةً ونشراً وفي كلّ المحافل والمؤتمرات.

٣ ـ الدعوة من قِبل الأقلام الوطنيّة والقوميّة إلى دفع المقاومة العراقية لطرح برنامجها السياسي، والتزامها بالتعددية والديمقراطية.

٤ ـ مباركة وتأييد كلّ عملٍ جبهويٍ من الداخل مناهضٍ للاحتلال، وساعٍ إلى السيادة الوطنية.

٥ ـ كشف كل محاولات إلغاء التاريخ العربي في العراق، وهذا المسعى سيكون مبتوراً ومشوَّهاً وعديم الفعالية من دون الدعم العربي له، فهو مسؤولية قومية للمفكّر العربي والسياسي العربي وللعراقيين في الداخل والخارج.

٦ ـ حثّ الجامعة العربية على لعب دورٍ سياسيٍ داخل العراق، وعدم ترك الدور الأمريكي متفرّداً في الساحة العراقية.

المناقشات

١ ـ خالد السفياني

حين نتحدّث عن عملياتٍ تُرتكب ضد المدنيين العزّل، فقد يُفهم من ذلك كما جاء في تعقيب الأخ عبد الحسين شعبان نسبة هذه العمليات إلى المقاومة، في حين يُدرك الشعب العراقي أنّ بصمات الموساد والمخابرات الأمريكية واضحة فيها.

إن رسم خارطةٍ لقوى المقاومة بشكلٍ عشوائي يستند إلى التوصيفات التي أطلقها الاحتلال ومجلس حكمه، بهدف تشويش سمعتها والتشكيك بها وفرْملة الحركة الدولية الداعمة لها، والقول إنها تصدر من فلول النظام السابق، أو عن مقاتلين «أجانب». وأستغرب هنا أن يكون مجلس الحكم مصدراً للمعلومات، فهل اعترف به الأخ شعبان مع أني أعرف موقفه المؤيد للمقاومة؟

إن هدف فصائل المقاومة كلّها طرد الاحتلال، ولبعضها برامجه السياسية، مع أنه لا ينتقص من أية مقاومةٍ إرجاء هذه البرامج إلى مابعد التحرير. ولا أعرف من أين استقى الأخ شعبان محدودية البيئة الحاضنة للمقاومة، إذا ما لاحظنا أن مجلس الحكم لم يتمكّن من تعبئة ألف متظاهرٍ في مواجهتها. إن القوى التي تعارض المقاومة السلميّة والمسلّحة تقف في صف المحتلِ، ومع ذلك يجب عدم التسرع في إطلاق الأحكام.

٢ ـ عبد الوهاب حميد رشيد

لم يطرح الباحث تعريفاً للوحدة الوطنية، بل قام بتعميم وخلطٍ حين أشار إلى أنّ المعارضة السياسية قد رحّبت بالاحتلال. وأسأل الباحث عن قيمة اعتبار اعتقال الرئيس السابق فيْصلاً بين مرحلتين من الاحتلال؟ وعن عدم تطرقه إلى دور النظام السابق في تمزيق الوحدة الوطنية، واقتصاره على تحليل العلاقة ما بين النظام ومنطقة الشمال بينما كانت أعمّ من ذلك، ودهورت النظام نفسه في سلطة العشيرة والعائلة بقيادة الحاكم الفرد.

٣ ـ سلمان الجميلي

إنّ عدم حصول احترابٍ داخلي بين مكوّنات الشعب العراقي على مرّ تاريخه يشكّل ضماناً لتماسك الوحدة الوطنية العراقية. لكن الجديد مع الاحتلال وتشكيل مجلس الحكم على أساسٍ طائفي، هو محاولة مأسسة الطائفيّة أو توظيفها على الأقل من قبل سياسيينّ قدِموا مع قوات الاحتلال، وليس لهم من رصيدٍ سوى عمالتهم لأجهزة الاستخبارات الأجنبية. ولقد ظهر هؤلاء على أنهم أبطالٌ «قوميون» يدافعون عن مصالح طوائفهم، وعن تنفيذ ما تريده المرجعيات الدينية.

٤ ـ محمد محمود لطيف الفهداوي

يُدرج الباحث المجلس الأعلى للثورة الإسلامية ضمن الأحزاب التي اختارت مبدأ المقاومة السلميّة. يقوم هذا المبدأ على الإضرابات والاعتصامات السلميّة الشعبيّة والنقابيّة، وهو ما لم نلمسه من المجلس الأعلى، وكان من الأدقّ وصف موقف مثل هذه التنظيمات بمهادنة الاحتلال لا بمقاومته سلمياً. وتنطبق هذه الملاحظة على ما أورده المعقّب الدكتور مثنى حارث الضاري من أن رؤية الحزب الإسلامي الممثّل في مجلس الحكم قد تطوّرت في ضوء الضغوط الشعبية من موقف المتفرج على المقاومة إلى موقف مساندة المقاومة السلمية، إلى الانتماء إلى المقاومة المسلحة والانتصار لها. وهذا التشخيص غير مسلّم به، فبقاء الحزب في عضوية مجلس الحكم يعني أنه مايزال في مرحلة مهادنة الاحتلاّل.

٥ ـ نعمان سعد الدين النعيمي

إن دعوة المصالحة والمصارحة التي دعا الباحث إليها لابدّ أن تتمّ بين مؤسساتٍ أو أحزابٍ تمثّل شرائح المجتمع. لكنّ ما نراه اليوم هو كثرةٌ كاثرةٌ من الأحزاب ليس لمعظمها برامج معلنة أو أهداف تسعى إلى تحقيقها، في حين أن ذلك يشكّل شرطاً للحوار في ما بينها، وتحقيق جدارتها في التمثيل. أعلم أن هناك أحزاباً عراقيةً مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة تمتلك برامج سياسيةً معلنةً وجماهيريةً، لكن ما هو برنامج حزب المؤتمر الوطني أو حزب الوفاق أو حزب الديمقراطيين الأحرار أو غير ذلك من المسميّات مثلاً؟!

٦ ـ محمد إبراهيم منصور

إن تطور العمليات السوسيولوجية ـ السياسية التي تغذّيها السياسة الأمريكية في العراق يؤثر في التئام الوحدة الوطنية، ويشكّل حقل ألغامٍ في طريقها. ويمكن تحديد

مؤشرات هذه العمليات بما يلي:

أ ـ تعزيز قوة البنيات الاجتماعية التقليدية التي شكّلت حمايتها تعويضاً عن تفكك السلطة المركزية.

ب ـ تقدم الطائفة على المواطنة في سياق مخططٍ احتلالي يستنسخ في بعض جوانبه التجربة اللبنانية، فما جرى في العراق ليس سوى تدمير الدولة الحديثة لصالح ماقبلها.

ج ـ تقويض مؤسّسات التكامل والاندماج الاجتماعي الوطنيّة، وتفكيك مؤسّستين حدّدتا شخصية العراق الحديثة، وهما مؤسّسة الجيش التي جرى حلّها ومؤسسة النفط التي تسير في اتجاه الخصْخصة.

د ـ التفكير بتشكيل ميليشياتٍ طائفيةٍ مسلّحةٍ يمكن أن «تُعرْقن» الصراع الداخلي.

هـ ـ إن الدستور المؤقت دقّ إسفيناً في جدار الوحدة الوطنية حين نصّ على أن الشعب العربي ـ وليس الشعب العراقي ـ جزءٌ من الأمة العربية.

٧ ـ سالم توفيق النجفي

ينطوي ما أشار إليه الدكتور عبد الحسين شعبان من أنّ هناك احتقاناً طائفياً يمكن أن ينفجر في لحظةٍ ما على قدرٍ كبيرٍ من التشاؤم والبعد عن الواقعيّة، فالعام الذي انصرم على نهاية النظام لم يشهد توقعاته، على الرغم من محاولة إثارة ذلك في فتنة. إن أغلبية المجتمع العراقي ترفض ذلك، وربما يعود ذلك إلى أن المتغيّرات الخارجيّة التي تواجه مجتمعاً ما تزيد من تماسكه، على الرغم من محاولات تذكيتها.

٨ ـ صلاح عمر العلي

لقد فاجأ ما حصل في العراق بعد سقوط النظام بكل تاريخه المعروف كلّ المخاوف التي كانت سائدةً في أوساط بعض العراقيين وغيرهم، من ترقب انتقاماتٍ وحشيةٍ انتقامية. إذ انهارت الدولة بينما بقي الشعب متضامناً ومتعاوناً، وتمكّن من تشكيل لجان أحياءٍ شبابيّةٍ تضمّ مختلف أطياف منطقته لحمايتها من عبث العابثين. وباستثناء الأحزاب الطائفية فإن جميع الأحزاب الأخرى تحرص على ضمان تنوّع قياداتها من عربٍ وكردٍ وآشوريين وتركمان وغيرهم.

٩ ـ عصام العريان

من المستفيد من تمزيق الوحدة الوطنية العراقية سوى الاحتلال والعدو الصهيوني الذي أخذ يتسلل إلى العراق؟ وفي المقابل، ما الذي يهدّد هذه الوحدة سوى التمزق المذهبي والتعصب القومي؟ لقد طال الظلم كلّ العراقيين مع أن البعض يريد تصويره في شكل أنه طال البعض من دون الآخرين. إننا يجب أن نتأسى بحكمة الرسول (ﷺ) الذي أمره الله بـ ﴿**خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين**﴾[(١)]. ما يمكننا فعله الآن هو إشاعة روح التسامح بين الجميع، وتشكيل هيئاتٍ لكلّ ألوان الطيْف العراقي، وحشد الجميع خلف «مبدأ شرعية المقاومة» إن لم نتمكن من التعبئة خلف «رصّ صفّ المقاومة»، واحترام الاجتهادات الوطنية في كافة المجالات، وإن اختلفنا معها في المواقف السياسية أو في الآراء الفكرية أو الاجتهادية الفقهية، وإحياء المجتمع الأهلي والمدني العراقي، وضرورة لقاءات التشاور والتعاون «فيما اتفقنا عليه ويعْذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه» كما قال الشهيد حسن البنا.

١٠ ـ جاسم يونس الحريري (يرد)

عندما بدأت بمعالجة إشكالية الوحدة الوطنية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، أحسست بعمق المسؤولية الكبيرة وحجمها في إعداد بحثٍ علمي أكاديمي في هذا المجال من جانبٍ، ومرونة أبعاد الموضوع من جانبٍ آخر، لأنه لا يزال يكْتنفه العديد من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية المؤثِّرة فيه، مما يفتح باب الجدل حوله، ومن هنا فإنني مقتنعٌ أن ما توصل إليه البحث في جزئية الوحدة الوطنية ليس نهاية المطاف، وبناءً على ذلك لم أُدهَش بأيّة ملاحظةٍ بل استثمرتها لإجراء التعديلات على البحث، وما زال الموضوع يحتمل النقاش والإضافة، والتعديل في ضوء متغيّرات الوضع العراقي. ولأجل تنظيم الإجابة عن التعقيبات والمداخلات تم تسجيل بعض الملاحظات حول عناوين رئيسةٍ وكما يلي:

١ ـ الموقف من التدخل والاحتلال الأمريكي:

أتفق تماماً مع من يقول إن العراقيين والقوى السياسية المعارضة للنظام العراقي السابق كانوا منقسمين في المواقف تجاه تلك القضايا أثناء اجتياح العراق من قبل القوات الأمريكية والبريطانية، فمنهم من أيّد ذلك، وقسم آخر ندّد بالتدخّل والاحتلال الأمريكي للعراق. ولكن ما يلفت النظر أن الرأي العام الشعبي والحزبي

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الأعراف،» الآية ١٩٩.

العراقي قبْل التدخل والاحتلال كان يأمل تغيير الأوضاع من الداخل بجهودٍ عراقيةٍ، إلا أن الأوضاع في ظلّ النظام السابق لم تسمح بذلك، وعليه جاء التدخل والتغيير من الخارج وبعد مرور عام على احتلال العراق جرى تطورٌ مهمٌ في طبيعة المواقف وخاصةً من قِبل المؤيّدينَ للتدخل الخارجي، إذ ازدادت قناعة الرأي العام والأحزاب السياسية داخل الساحة العراقيةِ من مختلف الاتجاهات بالتمسك بالسير في طريق النفور والاعتراض على سياسات الاحتلال، والمطالبة بضرورة إنهاء الاحتلال وتسليم السيادة والملفّات الداخلية إلى العراقيين، لأنّ المواقف لا تبقى دائماً في زاويةٍ واحدةٍ ولكنها يمكن أن تتطوّر في ضوء التطورات الداخلية والخارجية.

٢ ـ طبيعة النظام السياسي:

يبدو أن بعض السادة الذين أبدوا ملاحظاتهم حول البحث أدركوا الموضوع من زاويةٍ غير الزاوية التي أراد البحث معالجتها، وخاصةً في فهم طبيعة النظام السياسي السابق، إذ أن واجب البحث وفق مخطّط الندوة لم يكن تقويم السياسات الداخليّة للنظام السابق وتداعياتها على الشعب العراقي فهذا موضوع آخر، لأن البحث أشار إلى قضيةٍ مهمةٍ كان النظام يسير عليها، ويطبّقها كمنهج ثابتٍ له في كلّ مفاصل الدولة، وهي اتباع المنهج الشمولي، والمركزيّة الصارمة التّي ساهمت في إضفاء نوع من الهيمنة على مرافق الدولة وامتداداتها على الحياة السياسية الداخلية، ومنع أيّة معارضةٍ لهذا التوجه الذي قد يكون له أثرٌ في تخفيف احتمال دفع أيّ فرصةٍ لولادة كانتوناتٍ عرقيةٍ وطائفيةٍ، بمثابة دويلاتٍ مجهريةٍ مفتّتةٍ لها استقلال كامل عن سيطرة النظام، ما عدا الحالة الخاصة بالمنطقة الشمالية التي لم يستطع النظام السيطرة عليها، ومن هنا لا يستطيع أحدّ القول إنّ النظام السابق لم يكن له منهجٌ مركزيٌ أو شموليٌ. فالإعلام تسيطر عليه الدولة ولا تخرج أي كلمةٍ في المذياع أو التلفاز أو الصحف إلا وتمرّ من خلال الرقيب التابع إلى النظام، أجهزة الدولة والجيش والأجهزة الخاصة كلها بيد النظام، الحدود والنظام والأمن في المحافظات يسيطر عليها النظام. هذه المركزية لا ينكرها أحد.

٣ ـ مواقف الأحزاب العراقية من المقاومة والاحتلال:

أودّ التأكيد على حقيقةٍ مهمةٍ مفادها أني لا أستطيع أن أتكلّم باسم أي حزبٍ من الأحزاب العراقية سواء داخل العراق أو خارجه، وغير مخوّلٍ من أي حزبٍ للحديث عن مواقفه، لأنني أستاذٌ جامعيٌ، ومراقبٌ سياسيٌ، و يحتّم عليّ واجبي العلمي والأكاديمي رصد الوضع العراقي وتحليله بصورةٍ علميةٍ وحياديةٍ وموضوعيةٍ، وتأسيساً على ذلك كان استعراض مواقف الأحزاب العراقية من المقاومة والاحتلال.

٤ ـ دور المصارحة والمصالحة في دعم الوحدة الوطنية:

أعتقد أن هذا المنهج ضروريٌ في الوقت الحاضر، وفي المستقبل المنظور على أقل تقديرٍ لتهيئة الأجواء الملائمة لرصّ صفوف الشعب العراقي، ومنع ظهور أي فجواتٍ اجتماعيةٍ وسياسيةٍ بين قواه الوطنية. وليست الإشكالية في أن تتعدّد التسميات والعناوين الوطنية، بل إنّ المهم اتساع حجم المشاركة الوطنية الفعّالة التي تمنع ظهور أي نوعٍ من التمايز والاحتقان الطائفيّ والعرقيّ، وضرورة إيجاد صيغةٍ وطنيةٍ للشورىَ والتعاون والمكاشفة والتسامح والتعاون المكثّف بين شرائح المجتمع العراقي بمختلف ألوانه وأطيافه، أي أنّ جميع العراقيين أمامهم فرصةٌ تاريخيةٌ لرصِّ الصفوف، وحماية الجبهة الداخلية من التمزق والتناحر العرقي والطائفي. وقد ظهرت عدة مبادراتٍ في هذا الاتجاه، ومنها على سبيل المثال انعقاد المؤتمر الموسّع للمصالحة الوطنية الذي اختتم أعماله في أربيل يوم السبت المصادف ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٤، إذ كان المؤتمر خطوةً عمليةً لتجاوز خلافات الماضي السياسيّة والعرقيّة والدينيّة والمذهبيّة، والانطلاق بروحيةٍ متجدّدةٍ لبناء العراق الجديد، ولإضفاء التماسك الداخلي، ودعم الوحدة الوطنيّة العراقيّة.



الفصل الرابع عشر

مستقبل عروبة العراق

وميض نظمي

أرى أنه لا غنى لي عن مقدمة أجدها ضرورية ولها علاقة بالاستنتاجات التي تتعلق بموضوعنا، وهو مستقبل العروبة في العراق. يمثل عرب العراق ما لا يقل عن ٧٠ ـ ٧٥ بالمئة من سكان العراق. فإذا ما أضفنا إليهم المسيحيين من أصول كلدانية أو سريانية أو عربية، وكذلك الصابئة، فإن نسبة العرب ترتفع إلى ما يناهز ٧٧-٧٩ بالمئة.

فإذا كان المقصود من عنونة الموضوع من قبل مركز دراسات الوحدة العربية هو «هوية» العراق، فلا اعتقد أن أحداً، ولو كان بحجم امبراطورية القوة الأعظم يستطيع أن يكبح جماح هذه الهوية. فالأخيرة ثمرة تطور تاريخي طويل، وليست قابلة للتغيير بقرارات ولا بمؤامرات ولا غيرها. إنما السؤال الذي يساورنا جميعاً هو: أي نوع من «الهوية» مطلوب إثباتها، هوية حركية متفاعلة مع محيطها الواسع، أم هوية مثبطة منكسرة عاجزة عن التصدّي للمهام المتوقّعة منها؟

إن تركيب العراق الديمغرافي الإثني والديني والمذهبي بحاجة إلى وقفة لتحديد نوع العروبة المطلوبة في العراق ولإشكاليات العلاقة بين هذه التركيبات. وعندما فرض الغزو الأمريكي مبدأ «المحاصصة»، قررنا أن الردّ على ذلك لا يكون عبر النسب والمحاصصة المضادة، بل عبر التأكيد على المواطنة، والنزاهة، والكفاءة، والإخلاص، كمعيار للمواقع العامة. لذا أجد نفسي مضطراً لاعتبارات أكاديمية أن أمرّ ولو بسرعة، ومن موقع الاضطرار، لا الرغبة، إلى ذكر الاحصاءات التالية، وذلك بالاستناد إلى الكتاب الموسوعي للمرحوم حنا بطاطو عن العراق:

الجدول رقم (١٤ ـ ١)
توزيع سكان العراق (نسب مئوية)

شيعة عرب	٤٤,٩
تركمان	٣,٤
مسيحيون	٦,٤
سنّة عرب	٢٨,٦
فرس	٣,٣
صابئة	٠,٣
أكراد	١٢,٧
يهود	٠,٣
يزيديون وشبك	٠,١
المجموع	١٠٠

المصدر: حنا بطاطو، **العراق**، ترجمة عفيف الرزاز، ٣ ج (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠).

هذه الاحصائية هي ـ على الأغلب ـ تقديرية، وقد اعتمد عليها بطاطو خلال الأجزاء الثلاثة من كتابه بالعربية. ولكن الدقة الموضوعية تقتضي الإشارة إلى أن الكاتب ذاته، وفي الجزء الأول من النسخة العربية، يشير إلى تقديرات لتوزيع السكان تختلف عما ورد أعلاه:

الجدول رقم (١٤ - ٢)
توزيع سكان العراق (نسب مئوية)

عرب شيعة	٥١,٤	تركمان سنّة	١,٩	يهود	٢,٦
عرب سنّة	١٩,٧	تركمان شيعة	٠,٩	يزيديون وشبك	٠,٨
أكراد سنّة	١٨,٤	أكراد شيعة	٠,٦		
فرس شيعة	١,٢	مسيحيون	٣,١	صابئة	٠,٢

المصدر: Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists, and Free Officers*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, NJ; Princeton University Press, 1978).

هذه الاحصاءات ـ على أغلب الظن ـ قريبة إلى الافتراض، وتمثل الدقة المطلوبة، فلا أذكر أنه في أي إحصاء عراقي تمّ الاستفسار عن المذهب. ويبدو أن د. حنا بطاطو قد اعتمد على مصادر مقتبسة من تقارير ضباط الاحتلال البريطاني أو المستشارين البريطانيين في دوائر الدولة العراقية. ومهما كان الأمر عليه، فإن الاحتلال الأمريكي (في عام ٢٠٠٣) امتنع عن إجراء انتخابات برلمانية مستنداً إلى حجج من أهمها عدم وجود احصاءات حديثة للسكان. مع ذلك، فقد زعم هذا

الاحتلال عند تشكيله «مجلس الحكم» و«مجلس الوزراء» بأن توزيع سكان العراق يقوم على الأسس التالية (استناداً إلى ماذا؟):

الجدول رقم (١٤ - ٣)

توزيع سكان العراق (نسب مئوية) ـ بحسب مزاعم الاحتلال

الشيعة العرب	٥٦
الأكراد	٢٤
السنّة العرب	١٦
التركمان	٠,٠٤
الآشوريون	٠,٠٤
المجموع	٩٦,٠٨

ويبدو أن السادة الممثلين الجدد ارتأوا أن ٣,٩٢ بالمئة (حسب تقديراتهم المزوّرة) من سكان العراق لا يستحقون التمثيل في مجالس الإدارة (الوطنية)، ولعلهم بذلك يقصدون المسيحيين الكاثوليك والبروتستانت والأرثوذكس والصابئة والشبك واليزيديين والأرمن. وما هو أهم من ذلك أن السادة الممثلين إذ اعترفوا، ولو لفظياً، بقوميات كردية وتركمانية وآشورية، فإنهم ـ وفي الوقت ذاته ـ حجبوا مثل هذا الاعتراف عن عرب العراق، فهم ليسوا قومية أو إثنية أو شعب، بل إنهم: شيعة وسنّة وعشائر!!

المهم في ذلك أن العراق يشهد خصباً في تنوع مواطنيه وتقارباً في السكن بين مذاهب وأديان وإثنيات عدة. ولقد أشار معظم الباحثين الجادّين إلى أهمية هذا التكوين التعدّدي في مستقبل العراق الذي اعتقد عبد الرحمن عزام وشارل عيساوي أنه مليء بمواصفات وإمكانيات التطور والتحديث والنهضة، فيما إذا توصل العراقيون إلى صيغة تعايش حقيقية، وقد تكون هذه التعدّدية مصدر ويلات على العراق وأبنائه ومستقبله إذا لم يحسن أبناؤه وقادته فن التعايش الحضاري والمجتمعي.

هذه التعدّدية لا تلغي عروبة العراق أو عروبة الأغلبية من مواطنيه، ولكن ذلك يعتمد على الوعي بهذه العروبة أولاً، ومدى أبعادها السياسية، ومدى قدرة هذه الأغلبية على القيادة الحكيمة المتفهمة للتكوينات الأخرى، ومدى فهم «الأقليات» لحدود مطالبها الديمقراطية والإثنية المشروعة، وعدم تورطها بالاستنجاد بمن هم خارج الحدود ـ ولهم مشارب خاصة. والعامل الأخير لا يتوقف على «نزق» الأقليات فحسب، بل على حكمة الأغلبية في توفير شروط المواطنة الكريمة للجميع أيضاً، أي المطلوب أن تلتصق صفتان بالعروبة: الحركية وليس السكون، والانسانية الديمقراطية وليس العنصرية اللاديمقراطية.

إن المحيط العربي ـ متمثلاً بواجهاته الرسمية ـ قد صبغ هذه المرحلة بالتراجع الواضح والموجع لـ «حركة» القومية العربية وتركيز مفهومها «الساكن». فالدولة القطرية وأصحاب المصالح المحلية والدولية قد تمكنوا من إلحاق الهزيمة بحركة الوحدة، ولكن الهوية القومية حرمت الدولة القطرية حتى من ورقة التوت. فلا تنمية ولا ديمقراطية ولا شرعية ولا قوى ذاتية تستطيع أن تدّعيها الدولة القطرية ولو بشكل ضئيل. هذه الحالة تكاد تكون مستمرة منذ ما بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. وربما يراد إلحاق العراق (الجديد) بها. فالتاريخ لا يستعجل ـ في أحيان كثيرة ـ حلّ معضلات ومشاكل الحياة التي قد تسير برتابة وجمود واضحين.

هنا لا بد من استطراد آخر لتوضيح الصورة المقصودة في هذا البحث أكثر فأكثر. فلنحاول تقديم تصورنا عن معنى العروبة لأن هناك عدة مستويات أو مفاهيم أو مدارس. وأسمح لنفسي بالتعريف بالعروبة بأنها تطرح نفسها على عدة مستويات:

١ ـ التكوّن التاريخي للأمة، وهي عملية تأريخية سوسيواقتصادية ـ لغوية قد تطول لمئات السنين أو قد تقصر.

٢ ـ الوعي بالانتماء الى الأمة كشكل مختلف عن أشكال الوعي «ما قبل القومي»، كالعشائرية أو العائلية أو القطرية، أو كشكل مختلف عن أشكال الوعي «ما بعد القومي»، كالعالمية والأممية والكوزموبوليتية. الوجود يسبق الوعي ولكن الأخير يمنح الأول معناه ومغزاه.

٣ ـ الحركة القومية، وهي حركة سياسية تعتمد على قوى اجتماعية معيّنة تستهدف تحرير الأمة أو توحيدها أو كلا الهدفين.

٤ ـ الفكر القومي، ويمكن تقسيمه، بإيجاز شديد وبنوع من التجريدية، إلى فكر قومي حضاري إنساني ديمقراطي وتقدمي ينطلق من أن الأمة هي المحيط الحقيقي أو الإطار للإنسان. وهناك فكر «قومي» يكون أقرب إلى العنصرية والتعصب وادعاءات التفوق والعنصر والدم والعرق والتمييز، وفكر وسطي يتراوح ما بين هذا وذاك.

الحركة القومية العربية وفكرها حركة حديثة ربما ترتبط بانقلاب تركيا الفتاة في الدولة العثمانية وبأفكار ساطع الحصري والكواكبي الذي مهّد له. ولكن الشعور بالعروبة هو قديم، ويكاد يكون سحيقاً في القدم.

فالتطور التاريخي للأمة العربية بدأ قبل الاسلام: الكعبة كمركز وجد للأديان أو الآلهة، سوق عكاظ، المعلقات السبع، قول الرسول ﷺ «اليوم انتصفت العرب من العجم» بمناسبة ذي قار، وقبل هبوط الوحي عليه، كلها دلائل على ما نشير إليه.

ولكن هذا التطور تصاعد بشكل هائل خلال «الثورة» الإسلامية التي ألغت نهائياً كافة اللهجات العربية التي كان من الممكن أن تتطور إلى لغات عربية تتناقض في ما بينها، وذلك لمصلحة لغة القرآن الكريم. وقام في المدينة أول مشروع لدولة عربية موحّدة لتتسع بعد فتح مكة لتشمل جزيرة العرب، ثم العراق وبلاد الشام ووادي النيل والمغرب العربي الكبير. دولة العرب الأولى نسجها شيء من «الأممية» بوجود قادة مثل سليمان الفارسي وبلال الحبشي وصهيب الودعي وسامان الكردي، ولكنها بقيت بشكل ساحق «دولة للعرب».

والإسلام على جلالة قدره وعمق تأثيره لم يستطع إلغاء التراكيب ما قبل القومية كالعشيرة والقبيلة والعائلة كلياً لمصلحة دولة الأمة. فحروب الردّة من ناحية وأحداث الفتنة الكبرى لم تخلُ من هذه النزاعات، إضافة إلى ما استجد من الاختلافات الفكرية والمذهبية. وبعد فترة مرت على الدولة العباسية تمنى العرب ـ وإلى اليوم ـ أن يكونوا في دولة واحدة.

القوميون العرب ارتاحوا كثيراً لأطروحة ساطع الحصري عن عدم ضرورة الدولة الواحدة لتعريف الأمة الواحدة. كذلك مقولة ستالين المشابهة، وإن جاءت من مصادر فكرية مختلفة هي المادية التاريخية. أعتقد قد آن الأوان لتصحيح جوانب من هذه الأطروحة التي ما زالت صحيحة، ولكن بشكل عام وتجريدي فحسب. فاستقرار التجزئة وفشل كل مشاريع التوحيد قد لا يلغي الهوية المشتركة، ولكنه يضعفها ويقلل إلى حد كبير من أهمية الحديث عن أمة واحدة دولها تزيد على العشرين.

من حقكم الاختلاف مع ما سأقوله، ولكنني بتّ مقتنعاً بأنه لا مناص للقومي العربي أو المهتم بقضية الوحدة العربية من الاعتراف والقبول بالوحدة من خلال التنوع بين الدول العربية وكل دولة على حدة، والا سنجد أنفسنا خارج التاريخ والفعل الممكن إن لم تكن قد أصبحنا فعلاً خارج هذا الإطار. والبديل هو القبول بأعلى أشكال العسف والقهر الذي ما عاد العصر يسمح به وما عدنا قادرين أو راغبين فيه أصلاً، فقد عانينا حتى التخمة من العسف والقهر.

إن الناصرية على جلالة مكانتها وعلى رغم شعبيتها الكاسحة لم تستطع تجاوز كل الصعوبات التي خلقها الموروث المتراكم من الدولة القطرية، خاصة عندما انحازت الناصرية ـ لسبب أو لآخر ـ الى صيغة الوحدة الاندماجية. وحتى في هذا المعنى، كانت الناصرية، وكان جمال عبد الناصر شخصياً هو الاستثناء التاريخي من القاعدة. هذا الاستثناء الذي لم تقتنصه الأمة بفعل الموروث الداخلي والمقاومة الخارجية الضارية ما عاد هناك مجال لتكراره بالحرف وبالنص، ولكن ربما بالجوهر إذا حرصنا على

الروح المفعمة بالاستجابة لحقائق التاريخ والعصر التي يبدو أن ـ بعض القوميين ـ عاجزون حتى الآن عن إدراكها. باختصار شديد، إن الوحدة القسرية والاندماجية المركزية قومياً، وحتى قطرياً، أضحت خارج الاحتمال والتاريخ، وأضحت التدرجية والديمقراطية والتعددية (وهي مهام ليست بالسهلة بدروها) هي السمات الوحيدة المفتوحة لنا للوحدة.

***

لقد بدأت الوطنية العراقية المحاطة دوماً بروح العروبة في أواخر العصر العثماني تطلّ برأسها وبالترابط مع حركة النهوض المصرية التي قادها محمد علي وابنه ابراهيم باشا. فعندما أطلت الجيوش المصرية على بلاد الشام في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، شعر العراقيون بعروبتهم وارتباطهم الإثني بمصر والشام بديلاً من الترك العثمانيين، فاندلعت ثورة ناجحة في الموصل وسيطرت على زمام الأمور، تبعتها أخرى في بغداد قادها عبد الغني الجميل ونظم لها أول شاعر للعروبة في العراق (عبد الغفار الأخرس). ثم تبعتها ثالثة في ولاية البصرة. كان العامل الداخلي متوفراً، ولكن العامل القومي الذي تمثله مصر وبلاد الشام، فقد لعبت فيه كل منهما دوراً رئيسياً في التحفيز والإثارة والنجاح. كان العراق بولاياته العثمانية الثلاث مهيأً للاندماج في دولة محمد علي العربية والتحديثية التي سبقت أول مؤتمر صهيوني في سويسرا بنصف قرن، وكادت تسبق حركة النهضة اليابانية لولا إنذار بريطاني صارم ولا يقبل التأويل بأن يكف محمد علي عن محاولاته على حدود العراق. فالخليج كان عندئذ «على طريق الهند»، وما كان مسموحاً بتهديد «جوهرة التاج البريطاني». ولعل التنمية والتحديث للمنطقة ما كانا مرغوبين أيضاً. وهكذا وفي عام ١٨٤٠ أطيح بمحاولة طموحة كانت تستهدف تغيير «العمامة العثمانية بالقبعة الأوروبية»، على حد ما كتب كارل ماركس ممتدحاً محاولة محمد علي ـ ابراهيم باشا.

في عام ١٨٤٠ كانت أوروبا تمزقها التناقضات، ولكنها اتحدت مرتين: **الأولى** ضد ثورة البوكسر (المصارعون) في الصين، ومن أجل ترويج إشاعة الأفيون في الصين. و**الثانية** ضد محمد علي ـ ابراهيم باشا، وكان على الأخير أن يطوي صفحة الوحدة بانسحابه من بلاد الشام وانكفائه داخل مصر. ولم تعد التنمية ممكنة فعلياً في ظل اختفاء المدى الوحدوي والذي تمت تصفيته لاحقاً أيضاً بواسطة اللورد كرومر. هل يبقى هناك شك بعد ذلك في أن ضراوة الرفض الخارجي عامل مهم في انكفاء حركتي الوحدة والتنمية؟ المضحك في الأمر أن الذين يرفضون إعطاء أهمية لهذا العامل ويعزون كل الفشل للنواقص «الذاتية» التي لا ننكرها، هم في الوقت ذاته من

أشرس المدافعين عن التحالف مع الغرب عموماً، وأمريكا خصوصاً (لماذا؟).

بعد هذا الفشل تجدّد النهوض الوطني والعروبي والسياسي خلال عامي ١٩٠٦ و١٩٠٨ حول مسألة المشروطة (الدستور) في كل من إيران وتركيا العثمانية. إن انقسام علماء الدين في النجف الأشرف وكربلاء بين مؤيد للمشروطة، وبالتالي (الديمقراطية) ومناصر لاستبداد الحاكم، شاهاً أكان أم خليفة، وانقسام وجهاء ومثقفي السنّة حول الموضوع ذاته كان سيشهد أول اختراق للطائفية في العراق، وسيشهد أول تنظيمات تضمّ عرباً من مثقفي الشيعة والسنّة، وحتى بعض المسيحيين في هذه الفترة المبكرة، في نواد فكرية وأحزاب سياسية بعضها بلغ شأواً من القوة. النادي الوطني الإصلاحي الذي تأسس سنة ١٩٠٩ في بغداد كان منها، وحزب حرس الاستقلال الذي تأسس في أواخر عام ١٩١٨ كان أعلاها صوتاً. وإذا كان النادي وجد دعماً لدى العوائل المتنفذة كالنقيب في البصرة، والسويدي وأبو التمن في بغداد، فإن حزب حرس الاستقلال قد حرص على الجمع بين تأييد يوسف السويدي وجعفر أبو التمن، إضافة إلى علماء الشيعة من «التقدميين» من ناحية، وذوي المكانة الدينية من ناحية أخرى (الخالصي والشيرازي والصدر والكاشاني والأصفهاني).

وتطورت هذه الحركة لترتفع إلى مستوى جديد من الجهادية الإسلامية التوحيدية، حين أعلن معظم علماء الشيعة وعدد من قادة الفكر والعشائر الجهاد ضد بريطانيا بمناسبة غزوها للعراق في عام ١٩١٤. وكان أبرز قادة الجهاد محمد سعيد الحبوبي الشاعر والمثقف «المستنير».

بمعنى آخر، وقف شيعة العراق الى جانب «مضطهديهم» الترك العثمانيين «السنّة» ضد العدو الأجنبي؛ الاستعمار البريطاني. وكان ذلك يجري تحت راية وحدة المسلمين وفتوى الإمام زين العابدين بالجهاد دفاعاً عن الثورة الإسلامية، وإن كانت تحت حكم جائر ضد حكم كافر. ويقتضي الإنصاف القول بأن الرائد الأول لكل هذه الملحمة التوحيدية الرائعة كان جمال الدين الأفغاني الحامل الأول لرايات التوحيد ومقاومة التغلغل الاستعماري. إن مآثر الأفغاني كثيرة، ولكن إنجازه الرئيسي أننا لحد الآن لا نعرف حقيقة مذهبه؛ هل كان سنّياً (رواية محمد عمارة) أم شيعياً (إيلي خضوري) على أن ينتفع بعض صغار القوم من ارتفاع هامة الأفغاني العملاقة عن صغائر الأمور والتي بررت لهم حتى التحالف مع الشيطان!!

هذا التصاعد بلغ قمته في أحداث ثورة ١٩٢٠ والتي قادها وأسهم فيها تحالف واسع من القوميين والوطنيين العرب وعلماء الشيعة ورجال القبائل العربية. هذه الانتفاضة انتزعت استقلالاً، وإن كان منقوصاً (الثورة خسرت عسكرياً وربحت

سياسياً). ومنها تكوّنت دولة العراق الحديث تحت تاج فيصل الأول الذي طالبت به الثورة ووافق عليه الانكليز، وكان العراق أول دولة عربية تدخل عصبة الأمم.

ميزة النظام الملكي من ناحية البنية التعددية للعراق أنها تفوّقت في استيعابها على الأنظمة (الثورية) التي فجرت ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ وما تلاها. فالحكم الملكي لم يخلُ من فردية، ولكنه استند إلى قاعدة اجتماعية (محافظة) من كبار الملاك والتجار والصناعيين وكان يوسّعها باستمرار. لذا وجد أغاوات (إقطاعيو أو سادة الأرض بالكردية) حلفاء لهم بين التركمان وكبار الملاك من عرب الجنوب، وهؤلاء تحالفوا بدورهم مع الفئة التجارية «المستوردة» الحديثة التكوين في البصرة وبغداد والموصل. حتى اليهود (في بداية الحكم الوطني كانوا أغلبية أعضاء غرفة تجارة بغداد) والمسيحيون وجدوا لهم مكانة في النظام الاجتماعي والسياسي العراقي. فأول وزير مالية عراقي كان يهودياً، وقد أخلص للعراق. وفي الجزء الأول من الخمسينيات، أصبح في الوقت ذاته رؤساء مجالس الأعيان والنواب والوزراء قاطبة من الشيعة (عبد الهادي الجلبي وعبد الوهاب مرجان ود. محمد فاضل الجمالي). هذا الانسجام المعقول (ولا أقول الكامل) انعكس في القوات العسكرية، فمن اثني عشر رئيساً لأركان الجيش كان خمسة منهم من الأكراد، ولم يكن غريباً أن تجد تركماناً أو شيعة في مراكز قيادية في القوات المسلحة (عمر علي ومصطفى راغبان، فكلاهما من التركمان وأبطال حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وكاظم العبادي وناجي طالب ومحسن حسين الحبيبة من الشيعة).

هذا التكوّن الاجتماعي ـ السياسي المبتعد (نسبياً) عن الطائفية والإثنية، وجد انعكاسه في أحزاب المعارضة أيضاً. فجبهة الاتحاد الوطني التي قدمت الغطاء السياسي لإسقاط النظام الملكي كانت مكوّنة من أربعة أحزاب، ثلاثة أمناء سر فيها كانوا من الشيعة العرب (الشيخ محمد مهدي كبة ـ حزب الاستقلال، وحسين الرضي (سلام عادل) ـ الحزب الشيوعي، وفؤاد الركابي ـ حزب البعث، ووحده كامل الجادرجي ـ الحزب الوطني الديمقراطي ـ كان سنّياً، ولكن بالمعنى المجازي لا غير). النخب الكردية استعصت على الأحزاب العراقية، وانحصر همّها ما بين الحركة القومية الكردية والحزب الشيوعي العراقي الذي كان ـ يوماً ـ واسع النفوذ بين أكراد العراق، بحيث إن اثنين من الأكراد قادا الحزب الشيوعي في أوائل الخمسينيات (حميد عثمان وبهاء الدين نوري).

كان دخول نوري السعيد حلف بغداد على الضدّ من إرادة الغالبية الساحقة من شعب العراق التي لم تعتبر الاتحاد السوفياتي عدوّاً لها، كذلك فالجماهير العربية أيضاً والأكراد كانت تتّجه غرباً حيث سورية الوطنية والديمقراطية ومصر الناصرية

المندمجتان ـ في ما بعد ـ في الجمهورية العربية المتحدة. هذا التناقض الحادّ بين سياسة الدولة وعواطف وعقول المواطنين، دشّن ما يشبه الحرب الأهلية في العراق، وهي حرب بدأت ولم يتمكن أحد من إيقافها الى يومنا هذا.

لقد جاءت ثورة ١٩٥٨ بكل مكانتها وبكل إنجازاتها الحقيقية بأنظمة وطنية، ولكنها فردية تماماً أو شبه فردية، ولم تمثل تحالفاً اجتماعياً يجمع كل أبناء الوطن على أسس جمهورية وتقدمية. الأحزاب الثورية قدمت شهداء وتضحيات كثيرة، ولكنها جاءتنا بعصبيات حزبية وثأرية وقصر نظر سياسي بامتياز، وأخص بالذكر الحزبين الشيوعي والبعث. فكلاهما فشل في تقمص روح الأمة أو الشعب (والمصيبة أن كليهما اعتقد العكس)، فحلت العصبية الحزبية الضّيقة محل العصبية الوطنية الضرورية، وربما حلّ التحزّب محل الحزبية، وكل من هو خارج الحزب يعتبر معادياً، أو على الأقل مشكوكاً في ولائه، وعليه ـ وليس على القضاء ـ أن يثبت العكس. وعجز الحزبان عن خلق حزب الكتلة التاريخية، والتي دعا إليها غرامشي الشيوعي الإيطالي في سجون موسوليني. وإذا كانت هذه الصيغة مفيدة وأصيلة في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، فإنها كانت بالغة الضرورة في بلدان العالم الثالث، حيث الانسيابية الاجتماعية والسيولة الطبقية. هذه الصيغة نجح في تجسيدها حزب هوشي منه في فييتنام، ومنها كان الانتصار الهائل لفييتنام على الآلة الحربية البالغة التقدم في أمريكا. ولفشلنا في تحقيقها أو تحقيق شي منها، وصلنا الى ما وصلنا إليه!!

لقد أوصلت قيادة النظام السابق الأمور إلى مشارف بعيدة، فهي ألغت فعلياً وعملياً «السياسة»، وبإعدامات عام ١٩٧٩ أفرغت الحزب الحاكم ذاته من أي مغزى جدّي للسياسة، وتحول الحكم ـ منذ بداياته كان ينذر بذلك ـ إلى الفرد المطلق وعائلته الممتدة. كما أنهكت الحروب الداخلية والخارجية العراق، وجاء الحصار الفاجر ليموت الأخضر واليابس، ويسحق الفئة المتوسطة، ويدشّن هجرة خارجية ليست لها سابقة، وليحيل الفقراء «المناضلين» الى شيء أقرب منه الى رعاع المدن الكبيرة. وقد ساهم النظام وخصومه الخارجيون في «تذرير» المجتمع، أي تحويله إلى ذرات متناثرة لا يحكمها قانون ولا نسق غير الموروث التاريخي والوعي «المطابق» للنخب الوطنية.

كان النظام السياسي (في العهد الملكي) ثمرة نوعٍ من العقد الاجتماعي، وإن لم يتكامل (رفضه أكراد أربيل وكركوك والسليمانية)، وإن قبلته شرائح منهم في ما بعد. ولم يكن هذا العقد ثمرة رضى تام أو إجماع كامل، فقد فرضت أجزاء منه الإرادة البريطانية. لذا تميّز العراق، تحت هذا العقد، بمراحل من اللااستقرار، ولكن الدولة ونظامها استمرا من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٥٨. الدولة لم تنهر في عام ١٩٥٨،

لأنها لم تكن أبداً مصطنعة، ولكن العقد الاجتماعي انهار، وتمّت محاولات عديدة لإقرار عهد اجتماعي جديد لم يكتب لها النجاح، حتى جاء الاحتلال ليسقط النظام السياسي ومعه العديد من مؤسسات الدولة الأساسية، وليعيد تساؤلات إما مرفوضة كلياً أو في حكم البديهيات.

إذاً، كل شيء قابل للتغيير، بما في ذلك مؤسسة العراق ذاتها، إما فعلياً عبر دول الطوائف التي ستدخل نزاعات لا أول لها ولا آخر، وإما عبر كيان هزيل تحتكم فيه الطوائف والإثنيات إلى المندوب السامي الأمريكي. أما الحل الآخر: الحل الوطني، الحل المقاوم، الحل المستقبلي، فيمكن صياغته من خلال عقد اجتماعي جديد يعيد للعراق شتات وحدته الوطنية وتماسكه الداخلي وتقرير هويته وعلاقاته بالعالم وبدول الجوار. هذه الأهداف تفترض الديمقراطية، والشورى تقتضي المعالجة الوطنية، بل تستوجب تعديلاً في مفهوم الهوية بغرض توسيعها لا قمعها. في ظل النظام السابق كتبتُ بأن الديمقراطية إذا كانت خياراً مفضلاً لدى العديد من الشعوب، فإنها مسألة مصير بالنسبة الى العراق إذ ما عاد ممكناً أن يستمر البلد من دون الديمقراطية. ولم أكن بذلك أقصد مجرد الانتخابات أو البرلمان، وإنما حرية التعبير، وتحمّل الرأي الآخر، والصبر على الاختلاف، والحوار بدل العسف.

بشيء من هذا نستطيع أن نضمن وجود العراق واستمراره وتخلصه من الاحتلال، وبالتالي عروبته وسلامة انتمائه، اذ لا انتماء لمن ليس له وجود.

وأحسب أننا معشر القوميين العرب بحاجة إلى شيء ليس بالقليل من النقد الذاتي والتصور المستقبلي وبعد الرؤية، لجعل العروبة هوية العراق الحقيقية، وليست موضع صراع أو انقسام أو استغلال حزبي:

١ ـ **تحرير العروبة من الاحتكار**: نحن معشر القوميين افترضنا أننا قادة الحركة القومية، وأن الفكر القومي ـ هو بالضرورة ـ فكر العروبة. ولم نتوقف لنسأل أنفسنا: من منحنا هذا التفويض؟ وهل تبرره التطورات التاريخية؟ وهل مثل هذا الاحتكار يفيد العروبة، أم أنه يفيدنا (نحن)، وقد يضرّ بالعروبة كهوية يجب أن تكون موضع ما يشبه الإجماع؟ أول دول عربية لم يشكّلها القوميون ولا الفكر القومي، بل لقد أسسها العرب، ولكن بالفكر الإسلامي. لم يكن تأسيسها بعيداً عن نزعات عروبية، ولكنه لم يكن محصوراً بها. إن أكبر حرب وطنية وقومية في تاريخ البشرية قادها ماركسيون لينينيون في فييتنام، وأنجزوا بها تحرير وتوحيد فييتنام. من الصحيح أن ماركسية هوشي منه لم تهمّش القومية أو الوطنية، كما فعلت أغلب الماركسيات العربية، ولكن تبقى حقيقة أنها كانت ماركسية، وليست قومية بالمعنى الدقيق للكلمة.

من الآن فصاعداً، علينا أن نحرر العروبة من احتكارنا لها، لأن ذلك يضعفها ويجعلها في خانة واحدة. من حقنا أن نزداد عروبة، ولكن ليس من حقنا أن نرفض عروبة الإسلامي أو الماركسي أو الليبرالي أو المستقل، فهم أيضاً عرب ولهم هوية، وإن اختلفوا في بعض التفاصيل.

٢ ـ إجراء تعديلات على الخطاب القومي العربي المعاصر: إذا أخذنا وقبلنا بما هو أعلاه، وأن العروبة هوية أكثر منها حركة أو حزباً، فيتوجب علينا قبول الديمقراطية والشورى، بما في ذلك تداول السلطة، لأن العروبة إذا كانت موضع إقرار هوية في عقد اجتماعي جديد، فيجب عدم تغييب الحرية عن الآراء الأخرى. هبّ أننا وحدويون اندماجيون أو فدراليون، ولكن الشعب ـ في لحظة معينة ـ ارتاح للكونفدرالية أو للتنسيق العربي، فلماذا لا نرضخ لرأيه ونناضل من أجل تغيير هذا الرأي بالوسائل الفكرية والسلمية تمهيداً لانتخابات قادمة. لقد برهنت التجربة التاريخية على أن أساليب القسر و«إحراق مراحل التاريخ» قد تؤدي ـ في معظم الأحيان ـ الى ردود فعل سلبية وانتكاسات. هذا، إضافة الى فرض وصاية ـ ما عادت مقبولة ـ على الشعب؛ وصاية ارتفعت في أحيان كثيرة الى مرحلة الأقنوم المقدس والادعاء بالرسالة التاريخية شبه المصيرية لتبرير أنظمة لم تحقق إلا «الخلود» لنفسها في كراسي الحكم وامتيازاته، المشروعة منها وغير المشروعة.

إننا ندرك جيداً أن مهام الثورة النهضوية العربية معقّدة ومتشابكة، بل أحياناً لا تخلو أيضاً من تناقض (الوحدة الوطنية ضد الاحتلال مع الصراع الاجتماعي من أجل العدالة والتوزيع العادل للدخل القومي)، ولكن لا يجوز التضحية بهدف من أجل أهداف أخرى. وتبقى الديمقراطية، بمعنى أن حلّ الخلاف مع الآخرين، هي الأسلوب الأفضل لإنجاز العقد الاجتماعي عبر المصالحة والرضى الجماعي أو شبه الجماعي.

٣- الوطنية والعروبة والدين: إذا كانت الهوية هي العروبة، فهذا يجب ألا يلغي الوطنية من جهة، أو الإسلام والإنسانية من جهة أخرى، وخاصة في بلد كالعراق، لأن عروبة العراق تتجسد في إجماع عربه على «جلب» ملك من الحجاز، وفي مواقفه من حركات التحرر العربي في المغرب الكبير ومصر على امتداد أنظمة متعاقبة ومختلفة. أما القضية الفلسطينية، فكانت دوماً في قلوب وعيون العراقيين. ولكن الدولة القطرية التي انبثقت في عام ١٩٢١ قد مضى عليها أكثر من ثمانين عاماً، وهذه الدولة خلقت أساليب ونماذج ومصالح قطرية، وكذلك كياناً ما. هنا نحن لا نقول «العراق أولاً» على حساب القضايا الكبرى لأمتنا العربية، بل نؤكد أن

الهوية العربية يجب أن ترتبط وتنشأ على قاعدة الوطنية العراقية، وأن بعض النزعات (العراقوية) ليست بالضرورة معادية للعروبة.

فإذا كانت الوطنية هي قاعدة العروبة، فإن الانفتاح الإنساني والحضاري، إسلامياً أكان أم أممياً، فيه الكثير من الفائدة لبناء الانتماء الوطني العراقي. والإسلام هنا، بمعناه الحضاري والثقافي، هو في صلب الإسلام، الدين، وصلب الحضارة العربية. فرسولنا الكريم يؤكد «ليست العربية بأم وأب لكم، العربية هي اللسان»، والكثيرون ممن فكروا وكتبوا بالعربية وأغنوا تراث الحضارة العربية الإسلامية، لم يكونوا عرباً (أعاربة)، وإنما كانوا عرباً باللغة والانتماء.

شيء من الوطنية، وشيء من الإسلام، ديناً وحضارة، وشيء من الإنسان وقيمه اللاعنصرية، أضحت ضرورة للحفاظ على الكيان العراقي. ما نريده هو عروبة عباسية أو إمامية، لا أموية، وهي قد تلائم بلاد الشام، ولكن من شأنها أن تكسر وحدة العراق وتماسكه. والوطنية المصرية بعد عبد الناصر لم تعد عائقاً أمام عروبة مصر، بل لعل هذه الوطنية هي خط الدفاع الأخير عن العروبة في كافة أرجائها.

٤ ـ **دول وشعوب الجوار الجغرافي**: منذ فترة ليست بالقصيرة، انتبه بعض مثقفي الأمة لخطورة المساعي الصهيونية في التطويق الخارجي وتشجيع التفتت الداخلي، واهتموا بما عرف بدول الجوار الجغرافي: إيران وتركيا وإثيوبيا، وحديثاً إريتريا. وقد عقد مركز دراسات الوحدة العربية أربع ندوات مخصصة لهذا الغرض: ندوة للحوار العربي ـ التركي، وندوتان للحوار العربي ـ الإيراني، كان لها أطيب الأثر في الفهم المتبادل، وتأسيس بداية حداثة فكرية على الأقل بين مثقفي الأمم الثلاث. فإذا استبدلنا كلمة «دول» بكلمة «شعوب الجوار»، فمما لا شك فيه أن من أهم هذه الشعوب هو الشعب الكردي سواء في شمال العراق وكردستان الجنوبية، أو في تركيا وإيران مع بعض الامتدادات في أذربيجان وأرمينيا والمهجر.

وإذا كان من الممكن الحديث عن خلافات أوجدها التاريخ بين العرب والأتراك، وبين العرب والإيرانيين، وإذا كانت هذه الخلافات ما زالت مستمرة (المياه، والحدود. . . الخ)، فإننا نزعم أنه تكاد لا تكون هناك أية مشكلة تاريخية أو حالية بين العرب والأكراد، إلا في عقول وأوهام بعض الشوفينيين منا ومنهم. مع ذلك، تكاد القضية الكردية تكون الرقم الأصعب في المعادلة العراقية نتيجة صدامهم مع الحكومة المركزية منذ عام ١٩٦١، وربما لغاية عام ٢٠٠٣، وما ولّده هذا الصدام من عقد وتهم وتبادل تهم، وثقة تكاد تكون مفقودة.

لذا، فالحوار العربي ـ الكردي هو في أولوية الأولويات العراقية. فالطرق ليست

مغلقة، بل إنها وعرة، ولكنها سالكة. دعونا لا نختلف على الأسماء، دعونا لا نتبارى في الاستفزاز، بل لنبحث عن جوهر الأمور وأبعادها والتنازلات الممكنة والضرورية للمرحلة الراهنة.

ومن النقاط المضيئة على هذا الطريق هي: الاعتراف بالهوية القومية لأكراد العراق، هذا الاعتراف بصون وحدة العراق وجعله إشعاعاً بقوة المثال لشعوب المنطقة، وربما العالم.

دعونا نؤكد على أولوية الحوار ورفض الاقتتال، دعونا نؤكد على ضرورة الاتفاقات وأهميتها لما فيه مصلحة الطرفين. وأخيراً، دعونا نؤكد على أن الأخ الأكبر هو المطالب الأكثر برعاية مصالح ومشاعر وأماني الأخ الأصغر، ولكن من دون ولاية أو نزعة أبوية.

إنه لعبثية ما بعدها عبثية أن نكرر أخطاء ١٩٥٨-١٩٥٩، من حيث إننا لم نفهم ما معنى الوحدة أو الاتحاد، وقبلنا التبارز قبل الحوار، فكانت النتيجة ضياع الوحدة وخسارة الاتحاد وغياب الديمقراطية التي ما كان من الممكن أن تنمو من خلال التبارز والعنف والعنف المضاد. فهل يراد لنا تكرار العبثية ذاتها، قبل أن نتفهم، وبشكل جليّ، معنى عبارات مثل: الفدرالية، والكونفدرالية، والحكم الذاتي الموسّع، وحق تقرير المصير، ومتى؟، ولماذا؟، وهل يجوز أن يكون لكل منا فهمه الخاص (المتبارز) من دون حوار مع المعنيين؟ إن الحديث عن الموافقة على هذه الصيغة أو تلك، بما يعني الانفصال المستقبلي، هو حديث ـ على الأغلب ـ مضحك، وليس جاداً، لأن الانفصال الواقعي قائم منذ عام ١٩٩٢، فهل نعارض الوحدة الممكنة والطوعية بحجة الخوف من انفصال مستقبلي، والانفصال الواقعي قائم؟!!

٥ ـ **حول وحدة المذهبين الإسلاميين**: عندما كتبت هذا البحث في أوائل السنة الحالية (٢٠٠٤) تطرّقت الى مسألة المقاومة الوطنية المسلّحة كأمر غير المقاومة الوطنية غير المسلّحة، وأكيد غير الإرهاب. وتعرّضت لأخطاء حصر هذه المقاومة في ما سمي «المثلث السنّي»، مؤكداً في ضوء التجربة التاريخية والافتراض الموثق بأن المقاومة ستمتد الى الأجزاء العربية الأخرى من العراق. ولم تمض سوى أيام أو أسابيع معدودات (بداية شهر نيسان/ أبريل) حتى اندلعت المقاومة المسلحة في العتبات المقدسة في الكوفة وكربلاء والنجف، وامتدت الى معظم مناطق الجنوب في البصرة والناصرية والعمارة والكوت، مما يجعل تأكيد الافتراض، وقد أضحى واقعاً، لا مبرر له في هذا البحث، ولكن لا بد من شيء من الاستطراد حول هذا الموضوع.

في تصوري الذاتي أن الخلافات بين المذهبين السنّي والشيعي تكاد تكون «تافهة

وبالية ولا مغزى لها» على حد التعبير الجريء للأفغاني. ولكن هذا تصور ذاتي ولا يعكس تصورات الكثيرين من الآخرين. لذا، فمعالجة هذه «الهوة» التي قد يثيرها المتعصبون أو الجهلة وتنفّذ من خلالها خطط ومشاريع الأعداء الخارجيين، تعتبر من الأمور الضرورية لإشاعة أجواء المصالحة الوطنية والمواطنة الحقيقية.

و**أول** النقاط على هذا الطريق هي الضرورة القصوى لإعادة الحياة الى جماعة «التقريب بين المذاهب الإسلامية» التي انبثقت في أواخر الأربعينيات على يد السيد حسن البنا، وبعض آيات الله من إيران، وبعض كرام رجال الفقه، وحظيت بدعم شيخ الأزهر الجليل محمد شلتوت، وكذلك بدعم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وقطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال، ولكنها ـ مع الأسف ـ ألغيت بعد وفاة عبد الناصر.

النقطة **الأخرى** المهمة في هذا المجال هي «ترويض» الفكر القومي العربي لتقبّل المؤسسات والتركيبات الاجتماعية والمذهبية وغيرها «الما دون» الوطنية أو القومية. فالفكر القومي العربي تجاهل مثل هذه المسألة كلياً واعتبرها «معيبة»، ومن بقايا المجتمع القديم الذي يراد تغييره. وانتقمت هذه المسائل لنفسها عبر نخرها لهذه الأحزاب قبل الوصول الى السلطة، وبشكل أوضح، بعد الوصول الى السلطة، لأن الوقائع لا يمكن إلغاؤها عبر التصورات الرغبية والتفاؤلية مهما كانت الأخيرة صحيحة. والإنسان لا يتعافى من مرض ما إلا بعد تشخيصه أولاً، وعلاجه ثانياً.

والخطوة **الأولى** على هذا الطريق هي الإقرار بأن تكون الشعوب والأمم هي صيرورة تاريخية لا تتحقق عبر «البيان رقم واحد»، ولا عبر العسف واستعجال مراحل التاريخ. إن النظرة التفاؤلية الحقيقية هي الإيمان بمستقبل التوحّد الوطني والقومي على حساب هذه التكوينات، ولكن ضمن مراحل تاريخية معينة، وعبر مفهوم المواطنة الوطنية والقومية.

والخطوة **الثانية** على هذا الطريق هي ضرورة التمييز الواضح بين الطائفة والطائفية، بين العشيرة والعشائرية، بين العائلة والعائلية. فالطائفة والعشيرة والعائلة هي تكوينات محترمة، وعلى الأغلب تاريخية وفقهية وفكرية، في حين أن الطائفية والعشائرية والعائلية هي التعصب الذميم لأفراد المذهب والعشيرة على حساب المواطنة ومصالح البلاد العليا.

لذلك، يجب أن تقام الدولة وتشغل وظائفها العامة على أسس الوطنية والنزاهة والكفاءة والتدرّجية، وأن تكون مفتوحة للجميع وبلا استثناء وبلا قيود (إلا ما حرم الله).

إن المحاصصة الطائفية التي أراد الاستعمار والاحتلال الأمريكي فرضها على العراق لاقت صدى في نفس البعض كرد فعل على الاحتكار السابق (التبعيث)، ولكن الخطأ لا يعالج بخطأ معاكس. وسرعان ما تهاوت «المحاصصة» أمام وعي العراقيين، حتى هبطت الى مستوى من الازدراء، فأخذ أصحابها يتبرأون منها بعد فترة وجيزة من تطبيلهم لها، بحيث إنه في آخر إحصائية صوّت أكثر من ٨٠ بالمئة من أبناء العراق ضد هذه المحاصصة التي لم تصمد إلا لبرهة أمام الوعي المستنير.

لذا كله، فإنني أعتقد بأن العروبة باقية في العراق كهوية وكفعل وكحركة، وكل هوية أخرى (غير هوية الإثنيات والقوميات) الى زوال. فالعروبة ـ في فهمنا- هي من أكثر ما ينفع الناس وكل ما سواها هو الزبد.

المناقشات

١ ـ حسن نافعة

أميّز بين أمرين هما: قضية الانتماء إلى العروبة أو إلى القومية العربية وقضية بناء الدولة العربية الموحّدة. إن الفشل ببناء الدولة القومية يعود إلى عاملين هما عاملٌ ذاتيٌ يتعلق بعدم إدماج قضية الديمقراطية في صلب الدعوة القومية، وعاملٌ موضوعيٌ يتعلق بشدة التحديات الخارجية وفي مقدمتها المشروع الاستعماري والمشروع الصهيوني. وانطلاقاً مما يجري في العراق فإني أعتقد أن ما نواجهه ليس بناء الدولة العربية الواحدة بل الحفاظ على الدولة القطرية القائمة في الوطن العربي التي طالما سخرنا منها وحاولنا أن نتجاوزها بأساليب شتى ليست مفهومةً في كل الأحوال، وتعاملنا معها كجرثومةٍ يتعينّ التخلص منها. بينما نواجه اليوم بعد احتلال العراق مخاطر تفتيت الدول العربية المركزية التي لم تعد مخاطر افتراضيةً بل قضايا مطروحةً على جدول أعمال النظام الدولي، وبالتالي يجب عدم افتعال معركة ما بين الدولة القطرية ومشروع الدولة القومية الذي يبدو لي اليوم مسألة ترفٍ فكري لا أستطيع شخصياً أن أتقبله. ما يواجه العراق الآن هو مهمتان متلازمتان: طرد الاحتلال وبناء دولةٍ وطنيةٍ ديمقراطيةٍ، وهذه ليست مهمة القوميين العرب وحدهم بل مهمة الشعب العراقي كله. وإذا مامُنحت الشعوب العربية فرصة إقامة نظمٍ ديمقراطيةٍ فإنّ المهمة التوحيدية التالية ستكون أسهل بكثير.

٢ ـ ضاري رشيد الياسين

كيف يقرأ الباحث مستقبل الواقع العروبي في العراق في شروط التوجه الشعوبي الطائفي الشرس؟ إنني ممتنٌ لإضفاء الطابع العروبي ـ الإسلامي على المقاومة الوطنية المسلّحة في العراق، لكن يجب أن تشمل المقاومة سائر القوميات الأخرى ماعدا الأعداد القليلة التي استمرأت الخيانة كي تصبح مقاومةً وطنيةً شاملةً. ومهما كان صدّام دكتاتورياً وظالماً وطاغيةً فإن الأمانة تقتضي في أن سياسته كانت قوميةً من دون أيّ شك.

٣ ـ صلاح عبد الوهاب عبد الباقي

تواجه الحركة القومية العربية في العراق تحدياتٍ خطيرةً، بسبب فقدان إشعاعها في ظل سياسات النظام السابق الذي كان يتبنى منطلقاتها، وسيطرة المعارضة التي أمعنت الهدم بالتيار العروبي حتى في داخل بعض أحزابها. وهناك اليوم في العراق مجموعتان قوميتان، لم تصمد أولاهما بسبب شحّ التمويل والعجز حتى عن الاستمرار بطبع جريدة **الحرية** بينما التحقت الثانية بركب التحالف الاستعماري. وأستطيع القول في ضوء تجربتي في رئاسة تحرير جريدة **الأهالي** التي تمثّل تيار الحزب الوطني الديمقراطي الذي أسّسه المرحوم كامل الجادرجي أن التيار العروبي في الحزب قد تعرّض إلى تضييقٍ شديدٍ، فلقد تعرّضت جريدته من قبل قيادة الحزب إلى هجومٍ عنيفٍ مثلاً لأنها نشرت قصيدةً تقدّر المذيعة السورية عزّة الشرع التي انتابها البكاء على الشاشة حين أعلنت دخول التحالف الاستعماري إلى بغداد. ولقد انتهى الواقع الحالي للحزب إلى انقسام بين مجموعةٍ طائفيةٍ وبين مجموعةٍ مؤيدةٍ للمشاركة في مجلس الحكم. إن أثر مشروع الشرق الأوسط الكبير سيكون بالغ السلبية في مستقبل العروبة في العراق اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

٤ ـ منذر الأعظمي

يجب الانطلاق من عروبةٍ منفتحةٍ تبحث عن نقاط اللقاء مع التيارات غير العروبية كلّها، على قاعدة مواجهة الاحتلال ومقاومته، وأن نحلّ مايمكن حله من مشاكل ونترك الجوانب الأخرى تأخذ مجراها. ومايزال المفهوم الماركسي عن دور الأمة الكبيرة تجاه الأمة الصغيرة يتمتع بقوةٍ هنا، من حيث ضرورة اتخاذ موقفٍ حكيم من محاولات القادة الأكراد تحقيق مكاسب خاصةٍ بهم عبر الدستور المؤقت مثلاً. هذه معركة يجب التنصل منها تماماً لصالح أولوية التركيز على كون الدستور أداةً لتنصل الاحتلال من تدميره العراق، وتمرير إنشاء قواعده، وتسليم ثرواته إلى الشركات العالمية. إن الخلاف مع القوميين الأكراد مؤقتٌ وثانويٌ مقابل المعركة ضد الاحتلال.

٥ ـ وميض نظمي (يرد)

أنا أيضاً عراقي، وبالنسبة إلى الأخ حسن نافعة فإنّ كلامه جميلٌ وصحيحٌ ولا أختلف معه، لكنني أودّ أن أقول له وإن صدر مني بعض التعليقات القاسية على العرب في بعض الجلسات أننا نناضل في العراق، ونتشرف بأننا لا نناضل من أجله فحسب بل لدرء العدوان على سوريا أيضاً، ولولا شهداء العراق لكان العدوان قد

امتد إلى سوريا. ونحن أيضاً ندافع عن جمهورية إيران الإسلامية، وعن الشعب العربي الفلسطيني، ولكن الآن أصبح في قلب كلّ عربي غضاضةٌ من المواقف العربية، فالفلسطينيون لهم غضاضةٌ من المواقف العربية، ونحن في العراق لدينا غضاضةٌ كبيرةٌ من التآمر العربي الحكومي ضد شعب العراق، وكما يقول الإمام علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه «ليس كل ما يُعرف يُقال، وليس كل ما يُقال جاء أوانه، وليس كل ما جاء أوانه حضر رجاله» . . وشكراً.

الفصل الخامس عشر

الوضع الكردي في العراق: رؤية مستقبلية

فوزية صابر

قد يتصور البعض أن القضية الكردية قضيةٌ ملغومةٌ يجب ألا يقترب منها أحد، في حين أنها تمثّل في نظري اليوم قضيةً تمسّ كل العراقيين وتشكّل واحدةً من أبرز قضايا الضمير الوطني العراقي. ومن هنا يجب معالجة هذه القضية في إطار منظورنا الوطني العراقي الواحد، طالما أنها تُعتبر المفصل الرئيسي في المشهد السياسي العراقي. وسأحاول مقاربتها بشكلٍ مكثّفٍ من خلال المدخل الداخلي و المدخل الخارجي.

بالنسبة إلى المدخل الداخلي، وأعتقد أنه الأهم في الموضوع في منظور أن المداخل الاجتماعية هي التي تقود إلى النتائج السياسية في ما بعد، فإن المجتمع الكردي يشهد منذ أكثر من عقدٍ من الزمن، أي بعد العدوان على العراق في «حرب الخليج الثانية»، إرهاصاتٍ عنيفةً ما زالت جذوتها تحت الرماد، وتغييراتٍ دراماتيكيةً لا تلحظها سوى عين المتفحص المتابع. وتنعكس هذه التغيرات الاجتماعية والفكرية على المستوى السياسي في أفكار الأجيال الكردية الجديدة ودرجة وعيها بأهمية الروابط مع المركز، فتكاد معظم شرائح هذه الأجيال الجديدة لا تولي أي أهميةٍ لهذه الروابط. وقد يصل الأمر لدى معظمها إلى درجة إنكارها، وضرورة طرحها جانباً أو تجاوزها. فهذا الجيل ـ يعني الجيل الذي أعقب الحرب ـ على عكس الأجيال التي سبقته، لم يكن يوماً طرفاً في معادلةٍ لعب فيها القهر الدور الأكبر في تهديم نتائجها، حينما فرضت لغة السلاح منطقها على الطرف الأضعف في تلك المعادلة ـ وهم الكرد. هذا الجيل لم يعش دوّامة العنف والعنف المضاد الذي عاشته الأجيال القديمة والوسيطة، فهو لم يعاصر الأنفال ولم يرَ الأسلحة الكيمياوية وعمليات التهجير القسرية التي تركت جروحها وندوبها في ذاكرة هذه

الأجيال وضمائرها بما فيها الأجيال العربية التي سبقتها، ولاسيما أن فضاء الحرية الواسع، وما وفرته ثورة الاتصالات والمعلوماتية والقنوات الفضائية، قد أتاحا له أن يتابع ويتحقق ويحكم من خلال حقائق ومؤشراتٍ وواقعٍ ووقائع دامغةٍ باتت تدريجياً تشكل رؤاه ومواقفه.

لقد ساهم النظام من دون وعي بالطبع في تعميق حالة انفصام بين المركز وهذه الأجيال الشابة عندما سحب فيّ العام ١٩٩١ الإدارات الحكومية من المنطقة الكردية، ظناً منه أن الكرد سيخفقون في إدارة شؤونهم وسيعودون طائعين إلى أحضان السلطة المركزية، الأمر الذي كذّبته الوقائع، إذ سرعان ما بادرت الأحزاب الكردية إلى ملء الفراغ السياسي والأمني للسلطة، وأنشأت إدارةً محليةً وبرلماناً وحكومةً بدأت تمارس نشاطها ومظاهر السيادة على الإقليم الكردي بعيداً عن أي وجودٍ فعلي لحكومة بغداد.

من يتجول في كردستان اليوم يمكنه أن يجزم بقوةٍ بأن كلمة «الاستفتاء» السحرية هي الشغل الشاغل لمواطني الإقليم. فالاستفتاء في نظرهم قضيةٌ ومبرّر وجود. وتدعو كتابات الصحف و برامج الإذاعة والتلفزيون والفضائيات إلى ضرورة إجراء استفتاءٍ بين مواطني الإقليم الكردي لتقرير نوع الرابطة التي ستجمعهم مع الحكومة المركزية. وبالمناسبة جمع نشطاؤهم في كردستان العراق وحدها أكثر من مليوني توقيع، وذهبوا بها إلى بغداد لإقناع مجلس الحكم بإجراء استفتاء حول نوع تلك الرابطة. وما يلفت النظر أكثر أن هناك إصراراً متزايداً من جانب الجيل الذي وُلد قبل التسعينيات بسنواتٍ قليلة، أو من الذين تقلُّ أعمارهم عن عشرين سنةً، ودخل المدارس والجامعات في ذلك العقد، على أن يكون شكل العلاقة مع المركز «ندياً» كعلاقةٍ بين شريكين متساويين في تقسيم السلطة والثروة في المجتمع.

لقد ظلّ هذا الجيل بعيداً عن تأثيرات المركز القوية وانعكاساته الشعورية والنفسية على المواطن العادي، إذ عاش تحت غطاء العولمة الواسع، حيث انسيابية الأفكار والمعلومات والمعرفة بشتى أنواعها، إلى جانب الرؤى والطروحات السياسية بكل تقاطعاتها وتشعباتها، هذه الانسيابية التي أدَّت في ما أدَّت إلى تشكيل أفكاره ورؤاه ومفاهيمه. ومن هنا يشهد المجتمع الكردي في العراق أشبه ما يكون بثورةٍ، لو تواضعنا قليلاً لقلنا إنها انتفاضة صامتة، فترسم هذه التغيرات الجديدة التي تحدث في عمق المجتمع وفي وسطه ببطءٍ لكن بفاعليةٍ شديدةٍ ملامح المرحلة الجديدة، وتحدّد مسار الجيل الجديد وخطى الطريق التي سيسير فيها مستقبله. فلقد تشكّل وعي هذا الجيل مع وجود مؤسسات المجتمع المدني على الرغم من بدائية بعض أشكالها

والنواقص التي تعتورها، ولكنها على أي حالٍ مؤسساتٌ مهمةٌ بالقياس إلى ما هو موجود ـ إن كان له وجود ـ في باقي أجزاء العراق الأخرى. ويصح ذلك بشكلٍ أوضح قبل الاحتلال.

لقد بدأ هذا الوعي الجديد يأخذ مساراتٍ غير مألوفةٍ في مجتمعاتنا الأبوية، حيث يدخل المسّ بالسلطة في باب المحرّمات والمحظورات، فهناك سجالاتٌ ومناقشاتٌ حول شرعية المؤسسات القائمة، ولا أقصد بها المؤسسات القائمة في بغداد بل في كردستان أي الإدارات المحلية في أربيل والسليمانية، وتتخطى هذه السجالات والمناقشات في كثيرٍ من الأحيان شرعية المؤسسات القائمة إلى شرعية بعض القيادات والأحزاب في السلطة الكردية. وتصل إلى حدّ المطالبة بضرورة حصولها على مشروعيةٍ اجتماعيةٍ أو شرعيةٍ في المجتمع ـ إن صحَّ التعبير ـ بدلاً من التمسك بما تسميه الشرعية الثورية أو النضالية التي استندت إليها طويلاً في طروحاتها عبر سنوات ممارستها للسلطة في كردستان؛ وهناك انتقادٌ واسعٌ لضعف استجابة النخب الفكرية والسياسية والقيادية لمتطلبات الأجيال الجديدة والحاجات الواقعية والفعلية للمجتمع. وحتى على مستوى الإعلام هناك انتقالٌ من دائرة الإعلام الرسمي الضيق والخطابي المباشر إلى مساحاتٍ واسعةٍ تفيض بالالتزام والمسؤولية الإعلامية والأخلاقية، ومقارعة إعلام السلطة الكردية. ومن يتابع أفكار ورؤى ومفاهيم الأجيال الجديدة الشابة عبر صحافتها ومنتدياتها الإلكترونية يفاجأ بحجم أو مستوى التحدي والجرأة في ما تكتبه وتعبّر عنه، والذي يتجاوز في كثيرٍ من الأحيان الخطوط الحمراء التي رسمتها تعابير ومقاييس السلطة هناك.

على المستوى الآخر، وهذه نقطةٌ مهمةٌ جداً، فإن القيادات الكردية التي تعي معادلات الواقع العراقي والإقليمي والدولي تجد نفسها محرجةً أمام هذه الاستحقاقات، فهذا الجيل في نهاية المطاف هو الذي سيشكّل قواعدها وجماهيرها مستقبلاً، وأي خطأ في قراءة خطابه ومطالبه قد تقلب المعادلة لغير صالح هذه القيادات، وهو أمرٌ لا ترغب به على أي حال. إنّ هذه الإرهاصات والتغييرات في الداخل الكردي والتي لا تغفل عين القيادات الكردية الرئيسة عنها، ستحدّد على الأرجح التوجهات أو شكل العلاقة الرسمية التي سترابط الكرد مع المركز. فهذه التغيرات هي الأكثر أهميةً وتأثيراً والأكثر جدارةً بالتأمل والمتابعة. وتمثل قضية الفدرالية إحدى أبرز قضاياها.

منذ أكثر من عقدٍ، وبالتحديد في العام ١٩٩٢، طرح البرلمان الكردي في كردستان خيار الفدرالية، وقبل ذلك بأكثر من ثلاثة عقودٍ اعترف الدستور العراقي

المؤقت الذي انبثق عن ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، وفي المادة الثالثة منه بالوجود القومي للكرد كشريكٍ للشعب العربي في تكوين الجمهورية العراقية، وكان هذا النص أول اعترافٍ دستوري بالخصوصية الكردية منذ تأسيس الدولة العراقية. ومن دون الدخول في التفاصيل فإنّ الإعلان عن الفدرالية قد تمّ منذ العام ١٩٩٢، لكن لم تُتّخذ خطواتٌ عمليةٌ من جانبِ البرلمان الكردي ولا من جانب القيادات الكردية لتفعيله وذلك لأسباب عديدةٍ تتعلق بتعقيدات الوضع العراقي، في حين أنّ الأمر تغيَّر في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٢ حينما بادر الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود البارزاني إلى طرح مشروعه حول كلٍ من دستور الفدرالية العراقية ودستور إقليم كردستان، وذلك كخطوةٍ تمهيديةٍ لمرحلة ما بعد سقوط النظام العراقي. وفي خطوةٍ تمهيديةٍ بدأت سلسلةٌ من النقاشات الحزبية والجماهيرية لمناقشة الموضوع عبر مؤتمراتٍ وندواتٍ شملت كلّ الأطياف السياسية والاجتماعية والفكرية في كردستان، وسخّرت وسائل الإعلام في الإقليم جهوداً كبيرةً لنقل هذه الفعالية.

أما في المدخل الخارجي فسأركز على الموقف الأمريكي باعتبار أنه يحدّد مسار الوقائع على الأرض في العراق، ولاسيما في هذه القضية. ومن خلال تتبع آليات السياسة الأمريكية في ظلّ النظام العالمي الجديد يمكن أن أؤشّر إلى عدة أنساق تشكّل الرؤية الأمريكية لمعالجة الموضوع الكردي، وذلك عبر شعارات حقوق الإنسان والمناداة بتحقيق الديمقراطية ومكافحة الإرهاب، سواء أكان إرهاب الدولة أو الإرهاب الذي يمارسه الأفراد أو الجماعات، ولذلك فإن الولايات المتحدة وهي تروّج لشعار الديمقراطية الذي تضعه شرطاً لازماً لتحقيق التغيّرات الجديدة في الشرق الأوسط تضغط على الدول التي يعيش فيها الكرد باتجاه تحقيق الديمقراطية، أو تطوير ممارساتها لأنها ستسهم ـ طبعاً في رأي الأمريكيين ـ في نهاية الأمر في إيجاد آليةٍ جديدةٍ تمكّن الكرد من ممارسة دورهم بإيجابية في الدول التي يتوزعون عليها، وتعبّد الطريق أمام صيغة علاقةٍ إيجابيةٍ بين الكرد ومحيطهم الأوسع في تلك الدول.

وإذا كان دعم الولايات المتحدة لشعارات حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب تبدو جادةً وبرّاقة في الوقت نفسه، فإنّ الأسباب الرئيسة الكامنة وراء هذا الدعم تخص مصالح الولايات المتحدة بالدرجة الأساس، فدول المنطقة تعاني من أزماتٍ جديةٍ، وثغراتٍ واسعةٍ في ما يخص قضايا الشرعية والديمقراطية وحقوق الإنسان والشفافية في الاقتصاد وعملية التنمية، ومعظم هذه الدول تعدُّ دولاً مارقةً في القاموس السياسي الأمريكي، وفي سبيل حصار هذه الدول ومعاقبتها فإن الأمريكيين يعتمدون خياراتٍ عدةً تتمثّل باحتوائها ومحاصرتها اقتصادياً وسياسياً،

وعزلها دبلوماسياً، أو خلق بؤر توترٍ تستنزفها وتتفرع منها مشكلات قد تصعب السيطرة عليها مستقبلاً.

قد يتحالف الأمريكيون مع قوى داخلية في هذه المجتمعات مناوئة لأنظمة الحكم القائمة فيها، وفي هذا الإطار جاء التعاطي الأمريكي مع الوضع الكردي في العراق، وحتى في أجزاء أخرى من كردستان التي تتوزع على الدول الأخرى. واستثمر الكرد بدورهم المعطيات الجديدة للحصول على أنواع مختلفةٍ من الدعم لهم. لقد جاء التعاطي الأمريكي مع الطروحات الكردية متناغماً مع صيغة الفدرالية التي تُطرح بقوة على الساحة السياسية العراقية. ويمكن لمن يراقب السلوك السياسي الأمريكي في العراق أن يلحظ أن من مصلحة الأمريكيين، وأعتقد أنّ هذه نقطة مهمة جداً وحساسة، بل ربما تُعدّ إحدى ثوابتهم السياسية في العراق، تخفيف قبضة المركز على الأطراف لصالح الأخيرة، يعني تخفيف قبضة المركز لصالح الأطراف.

وقد تكون الفدرالية إحدى أدوات السياسة الأمريكية في العراق لتحقيق هذا الهدف، مع أن الموقف الأمريكي من مسألة الفدرالية في العراق يتسم بالغموض، فمع إعلانهم المستمر عن تأييدهم لتأسيس نظام فدرالي في العراق، إلا أنّ شكل ونوع هذه الفدرالية التي يدعمونها تخيّم عليها الضبابية وعدم الوضوح؛ ففي الوقت الذي يصرُّ فيه الكرد على الفدرالية القومية أو الجغرافية، فإن الأمريكيين يكتفون بإعلان الدعم لها من دون أن يتخذ هذا الدعم خطواتٍ جديةً وملموسةً على صعيد التطبيق الفعلي. وربما كان ذلك مرتبطاً جزئياً بتعقيدات الوضع العراقي نفسه، فما زالت مواقف الأطراف العراقية الأساسية من الفدرالية متباينةً وأحياناً متنافرةً، وترتبط جزئياً أيضاً بموقف دول الجوار الجغرافي للعراق. ولعل الأمريكيين يبالغون في التفاؤل حينما يعتقدون أن تأسيس نظام فدرالي في العراق متحالفٍ مع الولايات المتحدة سيصبح سبباً لتنشيط مسيرة الديمقراطية في دول الجوار الجغرافي للعراق في إيران وسوريا وحتى في تركيا.

وبمتابعة الموقف الأمريكي للوضع الحالي في كردستان العراق مع رفضه، فإن هذا الموقف يبدو متناقضاً، ففي الوقت الذي توفر فيه الولايات المتحدة الحماية والدعم للإقليم، ولا تسمح لدول الجوار التي تستفزها التجربة الكردية بالتدخُّل المباشر، وإنهاء الإدارة الكردية الذاتية هناك، فإن الأمريكيين يرسلون إشاراتٍ متكررةً، يؤكدون عبرها إصرار الولايات المتحدة الواضح على وجوب احترام الحدود التي وضعت منذ الحرب العالمية الأولى، وضرورة الإبقاء عليها كما هي الآن. وتعني ترجمة هذا الموقف عملياً قطع الطريق على تأسيس دولةٍ كرديةٍ، وعدم السماح بتحول

الإدارة الذاتية في كردستان إلى إدارةٍ مستقلةٍ أو دولةٍ تتمتع بالاستقلال الذاتي، ولكن هذا التأكيد الأمريكي ـ وهذه نقطة جد حساسةٍ بالنسبة إلى الوضع الحالي في العراق ـ على احترام الحدود الدولية لم يتم الالتزام به من جانب الإدارة الأمريكية في كل الأحوال، في أجزاء عديدةٍ من العالم. فلم تُبدِ الولايات المتحدة اعتراضها على تغيير الحدود في البلقان وإندونيسيا لمصالح تطلبت دعم هذا التغيير. وإذا كان الموقف الأمريكي من مسألة احترام الحدود الدولية القائمة بين الدول مستمراً حالياً، فإنه يمكنني القول إنه موقفٌ غير ثابتٍ أو نهائي، بل يرتبط ارتباطاً مباشراً ووثيقاً بالمصلحة الأمريكية العليا، فهم سيدعمونَ التغيير في الحدود التي تستوجبها مصالحهم.

تعقيـب

سعد ناجي جواد

اسمحوا لي ألا أدخل في تفاصيل كثيرةٍ معروفةٍ لكل من تتبع القضية الكردية في العراق. ومن هنا سأحاول التركيز على بعض النقاط التي أعتبرها أساسيةً ومهمةً في الوقت الحاضر بالذات.

أولاً وقبل كل شيء أحب أن أقول بأني ونخبة خيّرة من المعنيين كنا في السابق نتحدث باندفاعٍ شديدٍ دفاعاً عن أبناء شعبنا الكردي، فاضحين ما يتعرض له من اضطهادٍ غير مبرَّر، وكنا نتجاوز الكثير من المسائل التي كانت تُحتسب ضدّهم مبررين ذلك بالظروف السيئة التي كانت تكتنف حياتهم وحركاتهم السياسية. وبالتأكيد فنحن لانزال نعتقد بأن الأكراد شعبٌ أصيلٌ في المنطقة موجودٌ فيها منذ آلاف السنين، ويستحق أن يتمتع بكلّ حقوقه القومية والثقافية والسياسية وغيرها. وبكلمةٍ أخرى فإنه يستحق كل ما يحفظ تميزه القومي والثقافي. وهذا اعتقادٌ لايمكن أن يتغير أو يتأثر بأي ظرفٍ من الظروف. وأنا شخصياً مثل الكثير من أبناء الشعب العراقي مع كل المطالب الكردية المشروعة والتي تأخذ بعين الاعتبار المصالح العراقية ككلٍ وليس جانباً واحداً منها.

اسمحوا لي أن أرجع إلى التاريخ الذي لم توله الباحثة الاهتمام المطلوب، لما فيه من عبر، وأن نعود الى التاريخ الذي احتل فيه العراق بعد الحرب العالمية الاولى، والذي بدأ في العام ١٩١٤ واستكمل في العام ١٩١٨. ولم يتم اختيار حاكم حتى العام ١٩٢١، حيث عُينّ الأمير فيصل (الملك فيصل الأول في ما بعد). ولَم يُسن دستورٌ دائمٌ إلا في العام ١٩٢٥. هذه هي الحالة العامة التي أرجو ألا تغيب عن بالنا، ثم نعود الى الكيفية التي تعاملت فيها بريطانيا مع المسألة والمطالب الكردية آنذاك، أو بالأحرى كيف تلاعب البريطانيون بالورقة الكردية من أجل مصالحهم الخاصة؟

باختصارٍ شديدٍ عمدت بريطانيا إلى استخدام الورقة الكردية كأداة ضغطٍ على

الحكومة العراقية الفتية لكي تجبرها على القبول بالاحتلال والوصاية والتبعية عن طريق المعاهدات (الاستقلال المنقوص). فمن ناحيةٍ كان يجري تخويف الحكومة الفتية في العراق من رغبة الأكراد في قيام دولةٍ كرديةٍ وفي الوقت نفسه كان يجري تخويف الأكراد و العراقيين بالقول إنه في حالة عدم قبولهم بالهيمنة البريطانية فإن ولاية الموصل بكاملها وبكافة أجزائها اِلسابقة التي تشمل الغالبية العظمى من أبناء شعبنا الكردي ستؤول إلى تركيا التي سحقت كل المطالب الكردية. وطبعاً لم تُحل هذه الأزمة إلا بعد أن وافقت الحكومة العراقية على جميع المطالب البريطانية، ووقّعت المعاهدات المكبّلة و المفروضة. وعندما تمّ ذلك قامت بريطانيا بإسكات المطالب التركية بولاية الموصل، ومن ثمّ إسكات المطالب الكردية بقصف القوة الجوية البريطانية للمناطق الكردية، فشُرّدت العوائل، وذُبح الأبرياء، وطورد المقاتلون من دون أية رحمةٍ، وأُلحِقت المحافظات الكردية بالدولة العراقية، والتي كانت الإدارة البريطانية تدعي قبل توقيع المعاهدة العراقية ـ البريطانية، بأنها رافضة أن تكون جزءاً من دولة العراق. بل ضربت بريطانيا عرض الحائط بكل البيانات والتعهدات والوعود التي أصدرتها قبل أو اثناء قبول العراق في عصبة الأمم، والتي تظهر التزام الطرفين باحترام الحقوق القومية. والأكثر من ذلك أنّ الدستور الملكي الدائم لم يحتو على أية مادةٍ تعترف بالوجود الكردي المتميز، ولم تصر بريطانيا على أي نوع من أنواع اللامركزية للمناطق الكردية، ناهيك عن مساهمتها في محاربة المدّ الوطنّي الكردي معتبرةً إياه امتداداً للخطر الشيوعي.

إن من يتناسَ هذا التاريخ، ولا يقارنه بما يجري الآن يكن ساذجاً سياسياً. إن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن تلعب الدور السيىء نفسه في هذا الجانب. فهي تحاول أن تجري توازناتٍ وأن تختلق مخاوف غير موجودةٍ، أو أنّ تضخّم مطالب غير مشروعةٍ. إن التاريخ يؤكّد لنا أنّ العرب والأكراد كانوا دائماً طرفينْ متحديْن في الحركة الوطنية العراقية، ولم يحدث أن تقوقع طرفٌ أو أهمل مشاعر الطرف الثاني إلا بعد عامي ١٩٥٨ و١٩٦١. ويؤسفني القول بأن الحركتين الوطنيتين العربية والكردية ساهمتا بذلك، وهما مسؤولتان عنه كمسؤولية من يعتقد منهما الآن بأن الولايات المتحدة الأمريكية جادةٌ في بناء عراقٍ ديمقراطيٍ مستقل.

لقد ذكرت الباحثة مسألةً مهمةً (المظاهرات والاستفتاء في كردستان العراق)، وهما مسألتان تجلبان الانتباه، وتثيران تساؤلات أهمها: أين كانت هذه المظاهرات والاستفتاءات قبل الاحتلال؟ ولماذا لم تعبّر عن نفسها بهذه القوة ضد نظام تسلطي أساء إلى الأكراد كثيراً؟ إنّ كلّ من له علم بسيط بالمناورات السياسية يعلمُ أنّ هناكَ من يحرّك هذه المظاهرات ويدعمها بمذكراتٍ «مليونيةٍ» كي يقول إن الجماهير تريد

ذلك، في حين أنّ القيادة الكردية وتقديراً منها لوضع العراق ستكون راضيةً بالفدرالية، وأنها لن تلحّ على الاستقلال الذي يطالب به المتظاهرون ومقدمو هذه الوثائق.

هذه لعبةٌ سياسيةٌ قديمةٌ جديدةٌ يمكن أن تنطلي على البسطاء و السذج إلا أنها يجب ألا تنطلي على أناسٍ واعين و مدركين. وعلى العموم فإني أجزم بأن القيادات الكردية تعلم أكثر من غيرِها بأن مستقبل كردستان العراق هو مع العراق ككلٍ وليس من دونه.

ثم إني أرجو ألا نبالغ في الحديث عن تطور وتقدم وازدهار الديمقراطية في كردستان العراق. فالكل يعلم أنّ المنطقة منقسمةٌ إلى قسمينْ بل دولتينْ ووزارتيْن وبرلمانيْن، فأين هي الوحدة الوطنية؟! وكيف يمكن تناسي المآسي التي عاشها شعبنا الكردي أيام الاقتتالات الدامية التي جرت بين الطرفين حتى وصلت إلى حدّ الاقتتال من شارع الى شارع، ومن بيتٍ الى بيتٍ دفن الأهالي خلالها قتلاهم في بيوتهم. ثم تطوّر الأمر بعد ذلك بحيث استنجد كل طرفٍ بطرفٍ آخر ليساعده على القضاء على أبناء جلدته؟ والنتيجة كانت كما ذكرت دولتين غير قابلتين للتوحد والاندماج. وعلى الرغم من كل النصائح والرغبات الأمريكية كما تذكر الدكتورة، أين هي الديمقراطية و الشعور بالوحدة الوطنية إذاً؟ إذا ما أردت أن أتوسع قليلاً وأذكر كيف تعاملت أحزاب كردية رئيسة مع الأحزاب الأصغر ولاسيما الدينية منها، لتوضحت أكثر مميزات هذه الديمقراطية وكيف يتم التعامل مع المعارضة!

نقطةٌ مهمةٌ أخرى تتعلق بسؤالٍ يجب أن يوجه إلى القيادة الكردية، ويقول بأنه و بعد كلّ ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية مع الأكراد سابقاً، هل تعتقد حقيقةً أنها أي الولايات المتحدة صادقةٌ في نياتها وادعاءاتها؟ هل نست هذه القيادات ما فعلته الولايات المتحدة مع جمهورية مهاباد ورئيسها القاضي محمد؟ أو ما فعله كيسنجر مع المرحوم الملا مصطفى البارزاني وماقاله له بعد مأساة ١٩٧٥؟ ثم أين الموقف الأمريكي (الإنساني) من أكراد تركيا حليفة الولايات المتحدة؟ ولماذا لا توقف ـ أو على الأقل تشجب ـ حملات الإبادة والصهر التي يتعرض لها الأكراد هناك؟ ألا يستحق أكراد تركيا حكماً ذاتياً أوعلى الأقل اعترافاً صريحاً ودستورياً بوجودهم؟ إن الحقيقة ستبقى تقول إن السياسة الأمريكية في المنطقة لا تراعي إلا مصلحتين فقط، مصلحتها ومصلحة إسرائيل. ومن أجل تحقيق هاتين المصلحتين ستستمر سياستها الهادفة إلى تمزيق المنطقة وشرذمتها، كي تقول للعراقيين بأنه فقط بالاعتماد على الولايات المتحدة والتسليم لها يمكن الإبقاء على دولةٍ اسمها العراق.

إذا ما وصلنا إلى مثل هذه النتيجة المأساوية فسيكون أكراد العراق الضحية الثانية بعد عربه، وذلك للسبب البسيط التالي: إن أية حكومةٍ تابعةٍ إلى الولايات المتحدة سيُوفّر لها كل ماتحتاجه من هدوءٍ واستقرارٍ، وأن كل من يتحداها أو يعارضها سيُسحق دون رحمة.

وتبقى الحقيقة الوحيدة الثابتة التي يجب التمسك بها والتأكيد عليها و من الجميع، وهي أن ما يحتاجه العراق بكل قومياته وطوائفه ومذاهبه هو الديمقراطية الحقة. إن بناء عراقٍ ديمقراطيٍ يحكمه دستورٌ دائمٌ وواضحٌ يحمي حقوق الجميع في الوقت نفسه الذي يخضعهم فيه إلى بنوده دون أي استثناء، وتنميةٌ حقةٌ تخدم الجميع وتخلق عراقاً مزدهراً اقتصادياً ومرفهاً اجتماعياً هو الحلّ الوحيد. وإن الابتعاد عن الديمقراطية لن يوصلنا إلى نتيجةٍ حتى وإن شعرت بعض الأطراف عربيةً أكانت أم كردية، بأنها تمتلك من القوة والدعم ما يبيح لها فرض رأيها لفترةٍ من الفترات. وأخيراً وليس آخراً فإن أكثر ما عقّد المسألة الكردية في العراق هو أزمة عدم الثقة بين الطرفين، ولاسيما على المستوى الرسمي. وأخشى ما أخشاه أن تنتقل هذه المشكلة إلى المستوى الشعبي في ظلّ تصرف كل فئةٍ على هواها وحسب رغباتها الضيقة.

المناقشات

١ ـ عبد الحسين شعبان

إذا ما اعترفنا بالشعب الكردي، فلابدّ أن نعترف بحقّه في تقرير المصير، بكل ما يعنيه ذلك من حق الاستقلال التام أو الاتحاد الاختياري الطوعي. وإذا ما اختار الأكراد الاستقلال فسيكون لذلك تبعات إذا لم يتم التفاهم حوله سلماً أو عنفاً، في حين أنهم إذا ما اختاروا الاتحاد أو الفدرالية أو أية صيغةٍ أخرى في العلاقة مع الشعب العربي، فإن عليهم التفاهم حول حدود تلك الصيغ وصلاحياتها وسقفها مع الشعب العربي الذي يمثل القومية الأكبر التي تشكّل بدورها ٨٠ بالمئة تقريباً من سكان العراق، في ظروفٍ سلميةٍ بعد رحيل الاحتلال.

إننا نتحدث بطريقةٍ تعميميةٍ عن الأكراد واختراقاتهم وأخطائهم من دون التمييز بين القيادات الكردية وبين الشعب الكردي الذي تعرّض إلى حروبٍ وإبادةٍ ومظالم تاريخيةٍ، ومن دون الإشارة إلى أن هذه الاختراقات تشمل بعض القيادات والنظم العربية. ولقد آن الأوان للتخلي عن خطاب «الشعوبية» وعن النظرة الشوفينية التي تنظر إلى الأكراد على أنهم «عرب سكنوا الجبال» أو أنهم «جيب عميل»، والتعامل بواقعيةٍ وموضوعيةٍ وأخويةٍ مع إشكاليةٍ من أهم إشكاليات الدولة العراقية المعاصرة، بقدر ما يجب على بعض الشوفينيين أو الانعزاليين الأكراد التخلي عن ضيق الأفق القومي، لصالح استعادة بعض مواقف التيار العربي الإيجابية من المسألة الكردية وتعزيزها.

لقد حُرم الأكراد منذ تأسيس الدولة العراقية من حقوقهم، ولم تكن النصوص الدستورية السابقة على هذه الحقوق أكثر من كلامٍ ورقي بالنسبة إلى ما تعرّض له الشعب الكردي من تطهيرٍ عرقي و سياسات تعريبٍ. إن الديمقراطية مهمةٌ لكنها لا تكفي لحلّ المسألة الكردية من دون الاعتراف بحق الشعب الكردي في الحياة في كيانٍ قوميٍ خاصٍ به، وهو حقٌ له وليس منحةً أو منّة.

٢ ـ عوني فرسخ

إن العلاقة ما بين الأكراد في العراق وسورية وبين العرب مختلفةٌ عن العلاقة في ما بينهم وبين الأتراك. فللأكراد إسهامهم في تكوين الأمة العربية، وقد تعرّب قسمٌ منهم في حين حافظ من لم يتعرّب منهم على تمايزه السلالي الذي يرتبط بجملة وشائج تراثيةٍ وثقافيةٍ واجتماعيةٍ مع محيطه العربي، بقدر ما تكرّد بعض العرب، ومثالهم الأبرز الشيخ محمود البرزنجي قائد أول حركة تمردٍ كرديةٍ في العراق. هل صلاح الدين الأيوبي بطلٌ كرديٌ بحكم السلالة أم بطلٌ تاريخيٌ عربيٌ ـ إسلاميٌ؟ وهل كان فهد أميناً عاماً لحزبٍ شيوعي يتألف معظم أعضائه من العرب بوصفه كردياً أم بوصفه وطنياً عراقياً؟ لقد تضاعفت معاناة الأكراد في عهد النظام الدكتاتوري واللاقومي السابق، لكن العرب كانوا شركاء لهم في التعرض إلى الاضطهاد. إن حاضر الأكراد ومستقبلهم مهددٌ بالدور الذي تلعبه قياداتهم في خدمة مشروع الهيمنة الأمريكية، في حين أن الديمقراطية سبيل حمايتهم.

٣ ـ عصمت بكر الطائي

لست ضدّ حقوق الأكراد بما في ذلك حقّ إقامة دولتهم القومية، لكن لا بد من الإشارة إلى أن وضع الأكراد في العراق أفضل من وضعهم في أي دولةٍ أخرى، وطالما أن الفدرالية هي ما بين العرب والأكراد فإنه يجب أن تتمّ عبر استفتاءٍ شعبي عراقي عام. إن تطور المسألة الكردية يوحي أن الفدرالية مرحلةٌ وليست هدفاً نهائياً. فالهدف النهائي غير المعلن الآن بسبب الظروف الدولية والإقليمية هو الانفصال عن العراق، وما يؤكد ذلك تصريحات القادة الأكراد في أن الفدرالية هي الحدّ الأدنى الذي يقبلونه. لست ضدّ قيام دولةٍ كرديةٍ بل ضدّ ما يتم من تكريد مناطق غير كردية، فكما رفضنا تعريب الأكراد نرفض عملية تكريد العرب الجارية، سواء في كركوك أو في منطقة الموصل. وكل ما أرجوه ألا تكون الفدرالية خطوةً في طريق تقسيم المنطقة العربية إلى دولٍ إثنيةٍ أو طائفية.

٤ ـ كمال خلف الطويل

لقد كلّفت المسألة الكردية العراق ذا الغالبية العربية كثيراً واستنزفته، فحال الأكراد حال عرب المشرق الذين مزقهم الاستعمار الفرنسي والبريطاني، وسعوا إلى الاستقلال والوحدة. في حين سعت القيادات الكردية إلى تحقيق استقلالها تحت مسمّياتٍ شتى مثل الحكم الذاتي والفدرالية، بشكلٍ مشوبٍ بالارتباط الخياني

بإسرائيل وإيران الشاه والولايات المتحدة، واشتغلوا طابوراً خامساً مراتٍ عديدةً ضد الدولة المركزية العراقية في إطار مسارات القوى الخارجية الراعية. لقد آن الأوان للاعتراف في أن محافظات دهوك والسليمانية وأربيل والريف الكردي في محافظتيْ الموصل وكركوك لم تعد منذ العام ١٩٩١ جزءاً من الدولة العراقية، أمّا مدينة كركوك فمدينةٌ عراقيةٌ يمكن التفاهم على تخصيص نسبةٍ من ريعها النفطي للدولة الكردية الناشئة، بينما أكراد ديالى وبغداد وخانقين والموصل وكركوك مواطنون عراقيون لهم حقوق وواجبات المواطنين العراقيين بشكلٍ متساوٍ مع ميزة حقوقٍ ثقافيةٍ خاصة. وبالنسبة إلى سورية فإن تداعيات ذلك لا تسمح بقيام دولة كردية بحكم التموضع الجغرافي المنفصل في مناطق الجزيرة وريف حلب ومدينة دمشق، والحلّ هنا في منحهم الحقوق الثقافية مع المساواة التامة. وبخصوص التركمان والكلدو ـ آشوريين والصابئة واليزيديين فإن مشكلتهم في نطاق الدولة الكردية هي من شأنهم معها، بينما هم في الدولة العراقية مواطنون متساوون مع اعتبار حقوقهم الثقافية. وإذا ما ملك العراق العربي زمام نفسه فإن تداعيات ذلك على كلٍ من إيران وتركيا من شأنهما وليس من شانه.المسألة خطيرة لكن الأصوب معالجتها.

٥ ـ محمد جمال باروت

كان الأكراد مثل العرب تماماً ضحية اتفاقيات سايكس ـ بيكو وتعديلاتها. فلقد مُنح العرب وعداً بضمان قيام دولتهم العربية المستقلة مثلما وعدت معاهدة سيفر الأكراد بإقامة دولة مستقلةٍ لهم خلال عام بموجب استفتاءٍ عام. وأتت التسويات الفرنسية ـ البريطانية لتقسّم مناطق الدولة العَربية المستقلة الموعودة، كما أتت معاهدة لوزان لتحطم احتمال قيام دولةٍ كرديةٍ محتملة. ومن صالح العرب وإنسانية قوميتهم أن يعترفوا بكامل الحقوق القومية للأكراد في العراق، بوصفهم مثل العرب أمةً راسخة الجذور، بما في ذلك قيام دولةٍ مستقلةٍ يجري تعاهد العراق العربي المستقل معها على عدم الاعتداء أو تمريره، ومنح أكراد سورية حقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية في إطار وحدة البلاد، كما هو طرح الأحزاب الوطنية الكردية السورية. فالعراق الآن لم يعد دستورياً مع الفدرالية دولةً عربيةً؛ في حين يمكن أن يعود عربياً في حال الاعتراف باستقلال الكرد في دولتهم على أساسٍ معاهدة صداقة وتعاون تضمن عدم استخدام الدولة الكردية مرتكزاً لإسرائيل في الاعتداء على العرب أو خرق أمنهم القومي المترنح.

٧ ـ فوزية صابر (ترد)

أشكر أستاذي العزيز الدكتور سعد ناجي جواد على ملاحظاته، ولكني أودّ أيضاً أن أبدي ملاحظاتي بشأن ما أورده. لقد تكلمت عن المتغيرات الاجتماعية لأننا تعودنا دائماً أن ننظر سطحياً إلى الأمور، فكانت السياسة تجذبنا دائماً وليس المجتمع أو الاقتصاد. يشهد المجتمع الكردي في أجياله الشابة بالفعل الأوضاع نفسها للمجتمعات العربية، وهو ما أسميه بالثورة الصامتة في ضوء ما رأيته على أرض الواقع وما أتحسسه. وبالمناسبة أنا أزور كردستان أسبوعياً لأن عائلتي هناك، وأعرف ما يدور على أرض الواقع. وأعرف جيداً أن المظاهرات وقضية الاستفتاء ليست على الإطلاق من تدبير الأحزاب كما رأى الأستاذ جواد، إذ أنّ الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يكن يسمح أصلاً بأية مظاهرةٍ، أو بأي مظهرٍ من مظاهر الاستفتاء. لقد تمّ الاتصال بي شخصياً عدة مراتٍ من أجل المشاركة بقضية الاستفتاء. أقول لهم ماهي القضية؟ يردون عليَّ إن الحزب الديمقراطي الكردستاني لا يرضى بمانقوم به، لكننا نمثّل هيئاتٍ جماهيريةً، بل كان الحزب يحاسبهم أحياناً، وفيما بعد تداركت الأحزاب الكردية هذا الوضع، وتبنت القضية. إنّ هذه المسألة ليست على الإطلاق من عمل الأحزاب، مع أنّ بعض قيادات هذه الأحزاب دخلت على الخط بهدف احتواء الظاهرة. فالأجيال الشابة الجديدة تنتقد مباشرةً وبشكل صريح هذه الأحزاب، وتقول إنها لا تمتلك المشروعية لقيادتها، فهذه هي المسألة **الأولى**. أما المسألة **الثانية** فتتعلق بالفدرالية القومية، فيقول الدكتور جواد إنّ الكرد غير واضحين في هذه المسألة. لكنهم يريدون فدراليةً قوميةً وجغرافيةً، بغض النظر عن اتفاقنا أو خلافنا معهم. كل من عمل في المعارضة وشارك في مؤتمراتها المختلفة من مؤتمر صلاح الدين إلى اجتماعات واشنطن وعاد إلى العراق كان يقول بالفدرالية ويؤيد المطالب الكردية، لكن يحدث الآن نوعٌ من التمييع عبر القول بفدرالية المحافظات أو بفدراليةٍ إداريةٍ، وهو مايعارضه الكرد. هناك الآن إحساس من الجانب الكردي بأن هناك تنصّلاً من جانب المعارضة أو مجلس الحكم من مسألة الفدرالية القومية.

القسم الرابع

المقاومة العراقية
الواقع والتحديات والآفاق



الفصل السادس عشر

المقاومة العراقية

(١)

المقاومة العراقية(*)

مثنى حارث الضاري

مقدمة

يعالج هذا البحث المختصر موضوعاً مهماً جداً من موضوعات تداعيات الحدث العراقي بعد الاحتلال، وهو موضوع المقاومة التي تمارس نشاطاً ظاهراً ضد قوات الاحتلال في العراق. وقد حاولت في هذا البحث أن أعرض لهذا الموضوع من خلال ثلاثة محاورِ رئيسةٍ هي:

١ ـ نشأة هذه المقاومة.

٢ ـ القوى الداخلة فيها والمكوِّنة لهيكلها العام.

٣ ـ مستقبل هذه المقاومة.

ولا يُخفى أن هناك محاولةً أخرى تندرج ضمن هذه المحاور تمّ التعرض إليها لإكمال مستلزمات البحث حول التفسيرات المعطاة بشأن هذه الظاهرة عند بروزها، وإمكانية اتساعها، والعوامل المساعدة على ذلك. وتبقى محاور أخرى حَريّةً بالبحث نحو: تأثير هذه المقاومة عراقياً وعربياً وأمريكياً، وهو ما يحتاج إلى بحثٍ آخر يكّمل مسيرة هذا البحث.

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٣ (أيار/ مايو ٢٠٠٤)، ص ٨٠ ـ ٨٨.

أولاً : نشأة المقاومة العراقية

من خلال الرصد الوثائقي لما أمكن الوصول إليه من بيانات حركات المقاومة وتنظيماتها السرية في العراق، يبدو أن أواخر شهر نيسان/ أبريل قد شهدت أول الأعمال المسلحة ضد قوات الاحتلال، فيما شهدت الأسابيع التالية الظهور الأول للبيانات التي تتبنى بعض الأعمال المسلحة ضد القوات الأمريكية والبريطانية، ثم توالت بعد ذلك بيانات عديدة لجماعات متعددة. وقد تمّ رصد أسماء كثيرة لهذه التنظيمات التي اختفى قسم منها مع الأيام، فيما بقيت بعض الأسماء مستمرة إلى الآن في إصدار بياناتها المعلنة عن مواقفها السياسية وتفاصيل عملياتها العسكرية عن طريق صفحات المواقع الالكترونية أو عن طريق البيانات التي تلصق على الجدران أو توزع على أبواب المساجد بعد انتهاء صلوات الجمعة، أو تُسرب إلى صفحات بعض الجرائد العربية ـ وفي أحيان نادرة ـ بعض الصحف العراقية.

ويلاحظ هنا أن ظهور هذه الأفعال المقاومة كان مبكراً جداً وفق كل الحسابات، فما كادت مدافع الأمريكيين تهدأ بعد احتلالها بغداد حتى بدأت بنادق المقاومين تنطلق هنا وهناك إلى أن وصلت إلى الحالة التي هي عليها الآن. وقد أعطى هذا مؤشراً على سرعة تكوّن المقاومة بعد الاحتلال وعدم وجود فارق زمني يذكر بينهما، وهو ما توقف عنده عدد من الباحثين المهتمين بتتبع موضوع المقاومة المسلحة في العراق، وأشّروه كميزة من ميزات هذه المقاومة. يقول الباحث التونسي توفيق المديني في حديث لجريدة **الراية** القطرية عن المقاومة العراقية : «هي تعتبر مقاومة مبكرة جداً في انطلاقتها». ويقول الأستاذ فهمي هويدي في جريدة **الشرق الأوسط** : «كما سقط النظام السابق بمنتهى السهولة، فإن المقاومة ظهرت بمنتهى السرعة، وتلك بدورها مفاجأة لا ريب، استتبعت مفاجأة أخرى تمثلت في أن حس المقاومة تفوق على حس الانتقام».

ومن الميزات الأخرى الملاحظة على نشأة هذه المقاومة، هي سرعة تحولها من شكل إلى آخر، وانتقالها من حال إلى حال. فعلى الرغم من قصر المدة التي قطعتها حتى الآن ـ حيث بلغت للتو شهرها العاشر ـ نجد أنها قطعت عدة أشواط في تطوير نفسها وتحديث أساليب عملها، فانتقلت من مجموعات صغيرة همّها الرئيس بعد الاحتلال جمع السلاح المتفرق والمبذول إلى مجموعات قتالية صغيرة محدودة العدد لا تكتفي بما تخلف من سلاح على أرض المعركة، وإنما تنتقل إلى طور البحث عن السلاح المخزون في مخازن الجيش، ومن ثم تكبر هذه المجموعات ويتصل بعضها ببعضها الآخر، فيدعوها هذا الاتصال إلى الاتساع حجماً ونوعاً، فتعمد إلى تحوير بعض الأسلحة وتطور قسماً آخر، ولا تكتفي بجهدها الذاتي، وإنما تعمد إلى تشكيل

التحالفات وتكوين الجماعات الأكبر. والشاهد على كل هذه التطورات البيانات التي تُعلن عن هذه التطورات، وتلقاها إينما يممت وجهك في المناطق التي تشهد تصاعد العمليات المسلحة.

ويشرح بعض المتخصصين من العسكريين هذا التطور بقوله: «انتقلت الانتفاضة العفوية في مواجهة قوى الاحتلال، وتحولت هذه الانتفاضة إلى مقاومة حقيقية للاحتلال الأنغلو ـ أمريكي، سواء بهدف التحرير أو بهدف الانتقام للشرف والحفاظ على العرض، أو بهدف إظهار الشعور الحقيقي تجاه الوجود الأجنبي على أرض العراق»[1].

التفسيرات المعطاة بشأن المقاومة

هناك أنواع عدة من التفسيرات حول دوافع ظهور المقاومة ونشأتها: **النوع الأول** منها تفسير دفاعي (تبريري) يحاول إرجاع المقاومة إلى خلفية ما ـ سلبية في كل الأحوال ـ فيعمد إلى وصفها بأوصاف سلبية كي ينزع عنها صفتها الظاهرية التي عُرفت بها.

ونجد هذا التفسير راجحاً ومفضلاً عند قوات الاحتلال، وبشكل أكثر صراحة عند بعض الأطراف الداخلة في «مجلس الحكم» التي تُكثر من ترداد هذا التفسير بشكل مستمر ومفتقر إلى الكثير من الموضوعية، وتصرّ في مناسبة ومن دون مناسبة على إلصاق المقاومة بشخص صدام حسين فقط، بواسطة استخدام «توصيفات خاصة» لها تظهر على نحو عبارات مثل «فلول النظام» و«أيتام النظام». . . الخ. ثم تطور الأمر تدريجياً، فأصبح الوصف ثنائياً هذه المرة، بزيادة عبارة «الإرهابيين الخارجيين»، ثم زيد على هذا الوصف في مرحلة لاحقة وصف آخر، وهو «السُرّاق واللصوص». ومن نافلة القول أن نبيّن هنا أن هذه الأوصاف ألصقت بالمقاومة جُزافاً ودون أية أدلة واضحة.

وإذا كان إطلاق هذه الأوصاف مفهوماً من قبل الأمريكيين لتبرير الأعمال المسلحة التي تشنّ ضدهم والتهوين من أهميتها، فإنه لا يمكن فهم وتبرير موقف بعض أعضاء «مجلس الحكم» والقوى المؤيدة له التيَ أخذت في المدة الأخيرة تطلق على قوات الاحتلال وصفها الحقيقي بأنها «قوات احتلال»، ولكنها في الوقت نفسه لا تعترف للمقاومة باسمها الحقيقي «المقاومة»، فإذا كان الاحتلال «احتلالاً»،

---

(١) عبد الرحمن الهواري، في: **السياسة الدولية**، السنة ٣٩، العدد ١٥٥ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤).

فلماذا لا تكون المقاومة «مقاومة»؟

أما **النوع الثاني** من التفسيرات المعطاة حول المقاومة، فهو التفسير القائم على أساس تفسير المقاومة حسب قانون الفعل ورد الفعل. فالمقاومة حسب هذا التفسير هي ردة فعل مفهومة على تجاوزات الاحتلال وعنفها غير المبرر في التعامل مع العراقيين، والدليل الأبرز لهذا التفسير هو حادثة الفلوجة المشهورة، عندما قمعت قوات الاحتلال بشدة تظاهرة سلمية انطلقت في المدينة للتنديد بتصرفات قوات الاحتلال الطائشة والمتجاوزة على حريات الناس والمنتهكة لحرمة الأعراف والتقاليد الاجتماعية في المدينة ذات الطابع الإسلامي الواضح. فقد سقط في هذه التظاهرة ١٥ قتيلاً والكثير من الجرحى، فلم تمض ليلة واحدة حتى شهدت الفلوجة أولى عمليات المقاومة المسلحة، ثم تفاعلت هذه القضية وفتحت الباب على مصراعيه للمواجهة الكبيرة بين المقاومين وقوات الاحتلال في المدينة.

وحسابات «البيدر» في العراق يبدو أنها لا تنطبق تماماً على حسابات «حقل» التفسير الأول، فيما تقترب من حسابات التفسير الثاني في بعض أوجهها، ولكنها لا تنطبق عليه تماماً. فمن الثابت عند المتابعين للحدث العراقي أن بعض أعمال المقاومة كانت قد وقعت فعلاً قبل حادثة الفلوجة في عدة أماكن، وأن ما حصل في الفلوجة كان عاملاً في ازدياد وتيرة هذه الأعمال لا سبباً في إيجادها.

ويبقى **التفسير الثالث**، وهو الأقرب إلى واقع ما يحصل في العراق ـ من وجهة نظري ـ ويقوم ـ على أساس أن المقاومة انطلقت وفق حسابات «شرعية» بحتة تتمثل في الجهاد ضد المحتل لتحرير أرض الإسلام، وفقاً للحكم الشرعي بوجوب دفع العدو حسبما أفتى به عدد من علماء العراق في الخارج قبل بدء الحرب على العراق، ثم انضافت إليه الأبعاد الوطنية وردود الأفعال ضد تجاوزات المحتل. ويتعزز هذا التفسير ويزداد قوة من خلال الثقل الكبير للتنظيمات الإسلامية في حركة المقاومة، وتصريحها المستمر بالأصل الشرعي الذي تستند إليه في مقاومتها للمحتل.

ثانياً: القوى الداخلة في المقاومة العراقية والمكوّنة لهيكلها العام

يمكننا هنا أن نؤشّر بعض الملاحظات التي يمكن أن تعطي تصوراً واضحاً لفهم قريب من الواقع لهذا الموضوع، وكما يلي:

١ ـ إن أغلب قوى الشعب العراقي ممثلة في التنظيمات المقاومة ـ في ما يبدو ـ على اختلافٍ نسب المشاركة بينها، وإن عدداً من القوى غير المشاركة آخذة في تغيير مواقفها ومواقعها يوماً بعد يوم، بتأثير عوامل متعددة، لعل من أبرزها: عدم وفاء

قوات الاحتلال بكثير من وعودها التي قطعتها على نفسها عند احتلالها للعراق، وكذلك تزايد أعمال التنكيل بالمدنيين والقتل العشوائي.

٢ ـ إن القوى الإسلامية والوطنية هي الأظهر في ساحة المقاومة، وإنها صاحبة الفعل الأبرز في ذلك، على اختلاف توجهاتها وتنوع منطلقاتها الفكرية. كما يظهر أن حركة المقاومة العراقية قد تداخلت فيها الأبعاد المكونة للشعب العراقي تداخلاً كبيراً، ولا يُقلِّل من هذا التداخل غلبة الصوت الإسلامي فيها، إذ يبدو أن هذه الغلبة لهذا التيار لم تمنعه من الانفتاح على غيره والتعاون معه، وكذلك فعلت القوى الوطنية التي لا تجد عائقاً في التعاون مع الإسلاميين الذين يتفهمون أهداف هذا التعاون، ولا يجدون فيه في الغالب غضاضة[٢].

٣ ـ هناك خلط واضح في الكتابات القليلة الصادرة حتى الآن عن قوى المقاومة وأنواعها وتصنيفاتها، ويأتي هذا الخلط من كون هذه الكتابات ترصد الحالة من الخارج، فيما تتيح الفرصة للراصد الداخلي صدقية أكثر من غيره، بحكم قربه من الحدث ومعاينته لمواقعه أو بعضها. وفي تجربة معقدة كتجربة المقاومة العراقية المتميزة من حيث الظرف الذي نشأت فيه، وطبيعة هذه النشأة وسرعتها وكثرة اللافتات المرفوعة فيها، نجد أن هذه الكتابات قد وقعت في أخطاء غير مقصودة، من حيث تكرار الأسماء وإعطاء الصفات المختلفة لموصوف واحد، وإثبات أفعال لأسماء هي من فعل غيرها . . . الخ.

وتحضرني هنا ثلاث دراسات حول طبيعة القوى المشتركة في المقاومة، وهي:

أ ـ دراسة الدكتور رفعت سيد أحمد، المنشورة في جريدة **العرب** اللندنية، وقد أحصى فيها ٢٩ تنظيماً مقاوماً.

ب ـ دراسة الأستاذ عبد الكريم العلوجي المنشورة في جريدة **العربي**[٣]، وقد أحصى فيها ٢٧ تنظيماً مقاوماً.

إضافة إلى متابعة الباحث توفيق المديني التي ظهرت على شكل مقابلة في جريدة **الراية**[٤]، وقد أحصى فيها ٢٠ تنظيماً مقاوماً.

---

(٢) المثال الأبرز في هذا السياق هو ميثاق حركة «المقاومة الإسلامية الوطنية» المنشور في جريدة **السبيل** الأردنية، الذي نلحظ فيه تفاهماً واضحاً بين الاسلاميين وغيرهم ابتداءً بالاسم وانتهاءً ببعض التفاصيل الداخلية، وسنعرض لبعض تفاصيل هذا الميثاق في مكان آخر من البحث.

(٣) **العربي** (القاهرة)، ١٦/ ١١/ ٢٠٠٣.

(٤) **الراية** (الدوحة)، ١٤/ ١/ ٢٠٠٤.

ويلاحظ على هذه الدراسات جميعاً أنها اتفقت على تشخيص أهم التنظيمات المقاومة في «جيش محمد» و«المقاومة الإسلامية الوطنية» و«أنصار الإسلام»، ويضاف إليها «أنصار السنّة»، وعلى غلبة البعد الإسلامي على هذه التنظيمات يليه البعد القومي الوطني؛ إلا أنها اختلفت في التسميات أحياناً من حيث الجمع أو التفريق. ويمكننا أن نؤشر هنا بعضاً من الملاحظات، منها:

ـ إن بعض هذه المنظمات هي منظمات «وقتية»، بمعنى أنها اكتفت ببيان واحد، ثم اختفى اسمها بعد ذلك، نحو «مجاهدو صدام» التي لا يعرف عنها إلا بيانها المتعهد بالانتقام لمقتل عدي وقصي صدام حسين، و«الجبهة الشعبية» التي اكتفت ببيان واحد في جريدة **الأسوار**.

ـ هناك بعض المجموعات من الجيش العراقي السابق أو مجموعات قتالية استخدمت أسماء بعض تشكيلات الجيش السابق، مثل «سرية حطين ـ فرقة المدينة المنوّرة». ولا يدل هذا الاستخدام على بقاء هذه التشكيلات على حالتها، وإنما هو مجرد رمز.

ـ هناك تنظيمات «مناطقية» لا تحمل اسماً مُعبّراً، وإنما تكتفي بنسبة نفسها إلى مكان نشاطها، نحو: «مجاهدو حديثة».

ـ تكرار بعض الأسماء وعدّها مجموعات مختلفة، بينما هي في الحقيقة تنظيم واحد، كما في حالة «المقاومة الإسلامية الوطنية» و«المقاومة الوطنية الإسلامية» و«المقاومة الإسلامية والوطنية»، حيث إنها أسماء مختلفة لتنظيم واحد هو «المقاومة الإسلامية الوطنية».

ـ ذكر بعض تشكيلات التنظيمات وعدّها مستقلة، بينما هي في الأصل تعود إلى تنظيم أكبر، نحو «عصائب أهل العراق» التي ذكرت كجماعة مستقلة، بينما هي في الأصل من تشكيلات «المقاومة الإسلامية الوطنية» في المنطقة الغربية، كما يظهر من بيانات هذه الحركة المنشورة في جريدة **السبيل** الأردنية.

وهناك ملاحظات أخرى كثيرة لا يتسع لها المقام هنا.

١ ـ إمكانية اتساع نطاق المقاومة والعوامل المؤثرة في ذلك

الإمكانية النظرية لاتساع نطاق المقاومة وشمولها لقوى أخرى غير القوى المشاركة فيها فعلياً قائمة، والإمكانية الفعلية واقعة حقيقة بقدرٍ معين، والدليل على ذلك بعض العمليات العسكرية التي وقعت خارج المناطق التي اعتاد الإعلام على

وصفها بـ «المثلث السنّي»، كما حصل في أربيل وكركوك والناصرية وكربلاء والحلّة، وقبلها جميعاً في البصرة والعمارة. فعلى الرغم من قلة هذه العمليات مقارنة بما يجري في مدن وسط العراق (بغداد ـ صلاح الدين ـ بابل) وشرقه (ديالى) وغربه (الأنبار) وشماله الغربي (الموصل) وشماله الشرقي (كركوك)، إلا أن قسماً منها كان متميزاً من حيث النوعية، كما حدث في مدينة المجرّ في العمارة عندما قتل ٦ من الجنود البريطانيين، وكذلك عملية الناصرية ضد القوات الإيطالية التي تمّت عن طريق السيارات المفخخة وتفجير النفس.

ومن الاحتمالات القائمة انضمام بعض الشيعة إلى هذه العمليات في المستقبل، وهناك إشارات عديدة ترجّح هذا الاحتمال، منها تصريحات المرجع الديني السيد أحمد البغدادي التي أعلن فيها أن الشيعة أيضاً يجاهدون، وصرح فيها علناً بتأييده للمقاومة الإسلامية ضد الأمريكيين قائلاً: «من حيث المبدأ، أنا أؤيد المقاومة الإسلامية التي تستهدف المعسكرات الأمريكية وتستهدف الجيش الأمريكي في سبيل إخراجهم من الوطن الأغر»[٥]. وتنتشر في الشارع العراقي أنباء عن مشاركة بعض الشيعة في بعض العمليات في المناطق التي تشهد نشاطاً مسلحاً.

٢ـ عوامل اتساع المقاومة

يمكن إجمال العوامل المؤثرة في اتساع نطاق المقاومة إلى غير القوى العاملة فيها الآن فعلاً، في ما يلي:

أ ـ ازدياد الضغط الأمني للقوات الامريكية، وإمعانها في تطبيق الكثير من السياسات الجائرة التي ستعمل على تفجير مرجل الغضب العراقي في مناطق كثيرة من البلاد. وقد بلغت بعض هذه التصرفات حداً من الطيش الذي استفز مشاعر العراقيين لمساسه بتركيبتهم الاجتماعية ذات الخلفية الدينية. وتمثلت هذه التصرفات في أنماط عديدة من العنف المبرر، نحو أسلوب المداهمات الليلية التي تعتمد الأسلوب نفسه المعلن للحرب الأمريكية على العراق، وهو أسلوب «الصدمة والترويع» من خلال تفجير الأبواب بالديناميت واقتحام المنازل بشراسة، الأمر الذي اضطر ـ مثلاً ـ كثيراً من النساء في المناطق المحافظة إلى ارتداء الملابس الساترة لكل الجسم أثناء النوم، خشية المداهمة الليلية التي لا تعطي فرصة للمواطن لارتداء ملابسه قبل اعتقاله.

---

(٥) قمر بني هاشم (بغداد)، ٣١/ ١/ ٢٠٠٤.

ب ـ تردّي الأوضاع المعيشية وتفاقم حالة البطالة، وخاصة في المناطق التي ركزت الآلة الدعائية لقوات الاحتلال على أنها جاءت محررة وواعدة بتحقيق أمانيها، وما تظاهرات العاطلين في العمارة والكوت في منتصف كانون الثاني/ يناير من هذا العام إلا دليل لما يمكن أن تحدثه هذه الحالة من فوران شعبي غير معروف العواقب.

ج ـ تنامي حالة ما يمكن أن يُدعى «ثقافة المقاومة» لطرد المحتل، وقد بدأت بعض التوجهات السياسية تتحدث عنها على خلفية ما تروّج له المقاومة المسلحة فعلاً في الساحة العراقية من خلال بعض المجلات السرّية والنشرات المعلقة والشعارات المكتوبة على الجدران. وقد أسهمت مستجدات عديدة في الساحة العراقية في تنامي هذه الثقافة، ومنها: الانتشار الواسع لشبكة الانترنت التي أتاحت لمستعمليها في العراق الاستفادة من مواقع كثيرة تتحدث عن هذه الموضوعات في مقابل حالة الضغط، بل الرقابة الإعلامية الشديدة التي تفرضها قوات الاحتلال على الصحافة العراقية المقروءة[٦].

ثالثاً: مستقبل المقاومة العراقية

لا يمكن الإجابة عن التساؤلات حول مستقبل المقاومة وإمكانية لعبها دوراً سياسياً في مستقبل العراق إلا بعد الوقوف على أهداف هذه الجماعات المكوّنة لهذه المقاومة، المعلن منها وغير المعلن، الواضح الصريح منها وغير الصريح؛ فمن خلال معرفة هذه الأهداف يمكن لنا بقليل من العناء اكتشاف أن المقاومة العراقية تضمّ اتجاهات مختلفة وتيارات متعددة. فمنها ما هو مرشح للاستمرار كقوة سياسية فاعلة في المستقبل، ومنها ما هو غير مرشح لذلك. ويمكن الاطلاع على هذه الأهداف من خلال ما نقرأ في بيانات هذه الجماعات، المنشور منها في الصحف، أو المعلن على شاشات بعض الفضائيات، أو الموزع عن طريق اليد. ويمكن في هذا السياق تسجيل الملاحظات التالية:

١ ـ يظهر بوضوح أن هناك هدفاً متفقاً عليه بين كل هذه الجماعات المسلحة يمكن أن نصفه بالحدّ المشترك الأدنى بينها، وهو تحرير العراق من الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني. فقد أبرزت هذا الهدف أغلب البيانات المنشورة، وأكدت عليه مراراً وتكراراً. وفي هذا الصدد يقول بيان الجبهة الشعبية لتحرير العراق: «تعلن

---

(٦) من شواهد ذلك: إغلاق جريدة **المستقلة** البغدادية لمدة من الزمن، وتعرض جريدة **الساعة** لتنبيهين شديدين وتهديد بإقفالها إن كررت نشر الأخبار التي تراها قوات الاحتلال مضرة بها.

الجبهة عن مسؤوليتها القانونية الكاملة عن كل العمليات العسكرية الموجهة ضد الاحتلال الأمريكي والبريطاني. . . وهدفها هو رحيل هذه القوات وترك الشعب العراقي في تقرير مصيره. . .»[٧].

وتقول المقاومة الإسلامية الوطنية في ميثاقها الذي أعلنت عنه في بعض مواقع الانترنت ونشرته جريدة **السبيل** الأردنية: «المقاومة الإسلامية الوطنية حركة جهادية وطنية تسعى إلى تحرير أرض العراق من الاحتلال العسكري والسياسي الأجنبي ليتمكن أبناء الشعب العراقي من حكم أنفسهم»[٨].

ونجد هذا الهدف متكرراً في كل بيانات المجموعات المقاومة التي استطعنا الوصول إليها والإطلاع عليها.

٢ ـ هناك وعي من بعض الجماعات المنخرطة في المقاومة بطبيعة الظرف العام الذي تعيشه وتمارس نشاطها فيه، فيقتصر قسم لا بأس به منها على هدف التحرير، دونما التطلع إلى تحقيق الهدف الأساسي عند أغلب هذه الجماعات، وهو إقامة الحكم على أساسٍ إسلامي؛ وعياً من هذه الجماعات ـ في ما يبدو ـ بصعوبة تحقق هذا الهدف في المستقبل المنظور، فتراها تنص على ذلك صراحة على الرغم من إيمانها بمشروعية هذا الهدف ومركزيته في مشاريعها السياسية[٩]. ولعل أفضل من يُعبِّر عن هذا «التفهم» ميثاق المقاومة الإسلامية الوطنية الذي ذكرناه قبل قليل، فقد نص هذا الميثاق صراحة على سعي هذه المجموعة لبناء دولة عراقية على أساس «المبادىء السامية للدين الإسلامي الحنيف القائمة على تطبيق العدالة وعدم التمييز على أساس اللون أو العرق أو الدين أو المذهب. وطريقة تحقيق هذا في نظر الجماعة «أن يكون العراق دولة مستقلة متحررة وأن يلعب دوراً فاعلاً في محيطه العربي والإسلامي والدولي، بما يضمن الاستقرار والسلام لكل أبناء الإنسانية».

ويقول البيان الأول للقيادة العامة للجيش الوطني لتحرير العراق: «رغبةً في إكمال الواجب الوطني المقدس، وإرضاء الله سبحانه، وتعالى وخدمة لشعبنا العراقي المُفدى، نعلن الأهداف الرئيسية لهذا الجيش، وهي كما يلي: مقاومة الاحتلال أينما وجد وطرده من البلاد وتحرير كامل التراب العراقي». ثم يسترسل البيان في ذكر أهداف هذا الجيش، ويختمها قائلاً: «العمل على إقامة عراق حر ديمقراطي موحد

---

(٧) **الأسوار**، ١٠/ ٨/ ٢٠٠٣.

(٨) **السبيل**، ٩/ ٢/ ٢٠٠٤.

(٩) المصدر نفسه.

بعيد عن الطائفية والعنصرية والمذهبية، ويكون فيه الإسلام الدين الرسمي للدولة مع احترام جميع الأديان السماوية والمعتقدات الأخرى»[10].

ويبدو أن الحجم الأكبر من هذه الجماعات تعي ما وعته الحركتان السابقتان، فنراها تركز على الحديث عن التحرير، وتغفل الحديث عما تنويه بعد ذلك بخصوص موضوع الدولة الإسلامية، وهوَ إغفال متعمد ـ في ما يبدو ـ تسعى هذه الجماعات من خلاله إلى تركيز جهودها صوب تحقيق هدفها المشترك؛ خشية الانزلاق في أتون اجتهادات شرعية قد تؤثر في سعيها من أجل تحقيق هذا الهدف، ولا سيما بعد رصد محاولات جهات عديدة جرّ هذه الجماعات إلى هذا «المحك» الخطر بواسطة طرح بعض التساؤلات غير البريئة، التي لا تنفك بعض الصحف العربية والعراقية من إثارتها بين حينٍ وآخر.

٣ ـ في مقابل الإدراك الحاصل عند بعض هذه الجماعات بواقعها وظروفه؛ نلمس غياباً لهذا المعنى عند بعض آخر منها تسيطر عليها فكرة أن عدم النص على هدف إقامة الدولة الإسلامية هو من قبيل التنازل عن المبدأ، فتبني فكرها على أساس جهاد المحتلين لتحرير البلد أولاً، وإقامة الدولة الإسلامية ثانياً، كما ينص على ذلك البيان الأول الصادر عن «قيادة جيش أنصار السنّة» حينما يقول: «إن الغاية لا تنتهي بمجرد طرح المحتل والإثخان فيه، وإنما إقامة دين الله وفرض شريعة الإسلام لتحكم هذه الأرض الإسلامية»[11].

من خلال الملاحظات السابقة، نستطيع أن نقول إن هناك وعياً كافياً عند بعض جماعات المقاومة بأهمية التفكير بالمستقبل، واقتناعها بضرورة استثمار ما قامت به حتى الآن من فعل مسلح، في مشروع سياسي يكفل لها التواصل مع تطورات الأوضاع في العراق والتأثير فيها، مرّة بالسلاح والأخرى بغيره. ويمكن لنا هنا أن ننقل بعض المواقف التي عبّرت عنها «المقاومة الإسلامية الوطنية»، باعتبارها الجهة الوحيدة المعروفة التي قدمت مشروعاً سياسياً واضحاً من خلال ميثاقها المُعلن. فقد أوضحت فيه ـ مثلاً ـ موقفها من الأحزاب والجماعات غير الإسلامية، فهي على الرغم من اختيارها خطاً «جهادياً»، «إلا أنها لا تنكر على الآخرين العمل السياسي.. فهي لا تعارض أي عمل سياسي اختاره الآخرون بشرط أن لا يقاطع أو يعارض أو يلغي ثوابتنا الإسلامية والوطنية»[12]. وكذلك من خلال موقفها من

(١٠) البيان منشور وموزع باليد في غرب العراق وبغداد بتاريخ ٢/ ٧/ ٢٠٠٣.
(١١) **مجلة أنصار السنة** المطبوعة في عمّان والموزعة في بغداد (شعبان ١٤٢٤ هـ).
(١٢) **السبيل**، ٩/ ٢/ ٢٠٠٤.

الأديان والقوميات والطوائف، فهي تؤمن باحترام المعتقد وتحترم خصوصيات كل قومية، وتقف بشدة ـ كما يقول الميثاق ـ ضد أي دعوة طائفية تسعى إلى تفرقة العراقيين. فالذي «يثير الفتنة الطائفية هو مع المحتل يخدمه من حيث يشعر أو لا يشعر»، وكذلك بإعلان هذه الجماعة عن احترام جميع المواثيق والأعراف الدولية التي أقرتها أمم العالم، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة وميثاق حقوق الإنسان ـ مع تحفظها على العديد من النقاط الواردة فيها ـ وأنها تبعاً لهذا «استنكرت... الاعتداء الذي وقع على مبنى الأمم المتحدة»[13].

(١٣) المصدر نفسه.



(٢)
المقاومة العراقية وملامح تشكيل الهويّة(*)

سلمان الجميلي(**)

مقدمة

لا شك في أن قضية تحديد هوية المقاومة العراقية يشوبها الكثير من التعقيد والخلط الناجم عن تعدّد الجهات التي تتبنى العمليات المسلحة، وعن التشويه المتعمد الذي تمارسه قوات الاحتلال والقوى المحلية المتعاونة معها، بوصف هذه العمليات بأنها نوع من أنواع الإرهاب لغرض تحشيد الرأي العام الأمريكي والدولي في دعم الحملة الأمريكية على الإرهاب وفق ما تراه.

ولأن المقاومة استطاعت أن تفرض وجودها العملي على الساحة وبدأت برسم هويتها، فقد رأيت من المناسب التصدّي لهذا الموضوع انطلاقاً من فرضية أن هذه المقاومة بدأت تتضح ملامحها وتتشكل هويتها كلما استمرت وتصاعدت العمليات المسلحة التي تقوم بها.

وإدراكاً مني بأن هذا الموضوع لا يتوافر على مصادر علمية أصيلة بسبب واقع الاحتلال الذي يجعل من المتعذر الحصول على المعلومة من مصادرها، وبسبب المحاذير الأمنية التي تمنع المقاومين من الإفصاح عن هوياتهم، فقد لجأت إلى دراسة تحليلية لعيْنة عشوائية من شهداء المقاومة، وفي مناطق مختلفة معروفة بمقاومتها للاحتلال، فضلاً عن تحليل الدوافع المحركة لهم وللبيئة التي يعيشون فيها والإشكاليات التي تواجه المقاومة.

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٣ (أيار/مايو ٢٠٠٤)، ص ٨٩ ـ ١١٠.

(**) أستاذ في مركز الدراسات الدولية ـ جامعة بغداد.

ولأجل طمأنة المصادر التي زودتني بالمعلومات عن الشهداء، فقد اكتفيت بالاستفسار عن اللقب دون الاسم، وعن المنطقة دون العنوان الكامل، وعن الانتماء أو التوجهات والعمر وطريقة الاستشهاد أحياناً، وغالبية الشهداء، محل التحليل، هم من المعروفين في المناطق التي استشهدوا فيها، بحيث لا يتحرج أبناء مناطقهم من التحدث عن بطولاتهم[١].

وقد قسمت البحث الى أربعة محاور، هي:

أولاً: الدوافع التي استندت إليها المقاومة العراقية.

ثانياً: الإشكاليات التي تواجه المقاومة العراقية.

ثالثاً: هوية المقاومة العراقية.

رابعاً: مستقبل المقاومة العراقية.

أولاً: الدوافع التي استندت إليها المقاومة العراقية

١ ـ الدوافع الدينية

لا مراء من القول إن المقاومة العراقية استمدت مشروعيتها من الدين الإسلامي في تبرير لجوئها الى الخيار المسلح لمواجهة الاحتلال. فالجهاد في الشريعة الإسلامية نوعان: جهاد طلب، وهو خروج المسلمين لنشر دين الله؛ وجهاد دفع عندما يدخل المحتل الى أراضي المسلمين، والنوع الأخير من الجهاد هو فرض عين على كافة المسلمين[٢]. وحال دخول القوات الأمريكية بدأت توزع المنشورات في المدن التي شهدت أعمال المقاومة، لاحقاً، تبيّن الحكم الشرعي في التعامل مع الأمريكيين (انظر الوثيقة رقم (١))[*].

وقد استند التيار الإسلامي المقاوم على العديد من الفتاوى الشرعية التي صدرت من علماء السنّة قبل الحرب على العراق وأثنائها، والتي أوجبت الجهاد على المسلمين في حالة تعرض بلدهم للاحتلال (انظر الوثيقة رقم (٢)، وكذلك الوثيقة رقم (٣))،

---

(١) يتداول المواطنون في بعض مناطق المقاومة بطولات بعض الشهداء مثل نور الدين (أبو سمية في الفلوجة) والشهيد حسن عارف في القائم وكثيرين منهم في مناطق أخرى.

(٢) **الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي... وهو شرح مختصر المزني**، تصنيف أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري؛ تحقيق وتعليق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود؛ قدم له وقرظه محمد بكر إسماعيل وعبد الفتاح أبو سنة، ١٩ ج (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤)، ج ١٤، ص ١٤٤.

(*) الوثائق التسع في آخر هذه المقالة بعضها منشور في وسائل الإعلام، وبعضها الآخر ألصق ووزع على واجهات المساجد وشوارع المدن التي توجد فيها مقاومة.

ولم تتوقف هذه الفتاوى الى حد الآن.

وبالإضافة إلى هذه الفتاوى، فإن التنشئة الدينية التي تربّى عليها السكان في المناطق الساخنة بأعمال المقاومة أتاحت لهم فهماً واسعاً في موضوع الجهاد دون الاعتماد على مرجعيات شرعية.

وبما أن غالبية المقاومة العراقية تنحسر في أوساط المذهب السنّي، فإن أهل السنّة في العراق منذ غياب الخلافة الإسلامية العثمانية، وبناء العراق المعاصر بقيام النظام الملكي، لم تكن لهم مرجعية قائمة، وإنما كان هناك بعض العلماء المشاهير مثل أمجد الزهاوي ومحمد محمود الصواف والشيخ عبد الكريم المدرس[٣]، وكثيرين غيرهم، يتصدّرون للفتوى في العراق، وقد ظلت الحكومات المتوالية تخشى إعطاءهم دوراً خارج دورهم الديني. وقد وفر غياب المرجعية هذه، بيئة مناسبة لنمو تيارات أو مشارب في صفوف أهل السنّة، هي: التيار السلفي، والتيار الوسط، والتيار الصوفي[٤]. ولا يعني هذا التنوع وجود تقاطع بين هذه التيارات، كما لا يعني أن كل تيار هو منسجم في ذاته، وإنما توجد داخله أيضاً توجهات تتراوح بين المتشددة والمعتدلة حول العديد من القضايا، كما لا يعني ذلك أن كل تيار له قيادة موحدة. ولم يسمح النظام السابق بإيجاد هيكل تنظيمي مستقل ينظم هذه التيارات، وإنما ترك الأمر خاضعاً لسيطرة الشخص الثاني في النظام (عزّت الدوري)، والذي كان له دور كبير في تشويه وعدم إبراز الوجه الحقيقي لأهل السنّة من خلال تبنيه لمجموعة من علماء السلطات الذين يزينون له أفعاله وأفعال النظام. وحال سقوط النظام تشكلت هيئة علماء المسلمين لتكون المرجع الرئيسي لأهل السنّة في العراق، وينضوي تحتها الآن أكثر من ٩٠ بالمئة من هؤلاء العلماء على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم. وتتبنى الهيئة منهج المقاومة غير المسلحة، وترى أن المقاومة بكافة أنواعها، مسلحة أو غير مسلحة، هي حق مشروع للعراقيين وفق الأدلة الشرعية والقانونية. ولم يصدر عن الهيئة موقف سلبي تجاه المقاومة المسلحة، بل يلمس منها أحياناً تأييداً للمقاومة[٥] الموجهة ضد قوات الاحتلال، بينما تدين الأعمال الموجهة ضد غيرهم[٦].

---

(٣) ما زال على قيد الحياة ويناهز عمره ١٣٠ وقد توقف عن الفتوى بعد الحرب.

(٤) يمثل التيار الوسط نسبة أكثر من ٩٠ بالمئة ويضم في ثناياه التيارات المعتدلة غير المتطرفة ومن ضمنهم الإخوان المسلمون.

(٥) في لقاء مع قناة الجزيرة، «برنامج بلا حدود»، بتاريخ ١١/ ٣/ ٢٠٠٤، أجاب الأمين العام لهيئة علماء المسلمين د. حارث الضاري حين سئل: هل تؤيدون المقاومة؟ قال: نعم نؤيد المقاومة، ولكن لا نقف خلفها أو نتبناها.

(٦) انظر الوثيقتين رقمي ٤-٥.

٢ـ الدوافع الوطنية

لا شك في أن احتلال العراق واستباحته من قبل القوات الأجنبية قد أحدث جرحاً كبيراً في الكرامة الوطنية لغالبية أبناء الشعب العراقي الذين لم يكونوا على استعداد للدفاع عن النظام السابق، لا بل حتى إن الذين عبّروا عن فرحتهم بزوال النظام استشعروا هذا الجرح بعد زوال صدمة السقوط، وبعد أن رأوا الدبابات والجنود الأمريكيين يتجولون في شوارع بغداد والمدن العراقية الأخرى، وهم يعيثون فيها فساداً في منظر يذكّرهم بما قرأوه في التاريخ عن سقوط بغداد على يد هولاكو عام ٦٥٦ هـ. ومن هنا، فقد أصبحت القضية بالنسبة الى هؤلاء قضية وطن وسيادة وكرامة وطنية، لا بل أكثر من ذلك، قضية وجود وحفظ للذات، ولا سيما أن طبيعة الأهداف الأمريكية باتت غير خافية عليهم. وقد ساهمت التصرفات السيّئة لقوات الاحتلال وتخطيها لمنظومة القيم العربية والإسلامية، إلى جانب عوامل أخرى، في تعجيل بلورة قوى مقاومة للاحتلال الأجنبي، وفي إشاعة ثقافة المقاومة بين أوساط الكثيرين من الشباب المتحمس. ولا يخفى هنا أن التنشئة الاجتماعية في العراق قد بلورت ثقافة وطنية تتفق على منظومة من القيم والثوابت الموحدة، كالموقف من الاستعمار والصهيونية، والانتماء العربي، فضلاً عن روح التحدي والثأر. ولعل التاريخ المعاصر للعراق يقدم نماذج كبيرة تؤيد هذا التحليل. فقد كان العراق من بين الدول القليلة في العالم التي قاومت الاستعمار البريطاني أثناء الحرب العالمية الأولى. ولم تستطع بريطانيا العظمى إكمال احتلاله منذ عام ١٩١٤ حين وطئت طلائع القوات ميناء البصرة، وحتى عام ١٩١٨ حين انتهت الحرب ووقعت الهدنة في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر. وكانت القوات البريطانية حينها جنوب مدينة الموصل، وشهد العراق أعنف مقاومة للاحتلال البريطاني خلال ثورة ١٩٢٠، وأعقبها ثورة أيار/ مايو ١٩٤١. ولم يغب العراق عن كافة المعارك القومية مع الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣. وإذا كانت الأنظمة السياسية قد حاولت تشويه الشخصية العراقية، فإن هذه الثوابت الوطنية لم تهتز داخل هذه الشخصية، وقد تجلى ذلك في توفير أرضية صلبة للمقاومة تستند إليها لإيجاد المبررات الشرعية لهذه المقاومة.

ثانياً: الإشكاليات التي تواجه المقاومة العراقية

هناك العديد من الإشكاليات والمعوقات التي تواجه المقاومة العراقية، ومن أبرزها:

١ـ إشكالية عدم وجود برنامج سياسي واضح وموحد: ولعل هذا الأمر يعود إلى:

ـ **السرعة في تشكيل المقاومة وعدم وجود تنسيق بين المجموعات** والخلايا الممثلة لها، وهذا ما تؤشره الأعداد الكبيرة من الجهات التي أعلنت عن نفسها بأنها هي المقاومة الحقيقية.

ـ **وجود أطياف متعددة داخل المقاومة العراقية**، بحيث يكون من الصعب اختزالها بمشهد واحد، فهناك مقاومة إسلامية، وهناك مقاومة وطنية، وهناك مقاومة من أتباع النظام، وكل جهة من هذه الجهات تعلن عن نفسها منفردةً عبر المحطات أو شبكة المعلومات أو المنشورات التي توزع أو تلصق في مناطق المقاومة. ومع هذا توجد بعض الجهات في المقاومة أعلنت عن برامج خاصة لها، لكنها ما زالت غير واضحة المعالم بسبب بعض المشاكل الأمنية.

٢ـ عدم إفراز قيادات ميدانية أو سياسية معلنة: وهذا يعود بشكل أساسي الى أسباب أمنية تتعلق بالإفراط في استخدام القوة والرد العنيف من قبل قوات الاحتلال لكل من يشتبه بأن له علاقة مع المقاومة. ولعل آلاف المعتقلين في سجون الاحتلال وتهديم البيوت واعتقال نساء المقاومين والتعذيب الوحشي تمثل محددات لقادة المقاومة من الإعلان عن أنفسهم.

٣ـ إشكالية الجدل بين التيار المؤيد للعمل المسلح وبين المعارضين له: وهي إشكالية مركبة نتيجة تداخل المصالح والمواقف بين بعض القوى على الساحة العراقية وبين قوات الاحتلال. ويمكن تصنيف هذه المواقف الى ثلاث فئات:

ـ فهناك فئة أولى ترفض العمل العسكري جملة وتفصيلاً، وهي القوى التي تعوّل في تحقيق مطالبها على الوعود الأمريكية، وكذلك القوى التي ترتبط مع الإدارة الأمريكية وتنفذ سياستها على الأرض العراقية. وتنطوي تحت هذه الفئة الأحزاب الكردية، ومجموعة أحمد الجلبي وأياد علاوي، وعدد آخر من الأطراف التي تحالفت مع قوات الاحتلال قبل الحرب.

ـ أما **الفئة الثانية التي تعارض المقاومة المسلحة في الوقت الحاضر**، فإنها تعتقد أن الخيار الأفضل في هذه المرحلة هو اللجوء الى المقاومة السياسية لتحقيق أكبر قدر من المطالب، واختبار الصدقية الأمريكية لفترة معينة تتراوح ما بين سنة لدى بعض الأطراف الى سنتين لدى أطراف أخرى. وفي حالة عدم جدوى هذه المقاومة، فإن لكل حادث حديثاً. وتبرر هذه القوى موقفها بحجج سياسية وشرعية. أما الحجج السياسية، فهي أن الأولوية الآن هي لإعادة بناء هياكل الدولة وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، وكذلك الخشية من عودة النظام السابق. وأغلب المنضوين تحت هذه الفئة هم الأحزاب والقوى الشيعية، وكذلك عدد من الأحزاب العلمانية

الوطنية. أما الحجج الشرعية التي يسوقها قلة من علماء السنة، فهي عدم وجود إمام أو دولة إسلامية، كما يشترط الجهاد أن يكون هناك الإعداد الكافي قبل البدء بالجهاد. وقد حدّد بعضهم مدة سنة يصبح بعدها الخروج الى الجهاد واجباً على كل فرد[٧].

ـ أما **أصحاب المقاومة**، فإن لديهم أدلة شرعية مخالفة لذلك (انظر الوثيقة رقم (٦)).

٤ـ إشكالية عدم الانتشار: وهذه الإشكالية ذات بعدين: **الأول** إقليمي، **والثاني** مذهبي. بالنسبة الى البعد **الأول**، فإن غالبية العمليات تتركز في المناطق الوسطى من العراق وفي المحافظات، مثل نينوى وصلاح الدين وديالى والأنبار وبغداد وبعض المناطق المحيطة بها، وهذه المناطق ذات طبيعة جغرافية منبسطة وتربطها شبكة مواصلات عديدة تسهل عملية حركة القوات المحتلة فيها لتعقب المقاومين، كما أن مساحتها واسعة لا توفر سهولة الاتصال في ما بين الخلايا المنتشرة في هذه المناطق، فضلاً عن وجود الحواجز العسكرية الكثيرة لقوات الاحتلال. أما البعد **الثاني**، فإن المقاومة تعاني تبعات عدم الانتشار المذهبي والفكري، حيث ما زالت محصورة بأبناء العرب السنّة على رغم وجود تأييد واسع لها في أوساط العرب الشيعة، حيث يتحدث البعض في الأوساط الشعبية العراقية عن وجود مقاومة حقيقية في المناطق الشيعية في جنوب العراق. وعندما تعرضت قيادة القوات الإيطالية والقوات البريطانية والإسبانية والبولندية لهجمات المقاومة، وهذه جميعاً تنتشر في المحافظات الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية، لم يخف العديد من أبناء هذه المحافظات فخرهم واعتزازهم بهذه الأعمال. وهذا ما لمسناه من خلال اختبار عينات محدودة من طلبة جامعيين. كما أن غالبية الشيعة العراقيين يعوّلون على الأسلوب السياسي في المقاومة، وحذّر الكثير من مراجعهم من أن هذا الأسلوب سيتحول إلى أسلوب عنيف إذا لم تف قوات الاحتلال بوعودها.

٥ـ إشكالية الخلط بينها وبين العمليات الإرهابية: وهذه الإشكالية تستغلها قوات الاحتلال في تشويه صورة المقاومة والتقليل من شأنها **أولاً**، وفي تحشيد الدعم الدولي والدعم الداخلي في الولايات المتحدة لغرض تبرير الاستمرار بالاحتلال وتخصيص الأموال لذلك **ثانياً**. كما تستغلها القوى المعادية للمقاومة داخل العراق

---

(٧) من أبرز الداعين الى ذلك د.أحمد الكبيسي خلال خطبه الأولى بعد الاحتلال، وقد جوبه بانتقاد كبير من قبل الناس المتحمسين.

لتبرير منهجها وتحالفها مع الولايات المتحدة، وتقدم نفسها على أنها البديل الأوفى الذي يستحق التعامل معه من بين القوى العراقية. ومن جهتها، فإن غالبية فصائل المقاومة تنفي تورطها في أعمال إرهابية وتعلن براءتها من العمليات التي تستهدف المواطنين أو المؤسسات الدولية أو الإنسانية. بيد أن هناك تيارات متشددة داخل المقاومة تنظر إلى كل من يتعامل مع الاحتلال على أنه عميل وهدف لها، ولهذا لا تستثني الشرطة أو المقاولين أو المترجمين أو كل من يعمل مع الأمريكيين من ذلك وتعدّهم أهدافاً مشروعة[٨]. ويعتقد الكثير من أبناء الشعب العراقي بأن الكثير من العمليات التي تستهدف مثل هذه المؤسسات الدولية أو الإنسانية أو المدنية هي من تدبير الولايات المتحدة أو الموساد الإسرائيلي أو جهات إقليمية لها مصلحة في إبقاء الأوضاع غير مستقرة في العراق لدفع الخطر الأمريكي عنها، لا بل إن البعض يعتقد بأنها من تدبير المخابرات الأمريكية كأحد الأساليب المتبعة من قبلها ضمن استراتيجية إنتاج الفوضى، ومن ثم إدارتها عن طريق إقناع الأطراف الأخرى بضرورة الدور الأمريكي في ذلك.

كما يعتقد البعض بأن العمليات الإرهابية التي طالت العديد من علماء الشيعة والسنّة، وأيضاً المواطنين الأبرياء، وآخرها ما حدث في عاشوراء في كربلاء وبغداد، هي من جهات معادية للعراقيين. وإنصافاً، فإن من الظلم إلصاق تهمة الإرهاب بالجهات التي تقاوم الأمريكيين وقوات الاحتلال فقط. وقد أعلن الكثير من هذه الجهات البراءة من الأعمال الإرهابية، لا بل أدناها (انظر الوثيقة رقم (٩)).

ثالثاً: هوية المقاومة العراقية

لا شك في أن المقاومة العراقية لا يمكن اختزالها بجهة واحدة، ولعل الشيء الوحيد الذي يجمعها هو العدو المشترك. ويجادل البعض على أن المقاومة في العراق هي مقاومة إسلامية، سواء أكانت عناصرها من خارج العراق أم من داخله، بينما يجادل الآخرون بأن المقاومة هي وطنية أحياناً وتتداخل الدوافع لتشكل مقاومة وطنية إسلامية. وسنحاول توضيح ذلك بشيء من التفصيل.

---

(٨) حصلت عدة أعمال مسلحة ضد الشرطة العراقية، لعل الأبرز ما بينها هو ما تعرضت له شرطة الفلوجة من هجوم مسلح كبير بتاريخ ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٤ بعد يومين من تعرض الجنرال جون أبو زيد قائد القوات الوسطى الأمريكية لهجوم في هذه المدينة. ويدعي المهاجمون مسؤولية الشرطة عن إنقاذه. انظر الوثيقتين رقميْ ٧ -٨.

١ـ المقاومة الإسلامية

لا يختلف اثنان على أن العاطفة الدينية تشكل الدافع الرئيس لغالبية أطياف المقاومة العراقية، وهذا ما نجده واضحاً من خلال استخدام الرموز والعبارات ذات الدلالات الدينية في غالبية البيانات الصادرة عن جهات المقاومة المتعددة، أو إطلاق مسميات، مثل: جيش محمد، أو قيادة قوات الخندق، أو أنصار السنّة، أو منظمة الجهاد، أو السلفية المجاهدة، أو حركة المقاومة الإسلامية، وما الى ذلك[٩]. وبالتأكيد، فإن لهذه الرموز والعبارات دلالات عميقة في وجدان المسلمين، سواء داخل العراق أو خارجه.

وتندرج تحت هوية المقاومة الإسلامية مجموعتان: **الأولى** هي جماعات المقاتلين والمجاهدين العرب والأجانب، و**الثانية** هي المقاومة الإسلامية العراقية.

بالنسبة الى الأولى، يمثل وجودها نسبة ٥ بالمئة من المقاومة العراقية، وهي تنقسم الى قسمين أيضاً: جماعات المجاهدين، وجماعة مقاتلي القاعدة. وبالنسبة الى جماعة المجاهدين، فقد دخل البلاد المئات من أعضائها في الأيام الأولى للحرب مع العراق عندما قام النظام السابق بفتح الحدود أمامهم مستغلاً عاطفتهم الدينية وتشوّقهم للجهاد والاستشهاد في سبيل الله، وقد ساهموا في معارك عديدة الى جانب الجيش العراقي. ويشهد بذلك الكثير من العسكريين العراقيين، واستشهد منهم الكثير في معارك أم قصر ومعركة المطار والأعظمية. وبعد سقوط النظام عاد غالبيتهم الى أوطانهم.

أما **جماعة مقاتلي القاعدة**، فإن هناك دلائل كثيرة تؤكد وجودهم، ومن هذه الدلائل انفتاح الحدود أمام هؤلاء المقاتلين من الشرق والغرب. فقد ذكرت وكالة أنباء رويترز، استناداً الى تصريح مصدر مسؤول في الجيش الأمريكي، أن قوات الاحتلال اعتقلت ٣٠٧ إرهابيين، بينهم ١٤٠سورياً، و ٧٠ ايرانياً، وكذلك مقاتلون من اليمن والسعودية والضفة الغربية[١٠]، وكذلك تصريح المسؤول الأمني في محافظة السليمانية الحدودية مع إيران من أن القاعدة وجند الإسلام نجحوا في الستة أشهر الماضية بإدخال ٢٠٠ــ٢٥٠ عنصراً من مقاتليهم[١١]، وما أكدته صحيفة **الديلي تلغراف** من أن الأصوليين الإسلاميين يشدّون الرحال من شتى أنحاء الشرق الأوسط للذهاب الى

---

(٩) **السبيل** (الأردن)، ١٩-٢٥ / ٨/ ٢٠٠٣.
(١٠) **الساعة** (بغداد)، -/ ١١/ ٢٠٠٣.
(١١) **السبيل**، ٢/ ١٠/ ٢٠٠٣

العراق وخوض حرب عصابات طويلة ضد ما يسمونه بالكفّار الملحدين[١٢].

وما يرجح فكرة قيام القاعدة بعمليات داخل العراق هو طبيعة بعض العمليات التي تميزت فيها القاعدة من غيرها[١٣]، حيث تبدو السمة الاستشهادية والتزامن التوقيتي لبعض العمليات، فضلاً عن أن رسائل بن لادن الأخيرة تحمل تحريضاً على الجهاد ضد الأمريكيين في العراق.

وأعتقد أن المعلومات عن وجود عناصر القاعدة مبالغ فيها، وإذا افترضنا أن العمليات التي تتم بواسطة الأشخاص والسيارات المفخخة هي من تدبير القاعدة، فإن هذه العمليات لا تشكل نسبة كبيرة من بين العمليات الكثيرة والمؤثرة التي تتم بوسائل أخرى، مثل القصف المدفعي بالهاونات، وزرع الألغام على طرق مرور القوات الأمريكية، واستخدام أسلحة متوسطة مثل الـ «R.B.G» وغيرها من الأساليب التي اشتهرت بها المقاومة العراقية، كما أن طوبوغرافية الأرض العراقية لا توفر ظروفاً ملائمة لاختفاء مقاتلي القاعدة، فضلاً عن أن التيار الإسلامي السائد في العراق هو تيار معتدل وغير متطرف ويتقاطع مع فكر القاعدة في كثير من المسائل على رغم التوافق في مسألة الجهاد ضد الأمريكيين.

أما المجموعة **الثانية**، فهي **المقاومة الإسلامية العراقية**. وهناك معطيات عديدة تؤكد هذه الحقيقة، لعل أبرزها:

أ ـ إن غالبية سكان المناطق التي اشتهرت بالمقاومة العنيفة ضد الأمريكيين وقوات الاحتلال هي ذات طبيعة محافظة وتنشئة دينية، وينتشر فيها التعليم الديني في المدارس الدينية والجوامع الموجودة بكثرة[١٤]. وقد استغل علماء الدين هامش الحركة الذي أتيح لهم خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي من قبل النظام السابق، على أثر الضعف الذي أصابه بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، لبث روح الجهاد في نفوس الشباب الذي راعه ما يرى من انكسارات تعانيها الأمة الإسلامية، وراعه أيضاً عداء الولايات المتحدة لأمته وتبنيها المواقف الإسرائيلية. كما ساهمت العمليات الاستشهادية للمقاومة الوطنية اللبنانية وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين بتحريك مشاعر هؤلاء الشباب وزرع حب الشهادة في وجدانهم.

---

(١٢) نقلاً عن: **السبيل**، ٢/ ٩/ ٢٠٠٣.

(١٣) تمتاز عمليات القاعدة بالتخطيط والتوقيت المحكم والسيارات المفخخة وتنوع الأساليب، كما حصل في نيروبي ودار السلام والسعودية.

(١٤) في مدينة الفلوجة، على سبيل المثال، يوجد أكثر من ١٤٥ جامعاً ومسجداً.

وتؤكد هذه الحقيقة النسبة الكبيرة من الشهداء الذين سقطوا في المقاومة العراقية، حيث تبلغ نسبة الملتزمين دينياً منهم حوالى ٨٠ بالمئة من مجموع العيّنة التي قمنا بدراستها، وفي الغالب هم من المشهود لهم بحسن السيرة والأخلاق، كما أن متوسط أعمارهم لا يتجاوز ٢٤ سنة، أي أنهم تلقوا أغلب تعليمهم وتربيتهم خلال فترة التسعينيات من القرن الماضيَ.

ب ـ وجود آلاف المعتقلين في سجون الاحتلال. وتشير بعض الإحصاءات الإعلامية، نقلاً عن منظمات، الى أن أعدادهم تبلغ أكثر من ثمانية عشر ألف معتقل، كما أن ٩٠ بالمئة من هؤلاء المعتقلين هم من السنّة، وفي الغالب فإن التهم الموجهة إليهم هي الاشتراك في أعمال مقاومة الاحتلال أو التحريض عليها. ومن بين هؤلاء، يوجد ما نسبته ٧٠ بالمئة ممن يصنفون ضمن المجموعة الثانية، أي الإسلامية، بينما يتوزع العسكريون أبناء القبائل وكبار البعثيين والمسؤولين في النظام السابق على النسبة المتبقية. ومن بين هؤلاء المعتقلين الكثير من علماء الدين البارزين في مناطقهم، والأطباء والمهندسين والعلماء والأساتذة الجامعيين وشيوخ العشائر.

ج ـ مضايقة علماء الدين واستهداف الجوامع واستباحتها من قبل قوات الاحتلال ومراقبة الخطباء ومطاردتهم. كما أن هناك العشرات من الشباب مطلوبين من قبل القوات الأمريكية، وكذلك هناك النظرة العدائية للجنود الأمريكيين لكل من يظهر بمظهر إسلامي[(١٥)].

٢ ـ المقاومة الوطنية الإسلامية

يجادل البعض بأن طابع المقاومة العراقية هي وطنية هدفها طرد الاحتلال، وليس لها علاقة بجهات خارجية. ويجد هذا الكلام صدقية دون أن يعدم الصفة الإسلامية الغالبة على هذه المقاومة. ولعل التداخل بين الشعور الديني والشعور الوطني هو الذي ساهم في هذه المقاومة وجعلها فاعلة في المناطق السنّية العربية. وهناك مجموعة من المعطيات تؤكد هذه الحقيقة:

أ ـ من بين العيّنة التي أخضعت للدراسة، هناك نسبة ١٣ بالمئة ممن هو مدفوع بدوافع وطنية مصحوبة بعاطفة دينية توفر زخماً أكبر ويقيناً ثابتاً بأن المقاومة واجب وطني وشرعي. ومن بين هذه العيّنات من يمتلك نخوة عشائرية ووطنية أو روح تحدّ وثأر تأبى أن ترى الغرباء داخل أراضيها. وهناك نسبة ٢ بالمئة ممن كان ضمن دائرة

(١٥) ينظر جنود الاحتلال الموجودون في نقاط التفتيش والحواجز التي يقيمونها إلى كل شاب ملتح بشيء من الريبة، وفي أحيان كثيرة يطلقون عليه كلمة «إرهابي».

النظام السابق يشترك في المقاومة مدفوعاً بمشاعر الإحباط وجرح الكبرياء والتهميش، فضلاً عن فقدان الدور الذي كان يلعبه في ظل النظام السابق. ولا شك في أنهم يشاركون في الكثير من أعمال المقاومة، وخاصة التي تتعلق بالقصف المدفعي والاستمكان ومقاومة الطائرات وزرع العبوات الناسفة، اعتماداً على خبرتهم العسكرية التي اكتسبوها في السنين الماضية. ولا يعدم هذا وجود دافع ديني يساهم في تحريك هؤلاء ودفعهم الى المقاومة. ولعل النشاط الأكثر بروزاً لهذه الفئة هو إصدار البيانات الكثيرة تحت مسميات وطنية أو مرتبطة بالنظام السابق دون أن يكون لها وجود فعلي أو مؤثر على الأرض[١٦].

ب ـ تتميز البيئة الاجتماعية في المناطق التي تنتشر فيها المقاومة بأنها مجتمعات تتحدر من أنساب عربية أصيلة، ومن بيئة بدوية استوطنت على النهر خلال القرن الماضي، ومن حواضر تتسم بالمحافظة على التقاليد العربية والإسلامية الأصيلة دون أن تتأثر بمظاهر الحضارة والتمدن[١٧].

ج ـ روح الاستقلالية التي تتميز بها شخصية أبناء المناطق المقاومة كونهم لم يخضعوا لمنظومة قيم دينية أو اجتماعية تفرض عليهم نوعاً من العبودية، مما انعكس في ميلهم إلى عشق الحرية والتضحية من أجلها. وفي الغالب، فإن غالبية هذه المناطق لم تشهد نظام الإقطاع، وإنما امتازت بظاهرة الملكيات الصغيرة، مما يفسر هذه الاستقلالية. وكذلك تتميز هذه الشخصية بروح التحدي والثأر والشجاعة المتأصلة في نفوس أبنائها، حيث تصبح الحياة أرخص ثمن يدفعونه أمام قضايا تمثل خطاً أحمر في منظومة القيم التي يعتنقونها، وبالتالي فإن مشهد القوات الأمريكية، وهي تتجول في شوارع المدن العراقية بين البيوت، واعتقال النساء، وحواجز التفتيش، كان يؤجج الحماسة والغيرة الوطنية، ويغذّي المقاومة بروح متجددة كلما أمعنت القوات الأمريكية في ذلك.

ومن كل ما تقدم، نستطيع القول إن المقاومة العراقية تتشكل هويتها من تيارين رئيسيين، هما: التيار الإسلامي الذي يمثل ثقله ٨٥ بالمئة إذا ما أضفنا إليه المقاتلين الأجانب، و١٥ بالمئة من التيار الوطني المدفوع بعاطفة دينية. وهذا يعني أن الطابع الأعم للمقاومة العراقية هي مقاومة إسلامية وطنية تضم بين ثناياها العديد من

---

(١٦) يجادل البعض بأن هذه الفئة غير فاعلة استناداً الى أن أغلب أعضاء القيادة العراقية لم يشتركوا في المواجهة مع الأمريكيين خلال الحرب.

(١٧) على سبيل المثال، محافظة الأنبار التي تبلغ مساحتها ثلث مساحة العراق، لا يوجد فيها أي محل لبيع المشروبات الكحولية، كما أن مدينة الفلوجة التي يبلغ تعداد سكانها أكثر من ٦٥٠ ألف نسمة لا توجد فيها امرأة سافرة واحدة، ولا تختلف عنها تقريباً المناطق الأخرى الساخنة بالمقاومة.

الاتجاهات الإسلامية المتشددة والمعتدلة، وكذلك الوطنية المشحونة بعواطف دينية والمصلحية التي تطمح للانتقام أو لعب دور معيّن.

ونستطيع أن نلتمس مواطن التشدد والاعتدال في مواقف المقاومة من خلال تبنّي بعض فصائلها لعمليات ضرب كل من يتعامل مع الأمريكيين، بدءاً بالشرطة، وانتهاء بالمقاولين والمترجمين، فيما تستنكر فصائل أخرى هذه المواقف التي ينقسم حولها الموقف الشعبي تأييداً ورفضاً. ومن قراءة لبعض البيانات الميدانية الصادرة عن حركات المقاومة العراقية نستدل أن بعض هذه الحركات تصدر من جماعات مدفوعة بشحنة عاطفية، ولا تمتلك رؤية سياسية واضحة، وبعضها الآخر متطرف في طروحاته، فيما نجد البعض الآخر منها معتدلاً ويمتلك رؤية عقلانية ونضجاً سياسياً. وهذا ما لمسناه في برنامج حركة المقاومة الإسلامية الوطنية التي أعلنت عن برنامجها مؤخراً[١٨]، حيث اعتمدت رموزاً إسلامية ووطنية من جميع المذاهب والقوميات كأسماء لكتائبها. ويبدو أن الحركة تبدي إعجاباً شديداً بحركة حماس الإسلامية في فلسطين، حيث اعتمدت المنهجية نفسها تقريباً في بناء هيكلها، كما أن انتشارها الواسع في محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين وديالى وبغداد وبابل يؤكد بأنها تجد قبولاً لدى التيار الإسلامي المعتدل الذي هو الطابع المميز لهذه المحافظات. كما أن طروحات هذه الحركة تتميز بالاعتدال والعقلانية، لأن أهدافها تنتهي بزوال الاحتلال من العراق. وهذا يعني تقاطعها مع فكر بعض الجماعات المتشدّدة الموجودة في العراق التي ترفع راية الجهاد ضد الأمريكيين أينما وجدوا.

ولا يعدم بروز هذه الحركة التي تواترت بإصدار بياناتها، وجود حركات أخرى طرحت برامجها، ولكن نتيجة البحث التي توصلت إليها منسجمة مع التسمية التي تطلقها هذه الحركة، ومنسجمة مع واقع المقاومة العراقية على الأرض، ومع الهوية ذات الطابع الإسلامي والوطني التي بدأت ملامحها تتشكل.

رابعاً: مستقبل المقاومة العراقية

إن النتائج التي توصل اليها البحث لا تعني بأي حال من الأحوال الصورة النهائية لهوية المقاومة العراقية، ذلك أن الظاهرة التي ندرسها هي قيد التفاعل والحراك المستمر تبعاً لمعطيات الساحة التي تتشابك وتتقاطع فيها.

ومن هنا، فإن أي تصور مستقبلي لصورة المقاومة العراقية لا يمكن النظر اليه إلا من خلال المشاهد المستقبلية المحتملة لحالة الاحتلال في العراق. وهذه المشاهد

---

(١٨) تفاصيل هذا البرنامج منشورة في: **السبيل**، ٢٧/ ١/ ٢٠٠٤.

لا تخرج عن ثلاث حالات:

١ ـ مشهد استمرار الاحتلال: وهذا الاحتمال قد يكون وارداً في ضوء معطيات الساحة العراقية المتقلبة والتي تحمل مفاجآت مستمرة. وقد يكون غياب الأمن أحد الأسباب الذي يستدعي بقاء قوات الاحتلال في العراق حتى في حالة تسليم السلطة الى مجلس وطني عراقي، وبالتالي فإن هذا الأمر سيقود إلى الاحتمالات التالية:

أ ـ احتمال اتساع نطاق المقاومة بانضمام أطراف أخرى إليها بعد أن تفقد الأمل في تحقيق ما كانت تصبو إليه، وبعد أن تهتز صدقيتها تحت ضغط الشارع وقواعدها الشعبية. وهذا سيضيف زخماً لتيار المقاومة الذي راهن على صواب خياره العسكري، مما سيقود إلى إفراز قيادة وتنظيم للمقاومة قد يكونان على شكل جبهة وطنية عريضة تكتسب اعترافاً ودعماً عربياً ودولياً، ولا سيما أن فشل الولايات المتحدة في العراق سيوفر فرصة للكثير من القوى الإقليمية والدولية للحفاظ على ذاتها أو لعب دورها دون ضغوط أمريكية.

ب ـ إذا لم تتسع المقاومة وظلت محصورة في مناطق معينة، فإن احتمالات التوظيف الخارجي ستكون واردة لتحريك بعض مكونات الشعب العراقي من خلال اعتماد الولايات المتحدة بعض أصدقائها في الداخل للحرب عنها بالنيابة، مقابل بعض المكاسب السياسية، وبالتالي إغراق البلد في فتنة أو صراع داخلي ضمن استراتيجية إنتاج الفوضى وإدارتها، والتي ستكون ذات آثار سلبية على الشعب العراقي. ولا شك في أن القوى الإقليمية سيكون لها دور في الساحة العراقية من خلال توظيف الورقة المذهبية أو القومية لتحقيق مكاسب سياسية ولعب دور إقليمي معيّن.

٢ ـ مشهد انسحاب قوات الاحتلال وتسليم السلطة الى العراقيين: وهذا الأمر إذا حصل، فإنه سيكون بشكل نسبي، وقد لا يغيّر من حقيقة الاحتلال شيئاً، وإنما ستتحول علاقة الاحتلال إلى علاقة تحالف. وسينطوي هذا المشهد على احتمالات متعددة تبعاً للمكاسب التي قد يحصل عليها الشعب العراقي بشكل ملموس، بما يحقق نوعاً من الرضى على خلفية التحسن في الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي فإن وضع المقاومة في هذا المشهد سيكون ما يلي:

أ ـ انكفاؤها وتحولها الى العمل السياسي على خلفية رصيدها المشرّف في نظر الكثير من أبناء الشعب العراقي لمقاومتها الاحتلال، وبالتالي ستكون مطاليبها ذات ثقل ومحترمة من قبل خصومها. وعلى رغم إدراكها أن قوات الاحتلال لا تسلم بجميع مطاليبها، إلا أنها على الأقل ستجبره على التسليم لها بمكاسب قد لا يتخلى

عنها لو لم تكن هناك مقاومة مسلحة. وهذا ما يؤهلها لكي تلعب دوراً مستقبلياً في حالة تبلورها في حركة أو قوة سياسية.

ب ـ احتمال تبلور التيار المتشدد في تنظيم أو حركة تكون أكثر تطرفاً وتشدداً، ولا سيما إذا ما علمنا أن هذا التيار ينظر الى كل من يتعامل مع قوات الاحتلال على أنه عميل ومتعاون ويجب الجهاد ضده. وبما أن الحكومة القادمة ستكون صنيعة الاحتلال، من وجهة نظر هذا التيار، فإنها ستكون الهدف الأول لهذا التنظيم أو الجماعة، فضلاً عن الأهداف الأخرى المتمثلة بالأجانب والمؤسسات الغربية. وقد تكون الوظيفة الأولى للحكومة المقبلة هي محاربة هذا التيار، وسيكون اقتراب القوى السياسية الممثلة في الحكومة، أو ابتعادها عن الولايات المتحدة، مرتبطاً بموقفها من هذه الجماعات أو التنظيمات.

٣ ـ مشهد تسليم السيادة للعراقيين وانسحاب القوات المحتلة إلى قواعد عسكرية: وهذا المشهد هو الأكثر احتمالاً، واعتقد بأنه سينطوي على احتمالين:

أ ـ استمرار عمليات المقاومة بشكل نوعي ومنظم من خلال استهداف القواعد العسكرية بصواريخ متوسطة أو مدافع الهاون أو أي أسلحة تتوفر لدى المقاومين بإمكانها الوصول إلى هذه القواعد، وكذلك استهداف السفارات والمؤسسات والأشخاص الأجانب.

ب ـ تحول المقاومة الى قوة لا يمكن تجاوزها، وبالتالي ستضطر قوات الاحتلال بواسطة بعض القوى السياسية إلى فتح قنوات اتصال معها أو مع القوى والشخصيات القريبة منها ومساومتها على بعض المطالب مقابل تهدئة الأوضاع. وهذا سيكوّن اعترافاً ضمنياً بالمقاومة، بما يؤدي إلى جنوح المقاومة للاعتدال في مطالبها، ويجعلها ترضى ببعض المكاسب التي تتوافق مع موازين القوة على الأرض.

ومن كل ما تقدم، نرى أن مستقبل المقاومة مرهون باستمرار الاحتلال، فهي نشأت كصنو أو قرين له، وأن الجماعات الإرهابية، وكذلك تنظيم القاعدة، لم يكونا موجوديْن في العراق قبل الاحتلال. ولهذا، فإن ما يتعرض له الشعب العراقي من تقتيل يومي هو بسبب الاحتلال، سواء أكان على أيدي جماعات خارجية أم على أيدي القوات الأمريكية. أما المقاومة العراقية، فإنها على رغم كل الحملات الإعلامية التي تحاول تشويهها والتقليل من شأنها ووصمها بالإرهاب، فقد عبّرت عن الوجه الحقيقي للشعب العراقي الذي يرفض الاحتلال مثلما يرفضه أي شعب آخر. وهي إذا لم تحقق جميع أهدافها، فإنها بالتأكيد ستجبر قوات الاحتلال على الرضا بأقل ما يمكن من الغنيمة، وفي الوقت نفسه ستحقق نتائج سياسية بأقل الخسائر الممكنة.

الوثيقة رقم (١)

الحكم الشرعي في التعامل مع الأمريكان

في مثل هذه الأيام التي تمر ببلدنا وما حوته من متغيرات استجدت ،اختلط به الحلال بالحرام ،وغابت فيها عقيدة الولاء لله ولرسوله بعقيدة البراء من أعدائهم ، فلابد للمسلم الغيور على دينه وعلى عرضه أن يعي طبيعة هذه المرحلة وخصوصا كيفية التعامل مع أعداء الله وأعداء نبيه محمد ﷺ من اليهود والأمريكان ومن ساندهم ،والجواب على هذه القضية يكون من خلال استعراض آيات القرآن الكريم الخاصة بذلك .

أولا : موالاتهم ... تخرج الفرد من الدين

حيث يقول الله عز وجل (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) (المائدة:٥١) وفي هذا بيان صريح على عدم شرعية موالاتهم وتأييدهم ، وإقرار احتلالهم .

ثانيا : موالاتهم... توقع المرء في النفاق

فينبغي على المسلم الكريم أن يحذر من الكفار الغزاة لديارنا ،فلا مجاملة ولا مصادقة ولا ابتسامة ولا سلام ولا معاونة ومن يتهاون في شيء من ذلك فانه منافق منهم له حكمهم ، قال تعالى (بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً ۞ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيَبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً) (النساء:١٣٨-١٣٩)

ثالثا :الاعتقاد بان العزة لله عز وجل

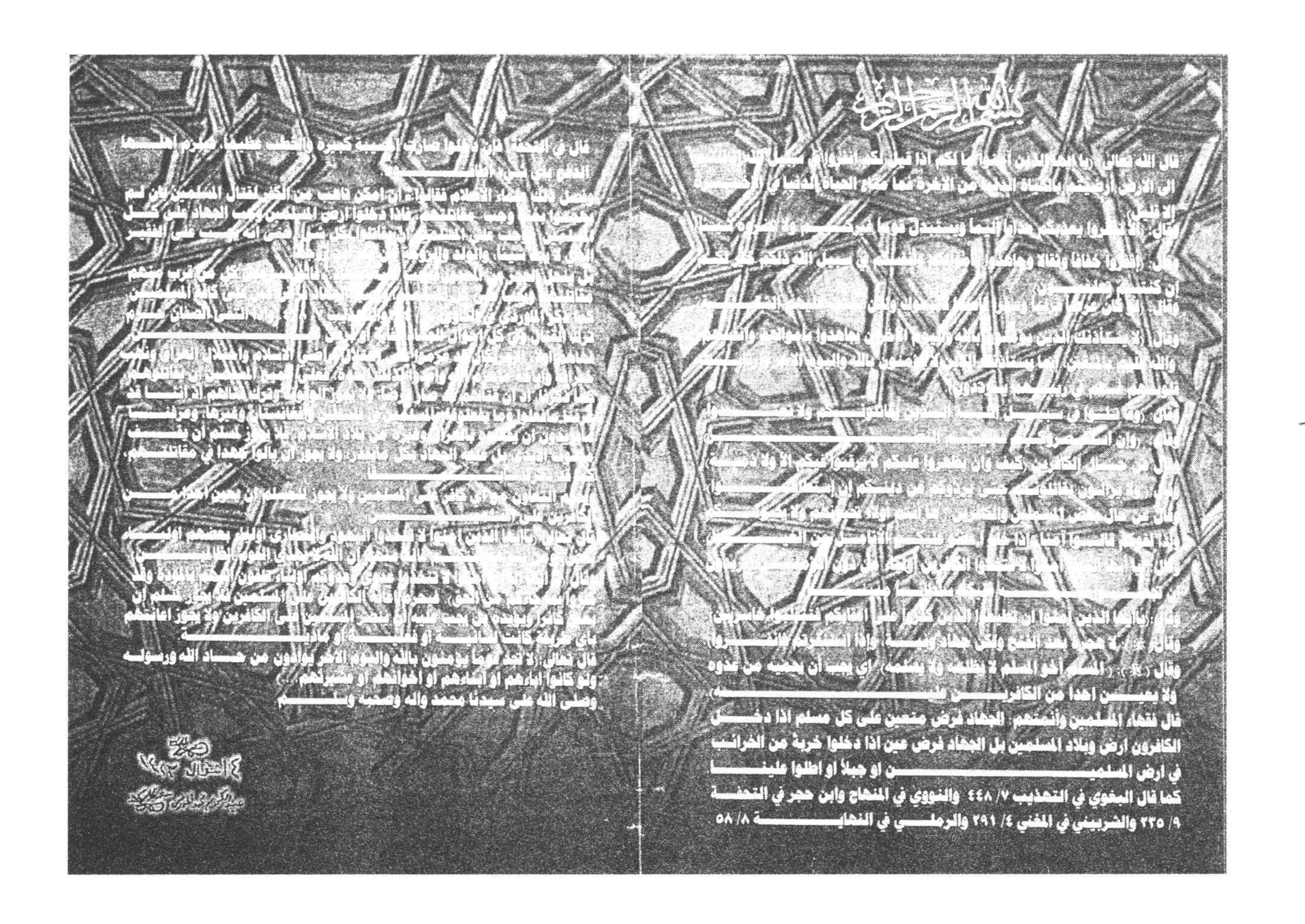
ربما هناك من يقول أن قوتهم وجبروتهم هو أعلى معاني العزة من حيث العدد والعتاد ، وفي هذا خطأ عظيم فمهما تجبروا وعتوا فأن الله عز وجل بالمرصاد يصيد ولا يصاد ..فيأخذهم اخذ عزيز مقتدر، يقول النبي ﷺ (ان الله يملي للظالم فإذا أخذه لم يفلته) (متفق عليه) ، لتبقى ـ بعد اخذ الله الجبار المنتقم ـ العزة له ولنبيه وللمسلمين (وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لا يَعْلَمُونَ) (المنافقون:٨) فأين هي قوة جبابرة المشركين من عزة سيدنا بلال بن رباح وسيدنا خبيب بن عدي وأمثالهم من الصحابة الكرام الذين أعزهم الله حينما نصروه في أنفسهم وأهليهم فنصرهم بعزة أرهبت جبابرة المشركين ... وأين قوة إسرائيل وخلفها تقف أمريكا من عزة أطفال الحجارة خرجوا من المساجد معلنين نصرة قرانهم وعقيدتهم فأذلت حجارتهم (شارون) ومن قبله (كلنتن) والان هي تذل (بوش) ليصفهم بأنهم (إرهابيون) ....!!

رابعا :ان يعتقد المسلم بان النصر من عند الله يؤتيه من يشاء سبحانه وتعالى

فلا يقنط إذا تأخر النصر ولا ييأس من وعد الله عز وجل ، فقد يتأخر النصر لحكمة يراها سبحانه .. فيبتلي الأمة بالتأخير .. لتأخذ.. بل وتعجل بالأخذ بالأسباب ،وتلح بالالتجاء إليه بالدعاء والذل بين يديه فيكون النصر نعمة عظيمة يعز به من صبر (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ) (البقرة:٢١٤)

ولربما تسأل ماهو الحل ..؟ ويأتيك الجواب من عند رسول الله ﷺ حيث يقول (ليس شيء احب الى الله تعالى من قطرتين وأثرين .. قطرة دموع من خشية الله ،وقطرة دم تراق في سبيل الله ، واما الاثران :فأثر في سبيل الله تعالى واثر في فريضة من فرائض الله تعالى)(الترمذي /حديث حسن) فلا يأس ولا قنوط وأعلم ان النصر مع الصبر والقوة في الجماعة والاخذ باسباب التمكين في الارض ، وفي هذا يقول محمد إقبال (المسلم الضعيف يعتذر دائما بالقضاء والقدر ،أما المسلم القوي فهو بنفسه قضاء الله الغالب وقدره الذي لا يرد) وختاما ..كن مع الله ..يكن الله معك ..ولتكن بيعة بينك وبين ربك ...(كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ) (المجادلة:٢١)

الوثيقة رقم (٢)



بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل)

وقال: (إلا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم ولا تضروه شيئاً)

وقال: (انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون)

[illegible]

وقال ﷺ: (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه) أي يجب أن يحميه من عدوه ولا يعين أحداً من الكافرين عليه.

قال فقهاء المسلمين وأئمتهم: الجهاد فرض متعين على كل مسلم إذا دخل الكافرون أرض وبلاد المسلمين بل الجهاد فرض عين إذا دخلوا خربة من الخرائب في أرض المسلمين أو جبلاً أو أطلوا علينا كما قال البغوي في التهذيب ٧/ ٤٤٨ والنووي في المنهاج وابن حجر في التحفة ٩/ ٢٣٥ والشربيني في المغني ٤/ ٢٩١ والرملي في النهاية ٨/ ٥٨

[illegible]

بأي طريقة كانت [illegible] أو مادية.

قال تعالى: (لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم...)

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

٤ شوال [illegible]

الوثيقة رقم (٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فقد اجتمعت نخبة من أهل العلم والدعوة إلى الله من العراقيين في الخارج (دولة الإمارات العربية المتحدة) وتدارسوا فيما بينهم شؤون بلدهم بعد وقوعه في براثن الاحتلال الأمريكي البريطاني العدواني، ورأوا الآتي:

أولاً: الدعوة إلى جمع الكلمة ووحدة الصف والمصالحة الوطنية ونبذ الخلافات وسد الأبواب على الأعداء وعدم تمكينهم من إثارة الفتنة.

ثانياً: رفض الاحتلال ووجوب العمل على إزالته بكل الوسائل الممكنة، وعدم التفوه بالعبارات التي يفهم منها رضا العراقيين بهذا الاحتلال.

ثالثاً: عدم تصديق المحتلين فيما يعدون به العراقيين من وعود لتبرير بقائهم في العراق.

رابعاً: عدم جواز التعاون مع المحتلين بما يضفي على احتلالهم الشرعية.

خامساً: مقاطعة بضائع الدول المحتلة للعراق، لأن الإقبال على شراء بضائعهم فيه الدعم لاقتصادهم.

سادساً: الالتفاف حول هيئة علماء المسلمين في العراق.

سابعاً: يرى المجتمعون ضرورة عودة الأخوة العراقيين الموجودين في الخارج جميعاً في العطلة الصيفية، والنظر من قبل هيئة علماء المسلمين في دراسة موقف كل شخص، ووضع الآلية المناسبة للتعاون معهم ودعم نشاطاتهم.

الشيخ أحمد حسن الطه	الشيخ الدكتور حارث سليمان الضاري
الدكتور عايش رجب الكبيسي	الشيخ الدكتور عبادة أيوب الكبيسي
الدكتور عامر حسن صبري	الدكتور عبد الغني الكبيسي
الدكتور عمر حمدان الكبيس	الدكتور مقداد جمعة
الدكتور محمود مجيد الكبيسي	الدكتور موفق عبد الرزاق الدليمي
الدكتور عمر شاكر الكبيسي	الدكتور عبد العزيز شاكر الكبيسي
الدكتور مهدي قيس الجنابي	الدكتور خالد سليمان الفهداوي
الدكتور عبد الله السعدي	الشيخ محمد عبطان
الشيخ علي محمد السبعاوي	الدكتور نبهان ياسين
الشيخ عبد الله محمد السبعاوي	الدكتور كامل صكر القيسي
الدكتور عبد الكريم القيسي	الدكتور عبد العزيز خضر عباس
الشيخ جبير عبيد الرحالي	الشيخ مأمون شعبان الراوي

كتب في مدينة العين بدولة الإمارات العربية المتحدة

في ١٤/ ربيع الأول/ ١٤٢٤هـ

١٥/ مايو/ ٢٠٠٣م

الوثيقة رقم (٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق
بغداد
المقر العام



Association of Muslim scholars
Baghdad
Headquarters

العدد/ ٢١

التاريخ : ٧ /محرم الحرام/١٤٢٥ هـ
٢٨/شباط/٢٠٠٤م

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن والاه.

وبعد:

فيبدو أن دعاة الفتنة، وبغاة الشر للوطن وأهله، بعد أن يئسوا من تحقيق مآربهم الخبيثة في تفتيت الصف العراقي الواحد، وإثارة النزاعات بين أبنائه، لجأوا هذه المرة إلى أساليب أخرى، أكثر بشاعة وإثماً، ومنها استهداف المشاهد الدينية والمساجد المطهرة، في محاولات يائسة لإثارة النعرات الدينية والطائفية.

إن ما جرى أمس من استهداف الروضة الكاظمية بقذيفة جبانة، تسللت إليها ليلاً كما يتسلل اللصوص في جنح الليل، هو عمل من إيحاء الشيطان، يزينه للذين خانوا الله ورسوله، وباعوا الوطن، ورضوا لأنفسهم أن يكونوا عملاء أذلاء لمن يتربص بهذا البلد والسوء، هذا إذا لم يقم بالعمل ذاته أعداء الوطن أنفسهم.

إن هيئة علماء المسلمين في العراق إذ تستنكر هذا العمل الجبان، وترى فيه اعتداء على حرمات المسلمين جميعهم بلا استثناء، تنبه ابناء الشعب العراقي إلى ضرورة أخذ الحيطة والحذر من أفعال مماثلة، قد تقع للغاية الخبيثة نفسها، لا سيما ونحن على مشارف يوم عاشوراء، الذي يشهد حشوداً كثيرة من الناس بمناسبة ذكرى المصاب الأليم باستشهاد سيدنا الحسين رضي الله عنه وأرضاه، وترى الهيئة ضرورة أن يعمل الجميع على توفير الأمن لهذه الحشود، والحيلولة دون استهدافها من قبل الآثمين، حفاظاً على أرواح الأبرياء، وقطعاً لنوايا المغرضين، وعلى الله الاتكال، ومنه العون والسلام.

هيئة علماء المسلمين في العراق
المقر العام

(ختم: هيئة علماء المسلمين في العراق - بغداد - المقر العام)

الوثيقة رقم (٥)

بيان صادر عن هيئة علماء المسلمين في العراق

بيان رقم (١٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، وعلى اله وصحبه أجمعين .وبعد :

فإن هيئة علماء المسلمين في العراق قلقة للغاية بشأن ما يتعرض له أبناء شعبنا من عمليات تفجيرية تطال الأبرياء ، وتجري ضمن مسلسل متشابه في التخطيط والتنفيذ يوحي بأن لها صانعا واحدا له هدف واحد ، وهو إلحاق مزيد من الأذى بالشعب العراقي ليس إلا .

وإننا واثقون بأن من يتبنى هذا الاستهداف ليس من ابناء هذا البلد قطعا ، ولايمكن أن يكون كذلك . فإن من يسعى لانقاذ بلده من الاحتلال لايمكن أن تصدر منه هذه الأفعال الفضيعة .

إن العراق – للأسف الشديد – تم حل جيشه الذي كان يحمي حدوده ويسهر على امنه ، فأصبح عرضة لكل من هب ودب ، وتسلل إلى أرضه من المرتزقة والدخلاء المنتمين إلى أجهزة مخابرات أجنبية ، ومنها اجهزة الموساد الاسرائيلية التي تصول وتجول في طول البلاد وعرضها بمباركة قوات الاحتلال .

هذه الأجهزة وغيرها لها مصالح في إلحاق الأذى بنا ، وهي معروفة الأهداف ومكشوفة النوايا .

إننا في الوقت الذي ندين فيه هذه العمليات ، نحمل قوات الاحتلال مسؤولية كل قطرة دم بريئة ينزفها جسد عراقي جراء احتلالها لبلدنا واجتياحها له .

ونسأل الله سبحانه وتعالى ان يتغمد الأبرياء من ابناء شعبنا بالرحمة ويلهم ذويهم الصبر والسلوان ..

وإنا لله وإنا إليه راجعون .

هيئة علماء المسلمين في العراق
المقر العام

الوثيقة رقم (٦)

المقاومة الإسلامية الوطنية
المكتب السياسي
قسم الدراسات
لجنة الفتوى والتأصيل

التاريخ الاثنين ١٣/جمادى الآخرة/١٤٢٤هـ
الموافق /٢٠٠٣/٨/١١م
العدد/١١
الرمز B.R.F.M.D.B

هنالك ظاهرة في تاريخ الامم والشعوب لا يختلف عليها اثنان وهي ان كل بلد يتعرض للاحتلال من قوة اجنبية ينقسم اهله الى ثلاثة اقسام – مع التفاوت في النسب – تبعا لعقيدة هذا البلد وتراثه واخلاقه فمنهم من يستحضر معاني العزة والكرامة اضافة الى المخزون الايماني فينطلق في مقاومة هذا الغزو بكل وسيلة متاحة ، ومنهم من يقف على الطرف الاخر فيذهب مع الغزاة للحصول على ما يمكن ان يوضع في يده من مكاسب مادية او معنوية ، وهنالك اخرون لا يحزمون امرهم بسهولة فهم مترددون بين المبادئ والمصالح ويتاثرون بالخطاب الاعلامي لكل طرف..

وفي الحالة العراقية اليوم يتكرر المشهد نفسه .. شباب يقدم دمه وماله ويضحي بكل مصالحه الدنيوية تلبية لواجب الدين وحرمة الوطن ،واخرون استغلوها فرصة ليتنافسوا على كسب المصالح الشخصية او الحزبية او الطائفية .. والصنف الثالث لا زال مترددا بين الفريقين .

ولكي تتبين السبيل واردنا ان ننزل الى المحتوى الذي ما كان يودنا ان ننزل اليه لنناقش بكل حيادية وموضوعية الشبهات التي تثار بوجه المقاومة الباسلة ...

اولا : يقول البعض لماذا نستعجل ؟؟ لماذا لا نترك الامور تستقر وتتضح ؟ لماذا نبدا بالمقاومة من غير اعداد؟

الجواب: الجهاد نوعان : جهاد الطلب وجهاد الدفع والمقصود في جهادنا هنا وهو بلا خلاف هو جهاد الدفع وهو الجهاد الذي يتعين على كل مسلم قادر حين يتعرض البلد الاسلامي لغزو خارجي الاصل فيه الوجوب الفوري.. والتاخير لا يجوز الا لضرورة غالبة فكيف اذا كان التاخير لمصلحة العدو؟؟ ان قوات الاحتلال ستبني مؤسساتها الامنية والاستخبارتية كلما طال الوقت وستجد لها الكثير من الاعوان والجواسيس وستحاول مستقبلا ان تجعل المعركة عراقية عراقية ، ولقد صرح بريمر بان جيش العراق الذي بدا بتشكيله ستكون مهمته القضاء على الارهاب... والامور اذا استقرت ستكون حتما في صالح العدو اما نحن فمستقرون في ارضنا نعرف مداخلها ومخارجها ولا نحتاج الى وقت لشراء السلاح واستيراده فالسلاح موجود بل ان عمليات التفتيش والمداهمة مع طول الوقت ستجعل المقاومة تفقد كثيرا من عدتها الموجودة اصلا.. واما الاعداد والتدريب فان الشعب العراقي مدرب باغلبيته وعمليات المقاومة النوعية التي اثلجت صدور المؤمنين واغاضت صدور الكافرين والمنافقين خير شاهد على هذا ....

وبهذا الصدد نود ان نسال :هل ان هؤلاء الذين يتذرعون بذريعة الوقت او الاعداد جادون في الاعداد؟؟ هل هم الان يتدربون ويجمعون السلاح ويحرضون المؤمنين على الاستعداد للمواجهة القادمة حتى ولو بعد سنة او سنتين ؟؟؟اذا كانوا كذلك فمرحبا بهم ونقول لهم ان المعركة طويلة وهي بحاجة اليكم حتى بعد سنة او سنين فدعوا اخوانكم المستعجلين يمهدون لكم الطريق بعد ان اعدوا العدة وتوكلوا على الله ... اما اذا كانوا على غير ذلك فاننا نقول لهم كما قال الله تبارك وتعالى : {ولو ارادوا الخروج لاعدوا له عدة ولكن كره الله انبعاثهم فثبطهم وقيل اقعدوا مع القاعدين }التوبة ٤٦ ...

ثانيا : يقول أخرون ان ميزان القوى مختل والله ـ سبحانه ـ شرع لنا ان ننسحب من المعركة اذا كنا دون النصف من قوة العدو فقال ـ تعالى ـ :{الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة يغلبوا مئتين وان يكن منكم الف يغلبوا الفين باذن الله..} الانفال ٦٦ .. ومع ان القادرين على حمل السلاح من اهل العراق اكثر باضعاف كثيرة من عدد الغزاة الا انهم يقولون ان العبرة بالقوة وليس بالعدد ..

الجواب :سبيلنا في هذا ان هذه الاية نزلت بعد معركة بدر ولو استقرانا كل المعارك التي خاضها الرسول صلى الله عليه وسلم -بعد نزول هذه الاية لوجدنا ان جيش المسلمين في كل معركة لم يصل الى نصف جيش العدو ففي احد كان عدد المسلمين ٧٠٠ وعدد المشركين ٣٠٠٠ وفي الخندق كان الفارق اكبر بكثير وهكذا....فاذا نظرنا بعد ذلك في الفتوحات الإسلامية في العصر الراشدي لوجدنا ان كل المعارك التي خاضها الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ لم يتحقق فيها هذا الشرط لافي القادسية ولا في اليرموك.. علما ان هذه المعارك كانت كلها جهاد طلب ولم تكن جهاد دفع!! نقول ذلك لانه حتى الذي يقول ان معنى الاية : ان المسلمين يجوز لهم ان ينسحبوا من المعركة اذا كانوا دون النصف فانه لا يقول بذلك اذا داهمنا العدو في بيوتنا وقرانا ، كيف ورسول الله ﷺ يقول (من قتل دون ماله فهو شهيد) البخاري ومسلم .. فاذا كان للمسلم ان يدافع عن ماله بلا شرط حتى لو ادى ذلك الى قتله فكيف يستساغ القول ان المسلمين يجوز لهم ان لا يقاتلوا عن دينهم وبلادهم واعراضهم واموالهم ...

والخلاصة ان الاية كما فهمها رسول الله ﷺ واصحابه والتابعون وكما هو واضح من سيرته الحربية ـ عليه الصلاة والسلام ـ وسيرة اصحابه ليس فيها متنفس لهؤلاء وهي بكل الاحوال لاتتحدث عن حالة دخول العدو في بلاد المسلمين وانتهاكه لحرمة الاسلام..

اضافة الى ذلك نقول ان طريقة المقاومة في القتال تعدل من موازين القوى وتحيد الكثير من اسلحته المتفوقة التي
ن فعالة في المعارك المكشوفة لكنها تتحول الى عبء ثقيل في معارك الكر والفر او معارك (الاشباح) كما يسميها بعض فلول
و....

ثالثا : ومن الغريب ان يقول بعض (الائمة) انه لا خلاف في ان القتال يصبح فرض عين على المسلمين اذا دخل العدو بلاد
لام لكن لا بد من وجود (الامام) الذي يصدر امره بالجهاد !! ومع عدم وجود هذا (الامام) يكون القتال غير شرعي ...

الجواب: ان القاعدة الشرعية تقول (ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب) فاذا كان قتال العدو اذا دخل بلاد الاسلام
با وانه لا يتم هذا الواجب الا بوجود امام فعلا فيتعين اذا العمل لتنصيب الامام . وعملية اختيار الامام ليست معقدة الى
الحد فالصحابة - رضي الله عنهم - اختاروا ابا بكر - رضي الله عنه - في يوم واحد لما استشعروا حقيقة خطورة هذا
مر فمتى يبدا هؤلاء الائمة بتنصيب امام منهم يتحمل اعباء المرحلة ويقود المجاهدين .. اننا سننتظر والى ذلك اليوم
موعود فاننا لا نرى مبررا لتكبيل ايدي المسلمين فلا يدافعوا عن انفسهم فان حق الدفاع عن النفس حق مشروع في كل
ديانات والشرائع والقوانين ، وتحقيق شرط الامام قد يكون مستساغا بل واجبا في جهاد الفتح والطلب اما الذين يدافعون
ن انفسهم ودينهم وكرامتهم فلا يوجد فقه او قانون اسلامي او غير اسلامي يمنعهم من ممارسة حقهم بحجة عدم ظهور
الام..

رابعا: ومنهم من يثير قضية الطائفية كمعوق للمقاومة ، حيث يرى ان انحصار المقاومة في المثلث السني من شانه ان
ستنزف طاقات السنة لصالح الطائفة الاخرى وقد دعم هذا الراي بحوادث الاعتداء على بعض المساجد السنية في بغداد
بعض المناطق الجنوبية ..

الجواب: مع اننا نؤكد بداية على ان المقاومة الاسلامية الوطنية ليست طائفية ولا يمكن ان تستجيب للتحدي الطائفي
وبهذا نقول : ان المقاومة ليست نقطة ضعف بل هي مصدر قوة واننا نرى ان مصلحة اهل السنة وكذلك مصلحة كل
الطوائف والاطياف الاخرى هي في الانخراط في صفوف المقاومة فهي المصلحة الوطنية الكبرى ، مصلحة السفينة الواسعة
التي تحملنا جميعا ، كما انها الواجب الديني والاخلاقي المقدس ، وان اي طائفة تسابق الى تبني خيار المقاومة ستكسب - بعد
الله - موقعا في صفوف شعبنا وامتنا تثبت فيه مصداقيتها ومبدئيتها ، وامامنا نموذج (حزب الله) في لبنان و المقاومة
الاسلامية في فلسطين حيث شكلا حضورا في ضمير الامة وخطابها ما لم تستطع ان تحققه كل اللافتات الاخرى التي تتبنت
خيارات اخرى....

خامسا : وقد لمسنا اخيرا تخوفا من حالة الخلاف بين الداعين للعمل السياسي والمرجحين للمقاومة المسلحة ، وبداوا بطرح
سؤال لماذا لا نسمح للتجربة السياسية اولا ثم بعد ذلك يكون لكل حادث حديث ؟

الجواب: ان العمل السياسي ليس محرما في الشرع ولا في القانون والساحة العراقية تعج الان باللافتات ، ومن الخطا
ان نؤجل الحكم على كل هذه الاحزاب حتى ظهور النتائج على ارض الواقع !! ان حالة البلبلة السياسية وانعكاسها على
نفس الناس وخياراتهم تتطلب منا - بكل صراحة - ان نميز هذه الاحزاب وفق اهدافها وبرامجها السياسية المعلنة ،
وبصورة اجمالية نقول : ان النضال السياسي الذي يهدف الى تحقيق المصالح الشخصية او الحزبية او الطائفية والذي
يستخدم الاسلوب المعاكس لارادة الشعب العراقي ومصلحته العليا حيث نرى تنافسا في التقرب الى قوات الاحتلال وكسب
ودها من خلال كيل المديح لما تقوم به هذه القوات وبالمقابل توجيه سهام التخذيل والتشكيك والانتقاص الى صدور المقاومة
الوطنية بكل اطيافها ، ان هذا ليس نضالا سياسيا شريفا بل هو استجداء وذلة نربا بكل عراقي اصيل ان ينزلق الى
حضيضها ليصبح بوقا للاستعمار وذنبا من اذنابه ..

واما النضال السياسي الذي يهدف الى تحقيق مصلحة العراق العليا في تحقيق السيادة الوطنية وتحرير البلاد من نير
الاحتلال بالوسائل السياسية المعروفة قانونيا واعلاميا وشعبيا ، فهذا الخيار هو الوجه الثاني للمقاومة ، وهؤلاء لا يمكن ان
يقاطعوا معنا بل ستكون المقاومة بالنسبة لهم هي الورقة الرابحة في اي نشاط او مناورات سياسية وهي الرافعة التي
تقربهم من سقف اهدافهم ، ونحن نقدر موقف هؤلاء وليس من الحكمة ان نطلب منهم اعلان الجهاد المسلح . فهم على ثغرة
ونحن على ثغرة ، ولا يمكن ان يشعر هؤلاء ان المقاومة تعيق عملهم او تقلص من مستوى تجربتهم ...وختاما نرجو بهذه
النقاط الخمس ان نكون قد وفقنا لبيان الحق (ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة) .. فها هنا صفان
متقابلان احدهما يقف فيه حملة القرآن وعشاق الشهادة مستذكرين نماذج البطولة من علي وخالد وبلال وعمار وطارق
وصلاح ، والشيخ ضاري ومحمود الحفيد والقسام وعمر المختار ويحيى عياش - وصف اخر يقف فيه ابو جهل ومسيلمة وبوش
وهارون وابو رغال وابن العلقمي ... (الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا
الله ونعم الوكيل)

والله اكبر ولله الحمد

الوثيقة رقم (٧)

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء الى اهالي الفلوجة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد :

فهنيئاً لكم ما انتم فيه ، فلقد اضأتم للنصر سراجاً ورفعتم للعز رايةً وأنتم للاسلام لواءاً ، وسرى حديث بطولاتكم في الخافقين ، وتردد ذكر مدينتكم في الآفاق حتى صرتم عنواناً على المجد وقُرن اسم مدينتكم بالصبر والظفر . وما لها لا تكون كذلك واسمها الفلوجة مشتقة من الفلج وهو النصر والغلبة .. وأنتم بعون الله غالبون لمن عاداكم ومنصورون على من ناوأكم وإذا كان جون أبي زيد نجا هذه المرة من أسيافنا فحسبه الرعب والفزع الذي نزل به ونحن له من بعد بالمرصاد .

يا أهل الفلوجة.. هلم معنا فلنقرأ هذا التصريح باهتمام ، ولنتأمل ما فيه بإمعان .. ((السفراء الامريكيون في بلدانهم يتحركون بمنطق الآمر والناهي ، وبعض المسؤولين العرب سرب لنا الآن أنه ما من مسؤول عربي يلتقي أمريكياً إلا ويقول له الأمريكي ساعدونا في العراق نساعدكم في فلسطين)) تصريح موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس عن جريدة الرأي الكويتية ٢٠٠٣/١٢/١٣ .

نعم فلقد وقعت أمريكا في ورطة واقترفت أعظم غلطت حين سولت لها نفسها أن تُـغير على عرين الاسود ، وبعد أنهار الـدماء الـتي سالت من جراح جنودها ، وبعد الخسائر الباهظة والكرامة المهانة على أيدي أبناءكم المجاهدين ، أدركت أنها لا قبل لها وحدها بالنـصر الموعود .. فعمدت الى الحيلة والمكر .. فجمعت حثالة أهل السنة والسقطة من مجتمعنا الفاضل ولوحت لهم ببريق الدولارات وجمعتـهم بعد أن أطمعتهم بالثروة .. ثم دربتهم وسلحتهم وأمدتهم بالمستلزمات .. فلماذا ياترى ؟

إن هؤلاء الشرطة والجيش يمارسون أقذر مهمة يمارسها إنسان ضد أمته ودينه وأهله ! فكم من بيت دوهم وكم من مجاهد اعتقل وكم من حرة سيقت كالإماء ذليلة .. بسبب هؤلاء ، وحظر التجوال في الليل لأجل من وضد من ياترى ؟! لقد كانت بريطانيا في الحرب العالمية الثانية تقدم بين يدي جندها كتائب المرتزقة من بقاع الارض المختلفة ليخوضوا حقول الالغام حتى يتقدم ابناء العم سام بسلام .. وهاهي امريكا تصنع الامر نفسه بهؤلاء .

ولنتذكر جميعاً ان قاعدة الحب والولاء عند المسلم هي كلمة التوحيد .. فمن كان من اهلها فهو اخونا ولو كان الابعد نسباً .. ومـن حاربها وانحاز الى اعدائها فهو عدونا ولو كان الاقرب نسباً .

ولقد خضنا مع هؤلاء المرتدين معركة بدر في يوم السبت ٢٣ ذو الحجة ١٤٢٤ الموافق ٢٠٠٤/٢/١٤ ، وانما سميناها بهذا الاسم تيمناً بغزوة بدر التي قاتل فيها النبيﷺ عشيرته واعمامه واهله .. قال تعـالى ((لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادّون مَنْ حادّ الله ورسولَهُ ولو كانوا اباءَهُمْ أو أبناءَهُمْ أو إخوانَهم أو عَشيرتَهم أولئكَ كَتَبَ في قلوبهم الايمنَ وأيدَهم بروحٍ منهُ ويُدخلهم جنتٍ تجري من تحتها الانهارُ خلدينَ فيها رَضيَ اللهُ عنهم ورَضوا عَنهُ أولئكَ حزبُ الله ألا إنَّ حزبَ الله هم المفلحون)) المجادلة ٢٢ .

وليعلمن الله من قلوبنا انها ليس فيها هوادة او رحمة لهؤلاء الكافرين والمرتدين ، فقد أعددنا لهم سماً ناقعاً وسيفاً قاطعاً ولنا معهم بعون الله جولات وصولات ولنغزونهم في مراكزهم ولنحطمنها على رؤوسهم حتى يظهر الله هذا الامر او نهلك دونه .. ونحن عازمون بعـون الله على تطهير هذه المدينة الكريمة من هؤلاء المنافقين حتى تظل قاعدة للمجاهدين وحصناً لأهل الاسلام ومأوى للأبرار والأطهار ، وحـذار أن يتوهم هؤلاء أن أسيادهم الامريكان سيهبون لنجدتهم ويسارعون لإغاثتهم ، فهم عندهم جرذان رخيصة وأحذية بالية وقطرة دم من جندي امريكي أغلى منهم جميعا .

وأنتم اهل الفلوجة.. مدعون للانحياز إلى أمتكم ودينكم وأبناءكم المجاهدين ،ومن كان له ولد هو عليه شـفيق او اخ هـو بـه رحـيم فليخرجه مما هو فيه قبل أن نخرجه من الدنيا بسيف الحق القاطع ، هذه تذكرة وعبرة ..

((والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون))

جماعة التوحيد والجهاد

٢٦/ذو الحجة /١٤٢٤

الوثيقة رقم (٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

العملية الإستشهادية في مدينة الموصل شمال العراق
بيان صادر من الهيئة العسكرية لجيش أنصار السنة

الله اكبرَ نصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده...

أيها المسلمون في مشارق الارض و مغاربها :

نزف إليكم مع إطلالة عيد الأضحى المبارك بشرى العملية الإستشهادية التي قام بها اخونا في الله (رميان محمد الرميان) والذي إستطاع بفضل الله سبحانه من تفجير سيارة مفخخة داخل مركز شرطة الثقافة في المجموعة الثقافية في مدينة الموصل شمال العراق بتاريخ (٩/ذي الحجة/١٤٢٤ هـ والموافق لـ: ٣١/١/ ٢٠٠٤ م)، وقد تمكن بفضل الله سبحانه من قتل ١١ شرطيا وجرح ٥٠ آخرين من غير إصابة مدنيين وأن ما قيل حول إصابة المدنيين إنما هو من أكاذيبهم المشهورة من أجل كسب ود الناس الذين أصبحوا هم ايضا لهم بالمرصاد، كما إنفجر مخزن للعتاد كان داخل المركز، والجدير بالذكر ان هذا المركز كان من أهم مراكز الشرطة داخل مدينة الموصل حيث كان مخصصاً لمتابعة المجاهدين و التحقيق في ملفاتهم، هذا وقد خطط لهذه العملية منذ فترة ولكن بسبب الدوام الرسمي لطلاب المدارس القريبة أجلت إلى ذلك اليوم حيث كان يوم عطلة كي لا يصاب أحد من الطلاب.

ففي الوقت الذي نعلن فيه تبنينا عن هذه العملية البطولية نقول لكل عميل قذر جعل نفسه في خدمة أحفاد القردة والخنازير أن مصيركم الذي ينتظركم بإذن الله سبحانه سوف يكون أشد إن لم تتوبوا وتقلعوا عن ما أنتم عليه من الكفر والردة، وإن جنود الله لكم بالمرصاد.
والله أكبر ولله الحمد.
الهيئة العسكرية لجيش أنصار السنة

١١ذي الحجة/١٤٢٤هـ
٢/٢/٢٠٠٤م

الوثيقة رقم (٩)

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية الوطنية في العراق

إلى :ـــ

إخواننا في جهاز الشرطة والجيش والدفاع المدني وكافة مؤسسات الدولة الأخرى

دأبت الإدارة الأمريكية ومن ورائها الصهيونية العالمية أن تنشر بذور الفتنة بين صفوف الشعب العراقي منذ أن جاءت محتلة لأرضه ومنتهكة لدينه وعرضه تارة بتأجيج فتنة الطائفية وتارة فتنة الفدرالية واليوم تحاول جاهدة تأجيج فتنة استهداف رجال الشرطة والجيش من قبل رجال المقاومة وهي تعمل جاهدة على تعميق هذا الفهم لدى شريحة واسعة من أبناء شعبنا العراقي الأبي ،وإننا بدورنا ننبه أبناء شعبنا العراقي البطل عامة ورجال الشرطة والجيش ومؤسسات الدولة الأخرى خاصة لهذه اللعبة الرخيصة القذرة والتي تبتغي من ورائها الإدارة الأمريكية ضرب المقاومة بإخوانهم الشرطة والجيش لتبقى هي في موقف المتفرج حتى يقضي أحدنا على الآخر والرابح الوحيد من وراء ذلك الإدارة الأمريكية والصهيونية العالمية وإننا في ذات الوقت نبرأ ساحتنا من تلك الهجمات التي طالت مراكز الشرطة والجيش وإنها من أعمال جهات خارجية والموساد الإسرائيلي ومخابرات دول تريد لهذا البلد ألا يستقر ، ونطمئن إخواننا في الشرطة والجيش والدفاع المدني بأنهم ما كانوا ولن يكونوا هدفاً لضربات المقاومة وان هدف المقاومة الوحيد هو العدو الأمريكي الغاصب المحتل ،وندعوهم أن يكونوا معنا يداً بيد لحماية هذا البلد العزيز وتحقيق استقلاله وهزيمة هذا المحتل الغاصب وأن يكونوا معنا على ثغر من ثغور الإسلام والجهاد إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

الله أكبر الله أكبر الله أكبر والعزة للإسلام

إخوانكم في حركة المقاومة الإسلامية الوطنية في العراق

كتائب ثورة العشرين

تعقيـــب (١)

صباح ياسين

لا بدّ من الإشارة إلى أن المقاومة العراقية نهضت في ظروفٍ وطنيةٍ بالغة التعقيد، وأثبتت وجودها من دون أن يسبقها ضجيجٌ إعلاميٌ، بل كانت عملياتها تُعلن عن وجودها وتتسّع قواعدها مستندةً إلى روحية الانتفاضة، ورفض التواجد الأجنبي على الأرض الوطنية. وهي بذلك قد أسَّست كيانها القتالي أولاً، وبالتالي أضحَت هويّتها معبرةً عن فعلها الميداني وتأييد الشعب العراقي لها.

لا أعتقد هنا أن هويّة المقاومة يشوبها فعلاً الكثير من التعقيد والخلط الناجم عن تعدّد الجهات. فأمرٌ طبيعيٌ أن تُنشئ المقاومة خلايا وفصائل في كلّ مدن العراق أولاً، انطلاقاً من صحوة الضمير الوطني في مواجهة فاجعة الاحتلال، وطبيعيٌ أن تلتقي تلك الخلايا لاحقاً وتأخذ مرجعياتٍ مختلفةً. وفي تاريخ المقاومة وتجاربها وكياناتها في العالم، وفي الوطن العربي، تتماثل حالات نشوء وتطور عمل المقاومة. العمل القتالي يلحقه العمل السياسي وهكذا..إلخ. هكذا كانت تجربة المقاومة الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية بعد احتلال باريس، وهكذا تشكّلت المقاومة الجزائرية في جبهة التحرير الجزائرية، والمقاومة الفلسطينية واللبنانية وهكذا.. فالمقاومة جمعت الوطن وأهله. أما قوى الاحتلال، فربما المستفيدة من ذلك التشويش والخلط للإساءة إلى المقاومة ذاتها و إلى الشعب العراقي ولتصفية حساباتٍ، والإساءة إلى دولٍ مجاورة. ولا أرى ضرورةً في هذه المرحلة أن نحدّد النِسب على أساسٍ دينيٍ أو غيره من انتماءاتٍ قبَليةٍ أو مناطقية.

إن اصطفافاً شعبياً يقوم الآن ليس على أساسٍ طبقيٍ أو إثنيٍ أو حزبيٍ، بل هو قائمٌ ومُوازٍ مع حالة الاحتلال، فإما أن تكون مقاوماً، وأقصد بذلك مقاومةً بكل الوسائل الممكنة، وإما أن تكون مع الاحتلال، وليس هناك منطقةٌ رماديةٌ وسطى. وستُفرز هذه المقاومة موقفها وفلسفتها وتنظيرها، كما ستُفرز تحالفاتها واتفاقاتها

المرحلية والمستقبلية، وبذلك تأخذ شكلها السياسي لاحقاً مادامت على نهج الالتزام المبدئي بفعل المقاومة لطرد المحتل.

ليس هناك مقاومةٌ وطنيةٌ في التاريخ الحديث يحكمها تعقيدٌ داخليٌ وإقليميٌ وحتى دوليٌ مثل المقاومة العراقية. فهي تنشط وسط حالةٍ من الفوضى السياسية والاجتماعية، وتردٍ في الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى تعتيم إعلامي واضح. وهذا ما أصبح واضحاً في أكثر وسائل الإعلام الدولية والعربية والقنوات العربية الفضائية بشكلٍ خاص، التي غيّرت مواقفها بسرعةٍ، وأضحت تتردّد كثيراً حتى في لفظ مقاومة، أو «مقاومون» أو «مجاهدون» لتطلق عليهم لفظة «إرهابيون مجهولون» أو غيرها، لاغيةً وبرخصٍ صفتهم التاريخية. بل تُنكر عليهم حقّهم في الشهادة والتضحية ومقاومة محتلٍ لأرضهم.

ليس لنا اليوم أن نصادر حقّ كل العراقيين الشرفاء بالانتماء إلى المواطنة. كل مقاوم يقف وراءه في داره وعشيرته وبيئته المئات والآلاف ولا يهمّ هنا، أن تكون مرجعيّة المقاومة إسلاميةً أو قوميةً أو يساريةً. الذي يعني ويهمّ من كل ذلك أن تكون المقاومة موحَّدةً في هذه المرحلة، لأن ظروف الاحتلال تستلزم عملاً وطنياً وموقفاً شعبياً يرتفع فوق كل التباينات الثانوية، وبعد ذلك، ولاحقاً ستتحدّد ملامح المقاومة الوطنية العراقية ومنهجها، وتحت شعارٍ جامعٍ وشاملٍ هو: أنا عراقيٌ.. أنا مقاومٌ.. إذاً أنا موجود.

تعقيب (٢)

عبد الإله بلقزيز

لا تكشف كثافةُ عمليات المقاومة الوطنية العراقية ودقةُ إصابتها أهدافَها العسكريةَ الأمريكيةَ، كما نوعيةُ تلك العمليات، وما ينجُم عنها من نزيفٍ بشري ونفسي في صفوف جيش الاحتلال، سوى عن أن استراتيجية المقاومة قد رُتِّبَتْ بعنايةٍ، وخُطِّطَ لها مُحْكَمَ تخطيط (ربما) حتى قبل أن يقع فعل الاحتلال على العراق. وهذه ملاحظةٌ تستبعد الفرضية التي تربط بين المقاومة وبين غطرسة الاحتلال وتجاوزاته، لأنها فرضيةٌ تُسْقِطُ عن العراقيين مقدّماتهم الوطنية، وتجعل المقاومة ـ كما لاحظتْ ذلك بحق ورقةُ مثنى الضاري ـ مجرَّد ردّ فعلٍ على فعل انتهاكات الاحتلال لا على الاحتلال ذاته. ولعمري تلك أسوأ روايةٍ ممكنةٍ عن العراقيين ووطنيتهم.

ولهذه الملاحظة ـ في ما نزعم ـ ما يَشْهَدُ لها أو يقارِبُ أن يشهد. فالمقاومة لم تنتظر طويلاً كي تجْهر بنفسها. أيامٌ معدودات فقط فَصَلَت ميلادها عن سقوط بغداد. وليست ثمة معجزات حتى يقال إن هبَّةَ ضميرٍ وطني عراقي كانت كافيةً للزجّ بعشرات ـ وربما بمئات ـ المناضلين في معْترك القتال. حتى إنْ كان ذلك ممكناً، فسيكون من باب أبلغ الإعجاز أن يملك هؤلاء من الاقتدار القتالي ما يجعلهم قادرين على تمريغ هيبة أكبر جيشٍ في العالم غِبّ احتلالِهِ وَطنَهم. والأرجَحُ، من إفادات العمليات نفسِها، أنهم مقاتلون محترفون متمرّسون على القتال والتخفّي، وأن قِتَالَهم مما يحتاج إلى تخطيطٍ ودعم لوجيستي لا تقوى على توفيره وتقديمه إلاّ أجهزةٌ عالية الكفاءة والتنظيم. وإذا لم يكن لمشاهد مداهمات مخازن السلاح من قِبل قوى الاحتلال، أو وقائع معارك المقاومة بالصواريخ والأسلحة ما فوق الخفيفة أن تقنعنا بأن فعل المقاومة مرتَّبٌ بعنايةٍ، وتنهض بأمره قوى أُعِدَّت سلفاً لهذا الغرض، فإن لاعترافات الاحتلال بالمفاجأة بحجم المقاومة ودقّة تنظيمها ما يوفّر بعض عناصر ذلك الإقناع.

في مقابل الالتباسات التي تحيط بتعيين المقاومة من قِبل القسم الأكبر من

العراقيين، ثمة رواية سياسية أمريكية عن المقاومة العراقية تجرّب أن تربطها بقوى اجتماعيةٍ وسياسيةٍ **ثلاث**: تقول الرواية الأمريكية إن المقاومة كنايةٌ عن عملياتٍ مسلحةٍ يَقوم بها من تسميهم سلطات الاحتلال بـ «فلول النظام»، أي «حزب البعث» وبعض أجهزة الدولة التي حلّها الاحتلال. وتقول الرواية عينُها إن الحاضنة الاجتماعية والسياسية للمقاومة تقع في ما تسميه بمناطق «المثلّث السني». مثلما تذهب إلى القول إن أطرافاً خارجيةً، مثل «القاعدة»، تقف وراء قسم من تلك العمليات. وليس يحتاج المرء إلى كبير ذكاءٍ كي يدرك الأهداف التي تقومُ وراء هذه الرواية الأمريكية عن المقاومة العراقية. فحين تربط بين المقاومة وبين «حزب البعث» وبقايا أجهزة النظام السابق، فبهدف تخويف قطاعاتٍ من الشعب العراقي من إمكانية عودة نظام البعث والرئيس صدّام حسين إلى السلطة من جديد. ولقد تراجعت ـ في كل حالٍ ـ فرص الاشتغال الأمريكي بهذه الفرضية إلى حدٍ ما بعد وقوع صدام حسين أسيراً في أيدي قوات الاحتلال.

وحين تربط الرواية إياها بين المقاومة وبين ما يسمّى بـ «المثلّث السنيّ»، فللإيقاع بين الشيعة والسنّة، بتأليب الأوّلين على الأخيرين، ودفع الفريقين إلى الصدام على خلفية الشكّ المتبادل، بل ـ أيضاً ـ بهدف دفع الشيعة إلى الاصطفاف مع قوى الاحتلال في مواجهة «مقاومةٍ سنيّةٍ». ومن نافلة القول إن هذه الرواية عن «المثلّث السنيّ» تمثّل أسوأ إهانةٍ لشيعة العراق لأنها تجرّب أن تسقط عنهم صفة الوطنية بتحييدهم من المعركة الوطنية ضد الاحتلال.

أما حين تربط بين المقاومة و«القاعدة» أو سواها من المجموعات المسلّحة غير العراقية، فلإسقاط الصفة الوطنية عن المقاومة من جهةٍ، ولمحاولة دفع العالم من جهة ثانية، إلى دعم موقف الاحتلال على خلفية المعركة ضد «الإرهاب».

تواجه المقاومة اليوم تحدياً كبيراً مُثلَّث الأبعاد:

يتصل بُعْدُه **الأول** بحاجة المقاومة إلى تمييز سلاحها عن سائر الأسلحة الأخرى العاملة على الساحة العراقية. وهو تمييزٌ حيويٌ وضروريٌ للمقاومة حتى لا يُزَجَّ باسمها ـ كل مرة ـ في حوادث القتل العشوائي الجارية على أوسع نطاقٍ في البلاد، وحتى لا يجري استدراجُها إلى مواجهاتٍ داخليةٍ يسعى الاحتلال فيها سعياً حثيثاً للإطاحة بدورها الوطني. إنّ المقاومة وُجِدَتْ كي تحرّر وطناً وَقَع تحت الاحتلال، ولا مصلحة لها في أية معركةٍ غير المعركة الوطنية. وسيكون عليها أن تبذُلَ وَسِيعَ جهدٍ إعلاميٍ وسياسيٍ وتنظيميٍ حتى تحمي صورتها وسمعتها من أيّة محاولةٍ من محاولات التلويث والتزوير.

وبعدُه **الثاني** يتصل بحاجتها إلى استيلاد إجماع وطني حولها يُنصِّبُها أداةً وطنيةً لجميع العراقيين في وجه الاحتلال، ومعْقد رهانِهم في معركتهم لتحرير وطنهم واستعادة استقلالهم وسيادتهم. وبعده **الثالث** يتصل بحاجة المقاومة إلى برنامج سياسي يقدّم رؤيةً برنامجيةً لمستقبل العراق، ويؤسس حوله اصطفافاً وطنياً. إن المقاومَة ليستَ بندقيةً فحسب، بل رؤيةً أيضاً في المقام الأول.

المناقشات

١ ـ الخليل ولد الطيّب

إن المقاومة مدعوةٌ إلى الوحدة والسمو فوق الانقسامات المذهبية والطائفية كي تطرد المحتل وتستعيد السيادة، وتتيح للشعب العراقي أن يحدّد شكل النظام الذي يريده، انطلاقاً من أن المقاومة هي الطريق الوحيدة إلى التحرير. وأدعو إلى تشكيل لجنةٍ قوميةٍ شعبيةٍ عربيةٍ تدعمها مالياً وعسكرياً وسياسياً، وتلتقي فيها التيارات الأساسية في أمّتنا.

٢ ـ ضاري رشيد الياسين

هناك انفصامٌ ما بين القيادات العربية وبين شعوبها حيث التطبيع عمليةٌ جاريةٌ على قدم وساقٍ، فكيف نواجه الهيمنة وقادتنا يسيرون في ركابه؟! إن من أشد القضايا مأساويةً أن هناك من يعتبر الاحتلال تحريراً، واستباحة شعوبنا ديمقراطيةً. وتتمثّل الأولوية هنا في تثوير شعبنا ودعمه للمقاومة الوطنية المسلّحة الباسلة، وقطع الطريق على من يثير الطائفية ويحاول ترسيخها.

٣ ـ منذر الأعظمي

إن الأسلوب التحليلي ـ التوثيقي الذي اتبعه الباحثان يجب أن يكون الأسلوب الملائم للباحثين والمثقفين المساندين للمقاومة بدلاً من الأسلوب التحريضي العاطفي. وفي سياق هذا المنهج قد يكون عدم صياغة برنامج سياسي للمقاومة العراقية أو إشهاره أمراً إيجابياً بانتظار نضجها التدريجي، وعدمَ تعرضها إلى ضرباتٍ مركزيةٍ أو إيديولوجيةٍ.

٤ ـ الياس مطران

تعبّر المقاومة ليس عن إرادة الشعب العربي في العراق فحسب، بل عن إرادة

الشعب العربي في كل أقطاره أيضاً. والانخراط فيها هو السبيل إلى بناء الوحدة الوطنية. ويجب أن تتسع هذه المقاومة لكل من يرفض الاحتلال وإفرازاته. ولا يخفى على أحدٍ دور العدو الصهيوني في استهداف هذه المقاومة من خلال زرع الفتن ومحاولة ضرب النسيج الوطني العراقي، والإخلال بالأمن، في حين أن مسؤولية الأمن تقع على عاتق قوات الاحتلال وفق معاهدة جنيف.

٥ ـ محمد دلبح

إن فعل المقاومة أكبر بكثيرٍ مما نظن، وإنّ الخسائر البشرية في قوات الاحتلال أكبر بكثيرٍ مما يعلنه البنتاغون، وترى مصادر عديدة أن العدد الحقيقي قد يصل إلى ثلاثة أضعافه. ومع ذلك فإن أرقام البنتاغون نفسه تكشف عن جزءٍ من حجم الكلفة الحقيقية للاحتلال، فالمسؤولة الطبية العامة في الجيش الأمريكي حصرت عدد القتلى والجرحى حتى تاريخ شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ بـ ٢٨٢٥ بين قتيلٍ وجريح، وأنّ هناك ٢٤٦٤ جندياً جريحاً لأسباب ليس لها علاقة بالمعارك، وأنّه قدّ تمّ إخلاء ٤٣٧٩ من الجنود إلى مشافٍ عسكريةٍ أمريكيةٍ لتلقي العلاج من مشاكل صحية. وعلى الرغم من أن الصحف الأمريكية الرئيسة تتواطأ في كثيرٍ من تقاريرها مع ما يعلنه البنتاغون، فإن صحيفة **واشنطن بوست** نشرت تقريراً في الثاني من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ في أن عدد المصابين في العراق هو من الأسرار، ولا تصدر القيادة المركزية بياناً بهم إلا إذا تمّ سؤالها، وأنه تهبط كل ليلةٍ طائرة نقلٍ عملاقة من طراز «سي ـ ١٧» في قاعدة أندروز الجوية قرب واشنطن، تحمل الجنود الأمريكيين في العراق. واستناداً إلى ذلك فإن الخبراء يرون أن العدد الإجمالي للجرحى حتى ذلك التاريخ يبلغ نحو ثمانية آلاف، وأن عدد القتلى لا يقل عن ألف جنديٍ، على اعتبار أن نسبة الجرحى إلى القتلى هي ثمانية إلى واحد.

٦ ـ محمد جواد علي

يجب الدفاع القانوني وليس السياسي فحسب عن شرعية المقاومة العراقية في ضوء القانون الدولي نفسه. بل إن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ تاريخ ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣ الذي التزمت بموجبه الولايات المتحدة وبريطانيا بواجبات قوة الاحتلال ومسؤولياتها، وفق المعاهدات والاتفاقيات الدولية في هذا المجال يمنح المقاومة بشكليها المسلّح المنظّم والشعبي الشرعية القانونية الدولية، كما يمنح جميع أفرادها أحكام الرعاية الإنسانية المعترف بها للجيوش النظامية، سواء بالنسبة إلى القتلى أو الجرحى أو الأسرى.

٧ ـ فوزية صابر

نحن متفقون على أن مقاومة الاحتلال قضيةٌ وطنيةٌ جامعةٌ لكلّ العراقيين إذا ما أصرّ الاحتلال على البقاء. لكن البحث انطلق في تحديد هوية المقاومة من مواقف مسبقةٍ، فماذا يعني توصيف البحث للشيعة والأحزاب العلمانية والكرد في الفئات الموالية للأمريكيين؟! إن تصنيف المقاومة في خاناتٍ ضيّقةٍ لا يخدمها، ولا يتسق مع اتساع قاعدتها. كلنا مع المقاومة ونحمي شرفها، لكنها ليست بالسلاح وحده، بل أخشى أن يوقعنا التعويل على المقاومة المسلّحة في نتائج محتملةٍ لا تتفق مع معطيات الواقع السياسي، بينما يجب ترك خيارات المقاومة وأشكالها مفتوحةً، لأنّ مستقبل المشروع الأمريكي في الهيمنة على العالم يعتمد على مستقبله في العراق، ومن هنا سيدافع الأمريكيون بشراسةٍ عن أجندتهم في العراق.

٨ ـ عصمت بكر الطائي

إن تصور مشاهد متفائلةٍ في موضوع الاحتلال الأمريكي نوعٌ من الهروب من الواقع، فأمريكا لن تنسحب بيسرٍ، والقاعدة العامة تقول: ما أخذ بالقوة لا يستردّ بغير القوة. ومن هنا فإن مرحلة التحرر الوطني في العراق تستوجب قيام المقاومة على التحالف بين مختلف الطبقات والفئات لإنجاز التحرير. وهذا عملٌ شرعيٌ في القواعد القانونية الدولية، كما هو شرعيٌ من الناحية الشرعيّة الإسلامية التي تجعل الجهاد فرض عينٍ على كلّ مسلم في وطنٍ إسلامي يقع تحت الاحتلال الأجنبي. ويجب عقد مؤتمرٍ وطني عراقي عامٍ لتحقيق «التحرير ووحدة العراق» يتفق على ما يستطيع الاتفاق عليه، ولا يُستثنى منه سوى من تعامل مع المحتل، فالاحتلال قوة ائتلافٍ تضم قوى خارجيةً وداخليةً كما هو معلَن ومعروف.

٩ ـ سعد ناجي جواد

من العجيب أن يتساءل البعض عن سبب المقاومة في العراق، والأعجب منه صمت الكثيرين من الذين دافعوا عن حقوق الإنسان، وأقاموا الدنيا ولم يقعدوها بسبب انتهاك النظام السابق لها، عن ارتكاب الاحتلال أبشع انتهاكات لحقوق الإنسان العراقي، من اعتقالٍ تعسفي ونسف بيوتٍ وأخذ رهائن من النساء والأطفال في حال عدم عثورهم على المطلوب، والفصل التعسفي للقضاة وأساتذة الجامعات دون توجيه أي تهمةٍ لهم. لقد أعاد الاحتلال ملء سجن أبي غريب بالمعتقلين.

١٠ ـ ثامر كامل الخزرجي

انطلق الباحثان من إطارٍ نظري انتقائي، ولم يكونا منهجيينْ بما فيه الكفاية، واعتمدا الوصف المجتزأ لما هو طافٍ على السطح، وهمّشا عدة مواقفٍ وأدوار. وبمعنى آخر لم يعتمد البحثان رؤيةً تحليليةً سوسيولوجيةً، ووقعا في خطأٍ جسيم، وهو عدم ربط المقاومة بمفهوم شمولي للمقاومة. إني أتحفظ على حصر المقاومة بقاعدةٍ فئويةٍ أو مذهبيةٍ، وأعتبر ذلك انتقاصاً من شرعيتها وشموليتها. فمن المنطقي أن تعمل المقاومة في مثل هذه الظروف بسريةٍ مطلقةٍ، ومن هنا تمّ إجحاف دور أولئك الذين لم يتمكن الباحثان من التعرف عليهم وعلى أدوارهم. يجب التمييز بين من يقاوم برؤيةٍ استراتيجيةٍ، وبين من يستبدل ثقافة المقاومة ضد قوات الاحتلال بـ «ثقافة العمليات الانتحارية والعبثية والإرهابية».

١١ ـ محمد صالح المسفر

لقد استمعنا إلى رأي يقول إن المقاومة عراقيةٌ، وليس هناك لأي طرفٍ عربي دورٌ فيها، وهو ما يدحض الحجة التي تفسّر المقاومة بفعلٍ خارجي عربيٍ، كما استمعنا إلى رأيٍ آخر يقول بوجود بعض المتطوعين العرب، ولا سيما في ما يسمى بمناطق المثلّث السنيّ. إن ما حدث في كربلاء والكاظمية وبغداد وتفجير السفارة الأردنية وبعض مراكز السلطة هو عمل قام به البعض وألحِق بالمقاومة، وهذا ما يُسجَّل لصالح أعدائها. يجب الترفع عن الاحتكار الفئوي أو الطائفي للمقاومة لصالح توحّد كل قوى الشعب العراقي في مواجهة المحتل وعملائه وأعوانه.

١٢ ـ فوزي الراوي

إن المقاومة تساعد على بناء مشروع سياسي وطني كبيرٍ هو مشروع التحرر الوطني. ولعلّها العنصر الأول في الوحدّة الوطنيةّ العراقّية، إذ قطع ظهورها المبكّر الطريق على محاولات قوات الاحتلال والأحزاب العراقية المتحالفة معها تنفيذ أهدافها السياسية وأربكتهم، وجعلت الولايات المتحدة الأمريكية تنكفئ عن زخم اندفاعها على مستوى الإقليم ككل، وأرغمتها في سياق الخلاف مع أوروبا على التراجع عن إبعاد الأمم المتحدة عن العراق.

١٣ ـ طلال عتريسي

المقاومة هي أهم عاملٍ في تسريع رحيل قوات الاحتلال، وتعقيد أوضاعها الداخلية والدولية. وعلى الرغم من أهمية عدم تدخل دول الجوار في عملها فإنه لابد

لها في مرحلةٍ لاحقةٍ أن تبحث عن هذا الدعم، فتاريخياً ليس هناك مقاومةٌ دون دعم الجوار. وتأسيساً على تجربة المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي فإن تعريف الرأي العام بالمقاومة العراقية وتحديد هويتها مسألةٌ مهمةٌ كي يتمّ التمييز بين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال وبين العمليات المشبوهة التي تطال الأبرياء والرموز الدينية والمؤسّسات الدولية والدبلوماسية. ويحول ذلك دون اختراق المقاومة التي يجب أن تحرص على عدم الانزلاق في أية مذهبيةٍ تضعفها وتخدم قوات الاحتلال. يجب في ضوء خبرة المقاومة الوطنية اللبنانية أن يتركز هاجس المقاومة على إضعاف وجود الاحتلال ذاته، وليس على استنزاف الجهود في تحوين الشخصيات العراقية المشاركة في هذه الهيئة أو تلك من الهيئات التي تأسست بعد الاحتلال، والتي سيتراجع نفوذ الاحتلال فيها طرداً مع تنامي المقاومة.

١٤ ـ محمد محمود لطيف الفهداوي

تكمن إحدى إشكاليات المقاومة في أنها تكاد تكون المقاومة الوحيدة في تاريخ العالم التي لم تجد راعياً إقليمياً أو دولياً لها. ومن هنا فإنها تحتاج إلى دعم معنوي عالمي يقوم على بيان السند القانوني الشرعي لعملها الذي تصفه قوات الاحتلال بالإرهاب والعنف والتخريب. و لعلّ غياب الراعي الدولي أو الاقليمي هو ما يفسّر تخفي قادتها، واضطرارهم إلى العمل بالاعتماد على قدراتهم الذاتية، التي باتت تواجه مصاعب في تأمين تسليحها بسبب انكشاف مواقع تخزين السلاح أو استنفاد تلك الأسلحة. وليس صحيحاً ما ذكره الباحثان من أن المقاومة تفتقد إلى برنامج سياسي، فأساليب عملها وبياناتها الموقعة باسم المكتب السياسي لحركة المقاومة تحملُ في طيّاتها برنامجاً سياسياً، وتمكنت في الفترة الأخيرة من التطور بشكلٍ هائلٍ من خلايا متفرقةٍ إلى قوةٍ منظّمةٍ لها أهدافها وأجهزتها الاستخبارية العالية الكفاءة، كما في قتل عناصر الاستخبارات الإسبانية أو محاولة قتل القائد الأمريكي جون أبي زيد، والتحول من العبوات الناسفة إلى تفجير مقرات قيادات الاحتلال وعناصر الموساد في فنادق بغداد، وإسقاط الطائرات.

١٥ ـ علي الأعسم

إن المقاومة مشروعٌ سياسيٌ بالدرجة الأولى يتطلب وحدةً وطنيةً على أساس تشكيل جبهة اتحادٍ وطني ديمقراطي عراقي، ترتبط بالحركة العالمية الرافضة للهيمنة الأمريكية، وترفض المعاهدات الجائرة مع الاحتلال، وتطالبه بانتخاب مجلسٍ وطني بشكلٍ ديمقراطيٍ مباشرٍ، يشرّع الدستور، ويمهّد لإنهاء الاحتلال بأقرب فرصة.

ويتطلب ذلك الإدانة القاطعة للنظام السابق، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الكردي، وتقرير نوع النظام الفدرالي العراقي بعد زوال الاحتلال. ويفوّت ذلك المؤامرات الأمريكية ـ الصهيونية لشقّ الشعب العراقي وتكريس الاحتلال.

١٦ ـ صباح المختار

لم أكن في أي يوم من الأيام عضواً في حزب البعث العربي الاشتراكي، ولذلك أستطيع أن أعبّر بأمانةٍ عن رفضي سياسة «اجتثاث» البعث، واضطهاد البعثي لمجرد كونه بعثياً، وأعتبرها سياسةً مكارثيةً لا تقلّ عن تحريم حزب البعث نفسه لحزب الدعوة. ومن هنا ليس هناك مبررٌ للخجل من الاعتراف في أن أعضاء في حزب البعث يشاركون في مقاومة الاحتلال.

١٧ ـ صلاح عمر العلي

إن ظاهرة المقاومة العراقية بشكليها المسلح والسلمي هي أنبل ظاهرةٍ وطنيةٍ برزت في العراق بعد الاحتلال. وأستطيع التأكيد في هذا المجال أنها تنقسم إلى فئتين مختلفتين: الأولى قوميةٌ ويشكّل البعثيون قوامها، والثانية إسلاميةٌ وتشكّل المقاومة الإسلامية الوطنية مركز ثِقلها. غير أن تصاعد الأشكال المسلحة والشعبية السلمية ضد الاحتلال يجب ألا يدفعنا إلى الإفراط في التفاؤل، فالمقاومة مازالت في أوّل طريقها الذي يحتاج إلى مستلزمات الاستمرار والتطور، والإسناد التضامني العربي والدولي مادياً ومعنوياً، وتوافق مختلف أطرافها السياسية على برنامج عملٍ في المرحلة الراهنة.

١٨ ـ متروك الفالح

تبدو مكوّنات المقاومة العراقية أكثر التصاقاً بالمكوّنات الاجتماعية التقليدية، الريفية والعشائرية والإسلامية التي يُنظر إليها في ضوء منظور مكوّنات المجتمع المدني على أنها تقليديةٌ وأوليّةٌ، لابدّ من تجاوزها وتحطيمها. ومن هنا فإن الحاجة ماسةٌ لإعادة النظر في بعض المفاهيم المتداولة مثل مفهوم المجتمع الأهلي المدني لتفعيلها سياسياً واجتماعياً، في سياق تقبل الحداثة السياسية و الديمقراطية، والأبعاد الدستورية للعلاقة ما بين المجتمع والدولة.

١٩ ـ خالد السفياني

تتردّد كثيراً على ألسنة أعضاء مجلس الحكم والأمريكيين مقولة أن المقاومة يجب أن تنبثق من إجماعٍ وطنيٍ، في محاولةٍ للتقليل من أهمية المقاومة العراقية، بدعوى أنها

محصورةٌ في مناطق محدودةٍ، فتُنسَب مرةً إلى «فلول النظام» ومرةً أخرى إلى «المثلّث السنّي» وأحياناً إلى «القاعدة» أو إلى «عناصر إرهابية أجنبية». والسؤال المطروح: هل هناك مقاومة في التاريخ انبثقت من إجماع وطنيٍ أم من مبادرةٍ وطنيةٍ تتصدرها نخبةٌ، ويكون عملها شرعياً مادام هناك احتلال؟

٢٠ ـ محمد صالح الكبيسي

في ضوء تجربتي المباشرة في مدينتي الفلوجة التي تعتبر من معاقل المقاومة أؤكد أنه لم يكن هناك أي مفاجأة في الأمر. فلقد كان الجميع يرقب ما يجري متيقناً من أن الحسم سيكون مبكّراً. في الساعة الثامنة من مساء التاسع من نيسان/ أبريل كان أعضاء الحزب يتجوّلون بأسلحتهم مؤكّدين الاطمئنان، لكنهم في التاسعة مساءً تواروا بشكلٍ منظم بأمرٍ من قيادتهم، مع أنه لم يكن هناك قواتٌ أمريكيةٌ قرب الفلوجة أو حتى قرب الرمادي التي تبعد خمسين كيلومتراً عن الفلّوجة. وفي اليوم التاسع من نيسان/ أبريل الأسود كنا نسمع إذاعة لندن، وعرفنا مشهد السقوط. هجم الناس في هذه اللحظات على المقرّات الحزبية، ولم يكن ذلك لسرقة أجهزتها بل لأخذ الأسلحة التي كانت في صناديقها. وبعد أقلّ من أسبوعين اندلعت المقاومة. وإني لواثقٌ كل الثقة من تناميها وطردها المحتل الغاشم.

٢١ ـ مثنى حارث الضاري (يرد)

لن يكفي الوقت للإجابة عن كل التساؤلات، ولكن حسبنا أننا أثرنا هذا النقاش في هذا الموضوع المهم، ولقد كنت أتمنى أن أعبئ للمقاومة، لكنني التزاماً بعلمية الندوة اضطررت إلى أن أناقش هذا الموضوع مناقشةً علميةً، وكنتُ أضغط على نفسي كثيراً حتى أن بعض الأخوة كان يقول: أحياناً نلمس أن بعداً تعبوياً ورأياً شخصياً يدخل في هذه القضية العلمية، أظن أننا في ندوةٍ علميةٍ تقتضي منّا التحديد من أجل خدمة هذه المقاومة الحقّة، أما إذا أردنا أن نتكلم كلاماً إعلامياً تعبوياً، فكلنا نقول بأن هذه المقاومة عراقيةٌ، وتكفيها هذه الصفة شرفاً. ولكن كمعطياتٍ أرضيةٍ هذا هو الموجود، ومن هنا أخذت مثالاً محدّداً هو المقاومة الإسلامية الوطنية التي جعلتها الأساس في دراستي لميثاقها وبياناتها الموزّعة في أغلب أنحاء العراق وتمتدّ حتى إلى محافظة صلاح الدين، ومن أقوى ساحات عملياتها منطقة الدجير والضلوعية كما يظهر من بياناتها، فالكلام إذاً متضمَّن في هذا الجانب.

قضية أخرى حول تعدد اللافتات، إذ لاحظ أحد التعقيبات أن اللافتة يجب أن تكون وطنيةً، لكنني أقول بأن حركات المقاومة في كلّ العالم الإسلامي وأمثلتها في

الجزائر وفي فلسطين وفي لبنان، ابتدأت إسلاميةً شرعيةً ثم تطوّرت إلى قضيةٍ وطنيةٍ، فلا أجد تعارضاً أو تناقضاً في ذلك. أنا الآن في مجالٍ علمي أحدّد تكوين المقاومة وطبيعتها ثم بعد ذلك تتطوّر حيث شاءت. لقد لاحظت أنّ هَناك هاجساً عند بعض الأخوة يقوم على أن المقاومة مخططٌ لها ومرتبٌ، وأنها مُعَدٌ لها إعداداً كبيراً جداً. نحن في الساحة ونعرف، إذ احتجنا إلى بعض الأسلحة مثل آر. بي. جي من أجل حماية بعض المصالح العامة بعد وقوع الاحتلال من اللصوص، ولم نستطع الحصول عليها حتى من بعض الفِرق الحزبية، لأنها لم تزوّد بها أصلاً أو زُوِّدت بسلاح منزوع الإبر، فإعلام النظام كان يروّج لهذه القضية التي انطَلت على الكثيرينَ في حين ليس هناك في واقع الحال إعدادٌ مرتبٌ. ولذلك فإننا نعتبر عفوية المقاومة من أعظم ميزاتها، والقول بأنه كان مرتباً ومهيأً لها من قِبَل النظام يخلّ بحقيقتها. أما إن كان هناك ترتيبٌ وتنظيمٌ من غير قوى النظام فنعم، وأنا على درايةٍ بذلك، ونحن نتحدّث الآن عن وجهٍ مشرقٍ للمقاومة، لكنها تواجه حقيقةً مشاكل كبيرةً جداً، ومعاناةً كبيرةً في انقطاع الاتصالات، وفي عدم وجود السلاح والعتاد والاتصال وعدم الانتشار، ومع أننا لسنا الآن في وارد عرض هذه المشاكل، فإنني أذكر بعضها على سبيل المثال حتى تكونوا على بيّنةٍ مما يجري. تحاول بعض القوى السياسية التي تدَّعي أنها وطنية أن تجيّر المقاومة الآن، وأن تستفيد من معطياتها من أجل كسب مقاعد أو مصالح سياسية في العراقِ بالتعاون مع قوات الاحتلال. إنّ لهذه المشكلة وقعاً كبيراً في الساحة الآن، وتعكّر على المقاومة كثيراً.

لا بدّ أخيراً من تحديد مفهوم المقاومة، فكل طلقةٍ توجَّه إلى الأمريكي المحتل هي مقاومة، وكل طلقةٍ توجّه إلى غيره سواء كان عراقياً أو غير عراقي بمن في ذلك من يعمل في سلك الشرطة أو الجيش ليست مقاومة. والدليل على ذلك أن الأفعال التي جرت في كربلاء في يوم عاشوراء وفي الكاظمية استنكِرت، وكما ذكر الدكتور سلمان الجميلي وجدنا بياناً لإحدى حركات المقاومة تستنكر هذه الأفعال وتعتبرها أعمالاً غير شرعيةٍ، بل أعمالاً جبانةً.

٢٢ ـ سلمان الجميلي (يرد)

أغناني الدكتور مثنى الضاري عن الكثير من قولي، لكني تعقيباً على ما ذكره السيد أحمد نجيب الشابي رئيس الجلسة من أنّ تقرير أحد مراكز الدراسات الأمريكية يذكر بأن للمقاومة ٩٥ بالمئة من الموالين السابقين للنظام، فإنني لا أريد أن أقلّل من شأن الموالين للنظام أو غيرهم، لكنني قمت بدراسةٍ ميدانيةٍ للعيّنات التي اخترتها من الذين قاوموا وحملوا السلاح فعلاً وسقطوا في أرض القتال، وليس ممن قتل عشوائياً

وتوصلت إلى هذه النسب التي ثبتتها، ولا ينفي هذا بأن لهم دوافع وطنية، لكنّ الصبغة السائدة على تصرفاتهم وتنشئتهم هي الإسلامية، وأنا أعتقد بأن المعلومات الواردة في التقرير لا تقترب من الواقع أبداً.

بالنسبة إلى الفرق بين المقاومة الشرعية وهجمات كربلاء؟ الحقيقة أنّ المقاومة أعلنت في الكثير من بياناتها استنكارها لهذه العمليات، بل إنّ هناك فرضيات عديدةً داخل الساحة العراقية عموماً وداخل الساحة التي تُشتهر بتركز المقاومة فيها تنسب هذه العمليات إلى جهاتٍ مرتبطةٍ بالمخابرات الإسرائيلية أو الأمريكية، وأعتقد بأن الأخ نواف الموسوي قدم لنا نموذجاً جيداً عن الشخص الذي أبعِد من غزة وجنّد مجموعاتٍ سلّمها إلى الاحتلال، فقد تفعل الولايات المتحدة الأمريكية السيناريو نفسه.

الفصل السابع عشر

العصر الجديد للإمبريالية: وسائل المقاومة الشعبية عربياً ودولياً(*)

أشرف بيومي(**)

مقدمة

يهدف المشروع الإمبريالي، كما هو الحال بالنسبة إلى مناطق متعددةٍ من العالم، إلى فرض الهيمنة على الأمة العربية، واستغلالها اقتصادياً، وتسخير طاقاتها البشرية لحسابه، وما ينتج عن ذلك بالضرورة من تعميقٍ لهوّة التخلف والتدهور والتشرذم. يتحقّق هذا الهدف عبر العلاقات البنيوية للإمبريالية التي تخلق عقباتٍ أمام أي مشروع تنميةٍ مستقلٍ أو شبه مستقلٍ، ثمّ إجهاضه ووأده، وتمنع أي محاولةٍ جادةٍ من أجل وحدةٍ عربيةٍ شاملةٍ أو جزئيةٍ. وكما نتج عن الاستعمار من قبل، يمضي الآن المشروع الإمبريالي ورديفه الصهيوني في تفتيت الأمة العربية، ودفعها نحو خلافاتٍ تصل إلى حدّ الحرب الأهلية، والزجّ بها في قضايا جانبيةٍ أو وهميةٍ، والسعي إلى هزيمة الإرادة العربية، وطمس الذاكرة الوطنية ومحوها، بل تشويهها وترسيخ مفاهيم انهزاميةٍ، وتعميق الشعور لدى الشعوب العربية ومثقفيها بأن القومية العربية قد

(*) الكاتب يقدم الشكر للدكتورة سهير مرسي لقراءتها النقدية ولمساهمتها الهامة في البحث المكتبي وقد كتبت هذه الورقة في صورتها الأولى تحت ضغطٍ زمني كبيرٍ ولهذا لم تكن مكتملةً، وحيث إنه كانت فرصة بعد انتهاء الندوة لإكمالها وربط عناصرها بشكل أفضل ومن ثم فالأملَ أن تحقق الصيغة الحالية (استكملت في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٤) الهدف الأساسي وهو الربط بين الجانب النظري المعرفي والعملي الجماهيري، حيث إن هذا الربط غاية في الأهمية لكل الجادين في المساهمة في نهضة أمتنا العربية وفي العمل من أجل عالم أكثر عدالة وإنسانية.

(**) أستاذ الكيمياء الطبيعية، جامعة الإسكندرية، ونائب رئيس جمعية أنصار حقوق الإنسان في الاسكندرية.

هُزمت وانتهت. وتحاول الإدارة الأمريكية بدعم من الكيان الصهيوني العنصري استكمال مشروعها للشرق الأوسط الكبير بعد احتلالها للعراق، وفرضه على الدول العربية بحجّة نشر الديمقراطية واستئصال بذور الإرهاب وإخراج العالم العربي من التخلف.

لقد دأب النهج الإمبرياليَ على حصار أي نظام وطني عربي واستغلال بعض أخطائه المنتقاة وفى التوقيت المناسب حصاره وإدانتهَ ثم إزاحته، في الوقت نفسه عملت على مساندة الأنظمة العربية التي تنتهج سياسةَ خارجيةً قوامها الرضوخ للقوة المهيمنة ـ الإدارة الأمريكية ـ والتبعية في كافة المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإعلامية على الرغم من تناقض هذه السياسات مع آمال الشعوب العربية وطموحاتها. ترتكز السياسات الداخلية لهذه الحكومات على الاستبداد والسيطرة على كلّ النشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنقابية والأهلية والثقافية والطلابية والإعلامية، وتعتمد على أسلوب القمع البوليسي والإرهاب والتعذيب وأحياناً التصفية الجسدية. ومن المنطقي أن تلجأ إلى الخداع الإعلامي والاستخفاف بعقول المواطنين بالتأكيد على ازدهار الديمقراطية، والإيحاء المستمر بالتقدم والتنمية والحلّ الوشيك للمشاكل المعيشية، وأن هذا هو شغل السلطة الشاغل وخصوصاً للفقراء ومحدودي الدخل. يأتي ذلك في الوقت الذي تتفاقم فيه الأحوال المعيشية للغالبية العظمى بينما تتراكم الثروة في شريحةٍ ضّيقةٍ من الـ «سوبر» أغنياء.

لقد ساهمت الحكومات العربية وإعلامها بشكلٍ مباشرٍ في خلق حالةٍ من عدم الاكتراث ونمو الفردية وإضعاف الشعور بالانتماء. إن نتيجة مجمل هذه السياسات تدهور مؤسّسات الدولة الأساسية كالمؤسّسات التعليمية والعلمية والصحية والزراعية والصناعية مما جعل أي محاولةٍ إصلاحيةٍ مستقبليةٍ غايةً في الصعوبة أو مستحيلةً. لقد استخدمت الحكومات العربية في سعيها إلى البقاء في السلطة، أساليب غايةً في الخطورة وقِصر النظر مما أدى إلى فقد ثقة الجماهير واحترامها بل شرعيتها أيضاً، فبالإضافة إلى منع أيّ عملٍ أهلي وأي مشاركةٍ سياسيةٍ ديمقراطيةٍ عملت على خلق مناخ سياسي فاسدٍ بإزاحة تيارٍ سياسي لحساب تيارٍ آخر حتى تبدو البديل الأفضل والأكثر أماناً.

وعلى الصعيد الاقتصادي ـ الاجتماعي فقد عملت حثيثاً على خلق طبقةٍ رأسماليةٍ تابعةٍ مواليةٍ للعولمة الامبريالية، ومتناسقةٍ مع أهدافها المستندة إلى توزيع العمل دولياً وضمان تراكم رأس المال لمصلحة الرأسمالية العالمية. ويساهم في تبرير وتزييف أسباب التدهور على هذا النحو شريحةٌ من «المثقفين» المستعدين للتنظير لأي

سياسةٍ، وإنتاج شعاراتٍ مناسبةٍ مثل: «تجسير العلاقة بين المثقف والأمير»، «إذا لم نستطع الحصول على العدل الكلي فلماذا نرفض العدل النسبي؟»، «لماذا نرفض الديمقراطية إذا جاءت عن طريق أمريكا؟»، و«مصر أولاً والأردن أولاً»، و«سلام الشجعان»، «ألم نحرّر سيناء؟»، «قبول الآخر»، «لماذا نرفض السلام؟»، «خيارنا الاستراتيجي هو السلام»، «لا بدّ من الانخراط في العولمة قبل فوات الأوان»، «لا يمكن التغيير إلا بضغوطٍ خارجيةٍ»، «ألم يتحرّر العراق من الدكتاتورية؟».. إلخ.

يطول الحديث في هذا المضمار، ولكن يبقى السؤال المحوري: ماذا نحن فاعلون؟ إن أمامنا خيار الرضوخ أمام الإملاءات الأمريكية والصهيونية، ومتطلبات العولمة الرأسمالية والتي لا شكّ أنها ستجلب مزيداً من الدمار والتخلف لعالمنا العربي بل للعالم كلّه من خلال العسْكرة واتساع الفجوة بين الغالبية الفقيرة والشريحة الضيقة التي تملك الثروة والقوة. أما الخيار الآخر فهو الرفض القاطع للهيمنة الأمريكية الصهيونية والسعي بكلّ قوةٍ ومعرفةٍ وطاقةٍ لتغيير هذا الواقع مهما تتطلب من تضحيات. إن هذا الخيار يعني أيضاً العمل من أجل عالم أكثر عدالةً في ظلّ قوانين دوليةٍ تحترم حقّ الشعوب في السلام والتنمية المتكافئَة. إنه لا شكّ طريقٌ شاقٌ ويتطلّب جهداً كبيراً على الصعيدين العربي والدولي في إطار تحالفٍ شعبيٍ عالمي.

وإذا كنا نريد بالفعل الخروج من المحنة التي لا شكّ أننا غارقون فيها، فيتوجّب علينا تحقيق مهمتينْ لا يصح أن نفصلهما عن بعض. المهمة الأولى هي تحليل الواقع بكل شجاعةٍ وموضوعيةٍ وبشكلٍ شاملٍ حتى تتضّح الأمور، ونتبينّ من هم حلفاؤنا؟ ومن هم أعداؤنا؟. هذا التحليل الواعي لا بدّ وأن يعتمد على النظرة الشاملة المتكاملة، حيث إن التحليل الذي ينطلق من نافذةٍ زمنيةٍ أو مكانيةٍ أو تخصصيةٍ محدودةٍ هو بالضرورة تحليلٌ اختزاليٌ تجزيئيٌ يضمن تكرار أخطاء سابقةٍ والوقوع في أخطاء جديدة. أما المهمة الثانية فهي تحديد مجالات العمل من أجل تغييرٍ شاملٍ في أولويات العمل وآلياته. ومن الضروري التأكيد على أن عمليتيْ التحليل النظري وتحديد الأولويات المنبثقة من التجربة المباشرة، عمليتان مستمرتان ومتفاعلتان مع بعضهما ومع الأحداث.

انطلاقاً من هذه القناعة، تمثّل هذه الورقة محاولةً لتوضيح العلاقات البنيوية التي تنبثق منها أشكال الهيمنة والاستغلال الإمبريالي والمحلي بهدف تقييم كيفية الخروج من المستنقع الذي نحن فيه، وأخذ المبادرة لتحقيق نهضةٍ مستقلةٍ. وحيث إن العمل الشعبي هو الطريق الأساسي وربما الوحيد لتحقيق ذلك على الرغم من صعوبته فإنه يصبح من الضروري تحديد أشكال وأولويات هذا العمل محلياً وعالمياً. وستبدأ الورقة

بإعطاء بعض ملامح للعصر الجديد للإمبريالية التي من المهمّ إبرازها في هذه الآونة:

ـ السياسة الأمريكية «الجديدة» وأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر.

ـ خصوصية الهيمنة الرأسمالية من تلازم الفقر والتدهور الاجتماعي مع تراكم وتركيز رأس المال والتسلط الاقتصادي والعسكري.

ـ انكماش القوة الاقتصادية الأمريكية ومأزق الامبريالية الحالي.

ـ مكوّنات أساسيةٌ للإدارة الأمريكية الحالية وحلفائها.

ـ نتائج أوليةٌ لهذه السياسات خارجياً (الشعور بالعداء العميق نحو «أمريكا») وداخلياً (انتهاك الحقوق المدنية والدستور ـ فقد المصداقية ـ اتساع الاستقطاب الاقتصادي).

ـ الاستراتيجية الامبريالية بين المحافظين الجدد والمحافظين التقليديين (جمهوريين وديمقراطيين) وماذا نتوقع إذا سقط بوش في الانتخابات القادمة؟

ـ السياسات التبشيرية بالديمقراطية.

ـ مشاريع الهيمنة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ـ مشروع الشرق الأوسط الكبير.

ثم تحاول الورقة بعد ذلك تحديد بعض أوليات ومجالات المقاومة الشعبية للمشروع الإمبريالي/ الصهيوني على الصعيدين العربي والدولي، ويسبق ذلك حديثٌ مختصرٌ حول معوقات العمل الجماهيري والعوامل المساعدة له. لن تشمل الورقة مناقشةً حول آليات العمل فهذا متروكٌ أساساً للفاعليات الشعبية المتفاعلة مع الظروف والمتغيّرات المحلية.

أولاً: السياسة الأمريكية «الجديدة» وأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر

في البداية يجب التأكيد على أن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ليست بالنقطة الفاصلة كما يصرّ الرسميون في الإدارة الأمريكية وحلفاؤهم في شركات الإعلام الكبرى (Corporate Media)، ومن يدور في فلكهم من بعض المثقفين العرب. يهدف هذا الإصرار إلى تبرير الممارسات والسياسات التي تعتمد في الأساس على العدوان العسكري خارجياً، وانتهاك الحقوق الاقتصادية والمدنية داخلياً. لقد أعطت هذه الأحداث فرصةً ذهبيةً للمحافظين الجدد لتحقيق جدول أعمالهم الذين

سعوا إلى تنفيذه دون نجاح قبل ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بكثير. إنّ المنطلق الأساسي لهذه السياسة هو استثمار التفوق العسكري الأمريكي لاكتساب مميزاتٍ اقتصاديةٍ تعوّض انحسارها الاقتصادي بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي واليابان، والمستقبليّ بالنسبة إلى دولٍ أخرى، وإجهاض أي محاولةٍ لصعود قطبٍ آخر ينافس الولايات المتحدة في هيمنتها على العالم(١).

قد يبدو للبعض أن اتجاهات السياسة الأمريكية الحالية جديدةٌ، والواقع ليس كذلك، فلقد مضى بعض من الزمن منذ أن اعتمدت الامبريالية على الاحتلال المباشر لدولةٍ كبيرةٍ مثل العراق، كما أنّ الولايات المتحدة استخدمت قوةً عسكريةً هائلةً وأدوات دمارٍ متقدمةً غير مسبوقةٍ في مداها وقوّة تدميرها وآثارها على الصحّة والبيئة، بالإضافة إلى وسائل إعلام مرئيةٍ تصل إلى مئات الملايين في جميع أنحاء العالم. فالرؤية التاريخية توضّح أن هذه السياسات في الواقع قديمةٌ في أهدافها الاقتصادية والسياسية والقوى الدافعة لها ومنهجها وإنْ اتخذت تجلياتٍ مختلفةً. ومن الجدير بالذكر، خصوصاً لمن يزعم بنهاية التاريخ أو أبدية الإمبراطورية الأمريكية الجديدة، إن ألمانيا تحت الحكم النازي حاولت تجاوز النظام العالمي كلياً وتبنّت سياسةً توسعيةً عالمياً لتكون إمبراطورية الألف عام «Ein Taussend Jahriges Reich». وعلى الرغم من «النجاحات» الأوليّة فإنها جلبت الدمار لها ولشعوب العالم. إن سياسات الهيمنة واستخدام القوة العسكرية لتحقيق ذلك صفةٌ من صلب النظام الرأسمالي العالمي وأحد خصوصياته.

١ ـ خصوصية العالم الرأسمالي الحديث

إن النظرة الموضوعية إلى النظام العالمي وتطوره تاريخياً تؤكّد خصوصية الرأسمالية، ولهذا فإن «نفي هذه الخصوصية الرأسمالية يؤدي فعلياً إلى التجرد من أي سلاح أمام تحديّات عصرنا» ولهذا وجدت أنّ من الضروري إبراز هذه الخصوصية في النقاط التالية مستنداً إلى بعض كتابات سمير أمين وأيضاً التيمومي(٢):

ـ غلبة العامل الاقتصادي وتحول السياسة إلى اقتصادٍ مكثفٍ، والثروة إلى مفتاح السلطة بعد أن كانت السلطة مفتاح الثروة. يتميّز النسق الرأسمالي الحديث بتناقضاتٍ متعاظمةٍ، ولا يمكن أن تجد لها حلاً في إطار المنطق الداخلي لهذا النسق، وبالتالي فإنّ للنظام الرأسمالي نهاية، وليس أكثر خلوداً من أنساق سبقته وانتهى عصرها.

---

(١) *National Security Strategy of the United States* (Washington, DC: White House, 2002).

(٢) انظر مقدمة سمير أمين في: الهادي التيمومي، **مفهوم الامبريالية من عصر الاستعمار العسكري إلى العولمة** (صفاقس: دار محمد علي، ٢٠٠٤).

ـ تباينٌ بين مراكز النظام الرأسمالي وأطرافه، يؤدي إلى إفقارٍ ملازم للتراكم، وإلى نزاعاتٍ كبرى نتيجةً لهذا الاستقطاب سواء من شعوب الأطراف كانتفاضاتٍ أو بين المراكز المهيمنة المتنافسة.

ـ إن المظاهر الثلاثة للرأسمالية العالمية هي: الاستقطاب، الطابع الدوري وغير الدوري، وسياسات الهيمنة التي اعتمَلت في صلبه. والاستقطاب قاعدةٌ كامنةٌ في صلب التوسع العالمي الرأسمالي والذي تحقّق بالفعل في المراكز فقط باندماج سوق السلع ورأس المال وسوق العمل، أما في بقية العالم فتوسع السوق العالمية مقصورٌ على بعديْن اثنينْ فقط هما: علاقات تبادل السلع وتداول رأس المال، أما سوق العمل فمغلقٌ نسبياً مما يؤدي إلى الاستقطاب. إذاً هناك سوقٌ ذات أبعاد ثلاثة وسوقٌ أخرى مبتورةٌ، ولكلٍ من السوقين قوانينه الخاصة به.

ـ إن آلية النسق الرأسمالي تؤدي إلى استقطابٍ تراكمي مما يعني بالضرورة التخلف في الأطراف من خلال نزيف رؤوس الأموال من الأطراف إلى المراكز، الهجرة الانتقائية للعمال المهَرة ونزيف العقول، وهيمنة المركز المهيمن في التقسيم العالمي للعمل. إن الدور التدميري للرأسمالية أدى إلى تصدير تكنولوجياتٍ قديمةٍ وملوّثةٍ للبيئة[٣] إلى الأطراف، وإلى غرق العالم الرابع في فقرٍ مدقعٍ، وحرمانه من الاحتياجات المعيشية الأساسيّة وتفشي الأمراض.

ـ اقتراحات الايديولوجية الليبرالية فاقدةٌ المصداقية لتعمدها تجاهل الاستقطاب الكامن في صلب الرأسمالية العالمية والاندماج في النسق العالمي يجعل من الوهم محاولة الأطراف والتي تمثّل ثلاثة أرباع البشرية إنجاز اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة. وليس بإمكان الايديولوجية الليبرالية اكتساب أي مصداقيةٍ ما لم تُفتَح الحدود أمام هجرة العمال كما هو واقعٌ بالنسبة إلى سوق رأس المال والتبادل السلعي.

---

(٣) ولقد جذب انتباهي لموضوع استغلال العالم الثالث تصدير تكنولوجياتٍ قديمةٍ غير متقدمةٍ وملوثةٍ للبيئة ومستهلكةٍ للطاقة بدرجةٍ عاليةٍ محاضرةٌ في أوائل السبعينيات بجامعة ولاية ميتشغان التي كنت أعمل فيها أستاذاً حول مستقبل الصناعات الكيميائية، وكانت التوصية الرئيسة للمحاضر والذي كان يمثّل الجمعية الكيميائية الأمريكية في ذلك العام، هي تصدير مثل هذه الصناعات كالورق والأسمنت إلى الكويت والمكسيك. ومن الغريب أن بعض المثقفين لايزال يقلل من العقبات التي تفرضها الدول الصناعية في مجال ما يسمى خطأً بنقل التكنولوجيا وهو في الواقع نقل السلع وليس المعرفة العلمية. إن الابتكارات ليست محايدةً اجتماعياً مادام تطبيقها يخضع لمنطق الربح واستمراريتها نتيجة للتنافس بين رؤوس الأموال. وتجيء مفاهيم «الملكية الفردية» الانتقائية مساندة لهذا الانحياز. انظر: أشرف البيومي وسهيرمرسي، **هل أن العلم محايد؟** ([دمشق]: الأهالي، ١٩٨٥)، وأشرف البيومي، **الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، ٢٠٠٢** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣).

ـ ومن هنا يصبح فكّ الارتباط (وهو أمرٌ مختلفٌ تماماً عما يسمى بالانغلاق) أمراً لا مفرّ منه، أما ما يقال من أنه لا يمكن الإفلات من مقتضيات العولمة ولا يمكن أي تطورٍ مستقلٍ خارج هذا النسق، فهو في الحقيقة محاولة إخضاعٍ، وإلغاءٌ لفكرة تغيير العالم، والقبول بأسطورة نهاية التاريخ.

ـ إن اعتبار الدول القومية التي تحرّرت من الاستعمار أن هدف التطور هو اللحاق بالنسق العالمي، وأن هذا يتم بسياساتٍ مناسبةٍ كالتصنيع والتأميم قد فشل. إن اعتماد الدول المسمّاة بالاشتراكية كالاتحاد السوفياتي في بناء مجتمع آخر على نهج اللحاق بالنسق العالمي في الوقت نفسه الذي تبنّت فيه سياساتٍ مناقضةً لهذا النسق قد فشل أيضاً.

٢ ـ انكماش القوة الاقتصادية والمأزق الحالي للإمبريالية

يتزامن التوسع العسكري الأمريكي مع انكماش القوة الاقتصادية كما حدث من قبل عند الانهيار الاقتصادي في عام ١٨٧٣ وفي هذا الصدد يوضح والارستين (I.Wallerstein)[٤]، أنه بعد حالة الانتعاش الاقتصادية في التسعينيات (والتي شملت زيادةً في الإنتاجية، ازدهار البورصة التجارية، انخفاض في البطالة، نسبة تضخم صغيرةٍ، اختزال الديْن الحكومي الكبير بل وتحقيق فائض) تبيّن أن الرخاء الاقتصاديّ كان «في أوجهٍ عديدةٍ عبارةً عن فقاعةٍ فقط معزّزةً بصورةٍ مصطنعةٍ كما تبين مما تكشف من جشع الشركات. ولكن الأسباب أعمق من ذلك لأن الاقتصاد العالمي يعاني من ركودٍ منذ السبعينيات، والقوى الاقتصادية الثلاث (أمريكا وأوروبا الغربية واليابان) كانت تسعى إلى تحويل خسائرها لبعضها. ففي السبعينيات كان الاقتصاد الأوروبي في حالةٍ جيدةٍ نسبياً وكذلك بالنسبة إلى اليابان في الثمانينيات وإلى أمريكا في التسعينيات، ولكنّ الاقتصاد العالمي ككلٍ لم يكن في حالةٍ جيدةٍ في هذه الفترات، بل إنّ المعاناة الاقتصادية عبر العالم كانت مذهلة». نحن الآن في المرحلة النهائية من الانحدار وستبدأ مرحلة التحول مرةً أخرى. إن التخوف الأمريكي من تفوق أوروبا وشرق آسيا عند تحسن الأوضاع الاقتصادية هو أحد الدوافع الرئيسة إلى الاعتماد والتمسك بتفوقها العسكري، وإعاقة قوةٍ أوروبيةٍ عسكريةٍ منافسةٍ كما جاء في المشروع الأمريكي للقرن الحادي والعشرين[٥].

---

(٤) Immanuel Wallerstein, *The Decline of American Power: The U.S. in a Chaotic World* (New York: New Press, 2003).

(٥) Project for the New American Century, «Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and Resources for a New Century,» September 2000.

٣ ـ مكوّنات أساسية للإدارة الأمريكية وحلفائها

إن السياسات التي تنتهجها أي سلطةٍ هي في الواقع تعبيرٌ عن مكوّناتها الايديولوجية والثقافية الأساسية. ومن الخطأ تصور أن الإدارة الأمريكية الحالية تختلف جذرياً عما سبقها، فالاختلاف هنا يتمحور حول مدى استخدام القوة العسكرية ولغة التهديد وفرض الأمر الواقع، أما الأهداف الاستراتيجية فهي نفسها وإن اختلفت أولويات التنفيذ الزمني. وعلى الرغم من أن هذه التباينات على درجةٍ من الأهمية فيجب ألا نبالغ في أهميتها، كما أنه من البديهي أن سياسة الهيمنة لا تتغيّر إلا عندما تكون هناك مقاومةٌ فعّالةٌ تكبّد القوى المهيمنة خسائر كبيرة. ويمكن تلخيص أهم هذه المكوّنات التي يشترك في أغلبها كافة القوى المهيمنة سواء الإدارة الأمريكية المعتدية أو الكيان العنصري الاستيطاني أو الحكومات العربية المستبدة بـ:

ـ **غرور القوة** والاعتماد الأساسي على القوة العسكرية (البوليسية محلياً) والرغبة في شنّ الحروب[٦] ويدعم ذلك التطور الهائل للتكنولوجيا العسكرية مما يضاعف من الإغراء في استخدامه وإهمال عواملٍ هامةٍ أخرى. واستخدام العسْكرة لتغطية الأحوال السيئة للاقتصاد، وهي خدعةٌ قديمةٌ ولكن من الصعب الاستمرار فيها في مجتمعٍ فيه إطارٌ ديمقراطيٌ ولاسيما أنّ الانتخابات قريبة.

ـ **عدم الاكتراث بالخسائر البشرية** عموماً بما في ذلك الضحايا الأمريكيون، واعتبار ذلك خسائر جانبيةً (Collateral Damage) والاهتمام بالضحايا الأمريكيين عندما تصبح قضيةً سياسيةً تصعّد من معارضة نهج الحرب ذاته أو متعلقةً بهيبة الدولة. كما أنّ غالبية الشعب الأمريكي غاضبةٌ الآن بسبب إهمال الحكومة في اتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة والتي دفع ثمنها آلاف المدنيين في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ على الرغم من المعلومات التي كانت لديها، والتي بدأت تنفضح في الآونة الأخيرة[٧]. وعلى الصعيد الإسرائيلي نرى أيضاً عدم اكتراث

---

(٦) يتحدث بوب وودوارد في كتابه الأخير عن الرغبة الجامحة لدى ريتشارد تشيني (R. Cheney) نائب الرئيس الأمريكي، لشن الحرب والتي وصفها البعض «بحمى الحرب». انظر: Bob Woodward, *Plan of Attack* (New York: Simon and Schuster, 2004).

وهناك بعض الدلائل على أن هذه الحمّى لعبت دوراً في إهمال المسؤولين الأمريكيين للتحذيرات من وقوع هجوم إرهابيٍ وشيكٍ، والذي حصلت جهاتٌ أمنيةٌ أمريكيةٌ على دلائل قويةٍ عليه كما ذكر ريتشارد كلارك في كتابه الحديث، انظر: Richard A. Clarke, *Against All Enemies: Inside America's War on Terror* (New York: Free Press, 2004).

(٧) جاء في مساءلات لجنة الكونغرس التي تحقّق في أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، أن أولويات آشكروفت (J. Ashcroft) وزير العدل الأمريكي لم تشمل النشاطات الإرهابية على الرغم من معلومات لدى =

شارون بالضحايا الإسرائيليين كرد فعلٍ مباشرٍ على سياسة الاغتيالات الهمجية للقيادات الفلسطينية التي ينتهجها. أما محلّياً فالحكومات العربية لا تكترث أو تعترف بضحايا التعذيب في سجونها وضحايا الفساد والإهمال والظلم الاجتماعي نتيجةً لسياساتها. وإذا كانت الحكومات المعتدية لا تكترث بضحايا شعوبها إلا بما يؤثّر في خططها فلنا أن نتصوّر مدى الإهمال الذي تعبّر عنه تجاه ضحايا العدو أي العرب في هذه الحالة.

ـ **طبقية وعنصرية متأصلة**: وعلى الرغم من اختفاء التعبيرات العنصرية الفجّة منذ ثلاثة عقودٍ في الولايات المتحدة، فإن الفكر العنصريّ ما زال راسخاً عند الكثيرين كما هو واضحٌ في المجالات الاجتماعية المتعددة، كما أن انعكاسات العنصرية الاجتماعية ما زالت قائمة. والمتابع للإعلام الأمريكي يلاحظ عدم اكتراث السلطة الأمريكية بالخسائر الكبيرة من المدنيين العراقيين نتيجةً للقصف العشوائي أو استخدام القذائف الضخمة، على الرغم من الادعاء المتكرّر والسخيف بأن القوات الأمريكية جاءت لتحرير الشعب العراقي وضمان رفاهيته!! إن التركيبة الطبقية للجيش الأمريكي في غياب التجنيد الإجباري تكشف الكثير من الظلم الاجتماعي والعنصرية في آنٍ واحد. فالدافع الاقتصادي والرغبة في الحصول على الجنسية يشكّلان الهدفين الأساسيين لـ «التطوع» على الرغم من المخاطر وتدني مرتّبات الجنود[٨]، مما يجعل نسبة الأقليات عاليةً. يمثل ذلك ظلماً اجتماعياً فاضحاً ولهذا بدأت تتصاعد في الآونة الأخيرة الدعوة إلى التجنيد الإلزامي حتى يشمل أبناء الطبقة الحاكمة ولا سيما الداعين إلى الحرب والمحبّذين للتضحية.

ـ **تبرير وسهولة استخدام العنف**: إن تصرفات وسلوك الكثير من القيادات السياسية والعسكرية والجنود الأمريكيين في العراق وأماكن أخرى تعكس العنصرية والعنف المتأصّل في أجزاء من المجتمع الأمريكي ومؤسّساته. هذا يفسر ما شاهدناه منذ أيام قليلةٍ من التعذيب والإهانة والاعتداءات الجنسية المتعمّدة والمنهجية للأسرى العراقيين وكما ذكر رامسفيلد[٩] فإن الصور التي لم تُنشر أكثر بشاعةً. إن المدهش فعلاً هو دهشة بعض المثقفين: ألم يستخدم الإسرائيليون جميع أنواع التعذيب[١٠]؟ ألم

= مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) بوجود عناصر من القاعدة يتدربون على الطيران. انظر: *Washington Post*, 13/4/2004.

(٨) والجدير بالذكر أن رواتب الجنود لا تكفي حاجات عائلاتهم إلى درجة أن أحد البرامج التليفزيونية الأمريكية عرض في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ مجموعاتٍ شعبيةً توزّع الغذاء المجاني لهؤلاء العائلات.

(٩) **الأهرام**، ٨/ ٥/ ٢٠٠٤.

(١٠) «State Department Documents Detailing the Torture of Palestinians by the Israelis,» *Middle East Magazine* (1979).

يستخدم حلفاء أمريكا في المنطقة أدوات التعذيب المحليّة والمستوردة[(١١)] من الولايات المتحدة؟. يعبّر الرئيس الأمريكي عن غثيانه أمام شاشات التليفزيون كما يشاء، ولكن الحقيقة أن المخابرات المركزية الأمريكية ومدرسة الأمريكيين (School of the Americas)[(١٢)] والبنتاغون ضالعون في تدريس وسائل التعذيب للآخرين.

إن البوليس السري خصوصاً في منطقتنا وفي أمريكا اللاتينية دُرّب روتينياً على تكنولوجيا التعذيب. إن دهشة المثقفين سخيفةٌ فالعنف الأمريكي ضد الأمريكيين الأفريقيين وشنقهم وحرق جثثهم وسط احتفالات البيض معروفٌ وموثّقٌ، وإبادة الشعب الأمريكي الأصلي أيضاً معروفةٌ، وما يدور في بعض السجون الأمريكية ضد مواطنين أمريكيين غالبيتهم من الأقليات معروفٌ أيضاً. إن أسلوب العنف والتعذيب متناسقٌ مع المكوّنات الأساسية لكلّ أنواع الهيمنة. إن انتشار ظاهرة العنف في المجتمع الأمريكي والقتل الجماعي (إن فيلم مايكل موور عن أحداث مدرسة كولومباين في ولاية كولورادو تحليلٌ لهذه الظاهرة، وإبرازٌ لدور انتشار السلاح الذي تدعمه مؤسّسة الأسلحة القومية وهي مؤسّسةٌ لها نفوذٌ سياسيٌ قويٌ، وهي من أهمّ الداعمين للإدارة الحالية ولتشيني خصوصاً)[(١٣)].

ـ **كذبٌ مستمرٌ متعمدٌ وخداعٌ إعلاميٌ واسعٌ**، وللتذكرة نعرض بعضاً منها: قصة حضانات الأطفال الكويتيين، مصنع الأدوية في السودان، أنابيب الألمنيوم التي ستستخدم في إثراء اليورانيوم، اليورانيوم المستورد من النيجر، معامل لتصنيع أسلحةٍ بيولوجيةٍ متخفية في شاحنات، لقاءات في أوروبا بين دبلوماسيين عراقيين وأعضاء من القاعدة، أسلحة دمارٍ شاملٍ مخبأةٌ في مكانٍ ما.. إلخ. والاعتماد على خداع المواطن الأمريكي بالتغني بتفوق «منهج الحياة الأمريكي»، وبنشر الأعلام الأمريكية الضخمة في كلّ مكانٍ، مثل الأعلام الموجّهة إلى الحزب الوطني الاشتراكي في ألمانيا (الحزب النازي).

ـ **سِريةٌ غير مسبوقةٍ وجعل السلطة التنفيذية فوق المساءلة**: إنّ الحديث الغالب في المجتمع الأمريكي الآن هو التساؤل حول ما كان يعرفه بوش[(١٤)] قبل أحداث

---

(١١) *U.S. News and World Report* (2004).

(١٢) School of the Americas Watch [SOAW], <http:// www. soaw.org>.

(١٣) «Leaders (NRA) Praise Bush at Annual Meeting,» *New York Times*, 18/4/2004.

(١٤) كانت نائبة الكونغرس سينثيا ماكيني (Cynthia McCinney) أول من تساءل عن ذلك ودفعت ثمن شجاعتها بأن تكاتفت القوى المؤيّدة للسلطة وصرفت أموالاً طائلةً لإسقاط عضويتها في الكونغرس، وهي الآن تستعد لخوض معركةٍ انتخابيةٍ جديدةٍ في ظروف أفضل من حيث وعي الناخبين.

أيلول/ سبتمبر والمعلومات المتناقضة في هذا الصدد. إن الرئيس الأمريكي ونائبه يتصرفان وكأنهما فوق المساءلة، وهذا يبدو جلياً في الآونة الأخيرة من معارضة ظهور مستشارة الأمن القومي أمام لجنة التحقيقات في الكونغرس لفترةٍ طويلةٍ، والإدلاء بشهادتيْ الرئيس ونائبه معاً وسراً ودون محاضر أو قسَم.

ـ إرهابٌ فكريٌ وعملياتٌ إعلاميةٌ ومخابراتيةٌ لتلطيخ سمعة المعارضين: تعتمد الإدارة الأمريكية الحالية أكثر من أي وقتٍ منذ إدارة الرئيس نيكسون أسلوب التشويه والإدانة واغتيال الشخصية لأيّ ناقدٍ للسياسات الحكومية، واعتبار أي معارضٍ بأنه غير وطني، ويساعد الأعداء ويعرّض الجنود الأمريكيين إلى الخطر على وتيرة «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» الذي برعت فيه القوى المهيمنة محلياً. شمل هذا الإرهاب الفكري المتخفي في شعاراتٍ وطنيةٍ وبحجّة حماية الأمن القومي إعلاميين وعسكريين ومسؤولين سابقين مثل ريتشارد كلارك (R.Clarke) المنسّق العام للأمن ومقاومة الإرهاب منذ العام ١٩٩٨ حتى آذار/ مارس ٢٠٠٣. وبالطبع لم تستثنِ شخصياتٍ عربيةً معارضةً للحرب وللسياسة الأمريكية[١٥] واتهامها مباشرةً أو ضمناً بمناصرة الإرهاب، تماماً كاستخدام الكيان الصهيوني سلاحها الجاهز دائماً باتهام من ينتقد أو يعارض إسرائيل وجرائمها بـ «معاداة الساميّة». لقد اعتبرت منظمة الأمن والتعاون (Organization for Security and Cooperation) في اجتماعها الأخير[١٦] والذي شاركت فيه ٥٥ دولة «ديمقراطية» أن بعض الانتقادات لإسرائيل كمقارنة ممارساتٍ إسرائيليةٍ بالممارسات النازية تمثل عداءاً للسامية.

ـ فسادٌ وجشعٌ في تجميع الثروة دون الاكتراث بالمعاناة المعيشية للشعوب بما في ذلك الشعب الأمريكي ذاته، اللهم إلا في الحدّ الأدنى الضروري للإنتاج والاستهلاك واستمرار السلطة. يتلاقى الفساد بين أطرافه المختلفة فيشمل بوش وتشيني وأنظمةً عربيةً وشركاتٍ عملاقةً مثل إنرون وهاليبرتون وشركاتٍ عربيةً في

---

(١٥) تعرّض كاتب هذه الدراسة أكثر من مرة إلى حملات تشويهٍ أمريكيةٍ: انظر: Greg Barrett, «Egyptian is Citizen and Harsh Critic of U.S: Leadership of Anti-American Demonstrations Abroad Worked Around Militant's Affluent Lifestyle,» *Detroit News*, 30/6/2002.

وكذلك نشر صورةٍ للكاتب في إحدى المظاهرات تسيء تمثيل الشخصية على غلاف مجلةٍ علميةٍ أمريكيةٍ واسعة الانتشار ودون أي تعليقٍ على الرغم من أن الموضوع هو استراتيجية الأمن والسياسة الخارجية للولايات المتحدة: نظرة من الخارج ولم يشمل العرض رأيّ عربيّ واحدٌ. أما عن التشويه في الصحافة العربية التابعة فهناك اتهاماتٌ باطلةٌ بالحصول على كوبونات نفطٍ من النظام العراقي، **صوت الأمة**، ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٢.

(١٦) Richard Bernstein, «A Renewed Pledge to Combat Anti-Semitism,» *International Herald Tribune*, 29/4/2004.

تحالفاتٍ وصفقاتٍ سريةٍ مثل الاتفاق بين الأمير بندر بن سلطان على زيادة إنتاج البترول لتخفيض أسعاره قبل الانتخابات لمساعدة بوش[١٧].

ـ قِصر النظر وخداع النفس الذي يصل إلى حدّ الإضرار بالنظام الرأسمالي ذاته، عندما يؤدي تجميع الثروة الهائلِ إلى إضعاف القوة الاستهلاكية، وهي أحد دعامات الرأسمالية، وإلى الإضرار بالأهداف الامبريالية ذاتها عندما تُهمَل الآراء المعارضة حتى من الحلفاء في الداخل وفي دولٍ رأسماليةٍ أخرى. وعلى سبيل المثال: توقع استقبال الجنود الأمريكيين بالزهور والفرح، التقليل من أعداد الجنود اللازمة للاحتلال، وصف المقاومة العراقية وكأنها فعل عناصر إرهابيةٍ من الخارج وإجراميةٍ من الداخل أو من فلول النظام السابق والآن يتم وصفهم بمتمردين لا يريدون الحرية. هذا التخبط وخداع النفس وصل إلى حدّ اللامعقول عندما صرّح أحد المسؤولين بأن زيادة وتيرة المقاومة دليلٌ على نجاح السياسة الأمريكية[١٨]! وتصريح كونداليسا رايس بأن التحالف في حالةٍ قويةٍ ونشطةٍ بعد انسحاب القوات الإسبانية وقوات تحالفٍ أخرى.

ـ هوسٌ وتطرفٌ دينيٌ وتحالف اليمين المسيحي الصهيوني: كان الهوس والخرافة الدينية دائماً جزءاً من المجتمع الأمريكي، ولكنّ التوظيف السياسي لهذا الاتجاه، ولا سيما من قِبل الحزب الجمهوري ساعد في انتشاره وتطرفه إلى درجة العنف (مثلاً حوادث اغتيالٍ لأطباء يقومون بعمليات إجهاضٍ قانونيةٍ). وعلى الرغم من أنّ ظاهرة المسيحية الصهيونية قديمةٌ، إلا أن الجديد توظيفها المكثّف من قِبل المجموعات الصهيونية والمسيحية المتعصبة في تحالفٍ مليءٍ بالتناقضات، وأيضاً وجود عناصر ممثلةٍ لهذا الاتجاه في قلب الإدارة الأمريكية الحاكمة (بوش وآشكروفت[١٩] وغيرهما). وليس أقلّ هذه التناقضات[٢٠] أن خلاص اليهود من وجهة نظر المسيحية الصهيونية

---

(١٧) David M. Halbfinger and Jodi Wilgoren, «Kerry Accuses Bush of «Secret Deal» with Saudis on Oil,» *New York Times*, 20/4/2004.

انظر أيضاً الكتاب الذي صدر مؤخراً عن العلاقات السرية بين عائلتي بوش وآل سعود: Craig Unger, *House of Bush, House of Saud: The Secret Relationship between the World's Two Most Powerful Dynasties* (New York: Scribner, 2004).

(١٨) Sewell Chan, «General Calls Insurgency in Iraq a Sign of U.S. Success,» *Washington Post*, 16/4/2004.

(١٩) ومن الطريف والخطير أيضاً أن يظهر آشكروفت وزير العدل الأمريكي الحالي على التليفزيون ليغني «Make her Free, Let her Fly» دعها (أي أمريكا) تطير واجعلها حرةً كجزءٍ من الحملة الدعائية التبريرية.

(٢٠) هناك اتجاه جديد بين الأصوليين المسيحيين يزعم بأن المسيح لم يكن مسالماً بل كان قائداً حاسماً يستخدم العنف أحياناً وهذا الاتجاه يؤيّد العدوان على العراق ويدعو إلى عدم التردد في استخدام القوة العسكرية، وبذلك يعطي رداء دينياً وأيديولوجياً لسياسات الحكومة الأمريكية العدوانية.

يجيء عبر تنصيرهم، ومن الملاحَظ أن بوش الابن استخدم الخطاب الديني في دعايته الانتخابية وفي تصريحاته وتقاريره السياسية بدرجةٍ لم يسبق لها مثيلٌ، كما أنه يعلن مراراً أن المسيح[21] مرشده وهذا يعكس فكره الأصولي إما لأسباب سياسيةٍ انتهازيةٍ أو لإيمانٍ حقيقي. ومن الطريف مقارنة خطاب بوش الديني بخطاب بعض قيادات الإسلام السياسي في مصر مثلاً فالله «قائدهم» وقراراتهم هي من إرشاد الله، وفي كلتا الحالتين تعطي صبغة قدسية لهذه القرارات.

ـ **الغاية تبرر الوسيلة**: وفي ذلك يتفق المنهج الأمريكي الحاكم مع منهج أسامة ابن لادن ومع المنهج الصهيوني منذ إقامة الكيان العنصري حتى الآن من اغتيالاتٍ موجّهةٍ من الطائرات ومذابح دير ياسين وصبرا وشاتيلا وقانا وغيرها. إن الجرائم البشعة التي ارتكبها الجيش الأمريكي في فييتنام وفي العراق سواء في العام ١٩٩١ من مذبحة ملجأ العامرية ودفن الجنود العراقيين أحياء أو أثناء الحصار الذي أودى بحياة أكثر من مليون نفسٍ بشريةٍ، أو ممارسات التعذيب والمهانة والاعتداءات الجنسية على الأسرى العراقيين تؤكد المنهج الميكافيللي الذي تنتهجه قوي الهيمنة جميعها.

ثانياً: نتائج أولية للحروب الاستباقية وغرور القوة

١ ـ عصر جديد للامبريالية: عصر جديد للمقاومة

من دروس التاريخ الهامة أن القوّة العسكرية لا تكفي لضمان هيمنةٍ مستدامةٍ أو أمانٍ داخلي. فعلى الرغم من التفوق العسكري الهائل للولايات المتحدة فإنها لم تتمكن من الاستمرار في احتلال فييتنام، بل انتصرت عليها قوى أضعف منها كثيراً عسكرياً واقتصادياً ولكنها مسلحةٌ بإرادةٍ صلبةٍ وإصرارٍ على التحرر مهما كانت التضحيات. وفي منطقتنا العربية استطاعت أعدادٌ قليلةٌ وبأسلحةٍ بسيطةٍ أن تجبر الجيش الإسرائيلي على الانسحاب من جنوب لبنان، وها هي المقاومة العراقية تقلب التوقعات والخطط الأمريكية رأساً على عقب. كان الهجوم على العراق الذي لم يكن له أي علاقةٍ بهجوم الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر بعد إضعاف العراق من جراء «حصارٍ إبادي» على حدّ قول دنيس هاليدي (Dennis Halliday) المنسّق السابق (١٩٩٧ ـ ١٩٩٨) لبرنامج النفط مقابل الغذاء التابع إلى هيئة الأمم المتحدة. وهذا متناسقٌ تماماً مع استهداف دولٍ ضعيفةٍ عسكرياً كما حدث في غرينادا وباناما قبل ذلك.

---

(٢١) عندما سئل بوش عما إذا كان يسأل والده الرئيس السابق المساعدة قال «هناك أب أعلى أطلب منه العون» (يقصد الإله) «There is a Higher Father that I Appeal to».

إن سياسات المحافظين الجدد والتي تهدف إلى الهيمنة الكاملة والشاملة من خلال قبضةٍ حديديةٍ مركّبةٍ (عسكرية ـ ثقافية ـ سياسية ـ إعلامية.. إلخ) ولّدت بالضرورة مقاومةً شرسةً. فكما كتب فوستر (John Bellamy Foster)[٢٢] «إن العصر الجديد للامبريالية هو أيضاً عصرٌ جديدٌ للثورة» وانعكاسات هذه القاعدة (حصار+ عدوان+ احتلال= مقاومة) تبدو جليةً في عدّة أماكن: عدم قدرة النظام الأفغاني المدعوم أمريكياً على فرض سيطرته خارج كابول، وعدم قدرة حليف أمريكا الاستراتيجي في المنطقة العربية ـ إسرائيل ـ من قمع الانتفاضة على الرغم من مساندة واشنطن التي لا حدود له. والمستنقع الذي تجد أمريكا نفسها غارقةً فيه في العراق والذي عبّر عنه اعتراف دونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld) وزير الحرب الأمريكي[٢٣] بعجز قوّاته عن ضمان حماية المواطنين، و «بالمشاكل» التي تواجهها قوات الاحتلال مؤخراً. «لا يمكن لأحدٍ، سواء كان قوة أمنٍ عراقيةٍ أو قوة أمنٍ أمريكيةٍ أو قوة أمنٍ لقوّات التحالف، أن يدافع في كلّ مكانٍ ضدّ كل تقنيةٍ يمكن تصورها في كلّ وقتٍ من النهار أو الليل».

وكذلك بالنسبة إلى الانتفاضة، فقد أصبح واضحاً مدى تأثيرها السلبي في الكيان الصهيوني اقتصادياً ونفسياً.. إلخ، هذا بالإضافة إلى تأجيج مشاعر الغضب التي انتابت العرب والمسلمين والتي امتدت إلى جنوب وجنوب شرق آسيا، بل شملت قطاعاتٍ هامةً ومتسعةً في أوروبا وأمريكا نفسها من خلال حركات مناهضة العولمة النيوليبرالية والحرب. إن لتصاعد عمليات المقاومة في العراق واتساعها تأثيراتٌ هائلةٌ على كافة الصعد، من ارتفاع في الروح المعنوية على امتداد الأمة العربية، وازدياد المأزق والحرَج الذي تجد الحكّومات العربية نفسها فيه، هذه الحكومات التي تمنّت ألا يكون هناك مقاومة، وتوقّف الخطوات التالية في مسلسل العدوان التي كانت تخطّط له الإدارة الأمريكية، وخفوت الأصوات الانهزامية التي طالما برّرت الاستسلام، ولنا أن نتصور الأحداث المتوقعة في غياب المقاومة العنيدة البطلة.

امتدت هذه التأثيرات إلى أمريكا نفسها وبريطانيا من تبادل الاتهامات داخل الدوائر الحاكمة، وفضح تقارير سريةٍ تؤكّد الكذب والخداع والجرائم المرتكبة باسم التحرير والديمقراطية وتصاعد المعارضة للاحتلال وازدياد الخسائر في الأرواح[٢٤]

---

(٢٢) John Bellamy Foster, «The New Age of Imperialism,» *Monthly Review*, vol. 55, no. 3 (July-August 2003).

(٢٣) **الحياة**، ٦/ ٣/ ٢٠٠٤.

(٢٤) *New York Times*, 15/4/2004.

والانهيارات العصبية بين الجنود، والتخبط في السياسات وانسحاب قوات بعض الدول مما سمي بالتحالف وعلى رأسها القوات الإسبانية بعد أن أسقط الشعب الإسباني حكومة آزنار.

٢ ـ شعور عميق بالعداء «لأمريكا» نتيجةٌ منطقيةٌ للسياسة الأمريكية باستعداء العالم

إن هذا الشعور متوقعٌ نتيجة غرور القوة المختلط بعنصريةٍ قبيحةٍ وممارسات الجيش الأمريكي الوحشية، والتي نراها يومياً على شاشات التليفزيون، والتي أسفرت عن انتقاداتٍ حتى من قِبلِ عسكريين بريطانيين. وبالمثل نرى مشاهد متطابقةً للعدو الصهيوني مما يوضح تماماً المنهج المشترك وتناسق الأهداف والوسائل بين الحليفين. ومنذ يومين شاهدنا صوراً من التعذيب والمهانة الجنسية فاقت في بشاعتها كلّ التوقعات حتى من الذين لهم درايةٌ ببشاعة الجرائم التي ارتكبتها القوات الأمريكية في فيتنام وحرب الخليج عام ١٩٩١.

مما يضاعف الغضب أنه في الوقت نفسه ترفع الإدارة الأمريكية أسمى الشعارات الإنسانية. وهنا لا بدّ من توضيح بدهيةٍ، فهناك خلطٌ متعمَّد بين «كره» السياسات الأمريكية العدوانية والقيادات المتحمسة لتنفيذها من جهةٍ، وبين البشر من الأمريكيين من جهةٍ أخرى، كما أن هذا لا يتناقض بتاتاً مع الإعجاب بجوانب من الحضارة الأمريكية والتمتع بها، والتي هي على أيّة حالٍ امتدادٌ للحضارة الإنسانية. ومن الملاحظ أن الكثيرين من المواطنين العرب المتعلمين وغير المتعلمين يميزون بين الغضب على سياسات الإدارة الأمريكية وممارساتها، وبين الشعور الإنساني نحو المواطنين الأمريكيين. ولقد ساهم في إرساء ذلك التمييز مشاهد المظاهرات العارمة ضد الحرب في المدن الأمريكية والعواصم الأوروبية.

إن أقوال وأفعال الإدارة الأمريكية أدّت إلى تبخر شعور المواساة في العالم نحو «أمريكا» عقب عدوان أيلول/ سبتمبر مباشرةً، كما غذّت شعوراً هائلاً بالعداء لها كما جاء على لسان عددٍ من المرشحين الديمقراطيين مؤخراً، وكما ظهر في إحصائياتٍ مختلفةٍ في أوروبا وأنحاء أخرى من العالم، وهناك إحصائياتٌ مماثلةٌ بالنسبة إلى الحليف الصهيوني من جراء ممارساته الوحشية في فلسطين المحتلة.

٣ ـ انتهاك الحقوق المدنية التقليدية والدستور

على الرغم من أن الدستور الأمريكي وميثاق الحقوق قد جعلا من الصعب انتهاكهما، فإن الواقع العملي يؤكّد غير ذلك. والآن تُنتهك الحقوق المدنية بدرجةٍ

غير مسبوقةٍ، وبينما ينال العرب والمسلمون المقيمون في الولايات المتحدة النصيب الأكبر من هذه الانتهاكات، إلا أنها امتدت إلى المجتمع الأمريكي ككل. فالقيادة الأمريكية الحالية تصوّر الأمور بأن الوطن الأم مهددٌ، وأنّ كلّ شيءٍ مبرّرٌ لحماية المجتمع. فالحرية تتطلب من وجهة نظر الحكومة، التنازل عن بعض الحريات لتحقيق أهدافها النبيلة. وفي الوقت الذيَ تتبنى فيه مشاريع لنشر «الديمقراطية» عالمياً، فلقد عملت على إصدار قانون باتريوت (Patriot)، أي قانون الوطنية رقم ١ وقدمت مشروع قانون باتريوت ٢ الذي يحدّد الحريات بدرجةٍ أكبر. وفي هذا المناخ خفتت الأصوات العقلانية والناقدة لهذا الإرهاب الفكري والقمع السياسي، تماماً كما يحدث عندما تصعد أو تهيمن قوى «أصولية» على اختلاف أنواعها وليس الدينية فقط. ولكن هذه الأصوات بدأت في الارتفاع عندما تعثّر الاحتلال الأمريكي في العراق من جراء المقاومة الوطنية، وعندما تكشفت بعض الأكاذيب المتعلقة بأسباب العدوان.

إن تعليق السيناتور الديمقراطي المخضرم روبرت بيرد (Robert Byrd) غايةٌ في الوضوح حيث قال في خطابه[٢٥] أمام مجلس الشيوخ بمناسبة مناقشة اقتراحِ بتفويض الرئيس بوش إعلان الحرب «إنّ القرار الذي أمامنا مهول.. فهو يعيد تفسيرَ الدستور حسب رغبة السلطة التنفيذية. ويعطي السلطة المطلقة إلى الرئيس لتوجيه ضربةٍ استباقيةٍ لدولةٍ ذات سيادة. هذا تفسيرٌ غير مبرّرٍ وغير مسبوقٍ لسلطة الرئيس حسب الدستور، وكذلك يقلب ميثاق الأمم المتحدة رأساً على عقب».

٤ ـ فقد المصداقية وغياب الحقيقة

إن شرعية أي حكومةٍ تعتمد بشكلٍ أساسي على مصداقيتها داخلياً أمام شعبها وناخبيها إذا كان النظام ديمقراطياً. ولهذا فإن اهتزاز ثقة الشعب الأمريكي بحكومته يشكّل تطوراً هاماً على الصعيد الداخلي. لقد دأبت الإدارة الأمريكية الحالية على خداع شعوب العالم بما في ذلك الشعب الأمريكي بدرجةٍ تجاوزت أيّ حدودٍ سابقةٍ. إن الأسباب المتعددة والمتغيرة التي ساقتها لتبرير عدوانها على العراق واحتلاله سقطت الواحدة تلو الأخرى. إن مشاهد المقاومة العنيفة لما سمي بقوات «التحرير» الأمريكية والتي بدأت بعد احتلال بغداد مباشرةً، والتي تتصاعد كلّ يومٍ على الرغم من تصوير المقاومة على أنها فعل قلّةٍ من بقايا النظام، أو من عناصرَ

(٢٥) Robert Byrd, at the U.S. Senate, October 2002.

متطرفةٍ أجنبيةٍ، أو شرذمةٍ صغيرةٍ من المجرمين، والإعلان المتكرر بالنجاح في القضاء عليهم، يجعلنا نسمع صدى أقوالٍ سابقةٍ أثناء حرب فييتنام كما يذكّرنا السناتور بيرد مؤخراً[٢٦]. نضيف إلى ذلك تناقض الأقوال حول المعلومات التي كانت متوفرةً لديها، وحول إهمالها لمخاطر القاعدة قبل الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، والتقليل من خسائر القوات الأمريكية في العراق، ومن حدّة المقاومة العراقية وشعبيتها، وقصة الجندية جيسيكا لنش (Jessica Lynch) وبطولتها المزعومة (والتي تنكرها هي نفسها)، وقسوة الجنود العراقيين الذين كانوا يحتجزونها بل والادعاء بأنه تمّ الاعتداء عليها جنسياً، ثم فضح القصة من أساسها واكتشاف أنها كانت تحت الرعاية الصحية من قبل أطبّاء عراقيين. هذا بالإضافة إلى خداعٍ مماثلٍ في السياسات الداخلية، ولا سيما المتعلقة بالقضايا الاقتصادية المحلية. وعلى الرغم من استخدام الحكومة المكثّف للإعلام فإن أعداداً متزايدةً من المواطنين الأمريكيين تكتشف الحقائق. يساعد في ذلك بدرجةٍ كبيرةٍ عاملان هامان، هما تصاعد المقاومة وكذلك الحملات والمناظرات الانتخابية الجارية مما أدى إلى ارتفاع وتزايد الأصوات المعارضة. ولا شكّ في أن تآكل مصداقية الإدارة الأمريكية لدى شعبها سينعكس سلباً على مدى شعبيتها، وسيلعب دوراً حاسماً في سقوطها، ولا سيما إذا ما استمرت الأوضاع الاقتصادية ومستوى البطالة على حالهما. أما بالنسبة إلى فقد مصداقيتها عالمياً فسيكون له تأثيرٌ سلبيٌ كبيرٌ، وسيستمر أثره حتى بعد تغيير هذه الإدارة.

لقد عبّر السيناتور إدوارد كيندي (Edward Kennedy) عن ذلك جيداً عندما اتهم[٢٧] بوش «بخلق أكبر فجوة مصداقيةٍ منذ ريتشارد نكسون (Richard Nixon) (الرئيس الأمريكي السابق الذي اضطر للاستقالة عقب فضيحة ووترغيت)، واستطرد قائلاً إن بوش «كسر رابطة الثقة الأساسية مع الشعب الأمريكي»، وربط خداع بوش للشعب الأمريكي بالنسبة إلى العراق التي سمّاها «فييتنام جورج بوش» بالخداع في القضايا الداخلية ولا سيما الاقتصادية (العجز الكبير في الميزانية) والرعاية الصحية والتعليم. وقال إن «في هذه الإدارة ـ إدارة بوش ـ أصبحت الحقيقة الضحية الأولى للسياسة (Truth is the first casualty of policy)».

---

(٢٦) السيناتور روبرت بيرد يتحدث في مجلس الشيوخ الأمريكي في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ ويقول «نحن نسمع أصداء فييتنام».

(٢٧) *Washington Post*, 6/4/2004.

٥ ـ اتساع الاستقطاب الاقتصادي والظلم الاجتماعي

إن الفروق الطبقية المتعاظمة، والعناء المعيشي لشرائح واسعةٍ من المجتمع الأمريكي، وتقلص الطبقة المتوسطة، وبروز السوبررتش، أصبحت غايةً في الوضوح. فبينما يزداد الإنفاق العسكري إلى مستوى غير مسبوقٍ يتقلّص الإنفاق الاجتماعي. وكما جاء في البحث الذي أعدّه رتشارد استس[٢٨] (Richard Estes) من جامعة بنسلفانيا «يمثّل الفقر المزمن الخطر الأكبر على التقدم الاجتماعي في الولايات المتحدة، وضمن التحديات التي تواجه هذا التقدم التباطؤ الاقتصادي، زيادة البطالة، عدم تكافؤ الفرص في الحصول على الرعاية الصحية وتدهور المدارس (عموماً) في الحضر. ومن ضمن إحصاءات البحث أن ٣٣ مليون أمريكي منهم ١٢ مليون طفل يُعدّون من الفقراء. ويوضّح إستس أنه «على عكس الانطباع العام فغالبية الفقراء هم أعضاء في عائلاتٍ تعمل ومن البيض. وليس هناك بلدٌ متقدمٌ اقتصادياً يحتمل هذا المستوى من الفقر». واستناداً إلى بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي سلّط الباحث الضوء على ٤٠ من العوامل الاجتماعية التي تشكل مقياساً للتقدم الاجتماعي «Weighed Index of Social Progress» ومن بين هذه العوامل الصحة والتعليم وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية والنمو السكاني ووضع المرأة والتحرر من الفوضى الاجتماعية والإنفاق العسكري والحفاظ على البيئة. وبينما جاءت الدانمارك والسويد والنرويج في أوائل الترتيب كان وضع الولايات المتحدة في الترتيب السابع والعشرين. ومن الاستنتاجات الرئيسية للدراسة أن الأحوال الاجتماعية في الولايات المتحدة لم تتحسن، وأن وضعها مماثلٌ لسلوفانيا وبولندا على الرغم من أنها القوة العظمى الوحيدة في العالم.

وبينما يتحمّل دافع الضرائب الأمريكي الارتفاع الهائل في الميزانية العسكرية، تجني بعض الشركات العملاقة أرباحاً ضخمةً من جراء ذلك. وهذا يعني في الواقع أن دافعي الضرائب من محدودي الدخل يعطون من دخلهم المتناقص الشركات المتخمة بالأرباح. وفي الوقت نفسه يتحمل الفقراء والأقليات خصوصاً الأمريكيين من أصلٍ أفريقي، النصيب الأكبر من الخسائر في الأرواح والتشوهات الجسدية والنفسية والاجتماعية نتيجةً للعدوان المستمر في العراق المحتل. إن السياسات الاقتصادية غير الحكيمة وغير العادلة من إنفاقٍ عسكريٍ هائلٍ، وخفضٍ للضرائب على الأغنياء،

---

(٢٨) «Sweden Rated Tops Worldwide in Social Progress United States Only Pulls 27th Ranking in New Report.»

نقلاً عن: R. Estes, Health Day News, 23/7/2003.

وتحميل الفقراء ومتوسطي الدخل أعباء هائلةً، وتراجع في سياسات الأمان الاجتماعي وحماية البيئة.. إلخ، أدت وستؤدي إلى مزيدٍ من الاستقطاب في المجتمع الأمريكي مما سيكون له نتائج اجتماعية ضارة، وستضعف الولايات المتحدة كقوةٍ عسكريةٍ في المدى القصير والمتوسط والبعيد كما حدث لامبراطورياتٍ سابقةٍ.

ثالثاً: الاستراتيجية الامبريالية بين المحافظين الجدد والمحافظين التقليديين (جمهوريين وديمقراطيين)

ماذا نتوقع إذا سقط بوش في الانتخابات القادمة؟

أخذت القومية الأمريكية عبر التاريخ شكليْن مختلفيْن، سياسة انعزالية وأخرى توسعية بدأت باكتساح داخل القارة ثم البحر الكاريبي ثم الباسيفيك. هذا الاكتساح كان عسكرياً وشمل أحياناً الإبادة البشرية للسكان الأصليين الذين سموهم بالهنود الحمر، ونعتوهم بأسوأ الصفات كمتوحشين وهو نموذجٌ أوليٌ لصفة الإرهابي. يلاحظ وولارستاين أن السياستين الانعزالية والتوسعية على الرغم من اختلافهما السطحي فإنهما تشتركان في موقفهما من بقية العالم، وبالذات الخوف والاحتقار والافتراض غير المبرّر بنقاء «النهج الأمريكي في الحياة». وهناك على الصعيد الاقتصادي فريقان بين مناصرين لسياسات (Nafta and Outsourcing) ساهمت في فقد الكثير من الأمريكيين أعمالهم وجلبت أرباحاً طائلةً للشركات العملاقة و بين مؤيدين لسياسات حماية العمل، وهناك مناقشاتٌ نشطةٌ ومستمرةٌ بين الاتجاهين في الحملة الانتخابية الحالية.

على الرغم من أن السياسة الانعزالية الأمريكية لم تعد بديلاً مطروحاً بعد الحرب العالمية وبعد أن أصبحت أمريكا القوة العظمى الوحيدة، فإنّ هناك تبايناتٍ هامةً داخل السلطة الأمريكية بالنسبة إلى أولويات الاستراتيجية الأمريكية وخصوصاً أساليب تنفيذها. فبينما يميل المحافظون التقليديون سواء من الديمقراطيين أو الجمهوريين إلى تبني سياساتٍ تهدف إلى احتواء ومحاصرة الأنظمة التي تعتبرها عدوانيةً أو غير مرغوبٍ فيها مع ضرباتٍ عسكريةٍ انتقائيةٍ، يتبنى من يسمّون «بالمحافظين الجدد (Neoconservatives)، استراتيجيةً تتميز بدرجةٍ أعلى من الهجومية والانفرادية، وعدم الاكتراث بالشرعية الدولية. وإذا استثنينا شعاراتٍ مثل الحرية والديمقراطية والتعاون وغير ذلك من المصطلحات، يمكننا استخلاص العناصر الأساسية والواضحة لهذه الاستراتيجية «الجديدة» استناداً إلى تقارير وخطاباتٍ حكوميةٍ رسميةٍ وأخرى صادرة عن مؤسّسات قريبةٍ من السلطة كما يلي:

ـ استخدام الإدارة الأمريكية غطاء الحرية السياسية والاقتصادية والحرب على الإرهاب للدفاع عن «الأمن القومي» كشعارٍ أساسيٍ في تنفيذ استراتيجيتها التي تمتد إلى كلّ قارة.

ـ اعتمادها الأساسي على القوة العسكرية في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

ـ تعريف الإرهاب حتى يشمل المقاومة المشروعة للاحتلال.

ـ اعتبار الدولة غير المتعاونة في هذا الخصوص معاديةً لأمريكا وللإنسانية، وهو تأكيد لما كرّره بوش مراراً «من ليس معنا فهو ضدنا».

ـ التخلص من أسلحة الدمار الشامل بصورةٍ انتقائيةٍ فهذا الهدف لا يشمل إسرائيل أو الدول الحائزة فعلاً على أسلحةٍ نوويةٍ، والعمل على منع أي دولةٍ من اقتناء هذه الأسلحة.

ـ اعتماد أسلوب الحروب الاستباقية وعدم التردد في استخدامه عندما ترى الإدارة الأمريكية وحدها الحاجة إلى ذلك.

ـ منع أي قوةٍ أخرى من التنافس معها بصفتها القوة العظمى الوحيدة.

ـ فرض سياسة اقتصاد السوق والتجارة العالمية «لكل ركنٍ في العالم».

ـ فرض التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي على الدول التي ترى أن هذا التغيير ضروريٌ لاستئصال جذور «الإرهاب».

ـ الانفراد في تنفيذ هذه الاستراتيجية خارج الأطر الدولية وبشكلٍ مستقلٍ عن «حلفائها».

ـ استخدام مؤسّسات هيئة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والناتو ومنظمة الدول الأمريكية وغيرها لتنفيذ سياساتها.

ـ عدم المواربة الدبلوماسية أو الخجل من استخدام لغة الخير والشر. يصبح من المهم أن نحدّد بدقةٍ، مدى الاختلافات الحالية، سواء في الأهداف أو الأساليب، بين «المحافظين الجدد» (Neo-cons) في السياسة الأمريكية (الخارجية والداخلية باعتبارهما غير منفصلتين). إنه من المهم ألا نبالغ في مدى التباين في نهج السياسة الخارجية التي يتبناها الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري بقيادته الحالية حتى لا تكون توقعاتنا غير صحيحةٍ، وحتى لا يؤثّر ذلك سلباً في أولوياتنا في مواجهة الامبريالية محلياً وعالمياً. إن مواقف البليونير جورج سوروس (George Soros) جديرٌ بالذكر لأنها تمثّل جيداً مدى تخوف بعض الرأسماليين من سياسات بوش وأعوانه. لقد وقف سوروس

ضدّ الحرب على العراق حتى إنه نشر بالاشتراك مع رأسماليين آخرين إعلاناً مدفوع الأجر على صفحةٍ كاملةٍ في **النيويورك تايمز**[٢٩] ليعلن ذلك. وفي مقالة طويلة[٣٠] تحت عنوان «The Bubble of American Supremacy» شبّه سوروس فيها التفوق الأمريكي الحالي بالفقاعة، وقال إن السياسة الخارجية لإدارة بوش «جزءٌ من إيديولوجيةٍ توصَف بالمحافظين الجدد ولكنني أفضّل أن أصفها كشكلٍ فجٍ من الداروينية الاجتماعية لتجاهلها دور التعاون في البقاء للأصلح ولتأكيدها على المنافسة، وفي المهام الاقتصادية تأخذ الداروينية الاجتماعية شكل أصولية السوق». وفى انتقادٍ لاذعٍ لإدارة الرئيس بوش الابن وللمحافظين الجدد يقول سوروس في **الغارديان** (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤) «أزعم أن إدارة بوش قد استغلت أحداث أيلول/ سبتمبر لتمرير سياساتٍ لم يكن ليقبلها الشعب. والولايات المتحدة يمكن أن تضيع تفوقها بسبب أخطائها.. إن الرؤية المشوّهة للمحافظين الجدد تعتبر أنه بحكم قوتنا فنحن نعرف الصواب، وأنّ الحق حليفنا، وهكذا تلتقي الأصولية الدينية مع أصولية السوق لتكوّن إيديولوجية التفوق الأمريكي».

لعلّه من المناسب عندما نتحدث عما نتوقعه إذا سقط بوش، وهو ما أعتبره أمراً صعباً ولكنه محتمل، أن أذكر ما كتبه بفاف[٣١] (W. Pfaff) في صحيفة **الهيرالد تريبيون**، عندما استشهد بما قاله بريجنسكي (Z.Brzezinski) حول مكانة أمريكا كالقوة المهيمنة في كتابه الجديد[٣٢] «إن السياسة القمعية لبوش والتي تتسم بالهيمنة على حلفائها وأعدائها قد سبّبت أضراراً كبيرةً بالنسبة إلى الحرب على الإرهاب وعلى مصالح أمريكا الكبرى. . إن وضع العالم المتغير الحالي يتطلب نظاماً عالمياً جديداً بقيادة أمريكا، ولكن بوش تعامل مع الوضع بالطريقة الخاطئة». بريجنسكي يريد تعاوناً بين الحلفاء تحت قيادةٍ أمريكيةٍ لمنع الفوضى. وهذا لا يبدو بعيداً عن موقف إدارة بوش ولكنه أكثر دماثةً وأقل ذعراً» أما المرشح الديمقراطي جون كيري (J.Kerry) فيتحدث عن تقاسم المسؤولية والفعل الجماعي وليس السلوك الامبراطوري الفج كما يعارض الأحادية (Unilateralism).

---

(٢٩) Project for the New American Century, «Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and Resources for a New Century,» and Geogrge Soros, in: *New York Times*, 26/7/2003.

(٣٠) George Soros, «The Bubble of American Supremacy,» *Atlantic Monthly* (December 2003).

(٣١) William Pfaff, «How Kerry's Foreign Policy Might Look,» *International Herald Tribune*, 6/3/2004.

(٣٢) Zbigniew Brzezinski, *The Choice: Global Domination or Global Leadership* (New York: Basic Books, 2004).

وبإمكاننا القول، استناداً إلى واقع السياسة الأمريكية الخارجية والقوى المؤثرة فيها وبعيداً عن الدعاية الانتخابية، أنه سيكون هناك تغييرٌ شكليٌ واضحٌ في اتجاه تعاملٍ أكثر دبلوماسيةً وأقلّ صلفاً، وسيكون هناك بعض التغيير الموضوعي بالنسبة إلى الحروب الاستباقية، وميلٌ أكبر إلى رفع مستوى التعاون مع الحلفاء الأوروبيين، وتوظيفٌ أكثر حكمةً لهيئة الأممَ المتحدة.. كما ستخف غالباً حدّة الضغوط على دول العالم الثالث ولا سيما بالنسبة إلى بعض الدول العربية وبالذات سوريا ولبنان ومصر. ومرةً أخرى لا ينبغي أن نبالغ في مدى هذا التغيير إيجاباً أو سلباً، فإفشال المشروع الامبراطوري الأمريكي بصورته الفظّة أمرٌ هامٌ خصوصاً إذا ما تمّ بضغط المقاومة العراقية والمعارضة الشعبية، وسيكون له أثرٌ إيجابيٌ في حفز وتقوية الحركة المناهضة للاحتلال وللعولمة الرأسمالية، مما قد يكون له نتائج هامة في المدى القصير والمتوسط. أما بالنسبة إلى سياسة الحزبين نحو إسرائيل فهي لن تتغير أساساً، حيث إنها جزءٌ محوريٌ من الاستراتيجية الأمريكية وليست في الأساس نتاجاً لضغوط اللوبي الصهيوني كما يتوهم كثيرون. إن الحكومات العربية المسماة بالمعتدلة وبعض مثقفيها تغذّي هذا المفهوم الخاطئ متعمدةً حتى تبرّر تبعيتها أو «صداقتها» للإدارات الأمريكية المتعاقبة بزعم محاولة «تحييدها» و«تحريرها» من نفوذ اللوبي الصهيوني، وتوظّف مفاهيم خاطئةً تعرّف الصراع العربي ضد المشروع الإمبريالي/ الصهيوني وكأنه صراعٌ إسلاميٌ يهوديٌ. إن انحسار النهج الأكثر عدوانيةً في ظلّ إدارة الحزب الديمقراطي سيجعلها أقلّ انسجاماً مع إدارة شارون الإجرامية، مما يشجّع بعض التغيير الطفيف في سلوك الحكومة الإسرائيلية، وقد يجعل الأطراف الفلسطينية والعربية المهادنة في وضعٍ أفضل نسبياً.

أما على الصعيد الداخلي فستكون هناك بلا شك تغييراتٌ هامةٌ ونوعيةٌ بالنسبة إلى الأولويات الاجتماعية والاقتصادية بقيادة الديمقراطيين، حيث سينحسر الانحياز الكبير للأغنياء وإلى كثيرٍ من الشركات العملاقة، وستزداد الميزانية في مجالات التعليم والصحة والبحث العلمي والخدمات الاجتماعية، وستكون هناك درجةٌ ما من رفع المعاناة عن الفقراء ومتوسطي الدخل، ومشاريع لزيادة فرص العمل وتقليل البطالة، وسيتطلب هذا التقليل من معدّل الزيادة في ميزانية الإنفاق العسكري. إن مصادر تمويل المرشحين[٣٣] تعكس بدرجةٍ ما هذا التباين فبينما نجد شركات الطاقة مثل إنرون (Enron) وشركات التمويل والمحاسبة (Finance and Accounting Institutes) والجمعية القومية للسلاح (NRA National Rifle Association) على رأس قائمة المموّلين

(٣٣) *New Yorks Times*, 10/4/2004.

لبوش نجد أن المؤسّسات القانونية (Law Firms) والتعليمية مثل (Harvard University) في صدارة مموّلي حملة كيري.

سيكون نجاح بوش غايةً في الخطورة إذ سيكون بمثابة إعطاء شرعيةٍ للسياسة العدوانية الأمريكية، ودعماً للطغمة الحاكمة التي استولت على الحكم في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠، حتى ولو نجح بأقل من خمسين في المئة. إن المعركة الانتخابية ستكون شرسةً وستُصرف فيها أرقامٌ قياسيةٌ من الأموال (جمع بوش ١٨٠ مليون دولار أما كيري فقد جمع ٧٩ مليوناً حتى ١٠ أبريل/ نيسان ٢٠٠٤، وستكون نسبة الأصوات قريبة. لا بدّ أن نذكر في هذا المجال أن نسبةً كبيرةً من الناخبين الأمريكيين لا تتابع حتى الأخبار السياسية التليفزيونية المختزلة، ولديها معلوماتٌ خاطئة. فبينما تعترف الحكومة الأمريكية بأن الحكومة العراقية لم تكن لها علاقة بالقاعدة فإن الكثيرين يتمسكون بالأكاذيب السابقة التي مازالت عالقةً بأذهانهم، والإعلام المرئي يلعب دوراً خطيراً في عملية التجهيل هذه، وفي شغل المواطن بإغراقه بأخبار هامشيةٍ جذابةٍ مثل محاكمة المغني مايكل جاكسون أو لاعب كرة السلة كوبي برايان على سبيل المثال. وهذا بخلاف الناخبين الأوروبيين الذين لديهم في المتوسط وعيٌ سياسيٌ أكبر من نظرائهم في الولايات المتحدة.

١ ـ السياسات التبشيرية بالديمقراطية

نقيضاً لشعارات الدمقْرطة التي تزعمها هذه الاستراتيجية فإن بللو (Walden Bello)[٣٤] يشير إلى كتابات بعض «المحافظين الجدد» مثل: كابلان (Robert Kaplan) وكيغان (Robert Kagan) وكراوثهامر (Charles Krauthammer) معلقاً: إن هدف مثل هؤلاء غايةٌ في الوضوح، وهو كما يقول بللو «التلاعب بآليات الديمقراطية الليبرالية لخلق تنافساتٍ تهدم الوحدة العربية». لا بد من التأكيد في هذا الصدد بأن الإدارات الأمريكية المتعاقبة لا تتحمل المشاركة الديمقراطية الفعّالة، ولا حتى التعبير الشعبي الديمقراطي القوي، ولا سيما إذا كانت له إمكانية التأثير في قراراتٍ وسياساتٍ في أوقات حاسمةٍ. إن هذا التأكيد مهمٌ خصوصاً وأنّ الكثير من المثقفين العرب ليست لهم درايةٌ كافيةٌ بنوعية الديمقراطية في أمريكا وبتذبذبها تاريخياً. إن حساسية الإدارة الأمريكية من مشاركةٍ ديمقراطيةٍ حقيقيةٍ صحيحٌ سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. وعلى سبيل المثال نذكر القمع العنيف للمظاهرات المناهضة للحرب في فيتنام، والذي أدى إلى مقتل عددٍ من الطلاب المتظاهرين في جامعة كنت بولاية

(٣٤) Walden Bello, «Pax Americana- Overextension: Focus on the Global South,» 2003.

أوهايو، والعديد من الجرحى في شيكاغو أثناء انعقاد مؤتمر الحزب «الديمقراطي» عام ١٩٦٨. أما خارجياً فسياسات الابتزاز والضغوط تتناقض مع احترام الرأي الآخر وأخذه بعين الحسبان، وهذا واضحٌ في تفاعل إدارة بوش مع مواقف ألمانيا و فرنسا المعارضة للحرب، والذي أدى إلي تفاقم الخلافات!!. ويعبّر عن الفجوة بين شعارات الدمقْرطة وسلوك الإدارة الأمريكية.

إن نيوسم (David Newsom)(٣٥) (والذي كان يعمل سفيراً للولايات المتحدة فى كلٍ من ليبيا والفليبين وأندونيسيا). يتساءل: «هل الولايات المتحدة مستعدةٌ لتحمل الديمقراطية؟... فسياسات حكوماتٍ جديدةٍ (في العالم العربي) يمكن أن تتحدى الوجود العسكري الأمريكي والسياسات الأمريكية للقضاء على أسلحة الدمار الشامل، وسياساتها المتعلقة بعملية السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية ومبادرات حقوق الإنسان...».

قد يثير بعض الدهشة التوجه الأمريكي القائل «بأننا سنتعامل مع أي حكومةٍ تجيء بها انتخاباتٌ ديمقراطيةٌ». ولكن سرعان ما تزول الدهشة إذا أدركنا أن الإدارة الأمريكية تراهن على قدرتها في التأثير والتلاعب بوسائل مشروعةٍ وغير مشروعةٍ بحكوماتٍ ذات مظهرٍ وملامح ديمقراطيةٍ، بل إن هذه القدرة تفوق مثيلتها بالنسبة إلى حكوماتٍ دكتاتوريةٍ. إن الإدارة الأمريكية تملك من الوسائل الإعلامية والمخابراتية والمادية والسياسية ما يجعلها تفضّل هذا النوع من الحكومات على الحكومات الدكتاتورية التي كانت حليفتها المفضّلة في السابق. كما أن لها خبرات سابقة في هذا المضمار بالنسبة إلى بعض «حلفائها» في أوروبا، على سبيل المثال إزالة حكومة مصدّق بإيران في الخمسينيات وتلاعبها بالانتخابات الإيطالية لمنع نجاح الحزب الشيوعي أثناء الحرب الباردة، وإسقاط حكومة «صديقها» السابق إدوارد شفاردنادزه (Edward Shevardnadze) مؤخراً في جورجيا عن طريق المظاهرات والرشوة المالية، والمحاولات المستمرة لإزالة الرئيس هوغو شافيز عن الحكم بفنزويلا بوسائلها المعهودة.

ومن الوسائل الجديدة التي تستخدمها الإدارة الأمريكية بنجاحٍ كبيرٍ في العقدين السابقين هو ما يسمّى بالمنظمات غير الحكومية، والتي تموّلها بسخاءٍ كبيرٍ إما مباشرةً أو عن طريق الاتحاد الأوروبي. لقد اتضحت التأثيرات السلبية لهذه المنظمات في بعض المجتمعات العربية مثل مصر وفلسطين من تفتيتٍ وإفسادٍ واحتواءٍ للعديد من المثقفين، ومن تشويهها العمل الأهلي ومفهوم الديمقراطية ذاته. ومن البدهي أن نتوقع

---

(٣٥) David D. Newsom, «Is the US Ready for Democracy?,» *Christian Science Monitor*, 7/1/2004.

أن يكون لهذه المنظمات دورٌ متصاعدٌ وفعّالٌ في دعم قدرة الإدارة الأمريكية في التلاعب والتأثير بالحكومات «الديمقراطية الصورية» بما يخدم مصالحها بدرجةٍ ربما تكون أكثر فاعليةً واستمراريةً عن سابقتها من الحكومات الدكتاتورية. لعلّ التدخل الأمريكي الفاضح لإزالة حكومة هوغو شافيز الشعبية في فنزويلا وما يدور الآن في العراق من ديمقراطية الاحتلال خير مثالٍ على ذلك. ولعلّ نموذج الديمقراطية في البلاد العربية التي كانت تحتلها بريطانيا سابقاً كالعراق ومصر هو النموذج الأمريكي المعدّل والذي لا يحتاج بالضرورة إلى احتلالٍ عسكريٍ مباشرٍ إلا في بعض الأحيان كالعراق الآن.

إنه في غاية الأهمية أن نؤكّد بدهيةً يجب أن تكون واضحةً دوماً، وهي أن مخططات الامبريالية ليست ناجحةً حتماً، إذا ما كانت هناك مقاومةٌ شعبيةٌ ذات إرادةٍ صلبةٍ وحكمةٍ معرفيةٍ. وإن النضال عمليةٌ مستمرةٌ على الرغم من المعوقات وقدرات القوى المهيمنة.

٢ ـ مشاريع الهيمنة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمشروع الشرق أوسطي الكبير

بدأ سيلٌ من المبادرات والمؤتمرات والندوات واللقاءات التليفزيونية والصحفية لحشد التأييد لأحد النسخ الأصلية أو المعدّلة لمشروع شرق أوسطي جديدٍ أو كبير. ومن الملاحَظ أن هذه المبادرات جميعها من إخراج وإنتّاج إمبريالي بجناحيه الأمريكي الفجّ والأوروبي الأكثر دبلوماسيةً والذي تستخدمه الولايات المتحدة في تقديم الجرعات المرّة بأسلوبٍ ملطّف. ومن الملاحظ التزامن بين الإعلان عن المبادرة الأمريكية وبين خطاب وزير الخارجية الألماني والمبادرة الأوروبية. وهناك أيضاً برامج إصلاحية من إخراجٍ عربيٍ في محاولةٍ لتحقيق ما يصبو إليه المشروع ولكن بأيدٍ محلية.

تجيء هذه المبادرات والنشاط المصاحب لها في الوقت الذي تتصاعد فيه الجرائم الوحشية، وتُرتكب فيه المذابح ضد الشعبين الفلسطيني والعراقي، وتتوالى الاغتيالات الموجّهة ضد القيادات الفلسطينية. كل هذا يحدث تحت أعين ما يسمى بالمجتمع الدولي وحظيرة الدول المتمدنة دون اعتراض فعّالٍ بل بتبريراتٍ غير أخلاقيةٍ، وأحياناً بتأييدٍ صريح من قِبل من سمّتهم قياداتٌ عربيةٌ بالشريك الأمين في السلام. ولا شكّ أن عدداً من «المثقفين» العرب سينبري لاتهام من يعارض مضمون وشكل هذه المشاريع بطبعاتها المختلفة بقِصر النظر وعدم الحكمة والغرق في فكرٍ تآمري ونهج انغلاقي وعدم قبول الآخر. . إلخ. وسيحاول البعض الآخر نقدها لكنه سيدعو إلى ترشيدها أو القبول على مضضٍ بها حتى تتحسّن «موازين القوى».

وسينبري البعض إلى تأييدها بزعم أنها ستنقذنا من حكّامنا المستبدين الذين طالما عارضنا سياساتهم دون جدوى فلنفسح الطريق أمام القوى الخارجية حتى يجلبوا لنا الديمقراطية والتنمية.

في ظلّ كلّ هذه المغالطات والمنطق الكاذب لا بدّ من التأكيد على ما يمكن تسميته بـ «الحقيقة الغائبة» وهي أن هدف المشروع الامبريالي ـ الصهيوني لم يكن الاستعمار الاستيطاني لفلسطين فحسب، بل بالأساس الهيمنة على الأمة العربية كلّها، ووأد المشروع الوحدوي العربي، ووضع العقبات أمام أي مشروع تنميةٍ خارج مشروع الهيمنة الامبريالي ـ الصهيوني والذي أنشئت إسرائيل من أجله في المقام الأول. لم يكن الهدف توطين مهاجرين يهود حتى يعيشوا في سلام في فلسطين بعد تعرضهم على مدى قرونٍ عديدةٍ إلى الاضطهاد غير الإنساني منْ قِبل الحكومات والمجتمعات الأوروبية، بل إن اليهود كانوا الأداة لتحقيق الهدف[٣٦]. ومن المناسب التأكيد على ما كتبه أستاذ الاقتصاد فوزي منصور[٣٧] معبراً عن رأي المثقفين المصريين المناهضين «للتطبيع» ولمشروع بيريس الشرق الأوسطي: «إن هذا المشروع ينتمي تاريخياً، لا إلى «المستجدّات الدولية» ولا إلى «النظام العالمي الجديد» كما يقال، وإنما إلى محاولات الوأد المتكرّر لمشروعات النهضة العربية بدءاً بمشروع محمد علي وانتهاء بمشروع عبد الناصر، والخوف الدائم من تكراره. والمشروع الشرق أوسطي هو من هذه الناحية الامتداد الطبيعي لوعد بلفور وإعلان دولة إسرائيل، والمرحلة النهائية الأعظم أهميةً على طريق إقامة دولة إسرائيل العظمى المسيطرة إقليمياً».

وتأخذ هذه الهيمنة أشكالاً مختلفةً حسب الحاجة والظروف المتاحة، فإذا دعت الضرورة تكون الوسيلة عدواناً وحتى احتلالاً عسكرياً، ولكن هناك وسائل أخرى لا تقلّ أهميةً مثل عقد معاهداتٍ رسميةٍ مع دولٍ عربيةٍ تؤدي عملياً إلى عزل القوة العسكرية لهذه الدولة، وخلق مناطق منزوعة السلاح بضماناتٍ أمريكيةٍ، وفرض «تطبيع علاقاتها الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية» مثل معاهدة كامب ديفيد والتي مرّ عليها ربع قرنٍ، والتي تتضح تداعياتها على الساحة العربية كلّ يوم. وأحياناً تكون الوسيلة اتفاقاتٍ مع حكوماتٍ عربيةٍ تنزعها من الانتماء العربي نظير

---

(٣٦) عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية والحضارة الغربية**، كتاب الهلال (القاهرة: دار الهلال، ٢٠٠٣).

(٣٧) فوزي منصور، «بنية التحالف الصهيوني الأمريكي والمشروع الشرق أوسطي،» في: ابراهيم سعد الدين [وآخرون]، **الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني: دراسات حول مخاطر «التطبيع» والعمل العربي في المواجهة**، تحرير حلمي شعراوي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨).

حماية النظام أمنياً، وتقديم إغراءاتٍ اقتصاديةٍ كما حدث بالنسبة إلى قطر وليبيا وموريتانيا. ومن المنطقي ألا تُعلَن الأهداف بهذا الوضوح بل على العكس تماماً لا بدّ من تجزيء هذه الأهداف وعرضها في إطارٍ إنساني جذّابٍ تماماً كما فعل الاستعمار التقليدي عندما برّر جرائمه البشعة، وجشعه تحتّ شعار جلب المدنية والتقدم. هذا الخداع يخدم الامبريالية بما يحقّقه من تأييدٍ تحتاجه من قِبل شعوبها، ومن استقطاب بعض مثقفي ومواطني الشعوب المهيمَن عليها.

إن المشروع المسمّى بالأوسطي والكبير ليس الأولّ من نوعه ولن يكون الأخير، فلقد سبقته مشاريع إقليميةٌ مماثلةٌ بدرجاتٍ مختلفةٍ من التفصيل. فمثلاً أخرجت مجموعةٌ من الإسرائيليين عقب حرب ١٩٦٧ كُتيباً تحت عنوان «الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠» عرَضت فيه عدة أفكارٍ ومشاريع عامةً وهناك مشروع الشرق الأوسط لبيريس[٣٨] ومشروع التعاون الاقليمي الذي تبناه نتنياهو[٣٩]. تتشابه كلّ هذه المشاريع في أهدافها وفي معظم مخططاتها بما في ذلك: «شبكة من البنية التحتية الاقليمية تجعل من إسرائيل المركز العصبي للنشاط الاقتصادي في المنطقة»، طرق مواصلاتٍ وأنابيب مياهٍ وبترول وخطوط كهرباءٍ تربط إسرائيل بالعالم العربي وتركيا، ومشاريع تنموية وسياحية مختلفة، وأسواق مشتركة، وشبكة معلوماتية وأمنية مشتركة تجعل من الكيان الصهيوني القائد الفعلي للأمة العربية، وتعتمد على تقاسمها مع العرب في الموارد العربية والميزات الجغرافية. وبالطبع تسعى هذه المشاريع إلى حرية سوق السلع ورأس المال دون سوق العمل الذي لن يكون «حراً» بل سيكون مغلقاً، كما تعتمد على سياسات الخصخصة والتكيف الهيكلي. هذا يتناسق مع سياسات الاستغلال والهيمنة. ويمثّل صورةً طِبق الأصل للأسواق المشتركة واتفاقات التجارة «الحرة» التي تعقدها الرأسمالية العالمية مع دول العالم الثالث الأخرى مثل اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا من جهةٍ والمكسيك من جهة أخرى، اتفاق النافتا (NAFTA). أما نظيرها للمنطقة العربية فهو اتفاق التجارة الحرة في الشرق الأوسط (MEFTA) الذي أعلنه بوش في البحر الأحمر بعد احتلال العراق مباشرةً وبوجود رؤساء وملوك عرب.

وهناك أيضاً مبادرة الشراكة الأمريكية ـ الشرق أوسطية، (Middle East Partnership Initiative (MEPI)) التي أعلنها كولن باول (Colin Powel) وزير الخارجية الأمريكية في (The Heritage Foundation)، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢. تحدّث

---

(٣٨) شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد** (عمان: دار الجيل، ١٩٩٤).

(٣٩) «Programs for Regional Cooperation,» paper presented at: Government of Israel to the Middle East North Africa Economic Summit held in Cairo, November 1996.

باول عن أهمية «الشرق الأوسط» للشعب الأمريكي وفوائد التجارة والاستثمار معه، وذكر **تقرير التنمية الإنسانية عام ٢٠٠٢**، وأكّد على أن الذي كتبه هم مثقفون عرب، وأن الذي أصدره هو الأمم المتحدة (لاحظ استخدام المثقفين والأمم المتحدة عندما يكون مفيداً لتبرير السياسة الأمريكية) وعدّد مظاهر التخلف للعرب (مثلاً أن الناتج القومي لـ ٢٦٠ مليون عربي أقل منه لـ ٤٠ مليون إسباني وتهميش المرأة) واستشهد بمقولة الرئيس مبارك عن أهمية زيادة الصادرات «كمسألة حياةٍ أو موتٍ» ومقولة ملكة الأردن رانيا «فجوة الأمل بين الواقع والتوقعات» ومقولة ملك المغرب عن أهمية المشاركة السياسية. ولم ينسَ أن يذكر لغة البغض والدعوة للعنف المنتشرة، أي لغة المقاومة والتمسك بالحقوق الوطنية. اعتبر باول المبادرة استمراراً للاهتمام العميق والقديم لشعوب الشرق الأوسط بتحسين أحوالهم المعيشية، ورصَد مبلغ ٢٩ مليون دولار لبدء المبادرة. ومن الجدير بالملاحظة تأكيده على أهمية تقوية منظمات «المجتمع المدني» وتمويلها.

لن تتعرّض هذه الورقة إلى تفاصيل هذه المشاريع في هذا المقام، ولكنها ستعرض بعض الملاحظات المميزة «لمشروع بوش للشرق الأوسط الكبير» والذي نُشر نصّه في جريدة **الحياة** في شباط/ فبراير الماضي[٤٠]:

ـ مصطلح «الشرق الأوسط» مصطلحٌ يعبّر عن مركزيةٍ أوروبيةٍ[٤١] (Eurocentric)، ويبدو أن ألفرد ماهان (Alfred Mahan) هو أول من استخدمه عام ١٩٠٢ في دراسةٍ استراتيجيةٍ حول القوة البحرية يرى فيها أهمية خلق مالطة وجبل طارق خاصٍ «بالشرق الأوسط»، كما أشار إلى حاجة البحرية البريطانية إلى تسهيلاتٍ تمكّنها من تركيز قوةٍ إذا دعت الضرورة، ودعا إلى تعاونٍ ألماني ـ بريطاني وذلك بمناسبة التوتر الناجم عن خطّ سكة الحديد بين برلين وبغداد والذي أدّى إلى اقتطاع الكويت من العراق في ذلك الوقت.

ـ كامب ديفيد هو بداية التنفيذ الفعلي للمشروع، و«التطبيع» هو أوّل مراحله، و«المعونة» الأمريكية أحد وسائله، فالالتفاف حول مصر وعزلها وتعميق تبعيتها أحد ضروريات المشروع. إن اتفاقات وادي عربة والمشاريع البحثية الأردنية ـ الإسرائيلية أحد دعاماته. أما احتلال العراق فخطوةٌ متقدمةٌ في التنفيذ العملي لمشروع الهيمنة، وترجمة صحيحة لتصريحات بوش وأعوانه بأن العراق سيكون النموذج، وإننا لا

---

(٤٠) «مشروع الشرق الأوسط الكبير،» **الحياة**، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٤.

(٤١) *National Review* (London) (1902).

يمكن أن نتراجع. وهذا يفسّر أيضاً تصريحات كيري، فهو على الرغم من معارضته بعض سياسات بوش المتعلقة بالاحتلال فإنه يتفق على ضرورة عراقٍ ديمقراطيٍ أي عراق تابع وخاضع للمخطط الأوسطي.

ـ يعتمد المشروع على «النواقص الثلاثة التي حدّدها كتّابٌ عربٌ لتقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ -الحرية، المعرفة وتمكين النساء ـ والتي ساهمت «في خلق الظروف التي تهدّد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الـ ٨(G8)»، وطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، ستشهد زيادةً في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة». فأولويات المشروع واضحةٌ تماماً كما أن النواقص لم تشمل العدل الدولي بالنسبة إلى القضايا العربية، وأسباب التخلف لا تشمل الاستعمار والهيمنة الامبريالية والاستغلال الاقتصادي الرأسمالي.

ـ المشروع يشمل باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل، عدم التجانس هذا مقصودٌ فبذلك تصبح إسرائيل إحدى خمس دولٍ غير عربية.

ـ التقرير صريحٌ في أهدافه التي تسعى إلى تغييرٍ ثقافي بما في ذلك المعتقدات الدينية، قوى السوق، المنظمات غير الحكومية التي تخدم أغراض القوى المهيمنة.

ـ لقد عبّر الكاتب جميل مطر[٤٢] عن هذه المشاريع بأن «الغرب ألقى بقفازه» كما ألقاه في وجه السلطنة العثمانية منذ أكثر من قرنٍ وتجاهلته، وذكر كيف أنّ المشروع الأمريكي المقرّر تقديمه إلى مؤتمر قمة دول الثماني (G8) قد اعتمد على تقارير ساهم في تأليفها عددٌ من المثقفين العرب[٤٣]. وحدّد أربعة ردود فعلٍ محتملةٍ: أولها تجاهل المسؤولين العرب الإعلان الأمريكي أملاً في سقوط بوش في الانتخابات القادمة، أو انقسام الغرب والاعتماد على الزمن، وثانيها الموافقة الغامضة ثم التجاهل

---

(٤٢) **الحياة**، ٢/ ٣/ ٢٠٠٤.

(٤٣) أشير إلى أنني قد ساهمت في التقرير الأول بورقةٍ خلفيةٍ (Background Paper) ولكن التقرير لم يستخدم الورقة معلوماتياً إلا في حالة واحدة، أما منهجياً فالتقرير جاء مناقضاً لما كتبت في ورقتي الخلفية. وهذا ما حدث لعدد من الباحثين (مثل د.سهير مرسي التي كتبت حولِ المرأة) الذين استخدمت أسماؤهم في الدعاية للتقرير مما يتناقض مع الأمانة العلمية. إن صياغة التقرير دون مشاركة الباحثين مكّنت من إخراج التقرير في صورةٍ جعلت من السهل توظيفه واستغلاله من قبل الإدارة الأمريكية لتبرير سياسات الهيمنة والتسلط والعدوانية. كما أشير إلى ما كتبه المستشار طارق البشري والذي كتب ورقةً خلفيةً حول الموقف الثقافي الإسلامي لتقرير التنمية الإنسانية لسنة ٢٠٠٣ والذي لم يستفد واضعو التقرير مما كتبه تماماً مثل حالاتٍ سابقةٍ. ولقد تساءل طارق البشري، «هل سيكون من الملائم أن يُذكر اسم شخص في تقريرٍ دون أن ينشر ما قدمه، ودون أن يظهر لما قدمه أثر فيما نشر؟» انظر: **الكتب: وجهات نظر** (نيسان/ ابريل ٢٠٠٤).

عندما تتحسّن الظروف، وثالثها التفاوض لتنفيذ المبادرة للأخذ في الاعتبار ظروف المنطقة وانتزاع التزاماتٍ واضحةٍ بالنسبة إلى الحقوق الفلسطينية ورابعها مبادرةٌ «استباقيةٌ» قبل قمة الثمانية وكأنها منبثقةٌ من قراراتٍ عربيةٍ.

ـ الحكومات العربية تدفع ثمن تجاهلها محاولات الإصلاح السياسية والاقتصادية المتعددة والتي تبناها مثقفون عرب وطنيون بعيداً عن إملاءاتٍ أمريكيةٍ. والتحدي الآن هو أن يتبنى هؤلاء المثقفون مبدأ ضرورة التغيير الجذري الذي يهدف إلى تحقيق الطموحات الوطنية المرتبطة بالاستقلال.

ـ توقيت المبادرات الشرق أوسطية جزءٌ من محاولة إضعاف المعارضة للسياسات الأمريكية، وحرف الأنظار عن الأحداث في فلسطين والعراق، ومنع بلورة تأييدٍ فعّالٍ للمقاومة فيهما، وخلق حالةٍ من عدم التوازن لدى الحكومات العربية. وفي اعتقادي أن الإدارة الأمريكية تتعمّد إذلال وإهانة قياداتٍ عربيةٍ على الملأ كما حدث مؤخراً بتأييدها الفاضح لاغتيالات شارون بل والإشادة بقيادته الحازمة أثناء زيارته مؤخراً إلى واشنطن وقبل أيام معدودةٍ من اغتيال الشهيد الرنتيسي في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ بالمقارنة مع التعاملً المهين مع الرئيس المصري في زيارةٍ سبقت زيارة شارون.

من الملاحظ كيف أنّ **تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٢** حظي باهتمام غير معهودٍ من قِبل الإعلام والحكومات الغربية (مثلاً إعلان المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ بترحيب الولايات المتحدة بالتقرير وعزمها على استخدامه مع برنامج الشراكة الأمريكي (MEPI). وبالطبع لم يجيء هذا الترحيب بسبب عبقرية التقرير أو بسبب مستجداتٍ خارقةٍ شملته وإنما جاء في توقيتٍ مناسبٍ لاستخدامه في دعم المشروع الأمريكي.

٣ ـ المقاومة الشعبية عربياً ودولياً

يتطلب العمل المشترك الجاد تحديد أهدافٍ واضحةٍ مهما بدت في اللحظة الراهنة بعيدة المنال، كما يحتاج إلى إرساء قواعد أساسيةٍ تشكّل الإطار الجامع للعمل المشترك واختياراً واعياً للأولويات. وحيث إن الفهم والتحليل عمليةٌ مستمرةٌ فإنّ الأولويات لا بدّ وأن تخضع إلى المتغيرات، وأن تعكس التجديد المستمر للمعرفة. إننا بصدد مواجهةٍ شرسةٍ ضد الامبريالية والكيان الصهيوني ومشاريعهما المتناقضة جذرياً مع الطموحات العربية. إنّ تحقيق الاستقلال الحقيقي وتوفير معيشةٍ كريمةٍ وحرةٍ للمواطنين أصبح يتطلّب أيضاً تغييراً جذرياً في مجتمعاتنا العربية. ليس كافياً أبداً

مناشدة حكوماتنا العربية بالتغيير، بل أصبح لزاماً علينا أن ننظّم أنفسنا شعبياً حول مطالب محدّدةٍ، وأنْ نصرّ على تنفيذها مهما أخذ ذلك من جهدٍ أو تضحيات. ومن المفيد في الظروف الراهنة بالذات أن نعدّد أسس المقاومة الشعبية على الرغم من أنها أو بعضها قد يبدو من البدَهيات.

ـ المواجهة الجدية تتطلّب استناد العمل الجماهيري المقاوم والمنظّم إلى منهج معرفي شاملٍ، وتحليلٍ علمي مستمرٍ، وعدم تناول الجزئيات منفصلةً عن السياقِ المتكاملِ المتعدِّد الأبعادِ أو من نافذةٍ زمنيةٍ ومكانيةٍ ضيّقة.

ـ إن الآمال الأساسية للشعوب في أيّ مجتمع تتعلّق بتحقيق معيشةٍ كريمةٍ وحياةٍ إنسانيةٍ. ويتطلّب هذا ضمان كافة الحقوق السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين مما يتيح تنمية الطاقات والاستفادة من القدرات الخلاقة والمبدعة من أجل تقدم المجتمع بل تقدم البشرية عموماً.

ـ يتطلّب تحقيق هذا الهدف المحوري ديمقراطيةً اجتماعيةً وسياسيةً دعامتها المشاركة الحقيقية في صنع القرار والرقابة الشعبية الفعّالة، والتي تأتي بسلطةٍ سياسيةٍ معبّرةٍ عن آمال الشعب وطموحاته، تقوم بشكلٍ أساسيٍ على احترام المواطن، وعدم التمييز بين المواطنين على أساسٍ ديني أو عرقي أوْ نوعي. ولا بدّ أن تتمتّع هذه السلطة باستقلالية القرار بعيداً عن أية إملاءاتٍ أو ضغوطٍ أجنبيّة.

ـ الامبريالية تتناقض مع مصالح الشعوب بما فيها شعوب الدول الرأسمالية الكبرى نفسها، ولا مناص من مواجهة الامبريالية بكلّ إمكانياتنا إذا ما أردنا تجنب ويلاتها، وإذا ما أردنا التغيير نحو عالمٍ أكثر عدالةً وإنسانية.

ـ الكيان الصهيوني العنصري الاستيطاني امتدادٌ للامبريالية ويتناقض جذرياً مع مصالح الشعوب العربية بل ومع مصالح شعوبٍ أخرى. لقد دوّن التاريخ كيف أن علاقات الكيان الصهيوني شملت مساعداتٍ قمعيةً وعسكريةً للنظام العنصري في جنوب أفريقيا وللعديد من النظم الفاشية في أمريكا اللاتينية مسانَدةً للسياسات الامبريالية للولايات المتحدة بالإضافة إلى الدعم المباشر في فييتنام سابقاً والعراق الآن. فالهدف هو إسقاط الكيان الصهيوني وليس التعايش معه، تماماً كما تمّ إسقاط النظام العنصري في جنوب أفريقيا.

ـ هناك ارتباطٌ بين الاستغلال الأجنبي والمحلي في إطار التبعية وهذا يتطلّب تغييراً شاملاً على المستويات المحلية، ورفض منهج الترشيد والإصلاحات الهامشية.

ـ المواجهة لا بدّ أن تعتمد على تحالفاتٍ شعبيةٍ عالميةٍ تشمل شعوب الدول

المهيمنة من أجل التصدي لمشاريع الامبريالية، وليس مجرّد تعبيراتٍ قصيرة المدى مثل التضامن في قضايا آنيةٍ معيّنةٍ مثل مناهضة الحرب.

ـ الطريق طويلٌ وشاقٌ ولكن لا بدّ من اجتيازه، كما أن تحقيق انتصاراتٍ ليس مستحيلاً كما أكّد نضال الشعوب على مدى تاريخ الإنسانية بما في ذلك التاريخ الحديث في المنطقة العربية وأماكن متعددة في العالم.

رابعاً: معوّقات العمل الجماهيري

هناك معوقاتٌ كثيرةٌ أمام العمل الشعبي منها الواضح كاستبداد الأنظمة العربية وسياساتها التي تدور أساساً في فلك الامبريالية، ولكن هناك معوقات أخرى تُضعف من تأثير أيّ عملٍ جماهيريٍ، ولا بدّ من العمل على إزالتها:

١ ـ أوهام لا بدّ من نبذها

هذا يتطلّب مراجعة ما قد يعتبره البعض من المسلّمات، وعلى سبيل المثال حتمية العولمة النيوليبرالية وما يعنيه ذلك من اعتقادٍ بأبدية الرأسمالية، وأن قوى الهيمنة لا يمكن دحرها. لو لم يكن القائد الفييتنامي هوشي منه مؤمناً بالانتصار لما هَزم القوات الفرنسية الهائلة في ديان بيان فو أو في سايغون، ولو هادن المناضل نلسون مانديلا أو أعلن تخليه عن المقاومة التي تعتبرها دائماً قوى الهيمنة «إرهاباً»، كما فعل البعض من العرب، لما دحر النظام العنصري في جنوب أفريقيا والذي كان يملك قنابل نوويةً، والأمثلة كثيرةٌ بما في ذلك تراثنا الإسلامي النضالي وليس الانتهازي. ومن الأوهام أيضاً أن المستهدف هو الإسلام والأمة الإسلامية أو العربية وما يتبع ذلك من مصطلحاتٍ خاطئةٍ وتجزئة القوى التي يمكن أن تساهم في مواجهةٍ مشتركةٍ. إن النظرة الشاملة تؤكد أن شعوب العالم الثالث جميعها مستهدفةٌ، بل قطاعات واسعة من شعوب الدول المتقدمة صناعياً.

هناك أيضاً أوهامٌ ومعتقداتٌ أخرى عديدةٌ لا بدّ من العمل على إسقاطها لكونها تؤثر سلباً في الفعل الوطني والقومي والإنساني مثل: الديمقراطية مكتملةٌ في البلدان الصناعية، الوحدة العربية مستحيلةٌ، تحقيق تقدم واضح في مجال العلم والتكنولوجيا في بلادنا العربية غير ممكنٍ، تغيير أنظمتنا الفاسدةً والمستبدة مستحيلٌ، أو أن الإصلاح ممكنٌ من خلالها، سلطة الاحتلال ستجلب تنميةً وديمقراطيةً وسلاماً ورخاءً، اللوبي الصهيوني هو الذي يحدّد بالأساس السياسة العدوانية الأمريكية، زيادة عدد السكان هو المعوق الأساسي للتنمية وليس الفساد والسياسات الاقتصادية الفاشلة أو المنحازة.. إلخ. من الواضح أن تبديد هذه الأوهام وغيرها يتطلب الكثير من النشاط

الثقافي الذي يسعى إلى تأصيل المفاهيم وفي الوقت نفسه حشد وتعبئة الجماهير.

٢ ـ التخلي عن افتراضاتٍ غير صحيحةٍ ومعوقة

إن المنهج الإصلاحي قد يؤتي بنتائج إيجابيةٍ وذلك أن تدهور الأمور قد جعل هذا الاحتمال ضئيلاً للغاية. إنّ هناك تتابعاً في أولويات العمل الشعبي، وتدور مناقشاتٌ عقيمةٌ تفتّت الجهود حول ما إذا كانت الأولوية هي قضايا حقوق الإنسان أو الديمقراطية أو التصدي للاحتلال.. إلخ. إن تشابك القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع بعضها ومع العوامل الخارجية يؤكّد بأن اتباع المنهج التتابعي غير ذي جدوى، بحيث أنه لا بدّ من التعامل مع المشاكل بمنهجيةٍ متكاملةٍ وفي الوقت نفسه بمرونةٍ حركيةٍ معتمدةٍ على التقويم المستمر والمشورة الجمعية.

ومن الضروري أيضاً أن ننبذ الثنائية، وألا نقع في فخّها، فما معنى الاختيار بين الاحتلال والاستبداد؟ ألا يمكن رفضهما معاً؟ أو أن من هو ليس معي فهو ضدي أو ضدّ منهجي بالضرورة، أو أن من أؤيده ليس له أخطاء والعكس. فذكر أية إيجابيةٍ للنظام العراقي مثل الكفاءة العالية في توزيع الحصص التموينية أثناء الحصار، أو استمرار رفضه للكيان الصهيوني لإنقاذ نفسه أو إنجازاته المعترَف بها دولياً في مجالات محو الأمية وتطعيم الأطفال وخفض معدلات الوفيّات بينهم وكأنه تأييدٌ لنظام دكتاتوري أو تقليلٌ من أهمية حقوق الإنسان. بل إن هذا الأسلوب غير العلميّ يضعف مصداقيتنا عندما ندين نفس النظام لانتهاكاته لحقوق الإنسان[٤٤] واستبداده. كذلك الحديث عن أي مجتمعٍ وكأنه كتلةٌ متجانسةٌ يسقط التباينات المهمة فلا يميّز بين الإدارة الأمريكية أو الشعبِ الأمريكي، ويعتبر ضمناً الشعب وكأنه شريحةٌ واحدةٌ ثقافياً وسياسياً واجتماعياً.

٣ ـ تحديد الأهداف بوضوحٍ على المستويات المختلفة

إن الخيار الحقيقي هو بين نظام عالمي أحادي قائم بالفعل ويزداد عنفواناً وغطرسةً، وبين نظام آخر على النقيض تماماً. يعتمد النظام المهيمن الآن على الاستغلال والرأسمالية الجشعة والخداع وانتهاك حقوق الإنسان الاجتماعية والسياسية، ويدمّر البيئة، ويرتكز إلى استخدام القوة العسكرية والاقتصادية والمخابراتية و«الديمقراطية» التي تمنع مشاركةً شعبيةً حقيقيةً وعلى التردي المخيف في نوعية الحياة للملايين من البشر. ولا يتورّع هذا النظام عن تبني أفكارٍ عنصريةٍ أو عن

---

(٤٤) أصدرت جمعية أنصار حقوق الإنسان بالإسكندرية بياناً عام ١٩٨٨ أدانت فيه جريمة استخدام الغازات الكيميائية في حلبجة، كما أصدرت عدة بياناتٍ وشاركت في حملات إدانة الحصار على العراق.

التدخل لإجهاض حركة تطور الشعوب (إسقاط حكومة مصدق في إيران، حرب ١٩٦٧ وإجهاض التجربة الناصرية، إسقاط حكومة أليندي في تشيلي، مساندة النظام العنصري في جنوب أفريقيا، التحرش بحكومتي شافيز وموغابي الآن لإسقاطهما مستقبلاً، إسقاط أرستيد في هاييتي، وأمثلة عديدة يطول حصرها..إلخ) قد يبدو أن التغيير الذي نسعى إلى تحقيقه مستحيلاً الآن، ولكنه ضرورةٌ إذا أردنا عالماً أكثر عدالةً وإنسانيةً. هذا التغيير يتطلب نضالاً مستمراً ودؤوباً لتحقيق إنجازاتٍ ملموسةٍ نحوه، ويحتاج إلى مشاركةٍ حقيقيةٍ وفعّالةٍ للشعوب.

أما على المستوى العربي فالهدف الذي لا مفرّ منه هو التغيير الشامل لأنظمتنا العربية، والتي سقطت شرعيتها بالفعل، وفقَدت تبريرات استمراريتها. ولكن القضية هنا هي أن الوسيلة لتحقيق هذا الهدف ستحدّد النتيجة، وإلا فسنستبدل نظاماً قمعياً بآخر قد يكون أكثر ضراوةً منه. إن القوى الشعبية ضعيفةٌ الآن ولكنّها في طور التبلور، ولا شكّ أنها ستكون أداة التغيير، ولهذا علينا أن نحدّد مقاييس لتقويم مدى مصداقية قيادات هذه القوى التي لا بدّ من أن تعمل معاً على أسسٍ مبدئيةٍ حتى نرفع من احتمال الوصول إلى إطارٍ سياسي يضمن المشاركة المتكافئة، والذي يرفض التسلط الفكري مهما كانت منطلقاته. لا بد أن نعي تماماً أن معركة التغيير سيكون لها تضحيات كبيرة، فلا تغيير دون تضحيةٍ، ولكنه يمكن التقليل من مداها إذا تصرفت السلطات القائمة بحدٍ أدنى من الحكمة واعتبار مصلحة الوطن.

٤ ـ تناسق بين الأهداف والوسائل

لا يمكن أن نناضل من أجل نبذ العنصرية التي نعاني منها ونتبنى في الوقت نفسه مقولاتٍ عنصريةً ضدّ اليهود أو معتنقي أي دينٍ آخر. إنه من النفاق أن نشكو كمعارضةٍ من استبداد السلطة أو قمعها أو وصايتها أو احتكارها السياسي ثم نتبنى هذه المفاهيم والسلوكيات نفسها. لا يمكن أن نطالب بالعدل ونسكت على سلوكياتٍ تميّز بين الطوائف والعرقيات والأديان. لا بدّ أن تكون شعاراتنا وسلوكنا متناسقةً مع المبادئ التي نتبناها.

٥ ـ المرجعية المعرفية

وكما أكّدت هذه الورقة في عدة مواقع فإن كثيراً من اختلافاتنا يرجع إلى عدم المعرفة، وأن حسمها يجب أن يعتمد على البحث والتثقيف الذاتي والجماعي، وإلا غرقنا في سفاهاتٍ تضرّ بقضايانا.

خامساً: أولويات ومجالات المقاومة الشعبية للمشروع الامبريالي ـ الصهيوني

١ ـ الدعم المعنوي للمقاومة الفلسطينية والعراقية

لا بدّ أن نعلن بصراحةٍ ووضوح تأييدنا المعنوي والسياسي للمقاومة في فلسطين والعراق المحتلين، وإدانة الاعتداءاتَ على المدنيين الأبرياء، ومحاولات تشويه المقاومة أو التشكيك في شرعيتها أو ضرورتها، والتنديد بالاحتلال والمتعاونين معه. وسائل هذا التأييد متعدّدةٌ، منها المظاهرات العربية والدولية والمقالات والندوات. ومناداة كافة القوى بجعل المقاومة الفلسطينية والعراقية الرافديْن الأساسييْن للفعل السياسي على المستويات الثلاثة المحلية والعربية والدولية، فهما رأس الحربة في إسقاط مشاريع الامبريالية والمشروع الصهيوني الاستيطاني، وبذلك فإن المقاومة تدافع عن جميع الشعوب العربية وعن سيادتها الوطنية بل عن الإنسانية كلها.

ومن المهم الإشارة إلي الموقف الشجاع الذي أخذه هوغو شافيز (Hugo Chavez) رئيس فنزويلا[٤٥] عندما اتهم الولايات المتحدة بنشر الفوضى وعبّر عن تأييده للعراقيين الذين يحاربون الجنود الأمريكيين، وهذا ما لم يجرؤ عليه حاكمٌ عربيٌ واحدٌ. قال شافيز «من أمريكا اللاتينية، من فنزويلا نرسل قلوبنا إلى إخوتنا، إلى الشعب العراقي، إلى الشعب العربي.. الذين يحاربون المعتدي الامبريالي».

٢ ـ مقاطعة آليات الاحتلال وبضائعه ومقاومة «التطبيع»

تنشيط حركات مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني سواء في المجالات الاقتصادية أو الثقافية أو العلمية[٤٦] بطريق مباشرٍ أو غير مباشرٍ عبر ما يسمّى بمنظمات «السلام»، وتنشيط حركة المقاطعة وكشف مقولات المتطبّعين والمعارضين لحركة المقاطعة. وبالنسبة إلى العراق فلا بدّ من العمل على مقاطعة مجلس الحكم الانتقالي الذي يقوده ممثل الاحتلال الأمريكي بول بريمر (Paul Bremer) وإبراز عدم شرعيته وإدانة المشاركين فيه. رفض التعاون أو الظهور على قناة الاحتلال «الحرة» أو إذاعة سوا.

---

(٤٥) اتهم هوجو شافيز (Hugo Chavez) رئيس فنزويلا الولايات المتحدة بنشر الفوضى وعبر عن تأييده للعراقيين الذين يحاربون الجنود الأمريكيين، وهذا ما لم يجرؤ عليه حاكم عربي واحد. قال شافيز «من أمريكا اللاتينية، من فنزويلا نرسل قلوبنا لإخوتنا للشعب العراق للشعب العربي.. الذين يحاربون المعتدي الإمبريالي». انظر: *New York Times*, 15/4/2004.

(٤٦) أشرف البيومي، **التطبيع العلمي بين مصر وإسرائيل**، الكتاب السادس (القاهرة: لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، ١٩٨٦).

٣ ـ العمل الجدي على تشكيل تحالفات وجبهات محلية لمقاومة الامبريالية

وهنا ليس المقصود بالمرّة لجاناً تُشكّل عفوياً دون اتفاقٍ على أسسٍ سياسيةٍ واضحةٍ تجمع المشاركين الملتزمين بهذه الأسس، والذين يضعون الأولوية الوطنية فوق الحزبية، حتى يكون هناك احتمالٌ أكبر بالاستمرارية. هذه التجمعات يجب أن تقوم على أساسٍ قوميٍ عربيٍ تشمل أقنيةً قطريةً متفاعلة.

٤ ـ الاشتراك في تحالفات أو شبكات مناهضة للامبريالية عالمياً

هذا العمل المشترك لا يستند إلى وجهةٍ تضامنيةٍ فحسب، بل يستند إلى إيمانٍ بالمصالح والأهداف المشتركة، وفي الأساس مواجهة الامبريالية وفضح مخطّطاتها وإسقاط مشاريعها بما في ذلك المشروع الصهيوني واحتلال العراق، ومن منطلق الاقتناع بضرورة قيام جبهةٍ عالميةٍ للوقوف أمام قوى الامبريالية العاتية والعنصرية البغيضة.

٥ ـ فضح جرائم العنصرية الصهيونية والحصار والعدوان الأمريكي على العراق واحتلاله

تشمل هذه الجرائم قائمةً طويلةً منها: استخدامات اليورانيوم المنضّب المشعّة وآثارها في الصحة، استخدامات أسلحةٍ ينطبق عليها التجريم الدولي، ممارسات إجرامية من قِبل جنرالاتٍ أمريكيين، جرائم القتل والتعذيب والمهانة والاعتداءات الجنسية لآلاف المساجين المدنيين والعسكريين في فلسطين والعراق، جرائم سجون أبي غريب في العراق والقاعدة العسكرية الأمريكية في غوانتانامو، تقاعس منظماتٍ دوليةٍ مثل منظمة الصحة العالمية عن الالتزام بواجباتها أو ازدواجية المعايير مثل التي تمارسها وكالة الطاقة النووية الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمات دولية لحقوق الإنسان، فضح الأكاذيب التي روجتها الإدارتان البريطانية والأمريكية. كذلك لا بدّ من الكتابة حول التأثيرات المدمرة في البيئة من جراء الحصار والاحتلال، وحول اغتيال القيادات السياسية، وقتل واختطاف العلميين العراقيين، وقضايا العلماء العراقيين، وحثّ المنظمات العلمية الدولية على التدخل، وكشف محاولات إشاعة الفتنة الطائفية والتصدي لها، ومدى النهب للثروات العراقية وآثاره التاريخية.. إلخ.

وفي النهاية نحيي أبطال المقاومة في الفلوجة وفي كل مكانٍ والذين يشهد لهم الجميع بالانتصار، فها هي غوين داير (Gwynne Dyer) تقول «إن الهزيمة الحاسمة للولايات المتحدة في حصارها للفلوجة.. أعطت الدروس لكل العالم العربي والمسلم

بأن المقاومة الشعبية تستطيع هزيمة القوة الأمريكية»(٤٧). وهاهو بللو (Walden Bello) يؤكد أن «المقاومة في العراق حوّلت المعادلة العالمية بعد عام واحد»(٤٨).

لا بدّ من تصعيد عملنا ورفع كفاءة التنظيم والتفاعل باستمرار والاستفادة من أخطاء قوى الاحتلال والاستبداد مع الثقة الكاملة بإمكانية دحرهما بالإرادة الواعية والتضحية. ولنتذكر مقولة المناضل الذي ضحّى بحياته حتى انتصر شعبه في جنوب أفريقيا، ستيفن بيكو: «إن أقوى سلاحٍ في يد المعتدي هو عقل ـ أي إرادة ـ المعتدى عليه».

---

(٤٧) *Minneapolis Star Tribune*, 4/5/2004.

(٤٨) <http://www.frontlineonnet.com>.

تعقيـب (١)

نواف الموسوي

لا بدّ أن أحيّي روح المقاومة التي وسَمت ورقة العمل التي قدَّمها الباحث، لكن لديّ بعض الملاحظات عليها والتي تتعلق بالشكل والمنهج. ويبدو أن هذه الورقة قد أعِدَّت على عجلٍ، فلم تأتِ وافيةً في تشخيص هيكل الهيمنة الأمريكية، ولم تستطع تقديم تشخيصٍ وافٍ لهذا الهيكل، ولم تحصِ في اقتراحها للوسائل كلّ المناحي التي يمكن التفتيش فيها عن وسائل، ولذلك أعتقد أنه من الضروري تقديم هيكل الهيمنة في علاقاته الدولية، وفي مراميه الاقتصادية، وفي أشكال علاقاته مع الأنظمة السياسية القائمة في العالم العربي من ناحية مشروعه التغييري، وبالتالي أن يتمّ البحث عما يمكن من وسائل لمقاومتها.

لقد كان من الضروري جداً التوقف عند الحال العربية إذ كاد يغيب عن بالنا أن ما يشهده العراق تشهده دولٌ عربيةٌ أخرى بنحوٍ أو بآخر، فإذا كنا نتحدّث عن اختراقٍ إسرائيلي، فثمة اختراقاتٌ إسرائيليةٌ في أكثر من بلدٍ عربي، وليس بالضرورة أن يكون الاختراق أمنياً بل يمكن أن يكون سياسياً، وفي شكل اتفاقات اقتصادية قد عُقِدت، ومشاريع عملٍ وتعاونٍ، لم يكن آخرها ما أُعلِن عنه بالأمس من اتفاقٍ إسرائيلي ـ أردني جرى برعاية القائد السابق للقوات المشتركة الأمريكية تومي فرانكس، ولا أعرف بالطبع إلى أي حدٍ طمأننا وزير الخارجية الأردني بالقول إنه لا خلفية سياسيةً لهذا المشروع.

هناك اتفاقات عُقدت في مجال الطاقة (النفط والغاز) مع دولٍ عربيةٍ، منها دولٌ مجاورةٌ للكيان الصهيوني، ويمكن إيراد الكثير من الواقع العربي الذي لا يصحّ معه قول الحكّام المغاربة للأقاليم حين كانوا يُجيبون الملك عن سؤاله الصباحي بعبارة «ما كاين باس» يعني «لم يكن ثمة بأس بالأمس». وفي الحقيقة لايحمل القول إن بلداننا العربية محتلةٌ بنحوٍ أو بآخر الكثير من المبالغة، بل إن هذا القول يغطي واقع استتباع

القرار السياسي للأنظمة العربية، ويحتوي الكثير من التوصيف الدقيق، فيكفي أن ننظر إلى الأداء العربي تجاه المقاومة الفلسطينية حتى نعرف في أي حالٍ نحن! وأنّ أيّ مقاومةٍ في العراق ستكون مظلومةً حتماً حين تنظر إلى الحال الذي صارت فيه شقيقتها الفلسطينية؟!

لن أتحدث عن تاريخ المقاومة الفلسطينية، وكيف تعاطت الأنظمة العربية مع هذه المقاومة، لكننا نشهد على الأقلّ في المرحلة الأخيرة المتواصلة من النضال الفلسطيني ما يشبه التخلي العربي عن هذه المقاومة. ولا أريد أن أتحدّث عن تخلف المستوى السياسي عن تأمين حمايةٍ سياسيةٍ ودبلوماسيةٍ للانتفاضة الفلسطينية، بل أتحدث عن أن قمة بيروت لم تخرج سوى بخيار تسويةٍ عربيٍ يعرف أصحاب هذا القرار أنه لم يكن خياراً واقعياً ممكناً، بينما يأخذون على الكثير من الثوريين والمقاومين أنهم طوباويون في ما يقدّمون من أفكار، لكن ألم تكن فكرة مبادرة السلام العربية التي طرحتها قمة بيروت مبادرةً لا علاقة لها بالواقع؟ لأن أي مراقبٍ يعتقد وبوضوح أنه لا إمكانية لحصول تسويةٍ في ظلّ ميزان القوى القائم.

لم يكتفِ المستوى العربي بحجب الرعاية أو تأمين الدعم أو الحماية السياسية والدبلوماسية للانتفاضة الفلسطينية فحسب، بل وصلنا مع أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ومابعدها إلى حال أن الشعب الفلسطيني قد قُطعت عنه الآن حتى الموارد المالية التي كانت تُجبى لإغاثته. فالموارد المالية مقطوعةٌ عن السلطة الفلسطينية تحت عنوان أن هذه الأجهزة فاسدةٌ، ومقطوعةٌ عن الجمعيات الفلسطينية تحت عنوان أنها متورطةٌ في أعمال الإرهاب. والنتيجة أن علينا أن نسأل: من أين تصل الأموال إلى الشعب الفلسطيني كي يستمر؟

إنّ المشكلة في العمل السياسي أن الذي يعرف لا يمكنه أن يقول ما يعرف في كل وقتٍ، لكنّ الذي يقرأ الصحف العبرية الإسرائيلية يعرف أنه لم يعُد للشعب الفلسطيني من أحدٍ يقف إلى جانبه حتى الآن سوى جهةٍ واحدةٍ. فلقد توّقف مع الأسف الشديد حتى مايتعلق بإغاثة عائلاتٍ فلسطينيةٍ منكوبةٍ، ووصلت نسبة البطالة في الأراضي المحتلة إلى أكثر من ٧٠ بالمئة من القوّة العاملة، وزادت نسبة العائلات التي تعيش تحت خطّ الفقر إلى أكثر من ٦٠ بالمئة. وعلى الرغم من ذلك لا نرى أي بادرةٍ عربيةٍ، والأدهى من ذلك أن الشارع العربي معطّلٌ، ولا أريد أن أحمّل الشارع العربي الكثير من المسؤولية، فبإرغام الأنظمة له على الاستقالة من دوره في صناعة بنى السلطة، ومن ثمَّ في تكوين القرار السياسي، أصبح خارج اللعبة إلى حدّ أنه بات مصاباً بخيبةٍ تحجبه عن مَواطن الفعل، ولذلك نعيش اليوم حالةً من الترهل العربي

على المستويين الرسمي والشعبي، تجعلنا نتساءل بالفعل عن جدوى ما نقوم به؟. ولقد أنقَذنا في وقتٍ من الأوقات من حالة التردي هذه أن شباباً اتخذ من الشهادة سبيلاً لاستعادة الحقوق، لكننا نشهد اليوم عملاً استخبارياً إسرائيلياً ـ أمريكياً لسلب القدرة الوحيدة للمقاومة العربية على استعادة حقوقها، وهي الشهادة.

تجري اليوم محاولة اغتيال مَفهوم الشهادة، وعلى مدى سنواتٍ كان هناك تركيزٌ هائلٌ من أطراف أوروبيةٍ و أمريكيةٍ، من أجل إدانة أسلوب العمليات الاستشهادية. ولقد تعرضنا إلى كثيرٍ من هذه الضغوط، فتمّ تهديد وسائل إعلامنا، وقيام بعض الدول مثل كندا وأستراليا بإدراجنا في قوائم الإرهاب، لأن قائد الحزب يقف ويقول: إن هذه العمليات الاستشهادية عملياتٌ مشروعةٌ. يجري الآن اغتيال مفهوم العمليات الاستشهادية بما نراه من مجازر تُرتكَب وبصورةٍ مجانيّةٍ في العراق. إن الذين نفّذوا هذه العمليات كان بإمكانهم أن يزيدوا أو أن يقصِّروا مسافة ٥٠٠ متر عن المكان الذي تمّت فيه هذه العمليات، حتى يستهدفوا تجمعاً للآليات والجنود الأمريكيين، لكن اختيار هذه الطريقة من القتل يستهدف مفهوم الشهادة، ويستهدف روح المقاومة.

أقول إنها طريقة عملٍ استخباري ـ إسرائيلي. ولدينا، كما لدى السلطة الفلسطينية، والدولة اللبنانية الكثير من الأدلّة في هذا المجال، فلقد قام الإسرائيليون في وقتٍ ليس ببعيدٍ بتجنيد أحد الأشخاص الذين جرى إبعادهم من غزّة إلى لبنان، وزُوّد بكمياتٍ هائلةٍ من الأموال، وقام عبر لبنان بتجنيد ثلاث مجموعاتٍ في غزّة تحت عنوان الانتماء إلى «جهةٍ معينةٍ» كي تقوم بعملياتٍ على أن تقبض عليها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية قبل حصول هذه العملية، من أجل تأكيد صلةٍ بين النضال الفلسطيني وبين تلك الجهة الملاحَقة دولياً. إذا كانت هذه الوقائع ثابتةً وقائمةً، وهناك الكثير مثلها، فإن المطلوب ألا يساعد الخطاب العربي، سواء كان رسمياً أو ثقافياً على نجاح مثل هذه الأساليب، ونحن نستمع اليوم وكلّ يومٍ إلى فضائياتٍ وخطاباتٍ عربية تصبُّ الزيت على نار التفتّت المذهبي وعلى نار التناحرُ المذهبي، فمتى سيتوقف هذا الخطاب التحريضي الذي يقسّم الأمة، ويتجه نحو صياغة خطابٍ من شأنه أن يحقّق الوحدة؟

لقد غاب ما يسمّى بمشروع الشرق الأوسط الكبير(*) عن الورقة، في الوقت الذي لا بدّ من التوقف عنده ملياً، لأنه سيتحوّل على ما يبدو إلى جدول أعمال دائمٍ

(*) تم استدراك ذلك في تحديث للورقة.

للأنظمة العربية، سواء عبر التعاطي معه عبر قبولٍ جزئيٍ مبتسرٍ يؤدّي إلى دوام الأنظمة، أو عبر التحايل عليه بغية الاستفادة من منافعه حيث يمكن الاستفادة في ديمومة الحكم.

أخيراً وإذا أردنا دعم هذه المقاومة في العراق، فإن سبيل ذلك لا يمكن أن يكون بطريقة ما نسمع إليه حالياً، بل نحن بحاجةٍ إلى التفكير بطريقةٍ جديدةٍ يمكن من خلالها إطلاق مقاومةٍ حقيقيةٍ في العراق تكون قادرةً على تحقيق النصر، وأعتقد أن الذين كانت لهم الخبرة الكافية في هذا المجال في ما مضى، قادرون في المستقبل في ظلّ تفاهم عربيٍ على المستوى الأهلي على الأقل، على الشروع في هذا الطريق والوصول إلى نتائج، لكني أعتقد أن هذا الأمر يحتاج إلى نقاشٍ صريحٍ نحن في أمسّ الحاجة إليه.

تعقيـــب (٢)

إبراهيم يسري(*)

كنت أعرف مسبقاً دوافع الباحث إلى كتابة هذه الورقة، وهي دوافعٌ نبيلةٌ ومفيدةٌ في آنٍ واحد. ولقد رأى الباحث أن الوقوف عند مرحلة تشخيص الداء على الرغم من أهميتها لا تكفي، بل لا بدّ ليصبح تشخيص الداء ـ وما بُذل فيه من جهدٍ كبيرٍ ـ مثمراً، أن يكون هناك تحديدٌ للدواء. ومن هنا طرح علينا الباحث في هذه الورقة السؤال: وماذا بعد؟ ما العمل؟ وكما قال نصاً: «ماذا نحن فاعلون؟».

ولقد اجتهد في تقديم إجابةٍ عن السؤال على الرغم من ضيق فسحة الوقت التي أتيحت له. وقد نتفق مع ما طرَحه ـ كلّه أو بعضه ـ وقد نختلف معه كلياً أو جزئياً. لكن في ظني أننا يجب أن نقف أمام هذا السؤال طويلاً، ونجتهد ما وسعنا الجهد وكثيراً للإجابة عنه. وفي ظنّي أنه يجب أن نأخذ في الاعتبار قبل الإجابة عن سؤال: ما العمل؟ وماذا نحن فاعلون؟ الأمور الثلاثة التالية:

أولاً: لا ينبغي أبداً أن ننسى ما حصل عبر التاريخ وما جرى في الماضي ونقول: ما فات مات، لأنّه يجب أن نتذكّر على الدوام ما فعله بنا الاستعمار وما أوقعه بنا الحكّام وما ارتكبوه.

ثانياً: سمعت في هذه القاعة من يُنظِّر ويحلّل الإدارة الأمريكية الحالية تحت رئاسة بوش الابن، ويرصد طموحاتها وأهدافها الامبريالية. لكن علينا ألا ننسى أبداً أن الاستعمار واحدٌ وإنْ اختلفت جنسياته، وأننا مازلنا نعاني ما ناله العرب على يد أوروبا مروراً باحتلال مصر وتونس والجزائر والمغرب، واتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور وصولاً إلى احتلال منطقة الخليج، وقبل ذلك. وما الولايات المتحدة إلا أشدّ خلَفٍ لأسوأ سلف.

(*) سفير مصري سابق.

ثالثاً: الإجماع في هذه القاعة على أن العراق جزءٌ لا يتجزأ من الأمّة العربية. ومن هنا علينا أن نتفق على أن معركة العراق ضد الاستعمار الأمريكي ـ البريطاني مماثلةٌ للمعركة القائمة على أرض فلسطين ضد الاستعمار الصهيوني، وكلاهما يتواكب مع معركة الشعب العربي للخلاص من القواعد العسكرية الأمريكية في كلّ قطرٍ نتواجد فيه. وهي متواكبةٌ مع حركات التحرر في كلّ قطرٍ عربيٍ من كلّ حاكمٍ مستبد. فالاستعمار والاستبداد وجهان لعملةٍ واحدة.

بعد ذلك أجد لزاماً عليّ أن أقرّر أنه لا ورقة الباحث ولا ما جاء في هذا التعقيب على هذه الورقة قد تضمّنا إجابةً عمليةً يمكن فوراً وضعها موضع التنفيذ على أرض الواقع. كما أنّ ورقة الباحث، وأيضاً هذا التعقيب قد خلَوا أيضاً من وضع تصورٍ لآليةٍ محدَّدةٍ تجمع شمل الشعب في العراق مع إخوانهم في فلسطين وإخوانهم في الأقطار العربية للخلاص من الاستعمار الأمريكي ـ البريطاني والصهيوني، وأيضاً للخلاص من حكم الاستبداد القائم في أقطارنا العربية، والذي جلب لنا كل هذه المصائب.

على أني أتجرأ وأقول: حيث لا توجد دولةٌ عربيةٌ واحدةٌ قادرةً على تنظيم مؤتمرٍ على غرار مؤتمر الطائف الذي وضع حلاً للحرب الأهلية في لبنان، وحيث إنّه لا يمكن أيضاً التعويل على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للقيام بهذه المهمة، فهو تحميلٌ لها بما هو أكثر من قدراتها وإمكانياتها، فإن اقتراحي هو: أن يتحمّل المؤتمر القومي العربي في اجتماعه الموسّع القيام بهذه المهمة، وأن يكون اجتماعه مخصّصاً لهذا الغرض وحده، بحيث يُدعى له أكبر عددٍ من أبناء العراق خاصةً، ومعهم أعدادٌ أقل من أبناء فلسطين وسائر الأقطار العربية، وأن يخرج بيانه في نهاية اجتماعاته بتصورٍ عملي يحقّق:

١ ـ توحيد أبناء العراق وتأكيد وحدتهم الوطنية والاتفاق على دستورٍ يُطرَح في استفتاءٍ عام بعد وضع مشروعات قوانين معه لمباشرة الحقوق السياسية، والعمل الأهلي، والأحزاب، والصحافة، وغيرها.

٢ ـ وضع آليةٍ للدعم المادي والمعنوي للمقاومة في العراق وفي فلسطين.

٣ ـ وضع آليةٍ لنشر ثقافة المقاومة للاحتلال والاستبداد الذي تمارسه الحكومات العربية.

٤ ـ وضع آليةٍ لتجمع أحزاب المعارضة في الأقطار العربية، واتفاقها على التضامن والتوحّد للمطالبة بالحرية والديمقراطية، بحيث تفقد الأنظمة فرصتها في

الانفراد بالأحزاب القائمة في أقطارها والنيْل منها. لقد توحّد الحكام ضد شعوبهم، وباتت الاجتماعات التي تُعقد بين وزراء داخلية الأقطار العربية أنجح الاجتماعات، فلماذا لا ننجح كمعارضةٍ في توحيد صفوفنا على المستوى العربي ككلٍ لا يتجزأ؟

٥ ـ وفي النهاية يجب أن يكون الهدف في أن يخرج الاستعمار ويحمل عصاه وعملاءه على كتفيه ويرحل. ساعتها ستشرق شمس يومٍ جديدٍ على أمتنا العربية تملأ أجسادنا وقلوبنا دفئاً ومحبّة.

المناقشات

١ ـ سمير كرم

إن تكوين تحالفٍ عالمي واسعٍ يواجه الهيمنة يتطلب منّا ليس معرفة عدوّنا فحسب بل معرفة أنفسنا أيضاً. إنَّ تحديد حلفائنا أمرٌ يسيرٌ لكن الأعقد منه تحديد آليات التحالف ومتطلباته، وتجاوز بعض حساسياته. ولم نتمكّن حتى الآن من تكوين تحالفٍ عربيٍ لدعم المقاومة ومواجهة الهيمنة، لكن هذا لاينفي أهمية قيام تنسيقٍ عمليٍ وحيويٍ بين المقاومة العربية على مختلف أشكالها وبين أشكال المقاومة الشعبية في العالم، وأُذكّر هنا ببراعة المقاومة الفييتنامية في استراتيجية التحالف مع القوى المناهضة للحرب في الرأي العام الأمريكي.

٢ ـ منذر سليمان

يمثّل تنامي تيار ما يسمى بالليبيراليين القدامى والجدد في الوطن العربي وخارجه، والمختبئين خلف الاستبداد الداخلي لتبرير الاستعانة بالاستبداد الخارجي أحد نماذج الهيمنة، ويروّج هؤلاء عن وعيٍ أو دون وعيٍ لثقافة الهزيمة التي تؤسس مشروعية الاحتلال التي تعتبر الانتدابَ العسكري الخارجي وسيلةً وحيدةً للإصلاح السياسي والاقتصادي، بينما فضح ما سميّ بمشروع الشرق الأوسط الكبير أهدافه حين حدّد في مقدمته أنه استجابةٌ لردع خطرٍ محتملٍ من الوطن العربيِ والعالم الإسلامي على أوروبا وأمريكا بسبب الهجرة والعنف، وليس استجابةً لحاجات الإصلاح والتنمية. إن الأوضاع العالمية مهيأة موضوعياً للدفاع عن نظامٍ دوليٍ متكافئٍ، يستند إلى التوازن والقانون وتفعيل المؤسسات الدولية بعيداً عن نهجِ التفرد والتدخل العسكري لدولة الأمن القومي الأمريكية. وستتعزّز الفرص الموضوعية لبناء تحالفٍ دوليٍ واسعٍ يواجه الهيمنة بقدر تبلور المقاومة الوطنية العراقية ضد الاحتلال.

٣ ـ منذر الأعظمي

يتمثّل الهيكل العالمي الرئيس لمقاومة الهيمنة الامبريالية اليوم في الحركة العالمية أو الأممية المضادة للعولمة التي انطلقت من منتدى بورتو أليغري في البرازيل. ولقد تميّزت هذه الحركة بمعارضتها القوية للحرب على العراق واحتلاله، وبتضامنها مع الشعب الفلسطيني. والعلَم الفلسطيني هو من أكثر الرايات ارتفاعاً في تظاهراتها، كما أخذ ظهور العلَم العراقي بالتزايد. وهذه الحركة شبكيةٌ غير مركزيةٍ، وتتلاءم مع تكنولوجيا الانترنت. وعلى الرغم من العقبات الأمنية التي تعيق انخراط حركاتنا الوطنية في هذه الحركة، فإنها بيئةٌ ملائمةٌ للناشطين العرب الشباب، وقد تؤدي إلى تنمية قدرتهم على الفعالية والتنظيم، وكسب غطاءٍ عالميٍ لمبادراتهم المحلية.

٤ ـ الياس مطران

تتمثل السمة الجديدة للهيمنة في العودة إلى الاستعمار المباشر، وإعادة هيْكلة الدولة القطرية وفق النمط الأمريكي ومفاهيمه الاقتصادية والتربوية والثقافية والسياسية. وليس مشروع الشرق الأوسط الكبير إلا تتويجاً لهذه الهيمنة التي انطلقت من احتلال العراق وتفكيك دولته بسبب رفضها الاعتراف بالكيان الصهيوني، والدخول في المشروع الشرق الأوسطي.

٥ ـ محمد دلبح

إن مناهضي الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية يلعبون دوراً بارزاً في عملية فضح الخسائر الحقيقية في صفوف قوات الاحتلال، والتي يتعمد البنتاغون إخفاءها. وهو ما أوضحته نانسي ليسين إحدى مؤسّسي منظمة «عائلات الجنود المجاهِرة» في أن الأرقام التي قدّمها البنتاغون في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ هي أقلّ من الواقع، بينما يصل العدد الإجمالي لتلك الخسائر حتى ذلك التاريخ إلى ٩٦٨٦ بين قتيلٍ وجريحٍ في عملياتٍ عسكريةٍ أو حوادث أخرى متفرّقة، وأن رقم المعاقين والمعالجينَ نفسياً هو أكبر بكثيرٍ مما قدّمه البنتاغون. ويجب في أي عملية مقاومةٍ للهيمنة الاهتمام بتنسيق العلاقة مع معارضي الحرب والاحتلال بحكم دورهم المهم في تنوير الرأي العام الأمريكي وتعبئته ضدّ سياسات الهيمنة الأمريكية التي يموّلها دافع الضرائب.

٦ ـ محمد جواد علي

يجب مقاومة الهيمنة الأمريكية بالتمسك بالقانون الدولي، وفضح خرق الولايات المتحدة الأمريكية له، والدفاع عن شرعية المقاومة العراقية في ضوء ذلك

القانون نفسه. بل إن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ تاريخ ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣ الذي التزمت بموجبه الولايات المتحدة وبريطانيا بواجبات قوة الاحتلال ومسؤولياتها، يمنح المقاومة بشكليها المسلّح المنظّم والشعبي الشرعية، ويمنح جميع أفرادها أحكام الرعاية الإنسانية المعترف بها للجيوش النظامية، سواء بالنسبة إلى القتلى أو الجرحى أو الأسرى.

٧ ـ عبد الوهاب حميد رشيد

إن المقاومة السلمية هي القوة الأكثر فعاليةً والأقل كلفةً في مقاومة هيكل الهيمنة، من دون أن يعني ذلك الانتقاص من حق المقاومة المسلحة. ويتجسّد أحد أهم جوانب هذه المقاومة في بناء إرادة المقاطعة ولا سيما الاقتصادية منها. لقد حرّر غاندي بلاده بالمقاومة السلمية وبأسلوب المقاطعة، فهل نحن قادرون على تحويل مقاطعة بضائع الاحتلال الأمريكية والبريطانية من كلامٍ إلى عملٍ على كافة المستويات؟

٨ ـ محمد عارف

المقاومة العالمية جيشٌ احتياطيٌ لمسنا تشكله من حركات البيئة ومقاومة العوْلمة إبان التحضير الأمريكي لغزو العراق، وعزّزت ظهور الإعلام البديل من خلال شبكة الانترنت. ولقد تمكّنت هذه المقاومة من فرض قضاياها على أجندة الصراع السياسي في بريطانيا وغيرها. وكل ما نحتاج إليه اليوم هو التفاعل والتلاقح بين المقاومة في الداخل بما فيها المقاومة في الفلّوجة والرمادي وبين المقاومة العالمية.

٩ ـ أشرف بيومي (يرد)

إنّ نقطة الضعف الأساسية في العمل من أجل مواجهة الامبريالية يكمن في الأمة العربية، وبالتالي لا بد من تكوين أنويةٍ محليةٍ مترابطةٍ عربياً حتى تشتبك على قدم المساواة مع الجبهات الموجودة في أوروبا وأمريكا وآسيا.. إلخ، وبالتالي فإن العمل المحلي الذي لا يستغرق وقتاً طويلاً يواجه عقباتٍ في الواقع العملي أمام تكوين هذه الأنوية، لأن هناك قوةً انتهازيةً تغلّب العمل الحزبي على العمل الوطني، وممارساتٍ داخليةً قصيرة النظر. ولتكوين هذه الأنويّة لا بدّ من أنْ يكون هناك مقاييس ومعايير واضحة، وميثاق للعمل المشترك، وأنا أتحدث حتى عن المستوى المحلي في المقاومة، ويجب في نهاية الحديث الآن أن تكون هذه الأنويّة مترابطةً في كلّ البلدان العربية، وإلا سنجد أنفسنا غارقين في تعاملاتٍ غير متكافئةٍ مع مجموعاتٍ أكثر تنظيماً في الخارج، ولها إشكاليات أيضاً، ليس هنا مجال الخوض فيها.



الفصل الثامن عشر

ما ينبغي عمله في العراق... أمريكياً (في ضوء نموذج حرب العصابات)

وليام بولك(*)

بينما يصارع مدير وكالة المخابرات المركزي جورج جي تينيت في واشنطن لكي يبرهن على أن وكالته لم تبالغ في تقدير الخطر الذي يشكله العراق على الولايات المتحدة، يستمرّ وقوع القوات الأمريكية تحت الهجوم على الأرض في جميع أنحاء العراق. وسوء الفهم واضحٌ في كلا الوضعين. إن عدم استيعاب مساراتٍ مماثلةٍ للأحداث في فييتنام كلّف أرواح آلاف الأمريكيين ومليارات الدولارات. ولهذا فإنه يجدر بالمحاولة أن تصل إلى تفسيرٍ دقيقٍ للقضايا كما هي ممكنةٌ الآن.

ولنأخذ المخابرات أولاً: في خطابه بجامعة جورج تاون يوم ٥ شباط/ فبراير كان السيد تينيت صريحاً بشأن ما كان يعتقد أنه المسألة المركزية: إن التحليل الذي قدّمته وكالته كان «بشكلٍ عام مصيباً للهدف»، ونصيحته للرئيس كانت مفعمةً بتحذيراتٍ بأن كلّ معلوماتٍ (من المخابرات) لا يمكن أن تكون «تقديريةً». كذلك فإنه غطّى زيارات نائب الرئيس ديك تشيني التي انتشرت على نطاقٍ واسعٍ أخبارياً والتي كانت غير مسبوقةٍ (إلى مقرّ وكالة المخابرات المركزية) بهدف «مناقشةً» تقديرها مع محلّلي الوكالة. وقد اعتبر مسؤولو وكالة المخابرات المركزية هذه الزيارات محاولاتٍ لحملهم على أن يقولوا ما أرادت الإدارة أن تسمعه وليس ما تدعمه تحليلاتهم. ولا بدّ أن هذا الأمر كان محرجاً بصفةٍ شخصيةٍ ـ وكذلك مزعجاً بصفةٍ مهنيةٍ ـ للسيد تينيت، ولكنّه في حديثه أنكر هذا بدرجةٍ أو بأخرى.

في حديثه تجنّب السيد تينيت بعنايةٍ المشكلة المركزية، فالمشكلة ليست في أن

(*) مدير مؤسسة و. ب. كيري الأمريكية.

وكالة المخابرات المركزية كانت مخطئةً، بل في أنها استُبعدت. ومن حلّ محل الـ «سي. آي. إيه» كان مكتباً جديداً أقيم في البنتاغون ليوفّر دعامةً أكثر «دعماً» لاتجاه السياسة الذي كانت قد تمّت الموافقة عليه. هذا المكتب المسمّى «مكتب الخطط الخاصة كان قد أُسِّس تحت إشراف نائب وزير الدفاع بول وولفويتز ووكيل وزارة الدفاع دوغلاس فيث. وتُرفَع تقارير هذا المكتب إلى ستيفن كامبوني، بصفته وكيلاً لوزارة الدفاع لشؤون المخابرات، وإلى الرجل الذي أخذ مركز القيادة في الحملة لتبرير الهجوم على العراق، وكان واحداً من أهم أفراد العصابة الصغيرة من «المحافظين الجدد»، ألا وهو إبراهام شولسكي.

كان تنظيم السيد شولسكي يهدف أساساً إلى أن يرفد نظامَ شبكة المخابرات الأمريكية برمّتها. وعلى الرغم من أن هذا التنظيم لم يعترف أبداً بهذا، فإن مهمّته ـ من الناحية الفعلية ـ كانت إثبات التهمة التي كان يدفع باتجاهها بطريقةٍ عدوانيةٍ نائب الرئيس تشيني، والقائلة بأن صدام حسين، بالتواطؤ مع حليفه أسامة بن لادن، كان مستعداً لمهاجمة الولايات المتحدة بترسانةٍ من أسلحة الدمار الشامل. وكان هذا التحليل المخابراتي البديل الذي اتخذ هؤلاء قرارهم بأن ينصتوا إليه. وكان هذا هو البديل الذي تجنّب تينيت مناقشته.

وفي الوقت نفسه ـ وعلى أرض العراق ـ هناك فشلٌ أكثر فداحةً من فشل التحليل المخابراتي الذي يمكن ـ في الأمد البعيد ـ أن يبرهن على أنه أبْهَظ تكلفةً للأمريكيين. وبتعبيرٍ بسيطٍ، فإن هذا الفشل هو ما يجري هناك الآن. فقد كان الافتراض أن مجموعةً صغيرةً فحسب من البعثيين ممن يعارضون الأمريكيين سيقاومون بعنادٍ، وأنه سيستتّب الأمن ما إن يتمّ القضاء عليهم بواسطة فصائل «الصيّادين القتلة».

وإذا ما ألقينا نظرةً إلى الوراء، إلى أخطر فشلٍ مخابراتي دُفعت فيه أمريكا، أعني فييتنام، نستطيع أن نرى تماثلاً. وبصراحةٍ لقد كنّا نظن أن باستطاعتنا أن نطلق النار، وأن نلقي القنابل على الفييتناميين فنجبرهم على ما كنّا نريد. فكنّا لا نرى إلا ما نريد أن نراه، ولم نطرح أبداً التساؤلات بشأن ما كان يريده الشعب القابع على الجانب الآخر، وكيف كان هذا الشعب يؤدي مهمته؟ وكيف يمكن أن نتواءم مع عالمهم؟

خلال تلك الفترة كنتُ عضواً في مجلس تخطيط السياسة. وما سبّب انزعاجي ما وجدته من أننا بينما تمكنّا من جمع مزيدٍ من المعلومات عن هذا البلد الصغير أكثر مما استطاعت أي حكومةٍ أن تجمع أبداً عن أي دولةٍ أخرى على الإطلاق، فإننا كنّا نفتقر إلى أية معايير للفصل بين ما هو مجرّدُ أمورٍ مثيرةٍ للاهتمام وبين ما هو أمورٌ ذات

مغزى، من ثمّ عندما واجهت تحدي مخاطبة طيف الخريجين من كلية الحرب القومية (الأمريكية) قرأت كلّ شيءٍ استطعت أن أجده عن حرب العصابات كما حدَثت في جميع أنحاء العالم، وبنيت من تلك الخبرات «نموذجاً» تحليلياً.

وفي الجوهر كان ما وجدته أنّ حرب العصابات تتألّف من ثلاثة عناصر. **الأول**: أن على رجال حرب العصابات أن يُثبتوا أوراق اعتمادهم أيْ أن يكسبوا شرعيةً، لأنه يتعيّن عليهم أن يطلبوا تضحياتٍ من أولئك الذين يتولون هم قيادتهم. وهم ينجزون هذا عادةً عن طريق طرح أنفسهم كقوميين يعارضون الإمبرياليين الأجانب ـ كاليوغوسلافيين ضد الألمان، واليونانيين ضد الألمان والايطاليين، والإيرلنديين ضد البريطانيين، والجزائريين ضد الفرنسيين، والصهاينة ضد البريطانيين، والصينيين ضد اليابانيين، والفييتناميين ضد الفرنسيين أولاً وبعدئذٍ ضدّ الأمريكيين، وما إلى ذلك.

وفقط بعد أن يكونوا قد أقاموا شرعيتهم تستطيع حركات حرب العصابات **ثانياً** أن تتّخذ الخطوة التالية، خطوة الحلول محل الإدارة التي سيسقطونها. وفي فييتنام، أثناء الخمسينيات من القرن العشرين ـ وكما أظهرت التقارير الصحفية التي نقّبت فيها ـ أزالت حركة «فييت مين» (Viet Minh) الإدارة التي كان الفرنسيون قد نصبوها في كلّ مكانٍ خارج المدن الرئيسة واستبدلوها بإدارتهم هم، وفي اليونان وفي يوغوسلافيا وغيرهما فعلت حركات حرب العصابات الأمر ذاته. وحتى حينما تكون حرب العصابات ضعيفةً إلى حدٍ لا يمكنها معه تقديم خدماتٍ، كما كان الحال في إيرلندا الشمالية، فإنها تؤكّد حقَّها في المطالبة بمساهماتٍ «ضرائب» وفي حماية «سلطة الشرطة والقضاء» حتى تقيم مطلبها بشأن الإدارة.

وبحلول الوقت الذي تكون فيه قد أثبتت أوراق اعتمادها وتولّت على الأقل بعض مسؤوليات الحكم، تكون حركات حرب العصابات قد كسبت **ثالثاً** ـ حسب تقديري ـ نحو ٩٥ بالمئة من حملتها. وكما كتب رجل الدولة الأمريكي جون آدامز إلى توماس جيفرسون عن الثورة الأمريكية: إن حرب العصابات التي نَشنها ضد بريطانيا، أي الثورة الحقيقية، قد وقعت قبل وقتٍ طويلٍ من القتال الفعلي الذي «لم يكن جزءاً من الثورة، إنما كان مجرد أثرٍ ونتيجةٍ لها». إن القوّة العسكرية هي الجانب الأقصر من الرافعة.

القوة مهمةٌ ـ كما لا بد أن نعترف ـ ولكن ليس على النحو الذي يعتقده أولئك الذين يعارضون حرب العصابات. فالأجانب يعتبرون استخدام القوة وسيلةً لخلق «أمن». ولكنّ رجال حرب العصابات الذين كسبوا حروبهم هم الذين تعلّموا كيف

يستخدمون قوة عدوّهم ضده على نحو ما يتم في المصارعة اليابانية(*)، إنهم يستدرجون الأجانب إلى القيام بأفعال مؤلمةٍ أو مخيفةٍ لأهل الوطن، وبالتالي يزيدون من تقويض زعم الأجانب بأن لهم شرعيتهم. وفي فييتنام ـ على سبيل المثال ـ كان كوادر حركة «فييت مين» يطلقون النار على الطائرات الأمريكية لاستفزازها لتقذف القرى بالقنابل. ثمّ كانوا يعودونِ ليسألوا القرويين الخائفين أو الجرحى بطريقةٍ خطابيةٍ «هل أولئك هم أصدقاؤكم الذين دمّروا مساكنكم وقتلوا ذويكم؟».

النماذج لا تكون مضبوطةً أبداً، هناك دائماً استثناءات. لهذا فإن النموذج الذي قدّمته عن فييتنام لا يمكنه أن يزعم أنه أكثر من إيحاءٍ. ولكن التداخلات والاختلافات على السواء تعطينا دروساً. لنأخذ أولاً مسألة الشرعية. حتى الآن ـ على الأقل ـ يبدو العراقيون منقسمين بعمقٍ حتى أنه لا شيء يماثل تماماً القومية الواحدة التي كانت تُبديها حركات حرب العصابات. ولكننا نجد أنّ القومية في معظمها، في مراحلها الأولى، كانت منقسمةً وضعيفةً، كما لا يوجد شيءٌ أشبه بقيادةٍ موحَّدةٍ كالتي كانت في فييتنام. ولكن القيادات الموحَّدة في يوغوسلافيا واليونان والجزائر لم تظهر إلا في نهاية الصراع. جميعها كانت تملك هدفاً رئيساً ـ هو إجبار الأجانب على الخروج.

على الرغم من الفروق الدقيقة، فإن من الواضح لهذا، هو على الأقل هدف العرب السنّة والعرب الشيعة ـ الذين يشكلون نحو ٧٥ بالمئة من السكان. أما الأكراد فيلجمهم خوفهم من غزوٍ تركي مُرجّح إذا ما تركت أمريكا العراق فجأةً، ولكن خوفهم هذا لا يعادل شعوراً مواليّاً للأمريكيين. فلا نستطيع حتى أن نحلم باكتساب شرعيةٍ لأنفسنا. إن إخراج الأجانب الحدّ الأدنى للقومية.

وبشأن الإدارة فقد أثبتنا أننا عاجزون عن إعادة إنشاء ما دمّرناه. ولهذا أخفقنا في توفير حدٍ أدنى من الخدمات لغالبية الشعب العراقي. وختاماً فإننا الآن ننازع ـ كما فعلنا في حرب فييتنام ـ فيما الأقلّ أهميةً بين هذه الأمور الثلاثة هو القوة المسلحة. ودون أن نحقّق نجاحاً كبيراً تكبّدنا منذ الغزو خسائر بشريةً أمريكيةً أكبر من تلك التي تكبّدناها في السنوات الثلاث الأولى من تدخلنا في فييتنام. فهل يمكن أن يعتقد أي إنسان فعلاً أن الأمور ستتحسن؟

* * *

(*) المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه المصارعة اليابانية (أو «الجوجيتسو» في اللغة اليابانية) هو الإمساك بالخصم بطريقة تجعل ثقله كمصدر أساسي لقوته يصبح عبئاً عليه هو نفسه (المحرر).

إذاً ما الذي يمكننا أن نتوقعه؟ الإجابة السريعة هي هزيمة. وهذا دواءٌ مرٌ لا يبتلعه قائدٌ سياسيٌ بإرادته، ولاسيّما في سنة انتخاباتٍ. إذاً ما هي البدائل؟

البديل الأول هو أن نؤخّر فحسب. وتعبير «ليس حسب توقيتي» يأتي من ضباط البحرية الذين حاولوا تجنب كارثةٍ كان يمكن أن يُلقى اللوم بشأنها عليهم. سيكون ثمة ميل قوي ومفهوم لدى إدارة بوش إلى أن تحاول إبطاء الحدّ المتصاعد ضدّنا في العراق. وستكون هناك مساوماتٌ ومفاوضاتٌ ومراوغاتٌ وتشجيعٌ على الاختلافات. وهذه قد تَكسب بالفعل وقتاً، ولكن إذا لم يُستَخدم الوقت بطريقةٍ بنّاءةٍ ستكون النتيجة ـ كما كانت في فييتنام ـ أسوأ كلما تأخرنا.

البديل الثاني هو تصعيد مكانة مجلس حكم منتقىً بدقّة. وقد فعل البريطانيون هذا مع قدرٍ معقولٍ من النجاح من العام ١٩١٩ إلى العام ١٩٣٢. ولكن علينا أن نتذكّر أنه خلال ذلك العقد في العراق ـ عملياً ـ لم يكن هناك سكانٌ متعلّمون ونشطون سياسياً، ففي العام ١٩٢٠ كان أقلّ من نصف الواحد بالمئة من السكان في المدارس، وفي تلك السنة فتحت الحكومة مدرستينْ ثانويتينْ، كان في إحداهما سبعة تلاميذٍ وفي الثانية ٢٧ تلميذاً. وكان البريطانيون صريحين بشأن سياستهم. وفي تقريرهم عن فترة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ إلى عصبة الأمم كتبوا أنه «ليس من المرغوب فيه ولا العملي في هذا البلد توفير تعليم ثانوي إلا لقلّةٍ مختَارة». وحتى في نهاية الانتداب البريطاني في العام ١٩٣٢ كان التلّميذ المتوسط خارج المدن الرئيسة يقضي سنتينْ اثنتينْ فقط في المدرسة، كما أن ١٤ فقط من المدارس التي كانت قائمةً آنذاك ـ وكان عددها ١٥٤ مدرسةً ـ كانت تضمّ ستة صفوفٍ دراسية.

وعندما كنت أعيش للمرة الأولى في بغداد في العام ١٩٥١ كان لدى البلد بأسره ـ وهذا كمثالٍ واحدٍ ـ خمسة مهندسين ميكانيكيين فحسب. أما اليوم فإن الوضع مختلفٌ كليةً. فالعراق يملك واحداً من أعلى معدّلات معرفة القراءة والكتابة في الشرق الأوسط، وهناك مئات الآلاف من العراقيين الذين تلقوا تعليماً عالياً كمهنيين. وفي المثال الذي أضربه يملك العراق الآن آلاف المهندسين الميكانيكيين. وباختصارٍ فإن العراقيين ليسوا شعباً «أقلّ نمواً». وينبغي أن يكون واضحاً أنهم لا يمكن أن يُخدعوا بواجهةٍ على أنها حكومة.

البديل الثالث ليس بسيطاً ولن يكون سهلاً، لكنّه البديل الوحيد الذي يقدّم لأمريكا فرصةً للخروج من العراق بدرجةٍ من المهانة أقلّ من تلك التي خرجنا بها من فييتنام. وهذه السياسة يمكن أن نقسّمها إلى **مبادئ وعمليات**.

بين **المبادئ** سيتعينّ علينا أن نوضح تماماً (١) أننا سنخرج فعلاً، (٢) أننا لن

نفرض أنفسنا داخل الاقتصاد العراقي وحتى لن ندير شؤون البلد ـ على غرار ما فعله البريطانيون من العام ١٩٣٢ إلى العام ١٩٥٨ ـ من خلف واجهةٍ محلية، (٣) أننا لن نستولي على النفط العراقي أو نلغي تأميمه، (٤) أننا سنتيح ـ بطريقةٍ على درجةٍ من الشفافية ـ درجةً عاليةً من تقرير المصير. بين العمليات ١) سنخرج بكل سرعةٍ معتمدةٍ، ٢) سنبدأ لتوّنا في نقلِ السلطة السياسية بطرقٍ لها معناها، ٣) سنتحرّكُ فوراً للتخلي عن دورنا الانفرادي بأن نسمح بنشاطاتٍ جادةٍ سياسيةٍ وتجاريةٍ تقوم بها قوى أخرى ونشاطاتٍ سياسيةٍ و«أمنيةٍ» تحت إشراف الأمم المتحدة.

* * *

إنني أُلِّح ـ على الرغم مما هو معلن ـ إلى أن نظرةً رصينةً لما يجري بالفعل في العراق ستبرهن على أن أفعالنا بشأن معظم هذه المسائل تمضي الآن في الاتجاه المضاد. ولنأخذ مثالاً واحداً ـ حرجاً ـ لقد تحدّثنا بزهوٍ ظاهرٍ عن تأسيسنا مجلس حكم انتقالياً. ولكن، لأننا اخترنا كلَّ أعضائه، ولأن المجموعةَ كلّها لا تتمتّع بأي سلطَةٍ، فإن العراقيين يروْن فيه محاولةً لخداعهم، بينما نستمرّ في تسيير شؤون البلد. ولسوف يذهب البعض إلى أن هذا شعورٌ مرضيٌّ بالاضطهاد (بارانويا) أما بالنسبة إلى شخصٍ درس السياسات العراقية والتاريخ العراقي، على نحو ما فعلت على مدى السنوات الخمسين الماضية فإن الأمر مفهومٌ: هذا هو على وجه التحديد ما فعله البريطانيون أثناء حكمهم للبلد. ماذا كان يمكننا أن نفعل أو ماذا نفعل الآن غير هذا؟

إنني أعتقد أن المقاربة الأفضل ستكون بأن نعكس تأكيدنا على مجلسٍ على نطاق الدولة، وأن نوفِّر نقوداً وأشكالاً أخرى من الاعتراف والدعم للجماعاتِ المحلية. إذ يمكن مساعدتهم على أن يوفّروا مياهاً نقيةً، وأن يتخلّصوا من النفايات، وأن يفتحوا عياداتٍ ومدارس، وأن يوفّروا حمايةً ضد اللصوص.. إلخ، وأن يمثّلوا دوائرهم لدى السلطات الأعلى، وإذا كان للوضع الراهن أن يكون أكثر من مجرد فجوةٍ بين طاغيتيْن، فلا بدّ أن يبدأ تقرير المصير من هنا، من القواعد.

لهذا توجد تقاليدُ قديمةٌ شرق أوسطيةٍ ـ مسلمةٌ ومسيحيةٌ ويهوديةٌ.. لقد كان من المتوقّع لأحياء البلدات والمدن أن تحكم ذاتياً وأن تحافظ على المنشآت مثل المدارس والأسواق والحمّامات العامة والمستوصفات وأماكن العبادة. لقد كانوا يفرضون على أنفسهم الضرائب ويدفعون مبلغاً إجمالياً للحكومة، وكانت لهم قوة الشرطة الخاصة بهم، وكان زعماؤهم يمثلونهم لدى الحكام. ولقد ضعف هذا النظام وحلّ التحديث محلّه جزئياً، ولكن بقيت عناصر منه، ويمكن أن تصبح قويةً مرةً أخرى في ظروفٍ ملائمة. كذلك فإن البدء من مستوى الأحياء يُجنّب خطر إفساد مفهوم الحكم

الديمقراطي ذاته على النحو الذي فعله البريطانيون وعلى النحو الذي نفعله الآن مع «مجلس الحكم» الذي لا سلطة له، والمعيَّن، والذي يجري التلاعب به.

لقد فهم مراقبون حكماء ـ مثل ممثّل الأمم المتحدة الراحل سيرجيو دي ميلّو ـ أن السيادة وليس الأمن، مفتاح السلام في العراق. وفقط إذا كان باستطاعتنا أن نكسب هذا التحدي «الإدراكيّ» ـ الاعتقاد السائد على نطاقٍ واسع بين العراقيين بأننا نعتزم البقاء والسيطرة على اقتصادهم والهيمنة على حياتهم واستغلال نظمهم ـ سيتوقّف عددٌ كافٍ من العراقيين عن حماية رجال حرب العصابات إلى درجة تحدّ من الهجمات. إن بالإمكان تحقيق الأمن بهذه الطريقة، أما عندما نحاول أن نكسب العراقيين بالقوة العسكرية فستكون النتيجة كما كانت في فييتنام.

وأخيراً، وأياً كانت الطريقة التي أوصلتنا إلى حيث نحن في العراق، سواء عن عمدٍ أو بفعل معلومات مخابراتٍ فاسدٍ، يتعينّ علينا أن نتعامل مع الاحتمال المرجّح بأن ينتج انسحاب سريع التقهقر حالةً من الفوضى، وأن تتفشى الميليشيات المحليّة (كما في أفغانستان)، وأن تقع مجازر بين الجماعات المحلية بعد ذلك، وأن تتدّخل بالتأكيد ـ سواء عن جشعٍ أو بدافع الخوف ـ دولٌ شرق أوسطيةٍ أخرى ـ تركيا وإيران وإسرائيل.

هكذا فإن من الواضح أن علينا أن نبدأ في تنفيذ سياسةٍ منظّمةٍ وذكيةٍ وفعّالة، لا أن نكتفي بمحاولة ضرب المعارضة، أو تعزيز الخدَع أو مجرد الصمود هناك إلى ما بعد الانتخابات الأمريكية. فالوقت ليس في صالحنا. لهذا يُستحسن أن نبدأ.

تعقيـب

وميض نظمي

إن بحث الدكتور وليام بولك بحثٌ تقدميٌ وديمقراطيٌ أمريكيٌ، ولا أعتقد أنه يعكس جهات صانعي القرار أو أنه قريب منهم بل هو أقرب إلى التيار المعارض للاحتلال، ومن هنا فإنه نقديٌ وشديد النقد لسياسة مجموعة (بوش ـ تشيني ـ رامسفيلد)، لكني لا أعتقد ما جاء في ورقته من أنَّ المخابرات الأمريكية كانت مخطئةً ولا تعلم عن انعدام أسلحة الدمار الشامل صحيح. . كلامٌ فيه تبريرٌ لسياسة بوش وللمخابرات الأمريكية وغير واقعي، فيقول إنّ مخابرات أكبر دولةٍ في العالم كانت ضعيفةً أرضياً. وقد يمكن القول إن هذا محتملٌ في العراق قبل العقوبات، لكنه غير مقنع بعد العقوبات التي أحرقت الأخضر واليابس، وبعد أن أصبح عدد المخبرين في العراق كبيراً جداً، وغدا التغلغل في الأجهزة العراقية واضحاً؛ وعندما يقول السيد باول: «لم نكن مقدّرين درجة الدمار التي لحقت بالبنى الارتكازية في العراق بسبب الحصار»، فإنه يضيف كذبةً أخرى لتبرير الفشل الأمريكي في إدارة الوضع في العراق، حيث إن الوضع يزداد سوءاً، فهل يُعقل أنه لم يكن عندهم معلومات حول ذلك، مع أن هناك تخمةً في عدد تقارير الخبراء الذين قاموا حتى بدخول بيوت رئيس الجمهورية وتفتيشها؟!

بالنسبة إلى أنهم لم يتوقعوا مقاومةً عراقيةً، فهذه أيضاً كذبة أخرى، وشخصياً قابلني عددٌ كبيرٌ من الصحفيين الأمريكيين في عهد الرئيس السابق صدام حسين، وكنت أتكلم معهم بما يمكن من الصدق والصراحة، وكنت أقول لهم إن الشعب مرهقٌ ومتعَبٌ أحياناً بسبب النظام، وأحياناً بسبب العقوبات التي ما عاد البشر يطيقونها، لكن في الوقت نفسه يجب عدم الاستهتار بالوطنية العراقية. وعلى الرغم من رأيي هذا ومعرفتي العلمية الوثيقة بتاريخ الشعب العراقي وثوراته وانتفاضاته ومكوّناتها وتطوراتها ونتائجها وآثارها فإن الأحداث جاءت مفاجئةً لي بالذات، فلم أكن أتوقع أن تنطلق أولى أعمال المقاومة، وأن توقع الخسائر في الأمريكيين في يوم

١٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ أي بعد حوالى ثمانية أيام من سقوط بغداد المشين يوم ٩ نيسان/ أبريل. ولا أعتقد أن المقاومة العراقية تمتلك قيادة هوشي منه أو جياب، كما لا أعتقد أن الشعب العراقي يملك حتى الآن مؤهّلات الشعب الفييتنامي، ولا نملك دعم الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية ودول عدم الانحياز والرأي العام التقدمي الديمقراطي في أمريكا، لكن خسائر الأمريكيين فاقت حتى الآن خسائرهم في السنوات الأولى في فييتنام.

يقترح بولك جملة حلولٍ غير واقعيةٍ بالنسبة إلى السياسة الأمريكية: أن نخرج فعلاً، ولكن كيف تخرج فعلاً؟ وإلى أين تخرج فعلاً؟. إنّ معلوماتنا الدقيقة تقول إن الأمريكيين يبنون قواعد عسكريةً، يمُنع دخول العمال العراقيين إليها، مثل قاعدة الإمام علي بن أبي طالب، وقاعدةٍ أخرى قرب الحدود السورية، بما يعكس نيّتهم في البقاء سنين طويلةً في العراق. وينصح بولك: لن نتدخل في الاقتصاد العراقي، لكن الخصخصة أصلاً بغضّ النظر عن أي اعتبارٍ تُعتبر جريمةً الآن بالنظر إلى أنّ ضعف القدرة الشرائية العراقية بسبب الحصار هو أقل من قيمته (١ إلى مليون)، فميزانية فندق بابل الذي تتألّف مساحته من عشرة دونمات هي ١٠٠ مليون دينار أي أقل من مليون دولار، ولذلك فإنهم في استغلالهم ضعف القدرة الشرائية العراقية يريدون أن يشتروها وأن يسمحوا حتى لليهود والصهاينة بشرائها بأسعار بالغة الرخص.

حول الإخوة الآشوريين فأنا أحبهم وهم أشقاؤنا وعراقيون، لكن كانت هناك في الانتخابات في العهد الملكي في الانتخابات حصةٌ محجوزةٌ لهم وكذلك لليهود والمسيحيين، ولقد راجعت تلك الحصص ورأيت أن الأسماء التي كانت تفوز عن المسيحيين تتحدر كلّها من أصولٍ كلدانيةٍ وسريانيةٍ لكنها متعرّبة، مثل خدوري، ونائس محيري، ورفائيل بطّي، وأسماء كثيرة أخرى.. إلخ، ولقد أُبعد أمثال هؤلاء الآن هؤلاء وصار المسيحيون الوحيدون هم القومية الآشورية.

يجب ألا نستخفّ كثيراً بالسياسة الأمريكية، فلقد نجحت في استقطاب كل الجهاز السياسي العراقي إلى جانبها من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين. في مؤتمر دمشق لم يتمكن الحزب الشيوعي من الحضور بسبب احتجاج الأحزاب الإسلامية، لكنّ الحزب الشيوعي الذي صار حبيباً للرفاق الأمريكيين موجودٌ في الحكم كما أنّ الأحزاب الإسلامية موجودةٌ، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين وأشقاء حزب الله. وهم في كلّ أنحاء العالم يُعتبرون «إرهابيين» و«معادين».. إلخ ماعدا في العراق، لأنّ الأمريكيين جاؤوا بهم إلى السلطة في العراق، بينما يدّعون أنهم «يُتكْتكون» ريثما ينقضّون على الأمريكيين، وكأن الأمريكيين جهلةٌ، وأنا أخشى أن تكون هذه «تكْتكةً» فارغةً وليس تكتيكاً واضحاً يعرف ماذا يريد؟.



القسم الخامس

قضايا التنمية والنفط والتعويضات



الفصل التاسع عشر
التنميـــة الاقتصاديـــة في العـــراق

(١)
التنميـة الاقتصاديـة في العـراق: الحاضـر والمستقبـل

سالم توفيق النجفي(*)

مقدّمـة

لم يعد الحوار وبناء النماذج لمستقبل العراق الاقتصادي مسألة ترفيهٍ أو مسألةً تحتمل رؤىً غير موضوعيةٍ متأتيةً من خارج تناقضات البيئة العراقية وبنيتها لما بعد العشرة الأوائل من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، فلقد أعقب هذا التاريخ تفكيك بنية النظام الاقتصادي العراقي من دون أن يُعاد بناؤه بخطواتٍ متسارعةٍ وجادة، وربما تستغرق هذه المرحلة مدةً زمنيةً طويلةً. وإذا كانت الصادرات النفطية والتي تجاوزت ما قيمته ٢٠٠ مليار دولارٍ خلال عقديْ السبعينيات والثمانينيات قد ساهمت في تقليل الأعباء الاقتصادية لأفراد المجتمع يومئذٍ، وأعقب نهاية هذين العقديْن وحتى احتلال العراق، توظيف إيراداتها للتخفيف من الإشكاليات الاقتصادية للحصار، فإن ذلك التصرف بالموارد الاقتصادية قد أضاع فرص التنمية الاقتصادية في العراق، وسيأخذ هذا الدور النفطي في التواضع نسبياً بعد الحرب الأخيرة على العراق لأسباب عديدةٍ يُعدُّ بعضٌ منها جلياً وبعضٌ آخر غير ذلك.

إذا ما كان بناء النماذج الاقتصادية يرتبط سابقاً بدائرة النشاط الاقتصاديّ المحليّ، فإنّ الاهتمام بموضوعية هذه النماذج في ظلّ قيودها وممكناتها يقتضي مستقبلاً اتساع

(*) أستاذ جامعي في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل - العراق.

إطار العلاقات الاقتصادية الخارجية التي ستؤثّر في تشكيل بنية الاقتصاد العراقي وفقاً لمناخ «الانفتاح الاقتصادي» الجديد على العالم الخارجي، فضلاً عن الرياح الآتية من العوْلمة. وتتطلّب هذه الرؤية قراءةً متأنيةً لما سيؤول إليه مستقبل العراق الاقتصادي ليس في صورته التجريديّة، بل في ظلّ موضوعية المتغيّرات المستجدة حوله، ولاسيما أن احتلاله يقع ضمن هندسة «الاستراتيجية الإمبريالية العظمى» الجديدة[1]، سواء كان ذلك في إطار واقعيةِ مداها القصير أو معيارية مداها الطويل.

ولأن الحرب الأخيرة قد أحدثت «تشوهاتٍ وتداعياتٍ في الاقتصاد العراقي لم يشهدْها اقتصاد ما في الزمن المعاصر، فإنه لا بدّ من العودة إلى الحقائق العريضة المتعلقة بأوضاع الاقتصاد العراقي حتى لا يتمّ تحديد نماذج تنميته المستقبلية من فراغ، بل يجب البحث والدراسة في مرجعيته خلال العقود القليلة الماضية، وما آلت اليه موارده الحاضرة، والقيود والمحددّات التي تحيط به والممكنات التي سيعمل في إطارها مستقبلاً.

أولاً: الأوضاع المعاصرة للاقتصاد العراقي

يصعب تحديد النماذج الاقتصادية للتنمية[2] الملائمة لاقتصادٍ ما من دون معرفة خلفية تطوره عبر عقودٍ قليلةٍ ماضيةٍ في أقلّ تقدير، بحيث تبدأ خطط التنمية الاقتصادية وبرامجها من خلال رؤيةٍ واضحةٍ لندرة الموارد ونمط استخدامها، والبنية المؤسَّسية التي تعمل من خلالها، والسياسات التي تحكم العلاقات في ما بينها. إذ تحدّد هذه البنية مؤشرات توزيع الإنفاق على مكوِّنات الناتج المحليّ الإجماليّ، ونمط توزيع الفائض الاقتصادي بين رأس المال والأجور.

على الرغم من أن هناك تغيراتٍ اقتصاديةً منذ نشأة الدولة العراقية (١٩٢١)، إلا أنه يمكن اعتبار «برامج مجلس الإعمار-١٩٥٠» في عقد الخمسينيات أحد مؤشرات إعادة تنظيم إدارة التخطيط لإعمار العراق، والتي اعتمدت متضمناتها الاستراتيجية وبرامجها التنفيذية الأساليب الإصلاحية في مجال الشأن الاقتصادي. وقد أدّت التغيرات التي حصلت في العراق عام ١٩٥٨ إلى سيادة مفاهيم جديدةٍ للتنمية

---

(١) نعوم تشومسكي، «المشهد الأمريكي (ملف): الحرب الوقائية أو «الجريمة المطلقة»: العراق: الغزو الذي سيلازمه العار،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣)، ص ٣٦.

(٢) يمكن التفرقة بين مفهومي «النمو الاقتصادي» و«التنمية الاقتصادية» حيث يشير الأول إلى الزيادة في بعض المؤشرات الاقتصادية التي توجدها برامج التنمية الاقتصادية، بينما يشير الثاني إلى كافة التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الإنتاجية، وبذلك فإنها تعنى بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. انظر: غونار ميردال، **نقد النمو**، ترجمة عيسى عصفور (دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٨٠).

الاقتصادية، وتبني خطةٍ اقتصاديةٍ مؤقتةٍ تضمّ في محتواها توجيهات مجلس الإعمار، وذلك لتأمين استدامة تنفيذ المشروعات الاقتصادية وتواصلها، والتي بدأ العمل فيها في الماضي، فضلاً عن إجراءاتٍ راديكاليةٍ تمثّلت في قانون الإصلاح الزراعي (٣٠ للعام ١٩٥٨)، إذ واجهت الإدارة الجمهورية للدولة تبايناً واسعاً في الأصول المولِّدة للدخل في القطاع الريفي، والتي تمثَّلت في ارتفاع قيمة «معامل جيني»[٣] إلى نحو ٠,٨١ في السنوات الأخيرة للنظام الملكي في العراق ١٩٥٧. ويدعم هذه الحقيقة أن أعلى ١٠ بالمئة من الحائزين للأراضي الزراعية كانوا يملكون ما نسبته ٨٥,٥ بالمئة من الحيازات الزراعية، في حين لم تتجاوز حيازات أدنى ٤٠ بالمئة من الحائزين ما نسبته ٦,٤ بالمئة من الحيازات المذكورة. وقد أدّى تطبيق قانون الإصلاح الزراعي المذكور إلى تغيّرٍ في البنية الحيازية والتملكية، إذ انخفض «معامل جيني» إلى ٠,٦٩ عام ١٩٦٨، رافقه تراجع حيازاتٍ أعلى ١٠ بالمئة من الحائزين إلى ٦٣,٧ بالمئة من إجمالي الحيازات الزراعية، أعقب ذلك إعداد الخطة الاقتصادية التفصيلية (١٩٦١-١٩٦٦) وحُدّدت لها أهداف عامة في مجال النمو الاقتصادي. ولقد تطلّبت هذه الأهداف أن يكون حجم الاستثمار بما نسبته ٣٥ بالمئة من الدخل القومي.

اعتمد الاقتصاد العراقي بعد تغيّر النظام في العام ١٩٦٨ التخطيط كاستراتيجيةٍ للتنمية الاقتصادية، وعمِل على تنظيم ثلاث خططٍ للتنمية الوطنية[٤] وذلك للفترة ١٩٦٥-١٩٨٠، واتسّمت البرامج التنفيذية لخطط السنوات الأولى مابعد عام ١٩٦٨ بتفضيل الأهمية النسبيّة للقطاع العام (الاشتراكي)[٥] في مساهمته في إجمالي الناتج المحلي سواء من خلال تحفيز التنظيمات الإنتاجية الزراعية أو ملكية وسائل الإنتاج الرئيسة ومصادر النقد الأجنبي، وبذلك أصبحت الدولة تحكميةً سواء بتوزيع الموارد في مجال الاستخدامات المختلفة أو عوائدها، من خلال تحديد مستوى الأجور،

---

(٣) (Gini Coefficient) معامل جيني يقيس التباين في بعض الظواهر الاقتصادية، انظر: سالم توفيق النجفي، «تأثير برامج الاصلاح الزراعي العراقي في التفاوت الحيازي والكفاءة الاقتصادية،» **مجلة دراسات الجامعة الأردنية**، السنة ٢١، العدد ٢ (١٩٩٤)، ص ٦٨ - ٦٩.

(٤) الخطط الثلاث هي: (١٩٦٥ - ١٩٦٩) (١٩٧٠ - ١٩٧٤) (١٩٧٦ - ١٩٨٠).

(٥) بلغ عدد «الجمعيات الفلاحية ٧٨٦ جمعيةً وعدد أعضائها ١٠٧,٧ ألف عضوٍ عام ١٩٧٠، وأخذت بالتزايد لتبلغ ١٩٢٣ جمعيةً وبعضوية ٣٤٥,٠ ألف مزارع، في حين تطوّرت «المزارع الجماعية» من ست جمعياتٍ وبعضوية ٤٩٠ مزارعاً عام ١٩٧٢ إلى ٧٧ مزرعة جماعية ينتمي إليها ٧٤٩٠ مزارعاً عام ١٩٧٩، وبلغت «مزارع الدولة» ٣١ مزرعة في العام الأخير، وأخذت معظم هذه الأنماط المزرعية بالتراجع نحو المزارع الفردية والعائلية الخاصة في عقد الثمانينيات. انظر: سالم توفيق النجفي وأبو صبري الوتار، «التوافق بين التفاوت الحيازي والانفاق الأسري والفردي في الريف العراقي للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩،» **تنمية الرافدين** (جامعة الموصل)، العدد ٣٧ (١٩٩٩)، ص ٨٥.

ومعدّل سعر الفائدة وسعر الصرف للدينار العراقي، وتحديد اتجاهات المعدّل العام لأسعار الجملة لبعض المنتجات السلعية الرئيسة، وأصبحت المتضمّنات الاقتصادية لخطط التنمية الوطنية ذات رؤيةٍ مركزيةٍ في الشأن الاقتصادي، ولا سيّما بالنسبة إلى «الأسعار الكلية Macro-Price».

لقد أفقدَ هذا الاتجاه الشمولي للسياسات الاقتصادية العراقية مقوّمات الكفاءة الاقتصادية والتنافسية للإنتاج السلعي في إطار علاقاته التبادلية، سواء الداخلية أو الخارجية، وأبعد «مزايا السوق» عن تحقيق منافع اقتصاديةٍ لأفراد المجتمع العراقي، وأبعده أيضاً عن الحالات التوازنية التي تستهدفها متضمّنات النظرية الاقتصادية. ومما زاد الأمر تراجعاً في تحقيق المعدّلات المستهدفة لبرامج التنمية الاقتصادية خلال العقود الأربعة الماضية اقتراب الاقتصاد العراقي من النمط الريْعي إلى حدٍ بعيد، الأمر الذي أعطى الدولة مجالاً واسعاً للتصرف في علاقاتها مع المجتمع[٦]، ومنذ خمسينيات القرن الماضي تبينّ أن النفط لم يكن أحد مكوّنات الدخل القومي فحسب، بل طُوّرت من خلاله استقلالية الدولة في مواجهتها للمجتمع، وبذلك اتجهت نحو تضخيم جهاز الدولة، وسعَت نحو تخفيض اعتماد الدولة على المجتمع[٧]، مما ترتّب عليه ضعف فاعلية دور المجتمع المدني، ولا سيّما في الشأن الاقتصادي.

يشير عقد السبعينيات إلى تحسنٍ نسبي في توزيع مصادر الدخل في الريف من خلال قانون الإصلاح الزراعي الثاني ١١٧ لعام ١٩٧٠، والذي تمخّض عنه انخفاض «معامل جيني» إلى ما قيمته نحو ٠,٤٨ في نهاية العقد المذكور، وهي قيمة تتسّم برضا المجتمع إلى حدٍ بعيد. لكنّ إخفاق البرامج التكميلية للإصلاح الاقتصادي الزراعي في تحقيق كفاءةٍ اقتصاديةٍ في مجال الإنتاج الزراعي مثل التجميع الزراعي، والتمويل والتسويق الزراعي، أبقى على أوضاع التفاوت النسبي في الإنفاق الفردي (أو الأسري) على السلع الضرورية. فقد أصبح هذا التفاوت متسعاً بين الفئات ذات الدخل المرتفع من جانبٍ والمنخفض من جانبٍ آخر، إذ بلغت الأهمية النسبية للإنفاق الفردي لأعلى ١٠ بالمئة من أفراد المجتمع من حيث متوسط الدخل نحو ٢١,٨ بالمئة، ٢٤,٦ بالمئة، في حين لم يتجاوز إنفاق أدنى ٤٠ بالمئة من أفراد المجتمع ما نسبته ٢١,٢ بالمئة، ٢١,٠ بالمئة بين العامين ١٩٧١ و١٩٧٩ على الترتيب. وبعبارة أخرى لم يتحسّن الإنفاق الفردي للفئة الأخيرة في عقد السبعينيات، إلا أنه ارتفع بما نسبته

(٦) عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص٢٩١.
(٧) المصدر نفسه، ص ٢٩٣.

٣,٤ بالمئة لأعلى ١٠ بالمئة من إجمالي الإنفاق المذكور في الريف العراقي[٨] في نهاية عقد السبعينيات مقارنةً ببدايتها.

لقد شهِد العقد المذكور تزايداً في إيرادات النفط التي بلغت نحو ٥٢١ مليون دولار في مطلع عقد السبعينيات، واتجهت نحو التزايد لتبلغ نحو ٢١٢٩١ مليون دولار في نهاية العقد المذكور. وبعبارةٍ أخرى بلغت الأهمية النسبية للزيادة نحو ٣٩٨٦ بالمئة في نهاية عقد السبعينيات مقارنةً مع مطلعه، ثم بلغت مانسبته ١٨,٣ بالمئة في مطلع عقد الثمانينيات مقارنةً بالعام الذي سبقه[٩]، وقد أشار العديد من الدراسات إلى أن قيمة صادرات النفط قد أسهمت بنسبةٍ تجاوزت ٩٠ بالمئة من إجماليّ الصادرات في معظم العقود الماضية، وأنّ عوائده تُعدّ من أهم مقوّمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المصدّرة للنفط[١٠]. وقد انعكس ذلك في تزايد قيمة إجماليّ الناتج المحلي الذي بلغ نحو ٧٢٩٧,٥ مليون دينارٍ في مطلع السبعينيات ثم نحو ١٩٥٩٤,٩ مليون دينار في نهاية العقد المذكور، وبنسبة زيادةٍ قدْرها ١٦٨,٥ بالمئة[١١] أسعار ١٩٨٥، إلا أنّ ضعف القدرة التنافسية وتراجع مساهمة السوق في ممكنات الإنتاج ترتّب عليه اعتماد الصادرات على النفط من دون بنيةٍ متنوّعةٍ تخفّف عن الاقتصاد العراقي صدماتٍ متوقعةً، مثل انخفاض أسعار النفط، في الوقت نفسه لم يحقّق تأميم النفط موارد إضافيةً للدولة تواجه به نفقاتها المتزايدة، فقد أضعف ذلك كفاءة السياسات المالية في سعْيها إلى تمويل التنمية بواسطة الضرائب، إذ تراجع الوعاء الأخير، واتّسع التهرب الضريبي.

لقد واجه الاقتصاد العراقي في نهاية عقد السبعينيات أوضاعاً غير توازنيةٍ من جرّاء اتجاه السياسات الاقتصادية نحو برامج تنمويةٍ طموحةٍ نتيجة تزايد حصيلة الصادرات النفطية، إلا أنّه لم يرافق ذلك رؤيةٌ اقتصاديةٌ موضوعيةٌ تستهدف التوازن الاقتصادي على مستوى القطاع الاقتصادي الجمعيّ، فقد تمخّض عن تلك البرامج تزايد الطلب الفعَّال المتأتي من العديد من المتغيّرات، وفي مقدمتها ارتفاع معدّل

---

(٨) أبو صبري الوتار، «النمو الاقتصادي والإنفاق الاستهلاكي في العراق ١٩٧١ ـ١٩٧٦،» **تنمية الرافدين**، العدد ٢ (١٩٨١)، ص ٢٦، والنجفي والوتار، المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(٩) حميد فرج الأعظمي، «استراتيجية مواجهة الحصار الاقتصادي، النموذج العراقي،» **دراسات اقتصادية** (بيت الحكمة)، السنة ١، العدد ٢ (١٩٩٩)، ص ٨٣.

(١٠) حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١١٣.

(١١) أحمد أبريهي العلي، «الإنفاق الحكومي والتضخم،» **دراسات اقتصادية**، السنة ٢، العدد ٢ (٢٠٠٠)، ص ٩٥.

الإنفاق الاستثماري العام والخاص، وجمود الأسعار عند مستوياتٍ منخفضةٍ، وخفْض معدّل البطالة من خلال الارتفاع بمعدّل الأجور، كإحدىٰ وسائل إعادة توزيع الدخل، في حين لم يواكب العرض الإجماليّ من السلع والخدمات سرعة تزايد معدّل الطلب، وذلك بسبب التشوهات في بنية القطاع الإنتاجي، وتواضع مرونة الموارد للطلب عليها، مما ترتّب على هذا التباين بين عرض السلع والخدمات من جانبٍ، والطلب عليها من جانبٍ آخر فجوةٌ اتسّمت بما يطلق عليه «فائض الطلب»، لم تتمكّن الاستيرادات من معالجتها، بسبب القيود والمحدّدات التي تحيط بالتجارة الخارجية، وغياب الأسواق التنافسيّة، وقد ترتّب على هذه الأوضاع نشوء أسواقٍ غير نظاميةٍ إلى جانب الأنماط السوقيّة السائدة في الاقتصاد العراقي.

واجه العراق في عقد الثمانينيات أكثر من صدمةٍ اقتصاديةٍ في مقدّمتها التقلبات في أسعار النفط ومن ثم إيراداته من جانب عرض النقد الأجنبي، في حين أنّ الحرب العراقية-الإيرانية أوجدت إنفاقاً متزايداً على الاحتياجات العسكرية من جانب الطلب على النقد المذكور، إذ ساهم هذا الإنفاق بما نسبته ٦٧,٩ بالمئة عام ١٩٨٣ و٤٢,٥ بالمئة من إجماليّ الناتج المحلي عام ١٩٨٥[١٢]، في حين تراجع الناتج المحلي الإجماليّ بما نسبته ١٨,٢ بالمئة في العام المذكور مقارنةً مع نظيره في مطلع عقد الثمانينيات من جرّاء التقلبات في الإيرادات النفطية[١٣]، فقد بلغت هذه الإيرادات نحو ٢٦,١ مليار دولارٍ في مطلع عقد الثمانينيات، وانخفضت بنسبة ٥٢ بالمئة و٧٣,٠ بالمئة في منتصف العقد المذكور ثم العام الذي يليه (١٩٨٦)[١٤]، مما أضعف من القدرات الإنمائية للاقتصاد العراقي نتيجة الأعباء الاقتصادية التي واجهته خلال السنوات الثماني الأولى من عقد الثمانينيات، وأصبحت بذلك «السياسة المالية» تحت ضغوط تزايد الإنفاق العام من جانبٍ، والتهرب الضريبي من جانبٍ آخر. وفي نهاية عقد الثمانينيات اتجهت السياسة الاقتصادية نحو بيْع جزءٍ من القطاع العام المرتبط بالنشاط الإنتاجي الزراعي وذلك لتمويل جزءٍ من العجز في «الميزانية العامة»، ولا سيما أن سنوات عقد الثمانينيات وما واجهته من حالات عدم التوازن في العديد من المجالات

---

(١٢) وفقاً للمصدر الآتي فإن العراق يأتي في المرتبة الأولى من حيث ترتيبه بالأهمية النسبية للإنفاق العسكري إلى إجمالي الناتج المحلي، ويأتي بعده في المرتبة الثانية كل من إسرائيل والعربية السعودية، إذ أنفقت كل منهما ما نسبته ٢٥,٨ بالمئة، ٢٤,٤ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في منتصف عقد الثمانينيات. انظر: Michael Renner, *National Security: The Economic and Environmental Dimensions*, Worldwatch Paper; 89 (Washington, DC: Worldwatch Institute, 1989), p. 16.

(١٣) نقلاً عن: العلي، المصدر نفسه، ص ٩٥.

(١٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، ١٩٨٨**، تحرير صندوق النقد العربي (تونس: الأمانة العامة، ١٩٨٨)، ص ٢٥٩.

الاقتصادية من جرّاء المناخ الذي أحدثته الحرب، ترتّب عليه تدني الكفاءة الإنتاجية للنشاط الاقتصادي العام. واتسمت الجهود التنموية بالتباطؤ مقارنةً مع الفترة السابقة لها، وأخذت الضغوط التضخمية مع مرور الزمن تؤثر في قيمة أسعار الصرف[15] وأسعار الفائدة باتجاه المغالاة بعيداً عن أسعارها الحقيقية، الأمر الذي ساهم في إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات باتجاه الفئات غير المرتبطة بالجهاز الوظيفي للدولة (النشاط الخاص)، مما ترتّب عليه قدر من الانحراف والفساد الإداري لدى القطاع العام نتيجة تزايد ضغوط الرقم القياسي لأسعار المستهلك باتجاه تخفيض دخولهم الحقيقية، ومن ثم تراجع قدراتهم الشرائية، فضلاً عن تزايد الديون الخارجية نتيجة تزايد المتطلبات من النقد الأجنبي لمواجهة ضغوط الحاجات الأساسية، وتوفير مستلزمات الإنفاق العسكري، وقد انعكست محصّلة مصفوفة المتغيرات الاقتصادية في المواقف الرسمية، ولا سيّما في «مؤتمر القمة العربي» الذي انعقد في بغداد قبل حرب الخليج الثانية، وكان واضحاً من خلال التصريحات الرسمية أنّ المناخ الاقتصادي للعراق يتطلب حلولاً جذرية أصبحت خارج ممكنات الاقتصاد العراقي في المدى القصير.

كانت الأوضاع الاقتصادية لعقد التسعينيات مقدّمةً للنتائج التي حصلت في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، فقد شهد مطلع العقد المذكور أحداث حرب الخليج الثانية التي أعقبها الحصار الاقتصادي، والذي تأتت عنه تغيراتٌ في حركة قوى العمل وهيكلها، وضغوطٌ متزايدةٌ على الإنفاق العام، وارتفاع في المتطلبات من النقد الأجنبي. وفي إطار جمود فاعلية السياسة النقدية التي رافقتها الضغوط المذكورة، أدى إلى أن يكون ميزان المدفوعات متحكماً بالإنفاق الحكومي وليس العكس مثلما تشهده الاقتصاديات العقلانية.

لقد ترتّب على هذه البيئة الاقتصادية انحرافات متزايدةٌ في توزيع الموارد مقارنةً مع «فرصة التكاليف البديلة» مما ترتّب عليه تدني حجم الناتج المحلي الإجماليّ من مصادره المختلفة مقارنةً بإمكانياته المحتملة[16]. فقد تراجع الناتج المذكور من ١٥,٩

---

(١٥) ارتفع سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي في معدله عام ١٩٩١ إلى ٧,٥ دينار لكل دولار، وواصل الارتفاع إلى أن وصل سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي في معدله عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ إلى ما يقارب ١٧٠٥,٥٢٧ دينار، ثم بلغ هذا السعر نحو ٢٥٠٠ دينار لكل دولار في نهاية عام ١٩٩٥. انظر: حميد فرج الأعظمي، «الآثار الاقتصادية لرسالة التدبير في إيقاف التضخم الجامح في الاقتصاد العراقي،» **دراسات اقتصادية**، السنة ٢، العدد ٢ (٢٠٠٠)، ص ٨٢.

(١٦) أحدثت تداعيات الحصار الاقتصادي خسائر قدرت بنحو ١٥٠ مليار دولار، وهي عائدات النفط غير المتحققة في عقد التسعينيات من القرن الماضي.

مليار دينار عراقي عام ١٩٨٨ إلى ٣,٥ مليار دينارٍ عام ١٩٩٤ (أسعار ١٩٨٠)، وبذلك بلغت نسبة التدهور نحو ٧٧,٩ بالمئة ماقبل حرب الخليج الثانية مقارنةً بمابعدها (١٩٨٨-١٩٩٤)[١٧]، وترتّب على ذلك تقلباتٍ واسعةً في متوسّط حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي، فقد بلغ نحو ٥٦٤ دولاراً في مطلع عقد السبعينيات، وأقصاه نحو ١٥٨٦ دولاراً في مطلع الثمانينيات، ثم أخذ بالتراجع إلى نحو ١٦١ دولاراً في منتصف عقد التسعينيات، بعبارةٍ أخرى تناقص متوسط حصة الفرد الأساسية من إجمالي الناتج المحلي العام، والتي يصعب التخلي عنها بالنسبة إلى كافة فئات الدخل الفردي.

ويعكس التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي مدى التشوهات في بنية الاقتصاد العراقي منذ عقد الخمسينيات وحتى مطلع عقد التسعينيات (ماقبل الحصار الاقتصادي)، فقد ساهم القطاع الزراعي والصناعات التحويلية بما نسبتهما ١٧,٣ بالمئة، ٦,٨ بالمئة على الترتيب بينما ساهمت الصناعات الاستخراجية بما نسبته ٤٠,٦ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في منتصف عقد الخمسينيات (١٩٥٥). وتغيّر هذا التركيب لصالح الصناعات الاستخراجية إلى ما نسبته ٥١,٩ بالمئة في حين احتفظت الصناعات التحويلية بمستواها السابق، وانخفضت مساهمة الزراعة إلى ٧,٨ بالمئة وذلك بعد عقدَيْن من منتصف الخمسينيات أي في العام ١٩٧٥، مما يشير إلى أنّ برامج التنمية الاقتصادية حتى العام المذكور لم يكن لها تأثيراتٌ محسوسةٌ على الأهمية النسبيّة للصناعات التحويلية، وهي الصناعات الأكثر أهميةً باعتبارها مولدةً «للقيمة المضافة» في الاقتصاد العراقي.

لقد شهد نمط التركيب القطاعي لمكوّنات إجماليّ الناتج المحلي منذ منتصف عقد السبعينيات وحتى مطلع الحصار الاقتصادي تباينٌ واسعٌ، كان مبعثه الرئيس التقلبات في أسعار النفط. فقد تراوحت مساهمة القطاع الزراعي بين ٥,٢ بالمئة ـ ٨,٩ بالمئة والصناعات التحويلية بين ٧,٣ بالمئة ـ ١١,٤ بالمئة، في حين تراوح هذا التباين بالنسبة إلى الصناعات الاستخراجيّة بين ٣٤,٧ بالمئة ـ ٥١,٩ بالمئة[١٨] من إجماليّ الناتج المحلي. ويصعب إجراء تقديرٍ دقيقٍ لبنية إجماليّ الناتج المحلي خلال فترة الحصار الاقتصادي (١٩٩١-٢٠٠٣)، إلا أنّ المؤشّرات الأوليّة لهذه البنية تشير إلى تشوهاتٍ

---

(١٧) صلاح عبد الحسين، «واقع وإمكانات تنمية القطاع الصناعي في العراق خلال مرحلة الحصار،» **دراسات اقتصادية**، السنة ٢، العدد ١ (ربيع ٢٠٠٠)، ص ٥٤.

(١٨) عبد الوهاب حميد رشيد، **مستقبل العراق: الفرص الضائعة والخيارات المتاحة** (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، ١٩٩٧)، ص ٥٠ ـ ٥٣.

واسعةٍ في التركيب المذكور من جرّاء تواضع نشاطات الصناعات التحويلية، والقيود على تصدير الموارد الاستخراجية، وتقلبات أسعارها بفعل الحصار الاقتصادي على العراق. فقد بيَّن **التقرير الاقتصادي العربي الموحَّد للعام ٢٠٠٣** أن القطاع الزراعي في العراق قد شهد ارتفاعاً في أهميته النسبيّة التي بلغت نحو ٣٢,٤ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي. ويعود جزء من هذا الارتفاع إلى الاهتمام المتزايد بإنتاج الغذاء في ظروف الحصار الاقتصادي من جانب، وتراجع الأهمية النسبيّة لقطاع الصناعات الاستخراجية إلى ما نسبته ٥,٦ بالمئة بسبب الحصار المذكور من جانبٍ آخر، في حين ظلّت الصناعات التحويلية عند مستوياتٍ متواضعةٍ لم تتجاوز ٧,٦ بالمئة من إجماليّ الناتج المحلي عام ٢٠٠١، بينما تجاوزت ما نسبته ١٧,٧ بالمئة في جمهورية مصر العربية في العام نفسه[١٩]، ويشير التحليل بصفةٍ عامةٍ إلى سيادة متضمّنات القطاع الريعي (النفط) على مكوّنات إجماليّ الناتج المحلي خلال النصف الأخير من القرن الماضي، وتواضعت أمامه النشاطات الاقتصادية المكوِّنة للقيمة المضافة إلى حدٍ بعيد. واتّسعت الفجوة بين الفائض الاقتصادي الفعلي ونظيره الاحتمالي، وبذلك تضاءلت خيارات فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وشهد النصف الثاني من عقد التسعينيات أوضاعاً أفضل نسبياً في مجال «الأمن الغذائي» من جرّاء تطبيق مذكّرة التفاهم مع الأمم المتحدة (١٩٩٦)، إلا أن تأثيرات هذه المذكّرة على الموارد في القطاع الزراعي كانت الأسوأ على توزيع هذه الموارد أمام الخيارات الإنتاجيّة المختلفة في المفهوم الاقتصادي، وتراجع الإنتاج المحلي من السلع الغذائية الرئيسة، مما اضطّر «السياسة المالية» إلى إيجاد وسائل تحفيزيةٍ للإنتاج الزراعيّ من خلال الارتفاع بمعدّلات الدعم السعْري لمستلزمات الإنتاج المذكورة[٢٠]، واعتماد سياسات التحكّم السعْري (الأسعار المعطاة مقدّماً) بالنسبة إلى المنتجات الزراعية الرئيسة في إطار السوق المحلية، الأمر الذي ترتّب عليه أعباء جديدة بالنسبة إلى «الميزانيّة العامة»، فقد ارتفع إجماليّ الدعم السعري من ٠,٥٧١ مليار دينارٍ عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٩١,٠ و٣٤٩,٠ مليار دينارٍ في العامين ١٩٩٤ و١٩٩٥ على الترتيب. ويمثّل المبلغ الأخير ما نسبته ٥٥,٤ بالمئة من الموازنة الجارية، وما

---

(١٩) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، ٢٠٠٣**، تحرير صندوق النقد العربي (تونس: الأمانة العامة، ٢٠٠٣).

(٢٠) بلغت نسبة دعم مستلزمات الإنتاج الرئيسة معدلاتٍ عاليةً ارتفعت إلى ٨٠ بالمئة للمكائن والمعدات الزراعية و٦٠ بالمئة للأسمدة و٤٠ بالمئة للمبيدات الفطرية والحشرية. انظر: كامل باسل دلالي [وآخرون]، «مستقبل الاوضاع الغذائية في العراق،» (دراسة غير منشورة، وزارة الزراعة، بغداد، ٢٠٠٣).

نسبته ٤٧,٧ بالمئة من الموازنة العامة في العام المذكور[٢١].

أعقب ذلك في النصف الثاني من عقد التسعينيات اتجاه «البنك المركزي العراقي» نحو التوسع في الإصدار النقدي لمعالجة العجز في «الميزانية العامة»، ولا سيما أنّ البنك المذكور لم يكن مستقلاً في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقديّة، إنما كان مرتبطاً بالمؤسسة المالية، مما ترتّب عليه ارتفاع المعدّل العام للأسعار، فقد بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك ١٦١,٢ عام ١٩٩٠، وتزايد إلى أن بلغ ٩٩٧٩٢,١ عام ١٩٩٥ (أسعار ١٩٨٨). وأدّت هذه البيئة الاقتصادية إلى ارتفاع معدّلات التضخم. ولأنّ أوضاعاً من هذا النوع تقود إلى ارتفاع هيكل التكاليف الإنتاجية.

وفي إطار اقتصاد السوق أو ما هو قريب منه، فإن هذا الارتفاع قد يُخفّض من السِعات الإنتاجيّة للمنشآت، الأمر الذي أدّى إلى انخفاض إجماليّ تعويضات العاملين من ٦٣٠٧,٨ مليون دينارٍ، تمثل ما نسبته ٣٢,٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجماليّ عام ١٩٨٩ إلى ١١٩٨,٧ مليون دينارٍ، وتمثّل ٧,٨ بالمئة من الناتج المذكور. وتشكّل القيمة الأخيرة ما نسبته ٤٥,٢ بالمئة من فائض العمليات عام ١٩٩٦ (أسعار ١٩٨٨)[٢٢]. وقد أدّى الحصار الاقتصادي إلى تباطؤ الاستثمار ومن ثمّ انخفاض تكوين رأس المال الثابت العام من ٢٧٤٣ مليون دولارٍ عام ١٩٨٩ إلى حوالى ١٢٦ مليون دولارٍ عام ٢٠٠٠، وقد أدّت هذه العوامل الاقتصادية إلى إضعاف المقدرة الإنتاجية للنشاطات الاقتصادية، مما نتج منه أن قيمة الناتج المحلي الإجماليّ عام ٢٠٠١ مقدرةً بسعر الصرف في السوق المحلية لم تتجاوز ثلث مستواها عام ١٩٨٩[٢٣]. وقد قادت هذه المتغيّرات إلى ارتفاع الأهمية النسبية للفقر، إذ تجاوزت نصف أفراد المجتمع العراقي في مطلع القرن الحادي والعشرين.

وعلى الرغم من أنّ معظم الإخفاقات التي واجهها الاقتصاد العراقي قد نتجت عن أوضاع الحصار الاقتصادي خلال عقد التسعينيات، إلا أن جزءاً منها قد جاء من جرّاء فشل برامج التنمية الاقتصادية في تحقيق المعدّلات المستهْدفة من النموّ، وتنوع

---

(٢١) هيئة التخطيط، دائرة التخطيط الاقتصادي، «دراسة رقم ١٦/ ١٩٩٨،» إعداد علاء الدين جعفر العامري (دراسة غير منشورة، بغداد، حزيران/ يونيو ١٩٩٨)، ص ٢٤.

(٢٢) عدنان حسين يونس، «ترشيد الاستهلاك العائلي من منظور التكافل الاجتماعي في ظل الحصار الاقتصادي على العراق،» **دراسات اقتصادية**، السنة ٣، العدد ٣ (٢٠٠١)، ص ١٠٧.

(٢٣) آرييل كوهين وجيرالد اوديسكول، «سبيل الازدهار الاقتصادي بعد صدام،» **الثقافة الجديدة** (بغداد)، العدد ٣٠٩ (٢٠٠٣)، ص ٣٨.

الهيكل التصديري خلال عقد السبعينيات والثمانينيات، بسبب جنوح التوزيع النسبيّ للإنفاق على الناتج المحليّ الإجمالي نحو متطلبات الحرب في عقد الثمانينيات، مما ترتّب عليه أن يتسّم الاقتصاد العراقي آنذاك بحساسيةٍ عاليةٍ تجاه الصدمات الاقتصادية، ولا سيّما تلك المتأتية من التغيّرات السعرية للسلع في السوق الخارجية، والتقلبات في أسعار النفط خلال العقد المذكور، وبذلك فإنّ خيارات العراق الاستراتيجية كانت مقيّدةً بالعديد من المتغيّرات التي أدّت في مجملها ومحصلتها إلى حصر هذه الخيارات في عددٍ محدودٍ من السياسات الاقتصادية، تزايدت معها خيارات التصرف التحكمي بالموارد على الصعيد الكلّي، وتوزيع عوائدها على الصعيد الجزئي، الأمر الذي أدّى إلى تشوهاتٍ واسعةٍ في بنية الاقتصاد العراقي وتركيبه القطاعي في ظلّ مفاهيم النظرية الاقتصادية، والسياسات الاقتصادية الرشيدة، وبذلك تراجعت مقاييس البيئة، وانخفض الرقم الدليلي للتنمية البشرية والإنسانية[٢٤]، وفقد الاقتصاد مزايا السوق التنافسية، ولم يعد معدّل التبادل التجاري لصالحه نتيجة الحصار الاقتصادي.

لقد ترتّب على أوضاع عقد التسعينيات التوسع في «توزيع الفرص» بدلاً من «تكافؤ الفرص»، واضطرت السياسات الاقتصادية إلى أن تزيد التدخل في الأنماط السوقيّة، ولم يكن حجم التدخل في التأثير بآليات السوق على درجةٍ كبيرةٍ من الأهمية بقدر ما تمثّلت أهميته في نوع ذلك التدخل في بيئة اقتصاد السوق، فعلى الرغم من أنّ هناك توازناً نسبياً بين القطاعينْ الخاص والعام في مطلع عقد التسعينيات، إلا أن محصّلة هذه التأثيرات أدّت إلى الفصل بين التنمية الاجتماعية ونظيرتها الاقتصادية، وانحراف توزيع معطيات الاقتصاد الذي غلبت عليه سمات «الريعيّة» في العقد المذكور عن المسارات الموضوعية للتنمية الاقتصادية. وبذلك أصبح التصرف في آليات توزيع الموارد على المستوى الكلي مسألةً معطاةً في ظلّ متضمّنات الحصار الاقتصادي، وما يرافقه من متطلبات اقتصاد الحرب المتوقّعة.

هكذا واجه الاقتصاد العراقي مسألة الحرب مع قوات التحالف التي تُعدّ الممكنات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة إحدى خلفياتها الماليّة والفنيّة والبشرية. وقد جاءت الحرب على العراق لتنهي معظم البنى الارتكازية الرئيسة مثل المواصلات

(٢٤) بلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية في العراق نحو ٠,٥٨٠ وجاء ترتيبه ٨٠ وفقاً لمقياس التنمية البشرية، و١١٠ وفقاً للتنمية الإنسانية من مجموع ١١١ دولة عام ١٩٩٨. انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٢)، الجدول ٣٦.

والاتصالات ووسائل التسويق والمؤسسات المالية والمصرفية والصحية والتعليمية بمستوياتها كافةً، وبعبارةٍ أخرى شمل التدمير المؤسسات الرسمية وغير الرسمية كافة باستثناء «وزارة النفط!»، أما الذي تبقى من رأس المال الثابت أو المتغيّر دون تدميرٍ من قبل قوات التحالف بعد احتلال العراق، فقد أُوعِز إلى العديد من الأطراف والأفراد من «ذوي الخلق الكريم!» لسرقته أو حرقه إضعافاً للدولة، وتمكيناً لقوى الاحتلال من سهولة السيطرة على حركة المجتمع العراقي، وإمكانياته الماديّة المتبقيّة، وطالت السرقة العديد من رموزه الحضارية، وبذلك أصبح العراق محتَلاً في نهاية العاشر من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، وصدر قرارٌ من الأمم المتحدة تحت الرقم ١٤٨٣ لإضفاء الشرعية الدولية على ما حصل في العراق!

ثانياً: مرجعية التنمية الاقتصادية العراقية

سيبدأ الاقتصاد العراقي بالتحوّل في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، وقد اتسعت أجواء الليبرالية والانفتاح الاقتصادي في أرجاء عديدةٍ من اقتصادات العالم، في ظلّ الإدارة الرأسمالية الجديدة. وفي إطار قيود ومحدّدات الاحتلال الأجنبي للنشاطات الاقتصادية للعراق، فإنّ نسق تكويناته وآلياته سيكون محكوماً بالاتجاه ذاته بهذا القدْر أو ذاك، وبذلك يقترب من الحالات التنافسية التي تنعكس في «مزايا السوق»، وبالنظر إلى المتطلبات الاجتماعية الملحّة لإشباع طلب الفقراء، وحرمان فئاتٍ واسعةٍ من أفراد المجتمع من متضمّنات الرفاهية الاقتصادية الممثّلة بالحاجات الأساسية، ولا سيما أولئك الذين عانوا من مساوئ الحصار الاقتصادي، فإن الأمر يقتضي سيادة الفاعلية العقلانية لـ «دور الدولة» في الشأن الاقتصادي، فضلاً عن أنّ ضياع بعض الموارد الاقتصادية من جرّاء عدم تنظيم استخدامها، جعل نشاط «المجتمع المدني» مسألةً حتميةً للحفاظ على ثروة هذا المجتمع، والتي يعجز عن إدارتها كل من الدولة والسوق.

هكذا تُعدُّ هذه القوى الثلاث في مساهمتها بالنشاط الاقتصادي في مرحلة التحول ضرورةً ملحةً في إطار الفروض والقيود والمحدّدات المشار إليها. وتتأتى ضرورة الاهتمام بهذا المنهج من أنّ الاقتصاد العراقي يبحث في إطار الاقتصاديّات النامية عن مساراتٍ جديدةٍ لمابعد الرأسمالية الاقتصادية، وذلك لما سيُفرض عليها من أوضاع أقرب إلى التبعية والاعتماد غير المتكافئ في العلاقات الاقتصادية، ولا سيما أن متضمّنات الاحتلال الأجنبي ستسعى نحو هذه الأوضاع التي توسّع من إمكانياتها الاقتصادية.

إذا كانت هذه الفروض والقيود ستؤدي إلى نسقٍ اقتصاديٍ ذي توجهاتٍ تتماشى

وآليات السوق أكثر من نماذج أخرى[٢٥]، فإنّ محاولات الضغط والإقناع لصياغة نموذج يستهدف معدلات نمو مرْضيةً لأفراد المجتمع في إطارٍ من التنوع الذي يشْبع رغباتهم تُعدُّ مسألةً قابلة للحوار، ولا سيما أن التجارب التطبيقية للنماذج الاقتصادية ذات البعد الواحد في القرن العشرين -سواء في العراق أو خارجه- قد أكّدت صعوبة انفرادها في تنمية اقتصاديات هذه البلدان. وقد يعتقد البعض أن مثل هذا النموذج المختلط قد يشكّل مضموناً جدلياً يصعب التنبؤ بأوضاعه في المدى البعيد، باعتبار أنّ وجود الحالات الثلاث في اقتصادٍ واحدٍ قد يشكّل ثلاثيةً متناقضةً في متضمّناتها ووسائلها وأهدافها، ولا سيما أن هذه الأنماط من النشاطات الاقتصادية مختلفةٌ في تسلسل اتخاذ القرارات ونمطه[٢٦].

إنّ الجدلية في إطار ثلاثية المتضمّنات المدارة للاقتصاد العراقي بين مركزية قرارات الدولة وديمقراطية تنظيمات المجتمع المدني، وكذلك ليبرالية السوق قد تُقيّد أو تبطئ مسار التنمية الاقتصادية، وربما قد تؤدي إلى سقوط النظام في حالة فاعلية هذه العلاقات الجدلية في حدودها القصوى، إلا أن الديناميكية العقلانية، وبعيداً عن التطرف الإيديولوجي للعلاقة بين هذه الأدوار للوصول إلى نقطة التوازن بينها لا تعتبر حالةً ساكنةً بل متغيّرةً وفقاً للحالة التوازنية التي تتمخض عنها أهداف التنمية المستدامة المنشودة، وقد يلغي هذا المضمون أو يبطىء إنْ أمكن تطبيقه بأسلوبٍ عقلاني مسألة الجدلية التي قد تثار حوله في بعض الأحيان. وهذه الحالة المتغيّرة تواكبُ في تغيّرها المناخ الاقتصادي العالمي.

يستبعد المشهد الاعتماد على السوق بصورته المنفردة، فقد يرافق الاقتصاد المتحوّل المعتمد على السوق تمركز رأس المال الذي يؤدي إلى تصفية الإنتاج الصغير والمتوسط باتجاه المشاريع الاقتصادية الكبرى التي تُعنى بالاستفادة من «وفورات الحجم» الداخلية والخارجية، وربما يقود ذلك إلى أنماط سوقيةٍ لا تتفق والرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع، سواء من خلال التركيبة السلعية التي يتحكم في بنائها الطلب الفعّال[٢٧] أو من خلال انحراف نمط توزيع «الفائض الاقتصادي» بين العمل

---

(٢٥) أشار رئيس الولايات المتحدة في إحدى خطبه بعد آذار/ مارس ٢٠٠٣ إلى «أن منطقة الشرق الأوسط ستكون بعد عشر سنوات جزءاً من المنطقة الحرة المرتبطة باقتصادات الولايات المتحدة».

(٢٦) سالم توفيق النجفي، «اشتراكية السوق: مقاربات جدلية،» **دراسات اقتصادية**، السنة ٤، العدد ١٤ (٢٠٠٢)، ص ٨.

(٢٧) سعد حافظ، «نحو بديل لسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي،» ورقة قدمت إلى: **أعمال المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية: تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الأقطار العربية**، تحرير مهدي الحافظ (بيروت: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية؛ مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٩)، ص ٥٠٢ ـ ٥٠٣.

ورأس المال لصالح الأخير، وقد تؤدي أيضاً إلى اختناقاتٍ تقرّبه من أوضاع الكساد، وهذا ما تؤكده تجارب النظام المذكور خلال عقود القرن الماضي، على الرغم من الاعتقاد أن آليات السوق تعمل مقتدرةً على إلغاء جميع الانحرافات عن أوضاع التوازن[٢٨].

هكذا قد تؤثر «آليات السوق» سلباً في النشاطات الاقتصادية المرتبطة باحتياجات الفئات ذات الدخل المنخفض (الحاجات الأساسية) وجدير بالذكر أنه يصعب تحقيق فاعلية «مزايا السوق» في الاقتصاد العراقي مستقبلاً، إذ تشير التجارب التاريخية إلى أنّ معالجة التشوهات في أنظمةٍ من هذا النوع، قد مهّدت إلى ظهور أسواق غير تنافسيةٍ، ساعدت على سيطرة الرأسمالية الاحتكارية على المسارات الاقتصادية الرئيسة، لغياب العديد من الفروض المؤديّة إلى الأوضاع التنافسية، وقد يؤدي ذلك إلى توسيع التباين في توزيع الدخل في المجتمع العراقي.

عندما يكون للدولة الدور الأكثر فاعليةً في النشاط الاقتصادي، فإنّ أولوية القرارات في مثل حالةٍ كهذه ستكون للاقتصاد الكليّ، وبعبارةٍ أخرى تزيد من التحكم بأدوات السياسة الماليّة والنقديّة في التأثير في توزيع الموارد في الاستخدامات المختلفة، وكذلك نمط توزيع عوائدها، وعلى الرغم من أن السياسات الاقتصادية لقوى الاحتلال الأجنبي تبتعد عن بيئةٍ اقتصاديةٍ من هذا النوع وفقاً لمتضمّنات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، فإنّ هذا النموذج، والذي يُعتبر متفرّداً في نشاطاته الاقتصادية، قد يؤدي إلى تشوهاتٍ في القيم الحديّة لاستخدام الموارد، ويفسح المجال لقدرٍ من الفساد الإداري في ظل عدم شفافيّة القرارات الاقتصادية. وتشير التجارب إلى أنّ الدولة لم تستطع احتواء الاقتصاد الكليّ وفقاً لأوضاع تقترب من الحالات التوازنية، وغالباً ما تتحوّل السياسات الاقتصادية إلى قراراتٍ آمرةٍ للدولة المركزية، والتي يصعب وضع حدودٍ لقراراتها، ولا سيما في حالة مواجهتها صدماتٍ غير متوقعةٍ، مثلما حصل خلال فترة الحصار الاقتصادي في العراق.

من هذا المنطلق تتحدّد ضرورة وجود نشاطيْ الدولة والسوق معاً في المراحل الأولى من التحول الاقتصادي في المقولة التي تشير إلى أنّ «السوق» ليست منضبطةً من تلقاء نفسها، بل تحتاج إلى قوةٍ خارجيةٍ عنها تضبط سيرها[٢٩]، وتتحدّد هذه

---

(٢٨) أجناسي ساكس، **تيارات رئيسية في علم الاقتصاد**، ترجمة فاضل عباس مهدي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٨٣.

(٢٩) انظر: سمير أمين، **مناخ العصر: رؤية نقدية** (القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩٩)، و**العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي: ندوة (مهداة إلى سمير أمين)**، تحرير عبد الباسط عبد المعطي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)، ص ٣٢.

الإجراءات في دور الدولة المتغيّر. وجدير بالذكر أن للدولة في النظام الاقتصادي الرأسمالي (G7) دوراً فاعلاً في النشاط المذكور، ولا سيّما في الجانب المرتبط بالحاجات الأساسية لأفراد المجتمع[٣٠]، كما أن الاقتصاديات الموجّهة في مضمونها الموضوعي لا تستبعد بدوافع الحتمية المنطقية وجود أجهزةٍ تنافسيةٍ[٣١]، مما يؤكد صعوبة وجود نموذج ذي بعدٍ واحدٍ لتنمية البلدان المذكورة. ويجب ألا تُهمِل الاقتصاديات المتحوّلة («الاقتصاد العراقي نموذجاً») أوضاع «المجتمع المدني» الذي غُيّب خلال العقود الخمسة الماضية، إذ يهتم هذا النشاط بتسيير بعض جوانب الاقتصاد ذاتياً[٣٢]، ولا سيّما بالنسبة إلى القطاعات التي تتأتى عنها النشاطات الاقتصادية للدولة أو السوق مثل أموال الوقف والقاصرين والتأمينات الاجتماعية وغيرها.

ولتفعيل آليات المكوِّنات الرئيسة للنموذج في إطاره العام في ظلّ الفروض والقيود المشار اليها، فإن الجانب المرتبط بآليات السوق سيسهم بجزءٍ من إدارته والتأثير في مكوِّنات الاقتصاد الكلّي «صندوق النقد الدولي»، وذلك من أجل سيادة أفكار «التثبيت الاقتصادي» لإيجاد مناخ ملائم لإحداث التوازن في الموازين الرئيسة، ولا سيما «الميزانية العامة» و«ميزان المدفوعات»، والاتجاه نحو استقلالية «البنك المركزي العراقي»، ليصبح فاعلاً في اتخاذ قراراته في مجال «السياسة النقدية» بعيداً عن تأثيرات الدولة، وسيؤدي هذا بدوره إلى وجود أسواق لرأس المال أكثر تطوراً ونضجاً في الحياة الاقتصادية العراقية، وسيقوم «البنك الدولي» على إدارة الأفكار الاقتصادية النيوكلاسيكية المرتبطة بالتغير الهيكلي، وستعطي هذه الأفكار أهميةً أكبر لنمط الملكية، وذلك من خلال إيجاد مناخ اقتصادي يحفِّز النشاط الخاص، وتتأتى ضرورة هذا الإصلاح من عمق واتساع التشوهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، والتي حصلت من جرّاء آثار الحصار وأحداث الحرب، إلا أنّ ثمار النمو سوف لا تتوزَّع على أفراد المجتمع العراقي فحسب، بل ستظهر ضغوط اقتصاديات البلدان الصناعية المتقدمة لاحتواء المنافع التي يمكن أن تتحقّق من جرّاء هذه الإصلاحات الاقتصادية. وهذه البلدان قوةٌ اقتصاديةٌ تنظّم سلوكها الاقتصادي وفقاً لنموذج «احتكار القلة»، وتقوده الولايات المتحدة عبر التأثير في نسق الاقتصاد العالمي ومساره، ويظهر هذا التنظيم أكثر قدرةً على التحكم في إدارة اقتصادات البلدان الأخرى، مقارنةً مع مقدرتها بصورتها المنفردة.

---

(٣٠) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة [الفاو]، **الزراعة عام ٢٠١٠ (المؤتمر العام ١٩٩٣)** (روما: المنظمة، ١٩٩٣)، ص ٣٣٤- ٣٤٠.

(٣١) جوزيف شومبيتر، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، تعريب خيري حماد (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٩٤) ص ٢٠٨.

(٣٢) بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)**، ص ٨٥.

وسيؤدي نموذجٌ يتسّق مع هذه السياسات في ظلّ القيود والمحدِّدات التي تحيط بالاقتصاد العراقي إلى سيادة مشاكل عديدةٍ في المدى القصير والمتوسط في أقلّ تقدير، وفي مقدمتها ارتفاع معدّلات البطالة، وتعميق التشوهات في توزيع الدخل باتجاه الفئات المستفيدة من اقتصاد الحصار والحرب في الماضي، ونمط التنمية الرأسمالية في المستقبل، وتتطلّب آليات هذا المنهج تفعيل الاستثمار الأجنبي سواء المباشر أو غير المباشر. ومّما يحفّز الاستثمار المذكور انخفاض معدّل الأجور المحليّة من جراء ارتفاع معدّل البطالة، وهذا بدوره يؤدي إلى تدني هيكل التكاليف الإنتاجية للاستثمارات المذكورة، مما يترتّب عليه ارتفاع مؤشرات جدول الربحيّة الاقتصاديّة للاستثمار الأجنبي في العراق.

إنّ منهجيةً اقتصاديةً متفرّدةً من هذا النوع ستعطي الحرية في تحديد نمط الإنتاج لقوى الطلب في إطار آليات السوق العراقية، وسيترتّب عليها سعي نمط الإنتاج نحو طلب ذوي الدخل المرتفع (الأغنياء)، باعتبار أنّ الفئات ذات الدخل المنخفض (الفقراء) لا تشكّل طلباً فاعلاً في هذا النمط من الأسواق، حيث إنّ هذه المنهجية ستضعها في منأى عن توزيع ثمار النمو.

يصبح في ظل هذه الأوضاع وجود قوةٍ من خارج «السوق» تضبط سيرها مسألةً ضروريةً لتفعيل نموذج التنمية الاقتصادية في ظلّ الأوضاع الاقتصادية العراقية المتحوّلة. ويتحدّد هذا الدور «بالدولة» في صورته المتغيّرة وفقاً للفهم الاقتصادي، وبعيداً عن التطرف الإيديولوجي. كما أن هذا الدور لا يُعدّ ضرورةً أبديةً بل ذا طبيعةٍ مرحليةٍ تتحدّد أبعادها وفقاً لندرة الموارد في المجتمع الاقتصادي من جانب، فضلاً عن مرحلة التطور في الاقتصاد العراقي باتجاه الرفاهية الاقتصادية من جانبٍ آخر. ويتطلّب ذلك أن يستأثر النشاط الاقتصادي للدولة بسِلع «الحاجات الأساسيّة» و«التنمية البشرية»، وهي السلع التي تُحسِّن من مستوى الرفاهية والكفاءة الاقتصادية لأفراد المجتمع، وكما تؤدي التنمية البشرية إلى تحسيناتٍ في الموارد البشرية، مما يؤدي إلى قدرٍ أكبر من التقدم التكنولوجي. ويسمح هذا الأخير بنموّ الأجور الحقيقية ومستوى المعيشة للفترة الطويلة[٣٣]، وتشير الاتجاهات الرئيسة في الأفق الاقتصادي العراقي إلى أنه ليس هناك رضا تام عن السياسات الاقتصادية لدول الاحتلال عن هذا الدور للدولة في الشأن الاقتصادي.

---

(٣٣) روبرت صولو، **نظرية النمو**، ترجمة ليلى عبود؛ مراجعة محمد دويدار، ط ٢ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٣)، ص ٣١.

لقد عانت بعض النشاطات الاقتصادية مثل «أموال الوقف» و«أموال القاصرين» وأخرى غيرها من تدهورٍ في قيمة مدّخراتها وتآكل قيمها الحقيقية عبر الزمن، سواء نتيجة تسارع معدّلات التضخم أو التغيّرات التي انتابت أسعار صرف العملات الأجنبية عبر العقود القليلة الماضية. ويتطلّب هذا بدوره تنشيط الفاعليات الاقتصادية لما يمكن تسميته بالقطاع الثالث وهو «المجتمع المدني» وذلك في مجال استثمار هذه الأموال، ليس للحفاظ على قيمتها الحقيقية فحسب، بل لكونها ذات تأثيراتٍ اقتصاديةٍ غير مباشرةٍ على الاقتصاد العراقي مثل خفْض معدّلات البطالة وأخرى غيرها أيضاً. وهكذا يمكن القول إنّ القطاعات الاقتصادية الثلاثة (القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني) تعمل وفقاً لآلياتٍ ديناميكيةٍ متكاملةٍ (متوافقة) تبتعد عن التناقض أو التنافر، وتستهدف تعظيم حجم الناتج الإجمالي وعدالة توزيعه.

إنّ النقد الذي يُوجَّه إلى نموذجٍ من هذا النوع في ظلّ بيئة الاحتلال الأجنبيّ للعراق، هو أنّ سياسات التحكم بمورد «النفط»، وربط فاعليته بحركة اقتصاديّات البلدان الرأسمالية الرئيسة (G7)[٣٤] بقدرٍ أو بآخر، سواء من خلال منظمة الأوبك أو من خارجها، والإبقاء على أوضاع النفط في العراق في صورته «الريْعية» سيقيِّد من متغيّرات النموذج الاقتصادي في حركته باتجاه أهداف تعظيم الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل على توزيع ثمار النمو على نحوٍ يتسع فيه التباين في حيازة المصادر المولِّدة للدخل وملكيتها من خلال التحكم بالأهمية النسبية لنشاط القطاعات الاقتصادية الثلاثة المذكورة، فضلاً عن أنّ سياسات الاحتلال في إطار أهدافها الاقتصادية الرأسمالية الساعية إلى زيادة معدّل تراكم رأس المال، وتوسيع الإنتاج في الاقتصاديات الصناعية المتقدّمة، سيترتب عليها ارتباط الاقتصاد العراقي مع الاقتصاديات المذكورة بعلاقاتٍ أماميةٍ وخلفية. وهكذا ستعود آراء الاقتصادي راؤول بريبش في مسألة التبعية إلى الظهور مرةً أخرى بعد أن مضى عليها ما يزيد عن نصف قرنٍ من الزمن، ولكنْ بصورةٍ أخرى أكثر حداثة! . . . فلم يَعُد أمام قوى القطب الواحد في مطلع الألفيّة الثالثة من قيودٍ شرعيةٍ أو غير شرعيةٍ لتحقيق أهدافها في إطار «الاستراتيجية الإمبريالية الجديدة». ويبقى السؤال الذي يُعتبر طرحه ضرورةً وطنيةً ملحةً ومفاده: هل ستستفيد الأمة العربية من متضمّنات هذه المحنة؟! أم تنتظر احتلال جزءٍ آخر من جغرافيتها؟!

---

(٣٤) تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أنه بانضمام روسيا إلى هذا التكتل الاقتصادي أصبحت معه الدول النامية من هذا التكتل (G8) إلا أن هذا الانضمام لا يخرج في محتواه عن احتواء هذا الجزء من العالم في إطار أفكار القلة.



(٢)
سياسات الاحتلال الاقتصادية: نظرة نقدية

كامل عباس مهدي(*)

هذه الورقة محاولةٌ أوليةٌ غير مكتملةٍ لنقد سياسات الاحتلال الاقتصادية، ومن دون اللجوء المسبق إلى رفض هذه السياسات لمجرّد كونها مفروضة عن طريق الاحتلال الذي نرفضه سياسياً ووطنياً، أعتقد أن هناك حاجةً إلى هذه المحاولة، لأن الأزمة السياسية العراقية لها خلفياتٌ اقتصاديةٌ، ولأن العوامل الخارجية من حروبٍ وحصارٍ لا تفسّر وحدها الوضع الاقتصادي الذي آل إليه العراق؛ كما أن قضيةَ الإصلاح الاقتصادي في العراق قد أصبحت حتميةً في كل حال من الأحوال بسبب الظروف التي يعيشها العراق الآن، وإن لم يتطرق الوطنيون العراقيون إلى قضية الإصلاح الاقتصادي فسوف تفرضها الظروف عليهم، إضافةً إلى التدخلات والقوى الخارجية. لقد دخلت قوات الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني إلى العراق حاملةً مشروعاً اقتصادياً جذرياً واسعاً وذا آثار اجتماعيةٍ وسياسيةٍ بعيدة المدى. ومشروع الاحتلال هذا ينطلق من مصالح استراتيجيةٍ ومن الايديولوجية اليمينية التي توجّه قرارات السياسة الاقتصادية الدولية، والتي تواجه معارضةً واسعةً ومتصاعدةً وتحدياً كبيراً من قِبَل الأوساط الشعبية على نطاق عالمي، وبشكلٍ متزايدٍ أيضاً من قِبل جهاتٍ متنوِّرةٍ ومتنفذةٍ في البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية.

وإذ تقْدِم سلطات الاحتلال على وضع مشروعها الاقتصادي موضع التنفيذ فهي تفعل ذلك في مناخ تعتبره مواتياً لفرض سياساتها من دون منازع، أما قضايا السياسة الاقتصادية وطبيعةُ النظام الاقتصادي للعراق في المستقبل، وسرعة تحوله مساره، وأولويات الخطوات المطلوبة، ودور قطاعات المجتمع المختلفة في شقّ مسار التحول،

(*) خبير اقتصادي ـ العراق.

ووضع أهداف السياسة بل طبيعة الدور الخارجي المطلوب، لأن العراق لن يكون معزولاً عن الخارج، فالدور الخارجي سيبقى مطلوباً لأجل إنجاح التوجه الاقتصادي الجديد، فتبقى كلها بعيدةً عن المداولات العامة والعلنية، إذ جاءت سلطة الاحتلال بطاقم اقتصادي أجنبي، يتحكم بالاقتصاد العراقي بدءاً من الوحدات الإنتاجية في القطاع العام ومروراً بالقرارات والأنظمة المختلفة والسياسات القطاعية، وصولاً إلى السياسة الاقتصادية الكليّة والقرارات المتعلقة بالنظام الاقتصادي عموماً.

بما أن مشروع غزو العراق كان في واقع الأمر مشروعاً لطرفٍ سياسي أمريكي معينٍ، فقد جرى اختيار طاقمه الإداري من أوساط ذلك، ومن أفرادٍ يحملون إيديولوجيته الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن مواقفهم السياسية. لقد كشفت الأوساط الصحفية الليبرالية الغربية عن خلفيات العديد ممن يسميهم الاحتلال بـ «المستشارين»، الذين هم في الحقيقة الوزراء الحقيقيون في ظل الاحتلال، ولم يكن هنالك إلا قلة قليلة من بينهم من ذوي الاختصاص بقضايا التنمية أو بأمور الإدارة العامة أو حتى من الملمين بشؤون المنطقة العربية أومن الناطقين بالعربية. والحقيقة أن كثيرين من هؤلاء الأخيرين رفضوا العمل في العراق في ظروف الاحتلال كجزءٍ من الرفض العام لاحتلال العراق، فالنوعيات التي ستشارك هي هذه النوعيات التي تحمل إيديولوجيةً محدّدةً «يمينيةً»، وبرنامجاً واضحاً حاضراً للتطبيق.

من أين يأتي هؤلاء؟ لقد جيء بالعديد من المستشارين بحكم ارتباط الإدارات الأمريكية بالمؤسسات الرأسمالية الكبرى، والتداخل في ما بين أجهزة كلٍّ من الحكومة والشركات من تلك المؤسسات، مما يضع مستقبل الاقتصاد العراقي عرضةً لا للهيمنة الرأسمالية بشكلٍ عام فحسب، بل حتى لصراعات النفوذ والتنافس السياسي أيضاً، أو حتى لهيمنة شركاتٍ محددةٍ بعينها، كما كان حال العراق في أعقاب الاحتلال البريطاني في القرن الماضي، حيث سيطرت شركات محدّدةٌ على الاقتصاد العراقي، وليس هذا اقتصاداً مفتوحاً بمعنى تنافسي في علاقاته مع الخارج. ومن المفيد ذكر بعض هؤلاء الأشخاص، ومنهم:

ـ فيليب كارول (كان مديراً لشركة شل) أصبح مسؤولاً عن القطاع النفطي، بحكم وزير نفطٍ في العراق، والحقيقة إنه وزير فعلي.

ـ دان آمستونز (كان مديراً لأكبر شركةٍ مصدّرةٍ للحبوب في الولايات المتحدة أصلاً وفي العالم والولايات المتحدة) أصبح مشرفاً على القطاع الزراعي، وكيف يطوّر القطاع الزراعي. و هذا القطاع هو مصلحته التي ترتبط بتصدير الحبوب.

ـ توماس فولي (كان أحد المشرفين على تمويل حملة بوش الانتخابية السابقة)

وهذا عُين للإشراف على القطاع العام العراقي، ولوضع مشاريع الخصخصة، بمعنى من الذي سيستفيد من هذه المشاريع؟ هذا المطروح. كذلك أصبح لوزير المالية البولندي السابق (الذي كان مسؤولاً عن خصخصة القطاع العام في بولندا) منصبٌ في الإشراف على مؤتمر مدريد للمانحين. وطبعاً لا ننسى جيمس بيكر وزير الخارجية السابق الذي أصبح مسؤولاً عن قضية الديون.

يقف هؤلاء المستشارون في الوقت الحاضر في موقع سلطةٍ مطلقةٍ خاليةٍ من أي ضوابط مؤسسيةٍ عراقيةٍ، أو محدداتٍ اجتماعيةٍ، أو التزاماتٍ معنويةٍ تجاه الشعب العراقي، وهذه السلطة تبقى بعيدةً حتى عن المراقبة العراقية، في حين أنها تراقب وتحاسب العراقيين. وما أقوله هو أنه حتى الحديث عن مفردات التنمية وقضاياها والطروحات في هذا المجال قد غيَّرت من الحديث عن التنمية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية، فتتحدث الآن سلطات الاحتلال عن إعادة البناء وإعادة الإعمار، بمعنى هندسي بحتٍ وليس بمعنى قرارٍ اجتماعي ـ سياسي وسياساتٍ اقتصاديةٍ لطرحها، الآنَ، فتُختزل في ظل هذا الوضع إلى قائمةٍ من المشاريع ليست مطروحةً على أساسٍ موضوعي، أو على أساس تقويم جادٍ لمتطلبات المرحلة، أو على أساس الترابط في ما بين هذه المشاريع وتأثيراتها في بعضها، وفي الاقتصاد ككل.

تُطرَح هذه القائمة على أساس أنها هي السياسة الجديدة وهي مستقبل العراق الجديد، وإعادة إعمار العراق تتم بهذا الشكل، مقابل ثمن. والثمن هذا غير قابلٍ للنقاش، إنه ثمنٌ من سياسات انفتاح وإعادة هيكلةٍ وتقليصٍ لدور القطاع العام، وإلغاء الدعم للسلع الأساسية، وإطلاقٌ الأسعار وأسعار الفائدة، وتخفيض الضرائب على الشركات والرسوم على الواردات، وإلغاء التميز لصالح الشركات الوطنية في عقود ومناقصات الدولة، وفتح باب الملكية الأجنبية على مصراعيه، دون اعتبارٍ لما هو مفيد ومطلوب من هذه، من أجل توظيف هذه الملكية لأهداف معينة، و فتح القطاع المصرفي للرأسمال الأجنبي دون إمكانية تقييد حركة رؤوس الأموال عند الحاجة، وإدخال القطاع الخاص والمعايير التجارية ورأس المال الأجنبي إلى قطاعات الخدمات والمنافع العامة والقطاع الزراعي، دون ضماناتٍ أو قيودٍ أو رقابةٍ كافيةٍ، وإهمال حقوق العمال ودور الدولة في التقاعد والضمان الاجتماعي، ودورها أيضاً في حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية.

إن مسألة إدخال رؤوس الأموال في قطاعات الخدمات والمنافع العامة والقطاع الزراعي مسألةٌ مهمةٌ جداً، طبعاً لم يتم حتى الآن بشكل صريح اكتمال الحديث عن موضوع القطاع النفطي إلا أن هذا مطروح سابقاً، فلقد أعطى النظام السابق امتيازاتٍ

أو عقوداً في حقولٍ معيّنة، لعدد من الشركات، مثل شركة روسية وشركة صينية في هذا المجال. فالفكرة اختُرقَت على كل حال. وقد لا نجد تخصيصاً لشركة النفط الوطنية لكننا سنجد تخصيصاً لكثيرٍ من الحقول، وإذا ما زاد عدد الحقول المخصّصة بهذا الشكل أو الخاضعة إلى هذا الشكل من الخصخصة، فإنّ السياسة النفطية ستفقد بشكلٍ كاملٍ مفعولها، وستكون شركة النفط الوطنية إحدى الشركات الثانوية في هذا الإطار العام. المطروح الآن هو مجيء الرأسمال الأجنبي، وأنا لست ضد مجيئه، إن كان هدفه زيادة الطاقات الإنتاجية في البلد، وهو نقيض مايتم في الوقت الحاضر أو في الظروف الحالية، والذي يتوضح من سلوك الشركات حتى الآن.

ومن كل ما جرى نجد الآن المغامرين، وشركات الحماية التي تحاول أن تبرم صفقاتٍ سريعةً، والشركات الكبيرة التي تعمل مع قوات الاحتلال، وهذه شركات لا تعمل بشكل تجاري، بمعنى أنها يمكن أن تعمل بمخاطرة، بل تعمل بهامش ربحٍ مضمونٍ من قيمة التكلفة التي يضاف إليها هامش ربح مضمون. وهذا جزء من المجهود العسكري الأمريكي، وليس استثماراً أو استعداداً للاستثمار والمجازفة في العراق.

أعتقد أن المشروع الأمريكي الذي يقوم في نهاية المطاف على كلّ هذه الأشياء لن يأتي بالتنمية الرأسمالية المعهودة، و لن يحقّق الاندماج مع الاقتصاد العالمي بمعنى اندماج نموٍ وتطويرٍ للاقتصاد على الرغم من الجوانب الاجتماعية المرفوضة لكثيرٍ من سلبيات هذا الاندماج، بل إنّ ما سنجده هو دخول شركاتٍ تعمل في مجال الموارد الطبيعية، وفي مجال النفط، وفي مجال الزراعة، وأيضاً في مجال الخدمات العامة التي ستتعزز بعد زيادة الطاقات النفطية لامتصاص الفائض النفطي، يعني خصخصة الكهرباء والماء وغير ذلك، لكني أستبعد كثيراً وجود شركاتٍ تدخل وتستثمر في القطاع، وفي قطاع الصناعة التحويلية في العراق، وفي بناء اقتصادٍ عراقيٍ قادرٍ على التنافس عالمياً.

تعقيب (١)

ذكاء الخالدي(*)

١ ـ أود أن أشكر الدكتور سالم توفيق النجفي على بحثه الذي قدّمه إلى هذه الندوة. وإنّ اختلافي معه في بعض المناقشات التي طرحها، والأرقام التي وردت فيها، واتفاقي معه على نقاطٍ أخرى لا يؤثران في أهمية البحث. وأكثر ما اتفق فيه معه أنّ تحديد نماذج تنميةٍ مستقبليةٍ لأيّ اقتصادٍ لا يمكن أن تتمّ من فراغ، إنما لا بدّ من العودة إلى الماضي ومعرفة كيف تمّت إدارة التنمية في الفترات السابقة، ودور الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية المتّبعة في الفشل والنجاح الذي تحقّق في إنجازات التنمية والفرص والتحديات التي ستواجهها مستقبلاً. وقد أشار الباحث فعلاً إلى بعض تطورات مسيرة التنمية في العراق خلال النصف الثاني من القرن الماضي، ولكنه ـ ربما لضيق الوقت ـ لم يتناول أياً منها بالعمق المطلوب.

٢ ـ لا يخفى أن مفهوم التنمية يختلف عن مفهوم النمو. فبينما ظهر المفهوم الحديث للنمو في أعقاب الثورة الصناعية، واعتبر دالةً على التراكم الرأسمالي والتطور التكنولوجي، ظهر مفهوم التنمية لأول مرةٍ في الأدبيّات الاقتصادية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ليعنى بحلّ معضلة تحويل هياكل اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ متخلّفةٍ معيقةٍ لعملية النمو الاقتصادي لمجموعةٍ كبيرةٍ من الدول التي نالت استقلالها في فترة ما بين الحربين العالميتين أو في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلى هياكل متطورة تجعل من النمو الاقتصادي عمليةً مستمرةً وذاتية الدفع. وأكدت الأدبيّات التي تناولت موضوع التنمية في تلك الفترة أن شحّ الفائض الاقتصادي (الدخل ناقص الاستهلاك) أو انعدامه العائق الجوهري لتحقيق التنمية. ولكن المشكلة الحقيقية

(*) رئيس إدارة العولمة والتكامل الإقليمي ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). والآراء الواردة في هذا التعقيب هي آراء شخصية للمعقب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر الأمم المتحدة أو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

التي واجهت الدول النامية كانت في كيفية تحقيق تنميةٍ بدون نموذج يمكن أن يُحتذى به، ويساعد على خلق الفائض الاقتصادي **أولاً** ثم إنفاقه بالطريقة التي تنجح في تحقيق التنمية **ثانياً**، الأمر الذي وضع هذه الدول في حلقةٍ مفرغةٍ لم يتمكن معظمها من كسرها.

٣ ـ ولكن العراق كدولةٍ منتجةٍ ومُصدِّرةٍ للنفط، كان إلى حدٍ ما استثناء من معظم الدول النامية، حيث كان النفط مصدر الفائض الاقتصادي، ولا سيّما بعدما ارتفعت إيرادات النفط ارتفاعاً ملحوظاً بعد توقيع اتفاقية مناصفة الأرباح مع شركات النفط الأجنبية في العام ١٩٥٢. ولكن موارد النفط في تلك الفترة كانت كسيفٍ ذي حدين. فمن جهةٍ وفَّرت فائضاً اقتصادياً سهلاً وإنْ لم يكن كافياً تستطيع الحكومة التصرف به لأغراض التنمية. ولكن في الوقت نفسه أحبط همّة الحكومة عن بذل جهودٍ جديّةٍ لخلق الفائض الاقتصادي من قطاعاتٍ أخرى لديها الكثير من القدرات الكامنة مثل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وتبني السياسات النقدية والمالية المناسبة التي تستطيع استقطاع الفائض الاقتصادي، واستثماره في القطاعات المناسبة. وأعطت مساهمة الدولة في ملكية قطاع النفط في ذلك الوقت دوراً رئيساً لها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٤ ـ وازداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بعد الثورة في العام ١٩٥٨ وما أعقبها من تبنٍ رسمي للتخطيط كاستراتيجيةٍ للتنمية، ومبدأ العدالة في توزيع الدخل، ثم قرارات التأميم في العام ١٩٦٣. ولم تتمكّن موارد النفط في تلك الفترة أن تفي بتغطية الزيادة في النفقات الحكومية وفي الوقت نفسه لم يخلق التأميم، كما كان متوقعاً، موارد إضافيةً للدولة بالقدر الذي تغطي به نفقاتها. وقد أضعف التأميم بشكلٍ واضح من دور السياسات المالية الذي كان أصلاً ضعيفاً في استقطاع الضرائب من القطاع الخاص لأغراض تمويل التنمية. كما استمر العمل بما يسمى بقانون العملة (The Currency Law) الذي كان يتطلب تغطية ٧٠ بالمئة من حجم العملة بالذهب والعملات الأجنبية. وهو من مخلّفات قاعدة الذهب، وعمل على جمود السياسة النقدية، ومنَعها من القيام بدورٍ كان يمكن أن يكون مهماً في تمويل التنمية. ومما لا شكّ فيه أن هذا الأسلوب في الإدارة النقدية لعب دوراً لا يمكن إنكاره في المحافظة على استقرار الأسعار في تلك الفترة، ولكن ذلك الاستقرار كان على حساب التنمية. وبسبب قانون العملة كان التأثير في الاقتصاد العراقي ينتقل مباشرةً من ميزان المدفوعات إلى الإنفاق الحكومي، أي أن وضع ميزان المدفوعات هو الذي كان يتحكم بالإنفاق الحكومي، بينما المتعارف عليه في النظرية الاقتصادية هو العكس أي ينتقل التأثير من الإنفاق الحكومي إلى ميزان المدفوعات.

٥ ـ وبعد التعديلين الأول والثاني على أسعار النفط العالمية في العامينْ ١٩٧٣ و١٩٧٩ تحرّر الاقتصاد العراقي من أية قيودٍ تمويليةٍ على عملية التنمية فيه. فتدفُق الموارد النفطية الكبيرة، والتي أصبحت ملك الحكومة بالكامل بعد تأميم شركات النفط في العام ١٩٧٢، انتقل تأثيره مباشرةً من ميزان المدفوعات إلى الإنفاق الحكومي. وهكذا في الوقت الذي عمل فيه قانون العملة على الحفاظ على استقرار الأسعار في الفترة السابقة لفترة الفورة النفطية من خلال لجم الإنفاق الحكومي، وحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص، لم ينجح نفس القانون في الحفاظ على الاستقرار النقدي أو استقرار الأسعار خلال فترة الفورة النفطية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل أدّت وفرة الفائض الاقتصادي في تلك الفترة إلى تحقيق التنمية؟

٦ ـ لا شكّ أن فترة السنوات السبع الممتدة بين العامين ١٩٧٣ و١٩٨٠ وهي السنة التي اندلعت فيها الحرب العراقية ـ الإيرانية، كان يمكن أن تكون كافيةً لتظهر فيها آثار التنمية الاقتصادية في العراق بعد أن انطلقت من عقال محدودية الفائض الاقتصادي. ولكن القيود التي وضعتها محدودية الفائض الاقتصادي في العراق طيلة عقديْ الخمسينيات والستينيات، والسنوات الأولى من عقد السبعينيات من القرن الماضي للأسباب التي تطرّقنا إليها آنفاً، أغفلت الانتباه إلى أهمية اختيار استراتيجيات التنمية والسياسات الاقتصادية الملائمة لأغراض تحقيق التنمية. فبعد الزيادة الكبيرة في موارد الحكومة تبنّت سياسةً تنمويةً طموحةً أسمتها بـ «التنمية الانفجارية» كان لها ثلاثة أهدافٍ رئيسةٍ هي:

١ ـ تحقيق معدّلاتٍ عاليةٍ من النموّ الاقتصادي.

٢ ـ الحفاظ على استقرار الأسعار.

٣ ـ تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

ولأغراض تحقيق الهدف الأول زادت الحكومة من حجم الإنفاق على الاستثمار كما زادت الحماية للصناعة المحلية بشكلٍ فرض قيودٍ كميّةٍ، أو منع الاستيرادات ولا سيّما استيراد السلع الاستهلاكية والسلع المعمّرة. ولتحقيق الحفاظ على استقرار الأسعار سعَت إلى تحديدها رسمياً من قِبل الجهاز المركزي للأسعار، كما سعت إلى زيادة الدعم للسلع المنتجة محلياً من قِبل القطاع الخاص، وتخفيض أسعار السلع والخدمات المنتجة من قِبل القطاع العام حتى إلى أقل من كلفتها في بعض الأحيان. أما هدف العدالة في توزيع الدخل فسعَت إلى تحقيقه من خلال زيادة التشغيل المركزي للقوى العاملة، ورفع الأجور والرواتب، وإلغاء ضريبة الدخل على طبقة الموظفين.

وبسبب الآثار السلبية التي خلفتها خطة التنمية الانفجارية تم استبدالها بعد فترةٍ قصيرةٍ بخطةٍ أخرى أقل طموحاً، ولكنها استمرت بتبني نفس الأهداف ونفس السياسات.

رفعت هذه الحزمة من السياسات المتناقضة من حجم الطلب في الاقتصاد العراقي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والخاص في آنٍ واحدٍ، في الوقت نفسه الذي قَيّدت فيه حجم العرض من السلع والخدمات عن طريق القيود الكميّة التي فرضتها على الاستيراد بينما لم يستطع الإنتاج المحلي الاستجابة لمحفّزات الطلب بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية. ومن جهةٍ أخرى لم تستطع الأسعار، بسبب السيطرة المركزية عليها، أن ترتفع لتحقق توازناً اسمياً بين العرض والطلب. فكانت النتيجة ظهور الاختناقات العديدة التي عرقلت جهود البناء، وخلقت بالتالي ما يُعرف في النظرية الاقتصادية باقتصاد الشحّ، أي خلقت طلباً غير مشبع أدّى إلى خلق أسواقٍ غير رسميةٍ للسلع تبيع بأسعارٍ أعلى من الأسعار المعْلنة. وبسبب ضخامة الإنفاق الحكومي على قطاعات البناء والتشييد والكهرباء والاتصالات والصحة والتعليم حصل تحسنُ ملحوظٌ في البنية التحتية. وكانت هذه القطاعات بالإضافة إلى النفط مصدر النمو الاقتصادي الذي تحقق في تلك الفترة. ولكن خطط التنمية لم تحقق استقراراً في الأسعار، ولا عدالةً أكثر في توزيع الدخل. كما لم تنجح في خلق هياكل اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ قادرةٍ على جعل النمو الاقتصادي عمليةً مستمرةً وذاتية الدفع. وكان التفسير السائد لدى الاقتصاديين في العراق لما حصل في تلك الفترة أن حجم الإنفاق الحكومي يتجاوز قدرة الاقتصاد العراقي على الاستيعاب. إن هذه الحقيقة لا يمكن إنكارها، ولكن كان بالإمكان لاستراتيجية تنميةٍ أكثر توازناً وأكثر ترابطاً مصحوبة بسياساتٍ ماليةٍ ونقديةٍ سليمةٍ أن تعطي نتائج أفضل بكثير، وتُقلّص من الهدر في الموارد المالية المتأتية من صادرات النفط.

٧ ـ وخلال فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية تبنّت الحكومة ما يسمى بسياسة الحرب والبناء في آنٍ واحد، مما تتطلّب توسيع الإنفاق الحكومي العسكري والمدني في الوقت الذي بدأت فيه موارد النفط بالهبوط، وبعد استنفاد الاحتياطي النقدي بدأت الحكومة بالاقتراض الداخلي والخارجي على مستوياتٍ عالية. واضطرت الحكومة في أواخر سنوات الحرب وبعد انتهائها إلى محاولة التخلص من بعض مسؤولياتها بسبب الوضع المالي من خلال بيع شركاتها كلاً أو جزءاً إلى القطاع الخاص، وسمحت للأخير بالاستيراد من دون تحويلٍ خارجي من الحكومة ورفعت السيطرة على الأسعار وألغَت الجهاز المركزي للأسعار، كما ألغَت التشغيل المركزي للقوى العاملة. هذا في الوقت الذي كانت تتطلّب فيه المرحلة اتباع إدارة اقتصاد الحرب أي تتطلب مزيداً من السيطرة من قِبل الحكومة على جانبيْ العرض والطلب في الاقتصاد.

٨ ـ انتهت الحرب العراقية ـ الإيرانية إلى واقع تدهور معدّلات النمو الاقتصادي، وانخفاض عوائد النفط، وارتفاع معدّلات التضخم، وزيادة الديون الداخلية والخارجية، وعودة الآلاف من الأيدي العاملة من الجيش إلى سوق العمل. وبعد سنتين فقط بدأ الاقتصاد العراقي في مواجهة محنةٍ أخرى، وهي محنة الحصار الذي استمرّ ثلاثة عشر عاماً. وكان حصاراً جائراً بكل المقاييس استهدف الفرد العراقي قبل أن يستهدف أية جهةٍ أخرى. وباستثناء نظام الحصّة التموينية الشهرية الذي لعب دوراً لا يمكن إنكاره في منع حدوث مجاعةٍ في العراق بالمعنى الحرفي لها، والذي كان يوفّر نسبةً لا يستهان بها من حاجة الفرد إلى السلع الأساسية بأسعار رمزيةٍ، وإعمار ما خرّبته الحرب على العراق، والذي تمّ بوقتٍ قياسي، وكِلفِ قياسيةٍ، فإنّ السياسات الاقتصادية الأخرى التي اتبعتها الدولة لم تكن ملائمَةً لظروف المرحلة. وهنا مرةً أخرى كان يجب على الدولة اتباع إدارة اقتصاد الحرب، وألا تترك ظروف عرض السلع في الاقتصاد العراقي والطلب عليها مادةً لقراراتٍ وسياساتٍ عشوائيةٍ، ولتلاعب القطاع الخاص الذي كان يستغل ظروف الحصار لأغراض الإثراء الشخصي، مما تسبّب بمزيدٍ من التدهور في معدّلات النمو الاقتصادي والبطالة وارتفاع معدلات التضخم إلى أرقام فلكيةٍ، والانخفاض في سعر صرف الدينار العراقي. ومع الاعتراف بأن ظروف الحصار لم تكن ظروفاً اعتياديةً بحيث كان من السهولة توفير إدارةٍ اقتصاديةٍ سليمةٍ للتعامل معها، فإن الأخيرة لو تحقّقت لكان بإمكانها تجنب العديد من الظواهر الاقتصادية التي حصلت في تلك الفترة.

٩ ـ تبينّ هذه المقدمة عن خلفية المشاكل التي واجهتها جهود التنمية في العراق خلال الفترات المتعاقبة من نصف القرن الماضي وحتى بداية القرن الواحد والعشرين، الدور الجوهري لاختيار السياسات الكليّة الصحيحة، ولاسيّما السياسات النقدية والمالية، وتبني استراتيجياتٍ تنمويةٍ متجانسةٍ ومترابطةٍ تأخذ الآثار المترتبة للأدوات المستخدمة على كل الأهداف في آنٍ واحدٍ، وليس على كلّ هدفٍ على حدةٍ في الفشل الذي عانت منه جهود التنمية. وهذا الاستعراض سيساعدنا في رأيي على الإجابة عن السؤال المطروح أمامنا وهو: ما مستقبل التنمية في العراق؟

١٠ ـ مما لا شكّ فيه أن أولّ مطلبٍ لإمكانية تحقيق التنمية هو إنهاء الاحتلال واستعادة السيادة الوطنية في ظل حكومةٍ منتخَبة. بعدَها تتم معالَجة للمشاكل الملحّة مثل إصلاح النظام النقدي، وإنهاء دوْلرة الاقتصاد العراقي، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف التي تؤثّر سلباً في النشاط الاقتصادي، ولا سيّما الاستثماري، كما تؤثّر في مستوى معيشة الأفراد. كما يجب إعادة النظر في سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي، والذي ما زال قائماً إلى الآن ويعتبر مغالىً فيه كثيراً. أما المطلب المُلحّ

الآخر فهو معالجة مسألة الدين العام الخارجي، والتوصل إلى حلولٍ مع الجهات الدائنة. ولو أن ما يُحكى عنه الآن بخصوص شطب نسبةٍ كبيرةٍ من الديون العراقية قد يصل إلى أكثر من ٥٠ بالمئة قد يكون بثمنٍ باهظٍ يدفعه العراق في ما بعد. والخوف كل الخوف أن يكون الثمن تخصيص النفط ودخول العراق أو إدخاله في دائرة المحميّات الأمريكية.

١١ ـ سيستمر قطاع النفط بلا شك فترةً غير قصيرةٍ على أنه القطاع الأهم في الاقتصاد العراقي. وهذا يتطلب إعادة تأهيل القطاع النفطي حتى يستطيع القطر أن يسترجع حصّته في السوق العالمي، وبما يتناسب مع قدراته الإنتاجية والاحتياطية.

١٢ ـ سيستمر دور الدولة مهماً في الاقتصاد العراقي كما هو الحال في كل الدول النفطية المهمة بسبب ملكية الدولة لقطاع النفط (والتي لا يمكن التفريط بها عن طريق الخصْخصة لأنها على صلةٍ مباشرةٍ بالسيادة الوطنية) والذي يُعتبر مكوّناً أساسياً في إجماليّ الناتج القومي، وفي مجموع الصادرات وإيرادات التحويل الخارجي. ولكنّ دور الدولة هذا يُتوقّع له أن يكون مختلفاً عن دور التفرّد السابق، وأن يكون ضمن نموذجٍ مختَلطٍ يجمع بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وإني هنا أختلفَ مع الأستاذ الباحث الذي ذكر أن هذه الأطراف الثلاثة تشكّل ثلاثيةً متناقضةً في مضامينها ووسائلها وأهدافها. إن هذا النمط المختلط هو السائد في كل أنحاء العالم تقريباً بما فيها أكثر الدول رأسماليةً. فاقتصاد السوق لا ينكر وجود الدولة أو أهميتها كما لا ينكر دور مؤسّسات المجتمع المدني. وإنما على العكس يضع نظام السوق عبئاً كبيراً على الدولة لكي تختار السياسات الاقتصادية الملائمة، كما أن وجود دورٍ لقوى السوق من جهةٍ ومؤسّسات المجتمع المدني من جهةٍ أخرى يخفّف من تطرّف السياسات الحكومية وتفردّها. ومرةً أخرى أختلف تمام الاختلاف مع الرأي الذي طرحه الأستاذ الباحث والذي يقول فيه إن دور الدولة في مستقبل العراق لا يُعدّ ضرورةً أبديةً بقدر ما أنّ طبيعته مرحليةٌ تتحدّد أبعادها وفقاً لتنمية الاقتصاد العراقي. وأؤكد هنا مرةً أخرى أن الدولة تلعب دوراً أساسياً في نظام السوق، وأن هذا الدور أصعب من دورها في النظام الاشتراكي بسبب الفرق بين طبيعة النظامينْ. فالسياسات الاقتصادية في النظام الرأسمالي أكثر تعقيداً منها في النظام الاشتراكي، لذلك لا يكون دور الدولة ضئيلاً أو مرحلياً بل على العكس.

١٣ ـ لا يمكن لرياح العولمة التي تهبّ على العالم من كل أطرافه أن تستثني العراق. فلا بدّ للعراق من أن يحقّق في المستقبل اندماجاً في الاقتصاد العالمي شرط أن يكون اندماجاً متوازناً لا يتمّ على حساب التضحية بالمصالح الاقتصادية الوطنية، أو

التضحية بالتكامل الاقتصادي العربي. إن كلّ الدول العربية من دون استثناءٍ لا تستطيع التعامل مع إفرازات العولمة من ناحيةٍ اقتصاديةٍ من دون أن تكون قد حَمت نفسها أولاً بالتكامل الاقتصادي العربي.

١٤ ـ وكأحد أشكال العولمة وأيضاً كضرورةٍ لتمويل التنمية في العراق، لا بدّ أن يستعين الأخير بالاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن ليس شرطاً أن يكون هذا الاستثمار بصوره المختلفة كما يقترح الأستاذ الباحث. فليس من مصلحة العراق بيع مؤسسات القطاع العام إلى استثماراتٍ أجنبيةٍ، وإنما تشجيع الاستثمارات الأجنبية على البدء باستثماراتٍ جديدةٍ تتطلّب مبالغ كبيرةً يعجز عنها القطاع الخاص العراقي أو الدولة، وبشروطٍ معيّنةٍ كنقل التكنولوجيا والوصول إلى أسواق التصدير، ونقل أساليب حديثةٍ في الإدارة، وزيادة التشغيل، وتدريب القوى العاملة الوطنية. وطالما أن العراق لم يدخل في عضوية منظمة التجارة العالمية بعد كذلك، ولم يتفاوض على الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، من المهم أن يدرس أيّة التزاماتٍ يُلزم نفسه بها بشكلٍ جيدٍ قبل التفاوض. كذلك من حقه استثناء أي قطاعٍ يريد استثناءه من شروط الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

١٥ ـ في إطار التكامل الاقتصادي العربي والاندماج مع الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة سوف لن يبقى مكان للإنتاج المحلي القائم على الدعم والحماية. لذلك تصبح خيارات الإنتاج الصناعي والزراعي والخَدَمي قائمةً على الميزة النسبية والميزة التنافسيّة المبنيّة على استخدام التكنولوجيا المتطورة والعَمَالة المدرّبة. في السنوات السابقة حصل التصنيع في العراق على دعم كبيرٍ من الدولة في شكل إعاناتٍ وقروضٍ ميّسرةٍ وسياساتٍ حمائيةٍ تصل إلى حدّ المنع الكلّي لاستيراد بعض السلع من أجل حماية الإنتاج الوطني. وكان دعم الدولة خلال الظروف الاعتيادية يأتي من قطاع النفط. وقد أثبتت هذه التجربة فشلها خصوصاً عندما توقفت الدولة عن تقديم الدعم للصناعات المحلية في بداية الحصار، فتوقف معظمها عن الإنتاج، وهي نتيجةٌ لا تعبّر عن تصنيعٍ حقيقي.

١٦ ـ عدم تسييس الاقتصاد، فالقرارات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق أهدافٍ سياسيةٍ تنتهي إلى تخريب الاقتصاد. فالاقتصاد الألماني الذي عانى من أسوأ تضخم شهده العالم في العصر الحديث لم يتعافَ في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانيةَ إلا عندما أعطي البنك المركزي استقلاليةً تمكّنه من الامتناع عن إقراض الحكومة إذا رأى في هذا الإقراض تأثيراً في رفع الأسعار. ويستطيع البنك المركزي الألماني إسقاط الحكومة في حالة نشوب خلافٍ بينها وبينه بهذا الخصوص.

تعقيب (٢)

ثامر محمود العاني(*)

أود أن أشيد بهذه الدراسة ومحتوياتها، وبمنهجيتها العلمية الرصينة، وبالأصالة والإبداع في مضمونها، حيث رسمت مستقبل التنمية في العراق بشكلٍ علميٍ وموضوعيٍ، وأن أشير إلى النقاط المهمّة التالية:

أولاً: أدّت الحروب المتتالية والحصار الدولي الشامل الذي فُرِض على العراق قرابة ثلاثة عشر عاماً، والغزو الأمريكي ـ البريطاني له واحتلاله بعد تدمير منشآته الزراعية والصناعية والخدماتيّة، وتخريب البنية الأساسية، إلى وصول اقتصاد العراق إلى وضعٍ صعبٍ جداً، أدّى إلى تراجع دخلِ أكثر من نصف سكان العراق (٢٥ مليوناً) إلى ماتحت خطّ الفقر في بلدٍ يملك إمكانياتٍ اقتصاديةً كبيرةً. ووصلت معدّلات البطالة في بغداد إلى ٦٥ بالمئة، وعدد العاطلين عن العمل إلى ٦ ملايين عاطلٍ فضلاً عن ديونٍ خارجيةٍ ضخمةٍ جداً.

ثانياً: تُعدّ مشكلة البطالة واحدةً من أخطر المشاكل التي يواجهها العراق الآن، إنْ لم تكن أخطرها على الإطلاق، ولا يكمن منبع الخطورة هنا في أنّ ارتفاع عدد العاطلين عن العمل يمثل هدراً في عنصر العمل البشري مع ما ينجم عنه من خسائر اقتصاديةٍ فحسب، بل ينبع أيضاً من النتائج الاجتماعية الخطيرة التي ترافق حالة البطالة، ولا سيّما بين الشباب. إذ تُعتبر البطالة البيئة الخصبة والمؤاتية لنموّ الجريمة والتطرف وأعمال العنف، وهي أمور برزت بشدةٍ على السطح في العراق في الأعوام الأخيرة، أضف إلى ذلك، أنه لما كان العمل وما يناظره من أجرٍ هو المصدر الرئيس والوحيد للدخل في قطاعاتٍ واسعةٍ من الشعب العراقي، فإن ارتفاع البطالة يعني انعدام إمكان الحصول على الدخل، مع ما يترتّب على ذلك من خفض مستوى

(*) مستشار في جامعة الدول العربية.

المعيشة ونموّ عدد من يقعون تحت خطّ الفقر.

إنّ تحدي مشكلة البطالة أحد المقاييس المهمة في أيّ برنامج للإصلاح الاقتصادي، ولا سيما أن عملية التخصيص (الخصْخصة) ستتطلّب تَسريح قرابة ٣٥٠ ألف عاملٍ وموظفٍ يعملون في مختلف المنشآت. ولا يجوز الاستهانة بهذه المشكلة أو غضّ النظر عنها بالتذرع بأنها نتيجةٌ ثانويةٌ أو عارضةٌ أو مؤقتةٌ لهذا الإصلاح، أو أن العالم كلّه يعاني مشكلة البطالة. ويشير الواقع إلى أن نموّ البطالة في العراق بشكلٍ متسارعٍ في الأعوام الأخيرة، وإنْ كانت له جذورٌ عميقةٌ في الاقتصاد العراقي إلا أنّه تفاقمَ بعد الاحتلال وحلّ الجيش وقوات الأمن والشرطة والإعلام والثقافة وغيرها.

ثالثاً: إن أهم أحد المخاطر التي يتعرّض إليها العراق خطر سيطرة الأجانب على مؤسّسات القطاع العام مقابل مبادَلة الديون الخارجية بأصول هذه المؤسّسات (مبادلة الديون بالأصول)، وأن العراق يتعرّض أو قد يتعرّض إلى ضغوطٍ شديدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدائنين لقبول سياسة مبادَلة الديون بملكية أصول القطاع العام، إذ أن الرأسماليّة المحليّة العراقية قد تكون عاجزةً أو غير راغبةٍ في تملّك هذه الأصول، وبالذات أصول المشاريع الصناعية الكبيرة.

إنّ هناك مخاطر كبيرةً تنتظر العراق إذا ما قبلت الحكومة هذا المبدأ، إذ أن تملّك الأجانب للقطاع العام الذي تغطي نشاطاته الكثير من مجالات الحياة الاقتصادية سيجعل رأس المال الأجنبي يسيطر على مقدّرات البلد، إذ سيصبح للمستثمرين الأجانب مصالح حيوية داخل العراق. وستؤدي أيضاً إلى زيادة رصيد ما يملكه الأجانب من مشاريع. كما أنه في ضوء حقوق الملكيّة التي ستترتّب للأجانب على الأصول التي اشتروها، فإن هناك خطراً في أن يتصرّف المالك الجديد ببيع هذه الأصول إلى طرفٍ ثالثٍ قد يكون معادياً للأمن القومي للعراق. كما أن أصول القطاع العام التي ستباع من خلال صناديق الاستثمار الأجنبية ستكون محلاً لعمليات البيع والشراء المستمَرة، ومن ثمّ تكون عرضةً للمضاربات الماليّة من قبل الأجانب.

رابعاً: تشمل الاستثمارات الأجنبية التي قد تتدفق إلى العراق أربعة أنواعٍ أساسيةٍ هي:

١ ـ الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تُمثّل عمليات تحويل الدين الخارجي، وهي تبدأ بشراء المستثمر الأجنبي بعض صكوك الديون الخارجية التي تُباع في الأسواق الثانوية العالمية للديون بسعرٍ رخيصٍ يصل إلى ٥٠ بالمئة من القيمة الأساسية للدين، ثم يقوم بعد ذلك بتحويل هذا الصكّ إلى العِملة المحليّة بسعر الصرف السائد

بعدما يتحمّل سعر الخصم، على أن يقوم بعد ذلك بشراء بعض مشاريع القطاع العام المعروضة للبيع. وهذه أخطر أنواع الاستثمارات الأجنبية، لأنه لم يتمخض عنها أية زيادةٍ في الطاقات الإنتاجيّة، ولأنها تمكّن الأجانب من أن يشتروا أصول القطاع العام بنصف قيمته، أضف إلى ذلك، أنه خلال هذه العملية يتمّ تحويل الدَيْن الحالي المؤقّت، الذي كان سينتهي بدفع آخر قسطٍ، إلى دَيْنٍ مؤبَّد. والعراق ليس بحاجةٍ إلى هذا النوع من الاستثمارات بل إن دواعي الرشد الاقتصادي والمحافظة على وطنيّة الثروة الاقتصادية تتطلب عدم التعامل مع تلك الاستثمارات.

٢ ـ الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تنشأ عن طريق عمليات التخصيص، إذ يمكن للمستثمر الأجنبي أن يتملّك أصول القطاع العام المعروضة للبيع، إما عن طريق المزاد العلني أو عن طريق الشراء من البورصة. وعلى الرغم من أن ذلك يمثّل من وجهة نظر المستثمر الأجنبي استثماراً، إلا أنه من وجهة النظر الوطنية لا يمثل أيّ استثمارٍ، إذا لم تُسفِر العملية عن أيّة زيادةٍ في الطاقات الإنتاجية، وإذا لم تكن أكثر من مجرّد تغييرٍ في شكل الملكية لصالح الأجنبي، مع ما يترتّب على ذلك من التزاماتٍ مستقبليةٍ وآثارٍ سلبيةٍ. والعراق ليس بحاجةٍ إلى هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية نظراً إلى آثاره في الوقت الحاضر على البطالة.

٣ ـ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أو ما يسمى بالاستثمار في المحافظ المالية. إنّ خطورة هذا النوع من الاستثمار تتمثّل في ما تُخلّفه من مضارباتٍ في الأسواق المالية المستضيفة لها. كما أن الحركات الفجائية لدخولها وخروجها كثيراً ما تُسبّب حالاتٍ من عدم الاستقرار المالي والنقدي (كما حدث في المكسيك ودول جنوب شرق آسيا) لهذا يمكن دعوة القائمين على إدارة الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر إلى الحذر والحيْطة عند استقبال هذا النوع من الاستثمار.

٤ ـ يتمثّل النوع الرابع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إقامة المصانع والمؤسّسات الجديدة التي تُمثّل إضافةً حقيقيةً لطاقات الدولة الإنتاجيّة، ومن ثمّ يكون لها تأثيرٌ إيجابيٌ في زيادة الناتج والدخل والتوظيف في الدولة المستضيفة، وهذا هو أهمّ أنواع الاستثمارات التي يحتاجها العراق في الفترة المقبلة، وينبغي التركيز عليه بشكلٍ رئيسٍ. بيد أنه لكي تعظم الإفادة من هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية ينبغي أن يكون هناك تصورٌ مسبقٌ عن أولويات المشاريع المهمة التي يحتاج إليها الاقتصاد العراقي وأن يكون هناك تناسب بين حجم المزايا والحوافز المعطاة لرأس المال الأجنبي وتنفيذه لهذه المشاريع.

خامساً: ينبغي التأكيد على أن الموارد الأجنبية أياً كان نوعها ومصدرها، لا

يمكن أن تكون بديلاً على الرغم من أهميتها، عن جهد الموارد الوطنية. وأنّ من الصعب تحقيق التنمية بفعل القوى الخارجية فقط.

سادساً: لا بدّ من اتبّاع سياسةٍ اقتصاديةٍ كليّةٍ رشيدةٍ تركّز بشكلٍ أساسي على الجوانب الاجتماعية والإنسانية، ويجب عدم الشروع في بيع القطاع العام والاستثمار الأجنبي حتى يتمّ انتخاب حكومةٍ وطنيةٍ تنظر في موضوع بيع القطاع العام والاستثمار الأجنبي لأنه من اختصاصها حصراً.

سابعاً: إن وجود قطاع عام في العراق ضروري ومطلوب. ذلك أن المبرّرات التي دعَت إلى نشوئه في الماضي ما زالت مطروحة. فهو مطلوب سياسياً لتأكيد السيادة والاستقلال الوطني، وإيجاد مناخ مواتٍ لمشاركة جميع المواطنين في صياغة سياسات الدولة. ومطلوب اقتصادياً من أجل قيادة عملية التنمية. فلقد استطاع هذا القطاع في السبعينيات وبداية الثمانينيات أن يستعيد السيطرة على الفائض الاقتصادي في القطاع النفطي الذي هيمنت عليه القوى الأجنبية فترةً طويلةً من الزمن.

لقد أمسكت الدولة بالخيوط الأساسية للصناعة الاستخراجية والتحويلية وقطاع التجارة الخارجية، وأدّى هذا إلى تحقيق وتائر عاليةٍ من النموّ الاقتصادي في تلك الفترة. وقد انعكس هذا الوضع في ارتفاع معدّلات النموّ في الدخل القومي، والتوسع في التراكم الرأسمالي، وقيام قاعدةٍ صناعيةٍ كبيرةٍ، وارتفاعٍ في معدَّل دخل الفرد، وفي الخدمات الاجتماعية التي كانت تقدّمها الدولة.

أما القطاع الخاص، فمن الضروري أن يلعب دوراً بارزاً في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك ضمن الاستراتيجية العامة للدولة. فهذا القطاع يملك إمكانياتٍ اقتصاديةً كبيرةً، يمكن أن تساهم في النهوض الاقتصادي. ويمكن إيجاد الصيغ الملائمة للعلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص، على أن يبقى للقطاع العام الدور المهمّ في عملية التنمية، مع تنشيط الفاعليات الاقتصادية لمؤسَّسات المجتمع المدني وإشراكها في عملية التنمية الاقتصادية.

تعقيــب (٣)

عبد الوهاب حميد رشيد(*)

تتلخص فكرة البحث في أنّ بناء النماذج الاقتصادية يحتاج إلى معرفةٍ خلفيةٍ بدائرتين من دوائر النشاط الاقتصادي: **أولاهما** النشاط الداخلي، و**ثانيتهما** العلاقات الاقتصادية الخارجية وفق مناخ «الانفتاح الاقتصادي» على العالم الخارجي، وهي دائرة غير محدّدة المعالم في حالة العراق حالياً. ويرتبط بالدائرة الأولى صعوبة تحديد النماذج الاقتصادية للتنمية الملائمة لاقتصادٍ ما دون معرفة تطوّره عبر عقودٍ ماضيةٍ، بحيث تبدأ خطط التنمية الاقتصادية من خلال رؤيةٍ واضحةٍ لندرة الموارد، ونمط استخدامها، والبنية المؤسّسيّة التي تؤطّرها. وهنا يذكر الباحث أنه قد توالى على العراق للفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥ أربع خططٍ اقتصاديةٍ، بينما لاحظ إمكانية اعتبار «برامج مجلس الأعمار» في عقد الخمسينيّات أحد مؤشرات إعادة تنظيم إدارة التخطيط لإعمار العراق وفق أساليب إصلاحية.

لقد أدّت التغييرات التي حصلت في العراق عام ١٩٥٨ إلى سيادة مفاهيم جديدةٍ للتنمية، حيث واجهت الإدارة الجمهورية سوء التوزيع الواسع في ملكية الأراضي الزراعية لصالح القلّة المالكة، والتي انخفضت نسبياً بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وامتداداته. ومنذ العام ١٩٦٨ اتسمت البرامج التنفيذية للخطط الاقتصادية بتفضيل زيادة الأهمية النسبيّة للقطاع العام أو كما دُعي بالقطاع الاشتراكي.

لكن هذا الاتجاه الشمولي أفقد السياسات العراقيّة مقوّمات الكفاءة الاقتصادية والتنافسية، وأبْعد «مزايا السوق» عن تحقيق منافع اقتصادية للمجتمع. ومما زاد الأمر سوءاً خلال العقود الأربعة المنصرمة اقتراب الاقتصاد العراقي من النمط الريعي،

(*) باحث عراقي.

وتصاعد دور النفط في تمويل الماكينة الاقتصادية العراقية، وزيادة قوة الدولة واستقلالها عن المجتمع.

وفي عقد الثمانينيات واجهت البلاد صدمةً اقتصاديةً بسبب الحرب العراقية ـ الإيرانية: تزايد الإنفاق العسكري من جهة، وانخفاض إيرادات النفط من جهةٍ أخرى، وترتّب على هذه التطورات إضعاف القدرة الإنمائيّة للاقتصاد العراقي، وأصبحت السياسة المالية تحت ضغط الإنفاق المتزايد من جانبٍ، والتهرّب الضريبي من جانبٍ آخر. وفي نهاية عقد الثمانينيات اتجهت السياسة الاقتصادية نحو بيْع جزءٍ من القطاع العام لتمويل عجز الميزانية العامة في ظروف تدني الكفاءة الاقتصادية للنشاط الاقتصادي العام، واستفحال التضخم. بينما شكّلت الأوضاع الاقتصادية لعقد التسعينيات مقدمةً للنتائج التي حصلت في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ بعد أن شهد العقد المذكور الحصار الاقتصادي، حيث تسبّب في معظم الإخفاقات التي واجهها الاقتصاد العراقي، على الرغم من أنّ جزءاً منها كان بسبب فشل برامج التنمية الاقتصادية في تحقيق أهدافها وتنويع الهيكل التصديري. يُضاف إلى ذلك أنّ فترة التسعينيات شهدت التوسع في «توزيع الفرص» بدلاً من «تكافؤ الفرص».

ينتهي الباحث إلى ضرورة تجمّع ثلاث قوى مع بعضها في إطارٍ من الديناميكية العقلانية على طريق التنمية العراقية: القطاع الخاص أو أجواء الليبرالية والانفتاح الاقتصادي والاستفادة من مزايا السوق، ودور الدولة في الشأن الاقتصادي، والمجتمع المدني. إنّ الانفتاح على الرغم من إيجابياته يمكن أن يولِّد آثاراً ضارةً في المشروعات الصغيرة والحاجات الأساسية للناس. وفي ظلّ أوضاع الانفتاح واحتمالات انحرافه، يصبح وجود قوةٍ من خارج السوق ضرورياً لضبط سيرها وتفعيل نموذج التنمية الاقتصادية. ويتحدد هذا الدور بـ «الدولة» في صورته المتغيّرة وفقاً للفهم الاقتصادي، وبعيداً عن التطرف الايديولوجي. وهذا بدوره يتطلّب تنشيط الفاعليات الاقتصادية للقطاع الثالث المتمثل بـ «المجتمع المدني».

إنّ نظرةً نقديةً موضوعيةً في الورقة البحثية قد تكشف صعوبة بناء نموذج اقتصادي في ظروف عدم التوكّد، بل عدم الاستقرار في الساحة السياسيةً والاقتصادية والاجتماعية العراقية، إضافة إلى غياب و/ أو غموض المعطيات المستقبلية. من هنا جاء التأكيد على الإطار العام الذي يقود هذا النموذج المستقبلي متمثلاً في القطاعات الثلاثة المذكورة: الخاص والعام والمجتمع المدني. لكن الملاحظة التي ترد ابتداءً على البحث هي عدم معالجته لمفهوم التنمية ولا سيّما في علاقته مع النمو، بالإضافة إلى التطور والتقدم. وفوق ذلك قد ترِد الحاجة في مثل هذا البحث إلى محاولة تحديد مفهومٍ للتنمية في العراق.

يُلاحظ على خطط التنمية للفترة منذ الخطة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ وما بعدها أنها تركّزت في خطتينْ فاعلتينْ، وفي خطّةٍ ثالثةٍ ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ لم تُنْشر عنها بيانات وافية. وفي ما بعد هذه الفترة أخذت السياسة الاقتصادية بأسلوب البرامج السنوية التي توقفت بياناتها في ما بعد. وهو ما يشير اليه الدكتور عباس النصراوي في كتابه: **الاقتصاد العراقي**[1]. وليس واضحاً من أين جاء الباحث بالخطة الرابعة لما بعد عام ١٩٨٠.

أمّا سياسة توزيع الفرص بدلاً من تكافؤ الفرص، أو سياسة أولوية الولاء قبل الكفاءة، فإنها ظهرت منذ العام ١٩٦٨، أي مع مجيء النظام السابق، واتّسعت وترسخت منذ بداية سبعينيات القرن الماضي إلى غاية سقوط النظام.

إذا ما كان من الصعب تحديد نموذج للتنمية العراقية في الظروف الحالية، فإن أية استراتيجيةٍ للتنمية تتطلّب تحديد مجمّوعة مبادئ تتقدّمها: أولوية تنمية الفئات والقطاعات والمناطق الأكثر فقراً وفق مبدأ التنمية من الأسفل، وضرورة استمرار تبني الدولة ضمان الحدّ الأدنى لمعيشة المواطنين بما في ذلك حاجاتهم الأساسية، وتأكيد احتضان الخبرة والمؤسسات العراقية وتنميتها، وتسريع تنمية بقيّة القطاعات غير النفطية باتجاه تحقيق الهدف الصعب، وهو إعادة بناء هيكل الاقتصاد الوطني وتنويعه على طريق بناء الاستقلال الاقتصادي النسبي ـ القاعدة المركزية لضمان الاستقلال السياسي ـ ومحاولة تحقيق أعلى قدرٍ من الأمن الغذائي اعتماداً على الداخل. وكل ذلك في سياق محاولة تحقيق معادلةٍ صائبةٍ بين القطاعات الثلاثة الواردة في البحث. ويُضاف إلى ذلك تبني مبدأ تكافؤ الفرص للجميع وأولوية الكفاءة على الولاء.

إن طريق الاستقرار والأمن يدخل عبر بوّابة سرعة تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للعراقيين بما في ذلك أولاً وأساساً معالجة المشكلة الاجتماعية ـ الاقتصادية الخطيرة المتمثّلة في البطالة الواسعة. لكن هذا الهدف الاقتصادي الأكثر إلحاحاً يواجه واقعاً شاذاً يتمثّل في التوجه المقصود للمحتل نحو تضخيم تكاليف الإعمار، والذي يعبّر عن النهب الأمريكي لأموال البلاد وثرواتها.

وختاماً، ربما يبقى السؤال الذي سيتطلب مناقشةً جادةً وواسعةً وهو ماهيّة التنمية الملائمة للعراق الحالي، عراق الاحتلال/ الكارثة والخراب الاقتصادي

---

(١) عباس النصراوي، **الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل، ١٩٥٠-٢٠١٠**، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٥).

والاجتماعي. وهل يمكن تنفيذ استراتيجية التنمية المستقلة المعتمدة على النفس أو تنفيذ قدرٍ من هذه الاستراتيجية تعادل هجمة الانفتاح المتوقعة؟ وهل يمكن ملاحقة هدف توفير الحد الأدنى من الضمانات المعيشية وحاجات المواطنين الأساسية؟ وهل يمكن اعتماد استراتيجية التوزيع المتناسب للاستثمارات، وتقليص جيوب الفقر، وسوء توزيع الدخل والثروة، وفجوة النمو بين الفئات والقطاعات والمناطق المختلفة؟ هل يمكن أن نطمح إلى تبني سياسة تنويع الهيكل الاقتصادي، والسير على طريق الاستقلال الاقتصادي، وضمان الحدّ الأدنى من الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي؟ هل يمكن إعادة إحياء القانون الجمهوري الأول وتطبيقه: من أين لك هذا؟ أم سيكون العراق أمام غلبة الانفتاح، واحتمالات تقليص الخدمات العامة، وتنمية مزيدٍ من جيوب الفقر، وظهور أشكالٍ متعدّدةٍ من المافيَات؟ الجواب يعتمد على مدى إمكانية تحقيق مصالحةٍ وطنيةٍ ووحدةٍ وطنيةٍ في إطار بروز جبهةٍ تاريخيةٍ تقود عملية استعادة الاستقلال السياسي المحرّك والرأس للبناء الاقتصادي والاجتماعي.

تعقيب (٤)

مفيد الزيدي(*)

قد يفكّر البعض أن احتلال العراق في آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ بدايةٌ حقيقيةٌ لهذا المخطّط الأمريكي في العراق أو في منطقة الشرق الأوسط، ولكن الحرب على هذا البلد الغني والاستراتيجي بدأت منذ خمسة عشر عاماً، وكانت مرحلتها الأولى حرب الخليج ١٩٩١، والمرحلة الثانية قصّة الحصار والعقوبات القاسية خلال اثني عشر عاماً وأكثر، والمرحلة الثالثة قصف وغزو واحتلال العراق في العام ٢٠٠٣، وتشير المرحلة الرابعة التي بدأت مع الاحتلال إلى غزو الشركات الأمريكية بدعوى إعادة بناء العراق.

تعني إعادة بناء العراق (Reconstruction) البناء من جديدٍ، أو التأسيس من جديد. ولكن الخطة الأمريكية أبعد من معنى هذه الكلمة بكثيرٍ، فهي تسعى إلى تغيير هياكل الاقتصاد العراقي، وتغيير البنية الاجتماعية العراقية، وتغيير السياسة الرسمية والحكومية العراقية، ومن ثم فإن إعادة البناء هنا أوسع، إذ تعني تهديم البناء ثم إعادة صياغته من جديد برؤيةٍ جذريةٍ مغايرةٍ عما سبق.

لقد أعلن الحاكم المدني للعراق بول بريمر في أيار/ مايو ٢٠٠٣ أن العراق مفتوحٌ أمام رجال الأعمال والصفقات التجارية، وأكد أحد أهم مقوّمات السياسة الأمريكية في العراق، وهو إبعاده عن تحكم الدولة في اقتصادياته، و أنه يتطلع مع قادته الى سوقٍ حرةٍ في العراق، أي تحويل الاقتصاد والبلاد على أساس أنه موجهٌ نحو السوق. ويرى المحافظون في إدارة بوش تدفقاً لعمليات تغييرٍ مصاحبةٍ في الوطن العربي والشرق الأوسط خاصةً لكون بوابته الرئيسية بغداد. وهذه الخطط تنسجم مع طموحات بوش في إقامة منطقة تجارةٍ حرةٍ أمريكيةٍ ـ شرق أوسطيةٍ أي إقامة سوقٍ

(*) أستاذ جامعي في كلية الآداب، جامعة بغداد.

مفتوحةٍ أمام الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية والأمريكية، أي فرض الاحتلال الاقتصادي على المنطقة العربية.

وفي الواقع المعاش في العراق تقوم قوات الاحتلال ببيع الخدمات التي تقدّمها الحكومة العراقية إلى الشركات الخاصة. وصرح المسؤولون الأمريكيون أنهم يريدون أن يكون البنك الدولي هو المهيمن على عائدات النفط العراقي بدل الأمم المتحدة التي تشرف على برنامج النفط مقابل الغذاء. وعلى العكس من ذلك فإن البنك الدولي أدّى بسبب سياسة الخصخصة إلى إفقارٍ كبيرٍ للشعوب.

وأعلن بريمر أيضاً أن البنك المركزي العراقي والمصارف الخاصة ستباشر بتقديم قروضٍ كبيرةٍ لتمويل بيع سلع معينةٍ للوزارات العراقية والشركات والمصانع الخاصة والرسمية، ومن المتوقع أن تكون الشركات الأمريكية من أوائل المستفيدين من هذه القروض. وكشفت العقود الهائلة في مجالاتٍ مختلفةٍ في الصناعات العراقية أن الشركات المتعددة التي تملكها الدولة العراقية حسب إعلان أحد المسؤولين الأمريكيين على الصناعات العراقية سوف تخصّص خلال عامٍ واحدٍ، وهي بحدود ٤٨ شركة يعمل فيها ٩٦ ألف موظفٍ من مصانع الأنسجة والغذاء والملابس والمواد الهندسية والكيمياء والسيراميك، وسيباع عدد كبير من المصانع الأخرى إلى شركاتٍ أجنبية.

وصرّح بريمر في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بأن الهدف الاستراتيجي للإدارة المدنية في العراق خلال الشهور القادمة هو تحريك سياساتٍ تؤدي إلى نقل الأشخاص والموارد من المؤسسات الحكومية إلى المؤسسات الخاصة الأكثر إنتاجيةً. وفي رأس أهم هذه البنود إجبار المؤسسات الحكومية على مواجهة ضوابط ماليةٍ صعبةٍ، بتخفيض الإعانات والصفقات الخاصة بها، وفتح الحدود من أجل زيادة التنافس على الشركات العراقية المحلية. ولخّص بريمر أولويات هذا التحول الاقتصادي بالخطوات التالية:

١ ـ البدء بإصلاحٍ شاملٍ للقطاع المالي من أجل توفير سيولةٍ وقروضٍ للاقتصاد العراقي.

٢ ـ تبسيط الإجراءات بحيث تُخفَّض الحواجز أمام دخول شركاتٍ جديدةٍ محليةٍ وأجنبية.

٣ ـ إعادة النظر في القانون التجاري العراقي من أجل تحديد التغيرات الواجب اتخاذها لتشجيع الاستثمارات الخاصة.

٤ ـ رفع القيود غير المعقولة عن حقوق الملكية.

٥ ـ إنشاء قوانين مقاومةٍ للاحتكار.

٦ ـ إنشاء سياسةٍ تجاريةٍ مفتوحةٍ تتيح للفرقاء الإقليميين تنافساً شريفاً.

٧ ـ تشجيع تبني قوانين واجراءاتٍ تضمن أن تكون للعراق معايير عالية من التحكم بالشركات.

٨ ـ إنشاء برامج تدريبٍ مكثفةٍ لمديري الاعمال تراعي أفضل الممارسات وأخلاقيات العمل.

والهدف من ذلك تحويل الاقتصاد العراقي إلى اقتصادٍ يكون أكثر ترحيباً بالشركات الأجنبية، وسحب البساط من تحت أقدام الشركات المحلية ورجال الأعمال العراقيين والقطاع العام العراقي.

إن سياسة قوات الاحتلال الأمريكية تقوم على تعيين مستشارين في كل قطاع صناعي عراقي كبيرٍ، ففي مجال النفط تريد واشنطن أن تدار الصناعة النفطية العراقيةً عبر رئيس مجلس إدارةٍ أمريكيةٍ، ولجنة إداريين أمريكيين. وعَينت فيليب ج. كارل رئيساً للجنة الاستشارية لقطاع النفط، وهو رئيسٌ سابقٌ لشركتيْ نفط شلْ وفلود، وهو لاعبٌ ماليٌ أساسيٌ في تكساس، ورأى أن العراق يجب أن يترك الأوبك، وهذا ما تستفيد منه الولايات المتحدة، وأن يتم التوسع في الصناعة النفطية العراقية بفضل رؤوس أموالٍ أجنبيةٍ، وبشكلٍ تدريجي في المستقبل.

أما في الزراعة، فسيكون القطاع الزراعي تحت إدارة دان امستونز المدير الأعلى السابق لشركة كارغيل أضخم شركة تصديرٍ للحبوب في العالم، ورئيس جمعية تصدير الحبوب في أمريكا الشمالية. وإن تكليف هذا الشخص بإدارة الزراعة العراقية سوف يتيح له عبر هذا المركز الترويج للمصالح التجارية لشركات الحبوب الأمريكية، وفتح الأسواق العراقية على مصراعيها. ولكن الأوساط الأمريكية ترى أنه سيئ السمعة في إمكانية إدارة دولةٍ من العالم الثالث.

في الإعلام، عهدت إدارته إلى روبرت رايلي المدير السابق لإذاعة صوت أمريكا لإصلاح الإذاعة العراقية، والصحف والمجلات والتلفزيون أيضاً، وإدارة وسائل الإعلام العراقية والترويج للسياسة الأمريكية هناك. وهو من الاتجاه المحافظ والمؤيد للحرب على العراق، ويؤمن أن نشر الأخبار لا يكفي بل يجب نشر طبيعة الشعب الأمريكي لكي تتضح المبادئ الأساسية للحياة الأمريكية. وهكذا فإن المخطّط الأمريكي هو مواصلة إدارة وسائل الإعلام في العراق لصالح الدولة. وقد فرض بريمر قوانين صارمةً ضد الصحافة من خلال الرقابة، وجرى التهديد بإغلاق

الصحف التي تنشر مواد دعائيةً أو استفزازيةً ضد الأقليات والطوائف، أو تثير العنف ضد قوات الاحتلال، وهذه المواد الاستفزازية أوردها بريمر وتشمل:

١ ـ التحريض على الكراهية العنصرية أو الإثنية أو الدينية.

٢ ـ الدعوة إلى عودة حزب البعث المحظور.

٣ ـ نشر مواد مغلوطةٍ ومصممةٍ لإثارة المعارضة ضد قوات التحالف أو لتقويض العمليات الشرعية التي تريد أن يحكم العراقيون أنفسهم من خلالها.

٤ ـ على كل وسائل الإعلام أن تكون مرخّصةً، وسيتم نزع الترخيص ومصادرة المعدات من وسائل الإعلام التي تخرق القوانين.

٥ ـ يمكن أن يُحتجز الأفراد الذين ينتهكون هذه القوانين، وأن تحكم عليهم السلطات المختصة في حالة إدانتهم بالسجن عاماً على الأكثر، وبغرامةٍ ماليةٍ قدرها ألف دولارٍ، ولا يكون الاحتكام إلا لبريمر وحده، وقراره هو النهائي.

أما شبكة الأخبار العراقية التي أنشئت بعد الاحتلال لتحل محل وزارة الإعلام العراقية، فتحكمها قوات الاحتلال ويديرها رايلي ويحتفظ بريمر بتقديم النصائح للشبكة في برامجها وأنشطتها، وله سلطة توظيف العاملين فيها أو طردهم.

أما في مجال الشركات الأمريكية ومصالحها مع البنتاغون وعلاقاتها، والتي أهّلتها للدخول في السوق العراقية في إطار الخصخصة فأبرزها:

١ ـ هاليبرتون: منحت وزارة الدفاع الأمريكية شركة هاليبرتون عقداً سرياً (بليون دولار)، وكان تشيني رئيس مجلس إدارتها، من أجل السيطرة على حقول النفط العراقية وتوزيعها.

٢ ـ شركة بيكتل، ومجالها خصخصة مياه العراق. وحصلت على عقدٍ من الوكالة الأمريكية للتنمية العالمية لإصلاح وتأهيل موارد الطاقة وشبكات الكهرباء وأنظمة المياه والمجاري والمطارات وإصلاح الموانئ والمستشفيات والمدارس وخطوط المواصلات، وقد وصل العقد من ٦٨٠ مليون دولار إلى ١٠٠٠ مليون دولار، وهو أكبر عقدٍ في إعادة إعمار العراق.

٣ ـ معهد تراينجل للبحوث، وقد منحته الوكالة الأمريكية للتنمية العالمية عقداً بقيمة ٧,٩ مليون دولار، وتصل إلى ١٦٧,٩ مليون دولار بعد عام واحدٍ، ويشمل تقوية المهارات والطاقات الإدارية المحلية والخدمات البلدية من ماءٍ وصحةٍ ونظافةٍ عامةٍ، والتحكم الاقتصادي، وبرامج الدورات الاتصالية، وحل الأزمات، والقيادة

والتحليل السياسي. ورئيسة المعهد فيكتوريا فرانشيتي هافيز تؤكد أنه وسيلةٌ للترويج لمصالح الشركات، وهدفه حسب زعمه (المعهد) بناء حكومةٍ ديمقراطيةٍ قويةٍ من أبناء البلد، أي دعم أشخاصٍ موالين لواشنطن، وجعل السياسة العراقية أكثر تعاملاً مع المصالح الأمريكية.

ويدعم المعهد الخصخصة، وجعل المصالح الحكومية بيد الشركات. وتلقى هذا المعهد عقداً أيضاً من الوكالة الأمريكية لإصلاح النظام التربوي، ووضع خططٍ لإعادة كتابة الكتب المدرسية العراقية، أي جعلها أكثر موالاةً للولايات المتحدة.والحق أن الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) هي الذراع الأقوى للحكومة الأمريكية، وتقوم بالكثير من المشاريع التي تتوافق مع المصالح السياسية والعسكرية الأمريكية. وتتم علاقات الوكالة مع الشركات الأجنبية لكي تساعدها في دخول الأسواق الجديدة.

المناقشات

١ ـ هيثم الكيلاني

خلا البحث من صورة التنمية الاجتماعية، ولا سيما من صورة التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية في شروط الحصار، فما التنمية الملائمة للعراق المحتل اليوم؟

٢ ـ بشير مصيطفى

نتمنى لو حذت أي دولةٍ عربيةٍ تنميةً حقيقيةً، ليس على طريقة الصين وكوريا الجنوبية بل على طريقة ماليزيا وتايلاند. فهل هناك من فرصةٍ في إعادة تشكيل الاقتصاد العراقي في سياق إعادة تشكيل النظام في العراق؟ إن التفاؤل بمشهد الاستقلال لايعني بالضرورة استقلالاً اقتصادياً، بحكم سياسة «الاحتلال الذكي» الذي يفرز مزايا نسبيةً لكنها مدمّرة، إذ ليس هذا «الاحتلال الذكي» سوى ربط الدول المستقلة بالشركات الرأسمالية والاستثمار الأجنبي. لقد احتفلنا في الجزائر في العام ١٩٩٢ بالذكرى الثلاثين للاستقلال، وكان احتياطي الصرف لدينا لا يكفي أكثر من اثنيْ عشر يوماً للاستيراد، بينما بلغت خدمة الدين الخارجي ما يقارب مئة بالمئة من قيمة الصادرات، لسببٍ مباشرٍ وحيدٍ هو سقوط سعر برميل النفط، في وقتٍ كادت فيه البلاد تدخل في حربٍ أهليةٍ لا تبقي ولا تذر. ويوحي لي ذلك بالنسبة إلى العراق ضرورة الاهتمام بالتنمية وليس بالنمو، وتفعيل القطاع الخيْري في مكافحة الفساد و تحقيق التنمية المستدامة. لقد زرت العراق وتعرفت على مشكلاته عن كثبٍ نسبياً، وأظن أن شعور المواطن العراقي بالتوزيع العادل للثروات سيحل العديد من المشكلات الجِهوية. ويبدو لي ضرورة التحرر من التبعية للنفط عبر استراتيجية الصناعات الوطنية الصغيرة والمتوسطة، والتعامل الذكي مع الاستثمار الأجنبي بما فيه الرأسمال العربي في الخارج، والذي يفوق المئة مليار دولار. ونأمل أخيراً استئناف اندماج العراق مع دول الجوار العربية عبر خطوات المنطقة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة وصولاً إلى الاتحاد الاقتصادي.

٣ ـ عصام الجلبي

لقد شهد العراق حتى العام ١٩٧٩ تنميةً انفجاريةً بتأثر الإنتاج النفطي وارتفاع سعر برميل النفط. وهو ما كان له نتائج سلبية وإيجابية. ولقد بلغ وفر العراق بعد عامين من حربه ضد إيران أكثر من ثلاثين مليار دولار، في حين أصبح في نهايتها مديناً، وساءت أحواله بشكلٍ خاصٍ بعد حرب الخليج الثانية، وما تبعها من حصارٍ جائر. وبالنسبة إلى المديونية التي لمَ يتطرق إليها البحث، فليس هناك أي قرارٍ دوليٍ بأحقية إيران في التعويضات، كما أنّ غالبية ديون الخليج غير موثقةٍ بعقود تثّبت حقوق الدائنين، فضلاً عن أن الشروط العراقية في إعادة تسديد كميات النفط عينياً وليس نقداً قد كان لصالح العراق فعلياً. ويجب هنا إعادة النظر بالفوائد المتدنية على ما يطلق عليه اسم الديون المدنية أو التجارية، في ضوء ظروف الحصار القاهرة التي مرّ فيها العراق. إن حجم التعويضات لا يتجاوز بضع عشراتٍ من المليارات يفترض جدولتها. إن الانجراف نحو الخصخصة في وضع غير مستقلٍ سيزيد من الأخطار على الاقتصاد الوطني، بينما يعني اتجاه تضخيمَ الأجور على مستوى الخدمات ضرراً بالقوة الشرائية للمواطن العراقي الذي بدأ يعاني من التضخم.

٤ ـ نعمان سعد الدين النعيمي

إن التنمية البشرية هي أهم مقوّمات التنمية، ويشكّل التعليم أحد أهم مرتكزاتها. ولقد عانى التعليم خلال فترة الحصار الظالم في التسعينيات تدنياً كبيراً، فكيف يرى الباحث أسلوب إصلاح النظام التربوي والتعليم العالي والبحث العلمي في العراق في المستقبل المنظور؟

٥ ـ صفوت جميل إسماعيل

لقد تعرضت بلادنا إلى إخفاقاتٍ متواليةٍ في التنمية، على الرغم من سياسة التخطيط المركزي التي هدفت إلى تأمين الاكتفاء الذاتي من البضائع والخدمات. وأدى الاحتلال وما صاحبه من عمليات نهبٍ وسلبٍ إلى هدم الهياكل الاقتصادية الارتكازية في مختلف القطاعات، وتحول العراق من منتج إلى مستوردٍ لبضائع متدنية الجودة وبكمياتٍ هائلةٍ أدت إلى تقليص إمكانيات الإنتاج المحلي، وهدر العملة الصعبة والموارد الطبيعية والتضخم، وهروب الرأسمال إلى الخارج، في ظل فوضى إداريةٍ واقتصاديةٍ وتجاريةٍ وأمنيةٍ.

٦ ـ محمد إبراهيم منصور

لقد أدّى الاحتلال إلى تفكك بنية النظام الاقتصادي العراقي. ومع الفارق فإن هذه الحالة تشبه حالة الاقتصاد الألماني بعد الحرب العالمية الثانية، وبدرجةٍ أقل حالة الاقتصاد الياباني بعد تلك الحرب. فلقد دمّر الاقتصاد الألماني تدميراً كبيراً متعمّداً في حين دمّر الاقتصاد الياباني تدميراً جزئياً. وإذا ما تجاوزنا حالة المقارنة، فإن الاقتصاد الألماني لم يتعرض قبل الحرب إلى ماتعرض له الاقتصاد العراقي من حصارٍ جفّف شرايين حياته، إذ ظلّ هذا الاقتصاد يعمل خلال فترة الحصار داخل منحنى إمكانياته الإنتاجية أي من دون قدراته وموارده، بما ينطوي عليه ذلك من هدرٍ في الموارد، وتراجع في تكوين رأسمال الثابت، وانخفاضٍ في تكوين رأسمال البشري، وتآكل البنية الأساسية، والنمو الاقتصادي السالب، وتدهور سعر صرف الدينار، وارتفاع معدّلات التضخم والبطالة، وتضخم حجم المديونية على نحوٍ لم يعرفه أي اقتصادٍ آخر من قبل.

سيكون عراق مابعد الاحتلال بحاجةٍ إلى سياساتٍ كليةٍ من نوعٍ جديدٍ، ومن المناسب أن تكون هذه السياسات من النوع الكينزي الذي يبرز فيه دور الدولة، وتأجيل أي خياراتٍ أخرى من قبيل سياسات التثبيت والخصخصة التي لن يكون الاقتصاد العراقي قادراً في حالته الراهنة على تحمل كلفتها إلى مراحل أخرى. فليست مشكلة العراق في المستقبل القريب تغيير ثوب الملكية ونقل ملكية الأصول القومية الثابتة بقدر ما ستكون في خلق أصولٍ قوميةٍ جديدةٍ عبر زيادة الاستثمارات الخاصة والعامة، وتشجيع تدفقات رأس المال العربي والأجنبي في إطار ضوابط خاصة، وتوفير مناخ الشراكة التنموية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٧ ـ ضاري رشيد الياسين

لن تخدم نظرية اقتصاد السوق والخصخصة إلا اقتصاد الدولة القائمة بالاحتلال، إذ ستحكم الشركات الأمريكية على وجه التخصيص مدخلات الاقتصاد العراقي ومخرجاته، بقدر ما أن كلفة الخصخصة ستسحق الشرائح المتوسطة والفقيرة. ومن هنا يجب إبقاء القطاعات الرئيسة في نطاق الملكية العامة وتحريم خصخصتها.

٨ ـ محمد جواد علي

إن الاقتصاد العراقي ريعي يعتمد على النفط، ويتركز جزء كبير من الاقتصاد العراقي في نشاطاتٍ أوليةٍ جلّها بدائي مثل الزراعة، وهذا يؤدي بحد ذاته إلى ضعف

المعرفة التي تعتبر حجر الزاوية في التنمية الإنسانية. ولقد أدى ضعف الانفتاح على الاقتصاد العالمي، ومحدودية القدرة التنافسية للسلعة العراقية إلى فرض حمايةٍ زائدةٍ في ظل سياسة إحلال الواردات.

٩ ـ خير الدين حسيب

لقد تمّت برامج التنمية منذ ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ وحتى اليوم، بغضّ النظر عمّا إذا كانت سلبيةً أو إيجابيةً، بمعزلٍ عن الشعب العراقي. وإلى أن يتمّ تشكيل مجلسٍ وطنيٍ منتخَبٍ من قِبل الشعب، فإنّ المطلوب ليس ما يجب عمله بل ما لا ينبغي عمله، وأعني هنا بصورةٍ أساسيةٍ مسألة الخصخصة، ومن حقّ الشعب العراقي عندما تكون حكومته منتخَبةً أن يقول رأيه في ذلك بمعزل عنِ سياسات الاحتلال، لكن إلى أنْ يتمّ ذلك يجب تأمين إجماع وطني حول إيقاف أية محاولةٍ للخصخصة أو لتأجير القطاع العام تحت عنوان خَصْخصَة الإدارة، لأنّ ذلك سيؤدّي إلى نتائج كارثيةٍ، كما يجب مقاومة كل مشروعِ أمريكي للتصرف بالنفط، وفي مقدّمة ذلك المشروع الأمريكي بتوزيع عوائد النفط نقداً على أفراد الشعب العراقي، فليس من حقّ قوات الاحتلال القيام بذلك، لأنّ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٤١ لا يخوّلها التصرف بموارد العراق الطبيعية.

١٠ ـ سالم توفيق النجفي (يرد)

أجد في المداخلات أنّ هناك اتفاقاً كبيراً في الرأي مع ما تضمّنه البحث، باستثناء تحفظات بعضها على مسألة «الخصْخصة» في إطار الاقتصاد العراقي. وأود أن أشير إلى صعوبة بناء إطارٍ عامٍ للتنمية بعيداً عن النشاط الخاص. وفي تقديري يُعنى جزء من هذه التحفظات برفضً التحوّل من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وحقيقة الأمر أن الإطار العام للنموذج لا يستهدف استنزاف رأس المال القومي العام بتحويله إلى الخاص، إلا أنّه يصعب على نموذج لمستقبل العراق الاقتصادي أن يَسْتبعد هذا النشاط من تكوينات الناتج المحلي الإجّمالي، ولا سيما أنّ المناخ الاقتصادي الاقليمي والعربي والعالمي آخذٌ في التوسع في الاتجاه المذكور، ومن ثم فإن الانحياز إلى القطاع العام أو تمركز القرارات الاقتصادية لدى سلطة الدولة وتوسيع نشاطها الاقتصادي سيؤدي إلى انحراف الموارد عن استخداماتها المُثلى في إطار مفاهيم «فرصة التكاليف البديلة» وقد يَشغُل الدولة جزئياً عن مهامها الرئيسة التي تتطلبها المرحلة القادمة، مع العلم أنّ بحثي لا يشير إلى تحوّل القطاع العام إلى الخاص، بل يشير إلى تحفيز القطاع الخاص الناشئ للتوسع في مساهماته في إجمالي الناتج المحلي. وأكّد البحث بأن تضطلع

الدولة بالحاجات الأساسيّة، ومتطلبات التنمية البشرية والتي غالباً ما يعجز النشاط الخاص عن الوفاء بها.

أعود ثانيةً لأؤكّد في هذا الشأن أنّ الخلاف ليس حول مسألة الأهمية النسبية لدور الدولة أو النشاط الخاص، بل حول نمط السوق الذي يضم هذين النشاطينْ، فعندما يكون السوق أقرب إلى الحالات التنافسية في اقتصادٍ مثل الاقتصاد العراقي فإنّ تزايد الأهمية النسبية لدور الدولة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يصبح الأكثر ترجيحاً من تزايد النشاط الخاص، ولا سيّما أنّ ذلك سينعكس في نمط توزيع الدخل، باتجاه القاعدة العريضة من أفراد المجتمع مقارنةً بالقاعدة الضيّقة للمجتمع من المنتجين الكبار، الأمر الذي يعني مزيداً من العدالة في توزيع الدخل وثمار النمو على صعيد المجتمع العراقي.

أما بالنسبة إلى الزملاء المعقّبين، فإنني متفقٌ مع ما جاء في آرائهم السديدة، باستثناء بعض الملاحظات التي أعتقد أني قد أجبت عنها في ما يخصّ مسألة التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وقد أكد الدكتور عبد الوهاب حميد رشيد رأينا حول صعوبة تحديد نموذجٍ للتنمية في الظروف الحالية، وأنّ النموذج المستهدف يعمل وفق مضمون الفرضيّات الموضوعة المقدّمة وفي إطارها، ولا شكّ في أن عدم الأمن والاستقرار ليس مسألةً أبديةً، بل يعتمد على متغيّرات مناخ الاحتلال ورحيله عن العراق، ووجود حكومةٍ وطنيةٍ. وهي مسألة لها بعد زمني وفقاً لتجارب من هذا النوع في العالم النامي، أما في ما يخص التساؤلات الختامية للدكتور رشيد حول مدى إمكانية تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية، فإني أود الإشارة إلى أنّ قراءةً هادئةً للتاريخ المعاصر في ظلّ المُمكنات الموردية المادية والبشرية للعراق، تشير إلى احتمالاتٍ ممكنةٍ للإجابة بصورةٍ أكثر تفاؤلاً وأقل تشاؤماً عن تلك التساؤلات الموضوعية.

أودّ أن أشكر الدكتورة ذكاء الخالدي على تبويب تعقيبها في ملاحظاتٍ، وعلى ما أوردَته في مقدِّمة التعقيب بأنها تتفق مع طروحاتي وتختلف مع بعضٍ آخر منها. ومن هنا ستنحصر مقارباتي في نقاط الاختلاف فقط. بالنسبة إلى الملاحظة الأولى، فقد توقّعت أن تثار الشكوك حول الأرقام والبيانات التي وردت في البحث، لذا حرصت على الإشارة إلى مصادرها جميعاً في هوامش البحث، وإنْ كنت لا أعتقد بدقتها، ولا سيما تلك التي حصلت في فترة الحصار الاقتصادي، إلا أنها أقرب إلى الحقيقة بسبب وجود اختباراتٍ أوليّةٍ حول تكوينها. وربّما يتحدد الخلاف الأساسي في تعقيب الدكتورة الخالدي في مسألة «دور الدولة»، إذ جاء تعقيبها حول ما تضمّنه البحث بما

معناه «أن دور الدولة في مستقبل العراق لا يُعدّ ضرورةً أبديةً بقدر ما هو ذو طبيعةٍ مرحليةٍ تتحدد أبعادها وفقاً لتنمية الاقتصاد العراقي»، ورؤية الدكتورة الخالدي أن دور الدولة لا يكون ضئيلاً أو مرحلياً بل العكس، وقد فهمت من كلمة «العكس» بأنّ الدور يجب أن يكون كبيراً وليس مرحلياً بل أبدياً.

أود في هذا الخصوص أن أبيّن رأيي بصورةٍ أكثر وضوحاً. إنّ دور الدولة ليس ظاهرةً مرتبطةً بمكانٍ معينٍ، لكن لها خصوصية المكان، إلا أنّ هذا الدور مرتبط بالزمان، أي بالتطور الاقتصادي الذي يوصل إلى ظاهرة الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع. فحين يعاني هؤلاء الأفراد من الفقر والحرمان، فإنّ تزايد الأهمية النسبية لدور الدولة في الشأن الاقتصادي، والذي يعني التدخل في توزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة من جانبٍ والتأثير في توزيع عوائد هذه الموارد من خلال متضمّنات الأسعار الكلية من جانبٍ آخر، يُعدّ ضرورةً. ومن هنا أجد أنّ دور الدولة ليس ساكناً أو أبدياً.

إذا ما طرحنا السؤال التالي لماذا دور الدولة في الشأن الاقتصادي؟ أليس الجواب اقتصادياً في أن ضرورة هذا الدور قد جاء بسبب ندرة الموارد في مواجهة المتطلبات المتعددة لأفراد المجتمع؟ وبالتالي فإن هذا الدور دالٌ على «الندرة». وفي ظل هذه الحقيقة، ومعاناة الاقتصاد العراقي من ندرة الموارد خلال فترة الحصار وبعد الاحتلال الأجنبي، فإنّ دور الدولة، ولا سيّما في المرحلة الأولى من التنمية الاقتصادية يُعدّ ضرورةً لتحقيق العدالة في توزيع ثمار النمو الاقتصادي المقبلة. لكنّ التناقض الذي سيواجه دور الدولة أنّ مركزية اتخاذ القرارات تتعارض وترشيد الاستخدام الاقتصادي للموارد، والذي قد يؤدي إلى تزايد ندرة الموارد في المدى المتوسط أو البعيد بالنظر إلى ما يشوب أو يرافق هذا الدور في معظم الحالات في البلدان النامية بصفةٍ عامةٍ من عدم شفافيةٍ، ورؤى غير واضحةٍ في توزيع هذه الموارد، ولا سيّما أنّ موروثات الاقتصاد العراقي كمتغيراتٍ داخليةٍ، وأوضاع الاحتلال كمتغيراتٍ خارجيةٍ تساعد على انتشار الفساد والانحراف الإداري.

غالباً ما تتحصّن الفئات الرأسمالية، والتي تمثّل بنىً فوقيةً (Super Structure) في المجتمع بالدور الآمر للدولة في مرحلة صراعاتها مع الظواهر المتناقضة لأهداف هذه الفئة، وهذا ما تؤكّده العديد من التجارب المعاصرة. من هذا المنطلق كانت طروحاتي بأن هذا الدور لا ينبغي أن يكون ثابتاً بل متغيراً وفق مستويات الندرة أو الوفرة في الموارد الاقتصادية، وبعبارةٍ أخرى وفق مراحل التنمية الاقتصادية، ولا حاجة لتعمّق هذا الدور وحرمان المجتمع من «مزايا السوق» في مراحل متقدمةٍ من التنمية

الاقتصادية. وعندما يكون الاقتصاد العراقي أدنى ندرةً في موارده الاقتصادية، ولا سيّما أنّه يتمتع بقدرٍ كبيرٍ من الموارد المادية البشرية في إطار كثافته السكانية، فإني أعتقد بأنّه سيتولّد لدى الخالدي قدر من القناعة بتفضيل أن يكون هذا الدور متغيراً في إطار مراحل التنمية الاقتصادية. وأخيراً أؤكّد أنّ الملاحظات التي وردت من كافة الأصدقاء سيكون لها أعمق صدىً في بحثنا.



الفصل العشرون

السياسة النفطية(*)

رمزي سلمان(**)

مقدمة

استخدم البابليون الأسفلت والقار من الحقول النفطية السطحية للشد بين الطابوق في جدران مدينة بابل وبوابتها الشهيرة وشوارعها، الأمر الذي يمكن اعتباره من أول عمليات استخراج واستخدام الهيدروكربونات في تاريخ العالم. فهل من الممكن أن نضيف إلى عبارة «مهد الحضارات» والتي غالباً ما يوصف بها العراق أو ما بين النهرين لتكون «مهد الحضارات والصناعة النفطية»؟

قد لا يكون من الضروري أن نرجع إلى عهد بابل أو نذكر النار الأزلية في كركوك والتي لم تنطفىء منذ بداية التاريخ وليومنا هذا، بالرغم من الغزوات وفترات الاحتلال التي لا تحصى، والتي يحفل بها تاريخ ما بين النهرين وستبقى مشتعلة على أرض عراق موحد متحدية نيران ومشاعل غزاته عبر التاريخ لتمثل مشعلاً أصيلاً للحرية.

بدايات استثمار نفط العراق

بدأت عمليات الاستكشاف عن النفط في العراق عندما كان تحت الاحتلال العثماني أواخر القرن التاسع عشر، وحال ثبوت إمكانياته النفطية الهائلة تحركت القوى العظمى في حينه (بريطانيا وألمانيا وهولندا) وشكلت شركة النفط التركية لتتولى

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٥ (تموز/يوليو ٢٠٠٤)، ص ٩٨ ـ ١١٠.

(**) مستشار في شؤون النفط- العراق.

التنقيب عن النفط في ولايتيْ بغداد والموصل.

توقفت العمليات خلال الحرب العالمية الأولى، وبعدها أصبح العراق تحت الانتداب البريطاني، وانفردت المصالح البريطانية والفرنسية بالسيطرة على العمليات. بعدها منح امتياز يغطي مساحة ١٩٢,٠٠٠ ميل مربع من مساحة العراق إلى شركة النفط التركية، والتي أصبحت في ما بعد شركة نفط العراق بمساهمات بريطانية وفرنسية وهولندية وأمريكية و٥ بالمئة لكولبينكيان.

كان حقل كركوك العملاق قد اكتشف سنة ١٩٢٧، وبعدها تم التوسيع التدريجي لمساحة امتياز شركة نفط العراق ليغطي كامل مساحة العراق باستثناء ٨٠٠ ميل مربع مجاورة للحدود مع إيران، والتي كانت منطقة امتياز لشركة أنكلوايرانيان.

في عام ١٩٤٧ تم اكتشاف حقل نفط الزبير، وبعده الرميلة العملاق في جنوب العراق سنة ١٩٥٤، والتي من الناحية الفعلية تمثل سنة نهاية العمليات الاستكشافية الجدية لشركة نفط العراق وشركاتها الفرعية.

الطريق إلى التأميم

بعد ثورة ١٩٥٨ وتعثر المفاوضات وتوتر العلاقات بين حكومة الثورة والشركات، والتي لم تكن جدية في التجاوب مع طلبات زيادة عمليات الاستكشاف وزيادة صادرات العراق والتوقف عن استخدام مستويات الإنتاج كورقة ضغط اقتصادي وسياسي، كما رأتها السلطة الجديدة، حددت الحكومة بالقانون رقم ٨٠ الشهير مساحة امتياز الشركات بتلك المناطق المنتجة فقط، أو ما يعادل النصف بالمئة فقط من مساحة العراق.

وفي شباط/ فبراير ١٩٦٤ تأسست شركة النفط الوطنية العراقية، وبعدها خصصت لها كافة المساحات التي سحبت من الشركات الامتيازية.

وعلى الرغم من عدم تحقيق شركة النفط الوطنية العراقية خلال السنوات الأولى بعد تأسيسها أي إنجاز مؤثر اقتصادياً أو إعلامياً، وبالرغم من مؤثرات الحصار وقلة الموارد والعزلة التي فرضتها الشركات، فقد تمكنت من القيام ببناء وتدريب الكوادر وإنجاز الدراسات والخطط لعملها المستقبلي، وكأنها تتهيأ لمواجهة تتبوأ بعدها مسؤولية العمليات كبديل للشركات الامتيازية. وقد يكون من المناسب تسمية الفترة بين تأسيس شركة النفط الوطنية والتأميم بفترة التعبئة وحفر الخنادق استعداداً للمواجهة.

كان توقيع أول عقد خدمة بين شركة النفط الوطنية العراقية وشركة إيراب الفرنسية بمشاركة يابانية من الباطن نقطة انطلاق مهمة ومؤشراً واضحاً، ليس فقط لأهمية العراق كمصدر ذي احتياطيات نفطية كبيرة، وإنما لأن جبهة الشركات العالمية قابلة للاختراق.

بعدها جاء استغلال آبار في جنوب الرميلة وبمنشآت سوفياتية بقروض وتوقيع عقد مع شركة هنغارية لحفر أول بئر للنفط الوطنية وغير ذلك من أعمال لما سمي بالاستثمار المباشر الذي توج بتحميل أول ناقلة عراقية من بناء إسباني في السابع من نيسان/ أبريل ١٩٧٢ . . وهذه كلها إنجازات لم تكن سهلة التحقيق، ولكنها عززت ثقة العراقيين بإمكانياتهم وجعلتهم أكثر استعداداً للمجابهة وحتى المجازفة.

وقد يكون من المفيد أن نذكر أنه بالإضافة إلى تأسيس شركة ناقلات النفط العراقية والتعاقد مع إسبانيا لبناء سبع ناقلات بحمولة ٣٥ ألف طن، وهو أقصى ما كان ممكناً تحميله من ميناء الفاو، والذي تم تأهيله وطنياً، وكذلك التفاوض مع تركيا لمد خط لتصدير النفط عبر أراضيها، وغيرها من إجراءات، والتي كانت أساساً وإعلامياً لخدمة أهداف الاستثمار المباشر للنفط في الأراضي والحقول التي خصصت لشركة النفط الوطنية العراقية؛ كلها كانت عوامل إنذار للشركات الامتيازية ومؤشرات لاحتمال وجود أجندة غير معلنة، ولكن ليس من الضروري أن كل حليم تكفيه الإشارة!

التأميم

صدور القانون رقم ٦٩ في الأول من حزيران/ يونيو ١٩٧٢ كان البداية، حيث أممت بموجبه شركة نفط العراق باستثناء شركتها الفرعية في البصرة، والتي بدورها أممت بين سنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٥ لتتم سيطرة شركة النفط الوطنية العراقية على كافة العمليات الاستخراجية في العراق.

وعلى الرغم من هيمنة الشركات الكبرى على الصناعة النفطية عالمياً، خدمت الظروف التي سادت القطاع النفطي العالمي بداية السبعينيات، وكذلك الميزات التي منحت للجانب الفرنسي في تسريع الوصول إلى تسوية مع الشركات مالكة الامتياز في شركة نفط العراق.

بعد نجاح التأميم والتسوية مع الشركات وتسارع فعاليات الاستثمار الوطني المباشر في كافة المجالات من الاستكشاف إلى التصدير، أصبحت عقود الخدمة التي أبرمت مع إيراب الفرنسية وبتروبراس البرازيلية والهند، وبالرغم من كونها عقود

خدمة وليست امتيازات، من الأمور المحرجة، ولا سيما أنها أبرمت في ظروف ولأغراض مختلفة. وعليه وربما لأن هذه العقود خدمت أغراضها، فقد تم إنهاء عقدي إيراب وبتروبراس تفاوضياً وبتعويضات عادلة. أما العقد مع الهند، فإنه أنهي حسب شروطه لعدم تحقق أي اكتشاف تجاري ضمن الفترة المحددة.

تسويق النفط

كانت أول ممارسة وتجربة وطنية لتسويق النفط هي بيع شحنة صغيرة من النفط من ميناء طرابلس، وكانت جزءاً من الحصة العينية التي تستحقها الحكومة، والتي تبيعها الشركات إسمياً لحساب الحكومة وتدفع قيمتها بالسعر المعلن.

كانت المشكلة أن السعر السائد في السوق الذي عرض في حينه للشحنة أقل من السعر المعلن، الأمر الذي يعني خسارة نقدية للحكومة. ولتلافي ذلك شكلياً أبرمت الصفقة على أساس المقايضة، حيث اعتمد السعر المعلن للنفط مقابل بضاعة بسعر مضخم نسبياً للتعويض عن الفرق.

كان الهدف من العملية هو التعرف ميدانياً على مفردات العملية التسويقية من التعاقد إلى التحميل والتسليم. خيبة الأمل كانت عدم اكتشاف أي أسرار أو خبايا في العملية، وأنها لم تكن تختلف عن أي عملية بيع وشراء.

بعدها جرى التعاقد لتسويق نفط الاستثمار المباشر، وتم تحميل أول ناقلة في السابع من نيسان/ أبريل ١٩٧٢. حاولت الشركات الامتيازية حجز شحنات نفط الاستثمار المباشر بادعاء أن لها حقوقاً قانونية في النفط المحمل لكونه من حقول تقع ضمن مناطق امتيازاتها. فشل تلك المحاولات كان نكسة للشركات ودعماً لموقف العراق وقراره السيادي.

بعد قرار التأميم في الأول من حزيران/ يونيو ١٩٧٢، والضجة التي سببها عالمياً كان مستوى التحدي عالياً، ولا سيما أن نجاح التأميم أصبح مرتبطاً كلياً بنجاح تسويق النفط المنتج من الحقول المؤممة بإدارة عراقية كفوءة.

كانت خطوط الأنابيب عبر سوريا ولبنان إلى ميناءيْ بانياس وطرابلس هي المنفذ الوحيد لتصدير النفط من الحقول المؤممة في شمال العراق. ومما عقد الأمور قيام سوريا بتأميم الخطوط والمنشآت في أراضيها، بالرغم من كونها من ممتلكات الشركة العراقية المؤممة، وبالتالي أصبحت ملكاً للعراق حسبما افترض العراقيون. عليه تطلب الأمر إبرام اتفاق مع سوريا ولبنان يمكن العراق من استخدام هذه المنشآت لتصدير نفوطه.

لم يدم طويلاً انقطاع الصادارت عبر سوريا، وسرعان ما بوشر بالتصدير وبوتائر متصاعدة لتقبر والى الأبد أسطورة صعوبة التسويق الوطني للنفط، وما حققته مؤسسة تسويق النفط العراقية (سومو) في هذا المجال منذ التأميم الأول، وما تلاه قد يكون مؤشراً جيداً لما هو ممكن للعراقيين تحقيقه عند توفر الإرادة وحرية القرار.

هنا لا بد أن نترك للتاريخ وما قد يكشفه الزمن من حقائق ذات علاقة بالإرادة وحرية القرار ودورهما في قرار التأميم وما سبقه وتلاه من أحداث.

أذكر ذلك لضرورة التعرف على الدوافع المختلفة لمن كان لهم دور في كسر طوق الحصار الذي فرضته الشركات الغربية وحكوماتها بعد صدور القانون رقم ٨٠ الذي ساعد في إنجاح عمليات الاستثمار المباشر وبعدها التأميم.

فالإسناد السوفياتي في سني الحرب الباردة مفهوم، أما إبرام أول عقد خدمة للاستكشاف والإنتاج مع شركة فرنسية وبعد التأميم تعاقدت شركات أمريكية ويونانية، وحتى شركات فرنسية أممت حصصها، قد يكون لها أسباب ليست بالضرورة اقتصادية.

وقد يكون من الوارد أن نتساءل اليوم: هل كان تأميم النفط في العراق جزءاً من موزاييك الترتيبات والمقدمات لرفع الأسعار في السبعينيات لجعل الإنتاج خارج دول الأوبك اقتصادياً وتبرير الخزين الاستراتيجي، ومن ثم تركيع الأوبك في الثمانينيات؟

فترات الحروب والاحتلال

منذ عام ١٩٨٠ وحتى الاحتلال في عام ٢٠٠٣ كانت فترة مظلمة للصناعة النفطية في العراق، وما كان استمرارها إلا نتيجة الزخم الهائل الذي ساد عملياتها في السبعينيات من القرن الماضي.

لقد كتب وقيل الكثير عن تلك الحقبة من تاريخ الصناعة النفطية العراقية، والتي استهدفت الإنتاج بأقصى الطاقات الممكن تصديرها، وبأي ثمن، لتغذية المجهود الحربي واستمرارية النظام. المقصود بأي ثمن، ليس فقط بالنسبة إلى سعر النفط المصدر، وإنما أيضاً بالنسبة إلى ما يسببه ذلك من ضرر للحقول النفطية ومنشآتها.

وهنا لا بد من ذكر الجهود المتميزة لمعظم العاملين في القطاع النفطي، ليس فقط لما قاموا به لاستمرارية الإنتاج بظروف في منتهى الصعوبة في الأمور المعيشية والاجتماعية والمادية والنفسية، بالإضافة إلى ظروف العمل من شحة معدات وقطع

غيار وغير ذلك، وعلينا أن نكون شاكرين لجهودهم الخلاقة للحد قدر المستطاع من الأضرار للمكامن النفطية والمنشآت التي غالباً ما اضطروا لتشغيلها بطاقات تفوق كثيراً الحدود السليمة المتعارف عليها والمقبولة في الصناعة النفطية عالمياً.

وجاء الغزو والاحتلال، وتدمر منشآت كثيرة كلياً أو جزئياً، سواء بنيران القوات الغازية أو النهب والتخريب المتعمد، وكأن عمليات الثأر تشمل الجماد لذنب اقترفه.

هذا علماً بأن القوات الغازية أعلنت أنها اعتمدت استراتيجية للغزو تتصف بتقليل الخسائر المادية والبشرية والدمار للمنشآت الإنتاجية، لكي تتمكن وبأقل كلفة من إعادة إعمار العراق، متناسية التدمير الذي أصاب البنية التحتية والمنشآت العراقية في الحرب مع إيران، وبعدها حرب الكويت، وأكثر من عقدين من الركود الاقتصادي والحصار.

وعليه ما ينبغي أو يتطلب إعادة بنائه ليس فقط أضرار الغزو الأخير، وإنما الأضرار المتراكمة منذ عام ١٩٨٠، إن تناسينا ضرورة التحديث لتتماشى الصناعة النفطية في العراق ولتصلح للقرن الواحد والعشرين.

الغزو والنفط

هناك الكثير من الآراء والاجتهادات للربط بين الغزو والنفط. إن وجود مثل هذه العلاقة قد لا يكون غريباً إذا ما نظرنا إلى تاريخ العراق الحافل بالغزوات بسبب خيراته الكثيرة والمتنوعة، وحتى إن تدمير المكتبات ودور العلم ليس جديداً إذا ما تذكرنا هولاكو وغزوته البربرية.

كلنا يذكر بعد دخول العراق إلى الكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠ عندما كرر الساسة الغربيون، وبخاصة الأمريكان منهم، وحتى قبل ذكر معارضتهم لاحتلال الكويت، أنه لا يمكن قبول سيطرة العراق على ٢٠بالمئة من احتياطي النفط العالمي، فالنفط كان وسط الصورة ولا بد أنه كان في الصورة أو عاملاً في قرار غزو العراق، ولكن يبقى الجدل حول الوزن الذي أعطته الإدارة الأمريكية لعامل النفط في حساباتها غير المعلنة لمبررات وأهداف غزو العراق.

وقد يكون من المفيد أن نذكر أن السير أندرو غرين، وهو سفير بريطاني سابق في السعودية، قد قال: «هناك تعليلان في العالم العربي لأهداف هذه الحرب الأول هو النفط الموجود في العراق، والثاني هو تخليص إسرائيل من عدو استراتيجي». أما جيمس أكنز، وهو سفير سابق للولايات المتحدة لدى السعودية، فهو يؤمن بشدة،

ويروّج للرأي بأن النفط ورغبة الولايات المتحدة للسيطرة على مصادره يمثلان المحور الأكثر تأثيراً في توجه وتفكير الإدارة الأمريكية الحالية.

العديد من الدول أبدت تخوفها من أن الولايات المتحدة الأمريكية ستفرض سيطرتها، وعلى الأقل غير المباشرة على نفط العراق، إن لم تكن المباشرة، سواء بالسيطرة على الإنتاج والتصدير أو ضمان حصول الشركات الأمريكية على حصة الأسد من العقود، لتأهيل المنشآت القائمة وتطوير حقول جديدة، وحتى رئيس كبرى الشركات البريطانية أعرب عن مثل هذا التخوف بالرغم من كون بريطانيا شريكة في ما سماه تحرير العراق.

الوضع القائم

على الرغم من كوننا نعيش عصر ثورة المعلومات، نجد أنفسنا لا نزال بحاجة إلى الأساليب القديمة أو التقليدية التي تعتمد على العين البشرية والجهد الشخصي، للتأكد من الحقائق وتحديد درجة الثقة بالمعلومات التي تبثها أجهزة الإعلام أو ما تدعيه الحكومات وأجهزتها المختلفة.

ودون التطرق الى، أو الخوض في، الفوضى المعلوماتية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وما سببته ليس فقط للعراق، بل لمنطقة الشرق الأوسط والنظام العالمي والشرعية الدولية، وكمثل بسيط على ما نحن بصدده، ففي يوم ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، أكدت القيادة المركزية (السنتكوم) لقوات الولايات المتحدة الأمريكية بأن آبار النفط في جنوب العراق هيئت للتدمير بالمتفجرات من قبل العراقيين، وفي وقت متأخر من اليوم نفسه قال الناطق الرسمي للسنتكوم الجنرال فنس بروكس: «لم نجد أي بئر نفطي مهيأ للتفجير بالرغم من معلومات مؤكدة بأن التحضيرات لذلك كانت مستمرة وأنجزت».

وعليه، فمن الممكن والمنطقي أن نفترض أن كل الأضرار التي أصابت الصناعة النفطية ومنشآتها ومعداتها هي نتيجة عمليات القوات المحتلة، وبالتالي فهي المسؤولة عن تلك الأضرار وتبعياتها المختلفة والمتشعبة.

منذ الاحتلال وحتى كتابة هذه الدراسة، نشر الكثير عن الوضع القائم للصناعة النفطية ومنشآتها والطاقات الإنتاجية والتصديرية والتوقعات المستقبلية، بالرغم من كل ذلك أجد من الصعب بلورة صورة واضحة، ولا سيما بسبب التضارب بين ما ينشر أو يقدم في المؤتمرات، وعلى الأخص تلك التي تعقد تحت شعار إعادة إعمار العراق أو الفرص الاستثمارية والتعاقدية؛ هذا كله دون وضوح الجانب الأمني

والسياسي، وحتى نوعية النظام واستقلاليته بعد انتهاء الاحتلال رسمياً.

ما نعرفه من دراسات وتقييم شركة سيبولت العالمية في آذار/ مارس ١٩٩٨ وكانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ التي أجرتها للأمم المتحدة، أن وضع الصناعة النفطية بعد الدراسة الأولى كان سيئاً جداً. أما التقرير الثاني، فأشار إلى استمرار تدهور الوضع في معظم أجزاء القطاع النفطي واتجاهه نحو الانهيار في البعض الآخر.

كما أشار التقرير الثاني إلى أن العراق تمكن من رفع إنتاجه إلى مستوى ٣ ملايين برميل في اليوم دون الالتزام بالأساليب السليمة المعمول بها في الصناعة النفطية واللجوء إلى أساليب عالية المجازفة لغرض زيادة الإنتاج لتأمين الإيرادات المطلوبة عند انخفاض الأسعار، وكذلك لإنتاج الغاز الطبيعي اللازم للاستهلاك المحلي، والتصفية لإنتاج المنتجات النفطية للنقل، وتوليد الطاقة الكهربائية والتهريب.

غالباً ما يعتمد المراقبون الكميات المصدرة من نفط خام ومنتجات ودرجة الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى المنتجات النفطية كمؤشر لصحة القطاع النفطي في البلد، ولكن بسبب عدم إمكانية تشغيل خطوط التصدير عبر تركيا لأسباب أمنية، فإن ذلك يجعل من الصعب اعتماد حجم صادرات النفط الخام كمؤشر لحالة المكامن والمنشآت الإنتاجية والطاقات الممكنة فعلاً. كما أن استمرار العراق باستيراد المنتجات النفطية قد لا يعني بالضرورة عدم صلاحية المصافي، وعليه فمن الصعب الحكم على حالة القطاع.

حسب آخر التصريحات لناطق في وزارة النفط العراقية، فإن الخطة الإنتاجية المعتمدة تستهدف الوصول إلى ٢,٨ مليون برميل يومياً في الربع الثاني من هذه السنة، ومن ثم إلى ٣ ملايين برميل يومياً في نهاية السنة.

التصريح يذكر طاقة إنتاجية، ولا يتطرق إلى التصدير أو ذكر منافذه المحتملة، كما أنه لم يتطرق إلى كيفية إدامة هذه الطاقات دون توفر التمويل لإعادة تأهيل المنشآت الحقلية، ومنها معدات الحقن المائي في المكامن التي عانت من استنزاف غير مقبول لطاقاتها، الأمر الذي أدى وحسبما يؤكده المختصون إلى خسارات مكمنية كبيرة، سيكون من المكلف جداً تعويضها إن أمكن ذلك فعلاً.

موقف الشركات العالمية

شركات النفط العالمية قاطبة لها اهتمام بالعراق، وموقفها الحالي حسب ما أعرب عنه رئيس إحداها في حوار شخصي مطلع السنة الحالية، أنه بسبب علامات الاستفهام الكثيرة التي تحوم حول الموقف في العراق، فإن الشركات تعتمد حالياً المناورة ومحاولة مد الجسور، وليس تنفيذ أي استراتيجية واضحة مفضّلة الانتظار.

فالنفط العراقي بكمياته الهائلة تحت الأرض منذ قرون تعوّد على الانتظار. وفي غياب حكومة شرعية وبرلمان منتخب ليس من الممكن الدخول بأي صيغة تعاقدية، وبالذات عقود المشاركة المعمول بها في دول أخرى، وبموجب أحكام القانون الدولي، فالقوات المحتلة غير مخولة التصرف بثروات البلد المحتل.

بعد سنين طويلة من الحروب والحصار الاقتصادي لحق الدمار بالمنشآت النفطية، وبالرغم من الإمكانيات الإبداعية للمهندسين والفنيين العراقيين تعتقد الشركات أن أمامها مهام ليست صعبة فقط، بل بالغة الصعوبة، وأنهم سيحتاجون إلى التكنولوجيا المتقدمة والتمويل، وهو ما ستكون الشركات الكبرى مستعدة لتقديمه إن طلب إليها ذلك.

أما الشركات والجهات التي لها اتفاقيات أبرمت أو هيئات خلال فترة الحصار الاقتصادي، فهي تعتبر عقودها نافذة، في حين يسود الرأي بأن إبرامها خلال فترة الحصار يجعلها غير قانونية حتى وإن كان تنفيذها مشروطاً برفع الحصار. من الممكن اعتبارها مذكرات تفاهم وليست عقوداً ملزمة، وفي جميع الأحوال، فأمرها متروك لحكومة شرعية وبرلمان منتخب يعتبر شروطها مجحفة، ولا سيما أن مفاوضتها تمت بين طرفين غير متكافئين لكون أحدهما كان خاضعاً لحصار دولي كان متفانياً لكسره.

مستقبل الثروة النفطية

ليس من الممكن استقراء مستقبل الثروة النفطية العراقية بمعزل عن التطورات السياسية والأمنية وشكل الحكم في البلاد، بعد الانتهاء الرسمي لفترة الاحتلال بما يسمى الاستقلال، وهل أنه سيكون استقلالاً حقيقياً ذا شفافية أو استقلالاً شكلياً يكتنفه بعض الغموض؟

تساءلنا سابقاً عن حقيقة علاقة النفط بالغزو والاحتلال، ولم تحصل القناعة باستبعاد عامل النفط، ولا سيما أنه من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى ضمان كميات متزايدة من النفط الخام والغاز الطبيعي المستورد بأرخص الأسعار لاستمرار رفاهها، ولكونها أكبر مستهلك للطاقة في العالم مع سياسة طاقوية حكومية مبنية على زيادة الإمدادات دون أي اجراءات تذكر للحد من الاستهلاك. ويتوقع أن يصل استهلاك الولايات المتحدة الولايات المتحدة في سنة ٢٠٢٥ إلى حوالى ٣٠ مليون برميل يومياً من النفط الخام (١٩,٧ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠١) أو حوالى ربع الاستهلاك العالمي في الوقت الذي سيصل فيه إنتاج الشرق الأوسط إلى أكثر من ٥١ مليون برميل في اليوم أو ما يعادل ٤٣بالمئة من الإنتاج

العالمي. فعليه، يكون من الطبيعي أن تسعى لزيادة نفوذها وسيطرتها في الشرق الأوسط، وبالذات في منطقة الخليج العربي، لكي تضمن استمرار انسيابية تجهيزاتها النفطية، ولا سيما أن ذلك يبرره التشكيك المتزايد في الاستقرار الداخلي لدول المنطقة حتى، وإن كان لها دور في ذلك.

هنا أود أن أذكر شيئاً من التاريخ يرجع إلى العقد الثاني من القرن الماضي عندما قدمت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية دراسة عن احتياطيات النفط في العالم، أظهرت أن مجمل الاحتياطي العالمي في حينه كان حوالى ٤٠ مليار برميل يوجد حوالى نصفه في القارتين الأمريكيتين، والنصف الآخر في بقية أنحاء العالم. لقد أبدت أغلبية المشاركين في المؤتمر الذي قدمت فيه الدراسة ارتياحها لكون نصف الاحتياطي العالمي سيكون متوفراً للولايات المتحدة، لكونه في الأمريكيتين، ولكن البعض أعرب عن الرأي بأن ذلك يجب ألا يعني أن لا يكون للولايات المتحدة الأمريكية إصبع في النصف الثاني الموجود خارج الأمريكيتين. والآن وبعد مرور ما يقارب القرن لا تزال الأفكار والأهداف متشابهة، ولكن بسبب وجود حوالى ثلثي الاحتياطي العالمي في الشرق الأوسط تحولت ضرورة وجود إصبع إلى وضع اليد. وعليه، فمن الصعب تصور مغادرة المحتل عرس الاحتفال بالاستقلال، ومهما كان نوعه، خالي اليدين، وكل ما نأمله ألا تكون قبلة الوداع مميتة، أو صكوك الغفران مكلفة.

من المفيد أن نلاحظ التبدل المستمر في لهجة وفحوى تصريحات ممثلي المحتلين بما يتعلق بالقطاع النفطي منذ بداية الاحتلال ولتاريخه. فبعد أن كانت تعتبر النفط العراقي، وما تخطط له من خصخصة وغير ذلك، وكأنه من غنائم الحرب، أصبحت اليوم تتكلم عن ترك كل ما يتعلق بالعمليات الاستكشافية والتطويرية والتعاقد مع الشركات الأجنبية، وغير ذلك من الأمور السيادية، إلى حكومة دستورية وبرلمان منتخب، الأمر الذي يطابق موقف الشركات العالمية.

وهنا لا بد من ذكر ما قاله رئيس سابق لإحدى الشركات العالمية من ذوي الخبرة في العراق والمنطقة، عندما سئل عن رأيه في خصخصة بعض الحقول النفطية العراقية لتوفير موارد بسرعة حسبما اقترحه وروّج له البعض، حتى من العراقيين؛ كان جوابه «أستغرب كيف تطرح مثل هذه الأفكار، ولكنها بالتأكيد من أناس لا يعرفون العراق والعراقيين، كلنا يعرف مصير الامتيازات وعقود الخدمة التي أبرمتها في حينه حكومات شرعية ومعترف بها عالمياً، فما المصير الذي تتوقعه لما يبرم تحت الاحتلال أو مع حكومة معينة وغير منتخبة ديمقراطياً؟».

أعتقد وأؤمن أن الثروة النفطية العراقية، ومهما طال الأمد، ستعود إلى السيطرة

والملكية الكاملة لشعب العراق. ومن الصعب أن أتقبل أو حتى أناقش أي بديل لذلك، لأنه سيكون في أحسن الأحوال نظرياً ودون جدوى، وعليه سأنتقل إلى مناقشة التطورات المتوقعة، وتأثير ذلك في دول الجوار والمنطقة والأوبك.

التطورات المتوقعة

ابتداءً، إني أفترض أن القوات المحتلة هي المسؤولة عن إصلاح أو التعويض عن كل ما تم تخريبه أو تدميره نتيجة عملياتها العسكرية واحتلالها، لتتسلم السلطة الجديدة الحقول والمنشآت النفطية بوضع يوازي أو أحسن من الذي كانت عليه قبل الغزو.

بعد تسلم حكومة شرعية للسلطة، سيكون أمامها مهام كثيرة في القطاع النفطي، منها ما يتعلق بما هو تحت الأرض، وما له علاقة بالعملية الإنتاجية للنفط الخام، ومنها ما سنسميه المنشآت النفطية الخدمية، وتشمل المصافي وما شابهها، والخزانات السطحية والأنابيب ذات العلاقة بالمنتجات النفطية للاستهلاك الداخلي وتوزيعها.

بقدر تعلق الأمر بالمنشآت الخدمية، فمعظم مفرداتها قديمة ومستهلكة، وغالباً متخلفة فنياً حرمت من الصيانة والتحديث منذ الثمانينيات، وتتطلب استثمارات كبيرة جداً ليس فقط لصيانتها وتحديثها، وإنما لإنشاء بدائل لمعظمها وإدخال التكنولوجيا الحديثة وتوسيع خدماتها لتغطي العراق بشمول وكفاءة.

لما كانت هذه المنشآت هي أساساً تحويلية وخدمية، ولا تتعلق ملكيتها بموضوع السيادة والثروة الوطنية، فقد يكون هذا الجزء من القطاع النفطي قابلاً ليكون قطاعاً مختلطاً، وحتى بمشاركات أجنبية. هذا مع ضمان تأمين المنتجات النفطية والخدمات المتعلقة بها للظروف الطارئة ومتطلبات الأمن الوطني واستراتيجياته.

إن فتح الباب للمشاركات في هذه العمليات سيساعد على توفير بعض من الاستثمارات الجسيمة المطلوبة، والتسريع في تأمين الخدمات المهمة جداً لأفراد الشعب وعملية التنمية الانفجارية المطلوبة.

أما بالنسبة إلى حقول النفط ومكامنها ومنشآتها، فالحال لا يختلف كثيراً بالنسبة إلى قدم المنشآت وما عانته من سوء صيانة وإدامة. فالمكامن النفطية عانت الكثير منذ بداية الحرب العراقية الإيرانية، فمعظم العمليات الضرورية لضمان اتباع الأسلوب السليم في الصناعة النفطية، وهو ما كنا نتابعه ونصر عليه بصرامة أيام الامتيازات، ترك جانباً في معظم الأحيان، وكان التركيز على زيادة الإنتاج أو استنزاف الغاز،

وحتى ضخ المنتجات النفطية الفائضة إلى المكامن، وحسبما تتطلبه أو تمليه ظروف الحروب والحصار.

أما المنشآت السطحية من عازلات غاز وخزانات وخطوط التجميع الحقلية وغيرها، فهي الأخرى متعبة وتحتاج إلى الكثير من التبديل والصيانة والتأهيل، وقد يكون من الاقتصادي في الأمد البعيد الاستثمار في منشآت جديدة موازية.

دون الدخول في المزيد من التفاصيل، فإن الأمر سيتطلب كمرحلة أولى تقييماً كاملاً لصحة المكامن النفطية مع الحد من مستوى الإنتاج بما يضمن تطبيق الأسلوب السليم المتعارف عليه وعدم زيادة الإنتاج إلا بعد توفير ما يتطلبه ذلك من خدمات مكمنية ومنشآت حقلية كفوءة.

ومن الجدير بالذكر هنا أن سلطات الاحتلال تدفع باتجاه زيادة الإنتاج لغرض زيادة الإيرادات لتخفيض مساهماتها المالية، وهو أمر لا يخدم مصلحة العراق ومكامنه.

أما أسلوب تطوير الحقول وزيادة الطاقة الإنتاجية والتصديرية للعراق، فهو أمر تقرره الحكومة الشرعية والبرلمان المنتخب، وبسبب حجم الاستثمارات التي ستتطلبها عملية التنمية بعد الاستقلال لا بد من زيادة سريعة في الكميات المنتجة والمصدرة، الأمر الذي سيعني استثمارات كبيرة في عمليات التطوير للحقول المنتجة والمكتشفة.

ولتأمين مثل هذه الاستثمارات قد يصار إلى اعتماد أساليب معمول بها في دول نفطية أخرى في المنطقة وفي العالم، مثل عقود الخدمات وعقود المشاركة مع شركات وبيوت تمويل أجنبية. ولوجود عدد كبير من الحقول المكتشفة وغير المطورة والحقول المطورة جزئياً، فمن الممكن أن تكون مثل هذه العقود أفضل بكثير من تلك التي تبرم لمناطق تتطلب الاستكشاف، وهو ما يعني زيادة عنصر المجازفة، وبالتالي مطالبة الشريك الأجنبي بمردود أعلى.

الدخول بمثل هذه العقود يسهل أيضاً تسويق الكميات الإضافية المنتجة، ولا سيما أن العراق فقد منذ الحصار العديد من عملائه الكبار وأسواقه التقليدية. هذا ومن الممكن في ضوء زيادة الطلب العالمي المتوقعة في الأمد المتوسط حصول العراق على شروط تعاقدية وتمويلية أفضل مقابل تعهده بالتجهيز لفترات طويلة.

التأثير لدول الجوار والأوبك

مهما كانت السياسة الإنتاجية التي ستنتهجها الحكومة الشرعية، فإنه سيكون لها تأثير في دول الجوار والأوبك.

العراق يملك ثاني احتياطي نفطي في العالم، ولا تزال بعض مساحاته غير مستكشفة. فما سيقرره أو يستهدفه لمستوى إنتاجه النفطي، وأسلوب تحقيق ذلك سيكون موضع اهتمام جيرانه ودول الأوبك وبقية المنتجين.

وبغض النظر عن الأسلوب الذي يختاره لتحقيق أهدافه، سواء كان ذلك بالاستثمار المباشر أو عقود الخدمة والمشاركة، سيكون السؤال المهم هو: بأي سرعة سيحقق ذلك؟

سيكون من المهم للحكومة الجديدة لإثبات جدارتها تحقيق مستوى إنتاجي استهدفه صدام، ولكنه فشل في تحقيقه. كان ذلك ٦ ملايين برميل يومياً، كما أعلن منذ سنة ١٩٩٠.

الهدف الجديد ممكن أن يكون ٦ أو حتى ١٠ ملايين برميل يومياً إذا ما أراد العراق أخذ حصته في السوق في العقد القادم بما يناسب احتياطياته المثبتة الآن والمتوقعة مستقبلاً، وذلك بعد تأمين الاستثمارات اللازمة.

إن أكبر تحد لدول الخليج سيكون اعتماد العراق عقود المشاركة التي تتصف بسرعة التنفيذ، الأمر الذي سيهم إيران والكويت بصورة خاصة. فكلفة الإنتاج في العراق هي أقل بكثير مما هي في إيران، الأمر الذي سيضطر إيران لتحسين شروط عقودها إن أرادت اجتذاب المزيد من التمويل لعملياتها وزيادة طاقتها الإنتاجية لتواكب الطفرات الإنتاجية التي من الممكن تحقيقها في العراق.

أما الكويت التي غازلت الشركات الأجنبية من الدول العظمى ولسنوات لتطوير مناطق شمالية وحدودية لأغراض سياسية واستراتيجية في مجابهة صدام، فإنها ستكون في مجابهة مع منافس جديد يجتذب شركاءها عبر حدودها الشمالية.

أما بالنسبة إلى السعودية، فعراق غير مقيد بحصار يتحرك بسرعة لزيادة طاقاته الإنتاجية بصيغ المشاركة، سيعني منافسة لحصة السوق، ولا سيما أن مثل هذه العقود تشجع على زيادة الإنتاج بسرعة، الأمر الذي قد يعني أيضاً رفض العراق الالتزام بالحصة التي تقررها له الأوبك، ولا سيما أنه خسر الكثير خلال فترات الحروب والحصار، وهو ما غنمت معظمه السعودية عندما تبنت موقف المنقذ ومبدد مخاوف السوق وسد العجز الذي سببته مشاكل العراق. فالسعودية قد تعيد النظر بالتزامها بحصتها في الأوبك أو تهيىء نفسها لمعركة جديدة لحصة السوق مع العراق الجديد، الأمر الذي سوف لا يخدم مصلحة أي منهما.

أما بالنسبة إلى الأوبك، فالعراق هو إحدى دوله المؤسسة، وكان الاجتماع

التأسيسي قد عقد في عاصمته بغداد سنة ١٩٦٠. وهو يملك ثاني احتياطي نفطي في العالم، ويتميز بتعدد منافذه التصديرية على الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط، وحتى نظرياً في الوقت الحاضر على البحر الأحمر. والعراق بطاقاته المستقبلية المتوقعة سيكون أكثر تأثيراً في السوق العالمي، وله تاريخ مرموق في الصناعة النفطية وأسواق النفط العالمية.

في الوقت الذي لجأت فيه الأوبك خدمة لأغراضها إلى مغازلة منتجين خارج الأوبك، وحتى الصغار منهم مثل عمان وسوريا ومصر، فليس من المعقول أو المنطق أن تفرط بتعاون عضو مؤسس ومنتج كبير ذي تأثير في السوق العالمي. ومن الجانب الآخر، ليس من مصلحة العراق إضعاف الأوبك، أو العمل على تدهور الأسعار، أو التفريط بما حققته من منجزات كان العراق نفسه فعالاً في تحقيقها. هذا بالإضافة إلى كون عودة العراق ليأخذ الموقع المؤثر الذي يستحقه، والعمل على تقدم الأوبك الموحدة، هو جزء من إعادة تأهيله في المنظمات الدولية.

من الناحية الشخصية، أجد من الصعب تصور استمرار الأوبك بدون العراق. ولا ننسى أن البعض كان يطمح أو يأمل أن يؤدي احتلال العراق إلى انسحابه من الأوبك، وبالتالي انهيارها، محققين بذلك حلماً عملوا على تحقيقه منذ تأسيسها.

مع عودة العراق إلى الأوبك، قد نشهد بعض التحولات، وإعادة ترتيب الصفوف، والحد من هيمنة البعض، فيصبح كل الأعضاء متساوين، كما نص عليه في دستور المنظمة، وليس هناك من هم أكثر مساواة من غيرهم.

الاحتلال والاستثمار الأجنبي

غالباً ما تذكر خطة مارشال لإعادة إعمار ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية كنموذج لقدرة الولايات المتحدة على تحسين الوضع العالمي بنشر الديمقراطية والاقتصاد الحر والرأسمالية، وكذلك تحقيق الازدهار في أوروبا وحمايتها من الشيوعية.

كما أعلن أن نشر الديمقراطية والرأسمالية هما الهدفان الأساسيان للقوات المحتلة في العراق، مثلما كانا بالنسبة إلى ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

من الطبيعي أن تكون هناك فروقات بين الحالتين: **أولها** أن المبالغ المخصصة لخطة مارشال صرفت على ١٦ دولة، في حين أن مبلغاً مقارباً قد خصص للعراق وحده مع جزء بسيط لأفغانستان [خصص ١٣,٣ بليون دولار (٨٨ بليوناً بدولارات اليوم) لخطة مارشال، وخصص ٨٧ بليون دولار للعراق وأفغانستان]. والفرق **الثاني**

هو مستوى الإجماع الدولي للحالتين. والفرق **الثالث** سرعة إقرار التخصيصات في الكونغرس، بالرغم من ضخامة المبلغ ومستوى العجز الذي تعانيه أمريكا اليوم.

قرار سلطات الاحتلال برقم ٣٩، وخلال السنة الأولى الذي سمح بالامتلاك الأجنبي الكامل في كل الصناعات العراقية باستثناء النفط والموارد الطبيعية الأخرى، يناقض ما أقرته قوات الاحتلال الألماني عندما منعت في سنة ١٩٤٥ أي استثمارات أجنبية في المانيا في المرحلة الأولى، الأمر الذي برر في حينه بما يلي:

١ ـ عدم استقرار العملة الألمانية، وعليه فإن تقييم الموجودات الألمانية سوف لا يكون دقيقاً، فلا بد من تجنب التعامل في سوق غير مستقر يخضع لتغيرات وعوامل وقتية وظرفية استمرت لغاية عام ١٩٤٨ عندما استقرت العملة.

٢ ـ السماح للأجانب بشراء موجودات ألمانية سيعيق التركيز على نشر وتثبيت جذور الديمقراطية.

٣ ـ لا بد من وجود حكومة شرعية قبل فتح باب الاستثمار الأجنبي.

على الرغم من تأكيد المحتل المشترك لألمانيا والعراق على أهمية الديمقراطية والرأسمالية، يبدو أنه جاء بمنهجين متعاكسين للمرحلة الأولى في الحالتين، حيث يبدو أن المحتل في العراق أكثر اهتماماً برأسمالية السوق، وليس الديمقراطية، وهو عكس ما اعتمده في ألمانيا.

فالأرجح أن المحتل الحديث يؤمن بأن الاستثمارات الأجنبية والرأسمالية لا تعيق تطور أو ترسيخ الديمقراطية، وعليه فإنه أعطى الأولوية لتثبيت الرأسمالية على الديمقراطية وحكومة شرعية ذات سيادة.

بول هوفمان، الرئيس التنفيذي لخطة مارشال، كانت له التوقعات نفسها في البداية، لما قد تحققه الاستثمارات الأجنبية في إعادة العافية للاقتصاد الأوروبي بعد الحرب، ولكنه فوجىء، بعد السماح للاستثمار الأجنبي في ألمانيا سنة ١٩٤٨ وضمان سعر صرف العملة، بعدم تدفق الاستثمارات الخاصة إلى ألمانيا. ولكنه في الوقت نفسه تفهم أنه على الرغم من كل المغريات، فالمستثمر الجدي لا يتحرك قبل قناعته بانحسار المتغيرات وعودة الاستقرار السياسي.

في عام ١٩٤٩ حصلت لهوفمان القناعة التامة بأن الاستثمارات الخاصة ليست أدوات يعتمد عليها لإعادة بناء الاقتصاد وانتعاشه، وإنما وجودها يعتبر مؤشراً جيداً على أن الاقتصاد قد انتعش فعلاً.

تعقيـب (١)

أديب الجادر(*)

أعطَت ورقة الباحث صورةً خاطفةً عن النفط العراقي من عهد بابل إلى عهد بريمر (Bremer) الثالث. وأنا أتفق مع أغلب ما جاء فيها، وسأحاول أن أعطي ملاحظاتٍ سريعةً عن السياسة النفطية في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٥٨ و١٩٦٨. إن الشركات الأجنبية العاملة في العراق كانت جزراً معزولةً داخل العراق في كلّ شيءٍ من المعدات والمواد الضرورية إلى استخراج النفط إلى المواد المعيشية للعاملين في هذه الشركات، والذين كانت غالبيتهم من الأجانب، فكلها كان يُستورَد من الخارج.

لقد حسّنت اتفاقية ١٩٥٢ والتي يُطلَق عليها اتفاقية «مناصفة الأرباح» شروط الاتفاقية السابقة وأدخلت مادةً مهمةً تُلزم الشركات بإرسال ٥٠ طالباً سنوياً لدراسة كل ما يتعلق بصناعة النفط من علم، وإذا ما كانت الحكومات العراقية المتعاقبة قد بدأت بإرسال البعثات العلمية إلى الخارج منذ تأسيس الدولة العراقية، فإن اتفاقية ١٩٥٢ قد مكّنت من إرسال خمسين طالباً سنوياً وعلى حساب الشركات للتخصص في كل ما يخص الصناعة النفطية. وظهرت نتائج هذا العمل مؤخّراً حين أجبرت الحكومة شركة نفط العراق (IPC) في العام ١٩٧٢ حيث لم يزد عدد الخبراء الأجانب في ذلك الحين عن عدد أصابع اليد الواحدة.

بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ توليتُ المديرية العامة لشؤون النفط، وكان قد تولى هذه المديرية قبلي نديم الباجه جي ومحمد النقيب وإحسان رفعت، وثلاثتهم كوادر فنية عالية. ولقد قاموا بعملهم بكل إخلاص وكانوا يطالبون الشركات الأجنبية

(*) عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية، ووزير عراقي سابق للاقتصاد، ومدير شركة النفط الوطنية سابقاً.

باستمرار تحسين شروط التعامل مع العراق. واستمروا حتى بعد توقيع اتفاقية ١٩٥٢ بتقديم اقتراحاتهم إلى الوزراء المتعاقبين لتحسين هذه الاتفاقية. وبعد مرور شهرين على ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تشكّل وفدٌ من وزير المالية ووزير الاقتصاد ومدير شؤون النفط العام لمفاتحة الشركات بحلّ المشاكل العالقة بين العراق والشركات. وكانت الشركات متمسكةً بمواقفها السابقة. ولكننا نجحنا في وضع خطةٍ لتعريق الشركات للاستفادة من الكوادر الفنية العراقية، ولا سيما أولئك الذين أرسلوا في بعثاتٍ علميةٍ للتخصص في النفط بموجب اتفاقية.

إن نجاح مفاوضات النفط تتطلب جبهةً وطنيةً متماسكةً في الداخل ودعماً عربياً وتعاوناً مع الدول المنتجة للنفط. ولقد قدَّمتُ استقالتي بعد سنةٍ لأسباب سياسية. استمرت مفاوضات النفط دون نتيجةٍ، فاضطرت الحكومة إلى إصدار القانون (رقم ٨) للاستيلاء على كل الأراضي غير المنتجة للنفط، ثم صدر قانون شركة النفط الوطنية عام ١٩٦٤ ولم تنجح المفاوضات مع الشركات.

في العام ١٩٦٧ وكنت وزيراً للاقتصاد اتفقتُ مع وزير النفط في ذلك الحين عبد الستار علي الحسين على مفاتحة رئيس الوزراء طاهر يحيى بإعادة النظر بقانون شركة النفط الوطنية، ولتحويل الأراضي التي استولت عليها الحكومة إلى شركة النفط الوطنية، بعد إعطائها صلاحياتٍ واسعة للتفاوض مع الشركات النفطية الأجنبية، وللقيام باستثمار النفط استثماراً مباشراً. وأخذنا موافقة رئيس الوزراء على الاتصال بالسادة صديق شنشل ومحمد حديد وعبد اللطيف الشواف وخير الدين حسيب لمساعدتنا في إعداد مسودة القانون. وصدر القانون (رقم ٩٧) عام ١٩٦٧ وتوليت رئاسة الشركة وإدارتها العامة حتى انقلاب ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨. وفي هذه الفترة القصيرة وقَّعنا اتفاق «ERAP»، وفاوضنا شركة النفط الفرنسية والاتحاد السوفياتي، وكان السوفيات مترددين، ولكنهم وبعد ضغوطٍ سياسيةٍ من قِبل الحكومة العراقية وقّعوا اتفاقية «Letter of Intent».

وجاء التأميم عام ١٩٧٠، وقام الكادر الفني العراقي في شركة النفط الوطنية والشركات الأجنبية المؤمّمة ووزارة النفط بأعمال جبّارة. وعلى سبيل المثال لا الحصر نجح رمزي سلمان على الرغم من كل المعوقات الخارجية والداخلية بتسويق النفط، ونجح عصام الجلبي كمديرٍ عام وكوزيرٍ للنفط، ونجح سعد الله الفتحي كمديرٍ عام للمصافي وكمستشارٍ لوزير النفط، ونجح عبد الأمير الأنباري كقانوني من الطراز الأول في شركة النفط الوطنية وكدبلوماسي ساهم في الدفاع عن حقوق العراق في الأمم المتحدة في أصعب الظروف، ومن ضمنها اتفاق النفط مقابل الغذاء. إنّ هذه

الكوادر الفنية ثروةٌ وطنيةٌ نعتز بها. وشعار المرحلة الحالية يجب أن يكون إنهاء الاحتلال والمحافظة على شركة النفط الوطنية وكوادرها الفنية.

***

يفترض رمزي سلمان أن كلّ الأضرار التي أصابت الصناعة النفطية هي نتيجة عمليات القوات المحتلة، وبالتالي فهي المسؤولة عن تلك الأضرار، وافتراضه صحيح وينسجم مع اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. فـ (المادة ٥٣) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تنص «يحظر على دولة الاحتلال أن تدمّر أي ممتلكاتٍ خاصةٍ أو منقولةٍ تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير». وتحظر (المادة ١٤) من البروتوكول الثاني الإضافي «مهاجمة أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق الشرب وشبكاتها وأشغال الري».

***

كلمةٌ واحدةٌ في هذا البحث أقلقتني وهي الانفجارية التي يصف بها الباحث عملية التنمية المطلوبة، فالتنمية عقلانيةٌ وليست انفجاريةً، ونحن نريدها تنميةً إنسانيةً تلبي كلّ الحاجات الأساسية للمواطن من حاجاتٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وثقافيةٍ وسياسية. والعراق لا يتحمل انفجاراتٍ بعد الآن من أي نوعٍ كان. يستشهد رمزي سلمان بقولين لأندرو غرين، وهو سفيرٌ بريطانيٌ سابقٌ في السعودية، وجيمس إكنز، وهو سفيرٌ سابقٌ للولايات المتحدة لدى الصين يؤكّدان أن النفط كان محوراً مهماً في غزو العراق مؤخراً. والحقيقة أنه لا يمكن دراسة تاريخ العراق الحديث من دون الرجوع إلى مسألة النفط منذ أول امتيازٍ للنفط في العام ١٩٢٥ وحتى الاحتلال الأخير.

لقد صادق المجلس التأسيسي على الدستور العراقي في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٢٤ ولم ينشر في الجريدة الرسمية ليبدأ نفاذه إلا في آذار/ مارس ١٩٢٥. والغرض كان منح الامتياز لشركة النفط التركية والتي أصبحت في ما بعد شركة نفط العراق قبل صدور الدستور، لأنه كان يتعينّ على مجلس الوزراء عرض الاتفاقية على مجلس الأمة لو صدر الدستور قبل توقيع الاتفاقية. ووُقِّعت الاتفاقية يوم ١٤ آذار/ مارس ١٩٢٥ أي قبل أسبوعٍ من نفاذ الدستور.

لقد كانت الشركات النفطية الأجنبية تحاول إبعاد أي مناقشةٍ أو دراسةٍ من قِبل مجالس النواب أو المجتمع المدني أو الصحافة الوطنية لقضايا النفط. في ١ شباط/ فبراير ١٩٦٤ بعثت السفارة البريطانية إلى وزارة الخارجية البريطانية رسالةً سريةً مرقّمةً (1532/24/64) تنبههم إلى صدور ثلاث مقالاتٍ في جريدة **الجمهورية** العراقية، وأرفقتها بترجمةٍ للمقالات الثلاث، وتشير الرسالة إلى أن كاتب المقالات هو أديب الجادر رئيس اتحاد الصناعات العراقي ونقيب المهندسين. ويقول كاتب الرسالة إنه يرسل هذه المقالات لأنها توضح اتجاهاً عراقياً جديداً في إعطاء اهتمام أكبر بقضايا النفط، وبهذه المناسبة تشير الرسالة إلى أن أديب الجادر قد شكّل لجنةً خاصةً لشؤون النفط في نقابة المهندسين. وقد دعا عبد الله الطريقي المعروف جيداً وجان براوور من شركة شل (Shell) إلى إلقاء محاضراتٍ في نقابة المهندسين عن صناعة النفط الدولية.

***

والآن لا ندري ما يخطّط لنا وراء الكواليس. يُقال بأن إحدى المؤسسات المالية الأمريكية تفاوض على شراء الديون العراقية مقابل رهن النفط العراقي في مكامنه تحت الأرض، ويُقال إن هنالك مشاريع لخصخصة شركة النفط الوطنية أو خصخصة بعض الحقول. وربما لتنفيذ هذه الخطط قرّر مجلس الحكم تعيين ستة وكلاء وزارةٍ في وزارة النفط، وهي ظاهرةٌ غريبةٌ، ولا سيما أن واحداً منهم فقط من كوادر الوزارة القدامى بينما الخمسة الآخرون تابعون إلى كبار أعضاء مجلس الحكم، وهم ينتظرون موافقة الحاكم بأمره بريمر على هذا التعيين.

«ويلٌ لأمةٍ تحسبُ المستبدَّ بطلاً وترى الفاتحَ المذِلَّ رحيما»

هكذا قالها جبران خليل جبران قبل قرنٍ من الزمن.

تعقيب (٢)

عصام الجلبي(*)

ساهم الباحث بدورٍ مباشرٍ وعلى مدى يزيد عن ثلاثة عقودٍ في صناعة النفط العراقية، وبالتالي تحدّث في بحثه من منطلق المشارك لا المراقب. وبحكم مزاملتي له أكثر من عقديْن من الزمن في العمل المشترك، فإنّني لا أختلف من حيث المبدأ مع بحثه، ولكني أرى أنه من المفيد أن أركّز بشكلٍ مختصرٍ على جملةٍ من القضايا من أجل الإضافة والتوضيح:

أولاً: لا يمكن تقويم صناعة النفط في العراق ومراحل نموّها أو تخلفها بمعزلٍ عن المراحل السياسية التي مرّ بها العراق اعتباراً من تاريخ اكتشاف النفط في حقل كركوك عام ١٩٢٧. فلقد شهدت مرحلة (١٩٢٧ ـ ١٩٥٨) سيطرةً كاملةً لشركات النفط الاحتكارية. دخلت الصناعة النفطيّة بعد العام ١٩٥٨ في مرحلةٍ غير مستقرةٍ، بحكم الموقف السياسي بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨نتيجةً للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٠، وبالتالي قيام شركات النفط الاحتكارية بتجميد أنشطة الاستكشاف والتطوير، واستمرارها بعمليّات الإنتاج بمعدّلاتٍ متدنيّةٍ لصالح إنتاجها من دولٍ مجاورةٍ ولا سيّما إيران والسعودية، مع الإشارة إلى أنه قد تمّ خلال هذه الفترة إنشاء شركة النفط الوطنية العراقية دون تحقيق أيّ نشاطٍ يُذكر.

بعد العام ١٩٦٨ بدأت الحياة تدبّ في شركة النفط الوطنية، حيث بدأت بأعمال تطوير حقل شمال الرميلة، ثم إنتاجه وتسويقه في العام ١٩٧٢. وبعد قرار التأميم وحدوث تحسّنٍ في أسعار النفط، شهدت فترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٠) نشاطاً واسعاً تمّ خلاله تحديد ملامح صناعة النفط الاستخراجية والتحويلية وأهدافها. وفي العام ١٩٨٠ بلغت الطاقة الإنتاجية ٣,٥ مليون برميلٍ مع مناقصاتٍ مُعلَنةٍ لرفع الطاقة

(*) استشاري ووزير النفط العراقي الأسبق ـ الأردن.

إلى ٥,٥ مليون برميل يومياً، والتي توقفت بسبب نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية.

ومعروفٌ للجميع ما حدث منذ العام ١٩٨٠ وحتى بداية العام ٢٠٠٣، حيث وقعت ثلاث حروبٍ ضروس، وضُرِب على العراق حصارٌ دوليٌ لم يشهد التاريخ له مثيلاً، ولمدّة ثلاثة عشر عاماً متصلةً، كانت فيها الصناعة النفطية إحدى ضحاياها الأساسية. وعلى الرغم من أنّ المنشآت النفطية ـ مع استثناءاتٍ محدّدةٍ ـ لم تتعرّض بشكلٍ مباشرٍ إلى الدمار خلال العمليات الحربية في ٢٠٠٣ إلا أنّها تعرّضت إلى ما هو أسوأ من ذلك عندما تركت قوات الاحتلال المجال لعمليات النهب والسلب والحرق بشكلٍ لا مثيل له. وعلى الرغم من أنّ هذه القوآت قد حَمت أبنية وزارة النفط في بغداد، إلا أن المنشآت النفطية ـ ربما باستثناء المصافي الرئيسة والتي حماها بشكلٍ أساسيٍ منتسبوها ـ قد تعرّضت إلى خرابٍ وتدمير.

ما وددت أن أشير إليه في مقدّمتي هو أنّ السنوات الفعلية التي تمّ خلالها بناء صناعة النفط وتطويرها على مدى ستة وأربعين عاماً كانت محدودةً جداً، وبشكلٍ خاصٍ خلال فترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠، وبالتالي لا يمكن الحكم على الصناعة النفطية العراقية وطاقاتها وإمكانياتها من دون هذا السرد التاريخي. فيمتلك العراق ـ وحسب كافة الأدبيات النفطية ـ ثاني أكبر مخزونٍ نفطي، ويُقدَّر بـ ١١٢,٥ مليار برميلٍ كاحتياطيٍ ثابتٍ أو ما يعادل ١١ بالمئة من الاحتياطي العالمي، مع احتمالاتٍ مؤكّدة بإضافاتٍ كبيرةٍ، وبالتالي فإن طاقاته الإنتاجية لا تتناسب للأسباب تلك مع ذلك الاحتياطي.

ثانياً: أغلِقت منذ أوائل الثمانينيات وحتّى الآن، وبسبب الحروب المتتالية والحصار وشحّ الموارد المالية الأبواب أمام العراق لمواكبة التطورات التكنولوجية، والتي حدثت خلال العقديْن الماضييْن في شتّى أنشطة الاستكشاف والمسح الزلزالي، وعمليات المعالجة والتفسير، وأنشطة الحفر وتطوير أساليبه نوعياً، وكذلك ما يتعلق بتكنولوجيا الإنتاج وتحديث منشآته. وبالتالي فقدت الصناعة النفطية فرصاً هائلةً من أجل التطوير كماً ونوعاً.

إن فتح الأبواب أمام العراق للولوج إلى ما وصلت إليه الصناعة العالمية تكنولوجياً سوف يؤدّي حتماً إلى زيادةٍ واضحةٍ في احتياطيّاته، قد تصل إلى مضاعفة احتياطيّه الحالي سواء من خلال التطور عمودياً في الحقول المنتِجة حالياً، أو أفقياً من خلال اكتشاف حقولٍ جديدةٍ، إضافةً إلى تطوير إنتاجه. ويكفي أن نذكر أنه في العراق أكثر من ٨٠ حقلاً مكتشفاً تمتدّ من شمال العراق إلى جنوبه، ولا يُنْتَج سوى من ١٥ حقلاً منها فقط.

ثالثاً: كما ذكر الباحث فإن قدرات العراق الإنتاجية يمكن أن تصل وعلى مراحل إلى ٦ و٨ وربما ١٠ مليون برميلٍ يومياً. ويبدو أن الأمر قد أصبح واضحاً للجميع في أنه لا يمكن الدخول بأي شكلٍ أو صفةٍ أو التزام أو تعاقدٍ من أجل العمل مع جهاتٍ أجنبيةٍ للتطوير والاستثمار، إلا بعد وجود برلمانٍ منتخَبٍ وحكومةٍ منتخَبةٍ ودستورٍ دائم، وقانونٍ للثروات الهادروكاربونية، مع سياسةٍ نفطيةٍ واضحة المعالم معتَمدةٍ من قِبَل الدولة. وبالتالي فإنه من غير المتوقّع وفي أحسن الأحوال أن نزيد الطاقة الإنتاجية بشكلٍ رئيسٍ قبل العام ٢٠١٠. وهذا الرأي تؤيّده شركات النفط العالمية على مختلف جنسيّاتها، والتي نرغب مستقبلاً في أن يكون لها دور في العراق من خلال صيغ المشاركة أو عقود الخدمة مع الإشارة إلى أن هذا قد أصبح أمراً مطلوباً لضمان توفير الاستثمار والتكنولوجيا والخبرة الفنية.

رابعاً: إنّ السياسة الإنتاجية الحالية تستهدف الصعود بالإنتاج إلى معدّلات ما كانت عليه قبل الحرب، وبغضّ النظر عما آلت إليه حال الحقول النفطية وما تعرّضت له من أضرار على مدى سنوات الحصار. فلقد تعرّضت الحقول الرئيسة وخاصةً كركوك والرميلة إلى أضرار على مدى السنوات الماضية لأسباب عديدةٍ، نذكر منها: إعادة حقن المشتقّات النفطية، إعادة حقن النفط الخام بعد سحب الغازات المصاحِبة، وتوقّف عمليات حفر آبار النفط والماء، وعدم صيانة آبار النفط والماء، وشبه توقفٍ لعمليات المراقبة والقياس، وبالتالي اعتماد معدّلاتٍ إنتاجيةٍ عاليةٍ غير علميةٍ من أجل تعظيم الموارد المالية.

إن رفع معدَّلات الإنتاج في هذه المرحلة من أجل تعظيم الموارد المالية يُعتبر استمراراً في إلحاق الضرر بالمكامن النفطية على المدى القصير والمتوسط والبعيد، وقد سبق لوزارة النفط وكذلك للأمم المتحدة في العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٠ أن أصدرتا تقارير تؤكد ذلك. إن المطلوب الآن هو الاستجابة الفورية لنداء اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة تقويم أوضاع المكامن النفطية ودراستها، ووضع المعالجات اللازمة لذلك، من أجل إيقاف الفقدان في النفط الذي يمكن استخراجه من هذه الحقول العملاقة، على أن يصاحب ذلك ومنذ الآن تحديد سقفٍ متوسِّطٍ للإنتاج وربما بحدود ٢ مليون برميلٍ يومياً بدلاً من الهدف الذي يسعون إلى تحقيقه، وهو بحدود ٢,٨ أو ٣ ملايين برميلٍ يومياً. وربما بالإمكان التعويض عن ذلك بشكلٍ جزئي في المضي قُدُماً بتطوير طاقّات بعض الحقول الصغيرة أو المتوسِّطة من قِبل أجهزة وزارة النفط، وعلى أساس التعاقد مع شركاتٍ للهندسة والإنشاء.

خامساً: لعبت الكوادر الوطنية دوراً مشرِّفاً يشهد له الخارج قبل الداخل،

فكان الاعتماد كاملاً على كفاءاتها وقدراتها واندفاعها على الرغم من كلّ الصعاب والحروب والحصار، ونقص الإمكانيات الماديّة، والمعدّات والمواد والأجهزة. فاستمرّت عجلة الإنتاج بالدوران من دون توقفٍ، واستطاعت خلال الثمانينيات النهوض بمعدّلات الإنتاج إلى ما كانت عليه في العام ١٩٧٩، وأضافت مشاريع نوعيةً جديدةً، وفي التسعينيات استطاعت إعادة إنتاج النفط وتشغيل مصافيه، على الرغم من الأضرار المباشرة للحرب، وأعمال النهب في نفط الشمال خلال فترةٍ لم تتجاوز بضعة أسابيع.

تعاني هذه الكوادر في أيامنا هذه ظروفاً عصيّةً لم يسبق لها أن مرّت بها. فقد تمّ فصل ما يقرب من ألفٍ وخمسمئة إلى ألفيْ شخصٍ، ومن مختلف الاختصاصات والمِهن والرتب ضمن النهج الذي سار عليه مجلس الحكم في اجتثاث البعث. ولو سنحت الظروف لتمرير قرارٍ أصدره مجلس الحكم لكان الآن في وزارة النفط ستة وكلاء، كل واحد منهم محسوبٌ على إحدى التنظيمات الرئيسة، خمسة منهم من خارج أطر وزارة النفط، وسادسهم يعمل بصفة مراقب عمّالٍ عُيّن لأنه محسوبٌ على قوميةٍ معينة.

سادساً: شحّ المحروقات المخصّصة للاستهلاك المحلي من عجائب الأمور. وعلى الرغم من أنّ العراق يمتلك طاقةً نفطيةً تزيد عن ٧٠٠ ألف برميلٍ يومياً تمثّل ضعف معدّلات الاستهلاك المحلي، فإن العراق يعتمد اليوم في معالجته لتوفير الوقود على ثلاث وسائل:

أ ـ الاستيراد من كل حدبٍ وصوبٍ بكميّاتٍ كبيرةٍ لأربعةٍ من المشتقّات هي: البنزين وزيت الغاز (الديزل) والغاز السائل (للطبخ) والنفط الأبيض. وما يقلقنا كذلك تصريحاتٌ صدرت عن بغداد تشير إلى استمرار هذه الأزمة، وأنه لن يمكن معالجتها إلا بعد إنشاء مصفاتيْ نفطٍ كبيرتيْن، ولا يمكن أن يتم ذلك في أحسن تقديرٍ قبل خمس سنوات! ولو استمرّت الاستيرادات بمعدّلات الأسعار التي سبّبت فضيحةً داخل الأوساط الأمريكية لشكّلت عبئاً مالياً ثقيلاً.

ب ـ تطبيق نظام التجهيز المقنّن.

ج ـ اعتماد مبدأ التجهيز الفردي والزوجي.

سابعاً: صدرت بعد الحرب مباشرةً أصوات ناشزةٌ دعَت إلى خصخصة النفط العراقي، إلا أنها قد تلاشت بعد أن اتضّح استحالة التبشير بمثل هذه الأفكار، لتمسّك العراقيين بالنفط كثروةٍ وطنيةٍ خاضعةٍ لسيطرة الدولة. وكما ذكرنا فإنّ هذا

لا يمنع من أن تُعتَمد صيغ المشاركة بشكلٍ أو بآخر مع جهاتٍ أجنبيةٍ متخصصة. أما مشاركة القطاع الخاص، المحلي والأجنبي، فيمكن أن تكون ـ وكما ذكر الباحث ـ بشكلٍ متدرج ضمن نطاق عمليات التوزيع والتعبئة والنقل، وربما في مرحلةٍ لاحقةٍ في عمليات التكرير. وهذا ليس بأمرٍ جديدٍ على العراق حيث تمّ في العام ١٩٨٧ المباشَرة بهذه السياسة، وتمّ تخصيص كامل عمليات البيع بالتجزئة للقطاع الخاص.

ثامناً: في الوقت الذي نؤكّد فيه على ضرورة إعادة تشكيل شركة النفط الوطنية العراقية، إلا أنني أرى ألا يتمّ ذلك في هذه المرحلة، بل من قِبل برلمانٍ منتخَبٍ، وحكومةٍ منتخَبةٍ، لضمان تحديدٍ سليمٍ لمهامّها وأهدافها، وبما يتماشى والمصلحة الوطنية.

تعقيـب (٣)

سعد الله الفتحي(*)

تُعبّر هذه الورقة إلى حدٍ بعيدٍ جداً عن مشاعر كلّ الذين عملوا في هذه الصناعة خلال الخمسين سنةً الأخيرة، وما صاحب عملهم من نجاحاتٍ وإخفاقاتٍ، في ظروفٍ لم تكن مثاليّةً إلا في فتراتٍ قصيرةٍ تخلّلت عقْد السبعينيات من القرن الماضي. وإذا كان الاستعراض التاريخي لمسيرة النفط في العراق، والوقوف عند انعطافاته المهمّة يبقى تاريخاً، إلا أنه يؤشّر في الوقت نفسه إلى السياسة النفطية السائدة آنذاك، ووجوب الاستفادة من دروسها من أجل المستقبل. وإذا كان العام ١٩٥٤ يُمثّل نهاية العمليات الاستكشافية الجديّة لشركة نفط العراق، كما تقول الورقة، فإنه ربما كان أيضاً عامَ بدء المواجهة مع هذه الشركة التي كانت تسيطر على كافة الأراضي، وترفض التوسع في الاستكشاف والإنتاج، والمشاركة العراقية، والتنازل عن أية مساحاتٍ غير مستغَلةٍ، ورفض التعاون مع شركة النفط الوطنية بعد تأسيسها، مما أدى إلى تغلّب روح المواجهة عند الطرفين بدلاً من روح التعاون، بدءاً من القانون رقم ٨٠ وانتهاءً بتأميم الشركات العاملة في ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥.

أودّ أن أقف عند نقطةٍ مهمّةٍ هنا، وهي أنّ توقيع عقود الخدمة مع شركتيْ إلف ايراب وبتروبراس والهند كان حقاً اختراقاً لجبهة الشركات كما تقول الورقة. إلا أنّ إنهاء هذه العقود، على الرغم من أنه قد تمّ بالمفاوضة والتعويض العادل، كان خطأً كبيراً من حيث إضعافه الثقة برغبة العراق في التعاون مع الشركات العالمية من جهةٍ وبقاء حقل «مجنون» العملاق المكتَشف من قبل بتروبراس غير مطوّرٍ إلى اليوم.

وبالطبع لا يسعنا إلا أن نؤيّد الباحث في ما ذهب إليه من أن أحد أسباب نجاح تأميم النفط، يكمن في الكادر العراقي الذي زُجّ في أعمال شركة نفط العراق منذ

(*) اقتصادي عراقي ومدير عام لمصافي النفط العراقي سابقاً.

العام ١٩٥٨ بفعل القانون، وليس برغبة الشركة، بحيث لم يكن في شركة نفط العراق من الأجانب عند تأميمها سوى عددٍ أقل من أصابع اليدين، كان أكثرهم في الخدمة الطبية. كما أنّ ممارسة التسويق المباشر وقبول هذا التحدي كان له أثرٌ كبيرٌ في كسر حاجز الخوف. وللبرهنة على أنّ عملية تسويق النفط على خصوصياتها «لم تكن تختلف عن أي عملية بيع وشراءٍ» كما يقول الباحث بتواضع. وإن نجاح العراقيين في هذه العملية أدّى إلى قَبْرِ «أسطورة صعوبة التسويق الوطني للنفط». فإن نجاح هذه العملية، ولا سيما حتى غاية آب/ أغسطس ١٩٩٠، يعود إلى تأسيس التسويق العراقي على أساسٍ موضوعي ومهني، وبعيداً عن البيروقراطية الزائدة أو الإقحام المفْرط للسياسة في العمل. وقد أدّت ظروف الحصار وصعوبة المواجهة مع الأمم المتحدة إلى الحدّ من إمكانيات التسويق النفطي في العراق، والاضطرار أحياناً إلى اتباع أساليب لم تكن مقبولةً من قبل.

وإذا اتفقنا بصورةٍ عامةٍ على أنّ فترة ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣ كانت فترةً مظلمةً للصناعة النفطية في العراق، فمن الضروري التمييز بين فترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ والفترة التي تلتها. في الفترة الأولى كانت أضرار الحقول والمكامن محدودةً لأن إنتاج العراق كان متواضعاً، ودون طاقته الإنتاجية، بسبب محدودية منافذ التصدير ماعدا السنتين الأخيرتين من هذه الفترة. إلا أنّ تطوير حقولٍ جديدةٍ لم يحدث في هذه الفترة لتعزيز الطاقة الإنتاجيّة من جهةٍ، ولتخفيف الضغط عن الحقول القديمة من جهةٍ أخرى، مما أدّى إلى أضرار لاحقةٍ في الفترة الثانية وبين العامينْ ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣. ومع ذلك شهِد عقد الثمانينيات توسعاً هائلاً في البنية التحتية النفطية وخاصةً في مجال خطوط الأنابيب الخام والغاز والمنتجات والمصافي ذات الطاقة العالية ومجمعات معالجة الغاز المصاحب في الشمال والجنوب. صحيح أن بعضها كان استمراراً لزخم السبعينيات، ولكن معظمها كان وليد العقد ذاته.

إن التدهور الذي حصل بين ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣ واضحٌ للعيان، وكان سببه كما تقول الورقة «استمرارية الإنتاج في ظروفٍ في منتهى الصعوبة في الأمور المعيشية والاجتماعية والمادية والنفسية» ناهيك عن قلّة الموارد المالية، واستنزاف المواد التشغيلية وصعوبة تدبيرها، إضافةً إلى المركزية المفْرطة في صنع القرار، والإحباط الشديد لدى العاملين. ومع ذلك يجب الانتباه على الأقل إلى المفارقة التي ولّدها الاحتلال. ففي العام ٢٠٠٢ كان العراق يصدّر ما لا يقل عن مليوني ونصف برميلٍ في اليوم، ويعالِج ويستغل ما لا يقلّ عن ٥ ملايين طنٍ مكافئٍ في السنة من الغازِ الجاف، ومكتفياً ذاتياً بجميع المشتقّات النفطية مع وجود فائضٍ كبيرٍ للتصدير أو «التهريب». أما في العام ٢٠٠٣ وعلى الرغم من الملايين التي يُقال إنها تُصرَف

لاستعادة عافية صناعة النفط العراقية فإن الصادرات النفطية لاتزال أقلّ من مليوني برميلٍ في اليوم، وأن العراق يستورد نصف احتياجاته من المنتجات النفطية جميعاً ماعداً زيت الوقود، مع تدنٍ فاضحٍ في مستوى الخدمات لمواطنيه، وارتفاعٍ كبيرٍ في أسعار السوق السوداء.

إنني أعتقد أن أهداف الغزو والاحتلال متعدّدة، ولا تقتصر على السيطرة على نفط العراق بل تشملها. فحماية إسرائيل وإخضاع دول المنطقة كافةً، وتشتيت الشعب العراقي إلى أعراق وفئات، كلها من أهداف الغزو والاحتلال، بل أرى أنها مصرحٌ بها أكثر من السيطرة على النفط. وحتى لو صدّقنا بعض التصريحات الأمريكية بأن غزو واحتلال العراق لم يكن بسبب النفط، فإن السيطرة على النفط لابدّ أن تكون «غنيمةً»، ونتيجةً لهذا الاحتلال. إذ سرعان ما سمعنا وفي وقتٍ مبكّرٍ جداً الدعوة إلى خصْخصة نفط العراق، أو رهن الإنتاج المستقبلي لإعادة إعمار العراق، والدعوة إلى ضخّ النفط العراقي إلى إسرائيل. لا ننسى في هذا الجانب مدى حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستيرادات النفطية وزيادة اعتماد العالم على نفط الخليج العربي مما يدفعها على الأقل إلى ضمان انسياب النفط إلى أسواقها **أولاً**، ولاستخدام ذلك للحدّ من سياساتٍ مستقلةٍ قد تحاول دول أخرى في أوروبا وآسيا انتهاجها **ثانياً**.

إنّ الطريقة التي تدير بها سلطة الاحتلال نفط العراق تقتصر على هدفٍ واضحٍ فقط، ألا وهو تصدير أكبر كميةٍ ممكنةٍ من النفط، وجمع إيراداتها تحت سيطرتها مع القبول باستيراد كمياتٍ كبيرةٍ جداً من المنتجات النفطية إلى العراق للزيادة في استنزاف موارده. وفي الوقت الذي توجد فيه مؤسسةٌ عراقيةٌ ذات كفاءةٍ للقيام باستيراد المنتجات فإننا نجد أن جزءاً كبيراً من هذه العملية تقوم به شركات أمريكية أصبحت فضائحها تزكم الأنوف. إن خطط الاحتلال لإعادة إعمار الصناعة النفطية العراقية جميلةٌ جداً على الورق، وتتناسب كِلفتها تبعاً إلى هذا المجال وليس إلى المحتوى. وهذه الخطط تقتصر فقط على الأضرار الناجمة عن الغزو والاحتلال، ولا تعالج الأوضاع الناجمة عن الحصار أو عن الحروب السابقة.

وعلى الرغم من مرور سنةٍ تقريباً على «الانتصار السريع» للمحتلين، فما زال العراقيون بعيدين حتى عن هذا الهدف المتواضع. والأخطر من ذلك أنّ المؤسّسات العراقيّة لا تملك أيّ ميزانيةٍ للقيام بمبادراتٍ ذاتيةٍ للإعمار، أو لمعالجة مشاكل سابقةٍ، أو القيام بأية مشاريع للتحديث والتطوير. وإذا كنا ننتقد الصناعة العراقية في السابق على بعض الممارسات التي اضُطرت إلى القبول بها تحت ظروف الحصار، فما الداعي

لاستمرار هذه الممارسات الآن؟ إن الإعلان عن الرغبة في زيادة الإنتاج إلى ثلاثة ملايين برميلٍ يومياً في نهاية السنة لا يعني تعافي صناعة النفط التي عانت كثيراً من ثلاث حروبٍ مدمِّرةٍ، وثلاث عشرة سنةً من الحصار الذي لم يسبق له مثيل. إن تحقيق أهدافٍ قصيرةِ الآن ـ على أهميتها ـ يجب ألا يكون على حساب التضحية بسلامة المكامن والحقول ومعدّاتها بل للبلوغ بطاقات المصافي ومعامل معالجة الغاز إلى حدٍ يكفي حتى ولو بالايفاء بمتطلّبات السوق المحلية، لكننا وجدنا باب الاستيراد يُفتَح على مصراعيه، وحبّذا لو قام المحتلون بذلك بكفاءةٍ على الأقل.

إنني أتفق إلى حدٍ بعيدٍ مع ما ذهبت إليه الورقة عن حالة الصناعة النفطية العراقية من حيث تأخرها وقِدَم معداتها، وانقطاعها الطويل عن التطور التكنولوجي الحديث، ولكن علينا أن نكون واقعيين، فليس بإمكاننا استبدال ما بنيناه عبر ثمانين سنة، والأفضل التوجه نحو خطّةٍ مفصّلةٍ للإصلاح والصيانة، واستبدال بعض المعدّات، ومن خلال ذلك إدخال الأساليب الحديثة في الإنتاج والتكرير ومعالجة الغاز وغير ذلك من المرافق، وعلى أن يكون ذلك مرتبطاً بخطةٍ بعيدة المدى لمصادر الطاقة واستهلاكها في العراق، تستهدف التحديث والترشيد وزيادة استهلاك الغاز على حساب النفط الخام ومشتقاته.

على المدى البعيد فإن زيادة طاقة الإنتاج إلى ستة ملايين برميل يومياً أو أكثر ما زالت أكثر الأهداف وضوحاً في تطلعات العراقيين، وسوف يتمّ الوصول إلى هذا الهدف بالجهد الوطني العراقي، وبالتعاون مع شركات النفط العالمية على أن لا يكون ذلك وكما تقول الورقة «في غياب حكومةٍ شرعيةٍ وبرلمان منتخَب» إذ إن «القوات المحتلة غير مخوّلةٍ التصرف بثروات البلد المحتل». والواقع أن شركات النفط العالمية لن تستثمر ما لم تتحقق هذه الشروط، فهي أعقل من حكوماتها. كما أن لهجة المحتلين بدأت تتبدّل في الاتجاه نفسه لإدراكهم طبيعة الشعب العراقي، وحرصه على مستقبله وخاصة ما يتعلق بالنفط.

وإذ أقف مع صديقي الباحث في أن الثروة النفطية «مهما طال الأمد، ستعود إلى السيطرة والملكية الكاملة لشعب العراق» فإن قناعتنا غير كافيةٍ لوقف موجة الخصْخصة التي أطلقها الاحتلال، وعليه فالمعركة مستمرةٌ، ويجب أن يشارك فيها كل شعب العراق دفاعاً عن مستقبله ومستقبل أجياله القادمة. إنّ خصْخصة الموارد الطبيعية مرفوضةٌ بالمطلق. وإذا كنا لا نعترض على خصْخصة بعض الخدمات والمنشآت الصناعية، فإن ذلك يجب أن يكون أيضاً ضمن ضوابط ماليةٍ واقتصاديةٍ، تأخذ بنظر الاعتبار المرحلة التي يمرّ بها شعب العراق، وأن تتمّ من خلال حكومةٍ

شرعيةٍ وبرلمانٍ منتخَبٍ، وفي إطارٍ واضحٍ من حيث التقويم والإجراءات.وإذ أتفق مع ما طرحته الورقة حول مسألة العراق و«أوبك»، أودّ التأكيد على أن مصلحة العراق أن يبقى فاعلاً في المنظمة، ومتعاوناً مع كافة أعضائها، وأن مصلحة «أوبك» أيضاً تكمن في تفهم وضع العراق واحتياجاته، وأن المستقبل كفيلٌ بحلّ كافة الإشكالات اعتماداً على مستقبل السوق النفطية الواعدة، ورغبة العراق وكافة أعضاء أوبك باستقرار السوق، وتحقيق عائداتٍ مجزيةٍ للدول المنتجة.

إن معالجة مشاكل صناعة النفط العراقية لا تتم في فراغ، فهي الآن مرتبطة كلياً بالوضع السياسي والأمني والاقتصادي الذي تولّد نتيجةً للاحتلال. وعليه فإن الأسبقية ستكون بالضرورة لحل الإشكال السياسيّ، بالتخلص من الاحتلال، وإيجاد الحكم الوطني المستقل والديمقراطي الذي يوحّد طاقات الشعب العراقي، في إعادة بناء العراق على أسسٍ حديثةٍ ومتطورةٍ، بما في ذلك ما يتعلق بالصناعة النفطية والسياسة اللازمة لتَقدُمها، لتبقى أداةً وطنيةً وعربيةً وعالمية.

لا يمنع ذلك من تقديم اقتراحاتٍ يمكن أن تحدّد مستقبل السياسة النفطية في العراق:

١ ـ مطالبة المحتلين بتحمّل كافة نفقات الإعمار، وعدم المساس بواردات النفط الحالية لأية أهدافٍ لا تتفق مع القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

٢ ـ عقْلنة الإنتاج العراقي الحالي في حدودٍ تسمح بإجراء دراساتٍ عاجلةٍ للتثبت من وضع المكامن وسلامة إنتاجها بطاقاتٍ مُثلى، وعدم الاندفاع في زيادة الإنتاج قبل ذلك.

٣ ـ إعادة النظر في كافة الخطط المطروحة سابقاً بشأن إمدادات الطاقة في العراق، وعلى أن تضمن الخطط الجديدة الاستغلال الأمثل للغاز الطبيعي وتقليل كميّة النفط الخام للاستهلاك الداخلي.

٤ ـ تحديث المصافي وزيادة نسبة التحويل فيها لإنتاج المنتجات الخفيفة، وتقليل فائض زيت الوقود، وعلى أن يتمّ ذلك قبل الشروع في إنشاء مصافٍ جديدة.

٥ ـ الرفض المطلق لخصْخصة المصادر الطبيعية وخاصةً النفط والغاز، وعلى أن ينصّ أي دستورٍ على هذا المبدأ.

٦ ـ الشروع العاجل بتطوير حقولٍ جديدةٍ أو تطوير مكامن إضافيةٍ في الحقول الحالية للتعويض عن الحقول القديمة التي تتطلّب الدراسات إراحتها.

٧ ـ المحافظة على عضوية العراق في الأوبك وتعاونه مع أعضائها لزيادة الاستقرار في السوق النفطية.

٨ ـ تفعيل الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على النفط وأن يتمّ الشروع باستغلال واردات النفط تدريجياً بمعزلٍ عن الميزانية العامة.

٩ ـ أن يكون تطوير الحقول القائمة بالجهد الوطني مع الاستفادة من الشركات الأجنبية لتقديم خدماتها أينما تطلّب الأمر ذلك.

١٠ ـ أن يتمّ تطوير الحقول الجديدة بالتعاون مع الشركات العالمية وفق صيغٍ مقبولةٍ متعارف عليها، تتناسب وخصائص الحقول العراقية بشكلٍ عام، وخصائصَ كلّ حقلٍ على حِدة، وعلى أن يكون ذلك وفق أسسٍ تنافسيةٍ تضمن أفضل الشروط للعراق.

المناقشات(*)

١ ـ كامل عباس مهدي

أود أن أشير إلى أنّ معظم حقول النفط غير مستثمَرةٍ في الوقت الراهن، وأن فاعلية عضوية العراق في منظمة الأوبك في خطر، والباحث يرى أن ذلك طبيعيٌ وسيبقى كذلك، لكن من الممكن أن يؤدي التزام العراق بعقود مشاركةٍ وعقود خدمةٍ مع عددٍ كبيرٍ من الشركات في مجالاتٍ مختلفةٍ به إلى أن يفقد السيطرة على إنتاج نفطه، مما يحدّ من فاعلية دوره في الأوبك، طالما أن قدرته على تحديد سياسته النفطية محدودة.

٢ ـ رمزي سلمان (يرد)

إنّ قرارات الأوبك والحصص التي تحدّدها مبنيةٌ بصورةٍ عامةٍ على ما يُنتج في البلد العضو، سواء أنتجته شركة النفط الوطنية أو شركةٌ مقاولةٌ، فكله هنا إنتاجٌ عراقيٌ، فالحكومة لا تفقد السيطرة على الإنتاج لأن خطّة الشركة الخاصة ستكون في إطار المنهجية الإنتاجيّة والاستثماريّة لخطّة الإنتاج العراقي، وبالتالي فإن عقود المقاولة أو عقود الخدمة لا تعني صلاحيةً مطلقةً للمتعاقد، فكلّها حسب شروط العقد، و في عقد إيران مثلاً حين كان هناك عقد خدمة، اعتبر الإنتاج عراقياً، ولم يكن في ذلك الوقت حصصٌ للأوبك، لكن يجب النص على علاقة ذلك بالحصّة في العقود الجديدة لأن موافقة دولةٍ على حصتها في الأوبك قرارٌ سياديٌ، وستُنتج الشركات ضمن هذا القرار السيادي، ولن تستطيع تجاوزه.

لا أتصور أنّ العراق سيفقد السيطرة على حقولٍ إنتاجيةٍ، أو على مستوى الإنتاج بسبب عقود المقاولة، ولدينا أمثلةٌ على ذلك في تجارب الدول الأخرى مثل الجزائر ونيجيريا وحتى في ليبيا، والإمارات، حيث تُوجد أيضاً عقود خدمةٍ وعقود مشاركةٍ، ولكنّ يتمّ الإنتاج بوصفه إنتاج البلد، كما يتمّ الالتزام بالحصّة، وحين يتمّ تخفيض الحصص فإنّ الكلّ يخفّض بالنسبة نفسها، فلا يوجد هنا إشكال.

(*) بسبب ضيق الوقت تم اختصار المناقشات.



الفصل الحادي والعشرون

التعويضات(*)

عبد الأمير الأنباري(**)

١ ـ الخلفية السياسية

في آب/ أغسطس ١٩٩٠ اخترقت القوات العسكرية العراقية خط الحدود الدولية بين العراق والكويت حيث استقرت في البداية عند الأطراف الجنوبية لحقل نفط الرميلة العملاق الواقع جنوب العراق، والذي يمتد جزء منه إلى شمال الكويت عبر الحدود الدولية. إن الهدف السياسي الأصلي لهذه العمليات العسكرية كان السيطرة على الحدود الجنوبية لحقل نفط الرميلة وحماية احتياطياته النفطية من عمليات الحفر والإنتاج الكويتية. وقد أصدرت الحكومة العراقية في حينها خارطة للمنطقة تظهر فيها الحدود العراقية ـ الكويتية جنوب حقل الرميلة. غير أن الأجواء السياسية في كل من العراق والكويت وفي عموم المنطقة دفعت باتجاه تحرك القوات المذكورة للسيطرة على كل الأراضي الكويتية البرية.

إن احتلال القوات العراقية لمجمل الأراضي الكويتية غيّر من طبيعة العمليات العسكرية العراقية في كونها مجرد تحركات أو مناورات ضرورية تعكس نزاعاً حدودياً، كما هي الحال بين العديد من دول العالم المتجاورة مثل أمريكا والمكسيك وفرنسا وألمانيا وروسيا وبولندا وغيرها من الدول في جميع القارات، إلى عملية احتلال دولة مجاورة ذات سيادة سبق أن اعترفت الحكومة العراقية بها، وانضمت إلى الأمم المتحدة كدولة مستقلة كاملة العضوية. وقد أعقبت الحكومة العراقية احتلالها

(*) نشرت هذه الدراسة والتعقيب عليها في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٥ (تموز/ يوليو ٢٠٠٤)، ص ١٢٦ ـ ١٣٤.

(**) سفير متقاعد وخبير في العلاقات الاقتصادية الدولية.

بقرار ألحق الكويت بالأراضي العراقية كوحدة إدارية (قائمقامية) تابعة لمحافظة (لواء) البصرة جنوب العراق.

إن الكويت دولة صغيرة في إقليمها وحجم سكانها الأصليين إلا أن احتياطياتها النفطية البرية والبحرية تشكل جزءاً هاماً من مجمل الاحتياطيات النفطية في الخليج العربي. كما أن مياهها الاقليمية تشكل جغرافياً امتداداً للمياه الاقليمية العراقية، وقد رسمت حدودها الدولية من قبل الإدارتين البريطانيتين اللتين كانتا تسيطران على العراق باعتباره تحت الانتداب البريطاني، وعلى الكويت باعتبارها مستعمرة بريطانية بصورة قلصت المياه العراقية إلى منطقة صغيرة نسبياً لا تتناسب مع كبر مساحة العراق النسبية، في حين منحت الكويت مساحات كبيرة في المياه الاقليمية بما يزيد كثيراً عن متطلباتها المائية والملاحية والثروة السمكية ومساحتها الجغرافية.

لهذه الاعتبارات الاستراتيجية أعلنت أمريكا عدم اعترافها بالإجراءات العراقية وعزمها على إخراج القوات العراقية، حيث قادت تحالفاً مع بريطانيا وبعض القوات العسكرية من دول أخرى لهذا الغرض، مما اضطر القوات العراقية إلى التراجع إلى خط الحدود بين العراق والكويت الذي كانت تتواجد عنده قبل ٨ آب/ أغسطس ١٩٩٠.

٢ ـ المسؤوليات القانونية والمالية

بعد عدة شهور من احتلال العراق للكويت أصدر مجلس الأمن قراره المرقم ٦٨٧ في ٣ نيسان/ أبريل ١٩٩١ حيث نص على ما يلي:

«إن العراق مسؤول بموجب القانون الدولي عن أية خسائر مباشرة أو أضرار، بما في ذلك الأضرار البيئية ونضوب المصادر الطبيعية وعن الأخطار التي لحقت بالحكومات الأجنبية، أفراداً أو كائنات اعتبارية، كنتيجة لغزو العراق غير القانوني واحتلاله للكويت».

تجدر الإشارة هنا إلى أن تحميل العراق مسؤولية الخسائر المشار إليها في القرار ثم بقرار من مجلس الأمن كأعلى جهاز سياسي في الأمم المتحدة وليس من قبيل محكمة العدل الدولية، وهي الجهاز القضائي الدولي المختص في النظر بالمنازعات القانونية بين الدول نفسها أو بينها وبين أشخاص القانون الدولي الأخرى؛ إن قيام المجلس بدلاً من المحكمة بإصدار مثل هذا القرار ربما نتج عن «غياب» الشخصية الدولية للكويت بعد إلحاقها بالعراق ومغادرة حكومتها الأراضي الكويتية، حيث لجأت إلى مصر طوال فترة تواجد العراق في الكويت ولشهور عديدة بعد انسحاب القوات العراقية منه، وإن

كانت الاعتبارات العملية والمضاعفات الدبلوماسية والالتزامات المالية تشكل عوامل أساسية في تحديد موقف وتحركات الحكومة الكويتية اللاجئة في مصر.

كما أن قرار المجلس المذكور أعلاه صدر بعد خمسة أسابيع من توقف العمليات العسكرية لقوات «التحالف الدولي» الأمريكي ـ البريطاني ضد العراق بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وعليه إذا كان العراق قد أقر بتحمله المسؤولية القانونية عن الأضرار والأخطار المشار إليها في قرار مجلس الأمن المذكور فإن قراره قد صدر في أعقاب انتهاء العمليات العسكرية التي شنتها قوات التحالف بقيادة أمريكا وبريطانيا على العراق، مما يجعل قراره المذكور صادراً ليس عن قناعته وحرية إرادته إنما بسبب إذعانه للضغوط المشوبة بالإكراه التي تعرض لها العراق.

٣ ـ الطبيعة السياسية للتعويضات وتداعياتها

إن اعتبار العراق مسؤولاً عن الخسائر المباشرة التي أعقبت دخوله الكويت ورد بناء على قرار سياسي صادر عن مجلس الأمن، وليس بموجب قرار قضائي محايد وملزم صادر عن محكمة العدل الدولية أو جهة تحكيمية موضوعية ومحايدة ومتفق عليها من قبل الأطراف المعنية.

كما أن مجلس الأمن ذاته وليس جهة قضائية مختصة، قد فرض على العراق دفع التعويضات كما تقررها لجنة التعويضات المنبثقة عن مجلس الأمن كجهاز فرعي مرتبط بالمجلس والمؤلفة من الدول الأعضاء فيه والمفوضة ببحث طلبات التعويضات عن الخسائر والأضرار التي لحقت بالحكومات والمؤسسات والأضرار كنتيجة مباشرة لدخول العراق واحتلاله الكويت.

لذا فإن كل قرارات لجنة التعويضات وإجراءاتها هي من حيث الجوهر سياسية وتخضع من حيث تنفيذها ابتداء واستمرار العمل بها أو تعديلها أو إيقافها أو إلغائها إلى قرارات المجلس من الناحية الشكلية والقانونية ومصالح وأهداف الدول الأعضاء من الناحية العملية والواقعية. وعليه فإن كل ما يتعلق بالتعويضات ليس له بالضرورة صفة القطعية أو النهائية خلافاً للأحكام القضائية، مما يجعل من التعويضات أداة سياسية تخضع للمصالح والسياسات الوطنية والاقليمية والدولية لكل من الدول الأعضاء في المجلس، وعلاقاتها الثنائية بالعراق من جهة، والكويت من جهة أخرى، وبقية دول الخليج والدول المجاورة لكلا البلدين، وتتغير تبعاً لذلك مع تغير سياسات الدول الأعضاء ومصالحها الوطنية والاقليمية والدولية.

إذا أهم التبعات الناجمة عن تسيّس موضوع الاحتلال والتعويضات هي أن

شرعية هذه التعويضات والزاميتها وأساليب الوفاء بها لم تقررها جهة قضائية مختصة حيث أقرّها مجلس الأمن كإجراء سياسي فرض بموجبه المسؤولية القانونية والمالية على العراق عن الخسائر والأضرار التي أعقبت احتلال العراق للكويت وأناط مهمة تنفيذها بلجنة التعويضات.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن التعويضات قد تكون سلاحاً ذا حدين، حيث إنها في الوقت الذي تعوض الطرف المتضرر عما لحق به من ضرر، فإنها في الوقت نفسه قد تلحق بالطرف الآخر أضراراً أكثر خطورة وخارج نطاق الشرعية التي فرضت بموجبها تلك التعويضات.

يضاف إلى ما ورد أعلاه أنه قد تستغل التعويضات لتحقيق أغراض تفتقد الشرعية أو قد تخالف المبادئ الأساسية للقانون الدولي والمسؤولية القانونية للدول بما في ذلك:

١ ـ استغلال التعويضات كوسيلة تبدو قانونية للالتفاف على مبدأ السيادة الوطنية الدائمة على مصادر الثروة الطبيعية عن طريق الاستيلاء على المصادر ذاتها وليس على ما ينتج أو يستخرج منها فقط، ولو أن مثل هذه المصادر قد تكون محدودة وقابلة للنفاد حيث تزول عندها السيادة عليها مع زوال موضوعها.

٢ ـ قد تستغل التعويضات كغطاء للاستيلاء على مصادر الثروة الطبيعية وما ينتج منها دون تعويض عادل يتناسب مع قيمتها الاقتصادية.

٣ ـ قد تستعمل التعويضات كوسيلة لعرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب إفقار الدولة وحرمانها من مواردها المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك بناء وإدارة البنية التحتية التي لا يمكن لأية تنمية أن تتحقق بدونها.

٤ ـ إن آثار التعويضات قد تتجاوز بسبب حجمها والأعباء الناجمة عنها الأضرار المراد معالجتها عن طريق التعويضات، إلا أنها قد يُساء استعمالها مما يؤدي إلى الانتقاص من الاستقلال الوطني أو حتى إلغائه.

٥ ـ قد تؤدي التعويضات إلى إضعاف التجمعات والمنظمات الاقليمية أو القومية التي تكون الدولة المستهدفة عضواً فيها.

٦ ـ قد يساء استعمال التعويضات بحيث تصبح وسيلة للإثراء غير المشروع للدولة التي تحصل عليها على حساب الدولة التي تتحمل عبء التعويضات.

لهذه الاعتبارات مجتمعة لا بد من أن تكون التعويضات عادلة ومتوازنة مع

الضرر الذي يراد إصلاحه أو تعويضه، وهو ما يتوافق بالمناسبة مع أحد المبادئ القانونية من الشريعة الإسلامية الذي يقضي بـ «لا ضرر ولا ضرار». ولضمان تحقق هذه الموازنة والعدالة لا بد أن تكون الجهة التي تفرض التعويضات وتحدد حجمها وشروط سدادها ليست جهة سياسية لها مصالحها وأهدافها التي قد لا تنسجم بالضرورة مع متطلبات العدالة، وإنما جهة محايدة تعمل وفقاً لأحكام القانون الواجب التطبيق حسب المبادئ القانونية العامة التي تشكل أحد مصادر القانون الذي تلتزم به محكمة العدل الدولية في حسمها للمنازعات الدولية.

من الناحية الأخرى، فليس كل ضرر يستوجب التعويض كما هو الأمر في الحالات التالية:

ـ الدفاع عن النفس: إن حق الدفاع عن النفس من أهم الحقوق التي تعترف بها جميع الأنظمة القانونية المعاصرة في النطاق الداخلي والدولي. غير أن هذا الحق ليس بالحق المطلق وإنما هو بالضرورة محدد بتحقق الهدف منه، وما لم يتجاوزه فلا تترتب عليه مسؤولية قانونية، كما لا يشكل سبباً مشروعاً للمطالبة بالتعويض. إن نفس المبدأ ينطبق على جميع الحالات التي تشكل ممارسة مشروعة لحق أو التزام قانوني يُعفى بموجبه من يقوم به من مسؤولية التعويض عن أي ضرر ينتج عنه.

ـ القوة القاهرة: إن القوة القاهرة بحكم كونها كذلك فلا يترتب على من يوقع بسببها ضرراً ما مسؤولية التعويض لأية جهة بما في ذلك من يصيبه الضرر.

ـ انعدام السببية: وهنا تعني أن من يطالب بالتعويض عن الضرر ليس مسؤولاً عن حدوثه أو مشاركاً في إحداثه.

٤ ـ طلبات التعويضات

تسلمت لجنة التعويضات منذ تأسيسها حوالى ٢,٦ مليون طلب للحصول على تعويضات تتجاوز في مجملها ٣٠٠ مليار دولار. لقد رفعت هذه الطلبات نحو مائة حكومة نيابة عن مواطنيها أو مؤسساتها الخاصة والعامة. كما رُفعت طلبات من قبل ثلاثة عشر مكتباً تابعاً للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين نيابة عن أفراد لم يكونوا في موقع يسمح لهم بتقديم طلباتهم بواسطة حكومات.

إن مجموع المبالغ المطالب بها على سبيل التعويضات ربما يزيد عن الناتج القومي الإجمالي السنوي للعراق، وهي قد تؤدي في النهاية إلى إفلاس الدولة العراقية مما يعني خسارة العراق دولة وشعباً كل الممتلكات والأموال والأصول التي يمتلكها العراق

ويضع الشعب العراقي بجيله الحاضر وأجياله القادمة على طريق الإبادة بصورة سلمية وهادئة بعيداً عن الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية، الإنسانية والسياسية والدينية والاجتماعية.

لقد حدد المجلس الحاكم لِلجنة التعويضات ست فئات من الطلبات، منها أربع فئات تخص الأفراد وواحدة للمؤسسات وواحدة للحكومات والمنظمات الدولية، وهذه تشمل الطلبات عن الأضرار البيئية أيضاً.

٥ ـ قطعية قرارات المجلس الحاكم الخاصة بالتعويضات

إن القرارات التي يتخذها المجلس الحاكم بشأن مشروعية طلبات التعويضات ومبالغها وأساليب تحصيلها والمديات الزمنية التي تستغرقها هي جميعاً نهائية وغير قابلة للاستئناف أمام أية جهة أخرى أو إعادة النظر فيها اللهم إلا من قبل مجلس الأمن ذاته.

إن قطعية قرارات المجلس ضرورية لوضع حد زمني لحسم طلبات التعويضات. إن هذه القطعية تستلزم في الوقت نفسه أن تكون القرارات عادلة ومتوازنة تأخذ بنظر الاعتبار حقوق الطرف المدعي بالتعويضات وكذلك الطرف المطلوب منه تحمل مسؤوليتها ودفعها وفق الشروط وفي الأوقات التي يحددها المجلس.

إن قطعية قرارات المجلس وضمان عدالتها تستلزم استناد تلك القرارات إلى وقائع موضوعية وقواعد قانونية واجبة التطبيق من الناحية الشخصية، أي بالنسبة إلى الأطراف المعنية من جهة، ومن الناحية الموضوعية الخاصة بموضوع النزاع من جهة أخرى.

كما ينبغي أن تراعي القرارات المذكورة الآثار التي قد تنجم عنها بالنسبة إلى الوضع القانوني والمالي المطلوب منه دفع التعويضات بهذا الحجم وبهذه الشروط خشية ان تؤدي في النهاية إلى إفلاس هذا الطرف بما يلحق الضرر ليس به فقط بل بالأطراف الأخرى التي تحصل على مثل هذه التعويضات، كما حدث مثلاً بالنسبة إلى ألمانيا عندما فرضت دول التحالف عقوبات مالية عليها للتعويض عن الخسائر التي عانتها بسبب الحرب.

من المعلوم أن فرض تلك العقوبات المالية قد أنتج معارضة سياسية وشعبية قوية في ألمانيا ضد التعويضات وبقية الإجراءات والشروط التي التزمت بها ألمانيا في أعقاب هزيمتها في الحرب المذكورة. لقد مهدت هذه العوامل في النهاية الطريق أمام الحزب النازي للفوز بالانتخابات النيابية بأغلبية صوت واحد، إلا أنها مكنت الحزب المذكور من الإعلان عن تحلل ألمانيا من الالتزامات التي فرضت عليها في المجالات

العسكرية والمالية والسياسية في أعقاب الحرب العظمى، حيث قاد فوز الحزب المذكور إلى اتباع ألمانيا سياسة توسعية وعسكرية خلافاً لما سبق أن التزمت به، مما أدى إلى نشوب الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من إعادة النظر في الخريطة الجغرافية السياسية للعالم وفي القواعد القانونية التي تنظم العلاقات الدولية أوقات السلم والحرب.

٦ ـ إلغاء التعويضات: الاعتبارات القانونية والمبررات العملية

تجدر الإشارة إلى أن بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق قد أعلن أخيراً اقتراحاً بأن يقوم عدد من الدول العربية، وبخاصة السعودية والكويت، بإعفاء العراق من التعويضات كنوع من الإسهام في «الجهود الأمريكية» لإعمار العراق وتخفيف الضائقة التي يعيشها العراقيون. لقد اعتبر بريمر وهو يعلن اقتراحه هذا بأن التعويضات حق تتمتع به الدول المذكورة التي تملك بصفتها هذه القدرة على إعفاء العراق منها بتنازلها عن حقها في التعويضات حسب القوانين الواجبة التطبيق.

إن المرء إذ يقدر الأهداف التي دفعت بريمر لإعلان اقتراحه، إلا أنه يمكن في الوقت نفسه المطالبة بإلغائها بالاستناد إلى الاعتبارات القانونية والتنموية، ومراعاة لمتطلبات الأمن والسلم الدوليين.

٧ ـ صلاحية مجلس الأمن في فرض التعويضات

إن افتقار التعويضات المذكورة إلى الشرعية تفرضه أحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي حدد اختصاصات أجهزة المنظمة حيث جعل المهمة الأساس لمجلس الأمن المحافظة على الأمن والسلم الدولي. إن التزام المجلس لهذه المهمة وقدرته على الوفاء بها تتطلب الحيلولة دون استعمال القوة من قبل أية دولة أو مجموعة من الدول إلا عند الضرورة في حالة الدفاع الشرعي عن النفس وبالقدر الذي يستلزمه ذلك دون أن يتجاوزه أو يتحول من مجلس الأمن في الحالات التي يتطلبها حفظ الأمن والسلم الدولي حسبما يقرره مجلس الأمن. كما قد يرى المجلس ضرورة اللجوء إلى القوة عن طريق تحول دولة أو مجموعة دولية لردع أية دولة تعرض بأعمالها التوسعية أو استعداداتها الفعلية لذلك الأمن والسلم الدولي للخطر أو تهدد ذلك. كما قد يسبق اللجوء إلى القوة أو يتزامن معها اتخاذ بعض الاجراءاتِ القسرية مثل المقاطعة والحصار الاقتصادي وقطع العلاقات الدبلوماسية وتجميد أو إلغاء علاقات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والعلاقات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف.

إن مثل هذه الصلاحيات الواسعة لمجلس الأمن تتناسب مع خطورة المسؤوليات المنوطة به للمحافظة على الأمن والسلم الدولي وبما يضمن كفاية الإجراءات التي

يفرضها المجلس لتحقيق الغرض الذي تستهدفه وهو استتباب الأمن والسلم الدولي.

غير أن مثل هذه المهمات والصلاحيات التي يتمتع بها مجلس الأمن تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، لهذا هي مقيدة بالشروط الواردة في الميثاق صراحة أو ضمناً بما في ذلك الشروط التي تفرضها أحكام الميثاق التي تؤسس وتقيد في الوقت نفسه اختصاصات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى خصوصاً الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية.

استناداً إلى ما ورد أعلاه فإن صلاحيات مجلس الأمن بشأن التعويضات المالية الناجمة عن المسؤولية والتعاقدية أو التقصيرية أو أي عمل يخالف ميثاق الأمم المتحدة أو القانون الدولي لا نجد لها أساساً في نصوص الميثاق الصريحة أو أحكامه الضمنية بل أن تتعارض مع هذه النصوص والأحكام بالضرورة، حيث يتجاوز فرض مثل هذه التعويضات صلاحيات المجلس كما أوردها الميثاق وتخالف في الوقت نفسه أحكام الميثاق المتعلقة باختصاص وصلاحيات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى خصوصاً محكمة العدل الدولية.

٨ ـ اختصاصات محكمة العدل الدولية

إذا تركنا جانباً موضوع اختصاص مجلس الأمن يبقى لدينا الاختصاص القضائي لمحكمة العدل الدولية أو جهة تحكيمية دولية إضافة إلى المحاكم الوطنية.

إن اختصاص محكمة العدل الدولية واسع من جهة، ومقيد بإرادة الدول المعنية في النزاع من جهة أخرى. إن إرادة هذه الأطراف قد تكون معلنة وملزمة وغير مشروطة مسبقاً أو قد تصدر عند وقوع النزاع أو عرضه على المحكمة.

إن موضوع اختصاص المحكمة غالباً ما يثار ابتداء كقضية إجرائية أو حسمها المحكمة بإقرار اختصاصها، فقد تحكم موضوعياً برد الدعوى أو تحكم بإقرار بعض أو جميع طلبات الأطراف التي لها مصلحة مشروعه في الدعوى.

إن الشرط الأساس لاختصاص المحكمة في الموضوع هو أن تكون أطراف النزاع ذات شخصية دولية سواء من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو غيرها من شخصيات القانون الدولي.

لذا فإن عرض المنازعات المتعلقة بالتعويضات الناجمة عن دخول العراق الكويت على محكمة العدل الدولية يتطلب أولاً منح الدول التي ينتمي إليها الأفراد والمؤسسات والشركات التي تدعي بأنها قد تضررت بتبني طلبات مواطنيها (أو ربما تقوم الكويت

بذلك وهو أمر مثار خلاف وموضع شك في صفة قانونيته)، وثانياً مقام هذه الدول بتقديم دعاوى موحدة أو ثنائية على العراق أمام محكمة العدل الدولية بالاتفاق مع الحكومة العراقية أو بدون مثل هذا الاتفاق إذا اقتضت ذلك القواعد الدولية الواجبة التطبيق في كل حال.

هنا تجدر الإشارة إلى توفر إمكانية بديلة تمثل اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للطلب بواسطتها من المحكمة رأياً استشارياً قد لا يكون ملزماً بصورة قطعية، إلا أن له أهمية معنوية لا تخلو من فائدة قانونية.

أخيراً يوجد البديل الثالث الذي يتطلب الاتفاق مع العراق على تأسيس هيئة تحكيمية أو هيئات متعددة ذات اختصاص إلزامي من صرف النظر في الادعاءات وإصدار الأحكام الموضوعية بشأن نوعها.

٩ ـ المحاكم الوطنية

تظل هناك ثلاثة بدائل وطنية وهي المحاكم الوطنية للدول التي تنتمي إليها الأطراف التي تدعي الضرر مع ما قد يجر ذلك إليه من اختلافات حول اختصاص مثل هذه المحاكم وحتى جدوى الأحكام التي تصدرها. البديل الثاني يتمثل بالمحاكم الوطنية العراقية وإن كان اختصاص هذه المحاكم في الدعاوى المقامة ضد الحكومة العراقية قد يكون موضع تساؤل أو اجتهاد بما في ذلك اشتراط موافقة الحكومة العراقية على قبول اختصاص هذه المحاكم.

أخيراً هناك البديل الثالث وهو المحاكم الوطنية للدول التي توجد فيها أموال وممتلكات عراقية. إن مثل هذه الأموال غالباً ما تتمتع بالحصانة القانونية والدبلوماسية بموجب القانون الدولي أو المعاهدات الثنائية أو القانون الوطني للدولة التي توجد فيها هذه الأموال.

وفي جميع الأحوال فإن الإجراءات القضائية الدولية والوطنية بما في ذلك التحكيم الإلزامي أو الرضائي يستغرق دوماً آماداً زمنية طويلة وإجراءات قانونية وعملية باهظة التكاليف، ما يجعل منها في غالب الأحيان غير مُجدية من الناحية المالية والعملية.

في ضوء هذه الاعتبارات كان البديل الآخر هو التوصل إلى تسوية رضائية بين الأطراف المعنية وإن كانت مثل هذه التسوية قد لا تكون رضائية في جوهرها وقد تشوب تنفيذها خلافات ومصاعب قد تؤدي إلى منازعات جديدة ومطالبات متبادلة تدور في حلقة مفرغة.

أخيراً فإن مصالح الأطراف المعنية جميعاً قد تتطلب التخلي عن الإجراءات والتسويات القضائية بما يمهد الأجواء للتعاون الثنائي والإقليمي والدولي على أساس من الاستقلال الوطني وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وهو ما يجعله البديل الأفضل في المدى القريب كما في المدى البعيد الأكثر جدوى بين جميع الخيارات.

إن كل ما ورد أعلاه يتعلق بالتعويضات التي قد تلزم العراق دفعها وفقاً لأحكام القانون الدولي ومتطلبات الاعتبارات العملية. إلا أن الطرف الآخر من المعادلة يخص التعويضات التي قد يحق للعراق المطالبة بها في ضوء احتلاله غير المشروع وما أدى إليه من تدمير لبنيته التحتية وخسائر بشرية وتنموية لحقت بالجيل الحالي من الشعب العراقي ولا بد أن تنال بعدها الأجيال القادمة.

إن المطالبة بمثل هذه التعويضات والإجراءات اللازمة للتحقق من مبالغتها والجهات المسؤولة عنها قد يتعذر عملياً تحقيقها ما دام الاحتلال غير الشرعي قائماً والسيادة الوطنية مغيبة والاستقلال معلقاً أو موقوفاً تبعاً لذلك بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة عن طريق إحلال حكومة وطنية ظاهراً ومرتبطة بالاحتلال واقعاً ولا نملك فعلياً استقلالية القرار الوطني والسيادة الفعلية. إلا أن مثل هذه الحال لا يمكن أن تدوم طويلاً بعد أن انتهى عهد الاستعمار في العالم المعاصر، وفقد شرعيته في ظل النظام الدولي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية وأصبح حق تقرير المصير الأساس الأهم في تحقيق الشرعية لأية حكومة يختارها الشعب وفقاً لذلك بما في ذلك حق الشعوب في السيادة الدائمة على مصادرها الطبيعية الوطنية.

لذا فإن موضوع التعويضات المستحقة للعراق مترابط عضوياً مع موضوع التعويضات المطالب بها ولا يمكن النظر في واحد منهما، دع عنك صدور الحكم بشأنه، دون النظر في التعويضات المقابلة حيث يمثل جانب من هذه التعويضات الجانب المكمل أو بالأحرى التوأم المرافق للوليد الآخر من التعويضات.

١٠ ـ مسؤولية الأطراف المعنية بدفع التعويضات وتأثيرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقلال السياسي

إن تحقيق العدالة المتوازنة وترسيخ أسس الأمن والسلم الدولي في المنطقة وتوفير متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية قطرياً واقليمياً في الخليج العربي تستلزم تقديم طلبات التعويضات والنظر فيها من قبل الجهة القضائية المختصة أو معالجتهما في الوقت نفسه في حالة الاتفاق على التعويضات.

إن الوقائع السياسية والعسكرية لاحتلال العراق للكويت وانسحابه منها قد تعتبر جذرياً معادلة للتعويضات، وتجعل دول التحالف بما فيها الكويت الطرف المطلوب منه تعويض العراق عما لحق به من خسائر مادية وتضحيات بشرية آنية ومستقبلية تفوق الكثير مما لحق بالكويت والدول المتحالفة معها بحكم اختلاف المعايير الموضوعية المادية والبشرية المتعلقة بكل من الطرفين.

إن الخطوة الأولى التي لا بد منها من أجل إيجاد تسوية مقبولة ابتداء وقابلة للاستمرارية هي التحقق أولاً من الوقائع الخاصة بالخسائر المادية والبشرية والمعنوية، وثانياً توفر الإرادة السياسية لدى كل من العراق والكويت ودول الخليج إضافة إلى دول التحالف لتحقيق الأمن والسلم في المنطقة عن طريق تحقيق العدالة وتوفير الأمن والسلم لجميع الأطراف وتمكينها من المباشرة بعملية التنمية المستديمة لمشاركة بقية الأطراف في الخليج وغيرها من الدول ذات المصلحة في صيانة الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة.

تعقيـب

سعد الله الفتحي

قرأت بتمعن ورقة د. عبد الأمير الأنباري عن التعويضات، والتي شملت بشكل تحليلي وعميق معالم هذه القضية من الناحية السياسية والقانونية وانعكاساتها على وضع العراق والجهات المطالبة بالتعويضات. إن د. الأنباري يعرف جيداً حيثيات هذا الموضوع لمصاحبته لتطوراته منذ نشأته الأولى. وكان العراق يحتج دائماً على شرعية إجراءات التعويض دون أن يسمعه أحد. إن مشاركتي هنا ليست تعقيباً بالمعنى المتعارف عليه، فليس عندي تصور آخر لما جاء في الورقة.

أود أن أضيف فقط بعض الجوانب العملية التي عايشتها من خلال عملي كرئيس لفريق عمل وزارة النفط المتعلق بالتعويضات:

إن تحول مجلس الأمن ـ كجهاز سياسي ـ إلى جهاز قضائي عن طريق «هيئة التعويضات، ليس إلا عملاً قسرياً متعمداً، الغاية منه تحديد إمكانيات العراق ومنعه من الاستفادة من الطريقة الإجرائية المعتادة في محكمة العدل الدولية أو أي محكمة أخرى.

لم يكتف مجلس الأمن بهذا القدر، وانما وضع تحديدات كبيرة على «هيئة التعويضات» ذاتها من حيث تابعيتها إلى «لجنة المقاطعة» المشكلة من ١٥ عضواً يمثلون دولهم الأعضاء في مجلس الأمن، ولكل عضو منهم حق الفيتو، ولو أن هذا الحق قلما استخدم إلا من أمريكا وانكلترا، مما يعني سيطرة هاتين الدولتين الفعلية على اللجنة والهيئة.

وحتى هذه اللجنة لم تتمكن من المصادقة على بعض قرارات الهيئة وبخاصة ما يتعلق بما يسمى حرق آبار النفط في الكويت. وقد اضطرت لإحالتها إلى مجلس الأمن الذي مررها بعد مساومة معروفة اقتضت تخفيض نسبة المبالغ المقطوعة من

العراق للتعويضات من ٣٠ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة من وارداته، مما يؤكد تسييس العملية أصلاً.

إن القواعد التي وضعتها الهيئة وخاصة في بداية عملها كانت في غاية القسوة بالنسبة إلى العراق.. فقد كانت تتخذ قراراتها بمعزل عن أية مشاركة عراقية فاعلة، حيث لم يكن للعراق أي حق في المناقشة أو إبداء الرأي. وبسبب وضع العراق المالي فلم يكن بإمكانه حتى إرسال من يمثله إلى بعض جلسات الهيئة التي تعمل من خلال ما يقرب من ١٥ فريقاً (Panel) سمي كذلك لتجنب كلمة محكمة.

إن الضغط السياسي المستمر لبعض الدول قد أدى إلى تطوير إيجابي بسيط وتدريجي في عمل الهيئة والفرق. وأخذت الهيئة توسع قواعدها وشروحها لتكون أداة متشابهة لجميع الفرق التابعة للهيئة.. وأخذت تتفاعل مع ظروف العراق واحتياجاته أحياناً.

إن أهم المصاعب التي كانت تواجه العراقيين في قضية التعويضات يمكن اختصارها بما يلي:

١ ـ عدم اهتمام الحكومة العراقية بهذا الموضوع بصورة جدية في بداية عمل هيئة التعويضات إلى أن شعرت بثقلها ووطأة قراراتها، حيث تم تشكيل لجنة في كل وزارة لهذا الغرض ولجنة عليا، على نطاق الدولة كلها.

٢ ـ إن الوضع المالي لم يكن يسمح للعراق بالاستفادة من مكاتب المحاماة المتخصصة.. إلا بعد فترة طويلة من عمل الهيئة. وكانت الهيئة ترفض إعطاء العراق أية تخصيصات لهذا الغرض من أمواله لدى الأمم المتحدة.

٣ ـ كذلك الحال بالنسبة إلى بيوت الخبرة المتخصصة الفنية.. حيث إن بعض القضايا المطروحة لم يكن بالامكان معالجتها فنياً بشكل مستقل من قبل الجهات العراقية.

٤ ـ قصر المدة المحددة للعراق لإعطاء رأيه بالقضايا المطروحة وحتى صعوبة إيصال الردود بعد إنجازها لتخلف أسباب الاتصال.

٥ ـ عدم إمكانية تفريغ العاملين لهذه المواضيع واضطرارهم للقيام بها بصورة متوازية مع أعمالهم الاعتيادية..

٦ ـ الثقل النفسي الهائل الذي كان العراقيون يعانونه، وبخاصة أنهم كانوا في مواجهة قضايا مروجة من دول عربية مثل الكويت والسعودية والأردن ومصر

وغيرها، مع الاعتزاز بدول منعت شركاتها ومواطنيها من تقديم طلبات تعويض مثل عمان.

أضف إلى ذلك أن بعض هذه الدول قد سلمت الأمور بالكامل إلى الخبراء والمحامين الدوليين وعلى الأقل في القضايا التي شاركت فيها، لم أسمع أي عرض أو شرح أو مرافعة من كويتي أو سعودي، بل من إنكليزي وأمريكي دائماً وفي قضايا مهمة وكبيرة. إن موقف بعض الدول في قضايا التعويضات لم يكن مالياً بحتاً الغاية منه إفقار العراق والإضرار بشعبه ـ على أهمية هذا الهدف ـ وإنما كان أيضاً لإلحاق المزيد من الفرقة بين العراق والدول العربية المطالبة بالتعويضات.

وعلى الرغم من ذلك كله . . فقد تمكن العراقيون من الإبلاء بلاءً حسناً في قضايا التعويضات، وليس أدل على ذلك من الاحصائية التالية: (لغاية ٢٦/ ١/ ٢٠٠٤):

العدد الكلي للمطالبات	٢,٦٤٨,٦٤١
المبالغ المطالب بها	٣٤٩ مليار دولار تقريباً
المطالبات المحسومة	٢,٦٠٢,٧٢٢
مبالغها	٢٦٥ مليار دولار تقريباً
المطالبات التي حكم لها بالتعويض	١,٥٠٩٤٧٩
مبالغ التعويض عنها	٤٨ مليار دولار تقريباً
المبالغ المدفوعة لحد الآن	١٨,٢ مليار دولار تقريباً

إن المبالغ المستحقة بموجب قرارات الهيئة ومصادقة لجنة المقاطعة سوف تضاف لها أيضاً الفوائد المتحققة التي ستكون كبيرة بالتأكيد، وبخاصة بعد تخفيض المبالغ المستقطعة لأغراض التعويضات إلى ٥ بالمئة من ورادات العراق النفطية.

ودون ذلك فإن مبالغ التعويضات التي أُقِّرت تعادل ٢٠ بالمئة تقريباً من المبالغ المطالب بها. . وأود أن أقول هنا إن لجنة التعويضات وفرقها . . على انتقادنا لها ولتشكيلها وإجراءاتها وخطأ بعض قراراتها ودكتاتورية تكوينها. . فإنها كانت أشرف من بعض الذين قدموا طلبات التعويض من حكومات وشركات كان همها الاستمتاع بالكسب الحرام وإلحاق المزيد من الأذى بالعراقيين.

المناقشات

١ ـ ذكاء مخلص الخالدي

هل يحق للعراقيين الذين يقيمون في الخارج، أو لبعض المنظمات العراقية أو المنظمات المتعاطفة مع قضية العراق، أن يدعّوا أمام محكمة العدل الدولية، وبعد ثبوت خلوّ العراق من أسلحة الدمار الشامل، على قوات التحالف، وبعض الدول العربية التي ساعدتها في العدوان على العراق، وأن يطالبوها بتعويضاتٍ عما حصل في العراق من تخريبٍ ودمارٍ نتيجة الحرب الأخيرة؟

٢ ـ إبراهيم يسري

لقد تجاوز مجلس الأمن الدولي في منظورٍ قانونيٍ بحتٍ مبنيٍ على القانون الدولي وميثاق منظمة الأمم المتحدة صلاحياته، واغتصب في القرار رقم ٦٨٧ الصادر في نيسان/ أبريل ١٩٩٠ سلطةً ليست له في فرض التعويضات على العراق. وللأسف الشديد لم تثر دولةٌ عربيةٌ واحدةٌ بطلان هذا القرار، كما أن الكويت أصرّت على تطبيقه. إن العقوبات الاقتصادية والتعويضات التي نصّ عليها هذا القرار تتعارض مع المواد ٢ و٢٤ و٣٩ و٤٠ و٤٢ و٥٥، وتتعارض بشكلٍ خاصٍ مع المادة ٧٦ التي تحظر وضع أية دولةٍ عضوٍ في منظمة الأمم المتحدة تحت الوصاية. وهذا القرار بعيدٌ عن مهمة المجلس في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

إن التعويض ليس من العقوبات الاقتصادية، ويسوّى عادةً ما بين الطرفيْن المتحاربيْن في صورة معاهدة صلح أو غيرها، ولا موجب لتلك العقوبات بعد استخدام القوة، وامتثال العراق للإجراء المطلوب منه، وهو الانسحاب. ترد العقوبات الاقتصادية ضمن الإجراءات المؤقتة التي لا تتضمن استخدام القوة، وتكون عادةً بديلاً من اللجوء إلى الحرب (The last resort before violence) على ألا

تمسّ تلك الإجراءات المؤقتة بحقوق الأطراف المتنازعة وادعاءاتها، لكن تبيّن أن هذه العقوبات دائمة، واستمرت مايقارب من اثنيْ عشر عاماً. وإذا ما تحدثنا عن التعويضات التي فرضها مجلس الأمن للكويت، واعتبرناها خروجاً على صلاحياته، فلا بدّ أن نقرن ذلك بالمطالبة بتعويضاتٍ للعراق عن الأعمال العدوانية، والاحتلال غير المشروع الذي تمّ خارج نطاق القانون الدولي.

٣ ـ كامل عباس مهدي

لقد تمثّل أخطر جانبٍ في التعويضات في استخدامها السياسي في إحكام الحصار على العراق، ورهن أي استثناءٍ لمقتضياتٍ إنسانيةٍ بتسديد العراق لها. وعلى الرغم من أنّه قد تمّ تخفيضها إلى ٥ بالمئة بقرارٍ سياسي فإنها يمكن أن تعود وتُفرض بقرارٍ سياسي أيضاً. ومن هنا تمثّل في رأيي سيفاً مصلتاً على العراق يهدّد مستقبل تنميته واستقلاله. والحقيقة أن أعضاء مجلس الأمن الآخرين لم يجادلوا أمريكا وبريطانيا بقضية التعويضات التي لم يُفرض مثلها على أيّ بلدٍ في العالم، كما أخفق النظام السابق في إعادة النظر بها، مما يكشف عن طبيعته المنبوذة. ومن هنا لم يلحق الغبن إلا بالشعب العراقي، إذ بولغ بتعويضات الكويت عن خسائرها النفطية التي قدّرت بستة عشر مليار دولارٍ تقريباً بما يعادل اثنيْ عشر ملياراً ونصف مليار دولار، وحُسِب سعره وقت الهدر وليس كثروةٍ على مدى الحياة النفطية. ولا أدلّ على الغبن من أنّ هيئة الاستثمار الكويتية قد طالبت بـ ٨٦ مليار دولار لتعويض خسائر فوائد الأموال التي سيّلتها في سنتيْ ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ لأغراض الحرب، ولم تعطِها لجنة التعويضات أكثر من مليارٍ ونصف مليار دولار. لم يكن العراق قادراً على المطالبة بحقوقه ولايزال الآن عاجزاً عن ذلك بسبب الاحتلال.

٤ ـ عبد الأمير الأنباري (يرد)

من المؤسف أن تتدهور العلاقات الدولية إلى الدرجة التي وصلت إليها خلال الحرب العدوانية على العراق من أساليب الكذب والتضليل والتحايل، كما أقرَّ بذلك رؤساء الحكومات في بعض الدول الغربية أمام برلماناتهم وفي وسائل الإعلام المعلَنة. وأعتقد أنه يحقّ من الناحية الموضوعية للشركات أو الأفراد أو الدول التي تضرّرت بنتيجة هذه الحرب أن ترفع دعاوى وتطالب بالتعويضات، لكنّ هذه المطالبة تفتقر إلى وجود أجهزةٍ قضائيةٍ مختصةٍ تستطيع أن تمارس اختصاصها على الدول والجهات المطالَبة بدفع التعويضات، كما تفتقد في حال اتخاذ مثل هذا الحكم إلى آلية تحصيل التعويضات ودفعها إلى الجهات العراقية و الجهات الأخرى المتضرّرة. هذا هو

الإشكال، وهو إشكالٌ عمليٌ من وجهة نظري، وليس إشكالاً قانونياً، لأن محكمة العدل الدولية كما هو معروف، وكذلك المحكمة الأخيرة «محكمة العدل الجنائية»، لا تمارس صلاحياتها إلا على الدول التي تقبل باختصاصاتها من ناحية المبدأ، أو في حالة نزاع محدَّدٍ بالذات. وفي حالة انعدام مثل هذا القبول ينعدم اختصاص المحكمة وبالتالي يَتعذّر الحصول على مثل هذه التعويضات. أرجو أن أكون قد أوفيت حقّ السؤال.



القسم السادس

المشاهـد المستقبليـة



الفصل الثاني والعشرون

المشاهد (السيناريوهات) المستقبلية المحتملة في العراق(*)

خير الدين حسيب

مقدمـة

سأحاول في هذه الورقة، وبعد ملاحظتين عامتين أوليتين، أن أشير إلى الأسباب الحقيقية لاحتلال الولايات المتحدة، ومن معها، للعراق، وما نتج عن ذلك من مقاومة للاحتلال في هذا البلد، ليساعدنا ذلك في فهم المشاهد المستقبلية (السيناريوهات) المحتملة لهذا الاحتلال.

أما بخصوص **الملاحظتين العامتين**، فأود أن أبدأ أولاً بمجازفة، بمصارحة إخواني المشاركين من العرب ومن العراقيين العرب في موضوعين: **الأول موضوع الديمقراطية**. لحسن الحظ أن الديمقراطية أصبحت مطلباً متفقاً عليه بين التيارات الرئيسة في الأمة أو في أغلبها. لكن هذا شيء والتطبيق شيء آخر. الديمقراطية لا يمكن تعلمها بقراءة كتاب عن **كيف تطبق الديمقراطية**؟ لا بد من الممارسة، والممارسات حتى في ما يسمى المجتمع المدني أو الأهلي كما في الأحزاب لا تبشر بكثير من الخير. هذا لا يعني أن علينا أن نؤجل الديمقراطية أو أن نستغني عن

(*) قدمت هذه الورقة في ندوة «احتلال العراق وتداعياته: عربياً وإقليمياً ودولياً في اليوم قبل الأخير منها (١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٤)، ولكن واضعها قام بعملية تحديث لها اعتبرها ضرورية لتغطية الفترة الزمنية الفاصلة بين تقديمها إلى الندوة وصدور هذا الكتاب. فهي فترة مفعمة بأحداث وتطورات بالغة الأثر في احتمالات المستقبل، وبالغة الدلالة في الوقت نفسه بالنسبة إلى ما لما مضى من أحداث منذ بدء الاحتلال، وبخاصة أن كثيراً من الأحداث والتطورات التي وقعت بين انعقاد الندوة وتهيئة هذا الكتاب للنشر لها دخل كبير بالرد على الأسئلة عن أهداف أمريكا وبالأخص: هل تبدو أمريكا قادرة على تحقيق أهدافها في العراق؟ هل سيشهد العراق أي استقرار في ظل الاحتلال؟ وقد نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٧ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤)، ص ٦ ـ ٣٠. (المحرر).

الديمقراطية. على العكس، نحن في مركز دراسات الوحدة العربية، منذ سنة ١٩٧٩ وحتى الآن مهتمون بموضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان. لا بد من تجربة الديمقراطية والتعلم من الأخطاء، ولكن في الأوضاع العربية الحالية، ثمة أنظمة تعرفون طبيعتها ومعارضة أو قوى وطنية معظمها لا يريد التفاهم أو التعاون مع هذه الأنظمة، ومعظم هذه الأنظمة لا يريد التعامل مع القوى الوطنية أو المعارضة.

كيف يمكن حل هذا المأزق؟ لقد جرت تجارب محدودة في المغرب وفي الأردن ثم انتكست. وفي البحرين ثم انتكست قليلاً. وأعتقد أن أحد الأسباب هو أن الديمقراطية لم تصبح، حتى الآن عندنا كشعوب، «قيمة» بحد ذاتها لها أهمية المأكل والملبس والمسكن نفسها، بحيث إذا افتقدناها كنّا مستعدين للتضحية من أجلها بما تتطلبه هذه التضحية. وسيمضي وقت غير قليل حتى تترسخ فينا هذه القيمة، ونستعد للدفاع عنها. وللأسف فقد لجأ عديد من الحركات الوطنية في الوطن العربي، بسبب قلة الصبر، وبدلاً من تبني بعض المعارضات أسلوب الضغط على الحكومات وانتزاع بعض الحقوق، إلى أسلوب المؤسسة العسكرية والانقلابات العسكرية، وما ترتب على ذلك من تولي هذه القيادات العسكرية، وبشكل متزايد، السلطة، وما نجم عن ذلك من «ترييف» للسلطة وإدخال نسق قيم عشائري وقبلي، وسيادة مفاهيم التعصب العنفي الاستبدادي وإشاعة حملات العقاب الجماعي للمدن[١]. كما لجأت بعض المعارضات الخارجية، ولكن بشكل أخطر، إلى الاستعانة بقوى خارجية يمكن أن تكون أمريكا، أو قوى أخرى. ومثال العراق أمامنا جميعاً لنأخذ منه العبرة[٢].

الملاحظة الثانية وهي خاصة موجهة لإخواني المشاركين من العراق. من المحزن أنه منذ عام ١٩٢٠ إلى الآن لا يوجد إجماع أو شبه إجماع وطني عراقي إيجابي على ملك أو قائد أو رئيس وزراء ممن حكموا العراق.. ألا ينبغي مثلاً أن تكون للملك فيصل الأول مكانة في تاريخ العراق أكثر مما أعطته معظم كتب التاريخ؟ وهل كان من الإنصاف أن يحطم تمثاله في بغداد بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨؟ هذا مثال فقط، وهو ما ينطبق بدرجات مختلفة على آخرين في تاريخ العراق المعاصر. لقد كان هناك دائماً تركيز على السلبيات. كما أنه كثيراً ما تختلط الشائعات بالسياسة في العراق أكثر مما

---

(١) حول ترييف السلطة في العراق، انظر: زهير المخ، «انتصار المدينة في المشهد السياسي العراقي الجديد،» **الشرق الأوسط**، ٢/ ١/ ٢٠٠٤، ص ٨، وغسان سلامة، ««تمدن» السكان و«تريف» السلطة،» في: غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، الفصل ٦، ص ٢١٣-٢٤٦.

(٢) للاطلاع على شهادات الواقع التي تحسم الجدل القائم حول فرضية الاستعانة بالأجنبي من أجل التغيير في الداخل، انظر على سبيل المثال لا الحصر: فهمي هويدي، «خدمة جليلة قدمها الاحتلال الأميركي للعراق،» **الشرق الأوسط**، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٣.

تختلط في غيره، ولذلك سأقول بعض الأشياء الموجهة لإخواننا بالعراق، وسأضطر لقول أشياء لم أكن أبداً لأقولها لولا هذه المناسبة .

بالنسبة إلى نظام الرئيس صدام حسين، أنا كنت بين أوائل ضحايا النظام، فقد أودعت السجن يوم ٢ آب/ أغسطس وبقيت سنتين وخمسة أشهر وثلاثة وعشرين يوماً، انتقلت فيها بين ستة سجون، منها تسعة أشهر في سجن يسمى «قصر النهاية» (يعني نهاية الإنسان)؛ ولا تزال على ساقي آثار التعذيب. وفي عام ١٩٧٤ طُلب مني مغادرة العراق، وجئت إلى بيروت وبقيت فيها حتى الآن. أقول هذا لأنني أعتقد أن علينا نحن الذين ندعي أننا وطنيون عراقيون أن لا ننطلق من أوجاعنا الشخصية وأن نتخلص من الحقد، وبدون التخلص من الحقد لن تكون لنا نظرة موضوعية ولن نعطي الإيجابيات والسلبيات حقها **ونقدر الأخطار النسبية** التي تواجه العراق.

أقول هذا وأنا، كما ذكرت قبل قليل، مدرك لمدى ما بلغته لاديمقراطية النظام السابق وقسوته. ولكن من غير الصحيح أن تتصور أية جهة أو طائفة أو قومية أن هذا كان موجهاً ضدها وحدها، فإحدى «مزايا» صدام حسين، إذا كانت هذه «ميزة»، هي «العدالة في الظلم». كان يتعامل على أساس اعتبارات أخرى هي أمن النظام ومن يشكل خطراً عليه وليس على أساس اعتبارات طائفية. يجب أن نذكر هذا أيضاً مقابل كل هذه القسوة والتعسف اللذين لم ينفرد بهما العراق وحده، وربما كان الفارق بينه وبين غيره في هذا اختلافاً في الدرجة!

إن علينا أن ننصف الناس بأن نذكر إيجابياتهم بقدر ما نذكر سلبياتهم. يجب أن نتذكر أن النظام الذي أسقطه الاحتلال الأمريكي كان قد أخذ أول جائزة من اليونيسكو في عام ١٩٨١ عن نجاحه في القضاء على الأمية في بلدان العالم الثالث؛ كما أَمَّمَ صناعة النفط الأجنبية في العراق عام ١٩٧٢ بكل ما ترتب على ذلك من مواقف غربية نحوه، كما أفاد دول المنطقة بعد أن نجحت عملية تأميم النفط. ثم إن هذا النظام بنى قاعدة صناعية. وأنا إلى غاية مغادرتي العراق في العام ١٩٧٤ كنت أعرف كل المصانع بحكم المواقع التي كنت فيها في العراق. وعندما دخل مفتشو أسلحة الدمار الشامل في أواخر عام ٢٠٠٢، وكانت جولاتهم تُبَثُّ فضائياً وتبيّن المنشآت التي يفتشونها، فوجئت بقاعدة صناعية جديدة تماماً، هي مبعث فخرٍ واعتزاز لأي بلد يقيمها ولأي مواطنٍ فيه ولو كان معارضاً. كما يجب أن لا ننسى المساعدات التي قدمها النظام إلى العديد من الأقطار العربية وبعض الدول غير العربية، ابتداء من الدعم العسكري، كما حصل في حرب ١٩٧٣ والمساعدة العسكرية للسودان وتونس واليمن (من أجل الحفاظ على وحدتها) وموريتانيا (لصد هجوم السنغال)، وانتهاء بالمساعدات المالية السخية التي قدمها العراق لبلدان عربية وغير عربية. وهناك أمور أخرى. ويجب أن لا

ننسى التحيز الفاضح في ما يركز عليه الإعلام. على سبيل المثال في ما يتعلق بكل ما ذكره الإعلام عن المقابر الجماعية في العراق. كانت هناك فعلاً مقابر جماعية مع كل فظاعتها[٣]، إلا أنها لم تكن للمعارضة فقط، فثمة مقابر جماعية للجيش العراقي الذي كان منسحباً من الكويت، لهذا كان بعض الموتى فيها بملابس الجيش العسكرية، كما كانت هناك مقابر جماعية للبعثيين الذين قُتل منهم في هذه الأحداث ألفان. . . أرجو أن نتعامل مع هذه الأحداث برفق، وخاصة بالنسبة إلى المستقبل بعد أن حصل ما حصل. وعسى أن يأخذ الإخوة العرب درساً من هذا.

هذا لا يعني تبرئة للنظام من سلبياته، وهي كثيرة، ولكن من حق الجيل الحالي والأجيال القادمة أن تعلم حقيقة ما جرى وأن تطلع على الصورة كاملة.

أهداف الاحتلال الأمريكي للعراق

أود أن أقول أولاً إن ما حصل في العراق لم يكن غريباً أو مفاجئاً للمتابعين للاستراتيجيات الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة[٤]، لأن عدداً من المفكرين والسياسيين الأمريكيين كتبوا عن هذا، وموضوع وفكرة احتلال العراق كانا سابقين على موضوع أسلحة الدمار الشامل، وسابقين على حرب ١٩٩١، بل سابقين حتى على غزو الكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠.

الجنرال شوارزكوف ـ وهو الرجل الذي قاد القوات الأمريكية والمتحالفة في ما سمي «عاصفة الصحراء» في أوائل عام ١٩٩١ ـ كتب في مذكراته (التي نشرت بعد الحرب عام ١٩٩٢ في كتاب بعنوان: **لا يحتاج الأمر إلى بطل** *(It Doesn't Take a*

---

(٣) في ما يتعلق بحقيقة المقابر الجماعية والأرقام المتداولة حولها، فقد أشارت تقارير بعض المسؤولين الأمريكيين في العراق وبعض الأطباء التابعين لقوات الاحتلال إلى أنه لم يتم أي تحليل طبي للجثث التي عثر عليها لمعرفة متى تمّ دفن الجثث، كما أن العدد الذي ذكر على أساس أن الذين عُثر عليهم في تلك المقابر حوالى ٣٠٠ ألف هو رقم تقديري لا يستند إلى أساس موضوعي وتم تخمينه بشكل اعتباطي بدون فحص أو غيره، وتم تداول هذا الرقم دون الرجوع إلى مصدره ودقته، انظر: Brendan O' Neill, «Unrecorded Victims,» *Guardian*, 21/7/2004.

Tony Blair and Others Claim 300,000 Bodies Have been Found in Iraqi Mass Graves. In Fact, There Have been not Official Exhumations-or Count.

(٤) انظر: Nicholas Lemann, «The Next World Order,» *New Yorker* (25 March 2002).

وهو يشير في هذه المقالة إلى تقرير من ٢٧ صفحة، مختوم بختم وزارة الدفاع، ومكتوب عليه Defense Stragety for the 1990s: The Regional Defense Strategy Secretary of Defense, Dick Cheney, January 1993.

والذي بيّن تفاصيل الخطة الاستراتيجية التي بدأ العمل عليها في أيار/ مايو ١٩٩٠، واستمر العمل عليها بعد حرب الخليج الثانية، في عام ١٩٩٢ وأسماء الذين شاركوا في وضعها.

Hero)[٥] أنه بعد أن عين قائداً للقيادة المركزية الأمريكية، طلب منه أن يزور الشرق الأوسط ليقيّم الأخطار التي تواجه أمريكا فيه. ونتيجة لهذه الجولة وفي أواخر عام ١٩٨٩ رفع تقريراً بنتائجها قال فيه إن الخطر الأول والرئيس على المصالح الأمريكية يتمثل في العراق[٦]. ونتيجة لهذا التقييم وتهيئة للرأي العام الغربي لهذا التحول ضد العراق، فقد بدأت منذ أول عام ١٩٩٠ حملة إعلامية مكثفة ضد العراق، وخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا، كان منها موضوعا «المدفع العملاق» وإعدام بازوفت وغيرهما، وتم تجميد بعض التسهيلات الائتمانية (القروض) التي كان بنك التصدير والاستيراد الأمريكي قد منحها للعراق ولم تستعمل بعد كلها. كما أن القيادة المركزية حولت أساس خطط تدريباتها السنوية، أي من هو العدو، ابتداء من عام ١٩٩٠ من الاتحاد السوفياتي إلى العراق. لقد أصبح العراق وليس الاتحاد السوفياتي هو الهدف في هذه التدريبات. ولعل من المهم أن نلاحظ ـ ولا نزال مع مذكرات الجنرال شوارزكوف - أن تنفيذ هذا التدريب السنوي بدأ منذ تموز/ يوليو ١٩٩٠، أي حتى قبل الغزو العراقي للكويت، وليس فقط قبل حرب الخليج (عاصفة الصحراء عام ١٩٩١) وتداخل معه.

أنتقل إلى الموضوع الأول لهذه الورقة، إلى السؤال: ما هي أهداف أمريكا من احتلال العراق؟ هل كل الأهداف معلن؟ هل الأهداف المعلنة صحيحة؟ أم أن هناك أهدافاً أخرى غير معلنة؟ لقد بدأت أمريكا بالحديث عن أسلحة الدمار الشامل، وعلاقة العراق «بالقاعدة»، وذهبت لاحتلال العراق «مع من يرغب» بدون قرار من مجلس الأمن ومخالفَة صريحة لميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز الدفاع عن النفس في حالتين: في حال التعرض لاعتداء خارجي، والولايات المتحدة لم تتعرض لاعتداء من العراق؛ أو في حال وجود «خطر وشيك» على الولايات المتحدة من دولة معينة وقد ثبت أن العراق لم تكن عنده أسلحة دمار شامل ولا يمثل خطراً وشيكاً[٧].

---

(٥) H. Norwan Schwarzkopf, *It Doesn't Take a Hero: General H. Norman Schwarzkopf: The Autobiography*, written with Peter Petre (New York: Bantam Books, 1992), pp. 267-308.

(٦) كما أبدى عدد من الحكام العرب للأمريكيين تخوفهم من النصر الذي حققه العراق في حربه مع إيران، وأنه خرج من الحرب ولديه جيش من مليون شخص، كما أعرب الأمين العام للأمم المتحدة حينئذ لصحفي عربي كبير عن استغرابه أثناء زيارته للمنطقة بأن رئيس دولة عربية كبيرة إضافة إلى وزير خارجية دولة خليجية مجاورة للعراق أبديا تخوفاً من الجيش العراقي الخارج من حربه مع إيران وقد حاول العراق، دون جدوى حقيقية، تبديد هذه المخاوف.

(٧) أكد مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية السيد جورج تينيت في ما بعد وقبل استقالته، وأثناء شهادته أمام الكونغرس الأمريكي، أنه لم يسبق له أن قدّم أي تقرير إلى الرئيس الأمريكي يقول فيه إن العراق يمثل خطراً وشيكاً على الولايات المتحدة.

وبعدما ثبت عدم صحة هذا الأمر تحولت أمريكا إلى موضوع **الديمقراطية**، وزعمت أنها تريد أن تدخل الديمقراطية للعراق. ويدفعنا هذا إلى التساؤل عمن ساهم في انقلاب عام ١٩٦٨ والمجيء بعبد الرزاق النايف؟ هناك وثائق أصبحت معروفة، وكان الأمريكيون يعرفون أن عبد الرزاق النايف[٨] وإبراهيم علي الداوود كانت لديهما قوات عسكرية في بغداد ويسيطران على الحرس الجمهوري ولم يكن لديهما أي تنظيم سياسي، وأنهما كانا متحالفين مع «حزب البعث» الذي لم يكن يملك قوات عسكرية في بغداد وإلا لكان قام بالانقلاب من دون الحاجة إليهما. ولذلك لم يكن مستغرباً أو غير متوقع أن يقوم «البعث» بانقلاب على عبد الرزاق النايف وإبراهيم الداوود في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨.

إضافة إلى هذا فإن سمات النظام العراقي لم تتغير منذ البداية، والأساليب التي اتبعها النظام خلال خمس وثلاثين سنة لم تتغير كثيراً. ومع ذلك فإنه في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ زار رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي الحالي العراق، وكانت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مقطوعة، واجتمع مع الرئيس صدام حسين. ولدي اقتباس من التقرير الذي قدمه إلى الرئيس ريغان آنذاك، يقول فيه: «صدام حسين شخص يمكن التعامل معه». وبعدها بثلاثة أشهر زار العراق ثانية، وقابل الرئيس صدام حسين واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية.

هذا إضافة إلى أن أمريكا شجعت الرئيس صدام حسين على حرب إيران. وكان لكل واحد أهدافه، فالرئيس صدام حسين كان يعتقد أنه كما تحول عبد الناصر في حرب السويس من زعيم مصري إلى زعيم عربي، فإنه (أي الرئيس صدام حسين) سيحقق هذا إذا هاجم إيران وأسقط النظام. كان تقديره أنه خلال ستة أسابيع سيُسقط النظام الإيراني، فيتحول هو كذلك إلى زعيم عربي، ولم يحصل هذا.

أكثر من ذلك، فإنه خلال فترة الحرب، وكانت الولايات المتحدة تخشى أن تنتصر إيران، فأنشأت فرعاً لوكالة المخابرات المركزية (C.I.A) في السفارة الأمريكية في بغداد لتزويد العراق بصور مُلْتَقَطَة من الأقمار الاصطناعية.

---

(٨) كان يعمل قبل الانقلاب معاون رئيس الاستخبارات العسكرية، وعلى صلة وثيقة مع إبراهيم الداوود المسؤول عن الحرس الجمهوري. وكان الأول محور العلاقة العسكرية مع الولايات المتحدة. وكان من المشاركين معهم من المدنيين الدكتور ناصر الحاني (سفير العراق في بيروت والذي عين وزيراً للخارجية في وزارة عبد الرزاق النايف بعد الانقلاب، ثم اغتيل في ما بعد، بعد انقلاب البعث في ٣٠ تموز/ يوليو على النايف، وكذلك المحامي لطفي العبيدي والذي كان لولب الانقلاب وصلة الوصل مع الأمريكان ومع السيد أحمد حسن البكر، وقد حكم عليه بعد ٣٠ تموز/ يوليو بالإعدام، وكان خارج العراق وتوفي في ما بعد بداء السرطان.

وبعد أن انتهت الحرب، وبينما كانت أمريكا تتوقع أن تستنزف طرفيْ الحرب، وجدت أن العراق ـ على الأقل كان هذا انطباع الناس ـ خرج منتصراً ولديه جيش من حوالى المليون جندي، واستطاع أن يطور قدراً من أسلحة الدمار الشامل مثَّلَتْ لديه قدراً من الردع، وبَدَا أنها تؤثر في استراتيجية أمريكا في المنطقة، وتمثل نوعاً من الخطر على إسرائيل. كان نوعاً من الردع، وليس ردعاً كاملاً.

وهكذا، بعد تحويل استراتيجية القيادة المركزية وخطط تدريبها من عدو أول هو الاتحاد السوفياتي إلى عدو أول آخر هو العراق، ومع بداية عام ١٩٩٠ بدأ الإعلام الأمريكي والإعلام البريطاني يتحدثان عن «المدفع العملاق» العراقي وغيره، مع أن مدير مشروع المدفع العملاق في بغداد كان قد نشر كتاباً في بريطانيا بعد عودته، بَيَّن فيه أن كل التفاصيل هذه كانت معروفة، وأنه اشتغل أساساً في أمريكا لتطوير المدفع العملاق، ومدير المعمل الذي اشتراه العراق من بريطانيا كان عميلاً للمخابرات البريطانية (MI5)، وبالتالي فإنهم في بريطانيا وأمريكا كانوا يعرفون كل شيء عن الموضوع، لكن الموضوع استُغِلَّ إعلامياً للتمهيد لضرب العراق. ووضِعت تفاصيل كل الخطة المعتمدة ومواقع القصف، وبدأ التدريب النظري في تموز/يوليو ١٩٩٠، وتداخل هذا كله مع الحرب(٩).

لقد حاولت أن أبيِّن أن استهداف العراق أسبق كثيراً مما نتصور. وحتى أبين لكم تآمر بعض الأطراف العربية كذلك، فقد بدأت الولايات المتحدة بالضغط الاقتصادي على العراق منذ عام ١٩٩٠، كما ألغت بقية الائتمانات غير المستعملة بعد، والتي كانت أعطتها للعراق من البنوك الأمريكية، كما أوقفت تصدير بعض المعدات ذات التقانة المتقدمة إليه، كما كانت على العراق ديون قام بترتيب جدولتها، إلا أنه مورست ضغوط على المصارف لعدم تسهيل تلك الجدولة، وبدأت تطالب بتسديد الديون.

أكثر من هذا، قامت أمريكا بممارسة ضغوط على الكويت وعلى الإمارات لزيادة إنتاجهما من النفط أكثر من حصتهما المقررة من قبل الأوبك مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط. وكان العراق قد حسب حسابه على أساس سعر معين للنفط، وأدَّتْ زيادة الكويت والإمارات لإنتاجهما أكثر من الحصة المقررة من «منظمة الدول المصدرة للبترول» (أوبك) إلى انخفاض سعر النفط، وبالتالي إلى انخفاض عائدات العراق من نفطه المصدَّر. هذا في حين أن هذا كله لم يزد من دخل الكويت أو

---

(٩) انظر: Schwarzkopf, Ibid.

الإمارات، ولذلك يصبح التساؤل: ماذا كان وراء الخطوة التي أقدمت عليها الكويت والإمارات؟

ومع أن ذلك يمثل استفزازاً غير مبرر للعراق من قبل الكويت (ومعها الإمارات) إلا أن ذلك لا يبرر غزو العراق للكويت. وهذا كان موقفي منذ البداية، وقد عبّرت عنه في مناسبات مختلفة[١٠].

كما أحب أن أشير إلى نقطة بشأن التعامل العربي مع الأزمة. ففي يوم ٤ آب/ أغسطس ١٩٩٠ وبعد يومين من غزو الكويت، ذهب ديك شيني (وكان وزيراً للدفاع آنذاك) وشوارزكوف (وكان قائداً للقوات المركزية) إلى الرياض وقَابَلاَ الملك فهد والأمير عبد الله وبعض الأمراء.. إلخ، ونقلا له رسالة من بوش فحواها «أن هناك حاجة لتدخل أمريكي ولمجيء القوات إلى السعودية وحماية النفط». ويحكي شوارزكوف تفاصيل اللقاء وكيف كانا يتوقعان أن يؤجل الملك فهد الاجتماع إلى يوم آخر ليتداول في أمره مع الحاشية، ولكنه وفي آخر الاجتماع هَزَّ رأسه بالموافقة، قال «OK» بالإنكليزية. وفي اليوم التالي (٥/ ٨) بدأت الترتيبات لمجيء القوات. وبعدها سافرا إلى الإسكندرية وقابلا الرئيس المصري الذي وافق على التدخل ووافق على استعمال المطارات والفضاء الجوي واستعمال قناة السويس. تم هذا يوم السادس من آب/ أغسطس أي قُبَيْل اجتماع القمة العربية يوم العاشر منه. وبذلك كان قرار التدخل الأمريكي العسكري قد اتخذ من بعض الأطراف العربية قبل اجتماع القمة العربية، وكان اجتماع القمة تغطية لما تقرر قبلها. وهكذا تمت الحيلولة دون محاولة أي حل عربي للأزمة، وتتالت الأحداث.

أما بالنسبة إلى هدف الديمقراطية، فإن أمريكا كانت تتعاون مع نظم لها السمات نفسها الموجودة لدى النظام العراقي. والسؤال بعد هذا: هل الديمقراطية في البلدان العربية في مصلحة أمريكا حقاً؟. الواقع أن الديمقراطية تعني مشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات الرئيسة. فإذا أصبحت هذه البلدان ديمقراطية وأصبحت الشعوب هي التي تشارك في اتخاذ القرارات الرئيسة، فهل يمكن أن يَتَجَرَّأ بعض الحكومات العربية على شراء أسلحة كالتي تشتريها الآن من أمريكا؟ هل يمكن أن تقبل بإقامة القواعد العسكرية الموجودة فيها وأن تدفع تكاليفها؟ هل يمكن أن تقبل بيع النفط بالسعر الحالي وهو بالأسعار الحقيقية أقل من سعر عام ١٩٧٣؟ موضوع

---

(١٠) انظر مداخلة خير الدين حسيب ضمن المناقشات التي دارت حول «صنع جذور الأزمة،» ورقة قدمت إلى: **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٩٧)، ص ١٦٦ ـ ١٦٩.

نشر الديمقراطية في العراق كذبة كبرى وممارسات قوات الاحتلال الأمريكية في العراق تُكَذِّبها، وهي خير شاهد على ذلك.

وإذا ما استبعدنا الأهداف المعلنة للولايات المتحدة لاحتلال العراق، فما هي أهدافها الحقيقية غير المعلنة؟

الأهداف غير المعلنة لاحتلال العراق

إن **أحد** الأهداف الأساسية هو **النفط**[(١١)]. فقبل انتهاء الحرب الباردة كانت القوة العسكرية هي المعيار الأساسي لمن هي القوى الكبرى في العالم، فكانت أمريكا والاتحاد السوفياتي القوتين الأعظم. وبعد أن انتهت الحرب الباردة لم تعد القدرة

---

(١١) انظر: «العراق: عملاق الطاقة الذي نام طويلاً،» وهو نشر أصلاً بالإنكليزية بعنوان «RipVan Winkle»، وقد قامت **المستقبل العربي** بترجمته ونشره بالعربية ضمن ملف «العراق تحت الاحتلال»، انظر: مؤسسة ستراتفور، «تحليل اقتصادي: العراق عملاق الطاقة الذي نام طويلاً،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٨ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣)، ص ١٢٥ - ١٣٣. انظر أيضاً مقالة لشابمان (Chapman) «الأسباب الحقيقية لذهاب بوش إلى الحرب،» في: John Chapman, «The Real Reasons Bush Went to War,» *Guardian*, 28/7/2004.

ويشير الكاتب وهو مساعد سكرتير (Assistant Secretary) سابق في الإدارة المدنية خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٩٦) إلى عاملين وراء غزو العراق: السيطرة على النفط، والمحافظة على الدولار كعملة الاحتياطات الدولية. ويمضي جون شابمان إلى القول: إن الهيمنة على توريدات النفط العراقي، وربما قريباً التوريدات من بلدان خليجية أخرى، سيمكّن الولايات المتحدة من **استعمال النفط كقوة** (Power). ويمضي إلى القول إنه في عام ١٩٩٠، كتب ديك شيني (Dick Cheney) الذي كان حينئذ رجل نفط (Oil Man) أنه: «كل من يسيطر على تدفق نفط الخليج الفارسي فبإمكانه أن يخنق (Stranglehold) ليس اقتصادنا فقط بل دول أخرى في العالم كذلك». ويشير أيضاً إلى دور النفط في اشتراك بريطانيا في الحرب على العراق، حيث يذكر «أن إنتاج نفط بحر الشمال قد وصل قمته في عام ١٩٩٩، وأنه انخفض منذ ذاك بحوالى السدس. وإن الصادرات منه بالكاد تغطي الواردات، وإننا سنصبح [بريطانيا] قريباً مستورداً صافياً للنفط. ولذلك فإن تأييد بوش ربما كان يمكن تبريره لاعتبارات جيوسياسية».

انظر أيضاً محاضرة هانز سي فون سبونيك، منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية للعراق (١٩٩٨-٢٠٠٠): Hans C. von Sponeck, «Iraq: Four Questions, Four Answers,» paper presented at: The European Colloqium, Brussels, 25 September 2002,

حيث أشار إلى مصادر الطاقة لدى العراق، وإلى ما قاله السناتور ريتشارد لوغار، ممثل الحزب الجمهوري، في جلسة الاستماع حول العراق التي عقدتها لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي يوم ٣١ تموز/ يوليو - ١ آب/ أغسطس ٢٠٠٢ حول موضوع النفط حيث قال «لسوف ندير شؤون النفط، ولسوف نديرها جيداً. وسوف نصنع مالاً، ولسوف يساعدنا هذا في دفع نفقات إعادة تأهيل العراق لأن المال هناك».

انظر أيضاً: Richard Becker, «The US and Iraq in Historical Perspective,» <http://www.internati onal answer.org>.

وهو موقع من ضمن موقع آخر على الشبكة (الانترنت) يسمى International Action Centre (IAC) =

العسكرية هي العامل الوحيد، وبدأت تبرز أهمية العامل الاقتصادي. في هذا الوقت وبعد انتهاء الحرب الباردة، قررت أمريكا أن لا تسمح لأية قوة في العالم أو مجموعة قوى أن تنافسها في كونها الدولة العظمى الوحيدة في العالم. ولما كانت القوة العسكرية وحدها لا تكفي للإبقاء على أمريكا كقوة عظمى وحيدة، فماذا تفعل بالاتحاد الأوروبي؟ هل تقصفه؟! أو الصين أو.. إلخ؟! الاتحاد الأوروبي - حتى قبل انضمام الدول الخمس عشرة الأخيرة إليه - يتساوى في إجمالي الناتج القومي مع إجمالي الناتج القومي الأمريكي أو يزيد عنه بقليل. وبالنسبة إلى الصين فإن المتوقع بحلول عام ٢٠٢٠، مع معدل نموها الحالي، أن تصل إلى مستوى الناتج القومي الأمريكي وتتجاوزه في ما بعد. وهناك أيضاً اليابان والهند.. إلخ. ولكي تمنع الولايات المتحدة أية قوة أخرى من أن تنافسها في السيطرة على العالم فإن الورقة الأساس التي تحتاج إليها في ذلك هي ورقة النفط، لا بمعنى أن تحصل هي على حاجاتها من النفط، فإن حاجتها من النفط مؤمّنة بحيث تستطيع أن تحصل عليها دون كبير مشاكل، ولكن للإمساك بورقة النفط في العالم كورقة ضغط استراتيجية، حيث التحكمُ في تصدير النفط (العرض) وفي أسعاره، يضع كل القوى الاقتصادية العالمية تحت رحمة الشروط الأمريكية، ويَحُدُّ كثيراً من قدرتها على منافسة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة.

تشير التوقعات الخاصة بإنتاج النفط إلى أن أمريكا قد تضطر إلى أن تستورد أكثر من حجم استيرادها الحالي، وهو حوالى ٥٥ بالمئة، بمعنى أنها قد تضطر إلى استيراد حوالى ٧٠ بالمئة من استهلاكها من خارج الولايات المتحدة حوالى عام ٢٠٢٥[(١٢)]. وبالتالي فإنها تريد أن تسيطر على مواقع النفط في العالم، الخليج ـ العراق ـ أفريقيا، وسط آسيا والقوقاز، وهذا سبب اهتمامها بالسودان، آسيا الوسطى والقوقاز .. إلخ. وهي إذا ما سيطرت على النفط، تكون قادرة على التحكم في توريده (العرض) وفي أسعاره، أي تكون في وضع يمكن لها فيه أن تتحكم في اقتصاديات الدول الغربية (أوروبا) والصين واليابان والهند، وبالتالي تضمن بقاءها متفوقة على كل الدول الكبرى في العالم. وهي تستطيع حتى أن تؤثر في روسيا، إذا خفضت أسعار النفط

= والذي أسسه رامزي كلارك والذي يتناول محاولات أمريكا للسيطرة على نفط العراق منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الوقت الحاضر. والمؤلف هو المنسق في مركز IAC في منطقة الساحل الغربي، وهو عضو في (The International Steering Committee of the International Answer Coalition).

وانظر أخيراً: Robert Freeman, «Will The End of Oil Mean The End of America?,» Published by Common Dreams News Center, <http://www.CommonDreams.org>, 1/3/2004.

(١٢) انظر: Chapman, Ibid.

إلى حد معين أقل من كلفة استخراج النفط في روسيا، وهي عالية، عندها يمكن أن تؤدي إلى وقف قسم غير قليل من صادرات روسيا.

الهدف الثاني هو **ضمان أمن إسرائيل**. كان العراق إحدى العقبات في طريق تسوية أمريكية بين الدول العربية وإسرائيل. ولقد أفرجت أمريكا عن عدد من الوثائق السرية ـ ونشرت صحيفة **الشرق الأوسط** ترجمة لقسم منها. وفي وثيقة عن اجتماع هنري كيسنجر (وزير خارجية الولايات المتحدة حينذاك) مع الدكتور سعدون حمادي (وزير خارجية العراق آنذاك) في السفارة العراقية في باريس عام ١٩٧٥، يتكشّف أن العقبة الوحيدة في الاتفاق بين هنري كيسنجر والدكتور سعدون حمادي كانت تتعلق بإسرائيل، وبالذات حول إسرائيل ما قبل ١٩٦٧ (فلسطين ١٩٤٨)[١٣]. وطبعاً كان الدكتور سعدون حمادي لا يتحدث في هذا الاجتماع عن موقفه الشخصي بل كان يتحدث باسم العراق.

كما أعلنت أمريكا كذلك أن العراق هو بداية مشروعها وأنها تريد إعادة ترتيب خريطة الشرق الأوسط والمشروع الجديد «الشرق الأوسط الكبير» الذي كشف أن أحد مساعيه تغيير هوية المنطقة العربية إلى شرق أوسطية.

المقاومة الوطنية للاحتلال

ولعل أهم الأحداث التي مرت بالعراق (والوطن العربي والعالم بالتالي) خلال الأشهر ما ين انعقاد هذه الندوة، وصدور الكتاب الذي يحتوي على أعمالها ومناقشاتها كاملة، هي تلك المتعلقة أساساً بالمقاومة العراقية[١٤].

في بداية هذا العام (٢٠٠٤) ـ وبالأحرى خلال ربعه الأول ـ كنا لا نزال نسمع تساؤلات عن المقاومة العراقية، عن هويتها أو هوياتها، عن قدراتها وعن أهدافها وما ترمي إليه. ويمكنني ـ من خلال متابعة دؤوبة يومية لما يجري داخل العراق أن أقول دون خشية الوقوع في أية مبالغة، إن ظاهرة المقاومة التي بدأت خلال النصف الثاني من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، وبعد احتلال بغداد يوم ٩ نيسان/ أبريل بأيام قليلة، وما

---

(١٣) انظر الوثيقة الرسمية الأمريكية حول أول لقاء بين هنري كيسنجر وسعدون حمادي في عام ١٩٧٥، والتي نشرتها جريدة: **الشرق الأوسط**، ٢/ ١/ ٢٠٠٤. وللحصول على الوثيقة الأصلية راجع أرشيف الأمن القومي في موقع جامعة جورج واشنطن على الانترنت تحت عنوان: «Saddam Hussein: More Secret History,» document <http:// www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB107/iraq04.pdf>.

(١٤) ضمن ملف «حول المقاومة العراقية للاحتلال»، انظر ورقتيْ: مثنى حارث الضاري «المقاومة العراقية،» و سلمان الجميلي، «المقاومة العراقية وملامح تشكيل الهوية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٣ (أيار/ مايو ٢٠٠٤)، ص ٨٠ ـ ٨٨ و ٨٩ ـ ١١٠ على التوالي.

شهدته من استمرارية وتوسع أفقي ونوعي، قد أذهلت الجميع داخل العراق وخارجه.

لقد حاولت دعايات الاحتلال وأتباعه في الداخل والخارج، أن تركز وتكثف الظن بأن المقاومة لا تعدو أن تكون من عمل قوىً داخل ما سمَّته «المثلث السني»، ومن عمل «الفئات اليائسة حتى الموت (الانتحارية أو الاستشهادية)، ومن بقايا النظام البعثي»، وأخيراً من عمل «أجانب»[١٥] يعملون ضد مصلحة العراق والعراقيين.

وقد واجه الاحتلال في مدن الفلوجة وكربلاء والكوفة والصدر والنجف من المقاومة المسلحة ما نسف ادعاءاته من ناحية، وقوض خططه للاعتماد على «تحالف شيعي» معه من ناحية أخرى. وبدأت الجبهة الداخلية للمحتل الأمريكي (والمتحالفين معه) تستجيب لحقيقة اهتزاز تصور القدرة العسكرية الأمريكية الذي كان يعتقد أنه الفاعل الأوحد المؤثر في الأوضاع في العراق.

وقد أصبحت البيانات اليومية والأسبوعية لأجهزة الإعلام التابعة للمقاومة تشكل الجانب الأكبر من المصادر التي تستقي وسائل الإعلام العالمية منها المعلومات، بما فيها عدد هائل من الوسائل الأمريكية. ومن خلالها يتبين للعراقيين والعرب وللعالم وللمحتلين ـ أن المقاومة عراقية، وأن انتماءاتها وطنية بالدرجة الأولى وليست طائفية. حتى إن بعض المسؤولين الأمريكيين اعترفوا بأن حل الجيش العراقي كان واحداً من أكثر القرارات خطأً من جانب الإدارة الأمريكية، وكان هذا اعترافاً غير

---

(١٥) وقد ذكر بيتر آيسلر (Peter Eisler) وتوم سكويتيري (Tom Squitieri) في جريدة **يو أس إي توداي** *(USA Today)*: «أن عدد المقاتلين الأجانب المشتبه بهم يمثلون ما يقل عن ٢ بالمئة من الـ ٥٧٠٠ موقوف الذين تم احتجازهم باعتبارهم يشكلون خطراً على الأمن في العراق، وهو أهم المؤشرات حتى الآن بأن العراقيين هم المسؤولون بصورة أساسية عن المقاومة العنيدة ضد الولايات المتحدة. ويضيفون قائلين «بأن قوات الائتلاف كانت قد احتجزت ١٧٧٠٠ شخص في العراق اعتبروا مقاتلين أعداء أو يمثلون أخطاراً أمنية، وأن حوالى ٤٠٠ منهم كانوا من جنسيات أجنبية، حسب الأرقام التي تم توفيرها خلال الأسبوع الماضي من قبل القيادة العسكرية في الولايات المتحدة التي تتولى إدارة عمليات الاعتقال في العراق. ويضيفان قائلين «إن معظم أولئك الموقوفين قد تم إطلاق سراحهم بعدما وجد مجلس لإعادة النظر بأنهم لا يشكلون أخطاراً مهمة. وأن حوالى ٥٧٠٠ منهم قد بقوا تحت التوقيف، وأن ٩٠ منهم فقط هم مواطنون أجانب». انظر: *USA Today*, 6/7/2004, p. 1.

كما يشير تقرير آخر قدمه البنتاغون إلى الرئيس بوش حول تقييم معركة الفلوجة أن نسبة غير العراقيين الذين اشتركوا في معركة الفلوجة لا تزيد عن ٢ بالمئة، وأنه كان هناك في الفلوجة «هيئة أركان» على مستوى عالٍ من الخبرة والكفاءة تخطط للمعركة. انظر: Scott Ritter, «Defining the Resistance in Iraq-It's Not Foreign and It's Well Prepared,» Published by Common Dreams News Center, *Christian Science Monitor*, 10/11/2003.

نقلاً عن: Early Bird, <http://ebird.afis.osd.mil/ebfiles/e20031110231959.html>.

مباشر بأن قاعدة واسعة من المقاومة العراقية هي من الجيش العراقي وقوات الحرس الجمهوري والحرس الخاص وقوات الأمن القومي.

لم يبق فريق من فرق المقاومة العراقية مجهولاً من حيث الهوية أو من حيث المنهج أو البرنامج أو الاستراتيجية. واتضح، بما لا يدع مجالاً لتصديق ادعاءات الإدارة الأمريكية في واشنطن أو قيادتها العسكرية في بغداد، أن المقاومة أشمل من أن تحصر في فئة أو طائفة أو حزب أو حتى في تيار. فالإسلاميون في المقاومة ـ سنة وشيعة ـ والقوميون في المقاومة ـ بعثيون وغير بعثيين ـ والشيوعيون في المقاومة التقليديون منهم والمجددون[١٦].

ولعل من الظواهر الجديرة بالتسجيل أن قوات الاحتلال تحجم عن اعتبار تزايد أعداد شهداء المقاومة (وهي تسميهم قتلى) لأنها تعرف أن هذه الأعداد دالة على اتساع نطاق المقاومة في صفوف الشعب العراقي أكثر مما هي دالة على استتباب الأمور لقوات الاحتلال وحلفائها.

وخلال الفترة التي نتناولها، فإن المقاومة العراقية استطاعت أن تحرز انتصاراً سياسياً على صعيد السياسة الاستراتيجية ضد المحتل. وتمثل هذا الانتصار من خلال حمل بعض وسائل الإعلام الأمريكية على التفكير وعقد مقارنات فيما بين فيتنام الماضي وعراق الحاضر من أوجه تماثل، هي بحد ذاتها سمات «الورطة» الأمريكية الجديدة في مواجهة المقاومة العراقية، كما أنها تشير إلى تجاوز ذلك إلى تأثيراته المحتملة في الجبهة الداخلية الأمريكية.. وبالأخص في السنة الحالية، وهي سنة انتخابات للرئاسة يتقرر فيها مصير المجموعة الحاكمة حول الرئيس جورج بوش الابن.

وخلال ذلك استطاعت المقاومة، وهي لم تبلغ من عمرها سوى خمسة عشر شهراً، أن ترغم الاحتلال على قبول تقليص تحالفاته... ابتداء من سقوط حكومة أثنار المحافظة في انتخابات ١١ آذار/ مارس ٢٠٠٤، وصعود المعارضة اليسارية على أساس برنامج يقضي أول ما يقضي بسحب القوات الاسبانية من العراق، الأمر الذي تم بالفعل في أعقاب تولي حكومة ثاباثيرو الجديدة مسؤولياتها. وهو انسحاب تلته انسحابات لاتينية وأفريقية متعددة لقوات دول صغيرة في أمريكا الوسطى والجنوبية

---

(١٦) انظر موقف الحزب الشيوعي العراقي (الكادر) من المقاومة في بيانه الصادر باللغة الإنكليزية بتاريخ ١٧/ ١/ ٢٠٠٤، والذي يتضمن تحليلاً للمقاومة وأطرافها وتأييدها. انظر: <http://docs.yahoo.com/info/terms/>.

التي اعتبرت أن منطق انسحاب القوات الإسبانية يفرض عليها أيضاً الاستجابة بالطريقة نفسها. وقد انسحبت من التحالف الذي تقوده أمريكا في العراق، وحددت تاريخ انسحابها قبل نهاية العام الحالي (٢٠٠٤)، كل من: إسبانيا والدومينكان وهندوراس ونيكاراغوا والفليبين[١٧].

كما يقع في خانة الانتصارات السياسية للمقاومة العراقية خلال هذه الفترة نفسها الضعف الشديد الذي أصاب الحليف الأكبر للولايات المتحدة، وهو حكومة بريطانيا برئاسة توني بلير، والذي أصبح واضحاً أنه ضعف يعاني منه منذ الآن حزب العمال البريطاني ـ الذي قاده بلير إلى هذه الحرب والذي أدى إلى خسارة حزب العمال لمقاعده في بعض الانتخابات الفرعية، والتي كان يمثلها سابقاً. كما أن هناك بعض المؤشرات إلى أن بلير قد يضطر إلى الاستقالة من رئاسة الحزب، وهو أمر إن تم فإنه سيعني انتهاءه سياسياً[١٨].

لقد أكدت المقاومة العراقية قدرتها على التحرك السياسي العميق والواسع في الفضاء العراقي، ولم تشغلها عنه مسؤوليات وأخطار العمل العسكري للمقاومة المسلحة، ليس فقط بإعلان مناهجها واستراتيجياتها، ولكن أيضاً بتطوير فعاليتها وابتداع وسائل فنية جديدة في مواجهة التقنيات التي طورها جيش الاحتلال[١٩] لتقليل فاعليتها.

وفي أواخر آذار/ مارس ٢٠٠٤ أعلنت المقاومة عن برنامجها السياسي الموحد

---

(١٧) من المتوقع أن تنسحب كل من تايلندا والنرويج ونيوزيلندا وأستونيا قريباً، إذ بدأت تايلندا بسحب قواتها فعلاً، كما تخطط بولندا للانسحاب في أواخر السنة الحالية، وتتفاوض أوكرانيا مع الولايات المتحدة وبولندا (التي تعمل القوات الأوكرانية تحت قيادتها) على سحب قواتها من العراق. وبذلك ينخفض عدد الدول المشاركة في قوات الاحتلال في العراق من ٣٦ دولة إلى ٢٥ دولة. هذا إضافة إلى أنه لم تستجب أية دولة لطلب إرسال قواتها للمشاركة مع قوات الاحتلال الأمريكية. انظر: Stratfor, «Iraq: If the «Willing» Become the «Unwilling»,» 23 March, 2004.

وللحصول على نص التقرير يمكن الاطلاع على الموقع التالي على الشبكة (الانترنت): <http://www.stratfor.biz>.

(١٨) Robert Fisk, «Can't Blair See that this Country is about to Explode? Can't Bush?,» *Independent*, 1/8/2004.

(١٩) انظر: James Glanz, «In Iraq, New Ways to Kill, and to Counter,» *International Herald Tribune*, 17-18/7/2004 p. 1; Scott Ritter, «Saddam's People are Winning the War,» *International Herald Tribune*, 23/7/2004, and

توماس شانكر، «تقرير سري أعده البنتاغون: الهجمات والتفجيرات في العراق تنفذها عناصر استخبارات صدام وفق خطة وضعت قبل الحرب،» **الشرق الأوسط**، ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٤، ص ٣.

الذي برزت فيه النقاط الرئيسية الأهم التالية[٢٠]:

أولاً: رفض مطلق وشامل لمنطق الاحتلال وأدواته وعناصره وكل ما ينتج عنه من هياكل وعناوين وهيئات عميلة وخائنة للشعب، وندعوهم بمن فيهم أعضاء مجلس الحكم [صدر البيان قبل تشكيل ما يسمى الحكومة الانتقالية] إلى التوبة فوراً والابتعاد عن هذه النار التي سوف تحرقهم لاحقاً واعتبار كل قراراته وتوصياته باطلة لأن ما بني على الباطل يعد باطلاً.

ثانياً: استمرار المقاومة بكل أشكالها المسلحة والتعبئة الجماهيرية والمظاهرات والاحتجاجات ومقاطعة الاحتلال وهياكله بكل الوسائل الممكنة... حتى رحيل آخر جندي عن أرض العراق الطاهرة. ولن نقبل بأقل من ذلك أبداً، وليعلم الجميع أن من يتصدى لمهمة مقاومة المحتل وطرده وتحرير العراق هو الأجدر على قيادة العراق وإعادة بنائه، وليس في العراق مكانة للخونة واللصوص والمرتزقة.

ثالثاً: بمجرد خروج المحتلين الغزاة وتحرير العراق، ندعو إلى عودة الدولة بكل مؤسساتها الوطنية والسيادية والخدمية، وعودة الجيش كمؤسسة وطنية موحدة إلى سابق عهده، أي على ما كانت عليه الأمور قبل يوم ٩/ ٤/ ٢٠٠٣.

رابعاً: سيعلن المجلس الوطني ـ في الوقت المناسب ـ عن تشكيل حكومة

---

(٢٠) انظر بيان المجلس الوطني الموحد للمقاومة العراقية ـ الجناح السياسي بعنوان: «المقاومة العراقية تعلن برنامجها السياسي: حكومة انتقالية لمدة عامين بعد طرد الاحتلال،» **القدس العربي**، ١/ ٤/ ٢٠٠٤، ص ٤. كما صدرت بيانات أخرى حول برامج بعض فصائل المقاومة، انظر: «المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي: البيان التأسيسي والبيان الختامي، بغداد، ١٩ ربيع الأول ١٤٢٥ هـ - ٨ أيار/ مايو ٢٠٠٤،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٥ (تموز/ يوليو ٢٠٠٤)، ص ١٩٧ ـ ٢٠١، وهو تنظيم علني، ويتضمن البيان التأسيسي برنامجاً من أربع عشرة نقطة، يتداخل معظمها مع بيان المجلس الوطني الموحد للمقاومة العراقية المشار إليه أعلاه، إضافة إلى تضمنه أسماء أعضاء الأمانة العامة والأمين العام المؤقت والناطق الرسمي باسم المؤتمر. وانظر تعليق جريدة **الغارديان** حول هذا المؤتمر في المقالة التالية: Jonathan Steele, «The Iraqi Leader Seeking a Peaceful Path to Liberation: A New Party Unites Shias, Sunnis, Kurds and Christian,» *Guardian*, 16/7/2004.

وتشير المقالة إلى مقابلة الكاتب مع الشيخ جواد الخالصي والدكتور وميض نظمي. وينهي المقالة بقوله حول «المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي» أنه يستحق دعاية ودعماً أكبر «It Deserves More Publicity and Support».

انظر: بيان المقاومة الإسلامية الوطنية بعنوان: «من هي المقاومة الإسلامية الوطنية كتائب ثورة العشرين؟: النشأة ـ الدوافع ـ المرجعية ـ التنظيم والتطور ـ الهيكل التنظيمي،» شبكة البصرة <http://www.albasrah.net>. وفيه تفاصيل موقف هذه المقاومة وبرنامجها. وانظر كذلك: «الخطة السياسية للمقاومة الإسلامية في العراق: بيان القيادة العامة لقوات المجاهدين والمقاومة الإسلامية في العراق،» [د. ت.]، ويتضمن عشر صفحات.

وحدة وطنية انتقالية لمدة سنتين تقوم بممارسة السيادة وتمثيل العراق وتعمل على إنجاز المهمات الوطنية العاجلة وتضميد الجراح ومساعدة فئات الشعب المتضررة وتولي مهمة إعادة البناء لإدارات الدولة ومرافقها الحيوية، وكذلك المهمات الوطنية التالية:

(أ) الدعوة خلال سنتين إلى انتخابات جديدة لمجلس وطني جديد بإشراف جامعة الدول العربية والمراقبين الدوليين والهيئات الدولية المحترمة والمهتمة بالديمقراطية.

(ب) تشكيل مجلس شورى من ١٥٠ عضواً من أهل الرأي والحكمة من العراقيين المخلصين الذين لم تتلوث أياديهم مع الاحتلال ليكون بمثابة مجلس للحكماء، ويقدم المشورة والرأي للحكومة الانتقالية، ويشترك مع مجلس الوزراء في إعداد دستور دائم للبلاد يتضمن كل الحقوق الأساسية للمواطنين ويحافظ على وحدة العراق وانتمائه العربي، ويعرض على الاستفتاء الشعبي بعد ١٨ شهراً من تاريخ جلاء الغزاة، ويعمل مجلس الشورى والحكومة الانتقالية فوراً على إلغاء كل القوانين والقرارات ذات الصفة الاستثنائية التي صدرت سابقاً.

(ج) بعد إقرار الدستور الدائم يجتمع المجلس الوطني المنتخب ومجلس الشورى لانتخاب رئيس للجمهورية ونائب له لمدة ٥ سنوات، ويعرض اسم الرئيس على الشعب في استفتاء عام يجب أن يحصل فيه المرشح على ٦٠ بالمئة من أصوات المشاركين في الاستفتاء.

(د) إطلاق الحريات السياسية بموجب قانون منظم لها، ومنها حرية تأليف الأحزاب السياسية والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، وتنظيم عملية إصدار الصحف وإطلاق الحريات الصحافية واعتماد معايير الوطنية والكفاءة والإخلاص لتولي الوظائف العامة في الدولة وترسيخ مفهوم دولة القانون والنظام والمؤسسات.

(هـ) تشكيل مجلس أعلى لحقوق الإنسان من الشخصيات المعروفة باستقامتها ونزاهتها الوطنية يتمتع بصلاحيات واسعة منها التحقيق والتفتيش والمحاسبة للمقصرين في انتهاك حقوق الإنسان العراقي وكرامته، ويرفع تقاريره وتوصياته إلى رئيس الجمهورية مباشرة ورئيس الوزراء والمجلس الوطني، والعمل بروح الوحدة على نبذ الطائفية البغيضة وتثبيت مبدأ المساواة أمام القوانين.

(و) تطوير قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق بما يضمن الحقوق القومية والثقافية لإقليم كردستان ضمن إطار وحدة العراق وسيادته، ومناقشة هذه الأمور

بروح الحوار والتفاعل مع القوى الكردية ضمن ثوابت الحرص على العلم والسيادة والسياسة الخارجية والأمن القومي للعراق».

ولعلنا نتساءل بعد كل هذه التطورات: **المقاومة العراقية إلى أين؟** ولست أجد إجابة أوضح ولا أكثر استجابة لمنطق التاريخ من التصريحات التي نشرت في ٢٤ حزيران/ يونيو الماضي (٢٠٠٤) في تحقيق تحت عنوان «**تحرير بغداد ليس بعيداً كثيراً**»:

«بغداد عشية ما يسمى نقل السيادة إلى الحكومة الانتقالية العراقية الجديدة يوم ٣٠ حزيران/ يونيو، خرج عدد من جنرالات صدام حسين السابقين الذين تحولوا إلى أعضاء في حركة نخبة المقاومة العراقية من مواقعهم السرية لبعض الوقت ليشرحوا وجهة نظرهم في الأحداث وليتحدثوا عن خططهم. وحسب هؤلاء المسؤولين البعثيين فإن «المعركة الكبرى» في العراق لم تقع بعد».

«لقد استعد الأمريكيون للحرب، أما نحن فقد أعددنا لما بعد الحرب. ونقل السلطة في يوم ٣٠ حزيران/ يونيو لن يغير أي شيء فيما يتعلق بأهدافنا. هذه الحكومة المؤقتة الجديدة التي عينها الأمريكيون ليست لها شرعية في نظرنا. ليسوا سوى دمى».

أولئك الذين تحدثوا إلى **آسيا تايمز** ـ التي انفردت بنشر هذا التحقيق ـ حددوا أهدافهم بأنها «تحرير العراق وطرد التحالف. استعادة سيادتنا وإقامة ديمقراطية علمانية، إنما ليست تلك التي يفرضها الأمريكيون. . . بعد انقضاء أكثر من عام على بداية الحرب لا يزال انعدام الأمن والفوضى يسودان البلد. وبسبب عجز الأمريكيين عن السيطرة على الوضع والحفاظ على وعودهم فإنهم دخلوا في صراع مع السكان ككل. والمقاومة ليست محدودة بعدة آلاف من النشطين. إن نسبة خمسة وسبعين بالمئة من السكان تدعمنا وتساعدنا. بصورة مباشرة وغير مباشرة، يتبرعون بتقديم المعلومات، يخفون المقاتلين والأسلحة. وهذا كله على الرغم من حقيقة أن مدنيين كثيرين يقعون ضحايا في الخسائر المدنية في العمليات ضد الائتلاف والمتواطئين معه. . . إن كل عراقي أو أجنبي يعمل مع التحالف هو متواطئ وبالتالي فهو هدف. الوزراء، المرتزقة، المترجمون، رجال الأعمال، الطباخون أو الخادمات. . . إن توقيع عقد مع المحتل هو شهادة وفاة».

«. . . المقاومة حالياً تجمع كل حركات النضال القومي ضد الاحتلال دون تمييز طائفي أو عرقي أو سياسي. . . من الفلوجة إلى الرمادي بما في ذلك النجف وكربلاء والضواحي الشيعية لبغداد، المقاتلون يتحدثون بصوت واحد. . .

«إن المعركة الكبرى لم تبدأ بعد. وتحرير بغداد ليس بعيداً كثيراً»[٢١].

وفيما كانت المقاومة ووراءها كل القوى الوطنية والقومية والإسلامية واليسارية تعلن استراتيجياتها وبرامجها المحددة، كان الاحتلال يحاول تدارك الأخطاء والمخاطر التي وجد نفسه محاصراً بها، وبينما هي تواصل نشاطاتها المسلحة - وغير المسلحة ـ كان الاحتلال الأمريكي يحاول جاهداً البرهنة على أنه يعني ما يقول بشأن «نقل السلطة للعراقيين» وبشأن إجراء انتخابات في العراق . . . وظل الاحتلال الأمريكي والإدارة الأمريكية يكشفان عن تردد واضح سواء بالنسبة إلى طبيعة الإجراءات الرامية إلى هذا النقل للسلطة، أو بالنسبة إلى التواريخ المحددة لتنفيذه. بل إن الأمم المتحدة أبدت أولاً تردداً إزاء تردي الوضع الأمني في تسلم أية مسؤوليات تُرْفَع عن كاهل الاحتلال في العراق.

وعلى الرغم من أن الوضع الأمني ظل يتردى تحت أعلام الاحتلال وفي وجود قواته فإن الهم الرئيس لقيادة التحالف بقي أسير محاولة التظاهر بأن ثمة تطورات نحو تسليم السلطة والسيادة للعراقيين في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤. وحرص الاحتلال على التظاهر بأن الهجمات القوية والجريئة على قواته، فضلاً عن عمليات الاغتيال ضد عملائه (في «مجلس الحكم» وخارجه ولبعض أعضاء «الحكومة المؤقتة» في ما بعد) لا تؤثر في خططه. وهكذا صدر ما أسمي بـ «قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية»[٢٢]، وجرى في ٣٠ حزيران/ يونيو إعلان تشكيل ما سُمِيّ «الحكومة المؤقتة» برئاسة الدكتور أياد علاوي كما جرت مسرحية «اختيار» السيد غازي الياور «رئيساً للجمهورية» في الأيام التي سبقت موعد ٣٠ حزيران/ يونيو[٢٣].

جرى هذا كله بينما كانت سحابة سوداء كثيفة تحط على أهداف أمريكا وخططها، وبالتالي على كل من ارتبط بوجودها العسكري أو السياسي في العراق من بعيد أو من قريب، وأعني بها فضيحة مآسي التعذيب البشعة في سجن «أبو غريب» التي طالت الاتهامات فيها عدداً من المسؤولين الأمريكيين على مستويات قيادية[٢٤].

---

(٢١) *Asia Times*, 24/6/2004.

(٢٢) انظر: < http://64.4.30.250/cgi-bin/getmsg?curmbox = F000000001&a = e2ba1121f3c8341 f0a >.

(٢٣) حول السيرة الذاتية لأعضاء ما يسمى «مجلس الرئاسة المؤقت» و«الحكومة المؤقتة»، انظر: «Who's Who in Postwar Iraq,» Compiled by Flora Symon, *Financial Times*, 13/7/2004.

(٢٤) حول تفاصيل ما حدث، انظر: Seymaur M. Hersh, «Torture at Abu Ghraib,» *New Yorker* (10 May 2004).

وحول نتائج التحقيق الذي قام به الكونغرس حول هذا الموضوع، انظر: Thomas Crompton, «U. S. Affairs Tied to Iraqi Abuse,» *International Herald Tribune*, 26/8/2004.

وما كان يمكن لهذه الفضيحة إلا أن تكشف عن الوجه الحقيقي للاحتلال وزيف مزاعمه عن الديمقراطية وعن مساعدة شعب العراق.. وما إلى ذلك. لقد هزت الفضيحة صورة أمريكا أكثر مما كانت في أي وقت لدى الرأي العام العالمي كله، وأظهرت حقيقة القوات الأمريكية التي يعتمد عليها تنفيذ استراتيجية الإدارة الأمريكية برئاسة بوش، ويعتمد عليها أيضاً لتنفيذ المهمة التي عهد بها الاحتلال إلى حكومة السيد أياد علاوي.

وقد أجبرت هذه الملابسات سلطات الاحتلال على عدد من التراجعات التي كان يبدو في بدايات الاحتلال وطوال عام كامل منه أنها تمثل خطوطاً أمريكية حمراء لا يمكن التراجع عنها، وأبرزها عملية إلغاء كل وجود للجيش الوطني العراقي بإصدار قرار حله وتسريح ضباطه وجنوده بمئات الآلاف، وكذلك إلغاء كل وجود بعثي في مؤسسات السلطة. فقد وجدت سلطات الاحتلال نفسها مضطرة للإعلان عن ضرورة الاستعانة بالجيش، وأعطت ضوءاً أخضر لرئيس الوزراء المؤقت الدكتور علاوي لينتقد تسريح الجيش، كما اضطرت إلى اتخاذ موقف تمييز غير محدد المعايير بين بعثيين مقبولين وبعثيين لا يمكن قبولهم. وكشفت سلطات الاحتلال ـ التي تسمي نفسها عادة «سلطات التحالف» ـ عن مدى تخبطها في ظروف هي من صنع المقاومة العراقية بأشكالها المختلفة: المسلحة وغير المسلحة.

كذلك فقد وجدت سلطات الاحتلال ـ والإدارة الأمريكية طبعاً ـ نفسها مضطرة لتمزيق رجلها الأول في عراق ما بعد الاحتلال السيد أحمد الجلبي إرباً، وهو الذي حاول منذ أن كان بين أول من وصلوا بصحبة القوات الأمريكية من الخارج إلى العراق أن يبدو المرشح الأول والأقوى وربما الأوحد، لرئاسة الحكم في عراق الاحتلال. وفضيحة تمزيق الجلبي بحد ذاتها ترسم صورة واضحة لا عن طبيعة علاقات أمريكا بعملائها فحسب، بل عن استعدادها الفوري لإلقائهم في القمامة إذا بدا أن ذلك يرسم صورة أفضل عن عملاء آخرين.

وفي اللحظة التي اختارت فيها إدارة بوش عزل الجلبي سياسياً، وربما وضعه في السجن في مرحلة تالية ـ كانت تختار تقريب السيد أياد علاوي، الذي كان أحد أهم مميزاته ـ على حد تعبير مصادر واشنطن ـ أنه آثر أن يكون وجوده تحت الأرض منذ سقوط صدام حسين، ليكون هذا المعيار الوحيد لتوفير فرصة أفضل له عندما يحين الوقت. ويقول المصدر نفسه أن أصعب مهام علاوي ستكون حمل العراقيين على تصديقه في الزعم بأنه سيعمل على التخلص من الاحتلال الأمريكي (الذي جاء به إلى رئاسة «الحكومة المؤقتة») وما يريده منه المحتل. خاصة وأنه يوصف بأنه «لا يملك

قاعدة حقيقية وينفذ في النهاية ما تريده منه الولايات المتحدة»[٢٥].

وبطبيعة الحال، فإن التخبط لم يظهر في قرارات سلطات الاحتلال فحسب، إنما بدا حتى في تردد واشنطن إزاء ما بدا حتمية تغيير القيادة العسكرية الأمريكية العليا في العراق بعد فشلها الأكيد في تحقيق حد أدنى من الأمن، وبعد تورطها المؤكد في فضيحة التعذيب في سجن أبو غريب. . . فقد بدا واضحاً أن كراسي القيادة تهتز بقوة تحت أقدام القيادات العسكرية. في أول تموز/ يوليو حل الجنرال جورج كيسي محل الجنرال ريكاردو سانشيز في منصب قائد القوات الأمريكية في العراق. ولا تزال علامات الاستفهام معلقة على مصير الجنرال جون أبي زيد قائد القيادة المركزية، وإن لم يتضح بصورة قاطعة ما إذا كان السبب الرئيس للحديث عن قرب تغييره يرجع إلى تسرب فضيحة سجن «أبو غريب»، أم أمل جورج بوش الابن في تأمين قيادة عسكرية توفر جواً أكثر قدرة وسيطرة على الوضع في الأشهر القليلة الباقية على موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية (في ٢/ ١١/ ٢٠٠٤).

وعشية «تسليم السلطة» في العراق وقبل موعدها بأيام قليلة، أصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في العاصمة الأمريكية واشنطن «بياناً بحثياً» قال فيه إن الجداول والرسوم البيانية الصادرة عن «مجلس الحكم الانتقالي» في العراق حول نقل السلطة يظهر المعلومات على نحو ملائم له ويعكس تقدماً حقيقياً، «مع ذلك فإن قراءة عن قرب لشهادات أمام الكونغرس مؤخراً وملخصات للبيانات الصحفية تخفي وضعاً مختلفاً كلياً».

وهذه أهم النقاط التي ذكرها هذا البيان:

- تظهر معلومات مكتب إدارة البرنامج أنه من مبلغ المساعدات المخصَّص البالغ ١٨,٤ مليار دولار، فإن المبلغ الفعلي الذي تم إنفاقه بلغ ٣٣٣ مليون دولار[٢٦].

- إن الوزارات «ستنقل» إلى سيطرة عراقية كاملة دون طواقم كافية ودون تسهيلات في التجهيز، ودون روابط مع المحافظات والحكومات المحلية.

- إن الرزنامة الوطنية لعملية النقل مليئة بخطط أمريكية تتطلب أمناً أكثر بكثير مما هو قائم الآن، وقد يضع العراقيون سريعاً رزنامة مختلفة خاصة بهم.

---

(٢٥) Patrick Cockburn, «Iyad Allawi, the CIA's Stooge in Iraq,» *CounterPunch*, 26-27/6/2004.

(٢٦) تراوحت تقديرات مصادر أخرى للمبلغ المصروف فعلاً من مبلغ المساعدات الذي أقره الكونغرس والبالغ ١٨,٤ مليار، إلى ما بين ٤٠٠ ـ ٨٠٠ مليون دولار، أي أقل من مليار دولار، ولذلك كان الهدر في الصرف والتعاقدات التي أقدمت عليها «سلطة الاحتلال» هي من أموال العراق المختلفة.

- إن الجهد الرامي إلى تحسين أوضاع المياه متخلف كثيراً عن الجدول الزمني، والأهداف الرئيسة فيه لن تتحقق إلا بعد وقت طويل من عمليات نقل السلطة.

- إن الأمن الغذائي أدنى بكثير من فترة الأشهر الثلاثة المحددة للتلبية في كل مجال.

- إن الأرقام المعلنة عن التسهيلات الصحية وعمليات التطعيم تخفي مشكلات كبيرة.

- إن التعليم في الحالة ذاتها من حيث التجهيزات والكتب والاثاث. . .

- إن الجهود في مجال الكهرباء لم تعد تذكر الأرقام الحقيقية في مجال توليد الطاقة. لقد تم التخلي إلى أجل غير مسمى عن هدف رفع القدرة من ٤٤٠٠ ميغاوات إلى ٦٠٠٠ ميغاوات.

- إن الإنتاج الفعلي للنفط هو الآن ثلثا الهدف المرسوم لشهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، ولا أحد يعرف متى ستتم زيادته من ٢,١ مليون برميل يومياً إلى ٢,٨ ــ ٣,٠ مليون برميل يومياً.

- إن البنية الأمنية العراقية في كليتها في حالة تعني أن ما تذكره سلطة التحالف المؤقتة فارغ من المعنى إلى حد كبير من حيث تحقيق أهداف عراقية جديدة. مع ذلك لا توجد معلومات متاحة عن عدد الوحدات التي تملك السلاح الضروري والتسهيلات ووسائل الاتصال والنقل، إلخ.

- إن الرسوم البيانية عن مستوى نشاط المقاومة تظهر أنه لم يحدث تقدم حقيقي في جهود مكافحة المقاومة(٢٧).

المشاهد (السيناريوهات) المستقبلية المحتملة للاحتلال الأمريكي للعراق

بعد أن عالجنا أهداف الاحتلال الأمريكي للعراق، المُعْلَن منها وغير المُعْلَن، ومقاومة الاحتلال التي انبثقت في العراق ولا تزال وطبيعتها وأهدافها، ننتقل الآن إلى الحديث عن المشاهد المستقبلية المحتملة لهذا الاحتلال وللعراق.

إن الدراسات المستقبلية تؤكد لنا أن المستقبل ليس قدراً مفروضاً علينا. والحال

(٢٧) Anthony Cordesman, «Scholar Statement: Figures Indicate Challenging Transition Ahead in Iraq,» by Center for Strategic and International Studies [CSIS], 25 June 2004.

هو كذلك في ما يتعلق بالعراق. فهناك مشاهد مختلفة، بعضها أحسن من بعضها الآخر ولكل منها ثمنه ومتطلباته؛ وتحقيق كل مشهد منها، وبخاصة الأفضل بينها، يتوقف على مدى قدرتنا على دفع الثمن المطلوب ومدى رغبتنا في ذلك.

ما هي محددات هذه المشاهد المستقبلية؟

العامل **الأول**: إن مصير الاحتلال الأمريكي للعراق سيحدد مصير الوطن العربي والأمة العربية وبعض دول الجوار الجغرافي والنظام الدولي ككل، وما إذا كان سيبقى كقطب منفرد (Unilateral) أو متعدد الأقطاب (Multilateral).

العامل **الثاني**: إن سنة ٢٠٠٤ هي سنة انتخابية أمريكية، **والرأي العام** الأمريكي هو وحده القادر على عدم التجديد للإدارة الأمريكية الحالية، وما سيترتب على ذلك بالنسبة إلى الاحتلال الأمريكي للعراق.

العامل **الثالث**: إن بوش الابن يعطي الأولوية لنجاحه في إعادة انتخابه على أية سياسات داخلية أو خارجية، بما في ذلك احتلال العراق. فإذا توفرت ظروف ملائمة يبقى حرص الإدارة الأمريكية على البقاء في العراق لأطول مدة ممكنة ولآخر يوم ممكن لتحقيق أهدافها الاستراتيجية المعلنة وغير المعلنة. وسيتوقف تحقيق أي من المشاهد المختلفة على الوضع الانتخابي للرئيس بوش الابن.

العامل **الرابع**: هناك أمور أساسية ستحدد نجاح أو فشل بوش الابن في إعادة انتخابه، وهي:

١ - **ما سيجري في العراق خلال هذا العام بالنسبة إلى الاحتلال الأمريكي.**

٢ - **الوضع الاقتصادي داخل أمريكا**[٢٨]، فالإدارة الأمريكية الحالية استلمت الحكم وكان لديها فائض بالميزانية يبلغ حوالى ٢٦٨ مليار دولار، وتعاني ميزانية السنة الحالية من عجز يُتوقع أن يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار، كما يُتوقع أن يتم تجاوز هذا العجز في السنة القادمة.

كذلك فإن الدولار الأمريكي انخفض بحوالي ٣٥ بالمئة خلال سنة. وكان

---

(٢٨) انظر الدراستين المتميزتين حول هذا الموضوع: زياد حافظ، «المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياساتها الخارجية،» وفيليس بينيس، مجموعة العمل الخاصة بالعراق في معهد دراسات السياسة ومركز السياسة الخارجية في بؤرة الاهتمام، «دفع الثمن: النفقات المتصاعدة لحرب العراق: الاستنتاجات الأساسية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٦ (آب/ أغسطس ٢٠٠٤)، ص ٥٨ - ٩٧ و١٠٨ - ١١٥ على التوالي. كما يشير أحد التقارير إلى أن حرب **العراق** ستكلف كل عائلة أمريكية ٣٤١٥ دولاراً. انظر: Julian Borger, «Iraq War Will Cash Each Family $3,415,» *Guardian*, 25/6/2004.

الدولار يستعمل باعتباره الاحتياطي الوحيد تقريباً للعملات في العالم، أما الآن، فقد دخل اليورو ويستعمل بشكل متزايد. وهذا يعني أن كل العرب المستثمرين في أمريكا، ضاعت عليهم الفوائد، لأن الفائدة الآن لا تكاد تتجاوز ١,٥ بالمئة على إيداعات الدولار. صحيح أن انخفاض الدولار يشجع صادرات أمريكا، لكنه يزيد كلفة واردات أمريكا، فهو سلاح ذو حدين. وإلى ذلك، فإن معدلات النمو خلال الفصول الثلاثة الماضية ارتفعت؛ لكنها في الربع الأخير من العام الماضي، الذي نشرت المعلومات عنه، بدأت تنخفض. وحتى هذا النمو في الناتج القومي لم يستطع أن يُحسِّن وضع العمالة، هناك أكثر من ٣ ملايين زيادة في أعداد العاطلين عن العمل منذ أن استلم بوش الإبن الإدارة الأمريكية.

والعامل الاقتصادي الآخر المهم هو أن الشعب الأمريكي، وخلاف معظم الدول الأوروبية، يستثمر كثيراً في الأسهم والسندات. ويُقال إن ٧٠ بالمئة من الشعب الأمريكي يستثمر فيها، وإن دخله ليس فقط من الرواتب أو الأجور التي يتقاضاها، وإن جزءاً من الدخل لغالبية الأمريكيين هو من عوائد وارتفاع قيمة هذه الأسهم والسندات، والتي انخفضت بشدة الآن. ورغم أنها استرجعت قسماً من انخفاضها، فإن قيمتها ما تزال أقل من السنوات التي سبقت مجيء بوش. وهذا لا يؤثر في الدخل الحالي للأمريكيين فحسب، بل في مستقبلهم أيضاً، لأن رواتب التقاعد ـ الاستقطاعات التقاعدية ـ مستثمرة في أسهم وسندات، وبالتالي فإن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض الراتب التقاعدي للشخص مستقبلاً. وهكذا فإن الوضع الاقتصادي الحالي في الولايات المتحدة وضع حرج بالنسبة إلى الرئيس الذي يريد أن ينتخبه هؤلاء الأمريكيون لفترة رئاسة ثانية.

٣ – ما يحدث في أفغانستان الآن ومظاهر تزايد نشاط «طالبان» و«القاعدة» بصورة نلحظها إخبارياً كل يوم، بعد أن كان الإعلام يتعامل مع أفغانستان وكأنها مشكلة انتهت. وهذا العامل، وإن لم يكن في مستوى العاملين السابقين، إلا أنه عامل يدخل في الحساب أيضاً.

٤ – والعامل الآخر هو **الكلفة البشرية للاحتلال**: فالأرقام التي تُنشر عن عدد القتلى، وكلّ ما يُنشر عن عدد الجرحى أقل كثيراً من الواقع لأسباب لا يعرفها إلا المطّلع على تفاصيل نظام الجيش الأمريكي وهو يقوم على أساس التطوع. فهناك أربع مجموعات داخل جيش الاحتلال الأمريكي في العراق هي: أولاً **العسكريون الذين يحملون الجنسية الأمريكية**، وهذا هو القسم الذي يعلن عن عدد القتلى فيه. **والقسم الثاني** هو لأشخاص مقيمين في أمريكا ويحملون البطاقة الخضراء (Green Card) التي تكفل لهم الإقامة، وهؤلاء لا تعلن أعداد القتلى فيهم، وهناك اتفاق معهم ومع

عوائلهم أنه لو حدث أن قتلوا في الميدان، فإن الجيش الأمريكي ليس مجبراً على أن يعيد جثثهم إلى أمريكا. **والقسم الثالث هو لأشخاص يقطنون في أمريكا بلا إقامة ولا جنسية أمريكية، وتطوعوا في الجيش الأمريكي** بأمل أن يحصلوا على الجنسية أو البطاقة الخضراء في ما بعد. **والقسم الرابع هم المقاولون الأمريكان** «أميريكان كونتراكترز» (American Contractors)». فالجيش الأمريكي بدأ في السنوات الأخيرة يقلص دوره في ما يتعلق بالخدمات العسكرية، ولجأ إلى خصخصة الخدمات في الجيش، وتقوم شركات مقاولات بتقديم هذه الخدمات، ويجري هذا في العراق على نطاق[٢٩] واسع بما في ذلك في مجال الاستعانة بالمترجمين والحراسة والخدمات الأخرى. هذه المجموعة كذلك لا تدخل في حساب الخسائر البشرية. وبالتالي فإن عدد القتلى أكبرُ بكثير من الأرقام المعلنة.

أما بالنسبة إلى الجرحى[٣٠]، فيكفي ذكر رقم واحد كمؤشر. فالجرحى الأمريكان الذين تتعذر معالجتهم في العراق أو الكويت ينقلون إلى المستشفى الاقليمي في قاعدة أمريكية هي قاعدة رامسيتن الجوية قرب لاند ستوهل في ألمانيا، والتي يتوقف فيها جميع الجرحى تقريباً الذين يتم إجلاؤهم من العراق. وقد ذكرت مديرة ذلك المستشفى الكولونيل روندا كورنم (Rhonda Cornum)، في مقابلة صحافية مع جريدة **النيويورك تايمس** أن عدد الجرحى الأمريكان الذين وصلوا إلى ذلك المستشفى كان قد بلغ ٧٧١٤ بالإضافة إلى ٦٠٠ جريح أعيدوا إلى الولايات المتحدة بسبب أمراض نفسية. وعن عدد المنتحرين يقول الجيش الأمريكي إن نسبتهم أعلى من نسبة حالات الانتحار في أية عمليات عسكرية أخرى. لذلك نحن قد لا نعلم حقيقة الأرقام، لكن الأمر المؤكد هو أن الإدارة الأمريكية تعرف، وأن هناك تعتيماً إعلامياً على الموضوع كله، وتتم عمليات التشييع في الكنائس وغيرها ـ وهناك يعرف الناس بالأمر، وبالتالي، فإن العملية ستؤثر في أصوات الناخبين إذا استمرت هذه الضحايا البشرية في الازدياد.

---

(٢٩) يشير أحد التقارير إلى أن عددهم في العراق يبلغ حوالى عشرة آلاف، بمعدل مقاول واحد لكل عشرة جنود تقريباً. انظر: Barry Yeoman, «Outstanding War: The Growing Role of Me,» *International Herald Tribune*, 3-4/4/2004.

(٣٠) انظر: Andrew Buncombe, «The Hidden Cost of Bush's War,» *Independent*, 14/11/2003.
كما يشير التقرير إلى أن التقديرات لعدد الجرحى في الحرب الجارية في العراق أن نسبة الجرحى إلى القتلى هي ثمانية إلى واحد، في حين كانت هذه النسبة خلال الحرب العالمية الثانية ثلاثة إلى واحد. كما يجب الأخذ بنظر الاعتبار أن عدد الجرحى المشاركين ٧٧١٤ كان في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، أي بعد حوالى ثمانية أشهر من الحرب، ولا بد أن يكون عدد الجرحى الآن أعلى من ذلك بكثير بعض مضي حوالي تسعة أشهر على ذلك التاريخ.

وثمة عامل آخر هو أية مفاجآت جديدة محتملة بين الآن وموعد الانتخابات القادمة، تميل إلى هذه الجهة أو تلك. ما هو وضع بوش الحالي في الانتخابات؟ خلال الأسابيع الأخيرة تظهر استطلاعات الرأي سواء التي أجرتها فضائية استطلاع قامت به الـ «CNN» ومعهد غالوب مع صحيفة الـ **يو إس إي توداي** وغيرها أنه لو جرت الانتخابات الآن (من تنتخب؟)، لَحَصَلَ كيري على ٥٢ بالمئة، وبوش على ٤٤ بالمئة. في استطلاع آخر قامت به الـ «ABC» القناة التلفزيونية وجريدة **الواشنطن بوست**، كان السؤال: ما مدى نجاح بوش في مكافحة الإرهاب؟ كان ٦٣ بالمئة من المستجيبين في صالح بوش، وعندما سألوهم عن إدارة حرب العراق كان منهم ٤٦ بالمئة فقط مع بوش. وحين سألوهم عن الاقتصاد كان ٣٩ بالمئة منهم مع بوش. هذه أرقام تتغير حسب الظروف، لكنها مؤشر مهم. وقد انخفضت شعبية بوش إلى أقل من ٥٠ بالمئة في الفترة الأخيرة، وهي أقل نسبة منذ أن استلم بوش الإدارة حتى الآن، وهي آخذة في الانخفاض مع استمرار المقاومة. وقد أصابها انخفاض كبير بعد فضيحة التعذيب في سجن «أبو غريب».

فما هي المشاهد المستقبلية المحتملة للاحتلال الأمريكي للعراق في ضوء هذه المتغيرات؟

المشهد الأول: هو المشهد المتفائل بدرجة من الموضوعية، وهو يمكن أن يتحقق في أحد احتمالين، أو كليهما معاً:

في **حالة فشل بوش الابن في الانتخابات القادمة** في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤. وهذا يعني نجاح منافسه جون كيري. وهناك تساؤل مشروع في ما إذا كان هناك فرق بين الاثنين بالنسبة إلى احتلال العراق، وبخاصة أن الاثنين يتنافسان على تأييد إسرائيل.

وفي رأيي أن تلك نظرة متسرعة وتغفل الاختلافات بين الاثنين في أمور أساسية وجوهرية:

فلدى الرئيس بوش الإبن مخطط شامل للتغيير في منطقة «الشرق الأوسط» والعراق بدايته، وهو يهدف إلى إعادة رسم خريطة «الشرق الأوسط» بدءاً بالعراق. أما جون كيري، فليس لديه مثل هذا المخطط الشامل للتغيير في المنطقة. أما بالنسبة إلى العراق فهو يقول إن الرئيس بوش أدخل أمريكا في المستنقع العراقي، وأنه سيعمل على إخراج أمريكا من هذا المستنقع.

وفي حين يتصرف الرئيس بوش لتحقيق مخططه على أساس العمل الانفرادي

(Unilateralism) والهيمنة على العالم (Hegemony)، فإن الرئيس المرشح جون كيري يؤمن بالعمل الدولي المشترك والجماعي (Multilateralism)، وهو يفهم دور أمريكا في النظام الدولي على أنه دور قيادي (Leadership) وليس هيمنة.

وفي حين يُعْتَبر الرئيس بوش متزمتاً ايديولوجياً وعنيداً وأقلّ خبرة شخصية ويبدو خارج سربه مع بقية العالَم، فإن الرئيس المرشح جون كيري منفتح على آراء الآخرين وذو خبرة شخصية أكبر، ومرتاح أكثر تجاه الثقافة غير الأمريكية.

وفي حين يهدف الرئيس بوش إلى السيطرة على نفط العراق والخليج ومناطق أخرى في العالم، كورقة اقتصادية يتعامل من خلالها مع الاتحاد الأوروبي واليابان والصين والهند وغيرها، يعلن الرئيس المرشح جون كيري في برنامجه الانتخابي أنه يريد إنهاء اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط، مع ما يترتب على كل من النظرتين من استراتيجيات وسياسيات مختلفة.

ومن المتوقع في حالة فشل الرئيس بوش في الانتخابات القادمة ونجاح الرئيس المرشح جون كيري، أن تنتقل المسؤولية السياسية والأمنية مؤقتاً إلى الأمم المتحدة، من خلال إدارة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة مع قوة متعددة الجنسيات تحت قيادة الأمم المتحدة، من دول عربية صغيرة وليست لديها مصالح خاصة في العراق، مثل اليمن ولبنان والجزائر مثلاً. على أن يتم إعادة تشكيل الجيش العراقي على أسس غير سياسية، وأن يُمنع على الأحزاب الوطنية في العراق العمل داخل الجيش الوطني، وأن يُخيّر الضباط والأفراد السابقون في الجيش المنحل بين الالتحاق بالجيش والتخلي عن أي نشاط سياسي سابق، إن وجد، أو أن يتركوا الجيش ويلتحقوا بالعمل السياسي أو العمل في وظائف مدنية. ويتم الأمر نفسه بالنسبة إلى قوات الشرطة والأمن والمخابرات.

وتحدد فترة انتقالية لقوات الأمم المتعددة الجنسيات لا تزيد عن ستة أشهر، يتم خلالها إعادة بناء القوات المسلحة المختلفة، ويتم خلالها أيضاً انسحاب القوات الأمريكية والقوات الأخرى التي شاركت معها في احتلال العراق، وأن لا تتم الانتخابات العامة للمجلس الوطني إلا بعد جلاء القوات المحتلة جميعاً.

الثاني: في حالة نجاح المقاومة بأنواعها المختلفة، المسلحة والسلمية، في إجبار الاحتلال على انسحاب غير مشروط من العراق وإدارة شؤون العراق مباشرة، من خلال سيطرة المقاومة نفسها على معظم العراق، أو من خلال إدارة انتقالية من قبل الأمم المتحدة على غرار ما ذكرناه في المشهد السابق، سواء نجح الرئيس بوش في الانتخابات القادمة أو لم ينجح.

وهنا قد نتساءل عن مدى الدعم العربي للمقاومة. ولحسن حظ العراق والمقاومة أن استمرار المقاومة في العراق لا يحتاج إلى دعم عربي، ولو كان بإمكان بعض القوى أن تتدخل ربما كان تدخُّله ضد المقاومة لا معها. لقد كانت الحرب على العراق حرباً أمريكية ـ عربية، فالأنظمة العربية بدون استثناء، كانت بين «خائف» و«ساكت»، و«متواطئ علناً»، و«متواطئ سراً»[(٣١)].

أما لماذا القول إن المقاومة العراقية لا تحتاج إلى الدول العربية، فلأن المقاومة عندها مقاتلون مدربون وعملياتهم تحول حتى الآن بين الأمريكيين وفتح مطار بغداد. إذْ لدى المقاومة صواريخ قادرة على إسقاط الطائرات المروحية «الأباشي» الهليوكوبتر. والتقارير الأمريكية العسكرية تشير إلى أنهم يستعملون تقنية عالية جداً، وكما أشير إلى ذلك سابقاً، وعندهم ما يكفيهم من الأسلحة، أو هي متوفرة في السوق للشراء، وعندهم الحد الأدنى من التمويل، وهم بحاجة إلى دعم معنوي شعبي لوجود تعتيم شديد على المقاومة في العراق. حتى التلفزات العربية كانت في البداية تذكر في نشرات الأخبار أخبار المقاومة في صدارة نشراتها، أما الآن فتذكرها في الوسط، أو تؤخر ترتيبها في نشراتها. هناك الآن تعتيم وتشويش في بعض القنوات. والمقاومة بحاجة إلى دعم من الإعلام المرئي والمسموع والمقروء.

ثم إن هذا المشهد يعتمد على نجاح المقاومة العراقية بأشكالها وأنواعها المختلفة في تأليف هيئة وطنية تكون الواجهة السياسية للمقاومة، وأن تكون مؤلفة من التيارات الرئيسة في العراق وهي: التيار القومي، والتيار الإسلامي، والتيار اليساري، بكل أطياف وتشعبات هذه التيارات الثلاثة. ومن المفيد أن تدرك هذه التيارات أن مصيرها في الميزان وأنه إذا (لا قدر الله) نجحت أمريكا في الاستقرار والاستمرار في العراق وفي القواعد العسكرية، فلن يكون أي من هذه التيارات الثلاثة في منجى أو مأمَنٍ من الولايات المتحدة، وأنه ليس بإمكان أي منها لوحده أن يجبر الولايات المتحدة وحلفائها على الانسحاب.

المشهد الثاني: السيناريو الثاني بين احتمالات المستقبل هو **مشهد نقل السلطة إلى**

---

(٣١) حول بعض الفضائح عن دور بعض الأنظمة العربية في التواطؤ مع الولايات المتحدة في احتلال العراق، انظر: Bob Woodward, *Plan of Attack* (New York; London: Simon and Schuster, 2004), pp. 257 and 312-315.

و انظر أيضاً صفحات أخرى متفرقة حول مصر والسعودية وغيرهما. وحول تأكيد بعض الحكام العرب قبل الحرب أن «العراق يملك أسلحة دمار شامل» وأموراً أخرى مثيرة للأسى، انظر: Malcolm McConnell and Tomy R. Franks, *American Soldier* (New York: HarperCollins, 2004).

حكومة مرتبطة بالاحتلال ولا تملك فعلياً استقلالية القرار الوطني مع بقاء الاحتلال من خلال قواعد عسكرية دائمة.

ويفترض هذا المشهد نجاح الرئيس بوش في الانتخابات القادمة وفشل المقاومة في فرض الانسحاب من العراق على قوات الاحتلال. وهذا هو السيناريو الذي تشتغل عليه الإدارة الأمريكية، وبخاصة منذ إصدار «قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية» وتأليف «حكومة مؤقتة» على نحو ما رأينا، وهي مؤلفة بشكل يجعلها خاضعة لمشيئة الولايات المتحدة. ولذلك تستطيع أن تحصل على أغلبية في أي تشكيل، كما في ما يسمى «المجلس الوطني الانتقالي». وهي التي ستسن قانون الانتخابات وتشرف عليها. ولذلك فهم سيخططون على أساس أن يأتوا بمجلس مؤيد لهم. وهناك في أحد ملاحق القانون إشارة إلى أن «الحكومة المؤقتة» يمكن أن تعقد اتفاقيات عسكرية. وهذا المشهد فيه تفصيلات تدل على أنهم ليسوا في العراق فقط بسبب النفط وإسرائيل. بل إنهم يعتبرون العراق منطقة استراتيجية. وأحد الأهداف المطروحة هو تكوين مجلس أمن خليجي يتكون من دول الخليج «الست زائد واحد» والواحد الزائد هو العراق، والكل تحت الرعاية الأمريكية. وهناك مشروع آخر يسمونه (٦+٢) الخليج والعراق وإيران، بعد أن يتمكنوا من تدجين إيران باعتبار أن إيران قد تضطر للصعود إلى هذا القطار والسير معهم.

المشهد الثالث: مشهد **بقاء الاحتلال وغياب السيادة والاستقلال** لفترة أخرى قادمة ولما بعد الانتخابات الأمريكية، حيث يفترض نجاح الرئيس بوش في الانتخابات القادمة. وهو يعني أن المحاولة الحالية حتى بعد تشكيل «الحكومة الانتقالية» لن تنجح، وقد لا ينجح هدف إقامة قواعد عسكرية أمريكية، أي قد ينجُم عن ذلك انهيار «الحكومة المؤقتة» وعدم التمكن من إجراء انتخابات مباشرة لانتخاب مجلس وطني واختيار حكومة شرعية وإعداد الدستور ثم إجراء انتخابات أخرى لمجلس وطني دائم. في هذه الحالة يبقى الوضع الراهن إلى ما بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية، حيث من المتوقع أن يستمر الرئيس بوش ويستمر المحافظون الجدد معه في الإدارة الجديدة في محاولة لتنفيذ مخططه الشامل، مهما كانت الخسائر البشرية، مع ما سيترتب على هذا المشهد من نتائج خطيرة ليس على العراق فقط وإنما على سوريا ومصر والسعودية، وإيران وما بعدها، إضافة إلى تأثيره في استمرار انفراد أمريكا بسياسة الهيمنة على النظام العالمي. والاحتمال الثاني أن يتخلى عن مخططه السابق وعن المحافظين الجدد ويحاول أن يجد صيغة انتقالية تخلصه من المستنقع الذي وجد نفسه فيه في العراق، وهو احتمال ضعيف، إذا ما وجد أنه حصل على تأييد أغلبية الشعب الأمريكي لسياسته السابقة.

هكذا نرى أن جانباً في رسم صورة المستقبل يتوقف على الأمريكيين، وآخر يتوقف على المقاومة في العراق، وإلى أي حد ستؤثر في الناخب الأمريكي في الانتخابات، وثالثاً على العامل الاقتصادي الذي سيؤثر أيضاً في الناخب. وأنا اعتقد أنه إذا فاتتنا فرصة السنة الحالية ٢٠٠٤ فستكون العملية أطول وأصعب، وستتطلب ضحايا أكثر، لكن ذلك ليس يعني فقداناً كلّياً للأمل.

تعقيــب (١)

معن بشور[*]

أشعر أنّ **التيار القومي العربي** الذي أنتمي إليه، هو الأكثر استهدافاً اليوم في العراق خصوصاً والمنطقة عموماً، من خلال استهداف عروبة العراق التي أنكَرها مجدداً قانون إدارة الدولة المؤقت. إنَّ عروبة العراق مستهدفة كي لا يكون في العراق أكثرية واضحة، وكي يُعزل عن دوره القومي والإقليمي، ولا سيّما في الدفاع عن عروبة فلسطين وعروبة الخليج، كما أنها مستهدفة لأنها الرابط بين أكثرية العراقيين الذين يريد المحتل الأمريكي والمخطط الصهيوني جرّهم إلى حروبٍ دينيةٍ ومذهبية.

إنّ عروبة العراق الجسر الذي يمتد بين الوطنية العراقية المستهدَفة أيضاً لتحلَّ مكانها عصبياتٌ ومرجعياتٌ عرقيةٌ وطائفيةٌ ومذهبيةٌ، وبين الإسلام الموحِّد للعراقيين والمحدِّد لهويتهم الحضارية. كما أنها مستهدفةٌ أيضاً من مخطط تمرير مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي ينكر الهوية العربية أو الإسلامية على المنطقة الممتدة من أفغانستان إلى المغرب العربي، أي المنطقة التي تضمُّ القسم الأكبر من احتياطيات النفط في العالم، والتي تطوِّق الدول الصناعية المنافسة للولايات المتحدة، الصين، وروسيا، وأوروبا، مثلما طوّقتها غرباً عبر تجمعاتٍ مماثلةٍ في المحيط الهادي.

أما بالنسبة إلى «المشاهد المستقبلية للعراق»، فإنني سأتوقف عند المشهد المتفائل الذي تحدث عنه الدكتور خير الدين حسيب، أي مشهد المقاومة، وذلك لطبعيَ المتفائل من جهةٍ، ولالتزامي الدائم بالمقاومة كطريقٍ لمواجهة المحتلِ حيثما يوجد احتلال من جهة ثانية. وسأحاول في الحديث عن مشهد المقاومة أن أسلِّط الضوء على العديد من وجوه التماثل بين تجربة الاحتلال والمقاومة في لبنان وبين تجربة الاحتلال والمقاومة في العراق، على الرغم من إدراكي للفروق الكبيرة بين الواقعين العراقي

(*) الأمين العام للمؤتمر القومي العربي.

واللبناني من ناحية الحجم والظروف والإمكانيات، واختلاف الظروف الدولية والإقليمية التي صاحبت احتلال لبنان في العام ١٩٨٢ عن الظروف التي صاحبت احتلال العراق في العام ٢٠٠٣.

١ ـ لقد دخل الاحتلال الإسرائيلي إلى لبنان في العام ١٩٨٢، في شروط إنهاك لبنان بالحروب الأهلية والصراعات العربية ـ العربية التي تمّت على أرضه، وبلوغ التخلي العربي عنه مداه الأقصى، ولا سيّما بعد معاهدة كمب ديفيد، وخروج مصر من الصراع مع العدو الصهيوني. أما الاحتلال الأمريكي للعراق فقد وقع بعد أن أنهك الحصار والحروب الخارجية هذا البلد العربي المهم، كما أنهكه التخلي العربي عنه بالإضافة إلى ممارساتٍ استبداديةٍ دمويةٍ في الداخل.

٢ ـ لقد رحَّب فريقٌ من اللبنانيين بالاحتلال ورأوا فيه مخلِّصاً لهم من ممارسات وتجاوزات فرقاء آخرين لبنانيين وفلسطينيين وسوريين وعرب، منخرطين في الصراع، فيما وقف فريقٌ آخر خارج المواجهة حائراً ومرتبكاً. وأعتقد أن الوضع العراقي كان عشيّة الاحتلال الأمريكي مشابهاً في هذه النقطة للوضع اللبناني حيث لم يجد البعض ضيْراً من أن يدخل بلاده على دبّابات المحتل.

٣ ـ لقد نصبت قوات الاحتلال الصهيوني على رأس الحكم فريقاً لبنانياً معيَّناً على قاعدة «غالب ومغلوب»، وسعَت إلى إيجاد أوضاع قانونيةٍ ودستوريةٍ لشرْعنة احتلاله كاتفاقية ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣. وفي العراق تجري محاولاتٌ مماثلةٌ لتنصيب فريقٍ من العراقيين كواجهةٍ محليةٍ للاحتلال، واستصدار تشريعاتٍ وقوانين ودساتير تشرْعن وجود المحتل، وتسمح له بالإمساك بمقدَّرات العراق وموارده.

٤ ـ لقد انطلقت المقاومة في لبنان منذ الساعات الأولى لدخول قوات الاحتلال إلى بيروت، على يد مجموعاتٍ وطنيةٍ وقوميةٍ ويساريةٍ وإسلاميةٍ صغيرة، فيما كانت مواقف قيادات ومرجعيات عدة أخرى تتراوح بين التنصل من المقاومة واتهامها بأنها «بقايا الفلسطينيين»، أو «بقايا الحركة الوطنية» وبين الدعوة إلى التريث وإعطاء الفرصة للمفاوضات. وهذا ما نشهده أيضاً في العراق الذي انطلقت المقاومة بعد أيام من سقوط عاصمته، وفي ظروفٍ مشابهةٍ، وسط تنصل البعض وتريُّث بعضٍ آخر.

٥ ـ لقد أعطى الغزو الإسرائيلي للبنان دفعاً وزخماً لمشاريع تسوية الصراع العربي ـ الصهيوني، بعضها أمريكي كمبادرة ريغان التي أعلِنت غداة خروج المقاومة الفلسطينية والجيش العربي السوري من بيروت، وبعضها عربي كمبادرة الأمير فهد التي اعتمدتها القمة العربية في العام ١٩٨٢ في المغرب بعد أن تعذَّرت الموافقة عليها قبل عام. واليوم يقول رئيس أركان الجيش الصهيوني أن احتلال العراق وتدمير جيشه. جاء

انتصاراً استراتيجياً للمشروع الإسرائيلي، ولذلك يدعو إلى الاستمرار في نهج التصعيد العدواني ضد الشعب الفلسطيني وضد لبنان وسوريا، كما اعتبرت الإدارة الأمريكية احتلال العراق مدخلاً إلى إعلان «مشروع الشرق الأوسط الكبير».

٦ ـ لقد انكفأت سوريا عدَّة شهورٍ بعد غزو ١٩٨٢، والخسائر البشرية والعسكرية الكبيرة التي تكبَّدتها، لتعود بعد ذلك إلى دعم القوى الوطنية اللبنانية في إطار إسقاط اتفاق ١٧ أيار/ مايو ثم مقاومة الاحتلال. وبعد غزو العراق تركَّزت الضغوط الأمريكية والإسرائيلية على إجبار سوريا على الانكفاء، عن أي دورٍ لها في العراق، وعن الانتصار لإرادة الشعب العراقي في تحرير أرضه ونيل استقلاله، كما تركَّزت الضغوط عليها من أجل الانكفاء عن التزامها بالمقاومة في لبنان وفلسطين.

٧ ـ بعد الاحتلال الصهيوني مباشرة، أشرفت قوات الاحتلال بدقةٍ على تنظيم الفتن الأهلية وإدارتها بين الجماعات اللبنانية المتعددة، وداخل كلٍ منها، لتحقيق هدفٍ مزدوجٍ: تمزيق وحدة المجتمع اللبناني ونسيجه من جهةٍ وإدامة الاحتلال من جهةٍ ثانيةٍ، حيث عانى اللبنانيون آنذاك من سياراتٍ متفجرةٍ ومفخَّخةٍ توزعت في كل أرجاء لبنان وتوزعت معها الاتهامات والشائعات أيضاً. وفي العراق، نلاحظ كيف يدير الاحتلال الأمريكي، بمشورةٍ صهيونيةٍ دائماً، الفتن بين مكوِّنات المجتمع العراقي وداخل كلٍ منها، في إطار مجازر واغتيالاتٍ وتصفياتٍ وتفجيراتٍ، ودائماً مع شائعاتٍ تُوزَّع بهدف إشعال الفتن هنا وهناك.

٨ ـ في جنوب لبنان، حاول جيش الاحتلال أن يحمي نفسه بأكياس رملٍ بشريةٍ لبنانيةٍ من خلال ما سمِّي بجيش لبنان الجنوبي بقيادة سعد حداد ثم أنطوان لحد. وفي العراق يحاول المحتل أن يفعل الشيء نفسه. والهدف في الحالتين تصوير أي استهدافٍ لهذه المتاريس البشرية على أنها قتلٌ لمواطنين، أي السعي «لتعريق» الحرب، كما «لبْننتها» في الحالة اللبنانية.

٩ ـ بعد ميثاق الطائف للوفاق الوطني اللبناني في العام ١٩٨٩، واستعادة الدولة اللبنانية وحدة مؤسساتها، أخذت الجهود تتركز نحو تطوير المقاومة التي بدأ يقودها حزب الله. آنذاك كِيلت الاتهامات لها عبر وصفها بأنها «مقاومةٌ شيعيةٌ» تسعى إلى إقامة «جمهوريةٍ إسلاميةٍ» على غرار إيران، وذلك لإبعاد الكثير من الفئات اللبنانية عنها. واليوم يتحدثون في العراق عن «مقاومةٍ سنيَّةٍ» متجاهلين طابعها الوطني العام، كما يتحدثون عن مثلثٍ سنيٍ، يريد إقامة نظامٍ على غرار نظام «طالبان» في أفغانستان.

١٠ ـ ركَّزت الحملات الإعلامية الصهيونية والأمريكية على أن المقاومة في لبنان

غير لبنانيةٍ، وأن عمادها «الحرس الثوري الإيراني»، تماماً كما تركِّز الحملات اليوم على أن عناصر المقاومة في العراق مؤلفةٌ من «أجانب» و«متسللين عبر الحدود»، وأن معظمهم مرتبطٌ مباشرةً أو بشكلٍ غير مباشر مع منظَّمة القاعدة.

١١ ـ في لبنان، سادت أدبياتٌ، وكُتبت مقالاتٌ، وأطلقت تصريحاتٌ تتحدث عن عدم جدوى المقاومة، وأنَّ تكاليفها تفوق أضعاف الخسائر التي تلحقها بالعدو، وتحدَّث كثيرون عن «الكاتيوشا» الذي يجلب الدمار إلى بيوت اللبنانيين فيما لا يترك أثراً في المستعمرات الصهيونية، وساد بالطبع حديثٌ عن العودة إلى طاولة المفاوضات بعيداً عن السلاح. ونسمع اليوم الحديث نفسه عن عدم جدوى المقاومة في العراق، وعن عدم قدرتها على هزيمة قوةٍ كبرى كالولايات المتحدة، وأنَّ ما يتحمله العراقيون بسببها من ويلاتٍ يفوق ما تلحقه بالعدو من خسائر، وهناك بالطبع حديثٌ عن إعطاء فرصةٍ للحلِّ السياسي التي ستتحول حتماً إلى فرصةٍ لتثبيت دعائم الاحتلال.

١٢ ـ في لبنان، وعلى امتداد عشرين عاماً، لم يشعر المقاومون اللبنانيون بأيّ دعم عربي، ماعدا الدعم السوري، ولم يُعقد اجتماعٌ عربيٌ واحدٌ من أجل لبنان في مقاومته الاحتلال، إذا ما استثنينا اجتماعاً أخيراً لمجلس وزراء خارجية الدول العربية في بيروت قبل شهرين من دحر الاحتلال في أيار/ مايو من العام ٢٠٠٠. ونلاحظ اليوم أنّ التخلي الرسمي العربي عن العراق يتحول إلى تعاملٍ واعترافٍ وتبنٍ للاحتلال، بكلِّ مفاعيله وأدواته، بدلاً من أن يكون هناك اعترافٌ واضحٌ بالمقاومة العراقية كحقٍ مشروعٍ للشعب العراقي في مواجهة الاحتلال. وإلى جانب هذه العوامل المتماثلة في الحالتين، لا بدَّ من متابعة المشهد اللبناني، لندرك كيف يتم الاستفادة منه في مشهدٍ مستقبلي للعراق.

أ ـ لقد نجحت المقاومة في مراحلها المتعددة في إظهار درجةٍ عاليةٍ من الوعي، رافضةً الانجرار إلى معارك داخلية، بما فيها تجاوز آثار معركةٍ حاولت بعض أطراف الحكم اللبناني نفسه جرّها إليه في العام ١٩٩٣ حين أطلقت النار على متظاهرين مناصرين لحزب الله في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ وسط معارضة قائد الجيش (ورئيس الجمهورية الآن) العماد إميل لحود، ووزير الداخلية الموجود معنا في هذه الندوة، الأستاذ بشارة مرهج الذي أخرج من الوزارة بسبب موقفه هذا.

ب ـ لقد برز التفافٌ لبنانيٌ متزايدٌ حول المقاومة من تياراتٍ سياسيةٍ متباينةٍ، ومن قوى اجتماعيةٍ متعددةٍ تجاوزت الفروق العقائدية والسياسية في ما بينها، واعتبرت أن: «لا صوت يعلو على صوت المقاومة».

ج ـ نجحت قيادة المقاومة اللبنانية في الحفاظ بوضوحٍ وصدقٍ على عقائدية

خطابها التعبوي الداخلي من جهةٍ، وعلى مرونة خطابها السياسي الوطني والقومي الموجَّه إلى كلِّ فئات المجتمع.

د ـ كان لدعم سوريا وإيران للمقاومة اللبنانية تأثيرٌ مهمٌ في نجاح تجربة المقاومة اللبنانية، وفي توفير غطاءٍ سياسِي وعمقٍ استراتيجي ودعم لوجيستي، ومن هنا يتطلع كثيرون إلى أن تتقدم اليوم دولٌ عربيةٌ وإسلاميةٌ وأجنبيةٌ متضررةٌ من نظام الهيمنة الأمريكية بدعمٍ مباشرٍ لهذه المقاومة.

وفي ضوء هذه التجربة اللبنانية التي تلتقي مع كثيرٍ من تجارب المقاومة في العالم في جوانب، وتختلف عنها في جوانب أخرى، نستطيع أن نستخرج جملة دروسٍ تستفيد منها المقاومة العراقية في حركتها المستقبلية:

١ ـ ضرورة استمرار المقاومة العراقية، وضرورة احتضانٍ عراقيٍ وعربيٍ وإسلاميٍ شاملٍ لها.

٢ ـ ضرورة أن تقوم كل الأطراف بمراجعةٍ نقديةٍ جريئةٍ للتجارب والممارسات، سواء تلك المتصلة بالعنف الممتد قديماً في العلاقات الداخلية العراقية، أو تلك المتصلة بالاستبداد الدمويّ الذي رافق تجربة النظام السائد، وأن تقوم بمراجعةٍ نقديةٍ وجريئةٍ لرهانات البعض على الاحتلال والتعامل معه كحلٍ لمشاكل العراق، ودعوتها إلى اتخاذ مواقف واضحةٍ منه، ومن إفرازاته.

٣ ـ ضرورة قيام مصالحةٍ وطنيةٍ شاملةٍ في ضوء هذه المراجعة، تنظر إلى مشكلات الحاضر بعيون المستقبل، وتستفيد من توترات الماضي دون الوقوع في أسرها، وتُخرج العراق من عنفٍ مستدام مازلنا نشهد أبشع فصوله حتى الساعة. إنني إذ أدعو من موقع إدانة المقابر الجماعية كلّها، أياً كان ضحاياها، وأياً كان مرتكبها، فإنني أدعو أيضاً إلى إدانة هذه المقابر الجماعية التي تقام كل يوم من أقصى الشمال العراقي إلى أقصى الجنوب، والمترافقة مع أبشع عمليات انتهاك حقوق الإنسان.

٤ ـ ضرورة مجاهرةٍ عربيةٍ وإسلاميةٍ بالاعتراف بالمقاومة، ودعمها بكل السبل، وإخراجها من هذا الحصار السياسي والإعلامي الخانق المفروض عليها.

٥ ـ ضرورة العمل على توفير مواكبةٍ عالميةٍ لهذه المقاومة، بما في ذلك تطوير خطابنا وممارساتنا، بما يخدم مواجهة الاحتلال في إطار فكرة التواصل مع حركةٍ عالميةٍ باتت تشكِّل القطب الآخر في النظام العالمي، وتتحرك في كل عواصم العالم.

تعقيـب (٢)

أحمد مالكي (*)

انتابني شعور مزدوج حين كلفت بإعداد تعقيب على هذا البحث. ولقد أحسست بشرف المشاركة في جلسةٍ علميةٍ خاصة بأفق الاحتلال ومستقبل العراق، بقدر ما لمست صعوبة التعقيب، ولا سيما أنّ الباحث يتمتّع بمكانةٍ علميةٍ وازنةٍ وبصدقيّةٍ خاصة. بيد أن ذلك لم يمنعني من التفكير في عناصر قد تساهم ضمن التعقيبات الأخرى، في إثراء موضوع المشاهد المستقبلية المحتملة للعراق.

أود بدايةً طرح ثلاثة تساؤلات إخالها عناصر التعقيب ونقاطه الأساسية:

١ ـ هل يجوز علمياً وفكرياً إقامة قراءةٍ استشرافيةٍ في حالةٍ معقّدةٍ، كما هو حال القضية العراقية؟. إنّ صعوبة النظر إلى المستقبل لا تعني أنه قدرٌ محتومٌ تتعذّر إمكانية النظر في احتمالات توجه مساراته، طالما أن المستقبل مرتهَنٌ بشكلٍ عام بمعطيات الحاضر وخبرات الماضي ورصيد تجاربه. فمن الأهمية بمكان التنبه إلى ثلاثة مصادر متكاملةٍ عند محاولة تحليل أفق تطور القضية العراقية مستقبلاً:

أ ـ هناك ظرفٌ دوليٌ لا تبدو ملامح اتجاهه واضحةً ومستقرةً بالقدر الكافي، إذ على الرغم من حملات التبشير بانتصار المنظومة الليبرالية في أعقاب انهيار المعسكر الاشتراكي، وبالنتيجة رجحان تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم العربي والهيمنة على دول المعمورة، فإن ثمّة مؤشرات تدلّ على نسبية هذا الاعتقاد ومحدودية الإقرار برجاحته، وهو واقع لم يتردد عديدٌ داخل الغرب نفسه في الدفاع عنه والسعي إلى استجلاء عناصره.

ب ـ كما أن هناك وضعاً عربياً موسوماً بالتآكل والتهالك والتوتر وتدافع

(*) مدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة القاضي عيّاض بمراكش ـ المغرب.

الأحداث والتحديات، ولا يبدو في الزمن المنظور أن هناك إمكانيةً لإعادة ترتيب أوضاعه بشكلٍ يتيح لنظامه الاقليمي فرصة النهوض من كبوته والتفاعل الإيجابي الفعّال مع ما يداهم وجوده.

ج - إنّ الوضع العراقي نفسه موسوم بمراوحةٍ بين الوهن العام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والسعي المتزايد إلى تصليب المقاومة، وتوسع قاعدتها، وانتظام أدائها بغية طرد الاحتلال، وإعادة بناء الدولة والمؤسسات، ولحم مكوّنات المجتمع العراقي.

٢ - ومع ذلك كيف يمكن للتاريخ المقارَن - وتاريخ الحركة الوطنية العراقية غنيٌ بالخبرات - أن يستنبط دروساً صالحةً للاسترشاد في مقاومة الاستعمار واسترجاع السيادة؟

تسمح خبرات حركات التحرير في العصر الحديث بعديد الدروس، نشير إلى ثلاثةٍ منها نخالُها جديرةً بالاهتمام، ونحن بصدد التفكير في المشاهد المستقبلية المحتمَلة لتطور القضية العراقية:

أ - يتعلق الدرس الأول بمصير الاحتلال، أيّ احتلال، وأيلولته. فممّا لا جدال فيه أن أفق المقاومة دوماً هو الانتصار، في حين أنّ مآل الاحتلال الاندحار حتماً وبالنتيجة الزوال. حصل هذا في كلّ المناطق التي شكّلت دوائر نفوذ الاستعمار في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية. فمهما كانت حدّة العوامل المحبِطة للنضال ضد الاحتلال، ورجحان ميزان القوى لصالحه، تتأكّد الإرادة الوطنية ويتحقق الانتصار. وتلك خلاصةٌ تنسحب على كل أشكال الاستعمار التي شهِدها التاريخ الحديث والمعاصر.

ب - بيدَ أن الانتصار، وهذا هو الدرس الثاني، يتحقّق بالوحدة: وحدة النضال ووحدة الإرادة الوطنية. فمن هذه الزاوية، تبدو وحدة القوى الوطنية العراقية قضيةً مركزيةً ذات أولويةٍ قصوى في أيّ مشهدٍ ممكنٍ لتطور واقع الاحتلال في العراق.

ففي ظني سيكون الانتصار مؤكداً ومحقّقاً بقدر ما تتوفق القوى الوطنية العراقية، على مختلف ألوانها السياسية والاجتماعية والإثنية، في صياغة أرضيةٍ مشتركةٍ لمناهضة الاحتلال وكسر هيْمنته وإفشال خططه في تفكيك الدولة والمجتمع. فالوحدة أولاً وأخيراً ضرورة مطلوبة، ويصعب من دونها تصور رؤيةٍ واضحةٍ لمستقبل مقاومة الاحتلال والانتصار عليه في العراق.

ج ـ تكمن أهمية الدرس الثالث في الصيغة التي ستسفر عنها الوحدة الوطنية، والخلفية الفكريّة والسياسيّة التي ستؤطّرها، مما يحيلنا إلى سؤال ما المطلوب اليوم في العراق؟ هل المطلوب طرد الاحتلال واسترداد السيادة الوطنية وتأجيل أسئلة بناء الدولة؟ أم أن الأمر يستلزم الشقينّ معاً: طرد الاحتلال والتوافق حول أساسيات إعادة البناء الوطني؟. أعتقد أن هذه القضية على درجةٍ بالغةٍ من الأهمية في المشاهد المستقبلية المحتَملة في العراق وإنْ كنت أدركـ موضوعياً صعوبة إنجاز مثل هذه المهمّة المزدوجة: طرد المستعمر والتفكير في مستقبل الوطن المنشود. فسِجلّ الحركات التحريرية لا ينطوي على نماذج مضيئةٍ ومكتملةٍ في هذا المجال، ومع ذلك نزعم أنها قضيةٌ تستحق بالغ الاهتمام.

٣ ـ ما المشاهد المستقبلية المحتملة للعراق إذاً؟

نتفق مع ورقة د.خير الدين حسيب في أن المستقبل ليس قدراً محتوماً، وأنّ محدّداتٍ كثيرةً تتحكم في رسم صورة التطور وطبيعته، فمن هذه المشاهد، وهي عديدة، يمكن توقع ثلاثة مشاهد:

أ ـ مشهد استمرار الوضع القائم (statuquo)، أي ديمومة الاحتلال بالشكل الذي نلاحظه اليوم: وجود جيشٍ أمريكي ونظيره البريطاني وقوات متحالفة، مع إرادةٍ محليةٍ عراقيةٍ محدودة الاختصاصات، مشلولة السيادة. إنه أسوأ المشاهد وأخطرها على العراق والمنطقة العربية والعالم. لا نميل إلى احتمال تحقق هذا المشهد، لاعتباراتٍ متعددةٍ خاصةٍ بالكلْفة البشرية والمالية التي يشترطها استمرار الاحتلال، ومدى قدرة الولايات المتحدة نفسها على تحملها، ولا سيما أن للرأي العام الأمريكي سوابق في هذا المضمار. بيد أننا نتوقع، في حالة الاستمرار، حدوث تغيّرٍ في الموقف الدولي والعربي من الوجود الأمريكي، ولا سيما أن الحالة العراقية في ميزان الاستراتيجية الأمريكية لا تمثّل مفتاحاً للتحكم في التوازنات الدولية من بوّابة النفط فحسب، بل مثالاً لما يجب أن يكون عليه الوطن العربي في التصورات الأمريكية الجديدة، أي «الشرق الأوسط الكبير».

ب ـ مشهد الانسحاب الأمريكي المرتّب والمدروس، أي المنتظِم ضمن صياغةٍ واعيةٍ لما يجب أن يكون عليه العراق الجديد، وقد نتوقع ضمن هذا المشهد عديد الصيغ، لعل أهمها ثلاث:

(١) صيغة الخروج المرتّب على قاعدة توازناتٍ داخليةٍ متوافق عليها بين المكوّنات الأساسية للمجتمع العراقي، ولا سيما بالنسبة إلى القضايا الحسّاسة المرتبطة بنظام الحكم، ونقل السلطة وتداولها، وإشكالية الدستور.

(٢) صيغة الخروج غير المرتّب على أساس توازناتٍ داخليةٍ متوافق عليها من لَدُن القوى الممثّلة لقطاعات المجتمع العراقي المركّب، وإنما صيغةٌ مؤسَّسةٌ على خلفية إيجاد قوةٍ أو تحالف قوى محدودة التمثيلية مدعومة من الاحتلال، موالية له ومنفّذة لإرادته بالوكالة. ونتوقّع في سياق هذه الصيغة أن تُرهن البلاد بعديد الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية والأمنية بما في ذلك التحكم في مصادر الثروة وتقييد السيادة الوطنية بالحضور العسكري الأمريكي، مما يعني بناء القواعد والتسهيلات الترابية.

(٣) وقد يحدث، في مستوى ثالث، انسحابٌ هشٌ غير منظّم من جانب الاحتلال، وفي هذه الحالة من المتوقع أن تُفتح البلاد على عديد الاحتمالات بما في ذلك الحروب الداخلية ذات الطابع الإثني، ولا سيما أن مؤشّراتٍ كثيرةً تميل إلى ترجيح منحى الاحتلال إلى الاستثمار السلبي للواقع الإثني وخصوصية تركيبة المجتمع العراقي بدءاً من طريقة تشكيل مجلس الحكم المؤقت والفلسفة المؤطّرة لقانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وصولاً إلى التصورات المستقبلية لنقل السلطة ومأسَستها ودسْترتها بشكلٍ دائم. لا يحول دون تحقق هذه الصيغة سوى نجاح العراقيين في نبذ التشرذم واعتماد بديل الوحدة الوطنية المبنية على التعددية المتوازنة ذات الأفق الديمقراطي.

ج ـ يتعلق المشهد الثالث، وهو الأمثل في نظرنا، بالانسحاب غير المشروط. يفضي هذا السيناريو، إن تحقق، إلى ترك ترتيب البلاد لأصحابها، بيدَ أن ذلك يرتهن بعدّة متغيّرات، أهمها تطور ديناميّة المقاومة والحجم الذي ستكتسبه، والتوافقات التي ستُفلح أطرافها في إنجازها وهي تناضل من أجل طرد الاستعمار. إن تشديدنا على مسألة التوافق بين مكوّنات المقاومة ينبع من القيمة الاعتبارية والموضوعية التي ستُسعف العراقيين في الانتقال من ردود الفعل الطبيعية حيال الاحتلال إلى بلورة مشروع سياسي تتقاسم أطرافه استراتيجيا النضال من أجل الاستعمار وتصورات إعادة البناء الوطني. فالتوافق يكتسي في هذا السياق معنى التعاقد بمفهومه التاريخي والسياسي. كما أن احتمالات تحقق هذا المشهد، يبقى مرتهناً بحجم التغيّر الذي قد يحدث في المحيط العربي والدولي حيال المقاومة والوحدة الوطنية العراقية. وفي ظنّي أن أيّ تغيرٍ نوعي يحصل في النظام الاقليمي العربي سيعضد الموقف الأوروبي والدولي المعارض للاحتلال الأمريكي، ويساعده على التحرر من التردد وعدم الاندفاع في الممانعة ضد أمريكا.

تعقيـب (٣)

عبد الوهاب بدرخان

سأحصر كلامي تقريباً في درس المشاهد الثلاثة التي قدمها الدكتور خير الدين حسيب في ورقته، وأسارع إلى القول بأنّ أيّ مشهدٍ مستقبلي سيكون في المدى المنظور على الأقل مزيجاً من المشاهد الاحتمالية الثلاثة، بمعنى أنّ المقاومة ستستمر كما سيتم نقل السلطة، وفي الوقت نفسه ستستمر هناك حالة احتلالٍ دائم عبر القواعد العسكرية التي تُبنى، وعبر ما سمّاه بول بريمر بالسفارات، وسيكون في هذه السفارات الألوف من الموظفين الأمريكيين والبريطانيين وغيرهم لكي يديروا شؤون الاحتلال.

بالنسبة إلى المقاومة، أعتقد أنها قد تضافرت في الشهور الماضية مع الموقف الدولي الذي كان مناوئاً للحرب، ومع إخفاق نظرة المشروع الأمريكي إلى كيفية تطوير الوضع العراقي لمصلحته، وفي جعل الإدارة الأمريكية تطرح موضوع نقل السلطة. ولم يأتِ موضوع نقل السلطة بسبب الانتخابات أو لوضعها في جدول أعمال منظمّي حملة الرئيس بوش الانتخابية فحسب، بل تمّ أيضاً تحت وطأة ضغوطٍ وخسائر بشريةٍ حصلت في العراق، وكان يجب التعامل معها، فضلاً عن أنه يعني أنّ قوة الاحتلال كانت دائماً مرتبكةً، بمجلس الحكم الذي لم يستطع أن يبرهن في أي لحظةٍ أن لديه أيّ نوعٍ من الشرعية.

أعتقد أن ما توصلت إليه المقاومة في ظروفها الراهنة يفسّر أهم سببٍ لحلّ الجيش السابق، لأنه بكل التصورات، كان من المؤكد أن الجيش سيرفض المقاومة بأيّ شكلٍ من الأشكال. وفي كل ما يمكن تخيله من سيناريوهات يصعب تصور سيناريو تحريرٍ على غرار ما حصل في جنوب لبنان، أو في أيّ شكلٍ آخر، لأنّ موازين القوى لا تسمح بذلك، وفي الوقت نفسه علينا أن نرى المقاومة بمنظارٍ واقعي. لقد كان الدكتور حسيب حريصاً عندما تحدث عن المقاومة في السيناريو المتفائل على أنه يجب

أن يكون معها بديلٌ وطنيٌ وقوميٌ عراقي. وإذا لم يكن هذا البديل واضحاً فستبقى المقاومة كما هي الآن بما يُحكى عنها من حيث إنها لم تستطع أن تعطي تصوراً لأهدافها، ولا أن تعطي فكرةً عن الطريق الذاهبة فيه.

إذاً سيكون المشهد المستقبلي على الأقل في المدى المنظور مزيجاً من المشاهد الثلاثة. وأعرِّج هنا على قراءتي الأولى للقانون الذي صدر أمس تحت اسم «قانون إدارة الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية» لأرى أن هناك مداميك عديدةً قد وُضعت للمشهد المستقبلي، فلم تعد هناك في الحقيقة النظرة السابقة إلى الدولة العراقية وماهيتها واردةً، إذ فُرض منذ الآن موضوع تقاسم السلطات، أو تقاسم النفوذ والمكاسب بين الطوائف، والذي يمكن أن يكون موضحاً أكثر في بعض الملاحق، كما يمكن أن يتوضّح أكثر في المستقبل.

نفهم عملياً من هذا النص أنه قد حفر موضوع توازن القوى بين الطوائف والأعراق، وهذا جديدٌ على العراق، على الأقل من ناحية الممارسة، ولكنه ليس بجديدٍ من ناحية الاعتراف بالحقائق، بمعنى أنه لم يكن معترَفاً بهذه الحقائق، لأنها في ظروفها لم تكن بارزةً، ولم تكن هي الهوية الأساسية التي تميز هذه الفئة أو هذه الطائفة أو تلك. ولعلّ الأمر الآخر الذي يعطي أيضاً فكرةً عن المشهد المستقبلي هو هذا التحايل الذي حصل في موضوع التهرب من إعلان عروبة العراق، عبر اعتباره متعدد القوميات، ومع الحرص في الوقت ذاته على القول إن الشعب العراقي جزءٌ من الأمة العربية. فلماذا لا يقال مثلاً أن الأكراد جزءٌ من الأمة الكردية، وأنّ التركمان جزءٌ من الأمة الطورانية مثلاً، وأنّ الذين يتحدرون من أصولٍ فارسيةٍ هم من الأمة الفارسية الإيرانية؟ يعني ذلك أن هناك إرهاصاً بالقول إنّ العراق بلدٌ متعدد القوميات أو بالأحرى بلد ينتمي إلى الشرق الأوسط الكبير. ومن هنا فإن المواد الأخرى في القانون تزودنا بالكثير عما يراد أن يقدّم لنا من مشهدٍ مستقبلي مقبلٍ، والخطير فيه طبعاً أن الأمريكيين سيبقون هنا لكي يحقّقوا هذه النظرة، لأن فيّ هذا النص ٩٠ بالمئة على الأقلّ من بصماتهم.

المناقشات

١ ـ سعد ناجي جواد

يمكن تمييز توجهين داخل مجلس الحكم، أولهما يدعو إلى التسامح ويعبّر عنه الأعضاء الذين تمّ اختيارهم من داخل العراق، وثانيهما انتقامي يصر على إثارة الأحقاد، ويعبّر عنه أغلب الأعضاء الذين تمّ جلبهم من الخارج، بل يتمثل المضحك المبكي في أنّ العراقيين بدأوا يشعرون في بعض الأحيان أن تصرفات السيد بريمر أكثر احتراماً لشعور العراقيين من تصرفات غالبية أعضاء المجلس. لقد كان رد فعل العراقيين الواعي والسريع على ما حدث في كربلاء والكاظمية خير ردٍ على من يثير الأحقاد الطائفية، بقدر ما أنّ المقاومة قد قلبت الحسابات الأمريكية رأساً على عقب، وأجبرتها على إعادة تقويماتها، وأربكت سياستها وادعاءاتها في جعل العراق الجديد نموذجاً أمريكياً للمنطقة، وليست عملياتها مقتصرةً على منطقةٍ معينةٍ، بل امتدت إلى الجنوب والوسط، فضلاً عن اشتراك العراقيين جميعاً في الفلوجة والرمادي فيها.

٢ ـ يان هننغسون

هل يرى الدكتور خير الدين حسيب أدلةً على نهضةٍ عربيةٍ علمانيةٍ قبيل الأزمة العراقية أو بعدها، ولا سيّما أن ما نلاحظه قد يكون ولادةً علمانيةً جديدةً متعددة القوميات والطوائف تبحث عن الانسجام الاجتماعي في وجه الاحتلال والفوضى الراهنة؟

٣ ـ عبد الوهاب حميد رشيد

لا أعتقد أنّ الملك فيصل الأول يستحق أن يكون رمزاً للعراق، بحكم اتصاله مع وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، وإدارة ظهره للجبهة الوطنية العراقية بعد سنةٍ من تنصيبه ملكاً في العراق لصالح الإنكليز. ولا أشارك الباحث في أن

العراق قد خرج قوياً من الحرب مع إيران بل خرج بجيشٍ ضخم مهلهلٍ واقتصادٍ مخرّب. ولا تبرّر «إنجازات» النظام السابق الجرائم التي ارتكبها بحق شعبه، لكني أتفق معه في أن الديمقراطية ليست من أولويات أو من أهداف الاحتلال الأمريكي للعراق. وبخصوص المقاومة، لا أجادل في شرعية المقاومة وفق القانون الدولي، بل يجب أن تكون خياراً لنا على مختلف أشكالها، لكن في إطار إجماع عام ينطلق من الوحدة الوطنية، ولا يحصرها في المقاومة المسلحة التي يتحول عنفها غالباً في حال نجاحه إلى الدكتاتورية، من منطلق أن المقاومة السلمية تمثل الرأس. وفي هذا السياق يعطي البعض انطباعاً بأن مشاركة الأحزاب التاريخية في مجلس الحكم قد نزع عنها وطنيتها. وهذا حكم سريع وخطير، فهل نعتبر النقيب والسعدون والهاشمي عملاء للإنكليز لأنهم تعاملوا معهم؟! يجب أن نبحث في كيفية التعامل مع المحتل من أجل إنهاء الاحتلال، في إطار تعظيم المنافع الوطنية وتقليص السلبيات.

٤ ـ عوني فرسخ

نتطلع جميعاً إلى الخروج من مأزق غياب الديمقراطية، لكن هذا المأزق يرتد إلى عاملين متفاعلين: سعة التدخل الأجنبي في أدقّ الشؤون العربية، والذي كان مساعداً على قمع الديمقراطية، وافتقاد المجتمعات العربية إلى القوى المجتمعية التي لها مصلحة بالديمقراطية، وقادرة على تحقيقها. وفي ما يخص الانقلابات في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، فإن الضباط الوطنيين التقدميين في الجيوش العربية التي كانت تمثل الطبقة الوسطى وما دونها، وتمثل القوى الاجتماعية الأكثر تنظيماً وقدرةً قد قاموا بالمهمة حين سُدّت آفاق التغيير الديمقراطي.

٥ ـ حامد الحمود

ما ذكره الدكتور حسيب من فضائل للنظام السابق في صرفه على التعليم وبداية إنشاء قاعدةٍ صناعيةٍ يرجع إلى ما توفر له من أموال لم تتوفر للأنظمة التي سبقته، بل إن ما أنجزته الدول النفطية العربية الأخرى مثل السعودية والكويت في الفترة نفسها، في مجال التعليم وإنشاء قاعدةٍ صناعيةٍ، يفوق ما تمّ بناؤه في العراق، من دون أن ننفي اختلاف طبيعة التحديات التي واجهت الكويت والسعودية عن التحديات التي واجهت العراق. ولا يمكن إزالة الأحقاد التي نثمّن دعوة الدكتور حسيب لها من دون تحليل الطبيعة الهمجية للنظام السابق، ونبذ منابع الفكر التي أسّست سلوكياته.

٦ ـ عبد الحسين شعبان

لقد ذقنا الويلات من جرّاء هدر حقوق الإنسان وانتهاك الحريات العامة بحجة الخطر الخارجي؛ في حين أنّ الوطنية من دون الديمقراطية تؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى الدكتاتورية، كما أنّ الديمقراطية من دون الوطنية تؤدي إلى الاستتباع والتغريبية. يجب أن نتحلى بقدرٍ كبيرٍ من التسامح، لكن لا بدّ من كشف الحقيقة وإدانة المرتكبين ومحاكمتهم وتعويض الضحايا، على غرار ما تمّ في لبنان والمغرب وجنوب إفريقيا وغيرها. وبخصوص المقاومة يجب التمييز بين الأعمال التي تستهدف قوى الاحتلال وبين الأعمال الإرهابية والإجرامية. ولا بدّ من برنامج وطني ديمقراطي واضح يقوم على أساس إنهاء الاحتلال، وانتخاب جمعيةٍ تأسيسيةٍ تَسنّ دستوراً دائماً، ويمكن أن يتمّ ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة. إن المقاومة مرشحةٌ للتنامي في سياق اتباع الاحتلال الأساليب الإسرائيلية في نسف البيوت وغير ذلك، وستوصله إلى مأزقٍ كبيرٍ، يرغمه على الانسحاب، واستعادة العراقيين السيادة والاستقلال.

٧ ـ فواز جرجس

ما تداعيات نجاح المشروع الأمريكي ـ جدلاً ـ خلال فترةٍ قريبةٍ في إقامة نظام سياسي شبه فعّالٍ، على النظام السياسي العربي، والخريطة الاستراتيجية للمنطقة؟ وهل يترتب على تمكن المقاومة العراقية المسلّحة من رفع كلفة الاحتلال، ودفعه إلى تقليص وجوده، إمكانية سقوط العراق في مستنقع حربٍ أهليةٍ، في ظلّ عدم وجود إجماعٍ وطنيٍ، وخلافات الشرائح العراقية حول مستقبل العراق؟

٨ ـ محمد إبراهيم منصور

حسناً فعل الدكتور حسيب حين أطلّ على المستقبل العراقي من خلال ثلاثة مشاهد: نقل السلطة إلى حكومةٍ مرتبطةٍ بالاحتلال، وبقاء الاحتلال، ونجاح الأشكال المختلفة للمقاومة في إجبار الاحتلال على الانسحاب. إن المشهد الثالث هو المرغوب عراقياً وعربياً، بينما ستعمل الإدارة الأمريكية على تغليب أحد المشهدين الأول والثاني أو الاثنين معاً، لأن الأمريكيين «لن يتركوا العراق قبل الأوان» كما صرّح بوش ورامسفيلد. وبالتالي ستبقى القوات الأمريكية في العراق بموجب اتفاقيةٍ بين بغداد وواشنطن. ويعتمد هذا السيناريو على المحاور التالية:

أ ـ تقييد نمو العسكرية العراقية على غرار ما نفّذه الجنرال ماك آرثر في اليابان عشية هزيمتها في الحرب العالمية الثانية.

ب ـ توقيع معاهدةٍ دفاعيةٍ مشتركةٍ، يوافق بموجبها المسؤولون العراقيون على مرابطة القوات الأمريكية في العراق لفترةٍ غير محدودة.

ج ـ تمركز هذه القوات في ست أو ثماني قواعد عسكرية، قام البنتاغون بتحديد مواقعها بالفعل، في محافظات الشمال والجنوب والوسط.

د ـ إنشاء لجنةٍ أمريكيةٍ للإشراف على المشروعات الكبرى في العراق (خطة إعمار العراق) بموجب ما ستنص عليه معاهدة «الصداقة».

هـ ـ قد تتجه الإدارة الأمريكية في إطار هذا السيناريو إلى «عرْقنة» العنف الداخلي، وجعل الحرب بين العراقيين وليس بين مقاومةٍ مشروعةٍ واحتلالٍ مرفوض.

خلاصة القول، إنّ أمريكا لا تستطيع أن تحكم العراق حكماً مباشراً، وسيتعين عليها البحث عن وسيطٍ محلي، بين الجماعات المهاجرة التي عادت مع الدبابات الأمريكية إلى العراق، وتفتقد إلى الشعبية والتأييد الإقليمي. وفي حال إشراك زعماء أقوياء وذوي شعبية، فإن هؤلاء لن يسيروا طويلاً على جدول أعمالٍ أمريكي خشية أن يفقدوا شعبيتهم. وفي كل الأحوال لن تسمح أمريكا ـ في ظل هذا السيناريو ـ بقيام حكومةٍ عراقيةٍ خارج «بيت الطاعة» الأمريكي.

٩ ـ سمير كرم

تبدو المفارقة في السيناريو التفاؤلي الأول في أنّ حاجة العرب إلى المقاومة العراقية أكبر من حاجة هذه الأخيرة إلى دعم عربي. لقد كان العراق قبل فرض الحصار عليه مرشحاً لدور «هانوي العربية» في الحرب الأمريكية ـ الإسرائيلية على العرب، وها هو يقع تحت الاحتلال. لقد تورطت أمريكا في العراق بما لم تتورط به في فييتنام، أعني بذلك عدم إقدامها على احتلال فييتنام الشمالية لأنه يوقعها في مأزقٍ أعمق وأوسع. وعلى هذا الأساس فإن سيناريو تفوق المقاومة بقدراتها الذاتية التي أشار إليها الدكتور حسيب هو من أكثر السيناريوهات المستقبلية المتفائلة تصوراً وضرورةً في آنٍ واحد، فتاريخ المقاومة الفييتنامية يثبت أن الدور السوفياتي والصيني في انتصارها كان محدوداً.

١٠ ـ باقر إبراهيم

وقع العراق بين فكّيْ نظام الاستبداد من جهةٍ وتواطؤ معارضيه مع العدو الأكثر خطراً: أمريكا من جهةٍ أخرى. لقد تواطأت الأحزاب الستة التي كانت في صف الحركة الوطنية العراقية بالأمس مع غزاة الوطن في أكبر صفقةٍ مأساويةٍ، خانت فيها

قضيتها الوطنية. واستطاعت أن تضلّل بعض الشعب لبعض الوقت بما أسمته «تحرير العراق»، لكنّ فظائع الاحتلال وتطور المقاومة ضده قلب كلّ حساباتها السابقة. ستؤثر عوامل عديدة في مستقبل العراق، وأرى أن العامل الأكثر حسماً يتمثل في قيام جبهةٍ وطنيةٍ واسعة التمثيل وموحّدة الأهداف، تكرّس النزعة الديمقراطية الجديدة من أجل التحرير والتغيير.

١١ ـ صلاح عبد الوهاب عبد الباقي

لقد تذرعت الولايات المتحدة في غزوها العراق بعدة افتراءاتٍ مثل امتلاكه أسلحة الدمار الشامل وتعاونه مع تنظيم القاعدة، لكنّ تاريخ العلاقة الأمريكية ـ العراقية يشير إلى شيءٍ آخر، هو بدرجةٍ أساسيةٍ النفط. ولقد بدأت محاولاتها إبان عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني في التوجه إلى امتلاك الأسهم في شركة النفط التركية (أصبحت في ما بعد شركة نفط العراق (IPC)). واستغلت الصراع الفرنسي ـ البريطاني على ولاية الموصل، وشجعت الكماليين في تركيا على المطالبة بالموصل، مما أرغم بريطانيا على التنازل عن سورية ولبنان إلى فرنسا مقابل احتفاظها بولاية الموصل، وحصلت الولايات المتحدة في هذه التسوية على حصة ألمانيا السابقة في شركة النفط التركية، والتي بلغت ٢٣,٧٥ بالمئة. لكنّ التدخل الفعلي لم يحصل إلا بعد فشل ثورة مصدّق في إيران، حيث أدار نوري السعيد ظهره لبريطانيا وتوجّه نحو الولايات المتحدة الأمريكية التي سيطرت على مجلس الإعمار لاستغلال موارد النفط الجديدة، وأبعدت بريطانيا عنه. غير أن ثورة الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٨ أخرجت جميع الخبراء الأمريكيين من العراق، وأعادت ترتيب العلاقات مع بريطانيا. وعاد الأمريكيون بعد انقلاب البعث الأول في ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣، لتحصل فترة غموض في مرحلة عبد السلام عارف انتهت بمقتله وبانقلاب البعث الثاني في العام ١٩٦٨. ولقد دعمت صدّام حسين، غير أن قيامه بتأميم شركات النفط وقيامه، بعقد اتفاقيات نفطية مع فرنسا وروسيا، ساهما إلى جانب عوامل أخرى في إيقاعه في شبكة المصيدة في الحرب مع إيران ثم في دخول الكويت، ربما بهدف إضعافه والقضاء على طموحه العربي والتصنيعي. ومن هنا ارتبط احتلال العراق باحتلال أفغانستان لضمان نقل نفط بحر قزوين عبر أفغانستان وباكستان وصولاً إلى الخليج، ويضيء ذلك خلفية الهدف الاستراتيجي الأمريكي من احتلال العراق.

١٢ ـ صلاح عمر العلي

كان معتقل أبي غريب المشهور يضم ١٣٢٠٠ معتقلاً عراقياً حين قرّر نظام صدام حسين إطلاقهم قبل شهورٍ قليلةٍ من اندلاع الحرب، ويزيد اليوم بموجب رقم أحد

السجناء الذي أفرج عنه على ١٥٢٩٢٠ معتقلاً، فضلاً عن افتتاح معتقلاتٍ جديدة، لقي فيها عدد كبير من المعتقلين حتفه على أيدي المحقّقين الأمريكيين. مقابل ذلك كنت أود أن أسمع شيئاً عن طبيعة العلاقات بين نظام صدام حسين ونخبنا الثقافية والسياسية العربية التي سوّقت نظامه قبل سقوطه على حساب كرامة المواطن العراقي.

١٣ ـ خير الدين حسيب (يرد)

أحبّ أن أستهلّ حواري مع كافة الملاحظات ووجهات النظر التي تمّ إبداؤها ببيْتينْ شعريين شهيريْن للأستاذ الإمام محمد عبده:

ولستُ أبالي أن يقال محمدٌ أبَلَّ أم اكتظت عليه المآتم

ولكن ديناً قد أردتُ صلاحه أحاذرُ أن تقضي عليه العمائم

إنني آسفٌ للحديث عن وضع شخصي لأن بعض الإخوة، وعلى رأسهم أخي الدكتور وميض نظمي، لم يفهموا ما قلته عن النظام السابق. فلقد تكلمت عن ديكتاتوريته وتعسفه ومسؤولية صدّام حسين عن ظلمه، ولم يصدر عني حتى هذه الجلسة كلمةٌ واحدةٌ مكتوبةٌ أو شفويةٌ في مدح النظام، بل على عكس ذلك تماماً. تحدّثت في مقابلتين تلفزيونيتين في قناتيْ «المنار» و«المستقبل» إبان وجود النظام عن الظروف التي وثب فيها البعث إلى السلطة في ١٧ ـ ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨، والجهات التي دفعته إلى ذلك ومكّنته من الاستيلاء عليها، وفي مقدمتها دعم شركات النفط والكبريت التي هدّدتها قرارات آخر حكومةٍ عراقيةٍ ماقبل انقلاب البعث الثاني لعمليته الانقلابية في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ كي تحافظ على مصالحها. وعطفاً على ما علّق به الأخ عبد الوهاب رشيد فإنني تكلمت عن الفترة الممتدة بين العام ١٩٢٠ والآن، ولم أتكلم عن الكلدانيين ولا عن السومريين. . .، لكن ألا يستحق الملك فيصل الأول أن يكون شخصيةً نعتز بها بغضّ النظر عن أيّ سلبياتٍ يمكن ذكْرها؟ وهل صحيح ألا تكون هناك شخصيةٌ وطنيةٌ يعتز بها بلدٌ ما؟. أرجو ألا يُساء فهم ما قلته، فلقد قرّرت منذ العام ١٩٧٤ حين أقمت ببيروت بناءً على تخيير النظام لي بين التعرض إلى مكروهٍ لا تُحمد عقباه وبين مغادرتي بغداد، وبعد رياضةٍ نفسيةٍ، أن أبتعد عن السلطة كلياً، وأن أتفرغ للعمل الفكري، وليس لديّ أي طموحٍ سياسي من أيّ نوعٍ كان، فبالتالي أرجو أن تأخذوا الكلام الذي قلته في الإطار الذي تمّ فيه.

أقول للأخ وميض نظمي إنني أتحدّث عن الاحتلال، ألم يقلْ على شاشة الفضائيات: لن يدخل الأمريكيون إلا على أجسادنا؟! إنني لا أقول الآن غير ذلك، ولا أدافع عن نظامٍ بل عن تحرر وطنٍ اسمه العراق، فما يهمني ليس احتلال العراق

فحسب، بل تداعياته على الوطن العربي الذي يهمني كثيراً، إذ سيترتب على استمرار الاحتلال لا سمح الله سيطرة أمريكا على كلّ البلاد العربية وتمكنها من فرض نظام أحادي القطبية، ويجب ألا نستسلم لذلك بل أن نستعدّ لنضالٍ شاقٍ وطويلٍ نخوضه، ويمكن أن يمتدّ إلى أبنائنا وحفدتنا.

لا أتفق مع الأخ عوني فرسخ في أن الجيوش هي التي قامت بالانقلابات، فالجبهة الوطنية التي تشكلت قبل العام ١٩٥٨ هي التي قامت بالاتصالات مع الضباط وشجّعتهم على القيام بثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨. ولقد أنتجت المؤسسة العسكرية في العراق، وأنا أتكلم عن معظمها، ضباطاً من مناطق ريفيةٍ يتميّزون بحمل نسق قيم ريفي يقوم على أساس العلاقة مع العائلة وعلى الثأر والغنيمة.. إلخ. ودخل في الحياة السياسية العراقية نمط قيم مختلف عن نمط القيم المديني الذي كان قائماً قبل العام ١٩٥٨. فلقد تميّز معظم المدَنيين والنخب الذين تصدوا للعمل الحزبي والسياسي قبل هذا العام باستقلالهم الاقتصادي عن الدولة، وبتحدّرهم من عائلاتٍ ميسورةٍ، في حين أن قسماً من نخب الطبقات الوسطى التي تتحدّر في أصولها من الفئات الفقيرة في المجتمع، والتي توسعت بفعل انتشار التعليم دخلت في العمل السياسي من دون استقلاليةٍ اقتصاديةٍ عن الدولة، فلم تستطع أن تعارضها تخوفاً من تهديد مصدر رزقها، مما أدى إلى ضعف دورها.

يمكنني القول في ضوء التجربة الشخصية، إنه بسبب طبيعة هذه الأنظمة التي تتميّز بهيمنة نسق قيم ريفي ـ عشائري على سلوكها، وبالتالي لا تحب المعارضة العلنية، فإنه من الممكّن أن تؤدي مقابلةٌ مع رئيسٍ عربيٍ إلى نتيجةٍ أكثر فعاليةً من عشرات المذكّرات... وعلى سبيل المثال، سحبت السلُطات القطَرية جواز سفر الزميل علي خليفة الكواري عضو المؤتمر القومي العربي، وبعث المؤتمر بمذكرةٍ إلى أمير قطر، تمّ نشرها في الصحف. وحاول المؤتمر أن يُحدث ضجةً كبيرةً، غير أنّ ذلك كله لم يؤدّ إلى نتيجة، لكن تمّ حل الموضوع بكل بساطةٍ من خلال حديثٍ مع أمير قطر على دعوة غداء دعا إليها المشاركين في ندوةٍ أقيمت يومئذ في قطر، وكان بين المشاركين فيها الدكتور علي خليفة الكواري، فتمت المصالحة وأعيد للرجل جواز سفره ورُفع التضييق عنه.

هناك أشياء من الصعب الكشف عنها الآن، ولكنني أذكر جزءاً منها ففي العام ١٩٩١ دعاني الرئيس صدام حسين إلى زيارة بغداد ومقابلته، وتأخرت في الاستجابة، وبعد تأكيد هذه الرغبة مرةً ثانيةً، والتي نقلها إليّ الدكتور سعدون حمادي الذي كان يومئذٍ رئيساً للوزراء، ذهبت إلى بغداد وقابلته حوالى ساعةٍ ونصفٍ تقريباً.

وتحدثت معه في قضايا حسّاسةٍ لا يستطيع الحديث بها أيّ كان، ولكننا خرجنا بموافقته على تشكيل اتحادٍ فدرالي ما بين العراق والأردن وسوريا يكون مفتوحاً أمام فلسطين ومصر، مع التزام العراق بتخصيص ما يعادل قيمة مليون برميل نفطٍ يومياً على شكل مساعداتٍ مختلفةٍ بما في ذلك إنشاء صندوق لتنمية الأقطار العربية الأكثر تخلفاً، وتزويد الدول العربية غير النفطية بالنفط. ولقد طُلب مني أن أفاتح سوريا أولاً بذلك، فقابلت الرئيس الراحل حافظ الأسد لمدة ثلاث ساعاتٍ ونصف، ووعدني بأنه سيخبرني بالجواب بعد بحث الموضوع مع القيادة، ولقد لمست ضعف الثقة بل انعدامها بين الرئيسين، ومن هنا لم أفاجأ بعدم تبلغي أي جواب.

لا فائدة من ندم بعض أعضاء القيادة السورية الآن على عدم تحقيق ذلك يومئذٍ لأنه لا يمكن لهذه الفرص التاريخية المهدورة أن تأتي دائماً. لقد ذكرت لكم أنني التقيت في أواخر العام ٢٠٠٢، وقبل صدور القرار ١٤٤١ مع الرئيس صدام حسين لأكثر من ساعتين، وكان العفو الذي أصدره نتاج طلبنا ونتاج مناقشاتٍ مطوّلةٍ معه حوله كفاتحةٍ للشروع بالتحول نحو الديمقراطية والتعددية، وإني واثقٌ أنه لو استمر سنةً أخرى لاتبع أسلوباً جديداً ولقام بتحقيق انفتاح سياسي يفضي إلى التعددية والديمقراطية. ومن حق بعضكم ألا يصدّق هذا، لكن البديل ليس هو الاحتلال الأمريكي، وأقول هذا حرصاً على المستقبل لأن أمريكا تهيئ القضية نفسها لسوريا، وتحاول أن تصنع معارضةً في الخارج على غرار صناعتها لأحمد الجلبي وللمؤتمر الوطني العراقي. وتذكروا أن من خلق الجلبي والمؤتمر وفق ما كشفه كتاب *Weapons of Mass Deception* وترجم إلى العربية بعنوان: **أسلحة الخداع الشامل** لمؤلفيه شيلدون رامبتون وجون ستوبر[1]، لم يكن سوى شركة علاقاتٍ عامةٍ أمريكيةٍ تستخدمها الـ «CIA» (شركة ريندون Rendon) التي تملكها ريندون[2] وهذه الشركة هي التي جنّدت أقل من مئتي شخص بالأجرة لإسقاط تمثال صدّام حسين في ساحة الفردوس. وتم ذلك بمساعدة قوات المارينز الذين استعملوا سيارة مدرعة وسلسلة حديدية، كما ذكر تفاصيل ذلك العريف الأمريكي إد شين الذي عمل على تثبيت السلسلة حول رقبة التمثال، ثم بدأت الرافعة بالسحب، فانثنى التمثال أولاً من ركيزته، ثم سقط

---

(١) Sheldon Rampton and John Stauber, *Weapons of Mass Deception: The Uses of Propaganda in Bush's War in Iraq* (New York: Jeremy P. Tarcher; Penguin, 2003).

وترجم إلى العربية بعنوان: شيلدون رامبتون وجون ستوبر، **أسلحة الخداع الشامل: استخدام الدعاية في حرب بوش على العراق** (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤).

(٢) انظر: رامبتون وستوبر، المصدر نفسه، ص ٤٧.

بالكامل[٣]. أنا أكره هذا التمثال، لكن يجب أن نعرف الجهات التي تدبّر مثل هذه الأمور، هناك كلامٌ كثيرٌ حول ذلك. ففي العام ١٩٩١ كان بوش الأب يحتاج إلى أن يأخذ موافقةً من الكونغرس على الحرب، وكان الكونغرس منقسماً حول ذلك، فأتوا بسيدةٍ كويتيةٍ قدّمت أمام الكونغرس شهادةً على أنّ الجيش العراقي قد نزع الحاضنات في المشافي مما أدى إلى موت الأطفال! ويكشف الكتاب أنّ هذه السيدة لم تكن سوى ابنة السفير الكويتي في واشنطن، وأنّ الذي كتب لها الخطاب وأخرج العملية لم يكن سوى نائب رئيس شركة العلاقات العامة تلك المستخدمة من قِبل الـ «CIA».

لست مع قول الأخ وميض نظمي: ما علينا من العالم؟ لأنّ قضية العراق لن تُحلّ إلا إذا أسقط الرأي العام الأمريكي بوش، وبالتالي قضيتنا متوقفة على موقف الرأي العام الأمريكي، والمقاومة هي إحدى الوسائل الضاغطة على الرأي العام الأمريكي. لقد منع النظام السابق للأسف الشديد على مدى خمسٍ وثلاثين سنةً أيّ ممارسةٍ سياسيةٍ في العراق، ولهذا حدَث فراغٌ كبيرٌ هائلٌ حين سقوطه، إذ لم يكن حتى حزب البعث يمارس سياسةً، بل كان جزءاً أو جهازاً من أجهزة الدولة الأخرى. ونتيجة هذا، ومن دون تجاهل بعض الاستثناءات، فإن القيادات السياسية في العراق تعاني عموماً تخلفاً سياسياً مترافقاً مع تخلفٍ فكري وثقافي، وهذه قضيةٌ بنيويةٌ تحتاج معالجتها إلى وقتٍ وقد ندفع ثمنها غالياً إن لم نعالجها، فلا يوجد في العراق الآن من يجمع هذه الدكاكين والاتجاهات المختلفة في جبهة أو شيءٍ من هذا القبيل، مع أنّ هناك محاولاتٍ لذلك. ومن حسن الحظ فإن أحد الذين يقاومون الأمريكيين بالموقف ويؤدون إلى نتائج كبيرةٍ هو آية الله السيستاني الذي يلعب بمهارةٍ اللعبة مع الأمريكيين. ففي المقاومة هناك المقاومة المسلحة، ومقاومة الموقف.. ويجب أن نطوّر هذا الموضوع.

تكلم الأخ وميض نظمي عن تغلغل أجهزة المخابرات الأمريكية في العراق قبل الحرب، لكنّ الـ «CIA» تعترف ليس في الإعلام فحسب، بل أمام الكونغرس أيضاً في أنها لم تتمكن من اختراق العراق قبل الغزو، وهذا من باب الحقيقة لا أكثر ولا أقل[٤].

تحدث الأخ حامد الحمود عن تفوق السعودية ودول الخليج عن العراق في مجال

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٨.

(٤) في جلسات الاستماع التي نظمها الكونغرس الأمريكي، في مجال التحقيق حول أحداث ٩/١١، ذكر مدير المخابرات الأمريكية (CIA) أنه لم يكن لديهم في العراق قبل الحرب سوى أربعة مجندين (عملاء) وهم لم يكونوا في مواقع مهمة.

التعليم، فليزر السعودية ويرى الأميّة والفقر.. إلخ. لقد آن الأوان للإخوان في الكويت أن يتخلّصوا من عقدة العراق، فصدّام حسين غزا الكويت بقرارٍ فردي وليس بموافقة الشعب العراقي، لكن الأمريكيين غزوا العراق بتأييدٍ من الأكثرية الساحقة للشعب الكويتي، ولم يكن يهمهم ما سيحصل بالعراق، بل إسقاط النظام، ولايزالون إلى الآن على هذا الموقف إلى درجة أنّ الوقاحة وصلت ببعضهم إلى الاتصال مع بعض العراقيين من الكويت وتهنئتهم بـ «تحرير» العراق.

بالنسبة إلى ما علّق به الأخ عبد الوهاب بدرخان حول موضوع حلّ الجيش العراقي فإنه لم يكن قراراً مرتجلاً، بل قراراً متخذاً ومخطّطاً، وهو ما أكّده بريمر.

أما الأخ يان هننغسون فسألني عن رأيي في مدى وجود أدلّةٍ على نهضةٍ عربيةٍ ديمقراطيةٍ وعلمانيةٍ، وأقول للأخ هننغسون أنّ العلمانية قد ارتبطت في الأذهان العربية، بغضّ النظر عن حقيقتها العلمية، بأنها موقفٌ ضد الدين، وأصبحت تثير مشاكل كثيرة. نحن في اللقاء القومي ـ الإسلامي قلنا: يجب أن نتجنب ذكر عبارتيْن، العبارة الأولى هي «العلمانية» واستبدلناها بعبارتي «الديمقراطية والعقلانية»، اللتين تؤديان إلى النتيجة نفسها، وكذلك عبارة «تطبيق الشريعة» لأنها ارتبطت في ذهن الناس بقطع الأيدي، فاستبدلنا ذلك بالتركيز على محتوى الإسلام بوصفه أحد أهم المحتويات الحضارية المهمّة للقومية العربية. أما هل هناك بوادر نهضة؟، أعتقد أن هذه البوادر موجودةٌ لكنها ستعتمد على ما سيحصل في العراق، فإذا ما نجحت أمريكا ـ لا سمح الله ـ في الاستقرار في العراق فإنه لن يبقى في تقديري نهضة إسلامية ولا نهضة قومية عربية ولا نهضة ليبرالية ولا أي أمر آخر، لكني ركّزت هنا منظوري في احتمالات ما يمكن أن يحدث في العام ٢٠٠٤ مع الانتخابات الأمريكية، أما بعدها فلكل حادثٍ حديث. وأعتبر أن نتائج الانتخابات ستؤثّر في الوضع العراقي من منطلق أن هناك فرقاً أساسياً واضحاً بين كيري وبوش، على الرغم من تغيير كيري لتصريحاته، وهو أنّ بوش يريد هيمنة أمريكا على النظام العالمي، بينما يريد كيري قيادة أمريكا لهذا النظام في غطاء متعدّد الأقطاب والتعاون مع الأمم المتحدة.. إلخ. كما أن لدى بوش مخططاً أكبر في العراق، يبدأ بالعراق ثم يهدف إلى إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط. كما أن بوش يريد الهيمنة على النفط العربي وأن يستعمله كورقة مساومة مع أوروبا والصين واليابان والهند، في حين أن كيري يريد أن تستغني أمريكا عن نفط الخليج. هذا هو الفرق الأساسي بين الاثنين. وفي ما يتعلق بالعراق أشار كيري أكثر من مرةٍ إلى أنه سيعمل على إعطاء دورٍ أساسي للأمم المتحدة. فأعتقد أنّ الحزب الديمقراطي ليس لديه المخطط الواسع الكبير حول العراق الذي يمتلكه الجمهوريون وبوش

الابن والمحافظون الجدد بالذات.

الأخ وميض نظمي سأل عن موقع الديمقراطية في سلم الأولويات. . لقد تبنينا ستة عناصر في المشروع الحضاري النهضوي العربي هي: الوحدة، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستقلة، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري، وقلنا وما زلنا نقول: يجب عدم المقايضة بين هذه الأهداف الستة، وبالتالي يجب ألا تكون الديمقراطية على حساب الاستقلال الوطني والقومي. ومن يتوهم أنّ الأمريكيين سيبنون له ديمقراطيةً في العراق، فليستذكر درس هاييتي، فلقد قام الأمريكيون بخطف الرئيس الذي جاؤوا به إلى السلطة ونصبوه رئيساً عليها، وسينصبون الآن بديلاً آخر منه.

إنّ الأخ عبد الحسين شعبان محقّ تماماً في إدانة الجرائم التي ارتُكبت، وهذا صحيح تماماً، لكن يجب أن يشمل ذلك كل الجرائم التي ارتُكبت منذ ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، فلقد شارك الشيوعيون والأكراد في مذابح الموصل وكركوك في العام ١٩٥٩، فيحق لكلّ متضررٍ أن يدعي ويقاضي وأن يُحقّق في شكواه. وأعتقد أن المؤهّل لتقرير طريقة التعامل مع هذه الجرائم هو جمعيةٌ وطنية منتخبةٌ بشكلٍ تمثيلي انتخابي حقيقي مباشرٍ من الشعب، وهناك بالطبع صيغٌ مختلفةٌ: صيغة شمال إيرلندا (عفو عام)، صيغة جنوب أفريقيا (الاعتراف ثم العفو)، صيغة لبنان شكلٌ آخر، ويمكن للجمعية الوطنية أن تبتّ بهذه الجرائم، لكن يجب أن يشمل ذلك كلّ الجرائم. وبين من يتكلم اليوم عن جرائم النظام السابق في العراق، والذي ارتكب بالتأكيد جرائم بحقّ الشعب، كان متعاوناً ومتحالفاً معه مثل الحزب الشيوعي والحزبين الكرديين، وكان لهم وزراء في حكومات النظام. إنّ سمات النظام من أول حكمه إلى نهايته لم تتغيّر، فيجب ألا نستهين بذاكرة الناس ووعيهم.

الأخ فواز جرجس يقول: ماذا لو نجح المشروع الأمريكي في العراق؟ أعتقد أننا سنعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى مع تطعيم بنكهةٍ عثمانيةٍ، بمعنى أن أمريكا هي التي تعينّ وَاليها أو عاملها على العراق وغيرَه من البلدان العربية، لكن هذا الاحتمال يجب ألا يعني الاستسلام بل الاستمرار في المقاومة، وهذه عمليةٌ شاقةٌ جداً. هل هناك خوف من اندلاع حربٍ أهليةٍ فيما لو نجحت المقاومة في رفع تكاليف الوجود العسكري الأمريكي واضطرته إلى الانسحاب؟..يمكن للإخوة القادمين من الداخل أن يجيبوا عن ذلك، لكنني أقول إنه لم تحدث في تاريخ العراق منذ العام ١٩٢٠ وحتى الوقت الحاضر حربٌ طائفيةٌ، ولا أعتقد أنها ستحصل، ولاسيما في ظلّ وجود مرجعٍ مؤثرٍ مثل آية الله السيستاني يمثل أحد ضمانات الوحدة الوطنية.

ما دور الشارع العربي؟ الحقيقة أنه يعاني لأسباب يصعب ذكرها بالتفصيل هنا الإحباط واليأس، يصحو في تظاهراتٍ جبارةٍ هادرةٍ مثلما حدث في التظاهرات الداعمة للانتفاضة الفلسطينية في المغرب والقاهرة وغيرهما، لكنه يخبو بعد ذلك. فلا توجد قيادةٌ على مستوى عربي قومي تنظّم استمرارية ذلك. نحن في حاجةٍ إلى استنهاضٍ، ويتطلّب هذا الاستنهاض مرجعيةً قوميةً. كانت مصر هي المرجعية القومية في زمن عبد الناصر لكنها غائبةٌ الآن، ولم تستطع أي دولةٍ أو مجموعة من الدول العربية أن تحلّ محلّ مصر عبد الناصر، وبالتالي هناك خللٌ في توازن الجسم العربي بسبب غياب دور مصر وعدم وجود أي مرجعيةٍ أخرى رسميةٍ أو شعبيةٍ. . وأعتذر عن الإطالة.

القسم السابع

جلسة غير رسمية للمشاركين العراقيين في الندوة



الفصل الثالث والعشرون

حوار مفتوح[*]

عقدت هذه الجلسة الحوارية المفتوحة في ختام ندوة «احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً» التي نظمها **مركز دراسات الوحدة العربية** في بيروت بين ٨ - ١١ آذار/ مارس ٢٠٠٤.

أديب الجادر
عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية

جاسم العزّاوي
إعلامي عراقي في قناة «أبو ظبي» الفضائية

جعفر ضياء جعفر
عالم نووي عراقي

جواد الخالصي
المشرف على جامعة مدين العلم في الكاظمية

حسن البزّاز
مؤسس حزب الوسط الديمقراطي في العراق

خير الدين حسيب
مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية

رمزي سلمان
اقتصادي عراقي

سالم توفيق النجفي
أستاذ في جامعة الموصل

ستّار رؤوف أحمد السامرائي
نائب الأمين العام لحزب الإصلاح الديمقراطي

صالح المطلك
أمين عام حزب الوسط الديمقراطي

صفوت جميل
صناعي عراقي

صلاح عبد الوهاب
رئيس تحرير جريدة **الأهالي** في بغداد

(*) لقد اقتصرت هذه الجلسة على العراقيين المشاركين في الندوة (وصل عددهم إلى ٥٧ في الندوة الأساسية من أصل ١٣٧ مشاركاً) في شكل جلسةٍ غير رسمية (Informal) لم يكن أمامها أية ورقة خلفية أو جدول أعمال. وقد حضرها وشارك فيها الدكتور غسان سلامة معاون الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في العراق.

ضاري رشيد الياسين
أستاذ في مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد

ضياء الفلكي
رئيس الجالية العربية في بريطانيا

عبد الأمير الأنباري
سفير متقاعد

عبد الحسين شعبان
خبير قانوني

عبد الوهاب القصاب
الأمين العام لمركز الزمان ـ بغداد

عدنان عيدان
ناشط عراقي في الخارج

غسان سلامة
معاون الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة

فاضل الربيعي
باحث عراقي مقيم في هولندا

مثنى حارث الضاري
مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد

محمد الشيخلي
أستاذ جامعي عراقي

محمد صالح الكبيسي
عضو الأمانة المؤقتة لحركة التيار القومي العربي

منذر نعمان الأعظمي
باحث تربوي في كلية «كوليج لندن»

نمير نعمان العاني
رئيس تحرير جريدة **العرب** في بغداد

وميض عمر نظمي
أستاذ في كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد

خير الدين حسيب

يسرني أن أنقل إليكم رغبة الدكتور غسان سلامة معاون ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ببغداد بمشاركتنا في جلسة الحوار المفتوح هذه والاستماع إلى مداولاتها، واعتذار الأخ الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة عن المشاركة مع رغبته بذلك، بسبب ظروف عمله. وإذا لم يكن هناك اعتراض على مشاركة الدكتور سلامة في هذه الجلسة [يرحب الجميع بالمشاركة] فإنه يسرني أن يكون بيننا. وكما تعرفون ليس أمام هذا الاجتماع العام للعراقيين المشاركين في الندوة من الداخل والخارج جدول أعمالٍ غير معلنٍ يتخطّى حدود تبادل وجهات النظر المختلفة في فضاءٍ ديمقراطيٍ مفتوح، حول أفضل برامج العمل الممكنة لمواجهة مهمات المرحلة الراهنة في العراق المحتل، والتي تتكثّف في مهمتين أساسيتين هما: التحرير والديمقراطية. كيف يمكن توحيد طاقات كافة القوى العراقية المختلفة حول هاتين المهمتين؟ هل من الممكن التفكير بصيغةٍ عمليةٍ

من قبيل تشكيل جبهةٍ وطنيةٍ في الداخل تنصبّ على هاتين المهمتين وترجئ حلّ الخلافات الأخرى التي لا يمكن التوافق حول حلّها اليوم إلى مرحلةٍ أخرى قد تكون بضع سنوات أو حتى إلى مرحلة مابعد التحرير؟ إن للجبهة الوطنية في كل وطنٍ يتعرض إلى الاحتلال الأجنبي جانبين: سياسي ومقاوم، فكيف ندعم المقاومة؟ وكيف نستفيد من جهود العراقيين المقيمين في الخارج في دعم هذه المقاومة؟ وما الصيغة العملية الفضلى للتنسيق بين الخارج والداخل؟ وهل العمل الوطني السياسي والمقاوم في الداخل مكتفٍ ذاتياً أم يحتاج إلى تبرعاتٍ شعبيةٍ عراقيةٍ ـ مع رفض فكرة دعم الحكومات ـ ونسلّم هنا مسبقاً بأن دعم الحكومات قاتل للمقاومة؟ وإذا ما كان هذا العمل بحاجةٍ إلى تمويلٍ، فمن هي الجهة التي يمكن أن تقوم بجمع التبرعات في الخارج؟ ومن هي الجهة التي يمكن أن تتلقى هذه التبرعات في الداخل، وتنفقها في مهام العمل التحرري الوطني؟ هل هي الجبهة الوطنية التي يمكن أن تنشأ؟ إن العراقيين الذين عاد معظمهم إلى الداخل على دبابات الاحتلال يمثلون جزءاً صغيراً من عراقيي الخارج الذين ظلّوا لهذا السبب أو ذاك خارج العراق وقد يمضون فيه فترةً طويلةً، ويتميزون بكفاءاتٍ كبيرةٍ ومتعددة لم يعُدْ إلا جزء صغير منها إلى العراق. ليست هذه الأفكار اقتراحاً أو أي شيءٍ من هذا القبيل بل أفكاراً أوليّةً لبدء الحوار في ما بينكم.

ضياء الفلكي

لا شكّ في أن المرحلة الراهنة مرحلة تحريرٍ وديمقراطية، وإنني متفق تماماً مع هاتين المهمتين، لكنني أعتقد أنّنا نواجه في العراق حالياً مرحلة مخاض، ليست فيها الأمور واضحةً وصريحةً بل تنطوي على كثيرٍ من الالتباس في مواقف الكثيرين سواء كانوا في الداخل أو الخارج. وأعتقد أنه من الطبيعي أن تكثر حاجة العراقيين الذين هم في وضعية «جوعانين حكي» كما يقول المَثل العراقي إلى كثرة الأحزاب والمطبوعات اليوم في العراق، لكنني أعتقد أن هذه الحالة ستتقلص مع مرّ الأيام لصالح التبلور. وسيكون الحوار الصريح بصوتٍ عالٍ قاعدة أساسيةً لبلورة تنظيماتٍ أساسيةٍ قادرةٍ على العمل والفعل. وبالنسبة إلى التيار القومي الذي أنتمي إليه، فإنه كبير وواسع ولا يمكن نكرانه لكن منظماته ضعيفة في الداخل، ومكبوتة فوق ذلك باتهامات أنها من جماعة النظام وتُحمّل أوزاره. أما في الخارج فالتيار العروبي جزء من التيار العروبي العربي العام، ومن حركة مناهضة العدوان والاحتلال العالمية. الجبهة هدف لكنني أرى أن من الصعب تكوينها الآن بسبب عدم وضوح مكوّناتها وضعف أهليتها في تبني برنامج عملٍ واضح. ولقد خرجنا من الندوة بحصيلةٍ غنيةٍ معقدةٍ

يصعب على كثيرٍ من المثقّفين استيعابها فكيف بالبسطاء من شعبنا؟! يجب التبسيط وتغذية الإعلام بهذه الحصيلة بأسرع ما يمكن، ولدينا في هذا المجال الكثير مما يمكن أن نفعله في الخارج.

فاضل الربيعي

أعتقد أن هناك مهمةً عاجلةً تتمثل في تكوين إطارٍ واسع يضمّ النخب الثقافية والفكرية العراقية، يمكن أن يجعلها جزءاً من المعادلات السياسية اليوم في العراق. وليس هذا الإطار منظمةً تربط فيما بين أعضائها روابط تنظيمية صلبة أو صارمة، بل فسحةً فضفاضةً للتشاور وتبادل أفكار وآراء، إذ يجب أن نستفيد من التاريخ حين تم تهميش النخبة الفكرية أو همّشت نفسها لصالح دور الطبقة السياسية ورجال الدين إبان الاحتلال البريطاني في العام ١٩١٧. واليوم لا ينبغي ترك الساحة للسياسيين ورجال الدين، بل يجب على النخبة أن تضطلع بدورها في مقاومة الاحتلال، وطرح صوتٍ آخر غير الصوت «الثقافي» الذي يبرّر اليوم الاحتلال ويسوّقه. ويمكن لهذا الصوت أن يتفق بشكلٍ عام على المسألتين المترابطتين، التحرير والديمقراطية. فالعراق لم يعد مسألةً عراقيةً بل مسألةً عالميةً بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. وإذا ما تجذّر الاحتلال فإن صورة العالم ستتغير بينما هناك فرصة لبلورة رؤيةٍ فكريةٍ وسياسيةٍ تطلق إمكانية مواجهة الإمبرياليات الجديدة.

عبد الأمير الأنباري

يجب أن يشكّل الاحتلال الأجنبي للعراق حافزاً حاسماً لكل العراقيين على مختلف طوائفهم السياسية والإثنية والاجتماعية، لترصين الوحدة الوطنية وترسيخها. فالعراق اليوم قاربٌ في مرحلةٍ عصيبةٍ إما أن يصل بالعراقيين إلى شاطئ السلامة أو ينقلب على الجميع. ويجب أن نتحرك في هذا القارب من دون التضحية بالقضايا الجوهرية المتعلقة بالسيادة الاقليمية والوحدة الوطنية والاستقلال السياسي. أذكّر بالمثال الكوبي، فكوبا جزيرة صغيرة لا تبعد عن ولاية فلوريدا أكثر من تسعين كم، ولقد حاولت الولايات المتحدة أن تستغل أقليةً كوبيةً نشطةً فيها ضد بلدها، لكن كل محاولاتها فشلت بسبب شيءٍ أساسي هو: الوحدة الوطنية. ولذلك يجب أن تتركّز أولويتنا على تحقيق الوحدة الوطنية بين جميع فئات العراق السياسية والاجتماعية والإثنية، فمن دون العراق الحر المستقل والتام السيادة سيكون جميع العراقيين خاسرين.

محمد صالح الكبيسي

لا بد لقيام جبهةٍ وطنية قوميةٍ فعّالةٍ من مصالحةٍ وطنيةٍ تتطلب أكثر ما تتطلب أن يقوم البعثيون بنقدٍ ذاتي حقيقي، ينتقدون فيه المرحلة السابقة كي يدخلوا في إطار الجبهة التي يجب أنّ تعتمد في تمويلها على العراقيين في الداخل والخارج فحسب، بينما لا نحتاج من الآخرين إلى أي شيءٍ يتخطى المعونة الإعلامية والتضامنية.

ضاري رشيد الياسين

هناك ثلاث مسائل:

أولاً: غياب الإطار المؤسسيّ الذي يمكّن ممثلي مكوّنات وأطياف الشعب العراقي الوطنيين في مختلف مناطقه من التواصل والتشاور وتبادل الآراء وإيضاح المواقف.

ثانياً: آلية لمتابعة شؤون المعتقلين، فعددهم كبير للغاية، وقسم منهم رهائن، وهم في حالة مأساوية. لقد زرت سجن أبي غريب مقابل مبلغ ٣٠٠ دولار فوجدت رقماً يصل إلى ١٥٤٣٠٠ معتقلٍ. يعني أن العدد الفعلي أكبر ذلك، وأؤكد أن ما لا يقل عن مئةٍ وخمسين ألفاً منهم ليست لهم علاقة بالنظام السابق ولا بالتنظيمات السياسية. تفرج قوات الاحتلال عن ٦٤٠٠ معتقل لكنها تقوم خلال يومين من ذلك باعتقال عددٍ يناهز عدد من أفرجت عنه. والمرّ هنا أنّه ليست هناك سوى آليةٍ واحدةٍ لمتابعة ذلك وهي آلية تشكيل لجنة تتصل بسلطات الاحتلال، لأني على يقينٍ أنّ كل السلطات الأخرى لا يمكن أن تحرّك ساكناً في هذه المأساة.

ثالثاً: أرجو عدم التحسس، فكل من ينطق بكلمة مقاومة في العراق اليوم لا يعرف مصيره في اليوم التالي. يجب أن نقوم بعملية توعيةٍ تميّز المقاومة عن الأعمال الإرهابية والإجرامية. وهناك اليوم في العراق أكثر من ٥٠٠٠ من عناصر الموساد الإسرائيلي، وأكثر من خمسين شركة إسرائيلية. ولذلك التمييز مطلوب لإنصاف من يضحّي بحياته من أجل المقاومة الحقيقية.

سالم توفيق النجفي

لم نتعوّد بعد على النقد والنقد الذاتي، ومايزال قليل من النقد يشكّل جرحاً عميقاً. لقد تربّينا في الخمسينيات على فكر البعث، لكن عدم قدرتنا على وضع ذلك في إطار الحداثة والديمقراطية أوصلَنا إلى تمزق الخطاب القومي في مرحلةٍ تبدو

الساحة في أمسّ الحاجة إليه. لقد ترك البعثيون بعد سقوط النظام فراغاً كبيراً في العمل القومي لأنهم لم يسمحوا بتشكل أي تنظيماتٍ قوميةٍ أخرى. المكاشفة ضرورية قبل تشكيل أي جبهةٍ وطنيةٍ. وأقول صراحةً إنّ المنطقة التي أنتمي إليها رحّبت في البداية بالاحتلال لأنه خلّصها من النظام. يتحمّل البعثيون مسؤولية هذا التناقض. ومن الممكن الآن أن يعقد البعثيون مؤتمراً قطرياً استثنائياً، ويقومون بالتمييز بين الحزب والنظام السابق. والتبريرات الأمنية لعدم القيام بذلك غير مقبولة فهناك أحزاب عقدت مؤتمراتها في شروطٍ أصعب وفي الكهوف. لم يتمكن البعثيون حتى الآن من إنهاء المزاوجة بين الحزب والنظام السابق. وأؤكد أنه دون النقد فلن يقبل عراقي واحد ممن أعرفهم في منطقتي المشاركة في جبهةٍ تشتمل على البعثيين.

منذر الأعظمي

أنتمي في الأصل إلى التيار الغيفاري في الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية)[*] وغادرت العراق منذ أن كان عمري ثماني عشرة سنةً. وعلى الرغم من صلتي غير المباشرة بالداخل فإن بإمكان العراقيين في الخارج أن يسندوا المقاومة العراقية بكل أشكالها. لكنني لا أعتقد أن هذه المساندة تبعاً للإمكانيات وفترة المخاض الراهنة يمكن أن تتجاوز المساندة الإعلامية والاستشارية التي يمكن أن تتبلور في شكل مركزٍ للحوار الوطني يشتمل على وحدةٍ خاصةٍ بالحوار العربي ـ الكردي، وعلى هيئةٍ للوساطة والتحكيم الوطنييْن، مستفيدين في ذلك من بعض التجارب كما في تجربة شمال إيرلندا وبعض التجارب الأفريقية. وقد يساعد مثل هذا المركز على بناء الجبهة الوطنية.

حسن البزّاز

يعتبر حزب الوسط الديمقراطي الذي أنتمي إليه نفسه مرحلة في تأسيس جبهةٍ وطنيةٍ يمكن أن تشكّل عنصراً فاعلاً أساسياً في العراق. أعتقد أنه يجب ألا نضرب على وتر المصالحة الوطنية كثيراً، لأنها موجودة أصلاً في العراق، بل أن نؤكد على المرونة في العمل في إطار حسم الثوابت حول المقاومة والدستور والاستقلال. ومن المهم أن يعرف إخواننا في الخارج ذلك، فنحن كي نمسك بأولوية القومية الوطنية وأنا قومي لا أتخلى عن انتمائي مهما كلّف الأمر لا نحتاج إلى مجاميع تنظيمية في

(*) الحزب المنشق بقيادة عزيز الحاج عن الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) والذي خاض حرب عصاباتٍ ضد نظام البعث بعد ١٧ ـ ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨.

الخارج. فالمعارضة السابقة في الخارج لم يكن لها رصيد في الداخل بينما نعمل نحن ولديْنا رصيدنا في الداخل وصوتنا في الخارج في آنٍ واحد. الواقعية مطلوبة في العمل السياسي وتتطلب منا تشكيل هيئات أو لجان تتصل رسمياً بالأمم المتحدة وحكومات الدول الأخرى وحتى بالسلطات الراهنة داخل العراق رغم نفوري من الحديث مع أيّ محتل.

عبد الوهاب القصاب

لقد ظهرت بعد الاحتلال حالة مأساوية، وأكثّفها بحالة عدم التسامح وعدم قبول الرأي الآخر، وكأنّ كلّ عراقي مساهم في مآسي العراق على مرّ العقود الثلاثة. إنّ بناء جبهةٍ وطنيةٍ ينبغي أن ينطلّق من بناء ثقافة التسامح التي تتطلّب المصالحة والمصارحة. وأعتقد أن نقد البعثيين لذاتهم يساعد على تعزيز قوة التيار القومي في حماية هوية العراق العربية المهدّدة اليوم بأبشع الصور. لقد أفرز الاحتلال ثلاثة توجهاتٍ أساسيةٍ: توجه جماعة وزمرة مجلس الحكم، وتوجه المعارضة الواسعة النطاق التي مأسَسها مؤتمر العراق الأول والذي يستعد إلى عقد مؤتمره الثاني. وتوجه تشكيل جبهةٍ وطنيةٍ واسعةٍ تقوم على الهوية العراقية أولاً وعلى التوجه العروبي العراقي ثانياً والتي بادر الأستاذ جواد الخالصي إلى تصدرها. المحوران الأساسيان هما كيفية الاستفادة من كفاءات العراقيين في الخارج، وكيفية جمع كافة التوجهات الرئيسة المقاومة للاحتلال والرافضة له داخل العراق في شكل جبهةٍ وطنيةٍ عريضةٍ أو مؤتمرٍ وطنيٍ يمثل قطب المعارضة الرئيسة للاحتلال.

وميض عمر نظمي

يجب أن نعرّف بوضعنا إلى إخوتنا في الخارج. يقتضي الإنصاف أن المعارضة التي كانت موجودة في الخارج قد تمكنت من تنظيم نفسها في إقليم كردستان بهذا الشكل أو ذاك، وكان لبعضها امتداد ما في الداخل على الرغم من كل الظروف البالغة الصعوبة. غير أن قياداته عندما عادت إلى العراق فوجِئت كما فوجئنا وفوجئ البعثيون في أنه لم تكن لها القوة التي استحقت كل هذا القمع والإذلال. ولا أتحدث هنا عن جماعة الجلبي وإلى حدٍ ما أياد العلاّوي بل عمّن يملك امتداداً وقوةً ما كحزب الدعوة وتفرعاته والحزب الإسلامي فضلاً عن الحزبيْن الكرديين الأساسييْن الواسعيْ القاعدة. وحول البعثيين نحن نعرف حزب بعثٍ نسميه بحزب بعثيي السجون، والذي يمثله اليوم حزب الإصلاح الديمقراطي. لكن وصلتنا معلومات غامضة عن وجود تنظيم بعثي كان يعتبر الرئيس السابق إلى حين اعتقاله أميناً لسره، وهؤلاء انخرطوا في العملِ السياسي والمسلّح وقدموا نقداً ذاتياً لمن فصلوا من الحزب.

والواقع أن ملاحظاتهم على النظام السابق لم تكن أقل من ملاحظاتنا قساوةً، كما أن هناك تنظيماً بعثياً صغيراً يتبع إلى القيادة القومية في سورية. ونصيحتي للبعثيين وبعضهم كانت آلامه من النظام السابق أكثر من آلامي، أن يجدّدوا خطابهم البعثي باسم البعث أو يندمجوا مع حركةٍ قوميةٍ عريضةٍ على أسسٍ ثابتةٍ بإقرار التعددية واحترام الرأي الآخر. وإذا كان البعثيون مطالبين بالنقد الذاتي فإن جميع الإخوة الماركسيين والقوميين واليساريين مطالبون بهذا النقد، وبوقفةٍ جادةٍ ضدّ قمع وحشي يحمرّ وجه صدّام خجلاً منه لوسمع به. البعثيون الآن يعانون في العراق معاناةً شديدةً، تصوروا فصل ثلاثة آلاف أستاذٍ جامعي دون مرتّب، صدام لم يكن يفصل بل ينقل الأستاذ إلى وزارةٍ أخرى بكامل الراتب والمرتبة، ويقبل حتى الاعتراضات على النقل. والبعثيون الآن في المعتقلات دون تحقيق ومحاكمة وحتى تجريم.

نحن الآن في طور التكوين ولسنا بحاجةٍ إلى جبهةٍ يمكن أن تتفرع إلى دكاكين سياسيةٍ وتصبح نكبةً على أصحابها، لكننا نستطيع الاستمرار بالنضال بالصحف والتظاهرات والإضرابات. أحزابنا القومية والماركسية والإسلامية وتواريخها ماعادت مغريةً لأحد. يجب أن نكسب ثقة الناس، وأن نحيي السياسة في العراق ونوحّد الشعب، فالكل حتى بما في ذلك أعضاء في مجلس الحكم يتداول بعضهم كاسيتات المقاومة يحسّ في داخله بوطنٍ هُدرت كرامته. أعتقد أن المقاومة ستتنامى، وإذا ما التحق بها الفرات الأوسط والجنوب فعلى الاحتلال السلام، لأن تلك المناطق مؤهلة طبيعياً للمقاومة على عكس المناطق السنيّة التي يفصل في ما بينها مساحات صحراوية. يجب أن نردّ على الأخطاء بمزيدٍ من الوطنية، فالقيادات الكردية أخطأت لكن قضية الشعب الكردي عادلة، يجب الاعتراف بأن العراق مكوّن من طوائف، مع أن هذا لايعني أن الطوائف طائفية بالضرورة. المرحلة الآن أصعب من مرحلة الاحتلال البريطاني في الأعوام ١٩١٤ ـ ١٩١٧، في تلك المرحلة ومع أن الشيعة كانوا مضطهدين في فترة الحكم العثماني خرج محمد سعيد الحبّوبي والخالصي وغيرهما. علينا الآن أن نعيد توحيد الشعب، ونهيئه لكل أشكال المقاومة السياسية والعسكرية، وهذا ما قصدته بأن المرحلة أصعب اليوم مع الاحتلال الأمريكي.

حول الجبهة لدينا الآن التيار القومي الذي يترأسه الأخ صبحي عبد الحميد وأتشرف بالعمل فيه، والتيار القومي الذي يضم بعثيي المعارضة حول حزب الإصلاح الديمقراطي، ورابطة العراق الموحّد التي سقط منها أول شهيد وهو الدكتور عبد اللطيف المياح. لدينا مجلس تنسيق يمتاز بعلاقاته الجيدة جداً حتى على المستوى الإيديولوجي مع شيخنا الأستاذ محمد جواد الخالصي ومع الأستاذ حارث الضاري رئيس رابطة علماء المسلمين، ونطمح إلى التحول إلى حزبٍ موحّد، لكن

يجب عدم التسرع، فلامصلحة للإسلامي أو القومي في أن يحمّل الآخر وزر أخطائه التاريخية في مثل هذا التوحد إذا كان مستعجَلاً، لكن بإمكاننا التنسيق في نشاطات الوحدة الوطنية وفي التظاهرات والمؤتمرات والإضرابات وغير ذلك، ويجب أن نمدّ تنسيقنا إلى مجموعة عبد الجبار الكبيسي وتيار الكادر الماركسي، وتطوير العلاقات البسيطة مع تيار جناح القيادة المركزية في الحزب الشيوعي العراقي. ونحاول من جهتنا في التيار القومي أن نخلق نوعاً من مرجعيةٍ قوميةٍ تمثل شخصياتها قدوةً في العمل القومي، على الرغم من الحصار الإعلامي لفعالياتنا الوطنية مثل مؤتمرات ندعو إليها في الكاظمية وفي أم القرى ويحضرها علماء سنّة وشيعة بعضهم أكثر عروبيةً مني على الأقل، والتي لا يمر أحد على ذكرها في الإعلام.

رمزي سلمان

هل ننتظر من المستعمر أن يتعامل بشكلٍ مختلفٍ عما تعامل به؟! يبدو أن عراقيي الداخل والخارج لايتحدثون بلغةٍ واحدة. فقسم كبير منا نحن الموجودين في الخارج انقطعنا عن واقع مايتم في العراق، بينما إخواننا في الداخل يعانون يومياً، مع أنني من خلال اتصالاتي مع أقرباء أشعر أنهم يعتبرون الانفجارات وانقطاع الكهرباء أموراً اعتياديةً بمعنى اعتادوا عليها. أتصور ضرورة تكرار اللقاءات ما بين عراقيي الخارج وعراقيي الداخل، نحن نستطيع في الخارج أن نساند كثيراً الداخل على المستوى الإعلامي واتجاهات الرأي العام..

جعفر ضياء جعفر

لم أنتمِ في حياتي إلى حزبٍ سياسي، وأشعر تبعاً لذلك أنني مستقل. ويبدو لي أن قيام أي جبهة أو تشكيل فاعل يحتاج إلى توفير عناصر مبادئ الحدّ الأدنى وتحديد الأهداف مرحلياً، والاتفاق على آليات العمل، وإعلان مواقف بشأن ما يحدث في الداخل. ويمكن تنسيق العمل مابين الداخل والخارج على المستوى الشخصي بشكلٍ مجدٍ وفعّالٍ.

نمير نعمان العاني

تعاني الصحافة العروبية في ضوء تجربتي من ضيقٍ حقيقي في العراق، ويصل عدد الصحف اليوم في العراق إلى ١٢٥ صحيفة، يمتلك بعضها تمويلاً هائلاً من قبل جهاتٍ متعددة كويتيةٍ وإيرانيةٍ وأمريكيةٍ وغيرها. وعلى الرغم من أن توزيع جريدتنا قد أخذ بالازدياد، وأصبح لها مكان في الشارع، إلا أننا محرومون من الإعلانات

ونواجه مصاعب مالية حقيقية، لأننا نعبر عن منبر المعارضة الوطنية والديمقراطية ضد الاحتلال.

صالح المطلك

يجب أن أصارحكم بحقيقة أن رصيد كافة الأحزاب العراقية لا يتجاوز الآن على المستوى التنظيمي نسبة الخمسة بالمئة من المجتمع العراقي فيما إذا بالغنا في التقدير. بل إن حزب البعث وعلى الرغم من تدهوره ما يزال أقوى من كل الأحزاب في الساحة العراقية. لست بعثياً منذ ربع قرنٍ على الأقل، لكن الهجوم على البعثيين في هذا الظرف هجوم على العروبة وعلى الوطنية في العراق. ويجب أن نخفّف من لهجة الهجوم عليهم، فهم يعانون أكثر مما نعاني، ومرضى مما حدث. العراق استُغِل من قِبل شخصٍ واحدٍ. هذا هو الموضوع كله، ولا يتحمل البعثيون وحدهم مسؤولية المرحلة السابقة بل يتحملها الشعب العراقي أيضاً. كان الكل ساكتاً. يجب أن نتسامح بشكلٍ كبير كي نخرج ببناء كتلةٍ وطنيةٍ قويةٍ تضم كافة معارضي الاحتلال وفي إطار ذلك المقاومة. ولقد عملنا في العراق في هذا الاتجاه، واشتغلنا على عقد مؤتمر وطني عراقي لكل القوى الوطنية الرافضة للاحتلال على أساس التوجه إلى استقطاب النخب الممثلةً لقطاعاتها في محافظاتها وليس على أساس الأحزاب فقط، بشكلٍ يحوّلنا إلى قوةٍ في عملٍ مثل العصيان المدني. العمل الوطني على مختلف أطيافه بحاجةٍ ماسةٍ إلى الدعم في مختلف أشكاله. لا نتحرّج من ذلك، ونحن بحاجة إلى دعم الخارج، وأسأل الدكتور غسان سلامة عن تنويرنا بإمكانية تحويل الأمم المتحدة إلى وسيطٍ بيننا وبين المحتل.

محمد الشيخلي

أود أن أتطرق إلى مشكلة العلماء العراقيين، بوصفها أحد محرّضات العدوان على العراق. وفي ضوء خبرتي في «هيئة البحث العلمي العراقية» كان إنجاز الباحث العراقي في العام ١٩٩٠ لا يتجاوز بحثاً واحداً في السنة، لكنه تضاعف في سنة ١٩٩٦ التي غادرت فيها العراق، وهذا مؤشر على إبداعية العلماء العراقيين على الرغم من ظروف الحصار. ويصل عددهم إلى حوالى عشرة آلاف عالم في مختلف الاختصاصات. ونعرف أن القضاء على القدرة العلمية العراقية قد مثلّ أحد هواجس كيسينجر. وهناك ثلث مهم من هذه القدرة خارج العراق بينما هناك ثلث مهم يعيش في ظروفٍ بالغة الصعوبة والضيق في العراق. لقد أصبح الباحث العراقي مستباحاً الآن ومتهماً ومطارداً، وعلى سبيل المثال في إحدى زياراتي إلى كلية العلوم بجامعة

بغداد أخذ الأمريكيون أربعة أساتذة، أفرجوا عن واحدٍ منهم وتركوا البقية في الاعتقال. بل إن الاعتقال يتكرر مع من أفرج عنه سابقاً، فضلاً عن عمليات الاغتيال والتصفية ولاسيما عمليات المصادرة التي تقوم بها جهات خارجية عديدة للاستحواذ على العلماء العراقيين في بعض الاختصاصات، ولهذه الجهات مكاتب في العراق. يجب أن ننظّم حملةً أو هيئةً للدفاع عن العلماء العراقيين وحمايتهم من الاضطهاد والابتزاز والإهمال.

خير الدين حسيب

نحن في حاجةٍ في هذا المجال إلى جهود جميع الإخوة المهتمين والمعنيين مباشرةً به. ولقد قام الدكتور غازي درويش بمثل هذه المبادرة، حيث تمّ عقد مؤتمرٍ في لندن بالتعاون مع جامعة وستمنستر لهذا الغرض، وتمّ تمويله بعشرة آلاف دولار طلبتها الجامعة من خلال التبرعات. من المستحيل أن نتوقع من سلطات الاحتلال أن تتصل باليونيسكو أو مع مؤسساتٍ أخرى لتساعدنا ضد ما تستهدفه أساساً، كما أننا لا نتوقع من الأنظمة العربية شيئاً، وربما أكون مخطئاً في ذلك، لكن ما هو في متناول أيدينا إمكانياتنا الذاتية التي لو اجتمعت لكان فعلها جبّاراً.

جواد الخالصي

أود أن أتحدث عن مسألتين:

الأولى: نعرف جميعاً على مستوى التوصيف ما الذي جرى ولماذا جرى في العراق؟ لكننا لا نعرف حتى الآن ما ينبغي علينا أن نفعله. هناك اجتهادات وحالات من الانهيار والإحباط أصابت شرائح واسعةً من المجتمع العراقي، بمن فيهم طلائعيوه وثوريوه ومختصوه وحتى علماء دين كان ينبغي عليهم أن يبادروا سريعاً إلى العمل. ما هو مطلوب منّا في الداخل أن نبادر ونحمل عبء العمل من دون انتظار أحد، فما حكّ جلدك مثل ظفرك كما أشار الدكتور خير الدين حسيب. ولا أحد ينوب عنا في حمل هذا العبء الذي يقع علينا جميعاً.

الثانية: يجب ألا نبقى أسيري الماضي، فمآسيه وجراحاته كثيرة، كما يجب ألا نهمل الاعتبار مما جرى، إن من لا يقرأ التاريخ يكرّر أخطاءه. ويقودني ذلك إلى نقطة الموقف من البعثيين. هناك فرق كبير بين أن نقول للبعثيين إنهم مسؤولون عن الخطأ وبين السؤال عن المأساة. وأذهب إلى حدّ أن صدام حسين نفسه ليس مسؤولاً عما جرى، ففي رأيي الخاص أن المسؤول إذا كان لابد من مسؤول، ليس سوى المشروع الصهيوني في المنطقة. لا يعني ذلك أن نبرئ صدام مما فعل، إذ كان الأداة التي

صنعت هذه المأساة. وهنا نشخّص دور من شاركوه في هذه المأساة كل على قدر دوره، وليس أن يكون موظفاً في الدولة أو منتمياً إلى هذه الجهة أو تلك. يجب ألا يكون المتقدم إلى هذه المبادرة عنصراً سلبياً يثير قلق الناس من أننا تحالفنا مع قوى لم يصدّقوا أنهم قد تخلصوا منها.

هناك كثيرون يتساءلون: لماذا لم يبادر الشيعة إلى المقاومة؟ وعلى الرغم من أنني لا أحب استخدام مصطلحات الشيعة والسنة فإنني أعتبر ذلك سؤالاً مطروحاً. وأذكر لكم، ذهبت في إطار وفدٍ ضم شخصياتٍ عراقيةً مثل الأستاذ محمد الألوسي والدكتور محمد البدري شقيق الشهيد عبد العزيز البدري إلى لقاء بعض العلماء في النجف. وحين دخلنا النجف وجدنا في مدخلها لافتاتٍ عديدة لعوائل تذكر أسماء شهدائها. حملت لافتة الرمّاحيين وحدهم وهم عائلة ممتدة أو شبه عشيرة أسماء ٢٧٠ شهيداً. طرح أحد الأساتذة ضرورة فهم وقائع مثل هذه الحالة وآثارها في مجتمع خرج لتوّه من المحنة. **لكننا لم نقبل استغلال ذلك، بل دخلنا على العكس ومنذ اليومَ الأول في حوارٍ معهم في أنّ الحلّ ليس بالانعزال ولا بالعيش في الجراحات، بل بالمبادرة إلى العمل.**

إنّ شهوراً عديدة من الحوار بدأت تعطي الآن ثماراً تغييريةً كبيرةً. وبدلاً من أن نقول إن الشيعة لم يدخلوا في المقاومة يجب أن نقول العكس تماماً: هم داخلون فيها، وفيهم من يعمل ومن يجاهد. وأعطيكم لقطةً عن ذلك، فلقد كان أقوى خطابٍ استمعت إليه في الدعوة إلى قتال الأمريكيين خطاب عالم نجفي هو السيد أحمد الحسني البغدادي، وألقاه في مدينة الثورة، إلى درجة أنني قلتُ له: خفّف من خطابك. هذه حالة مثلاً يجب أن نسلّط عليها الأضواء. فالواقع الشيعي في النجف يحتاج إلى جهدٍ كبيرٍ، فليست المسألة أبداً مسألة بين السنة والشيعة، وكلنا نتفاخر بتجاوز الشعب العراقي الفتنة، لكنّ هذا لا ينفي وجود أزماتٍ داخل المجتمع، بل داخل الطائفة الواحدة نفسها، وحتى في المدينة الواحدة. والحوزة نفسها تشكو من مشاكل كبيرة جداً. لقد خرجت من لقائي مع السيد السيستاني الذي عارضه ـ أي اللقاء ـ بعض الإخوة بينما تفهمه البعض وأيده، بشعورٍ: كم هو الداخل الحوزوي في النجف بحاجةٍ إلى جهدٍ كبيرٍ للتخلص من أزمته، والتوصل إلى قرارٍ موحّد؟!

كل من في الحوزة مجمع على قوْلة «نحن ضدّ الاحتلال» لكن كيف نترجم ذلك إلى عمل؟ لكلٍ وجهة نظره واجتهاده، لكننا إذا لم نستطع أن نحرّك أكثر الحوزة فإن هذا يعني أننا لَن نستطيع تحريك أكثر الجمهور الشيعي. يحتاج ذلك إلى عملٍ دؤوب وجهدٍ كبير. وأنا شخصياً أشتغل مع إخوةٍ آخرين على هذا الموضوع، ولقد ظهرت في الأيام الأخيرة بعض الثمار. فعندما استشهد الشيخ ضامر الضاري ـ رضوان الله

عليه ـ حدثت حالة من الوجوم. لم نتأخر بل تحرّكنا بشكلٍ صامتٍ بعون الله وأبلغنا الأمر إلى أركان الحوزة في النجف. ونتج عن ذلك أنهم تنبهوا لشرارة الفتنة فوأدوها في مهدها، وساهموا مساهمةً فعاّلةً في ذلك، وأرسلوا الوفود للتعبير عن ذلك. لقد وضع ذلك أساساً لمجابهة الاحتمالات الخطرة اللاحقة والتي تمثلت بحوادث النجف وكربلاء والكاظمية.

في الجانب الآخر، لا يمكن لأي حزبٍ أو هيئةٍ أو تجمعٍ أن يكون فاعلاً بمفرده، ما لم يكن هناك مؤتمر يضم ممثّلين عن شرائح الشعب العراقيّ، ويحتاج ذلك بدوره إلى جهدٍ واسع. ولقد ذكر الإخوة مراراً عديدةً الحزبين الكرديين في شمال العراق: الحزب الوطني الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني. وأدعي هنا أنّ هذين الحزبيْن لا يمثلان أكثر من ٥ بالمئة من الأكراد، ولكن قيادات الحزبين استخدمت القمع واستعانت بالأجنبي، وفعل بعضها بالآخر ما لا يقلّ عما فعله النظام السابق مع الأكراد. ولي خبرة في هذا الشأن، إذ عشت في كردستان العراق ورأيت ما جرى. لقد كانت الحدود ما بين أربيل والسليمانية عندما انقسمت كردستان إلى قسميْن وحكومتيْن وبرلمانيْن من أسوأ الحدود المفتعلة في العالم العربي والإسلامي، لما فيها من تشنج وتوتر. لقد هجّر كل فريقٍ أنصار الفريق الآخر من الأكراد في منطقته إلى الصحارى والجبال وأخرجوهم من بيوتهم بغير حق. وفي محافظة دهوك وحدها وصل عدد المهجّرين المجمّعين فيها كما أخبرني المسؤول عن مكتب المهاجرين والمهجّرين في المحافظة إلى ١٧٤ ألف إنسان كلهم من الأكراد ماعدا حوالى ٤ ـ ٦ آلاف عربي جاؤوا من الوسط والجنوب إلى تلك المناطق. يثير هذا التوصيف سؤالاً محورياً: ما الجهد الذي بذلناه كي تخرج الأغلبية الصامتة من الشعب الكردي عن صمْتها؟ ليست القضية سهلةً، فقرارهم كان تصفية كل شخصيةٍ كرديةٍ ترفع رأسها ضد هذا التسلط، ليس بالأساليب الديمقراطية ولا بالخنق الاجتماعي بل بالرصاص، مع أنهم يدّعون أنهم جاؤوا من أجل الديمقراطية. حين قدِم الشيخ علي عبد العزيز إمام جمعة مدينة حلبجة وزعيم الحركة الإسلامية في كردستان العراق إلى مدرستنا في الكاظمية ببغداد، وألقى فيها محاضرةً، قلت للناس هذا هو الصوت الكردي المستقيم، لقد تكلم الأستاذ كما نتكلم نحن بروح الإسلام والأخوة والوحدة الوطنية. وأذكر ذلك كي أضعه في سياق حقيقة أن أغلبية الأكراد لا يفكّرون في الانفصال عن العراق، ولكنّ المشروع المعادي يريد أن يضعهم في حالة مقتٍ من انتمائهم إلى العراق، ولا شكّ في أن المظالم الفظيعة السابقة التي مارسها النظام السابق قد غذّت هذا الشعور.

لقد خرج مجلس الحكم بقانونٍ بائسٍ لا يلبي حاجة التحول من الاحتلال إلى الاستقلال، وبمناسبة وجود الأستاذ غسان سلامة بيننا أشير إلى أن المشروع الذي

تقدمنا به إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يقوم في فقرته الأولى على نقل إدارة العراق من الاحتلال إلى الأمم المتحدة بمشاركة الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فلا حوار مع الاحتلال لكن الجميع يتحدث مع الأمم المتحدة، بغض النظر عما يقال عن الهيمنة الأمريكية عليها، فلها شخصيتها الخاصة.

بالنسبة إلى القوى العراقية الموجودة في الخارج، فإن عليها أن تتكتل لدعم مشروع الاستقلال في الداخل، مع الحرص على ضرورة أن تعرّف القوى المحسوبة في الخارج على النظام السابق عن نفسها من جديدٍ إلى الشعب العراقي، وعدم التعريف هذا يضر باجتماع الشعب العراقي على مقاومة الاحتلال، مع أنني أعرف يقيناً أن بعض المسؤولين في النظام السابق كانوا يعانون أكثر مما نعاني نحن اليوم. لا نستعجل فكرة عقد مؤتمرٍ عراقي عام، بل نترك فرصةً للمبادرات التي تعمل على انعقاد هذه المؤتمرات كي تعبّر عن نفسها، وسنؤيد المؤتمر الأفضل وننضم إليه، شرط أن يكون واضحاً في موقفه ضد الاحتلال، وأن يشكّل قوةً ضاغطةً في الساحة. فلسنا في خصومةٍ مع أحد بل نريد تأمين الإجماع الشعبي العراقي الذي ينطلق من توافق علماء الدين في العراق، ومهما كان رأي بعض الإخوة في دور الإسلام فإن الحقيقة تفرض علينا الاعتراف بأن التيار العام في الشارع العراقي هو التيار الإسلامي، مع أنني لست معجباً بأكثر المنتمين إلى هذا التيار الذي يعاني من مشكلاتٍ فكريةٍ عديدة وحتى عقائدية. ولكنّ الحشد العلمائي كما بيّنت التجربة مهم وإيجابي جداً في مسيرة الوحدة الوطنية، ليس بين الشيعة والسنّة فحسب، بل بين العلماء داخل المذهب الواحد وداخل المنطقة الواحدة.

ستّار رؤوف أحمد السامرائي

لدي أربع نقاط:

الأولى: نحن نؤمن إيماناً عميقاً بالوحدة مابين مناضلي الداخل ومناضلي الخارج على أساس ثوابت رفض الاحتلال بكل الطرق، والتأكيد على هوية العراق وعمقه العربي ـ الإسلامي والديمقراطي، وهذه الثوابت هي ما يجمع عليه الشعب العراقي وكل الاتجاهات والحركات السياسية الوطنية، فلنعمل سويةً من أجل مواجهة الاحتلال بكل الطرق المشروعة والمتاحة لنا.

الثانية: من يذكر الشهور الأولى القريبة التي واكبت الاحتلال، لابدّ أن يذكر من دون أي شك ما سمي بعملية «اجتثاث البعثيين»، ولقد رصدت الإدارة الأمريكية ما يقارب ٦٢ مليون دولار لمراكز دراساتٍ ألمانيةٍ مختصةٍ في كيفية اجتثاث الفكر

النازي والفاشي في ألمانيا وإيطاليا، والفكر العنصري في جنوب أفريقيا، والفكر الماركسي في روسيا كي تدرس كيفية «اجتثاث» الفكر البعثي في العراق. والمقصود حقيقةً ليس اجتثاث الفكر البعثي بل اجتثاث الفكر القومي، مع أن هناك بعثيين واجهوا نظام صدام حسين، ودفعوا ثمناً باهظاً لمواجهة النظام. لم يكن صدام يمثل البعث بل يمثل طموحاته المتعطشة إلى السلطة، ومن المعروف أن الحزب قد فَصل صدام من عضويته، بسبب تحالفاته الانقلابية وفي أنه لم يكن مؤمناً سوى بنفسه، ومن هنا عمل على تصفية الحزب الحقيقي، وعلى ملاحقة وتصفية تياره داخل السلطة ليسلّط السلطة على الحزب ومن ثم عائلته على السلطة والحزب في آنٍ واحد.

الثالثة: حين طرحنا مسألة تأسيس حزبٍ ينسجم مع مهام هذه المرحلة وتطوراتها، وضعنا صدام حسين ومجموعته خارج توجهاتنا، واعتمدنا على الكادر البعثي النظيف الذي دفع ثمناً باهظاً في مواجهة صدام. لقد مررت في كافة المعتقلات ومحطات التحقيق وحكم عليّ بالإعدام لولا تخفيف الرئيس الراحل أحمد حسن البكر الحكم إلى السجن المؤبّد، فهل نحن كبعثيين حقيقين متهمون في موقفنا من صدام حسين؟ ومطلوب منّا أن ندين مواقفنا ضده لمجرد أننا بعثيون كما تقول دعاية الاجتثاث؟!

الرابعة: النقطة التي تهم الآن المستقبل تتعلق باللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي الوطني العراقي، إذ أنّ كل المؤتمرات التي انعقدت حتى الآن لا تمثل أكثر من متوالياتٍ عدديةٍ كميّة، ولن تستطيع أن تؤثر في الشارع العراقي ما لم تعتمد على نوعيّة الحركة في الوحدة الوطنية، ولا أقول هنا الوحدة الطائفية، بل وحدة رؤية المذاهب الإسلامية. ولقد تحرّكنا على هذا الأساس، وفي هذا السياق كان لقائي مع الدكتور مثنى حارث الضاري و«هيئة علماء المسلمين» وكذلك مع عميد المدرسة الخالصية الشيخ جواد الخالصي في الكاظمية. ولقد عقدنا في المدرسة الخالصيّة أول مؤتمر حوارٍ حضرته شخصيات قومية من بينها شخصيات من حزبنا وكذلك شخصيات إسلامية اشتملت على شخصياتٍ فاعلةٍ ومؤثّرةٍ من هيئة علماء المسلمين ومن شخصياتٍ مثل آية الله أحمد البغدادي آية الله الطائي واليعقوبي فضلاً عن الشيخ الخالصي. لا أكتمكم أنه قد برز في اللقاء الأول بعض الحساسيّات ما بين التيار القومي والديني، وتجددت هذه الحساسيات في الاجتماع الثاني في أم القرى. لكننا يجب أن ننتصر عليها لأن المؤامرة الحقيقة تكمن في إقامة التعارض ما بين القومية العربية والإسلام والتعارض ما بينهما. ولقد نتج عن اجتماع أم القرى تشكيل هيئة علماء المسلمين الموحّدة بين السنّة والشيعة، والتي سينطلق منها المؤتمر الوطني التأسيسي العراقي، ومن الملاحظ أنه قد تمّ التعتيم الإعلامي على هذه الفعالية التي

بلغ من تأثيرها أنّ بعض أعضاء مجلس الحكم قد قال: لو عرضتم علينا فكرة المشاركة في المؤتمر لما ترددنا بذلك. والخلاصة لا نستطيع أن نواجه الاحتلال إلا من خلال الوحدة الوطنية، ولا يمكننا تحقيق الوحدة الوطنية إلا من خلال تحقيق الوحدة المذهبية عبر هيئة علماء المسلمين الموحّدة. ومن هنا أعطت آلية العمل فسحةً خاصةً إلى تلك الهيئة على طريق خلق جبهةٍ وطنيةٍ تواجه الاحتلال بالوسائل المشروعة.

خير الدين حسيب

أودّ أن أنوّه إلى أننا قد استمعنا خلال الندوة ونستمع الآن إلى عمليات إيجابية عديدة تتم في العراق، لكن من دون أن تحظى بتغطيةٍ إعلاميةٍ توصلها إلى الرأي العام. وأعتقد أن سبب ذلك تقصير داخلي وخارجي، من ناحية عدم مبادرة الإخوة في الداخل إلى إيصال نشاطاتهم وفعالياتهم إلى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة بقدر ما أن الإعلام العربي يحجم عن مثل هذه التغطية لأسباب عديدة. ولكن هذا يكشف أننا لا نحسن حتى استخدام الإمكانيات القليلة التي نمتلكها في هذا المجال. لا تتصوروا كم استفاد الباحثون المشاركون والباحثون المراقبون الغربيون الذين شاركوا في هذه الندوة منها في معرفة ما يتم داخل العراق، ونحن في صدد ترتيب مؤتمرٍ يحضره عدد مهم من الباحثين الغربيين مع باحثين وممارسين عراقيين لتطوير هذه المعرفة بما يخدم القضية العراقية.

جاسم العزّاوي

أعتقد أنّ هناك انحساراً أو تقصيراً أو ربما قراراً مسبقاً بشأن التغطية العراقية بعد الاحتلال. فقبل الحرب قامت قناة أبو ظبي التي أعمل فيها برصد أكبر ميزانيةٍ في تاريخها لتغطية الموضوع العراقي، ونزلنا بحوالي ٨٠ كادراً حاولوا أن يغطّوا كل شاردةٍ وواردةٍ، وفتحنا المجال لظهور مختلف ألوان الطيف السياسي العراقي، وهو ما انعكس على القناة وعلى مجمل القنوات الأخرى بعدما وضعت الحرب أوزارها، ليتباطأ مشهد الاهتمام، مما جعل الكلّ يعتقد أن هناك مؤامرةً مقصودةً مسبقاً. والواقع أنه قد حدثت ضغوطات وماتزال تحدث وستستمر في تقديري، ويتعرض لها الجميع من «BBC» والـ «CNN» وغيرها، فكيف بالقنوات المحسوبة على التيار العربي إن لم نقل العروبي؟! نحن اضطررنا إلى إخراج مراسلنا شاكر حامد من العراق بعد احتلال بغداد خشيةً على حياته، وحدث الأمر نفسه مع دياب العمري، إذ لم يكن قصف مكتبنا ومكتب الجزيرة بريئاً أو من باب السهو. كما تعرّض تيسير علوني إلى ما تعرض إليه. يجب أن نعرف في النهاية أنّ قناة أبو ظبي مثلاً قناة عربية وليست

عراقية، ونحن تعرضنا إبان تركيزنا على تغطية العراق إلى تقريع كثيرٍ من الإخوة الفلسطينيين: لقد نسيتمونا وأهملتم الموضوع الفلسطيني الأساسي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى السودانيين. مدة نشرة الأخبار تبقى قصيرةً بالقياس إلى زحمة ما يحدث، وتغطية المؤتمرات عملية منهكة وتعني اقتصار القنوات على تغطيتها لكثرتها. ولكن هناك مؤتمرات نوعية، وتعتمد طريقة تسويقها على القائمين عليها وطريقة إخراجها وتقديمها مع المراسل. هذا ما حدث لنا بخصوص كثرة المبادرات العربية والغربية.

أضرب لكم مثالين: عربي وأمريكي، فلقد ركّزنا على المبادرة المصرية، وكان الإخوان المسلمون قد وزّعوا مبادرتهم وطلبوا إعطاء المجال لهم فأعطينا عصام العريان مدة سبع دقائق، وانهالت علينا اتصالات مصرية تتهمنا بالسذاجة، وفي أنّ مبادرة الإخوان هامشية ولا قيمة لها، بينما اتصلت إليزابيت تشيني ابنة نائب الرئيس الأمريكي وهي تعمل في وزارة الخارجية الأمريكية بمكتب قناة أبو ظبي بواشنطن، وأبْدت رغبتها في أن تتحدث عن مبادرة المرأة العربية، وتم التسجيل لمدة اثنيْ عشر دقيقة، لكنّ القصة ليست هنا بل إن التسجيل قد حُفظ خطأً في ملفٍ آخر، لنستلم بعد حوالى أسبوعين اتصالاً من السفارة الأمريكية يسأل عن بثّ المقابلة مع الآنسة تشيني. كانت الحرب قد بدأت وتراجعت أهمية حديث تشيني، فاعتذرنا عن بثّه بسبب أنّ الحديث قد تمّ بناءً على طلبها وليس على طلبنا وبالتالي فإنه لا يلزمنا، ولفوات أوانها، وطولها فنحن لا نعطي وزيراً للخارجية أكثر من مدة ثلاث دقائق فكيف بموظفةٍ في الخارجية؟! انهمرت الاتصالات من واشنطن ومن السفارة، وتمّ حل الأمر من الإدارة: «يا عمي طالعوها وخلّصونا». ولم نبث على الرغم من احتجاج السفارة أكثر من ست دقائق منها. عبْرة الأمر أنّ من يثابر ويتابع يحظى بنتيجةٍ ما.

وفي العراق يأخذ الأمر خصوصيةً معيّنةً هي خصوصية الذهول مما حدث ويحدث، لكنني أعتقد أنّ هذه الحالة لن تستمر لمدةٍ طويلةٍ، بل أعتقد أن المشهد السياسي الذي نراه اليوم لن يكون نفسه بعد خمس سنوات، فالحراك حاد في العراق، ومن الأفضل أن نرى المشهد في نظرةٍ طويلةِ الأمد وليس في نظرةٍ محدودةٍ بالجزئيات. هناك معركة الكترونية، وهي معركة إراداتٍ وإقناع بات الكلّ متحفزاً لها. وهناك قضايا ساخنة تشكّل خبزاً شهياً للفضائيات، مثل قَضية اغتيال العلماء العراقيين أو تهجيرهم القسري. ليس كل المراسلين على درجةٍ واحدةٍ من الوعي والكفاءة، ولو وُفّرت المعلومات وحتى المساعدة في سرد القصة لرأى المراسل في الموضوع أمراً ممكناً، وهو يتصل بنا عادةً ولا يجد سوى الموافقة. ينطبق هذا الأمر على تفجيرات كربلاء والكاظمية. كما ينطبق على استثمار البرامج التواصلية التي ألاحظ بشكلٍ إيجابي كثرةً من المثقفين والسياسيين الكرد الذين يحرصون على المشاركة فيها.

لقد سمعنا بقناة الحرة الأمريكية، وهناك قناة بريطانية سوف تظهر قريباً من البصرة. ما يهمنا من ذلك أن المعركة الالكترونية قادمة، وستكون شرسةً جداً. كلما تطورت نوعية الطاقم الإعلامي في الأحزاب والمؤسسات السياسية تكون الجدوى أكبر. وليس من باب العبث أن يخصّص الأمريكيون مجموعةً قليلةً من المسؤولين للتحدث، قادرةً على الفهم والتعبير ومحاولة التأثير بأقل ما يمكن من الدقائق. إن الفضائيات العربية تواجه ضغوطاً كبيرةً، ولم تكن إعادة هيْكلة قناة الجزيرة صدفةً أو بقرارٍ داخلي بل نتيجةً للضغوط. نحن نتعرض في قناة أبو ظبي إلى ضغوطٍ كبيرةٍ جداً، لكنهم باتوا يركّزون على تحييد النظرة الشخصية، وعلى مصطلحات المقاومة والإرهاب، لكن مصطلح المقاومة يكون لدينا اختيارياً ونردّده بنسبة ٣٠ ـ ٤٠ بالمئة كي لا نتعرض إلى ضغوطٍ شديدةٍ تحرمنا حتى من هذه النسبة. ولذلك نستخدمها في موقعها المناسب جداً.

خير الدين حسيب

أود أن أشير تعليقاً على الأخ جاسم العزاوي أنه يصعب على الإخوة العراقيين الموجودين في الداخل ان يتصلوا أو يبادروا إلى الاتصال طلباً للظهور والحديث، فضلاً عن الإحراج الشخصي في ذلك. يجب أن يكون الاتصال مهمة القناة. فلا تتوقع مثلاً من شخصيةٍ مثل شخصية الدكتور جعفر ضياء جعفر أن يبادر إلى الاتصال ويعرض نفسه، بل هم يتصلون به. ولدى الأخ عزاوي قائمة بأسماء المشاركين وعناوينهم يمكن أن تسهّل ذلك. ويجب علينا الاستفادة أيضاً من الإعلام الخارجي لإيصال صوتنا إلى الرأي العام.

جعفر ضياء جعفر

الحقيقة أنني رفضت التعليق بالإنكليزية في الـ «BBC» لكنني علّقت في الـ «BBC» العربية حول موضوع البحث الذي شاركت به في الندوة. وأنا أفضّل التوجه إلى الرأي العام العربي عبر الفضائيات العربية، وعبر البرامج المباشرة وليس المسجّلة كيلا يحصل نوع من «المونتاج» المقصود أو غير المقصود، فضلاً عن أن الترجمة أحياناً لا تتم بطريقةٍ صحيحةٍ وتترك بعض الالتباسات.

جواد الخالصي

لديّ أربع نقاط: **الأولى**، يجب عدم طرح قضية الداخل والخارج بشكلٍ يعيق العمل، بل بشكلٍ يؤدي إلى التكامل. **الثانية**، ضرورة مبادرة الإخوة خارج العراق إلى

تشكيل محاور عمل لدعم قضية الاستقلال، والاستفادة من الأجواء المنفتحة في نقل ما يحدث في الداخل من قمع وظلم واضطهاد. **والثالثة**، التواصل مع الداخل ودعمه إعلامياً وثقافياً وحتى المشاركة في مؤتمراته. **والرابعة**، المساهمة في الوضع الإنساني وتضميد الجراح بأية مساعدةٍ إنسانيةٍ قد تكون مستوصفاً أو جمعيةً خيريةً أو منشوراتٍ ثقافية وأخيراً أقول: صحيح أننا تحت الاحتلال العسكري لكن الهجمة الثقافية الصهيونية ـ الأمريكية هي الأقسى، وأمامنا نموذج قناة الحرة الأمريكية. والخلاصة أنّ من يُسوّقون الاحتلال مدعومون بشكلٍ متخم بينما معارضوه محاصرون بشكلٍ نموذجي. التجربة التطوعية المبادرة للشباب والإنفاق من جيوبهم تنتعش على الرغم من سنيّ الحصار والإفقار، لكنّ ذلك لا يوازي ما تنفقه القوى المعادية في الاستثمار الثقافي، وما تستغله من حاجة البعض الاقتصادية ممن يعارضون الاحتلال. وأنظر هنا بإيجابيةٍ إلى تفعيل تجربة مركزٍ إسلامي في الخارج يتميز بأفقه القومي في الانتقال إلى العراق للمساهمة في مواجهة الحملة الإعلامية الشرسة. الشارع يعرف جيداً التمييز بين صحف الاحتلال وصحف معارضته ومقاومته، وهذه الأخيرة تحظى بالاحترام على الرغم من ضعف إمكانياتها، لكنّ علينا تطوير عملنا في هذا المجال نوعياً.

عبد الحسين شعبان

ليس الحوار حول سبل مجابهة الاحتلال خياراً بل ضرورةً على قاعدة الوحدة والاختلاف. وهذه فرصة للبعثيين كي يدلوا برأيهم في أنهم لم يكونوا جزءاً من سياسات النظام السابق الاستبدادية، ولقد سبق لي أن قلت قبل العدوان على العراق واحتلاله، أن المعارضة العراقية الحقيقية هي معارضة الداخل، وأشَرت تحديداً إلى معارضة البعثيين داخل المؤسسة الحزبية والحكومية والعسكرية الحاكمة. ويمكن للبعثيين أن يعلنوا مدّ أيديهم إلى القوى الوطنية والتعاون معها على قاعدة التسامح ونقد الجميع لأخطائهم، وأعني بذلك مراجعة التيارات القومية واليسارية والإسلامية كلها للكثير من مواقفها الخاطئة والضارة.

أعتقد بضرورة التمييز بين المقاومة وبين الأعمال الإرهابية، ولاسيما أنّ هناك شبكات موسادٍ وغيرها من أجهزةٍ استخباريةٍ تعمل في العراق. ومن هنا فإن مواجهة الاحتلال على أرضية شرعية المقاومة تقتضي منّا وعي التجديات، وأحدّدها بما يلي:

أولاً: التحدي الطائفي الذي تنذر به حالة الاحتقان والتوتر. ويجب الاعتراف بوجود هذه الحالة التي تفاقمت مع دخول الاحتلال والمتعاونين معه من الخارج كي نتمكّن من احتوائها.

ثانياً: التحدي الإثني والدستوري الذي تبدو نذره من خلال محاولة القوى التي جاءت مع الاحتلال الحصول على امتيازاتٍ قانونيةٍ (قانون إدارة الدولة) أو عمليةٍ (محاولات الإجلاء والتهجير في كركوك وغيرها في مناطق كردية). وسيترك مثل ذلك آثاراً خطيرةً في المستقبل على مستوى مفهوم المواطنة، وانحداره إلى مستوى الانتماء المذهبي والعشائري والجِهوي والحزبي الضيق على حساب الهوية العربية للعراق التي يسعى الاحتلال والقوى التي جلبها معه إلى تعويمها وجعل العراق مجموعة كياناتٍ. وإذا ما كان ٨٠ بالمئة من سكان العراق عرباً ويتم نفي العروبة عن العراق، فكيف القول بنفي الهوية الفارسية عن إيران التي لا يشكّل فيها الفرس أكثر من ٥٠ بالمئة من عدد السكان؟ وكيف تكون إيران فارسيةً، وتركيا تركيةً ولا يكون العراق عربياً؟! ويفضي ذلك إلى تحدٍ آخر بعد عملية حلّ الدولة وهو عملية إعادة بنائها. ويأتي هنا الموضوع الدستوري الذي يجب أن يتمّ فيه رفض قانون إدارة الدولة وتقديم بديلٍ منه.

ثالثاً: تحديّ المرأة، وخطورة هذا التحدي في أنه من مفردات الاحتلال.

رابعاً: تحدي التمثيل، والذي يبرز في السؤال عن دور الأمم المتحدة في ترتيب انتخاب جمعيةٍ تشريعية والذي سألت الأستاذ غسان سلامة عنه؟ هذا سؤال مطروح وأستاذنا الكبير أديب الجادر له وجهات نظر في هذا الأمر، وأعرضه بالصيغة التالية: هل يمكن للأمم المتحدة أن تختار مجموعةً عراقيةً موازيةً لمجلس الحكم تنبثق عن مؤتمرٍ وطنيٍ عراقيٍ كمخرجٍ سياسي خارج إطار دائرتنا، ولاسيما إذا ما كانت أرضيّتنا صلبةً ويمكنُ أن تشكّلَ حلاً ضاغطاً؟

خير الدين حسيب

الدكتور غسان سلامة يتصل الآن بالأخضر الإبراهيمي في القاهرة كي يضعه في موجزٍ عن مجريات هذه الجلسة، وإلى أن يعود أطرح على الجميع التساؤل التالي: إن مقاومة الاحتلال عملية مشروعة، وكل طلقةٍ ضد جنوده عملية مقاومة كما ذكر الدكتور مثنى حارث الضاري، لكنّ الموقف الذي يعاني من البلبلة وعدم الوضوح هو كيفية الموقف من المتعاونين مع الاحتلال؟ لقد شكّل المحتل قوات شرطةٍ وغيرها لحراسة أمنه، ويحاول أن يضعها سياجاً في مواجهة المقاومة بشكلٍ يقتل فيها العراقيون عراقيين. لكن في تاريخ المقاومة ضد الاحتلال في العالم، استهدفَت المقاومة الفرنسية المتعاونين مع النظام النازي المحتل، وحدَث بعض ذلك في إيرلندا وجنوبي أفريقيا. الموقف من استهداف المدنيين واضح، ولكن الأمر في حال استهداف من يعيّنه الاحتلال من ميليشيات مثل ميليشيات أحمد الجلبي وإياد العلاوي والتي تدرّب قسم من عناصرها في أمريكا وغيرها، وكذلك قسم من «البيشمركه» يحتاج إلى اتفاق القوى

الوطنية العراقية حول ذلك، وإلى قدرٍ من التنسيق مع المقاومة، وتوضيح هذه النقطة في أقرب فرصة. فهذه الميليشيات التي تشكّل جزءاً أساسياً من وحدات الشرطة وما شابهها تساعد الاحتلال في محاولات القضاء على المقاومة، لكن الأمريكيين يتهمون بين الفينة والأخرى وحداتٍ من الشرطة بأنها تتعاون مع المقاومة أو أنها تابعة إليها. هذا الموضوع مربك ويجب الاتفاق عليه. إن الباب الوطني يجب أن يكون مفتوحاً أمام كل من يتبرأ من التعاون مع الاحتلال. وقد يكون صالحاً اتخاذ الموقف التالي:

١ ـ تقوم المقاومة بإنذار المتعاونين مع الاحتلال شخصياً بموجب إخطارٍ شخصي مكتوبٍ لمرتين، وبعد مرور شهرٍ واحدٍ وإذا لم يرعوِ يصبح في المرة الثالثة هدفاً مشروعاً للمقاومة كوْنه يصرّ على أن يبقى جزءاً من الاحتلال.

٢ ـ تصنيف الشرطة إلى صنفينْ، فمن يركب مدرعات الاحتلال، ويعمل على توفير أمنه، يعَامل معاملة الاحتلال. أما من يقوم بحماية الأمن ويسهر على راحة المواطنين فإنه يحظى بتقدير المقاومة ودعمها.

لكن هناك موضوعاً آخر هو موضوع الموقف من تقسيم العراق. قد لا يتم التقسيم الآن، لكنّ عملية التمهيد له في مأسسةٍ ولو ادعّت أنها مؤقتة تشكّل سابقةً للبناء عليها، على غرار تمسك القوميين في الستينيات ببعض البيانات الوزارية البسيطة مثل بيان ٣٠ حزيران/ يونيو أو ١١ آذار/ مارس، فهذه البيانات أصبحت مطلباً يومئذٍ لبعض الفئات القومية. فكيف يتمّ سن دستورٍ وتوقيعه من قِبل سلطةٍ تدعي تمثيل الشعب العراقي؟! يمكن أن يشكّل مثل تلك السوابق.

تعليق أخير على ما ورد من ترحيب أهل الموصل بالمحتل. إنني من المدينة ذاتها، وأقول بكل دقةٍ ومسؤوليةٍ أنه لم يرحب أحد من أهل الموصلِ بالاحتلال سوى طبقة المثقفين أو الأفندية كما يوصفون أحياناً. لم تُحتَل الموصل أصلاً بل سُلّمت يوم الخميس مساءً، وانسحب الجهاز الحزبي والميليشياتي منها. وفي يوم الجمعة التالي دعا الخطباء الشبابَ إلى التسلح فتسلحت الموصل كلها، هذا بالسلاح الناري وذاك بالسلاح الأبيض. ولم يقوموا بالدفاع عن المدينة فحسب، بل لاحقوا اللصوص الذين عاثوا فتكاً، وتمكّنوا من جمع المسروقات في المساجد وإعادتها إلى أصحابها. إذاً لم يحصل ترحيب من المجتمع العراقي بالاحتلال، لكن قد يكون هناك من قال تحت وطأة المعاناة والتذمر والضغط والمحنة «لتأتي أمريكا وتريحنا من هذا الوضع». وهذا شيء يختلف كلياً عن الترحيب بالاحتلال، وأعرف بعض الأشخاص من هؤلاء الذين عادوا وبسرعةٍ ليكتشفوا خطأهم غير المقصود، ويذوقوا حقيقةَ أنه لا منطق للمحتل سوى منطق الاحتلال.

من سيُحّكم من؟ لقد طُرح مثل هذا الاقتراح على أساس تشكيل هيئةٍ تحكيميةٍ بين القوى الوطنية في حلّ خلافاتها. يجب أن نتمتع بالصراحة ونعترف بأننا تنظيمات تقوم وتنقسم حول قضايا بسيطةٍ وأحياناً تافهة. إن الأجدى في تقديري هو الوقوف ولو قليلاً خلف المقاومة، فهذا الموقف الوطني العمليّ الذي لا يحتاج إلى تنظيراتٍ وإلى قرارات هيئات يوحّد القوى الوطنية، والمستفيد من هذا الموقف هو القوى الوطنية وليس المقاومة بالضرورة والتي اندلعت من دون إذن أحد، كما هي تجارب كل شعوب العالم التي ترزح تحت الاحتلال الأجنبي، فيجب عدم التعجب هنا! ومن عدم الدقّة هنا حصر التشكيلات القومية بما ذُكر منها بل هناك تشكيلات أخرى تعمل وتحاول التأثير، ومن الخطأ إهمالها.

صلاح عبد الوهاب

هذا الاجتماع مهم في التواصل ما بين عراقيي الداخل والخارج، ويلبي حاجةً ضروريةً لنا لطالما كنا نبحث عنها. ولهذا فإنني اقترح أن تتشكل لجان التنسيق على أساس العلاقة ما بين الداخل والخارج. إن العمل المستقبلي متوقف على التواصل، ولقد عانينا الأمرّيْن، فلقد تخلينا عن نصير الجادرجي لكنّ من التففنا حوله تكشّف عن شخصيةٍ طائفيةٍ بغيضة ارتبطت بمجلس الحكم. لقد أصدرت أحد عشر عدداً من جريدة **الأهالي** التي تعتمد على تمويلها الذاتي في النقد الشديد لمجلس الحكم ولا شرعيّته ولاشرعيّة الدستور والقوانين السيادية التي يُصْدرها. فيجب أن تصدر هذه القوانين مثل قانون الجنسيّة وما يتعلق بالنظام الاقتصادي عن مجلسٍ تأسيسي ينتخب حكومةً وطنيةً شرعية. نحن نعاني كثيراً في تمويلنا وفي مصادرنا مع أننا نعتزّ بها وفي عدادها مجلة **المستقبل العربي** التي جلب نشرنا لافتتاحيات الدكتور خير الدين حسيب فيها الكثير من المضايقات بل الحرب ضدّنا، لكنّ ما نعانيه هو جزء من معاناة العراق في الحفاظ على عروبته إزاء من يريد مسحها.

أديب الجادر

من المفيد أن يتكلّم البعض عن الماضي للتعبير عما في صدره، لكنّ مشكلتنا الأساسية لم تعد اليوم في الماضي المرير الذي دفع كل منا حصةً فيه بل في معالجة قضايا المستقبل العراقي والمستقبل القريب. ويجب أن نناقش هذه القضايا بعمق، فنحن جزء من عالمٍ فيه قوى ومنظمات كثيرة مهمة كالأمم المتحدة، وفيه الولايات المتحدة الأمريكيةً. وأعتقد أن الحلّ الأمثل في هذا السياق هو تكون سلطة عراقية تتعاون مع منظمة الأمم المتحدة. لقد دخلت هذه المنظمة العراق بشكلٍ غير واضح،

ونتيجة صراعات قوى داخل كبارها، لكنها لم تنجح في ذلك لأن السلطة الحقيقة بكل بساطةٍ في قبْضة السيد بريمر الذي تعامل مع المنظمة الدولية بصلَفٍ كاستشاري بين مستشاريه. اختلف الوضع الآن نسبياً، فأمريكا في ظروفٍ صعبةٍ، وفي سنةٍ انتخابات يمسك وضع العراق ببعض أهم مفاتيحها. يحاولون اليوم في ضوء المتغيّرات أن يعودوا إلى الأمم المتحدة، وقبل الوضع الصعب كانوا يصفون الأخضر الإبراهيمي بأنه «قومي عربي» (Arab Nationalist) لا يمكن أن يوفَد إلى العراق، لكنهم الآن قبلوا بذلك. ولقد حاول الإبراهيمي بقدر المستطاع أن يلتقي أكبر عددٍ ممكنٍ من ممثلي العراقيين على الرغم من وطأة مجلس الحكم الذي نصبه الأمريكيون. ويستطيع الآن في تقديري بعد أن توفّر عنصر الاتصال أن يلتقي بممثلين آخرين ويسمع آراءهم بالإضافة إلى رأي مجلس الحكم.

من حسن الحظ أن الترتيب الأمريكي في نقل السلطة في الثلاثين من حزيران/ يونيو في هذا العام، والذي كان يقوم على تعيين تجمعاتٍ صغيرةٍ في المحافظات من قِبلهم مع تعيين مجلس الحكم لآخرين قد سقط، ولعب السيد السيستاني دوراً مهماً في تشجيع الأمم المتحدة غير المتحمسة في الأصل لهذه الصيغة على عدم إقرارها. لكنّ الأمريكيين يفكرون ببديلٍ يتمثل في توسيع مجلس الحكم أو عقد مؤتمرٍ وطني. إن التأثير يكون هنا، فالأمم المتحدة تريد تمثيل الجميع، لكنّ مجلس الحكم سيضيف أناساً آخرين بعد الاستشارة. والحقيقة أنه كان مقرّراً انعقاد مؤتمرٍ وطني في تموز/ يوليو القادم بالتعاون مع الأمم المتحدة، لكنّ مجيء بريمر ألغى ذلك. وكانَ مفهوماً لو تحقق ذلك أن يتحرك الناس لأن الأمم المتحدة شريك في ذلك. وهذا التفكير شرعي، فلقد استمعنا في الندوة إلى سؤالٍ يعكس رأي بعض الضباط السابقين: هل نترك الجيش لبريمر وعملائه الذين تمّ تدريبهم في أمريكا وتشيكوسلوفاكيا أم ندخل فيه ونحوّل وظيفته؟! هذا سؤال منطقي ويجب أن يكون الجواب عليه بالإجماع.

حول الموصل كنت قد تحدثت مع الأخوين مسعود البارزاني وجلال الطالباني بأن لا تكرّر القيادات الكردية الخطأ الذي حدث بُعيد ثورة عبد الوهاب الشواف في العام ١٩٥٩، وان تحلّ الأمور بمنطق الدولة الحديثة والمواطنة والحوار الوطني، لكنها كرّرت الخطأ ذاته، وبالغت بغرورها «الانفصالي» مع أن الوضع الدولي لا يسمح لها بذلك، لكنّها استثمرت في هذا الغرور ضعف الجانب العربي. ومع ذلك هؤلاء الإخوة جزء من العراق بكل تناقضاته.

يجب ألا نبالغ بقضية السنّة والشيعة، وأذكر لكم أنه بعد عودتي في تموز/ يوليو من العام ٢٠٠٣، قد ذهبت إلى العلاّمة محمد حسين فضل الله، وهو من هو، لأسأله

عن قضيتين: المقاومة وقضية السنّة والشيعة. وكان جوابه: المقاومة فرض ديني من دون أي نقاش، لكنه ضحك عند القضية الثانية، وذكر لي طرفةً عن جدّه أو والده عن ذلك الذي أراد أن يتشيّع، وردّ على سؤال ما الفرق بين التشيع والتسنن؟ بـ «لا، إنني لم اعد أرغب أن أغدو شيعياً» فقيل له: أشهد أن لا إله الله وان محمداً رسول الله، فأقسم وغدا شيعياً. نحن نحتاج إلى هذا الرأي المتفتّح الذي يصدر عن نجفي عريق. لكنّ العلاّمة كان صريحاً وحرص على الرغم من الضغوطات ومن تورطات البعض في مجلس الحكم، أن يبقي على الاتصال مع الجميع من السيد السيستاني فالسيد جواد الخالصي والسيد الحائري وصولاً إلى مقتدى الصدر.. إلخ، وهو في كل ذلك ينصح ويساعد.

إن هذه القضية مفتعلة، فالفروق بين السنة والشيعة فروق في الفروع وليس في الأصول. ولقد لمست هنا على الرغم من اختلاف وتيرة النبرات أننا متفقون على ما هو أساسي، فلماذا نحوّل الخلاف على ما هو ثانوي إلى قضيةٍ تفرّق ولا تجمّع؟! وليحضر هنا أمامنا مفهوم المواطنة، ففي الأربعينيات كانوا يوفدون الخمسة الأوائل في كلية فيصل في بعثاتٍ خارجيةٍ. وفي دورتي كان الخمسة الأوائل يهودييْن واثنين من الموصل كنت واحداً منهما، وواحداً من كربلاء. وأكملنا جميعاً الدراسة في تركيا من دون تمييز. صحيح أن اليهودييْن ذهبا يومئذٍ إلى إسرائيل لكن لم يكن هناك تمييز ضدهما كمواطنين. إذا لم يكن هناك تمييز ضد اليهود فهل يُعقل أن يكون هناك تمييز بين سنّةٍ وشيعة يدينون بكتابٍ واحدٍ ونبيهم واحد وقبلتهم واحدة، وحجّهم واحد؟ ولعلنا نذكر موقف الخالصي بعيد ثورة العشرين، لقد رفض في البداية مبايعة فيصل، ثمّ قام باتصالاته وبايعه على أساس أن يملك ولا يحكم إلا دستورياً عن طريق حكومةٍ منتخبة شعبياً، فالسيادة للشعب. هذا هو تاريخنا بينما يحاولون اليوم إعادتنا إلى ماقبله، ويفترون بأن العراق مفهوم إنكليزي لمجرد ضمّ الولايات الثلاث، لكن هذه الولايات كانت تسمّى قبْل ذلك بالعراق. فانظروا إلى التزييف والافتراء. هذه الدولة لم تمثّل طموحاتنا لكنها كانت دولة حقيقيّة فيها وحدة تاريخ واجتماع، واستعجلنا عليها بينما كان ممكناً للتاريخ أن يكون مختلفاً فيما لو سار بطريقٍ طبيعية.

مثنى حارث الضاري

أتفق تماماً مع رأي الأستاذ الخالصي، والذي يعبّر عن رأي هيئة علماء المسلمين الموحّدة بطرفيها السنيّ والشيعي. لكنني أودّ أن أعلّق على قضية الموقف من المتعاونين مع الاحتلال أو من الشرطة. وأؤكّد أنها قضية حسّاسة جداً عراقياً وشرعياً وقانونياً. فمن الناحية الشرعية الدينية والقانونية الدولية هناك أدلّة تجيز التعامل مع المتعاونين

بطريقةٍ أو أخرى، ومن الناحية القانونية المتعلقة بتقاليد حروب التحرير الوطنية يجب تصفية المتعاونين أولاً. لكنّ الشرعية لا تعني بالضرورة المشروعية. وفي العراق هناك تداخل يفرض هذا التمييز، من بينه المشكلة السنيّة ـ الشيعية التي نبقيها في إطار الفروع وليس الأصول، ونعمل جميعاً على درء الفتنة بين أهل الدين الواحد، وكثْرة المتعاونين مع الاحتلال من مختلف مكوّنات الشعب العراقي، مع أنّ قلةً منهم تجاهر بتعاونها مع الاحتلال، بينما للآخرين مبرّراتهم التي قد تكون الرواتب العالية أو المعاناة من النظام السابق، ومن الظلم الذي وقع على كلّ مكوّنات الشعب العراقي.

القضية حسّاسة جداً، ولذلك يتعرض علماء الدين دوماً إلى أسئلةٍ تطلب فتوى حول كيفية التعامل معهم. الإحراجات كثيرة في هذا المجال، فقد تأتي عائلة المقتول وتدعي عن حقٍ أو غير حق أن ابنها قد قتل بسبب ثأرٍ شخصي أو عرقي أو طائفي. وبما أن الأوضاع مضطربة وليست هناك إمكانية للتحكيم، فإن الدخول في فضّ هذه النزاعات قد يبدأ لكنه لن ينتهي. ومن هنا فإن علماء الدين لم يبتّوا في هذه القضية، وحاولت المقاومة أن تبقي على نظافتها البعيدة عن الأذى، على الرغم من الأذى الذي تتحمّله بسبب المتعاونين.

لا ينفي ذلك أنّ مشكلة المتعاونين قد باتت مشكلةً جديّةً أمام المقاومة المتأذيّة بالفعل منهم، بقدر ما أنّ المداهمات قد باتت تطال من يؤيد المقاومة غير المسلحة أو لا يستخدم سوى القلم. في حالاتٍ ضيقةٍ ومحصورةٍ وغير معمّمة إطلاقاً أعطيت إجاباتٍ معيّنة، لأن التعميم شديد الخطورة. لكنّ هيئة علماء المسلمين حاولت في حدود معرفتي الوثائقية ببياناتها أن تنبّه الشرطة إلى ضرورة التعامل الحسَن مع المواطنين، وتحذّرهم من التمادي في العنف الذي سيجر نتائج وخيمةً عليها. وفي الوقت نفسه شجبت الهيئة الهجوم على مراكز الشرطة باعتبار أنها شرطة وطنية تقوم بواجبها، لكنّها طالبتها بعدم التستر على القضايا، وضرورة عرض نتائجها على الرأي العام.

هناك قضية أكثر حساسيةً وهي أنواع الشرطة، فهناك شرطة الدفاع المدني وشرطة المرور وشرطة القوّات الضاربة التي يضعها الاحتلال في مواجهة العراقيين، التي تعرف أنها قد تكون ضحيةً في تصدّرها حرب العراقيين نيابةً عن الاحتلال، وبذلك أصبح عناصرها هدفاً مشروعاً من الناحية المنطقية وغيرها. لكن لم يُفتَ حتى الآن بجواز الاقتصاص منهم. أخلص من ذلك إلى أن التعامل مع قضية الشرطة موضوع خصب لتشويه المقاومة. فالمقاومة تقع في حرجٍ كبيرٍ إن لم تلجم الشرطة عن تجاوزاتها المؤذية على وجه التحديد، في الوقت نفسه الذي تظهر فيها عمليات لم يكن فيها للمقاومة ناقة ولا جمل تلعب بها قوى الاستخبارات، ومن بينها انفجار لغم باثنين من المواطنين في طريقٍ داخليةٍ في المدينة لم تسلكها المقاومة كما أستطيع أنّ

أؤكّد، فالمقاومة تخلّت عن زرع العبوات خارج المدن باستثناء مداخلها، وفي الطرق الخارجية فكيف داخلها إذاً؟! هناك أدلة على أن التفجير متعمد ومختلق. ويعني ذلك مزيداً من حساسية البتّ في قضية الشرطة والمتعاونين مع المحتل.

صفوت جميل إسماعيل

إنني صناعي تركماني متعاون مع التيار القومي أود أن أؤكّد على موضوع الوحدة الوطنية، وعلى ضرورة الاستفادة من الإعلام في طرح قضايانا. لكنني مهنياً أنبّه إلى دخول كثيرٍ من البضائع إلى العراق بكمياتٍ كبيرةٍ غير مستوفيةٍ للشروط الصحيّة. ويشمل ذلك لحوم البقر والدجاج المصابة بالأمراض. إنّ الضوابط ضرورية هنا ذاتياً وبالتعاون مع الدول المجاورة.

غسان سلامة (قدّمه الدكتور خير الدين حسيب إلى الجلسة كي يتواصل مع أسئلتها)

كان في ودّ الأخ الأخضر الإبراهيمي الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في العراق أن يشاركنا هذه الجلسة، لكنّنا تقاسمنا العمل، وأنقل لكم اعتذاره عن عدم تمكنه من المشاركة في الاجتماع. ولنبدأ إذا ما رغبتم بموضوع الأمم المتحدة، فلأول مرةٍ تواجه في تاريخها حالةً صعبةً تقوم فيها دولتان عضوان من أعضائها باحتلال دولةٍ عضوٍ ثالثة. ثمّ أتى القرار١٤٨٣ ليُشرْعن هذا الوضع، وأعطى كما تعرفون الحاكم المدني الأمريكي المسؤولية الكبْرى في إدارة شؤون البلاد طالما أن السيادة العراقية معلّقة، وهي قد عُلّقت فعلاً بالقرار ١٤٨٣. وإبان إعداد مشروع القرار وصدوره لعبت عدة عوامل دوراً في الإساءة اللاحقة لدور الأمم المتحدة، وكان في مقدمتها وأهمّها الغياب العربي عن الإسهام في عملية صنع القرار لقد طُرحت في حدود شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ فكرة تشكيل وفدٍ من جامعة الدول العربية للمشاركة في المداولات التي أدّت إلى القرار ١٤٨٣، لكنّ ذلك لم يتم بسبب انقسام العرب وإصابتهم بنوعٍ من الإحباط، فتمّ القرار بالشكل الذي صدر فيه من دون أيّ إسهامٍ عربيٍ أو عراقيٍ.

على الرغم من صدور القرار١٥٠٠ والقرار ١٥١١ فإن الأسس التي وضعها القرار ١٤٨٣ لم تزل ساريةً، وهي أن سيادة العراق معلّقة حتى إشعارٍ آخر، وأنّ السلطة العملية هي في يد الحاكم المدني (الأمريكي). ومن هنا وجدت الأمم المتحدة نفسها حينئذٍ أمام خياريْن:

أولهما، أن تنكفئ تماماً مكتفيةً بالقول إنه مادام مجلس الأمن الدولي بأعضائه الخمسة عشر قد قرّر أن تكون الأمور كذلك، فإنّه لا حاجة لدورٍ فاعلٍ للأمانة العامة

للأمم المتحدة في العراق، طالما أنّ القرار ١٤٨٣ لا يشير إلى دور الأمم المتحدة إلا بطريقةٍ شبه عرضيةٍ في المادتيْن(٨) و(٩)، بينما يجزم بطريقةٍ صريحةٍ بمسؤوليات الحاكم المدني عندما يتحدث عن دور الأمم المتحدة بطريقةٍ أقل وضوحاً، في أنها تشجّع وتساعد وتواكب، لكنّه لا يقول بعبارةٍ صريحةٍ ما يجب أن تقوم به. ومن هنا دافع عدد من المسؤولين الكبار يومئذٍ في الأمم المتحدة أنه من الأفضل لها في هذه الظروف ألا تتدّخل في وضعٍ لا يعطيها الدور الأساسي أو حتى دوراً ما واضح المعالم.

ثانيهما، أن تقوم الأمم المتحدة على الرغم من كلّ ما سبق بدورٍ مبادرٍ في العراق. ولقد انتصر هذا الرأي وتبناه الأمين العام، وتمت ترجمته بإرسال بعثةٍ إلى العراق لمتابعة تطور الأمور ودراستها على الأرض، والبحث في كيفية محاولة تحديد دور الأمم المتحدة وتوسيعه.

على أساس هذا الخيار الثاني تشكلت بعثة الأمم المتحدة برئاسة المرحوم سيرجيو دوميللو وكنت معاوناً له، من حوالى عشرين موظفاً دولياً، ووصلنا إلى بغداد في ٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣.ولقد تمّ يومئذٍ تحديد أمرين:

١ ـ حاجة الشعب العراقي إلى أن تعمل مختلف وكالات الأمم المتحدة في المجال الإنمائي والإنساني بأوسع طريقةٍ ممكنةٍ لسببين:

أ ـ كانت هناك دول مستعدة لدعم نشاطات الأمم المتحدة مالياً في مجال إعادة تأهيل المدارس وإعادة بناء المشافي، وإنتاج الكهرباء وبعض الأمور الأخرى، لكنّها لم تكن مستعدّةً للمساهمة مالياً في صندوق التنمية العراقي الذي أنشأه القرار ١٤٨٣ بالنظر إلى أنه يقع تحت سيطرة الأمريكيين والبريطانيين.

ب ـ وجود وكالات الأمم المتحدة إلى حدٍ ما في العراق مثل وكالة اليونيسيف وغيرها على الأرض، وكانت قد عادت إلى العراق قبل حوالى شهرٍ من وصول البعثة إليه بعد أن اضطرت إلى الخروج إبان الحرب. وبالتالي كان لديها مشاريع قيد التحقيق ويجب أن تستمر فيها.

لقد تمّ تطوير هذا الجزء المتعلق بالدور الإنمائي والإنساني لعمل الأمم المتحدة، واستمرّ حتى بعد العملية التي استهدفت مقرها ببغداد، ومايزال مستمراً حتى الآن عبر إنفاقٍ يصل اليوم إلى مئات ملايين الدولارات في مجالاتٍ كثيرةٍ مثل مياه الشرب والمدارس وغيرها، وذلك خارج صندوق التنمية العراقي، أي خارج إطار سلطات الاحتلال. مع تعمّد الأمم المتحدة عدم إبراز ذلك إعلامياً أكثر من اللازم، لحماية المهندسين ومختلف العاملين فيه.

٢ ـ التخوف الكبير من أن تؤدي نهاية العمل ببرنامج «النفط مقابل الغذاء» في أواخر شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، إلى حرمان شرائح واسعة من الشعب العراقي والتي كانت تعتمد عليه من فوائده. وبالتالي كان لدينا عمل نقوم به بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق التنمية التابع إلى الأمم المتحدة بهدف إيجاد بدائل على فترة سنتينْ أو ثلاث سنوات من انقطاعٍ فوري وقاسٍ لبرنامج «النفط من أجل الغذاء»، سيزيد من تدهور الأحوال المعيشية لعموم العراقيين.

أمّا في المجال السياسي فلقد كان وضع الأمم المتحدة أصعب بكثيرٍ، بالنظر إلى هشاشة وضعها في القرار ١٤٨٣. ومن هنا حاولنا أن نفسّر هذا القرار على الرغم من نصّه المائع بطريقةٍ توسّع تدريجياً من دورها في المجال السياسي. وتمّ في ضوء ذلك تحديد القواعد التي حكمت ومازالت تحكم إلى حدٍ كبيرٍ عمل بعثة الأمم المتحدة في هذا المجال، والتي استنبطناها بأنفسنا بحكم أنها ليست موجودةً في نصّ القرار ١٤٨٣. فإذا ما كانت سلطة الاحتلال لا تتصل بكافة العراقيين، أو تقسم التعامل معهم إلى خصوم وأصدقاء، فإن أبواب الأمم المتحدة مفتوحة على مصراعيها أمام جميع العراقيين، وليس سراً أنني قد استقبلت باسم الأمم المتحدة كثيراً من الضباط المسرّحين، ومن النخب الثقافية والسياسية والأكاديمية مثل الأخ الدكتور وميض عمر نظمي الذين اعترضوا على سوء الأحوال، وشكَوْا من فصل الأساتذة من الجامعات، الذين تبنينا قضيتهم. لقد استقبلنا بالفعل من تعمّد الحاكم المدني (الأمريكي) إقصاءهم. وفي المقابل كانت هناك فئات واسعة من الشعب العراقي ولاسيّما المرجعية الشيعيّة في النجف متحفّظةً على التواصل المباشر مع سلطات الاحتلال بينما أبدت استعدادها للتواصل مع الأمم المتحدة. ومن هنا تمكنّا من بناء علاقات ثقةٍ مع عددٍ من العراقيين، ولاسيما مع المراجع.

بالنسبة إلى مجلس الحكم العراقي فلا يوجد في القرار ١٤٨٣ ما يشير إلى ذلك، لكن موقف الأمم المتحدة قام على أنه إذا ما كان الحاكم المدني يريد إنشاء من يمثّل الشعب العراقي في ضوء بعض مفاصل القرار ١٤٨٣ التي تشير بهذا الشكل أو ذاك إلى هذا التمثيل، فإننا نضع قواعد ثلاثاً لذلك، حاولنا قدر الإمكان متابعتها مع الحاكم المدني (الأمريكي)، من دون أن نتدّخل في لعبة الأسماء والتوزيع الطائفي أو المذهبي لا من قريبٍ ولا من بعيد، وهي القواعد التالية:

١ ـ أن يكون التمثيل واسعاً.

٢ ـ أن يتمتع المجلس بصلاحياتٍ حقيقية.

٣ ـ أن يكون له استقلال ما ولو بشكلٍ تدرجي.

بالنسبة إلى القاعدة الأولى قمنا بعملية دفع لتوسيع دائرة من يتم الاتصال بهم للمشاركة في عضوية مجلس الحكم، بما في ذلك بعض الأحزاب والتنظيمات التي كانت مقصاةً تماماً من الاتصالات، ولكن على أن يعود إليها تقرير قبولها أو عدمه بذلك. وبالنسبة إلى القاعدة الثانية، كانت فكرة الحاكم المدني تقوم على مجرد تشكيل لجنةٍ استشاريةٍ، فأصريّنا على أن يتم النص كتابةً على صلاحياتٍ محدّدة للمجلس. وبالنسبة إلى القاعدة الثالثة، فلقد وضعت الأمم المتحدة نفسها تحت تصرف السلطات العراقية الجديدة كي تساعدها فيما إذا كانت تريد أن يكون لها إدارة مستقلة أو سكرتاريا.. إلخ، وفي عملية إعادة بناء المؤسسات العراقية مثل الوزارات والإدارات وغير ذلك، حيث كان البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) مستعداً لذلك. لكن ما حصل هو أن الاهتمام الأساسي للحاكم المدني (الأمريكي) قد انصبّ على الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي على تشكيل مجلس الحكم، وهو ما تمّ إلى حدٍ كبيرٍ في القرار ١٥٠٠ الذي قام على ما شاءت الدول، وشاءت الدول أن ترحّب بقيام هذا المجلس.

سارت الأمور في هذا الاتجاه مع قدرٍ من الاختلاف حول نقاطٍ محدّدةٍ مثل رقابة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والصندوق العربي والأمم المتحدة على صندوق التنمية العراقي الذي ورد في القرار ١٤٨٣، وحول موضوعاتٍ أخرى. لكن تفجرت كل هذه الخلافات في النهاية في عملية استهداف مقر الأمم المتحدة في ١٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٣ التي توفي فيها ٢٣ وجرح ١٥٢ شخصاً. فأصبحت بعثة الأمم المتحدة في وضع أصعب مما كانت عليه قبل الاستهداف، إذ سبق قبل الاستهداف وبعده أن تمّ قصف مقر البعثة وإطلاق صواريخ على طائرة الأمم المتحدة التي كانت تقلّني مع سيرجيو دوميللو من تركيا إلى بغداد، وتهديد العاملين في البعثة. وزاد الأمر صعوبةً بعد استهداف الصليب الأحمر الدولي، ووُضعنا أمام معضلةٍ حقيقيةٍ من الناحيتين القانونية والسياسية، فإذا ما طبّقنا حرفياً اتفاقية جنيف الرابعة، فهذا يعني أنّ سلطات الاحتلال هي المسؤولة عن أمن العراقيين الشخصي، وأمن المنظمات الدولية العاملة في العراق. والسير في هذا المنطق إلى نهايته يؤدي إلى أحد الأمرين التاليين: إما وضع المنظمات الدولية بما فيها منظمة الأمم المتحدة تحت الحماية التي تقرّر سلطات الاحتلال شروطها بكلّ ما يعنيه ذلك من احتمال تطويق حركتها واتصالاتها اليومية والحدّ من حريتها في التحرك، أو أنّ علَم الأمم المتحدة هو الذي يحميها، ولقد راهنّا منذ شهر حزيران/ يونيو وحتى تفجير ١٩آب/ أغسطس ٢٠٠٣ على الخيار الثاني في العمل كمرجعيةٍ مستقلةٍ كي لا نرمي أنفسنا في أحضان سلطات الاحتلال. لكنّ هذا الخيار ليس واقعياً إلا في شروط وجود قواتٍ تابعةٍ إلى الأمم المتحدة، أو في شروط توقف التهديدات والاعتداءات التي يتعرض لها موظفوها.

فمن الناحية السياسية نريد الاحتفاظ بحرية حركتنا واستقلالنا وتميّزنا عن سلطات الاحتلال، ومن الناحية الأمنية نحن في حاجةٍ إلى حمايةٍ أمنيةٍ، ولاسيما أن التهديدات لم تتوقف بعد ١٩ آب/ أغسطس وهذا هو سبب تأخر الأمم المتحدة في العودة إلى بغداد ببعثةٍ كاملةٍ ودائمة.

عندما وُقّع اتفاق ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ ما بين الحاكم المدني بريمر وجلال الطالباني الرئيس الدوري لمجلس الحكم يومئذ، لم تتم الإشارة في نصّ الاتفاق لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ إلى أيّ دورٍ للأمم المتحدة في عملية الانتقال السياسي، كما أن مجلس الحكم حين وافق على الاتفاق لم يطالب بهذا الدور. ومن هنا دخلت الأمم المتحدة في تحدٍ جديدٍ تمثّل في الموازنة ما بين المخاطر والدور المأمول، فإذا كانت المخاطر ضعيفةً والدور كبيراً فإن الأمم المتحدة ستذهب فوراً إلى العراق، أما إذا كانت المخاطر كبيرةً وكان الدور صغيراً، فمجنون من يخاطر بحياة الناس من دون أن يكون له دور واضح وصريح وفعّال في قيادة العملية السياسية. ولم يعطِ اتفاق تشرين الثاني/ نوفمبر دوراً للأمم المتحدة فلماذا تذهب بعثتها إلى بغداد؟ وماذا ستفعل هناك في ظل هذا الوضع؟ إن هذه الأمور تُناقَش يومياً في الأمم المتحدة، فهناك من يؤيد العودة، ومن يرفضها إطلاقاً بسبب الوضع الأمني، ومن ـ وهو الطرف الأكبر ـ يرهن تلك العودة بتحسن الظروف الأمنية بعض الشيء وبتوضح صورة الدور الذي يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة تجاه العراق كعضوٍ مؤسّسٍ، ولأن أيّ شرعيةٍ للعملية السياسية لن تأتي إلا من خلال دور الأمم المتحدة.

حين تمّ توقيع اتفاق تشرين الثاني/ نوفمبر بلّغنا به رئيس مجلس الحكم طالباً استصدار قرارٍ بدعمه، لكن وردتنا في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ رسالة جديدة من رئيسه الدوري يقول فيها إن لدى بعض أعضاء المجلس تحفّظاتٍ كبيرة على بعض عناصر الاتفاق. ويعني ذلك أنه قد استلمنا من رئيس مجلس الحكم بصفته الاعتبارية وإنْ كان شخصه متغيّراً رسالتين بمضمونين مختلفين، يحملان رسالتين متناقضتين. وحدّدنا مسؤوليتنا في أن نفهم على الأقل مواقف طرفيْ اتفاق ١٥تشرين الثاني/ نوفمبر. من هنا دعا الأمين العام للأمم المتحدة في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ إلى اجتماع شارك فيه الحاكم المدني بريمر وبعض معاونيه من الأمريكيين والبريطانيين، وعدد كبير من أعضاء مجلس الحكم، ووفد من الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأخذنا علماً أن هناك عدداً من أعضاء مجلس الحكم ومن قوى المجتمع العراقي من يعتبر أنه قد وافق بتسرع على اتفاق ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، وأنه يطلب مساعدة الأمم المتحدة لتصحيح الاتّفاق أو إعادة النظر به، في الوقت الذي كانت فيه قد اشتدّت مطالبة أطرافٍ عديدةٍ في المجتمع العراقي ولاسيما مطالبة السيد السيستاني

بدورٍ للأمم المتحدة حول مدى إمكانية إجراء انتخاباتٍ في العراق قبل موعد تسلّم السلطة في ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

واتضح أن الأمر على العكس مما نصّ عليه اتفاق تشرين الثاني/ نوفمبر غير محلولٍ، وأنّ هناك خلافاً حقيقياً حول الجهة التي ستتسلّم السيادة. والخلاف لم يكن حول نقل السيادة بما أن الأمريكيين قد قرّروا لأسباب عديدة يفسرها كل طرفٍ على طريقته بأن يقوموا بذلك ولكنه حول من يتسلمها، وكيفية التوصل إليه. تعرفون أنّ اتفاق ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر قد نصّ على انتخاباتٍ جزئيةٍ في كل محافظةٍ من المحافظات العراقية، تؤدي إلى انتخاباتٍ ثانيةٍ لمجلسٍ انتقالي ـ تشريعي ينتخب بدوره حكومةً مؤقتةً في شهر حزيران/ يونيو لتتسلّم السيادة في أوائل الشهر الذي يليه، بعد حلّ سلطة «التحالف» بشكلها الحالي.

لقد تمثّل المأزق هنا بمن سيستلم السيادة، وفي ضوء إلحاح مختلف الأطراف التي تدعو إلى دورٍ للأمم المتحدة في حلّ هذا المأزق، ذهبت بعثة الأخ الأخضر الإبراهيمي الممثّل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، وتوصلت بعد مداولاتها ووقوفها على الواقع عن كثبٍ إلى نتيجتين: **الأولى**، صعوبة إجراء انتخاباتٍ ذات صدقيةٍ قبل ١ حزيران/ يونيو كي يكون شهر حزيران/ يونيو شهر اختيار الحكومة وفق ما نصّ عليه اتفاق ١٥/ ١١، وذلك بسبب قِصر المدة المتبقية وبروز رفضٍ واسعٍ لنظام الـ «كوكس» (Caucus)(*) الذي اعتمده اتفاق ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر لاختيار المجلس التشريعي الانتقالي.

لقد وضعت البعثة هذه الأفكار أمام الأمين العام للأمم المتحدة الذي أرسل بدوره تقريراً موجزاً عنه إلى مجلس الأمن الدولي، لكنّ التقرير لم يجزم بالجهة التي ستُنقَل إليها السيادة بل ترك المجال لأطراف اتفاق ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر أن يتفقوا بأنفسهم حول ذلك. ولقد قلنا بكل صراحةٍ إذا ما كنتم بحاجةٍ إلى دور الأمم المتحدة، فإنها مستعدة لمساعدتكم، لكننا لم نتسلم حتى الآن أيّ جوابٍ لا من مجلس الحكم ولا من سلطة «التحالف» على تقرير الأمين العام، بل جاء الجواب بشكلٍ موارب في المادة الثانية من نصّ «قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية»، التي أشارت إلى أن مجلس الحكم وسلطة التحالف هما اللذان يستفتيان الشعب العراقي، ويمكن أيضاً أن تستشار الأمم المتحدة في عملية اختيار الحكومة

(*) نظام انتخابي أمريكي في الترشح في الانتخابات، ويعني تعيين المرشحين من قبل لجان الأحزاب، ويؤمن هذا النظام سيطرة بعض الأشخاص النافذين في الحزب على تحديد المرشحين، وبالنظر إلى مساوئه فقد تم التخلي عنه في الولايات المتحدة الأمريكية لصالح نظام الانتخابات التمهيدية أو الأولية (المحرّر).

الانتقالية(*)، وهو ما يعني أننا لم نخرج في واقع الأمر بعد من منطق القرار ١٤٨٣.

لم نلمس أيّ تغيرٍ نوعي في هذه النقطة. ولذلك ليست الأمم المتحدة مستَعجلةً لمعاودة إرسال بعثتها إلى العراق، مع أن أكثرية أعضاء مجلس الأمن الدولي ولا أقول كلهم يرون ضرورة العودة النشيطة الفعّالة للدور السياسي للأمم المتحدة في العراق، ولكن بشرطين: تحسن الظروف الأمنية بشكلٍ يتيح التحرك الحر وليس التحرك وفق شروط سلطات الاحتلال بدعوى الأمن، وأن تحدّد الأطراف المعنيّة بوضوح: ماذا تريد من الأمم المتحدة؟. أقول ذلك لأنّ هناك أطرافاً عراقيةً، لن أسمي أحداً منها، تطالب في تصريحاتها العامة بدورِ «مركزي» و«خطيرِ» و«محوريِ» وما شئتم من «صفات» للأمم المتحدة، بينما لا نرى أيّ انعكاسٍ لهذا الحديث عن الدور «الخطير» و«المحوري» في نصّ «قانون إدارة الدولة» وفي نصّ اتفاق ١٥/ ١١.

إن الأمم المتحدة أميل إلى ما جاء في تقريرِ شهيرِ أعدّه الأستاذ الأخضر الإبراهيمي منذ حوالى سنتين ونيّف حول دور الأمم المتحدة في الحالات الشبيهة بالحالة العراقية اليوم. وتقول خلاصة التقرير إنّ هناك حوالى ١٢٠ نزاعاً في العالم، وليس لدى الأمم المتحدة إمكانية أن تتواجد في كل بؤر النزاع هذه كلها بشكلٍ فعّال، لكن لديها مثل هذه الإمكانية في الحالات التي تتفق فيها الأطراف الأساسية الفاعلة حول حلِ ما، ويكون للأمم المتحدة الخبرة والقدرة على لعب دورِ فعّالِ في ذلك.

إذا لم تكن شروط الفعل متوفرةً فليست هناك حاجة لاستعجال دور الأمم المتحدة، ولاسيما إذا ما كانت تسعى أو يسعى إليه الآخرون من جعلها شاهد زورٍ على ما يقرّره غيرها، وهو ما لا يتناسب مع مكانتها باعتبارها مصدر الشرعية الدولية المعتَرف به. لقد توثّقت من حقيقة أن هناك كثيرين من العراقيين شخصياتٍ وأطرافاً يريدون دوراً حقيقياً للأمم المتحدة، وكذلك هناك كثير من الدول الأعضاء في مجلس الأمن يريدون ذلك، لكن ذلك شديد الصعوبة تماماً إذا لم يرِد بصورةٍ حسيّةٍ واضحةٍ من قِبل القوى الفعّالة حالياً في الساحة العراقية. ولقد طُرح هذا الموضوع بالذات خلال هذا الأسبوع الثاني من آذار/ مارس ٢٠٠٤ على أعلى مستوى من قبل الأمين

(*) تنص الفقرة الأولى من الفقرة (ب) من «المادة الثانية» للقانون على ما يلي: «تبدأ الفترة الأولى بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة ذات سيادة كاملة تتولى السلطة في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤. وستتألف هذه الحكومة وفق عملية تداول واسعة النطاق بتشاور شرائح المجتمع العراقي يقوم بها مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة ويمكن التشاور مع الأمم المتحدة بذلك. إن هذه الحكومة ستمارس السلطة بموجب هذا القانون، وبضمانها المبادئ والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا القانون، وملحق يُتفق عليه ويصدر قبل بداية المرحلة الانتقالية ويكون جزءاً لا يتجزأ من هذا القانون.

العام للأمم المتحدة وممثّله الإبراهيمي، وحدثت اتصالاتٍ مكثّفة حول ذلك، لكن من يطالبون بذلك هم أنفسهم الذين نصّوا في المادة الثانية من قانون إدارة الدولة على أنه يتم في أحسن الأحوال استشارة الأمم المتحدة.

الخلاصة أنّ دور الأمم المتحدة مستمر في المجال الإنمائي والإنساني من خلال وكالاتها المختلفة، ولن تتوقف هذه الوكالات عن العمل، بل هناك «كرَم» ملحوظ حتى من قِبل بعض دول «التحالف» والمؤسسات البريطانية والإسبانية واليابانية.. إلخ وغيرها بما في ذلك الدول الأوروبية التي عارضت الحرب، لاستمرار عمل الأمم المتحدة وتوسيع رقعة وبرامج عمل وكالاتها في المجال الإنمائي والإنساني. ولقد عيّنت الأمم المتحدة موظفاً لتنسيق ذلك جرى افتتاح مكتبٍ مؤقتٍ له في قبرص. ونحن نساعد في الحقيقة كثيراً في هذا المجال مع الدول المجاورة لبناء مشاريع جديدة أو استكمال مشاريع سابقة، مع أنّ هناك تحفظاً على من يرغب الإقامة بصورةٍ دائمةٍ من غير العراقيين. ومن حسن الحظ أن معظم تعاقدات هذه الوكالات يتم مع مقاولين عراقيين، وبالتالي ليست هناك حاجة كبيرة لمقاولين أجانب. لكن الدور السياسي ما يزال معلّقاً، وحتى هذه اللحظة لم يرِدنا الجواب حول هذا الدور. وأؤكد لكم أن الأمم المتحدة مستعدة للقيام بهذا الدور فيما إذا ما قرّرت القوى العراقية الفاعلة ذلك بوضوح وبشكلٍ ملموس، لكننا لسنا مستعدّين للعب دور شاهد الزور في عمليةٍ ليس لنا سيطرة حقيقية عليها وفي ظروفٍ أمنيةٍ صعبة.

إن الأمور مفتوحة، ونحن نراقب عن كثبٍ سواء ما تعلق بالتحفظات التي قيل إن حوالى نصف أعضاء مجلس الحكم قد أبدَوها على «قانون إدارة الدولة»، ثم تمّ التوقيع عليه مع الإشعار بأنّ من يوقّع عليه يوقّع من دون تحفظات، أو ما تعلّق بالحملة التي نُظّمت في عددٍ من المدن العراقية للتوقيع على عرائض تعترض على أربع عشرة نقطة في «القانون». إن العودة السياسية تتطلب ثلاثة عناصر: معرفة توجهات التحالف، وهل يريد من الأمم المتحدة دوراً حقيقياً أم مجرّد دورٍ خارجي ساكن؟ وما هي نتائج المشاورات الجارية باستمرارٍ في مجلس الأمن الدولي حول ذلك؟ ومطالبة العراقيين أنفسهم بذلك. هذا هو موجز الوضع.

ضاري رشيد الياسين

أسأل الدكتور غسان سلامة، من الذي يجب أن يُطلب منه دعوة الأمم المتحدة إلى أن تلعب دوراً سياسياً في العراق المحتل؟ هل هو مجلس الحكم الانتقالي الذي نصبه الأمريكيون أم الشعب العراقي؟ في ضوء اختصاصي بالقانون الدولي، فإن الأمم المتحدة شرْعنت الاحتلال، ويجب مقاضاتها لأنّ هذا ليس من صلاحيتها ولا

من حقوقها أن تضفي شرعيةُ على الاحتلال. إذا كانت الجهة المطلوبة للقيام بالدور هي مجلس الحكم الذي عيّنه الاحتلال، فاقرأ على هذه الدعوة السلام، لكن غالبية الشعب العراقي تطالب بدورٍ حياديٍ في حلّ القضية العراقية.

ضياء الفلكي

يبدو أنّ هناك في «الطبْخة» فعلاً عملية تزوير لإرادة الشعب العراقي، وأرى أن ينعقد مؤتمر عراقي يطالب الأمم المتحدة بنقل السلطة إليه، فغالبية الشعب العراقي ترفض مجلس الحكم، ولها مآخذ كثيرة وكثيرة جداً على سلطات الاحتلال التي تسلك سلوك العهد البائد نفسه. ولابدّ هنا للأمم المتحدة من أن تنتفض لكرامتها المستلبة في كثيرٍ من الأمور التي قد تكون ساومت عليها مثل احتلال العراق.

عبد الوهاب القصاب

أليس بإمكان الأمم المتحدة أن تعترف بحركة المعارضة العراقية كصنوٍ للقابضين على السلطة اليوم في العراق، ولا سيما أنّ هناك سوابق في تاريخ الأمم المتحدة حول ذلك؟

عدنان عيدان

تكمن المشكلة في ان الأمريكيين محصورون في العراق بينما ليس بإمكان العراقيين تحقيق استقلالهم. نحن نريد الاستقلال، ويمكن للأمم المتحدة أن تلعب دوراً في ذلك. الطرفان الأمريكي والعراقي في ورطةٍ، وحل ذلك بخروج الأمريكيين واستقلال العراق، أما ضمان المصالح فالكل يعرف أن هذا لن يشكّل مشكلةً عويصة.

خير الدين حسيب (مختتماً الجلسة)

إن تحرك الأمم المتحدة لا يمكن أن يتمّ دون ضغوطٍ عليها، ولا يوجد في النظام الرسمي العربي ولا الدول التي وافقت على القرار ١٤٨٣ من يضغط بهذا الاتجاه. من هنا يجب أن تنشط حركة في الداخل والخارج تركّز على ذلك، وألا ننتظر انعقاد المؤتمر الوطني العام، بل أن نشرع بأساليب عملٍ من طراز تنظيم مذكراتٍ وحملات توقيعات تُرسَل إلى الأمين العام للأمم المتحدةً بذلك، مع استخدام كل قنوات التعبير الممكنة في أنّ هناك رأياً عاماً عراقياً يطالب بدورٍ أساسي للأمم المتحدة، ويجب نقل السيادة إليها لتتولى وضع قانون انتخاب وتنظيم انتخاباتٍ عامةٍ والإشراف على وضع الدستور، وتسليم السلطة إلى حكومةٍ منتخَبة.

يدخل رأيي هذا في إطار منطق هذه الجلسة الحوارية المفتوحة التي اقتصرت على من رغب من الإخوة العراقيين. وكان الحوار بحدّ ذاته الهدف الأساسي منها، إذ أن تقليد عمل المركز يقوم في إطار استقلاليته وعدم دخوله في تحالفاتٍ مع أية جهاتٍ سياسيةٍ أو حكوميةٍ على عدم إصدار توصياتٍ أو مقترحاتٍ أو أية بياناتٍ، فهذه مهمتكم في العمل وليست مهمة المركز. أشكر كل من شارك في حوارات هذه الجلسة، وأخص بالشكر الدكتور غسان سلامة الذي شاركنا مشكوراً في هذه الجلسة وكذلك الأخ الأخضر الإبراهيمي الذي لم تمكّنه ظروف عمله من المشاركة معنا، لكنه حرص على معرفة اتجاهات الحوار ومحاوره وأفكاره.



البرنامـــج النهائي للنـــدوة

الأحد ٧ آذار/ مارس ٢٠٠٤

١٩,٠٠ ـ ٢١,٠٠	حفل استقبال يقيمه الدكتور خيرالدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، في فندق «كراون بلازا»، على شرف السادة المشاركين والصحافيين والمراقبين في الندوة.

الاثنين ٨ آذار/ مارس ٢٠٠٤

٨,٠٠ ـ ٩,٠٠	التسجيل للمشاركين والصحفيين والمراقبين (الذين لم يسجلوا بعد).
الجلسة الصباحية الأولى	**رئيس الجلسة**: **أ. محمد فايق** **افتتاح الندوة**
٩,٠٠ ـ ٩,٣٠	كلمة الدكتور خيرالدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية. كلمة الدكتور سليم الحص، رئيس الوزراء اللبناني السابق.
٩,٣٠ ـ ١٢,٠٠	البحث الأول ـ الرؤية الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للمنطقة العربية والعالم أ ـ سياسات السلام الأمريكي (Pax Americana) في العراق والشرق الأوسط (مركز/ ندوة/ ٣٦/ ١/ ١) **مقدم البحث**: د. مايكل هدسون ب ـ الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات فيها (مركز/ ندوة/ ٣٦/ ١/ ٢) **مقدم البحث**: د. عماد فوزي شعيبي **المعقبون**: أ. جميل مطر د. بول سالم د. فواز جرجس لواء صلاح الدين سليم أ. منذر سليمان **مناقشة عامة**
١٢,٠٠ ـ ١٢,٣٠	استراحة

الجلسة الصباحية الثانية ١٢,٣٠ ـ ١٤,٠٠	**رئيس الجلسة**: **أ. أديب الجادر** البحث الثاني ـ أسلحة الدمار الشامل: الاتهامات والحقائق **مقدما البحث**: د. جعفر ضياء جعفر ود. نعمان سعد الدين النعيمي (مركز/ ندوة/ ٣٦/ ٢) **المعقبون**: د. عماد خدوري العميد الركن صفوت الزيات اللواء صلاح الدين سليم **مناقشة عامة**
١٤,٠٠ ـ ١٦,٠٠	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر الأولى ١٦,٠٠ ـ ١٧,٣٠	**رئيس الجلسة**: **أ. أحمد عبيدات** البحث الثالث ـ الوضع العراقي عشية الحرب (مركز/ ندوة/ ٣٦/ ٣) **مقدم البحث**: د. سعد ناجي جواد **المعقب**: د. جاسم يونس الحريري **مناقشة عامة**
١٧,٣٠ ـ ١٨,٠٠	إستراحة
جلسة بعد الظهر الثانية ١٨,٠٠ ـ ١٩,٣٠	**رئيس الجلسة**: **أ. بشارة مرهج** البحث الرابع ـ الوضع العربي عشية الحرب (مركز/ ندوة/ ٣٦/ ٤) **مقدم البحث**: د. عبد الإله بلقزيز **المعقبان**: أ. عبد الحميد مهري د. حسن نافعة **مناقشة عامة**

الثلاثاء ٩ آذار/ مارس ٢٠٠٤

الجلسة الصباحية الأولى ٩,٠٠ ـ ١١,٣٠	**رئيس الجلسة**: **الشيخ جواد الخالصي** البحث الخامس ـ النتائج والتداعيات على العراق (مركز/ ندوة/ ٣٦/ ٥) **مقدم البحث**: د. فاضل الربيعي **المعقبان**: د. وميض نظمي د. عبد الحسين شعبان **مناقشة عامة**

٩,٠٠ ـ ١١,٣٠	البحث السادس ـ النتائج والتداعيات على الوطن العربي (مركز/ ندوة/ ٣٦/ ٦) **مقدم البحث**: د. أحمد يوسف أحمد **المعقبون**: أ. عوني فرسخ د. ناظم عبد الواحد الجاسور أ. عبد الله السناوي **مناقشة عامة**
١١,٣٠ ـ ١٢,٠٠	إستراحة
الجلسة الصباحية الثانية	**رئيس الجلسة**: **الدكتور كمال خلف الطويل**
١٢,٠٠ ـ ١٣,٣٠	البحث السابع ـ إسرائيل في ضوء نتائج الحرب (مركز/ ندوة/ ٣٦/ ٧) **مقدم البحث**: أ. بلال الحسن **المعقبان**: د. نواف الموسوي أ. عبد الوهاب بدرخان **مناقشة عامة**
١٣,٣٠ ـ ١٥,٣٠	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر الأولى	**رئيس الجلسة**: **أ. عبد الحميد مهري**
١٥,٣٠ ـ ١٨,٠٠	البحث الثامن ـ النتائج والتداعيات تركياً (مركز/ ندوة/ ٣٦/ ٨) **مقدم البحث**: د. محمد نور الدين **المعقبان**: د. محمد جواد علي د. هيثم الكيلاني البحث التاسع ـ النتائج والتداعيات إيرانياً (مركز/ ندوة/ ٣٦/ ٩) **مقدم البحث**: د. طلال عتريسي **المعقب**: د. نيفين مسعد **مناقشة عامة**
١٨,٠٠ ـ ١٨,٣٠	إستراحة
جلسة بعد الظهر الثانية	**رئيس الجلسة**: **د. خلدون حسن النقيب**
١٨,٣٠ ـ ٢٠,٠٠	البحث العاشر ـ النتائج والتداعيات دولياً (مركز/ ندوة/ ٣٦/ ١٠) **مقدم البحث**: د. إيريك رولو **المعقبون**: د. عماد فوزي شعيبي أ. الفضل شلق د. حسن نافعة **مناقشة عامة**

الأربعاء ١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٤

الجلسة الصباحية الأولى
٩,٠٠ ـ ١١,٣٠

رئيس الجلسة : أ. محمد سعيد طيب

البحث الحادي عشر ـ ما ينبغي عمله في العراق أمريكياً (مركز/ ندوة/ ٣٦/ ١١)

مقدم البحث : د. وليام بولك (لم يحضر)

البحث الثاني عشر ـ المشاهد (السيناريوهات) المستقبلية المحتملة للعراق : إطار عام (مركز/ ندوة/ ٣٦/ ١٢)

مقدم البحث : د. خير الدين حسيب

المعقبون : أ. معن بشور
د. امحمد مالكي
د. وميض نظمي
أ. عبد الوهاب بدرخان

مناقشة عامة

١١,٣٠ ـ ١٣,٣٠
إستراحة

الجلسة الصباحية الثانية
١٢,٠٠ ـ ١٣,٣٠

رئيس الجلسة : د. عبد الله ساعف

البحث الثالث عشر ـ الدستور ونظام الحكم (مركز/ ندوة/ ٣٦/ ١٣)

مقدم البحث : د. عبد الحسين شعبان

البحث الرابع عشر ـ العراق على مفترق التعدد والتوحد (مركز ندوة ٣٦/ ١٤)

مقدم البحث : د. عصام نعمان

المعقبون : د. فوزية صابر
أ. صباح المختار
د. حسن البزاز
د. محمد المجذوب

مناقشة عامة

١٣,٣٠ ـ ١٥,٣٠
فترة الغداء

جلسة بعد الظهر الأولى
١٥,٣٠ ـ ١٨,٠٠

رئيسة الجلسة : د. نيفين مسعد

البحث الخامس عشر ـ الوحدة الوطنية (مركز/ ندوة/ ٣٦/ ١٥)

مقدم البحث : د. جاسم يونس الحريري

المعقبون : الشيخ جواد الخالصي
د. مثنى حارث الضاري
د. عبد الحسين شعبان
د. صباح ياسين
د. عبد السلام بغدادي
د. سعدون المشهداني (لم يحضر)

مناقشة عامة

١٨,٠٠ ـ ١٨,٣٠	إستراحة
جلسة بعد الظهر الثانية	**رئيس الجلسة : أ. رياض الريس**
١٨,٣٠ ـ ٢٠,٠٠	البحث السادس عشر ـ مستقبل عروبة العراق (مركز/ ندوة/ ٣٦/ ١٦)
	مقدم البحث : د. وميض نظمي
	لبحث السابع عشر ـ الوضع الكردي في العراق : رؤية مستقبلية
	مقدمة البحث : د. فوزية صابر
	المعقب : د. سعد ناجي جواد
٢٠,٣٠	دعوة عشاء تجمع اللجان والروابط الشعبية في فندق ميريديان كومودور ـ الحمراء

الخميس ١١ آذار/ مارس ٢٠٠٤

الجلسة الصباحية الأولى	**رئيس الجلسة : أ. أحمد نجيب الشابي**
٩,٠٠ ـ ١١,٣٠	البحث الثامن عشر ـ هيكل الهيمنة : وسائل المقاومة الشعبية عربياً ودولياً (مركز/ ندوة/ ٣٦/ ١٨)
	مقدم البحث : د. أشرف البيومي
	المعقبان : أ. نواف الموسوي
	أ. أمين يسري
	البحث التاسع عشر ـ المقاومة العراقية
	مقدما البحث : د. مثنى حارث الضاري
	د. سلمان الجميلي
	المعقب : د. صباح ياسين
	د. عبد الإله بلقزيز
	مناقشة عامة
١١,٣٠ ـ ١٢,٠٠	إستراحة
الجلسة الصباحية الثانية	**رئيس الجلسة : أ. فوزي الراوي**
١٢,٠٠ ـ ١٣,٣٠	البحث العشرون ـ الجيش (مركز/ ندوة/ ٣٦/ ٢٠)
	مقدم البحث : د. عبد الوهاب القصاب
	المعقبان : العميد الياس حنا
	العميد الركن صفوت الزيات
	مناقشة عامة
١٣,٣٠ ـ ١٥,٣٠	فترة الغداء

جلسة بعد الظهر الأولى
١٥,٣٠ ـ ١٨,٠٠

رئيس الجلسة: د. محمد المسفر
البحث الحادي والعشرون ـ مستقبل التنمية
مقدم البحث: د. سالم توفيق النجفي
د. كامل عباس مهدي
لمعقبون: د. ذكاء الخالدي
د. ثامر محمود العاني
د. عبد الوهاب حميد رشيد
البحث الثاني والعشرون ـ السياسة النفطية (مركز/ ندوة/ ٣٦/ ٢٢)
مقدم البحث: د. رمزي سلمان
المعقبون: أ. أديب الجادر
د. عصام الجلبي
د. سعد الله الفتحي
مناقشة عامة

١٨,٠٠ ـ ١٨,٣٠
إستراحة

جلسة بعد الظهر الثانية
١٨,٣٠ ـ ٢٠,٠٠

رئيس الجلسة: أ. عبد القادر غوقة
البحث الثالث والعشرون ـ التعويضات (مركز/ ندوة/ ٣٦/ ٢٣)
مقدم البحث: د. عبد الأمير الأنباري
المعقب: د. سعد الله الفتحي
مناقشة عامة

٢٠,٠٠
اختتام الندوة

فهــــرس

ـ أ ـ

آدامز، جون: ٨٤٧
آرميتاج، ريتشارد ل.: ٧١، ١٣٣
آزنار، خوسيه ماريا: ٨١١، ٩٧١
آشكروفت، جون: ٨٠٨
آصفي، حميد رضا: ٦٤٢
آغاخان، صدر الدين: ٢١٦
آلان، رتشارد ف.: ٦٩
آمستونز، دان: ٨٧٦، ٨٩٦
آولمان، كنيث: ٦٩
آيتون، بول: ٦١٩
أبـراهـامـز، إليوت: ٧١، ٨٩، ٩٥، ١٠٠
ابراهيم باشا: ٧١٨
ابراهيم، باقر: ٣١٨، ١٠٠٢
الابراهيمي، الأخضر: ٤٦، ٥٠٢، ٥٠٧، ٥١٠، ٥١١، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٥٩، ٦٨٩، ١٠١٤، ١٠٣٢، ١٠٣٥، ١٠٣٨، ١٠٤٣-١٠٤٥، ١٠٤٧
أبطحي، محمد علي: ٤٤٣
ابـن لادن، أسـامـة: ١٠١، ١٢٦، ١٨٤، ٢٢٢، ٣٧٤، ٥٠٨، ٦٨٥، ٧٦٧، ٨٠٩، ٨٤٦
أبو الثمن، جعفر: ٥٩٠، ٧١٩
أبو زيد، جون: ٥٠٧، ٧٩٢، ٩٧٨
أبو ياسين، عز الدين سليم: ٦٤٢
الاتحـاد الأوروبي: ٢٨، ٧٧، ١٣٥، ١٣٦، ٢٦١، ٣٧٧، ٣٨٤، ٣٩١، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٢٢-٤٢٤، ٤٢٧، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٣، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٩، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩٢-٤٩٤، ٨٠١، ٨٢٠، ٩٦٨، ٩٨٤
الاتحاد الهاشمي (١٩٥٨): ٥١٧
الاتحاد الوطني (العراق): ٣٣
اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣ (لبنان/ إسرائيل): ٩٨٩
اتفاق إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية (١٩٩٣: واشنطن): ٧١، ٧٧، ٢٦١، ٣٤٠، ٣٤٧، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٨٤، ٣٩٣
اتفاق التجارة الحرة في الشرق الأوسط (MEFTA): ٨٢٣

اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية (BTWC): ١٦٥
اتفاقية الجزائر (١٩٧٥): ٤٢٦، ٥١٩، ٦١٨
اتفاقية جنيف (٤: ١٩٤٩): ٥٨٥، ٩٢٤، ١٠٤١
- البروتوكول الخاص بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة: ٥٨٥
اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي (١٩٥٠): ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٣، ٣٢٧، ٥٣٤
اتفاقية سايكس - بيكو (١٩١٦): ١٤٧، ٥٩٠، ٦١٢، ٧٤٣، ٨٣٨
اتفاقية الضمان النووي: ١٧٤
الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات: ٨٨٥
الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات): ٣٧٢
أجاويد، بولنت: ٤١٠، ٤٢٣
اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب (٢٠٠٣: القاهرة): ٢٦٩، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٤
الاجتياح الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢): ٣٩٢، ٩٨٩
أحداث أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ (الأردن): ٣٣٥
أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ (الولايات المتحدة): ١٢، ١٨، ١٩، ٢٥، ٢٨، ٣٨، ٦٥-٦٧، ٧٢، ٧٧، ٨٣، ٩٠، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٨، ١٢٤، ١٣٤، ١٤٤، ١٤٥، ١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٦٧، ٢٠٦، ٢٣٧، ٢٦٢، ٣٢٩، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٧٤، ٣٩٧، ٤٤١، ٤٤٦، ٤٧٦، ٧٠٢، ٨٠٠، ٨٠٦، ٨٠٩، ٨١١، ٨١٣، ٨١٧، ٨٢٣، ٨٣٥
أحمد، أحمد يوسف: ٢٤، ٣١٩، ٣٦٩
أحمد، محمد سالم ولد سيدي: ٤٩٣
الأخرس، عبد الغفار: ٧١٨
الإخوان المسلمون: ٣٦٩، ٨٥٣، ١٠٢٩
إدوارد، بونهام: ٥١٥
أدورنو، ثيودور: ٩٣
أراد، عوزي: ٣٨٠
أرخميدس: ٩٩
أردوغان، رجب طيب: ٤١٠، ٤١٢، ٤١٣، ٤٢٣، ٦٤٠
أرستيد، جان برتراند: ٨٣٠
أرسطو: ٩٢، ٦٩٩
أرنت، حنة: ٢٨٩
الإرهاب: ١٢، ٢٥، ٥٣، ٦٦-٦٨، ٧٠، ٧٢، ٧٤، ٧٦، ٧٩، ٨٠، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩-١١٣، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٦، ٢٥٢، ٢٦٢، ٢٦٣، ٣٣٧، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٧٤-٣٧٦، ٣٧٨-٣٨١، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٧،

٤٤١، ٤٤٦، ٤٥٠، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٦٨، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٤، ٥٢٣، ٥٨٤، ٦٠٢، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٤٢، ٦٧٠، ٦٨٧، ٧٢٥، ٧٣٤، ٧٥٩، ٧٦٥، ٧٧٢، ٧٨٦، ٧٩٢، ٧٩٨، ٨٠٧، ٨١٢، ٨١٦، ٨١٧، ٨٢٥، ٨٣٥، ٨٣٦، ١٠٣٠

أرينتش، بولنت: ٤١٦

أستس، رتشارد: ٨١٤

الاستقلال الاقتصادي: ٨٩٣

الاستقلال السياسي: ٩٤٨

استقلال القضاء: ٥٧٠

الأسد، بشار: ٣٨٧، ٤٣٨، ٤٥٩

الأسد، حافظ: ١٠٨، ١٠٠٦

الإسلام: ٧٥، ٧٦، ١٠٥، ١٣٥، ١٥٣، ٢٨١، ٣٠٤، ٣٥٦، ٣٨٠، ٣٩٠، ٤٦٤، ٤٦٩، ٤٧٤، ٤٨٣، ٥٠١، ٥٠٧-٥٠٩، ٥١٥، ٥٢٥، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥٣، ٥٦٨، ٥٧٥، ٥٧٩، ٥٨٣، ٦٢١، ٦٥٦، ٦٧٨، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧١٧، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٥٦، ٨٢٨، ٩٨٨، ١٠٠٨، ١٠٢٦، ١٠٢٧

الإسلام السياسي: ٢٦١، ٤٧٤، ٤٨٣، ٨٠٩

أسلحة الدمار الشامل: ١١، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٥٢، ٦٣، ٦٦، ٦٧، ٧١، ٩٠، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١٢٤، ١٣٢-١٣٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٦١-١٦٤، ١٦٧-١٧٠، ١٧٢، ١٧٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١، ١٩٤، ١٩٦-٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٣، ٣٦٠، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٥، ٤٥٥، ٤٧٤، ٤٧٦، ٤٨١، ٥٤٦، ٥٨٤، ٦٨٦، ٧٠٢، ٨٠٦، ٨١٦، ٨٢٠، ٨٤٦، ٨٥٢، ٩١٣، ٩٥٣، ٩٦١-٩٦٥، ١٠٠٣

إسماعيل، صفوت جميل: ٤٣٦، ٥٨١، ٦٢٨، ٩٠٠، ١٠١٣، ١٠٣٨

الاشتراكية: ٣٠٠، ٥٢٥، ٥٣٧، ٥٩٢

أشكروفت، جون: ٩٧

الإصلاح الاجتماعي: ١٣٥، ١٣٨، ٣٦٨

الإصلاح الاقتصادي: ٤٠، ٤١، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ٣٦٨، ٣٧٧، ٨٢٦، ٨٤١، ٨٧٥، ٨٨٧

الإصلاح التعليمي: ١٣٥

الإصلاح الثقافي: ٣٦٨

الإصلاح الديمقراطي: ١٣٦

الإصلاح الزراعي: ٨٦٠، ٨٩٠

الإصلاح السياسي: ٢١، ١٣٥، ١٣٧، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٦٩، ٤٢٢، ٤٢٤، ٥٣٣، ٨٢٦، ٨٤١
الأعسم، علي: ٧٩٢
الأعظمي، منذر: ٣١٣، ٣١٨، ٧٢٩، ٧٨٨، ٨٤٢، ١٠١٤، ١٠١٨
إعلان البندقية (١٩٨٠): ٧٧
الإعلان الرباعي (٢٠٠١: بغداد): ٢٤٩
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: ٣١، ٥٣٠، ٥٣٩، ٥٤١، ٥٤٣
أفرسيابي، ك. ل.: ٤٤٩
الأفغاني، جمال الدين: ٧١٩
أفلاطون: ٨٧، ١٠١
الاقتصاد الإسرائيلي: ٤٠٣
الاقتصاد الأمريكي: ١٢٥، ١٦٠، ٤٩٤
الاقتصاد الأوروبي: ٤٧٥، ٨٠٣، ٩٢١
الاقتصاد التركي: ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٣٨
الاقتصاد الحر: ٩٢٠
الاقتصاد الريعي: ٤٠
اقتصاد السوق: ٩١، ١٦٠، ٣٧٦، ٨١٦، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٨٤، ٩٠١
الاقتصاد العراقي: ٤٠، ٤١، ٢١٤، ٢١٧، ٨٥٠، ٨٥٨-٨٦٤، ٨٦٦-٨٦٨، ٨٧١-٨٧٣، ٨٨١-٨٨٤، ٨٨٦-٨٨٨، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٤-٨٩٦، ٨٩٩، ٩٠١-٩٠٥، ٩٣٦
أكنز، جيمس: ٩١٢، ٩٢٤
ألبرايت، ديفيد: ١٨٣
ألليندي، سلفادور: ٣٤٦، ٨٣٠
الألوسي، محمد: ١٠٢٤
الامبريالية: ٣٨، ٣٩، ١٥٦، ٣٠٠، ٣٠٦، ٤٨٢، ٥١٨، ٥٤٦، ٥٥٦، ٦٩٠، ٧٠٠، ٧٠٢، ٧٩٧، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٣، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١٦، ٨٢١، ٨٢٣، ٨٢٦-٨٢٨، ٨٣١، ٨٣٢
الأمم المتحدة: ١١، ٢٩، ٣٠، ٤٠، ٤٨، ٤٩، ٧٨، ٨٨، ٩٤، ١٠٥، ١١١، ١١٢، ١١٨، ١٢٥، ١٣٧، ١٦٠، ١٦٣-١٦٥، ١٧٨، ١٨٠، ١٩٩، ٢٠٤، ٢١٦، ٢٥٣، ٢٦١، ٣١١، ٣٢٠، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٦٧، ٣٨٤، ٣٩١، ٤١٣، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٨٩، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٩، ٥١٧، ٥١٩، ٥٣٠، ٥٤٥، ٥٤٧، ٥٤٩، ٥٥٤، ٥٧٤، ٥٨٢، ٦٤٠، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٧٣، ٦٨٦، ٦٨٧، ٧٥٧، ٧٩١، ٨١٤، ٨١٦، ٨١٨، ٨٢٤، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٦٥، ٨٩٥، ٩١٤، ٩٢٣، ٩٣٢، ٩٤٠، ٩٥١، ٩٥٣، ٩٧٦، ٩٨٤، ١٠٠١، ١٠٠٨،

١٠١٩، ١٠٢٢، ١٠٢٦، ١٠٣٢، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٨-١٠٤٦
ـ الجمعية العامة: ١٤٨، ١٦٨، ١٩٩، ٣٣٣، ٣٣٤، ٩٤٦، ٩٤٧
ـ لجنة حقوق الإنسان: ٥٣٠، ٥٣٦
ـ مجلس الأمن الدولي: ٢٢، ٤٣، ٥١، ٩٤، ١١٢، ١١٨، ١٣٦، ١٦١، ١٦٧، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٨١، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢٤١، ٢٤٤-٢٤٦، ٢٥٣، ٢٥٤، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣٢-٣٣٤، ٣٥٢، ٤١٣، ٤٣٣، ٤٥١، ٤٥٩، ٤٧٦، ٤٩٢، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٧١، ٦٦٧، ٦٨٥، ٦٩٤، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٥٠، ٩٥٣، ٩٦٣، ١٠٣٨، ١٠٤١، ١٠٤٣-١٠٤٥
ـ ـ القرار رقم (٢٤٢): ٣٨٦
ـ ـ القرار رقم (٦٦٠): ٢٤٣، ٢٥٣
ـ ـ القرار رقم (٦٦١): ٢٤٣، ٢٤٥
ـ ـ القرار رقم (٦٦٢): ٢٤٣
ـ ـ القرار رقم (٦٦٦): ٣٠٨
ـ ـ القرار رقم (٦٧٨): ٢٠٣، ٢٤٤
ـ ـ القرار رقم (٦٨٧): ١٦١، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٨، ١٩٨، ٢٤٦، ٢٤٧، ٩٤٠، ٩٥٣
ـ ـ القرار رقم (٦٨٨): ٢٠٥، ٦٨٦
ـ ـ القرار رقم (١٣٦٨): ٣٦٠
ـ ـ القرار رقم (١٣٧٣): ٣٦٠
ـ ـ القرار رقم (١٤٤١): ٧٨، ١٧٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٤١، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٧٢، ٣٣٢، ٩٠٢، ١٠٠٦
ـ ـ القرار رقم (١٤٨٣): ٣٣٧، ٣٦٢، ٥١٧، ٥٨٥، ٦٦٧، ٧٨٩، ٨٤٣، ٨٦٨، ١٠٣٨-١٠٤١، ١٠٤٤، ١٠٤٦
ـ ـ القرار رقم (١٥٠٠): ٥٠١، ٥٨٠، ٥٨٤، ١٠٣٨، ١٠٤١
ـ ـ القرار رقم (١٥١١): ٥٠١، ٥٨٠، ١٠٣٨
ـ ـ القرار رقم (١٥٥١): ٥٥٢
ـ المفوضية العليا لشؤون اللاجئين: ٩٤٣
ـ الميثاق: ١١١، ١١٨، ٣٣٣، ٥٠٦، ٥٣٤، ٧٥٧، ٨١٢، ٩٤١، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٥٣، ٩٦٣
الأمية: ٧١٦
الأمن الاقتصادي: ١٤٥
أمن الخليج: ٧٤، ٤٧٠
الأمن الدولي: ١١
الأمن الغذائي: ٨٦٥، ٨٩٢، ٨٩٣، ٩٧٩
الأمن القومي الأمريكي: ٣٤١، ٦٠٨

الأمن القومي التركي: ٤٠٥
الأمن القومي العراقي: ٦٠٩
الأمن القومي العربي: ٢٥٢، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٥٢، ٦٢٧
الأمية: ٤٤، ٩٦١، ١٠٠٨
أمين، سمير: ٣٨، ٨٠١
أنان، كوفي: ٥٠٢
الأنباري، عبد الأمير: ٤٣، ٩٢٣، ٩٣٩، ٩٥٠، ٩٥٤، ١٠١٤، ١٠١٦
انتفاضة ١٩٩١ (العراق): ٢٩٠
انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠): ٢٥، ٣٨، ١٠٨، ١١٢، ٢٤٨، ٢٥٨، ٣٢٥، ٣٣٦، ٣٧٣-٣٧٦، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٩٢-٣٩٤، ٨١٠، ٨٣٥، ١٠١٠
الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧): ٣٩٣
الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان (٢٠٠٠): ٨٠٩
أنصار الإسلام (العراق): ٧٥٢
أنصار السنّة (العراق): ٧٥٢، ٧٥٦، ٧٦٦
الأنصاري، فيصل: ٦٢٨
الانفتاح الاقتصادي: ٨٥٨، ٨٦٨، ٨٩٠، ٨٩١
الانفتاح السياسي: ٢٢٠
انقلاب ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ (العراق): ٩٢٣
الانقلاب العثماني (١٩٠٨): ٥١٤
انهيار الاتحاد السوفياتي: ١٩، ٨٣، ١٠٣، ١٠٦، ١٤٤، ١٦٥، ٣٧٢، ٤٤٢، ٤٦١، ٤٧٥، ٤٨٤، ٤٨٧، ٤٨٨
أوجلان، عبد الله: ٤٠٧، ٤٢٦
أورويل، جورج: ٥٦٥
أوزال، طورغوت: ٤٠٦
أولبرايت، مادلين: ١٠٨، ١٤٩، ٢١٦
إيدن، أنتوني: ٣٥٥
أيزنهاور، دوايت: ١٠٧، ١٤٥، ١٧٣
إيستون، نينا: ٩٥
إيفانز، دون: ١٤٢
إيكيوس، رولف: ٢٠٥، ٢٠٦
إينونو، عصمت: ٤٢٥

- ب -

باباجان، علي: ٤١٥
بابرت، طوني: ٩٧
الباجه جي، عدنان: ٥٠٩، ٦٥٢
الباجه جي، نديم: ٩٢٢
باراك، إيهود: ٣٧٣
البارزاني، مسعود: ٣٣، ٣٥، ٢١٩، ٢٩٢، ٤٢٦، ٥٠٥، ٥٤٨، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٨، ٧٣٤، ١٠٣٥
البارزاني، مصطفى: ٥٩٢، ٥٩٣، ٦٥٢، ٧٣٩
باروت، محمد جمال: ١٥، ١٥٠، ٤٦٨، ٧٤٣

باول، كولن: ٨٣، ١٠٤، ١١٨، ١٤٣، ١٧٠، ٢٠١، ٢٥٥، ٣١٠، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٧٤، ٣٩٣، ٤١٢، ٤١٩، ٤٥٥، ٥١٠، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٥٢
بايبس، ريتشارد: ٦٩
بتلر، ريشارد: ١٧١، ١٧٩، ٢٠٥
بحر العلوم، محمد: ٥٥٠
بدرخان، عبد الوهاب: ٣٩٥، ٩٩٧، ١٠٠٨
البدري، عبد العزيز: ١٠٢٤
البدري، محمد: ١٠٢٤
البرادعي، محمد: ١٧١، ١٨١، ٢٠٧، ٢٥٤
برانت، فيلي: ١٩، ٧٦
براور، جان: ٩٢٥
براون، توم: ١٤٢
براون، مارك مالوك: ٣٤٤
براين، ستيفن: ١٠٠
البرزنجي، محمود: ٧٤٢
برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP): ٢٠٤، ٣٤٢، ٣٤٤، ٩٤٣، ١٠٤١
برنامج النفط مقابل الغذاء: ٩٢٣، ١٠٤٠
البرنامج النووي الإسرائيلي: ٢٠٠
البرنامج النووي الإيراني: ١٧٤
البرنامج النووي العراقي: ١٧، ٢٠، ١٧١، ١٧٦-١٧٨، ١٩٥، ٢٠٣
ـ مفاعل تموز - ١ (أوزيراك): ٢٠، ١٧٤-١٧٦، ١٩٠
ـ مفاعل تموز - ٢: ١٧٤، ١٧٨، ١٩٠
بروتوكول كيوتو (١٩٩٧): ٨٩، ١٠٥
بروك، دافيد: ٩٧
بروكس، فنس: ٩١٣
بروكوف، توماس كلاين: ٧٦
بريبش، راؤول: ٨٧٣
بريجنسكي، زبغنيو: ٤٥٧، ٨١٧
بريمر، بول: ٢٣٤، ٢٩٠-٢٩٢، ٢٩٦، ٣١٢، ٣١٨، ٣٦٤، ٤٦٠، ٥٠١، ٥٠٦، ٥١٠، ٥١١، ٥١٧، ٥٧٥، ٥٨٨، ٥٩٦، ٥٩٨، ٦٠٥، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٦، ٦٦٢، ٦٩٠، ٨٣١، ٨٩٤-٨٩٧، ٩٢٥، ٩٤٥، ٩٩٧، ٩٩٩، ١٠٠٨، ١٠٣٥، ١٠٤٢
البزاز، حسن: ٥٦٧، ٦٢٦، ١٠١٣، ١٠١٨
البزاز، عبد الرحمن: ٥٦٨، ٥٩٣، ٦٢٦
البشمركة: ٥٥١، ٥٧٧، ٥٨٤، ١٠٣٢
بشور، معن: ٤٩٤، ٩٨٨
بطاطو، حنا: ٧١٣، ٧١٤
البطالة: ٣٦، ٤٥، ١٠٧، ١٣٦، ٣١٥، ٦٧٢، ٧٥٤، ٨٠٣، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٨، ٨٣٥،

٨٦٢، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٨٣، ٨٨٦-٨٨٨، ٨٩٢، ٩٠١
بطي، رفائيل: ٨٥٣
بعثة ميتشل (٢٠٠١): ١٠٨
البغدادي، أحمد الحسني: ٣١٠، ٧٥٣، ١٠٢٤، ١٠٢٧
بغدادي، عبد السلام إبراهيم: ٢٣٣، ٦٩٧
البغدادي، علي الحسني: ٣١٠
بفاف، وليام: ٨١٧
البكر، أحمد حسن: ٥٩٤، ١٠٢٧
بلقزيز، عبد الإله: ٢١، ٢٤١، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧٢، ٤٩٥، ٧٨٥
بللو، والدن: ٨١٩، ٨٣٣
بلوم، ألان: ٨٩، ٩٥-١٠٠
بليتيتير، ستيفن: ٢٠٧
بلير، توني: ١٢٧، ١٦٩، ١٧٢، ٩٧٢
بليكس، هانز: ١٨١، ٢٠٥، ٢٥٤
بن حلي، أحمد: ٦٨٩
البنا، حسن: ٧٠٩، ٧٢٦
بندر بن سلطان (الأمير): ٨٠٨
البنك الدولي: ١١٥، ٨١٤، ٨٧١، ٨٨٧، ٨٩٥، ١٠٤٠، ١٠٤١
بهاء الدين، صلاح الدين محمد: ٦٥٢
بودهوريتز، جون: ٩٦
بودهوريتز، نورمان: ٩٦، ٩٧
بودورتنر، نورمن: ٨٩
بوش (الأب)، جورج: ٦٨، ٨٩، ١٠٣، ١٠٧، ١٤١، ١٤٣، ١٥٨، ٣٧٢، ١٠٠٧
بوش (الإبن)، جورج: ١٨، ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣٨، ٣٩، ٤٥، ٦٦، ٦٧، ٦٩-٧١، ٧٣، ٧٥، ٧٧-٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٩، ٩٤، ٩٥، ١٠٢، ١٠٤-١٠٩، ١١٥، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٢-١٣٥، ١٣٧، ١٤٠-١٤٣، ١٤٥، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٤-١٥٨، ١٦٨، ١٨٤، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٥٠، ٢٥٢-٢٥٤، ٣٤١، ٣٦٠، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٩، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٦، ٤٦٨، ٤٧٥-٤٧٨، ٤٩٠، ٤٩٥، ٥٤٦-٥٤٨، ٥٨٠، ٦٦٩، ٧٠٠، ٧٠٢، ٧٠٤، ٨٠٠، ٨٠٦-٨٠٩، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٥-٨١٧، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٣٨، ٨٤٩، ٨٥٢، ٨٧٦، ٨٩٤، ٩٦٦، ٩٧١، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٦، ٩٩٧، ١٠٠١، ١٠٠٨
بولاك، كينيث م.: ٧٢، ٤٥٧
بولتون، جون: ٦٩، ٧١
بولك، وليام: ٣٩، ٤٠، ٥٧، ٨٤٥، ٨٥٢، ٨٥٣

بومدين، هواري: ٢٦٢
البياتي، حامد: ٥٥٠
بيرد، روبرت: ٨١٢، ٨١٣
بيرل، ريتشارد: ٦٩-٧١، ٨٩، ٩٤، ٩٥، ١٠٠، ١٣٣، ١٤٢، ١٨٣، ٣٦٠، ٣٧٣، ٤٧٦
بيرنز، والتر: ٩٥
بيريس، شمعون: ١٢٧، ١٣٤، ٣٥٧، ٣٧٩، ٨٢٢، ٨٢٣
بيغن، مناحيم: ٦٨٠
بيكر، جيمس: ٨٠، ١٤٣، ٨٧٧
بيكو، ستيفن: ٨٣٣
بيللو، شاؤول: ٩٦
بينيت، ويليام: ٨٧
بيومي، أشرف: ٣٨، ٢٠٥، ٧٩٧، ٨٤٣

ـ ت ـ

التأميم: ٤٢، ٩٠٩-٩١١، ٩٢٣
تأميم النفط: ٨٦١، ٩٣١، ٩٦١
التثبيت الاقتصادي: ٨٧١
تجمع الديمقراطيين المستقلين (العراق): ٦٥٢
تداول السلطة: ٣١، ٧٢٣
ترومان، هاري: ١٠٣، ١٠٩، ١٩٩
تشرشل، ونستون: ٤٥٠، ٥٨٩
تشومسكي، نعوم: ٤٨١
تشيتشك، جميل: ٥٥٢
تشيني، إليزابيت: ١٠٢٩
تشيني، ديك: ٤٤، ٦٩، ٩٧، ١٤٢، ١٨٣، ١٩٧، ٤١٢، ٤١٦، ٤٧٥، ٨٠٧، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٥٢، ٨٩٧، ٩٦٦
التضخم: ٢١٧، ٢١٨، ٨٧٣، ٨٨٣، ٨٩١، ٩٠٠، ٩٠١
تطبيع العلاقات مع إسرائيل: ٣٤٠، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٨، ٣٨٨
التعددية الحزبية: ٦٣٨
التعددية السياسية: ٥٣٣، ٥٧٤
التعويضات الاقتصادية المفروضة على العراق: ٢٤٦، ٩٣٩، ٩٤٢، ٩٤٤-٩٤٦، ٩٤٨، ٩٥٠-٩٥٤
تقرير ميتشل (٢٠٠١): ٣٧٥
التكامل الاقتصادي العربي: ٨٨٥
التكريتي، شيبان حردان: ٥٩٣
التكيف الهيكلي: ٨٢٣
التمييز العنصري: ١٢٢
تنظيم القاعدة: ٣٧، ٦٧، ٧٢، ٧٩، ٩٥، ١٠٦، ١٢٦، ١٦٧، ١٨٤، ٣٧٤، ٤٤٦، ٤٧٦، ٥٠٨، ٦٨٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٨٦، ٧٩٤، ٨٠٦، ٨١٣، ٨١٩، ٩٦٣، ٩٨١، ٩٩١، ١٠٠٣
التنمية الاجتماعية: ٨٦٥، ٨٦٧، ٨٩٩، ٩٤٢، ٩٤٨
التنمية الاقتصادية: ٤١، ٨٥٧-٨٦٠، ٨٦٤-٨٦٩، ٨٧٧، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٤، ٨٨٩-٨٩١، ٨٩٩، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٤٢، ٩٤٨
التنمية الإنسانية: ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٦٥

التنمية المستدامة: ١٣٧، ٣٥٨، ٨٦٩، ٨٩٩، ٩٤٩
التنمية المستقلة: ١٠٠٩
تود، أوليفيه: ٤٩٣، ٤٩٦
توماس، كلارنس: ٩٦
التيمومي، الهادي: ٨٠١
تينيت، جورج: ١٧٠، ٢٠٣، ٣٧٥، ٨٤٥، ٨٤٦

ـ ث ـ

ثاباتيرو، خوسيه لويس رودريغز: ٩٧١
الثقافة الأمريكية: ٦٢٤، ٧٠١
الثقافة العربية: ٧٥، ٤٨٥، ٧٠٤
الثقافة العربية ـ الإسلامية: ٣٥٣، ٧٠١
الثقافة الغربية: ٨٩
ثورة ١٩٢٠ (العراق): ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١٠، ٥٠٢، ٥١٨، ٥٤٦، ٥٨٩، ٦١٢، ٦٩٣، ٦٩٥، ٧١٩، ٧٦٢، ١٠٣٦
ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ (مصر): ٣٢٧
ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ (العراق): ٤٠، ٤٢، ١٧٣، ٥٠٠، ٥١٤، ٥١٩، ٥٣٤، ٥٤٦، ٥٩٢، ٦١٤، ٦١٧، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٣٤، ٨٨٠، ٩٠٢، ٩٠٨، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٦، ٩٦٠، ١٠٠٣، ١٠٠٥، ١٠٠٩
الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩): ١٧٤، ٣٢٣، ٤٦٨، ٥٩٤
ثورة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١ (العراق): ٧٦٢
ثورة عبد الوهاب الشواف ١٩٥٩ (الموصل): ١٠٣٥
الثورة العربية الكبرى (١٩١٦): ٥٨٨، ٦١٢

ـ ج ـ

جابوتنسكي، فلاديمير: ٩٢
الجادر، أديب: ٥٣٦، ٩٢٢، ٩٢٥، ١٠١٣، ١٠٣٢، ١٠٣٤
الجادرجي، رؤوف: ٥١٥
الجادرجي، كامل: ٥٩٠، ٦٥٢، ٧٢٠، ٧٢٩
الجادرجي، نصير: ٥٠٩، ١٠٣٤
الجاسور، ناظم عبد الواحد: ١٤٩، ٣٥٩
جافا، هاري: ٩٥
جاكسون، هنري: ٦٩، ١٠٠
جامعة الدول العربية: ١٢، ٢٥، ٧٤، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧١، ٣٠٩، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٦٤-٣٦٦، ٣٦٨-٣٧٠، ٣٩٦، ٥٤٣، ٥٨٣، ٦٨٩، ٧٠٣-٧٠٥، ١٠٢٦، ١٠٣٨
ـ مجلس الجامعة: ٣٣٦

ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: ٢٤٩
ـ الميثاق: ٢٥٢، ٢٦٩، ٢٧٢، ٣٢٢، ٣٥٣، ٣٥٩، ٥٣٤، ٥٤٣
جبر، بيان: ٦٥٦، ٦٨٣
جبران، جبران خليل: ٩٢٥
جبهة التحرير الوطني الجزائرية: ٧٨٣
الجبهة الشعبية لتحرير العراق: ٧٥٢، ٧٥٤
جرجس، فوّاز: ١٢٨، ١٥٩، ١٠٠١، ١٠٠٩
جعفر، جعفر ضياء: ١٧، ٢٠، ١٦١، ١٨٩، ٢٠٦، ١٠١٣، ١٠٢١، ١٠٣٠
الجعفري، إبراهيم: ٥٥٠، ٦٥١
جعيط، هشام: ٢٧١
الجلبي، أحمد: ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥، ٢٠٦، ٥٥٠، ٦٥٢، ٦٦٣، ٧٦٣، ٩٧٧، ١٠٠٦، ١٠١٩، ١٠٣٢
الجلبي، عبد الهادي: ٧٢٠
الجلبي، عصام: ٢٠٣، ٢٧١، ٩٠٠، ٩٢٣، ٩٢٦
جلعاد، عاموس: ٣٨٧
جماعة العلماء المسلمين (العراق): ٥٠٤
جماعة الفضلاء (العراق): ٢٩٣
جماعة كوادر الدعوة (العراق): ٢٨٨
جماعة المجاهدين (العراق): ٧٦٦
جماعة مقاتلي القاعدة (العراق): ٧٦٦
الجمالي، محمد فاضل: ٧٢٠
جمعية العربية الفتاة: ٥٨٩
جمعية العهد: ٥٨٩
الجمهورية العربية المتحدة: ٧٢١
جميل، حسين: ٥٠٧، ٥٢٢
الجميل، عبد الغني: ٧١٨
الجميلي، سلمان: ٣٦، ٣٧، ٢٣٦، ٧٠٧، ٧٥٩، ٧٩٥
جند الإسلام (العراق): ٧٦٦
جواد، حازم: ٤٨٤
جواد، سعد ناجي: ٢١، ٢٠٥، ٢١٣، ٢٣٨، ٧٣٧، ٧٤٤، ٧٩٠، ٩٩٩
جواد، محمد علي: ٥٩١
جوردان، ديريك: ٦٤٧
جونسون، ليندون: ١٠٠، ١٠٧
الجيش العراقي: ١٣، ٥٨٨، ٥٩٦، ٥٩٨، ٦٠٠، ٦٠٣، ٦١٠، ٦٢١، ٦٢٤، ٦٢٦، ٦٢٨
جيش لبنان الجنوبي: ٩٩٠
جيش محمد (العراق): ٧٥٢، ٧٦٦
جيش المهدي (العراق): ٢٨٧
الجيش الوطني لتحرير العراق: ٧٥٥
جيفرسون، توماس: ٨٤٧

- ح -

الحاج سري، رفعت: ٥٩١
حامد، شاكر: ١٠٢٨
الحبشي، بلال: ٧١٧
الحبوبي، محمد سعيد: ٧١٩، ١٠٢٠

الحبيبة، محسن حسين: ٧٢٠
حداد، سعد: ٩٩٠
حديد، محمد: ٩٢٣
حرب الاستنزاف (١٩٦٨): ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٥٤
الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق (٢٠٠٣): ١١، ١٧، ٢٥، ٢٩، ٥١، ٥٥، ٥٦، ٦٧، ٧٢، ١٠٠، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٤٣، ١٤٧، ١٥١، ١٥٦، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٢، ١٨١، ١٨٢، ٢٠٦، ٢٢١، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٦٤-٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٥، ٣٠٧، ٣٢٠، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٤، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٧٢، ٣٨١-٣٨٣، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٨-٤٠٠، ٤١٠-٤١٣، ٤١٦، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢١-٤٢٣، ٤٣٥، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٦٢، ٤٦٨، ٤٧٣، ٤٨١، ٤٨٧، ٥٢٠، ٥٣٤، ٥٩٤، ٦١٤، ٦١٦، ٦٢٢، ٦٣٧، ٦٥٤، ٧١٤، ٧٢٨، ٧٥٠، ٧٥٣، ٧٦٠، ٨١٢، ٨٣٢، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٨٣، ٨٩٦، ٩٥٤، ٩٦٢، ٩٧٩، ٩٨٩
الحرب الأمريكية على أفغانستان (٢٠٠١): ٦٦، ٧٧، ١٠٠، ١٢٤، ١٢٦، ١٥٦، ٣٧٤، ٤٤٣، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٦٤
الحرب الأهلية في جنوب السودان: ٢٦٢
الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥): ٢٦٢، ٥٤٥، ٥٤٧، ٥٥٣، ٨٣٩
الحرب الباردة: ٢٧، ٢٨، ٤٥، ٦٩، ٨٨، ١٠٦، ١٢١، ١٢٢، ١٤١، ١٥٠، ١٥٣، ١٦٣، ١٨٦، ١٨٧، ٢٥١، ٢٦٢، ٤١٩، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٦٢، ٤٧٢-٤٧٤، ٤٨٧، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٥، ٤٩٦، ٩٦٢، ٩٦٧، ٩٦٨
حرب التشاد: ٢٦٢
حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١): ١٢، ٢٠، ٢١، ٢٤، ٣٥، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٥٢، ١٠٤، ١٦٨، ١٧١، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٨، ١٨١، ١٨٢، ١٨٩، ١٩١، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٨، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٨-٢٣٠، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦١، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٣، ٣٢١-٣٢٤، ٣٣٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٦١-٣٦٣، ٣٧٢، ٣٨٢، ٤٠٥، ٤٠٧-٤٠٩، ٤١٨، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٦٢، ٥٠٥، ٥١٢، ٥٢٠، ٥٣٠، ٥٣٤، ٥٩٤، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦١٦، ٧٣١، ٨١١، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٩٤، ٩٠٠، ٩١٢، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٦، ١٠٠٣

حرب السويس (١٩٥٦): ٢٤٢، ٥٩١، ٦٠٥، ٦١٣، ٩٦٤
الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨): ٢١، ٥٢، ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٣، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٣-٢١٥، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٦١، ٣٠٨، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٤٠، ٣٩٩، ٤٢٦، ٤٦٧، ٤٧١، ٤٧٢، ٥٣٠، ٥٣٤، ٥٤١، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٧، ٦١٦، ٦١٨، ٦٢٩، ٨٦٢، ٨٨١-٨٨٣، ٨٩١، ٩٠٠، ٩١٢، ٩٢٧، ٩٦٤، ١٠٠٣
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٤٨): ٢٤، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٩، ٧٢٠، ٧٦٢
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧): ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٥، ٣٤٧، ٣٥٣، ٣٩٢، ٧٦٢، ٨٢٣، ٨٣٠
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٧٣): ١٨٦، ٢٤٢، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٨، ٧١٦، ٧٦٢، ٩٦١
حرب العصابات: ٨٤٧
الحرس الثوري الإيراني: ٤٥٠
حركة حماس (فلسطين): ١١٨، ٣٧٨، ٣٨٧، ٤٤٥، ٨٦٧، ٧٧٠
حركة الجهاد الإسلامي (فلسطين): ١١٨، ٣٧٨، ٤٤٥، ٧٦٧
الحركة الديمقراطية الآشورية (العراق): ٦٥٢
الحركة الصهيونية: ١٥٤، ٥٩١
حركة طالبان: ٤٥، ٦٧، ٧٧، ١٠٦، ١٣٣، ٣٧٤، ٤٤٦، ٤٤٩، ٤٦٥، ٥٠٨، ٩٨١، ٩٩٠
حركة فيت مين (الصين): ٨٤٧، ٨٤٨
الحركة القومية العربية: ٧٢٩
الحركة الكردية: ٥٩٢
حركة المشروطة (١٩٠٦): ٥٠٢، ٥١٤
حركة المقاومة الإسلامية الوطنية (العراق): ٣٦
حركة الوفاق الوطني العراقي: ٣٣، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٦٢
الحريات السياسية: ٩٧٤
الحريات العامة: ٥٥١
حرية الأديان: ١١٠
الحرية الاقتصادية: ١١٠، ٨١٦
حرية التعبير: ٥٦، ٥٧، ٢٢٠، ٥٠١، ٥٣٢، ٥٤٣، ٧٢٢
حرية الرأي: ٥٤٣
الحرية السياسية: ١١٠، ٨١٦
حرية الفكر: ١١٠
الحريري، جاسم يونس: ٣٢، ٢٢٨، ٣١٤، ٦٣١، ٦٨٨، ٧٠٩
حزب الاتحاد والترقي: ٥٨٩
حزب الاتحاد الوطني الكردستاني: ٢١٩، ٤٦٤، ٦٤٠، ٦٤٢، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٨، ٦٥٩، ١٠٢٥
حزب الاستقلال (العراق): ٧٢٠

الحزب الإسلامي العراقي: ٥٠٤، ٥١٠، ٦٥١، ٦٥٧، ١٠١٩
الحزب الاشتراكي الديمقراطي (العراق): ٦٥١
الحزب الاشتراكي الناصري (العراق): ٦٥١
حزب الإصلاح الديمقراطي (العراق): ١٠١٩، ١٠٢١
حزب الله (لبنان): ٢٢٢، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٨، ٤٤٥، ٤٥٠، ٤٥٥، ٨٥٣، ٩٩٠، ٩٩١
حزب البعث العربي الاشتراكي (العراق): ٣١، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٧٢، ٢٨٢، ٢٨٧، ٢٨٩، ٣٠٤، ٣١٦، ٤٨٣، ٥٢٥، ٥٣١-٥٣٣، ٥٣٧، ٥٤٧، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٩٣، ٦١٤، ٦١٨، ٦٢٧، ٦٣٢، ٦٦٤، ٧٠٣، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٨٦، ٧٩٣، ٨٩٧، ٩٦٤، ١٠٠٧، ١٠١٧، ١٠٢٢
حزب تركيا الفتاة: ٧١٦
حزب تودة (إيران): ٣٢٣
الحزب الجمهوري (الأمريكي): ٨٣، ٩٠، ٩١، ١٠٢، ١٠٧، ١٢٥، ١٥٥، ٤٨٣، ٨٠٨، ٨١٦
حزب حرس الاستقلال (العراق): ٧١٩
حزب الحرية والائتلاف (تركيا): ٥٨٩
حزب الخضر العراقي: ٦٥١، ٦٨٣
حزب الدعوة الإسلامي (العراق): ٢٣، ٣٣، ٢٨١-٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧-٢٩٤، ٢٩٩، ٣١٠، ٣١١، ٤٦٧، ٥٠٤، ٥٠٨، ٥٤٩، ٥٩٤، ٦٤٢، ٦٥١، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٩٠، ٧٠٧
الحزب الديمقراطي (الأمريكي): ٨٠، ٩١، ١٠٢، ١٢٥، ١٥٥، ١٥٦، ٤٧٧، ٤٨٣، ٨١٦، ٨١٨، ٨٢٠
الحزب الديمقراطي الكردستاني: ٣٣، ٣٥، ٢١٩، ٤٦٤، ٥٠٣، ٥٠٥، ٦٤٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٨، ٧٠٧، ٧٣٤، ٧٤٤
حزب الديمقراطيين الأحرار (العراق): ٧٠٧
حزب الشعب الجمهوري (تركيا): ٤١٤
الحزب الشيوعي الإيطالي: ٨٢٠
الحزب الشيوعي العراقي: ٣٣، ٢٨٢، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣١٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥٢٥، ٥٣١، ٥٦٢، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٩٠، ٧٠٧، ٧٢٠، ٧٢١، ٨٥٣، ١٠١٨، ١٠٢١
حزب العدالة والتنمية (تركيا): ٤١٠، ٤١١، ٤١٣-٤١٦، ٤٢٠-٤٢٣، ٤٣٦، ٤٣٨
حزب العمال (بريطانيا): ٩٧٢
حزب العمال الكردستاني: ٤٠٦-٤٠٨، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٠

حزب العمال الكردي - التركي (PKK): ٤٢٦

حزب العمل (إسرائيل): ٣٧٩

حزب الليكود (إسرائيل): ٨٤

حزب المؤتمر الوطني العراقي: ٦٥١، ٦٥٢، ٦٦٣، ٧٠٧

حزب الوسط الديمقراطي (العراق): ٦٥١، ١٠١٨

الحزب الوطني الديمقراطي (العراق): ٦٥١، ٧٢٠، ٧٢٩، ١٠٢٥

حسقيل، ساسون: ٥١٥

الحسن، بلال: ٢٥، ٢٦، ٣٧١، ٤٠١

الحسني، عبد الرزاق: ٢٩٧، ٢٩٨

الحسني، هاشم: ٥١٠

حسيب، خير الدين: ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٥٣، ٥٥، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢٣٥، ٤٦٧، ٤٩٤، ٤٩٦، ٩٠٢، ٩٢٣، ٩٥٩، ٩٨٨، ٩٩٥، ٩٩٧، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠٢، ١٠٠٤، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠٢٣، ١٠٢٨، ١٠٣٠، ١٠٣٢، ١٠٣٤، ١٠٣٨، ١٠٤٦

الحسين بن طلال (ملك الأردن): ٢٦٩

الحسين بن علي (شريف مكة): ٥٦٤، ٥٨٨

حسين، صدام: ٢٠، ٢٧، ٣٤، ٤٤، ٥٢، ٧١، ٩٠، ١١٨، ١٣٣، ١٦٥-١٦٨، ١٧٠، ١٧٦، ١٧٩، ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٦-٢٠٨، ٢٢٣، ٢٣٧، ٢٥٧، ٢٦٨-٢٧٢، ٣٠٥، ٣٢٤، ٣٥٢، ٣٦٠، ٣٦٤، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٢، ٤١٥، ٤١٧، ٤٢٦، ٤٧٠، ٥١٩، ٥٢٦، ٥٣٣، ٥٣٦، ٥٤٣، ٥٥١، ٥٥٦، ٥٩٣، ٥٩٤، ٦٠٥، ٦٠٩، ٦١٤، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٤٣، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٥٠، ٦٥٥-٦٥٩، ٦٦١-٦٦٣، ٦٦٥-٦٦٧، ٦٧٧، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٨، ٦٩٠، ٧٠٣، ٧٢٨، ٧٥٢، ٧٨٦، ٨٤٦، ٨٥٢، ٩٦١، ٩٦٤، ٩٧٥، ٩٧٧، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٦، ١٠٠٨، ١٠٢٠، ١٠٢٣، ١٠٢٧

الحسين، عبد الستار علي: ٩٢٣

حسين، عدي صدام: ٧٥٢

حسين، قصي صدام: ٧٥٢

الحص، سليم: ٥١

الحصار الاقتصادي المفروض على العراق: ١٤٩، ١٧٨، ٢١٩، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٦١، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٧٠، ٩١٢، ٩١٥، ٩٢٧، ٩٣٤، ٩٥٤

الحصري، ساطع: ٥١٥، ٧١٦، ٧١٧

الحضارة العربية الإسلامية: ٧٢٤

الحضارة الغربية: ٨٩

حق الاعتقاد: ٥٤٣

حق العودة للاجئين الفلسطينيين: ٣٧٣، ٣٨٥
حقوق الأقليات: ٣٠، ٣١، ٥٧٠، ٥٧٩
حقوق الإنسان: ٢١، ٣١، ٣٢، ٥١، ١١٠، ١٣٦، ٢٠٥، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٣٩، ٢٥٩، ٣١٢، ٣١٣، ٣٥٥، ٤٢٢، ٤٩٠، ٤٩٢، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٥، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٣٠، ٥٣٦، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٥١، ٥٦٣، ٦٦٨، ٦٨٦، ٧٣٤، ٧٩٠، ٨١٤، ٨٢٠، ٨٢٩، ٩٦٠، ٩٧٤، ٩٩٢، ١٠٠١
حقوق القوميات: ٣٠
حقوق المرأة: ١٣٦، ٥٠١، ٥٥١
حقوق الملكية: ٨٩٥
الحكيم، عبد العزيز: ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٢، ٥٥٠، ٦٤٢، ٦٥٢، ٦٥٦
الحكيم، محسن: ٢٨٢، ٣١٠
الحكيم، محمد باقر: ٢٨٧، ٦٥٢، ٦٥٦، ٦٦٢، ٦٨٧
الحكيم، محمد سعيد: ٣١٠
حلف بغداد (١٩٥٥): ٧٢، ١٧٣، ٣٠٨، ٣٢٤، ٣٣٩، ٥٤٦، ٥٩١، ٥٩٦، ٦٠٥، ٦١٧، ٧٢٠
حلف شمال الأطلسي (الناتو): ٧٢، ٧٧، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٦٠، ١٦١، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٢٦، ٤٧٩، ٤٨٩-٤٩٢، ٥٤٨، ٦٢٦، ٦٤٠، ٨١٦
الحلي، وليد: ٦٥٤
حمادي، سعدون: ٤٥، ٩٦٩، ١٠٠٥
حمزة، خضر: ١٨٣-١٨٥
الحمود، حامد: ١٥٢، ٢٣٧، ٤٩٤، ١٠٠٠، ١٠٠٧
حنا، الياس: ٦٠٥
الحوار العربي ـ الكردي: ٧٢٤
الحياد الإيجابي: ٢٨

- خ -

خاتمي، محمد: ٤٤٦، ٤٥٥، ٤٦٢
الخالدي، ذكاء: ٨٧٩، ٩٠٣-٩٠٥، ٩٥٣
الخالصي، جواد: ٢٣٦، ٣٠٥، ٣١٣، ٦٧٤، ٦٨١، ٦٨٢، ١٠١٣، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢٣، ١٠٢٧، ١٠٣٠، ١٠٣٦
خدوري، عماد: ١٨٢، ٢٠٥
خرازي، كمال: ٤٥٩
خريطة الطريق (٢٠٠٣): ٦٧، ٧٨، ١٣٢، ٣١٩، ٣٣٧، ٣٦٩، ٣٨٣-٣٨٦، ٤٣٣، ٤٥٥، ٤٧٩، ٤٩٦
الخزرجي، ثامر كامل: ١٥٣، ٣١٤، ٤٣٥، ٧٩١
الخصخصة: ٢٨٠، ٧٠٨، ٨٢٣، ٨٥٣، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٨٤، ٨٨٧، ٨٩٥، ٨٩٧، ٨٩٨، ٩٠٠-٩٠٢، ٩١٦، ٩٣٤

خصخصة نفط العراق: ٩٣٣، ٩٣٥
خضوري، إيلي: ٧١٩
خليل زاده، زالماي: ٧١
الخميني (آية الله): ٣١٠
خياط، عامر: ٢٧١

ـ د ـ

دارمان، رتشارد: ١٤٣
دانهاوسر، فيرنر: ٩٧
الداود، إبراهيم عبد الرحمن: ٥٩٣
الداوود، إبراهيم علي: ٩٦٤
داير، غوين: ٨٣٢
الدجيلي، حسن: ٥٢٤
دروري، شاديا: ٨٧، ٩٢
درويش، غازي: ١٠٢٣
الدرويش، فيصل: ٥٩٥
درويش، محمود: ٢٤١
الدستور العراقي (١٩٢٥): ٥٠٠، ٥١٥
الدستور العراقي (١٩٥٨): ٥٠٩، ٥١١، ٥١٩، ٥٢١، ٥٢٢، ٧٣٤
الدستور العراقي (١٩٦٤): ٥٢٠
الدستور العراقي (١٩٦٨): ٥٢٠، ٥٢٥
الدستور العراقي (١٩٧٠): ٥٢٠، ٥٢٥، ٥٢٧
الدستور العراقي (١٩٩٠): ٥٢٠
دكتر، ميدج: ٩٦
دلبح، محمد: ١٥٤، ٢٠٥، ٤٠٠، ٧٨٩، ٨٤٢
الدوري، عزت: ٧٦١
دوفيلبان، دومينك: ٧٨
دوميلّو، سيرجيو: ٨٥١، ١٠٣٩، ١٠٤١
دير شتويل، فان: ٥٣٠، ٥٣٦
ديغول، شارل: ٤٨٧
الديمقراطية: ٢١، ٢٣، ٢٦، ٣٠، ٣٥، ٤٢، ٤٣، ٤٦-٤٩، ٥٨، ٧٥، ٧٨، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٤، ١١٢، ١١٤-١١٦، ١٣٧، ١٤٩، ١٥٩، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٦٣، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣١٤، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٩١، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٥٤، ٤٦٩، ٤٧٤، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٩، ٥١٢، ٥٤٤، ٥٥٣، ٥٧١، ٦٤٥، ٦٦٧، ٦٩٣، ٧٠٤، ٧١٦، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٨، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٩-٧٤٢، ٧٩٣، ٧٩٨-٨٠٠، ٨١٠، ٨١٢، ٨١٥، ٨١٩، ٨٢٢، ٨٢٨، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٥٠، ٩٦٠، ٩٦٤، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٧٤، ٩٧٧، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٣، ١٠٠٦، ١٠٠٩، ١٠١٤-١٠١٧، ١٠٢٢، ١٠٢٥

- ر -

رابين، اسحق: ١٢٧
الرأسمالية: ٣٨، ٨٩، ٣٠٤، ٣٧٢، ٤٨٤، ٥١٨، ٦٩٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٧٠، ٩٢٠، ٩٢١
راغبان، مصطفى: ٧٢٠
رامبتون، شيلدون: ١٠٠٦
رامسفيلد، دونالد: ٤٤، ٧١، ٧٧، ١٢٦، ١٣٣، ٢٠١، ٤٧٥، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨١٠، ٨٥٢، ٩٦٤، ١٠٠١
رانيا العبد الله (ملكة الأردن): ٨٢٤
الراوي، فوزي: ٢٣٣، ٥٨٠، ٧٩١
رايس، كونداليزا: ١٤٢، ٢٠٢، ٨٠٨
رايلي، روبرت: ٨٩٦، ٨٩٧
الربيعي، فاضل: ٢٢، ٢٤، ٢٧٥، ٣٠٣، ٣٠٧، ٣١٢، ٣١٧، ٣٩٩، ١٠١٤، ١٠١٦
الربيعي، موفق: ٥٥٠
رسل، برتراند: ١٦٣
رشيد، عبد الوهاب حميد: ١٥٤، ٢٠٦، ٢٣٦، ٢٧٠، ٣١٧، ٤٩٢، ٧٠٦، ٨٤٣، ٨٩٠، ٩٠٣، ٩٩٩
الرصافي، معروف: ٢٨٥
الرفاهية الاقتصادية: ٨٦٨، ٨٧٢، ٩٠٤
رفسنجاني، هاشمي: ٤٦٢
رفعت، إحسان: ٩٢٢
الرفيعي، هادي: ٢٨٦
الركابي، فؤاد: ٧٢٠
الركود الاقتصادي: ٩١٢
رمضان، طه ياسين: ٤١١
الرنتيسي، عبد العزيز: ٨٢٦
روحاني، حسن: ٤٥٢، ٤٥٣
رودمان، بيتر و.: ٧١
رودنسون، مكسيم: ١٥٨
روزفلت، فرانكلن: ١٠٧
روف، كارل: ١٠٣
رولو، إيريك: ٢٩، ٣٠، ٥٧، ٤٧٣، ٤٧٨-٤٨٠، ٤٨٦-٤٨٨، ٤٩٢-٤٩٦
ريتر، سكوت: ٢٠٦
ريغان، رونالد: ١٨، ١٩، ٦٧، ٦٩، ٧٦، ٨٩، ٩٦، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، ١٣٣، ١٤١، ٢٠١، ٣٧٢، ٩٦٤، ٩٨٩

- ز -

زايد بن سلطان آل نهيان: ٢٥٧، ٢٧١، ٥٦٥
زروليك، روبرت ب.: ٧١
الزهاوي، أمجد: ٧٦١
الزويعي، عبد الوهاب: ٥١٠
الزيات، صفوت: ١٨٦، ٢٠٨، ٤٩٣، ٦١٠
زيارة السادات للقدس (١٩٧٧): ٣٢٣
زيباري، هوشيار: ٤١٧، ٥٠٣
الزيدي، مفيد: ٤٧١، ٨٩٤

زينغر، ماكس: ٣٨٠

- س -

السادات، أنور: ٣٢١، ٣٢٤
ساربانز، بول: ٩٦
ساعف، عبد الله: ١٤٨، ٤٩٠
سافاير، وليام: ٤١٦
سالم، بول: ١٢٤، ١٥٨، ١٥٩
السامرائي، ستّار رؤوف أحمد: ١٠١٣، ١٠٢٦
السامرائي، عبد الخالق: ٦٧٧
سانشيز، ريكاردو: ٩٧٨
ستالين، جوزف: ٥٦٤، ٧١٧
ستاين، جيف: ١٨٣
سترو، جاك: ٦٦٧
ستوبر، جون: ١٠٠٦
السعدون، عبد المحسن: ٥١٥
سعود الفيصل: ٤٥٩
سعيد، إدوارد: ٧٥
سعيد، فهمي: ٥٩١
السعيد، نوري: ٥٨٧، ٥٨٩، ٦٢٨، ٧٢٠، ١٠٠٣
السفياني، خالد: ٣٦٩، ٣٩٨، ٧٠٦، ٧٩٣
سقراط: ٩٨
سكوكروفت، برنت: ٨٠، ١٤٣، ٦٦٩
سلامة، غسان: ٤٦، ٤٨، ٤٩، ١٠١٤، ١٠٢٢، ١٠٢٥، ١٠٣٢، ١٠٣٨، ١٠٤٥، ١٠٤٧
سلمان، رمزي: ٤٢، ٩٠٧، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٣٧، ١٠١٣، ١٠٢١
سلمان، سلمان يوسف (فهد): ٧٤٢
سلمان، محمود: ٥٩١
سلوكومب، والتر: ٦١٩
سليم، صلاح الدين: ١٣٢، ١٩٨، ٤٩٢، ٦٢٦
سليمان، حكمت: ٥٩٠
سليمان، منذر: ١٣٩، ١٥٩، ٢٠٣، ٤٠٠، ٤٩١، ٨٤١
السناوي، عبد الله: ٣٦٣، ٣٦٩
سورز، جون: ٥١٠
سوروس، جورج: ٨١٦، ٨١٧
السوق الشرق أوسطية: ٣٧٢
السويدي، ناجي: ٥١٥
السويدي، يوسف: ٧١٩
سيد أحمد، رفعت: ٧٥١
سيزير، أحمد نجدت: ٤١٦
السيستاني، علي الحسيني (آية الله العظمى): ٢٤، ٣٠، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٣-٢٨٦، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٩-٣١٢، ٤٦٠، ٥٠٢-٥٠٤، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥١١، ٥١٨، ٥٤٨-٥٥٣، ٥٨٢، ٦٥٠، ٦٦٥، ١٠٠٧، ١٠٠٩، ١٠٢٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٤٢

- ش -

الشابي، أحمد نجيب: ١٥١، ٤٩٣، ٧٩٥

شارون، أرييل: ٢٥، ٥١، ٦٧، ٧٤، ١٢٧، ١٣٣، ١٤٧، ١٥٧، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٤-٣٨٨، ٣٩٤، ٣٩٩، ٤٩٦، ٨٠٥، ٨١٨، ٨٢٦
شافيت، آري: ١٥٥
شافيز، هوغو: ٨٢٠، ٨٢١، ٨٣٠، ٨٣١
شبيب، كامل: ٥٩١
شتاينبرغ، جيفري: ٩١، ٩٥، ٩٦
الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية: ٣٤٢، ٤٩٣
الشراكة العربية ـ الأوروبية: ٤٩٣
الشرع، عزّة: ٧٢٩
الشرع، فاروق: ٤٥٩
شرودر، غرهارد: ٧٧، ١٣٤، ٣٦٠
شعبان، عبد الحسين: ٣٠، ٢٠٥، ٣٠٧، ٣١٦، ٤٩٩، ٥٨١، ٦٨٥، ٧٠٦، ٧٠٨، ٧٤١، ١٠٠١، ١٠٠٩، ١٠١٤، ١٠٣١
شعيبي، عماد فوزي: ١٧، ١٩، ٨٣، ١٢٠، ١٤٠، ١٤٨، ١٥١، ١٥٤، ١٥٨، ٤٧٨
شفاردنادزه، إدوارد: ٨٢٠
شلتوت، محمد: ٧٢٦
شلق، الفضل: ٤٨٠
شميت، غاري: ٩٧
شميت، كارل: ٩٣
شنشل، صديق: ٦٢٨، ٩٢٣
شوارزكوف، نورمان: ٤٤، ٥١٩، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٦
الشواف، عبد اللطيف: ٥١٣، ٩٢٣
الشورى: ٧٢٢، ٧٢٣
شولتز، جورج: ٦٩
شولسكي، أبراهام: ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ٨٤٦
الشيخلي، محمد: ١٠١٤، ١٠٢٢
الشيرازي، محمد تقي (آية الله العظمى): ٢٨٦، ٢٩٤، ٣٠٥، ٣١٠، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥١٨
شيراك، جاك: ٧٧، ١٣٤
الشيوعية: ٩٤، ١٠٩، ٢٨٢، ٩٢٠

ـ ص ـ

صابر، فوزية: ٣٥، ٢٣٤، ٥٥٥، ٧٣١، ٧٤٤، ٧٩٠
صادقي، محمد حسين: ٦٤١
صباحي، حمدين: ٢٧٠، ٥٨٠
الصباغ، صلاح الدين: ٥٩١
الصدر، حسين: ٢٩٥، ٢٩٦، ٣١٠
الصدر، محمد باقر: ٣١٠
الصدر، محمد صادق: ٢٩٥، ٣٠٦
الصدر، مقتدى: ٢٣، ٢٤، ٢٨٥-٢٨٧، ٢٩٠-٢٩٧، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣١٢، ٣١٨، ٥٠٤، ٥٨٢، ٦٤٦، ٦٦٥، ١٠٣٦
صدقي، بكر: ٥٩٠، ٦١٢
الصراع العربي ـ الإسرائيلي: ٣٠، ٧٧، ١٠٨، ١٠٩، ١٥٦، ٣١٩،

٣٢٨، ٣٣٧، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٨٦، ٣٩٥، ٤٧٢، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٩١، ٤٩٦، ٦٠٦، ٦٠٨، ٦١٦، ٦٢٢، ٩٨٩
الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي: ٧٣، ٧٩، ١١٢، ٣٨٠، ٣٨٦، ٤٠٢
صلاح الدين الأيوبي: ٧٤٢
الصليب الأحمر الدولي: ١٠٤١
الصناعة النفطية (العراق): ٩٠٧، ٩١١-٩١٤، ٩٢٠، ٩٢٤، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٣٢-٩٣٥
صندوق التنمية العراقي: ١٠٤١
صندوق النقد الدولي: ١١٥، ٤٠٩، ٤١٣، ٤٢٣، ٤٨٤، ٨٧١، ٨٨٧، ١٠٤١
الصهيونية: ٥٣، ١٣٥، ١٥٤، ٤٠١، ٥١٨، ٥٤٣، ٥٥٦، ٥٩٠، ٦٩٤، ٧٦٢
الصواف، محمد محمود: ٧٦١

ـ ض ـ

الضاري، حارث: ٢٩٣، ٣٠٥، ١٠٢٠
الضاري، ضامر: ١٠٢٤
الضاري، مثنى حارث: ٣٦، ٦٨١، ٧٠٧، ٧٤٧، ٧٨٥، ٧٩٤، ٧٩٥، ١٠١٤، ١٠٢٧، ١٠٣٢، ١٠٣٦

ـ ط ـ

طالب، ناجي: ٧٢٠
طالباني، جلال: ٣٣، ٢١٩، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٦، ٤٣٧، ٥٠١، ٥٠٥، ٥١٠، ٥١١، ٥٤٨، ٥٦٤، ٥٩٣، ٦٤٢، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٨، ٦٥٩، ١٠٣٥، ١٠٤٢
الطائفية: ٥٤٢، ٥٧٠، ٥٩٩، ٦٢٧، ٦٤٤، ٦٤٩، ٧١٩، ٧٢٦، ٧٨٨، ٩٧٤
الطائفية السياسية: ٣١، ٣٠٨
الطائفية المجتمعية: ٣١
الطائي، عصمت بكر: ٣١٦، ٧٤٢، ٧٩٠
الطائي، قاسم: ٣١٠
الطريقي، عبد الله: ٩٢٥
الطويل، كمال خلف: ١٥٣، ٢٠٤، ٤٦٩، ٤٩٢، ٦٢٧، ٧٤٢

ـ ظ ـ

الظواهري، أيمن: ١٢٦

ـ ع ـ

عارف، عبد الرحمن: ٥٢٥، ٥٦٨، ٥٩٣
عارف، عبد السلام: ٢٨٢، ٥٢٣-٥٢٥، ٥٦٣، ٥٦٨، ٥٩١-٥٩٣، ١٠٠٣
عارف، محمد: ٢٠٣، ٥٨٠، ٨٤٣
العالمية: ٧١٦
العاني، ثامر محمود: ٨٨٦
العاني، نمير نعمان: ١٠١٤، ١٠٢١

العائلية: ٧١٦، ٧٢٦

العبادي، ثامر علي: ٣١٦

العبادي، كاظم: ٧٢٠

عباس، محمود (أبو مازن): ٦٧، ٣٨٤، ٣٨٥

عبد الله الأول (ملك الأردن): ٣٢٤

عبد الله بن عبد العزيز آل سعود: ٩٦٦

عبد الله، ثناء فؤاد: ٦٧٧

عبد الإله (الوصي على العرش العراقي): ٥١٧، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٩١

عبد الباقي، صلاح عبد الوهاب: ٧٢٩، ١٠٠٣

عبد الحميد الثاني (السلطان العثماني): ١٠٠٣

عبد الحميد، صبحي: ١٠٢٠

عبد الحميد، محسن: ٥٠٤، ٦٥١، ٦٥٧، ٦٨٣

عبد الرزاق، عارف: ٥٩٢

عبد العزيز آل سعود: ٥٩٥

عبد الغفور، أحمد: ٥٤٨

عبد الكريم الخطابي: ٦٢٨

عبد الناصر، جمال: ٤٩، ٣٥٤، ٤٧٠، ٧١٧، ٧٢٤، ٧٢٦، ٨٢٢، ٩٦٤، ١٠١٠

عبد الوهاب، صلاح: ١٠١٣، ١٠٣٤

عبده، محمد: ١٠٠٤

عبيدات، أحمد: ٦٢٧

عتريسي، طلال: ٢٧، ٢٨، ٤٤١، ٤٧١، ٧٩١

عثمان، حميد: ٧٢٠

عثمان، محمود: ٤١٧، ٥٠٥

العدالة الاجتماعية: ٣٥٨، ٥٧٤، ١٠٠٩

عرفات، ياسر: ٦٧، ٧١، ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٤

العروبة: ٧١٥، ٧١٦، ٧١٨، ٧٢٢-٧٢٤، ٧٢٧-٧٢٩، ١٠٣٢

العريان، عصام: ٣٦٨، ٣٩٨، ٤٣٦، ٧٠٩، ١٠٢٩

عزام، عبد الرحمن: ٧١٥

العزاوي، جاسم: ١٠١٣، ١٠٢٨، ١٠٣٠

عزيز، مصطفى: ٦٢٩

العسكري، جعفر: ٥٨٧، ٥٨٩

العسكري، حسن: ٢٨٢

العشائرية: ٧١٦، ٧٢٦

عصبة الأمم: ٨٨، ٩٤، ٥٦٤، ٧٢٠، ٧٣٨، ٨٤٩

العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق: ١٤٩، ٤٤٩، ٨٩٤، ٩٤٤، ٩٥٣

العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية: ٣٩٩

العلاقات الأمريكية ـ العراقية: ١٠٠٣

العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية: ٧٨، ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٩٥

العلاقات الايرانية ـ الأمريكية: ٤٤٩، ٤٦٤

العلاقات الايرانية ـ العراقية: ٤٧٠

العلاقات التركية ـ الأمريكية: ٤١٨، ٤١٩
العلاقات التركية ـ السورية: ٢٦٢
العلاقات العراقية ـ العربية: ٢٢، ٢٤٩
العلاقات العربية ـ الأوروبية: ١٣٤
العلاقات العربية ـ الايرانية: ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٠
العلاقات العربية ـ التركية: ٤٢١، ٤٢٢،
العلاقات العربية ـ العربية: ٢٤٥، ٢٥٠، ٣٥٩
العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية: ٣٤٠
العلاقات المصرية ـ العربية: ٣٢٣، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٤٠، ٣٤٧
علاوي، أياد: ٦٥٢، ٦٦٢، ٧٦٣، ٩٧٦، ٩٧٧، ١٠١٩، ١٠٣٢
العلمانية: ٤٧٤، ٥١٥، ٥٧٩، ١٠٠٨
العلوجي، عبد الكريم: ٧٥١
علوني، تيسير: ١٠٢٨
العلوي، حسن: ٥١٥
العلي، صلاح عمر: ٣١٦، ٧٠٨، ٧٩٣، ١٠٠٣
علي، عمر: ٧٢٠
علي، محمد جواد: ١٥٣، ٢٠٦، ٣١٧، ٣٦٦، ٤٢٥، ٦٢٧، ٧٨٩، ٨٤٢، ٩٠١
عمارة، محمد: ٧١٩
عماش، صالح مهدي: ٥٩٣
العمري، دياب: ١٠٢٨
عملية ايران ـ كونترا: ١٥٥
عملية ثعلب الصحراء (١٩٩٨): ٢٥١
عملية السلام في الشرق الأوسط: ٤٤٣
عملية ميونيخ (١٩٧٢): ١٤٨
العنزي، عبد الكريم: ٦٥٥
العنصرية: ٩٤، ٥٩٩، ٧٠١، ٧١٥، ٨٣٠
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ٣١
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦): ٣١
العولمة: ٣٥، ١٠٢، ١١٤، ١١٩، ١٢٠، ١٥٣، ٣٥٤، ٤٨٣، ٦٠٢، ٦٢٧، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٤، ٧٣٢، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٣، ٨١٠، ٨١٨، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٨٤، ٨٨٥
عون، ميشال: ٥٢
عيدان، عدنان: ١٠١٤، ١٠٤٦
عيساوي، شارل: ٧١٥
العيساوي، محمد: ٦٤٤

ـ غ ـ

الغارة الإسرائيلية على مفاعل تموز ـ العراقي (١٩٨١): ١٩٠، ٤٦٣، ٦٩٤
غازي (ملك العراق): ٥٦٤
غافني، فرانك: ٧٠
غاندي (المهاتما): ٨٤٣
غرامشي، أنطونيو: ٧٢١

غروفر، نوركويست: ١٠٣
غرين، أندرو: ٩١٢، ٩٢٤
غلوب باشا: ٥٩١
غوبلز، جوزف بول: ٩٦
غور، آل: ١٢٤، ١٥١
غورباتشوف، ميخائيل: ٣٤٧
غول، عبد الله: ٤١١، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٦، ٤٢٠، ٦٣٩
غولدووتر، باري: ١٠٠

ـ ف ـ

الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد: ٨٧
الفارسي، سليمان: ٧١٧
الفاشية: ١٩، ٣٠٤
الفالح، متروك: ٣٦٧، ٧٩٣
فائق، محمد: ٢٣٥
فتح الله، سعد: ١٥٢، ٢٣٨، ٣١٥
الفتحي، سعد الله: ٩٢٣، ٩٣١، ٩٥٠
الفدرالية: ٥٠١، ٥٠٥، ٥١٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٨١، ٥٨٢، ٦٥٣، ٧٠٤، ٧٣٣-٧٣٥، ٧٣٩، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٤
فرانكس، تومي: ٥١٨، ٨٣٤
فرسخ، عوني: ٢٧٢، ٣٥١، ٥٧٩، ٧٤٢، ١٠٠٠، ١٠٠٥
فركش، أهارون زئيفي: ٣٨١
فروبند، جوليان: ٦٠٨
فضل الله، محمد حسين: ١٠٣٥
فضيحة ووترغيت: ٨١٣
الفلكي، ضياء: ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠٤٦
فهد بن عبد العزيز آل سعود (ملك السعودية): ٩٦٦
الفهداوي، محمد محمود لطيف: ٤٠١، ٧٠٧، ٧٩٢
فهمي، رائد: ٦٦١
فورد، جيرالد: ٦٩، ١٠٧، ١٤١
فورد، جيمس: ١٠٧
فوستر، جون بلامي: ٨١٠
الفوضوية: ١٩
فوكوياما، فرانسيس: ٧١، ٨٩، ٩٦، ١٣٣
فياض، إسحاق: ٣٠٩
فيث، دوغلاس: ٦٩، ٧٠، ٨٩، ٩٥، ١٠٩، ٨٤٦
فيصل الأول (ملك العراق): ٢٩٧، ٢٩٨، ٥١٤-٥١٦، ٥٨٩، ٥٩٥، ٦١١-٦١٣، ٦٩١، ٧٣٧، ٩٦٠، ٩٩٩، ١٠٠٤، ١٠٣٦
فيصل الثاني (ملك العراق): ٥٦٤
فيلدمان، نوح: ٥٠٢، ٥٠٣
فيلق بدر (العراق): ٢٣، ٢٨٧، ٢٩٠، ٣١١، ٤٥١، ٤٦٧

ـ ق ـ

قاسم، عبد الكريم: ٢٨٢، ٢٨٩، ٣٢٤، ٣٥٤، ٥٠٧، ٥٢٢، ٥٩١، ٥٩٢

قانون اجتثاث البعث (العراق): ٥٦٢
قانون الإصلاح الزراعي (العراق): ٨٥٩
القذافي، معمر: ٣٦٤
قرضاي، حميد: ١٤٤، ٤٤٩، ٤٦٣
قرني، بهجت: ١٥٠، ٢٧٠، ٤٦٩
القصاب، عبد الوهاب: ٣٣، ١٤٩، ٣٩٩، ٤٧٠، ٥٧٩، ٥٨٧، ٦٢٨، ١٠١٤، ١٠١٩، ١٠٤٦
قضية الصحراء الغربية: ٢٦٢
القضية الفلسطينية: ٢٦، ١٠٦، ١٤٧، ٢٦١، ٢٦٢، ٣١٩، ٣٣٧، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٨٤، ٤٧٧، ٤٨٠، ٤٨٥، ٦٠٦، ٦٢١، ٦٨٧، ٧٢٣
القضية القبرصية: ٤٢٠
القضية الكردية: ٣٥، ٤٨، ٢٢٤، ٢٦٢، ٤٢٥، ٤٣٧، ٥٠٦، ٥٦٤، ٥٦٩، ٧٢٤، ٧٣١، ٧٣٧، ٧٤٠، ٧٤٢
قضية اللاجئين الفلسطينيين: ٤٣٣
القطرية: ٧١٦
القمة الأمريكية ـ الفلسطينية ـ الإسرائيلية (٢٠٠٣: العقبة): ٣٨٤، ٣٨٥
قمة الدول الثماني الصناعية الكبرى (٢٠٠٤): ١٣٥
قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٩٠): ٢٢
القمة السباعية (٢٠٠٠: شرم الشيخ): ١٠٨، ٣٧٥
القمة العربية الأمريكية (٢٠٠٣: شرم الشيخ): ٣٣٦، ٣٨٤
القومية العربية: ٣١، ٢٨١، ٣٠٩، ٤٧٤، ٤٨٠، ٥٢٦، ٦١٠، ٧١٦، ٧٢٨، ٧٩٧، ١٠٠٨، ١٠٢٧
القومية الكردية: ٣١، ٥٢٦

ـ ك ـ

كابلان، روبرت: ٨١٩
كارتر، جيمي: ٦٩، ٩٠، ١٠٧، ١٠٨
كارل، فيليب ج.: ٨٩٦
كارلوتشي، فرانك: ١٤٣
كارول، فيليب: ٨٧٦
الكاظم، موسى: ٢٨٢
كاغان، دونالد: ٩٧
كاغان، روبرت: ٦٥، ٦٦، ٧١، ٧٨، ٨٠، ٩٧، ٤٨٨
كامبوني، ستيفن: ٨٤٦
كامل، حسين: ١٨٣، ١٩٤
كاي، ديفيد: ١٧٢، ١٨٥، ٢٠٢
كبة، محمد مهدي: ٧٢٠
الكبيسي، عبد الجبار: ١٠٢١
الكبيسي، عبد السلام: ٢٩٣
الكبيسي، محمد صالح: ٧٩٤، ١٠١٤، ١٠١٧
كراوثهامر، تشارلز: ٨١٩

الكربلائي، عبد المهدي: ٦٥٠، ٦٨٢
الكردي، سامان: ٧١٧
كرم، سمير: ٢٣٦، ٣٦٧، ٤٠٠، ٤٩٠، ٨٤١، ١٠٠٢
كرومر (اللورد): ٧١٨
كريستول، أيرفينغ: ٨٩، ٩٦
كريستول، وليام: ٧١، ٨٩، ٩٥-٩٧، ١٠٠
الكشميري، محمد مهدي: ٢٨٦
كلارك، ريتشارد: ٨٠٧
كلاين، جاكوب: ٩٨
كلينتون، بيل: ٧٠، ٧١، ٨٩، ٩٠، ١٠٣، ١٠٥-١٠٨، ١١٢، ١٤٣، ١٧٩، ٣٧٢-٣٧٥، ٤٧٧
كمال، مصطفى (أتاتورك): ٣١٠، ٤٠٥، ٥٤٩
كنه، يوناديم يوسف: ٦٥٢
الكواري، علي خليفة: ١٠٠٥
الكواكبي، عبد الرحمن: ٧١٦
الكوزموبوليتية: ٧١٦
كوكس، بيرسي: ٥١٤، ٥١٥، ٥١٨، ٥٨٩
كيرباتريك، جين: ٦٩
كيري، جون: ٢٩، ١٢٥، ١٣٤، ٤٧٧، ٤٩٠، ٤٩٥، ٨١٧، ٨١٩، ٨٢٥، ٩٨٣، ٩٨٤، ١٠٠٨
كيس، ألان: ٩٦
كيس، كليفورد: ١٠٠
كيسي، وليام ج.: ٦٩
كيسينجر، هنري: ٤٥، ٨٨، ١٤٧، ٥١٩، ٥٤٩، ٧٠١، ٧٣٩، ٩٦٩، ١٠٢٢
كيغان، روبرت: ١٠٠، ٨١٩
الكيلاني، رشيد عالي: ٥٤٦
الكيلاني، هيثم: ١٤٧، ٢٦٩، ٤٣٢، ٤٦٨، ٦٢٧، ٨٩٩
كينيدي، إدوارد: ٨١٣
كينيدي، جون: ١٠٧

ـ ل ـ

لارسون، آلن: ١٣٦
لاهوت التحرير (أمريكا اللاتينية): ٢٣، ٢٨٦
لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن العراق (أونسكوم): ١٧١، ١٧٩، ١٨٠، ١٩٤
لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش في العراق (إنموفيك): ١٧٢، ١٨١، ٢٥٣، ٢٥٤
لجنة الخطر الماثل (CPD): ٦٩
لحد، أنطوان: ٩٩٠
لحود، أميل: ٩٩١
اللغة العربية: ٥٢٦
اللغة الكردية: ٥٢٦، ٥٧٥
لنش، جيسيكا: ٨١٣
لوبراني، أوري: ٣٨٠
لوبون، غوستاف: ١٠١
اللوبي الصهيوني: ٦٨، ٧٤، ١٠٦، ١٣٣، ٣٧١، ٤٠٠، ٤٠٢، ٨١٨، ٨٢٨

اللوبي اليهودي الأمريكي (إيباك): ١٤٧
لوينثال، ليو: ٩٣
الليبرالية: ٨٥، ٩٤، ١٠١، ٣٠٠، ٨٦٨، ٨٩١
الليبرالية الاقتصادية: ١٥٤
ليبي، إ. لويس سكوتر: ٩٧
ليسين، نانسي: ٨٤٢
ليو شتراوس، كلود: ١٩، ٨٥-٨٧، ٩١-١٠٢، ١٥٤، ١٥٦

- م -

ماركس، كارل: ٨٩، ٩٤، ٣١٠، ٧١٨
الماركسية: ١٠٢، ١٥٤، ٣٠٠، ٧٢٢
ماركوز، هربرت: ٩٣
مالكي، أحمد: ١٥٣، ٢٧٠، ٣١٥، ٥٨١، ٩٩٣
مانديلا، نلسون: ٨٢٨
مانسفيلد (الابن)، هارفي: ٩٦
مانسفيلد، هارفي: ٩٥
ماهان، ألفرد: ٨٢٤
مايرز، ريتشارد: ٦١٨، ٦٤٨
مبارك، حسني: ١٣٦، ١٩٩، ٢٦٣، ٤٥٩، ٨٢٤
مبدأ تداول السلطة: ٥٤٢، ٥٧٠
مبدأ ترومان: ٨٩، ٤٧٨
مبدأ الفصل بين السلطات: ٥٢١، ٥٤٠، ٥٧٠
مجاهدو صدام: ٧٥٢
مجاهدي خلق: ٤٦٨
المجتمع الأهلي: ٧٠٩، ٩٥٩
المجتمع المدني: ١٢، ٣٥، ٤٠، ٤١، ١٣٨، ٢٦٦، ٢٧٠، ٣١٣، ٣١٨، ٣٤٩، ٣٥٧، ٥٠٠، ٥٢٨، ٥٤٠، ٥٧١، ٦٥٦، ٧٠٩، ٧٣٢، ٧٩٣، ٨٢٤، ٨٦٠، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧١، ٨٧٣، ٨٨٤، ٨٨٩، ٨٩١، ٩٠١، ٩٥٩
المجذوب، محمد: ٥٧٣
مجزرة دير ياسين (١٩٤٨): ٨٠٩
مجزرة صبرا وشاتيلا (١٩٨٢): ٨٠٩
مجزرة قانا (١٩٩٦): ٨٠٩
مجزرة ملجأ العامرية (١٩٩١): ٨٠٩
المجلس الأعلى للثورة الاسلامية (العراق): ٣٣، ٢٨١-٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٩، ٣١١، ٤٥١، ٥٠٤، ٥٤٩، ٥٥٠، ٦٤٢، ٦٥١، ٦٥٦، ٧٠٧
مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ٤٦، ٧٢-٧٤، ١٣٣، ١٥٠، ٢٤٤، ٢٤٦، ٣٢٤، ٤٥٩
ـ قمة دول المجلس (١١: ١٩٩٠: الدوحة): ٢٤٤، ٢٤٥
مجلس الحكم الانتقالي العراقي: ٥٠١، ٥٠٣-٥٠٦، ٥٠٨، ٥١٠، ٥١١، ٥٤٦، ٥٥٠، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٨١، ٥٨٢،

٦٣٢، ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٥١-٦٥٣، ٦٦٢، ٦٦٨، ٦٨٤
المجلس الوطني العراقي: ٥٢٩
مجموعة الأزمات الدولية: ٥٠٣
مجموعة الدول الثماني (G8): ٣٤٢، ٣٤٤، ٨٢٥
مجموعة الدول السبع (G7): ٨٧٣
محافظة، علي: ١٤٨، ٢٦٩، ٣١٣، ٤٣٦، ٤٦٧
محكمة العدل الجنائية: ٩٥٥
محكمة العدل الدولية: ٩٤١، ٩٤٣، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٥٣، ٩٥٥
محمد رضا بهلوي (شاه إيران): ٥١٩
محمد، عبدالله يوسف سهر: ٤٤٦، ٤٦٥
محمد علي الكبير (والي مصر): ٧١٨، ٨٢٢
محيري، نائس: ٨٥٣
المختار، صباح: ١٤٧، ٤٩٢، ٥٥٨، ٧٩٣
مخلص، مولود: ٥٨٧
المدرس، عبد الكريم: ٧٦١
مدرسي، تقي: ٢٩١
المديني، توفيق: ٧٤٨، ٧٥١
مرجان، عبد الوهاب: ٧٢٠
مردوك، روبرت: ٩٦
مركز دراسات الوحدة العربية: ١١، ١٣، ١٥-١٧، ٤٦، ٥٣، ٥٥-٥٨، ٢٧٢، ٧١٣، ٧٢٤، ٩٦٠
مركز سياسة الأمن (CSP): ٦٩
مرهج، بشارة: ٩٩١
المساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن: ١٠٩
المساعدات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل: ١٠٩
المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر: ١٠٩
المستوطنات اليهودية: ٤٧٧
مسعد، نيفين: ٤٦١، ٤٧١
المسفر، محمد صالح: ٢٠٤، ٢٣٥، ٧٩١
المسيحية: ٨٦
المشاركة السياسية: ٥٤٣، ٦٣٦، ٦٣٨، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٧، ٨١٤، ٨٢٤
مشروع أيزنهاور: ٣٣٩
مشروع الشرق الأوسط الكبير: ١٥، ٢٥، ٥٣، ٧١، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٨، ١٥٣، ٣٢٠، ٣٣٥، ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٨٩، ٣٩٥، ٣٩٦، ٤٠٣، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٨٥، ٤٩٢، ٤٩٣، ٧٢٩، ٧٩٨، ٨٠٠، ٨٢١، ٨٢٤، ٨٣٦، ٨٤٢، ٩٦٩، ٩٨٨، ٩٩٠، ٩٩٥، ٩٩٨
مشروع مارشال: ١٠٦، ٩٢٠، ٩٢١
المشهداني، سعدون: ٧٠٠

المشهداني، مجيد: ٦٤٦
مصدّق، محمد: ٣٤٦، ٨٢٠، ٨٣٠، ١٠٠٣
المصري، عزيز علي: ٥٨٧
مصيطفى، بشير: ٤٠٠، ٨٩٩
مطر، جميل: ١١٩، ٤٩١، ٤٩٦، ٨٢٥
مطران، الياس: ١٥٢، ٧٨٨، ٨٤٢
المطلك، صالح: ١٠١٣، ١٠٢٢
المعارضة العراقية: ٢٣١
معاهدة ١٩٣٠ (العراق/ بريطانيا): ٥٩١
معاهدة الحدّ من الصورايخ المضادة للقذائف البالستية: ١٠٥
معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT): ١٦٣، ١٧٤، ١٧٥، ٢٠١
معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية (١٩٩٤: عمان): ٨٢٤
معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية (١٩٧٩): ٢٦١، ٢٧٠، ٣٢١، ٣٣٦، ٦٤٣، ٨٢٢، ٨٢٤، ٩٨٩
معاهدة سيفر (١٩٢٠): ٣٠٨، ٤٠٦، ٤٣٥، ٤٣٧، ٧٤٣
معاهدة الصورايخ المضادة للصورايخ البالستية (ABM) (١٩٧٢): ١٤٥
معاهدة لوزان (١٩٢٣): ٣٠٨، ٤٠٥، ٤٢٨، ٧٤٣
معاهدة هلسنكي (١٩٧٥): ١٣٧
معاهدة وستفاليا (١٦٤٨): ١١
معصوم، فؤاد: ٥٠٥، ٥٠٩
المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (جينسا JINSA): ٦٩، ٧١، ١٣٣
مفاوضات كامب ديفيد (٢٠٠٠): ١٠٨، ٣٧٣
مفتشو الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل في العراق: ١٦٦، ١٧٠، ١٧٢
مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية: ١٨٤
مفوضية الأمن والتعاون في أوروبا: ٧٣، ٨٠٧
المقاطعة العربية لإسرائيل: ٣٦٧
المقاومة العراقية: ١٣، ٢٩، ٣٦-٣٧، ٣٩، ٤٥، ٤٧، ١٢٩، ٣٤١، ٣٤٩، ٣٦٩، ٣٧٠، ٤٠٢، ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٧٦، ٤٧٩، ٤٨٢، ٤٩٤، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٣٣، ٦٤٦، ٦٥٤، ٦٥٦، ٦٥٨، ٦٦٠-٦٦٦، ٦٧٠، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٨٧، ٦٨٩، ٦٩٦، ٧٠٦، ٧١٠، ٧٤٥، ٧٤٧-٧٥١، ٧٥٣-٧٥٥، ٧٥٩-٧٧٠، ٧٧٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٦-٧٩٠، ٧٩٢-٧٩٦، ٨٠٨-٨١٠، ٨١٣، ٨١٨، ٨٣١، ٨٣٩، ٨٤٢، ٨٥٣، ٩٦٩-٩٧٣، ٩٧٥، ٩٧٧، ٩٧٩، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٦، ٩٩٧، ١٠٠١، ١٠٠٧، ١٠٠٩، ١٠١٥، ١٠١٨، ١٠٢٠، ١٠٢٤، ١٠٣٣، ١٠٣٧

ـ المقاومة الاسلامية: ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٩٤
ـ المقاومة السلمية: ٦٣٢، ٦٦٢، ٦٨٤، ٧٢٥
ـ المقاومة المسلحة: ٣١٦، ٦٥٩، ٦٨٣، ٦٨٤، ٧٢٥، ٧٢٨
ـ المقاومة الوطنية: ٦٥٠، ٧٥٢، ٧٦٨، ٧٨٥، ٨١٢، ٨٤١
المقاومة الفلسطينية: ٧١، ٧٤، ١٣٣، ٣١٩، ٣٢٤، ٣٣٥، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٧، ٤٠٢، ٧٨٣، ٨٣١، ٨٣٥، ٨٣٩، ٩٨٩
المقاومة في جنوب لبنان: ٣١٩، ٣٩٣، ٣٩٤، ٧٦٧، ٧٨٣، ٧٩٢، ٩٨٨-٩٩٢
مكتب التحقيقات الاتحادي الفدرالي (FBI): ١٦٢
مكماهون، هنري: ٦١٢
مكية، كنعان: ٣٠٩
منصور، فوزي: ٨٢٢
منصور، محمد إبراهيم: ٣٦٧، ٣٩٨، ٧٠٧، ٩٠١، ١٠٠١
منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية ـ الأمريكية: ٣٦٧
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: ٣٦٧
منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA): ٨٢٣
منظمة الأمم المتحدة لإغاثة الطفولة (UNICEF): ١٤٩، ٢١٦، ١٠٣٩
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونيسكو): ٤٤، ١٠٢٣
منظمة التجارة العالمية: ٣٧٢، ٨١٦، ٨٨٥
منظمة التحرير الفلسطينية: ٧١
منظمة الدول الأمريكية: ٨١٦
منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك): ١٢، ٤٢، ٤٣، ٣٦١، ٨٧٣، ٨٩٦، ٩١١، ٩١٧-٩٢٠، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٦٥
منظمة الصحة العالمية: ٨٣٢
منظمة الطاقة الذرية العراقية: ١٧٣
المنظمة العربية لحقوق الانسان: ٥٣٦
منظمة العفو الدولية: ٥٣٠
منظمة العمل الاسلامي: ٣١١
منظمة المؤتمر الاسلامي: ١٠٢٦
مهدي، كامل عباس: ٤١، ٨٧٥، ٩٣٧، ٩٥٤
مهري، عبد الحميد: ٢٦٠، ٢٧٢، ٤٠٠، ٦٢٨
المواطنة: ٣١، ٢٩٧، ٣١٥، ٥٠١، ٥٤٢، ٥٥٧، ٥٦٥، ٥٧٠، ٥٧٤، ٥٧٧، ٦٧٢، ٦٨٨، ٦٩١-٦٩٣، ٧٠٨، ٧١٣، ٧١٥، ٧٢٦، ٧٨٤، ١٠٣٢، ١٠٣٥، ١٠٣٦
مؤتمر الدول المانحة (١: ٢٠٠٣: مدريد): ٦٤١، ٨٧٧

المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (١٩٩١ : مدريد): ٧٧، ٢٦١، ٣٧٢، ٣٩٦، ٤٣٣
- المفاوضات الثنائية: ٣٧٢
-- المفاوضات السورية - الإسرائيلية: ١٠٨
مؤتمر صلاح الدين (١٩٩٢): ٥٠٦
مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٤ : ١٩٩٧ : الدوحة): ٣٤٠
مؤتمر القمة العربية (١٩٤٦ : أنشاص): ٣٤٥
- (١ : ١٩٦٤ : القاهرة): ٣٢٢
- (٢ : ١٩٦٤ : الاسكندرية): ٣٢٢
- (٤ : ١٩٦٧ : الخرطوم): ٣٢٨، ٣٥٤
- (٩ : ١٩٧٨ : بغداد): ٣٢٣
- (١٩٨٧ : عمان) ٣٢٣، ٣٢٧، ٣٤٠
- (١٢ : ١٩٨٢ : فاس): ٩٨٩
- (١٩٨٩ : الدار البيضاء): ٣٢٣، ٣٢٧
- (١٩٩٠ : بغداد): ٣٤٠
- (١٩٩٠ : القاهرة): ٢٢، ٢٤٣-٢٤٥، ٢٥١، ٣٢٤
- (٢٠٠٠ : القاهرة): ٢٤٩
- (١٣ : ٢٠٠١ : عمان): ٢٤٣، ٢٤٩، ٣٢٥
- (١٤ : ٢٠٠٢ : بيروت): ٢٢، ٢٥٢، ٢٥٥، ٣٢٦، ٣٥٢، ٣٦١، ٨٣٥
- (١٥ : شرم الشيخ : ٢٠٠٣): ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٦، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٦
المؤتمر القومي العربي: ٨٣٩
مؤتمر «المسألة العراقية: حق تقرير المصير تحت الاحتلال» (٢٠٠٣ : بيروت): ٦٤٤
مؤتمر المصالحة الوطنية (٢٠٠٤ : أربيل): ٧١١
المؤتمر الوطني العراقي: ٣٣
المؤتمر اليهودي الدولي: ٦٤٣
موجابي، روبرت: ٨٣٠
مود، ستانلي (الجنرال): ٥٠٣، ٥١٨
الموساد الإسرائيلي: ٤٠١، ٦٨٧، ٦٨٨، ٧٦٥، ١٠١٧، ١٠٣١
موسوليني، بنيتو: ٧٢١
الموسوي، نواف: ٢٣٣، ٣٩٢، ٤٧٠، ٧٩٦، ٨٣٤
موسى، حميد مجيد: ٥١٠، ٦٥٢، ٦٦٠، ٦٩٠
موفاز، شاوول: ٣٦١
موينيهان، دانييل باتريك: ١٠٠
المياح، عبداللطيف: ١٠٢٠
ميتشل، جورج: ٣٧٥
ميثاق الأسلحة الكيماوية (CWC): ١٦٤
الميثاق العالمي لحقوق الانسان: ٧٥٧
ميكيافيلي، نكولو: ١٠١

ميلر، جوديث: ١٨٣، ٢٠٦

- ن -

نادي المثنى (العراق): ٥٩٠
النادي الوطني الاصلاحي (العراق): ٧١٩
النازية: ٩٢، ٩٤، ١٠٢، ٣٠٤
الناصرية: ٧١٧
نافعة، حسن: ٢٦٤، ٢٧٢، ٢٧٣، ٤٨٦، ٧٢٨، ٧٢٩
النايف، عبد الرزاق: ٥٩٣، ٩٦٤
نتانياهو، بنيامين: ٧٠، ١٢٧، ٣٢٥، ٣٧٣، ٨٢٣
نجفي، بشير: ٣٠٩
النجفي، سالم توفيق: ٤٠، ٤١، ١٥١، ١٥٩، ٣١٤، ٤٩٤، ٧٠٨، ٨٥٧، ٨٧٩، ٩٠٢، ١٠١٣، ١٠١٧
النجفي، هاشم الهندي: ٢٨٦
ندوة تطوير العلاقات العربية ـ الايرانية (٢٠٠٢: طهران): ٧٢٤
ندوة «العلاقات العربية ـ الايرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل» (١٩٩٥: الدوحة): ٧٢٤
ندوة «العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي» (١٩٩٣: بيروت): ٧٢٤
النصراوي، عباس: ٨٩٢
نصرت، عبد الكريم مصطفى: ٥٩٣
النظام الاتحادي الفدرالي: ٥٨٦
النظام الاقليمي العربي: ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٦٧
النظام العالمي الجديد: ٣٧٢
نظام القطبية الثنائية: ١٥٧، ٤٨٧
نظمي، وميض: ٣٤، ١٤٩، ٢٣٤، ٣٠٣، ٣١٨، ٧١٣، ٧٢٩، ٨٥٢، ١٠٠٤، ١٠٠٧، ١٠٠٩، ١٠١٤، ١٠٤٠
نعمان، عصام: ٣١، ١٤٧، ٥٤٥، ٥٨٠، ٥٨٥
النعيمي، نعمان سعد الدين: ١٧، ٢٠، ١٦١، ١٨٩، ٢٠٩، ٢٣٧، ٧٠٧، ٩٠٠
النفط العراقي: ٤٢، ٣٦٠، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩١٣، ٩١٥، ٩١٦، ٩٢٢، ٩٢٥
النقيب، عبد الرحمن: ٥٨٩
النقيب، محمد: ٩٢٢
النمو الاقتصادي: ٤٠، ٤٤٤، ٨٥٩، ٨٧٩، ٨٨١-٨٨٣، ٨٨٩، ٩٠١، ٩٠٤
النمو السكاني: ٨١٤
نور الدين، محمد: ٢٦، ٤٠٥، ٤٣٦
نوري، بهاء الدين: ٧٢٠
نيتز، بول: ٦٩
نيتشه، فردريك: ٨٦، ٩٢، ٩٦
نيكسون، ريتشارد: ١٠٧، ١٤١، ٨٠٧، ٨١٣
نيوسم، ديفيد: ٨٢٠

ـ هـ ـ

هاس، ريتشارد: ٣٩٣، ٦٦٦
الهاشمي، ياسين: ٥٨٧، ٥٨٩، ٥٩٠
هافيز، فيكتوريا فرانشيتي: ٨٩٨
هاليدي، دنيس: ٨٠٩
هانتينغتون، صموئيل: ١٠٦، ١٢٠، ١٢١
هايدغر، مارتن: ٩٢
هتلر، أدولف: ٩٣
هدسون، مايكل: ١٧، ١٨، ٥٧، ٦٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٤٠، ١٤٧-١٥٣، ١٥٥، ٢٠٤، ٤٧٠، ٦٤٤
همنغواي، إرنست: ٥٦٧
هنتر، شيرين: ٤٤٢
الهندي، محمود: ٢٨٦
هننغسون، يان: ٥٧، ٩٩٩، ١٠٠٨
هنيدي، ريما خلف: ٣٤٤
هوركهايمر، ماكس: ٩٣
هوشي منه: ٧٢١، ٧٢٢، ٨٢٨، ٨٥٣
هوفمان، بول: ٩٢١
الهوية الثقافية: ١٣٥
هويدي، فهمي: ٧٤٨
هيغل، فردريك: ٨٩، ٩٤
هيملفارب، غيرترود: ٩٦
هيئة العلماء المسلمين (العراق): ٢٩٣
الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث (العراق): ٥٧٧

ـ و ـ

وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (١٩٨٩: الطائف): ٨٣٩، ٩٩٠
الوحدة السورية ـ المصرية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١): ٢٧٢، ٣٢٨
الوحدة العربية: ١١، ٢٦١، ٥٢٥، ٥٢٦، ٦١٢، ٦٩٥، ٧١٧، ٧٩٧، ٨١٩، ٨٢٨
الوحدة الوطنية العراقية: ٦٣٢-٦٣٧، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥٣، ٦٥٧، ٦٦٤، ٦٧١، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٨، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٤، ٦٨٩، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٤، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٩، ٧١١
الودعي، صهيب: ٧١٧
الوردي، علي: ٥٧٠، ٦٨٨
ورمسر، ديفيد: ٧٠
ورمسر، مايريف: ٧٠
وعد بلفور (١٩١٧): ٦١٢، ٨٢٢، ٨٣٨
الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID): ٨٩٨
وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا): ٩٤٣
الوكالة الدولية للطاقة الذرية: ٢٠، ١٦٤، ١٧٠ - ١٧٥، ١٧٩، ١٨٠، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٥٣، ٢٥٤، ٣٦٤، ٣٩٧، ٤٥٦، ٨٣٢

وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A.): ٣٩، ١٥٥، ١٧٠، ١٨٣، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٧، ٣٧٥، ٨٤٥، ٨٤٦، ٩٦٤، ١٠٠٦، ١٠٠٧
ولد سيدي أحمد، محمد سالم: ٤٩٣
ولد الطيّب، الخليل: ٧٨٨
ولستتر، ألبرت: ٩٠، ٩١، ١٠٠
وود، هارولد: ٢٠٦
وولارستين، إيمانويل: ٨٠٣، ٨١٥
وولسي، جيمس: ٦٩، ٧١، ١٣٣
وولفويتز، بول: ٦٩-٧١، ٨٩، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٣٣، ١٨٢، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٩، ٤٧٦، ٨٤٦
ويلسون، وودرو: ٩٠، ١٢١، ٥٠٣

- ي -

ياسبر، كارل: ٩٢
ياسين، صباح: ٦٩٢، ٧٨٣
الياسين، ضاري رشيد: ١٥٠، ٢٣٧، ٢٦٩، ٣١٥، ٤٦٩، ٥٨١، ٦٢٨، ٧٢٨، ٧٨٨، ٩٠١، ١٠١٤، ١٠١٧، ١٠٤٥
ياقيش، ياشار: ٤١٥
الياور، غازي: ٩٧٦
يحيى، طاهر: ٩٢٣
يسري، إبراهيم: ١٤٨، ٢٣٧، ٢٧٢، ٣٦٦، ٨٣٨، ٩٥٣
اليعقوبي، محمد: ٣١٠
يونون، عوديد: ٦٨٠

هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب بين دفتيه الأعمال الكاملة لندوة «احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً» التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ما بين ٨ و١١ آذار/ مارس ٢٠٠٤.

تعالج أعمال الندوة مختلف تداعيات الغزو والاحتلال بشكلٍ شمولي يحيط بأبعاد القضية العراقية من مختلف الجوانب وفي المنظورات القريبة والاستراتيجية المستقبلية المتوسطة والبعيدة، وهي في سبعة محاور: الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للمنطقة العربية والعالم، ونتائج الاحتلال وتداعياته عراقياً وعربياً واقليمياً ودولياً، وقضايا الدستور ونظام الحكم وإعادة بناء الجيش العراقي، والوحدة الوطنية، ومستقبل العروبة، والوضع الكردي في العراق، والمقاومة العراقية والشعبية العالمية للحرب والاحتلال، وقضايا التنمية والنفط والتعويضات، والمشاهد المستقبلية المحتملة للقضية العراقية.

لقد حرصت الندوة في تخطيطها المسبق وإنجازها على أن تشكّل مجمل بحوثها وتعقيباتها ونقاشاتها التواصلية شبكة تفاعل ما بين باحثين ومفكرين وخبراء قانونيين ودبلوماسيين واستراتيجيين واقتصاديين وسوسيولوجيين ومحللين سياسيين يوميين لحيثيات القضية العراقية عرباً وغربيين أوروبيين وأمريكيين، وعلى حشد عدد كبير من الخبرات العراقية في الداخل والخارج لمناقشة هذه الموضوعات.

يتوجه هذا الكتاب إلى المعنيين بالقضية العراقية، من الرأي العام إلى أصحاب القرار وصانعي السياسة والنخب السياسية والفكرية والاقتصادية والبحثية داخل العراق وخارجه. إنه عمل مرجِعي لا غنى عنه.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٢٠ دولارا
أو ما يعادلها

ISBN 9953-450-30-7

